السياسة الدولية

- الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الاسرائيلي

د . ابراهيم عبدالعزيز المهنا

- التبادل الطلابي في العلاقات الدولية

د . رجاء ابراهيم سليم

- التجارة في مناخ دولي متغير

احمد السيد النجار

- التسويات الاقليمية في بيئة دولية جديدة

ملف العدد : د . محمد السيد سعيد

- الدولة الفلسطينية وتجارب حكومات المنفى

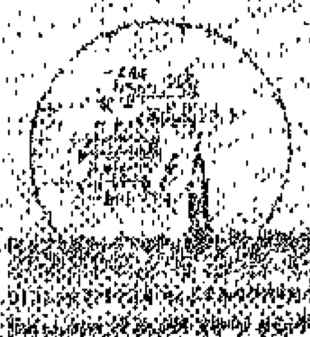
احمد يوسف القرعي

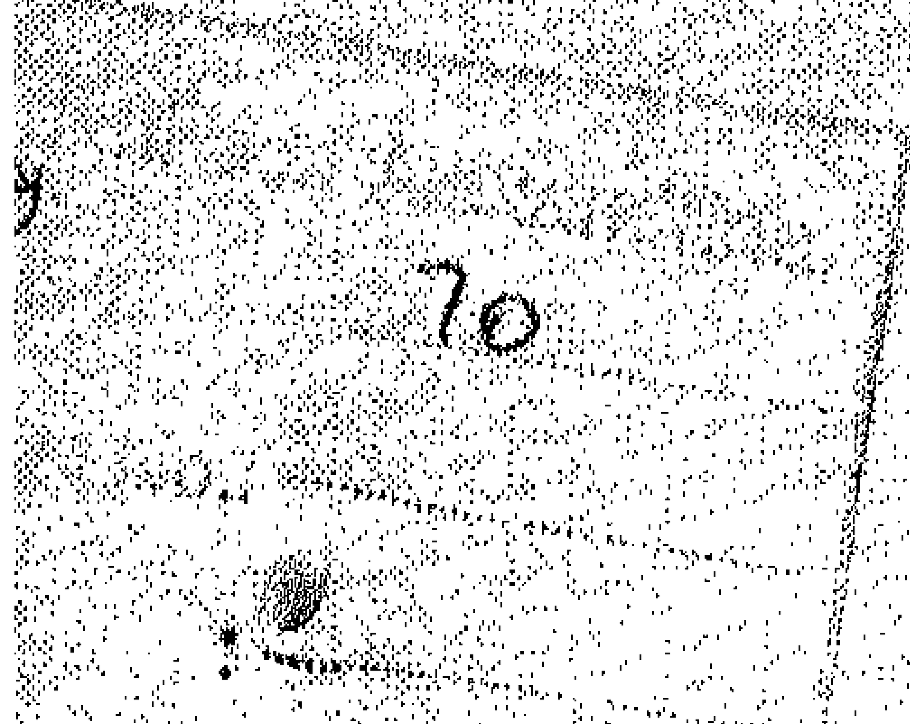
- وثائق السيادة المصرية على طابا

د . يونان لبيب رزق

٩٥

يناير ١٩٨٩







العدد (٩٥)

يناير ١٩٨٩

الأهرام

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير :
إبراهيم نافع

السياسة الدولية

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها فى أول يوليو ١٩٦٥

الفهرس

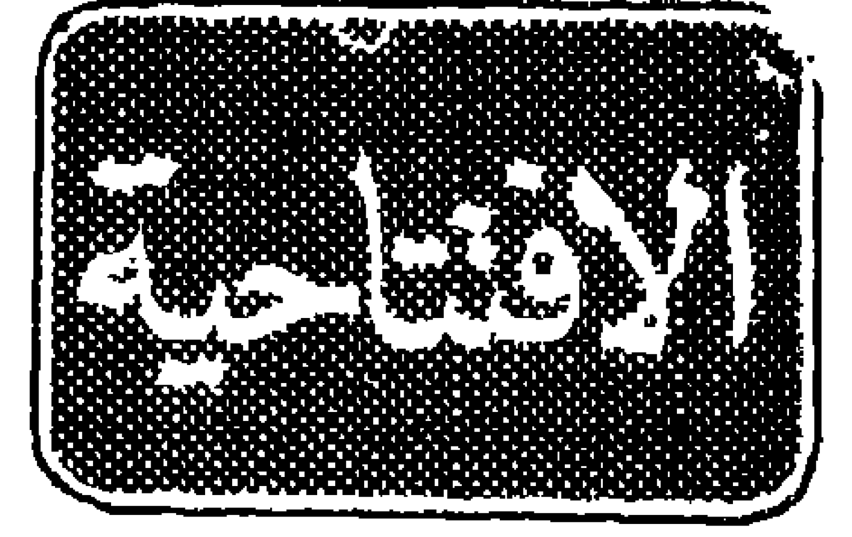
سعر بيع النسخة .

داخل مصر : ١٢٥ قرشا

خارج مصر : لبنان ٥٥٠ ليرة . الاردن ١٥٠٠ فلس . العراق ٢٠٠٠ فلس . الكويت ١٥٠٠ فلس . السعودية ١٥ ريالا . المغرب ٣٠ درهما . البحرين ١٣٠٠ فلس . الدوحة ١١ ريالا . دبى ١١ درهما . ابو ظبى ١١ درهما . مسقط واحد ريال عمانى . غزة والضفة والقدس ١٥٠ سنتا . لندن ٢٠٠ بنى .

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٥ جنيهات ، اتحاد البريد العربى الأفريقى بالبريد الجوى ٢٠ دولارا ، باقى دول العالم بالبريد الجوى ٣٠ دولارا

الادارة والتحرير والاعلانات :
شارع الجلاء - القاهرة
ت : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦



الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٨

يعرف الشعب المصرى ، الذى اقام اول دولة فى التاريخ ، رواها الى جانب النيل، عرق الانسان ، ان مرور السنوات فى حياته ، لايكون له من معنى ، الا بما تحققه من انجاز ، وما تتيحه من آمال ، وما تلهمه من افكار ، وما تقدمه من بذل .

وعلى هذا الأساس ، وفى ضوء ذلك المعيار ، يكون تقييمنا لأداء الدبلوماسية المصرية ، على مدى العام المنصرم ، فى كافة مجالات نشاطها المحلية والقومية والقارية والعالمية جميعا .

وفى الحقيقة ، تظل مصر ، بين ثوابت الجغرافيا ومتغيرات التاريخ ، مشدودة الى انتماءاتها الحضارية والاقليمية والقومية والسياسية ، تؤدى رسالتها وتواصل عطاءها ، وتمارس دورها الحافل بالمسئولية والوعى .

الدبلوماسية المصرية على الساحة الأفريقية :

واذا كانت حضارة مصر ، الضاربة اصولها فى جذور الزمن ، هى فى جوهرها التاريخى حضارة افريقية ، تتوجه الى الجنوب ، فانه من الطبيعى ان يكون انتماء مصر الأفريقى ، انتماء قدر ومصير ، وأن ترتبط اهتماماتنا على الساحة الأفريقية ، بمصالح الأمن القومى وبالأهداف الاستراتيجية العليا .

وكان عام ١٩٨٨ ، عاما افريقيا متميزا ، إذ احتفل فيه شعبنا بالذكرى الخامسة والعشرين لمولد منظمة الوحدة الأفريقية . ذلك التجمع الأفريقى الكبير ، الذى كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولى من أجل الحرية والاستقلال والوحدة والعمل على تحقيق التقدم . ففى يناير الماضى ، احتضنت مصر مؤتمرا علميا دعت اليه العديد من قادة الفكر فى افريقيا ومن اساتذتها وباحثيها ، الى جانب المفكرين والمثقفين من أمريكا اللاتينية وآسيا واوروبا ، وعلى رأسهم الرئيس النيجيرى السابق اوبيسانجو والرئيس المكسيكى السابق لويس اتشيفريا والسيد / عيدى عمرو أمين عام منظمة الوحدة الافريقية ، فى محاولة للتصدى ، بكل الشجاعة والوضوح ، لعملية مراجعة شاملة لسجل انجازات منظمتنا ، وبهدف استقراء التطورات المستقبلية اللازمة لأنطلاقة افريقيا نحو القرن الواحد والعشرين . كما كان المؤتمر تجسيدا وتجديدا لحقيقة الحوار بين الحضارات ، التى عاشتها شعوب افريقيا مع غيرها من شعوب العالم فى تاريخها الطويل بغرض الكشف عن المثل الانسانية العظيمة التى انطوت عليها هذه الحضارات ، والعمل بكل الجهد ، من أجل انتصارها .

وقد شهد شهر مايو ١٩٨٨ ، حدثين افريقيين هامين ، حيث تزامن انعقاد القمة الرابعة والعشرين مع احتفالات منظمة الوحدة الافريقية بيوبيلها الفضى ، الذى سيظل بكل تأكيد علامة هامة فى مسيرة الوحدة الأفريقية . ذلك ان مرور

لقد علمتنا دروس التاريخ ان السلام لايكون مع انتهاك الحق واحتلال الارض والخروج على الشرعية ، كما ان الامن لايتحقق بالتوسع الاقليمى وتكثيف السلاح وارهاب الغير واتخاذ المواقف المتطرفة الرافضة .

محمد حسنى مبارك
فى خطابه امام مجلس الشعب
فى افتتاح الدورة البرلمانية
نوفمبر ١٩٨٨

واذا كانت معارك البناء الداخلى هى التى تشكل بؤرة اهتمامنا المشترك ، ومحور تعاوننا المتبادل ، فان السلام الافريقى والعالمى ، هو البيئة المواتية التى نعمل من اجل توفيرها ضمانا للتطور والتقدم الذى نسعى الى تحقيقه .

....

ان علينا كدول صغيرة ومتوسطة ، فقيرة ونامية ، ان نتمسك بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة تمسكا كاملا ، كما أن الامم المتحدة كمنظمة دولية جامعة ، تحظى منا نحن شعوب العالم ، بكل الثقة ، وان من واجبنا الدفاع عن وجودها والعمل على دعم فعاليتها ودورها .

محمد حسنى مبارك
من خطابه الافتتاحى لمؤتمر رابطة
الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية
نوفمبر ١٩٨٨

ربع قرن على انشاء المنظمة ، يشكل فى حد ذاته انجازا هاما يعكس ارادة افريقيا على الاستمرار فى محاولة رص الصفوف وحشد الجهود وتعبئة الطاقات من أجل المستقبل . كما أن احتفالات اليوبيل الفضى قد ساعدت على تعزيز روح التضامن الأفريقى واعادة بعث القيم النضالية واحياء الأمل والتفاؤل لدى الشعوب الافريقية فى امكانية التغلب على المصاعب التى تواجهها . وفضلا عن ذلك ، فقد اشاعت احتفالات اليوبيل الفضى ايضا الاحساس ببلوغ سن الرشد وبضرورة تجاوز مرحلة المراهقة وعدم الوقوف عند القضايا الجانبية والنزاعات المحلية ، حتى يمكن التفرغ للقضايا المصيرية والجوهرية ، والتى تتمثل فى التنمية وحشد الجهود من اجل تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى . ومن ثم يمكن القول بثقة ودون مبالغة ، ان أهم ماتميزت به القمة الرابعة والعشرون روح التضامن والمصالحة واجواء الوفاق التى سادت المناقشات والاتصالات والمواقف التى شهدتها هذه القمة التاريخية بكل مقياس .

ولما كانت الدبلوماسية المصرية تعيش هموم افريقيا بفكرها وبوجدانها ، فان جل نشاطها يرتبط ارتباطا عضويا بالقضايا الأفريقية ، التى هى فى نفس الوقت قضايا مصرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها .

وفى هذا الاطار كانت مشاركة مصر الايجابية فى مؤتمر القمة الافريقية الاستثنائية التى عقدت فى ديسمبر ١٩٨٧ فى اديس ابابا ، والتى خصصت لتناول الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، التى تشكل الديون الخارجية التى تعانى منها الدول الافريقية على اختلافها ، احد ابرز مظاهر هذه الأزمة ، كما كان اسهام مصر الفعال فى صياغة الوثيقة التى انتهى إليها المؤتمر حول الموقف الأفريقى الموحد ، بشأن ازمة ديون افريقيا الخارجية .

وفى هذا المؤتمر جدد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية دعوتهم الى عقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية للدول الأفريقية ، وفوضوا رئيس منظمة الوحدة الأفريقية فى عرض وثيقة « الموقف الأفريقى الموحد » على المجتمع الدولى بغية عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية افريقيا الخارجية .

وتنفيذا لهذا التفويض عمد الرئيس كينيث كاوندا الى تشكيل مجموعة اتصال افريقية تضم اثنتى عشرة دولة ، كانت مصر من بينها .

ويقوم الموقف المصرى على اساس ان السبيل الوحيد لتسوية ازمة ديون افريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف فى اطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية

الافريقية ، وأنه بالنظر الى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فان هذه الاستراتيجية ـ الرامية الى حل مشكلة الديون ـ يجب ان تقوم على اساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة ، ولابد من توخى المرونة فى تنفيذها ، فى جو من التعاون الدولى المكثف .

ولما كانت الحاجة الى تعزيز وتشجيع وتدعيم الوحدة والتضامن بين الدول والشعوب الافريقية بواسطة انشطة وبرامج التعاون والتكامل بين اقتصادياتها هى من التطلعات والأهداف الثابتة لمنظمة الوحدة الافريقية منذ انشائها عام ١٩٦٣ ، فقد ساهمت مصر على مدى ربع القرن الفائت بنشاط وحيوية فيما اصدرته المنظمة من اعلانات واستراتيجيات وخطط وبرامج تيلورت فى عام ١٩٨٠ فيما يعرف بخطة عمل لاجوس التى تستهدف انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وتؤمن مصر بان الجماعة الاقتصادية الأفريقية المنشودة ، ينبغى إن تكون جماعة متكاملة مبنية على عدد من القطاعات الرئيسية التى لها قدرة اكبر على التكامل مثل النقل ، والمواصلات ، والصناعة ، والزراعة ، والطاقة ، والتربية ، والعلم ، والتكنولوجيا ، والتجارة ، والنقد والمالية .. الخ . اى جماعة للانتاج وتفتح الطريق امام المبادلات ، وللتنمية الثقافية . جماعة تركز على « الانسان الأفريقى » فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، استثمارا لما يتمتع به من تراث حضارى ، وقدرة فائقة على البذل والعطاء .

ومن هذا المنطلق ، كانت مبادرة مصر الى الدعوة الى عقد ندوة التعاون الاقليمى بين الاستشاريين الأفريقيين خلال الفترة من ٧ ـ ٩ مارس ١٩٨٨ بمشاركة اتحاد الاستشاريين الأفريقيين والعديد من المندوبين ومن الدول الأفريقية الشقيقة ، بما يحمل معنى الالتزام بضرورة العمل على تعبئة كل الطاقات واستنفار مختلف الهمم ، وتجميع كافة الخبرات ، من كل نوع ، وفى كل ميدان ، من أجل تكثيف التعاون ، وحشد الامكانات ، داخل الأسرة الافريقية تحقيقا لخير بلادنا ومصالحها .

وفى الحقيقة ، لم تتوان مصر عن بذل اقصى الجهود من أجل دعم التعاون مع دول القارة الأفريقية بعامة ، كما تولى مصر عناية خاصة للاسهام بكل ماتستطيع ، فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الدول الافريقية الشقيقة ، وفى العمل على تقديم مايتوفر لديها من خبرات فنية مصرية ذات الكفاءة العالية فى مختلف قطاعات التنمية الأفريقية . وقد قدم الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الأفريقية ، المنشأ عام ١٩٨٠ ، ومايزال يقدم المئات والمئات من الخبراء لأكثر من اربعين دولة افريقية ، كما تهتم مصر بتقديم المنح التدريبية لأبناء القارة فى مختلف مجالات الزراعة والصناعة والرى والهندسة والتكنولوجيا والاعلام والتمريض والملاحة والأمن والدبلوماسية وغيرها .

واذا كانت فئات الخبرات الفنية المصرية الموفدة الى مختلف دول القارة الأفريقية ، هى ذات فائدة ايجابية فى دعم التنمية الاقتصادية الافريقية ، فان العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال وتبادل الخبرة الاستشارية ، وتكريس المعرفة التكنولوجية ، من أجل خدمة قضايا التنمية الأفريقية ، من شأنه ان يلعب دورا أساسيا وفعالا فى بناء الجسور والروابط بين بلداننا الشقيقة ، من أجل خيرها وتقدمها . وتحقيقا لتلك الأهداف ، فقد بدانا نحن فى مصر اعتبارا من العام المنصرم بالاهتمام بتشجيع الاستشاريين ورجال الأعمال المصريين ، على الاسهام بخبراتهم وطاقاتهم فى عمليات التنمية الاقتصادية فى القارة الأفريقية ، وذلك عن طريق اشراكهم ، فى الوفود الى الدول الأفريقية ، وحفزهم على عقد الاتفاقات التى تساعد على التعريف بعضهم ببعض ، وعلى تبادل المعلومات المفيدة بينهم .

واذا كانت مصر تشارك بايجابية فى مختلف المؤتمرات المتخصصة النوعية والقطاعية والفنية الأفريقية ، فقد شهد عام ١٩٨٨ المنصرم ، احتضان القاهرة للمؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة « اندوجو » التى تضم دول حوض نهر النيل خلال الفترة من ٣١ اكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، وهو التجمع الاقليمى الذى تشتمل عضويته على كل من مصر والسودان وزائير واوغندا وتنزانيا ورواندا وبورندى وافريقيا الوسطى ، والذى يتسمى بهذه الكلمة السواحلية « اندوجو » ، التى تعنى « الاخاء » ، والتى وجد المؤسسون فى منطوقها ، المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، تأكيدا لمعانى التآخى والتعاون والمصلحة المشتركة .

وقد تميز المؤتمر الخامس بمشاركة ثلاث منظمات فنية افريقية هى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، واتحاد جمعيات الطرق الافريقية ، ومنظمة ادارة وتنمية حوض نهر كاجيرا ، فضلا عن ممثل عن منظمة الوحدة الأفريقية ، الى جانب المنظمات الأربع التى سبق ان شاركت فى المؤتمر الوزارى للمجموعة الذى عقد فى كينشاسا عام ١٩٨٧ ، وهى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الأفريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الأفريقى للسكك الحديدية ، والمكتب الأفريقى لعلوم التربية ، الأمر الذى اضفى ، ولاشك على اهتمامات المؤتمر بعدا فنيا اكثر شمولا وتنوعا ، كما اثرى حضور هذه المنظمات مناقشات المؤتمر ومداولاته ، مما اسهم فى بلورة مفهوم (الأندوجو)

كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية اليه ، وفق اسس التعاون الاقليمي متعدد الأطراف .

ويمكن القول ان مؤتمر القاهرة الخامس ، قد عنى بالتركيز اساسا على تعميق اوجه التعاون فى مختلف المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية جميعا ، والخروج بهذا التعاون الى حيز التنفيذ العملى الذى يتجسد فى مشروعات اقليمية تعطى الأولوية للبنية الأساسية ، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع النهوض - فى نفس الوقت - بالتبادل التجارى وتحقيق السوق الأفريقية المشتركة ، كهدف تسعى اليه افريقيا بموجب خطة عمل لاجوس التى تستهدف التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة الأفريقية .

وقد سار مؤتمر القاهرة ، خطوة متقدمة على هذا الطريق ، اذ قدم الوفد المصرى تقريرا للاجتماع عن الاتصالات التى قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تنفيذا للتكليف الذى عهد به مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة الى مصر ، وهو التكليف الذى يتمثل فى الطلب المقدم الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة ، يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الاقليمى بين دول المجموعة ، وهو الطلب الذى وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاستجابة له .

وبالرغم من ادراك الدبلوماسية المصرية لأهمية الاتصال بين الشمال والجنوب ، وما يمكن ان يحققه من استفادة متبادلة ، ومن تدعيم للحوار المثمر بين الطرفين ، الا انه من الأهمية بمكان أن نعمل على زيادة تعميق الاتصال والتبادل بين الجنوب والجنوب ، لأن اتصالا وتبادلا بين شعوب وحضارات وثقافات متقاربة ، هو الأقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب حقائق الحياة فيها .

وتنطلق حركة الدبلوماسية المصرية ، على النطاق الأفريقى ، بالعمل الواعى على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فرديا وجماعيا . وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادى داخل الجماعة الأفريقية . اذ ليس من المصلحة ان يشكل التبادل التجارى بين الدول الأفريقية ٤٪ فقط من حجم تجارتها الخارجية ، فى وقت نستطيع فيه ان نحقق مكاسب كبرى باعطاء أولوية متقدمة للتبادل فيما بيننا ، وهو ما قطعت مصر فيه شوطا كبيرا ، وتعتزم ان تسير فيه الى نهاية الطريق .

فعلى مدى العام الفائت ، عقدت مصر عديدا من اجتماعات اللجان المشتركة مع الدول الأفريقية الشقيقة ، فقد استضافت القاهرة فى الفترة من ٥ - ٧ ابريل ١٩٨٨ الدورة الأولى للجنة المشتركة مع جمهورية الكونجو الشعبية ، وفى الفترة من ١٢ - ١٤ يونيو ١٩٨٨ الدورة الرابعة للجنة المشتركة مع جمهورية مالى ، وفى الفترة من ١١ - ١٤ يونيو ١٩٨٨ الدورة الرابعة للجنة المشتركة مع جمهورية مالى ، وفى الفترة من ١٨ - ٢٠ يوليو ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية تشاد ، وفى الفترة من ٥ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية الكاميرون وفى الفترة من ٨ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨ الدورة الثانية للجنة المشتركة مع سيراليون . وعلى الجانب الآخر ، تم فى كوناكرى خلال الفترة من ١١ - ١٤ يناير ١٩٨٨ عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة مع جمهورية غينيا ، وفى بورت لويس خلال الفترة من ٢٧ ابريل - أول مايو ١٩٨٨ عقدت اجتماعات الدورة الأولى للجنة المشتركة مع دولة موريشيوس .

واذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين سائر الدول الافريقية الشقيقة ، هى الاطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع المناحى ، انطلاقا من ايماننا بان مستقبل التنمية الأفريقية ، ومستقبل تطوير المجتمعات الأفريقية ، سيظل مرتهنا بمدى القدرة على النجاح فى تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، وفى تحقيق الاستراتيجية العامة لخطة عمل لاجوس التى ترمى الى اقامة سوق افريقية مشتركة ، فان النظرة المصرية تؤمن بان هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الافريقية ، التى تجسد الأمل الذى تتطلع شعوب افريقيا إلى تحقيقه ، مع استشراف القرن الحادى والعشرين ، لاينبغى ان تكون سوقا مشتركة للسلع والخدمات فقط ، ولكن سوقا مشتركة للعقول الأفريقية والخبرات الفنية والعلمية المتخصصة ، التى يتعين تكريسها من أجل خدمة اهداف التنمية والتطوير للاقتصاد والمجتمع والحياة فى الدول الأفريقية .

وفى اطار العلاقات الثنائية الافريقية ، وعلى المستوى الرئاسى استقبلت القاهرة خلال العام الفائت الرئيس اندريه كوليمبا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى فى الفترة من ٦ - ٨ يونيو ١٩٨٨ . كما استقبلت مصر الرئيس عبده ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال باعتباره رئيسا لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية التى عقدت اجتماعات الدورة الثانية لمجلسها العام فى القاهرة فى نوفمبر من العام الماضى .

وإلى جانب تلك الدول التى ترأس وزراء خارجيتها اللجان العليا المشتركة التى عقدت اجتماعاتها فى القاهرة ، فقد استقبلت العاصمة المصرية على مدى العام المنصرم وزراء خارجية كل من جمهورية رواندا فى الفترة من ١٩ - ٢٢ يناير ١٩٨٨ ، وجمهورية التوجو فى الفترة من ٢ - ٧ فبراير عام ١٩٨٨ ، وجمهورية بوتسوانا فى الفترة من ٥ - ٩ يونيو ١٩٨٨ ، وجمهورية ساوتومى وبرنسيب فى الفترة من ١٨ - ٢١ يوليو ١٩٨٨ . وعلى الجانب الأخر ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ، الى جانب ترأسه للجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة المشتركة مع كل من غينيا وموريشيوس ،

بزيارات الى كل من زامبيا والموزمبيق وسوازيلاند فى مارس ١٩٨٨ ، والى تنزانيا وموريشيوس وجزر القمر فى ابريل ١٩٨٨ ، والى زائير فى يونيو ١٩٨٨ ، والى زيمبابوى وبتسوانا فى يوليو ١٩٨٨ ، والى بوروندى ورواندا واوغندا فى سبتمبر ١٩٨٨ .

وقد كان لرسائل الرئيس مبارك ـ التى حملها السيد وزير الدولة ـ فى مارس ١٩٨٨ الى كل من الرئيس روبرت موجابى رئيس جمهورية زيمبابوى ، الذى يتولى رئاسة حركة عدم الانحياز ، والرئيس شيسانو رئيس جمهورية الموزمبيق ، التى تقف فى مواجهة اشرس هجمة عنصرية تشنها ضده حكومة جنوب افريقيا ، أهمية خاصة واستثنائية . وقد اكدت هذه الزيارات تأييد مصر ودعمها الكامل لنضال شعوب جنوب افريقيا ، فى مواجهة ما يتعرضون له من عدوان ، وفى معركتهم الحاسمة ضد سياسات التمييز العنصرى التى تهدد مستقبل القارة الافريقية كلها وتزعزع استقرارها وتحول بينها وبين التفرغ للتنمية والبناء .

وفى لوزاكا ، عاصمة زامبيا ، ترأس السيد وزير الدولة للشئون الخارجية فى الفترة من ١٩ ـ ٢٠ مارس ١٩٨٨ مؤتمرا لسفراء مصر فى دول خط المواجهة ، ضم سفراءنا فى كل من انجولا وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوى وسوازيلاند وليسوتو وبتسوانا وتنزانيا ، الى جانب سفيرنا فى مالاوى . وقد عكس ذلك المؤتمر مدى اهتمام الدبلوماسية المصرية بقضية الجنوب الأفريقى ، التى تعتبرها مصر قضية افريقيا كلها . وخلال هذا المؤتمر قام سفراء مصر فى دول خط المواجهة بعرض احتياجات البلدان المعتمدين لديها من الخبرات المصرية والمساعدات المطلوبة لرفع كفاءتهم القتالية ودعم اقتصادهم المهدد ، كما تم تقييم الأداء الذى تقوم به الخبرات المصرية العاملة والموفدة الى هذه البلدان وكيفية تحقيق اقصى استفادة ممكنة منها الآن وفى المستقبل .

وجدير بالذكر ان مصر تسهم فى « صندوق افريقيا » الذى انشأته دول حركة عدم الانحياز فى عام ١٩٨٦ بما قيمته نحو خمسة ملايين جنيه سنويا . وتقدم مصر الى دول خط المواجهة الخبرات الفنية التى تحتاجها فى مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية تحقيقا لدعم اقتصادها وتأكيد صمودها امام العدوان والتخريب الذى تتعرض له هذه الدول من نظام بريتوريا العنصرى . كما تقوم مصر بتنظيم دورات تدريبية لكادرات الأمن والدفاع فى هذه البلدان ، مثل دورات مقاومة التخريب لضباط الشرطة فى دول خط المواجهة ، ودورات حماية الموانىء لعناصر الأمن فى دول الجنوب الأفريقى ، وغير ذلك من الدورات المتخصصة ، فضلا عن الاعداد العسكرى لعناصر المقاومة فى حركات التحرير مثل حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وحركة سوابو المناضلة فى ناميبيا ، وتقديم الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية المختلفة لهم عن طريق لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

وتعبيرا عن اهتمام مصر بقضية الجنوب الأفريقى ، وبالكفاح من أجل استقلال ناميبيا بصفة خاصة ، استضافت القاهرة الجولة الثانية للمفاوضات الرباعية بين كل من انجولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة فى يونيو ١٩٨٨

وتأتى مشاركة مصر فى الاحتفال الذى اقيم يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ فى مجلس الأمن بنيويورك للتوقيع على بروتوكول برازفيل بين اطراف التفاوض الأربعة ، تعبيرا واعترافا بدورها فى الكفاح الطويل من أجل استقلال ناميبيا ، وسقوط اخر معاقل الاستعمار عن ارض أفريقيا ، والذى تؤمن مصر بانه سيكون فى ذات الوقت ، بداية لتحرير شعبنا المناضل فى جنوب افريقيا من قهر العنصرية وظلم التمييز .

واذا كان نشاط الدبلوماسية المصرية المكثف على جبهة الجنوب الافريقى خلال عام ١٩٨٨ ، قد استهدف مواصلة الجهد من أجل تحرير الجنوب الأفريقى من الاستعمار والعنصرية ، ومساندة دول المواجهة الشقيقة فى الصراع الذى تخوضه بشجاعة فائقة ضد قوى العدوان والعنصرية ، فقد ادركت مصر من ناحية اخرى ، اهمية المضى بخطوات اسرع فى تحقيق المصالحة والتوفيق بين الدول الأفريقية المتجاورة ، انطلاقا من ايماننا بعدم وجود اى تناقض حقيقى بين مصالح دول شقيقة ، تنتمى الى اسرة واحدة .

وقد سجلت الدبلوماسية المصرية بالارتياح والتأييد ، ما تحقق خلال العام المنصرم من تحسن ملحوظ فى العلاقات بين الدول الشقيقة فى كثير من أنحاء القارة ، بفضل حكمة زعمائها ، ووضعهم للمصالح الأفريقية العليا فوق كل اعتبار . ولعل من الأمثلة الايجابية لتحسن العلاقات بين الدول الأفريقية المتجاورة ، الخطوات التى تمت خلال العام الماضى ، فى منطقة القرن الأفريقى ، وفى المغرب العربى ، وفى العلاقات بين ليبيا وتشاد .

ومن هذا المنطلق ، كانت زيارة السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الى كل من بوروندى ورواندا واوغندا فى سبتمبر ١٩٨٨ ، كمبعوث شخصى من الرئيس محمد حسنى مبارك ، الذى حرص على ان ينقل لأخيه الرئيس البوروندى مشاعر مشاركتنا لهم فى الأزمة التى تمثلت فى التوتر العرقى بين عنصرى البلاد من التوتسى والهوتو ، وهو مايعكس بطبيعة الحال اهتمام مصر بالتعرف على مايمكن تقديمه الى بوروندى الصديقة التى نعنى باستقرارها نظرا للروابط المشتركة وانتمائنا

الواحد لحوض نهر النيل الذى نعمل جميعا على ان يسوده السلام والرخاء والتقدم . كما عبرت رسالة الرئيس مبارك الى الرئيس الرواندى عن تأييد مصر السياسى والمعنوى لبلاده ، وحرصنا على تدعيم سياسة حسن الجوار وتعزيز السلام والأمن والاستقرار فى منطقة وسط افريقيا . كما تصب اتصالات مصر المستمرة مع الشقيقة اوغندا فى ذات الاتجاه الذى يحرص على تدعيم علاقات السلام بين اثيوبيا والسودان ، ومتابعة لجهود الوساطة المصرية فى تهيئة اجواء الوفاق والتلاقى والتفاهم وتصفية مظاهر التوتر والتردد بين الطرفين وتشجيع كل مامن شأنه انهاء مشكلة جنوب السودان وتدعيم الوحدة الاثيوبية . ولاشك ان الزيارة التى قام بها الى القاهرة رئيس الوزراء الاثيوبى فكرى سلاسى فى الفترة من ١٨ ـ ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ حاملا رسالة من الرئيس الاثيوبى منجستو إلى الرئيس مبارك ردا على رسالة سيادته اليه والتى حملها السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ابان زيارته لأديس ابابا فى أواخر نوفمبر الماضى ، انما ياتى فى اطار الجهود المكثفة لتدعيم اسس السلام السودانى الاثيوبى .

ولا يخفى أن مصر ترى ان أمنها القومى المتصل بالمياه والطاقة والمواصلات والزراعة والصناعة ، وباختصار مقومات الاقتصاد المصرى الحيوية ، انما يتصل اتصالا مباشرا بالاستقرار الضرورى توافره فى هذه المنطقة المجاورة لها .

واذا كانت مصر تعمل بكل جهد على تدعيم التضامن الأفريقى على اتساع القارة ، فانها تدرك فى نفس الوقت مدى حيوية وجوهرية تأكيد التضامن العربى ـ الافريقى داخل القارة وخارجها ـ وتؤمن مصر ايمانا عميقا بان الوعى الصحيح بالحقائق الموضوعية فى كل من العالم العربى وافريقيا ، ليدفع اليوم بالحاح الى ان نتجاوز الأزمة الراهنة ، وان نقتنص الفرصة الواعدة ، فننفض عن اجهزة الحوار العربى ـ الأفريقى ، ما ران عليها من جمود وركود ، وندفع بدماء الحياة فى شرايين النفع المتبادل والتعاون المشترك والصالح الجماعى .

ولعله من تباشير الأمل ان يشهد الشهر الأخير من العام الفائت انعقاد الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربى ـ الأفريقى فى جادوجو ببوركينا فاسو كخطوة هامة على طريق دراسة اسباب وعوامل وامكانات تحريك عمل الأجهزة العليا للتعاون العربى ـ الأفريقى ، والتمهيد لعقد المؤتمر الوزارى المشترك بين المجموعتين ، والمؤتمر الثانى للقمة العربية ـ الأفريقية المنشودة .

وتؤمن مصر ، بأنه اذا كان صحيحا حاجة العالم العربى الى افريقيا ، واذا كان صحيحا بنفس الدرجة حاجة افريقيا الى العالم العربى ، فان مصر العربية الأفريقية فى ذات الوقت ، لتستشعر تلك الحاجة مضاعفة آلاف المرات ، ذلك ان الجمع بين العالمين سيكون علامة فارقة لمستقبل جديد ، من المؤكد انه سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكلانا فى الحاضر .

واذا كان الشعب المصرى قد وقف على الدوام مؤمنا بالارادة الافريقية الواحدة ، كما اصر على ان تكون ارضه جسرا للحضارات والثقافات تمر عليه الى الآفاق البعيدة المترامية على مدى القارة الأفريقية ، فانه على يقين من ان ارادة الحياة فى القارة الأفريقية تؤكد قوتها وعمقها حين تربط بين الدعوة الى الحرية وبين استكشاف الشخصية الأفريقية ، وحين تنطلق الى العمل من اجل تحرير وتنوير الانسان الأفريقى واحترام حقوقه وبعث الحيوية الخلاقة فيه .

وعليه كانت مصر من اوائل الدول التى صادقت على الميثاق الأفريقى لحقوق الانسان والشعوب ، وقادت الحملة بين شقيقاتها الأفريقيات للعمل على المصادقة على الميثاق حتى يصير الحلم الذى ظل يراود الانسان الأفريقى حقيقة مادية . كما انه شرف تعتز به مصر ان يتم انتخابها عضوا فى اول لجنة افريقية لحقوق الانسان والشعوب ، وان يحتل الفقيه المصرى ـ عضو اللجنة ـ منصب نائب رئيسها .

ومن دواعى اعتزازنا كذلك ان احتضنت القاهرة الدورة الرابعة لاجتماعات اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب خلال الفترة من ١٧ ـ ١٩ اكتوبر ١٩٨٨ .

واذ تحرص الدبلوماسية المصرية على تنويع قنوات الاتصال بين الشعوب الافريقية ، والخروج بها من اسار العلاقات الرسمية الضيقة ، الى نهر التفاعل الشامل بين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية الواسعة ، فقد كانت مصر من القوى المؤسسة لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية ، التى تجسد ارادة الشعوب الأفريقية فى لم شمل كل الأحزاب والتجمعات والقوى المحبة فى مجتمعاتنا ، من اجل تعبئة الجهود وحشد الطاقات وشحذ الهمم ، وفاء لمسئوليات المستقبل الأفريقى .

وقد استضافت القاهرة اجتماعات الدورة الثانية للمجلس العام لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية خلال الفترة من ١٦ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ ، برياسة الرئيس السنغالى عبده ضيوف ، وقد شارك فى هذه الدورة الى جانب الأحزاب الأعضاء ، الأحزاب المراقبة ، وحركات التحرير الأفريقية ، والتى بلغ عددها ستة واربعين حزبا ينتمون الى اربعين دولة افريقية واوروبية وأسيوية .

وإذ يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر بأن الاتصالات الحزبية ، هى التعبير العملى والأسلوب الايجابى فى تحقيق الاتصال بين الشعوب الأفريقية ويوفر المجال المناسب للتفاعل بينها ، ويهيىء الاداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدعيم وتكثيف هذا الاتصال الشعبى مع مختلف الأحزاب الأفريقية الشقيقة بأسلوب منظم ومقنن ، من خلال عقد الاتفاقات وابرام البروتوكولات بشأن التعاون بينه وبين العديد من الأحزاب السياسية الأفريقية .
فالى جانب اتفاق التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الاتحاد الوطنى للاستقلال والثورة الحاكم فى تشاد ، الذى تم توقيعه فى عام ١٩٨٧ ، شهد عام ١٩٨٨ الفائت ، توقيع اتفاقات مماثلة مع الأحزاب السياسية الأفريقية فى كل من غينيا وزائير وافريقيا الوسطى وموزمبيق وساوتومى وبرنسيب وموريشيوس .
وهكذا ، فان الشعب المصرى مايزال يؤدى رسالته التاريخية تجاه الشعوب الأفريقية الشقيقة ، فهو معها فى معركتها الباسلة من اجل الحرية السياسية ، وهو فى مقدمة طلائعها من اجل مواجهة معركتها المستمرة ضد التفرقة العنصرية ، وهو معها بكل الجهد والطاقة فى العمل المضنى من اجل تحقيق الحرية الاقتصادية ومن اجل التنمية الأفريقية .

الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية :

عاشت مصر تاريخها الطويل واعية لعروبتها ، واقترن بهذا الوعى غيرة شديدة لديها على أمتها العربية ، التى تعمل على الدوام للحفاظ على وحدتها والتصدى فى عزم ومضاء ، لكل محاولة تستهدف النيل من تلك الوحدة ، او فصم عرى الروابط القومية بين ابنائها .
ويمكن القول بصفة عامة ان ثمة مرحلة جديدة فى تفاعلات النظام الاقليمى العربى ، على وشك ان يبدا . فبعد الانفراط الكبير الذى عاشه هذا النظام فى معظم سنوات الثمانينات ، وبلغ ذروته فى اعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان ، فانه مع نهايات عام ١٩٨٧ ، وعلى امتداد عام ١٩٨٨ المنصرم ، بدا نمط جديد فى الظهور التدريجى ، يدعو الى وقف التدهور فى العلاقات العربية ـ العربية ، وجذبها من القاع الذى وصلت اليه ، ويتمثل ذلك الانفراج فى تحقق درجة من السيطرة على مناطق الصراعات الملتهبة داخل الوطن العربى ، ثم كانت نتائج مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، التى اعطت انطباعا بالعودة الى الاقتراب من نوع من الاجماع العربى ، واعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية ، واخيرا جاءت الانتصارات العراقية التى فرضت وضع نهاية لحرب الخليج ، ثم النهوض الرائع للمقاومة الفلسطينية ، وخاصة فى الأراضى المحتلة ، لكى تشير بوضوح الى ان القلب العربى الذى كان يتوقف عن الخفقان ، قد بدا ينبض من جديد .
وإذا اردنا تقديم تفسير علمى لهذا التحول الايجابى ، فان الرؤية المصرية تقرر بوضوح وحسم انه لولا الانتفاضة الفلسطينية لما جرى كل ماجرى ، ولولا الثورة الشعبية العارمة التى قادها شباب الفلسطينيين ومن ورائهم ملايين الشعب الفلسطينى ، لما كنا امام لحظة انعطاف تاريخى .
لقد اذاعت الانتفاضة بالفعل الاعلان الرسمى عن ولادة زمن جديد فى الصراع الفلسطينى ـ الاسرائيلى ، بديلا عن الصراع العربى ـ الاسرائيلى الرسمى .

وكان تأييد مصر للانتفاضة الفلسطينية ينطلق من الادراك بأن الأحداث الكبرى فى حياة الأمم ، تفرض نفسها على ارض الواقع ، مثلما تترك بصماتها على تطورات المستقبل . وترى مصر ان الانتفاضة الشعبية الفلسطينية هى واحدة من هذه الأحداث التى ينبغى استيعاب دروسها وابعادها ، وماتحمله فى طياتها من تأثيرات على القضية الفلسطينية ومسيرة السلام فى المنطقة . فهذه الانتفاضة ـ فى تقييم الدبلوماسية المصرية ـ قد أعادت القضية الفلسطينية من جديد فى دائرة الضوء ، ووضعتها فى سلم الأولويات والاهتمامات الدولية ، كما انها تحمل فى طياتها مقدمات لتغيرات واسعة داخل المجتمع الاسرائيلى ، وانعكاسات كبيرة على عملية السلام ذاتها ، وقد ترغم زعماء اسرائيل الذين رفضوا وباصرار حتى الآن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى على طرح اسئلة عملوا على تفادى طرحها .
واذا كانت انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة كانت هى بداية التحول فى الموقف برمته ، فان الدبلوماسية المصرية ترى ان قرار العاهل الأردنى بالغاء الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية ، فى سبتمبر من العام المنصرم ، يعتبر من اهم واخطر القرارات العربية ، بشأن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ، اذ أكد القرار الأردنى بوضوح ، ان المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وكشف بجلاء عن تأييد الأردن الكامل لاقامة دولة فلسطينية مستقلة تقوم فى الأراضى العربية المحتلة ، وهو مايمثل بغير شك اجماعا عربيا عارما ، كما كان القرار الأردنى يعنى وضع المنظمة أمام مسئولياتها فى ادارة وتصريف شئون الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ، كما يضع اسرائيل امام مسئولياتها فى ضرورة قبول الأمر الواقع ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتعامل معها ، باعتبار انها المسئولة عن الشعب الفلسطينى .

وبجهد متواصل لم يعرف الكلل على مدى عام ١٩٨٨ المنصرم استطاعت الدبلوماسية المصرية ان تعبر بأزمة الثقة بين الأردنيين والفلسطينيين غابة من الشكوك الى طريق واضح تحددت ملامحه فى اجتماع العقبة يومى ٢٢ ـ ٢٣ اكتوبر الماضى ، مابين الرئيس مبارك والملك حسين والزعيم الفلسطينى عرفات .

وكان لابد للتطورات ان تتداعى ، ففى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ ، اعلن الفلسطينيون ، فى نهاية اعمال دورة طارئة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر اعترافهم بالقرار رقم ٢٤٢ ، فى سياق بيان سياسى يعلن قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس تحت الاحتلال الاسرائيلى ، تكون للفلسطينيين اينما كانوا ، عربية الهوية ، ديمقراطية النظام تقوم على التعدد الحزبى ، وتلتزم بمبادىء التعايش السلمى ، وتؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية ، وترفض العنف والارهاب ، وترتبط بعلاقات مميزة مع دولة الأردن ، على اساس كونفدرالية تقوم بين الشعبين طوعا واختيارا . كما أكد بيان المجلس الوطنى الفلسطينى ضرورة انعقاد المؤتمر الدولى تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية وجميع اطراف الصراع بما فى ذلك منظمة التحرير ، على اساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ مع ضمان حقوق الشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق تقرير المصير .

كذلك دعا البيان الى انسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها بعد عام ١٩٦٧ ، والغاء جميع قرارات الضم والالحاق الاسرائيلية ، وازالة المستعمرات ، والسعى لوضع الأراضى الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة محددة ، حتى تتهيأ الشروط المواتية لانجاح اعمال المؤتمر الدولى .

وكان تأييد مصر واعترافها بالدولة الفلسطينية التى اعلن قيامها المجلس الوطنى الفلسطينى ، يقوم على ادراك مغزى هذه القرارات باعتبارها تغييرا استراتيجيا هاما فى مسيرة القضية الفلسطينية ، فرضته ظروف دولية وعربية وفلسطينية تبدو مواتية ، وترى الدبلوماسية المصرية ان الفلسطينيين قد اختاروا وبشكل واضح لايقبل أى تشكيك السلام والتعايش ، على حين لم يستطع الاسرائيليون ان يحددوا لأنفسهم اختيارا واضحا بين السلام والحرب فآثروا البقاء فى المأزق الصعب .

وقد بلغ التطور ذروته ، حين رفضت الولايات المتحدة السماح بدخول عرفات ليتحدث أمام الجمعية العامة فى نيويورك ، فانتقلت اليه الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لتستمع اليه فى جنيف . وفى جلسة تاريخية لها القى ياسر عرفات خطابا يوم الثالث عشر من ديسمبر ١٩٨٨ ، اعلن فيه مبادرة سلام فلسطينية ترتكز على مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر وقرارات الأمم المتحدة ، وتقوم على مايلى :

اولا : بذل جهود جادة تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، وذلك لتنشيط جهود اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى الخاص باحلال السلام فى الشرق الأوسط وفقا لمبادرة الرئيسين جورباتشوف وميتران .

ثانيا : المطالبة بوضع الأراضى الفلسطينية تحت اشراف مؤقت للأمم المتحدة ووضع قوات دولية محايدة لحماية الشعب الفلسطينى والاشراف على الانسحاب الاسرائيلى .

ثالثا : العمل من اجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة بين اطراف الصراع العربى ـ الاسرائيلى بما فى ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الأخرى فى اطار المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، بما يحقق المساواة وتبادل المصالح ، وخاصة حق الشعب الفلسطينى فى التحرر الوطنى واحترام حق العيش فى أمن وسلام للجميع ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها وفقا لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وفى حقيقة الأمر ، وقبل صدور القرار التاريخى بازالة العقبات امام بدء الحوار الأمريكى الفلسطينى ، فقد عملت الدبلوماسية المصرية والاتصالات والرسائل الشخصية التى قامت بها القيادة السياسية المصرة على اعلى المستويات ، على اقناع الادارة الأمريكية بعدم اضاعة الفرصة السانحة للسلام ، ومن ثم جاء القرار الأمريكى يوم الرابع عشر من ديسمبر ١٩٨٨ ، ببدء الحوار مع المنظمة ، كمنعطف مهم وتاريخى على طريق التسوية السلمية للنزاع الاسرائيلى الفلسطينى بصفة خاصة ، ومشكلة الشرق الأوسط بصفة عامة .

ومن هنا تناشد الدبلوماسية المصرية اسرائيل ، ويشاركها فى هذا كل القوى المحبة للسلام ، ان تتجاوب مع نداء السلام الصادق والمخلص ، واننا لنتطلع ان تشارك اسرائيل قريبا بدورها الايجابى فى هذه المرحلة التاريخية ، ويسهم شعب اسرائيل ، ككل شعوب المنطقة ، بدوره فى تحقيق سلام دائم وعادل ، يضع حدا لما شهدته هذه المنطقة من معاناة وحروب ودمار وعدم الاستقرار ، وان يمتد السلام الحقيقى والشعور بالأمن الى النفوس والعقول ، وهو امر لن يتحقق ، الا بقيام حد ادنى من العدل والكرامة لجميع شعوب ودول المنطقة ، ولايمكن ان يقتصر ذلك على طرف دون آخر .

والمجتمع الدولى يتحمل مسئولية خاصة فى هذه المرحلة ، لتهيئة الظروف المواتية للتحرك نحو التسوية السلمية ، وترى الدبلوماسية المصرية أن ضمان نجاح مثل هذا التحرك يستلزم ضرورة الدعم الدولى القوى للتوجه السلمى لمنظمة التحرير الفلسطينة ، كما أكده البيان السياسى للمجلس الوطنى الفلسطينى ، وسرعة البدء فى المشاورات بين الأطراف

المعنية ، ومن بينها الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة ، لبحث ترتيبات عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، والذى تشارك فيه جميع الأطراف المعنية ، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، وكذلك أهمية تكثيف المساعى الدولية ، لضمان تجاوب مختلف الأطراف مع هذا التحرك السلمى ، وعدم السماح لطرف واحد ، بافشال تحرك يستند الى قرارات المجتمع الدولى وارادته .

وهكذا تؤكد مصر أنها تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك ، قد واصلت وسوف تواصل فى المستقبل جهودها ، بصبر ومثابرة وعزم واصرار ، لاستثمار العوامل الايجابية العديدة ، التى توفرت فى هذه المرحلة ، لاخراج القضية الفلسطينية من حلقة الفرص الضائعة ، وذلك بالعمل الجاد والمخلص مع كافة القوى المحبة للسلام فى العالم ، لتحقيق تسوية سلمية ودائمة وعادلة ، تراعى حقوق جميع شعوب المنطقة بلا استثناء أو تمييز ، ومن أجل أن يصبح الحلم الفلسطينى على مشارف الفجر .

وإذا جاز الحديث عن العلاقة المصرية ـ الفلسطينية ، فان أهم ما يميزها ، ذلك الاتصال شبه اليومى بين القيادة السياسية المصرية ، وبين قيادات المنظمة ، وعلى رأسها السيد ياسر عرفات ، على مدى عام ١٩٨٨ الفائت ، ولعل ذلك ليس سوى تأكيد مجدد لاهتمام الدبلوماسية المصرية بالقضية الفلسطينية واعطائها الأولوية ، الجديرة بها باعتبارها القضية الأولى للأمة العربية .

وفى تجاوب دافىء وودى وملموس مع التطورات الفلسطينية ، والأفكار المطروحة على ساحتها ، تضع مصر ، الرسمية والشعبية خبراتها السياسية والقانونية ، تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية وقيد طلبها . والذى لا شك فيه أن الضلع المصرى ـ الفلسطينى ، هو ضلع أساسى فى كيان السياسة العربية الراهنة ، كما أن سرعة ايقاع هذا التجاوب ، ودفئه الملحوظ ، دليل اضافى جديد على تحمل الجماعة السياسية المصرية لمسئولياتها القومية تجاه القضية الفلسطينية ، باعتبارها أحد ثوابت المصالح الوطنية العليا لمصر .

ولعل أبرز ما شهدته العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية على مدى عام ١٩٨٨ المنصرم ، هو الحكم الذى أصدرته هيئة التحكيم الدولية بجنيف ، بشأن مشكلة طابا يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ . وهى المشكلة التى ظلت معلقة منذ أن تم الانسحاب الاسرائيلى فى عام ١٩٨٢ ، حيث خاضت مصر صراعا دوليا مريرا من أجل استعادتها الى السيادة المصرية . وقد دارت المساجلات منذ الاتفاق المصرى ـ الاسرائيلى على مشارطة التحكيم ، مدعمة بالمستندات والوثائق والخرائط التى وضعها الخبراء العسكريون استنادا الى الحقوق التاريخية ، وأسهم فى ابراز معانيها ودلالاتها الجغرافية ولتاريخية و لقانونية عدد من أبرز أساتذة الاختصاص المصريين . وهكذا لم تأل مصر جهدا فى اثبات شرعية سيادتها على طابا ، متذرعة طوال هذه السنوات بعناصر الثقة و الصبر والايمان بعدالة قضيتها .

وفى مجال المفاوضات التى دارت بين الطرفين المصرى والاسرائيلى من أجل تنفيذ حكم محكمة التحكيم ، تم توقيع اتفاق تنفيذى فى روما يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ يتضمنت النص على تحديد علامات الحدود الأربع عشرة وفقا للحكم الصادر من هيئة التحكيم ، والإنسحاب الاسرائيلى الى خلف العلامات فور تحديدها .

والدبلوماسية المصرية على ثقة ، من أن التنفيذ السريع وبحسن نية للحكم الصادر عن هيئة التحكيم ، سوف يكون له دلالات تتجاوز موضوع النزاع نفسه ، وتؤدى الى تحسين المناخ السياسى فى المنطقة بما يساعد على تحقيق مزيد من التطورات الإيجابية فيها .

وعلى المستوى العربى العام ، يمكن القول بموضوعية كاملة أن حركة التوجه القومى على الساحة العربية ، قد انتقلت دون شك خطوة متقدمة ، بعد أن كانت متعثرة وغائبة فى فترة سابقة . فبعد قمة عمان غير العادية ، ظهرت « معادلة جديدة » من شأنها أن تعيد التوازن لحساب العرب فى الشرق الأوسط ، اذا ما تم استثمار معطياتهم على الوجه الأكمل . فلدى الدول العربية الامكانيات الكفيلة بخلق النظام الذاتى للدفاع العربى ، بعد أن ظل هذا النظام مجرد شعار ، ولا يمكن لأحد أن ينكر ان عودة مصر ـ بوزنها الاستراتيجى ـ يعد خطوة بالغة الأهمية فى هذا السبيل . ولكن تحقيق النظام الذاتى على النحو المرجو له يحتاج الى خطوات أكثر حسما فى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية .

وعلى مدى عام ١٩٨٨ الفائت ، بلورت الدبلوماسية المصرية رؤياها ، وحددت أهدافها تجاه اقرار السلام فى الخليج ، وفق الأسس والخطوط التالية :

١ ـ حشد الجهود للوساطة والتفاوض والسلام بين دولتين اسلاميتين محكوم عليهما بالجوار الى الأبد .

٢ ـ مصر مع العرب فى الخليج ضد نزعات الهيمنة ، ودعاوى التوسع ، ومحاولات تصدير الاضطرابات والعصف بالاستقرار ، وهى معهم ايضا ضد اضفاء أى طابع عرقى أو طائفى على ذلك الصراع العسكرى المدمر ، الذى كان لابد أن يجد حله حول مائدة المفاوضات .

٣ ـ مصر مع العرب فى الخليج ، وبالتوازى مع ذلك ، من أجل تعزيز التضامن وتحسب المستقبل وارساء قواعد التخطيط المسبق لمواجهة كافة الاحتمالات .
٤ ـ مصر تؤمن بحقيقة أن الأمن الوطنى المصرى وثيق الصلة بأمن الخليج ، وكلاهما جزء من كل واحد لا يتجزأ ، هو الأمن القومى العربى المهدد فعلا على جناحيه الغربى والشرقى .

وفى بداية العام الفائت ، شهدت حرب الخليج تطورات دامية ومأسوية ، تم خلالها قصف متبادل بالصواريخ لم يسبق له مثيل لبغداد وطهران وغيرها من المدن العراقية والايرانية ، وصل فيها النزاع المسلح بين البلدين الى ذروة من الصراع والحقد المتبادل .

ولكن صمود العراق العسكرى ، وانتصاراته الواضحة على جبهات المعارك ، فرض دخول النزاع العراقى ـ الايرانى ، فى أواسط العام الماضى بعد حرب استمرت ثمانى سنوات ، الى مرحلة جديدة ، بعد قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، اعترف فيها الطرفان ، بأن التسوية السياسية والتفاوض الجاد هما السبيل الوحيد الى تحقيق الأمن والعدل فى تلك المنطقة .

واذ تقدر الدبلوماسية المصرية دور الأمم المتحدة ، فى العمل على تحقيق التسوية السلمية لهذا النزاع ، فاننا نأمل أن تثبت ايران حسن نواياها ، لأن تفهم ايران لمتطلبات الموقف الحالى ، كما فعلت العراق ، من شأنه أن يعجل بالتحرك نحو تسوية عادلة ومشرفة للنزاع وتحقيق السلام والاستقرار قريبا ، بما يسمح لدول وشعوب المنطقة بالعيش فى سلام وتوجيه مواردها البشرية والاقتصادية لاعادة البناء والتنمية ، وبما يعود بالخير على جميع شعوبها .

اننا نتمنى من طرفى الصراع أن يتذكرا حجم الخسائر الرهيبة ، بشريا وماديا ومعنويا ، التى أسفرت عنها هذه الحرب المأسوية ، وكيف أن العناد الايرانى وصل فى النهاية الى القناعة بعدم جدوى استمرار القتال ، ومن ثم فانه ينبغى أن يكون الطرفان على مستوى الادراك الصحيح لمخاطر العودة الى القتال مرة أخرى لصالحهما أولا ، ولصالح استقرار المنطقة بأسرها ثانية ، ولصالح السلام العالمى بشكل عام .

وأن مصر التى تتابع عن كثب ، وبكل اهتمام ، سير المفاوضات العراقية ـ الايرانية ، لتشعر بالارتياح لاستمرار هذه المفاوضات ، ولما ظهر خلالها من علامات يمكن وصفها بالايجابية ، والتى تتمثل فيما تم التوصل اليه من اتفاق بين الطرفين مؤخرا ، على تبادل الأسرى من المرضى وتكوين لجنة عسكرية مشتركة بين البلدين للتعاون مع قوات الأمم المتحدة .

كما سجل العام الماضى بالنسبة للمشكلة اللبنانية ، استمرارا للتطورات المؤسفة فى أغرب حرب أهلية ، طال أمدها ، وضاعت المسئولية فيها ، ولا تزال الأيدى تتكاثر على لبنان ، حتى كادت تضيع ملامحه القومية ، وأفلح المتآمرون فى شرذمته وتفتيت قواه بالسلاح . كما جاء الصراع على منصب الرئاسة فصلا جديدا فى هذه المأساة الدموية ، دون أية بادرة مطمئنة على امكان الوفاق الوطنى .

وعلى حين نجد الاستقطابات تجرى لحشد أكبر تأمين ممكن للحكومتين القائمتين فى مواجهة أحداهما الأخرى ، فاننا نلمس خلال ذلك ، تعالى نبرات التهديد والاتهامات المتبادلة على نحو ينذر بتوسيع اطار الفرقة وزيادة حدتها الى نطاق قومى .

واذ تناشد مصر لبنان وشعبه الشقيق ضبط النفس فى هذه المرحلة التاريخية الحرجة ، والعمل على تجنيب أنفسهم مخاطر المعاناة والتقسيم ، فاننا نود تأكيد حقيقة ان الحل لن يأتى الا من جانب اللبنانيين أنفسهم ، وبضرورة أن يكون هذا الحل متوافقا مع حرصهم على سلامة بلادهم ووحدة ترابها ، حتى يكون التزام السعى الدولى بعد ذلك لتأمين لبنان ، واردا وممكنا .

واذا كانت المأساة اللبنانية هى واحدة من مظاهر الخلل فى النسق العربى العام ، فان مواجهة عناصر الخلل هذه ، ليست مسئولية طرف عربى أو آخر ، وانما هى مسئولية النسق العربى ، بكل مؤسساته ودوله وفعالياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية معا . وقد نادى الرئيس حسنى مبارك فى أكثر من مناسبة بضرورة عقد قمة عربية بناء على تحضير مدروس ، كما تتخذ الخطوات اللازمة لوقف التدهور على الساحة اللبنانية ومواجهته بما يتطلب من حسم قاطع لا يعرف المجاملة او انصاف الحلول . كما تواصل مصر جهودها مع مختلف الأطراف ، ومن خلال اتصالاتها مع العواصم العربية والعالمية المعنية من أجل أن يستعيد لبنان استقراره ويصون وحدة أراضيه .ولكن الى جانب الجرح اللبنانى الذى مايزال غائرا فى الوجه العربى ، فان ثمة ما يشير الى ان الحلم القومى الذى كان قد خبا وضاع ، يستعيد نفسه بالتضامن ، فى صورة ربما لم تكتمل بعد كل ملامحها ، لكنها باليقين اكثر رشدا وأكثر عقلانية من صورتها السابقة .

فهناك مايؤكد على مدى العام الفائت ، أن الصراعات الجانبية التى استنفدت طاقات العرب طويلا ، تخبو الآن ، لأن التحديات الراهنة فرضت على الجميع أولويات أكثر جدية وضرورة .

ففى المغرب العربى ، يتراجع الصراع حول قضية الصحراء التى استنفدت جهد الجزائر والمغرب وآخرين ، لصالح

جهد مشترك يستهدف اقامة وحدة المغرب الكبير ، وترحب مصر بالتطورات السلمية التى شهدتها قضية الصحراء الغربية فى الشهور الماضية ، وترى ان مقترحات السكرتير العام للأمم المتحدة وجهوده البناءة لتسوية الوضع ، مادامت قد حظيت بقبول أطراف النزاع ، تعد خطوة كبيرة للأمام ، وتتطلع مصر الى التنفيذ الفعلى لهذه المقترحات ، والى تحقيق المزيد من التقدم على طريق حل هذه القضية التى أقلقت المجتمع الدولى والعالم العربى والأفريقى طويلا .

وفى شبه الجزيرة العربية تستقر العلاقات بين يمن الشمال ويمن الجنوب عند نقطة توازن جديدة ترعى مصالحها المشتركة ، بعد أن وصل صدامهما العسكرى أكثر من مرة الى حافة الخطر .

وفى السودان الشقيق ، ثمة ما يؤكد ، أن أنصار التسوية السلمية لقضية الجنوب ، يحرزون تقدما رغم تيار سلفى قوى ، لم يزل عاجزا عن ان يدرك أن أخوة الوطن ينبغى أن تسبق كل علاقات الانتماء الأخرى ، حتى وان كانت أخوة الدين أو أخوة العرق .

واذا انتقلنا الى استعراض تطور العلاقات الثنائية بين مصر وبين شقيقاتها العربيات ، فانه يمكن القول بصفة عامة أن السنة الماضية قد سجلت تناميا واضحا فى هذه العلاقات ، كما استؤنفت العلاقات الديلوماسية بين مصر وبين الجزائر فى الرابع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨٨ .وهكذا عادت رايات مصر خفاقة شامخة بالعواصم العربية ، فيما عدا النذر اليسير ، وعادت مصر لتشغل مكانها ومكانتها بالعديد من المؤسسات والصناديق والمنظمات الفنية العربية على اختلافها .

والى جانب مظاهر التنسيق والتشاور المستمر بين مصر وبين الدول العربية الشقيقة ، على مختلف المستويات ، حول سائر القضايا القومية وفيما يتعلق بتنمية وتعزيز العلاقات الثنائية ، فان العام الفائت قد شهد الاتفاق مع العديد من الدول العربية على انشاء لجان عليا مشتركة ، تأكيدا لدعم وتعميق الروابط الأخوية بين مصر والشقيقات العربيات ، وتحقيقا للأهداف المشتركة بينها ، ورغبة فى توطيد وتطوير العلاقات الثنائية فى كافة المجالات .

وهذه الدول بالاضافة الى الأردن ، التى تم انشاء اللجنة العليا الخاصة بها منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وعمان فى سبتمبر ١٩٨٤ ، هى الصومال وتونس والمغرب والعراق والامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية ، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع هذه الدول ، استهدافا لتنمية التعاون فى مختلف المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والتجارية ، والصناعية ، والثقافية ، والاعلامية ، والزراعية ، وفى ميدان الشئون الاجتماعية ، والشباب ، والرياضة ، والصحة ، والعمل ، والاستثمار .

فاذا بدأنا بالعلاقات المصرية الاردنية ، يمكن القول دون مبالغة أنه ليس ثمة علاقات سياسية وشعبية ، اجتماعية واقتصادية ، ثقافية وعلمية ، دينية واعلامية ، بلغت هذه الدرجة من الدفء فى المشاعر ، والتطابق فى الرأى ، والتماثل فى التوجه ، والتوحد فى النظرة لشتى القضايا على الساحة القومية أو الاسلامية أو العالمية ، مثل تلك العلاقة النموذجية والمثلى التى تربط بين دولتى الأردن ومصر ، وليست ثمة علاقة شخصية وعائلية ورسمية ، بلغت أقصى درجات الود والمحبة والتفاهم والتشاور فى كل كبيرة وصغيرة ، مثل تلك العلاقة الحميمة التى تربط بين الزعيمين العربيين جلالة الملك حسين والرئيس محمد حسنى مبارك .

أما العلاقات المصرية العراقية ، فقد سجلت السنة الماضية تطورا متصاعدا ومكثفا لم تشهده من قبل ، ويكفى للتدليل على ذلك أن الرئيس حسنى مبارك قد قام بزيارة القطر العربى الشقيق أربع مرات خلال عام واحد فى يناير ويونيو وسبتمبر وأكتوبر عام ١٩٨٨ ، وعلى الجانب الآخر ، جاءت الزيارة التى قام بها الرئيس العراقى صدام حسين للقاهرة يوم ٢٨ نوفمبر من العام الفائت ، ترجمة للعلاقات الوطيدة بين البلدين ، واتصالا بالمشاورات الدائمة والمتواصلة بين الجانبين . هذا الى جانب الزيارة التى قام بها السيد/رئيس الوزراء الى العراق فى يونيو العام الفائت على رأس الجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين مصر والعراق . كما شهد العام الماضى كذلك تبادلا فى زيارات الوزراء الفنيين من الجانبين فى حركة دائبة من أجل تدعيم وتطوير العلاقات الثنائية فى مختلف مجالاتها .

واذا تناولنا العلاقات المصرية ـ السودانية ، فلاشك أن العلاقة بين القاهرة والخرطوم تختزل المسافة بين العاصمتين ، كما أن خصوصية هذه العلاقة ، هى صدى وانعكاس لحقيقة حضارية وتاريخية وبشرية ، وربطت بين شعبى وادى النيل .

وكانت الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى الخرطوم فى الاول من مارس ١٩٨٨ ، انما تعنى ببساطة أن هموم السودان ، هى هموم مصرية ، وأن هموم مصر هى هموم سودانية ، الأمر الذى يستدعى التشاور المستمر بين البلدين ، وعلى أعلى مستوى ، ومع ذلك ، فان هذه الزيارة ، ورغم أنها لم تستغرق الا عدة ساعات ، كانت تحمل اكثر من مغزى ، لأنها ركزت على الثوابت ، ولم تنزل الى التفاصيل ، فالرئيس قد أعلن فى الخرطوم وليس فى القاهرة ، أن جوهر العلاقة المصرية ـ السودانية هى الأصل ، وهى الأساس ، ولذلك ، فقد تحدث عن اهمية الوحدة الوطنية فى السودان بمفهوم

اشمل مما هو شائع ، باعتبار أن هذه الوحدة ليس مطلوبا حمايتها فقط بين الشمال والجنوب فى السودان ، وانما بين كل أطراف السودان شرقه وغربه ، شماله وجنوبه .

وهكذا طرح الرئيس مبارك ، وللمرة الأولى بهذا الوضوح ، اهتمام مصر ، بل مسئوليتها عن الوحدة الوطنية فى السودان ، فى سياستها الجغرافى الشامل ، وليس فى اطار الاستقطاب التقليدى بين شمال السودان وجنوبه .

وبالنسبة لميثاق الاخاء ، فلقد تمت خلال العام المنصرم ، دراسات تفصيلية ، وكانت اجتماعات اللجنة العليا المشتركة المصرية ـ السودانية برئاسة رئيسى الحكومتين ، هى الاطار الشامل لتنفيذ هذه الدراسات والخروج بالمشروعات الى حيز التطبيق العلمى .. فقد حان الوقت الذى تتوثق فيه العلاقات المصرية ـ السودانية ، عبر المصالح المحسوبة لمواطنى البلدين من خلال تكامل مواردها ، ذلك أن معايشة المواطن المصرى ، والمواطن السودانى لنتائج التعاون الوثيق ، لاتتحقق الا بالعمل المشترك والجهد المشترك الذى تنعكس آثاره الملموسة على شعبى البلدين .

ولقد بدأت المساعدات المصرية فى الوصول الى السودان الشقيق بعد ساعات من اذاعة النداء الذى وجهته حكومة الخرطوم الى دول العالم فى صيف العام المنصرم ، بعد أن أعلنت العاصمة السودانية وثلاث مدن أخرى شمال السودان منطقة كوارث بسبب السيول والفيضانات . واذا كان السودان هو العمق الاستراتيجى لمصر ، فان مصر ايضا هى الامتداد الجغرافى لوادى النيل ، ذلك الوادى الذى يربط منذ ملايين السنين ، وسيظل يربط الى ماشاء الله بين قطرين أراد الله لهما أن يجتمعا فى السراء والضراء .

وعن العلاقات المصرية ـ السعودية ، فلا شك أن ثمة مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين قد بدأت بعد اعادة العلاقات بينهما على مستوى السفارة ، وبعد الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى دول الخليج ، والتى إستهلها بزيارة المملكة العربية السعودية فى يناير ١٩٨٨ ، وما تلا ذلك من زيارات عديدة متبادلة على المستوى الوزارى من الجانبين على مدى العام الفائت .

وأستطيع أن أقول أن البلدين يبدأن الآن عملية سياسية عميقة ، هدفها استكشاف ملامح الزمن العربى القادم ، ذلك أن العلاقات الأخوية والشقيقة التى تربط بين الشعب المصرى والشعب السعودى لتشكل على الدوام الرصيد الحقيقى للقوة المعنوية العربية ، والأساس المتين للتضامن العربى الفعال .

وفى الحقيقة فان علاقات مصر ، مع شقيقاتها العربيات فى منطقة الخليج ، تقوم على دعامات قوية من الاخوة والعطاء المتبادل والشعور بالامتنان للجهد الخلاق الذى يبذله الانسان المصرى فى مسيرة التحديث والاعمار التى حققتها هذه الدول الشقيقة . ولاشك أن الانسان المصرى فى جهد البناء والانشاء والتعريب لأقطار الخليج الشقيقة ، هو التعبير الصحيح عن مدى عمق الايمان المصرى بالمصلحة العربية المشتركة وبالمستقبل العربى الواحد ، وبالمصير العربى الحتمى ، فى ظل قناعة لم تتزحزح عنها مصر يوميا ، بأن قوة أى وطن عربى ونموه وتحديثه ، هو قوة لمصر ذاتها وللعرب أجمعين .

ولعل الزيارة التى جال خلالها الرئيس مبارك دول الخليج فى يانير ١٩٨٨ ، وكانت بمثابة التأكيد على معنى الالتزام المصرى تجاه الأشقاء والتشاور معهم بكل الصدق والصراحة حول ماينبغى عمله فى المرحلة القادمة . كما كانت زيارة الشيخ زايد بن سلطان الى مصر فى مارس من العام الفائت دلالة ملموسة على مايقوم بين الآخوة الخليجيين ومصر من عطاء وتوحد وتفاهم عميق .

وعن العلاقات المصرية ـ المغربية ، تؤكد الحقائق الموضوعية ، أن اجتماع طاقات الدبلوماسيتين المصرية والمغربية ، انما هو فى صالح العرب . ومن أجل وحدتهم ، ولخير أمة المسلمين ، ولاعلاء كلمتهم ، ولكسب أكيد لقضية السلام والأمن والاستقرار . ولقد أكدت دوما هذه المعانى الزيارات المتبادلة بين البلدين ، وعلى وجه الآخص تلك الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى المغرب فى فبراير ١٩٨٨ ، ومختلف الزيارات الوزارية التى تمت فى الاتجاهين على مدى السنة الماضية .

ولاشك أن امكانيات التعاون الاقتصادى والتجارى بين مصر والمغرب كثيرة وواسعة ، وتفوق بمراحل حدود ما هو كائن بالفعل .

أما العلاقات المصرية ـ التونسية فقد شهدت تطورا ايجابيا ملحوظا على جميع المستويات وفى مختلف المجالات فى العام المنصرم ، وكانت زيارة السيد الهادى البكوش رئيس الوزراء التونسى الى القاهرة فى ابريل ١٩٨٨ والعديد من الوزراء التونسيين ، ليست سوى التعبير الموضوعى عن هذه الحقيقة .

وبالنسبة للعلاقات المصرية ـ الجزائرية ، فقد سجلت نهاية العام الفائت عودة العلاقات الرسمية بين البلدين الشقيقين ، حيث تم تجاوز ما أحدثته بعض عناصر سوء الفهم وحدة الحساسية من غيوم عابرة كانت مجرد سحابات صيف سرعان ماانقشعت . وكان موقف مصر من الأحداث الداخلية فى الجزائر تعبيرا طبيعيا عن سمو مواقفها وايمانها

القومى ، وهكذا ستظل العلاقات بين البلدين دوما على ماهى عليه من عمق وتداخل وشمول ، وستواصل مصر أداء رسالتها تجاه الشقيقة الجزائرية ، وتفتح الطريق بكل الوعى أمام وضوح المقاصد ، وتهيى الآجواء لمناخ جديد .

وعن العلاقات المصرية ـ السورية ، فلقد سبق للرئيس محمد حسنى مبارك ان أعلن صراحة انه يمد يده مبسوطة دائما الى سوريا الشقيقة والى الرئيس حافظ الاسد كعهده فى ملاقاة كل نظام عربى فى منتصف الطريق تجردا من كل مصالح أو مطامع خاصة وقد شهد العام الماضى محاولات وساطة قام بها العاهل الاردنى تم على أثرها وقف الحملات الاعلامية ولعل ماسجلته الأيام الاخيرة من العام الفائت من تصريحات إيجابية للرئيس الاسد مايفتح الطريق أمام تخاطب عقلى وقلبى خالص .

الدبلوماسية المصرية على الساحة اللاإنحيازية والعالمية

ان التزام مصر بفلسفة الانحياز ظل على الدوام من المقومات الاساسية والأركان الجوهرية لسياستها الخارجية كعضو مؤسس فى هذه الحركة ولقد استمدت مصر إيمانها بعدم الانحياز من طبيعة موقعها الجغرافى الذى يتوسط دول العالم وبحكم تراثها الثقافى الافريقى والعربى والاسلامى المتنوع وانتمائها الى العالم الثالث ونتيجة لتجاربها المريرة مع القوى الاستعمارية الامر الذى يعنى ان تحديد معالم هذا الطريق كان فى اساسه تعبيرا عن تعدد مجالات الدور المصرى ودعامة تشكيل علاقات مصر وحركتها على الصعيد العالمى .

واذا كانت مصر قد استعادت فى عهد الرئيس حسنى مبارك دورها النشط فى عدم الانحياز وحافظت على ريادتها ضمن مجموعة دول العالم الثالث ورأت ان صالحها الوطنى والقومى فى تبنى سياسات متوازنة بين القوتين العظميين فقد تهيأ لها ان تدرك بوعى متزايد ماطرأ على عالمنا المعاصر من متغيرات هامة وان ترى ضرورة وحيوية ان تتوافق حركة عدم الانحياز مع عالم تغيرت علاقاته الدولية .

وفى الحقيقة كشف عام ١٩٨٨ المنصرم عن دلالات موحية تشير جميعها الى بداية مرحلة جديدة للوفاق بين القوتين العظميين تختلف عما كان عليه الحال فى السبعينات وتمثل مرحلة أكثر تقدما على طريق التعايش السلمى الايجابى والتى يمكن لو حافظت على قوة دفعها واتسع نطاقها ان تهيىء المناخ السياسى الملائم لعملية نزع السلاح الشامل سواء فى ذلك السلاح النووى أو السلاح التقليدى وتفتح الطريق لدعم التعاون بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة وتزيد من فرص اسهامها فى الاقتصاد العالمى كما تعزز من اتباع منهج التسويات السلمية .

وكان من الضرورى ان يتبلور ادراك الدبلوماسية المصرية للتطور الجديد فى عمل فاعل على الساحة الافريقية التى تنتمى إليها مصر اقليميا والتى تشكل دولها أغلبية ساحقة ضمن مجموعة الدول غير المنحازة ومن ثم بذلت الدبلوماسية المصرية جهدها من أجل شرح فكرتها التى تستهدف بلورة رؤية افريقية لدور حركة عدم الانحياز وذلك فى ظل المناخ الدولى الجديد الذى غدا يسود العلاقات بين الشرق والغرب فى هذه المرحلة الراهنة وكان ان نجحت دبلوماسيتنا فى استصدار قرار من القمة الافريقية الرابعة والعشرين التى انعقدت فى أديس أبابا فى مايو ١٩٨٨ يؤكد على ترحيب حركة عدم الانحياز بوجود انفراج شامل ومفتوح وأنها على استعداد للاسهام فى تحقيقه مساهمة كبيرة ويدعو حركة عدم الانحياز الى المتابعة الدقيقة للتطورات سالفة الذكر ويوصى بأن تبدأ حركة عدم الانحياز عملية اعادة تقييم الوضع الدولى وتأثير هذه التطورات على بلدان العالم الثالث وعلى قضاياها العادلة .

وعلى مدى الشهور الماضية نشطت الدبلوماسية المصرية فى الاتصال مع الاطراف الاخرى المختلفة فى حركة عدم الانحياز وبخاصة مع يوجوسلافيا والهند والدول الافريقية الصديقة وكوبا التى تلعب دورا رياديا فى حركة عدم الانحياز فى مجال شرح مفهومها الذى يتمثل فى ضرورة تجديد حركة عدم الانحياز ، ذلك ان الحركة فى تناولها للقضايا الدولية والاقليمية لايمكن ان تظل منغلقة على نفسها وعلى أفكارها منفصلة عن حقائق الاوضاع الدولية السائدة ، وعلى ذلك فان عليها ان تقيم جسورا من التفاهم والحوار مع سائر الاطراف المعنية بما فى ذلك القوتين العظميين بدلا من اسلوب المواجهة والتحدى معهما .

ولما كنا ندرك ان حركة عدم الانحياز لاتستطيع تغيير الاوضاع الدولية التى تراها غير ملائمة لها سواء على الصعيد السياسى او الاقتصادى وأنها فى الوقت نفسه لاينبغى ان تترك مصير العالم بين أيدى القوتين العظميين فان دورها ينبغى ان يتجه بفعالية للمشاركة فى عملية التشكيل الجديد للاوضاع الدولية بأسلوب الحوار وليس مجرد معارضة هذه الاوضاع أو الاستسلام لها ، وانتهى تقييمنا مع الاصدقاء الى ان هذا الوضع الجديد يستدعى تطوير حركة عدم الانحياز وأسلوب حركتها بشكل يتلاءم مع المتغيرات الجديدة وانه لابد من توليد أفكار وأساليب وآليات جديدة لعمل الحركة ومن هذا المنطلق كان سعى الدبلوماسية المصرية الى ان تتولى رئاسة الحركة فى ظل هذا التوجه الجديد لها ، دولة لها وزنها وماضيها داخل حركة عدم الانحياز ، مما يجعلها مقبولة من جميع الاطراف بما فى ذلك الدول غير الاعضاء فى الحركة وفى

مقدمتها القوتان العظميان كما ينبغى ان يكون لهذه الدولة القدرات والامكانيات المطلوبة لتولى المسئولية فى المستقبل وقد نجحت مصر بتعاونها مع الاطراف الاخرى المتفهمة لنفس المنطق فى ان ينتهى المؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز الذى انعقد خلال سبتمبر ١٩٨٨ فى قبرص الى اقرار رئاسة يوجوسلافيا للحركة خلال قمتها التاسعة التى ستعقد فى سبتمبر من عام ١٩٨٩ وجدير بالذكر فى هذا الصدد ان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز فى قبرص قد صادق على تشكيل لجنة وزارية لاعادة النظر فى منهاجية الحركة .

وفى بلجراد التى زارها الرئيس محمد حسنى مبارك فى سبتمبر ١٩٨٨ طرحت مصر ذات الاسئلة التى كانت تشغل بال يوجوسلافيا واتفق الطرفان على ضرورة ان تقوم مجموعات عمل مصرية ويوجوسلافية بدراسة آفاق الدور الممكن لدول عدم الانحياز على ضوء هذه المتغيرات العالمية الجديدة التى هى فى الواقع ليست مرحلة اخرى من مراحل الوفاق وانما ربما كانت مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية برمتها .

وترصد الدبلوماسية المصرية عددا من المؤتمرات التى تشهد بأهمية ودلالة هذا التطور الايجابى تتمثل فى بدايات مشجعة لحل العديد من المشاكل الاقليمية التى تعانى منها بلدان العالم الثالث ودول عدم الانحياز وتشكل عبئا عليها يعوق حركتها ويبدد مواردها ويهدر طاقاتها .

فقد سجل الوضع فى افغانستان تطورات ايجابية خلال العام المنصرم كما نجحت الامم المتحدة وسكرتيرها العام فى لعب دور فعال فى تقريب وجهات نظر الاطراف المختلفة وهو ماسمح بالتوصل الى اتفاقيات جنيف الخاصة بتسوية المشكلة الافغانية ونقلها الى مرحلة جديدة على طريق الحل بعد ان عانى شعب افغانستان المجاهد وكافح كفاحا تاريخيا باسلا .

وتود الدبلوماسية المصرية فى هذا الصدد ان تحيى القرار السوفيتى بالانسحاب من افغانستان الدولة العضو فى حركة عدم الانحياز وإعلانه عن نيته فى تنفيذه الامين له ، الا ان هذه التطورات الايجابية لايجب ان تنسينا ان الحل الحقيقى والنهائى لمشكلة افغانستان لن يتحقق الا بتمكين شعبها من اختيار حكومته بحرية واستقلال وبعودة لاجئيه ووقف التدخلات الاجنبية .

كما تحقق كذلك خلال عام ١٩٨٨ الفائت تحركا إيجابيا تحت اشراف الأمم المتحدة بشأن القضية القبرصية يدعونا الى التطلع الى مستقبل يتم فيه الاتفاق على الحفاظ على وحدة قبرص وسلامة اراضيها فى اطار دولة فيدرالية غير منحازة تضمن لكل طوائفها وأفرادها حقوقا متساوية وتأمل مصر فى ان يكون بدء الحوار بين الرئيس القبرصى وزعيم الطائفة التركية خطوة ايجابية فى هذا الاتجاه .

وتتطلع الدبلوماسية المصرية الى إمتداد هذا المناخ العام للتسويات لتشمل كذلك حل المشكلة الكورية طبقا لرغبة شعبيها فى توحيد شطرى كوريا .

كما نأمل فى ان يساعد هذا التطور على تهدئة الاوضاع فى امريكا الوسطى وتمكين دول أمريكا اللاتينية فى اخذ مصيرها بين أيديها بعيدا عن محاولات التدخل والسيطرة والتخريب وتؤيد مصر جهود مجموعة الكونتادورا والمجموعة المساندة والتى توجت باتفاق دول امريكا الوسطى الخمس للمرة الاولى على توقيع وثيقة جواتيمالا فى السابع من أغسطس ١٩٨٧ التى تتضمن أسس تسوية المشكلة وباعتبارها محاولة تمثل منعطفا جديدا صوب السلام والاستقرار لشعوب هذه المنطقة .

وفى مجال العلاقات الثنائية بين مصر وبين دول العالم الثالث فى كل من اسيا وامريكا اللاتينية تحرص الدبلوماسية المصرية على مد دائرة نشاطها لتحيط بأطراف هذا العالم الواسع والمفتوح وتؤمن مصر بضرورة التعاون بين سائر الدول النامية وبأهمية تعزيز علاقات التفاعل والتبادل بين مختلف المناطق الاقليمية فى قارات العالم الثالث ، خاصة وان المشكلة الاقتصادية تضغط بشدة علينا جميعا وتفرض التراجع على عملية التنمية فى بلادنا وتهدد أنماط حياتنا بشكل عام .

وعلى نطاق القارة اللاتينية فان ثمة عوامل متعددة ومتنامية تعمل على تدعيم استمرار التفهم والتأييد اللاتينى لسياسة مصر الخارجية وعلى زيادة حجم التعامل بين مصر وهذه الدول التى أحرز البعض منها قدرا كبيرا من التقدم العلمى فى مجالات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة والتى يمتلك بعضها كذلك من الخبرات والممارسات التقنية مثل الارجنتين والبرازيل والمكسيك وخاصة فى مجالات التسليح والطاقة النووية مايسمح لمصر من تطوير علاقاتها معها لصالحهما الثنائى او فى إطار مفهوم التعاون الثلاثى مع دول اخرى نامية وخاصة الدول الافريقية ، ولعل من ابرز ميزات هذا النوع من التعاون انه يتم بعيدا عن متطلبات واعتبارات التعامل مع الدول الكبرى .

كما تعمل الدبلوماسية المصرية على تطوير إمكانيات دفع العلاقات المصرية اللاتينية الى الامام فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية والعسكرية والعلمية والزراعية والعلاقات المصرية مع سائر دول القارة علاقات واعدة ، اذ تنظر غالبية دولها الى مصر باعتبارها مركز الثقل الحقيقى والواقعى فى الشرق الاوسط وافريقيا وانها نموذج رائد وجاد فى تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتنمية .

وعلى مدى عام ١٩٨٨ الفائت تم العديد من تبادل الزيارات بين مصر ودول امريكا اللاتينية فقد استقبلت القاهرة رئيس جمهورية فنزويلا على رأس وفد على مستوى عال ضم وزير الخارجية وعددا كبيرا من الوزراء خلال الفترة من ١٣ ـ ١٥ يونيو كما قام وزير البترول الفنزويلى بزيارة الى مصر يومى ٢٢ ـ ٢٣ إبريل من العام الماضى وذلك فى اطار تنسيق سياسات البلدين البترولية ومن أجل تحقيق الثبات والاستقرار فى السوق البترولية .
وفى شهر ابريل ١٩٨٨ قام رئيس مجلس الشعب بزيارة الى المكسيك كما قام وزير الزراعة المكسيكى بزيارة الى مصر خلال الفترة من ٩ ـ ١٤ ابريل ١٩٨٨ ومن ناحية اخرى قامت مصر بتنظيم اسبوع سياسى ثقافى فى عدة ولايات مكسيكية وفى ديسمبر الفائت قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بتمثيل الرئيس محمد حسنى مبارك فى احتفالات تنصيب الرئيس المكسيكى الجديد ساليناس دى جورتارى تعبيرا عن عمق الصلات القائمة بين البلدين وفى شهر ديسمبر عام ١٩٨٨ قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية الى جمهورية كوبا أجرى خلالها محادثات مع كبار المسئولين الكوبيين فى الحكومة والحزب والبرلمان استهدفت العمل على تدعيم وتطوير العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول أهمية تدعيم حركة عدم الانحياز فى المرحلة القادمة وفى ظل المتغيرات الدولية الراهنة ، هذا والجدير بالذكر ان نائب وزير خارجية كوبا كان قد زار مصر مرتين خلال العام الفائت فى شهرى فبراير ومايو .

وان تتمسك مصر فى علاقاتها الخارجية جميعا بسياسة عدم الانحياز وبمواصلة العمل على ان تظل للحركة وحدتها وتضامنها وديمقراطيتها واذ تحرص على إقامة علاقات صداقة وتعاون مثمر مع كل دول العالم التى تبادلنا نفس الرغبة ، فان مصر تحرص كذلك فى علاقاتها مع القوتين الاعظم على الا يكون احتفاظا بعلاقات متميزة مع احدى الدول العظمى على حساب علاقاتنا مع الدول الاخرى .
وتتابع الدبلوماسية المصرية باهتمام ووعى وارتياح ماتشهده العلاقات بين القوتين الاعظم من وفاق وانفراج تمثل فى نجاحها فى تحقيق لقاءات القمة المتعاقبة والتى سجل عام ١٩٨٨ اللقاء الرابع فى موسكو والخامس فى الولايات المتحدة الامريكية بمناسبة القاء الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف لخطابه أمام الجمعية العامة المتحدة فى ديسمبر من العام الفائت .
ولقد رحبت مصر بهذه اللقاءات وهذا التطور ايمانا منها بضرورة مساندة الجهود الهادفةالى تدعيم السلام والامن الدوليين وأملا منها ايضا فى ان يكون لازدياد فرص الوفاق الدولى والتفاهم بين القوتين الاعظم اثاره على ازدياد فرص التسوية السلمية لبؤر التوتر العالمية .
وعلى مدى العام المنصرم قامت مصر بأكثر من خطوة فى مجال تحقيق توازن علاقاتها مع الدولتين العظميين ومع المعسكرين الغربى والشرقى وفى هذا الاطار واتساقا مع العلاقات الوثيقة بين مصر وبين الولايات المتحدة فقد حرص كلا الطرفين على الابقاء على ما تتميز به علاقاتهما من طبيعة خاصة من منطلق الاتفاق فى وجهات النظر بالنسبة لتحقيق المصالح القومية لكل منهما من خلال تلك العلاقات كما عمدت الولايات المتحدة بصفة دائمة على التأكيد على احترامها لاستقلالية القرار المصرى بالنسبة للسياسة الداخلية والخارجية كما شهدت العلاقات مع نهاية العام ترحيبا واضحا سواء بالنسبة لاقتناع الولايات المتحدة بتحريك مسيرة السلام فى الشرق الاوسط ومواجهة الحقائق والاعتراف بعدم إمكانية التخطى المستمر للشعب الفلسطينى وممثليه الشرعيين او الاستمرار فى تجاهل حقوقه الوطنية وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير وذلك بالبدء فى الحوار بين الولايات المتحدة وبين منظمة التحرير الفلسطينية أو سواء الاسهام بأكبر قدر من المساعدات الاقتصادية لتطوير وبناء الدولةالمصرية العصرية أو الدخول فى مشروعات الانتاج المشترك للسلاح بهدف تطوير قواتنا المسلحة ومن ثم يمكن القول بايجاز ان عام ١٩٨٨ قد سجل تحسنا بصفة عامة للعلاقات بين الدولتين على الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية .
وقد جاءت زيارة الرئيس حسنى مبارك فى فبراير ١٩٨٨ لتدفع الدفء من جديد فى العلاقات المصرية الامريكية كما حرصت الولايات المتحدة على استئناف دورها كشريك فى عملية السلام من خلال مشروع شولتز ورحلاته المكوكية وحظيت قضية السلام بدرجة أعلى من سلم الاولويات المتعلقة بالمنازعات الاقليمية والدولية التى تعالجها الادارة الامريكية كما مارست مصر الاتصال المستمر مع الادارة الامريكية حتى تحققت استجابتها لمبادرة عرفات السلامية والامساك بفرصة السلام السانحة .
ومن ناحية اخرى أصرت مصر على الابقاء على الدور الامريكى الحيوى بالنسبة لاهمية تنفيذ حكم المحكمة الدولية الخاص بطابا بالرغم من رفضنا للحل السياسى الوسط واصرارنا على انتظار نتيجة التحكيم والالتزام بها كما عكست الزيارات المتبادلة لمختلف مستويات المسئولين فى البلدين على مدى العام الفائت الاهتمام المتنامى الذى توليه . كل من القاهرة وواشنطن للابقاء على قوة الدفع فى العلاقات المصرية ـ الامريكية
وعلى الجانب الاقتصادى لم تتغير معدلات المعونة الاقتصادية الامريكية الى مصر تغييرا ملحوظا فى عام ١٩٨٨ مقارنة

بالعام الذى سبق رغم تخفيض الاعتمادات بسبب عجز الميزانية الامريكية وخفض برنامج المساعدات ككل ولكن لم تستجب الادارة الامريكية لمطلب مصر بزيادة الجزء النقدى من المساعدات الاقتصادية وظل الجزء الذى ووفق عليه محتجزا لحين الاتفاق مع صندوق النقد .

وفيما يتعلق بالجانب العسكرى من العلاقات المصرية ـ الامريكية فقد تميز العام الماضى بتعميق التعاون العسكرى ومن أهم مظاهره كان توقيع مذكرة التفاهم بين وزير الدفاع المصرى ووزير الدفاع الامريكى وكذلك التوقيع على بروتوكول الاتفاق الخاص بالتصنيع المشترك للدبابة " M .II. " اما علاقات مصر بسائر دول المعسكر الغربى وخاصة دول المجموعة الاوروبية فقد شهدت المزيد من القوة والتطور على مدى العام المنصرم كما كانت زيارات الرئيس مبارك الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا وايطاليا والفاتيكان وتركيا واليونان فى فبراير ١٩٨٨ ومرة اخرى الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا فى سبتمبر من العام الماضى مايعكس الاهمية الكبيرة التى تتميز بها العلاقات المصرية مع هذه الدول .

ولايخفى ان الدبلوماسية المصرية تعتقد ان الوقت مناسب الان اكثر من أى وقت مضى لتحريك الدور الاوروبى من اجل تنشيط جهود السلام فى المنطقة وانه يمكن لاوروبا ان تلعب دورا فعالا فى هذا الاتجاه لما تملكه أوروبا من ثقل ووزن معنوى لدى كل من العملاقين كما ان لاوروبا مصلحة ذاتية فى تأمين السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط لارتباط مفهوم الامن الاوروبى بأمن الشرق الاوسط الذى يقع على الحدود الجنوبية المتاخمة لاوروبا كما ترى مصر أهمية ان يرتفع صوت اوروبا التى تقوم فلسفتها على احترام حقوق الانسان لادانة واستنكار مايواجهه الفلسطينيون فى الاراضى المحتلة من انتهاكات دائمة ومستمرة ويومية على أيدى سلطات الاحتلال الاسرائيلية التى تمارس تنكيلها وانتهاكاتها على مدى عشرين عاما متصلة ويقوم منطق الدبلوماسية المصرية على حقيقة ان وقوع الضحايا يوميا الان وعلى مدى العام المنصرم ومنذ بدء انتفاضة الشعب الفلسطينى على الظلم والعدوان الذى يكابده لسنوات طويلة انما يشكل سببا كافيا لتحريك الضمير الاوروبى من أجل العمل على وقف التدهور فى الاوضاع المعيشية للشعب الفلسطينى ولضمان تطبيق اتفاقات جنيف الخاصة بمعاملة المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال والاحترام بميثاق حقوق الانسان .

واذا كان ذلك هو المضمون السياسى للعلاقات المصرية ـ الأوروبية ، فان المضمون الاقتصادى يقوم فى جوهره على متابعة حث الدول المانحة للمعونات على زيادة دعمها لمصر ، وحشد تأييدها لنا فى المفاوضات الجارية بين القاهرة ومؤسسات التمويل الدولية وأهمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وقد نجحت اتصالاتنا على المستوى السياسى الفنى فى اشعار متخذى القرار فى الدول ذات العضوية المؤثرة فى تلك المؤسسات باحتياجات مصر ، وبضرورة مراعاة الأوضاع الاجتماعية الداخلية التى تستدعى تفهم أهمية تطبيق الاصلاح الاقتصادى بأسلوب تدريجى ، وضمن الحدود الزمنية ، التى تضع فى حسبانها قدرات الفئات الفقيرة من الشعب .

أما عن علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتى ، فأنها تشهد فى هذه المرحلة تطورا ايجابيا واضحا . ولعله من الجدير بالذكر أن تاريخ العلاقات المصرية ـ السوفيتية قد مر بحقب مختلفة تمكن الجانبان خلالها جميعا ، وبجهود مشتركة من تذليل الصعاب التى شابتها ، وأستطيع أن أقول أن الجانبين المصرى والسوفيتى يخططان الآن ، بكل وعى وادراك وجدية ، فى عملية اعادة بناء العلاقات بين البلدين ، وأرساء الأساس المتين لذلك الحوار البناء الدائر الآن فى كافة مجالات التعاون بين البلدين . كما تجرى الآن ، سواء على مدى العام المنصرم ، أم كذلك فى المستقبل ، وبروح من الاخلاص والثقة ، مناقشة كافة جوانب العلاقات المصرية ـ السوفيتية ، ومختلف المسائل الدولية التى تهم البلدين من خلال لغة مشتركة ، وفهم متبادل ، يستهدف فتح آفاق جديدة لتعاون مثمر ومصالح متطورة .

كما أنه من المؤكد أن الاتحاد السوفيتى الذى يمثل أحد القطبين العظميين فى تلك الثنائية التى تحكم العالم المعاصر ، يشكل حضوره السياسى والواقعى فى قضية الشرق الأوسط ، عنصرا حاسما ولازما ، لايمكن تجاهله أو تجاوزه ، وخاصة فى مثل هذه الصراعات التى غدت جزءا من المواجهة العالمية المحكومة بهذه القطبية الثنائية الشاملة . والعلاقات بين الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى ، هى علاقات لاتفرضها فقط عوامل السياسة المعاصرة ، ولكن تتداخل فيها كذلك عوامل الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجية ، بحكم اعتبارات الجوار والمصالح والأمن بمفهومه القومى والعالمى .

ولا شك أن دور الاتحاد السوفيتى هو بالضرورة جوهرى وحيوى ، سواء فى ظل علاقات الحرب الباردة والتوتر بين الشرق والغرب ، أو فى ظل الوفاق العالمى والتقارب بين العالمين الاشتراكى والرأسمالى ، وربما يزداد الدور السوفيتى اهمية وفعالية ، عندما يسود التقارب والوفاق بين واشنطن وموسكو ، كما أن هذه الأهمية والفعالية تأخذ ابعادا أكثر عمقا وايجابية عندما يقوم الموقف السوفيتى على أسس واضحة ومفاهيم ثابتة ، من ضرورة حل القضايا الاقليمية بصفة عامة وقضية الشرق الأوسط وحقوق الشعب الفلسطينى بصفة خاصة .

فالموقف السوفيتى يؤيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، ويدعم نضاله من أجل الحرية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ويعترف بالدولة الفلسطينية التى اعلن عن قيامها المجلس الوطنى الفلسطينى فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ فى الجزائر . وفى نفس الوقت فأن الدبلوماسية السوفيتية تؤكد على ضرورة مراعاة مصالح كافة أطراف

النزاع ، وتؤمن بأن الطريق الواقعي الوحيد نحو التسوية الشاملة لقضية الشرق الأوسط ، لابد وأن يمر عبر مؤتمر دولى يتبلور اتفاق عالمى واسع حوله . كما يعرض السوفيت كذلك استعدادهم لاعادة علاقاتهم الدبلوماسية باسرائيل ، عند بداية انعقاد المؤتمر الدولى .

واذا كانت مصر ترحب بدور سوفيتى نشط فى مجال السعى لتهيئة الأجواء المناسبة لعقد المؤتمر الدولى المنشود ، فأننا نتطلع الى مزيد من التحرك السوفيتى فى مجال الاتصال بمختلف الأطراف الدولية ، سواء مع الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية أو اسرائيل . ذلك أن الحضور السوفيتى الفاعل على مسرح الشرق الأوسط ، ودوره الايجابى داخل المؤتمر الدولى للسلام ، هو ـ بكل تأكيد ـ ما تحرص عليه مصر والعرب جميعا ، لأن ماسوف يتحقق ، من خلال المشاركة السوفيتية ، سيكون أفضل مما يتحقق لو ترك الأمر للدور الأمريكى بمفرده ، كما لايخفى أن ما يمكن أن يقدمه الاتحاد السوفيتى من ضمانات لتحقيق التسوية ، سيظل من أكثر العوامل أهمية فى مرحلة اخراج التسوية الى حيز التنفيذ الفعلى ، وفى مجال التوصل الى السلام الشامل والعادل والدائم فى هذه المنطقة الحيوية للسلام العالمى كله .

ولقد سجل العام المنصرم ـ فى مجال العلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد السوفيتى ، مرور خمسة وأربعين عاما على قيام العلاقات الرسمية بينهما . وفى الحقيقة كانت مسيرة هذه الأربعة عقود ونصف العقد الماضية ، مسيرة حافلة بمعانى الصداقة والتفاهم المتبادل والتعاون المشترك . ولقد شهدت السنة الماضية تبادلا مكثفا للزيارات على مستوى الوزراء والفنيين فى مجال التعاون بين البلدين . كما جاءت زيارة السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الى موسكو فى مايو ١٩٨٨ ، بعد ما يقرب من اثنى عشر عاما على آخر زيارة عمل لوزير خارجية مصر فى اطار العديد من المتغيرات السياسية ، وبعد أربعة أعوام على تبادل السفراء بين الدولتين ، وتتويج العلاقات المصرية السوفيتية ، التى دخلت بالفعل مرحلة العلاقات الطبيعية التى تتسم بالتشاور السياسى المستمر بين البلدين ، وتبادل الزيارات على كافة المستويات الى جانب ما تحقق من تطورات هامة فى العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية .

فعلى جبهة العلاقات الاقتصادية تحقق تطور ايجابى ملحوظ ، خاصة بعد توقيع اتفاق إعادة جدولة الديون المصرية ، وبحث مجالات التعاون التجارى والاقتصادى والعمل على تدعيمها فى ضوء رغبة الاتحاد السوفيتى فى الاسهام فى الخطة الصناعية والاقتصادية فى مصر ، وتنفيذ بعض مشروعات الخطة الخمسية القادمة وزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين . وقد بلغ حجم التبادل التجارى السلعى بين البلدين حوالى ٩٥٠ مليون دولار ، أما عقود الاحلال والتحديث للمشروعات السوفيتية القائمة فى مصر ، فقد بلغت مائة مليون دولار . كما تم توقيع اتفاق طويل الأجل لتدعيم العلاقات التجارية بين البلدين لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من أول يناير عام ١٩٨٨ . كما جرى فى يونيو الفائت التوقيع فى موسكو على أول اتفاقية سياحية بين مصر والاتحاد السوفيتى لزيادة حجم التبادل السياحى بين البلدين . ولا شك أن هذا التطور الايجابى سيفتح الباب أمام التوصل الى اتفاقيات اخرى حول تطوير التعاون الاقتصادى ، وتوسيع مجالات التبادل التجارى والثقافى وغيره من المجالات . كما أن السوق السوفيتية هى سوق تقليدية هامة للصادرات المصرية استقرت قواعدها على مدى ثلاثين عاما .

ان هناك بكل تأكيد ، مجالات واسعة ورائعة تنتظر العلاقات المصرية ـ السوفيتية ، خدمة لشعبى البلدين . وفى هذا الصدد ، فقد كان توقيع اتفاقية التعاون المصرى ـ السوفيتى فى مايو ١٩٨٨ ، بمثابة فاتحة جديدة فى العلاقات بين القاهرة وموسكو تؤكد حرص الجانبين على اقامة روابط مستديمة ، طبيعية ومتوازنة ، خلاقة ومتطورة .

وفى العام الفائت ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ورئيس جمعية الصداقة المصرية ـ السوفيتية بزيارة الى الاتحاد السوفيتى فى يوليو عام ١٩٨٨ ، للمشاركة فى احتفالات جمعية الصداقة السوفيتية ـ المصرية باحتفالات الذكرى السادسة والثلاثين بثورة يوليو المصرية . وتعمل جمعيتا الصداقة فى البلدين ، على بذل الجهود لتهيئة انسب الظروف ، وتوفير المناخ النفسى المواتى لنمو العلاقات بين البلدين فى مختلف المجالات ، ضمن أفق يستشرف تدعيم وتعميق مفاهيم الصداقة والاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة بين الشعبين المصرى والسوفيتى .

ولا شك أن العلاقات بين مصر وبين وسائر دول الكتلة الاشتراكية ، تشهد تطورا هاما وشاملا فى مختلف المجالات ، كما أن ثمة آفاقا واسعة ما زالت تنتظرها لمزيد من التوسع والتنوع ، وخاصة فى حقل التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى والثقافى والعلمى المتعدد المناحى . ومن المؤكد أن دول المجموعة الاشتراكية تستطيع أن تلعب دورا هاما فى مجال التحديث والاحلال للقطاع العام المصرى ، الذى اعتمد فى مرحلة الستينات ـ بصورة كبيرة ـ فى تأسيسه ، على خبرات شرقية .

واذا كانت الزيارات المتبادلة التى تأخذ فى التنامى بين مصر وبين دول الكتلة الاشتراكية ، تشكل مؤشرا فى اتجاه الصعود المستمر ، فان عام ١٩٨٨ المنصرم قد سجل زيارات هامة فى كلا الاتجاهين ، لعل فى مقدمتها ، تلك الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى يوجوسلافيا فى سبتمبر ١٩٨٨ ، كما قام رئيس مجلس الشعب على رأس وفد من المجلس

بزيارة الى الاتحاد السوفيتي ، وكذلك قام رئيس مجلس الشورى بزيارة كل من رومانيا وبولندا والمجر . كما قام وفد من مجلس الشورى بزيارة الى جمهورية المانيا الديمقراطية للمشاركة فى الندوة الخاصة باقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية . وعلى المستوى الوزارى ، قام وزير الدولة للتعاون الدولى بزيارة الى كل من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، ووزير الاسكان والمرافق بزيارة الى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا ، ووزير الصناعة الى تشيكوسلوفاكيا .

وعلى الجانب الآخر استقبلت مصر الرئيس نيكولاى شاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية فى سبتمبر ١٩٨٨ ، وكذلك النائب الأول لرئيس الوزراء الرومانى فى اكتوبر ١٩٨٨ لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين . كما قام كل من نائب وزير الخارجية لشئون الامم المتحدة ونائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، فى جمهورية المانيا الديمقراطية بزيارة الى مصر فى فبراير واكتوبر ١٩٨٨ على التوالى . كما قام رئيس اتحاد عمال المانيا بزيارة الى مصر فى يناير ١٩٨٨ ، والنائب الأول لرئيس مجلس الدولة فى جمهورية بلغاريا الشعبية فى فبراير ١٩٨٨ . ومن تشيكوسلوفاكيا استقبلت مصر وزير الخارجية فى ابريل ١٩٨٨ ، وقبله قام نائب وزير الخارجية بزيارة الى مصر كذلك فى يناير ١٩٨٨ .

الدبلوماسية المصرية على ساحة المنظمات الدولية :

تنشط الدبلوماسية المصرية فى نطاق الأمم المتحدة كتنظيم دولى شامل ، سواء على مستوى اجهزتها الخمسة الرئيسية او على مستوى وكالاتها المتخصصة أو مؤتمراتها المتعددة التى غدت تشكل نظاما متكاملا ، يحيط بمختلف أوجه النشاط من سياسى واقتصادى وثقافى واجتماعى وبيئى وقانونى وانسانى . كما تنشط مصر على ساحات دولية أخرى متعددة تأتى فى مقدمتها منظمة المؤتمر الاسلامى .

فعلى ساحة المؤتمر الاسلامى ، يقوم انتماء مصر الى العالم الاسلامى فى جوهره على الايمان برسالة الاسلام التى هى رسالة عدل وسلام ، ودعوة حق وخير ، ومنهج حرية وديمقراطية . ومن خلال عضوية مصر فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، تؤكد دوما على أهمية التنسيق والتشاور المستمر بين الدول الاسلامية حيال مختلف القضايا الجوهرية والاساسية ذات الاهتمام المشترك ، كما تؤكد ، وبصفة خاصة ، على اهمية التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية

وفى عام ١٩٨٨ المنصرم ، نجحت الدبلوماسية المصرية فى أن تصل بعلاقاتها مع المجموعة الاسلامية الى أفضل المستويات ، بالاتصالات الدائمة مع قياداتها ، ومشاركة ايجابية فى مختلف الانشطة بمنظمة المؤتمر الاسلامى

وتحت علم الأمم المتحدة ، تمارس مصر مسئوليتها كعضو مؤسس لمجتمع الأمم على مدى الثلاثة والأربعين عاما الماضية ، بكل الحماس والاخلاص ، ايمانا منها بأن الأمم المتحدة هى النظام الذى يستهدف أن تتأسس بموجبه علاقات الدول والشعوب على أساس من الحرية والتعاون والتعايش السلمى ، عوضا عن أساليب القهر والسيطرة والاقتتال .

واذ تؤمن الدبلوماسية المصرية بأن القوة ليست هى أفضل وسائل اقرار السلام والأمن ، وان افضلها انما يتمثل فى ازالة البواعث التى تؤدى الى الحرب ، وترجيح كفة المعقولية السياسية ، وجعل صنع السلام أسلوب حياة لشعوبنا . ومن أجل هذا تدرك مصر بأهمية تقديم المزيد من الدعم لمنظمة الأمم المتحدة ، حتى تتزايد اسهاماتها الايجابية ، وبضرورة العمل معا ، فى اطار من التضامن ، والمسئولية المشتركة ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، حتى يتزايد اقترابنا من عالم اكثر أنسانية ، يقوى ايمان البشرية بنفسها ، وبقدراتها الخلاقة على صنع مستقبل أفضل .



وهكذا يستبين لنا ، من واقع استعراض حصاد العام الفائت ، أن سياسة مصر الخارجية ، تزداد اكتسابا لمواقع جديدة ، يوما بعد يوم ، بما يؤكد مصداقية توجهاتها السياسية ، ومبدئية قناعاتها الفكرية والمسلكية على الصعيد العالمى .

د. بطرس بطرس غالى

دراسة

الفكر المحافظ الأمريكى والصراع العربى الاسرائيلى

د . إبراهيم عبدالعزيز المهنا
مدرس بجامعة الملك سعود ـ قسم الاعلام

المحافظة هى واحدة من المدارس السياسية الثلاث ـ بجانب الليبرالية والاشتراكية ـ السائدة الآن فى الغرب . وقد ظهرت الفلسفة السياسية المحافظة فى عام ١٧٩٠ على يد أدموند بيرك فى كتابته المعادية لمبادىء الثورة الفرنسية . ومنذ ذلك الوقت ، أخذت هذه الفلسفة فى الانتشار ، حتى أصبحت قوة سياسية هامة مع نهاية القرن التاسع عشر[١] .

وبالرغم من انتشار كلمة «محافظ» و «الفكر والسياسة المحافظة» ، الا أنه لايوجد تعريف دقيق وثابت وشامل لمعنى محافظ . فلقد اختلف معناها باختلاف المكان والزمان . اضافة الى ذلك فان الجماعات المحافظة تنقسم الى عدة أقسام تختلف فكريا فيما بينها . إلا أنه يمكن التعرف على المحافظة المعاصرة ، من خلال الخواص العامة التالية لفكرهم .

١ ـ المحافظة على التقاليد الموروثة ومعاداة التغيرات الجديدة فى العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

٢ ـ الايمان بالحرية الفردية والحد من سيطرة الدولة .

٣ ـ الاعتقاد بحرية الاقتصاد والتجارة ومعاداة تدخل الدولة فى الاقتصاد والنزعة الى اعادة توزيع الثروة .

٤ ـ الوطنية المتشددة .

٥ ـ الاعتقاد بأهمية القوة ـ وبالذات القوة العسكرية ـ فى السياسة الخارجية .

وبالرغم من انتشار الفكر المحافظ فى الغرب ، الا أنه فى الولايات المتحدة وبخلاف الدول الغربية الأخرى ، كان فكرا ضعيفا فى الخطاب السياسى وغير مؤثر على عملية اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية على حد سواء . لقد كان الحزب الجمهورى فى أمريكا هو الحزب الذى يميل الى المحافظة ـ وبالذات فى الشئون الاقتصادية ـ الا أنه

1- Robert Nisbet, Conservatism (Minneapolis: University of Minnesota press, 1986). pp. vii-3.



من الصعب التمييز بين الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى فى الكثير من السياسات العامة لدرجة تجعلنا نصف الحزب الجمهورى بأنه الحزب المحافظ بينما نصف الحزب الديمقراطى بأنه الحزب الليبرالى . ان التداخل والتشابك الفكرى والسياسى بين هذين الحزبين قوى ، حيث أنهما يحتويان على جماعات محافظة وليبرالية فى آن واحد . وبالرغم من أن الجماعات التقدمية كانت قوية داخل الحزب الديمقراطى ، الا أن الجماعات المحافظة كانت ضعيفة داخل الحزب الجمهورى وداخل أمريكا بشكل عام . ومع انتخاب رونالد ريجان رئيسا للولايات المتحدة فى عام ١٩٨٠ بدأ الأمر بالتغير حيث يذكر البرفوسور روبرت نسبات فى كتابه «المحافظة» :

لقد أصبح رونالد ريجان ، الذى رشح نفسه على خط جمهورى محافظ واضح ، فى البيت الأبيض ، جاعلا من نفسه أول رئيس أمريكى فى التاريخ يعلن وبثقة أنه محافظ ... لقد كان التغير فى أمريكا كبيرا . ان انتخاب ريجان يعتبر محصلة لتكونات محافظة بدأت فى التراكم والبناء منذ ثلاثين سنة تقريبا . انه بناء سياسى وثقافى وفكرى يشمل مفكرين مشهورين ومجلات قومية ذات توزيع كبير وتأثير قوى ، ومراكز ومعاهد للأبحاث... لقد برزت شبكة محافظة فعالة . وأكثر من ذلك أن كلمة محافظ Conservative أصبحت شعارا مقبولا فى الخطاب السياسى الأمريكى فى هذا الوقت(٢) .

وبالرغم من ذلك فان الجماعات المحافظة ، وكما ذكرنا سابقا ، تختلف فيما بينها فلسفة وتكوينا . ولعل أحدث الجماعات المحافظة هو مايعرف بالمحافظين الجدد Neo-Conservatives . اضافة الى ذلك فانه من الممكن اعتبار جماعة المحافظين الجدد أقوى الجماعات المحافظة من ناحية التأثير الفكرى ووضوح الخط السياسى . كما

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

أن المحافظين الجدد قد لعبوا دورا رئيسيا فى اسقاط جيمى كارتر ورسم جزء كبير من سياسة ريجان الخارجية .

هذا البحث هو محاولة لدراسة تكوين وفكر جماعة المحافظين الجدد . ولكن قبل أن نفعل ذلك ، فاننا سوف نتطرق الى الفكر المحافظ فى أمريكا وللجماعات المحافظة فيها من ناحية الالتقاء والاختلاف فى الأفكار وبالذات فى الشئون الخارجية والصراع العربى ـ الاسرائيلى . أما خاتمة الدراسة فهى عبارة عن استقراء لمستقبل المحافظين الجدد فى السنوات القليلة القادمة .

الفكر والجماعات المحافظة فى أمريكا :

تاريخيا ، من الممكن القول ان الفكر المحافظ هو من أضعف التيارات السياسية فى أمريكا . إذ أنه يتميز بجموده وعدم مقدرته أو استعداده للتعامل مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، ولذا فانه لم يستطع كسب قاعدة شعبية كبيرة . فبعد قيام الولايات المتحدة ، كان المحافظون ضد أى اصلاح اجتماعى فى الداخل مثل تحرير السود .أو توسيع القاعدة الانتخابية (كانت مقتصرة على ملاك الأراضى) . أما فى الشئون الخارجية ، فان هذا الفكر كان يدعو الى سياسة العزلة الدولية Lsolationism والتى ترى أنه يجب على الولايات المتحدة عدم الدخول فى المشاكل والصراعات الدولية خارج حدودها . اضافة الى ذلك فان المحافظين ارتبطوا بالطبقة الرأسمالية وأصبحوا المدافعين الرئيسيين عن مصالح هذه الطبقة .

وقد منى الفكر المحافظ بالكثير من الهزائم منذ استقلال الولايات المتحدة وحتى الآن . فبعد أربعة وسبعين سنة من الاستقلال ، قامت الحرب الأهلية وانهزمت الولايات المتحدة الجنوبية المحافظة وتم تحرير السود . وفى عام ١٨٩٨ م قامت الحرب الأمريكية ـ الاسبانية والتى انتهت بهزيمة أسبانيا وببروز الولايات المتحدة كقوة دولية فعالة . وكان هذا نهاية للفكر الذى يدعو الى العزلة . واستمر تراجع الفكر المحافظ فى العقود التالية . ولعل أكبر هزيمة لهذا الفكر ، فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة من ناحية والاقتصاد والمجتمع من ناحية ثانية ، حصلت فى الثلاثينات من القرن العشرين مع تطبيق سياسة التنظيم الجديد Ihe New Deal والتى أقرت بعض الأفكار الاشتراكية مثل تملك الدولة للمشاريع الكبرى (مشروع وادى تنسى)ومسؤولية الدولة فى توفير الرخاء للمواطنين خلال سياسة الضمان الاجتماعى .

وتعتبر الحرب العالمية الثانية أكبر تحول أصاب موقع الولايات المتحدة فى النظام الدولى . فبعد الحرب أصبحت أمريكا القوة الأولى فى العالم والتى تستطيع فرض سياستها على الدول الأخرى بما فيها القوى الأوروبية التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا . وهذا أثر على الخطاب السياسى الأمريكى ، حيث برزت فى العلاقات الدولية مدرستان متضادتان : الأولى . هو مايعرف بالمدرسة المثالية (Idealistic School) والتى ترى أن القانون هو العنصر الأساسى فى المجتمع الدولى ، وأنه بامكان الدول تحقيق السلام والرخاء والحرية لشعوبها عن طريق القانون الدولى والمنظمات الدولية . أما المدرسة الثانية فهى مايسمى بالمدرسة الواقعية (Realistic School) والتى ترى أن القوة هى العنصر الأساسى فى المجتمع الدولى ، وان جميع الدول تسعى دائما الى زيادة قوتها وفرض نفوذها ومصالحها على الآخرين ، بغض النظر عن الطرق المتبعة من أجل الوصول الى هذا الهدف .

وقد اتبعت أمريكا فى سياستها خليطا من هاتين المدرستين . فمن المدرسة الواقعية أخذت مبدأ القوة والسعى الى زيادة نفوذها ومصالحها . ومن المدرسة المثالية أخذت مبدأ الايجابية (Positivism) والتى ترى أنه بامكان الولايات المتحدة حل المشاكل الدولية المختلفة من الصراعات العسكرية الى قضايا التطور والتنمية فى دول العالم الثالث .

والفكر وقادته ومنفوذه فى هذا الخط هم ما أصبح يعرف بالمؤسسة الشرقية (Eastern Establishment) ، نسبة الى شرق الولايات المتحدة حيث توجد المراكز الفكرية والمالية والسياسية ، والمؤسسة الشرقية تدعى استخدام العلم والمنطق ، بدلا من الايديولوجية العمياء ، فى فهم المجتمع الدولى والتعامل معه .

وكانت الأدارات الأمريكية المتعاقبة خلال الخمسينات والستينات والسبعينات تتأرجح فى سياستها يمنة ويسرة حول خط المؤسسة الشرقية ، ولكن ليس بعيدا عن الوسط . فعند وصول الجمهوريين الى البيت الأبيض (نيكسون مثلا) فان السياسة العامة تميل الى اليمين والى المحافظة ولكن ليس بعيدا عن خط المؤسسة الشرقية . أما عند وصول الديمقراطيين الى البيت الأبيض (كيندى ، جونسون ، وكارتر) ، فان السياسات العامة تميل نحو اليسار والليبرالية ،ولكن ليس بعيدا عن خط الوسط كذلك .

وهذا لايعنى عدم وجود أفكار أخرى فى الخطاب السياسى الأمريكى . بل هنالك بعض الأفكار المتطرفة نوعا ما ـ اما يسارا أو يمينا . الا أن أفكارا كهذه كانت محدودة التأثير على الخطاب السياسى وفى التطبيق . وخلال الستينات بدأ بعض المفكرين الأمريكيين يحسون بوجود أزمة فى المجتمع الأمريكى وفى السياسة الخارجية للحكومة . ولعل من أسباب الشعور بهذه الأزمة هو زيادة التدخلات العسكرية الأمريكية الخارجية (فيتنام مثلا) ، وتزعزع القوة الأمريكية ، وفشل السياسات المتبعة فى التعامل مع المشاكل الداخلية والخارجية . وهنا بدأت الأفكار اليسارية فى البروز على السطح والمشاركة فى الخطاب السياسى ومن ثم التأثير على الحكومة والمجتمع . ونتيجة لذلك أخذ اليمين والوسط فى التراجع وأخذ موقف الدفاع .

وقد أثر هذا التغير على سياسة أمريكا الخارجية فى العقد التالى . فقام الرئيس رتشارد نيكسون بالاعتراف بالصين الشيوعية وزيارتها وتوقيع اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتى والانسحاب من فيتنام . وهذه اشياء لم تكن متوقعة من رئيس جمهورى معروف بعدائه للاتحاد السوفيتى وللشيوعية . وكان انتخاب جيمى كارتر رئيسا فى عام ١٩٧٥م يعتبر انتصارا للجناح الليبرالى ليس على مستوى الحزب الديمقراطى فقط ، بل على مستوى أمريكا ككل . وقد حاول كارتر تطبيق بعض الافكار الليبرالية التى ظهرت فى السبعينات ، الا أنه واجه الكثير من المشاكل فى السنوات الأخيرة والتى أثرت على استمراريته ، والتى من غير المناسب مناقشتها فى هذه المقالة .

وكان وصول رونالد ريجان الى البيت الأبيض يمثل اكبر هزيمة يواجهها الليبراليون واليساريون فى تاريخ أمريكا الحديث . وكما ذكرنا سابقا فقد وصل ريجان بسياسة متشددة أو متطرفة فى التحفظ ، إذ أنها بعيدة بشكل كبير عن المؤسسة الشرقية[٣] . وقد كانت هزيمة كارتر وانتصار ريجان فى انتخابات الرئاسة الأمريكية فى عام ١٩٨٠م نتيجة لتحالف أربع جماعات من المحافظين (التقليديون ، الوطنيون ، الدينيون والجدد) . ولعل أهم هذه الجماعات من ناحية الحداثة ومن ناحية التأثير على الخطاب السياسى هى جماعة المحافظين الجدد . وقبل أن نناقش جماعة المحافظين الجدد تفصيلا ، فاننا سوف نتحدث عن الجماعات الثلاث المحافظة الأخرى ، وذلك من أجل المقارنة بين هذه الجماعات ومعرفة العلاقات بينهم ، ومن أجل الخروج بفهم أكثر للمحافظة الأمريكية بشكل عام والمحافظين الجدد بشكل خاص . علما أن هنالك تداخلا فى آراء هذه الجماعات الذى يصل أحيانا الى درجة التطابق فى بعض المسائل .

المحافظون التقليديون :

بخلاف الجماعات المحافظة الأخرى ، يعتبر المحافظون التقليديون جزءا من المؤسسة الشرقية ، وقد لعبوا دورا أساسيا فى تكوين الخطاب السياسى الأمريكى الحديث وفى رسم السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن . اضافة الى ذلك فان المحافظين التقليديين يلتقون مع ليبرالى الوسط فى الكثير من القضايا الدولية وسياسة امريكا الخارجية .

ولعل أهم مايميز المحافظين التقليديين هو تمسكهم القوى «بالمدرسة الواقعية» ومبدأ أساسية القوة العسكرية فى العلاقات الدولية . ويتميزون كذلك ، بالاستخدام الذكى للتاريخ والقياس والمقارنة التاريخية من أجل تحليل العلاقات الدولية والتأثير على السياسة الخارجية . وأهم مفكرى المحافظين التقليديين هم هانس مورجنثاو ، وهنرى كيسنجر . الأول يهودى ألمانى متخصص فى علم السياسية والقانون الدولى ، وهاجر الى أمريكا فى الثلاثينات ، حيث أعاد صياغة أفكار ميكافيلى فى السياسة لتتناسب مع العصر الحديث . لذا فانه يعتبر أهم مؤسسى المدرسة الواقعية فى الولايات المتحدة . أما هنرى كيسنجر فهو الآخر يهودى ألمانى هاجر الى أمريكا فى الثلاثينات ودرس السياسة فيها ، واستخدم فى دراسته التاريخ الأوروبى فى القرن التاسع عشر لمطابقته ومقارنته بالوضع الراهن . وكلاهما أثر على الخطاب السياسى الأمريكى وعلى رسم السياسة الأمريكية الخارجية بشكل لم يصل اليه اى شخص آخر فى أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن .

ويتحالف المحافظون التقليديون مع الطبقة الرأسمالية الأمريكية ، الا أنهم ينظرون الى الاقتصاد كامتداد للسياسة وليس العكس . اضافة الى ذلك فانهم لايعيرون اهتماما يذكر للقانون الدولى والتعاون الدولى بشكله الواسع ، بل ان بعضهم يعتقد أحيانا أن الغاية تبرر الوسيلة .

ويتبع المحافظون التقليديون خطا معاديا لجميع القوى التى تقاوم وتعارض النفوذ الأمريكى ، بغض النظر عن الاتجاه الايديولوجى لهذه المعارضة . والاتحاد السوفيتى على رأس قائمة اعدائهم ، الا ان عداءهم للاتحاد السوفيتى لاينبع من اعتقاد ايديولوجى بقدر ماهو نتيجة لتضارب المصالح وتصارع النفوذ . لذا فانهم يأخذون خطا مرنا حول طبيعة ومستقبل العلاقة مع الاتحاد السوفيتى . وهذا يعنى أنهم يؤمنون بامكانية التفاهم والتعاون مع الاتحاد السوفيتى ، إذ كانت سياسة التعاون هذه تخدم المصالح الأمريكية أو على الأقل مصالح الطبقة الحاكمة فى أمريكا .

وبالنسبة للصراع العربى ـ الاسرائيلى ، فان المحافظين التقليديين أخذوا يركزون على هذا الموضوع منذ بداية السبعينات ، إذ يعتقدون أن اسرائيل تعتبر حليفا استراتيجيا مهما للولايات المتحدة يجب دعمه عسكريا وسياسيا واقتصاديا . ومنبع هذا التأييد هو أن المحافظين التقليديين يرون أنه يجب على أمريكا تجنب التدخلات العسكرية المباشرة كما حدث فى فيتنام . وبالتالى ايجاد دول حليفة فى كل منطقة ، وتأييد وتقوية هذه الدول من أجل أن تلعب دور الشرطى فى المنطقة المعنية بدلا من أمريكا . وفى المنطقة العربية وقع الاختيار على ايران واسرائيل للقيام بهذا الدور . وبعد سقوط

---

(٣) يحلو للكثير من السياسيين والكتاب والمؤيدين لريجان وصف وصوله إلى البيت الأبيض والسياسات التى سعى إلى اتباعها « بالثورة » أو « الثورة الريجانية » . وفى هذا الخصوص انظر مثلا كتاب ديفيد ستكمان الذى كان وزيرا للخزانة فى السنوات الأربع الأولى من ادارة ريجان :
David Stockman, The Triumph of Politics: The Inside Story of Reagan's Revolution (N.Y.: Harper and Row, 1986).

حكومة الشاه فى عام ١٩٧٩م أصبحت اسرائيل تقوم بهذا الدور منفردة ، مما عزز من أهميتها فى نظر بعض المحافظين التقليديين ، الا أن بعضا منهم مثل السناتور شارلز برسى يشك فى فائدة ومقدرة اسرائيل فى القيام بدور كهذا .

إضافة الى ذلك فان المحافظين التقليديين يناصرون الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الا أن تأييدهم لهذه الدول لايؤثر على اعتقادهم بأهمية اسرائيل وأهمية دعمها ودورها فى المنطقة . وهذا يرجع الى أنهم يرون أن التحالف الأمريكي ـ الاسرائيلى لايضر ولايؤثر على التحالفات العربية ـ الأمريكية وذلك بسبب طبيعة الأنظمة العربية الحليفة لأمريكا . ولهذا فان نظرتهم الى اسرائيل لن تتغير الا إذا أحسوا أن العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية ستضر بالمصالح الأمريكية فى المنطقة(٤) :

المحافظون القوميون :

بعض الامريكيين يغالون فى قوميتهم الى درجة التطرف ، إذ يرون أن الولايات المتحدة هى أفضل الدول ، وأن النظام الأمريكي هو أفضل النظم على الاطلاق . لذا فان أى نظام أو دولة تعارض أو تحارب النفوذ والسيطرة الأمريكية هى دولة أو أنظمة « شيطانية» يجب محاربتها . ان هؤلاء هو مايمكننا تسميتهم بالمحافظين القوميين .

لقد برزت الأفكار المغالية فى التطرف القومى بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان من أبرز قادتها المفكرين آنذاك بروس كومنجز وجيمس بورنهام . وكانوا ينادون فى كتاباتهم المختلفة بتوسيع النفوذ الأمريكى والسعى لاسقاط الأنظمة المعادية وبالذات الأنظمة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى . وكانت حجتهم فى ذلك هو ما أصبح يعرف بنظرية التتابع (Domino Theory) . وأساس هذه النظرية ، هى أنه إذا لم تقم أمريكا باسقاط الأنظمة اليسارية ، فان دول العالم المختلفة ـ بما فيها أمريكا ـ سوف تسقط واحدة تلو الأخرى فى أيدى الشيوعيين . وقد لعبوا دورا أساسيا فى محاربة وعزل الأفراد والقوى ذات الميول اليسارية داخل أمريكا فى الخمسينات . وهذا مايعرف بالحملة المكارثية (Mc Carthyism) نسبة للسناتور جو مكارثى من وسكانسون الذى بدأ وقاد هذه الحملة .

الا أن فكرا كهذا لم يلق قبولا كافيا داخل المجتمع الامريكى ، وقد يكون ذلك ناتجا عن أن المجتمع الأمريكى يتميز بانفتاحة وضعف الشعور القومى فيه (مقارنة بأوروبا مثلا) ، وبأن النسبة الكبرى من النخبة الحاكمة والمثقفة لازالت تعتقد بمبدأ حرية تقرير المصير والحرية الفكرية .

وقد استمرت جماعة المحافظين القوميين نشطة خلال الستينات والسبعينات ، الا أن نشاطها كان منحصرا فى جماعات قليلة جدا داخل الحزب الجمهورى . الا أن أصواتهم كانت مسموعة فى المجتمع الأمريكى السياسى بشكل عام ، وذلك من خلال الصحافة ومن خلال بعض الأفراد فى الكونجرس . ففى الصحافة فان وليم باكلى ، يعتبر أكبر الأصوات الرافعة لرأى المحافظين القوميين ، فبالاضافة الى عمله كرئيس تحرير مجلة ناشيونال رفيو المحافظة ، فانه يكتب باستمرار فى بعض الصحف والمجلات الأمريكية المشهورة مثل الواشنطن بوست وفى الكونجرس فان جمى هلمز الممثل لولاية جنوب كارولينا يعتبر من أهم الأفراد المنتمين لجماعة المحافظين القوميين .

ولقد شاركوا فى حكومة ريجان بشكل كبير ، حيث تم تعيين عدد منهم فى مناصب مهمة مثل وزارة الداخلية التى كان يرأسها جمس وات ووكالة الاستخبارات المركزية (The C.I.A) والتى كان يرأسها وليم كيسى ، والمتحدث الرسمى للبيت الأبيض ميخائيل بوكانون . وبالرغم أن عددا منهم فقد منصبه بعد فضيحة ايران ـ جيت ، الا أن عددا ليس بالقليل ظل يحتفظ لفترة طويلة بمناصب حكومية مهمة مثل وزارة العدل التى يرأسها أدون ميس .

وبالنسبة للصراع العربى ـ الاسرائيلى فان المحافظين القوميين يتميزون بموقف موال للعرب نسبيا ، وبالذات مع الدول العربية «المحافظة» والموالية لأمريكا . وهذا الموقف يرجع الى عدة عوامل . أولها : أن بعض المحافظين الوطنيين يرتبطون بعلاقات تجارية قوية مع بعض الدول العربية . ثانيا : المحافظون القوميون يتميزون بعدائهم للاتحاد السوفيتى ، ولذا فانهم يرون فى الدول العربية المعادية للاتحاد السوفيتى حليفا جيدا . ثالثا : بعض المحافظين القوميين لايرتاحون للجماعات اليهودية والصهيونية . أما من منطلق عنصرى وطنى أو من منطلق أن الغالبية من اليهود يعتبرون جزءا من الجناح الليبرالى ، لذا فان المحافظين يعادونهم من منطلق أن أفكارهم معادية للأفكار المحافظة . رابعا : بعض الأمريكيين ـ يعادون التجمعات الصهيونية بسبب أن هذه التجمعات تخدم مصالح اسرائيل ولاتهتم بمصالح أمريكا ، وهذا ماقد يضر بالمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط وبالذات على المدى الطويل .

وبالرغم من أن جزءا كبيرا من المحافظين الوطنيين متعاطف مع العرب ، الا أنه تم اسكاتهم فى الآونة الأخيرة نتيجة للضغوط الصهيونية ، فجيسى هلمز مثلا تحول من صديق للعرب الى معاد لهم وذلك لدرء المعاداة

---

(٤) هذا الرأى ذكره بوب هيوبر فى مقابلة مع المؤلف (واشنطن ، دى . سى ، نوفمبر ١٩٨٥م) . وبوب هيوبر يعتبر نفسه من المحافظين التقليديين ، وهو يعمل مستشارا للشئون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى .

5- Richard Cohen, « Conservatism and Anti-Semitism », The Washington Post (June 25, 1986).p. 25.

الصهيونية له خلال انتخابات الكونجرس فى عام ١٩٨٤م . كذلك وليم بكلى منع جوزيف صابران من الكتابة حول الشرق الأوسط فى مجلة ناشيونال ريفيو ، نتيجة لانتقاد صابران للسياسات الاسرائيلية[٥] .

المحافظون الدينيون :

تاريخيا هنالك ارتباط قوى بين «المحافظة» والتمسك الحرفى بالدين ، الا أنه ظهر حديثا فى أمريكا جماعة دينية اكثر تحفظا وتطرفا فى اعتقاداتها وفى تفسيرها للنصوص الدينية تفسيرا نصيا غير قابل للجدل . هذه الجماعة هو مايطلق عليها «المسيحيون المولودون من جديد» The Born Again Charistain وهى تنتمى للكنيسة الافنجلستية المتفرعة من البروتستانية ، وهم ينظرون الى العهدين القديم والجديد (التوراة والانجيل) بشكل متساو ، وتفسيرها تفسيرا حرفيا ، وهذا مخالف لأغلب الكنائس المسيحية .

وينتمى للمحافظين الدينيين أكثر من أربعين مليون أمريكى . لذا فانهم يشكلون قاعدة شعبية كبيرة ومتماسكة ، وهذا ماينقص الجماعات المحافظة والليبرالية فى أمريكا - أى القاعدة الشعبية الكبيرة المتماسكة . ولهذا فان لهم قوة سياسية واجتماعية غير بسيطة داخل المجتمع الامريكى . الا أنهم بدأوا فى الضعف فى السنتين الأخيرتين نتيجة لتعرض اثنين من كبار قادتهم لفضائح أخلاقية . (جيم بيكر ، ١٩٨٧م وجيمى سواجارت فى عام ١٩٨٨م) .

لقد بدأ النشاط الدينى والاجتماعى الفعلى لهذه الجماعة فى أواخر الستينات ، وفى السبعينات بدأوا بالتحول الى قوة سياسية . وكانت مطالبهم منحصرة فى بعض القضايا الاجتماعية مثل تحريم الاجهاض والمطالبة بالسماح باقامة الصلاة داخل المدارس العامة . وكانت نشاطاتهم أيضا موجهة نحو محاربة الأفكار الليبرالية . الا أنهم بدأوا يهتمون بالشئون السياسية والاقتصادية بشكل كبير فى الثمانينات - ويدخل من ضمن هذا الاهتمام السياسة الخارجية فى أمريكا .

وكان لنشاطهم فى حملة ريجان وقربهم من ادارته ، دور كبير فى بروزهم الى السطح وتأثيرهم على عملية اتخاذ القرار والخطاب السياسى الأمريكى . ووصلت قوة نفوذهم الى درجة أن ريجان أعلن مرة أنه واحد من «المسيحيين المولودين من جديد»[٦] ، والى درجة أن نائب رئيس الجمهورية جورج بوش كان يأخذ جيرى فارول - أحد قادة المحافظين الدينيين - فى رحلاته الخارجية .

ويتميز المحافظون الدينيون بأن لهم نظرة سوداء قاتمة تجاه العالم فجميع من لايتبعهم فهو على خطأ . والعالم منقسم الى معسكرين : معسكر الخير ، ومعسكر الشر . المعسكر الأول يضم المسيحيين ، وبالذات المولودين من جديد ، أما الثانى فهو يضم القوى الأخرى بما فيها المسلمين ، البوذيين ، العلمانيين الشيوعيين وغيرهم . وهم يرون أنهم فى حرب دائمة مع أعدائهم وأن النصر سوف يكتب لهم فى النهاية وذلك بمساعدة الله .

وللمحافظين الدينيين نظرة خاصة تجاه الصراعات الدولية وبالذات الصراع العربى - الاسرائيلى . فهم يؤيدون اسرائيل من منطلق دينى بحت . إذ أنهم يعتقدون - وحسب تفسيرهم للتوراة - أنه لابد من قيام اسرائيل فى الأرض الموعودة - انهم كالصهاينة لايحددون هذه الأرض - من أجل قيام الساعة وظهور عيسى المسيح . وعندما تقوم اسرائيل وتتوسع فان أعداءها - من المسلمين والشيوعيين وغيرهم - سوف يهاجمونها ، مما يؤدى الى قيام حرب عالمية نووية . وعندئذ يظهر المسيح ويتبعه المسيحيون المولودون من جديد ومن عدل عن دينه واتبعهم حيث يعرج بهم مع المسيح الى السماء ، أما الآخرون فستهلكهم الحرب[٧] .

وتقوم اسرائيل والجماعات الصهيونية الأمريكية بالتعاون مع المحافظين الدينيين واستخدامهم كقاعدة شعبية من أجل تأييد سياسات اسرائيل المختلفة فبعد أن ضربت اسرائيل المفاعل النووى العراقى فى عام ١٩٨١م ، فان أول شخص اتصل به مناحيم بيجن من أجل التأييد ، كان جيرى فارول[٨] . الا أن التحالف بين الصهاينة والمحافظين الدينيين قد يخلق بعض المشاكل للجماعات الصهيونية فى أمريكا وهذا ماسوف نتحدث عنه بشىء من التفصيل فى نهاية هذا المقال .

جماعة المحافظين الجدد :

ليس هناك اتفاق على متى ولماذا برزت جماعة المحافظين الجدد . ولكن المؤكد أن هذه الجماعة بدأت فى البروز فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات وعلى يد كتاب ومثقفين يهود يساريين أو ليبراليين لم يكونوا على وفاق مع بعض الأفكار السائدة فى الأوساط التقدمية الأمريكية التى ينتمون اليها ، وبالذات فيما يخص العلاقة مع الاتحاد السوفيتى والصراع العربى - الاسرائيلى . نورمان بود هرتز ، أحد أهم مفكرى المحافظين الجدد ورئيس تحرير مجلة كومنترى التى

---

(٦) انظر : Grace Halsell, Prophecy and Politics, (Westport. Connecticut. Lawrence Hill and Company, 1986).

(٧) المرجع السابق

Grace Halsell, « Why Christian Zionists Support Israel »,

8- Arab Perspectives (February- March, 1986), p. 16.

(٩) مجلة كومنترى هى مجلة يهودية تصدرها جمعية الامريكيين اليهود (The American Jewish Committee) لتهتم بشئون اليهود فى أمريكا . وكانت المجلة والجمعية تمثل جناحا ليبراليا ولكن المجلة تحولت الى الجناح المحافظ فى السنوات العشر الماضية . إضافة الى ذلك فإن مجلة كومنترى تعدى اهتمامها الشئون اليهودية ليشمل الشئون الأمريكية بشكل عام . وتصدر المجلة مرة كل شهر وتعتبر الان من أهم صحف الراى فى أمريكا حيث يقراها ويكتب فيها نخبة من الكتاب والسياسيين الأمريكيين .

تعتبر أهم مجالات هذه الجماعة ، يربط بوضوح مابين ظهور جماعة المحافظين الجدد والصراع العربي - الاسرائيلي . فبعد حرب ١٩٦٧ بدأ اليسار الأمريكي ينتقد سياسة اسرائيل التوسعية ويبدي تعاطفا مع الحقوق الفلسطينية .

إضافة الى ذلك فإن اليسار الأمريكي يعارض السياسة العسكرية الامريكية سواء في مسألة الانفاق العسكري الواسع أو في مسألة التدخل العسكري في الصراعات الدولية . وحسب رأي بود هرتز فان اتباع سياسة كهذه قد يؤدي الى إضعاف القوة العسكرية والأهمية الاستراتيجية لاسرائيل . ففي كتابه الانفصال عن الصف Breaking the Rank يذكر بود هرتز :

ان الشيء الوحيد الذي كره الأمريكيون الصهاينة عمله ، هو مواجهة الحقيقية بأن استمرار أمريكا في مساعدة اسرائيل يعتمد على استمرار أمريكا في التدخل في الشئون الدولية ... لقد فهمت كذلك أن أي سياسة أمريكية تسعى الى بناء « نظام عالمي جديد» سوف تؤدي على الأقل الى التفاهم مع العرب ، وعلى الأسوأ الى التخلي عن اسرائيل من أجل تأمين استمرار تدفق النفط بسعر معقول .

ولكن اليهود الأمريكيين ومن يدعي صداقة اسرائيل ويطالب باستمرار تعهد أمريكا تجاه أمن اسرائيل (يقصد بعض الليبراليين واليساريين) كانوا يطالبون بتقليص الميزانية العسكرية الأمريكية . ولكن عند تطبيق هذه المطالب فانه من المستحيل استمرار التعهد العسكري الأمريكي تجاه اسرائيل[١٠] .

ان نورمان بودهرتز هو المفكر الوحيد من مفكري المحافظين الجدد الذي ربط بوضوح تام بين ظهور هذه الجماعة وانفصالها عن الفكر الليبرالي السائد والذي ينتمي اليه أغلب المثقفين في أمريكا من ناحية ، وبين الصراع العربي - الاسرائيلي من ناحية ثانية . الا أنه وبشكل عام ، فان أغلب القادة والمفكرين الأوائل للمحافظين الجدد كانوا من اليهود الذي ينتمون الى اليسار الأمريكي في الستينات وماقبل . ولعل أهم هؤلاء القادة اضافة الى نورمان بود هرتز هو (ارفنج كريستول) رئيس تحرير مجلة بوبلك انترست والذي كان في شبابه ينتمي الى منظمة شيوعية تروتسكيه . ومن المفكرين الكبار أيضا ناثان بلزر ودانييل بل وملفن لاسكي وجميعهم من أشهر الكتاب في أمريكا .

لذا فانه مع أوائل السبعينات أخذت أفكار المحافظين الجدد تأخذ اتجاها وشكلاً محدوداً ، قريبا من التعريف الذي أعطاها اياه ارفن كرستول على أنها «الأفكار الحالية النابعة من الانتلجنسيا والطبقة الأكاديمية غير المرتاحة من الأفكار الليبرالية السائدة (في أمريكا) . الا أن علاقتها مع الطبقة الرأسمالية - المصدر الأساسي للحركات المحافظة - علاقة غير ثابتة ومرتخية سهلة ، وان لم تكن بالضرورة علاقة صداقة[١١] .

بمعنى آخر فان المحافظين الجدد لايشاركون الليبراليين آراءهم في السياسة الخارجية ، وان اتفقوا معهم في الشئون الداخلية . إذن فان مصدر الاتفاق فيما بين المحافظين الجدد وأغلب الجماعات المحافظة الأخرى هو تطابق وجهات النظر حول الكثير من المسائل الدولية .

انه من الممكن - من خلال تتبع كتابات المحافظين الجدد - معرفة اتجاهاتهم وأرائهم حيال النظام الدولي وسياسة أمريكا الخارجية ، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية[١٢] :

١ - النظر الى النظام الدولي والصراعات والمشاكل العالمية المختلفة من منطلق التصادم بين قوى الخير وقوى الشر ، حيث أن الاتحاد السوفيتي يمثل القوى الأخيرة أما أمريكا فهي تمثل الأولى .

٢ - من هذا المنطلق فانه يجب على الولايات المتحدة أن تحارب وأن لاتسالم الاتحاد السوفيتي على أمل «احتوائه» أولا ثم اسقاطه حيث أن الاتحاد السوفيتي يمثل «امبراطورية شيطانية» .

٣ - القوة العسكرية هي القوة الأساسية والوحيدة في هذا الصراع . ولذا فانه يجب على الولايات المتحدة زيادة انفاقها العسكري بشكل كبير ، كما يجب عليها تسخير جميع مواردها بما فيها الموارد الاقتصادية من أجل هذا الهدف .

٤ - لابد من استخدام القوة العسكرية من أجل حماية المصالح الأمريكية ومن أجل اسقاط أي نظام أو حركة معادية كما حصل في جرينادا (أمريكا الوسطى) ، لبنان ، أو ليبيا . ويدخل ضمن استخدام القوة احتمالية حدوث تبادل نووي محدود اذا دعت الحاجة كما صرح بذلك الرئيس ريجان في عام ١٩٨١م .

٥ - يجب على الولايات المتحدة تشجيع الأنظمة المعادية للاتحاد السوفيتي وللشيوعية والتحالف معها بغض النظر عن نوعية هذه الأنظمة وديكتاتوريتها وتسلطها . كما يجب على أمريكا كذلك ايجاد ومساندة الحركات التي تسعى الى اسقاط الأنظمة الموالية للاتحاد

10- Norman Podharetz, Breaking Rank (New York: Harper and Row, 1979), p. 336.

11- Irving Kristol, Reflections of a Neo- conservative (New York: Basic Books, 1983), pp. 75-6.

(١٢) تم استخلاص هذه النقاط من بعض الكتب التي الفها المحافظون الجدد ومن المقالات التي نشرت في مجلة ناشيونال انترست (١٩٨٥ - ١٩٨٧) انظر :

Ibrahim Al-Muhanna, The Neo-Conservative, The Journal of National Interest and the United States Foreign Policy, A paper presented at the Annual Meeting of the International Studies Association (Washington, D.C., April 14-18, 1987).

السوفيتي والأنظمة غير الصديقة لأمريكا .

٦ ـ يجب محاربة الأفكار والسياسات التي تدعو الى السلم العالمى أو التعاون الدولى مثل سياسة «ايجاد نظام اقتصادى عالمى جديد» أو قانون جديد للبحار أو التعاون فى مجال الفضاء والطاقة أو المطالبة باحترام حقوق الانسان أو المطالبة بالحد من التسلح ، لأن مثل هذه السياسات والأفكار تحدد وتضعف حرية أمريكا فى التحرك وبسط نفوذها .

٧ ـ لايجب الثقة بشكل تام بحلفاء أمريكا الغربيين حيث أن لهؤلاء الحلفاء أفكارهم وسياساتهم التى ربما تضر بدور أمريكا العالمى . أما العالم الثالث فانه من الأفضل عدم الاهتمام به كقوة ذاتية وذات قيمة ، الا فقط فى اطار مايخدم المصالح الأمريكية . أما الوطن العربى والعالم الاسلامى فانه قد يمثل خطرا على أمريكا من منطلق ثقافى ودينى وقومى ، أما اسرائيل فانه يجب التحالف معها من منطلق ثقافى واستراتيجى .

ومع تبلور أفكار المحافظين الجدد فانهم بدأوا فى البحث عن أصدقاء ومؤيدين ينضمون الى صفوفهم ويسعون الى بث أفكارهم على أمل تطبيقها مستقبلا . وقد أصبحت مجلة كومنترى اليهودية والتى يرأس تحريرها نورمان بودهرتز الناطق باسم هذه الجماعة ، اضافة الى مجلات أخرى مثل بوبلك انترست وأمريكان سبكتاتر وذانيو ريبابليك ، وجميعها من صحف الرأى المشهورة فى أمريكا[١٣] . ولقد استطاع المحافظون الجدد جذب الكثير من الكتاب والأكاديميين والصحفيين المشهورين للانضمام الى صفوفهم وتأييد وبث أفكارهم ، ومن أشهر من انضم اليهم :

روبرت تكر استاذ علاقات دولية بجامعة جونز هابكنز .

ـ جين كيركباترك استاذة علوم سياسية ، جامعة جورج تاون .

ـ مارتن فلدستين ، كاتب ومستشار اقتصادى .

ـ صامويل هنتجتون ، كاتب وسياسى وأستاذ علوم سياسية فى جامعة هارفارد

ـ مج دكتر كاتبة وزوجة نورمان بود هرتز .

ـ هـ . كابلن ، كاتب وسياسى .

ـ شارلز كرتومر ، كاتب وصحفى .

ـ دانييل بايبز استاذ متخصص فى شئون الشرق الأوسط .

إضافة الى ذلك ، فقد قام المحافظون الجدد بالتحالف مع ، أوتبنى بعض السياسيين المشهورين .ولعل أشهر من تحالفوا معه فى السبعينات هو هنرى (سكوب جاكسون (Henry Jackson) وهو ديمقراطى كان يمثل ولاية واشنطن فى الكونجرس . ويلتقى جاكسون مع المحافظين الجدد من ناحية ايمانه بمبدأ القوة فى الشئون الخارجية ومعاداته للاتحاد السوفيتى ، اضافة الى اتجاهه الليبرالى فى الشئون الداخلية وبالذات من مسألة الحقوق المدنية بالنسبة للأقليات كالسود واليهود . ولقد لعب جاكسون دورا كبيرا فى موضوع هجرة اليهود السوفييت عندما قدم مشروعا للكونجرس فى عام ١٩٧٢ يربط بين توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وسماح الاتحاد السوفيتى بهجرة اليهود[١٤] .

وقد قام المحافظون الجدد بتبنى بعض السياسيين الأمريكيين ومساعدتهم فى الحصول على مناصب حكومية . ولعل أوضح مثال على ذلك تبنيهم لدانييل مونيهان فى سعيه للعضوية مجلس الشيوخ ممثلا لولاية نيويورك فى انتخابات ١٩٧٦م . وفى هذا يقول بودهرتز :

ان العلاقة بين «حياة» اسرائيل وقوة أمريكا العسكرية موضوعا أعطانى الفرصة لتأييد مونيهان بقوة أثناء انتخابات الكونجرس الأمريكى للحزب الديمقراطى فى ولاية نيويورك بين مونيهان وبيلا إبزوج ورمزى كلارك فى عام ١٩٧٦م . لقد استطاع مونيهان اثبات العلاقة المتناقضة بين تأييد اسرائيل ، (والتى يؤيدها كذلك ابزوج وكلارك) ومعارضة زيادة الانفاق العسكرى الأمريكى ، (والذى يعارضه كل من ابزوج وكلارك) . اذ أن الانفاق العسكرى الأمريكى المتزايد هو المصدر الأساسى للمساعدات الأمريكية لاسرائيل[١٥] .

لقد برز المحافظون الجدد فى السبعينات ، وقبل نهاية العقد أصبحوا يمثلون تيارا سياسيا قويا له تأثيره على الخطاب السياسى فى أمريكا وبالذات فى سياستها الخارجية . وأصبحوا يبحثون عن مرشحين لهم فى المراكز العليا وليس فقط فى الكونجرس بل فى البيت

---

(١٣) صحف الراى هى الصحف التى لا تحمل أخبارا بل تهتم فقط بتحليل الأحداث العامة وتعطى اقتراحات معينة للتعامل مع هذه الأحداث . والمقالات التى تنشر فيها لا تحمل اى طابع علمى أو أكاديمى ، بل وجهة نظر الكاتب . وعادة يقرأ صحف الراى النخبة المثقفة والنخبة الحاكمة ، لذا فإن ما يكتب فيها له أهميته فى السياسة العامة واتخاذ القرارات . ولكل صحيفة من صحف الراى ميولا معينة خاصة بها (بيسارية او يمينية مثلا).

14- Bernard Lewis, « Senator Jackson and the U.S. Relationship with Israel,» in Dorothy Fosdick, (ed.,) Staying the Course: Henry M.Jackson and National Security (Seattle and London: University of Washington press, 1987), pp. 129-40.

15- Podhoretz, Op. Cit., pp. 351-357.

وهنا يجب ملاحظة أن مونهايم من كتاب مجلة كومنترى الدائمين ، وقد كان سفير أمريكا فى الامم المتحدة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦م) عندما نوقشت قضية الصهيونية كنوع من العنصرية ، وقد دافع بحماس عن الصهيونية خلال تلك المناقشات .

الأبيض نفسه . وكان أن بدأوا بشن هجوم قوى على حكومة كارتر ، التى تمثل النقيض لما يعتقدون ، مستخدمين فى ذلك جميع الطرق بما فيها الكذب والتضليل الاعلامى[١٦] . وكان هدفهم الحيلولة دون اعادة انتخاب كارتر . اضافة الى ذلك فانهم كانوا يبحثون عن مرشح يمثلهم أو يطبق بعض أفكارهم . وكانت ميولهم فى انتخابات ١٩٨٠ م مشتتة بين جون أندرسون ورونالد ريجان . والأول يدعو الى تطبيق سياسات مطابقة لما يؤمنون به مثل زيادة التسلح واستخدام القوة وتأييد اسرائيل ، حيث أنه أعلن من هناك وليس من أمريكا بداية حملته الانتخابية كمرشح مستقل ، أما رونالد ريجان فكان مدعوما من اليمين القومى واليمين الدينى اللذين لايتفق معهما المحافظون الجدد فى بعض السياسات الداخلية مثل الفصل بين الدين والدولة والحقوق المدنية . الا أنهم كانوا يعرفون أن حظ أندرسون فى الفوز بالبيت الأبيض ضعيف جدا ، لذا فان تأييدهم تحول الى ريجان مع محاولة التغلغل فى الدوائر المحيطة به . وهذا ماحصل فعلا . ففى المؤتمر العام للحزب الجمهورى فى دتدرويت والذى أعلن فيه رسميا عن ترشيح ريجان كممثل للحزب ، لعبوا دورا كبيرا فى رسم السياسة العامة للمرشح الجمهورى فى حالة فوزه[١٧] .

وبعد أن فاز رونالد ريجان برئاسة الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٠ م سعى المحافظون الجدد من أجل الحصول على مناصب مهمة فى الادارة الجديدة ومن ثم تطبيق أفكارهم . وقد تم فعلا ترشيح نسبة كبيرة منهم فى مناصب ادارية مهمة . وقائمة المعنيين طويلة حيث أنها تشمل ادارات عليا وادارات متوسطة على حد سواء . وكان أبرز من فاز منهم بمناصب مهمة «جين كيركباترك» التى أصبحت سفيرة لأمريكا فى الأمم المتحدة ـ منصب وزير[١٨] . وعين كذلك مايكل لادين مستشار خاص فى البيت الأبيض ، وإليوت أبرامز (زوج بنت بودهرتز) أصبح سكرتيرا أول لحقوق الانسان ونقل بعدها ليكون سكرتير شئون أمريكا اللاتينية أما ريتشارد بربل فقد أصبح نائبا لوزير الدفاع .

اضافة الى تعيين المحافظين الجدد ، فقد عين بعض الأفراد الذين لهم علاقة وتعاطف معهم فى مناصب حساسة مثل منصب سكرتير الشئون الخارجية ـ وزير الخارجية ـ الذى أخذه الكسندر هيج وسكارتارية المخابرات المركزية(CIA) الذى أخذه وليم كيسى . لقد أصبح الباب مفتوحا لهم فى الادارة الجديدة الى درجة أن الرئيس رونالد ريجان كان يتصل ببعض قادة المحافظين الجدد مثل نورمان بودهرتز اما طالبا الاستشارة أو معتذرا لسياسات اتخذها لايؤيدها المحافظون الجدد[١٩] .

ولقد طبقت ادارة ريجان أغلب الأفكار التى دعا اليها المحافظون الجدد مثل زيادة التسلح ، والتطرف فى معاداة الاتحاد السوفيتى ، ومساعدة العصابات التى تحارب حكومات معادية لأمريكا ، واستخدام القوة العسكرية الأمريكية كما حدث فى لبنان وفى جرينادا والتحالف ومساعدة اسرائيل بشكل غير محدود .

ولكن لم يمض سنتان حتى بدأ الخلاف والتناقض يظهر بين المحافظين الجدد والجماعات المحافظة الأخرى التى شاركت فى الحملة الانتخابية لريجان وتشارك الآن فى ادارته . وكان أول مصدر للخلاف هو انسحاب القوات الأمريكية من لبنان حيث أن المحافظين الجدد يعارضون هذا الانسحاب وبقوة . اضافة الى ذلك فقد بدأ المحافظون الجدد فى انتقاد بعض سياسات ريجان التى تتعارض مع أفكارهم وتتعارض مع الوعود التى أعطاهم اياها ريجان (مثل ماحدث بالنسبة لمشروع خط الأنابيب السيبيرى الذى ينقل البترول من الاتحاد السوفيتى الى أوروبا الغربية . ففى البداية عارضت ادارة ريجان هذا المشروع وطلبت من الشركات الأمريكية الانسحاب منه

(١٦) فى عام ١٩٨٠م ظهرت اشاعات فى أمريكا القصد منها اضعاف الرئيس جيمى كارتر وكانت احدى الاشاعات عن أن هنالك علاقات خاصة بين بلى كارتر ـ أخو الرئيس ـ والزعيم الليبى معمر القذافى . وقد ثبت فى السنوات التالية أن مصدر هذه الاشاعة هو مايكل لادين ، أحد أقطاب المحافظين الجدد ، وقد أصدرها بالتعاون مع بيزنزا رئيس المخابرات العسكرية الايطالية سابقا وكان الهدف من الاشاعة اضعاف كارتر حتى لا يتم اعادة انتخابه .

(١٧) انظر : David Stockman, Op. Cit.

(١٨) كانت جين كيركباترك مدرسة مجهولة فى جامعة جورج تاون ، إذ أنه ليس لها أى دراسات أكاديمية تذكر ولم يسبق أن تولت أى منصب حكومى . إلا أنها كانت تكتب بعض المقالات التحليلية فى مجلة كومنترى ، وفى إحدى المقالات كانت تطالب بأن تتحالف أمريكا مع أى نظام ، ولو كان هذا النظام ديكتاتوريا وعنصريا مادام هذا النظام معاديا للاتحاد السوفيتى وللشيوعية . ويقال أن ريجان بعد اطلاعه على هذه المقالة رشحها لمنصب سفير أمريكا فى الأمم المتحدة إلا أنه يبدو أن تعيين كيركباترك تم بناء على طلب من المحافظين الجدد ، حيث أنهم هم الذين أطلعوا ريجان على المقالة واقترحوا عليه تعيينها فى أحد المناصب الهامة .

(١٩) يقول سدنى بلمونثال : ان بودهرتز كان يضغط على ريجان وأن سياسة « العصى والجزرة » كانت تؤدى الى نتائج مثل مكالمات من ريجان الى بود هرتز)

Sidney Blumenthal, The Rise of the Counter Establishment (N.Y.: Times Books, 1986), p. 147.

ومقاطعة الشركات الأوروبية ، ولضغوط الشركات الأمريكية تراجعت حكومة ريجان عن موقفها المعارض[٢٠] .

وفى نفس الوقت كان المحافظون الجدد يفكرون فى اصدار مجلة تعبر عن آرائهم فى سياسة أمريكا الخارجية وتكون منبرا لمناقشة وبلورة أفكارهم وتقليص اختلافات الرأى داخل جماعة المحافظين الجدد وبينهم وبين الجماعات المحافظة الأخرى اضافة الى ذلك فان هذه المجلة تهدف الى معارضة ومهاجمة الفكر السائد فى الشئون الدولية فى أمريكا والذى تمثله مجلتا الشئون الدولية والسياسة الخارجية .

وقامت جمعية أولين وهى جمعية فكر يمينية متطرفة بتشجيع هذه الفكرة وذلك بالتبرع بـ ٦٠٠ ألف دولار لهذا المشروع . وبعد سنتين من الاعداد صدر العدد الأول من هذه المجلة فى خريف ١٩٨٥ م وتحت عنوان ذاناشيونال أنترست والتى تعنى المصلحة القومية . وقد أصبح أرفنج كرستول ناشرا ، أما رؤساء التحرير فهما روبرت تكر وأوين هيرس . والأول استاذ للعلاقات الدولية فى جامعة جونز هوبكنز ، وهو مشهور فى السنوات الاخيرة بمعاداته للعالم الثالث وتعصبه لأمريكا وبافكاره المتطرفة الأخرى . وقد انضم تكر الى قائمة المحافظين الجدد بعد أن كتب مقالة فى عام ١٩٧٥ م يدعو فيها أمريكا الى احتلال حقول النفط فى الخليج العربى ، لأن الدول حسب رأيه غير متساوية ، وانه يجب على الدول « المتحضرة » ادارة ثروات الدول الصغيرة « البدائية » وبالذات الثروات المهمة للحضارة الغربية كالبترول . وقد قدم تكر هذه المقالة الى مجلة الشئون الخارجية الامريكية ، الا أن هيئة تحرير المجلة رفضت نشرها للأفكار المتطرفة التى تحتويها والتى ينادى بها المؤلف . ولكن مجلة كومنترى نشرت المقالة وطالبت المؤلف باستقصاء هذه الفكرة والكتابة حولها أكثر . وهذا ما فعل ، حتى قام بنشر كتابه المشهور « اللامساواة بين الأمم » (The Unequality of Nations) فى عام ١٩٧٦ م .

أما أوين هيرس فهو يهودى بريطانى هاجر الى استراليا ليدرس العلوم السياسية فى جامعة جنوب ولس الجديدة . ومع انتخاب مالكوم فراسير المحافظ ، رئيسا لوزراء استراليا فى عام ١٩٧٥ م ، أصبح هيرس مستشارا سياسيا فى الحكومة الاسترالية الجديدة . وفى عام ١٩٨١ م عين هيرس مندوبا لاستراليا فى اليونسكو فى باريس . وكان وصوله الى باريس متزامنا مع النقاش الدائر هناك حول النظام الاعلامى الدولى الجديد والذى تطالب به دول العالم الثالث . وقد كان هيرس أكثر المندوبين الغربيين معارضة لهذا النظام ومعاداة لمطالب العالم الثالث ، مما أكسبه اهتمام وتقدير الجماعات المحافظة فى امريكا . وعندما انتهت خدمة هيرس فى اليونسكو فى عام ١٩٨٣ م ، دعته جمعية هريتج المحافظة ليكون أول « زميل علمى » لجمعية أولين .

وبجانب تكر وهيرس ، فان هيئة تحرير المجلة وكتابها ، تشتمل على قائمة طويلة من المحافظين الذين لهم علاقة قوية بحكومة ريجان ، حيث أن بعضهم يعمل فى الحكومة بينما البعض الآخر سبق له العمل فيها .

وبالرغم من الدعم المادى والمعنوى الذى حصلت عليه المجلة ، الا انها وحتى الآن لم تحقق أى نجاح يذكر . فالمقالات التى تنشر فيها تأخذ خطا واحدا متشابها مما يفقدها التوسع والاختلاف فى الآراء والمعلومات ، الذى تحتاجه أى مجلة لكى يتم لها النجاح . ومما يدل على عدم نجاح مجلة ناشيونال انترست هو أن توزيعها فى عام ١٩٨٧ م لم يتعد ما كان عليه فى البداية وهو خمسة آلاف نسخة ، بينما توزع مجلة الشئون الخارجية أكثر من ١٩ ألفا ، ومجلة السياسة الخارجية أكثر من ٢٣ ألفا . اضافة الى ذلك فان المجلة لم تستطع تخفيف درجة ونوعية الخلافات بين المحافظين الجدد والجماعات المحافظة الأخرى ، كما أن المجلة لم تنشر أى مقال ذى نوعية جيدة وجديدة يستطيع التأثير على عملية اتخاذ القرار داخل امريكا[٢١] .

وبالرغم من بروز بعض الخلافات بين المحافظين الجدد من ناحية والجماعات المحافظة الأخرى ـ وبالذات التقليدية ـ وادارة ريجان من ناحية ثانية ، الا انهم استمروا فى الاحتفاظ بتأثير غير محدود داخل الادارة الامريكية . لقد استطاعوا احتواء أى قرار قد يؤدى الى التخلى عن افكارهم أو اضعاف نفوذهم . فعندما استقال وزير الخارجية الكسندر هيج من منصبه وتم تعيين جورج شولتز مكانه ، هاجم المحافظون الجدد الاخير من منطلق ان له علاقات مع العرب قد تؤدى الى تحيزه ضد اسرائيل . وهذا قد يفسر تحول شولتز بعد تعيينه الى مؤيد قوى لاسرائيل وقيامه بالتقرب منهم ، بل وتقريب بعض المحافظين الجدد مثل إليوت ابرامز[٢٢] . الا ان استنتاجا كهذا يحتاج الى دراسة مستفيضة لكشف صحته من عدمها .

وبجانب دفع ادارة ريجان الى موالاة اسرائيل بدون تحفظ لتصبح أكثر الادارات الامريكية على الاطلاق موالاة لاسرائيل ، فقد استطاع المحافظون الجدد تحقيق بعض المكاسب الأخرى لاسرائيل . أولا ، تم كسب ود أو

---

(٢٠) المرجع السابق :

21- Jude Wanniski, ed The 1987 Media Guide, (N.Y.: Harper and Row, 1987), p. 100.

(٢٢) ان جورج شولتز هو الذى عين اليوت ابرامز فى منصب (سكرتير لشئون امريكا اللاتينية) . اضافة إلى ذلك فإن شولتز قام بالدفاع عن ابرامز أمام الكونجرس وبقوة ، عندما ثبت تورط الأخير فى قضية طلب اموال سرية من أجل مساعدة عصابات الكونترا .

على الأقل تحييد جماعة المحافظين القوميين الذين فى الغالب لا يثقون باسرائيل ويميلون الى الجانب العربى . فكما ذكرنا سابقا فان المحافظين القوميين يحاولون دفع الولايات المتحدة الى تكوين علاقات اكثر قربا من الدول العربية المحافظة ، وأقل تحالفا مع اسرائيل . ولقد حاولوا ذلك مع ادارة ريجان منذ وصولها الى البيت الأبيض ، وهذا واضح جدا من خلال الصراع داخل أمريكا على صفقة الأواكس للسعودية فى أوائل الثمانينات .

الا أن صوت المحافظين القوميين فى مسألة الصراع العربى - الاسرائيلى وتأييدهم للجانب العربى ، بدأ يضعف رويدا رويدا . فبعضهم تحول الى مؤيد لاسرائيل كما حصل مع السيناتور جس هلمز (جمهورى من نورث كلورينا) ، والبعض الآخر التزم الصمت كما حدث مع وليم بكلى وهذا التغير فى موقف المحافظين القوميين ناتج عن الضغوط التى مورست عليهم من قبل المحافظين الجدد بالتعاون مع اللوبى الصهيونى ، اضافة الى عوامل اخرى(٢٣) .

ثانيا ، لقد استطاع المحافظون الجدد وبالتعاون مع بعض الفئات الموالين لهم جعل « الارهاب الدولى » موضوعا مهما بالنسبة لادارة ريجان وفى الخطاب السياسى فى امريكا ، لقد اصبح « الارهاب الدولى » واحدا من أولويات ادارة ريجان وكذلك اصبح المحافظون الجدد خبراء فى هذا الموضوع ، فمشيل لادين عين مستشارا خاصا فى البيت الأبيض فى موضوع الارهاب الدولى . علما أنه ليس لديه خلفية تعليمية او تجريبية حيال هذا الموضوع . اضافة الى ذلك فان ميج وكر ، وجاك كمبت ، وجين كيركباترك ، أصبحوا بين يوم وليلة خبراء فى هذا الموضوع حيث يكتبون المقالات ويلقون المحاضرات ويعطون الاستشارات فى كيفية التعامل مع الارهاب الدولى . الا ان أسوأ ما فى الأمر هو محاولتهم - ونجاحهم - الى حد ما - فى ربط الارهاب الدولى « بالعرب والمسلمين عامة والفلسطينيين على وجه الخصوص(٢٤) .

ولكن قوة وتأثير المحافظين الجدد لم تستمر طويلا ، لقد اهتزت بشكل كبير مع ظهور فضيحة ايران - جيت . لقد شارك المحافظون الجدد واصدقاؤهم فى عملية بيع الأسلحة الى ايران وتحويل فوائدها الى عصابات الكونترا . وحسب تقرير الكونجرس الامريكى ، فان مايكل لادين هو أول من بدأ فى هذه العملية وشارك فى استمراريتها ، وعمل كذلك كحلقة وصل بين بعض مسئولى ادارة ريجان .وبعض المسئولين الاسرائيليين بشأن بيع الأسلحة الى ايران مقابل اطلاق الرهائن الامريكيين فى لبنان(٢٥) .

لقد مثلت فضيحة « ايران - جيت » نقطة تحول كبيرة فى حكومة ريجان ومع هذا التحول سقط المحافظون الجدد وسقط المحافظون القوميون والمحافظون الدينيون ، حيث استقال ميخائيل بوكانون المتحدث الرسمى باسم البيت الابيض والمحسوب على المحافظين القوميين ، واستقال كذلك أوليفر نورث منسق « ايران جيث » وجون بويندكستر كبير موظفى البيت الأبيض ، والمحسوبان على الجناح الدينى . وقد مثل اختيار هورد بيكر ليحل محل بويندكستر انتصارا للمحافظين التقليديين ، كما ذكر ذلك الصحفيان الامريكيان رولاند ايفانز وروبرت نوفاك(٢٦) .

واستمرت التغييرات خلال اواخر عام ١٩٨٧ ، حيث استقال كل من وليم كيسى رئيس وكالة الاستخبارات الامريكية ، وكاسبر واينبرجر وزير الدفاع . وكلاهما محسوبان على الجناح القومى المتشدد . وقد أدت هذه التغييرات الى اخذ الحكومة الامريكية الى اتجاه جديد مغاير كليا للاتجاه الذى بدأت منه . لقد بدأت حكومة ريجان بشن هجوم قوى ، وعداء واضح ضد الاتحاد السوفيتى ، والذى أسماه ريجان « بالامبراطورية الشيطانية » The Evil Empire وانتهت بالتقارب مع الاتحاد السوفيتى وعقد الكثير من الصفقات معه سواء المتعلقة بالتسلح أو بالتجارة والثقافة او المتعلقة بحل بعض الصراعات الاقليمية مثل افغانستان وانجولا . ان هذه اول مرة فى تاريخ امريكا ، تتغير فيه سياستها الدولية بشكل كلى وبدرجة معاكسة وخلال ادارة واحدة .

ان هذا التحول فى السياسة الامريكية لا يعنى زوال المحافظين الجدد . انهم لا يزالون يلعبون دورا كبيرا فى السياسة الامريكية وفى الخطاب السياسى فى امريكا وسوف يستمر هذا الدور الى امد طويل . ان لهم من يمثلهم ويدافع عن افكارهم فى الحكومة الامريكية مثل جاك كمبت وباترك مونيهان فى الكونجرس . ولهم ايضا تأثير من خلال المقالات والابحاث التى ينشرونها سواء فى مجلاتهم الخاصة او الصحف والمجلات الامريكية

---

(٢٣) لعل من العوامل الأخرى . هو عدم اهتمام الحكومات العربية بالتغيرات السياسية التى تجرى داخل أمريكا ، وعدم التعامل مع هذه المتغيرات ، وعدم تشجيع العناصر التى تقف مع العرب ، التشجيع الكافى ، بطريقة لها صبغة الاستمرارية .

(٢٤) انظر : Noam Chomsky, Pirates and Emperors (N.Y.: Claremont Research and Publications, 1986).

25- Report of the Congressional Committees Investigating The Iran-Contra Affairs, November 1987 (Washington, D.C. U.S. Government Printing Office 1987).

26- Rowland Evans and Robert Novan, « Baker: Regan's Surrender », The Washington Post (March 2, 1987),p.11.

الاخرى ومن ضمنها بعض الصحف المشهورة والواسعة الانتشار . ففي الواشنطن بوست ، فان شارلز كرتومر له مقالة اسبوعية ووليم سافير يكتب مقالا مشابها في النيويورك تايمز ، وكلاهما من المحافظين الجدد .

ويسعى المحافظون الجدد الى دفع مرشحهم الخاص في انتخابات الرئاسة الامريكية . ففي انتخابات ١٩٨٨ م دفعوا جاك كمبت ، الذى يؤمن بأغلب افكارهم ، من أجل السعي للبيت الأبيض . الا انه لم يحصل على التأييد الكافي فانسحب من الانتخابات . لذا فانهم ينظرون الى انتخابات ١٩٩٢ م ، اما لترشيح كمبت أو دفع مرشح آخر .

اضافة الى ذلك ، فان هناك اتجاه الى انشاء تحالف ثابت بين المحافظين الجدد والمحافظين الدينيين . الا ان اتجاها كهذا سيكون محفوفا بالمخاطر . فمن ناحية ، فان الذى يطمع فيه المحافظون الجدد هو أن يكونوا القادة الفكريين ، وبالذات في السياسة الخارجية ، لأى تحالف بينهم وبين المحافظين الدينيين . ففي مقابلة مع أوين هيرس ، أحد أقطاب المحافظين الجدد ورئيس تحرير مجلة ناشيونال انترست ، ذكر « انه ليس هناك ما يمنع أن نتحالف مع المحافظين الدينيين فهم (أى الدينيون) اناس بسطاء وجيدون ، يعملون على التمسك بالعادات والترابط العائلي . انه باستطاعتنا مساعدتهم وبالذات في الشئون الدولية »[٢٧] .

ومن الناحية الثانية فان أى تحالف معلن بين المحافظين الدينيين والمحافظين الجدد سيولد الكثير من العداء للمجموعة الأخيرة . فالجماعات الدينية المتطرفة في امريكا غير محبوبة من أغلب الفئات المثقفة والنخبة الحاكمة أو ما يسمى بالمؤسسة الشرقية إضافة الى ذلك فان اغلبية اليهود معروفين بعدائهم لأى اتجاه ديني في السياسة الامريكية الداخلية والخارجية ، لأن اليهود يمثلون اقلية واى تجاه ديني قد يؤدى الى تحجيم قوتهم وتأثيرهم . اضافة الى ذلك فان أغلب اليهود في امريكا لهم اتجاه ليبرالي ، وهذا يعني احتمالية عزل المحافظين الجدد عن التجمعات اليهودية والليبرالية على حد سواء .

وفي الحقيقة ، لقد بدأ اتجاه جديد داخل المثقفين اليهود لمحاربة المحافظين الجدد . ففي عام ١٩٨٦ م قامت مجموعة من اليهود باصدار مجلة تيكون ، لتكون صوتا معارضا للاتجاه الذى تتبناه مجلة كومنترى وجماعة المحافظين الجدد . الا ان نجاح او فشل المحافظين الجدد مستقبلا ، سيكون مرهونا بقوة تحالفاتهم وبالأوضاع العامة خلال الأربع سنوات القادمة . أن أى مراقب للتطورات الفكرية والسياسية داخل المجتمع الامريكي خلال هذه السنوات يستطيع ان يتنبأ بمستقبل المحافظين الجدد في التسعينات من هذا القرن .□

---

(٢٧) مقابلة شخصية مع اوين هيرس (واشنطن العاصمة ، مارس ١٩٨٧م).

دراسة

التبادل الطلابى فى العلاقات الدولية

د . رجاء ابراهيم سليم

رئيس قسم النشاط الثقافى ـ نادى الطلبة الوافدين

يلعب التعليم دورا هاما وأساسيا فى السياسة الخارجية فهو أحد أدوات هذه السياسة ، اعتمدت عليه الدول المتقدمة فى علاقاتها الخارجية .

وستتناول هذه الدراسة اربع نقاط ، هى :

أولا : اللغة كأداة للتعليم والتنافس الثقافى بين الدول

ثانيا : الاهتمام الدولى بالتبادل الطلابى

ثالثا : دور الهيئات الدولية فى التبادل الطلابى

رابعا : التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية .

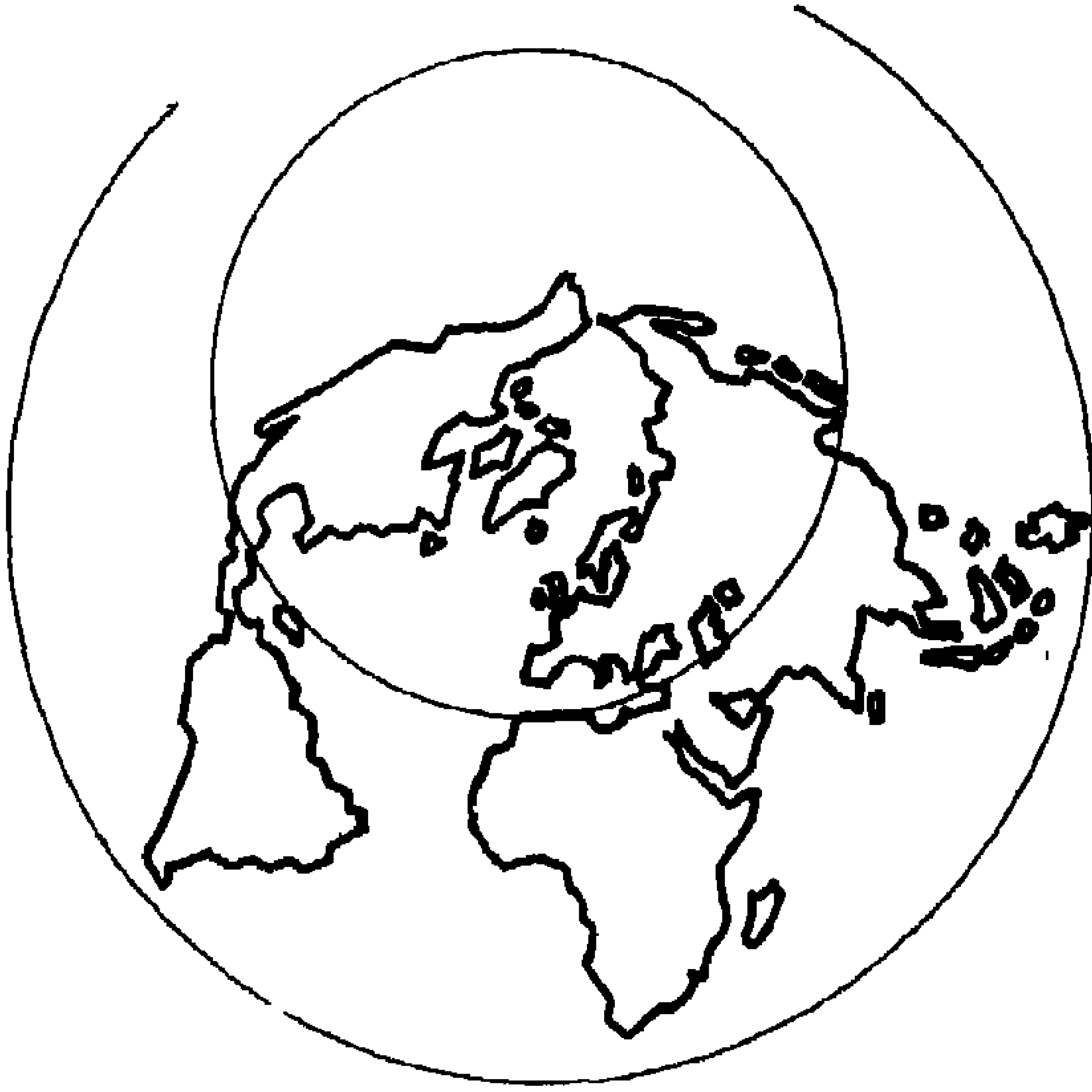
أولا : اللغة كأداة للتعليم والتنافس الثقافى بين الدول

اللغة هى الأداة الأساسية للعلاقات الثقافية ، وهى وسيلة نقل التراث والثقافة ، وأداة التفاهم بين الأفراد . وتعلم لغة الدولة التى سيدرس بها الطالب شرط أساسى للقبول بجامعاتها[1] ولقد أوضح الدكتور عبدالملك عودة اهمية اللغة فى العلاقات الدولية بين الدول العربية والدول الأفريقية ، فذكر أن « الاستراتيجية السياسية العربية تجاه الدول الافريقية يجب أن يصاحبها ويدعمها استراتيجيات عمل سياسى على أساس اقليمى وعلى اساس لغوى »[2] . ويرى الدكتور بطرس غالى أن اللغة وسيلة للوصول الى الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية وتوثيق العلاقات معها[3] . ويذكر الدكتور محى الدين صابر انه نظرا لأهمية اللغة فان كل المجتمع الدولى

(1) Hall, W.D., International Equivalances In Access to Higher Education, (Paris: UNESCO, 1971), PP. 42-43.

(٢) د . عبدالملك عودة ، الدول الأفريقية والقضايا العربية ، فى العلاقات العربية الافريقية ، دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) ص ٣٤٣ .

(٣) يرى د . بطرس غالى ان اللغة الفرنسية ليست فى نظر منظمى مؤتمر القمة الاول للدول الناطقة بالفرنسية الذى عقد فى باريس فى الفترة =



تتبادل تعلم اللغات تحقيقا للتعاون الدولى[٤] كما أن تعليم اللغات يحظى بجانب كبير من اهتمام الاذاعات الدولية ، ويشكل جزءا من المواد التى تقدمها للمستمعين[٥] .

واذا نظرنا الى انتشار اللغة العربية فى افريقيا ، نجد أن افريقيا غير العربية قد ارتبطت بالعالم العربى اقتصاديا وثقافيا منذ اثنى عشر قرنا على الأقل ، وكان للعرب دور كبير فى كشف القارة الافريقية ، وقد أدى ظهور الاسلام فى القرن السابع الميلادى الى ازدياد وشائج الاتصال العربى الافريقى ، فقام العرب بدور ايجابى فى نشر العقيدة الاسلامية وبسط نفوذها السياسى فى أفريقيا . وساعد انتشار الاسلام على رواج كثير من مظاهر الثقافة العربية كاللغة والنسب العربى ، وعليه أعطى الاسلام هذه العلائق بعدا عقائديا ، وأعطتها اللغة العربية محتوى لغويا وثقافيا . وكانت هجرة المسلمين

= من ١٧ الى ١٩ يناير ١٩٧٩ سوى أداة لنقل العلم والتكنولوجيا ، وان الربط بين الدول المشتركة تتعدى الناحية اللغوية لكى تتجسد فى ايمان مشترك بأهمية التعاون الدولى رغم اختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول المشتركة . ومن ناحية اخرى فان تجمع الفرانكوفونية يضم عددا كبيرا من الدول الافريقية التى ترتبط مع مصر بعلاقات متنوعة تغطى مجالات عديدة .. والحوار معها فى اطار هذا التجمع ، وهو اطار دولى جديد ، الى جانب الاطار الجماعى المتمثل فى منظمة الوحدة الافريقية ، يعطى مصر فرصا اضافية ومجالات أوسع لمزيد من التنسيق والتعاون مع هذه الدول من خلال التشاور وزيادة ارتباط المصالح والغايات والأهداف .
د . بطرس غالى ، مصر والحوار مع الفرانكوفونية ، السياسة الدولية ، العدد ٨٤ (ابريل ١٩٨٦) ص ص ٤ ـ ٧ .

(٤) د . محى الدين صابر ، العلاقات العربية الافريقية ، فى العرب وافريقيا ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) ص ٥٠٤ .

(٥) اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، البرامج الموجهة من الاذاعة بداية من مايو ١٩٨٥ (القاهرة : اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، ١٩٨٥) ص ٨ .

للحبشة أول اتصال رسمى للاسلام بأفريقيا ، وبعد موجة الفتوحات الاسلامية للشمال الافريقى توالت هجرة القبائل العربية وزاد حجمها . وفى تلك المنطقة تأصلت جذور الحضارة الاسلامية والثقافة العربية(٦) .

وقد بدأ الاندفاع الحقيقى للعرب فى افريقيا منذ دخول الاسلام وانتشاره فى القارة الافريقية تحت قيادة عمرو بن العاص فى عام ٦٤٠ ميلادية . وكان لانتشار العرب فى افريقيا أثر فى انتشار اللغة العربية ، الا أنه ابتداء من القرن الخامس عشر حتى القرن العشرين حاول الاستعمار الأوربى الذى بسط سيطرته على غالبية دول القارة ، الحيلولة دون تغلغل أو انتشار الاسلام والثقافة العربية فى القارة الافريقية غير العربية وبدأ الصراع بين الثقافتين العربية والاوربية ، وكان محل التنازع ، اللغة ، التى هى وسيلة نقل الثقافة(٧) .

وسنوضح فيما يلى كيف انتشرت اللغة العربية واللغات الاوربية فى افريقيا ، والعوامل التى ساعدت على انتشارها .

١ - انتشار اللغة العربية فى افريقيا :

رغم أن اللغة العربية كانت معروفة لدى بعض الشعوب الافريقية قبل الاسلام ، الا أنها انتشرت انتشارا واسعا بعد دخول الاسلام الى القارة ، وأصبحت لغة أساسية فى بعض الدول الى جانب اللغة الأصلية ، كما هو الحال فى الصومال وموريتانيا(٨) ، وتستخدم السنغال الحروف الأبجدية العربية فى مدارس تحفيظ القران ، كما تستخدم اللغة العربية فى التخاطب فى جزء من النيجر والسنغال وتشاد وتنزانيا وكينيا ، كما أن حوالى ٢٠ ٪ من أساس مصطلحات لغتى السواحيلى والهوسا ، المنتشرتين فى العديد من دول القارة ، من اللغة العربية(٩) .

وانتشار الاسلام فى افريقيا كان فى الحقيقة انتشارا لظواهر ثلاثة : انتشار الثقافة العربية الاسلامية ، وانتشار الدين الاسلامى ، وانتشار اللغة العربية نفسها باعتبارها لغة الحديث والتخاطب . وهذه الظواهر مختلطة ومتشابكة تسير جنبا الى جنب وتتفاعل كلها فى وقت واحد(١٠) .

وطبقا لرأى د . حسن أحمد محمود فقد جابهت الثقافة الاسلامية فى العصور الوسطى مشكلة الالتقاء الثقافى أو التماس الثقافى مع الثقافات الافريقية ، وقد مر هذا الالتقاء بثلاث مراحل ، الأولى ، مرحلة ازدواج الثقافات الاسلامية والثقافات المحلية تلتقيان وتعيش كل منفصلة عن الأخرى الى حين ، والثانية ، بداية الاندماج فى العصر الأموى ، واقتراب المسافة بين التيارين فى هذا العصر ، اقترابا شديدا ، والثالثة ، مرحلة الاندماج الكامل فى العصر العباسى ، بكثرة عدد الداخلين فى الاسلام من أهل الذمة ، وتعلمهم العربية ، واشتداد حركة الترجمة ودخول الثقافات القديمة الى الحياة العربية(١١) .

ولقد خضع انتشار العقيدة الاسلامية للظروف التى خضعت لها الثقافة الاسلامية ، وواجه نفس المشكلات ، فكما التقت الثقافة العربية بالثقافات القديمة ، كذلك التقى الاسلام بديانات قديمة توطدت أقدامها فى القارة قبل ظهور الاسلام بوقت كبير(١٢) . ولم يكن الاسلام دينا فحسب ، انما كان دينا وثقافة متآلفين ، وكان لهذا الارتباط أثر عظيم فى حياة الافريقيين . فالمرء لايكاد يسلم حتى يتعلم القراءة والكتابة ، ويرتفع قدره اجتماعيا كلما زادت ثقافته . وفى كل مكان تسرب اليه الاسلام انتشرت الكتاتيب وأقبل الافريقيون عليها(١٣) .

واختلفت ظاهرة انتشار اللغة العربية فى افريقيا من دولة إلى اخرى فى مدى السعة والانتشار وعمق التأثير ، فكانت اللغة العربية أسرع انتشارا فى مصر منها فى أى بلد افريقى اخر ، فما كادت تحل سنة ٣١٧ هجرية الا واللغة العربية شائعة فى مصر ، يليها شمال افريقيا . أما فى الدول الافريقية الأخرى فأخذ انتشار اللغة العربية عدة مظاهر منها :(١٤)

أن يتكلم الشعب اللغة العربية ، وأن يحتفظ بها الى جانب لغته الاصلية ، كما حدث فى بلاد النوبة ، ومثل

---

(٦) د . يوسف فضل حسن ، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية .- فى العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٨ ـ ٢٩ .

(7) Jacques Boulin, The Arab Role in Africa, (London: Penguin Library, 1962), PP. 21-25.

(٨) عاطف عمر ، العلاقات الثقافية بين جمهورية مصر العربية والدول الافريقية ، (القاهرة : الجمعية الافريقية ، ١٩٨٦) ص ٥٣ .
طالب الرئيس الصومال محمد سياد برى مواطنيه بضرورة تعلم اللغة العربية ، مشيرا الى أن اللغة العربية ستكون ضمن مناهج المدارس الصومالية (جريدة الاهرام ، ٢٦ اغسطس ، ١٩٨٦) .

(٩) د . عبدالملك عودة ، الدول الافريقية والقضايا العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٤ .

(١٠) د . حسن احمد محمود ، الاسلام والثقافة العربية فى افريقيا ، الجزء الأول ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٣) ص ١٠ .

(١١) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(١٢) عن انتشار الاسلام والحضارة العربية فى افريقيا انظر :
J.Spencer Trimingham, A History of Islam in West Africa., (London: Oxford: University Press, 1975), PP. 1-33.

(١٣) د . حسن احمد محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ .

(١٤) المرجع السابق ، ص ٥٢ .

سكان المناطق الجبلية فى شمال افريقيا ، حيث يتكلمون اللغة العربية والبربرية .

ـ أن تكتسب اللغة نسبة من الألفاظ العربية تتوقف على مقدار التأثير الذى خضعت له ، مثل اللغة النوبية ، حيث ان ٣٠ ٪ من مجموع ألفاظها مستمد من اللغة العربية ، وأيضا مثل لغة البجة واللغة السواحيلية فى شرق افريقيا ، والهوسا فى نيجيريا .

ـ أن يتخذ الشعب العربي لغة له ، مع الاحتفاظ ببقية من اللغات القديمة مثل بعض الكلمات غير العربية فى اللهجات السودانية أو المغربية أو حتى المصرية .

ـ أن تتأثر اللهجات العربية المحلية بلهجات اللغة التى كانت تسود البلاد من قبل ، وهذا يصدق على لهجة السودان العربية فهى أربع لهجات[١٥] .

ـ كتابة اللغات بحروف عربية مثل لغات البربر والنوبة والصومالية والسواحيلية ولغة الهوسا . وقد حاول أهل هرر كتابة الامهرية بحروف عربية .

وتجدر الاشارة الى أن اللغة العربية أخذت مكانها فى مؤسسات التعليم العالى فى بعض الدول الافريقية ، حيث تضم بعض الكليات الجامعية بالجامعات الافريقية أقساما لتدريس اللغة العربية كما هو الحال فى جامعة نيروبى بكينيا[١٦] . كما توجد كليات متخصصة لتعليم اللغة العربية والشريعة الاسلامية[١٧] كما هو الحال بالسنغال ، حيث قامت حكومة السنغال بدور كبير فى تطوير دراسة اللغة العربية ، فقد قامت الحكومة باصدار قرارات بتخصيص منح لدراسى اللغة العربية ، وبدأت الحكومة تقديم منح دراسية لأبنائها فى الاقطار العربية . كما أنشأت الحكومة معهدا اسلاميا شارك فيه معظم الدول العربية ، تم بناؤه عام ١٩٧٣ وملحق به مكتبة اسلامية[١٨] .

٢ ـ انتشار اللغات الأوربية فى افريقيا :

أثر الاستعمار تأثيرا كبيرا على ثقافات الشعوب التى يحتل أراضيها قبل أن تنال هذه الشعوب استقلالها . والتوغل الثقافى الذى يأتى من الخارج ظاهرة قديمة ، فاذا رجعنا مثلا الى عصر الاغريق فى المرحلة المسماة « بالهللينستية » أى عندما كان الاغريق يمثلون نفوذا سياسيا واسعا فى الشرق القديم ، كانت الثقافة اليونانية تحتل مركزا مرموقا فى البلاد التى فتحتها اليونان ، وكان العلماء والفلاسفة فى هذه البلاد يرون أن اللغة اليونانية هى أنسب اداة للتعبير ، ثم جاء عهد الحضارة الرومانية ، فكانت الشعوب التى تعيش فى شمال افريقيا تستعين باللغة اللاتينية لكى تعبر عن أفكارها واهتماماتها[١٩] .

وعندما احتل الاستعمار الأوربى الدول الافريقية لجأ الى نوعين من الأساليب الثقافية لفرض نفوذه على المناطق التى يتحكم فى مصيرها : الأول ، هو الأسلوب البريطانى ، وهو قائم أساسا على الحفاظ على تقاليد حياة المجتمعات التى يستعمرها وترك الشعوب الخاضعة له تحيا كما يحلو لها ، اعتقادا بأن هذه الشعوب ليست مؤهلة بعد للدخول فى مضمار الحضارة . وقد جاء أحسن تعبير عن هذا النوع من الاستعمار على يد « رويارد كيبلنج » عندما كتب ، « الشرق شرق والغرب غرب ، ولن يجتمعان أبدا » . أى أنه يوجد نوعان من الاستعمار الأول هو النوع الأوربى القائم على القيم والثقافة الأوربية ، ولكنها ليست للتصدير ، لأنها لن تؤدى الى أى نفع بالنسبة للشعوب الأخرى ، وبالتالى من الأفضل لهذه الشعوب أن تنمى تراثها المحلى وتمضى فى طريقها . أما النوع الثانى من الاستعمار فهو الفرنسى الذى يستهدف احداث تغيير فى طابع البلد الذى يستعمره ، بحيث يلائم هذا الأخير نمط الحياة الفرنسى . وكان الفرنسيون يريدون أن يجعلوا من شمال أفريقيا قطعة أخرى من فرنسا ، وأن تصبح شعوب هذه المنطقة « متفرنسة » الى أن تستحق الحصول على صفة مواطنين فرنسيين[٢٠] وذلك انطلاقا من مفاهيم مثل رسالة الرجل الأبيض ومسئوليته ازاء تمدين « وتحضر » الشعوب المتخلفة . ومن هنا اتبعت فرنسا سياسات الدمج والاستيعاب على المستويين اللغوى والثقافى .

وقد عنى الاستعمار الأوربى بالامتداد اللغوى والثقافى والفكرى فى افريقيا فعمل على نشرها ، فتوجد ٢٤ دولة افريقية تنتشر بها اللغة الفرنسية (دول الفرانكوفون) ، وتضم ثلث سكان القارة الافريقية . وتعتبر اللغة الفرنسية ، اللغة الرسمية ، بجانب لغة أو اثنتين فى الدول التى كانت مستعمرات فرنسية فى كل من بنين وبورندى والكاميرون وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد وزائير والجابون وغينيا وساحل العاج ومالى وموريتانيا والنيجر ورواندا والسنغال وتوجو وبوركينا فاسو . واللغة الفرنسية من العوامل الرئيسية فى توثيق الروابط بين هذه

---

(١٥) بعضها يرجع الى تغيير الحروف مثل احلال الهمزة محل العين ، وبعضها يرجع الى تغير الحركات كالضمة والفتحة والكسرة ، والبعض الاخر يرجع الى حذف بعض الأصوات مثل حرف اللام فى ولد ، واخيرا تغيير مدلول الكلمة .

(١٦) د . احمد غيضة سالم ، فى العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٨ .

(١٧) عاطف عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(١٨) ابو بكر سي عمر ، الثقافة الاسلامية والعربية فى افريقيا ، محاضرة لسفير السنغال بالقاهرة (القاهرة : الجمعية الافريقية ، ١٩٨١) ص ٢٠ .

(١٩) د . لويس عوض ، الاستعمار الجديد والثقافة ، السياسة الدولية ، العدد ٢٦ (اكتوبر ١٩٧١) ص ٢٣٢ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .

الدول وبين فرنسا من ناحية ، ومن ناحية أخرى بين هذه الدول الافريقية بعضها البعض . وقد عملت فرنسا على رفع مستوى اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية فى هذه الدول عن طريق انشاء وكالة التعاون الفنى والثقافى التى تضم بجانب فرنسا وهذه الدول الافريقية ، كندا أيضا ، كما أنشأت ايضا محطتين للاذاعة ، احداهما فى المغرب والأخرى فى الجابون ، كما تعمل على رعاية مؤتمرات القمة الافريقية التى تعقد بين هذه الدول ودول افريقية أخرى غير المتحدثة بالفرنسية(٢١) .

كما توجد ٢١ دولة أفريقية تعتبر اللغة الانجليزية فيها أكثر اللغات الأوربية انتشارا بها ، وهى الدول التى تضم حوالى نصف سكان القارة الافريقية . وقد كانت دول (الانجلوفون) كلها مستعمرات انجليزية ماعدا ليبريا وأجزاء من الكاميرون والصومال . وتعتبر اللغة الإنجليزية ، اللغة الرسمية بجانب لغة أو أثنتين فى كل من بتسوانا والكاميرون وجامبيا وغانا وليسوتو وليبيريا وملاوى ونيجيريا وسُيشل وسيراليون وزامبيا وزيمبابوى . كما يتحدث باللغة الانجليزية عدد كبير فى كل من السودان وكينيا وتنزانيا . وبعد حصول هذه الدول على استقلالها عن بريطانيا ، كان الاهتمام الرئيسى لبريطانيا هو العمل على تدعيم علاقات قوية بينها وبين هذه الدول التى كانت مستعمرات لها وكان أحد هذه الوسائل هو الكومنولث البريطانى(٢٢) .

اما اللغة الأسبانية فتوجد فى غينيا الاستوائية والصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادى الذهب) وهما من المستعمرات الأسبانية سابقا وتضمان ٣٦٠ ألف من السكان . وتعتبر اللغة البرتغالية ، اللغة الرسمية فى المستعمرات التى كانت تابعة للبرتغال ، فى أنجولا وجزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو وموزمبيق وساوتومى وبرنسيب . وتضم هذه الدول حوالى ٢٠ مليون من السكان فى منتصف الثمانينات(٢٣)

وتحقيقا للاستراتيجية فى نشر اللغات الأوربية فى افريقيا ، استخدم عدد من الوسائل من خلال المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية ، منها :(٢٤)

- اطلاق يد البعثات التبشيرية ، وترجمة الانجيل الى كل اللغات الأفريقية .
- المدارس ودور التعليم ، التى كانت تقوم الى جانب تعليم اللغات ، بتشويه التاريخ ، وتصوير العلاقات العربية الأفريقية بصورة معينة يظلم فيها العرب على أنهم تجار رقيق ومستعمرين .
- مؤسسات الخدمة العامة فى الادارات الحكومية وبخاصة فى الجيش ، كيف كانوا ينشأون على التقاليد الأوربية ، وعلى استعمال اللغة الأجنبية .
- القضاء على رموز الثقافة الأفريقية ، وتعطيل كتابة اللغات الأفريقية التى كانت تكتب بالحروف العربية ، واستبدال ذلك بالحروف اللاتينية . وقد بدأ ذلك على مراحل فطبعوا لأول مرة فى الثلاثينات كتبا بالحروف اللاتينية فى كل من لغتى الهوسا والسواحيلى ، وهما أكثر اللغات الأفريقية ذيوعا فى غرب افريقيا وشرقها . وقد تم تكريس هذا الاتجاه فى مؤتمر عقد فى داكار ، تم تحت اشراف اليونسكو فى أواسط الستينات ، حيث اعتمدت كتابة اللغات الأفريقية بالحرف اللاتينى ووضعت القواعد الثابتة لذلك ، وهى خطوة حاسمة تم بها فصل الافريقيين عن تراثهم المسجل باللغات الافريقية وعزل الأجيال الأفريقية ثقافيا عن ماضيها ، وكأنهم يبدأون الحياة الثقافية بعد استعمار أوربا لافريقيا .
- الدراسات اللغوية ، ووضع المعاجم والقواميس ذات المداخل الأوربية ، فليست هناك لغة بارزة فى المجتمع الأفريقى الا ووضع لها قاموس مقارن مع اللغات الأوربية .
- الاهتمام بالجامعات الافريقية الناشئة ، وتولى اعداد كل هيئات تدريسها فى الجامعات الأوربية والأمريكية عن طريق المنح ، بحيث يضمن استمرار الثقافة الأوربية بين الأجيال المقبلة من الشباب .
- فرض اللغات الأوربية كلغة تعليم فى كل المدارس الأفريقية .
- تبنى الاعلاميين الافريقيين ، والعمل على اعدادهم واتاحة الفرص لتدريبهم ، وتقديم البرامج الثقافية المذاعة ، صوتا وصورة فى مشروعات تعاون مع الاذاعات الأجنبية .

وبذلك استطاع الأوربيون بتخطيط مثابر أن يخلقوا واقعا ضخما يتجاوز قدرة الافريقيين على تغيره بسهولة(٢٥)

وقد كان المخطط الفرنسى فى غرب افريقيا ووسطها ـ منذ بداية الاحتلال ، أى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ـ يستهدف القضاء على اللغة العربية نهائيا ، وابدالها باللغة الفرنسية . وفى هذا الصدد أنشئت المدارس المعروفة بالمدارس العربية الاسلامية والتى تدرس فيها اللغة العربية شكليا ، ولكن يتم التركيز على اللغة الفرنسية وتدريس جميع المواد بها . وفى الوقت نفسه سمح الاستعمار الفرنسى لمدارس المبشرين أن تقوم بمجهود كبير فى التعليم ، وكانت تتلقى مساعدات كبيرة من الحكومة للمساهمة بجد فى نشر الثقافة الفرنسية . وقد احتوت البرامج التى كانت موحدة

(21) Claude S. Phillips, The African Political Dictionary,
(22) Ibid. PP. 173-174. Oxford. ABC. Clio Information services, 1984. PP. 180-181.
(23) Ibid., P. 181.

(٢٤) د . محى الدين صابر ، العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب ، فى العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠ .
(٢٥) د . محى الدين صابر ، المرجع السابق ، ص ٥٠٠ .

وموجهة فى كل من المدارس الحكومية والتبشيرية كثيرا من التركيز على التقليل من شأن الثقافة العربية فى أعين الطلاب الأفارقة ، كما وجهوا فيها للارتباط بالغرب (فرنسا) كى ترتقى بلادهم وتنهض . كما شوهت سمعة العرب ودورهم فى افريقيا بمختلف الأساليب وخاصة ما يتعلق بتجارة الرقيق والذهب ، وصدرت مراسيم يحرم فيها استعمال اللغة العربية حتى فى المحاكم الشرعية الخاصة بالمسلمين . والنتيجة أنه فى خمسين سنه قضى على كثير من مظاهر استخدام اللغة العربية فى غرب ووسط افريقيا التى ظلت لغتها الرسمية منذ القرن التاسع عشر على الأقل .(٢٦)

والملاحظ أن الأجيال الافريقية الجديدة تكاد تقرأ وثائقها ، أى وثائق أكثر من ألف عام ، من خلال لغة ونظرة الخمسين سنة الأخيرة فقط ، كما أراد المستعمر ، فى حين لايوجد اهتمام كاف لدى معظم المثقفين الأفارقة بوثائقهم المكتوبة بالعربية أو الحرف العربى ، ويكتفون فقط بالاطلاع على بعض محتواها من خلال ما ترجمه لهم الغربيون .(٢٧)

ولم يقتصر التنافس فى مجال السيطرة الثقافية على العلاقة بين الدول الاستعمارية والدول التى كانت خاضعة لها ، وانما امتد ايضا الى ساحة المنظمات الدولية ، وهذا واضح بشكل كبير فى منظمة اليونسكو، وهى الهيئة الدولية المهتمة بشئون التربية والثقافة والعلوم على المستوى الدولى ، وبحكم انشائها عام ١٩٤٦ ، تحولت الى ساحة مفتوحة للحوار واختلاف الآراء ، وتنوع المفاهيم ، وتميز الثقافات والايديولوجيات ، وبالتالى تعددت السياسات وتعارضت المصالح والأهداف . ولما كانت العضوية مفتوحة لجميع الدول للانضمام لهذه المنظمة على قاعدة صوت واحد لكل دولة بصرف النظر عن حجمها أو نفوذها وتقدمها ، وضح دور الأغلبية العددية لدول العالم الثالث . لذلك جاء اختيار احمد مختار أمبو السنغالى الجنسية ، المفكر المسلم الديانة مديرا عاما للمنظمة لمدة ثلاثة عشر عاما خليفة لخمسة غربيين بالجنسية أو الفكر هم ، هكسلى البريطانى ، وبوديت المكسيكى ، وايفانز الأمريكى ، وفيرونيز الايطالى ، ورنيه ما يهو الفرنسى . وانفجر الصراع حين بدأ أحمد مختار أمبو القادم من أفريقيا السوداء والمحمل بتراث حضارى ودينى مخالف ، يوجه المنظمة بالطريقة التى رأى فيها مصالح الأغلبية الفقيرة من الشعوب والدول ، فاذا بالمنظمة التى كان الغرب يريد حصر نشاطها داخل المفاهيم التقليدية للتربية والعلوم والثقافة ، مع التركيز على حضارة الغرب وثقافته ، تتفتح على عوالم أخرى وحضارات مغايرة وثقافات متنوعة لا يعرف الغرب الكثير عنها ... واذا بقضايا الفقر والمجاعة والتخلف والتصحر والأمية تحتل أولوية ، تماما كنزع السلاح واقرار السلام العادل ، وحل الصراعات عن طريق حوار الثقافات المتكافىء والديمقراطى . ولم يكن ذلك ليرضى الدول الغربية ، وقد عبر عن ذلك احمد مختار امبو بقوله « لقد اعتادت الدول الغربية أن تفرض رأيها باعتباره الصائب الوحيد ، وأن تفرض ثقافتها باعتبارها الصالحة الوحيدة ، وبالتالى تفرض سياستها باعتبارها المهيمنة الوحيدة ، أما ما عداها من ثقافات وحضارات وآراء وسياسات ، فهى لاتعدو أن تكون تابعا ليس أمامه سوى استلهام النموذج العربى واستيراده » . وصار مدير المنظمة مثار حملة تشهير وانتقاد ، ولما لم يستطع الغرب ترويضه ، انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية ، وتبعتها بريطانيا فى عام ١٩٨٥ ، من عضوية اليونسكو ، بينما رفعت دول غربية أخرى سلاح التهديد بالانسحاب طوال الوقت . وعلى الفور انعكس الانسحاب الأمريكى والبريطانى على العجز فى ميزانية المنظمة ، فنصيب الولايات المتحدة الذى كانت تسهم به فى هذه الميزانية هو ٢٥٪ ، ونصيب بريطانيا ٥٪ ، وبذلك أصبح الشلل يهدد البرامج الطموحة التى أقرتها المؤتمرات العامة ، واتجهت فى معظمها نحو الشعوب الفقيرة والدول الصغيرة . وفى نوفمبر ١٩٨٧ أحكم الخناق حول أحمد مختار امبو ليفوز منافسة فردريكوما يوراساجوزا الأسبانى الجنسية .(٢٨)

ثانيا ـ الاهتمام الدولى بالتبادل الطلابى

لقد توسع التبادل الدولى فى مجال التعليم الجامعى ، وزادت أهميته ، لارتباطه الوثيق بالتخصصات التى تشد انتباه الأفراد ، والجامعات والدول ، خاصة دول العالم الثالث ، حيث يعود اليها طلابها الذين انهوا دراستهم فى الخارج ، كذلك لأهميته بالنسبة للعلاقات بين الشعوب ، ودوره فى تحسين العلاقات الدولية .(٢٩)

ومن الناحية التاريخية كان التعليم أحد العوامل الرئيسة فى حكم الامبراطوريات الاستعمارية ، فلقد وضعت بريطانيا سياسة عامة للتعليم فى المستعمرات التابعة لها ، واينما كان يتجه العلم الفرنسى ، كانت تتبعه المدارس الفرنسية . وكانت احدى نتائج الوجود الأمريكى فى الفلبين ، اتباع الفلبين لنفس نظام التعليم

---

(٢٦) د . عبدالقادر زباديه ، فى العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢٢ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٥٢٣ .

(٢٨) صلاح الدين حافظ ، مابعد معركة اليونسكو . فلسطين أطاحت بالقيصر الافريقى ، جريدة الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ ص ٥ .

(29) Frank W. Hull, Foreign students in the United States of America, (New Jersey: Proger Publishers, 1978.) P. IX.

الأمريكى .(٣٠)

وفى بداية القرن العشرين بدأت فرنسا بانشاء قسم خاص بالتعليم فى وزارة الخارجية ، كرس هذا القسم جهوده لزيادة نفوذ وهيبة فرنسا عن طريق نشر الثقافة الفرنسية . وقد تم انشاء مدارس فرنسية فى الخارج ، وارسال كتب وأساتذة للجامعات فى الدول الأخرى كما اهتمت فرنسا بانشاء مراكز ثقافية فى دول العالم المختلفة(٣١) يوجد منها ٥٣ مركزا حتى عام ١٩٨٥ بالدول الأفريقية .(٣٢)

وأنشأت بريطانيا المجلس البريطانى British Councilكوحدة مستقلة عام ١٩٣٤ ، الذى قام بدوره بانشاء مراكز ثقافية فى المدن الكبرى فى أوربا واسيا وأفريقيا ، وعملت هذه المراكز على نشر اللغة الانجليزية كلغة ثانية ، وتقديم المنح للطلاب الأجانب للدراسة فى بريطانيا .(٣٣) ويوجد لبريطانيا ٨١ مركزا ثقافيا حتى عام ١٩٨٤ فى دول العالم المختلفة ، منها ٢٠ مركزا ثقافيا فى الدول الأفريقية .

وابان الحرب العالمية الثانية كان اصلاح التعليم فى المناطق المنكوبة مسألة هامة فى السياسة الحكومية لهذه الدول ، فانبثقت فكرة التعاون الدولى الحكومى فى المجال الثقافى . ولذا انعقد مؤتمر « وزراء التربية لدول الحلفاء » فى لندن فى شهر نوفمبر عام ١٩٤٢ ، من أجل غاية محدودة هى التخطيط مقدما لعملية اعادة البناء التى كان لابد منها بعد انتهاء الحرب .(٣٤) وبعد انتهاء الحرب أدركت الحكومة الالمانية أهمية التبادل التعليمى ، فانشأت معهد جوته عام ١٩٥١ الذى قام بدوره بفتح فروع له تعمل كمراكز ثقافية فى دول العالم المختلفة ، حيث يوجد ١١٣ مركزا ثقافيا حتى عام ١٩٨٠ ، يخص الدول الافريقية منها ١٨ مركزا . كما تقوم الهيئة الألمانية للتبادل العلمى الألمانى D.A.A.D بدور هام فى هذا المجال .

وتمثل الثورة البلشفية بالاتحاد السوفيتى بداية اهتمام السوفييت بدراسة افريقيا وسكانها وحضارتها ، وقد زاد هذا الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أنشئت عدة هيئات متخصصة فى دراسة القارة الافريقية ، أهمها جامعة لينتجراد ، ومعهد الأقتصاد والعلاقات الدولية ، ومعهد الجغرافيا ، ومعهد الدراسات الاثنوجرافية ، ومعهد الدولة والقانون ، ومعهد الفلسفة ، والمعهد الافريقى .(٣٥) وتم تأسيس جامعة الصداقة بين الشعوب عام ١٩٦٠ فى موسكو لتدريب الفنيين من الدول المستقلة حديثا بهدف مساعدتها على حل مشكلات التنمية ، وقد أطلق على هذه الجامعة « جامعة باتريس لومومبا » عام ١٩٦١ ، وقد بلغ عدد الطلاب الملتحقين بهذه الجامعة فى عام ١٩٨٥ أكثر من ٦٧٠٠ طالب ، قدموا من ١٠٧ دول ،(٣٦) وقد حصل ٥٠٠ طالب وافد على درجة الماجستير حتى عام ١٩٨٤ .(٣٧) ومن قبيل اهتمام الاتحاد السوفيتى بالدول الافريقية ، أنه تم عقد المؤتمر الافريقى السوفيتى الأول من أجل السلام والتعاون والتقدم الأجتماعى فى موسكو فى الفترة من ١٣ الى ١٦ اكتوبر عام ١٩٨٢ .(٣٨)

اما الولايات المتحدة فتعتبر الأخيرة زمنيا بين الدول الكبرى من ناحية الاهتمام الحكومى بالتبادل الثقافى ، وكان الحافز لها على هذا الاهتمام ، حافزا دفاعيا ، فقد تم انشاء قسم للعلاقات الثقافية فى وزارة الخارجية عام ١٩٣٨ ، وكان نشاطه محدودا فى أمريكا اللاتينية حيث كان الغرض من انشائه هو التصدى للدعاية الثقافية الفاشية والنازية فى نصف الكرة الغربى ، وبعد اتساع نطاق الحرب الباردة كان الهدف من الدبلوماسية الثقافية هو التصدى للشيوعية .(٣٩) وبعد تولى كيندى للرئاسة بأسابيع قليلة ، دعا الى الاهتمام ببرنامج التبادل الثقافى والتعليمى . وفى سبتمبر عام ١٩٦١ تم وضع برنامج للتبادل التعليمى والثقافى حدد أهداف التبادل الثقافى

---

(30) Howard E.Wilson, Education, Foreign Policy, and International Relations, in the American Assembly, Columbia University, ed., (Cultural Affairs and foreign Relations (Englewoods cliffs, N.J.: Prentice Hall, Inc., 1363), P.81.

(31) Ibid., P.81.

(٣٢) سنتناول دراسة هذه المراكز الثقافية فى الفصل الثانى .

(33) Ibid., P. 81.

(٣٤) اليونسكو ، لمحات عن اليونسكو ، (باريس : اليونسكو ، ١٩٧٤) ص ٢ .

(٣٥) عواطف عبدالرحمن ، الدراسات الافريقية فى الاتحاد السوفيتى ، السياسة الدولية ، العدد ١٩ (يناير ١٩٧٠) ص ص ١٢٧ - ١٣٠ .

(36) Patrice Lumumba Peoples, Friendship University Moscow, Nok., 1367

(37) USSR, 86 Year Book, Novosti Press Agency, 1986, P. 208-209.

(٣٨) لم تكن مصر ممثلة فى هذا المؤتمر ، وقد تم عقد المؤتمر الافريقى السوفيتى الثانى من أجل السلام والتعاون والتقدم الاجتماعى فى موسكو فى الفترة من ٢٤ - ٢٦ يونيو ١٩٨٦ وقد شاركت فيه ٢٦ دولة افريقية من بينها مصر .

د . محمد عبدالغنى سعودى ، المؤتمر الافريقى الثانى ، السياسة الدولية ، العدد ٨٦ (اكتوبر ١٩٨٦) ص ٢٥٧ .

(39) Mc Neil Lowry and Gertrude S.Hooker, The Role of the Arts and the Humanities, In The American Assembly, Op.Cit., P.44

بمعناه الواسع بأنها زيادة التفاهم المتبادل وتقوية الروابط بين الولايات المتحدة والدول الأخرى عن طريق توضيح أهمية التعليم والثقافة والتنمية ، والعمل على ارساء قواعد السلام والرخاء لشعوب العالم وزيادة التعاون الدولى من أجل التقدم التعليمى والثقافى ، وبذلك يمكن المساهمة فى تنمية علاقات الصداقة والود والسلام بين الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى .(٤٠) كما تم انشاء فرق السلام الامريكية عام ١٩٦١ للعمل فى مجال التعليم والتدريب فى دول ما وراء البحار ، كما قامت بعثة فولبرايت التى انشئت عام ١٩٤٨ للتبادل الطلابى والعلمى بنشاط كبير فى هذا المجال . وفى عام ١٩٧٨ تم انشاء الوكالة الدولية للاتصال (International Communication Agency ICA) ويهدف نشاطها بالدرجة الأولى الى كسب التأييد لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الصفوة والعامة فى الدول الأخرى ، وذلك من خلال الكتب والدوريات والأفلام وبرامج التلفزيون والمعارض وتبادل الطلاب والفنانين والرياضيين والعلماء .(٤١) ويقوم مكتب امريكا للشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتدريبية (AMIDEAST) الذى انشئ فى القاهرة بدور هام فى مجال التبادل العلمى .

وأدركت اسرائيل أهمية التبادل الطلابى فى العلاقات الدولية ، فأفردت برنامجا خاصا لطلبة ما وراء البحار فى الجامعة العبرية منذ عام ١٩٥٥ ، وفى أكتوبر عام ١٩٧١ افتتحت مدرسة خاصة للطلاب الاجانب . وفى العام الدراسى ١٩٨٠/٧٩ بلغ عدد الطلاب الأجانب بها ٢٠٠٠ طالب ، ويزود المكتب الاستشارى للمدرسة الطلاب الملتحقين بالدراسة بها بالاستشارات بمختلف اللغات ، كما تقدم المدرسة أيضا دراسة مركزة فى فصل الصيف لتعليم اللغة العبرية ، بالاضافة الى البرامج التعليمية الأخرى ، وتقوم بتنظيم برامج ثقافية واجتماعية للطلاب الاجانب لجعلهم على اتصال وفهم عميق للثقافة الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلى .(٤٢) وقد بلغ عدد الدول التى يدرس منها طلاب فى اسرائيل أكثر من ستين دولة فى عام ١٩٨١ .(٤٣)

ومن السمات البارزة للدور الاسرائيلى فى مجال التنشئة السياسية والثقافية لقطاعات من الصفوة الأفريقية تلك العمليات التى يقوم بها « المعهد الأفريقى ـ الأسيوى للدراسات العمالية والتعاون » فى تل أبيب والذى بدأ نشاطه عام ١٩٦٠ ، ويهدف إلى تقديم برامج تدريب شاملة للقادة النقابيين الأفريقيين ، ولقد درب هذا المعهد ٦ آلاف أفريقى قبل عام ١٩٧٣ من ٣٠ دولة فى النقابات والتعاونيات ، ومنذ أكتوبر عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٤ استقبل نحو ٩٠٠ دارس أفريقى(٤٤) . وقد نجحت إسرائيل فى التغلغل فى المجالات التى تتيح لها التغلغل والتأثير ، وعلى سبيل المثال ، فقد نجحت فى زرع عدد من الأساتذة ليصبحوا عمداء ومديرى جامعات كثير من الدول الأفريقية التى أوفدوا إليها ، كما نجحت فى عقد إتفاقيات ثقافية مع عدد من الدول الأفريقية لتبادل الخبرات والتعاون العلمى والثقافى حيث وصلت فى عام ١٩٦٨ إلى أكثر من ٦٠ إتفاقية(٤٥) .

وخلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤ تم إيفاد ٥٥١ خبيرا إسرائيليا فى بعثات لـ ٢٦ دولة أفريقية منها ٢٣٧ بعثة لأجل طويل (أى عام فأكثر) ، و٣١٤ بعثة لأجل قصير (أى أقل من عام) ، حيث يتركز النوع الثانى من البعثات بصفة أساسية فى مجال التدريب . وتجدر الاشارة إلى أن أعداد الخبراء الاسرائيليين الموفدين خلال الفترة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٨٤ قد إنخفض كثيرا ، وذلك بالمقارنة بمجموع الخبراء الذين أوفدتهم إسرائيل خلال الفترة من عام ١٩٥٨ ، وحتى عام ١٩٨٤ والبالغ عددهم ٣٥٥٤ خبيرا ، وهى نسبة تمثل حوالى ٤٥ ٪ من مجموع الخبراء الموفدين للدول النامية عموما والبالغ عددهم ٨٣٨٩(٤٦) .

فضلا عما سبق يتضح أنه خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٤ بلغ عدد الدارسين الأفارقة من ٣٠ دولة ٣٤٠١ دارسا منهم ١٢٩٦ تلقوا دورات تدريبية فى أفريقيا ، و٢١٠٥ تلقوا تدريبهم فى إسرائيل بمساعدة المؤسسات والخبراء الاسرائيليين ، ولقد سجل عدد الدارسين الأفارقة بالمثل انخفاضا ملحوظا خلال الفترة المشار اليها وذلك بالمقارنة بعددهم خلال الفترة بين عام ١٩٥٨ الى

(40) Ibid., PP. 43-44.

(41) Jack C. Plano and Roy Olton, The International Relations Dictionary, (Oxford, AB 1982). P.390.

(42) School For Overseas Students, Catalogue Academic Year, (Jerusalem: The Hebrew Univeristy of Jerusalem, 1981), P.13.

(43) Sina Azuloy, A Guide for Overseas Students, Third Edition, (Jerusalem: Higher Education in Israel, 1982), P.7.

(٤٤) د . مجدى حماد ، اسرائيل وافريقيا : دراسة فى ادارة الصراع الدولى ، (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦) ص ٧٥ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٤٦) أمير كمال دسوقى ، أبعاد التعاون الاسرائيلى ـ الافريقى ومستقبل عودة العلاقات الدبلوماسية ، السياسة الدولية ، العدد ٩١ (يناير ١٩٨٨) ص ٢٣١ .

١٩٨٤ والذى بلغ ٩١٦٦ دارسا أفريقيا وهى نسبة تشكل أيضا حوالى ٣٥ ٪ من مجموع عدد الدارسين الموفدين فى إسرائيل للدول النامية البالغ عددهم ٢٧٢٩٦ ، ولا يشمل ذلك أولئك الدارسين الذين تلقوا تدريبات عسكرية أو ما شابه ذلك[٤٧] .

وفى ضوء ما تقدم تبرز حقيقة هامة ، وهى إستمرار علاقات التعاون الاسرائيلى ـ الأفريقى فى مجال الخبراء والطلاب طوال فترة قطع العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل والدول الأفريقية .

على الرغم من التقدم الاقتصادى الذى حققته اليابان ، إلا أنه من الناحية الاحصائية تعتبر من الدول التى لايدرس بها عدد كبير من الطلاب الأجانب ، ويرجع ذلك إلى صعوبة دراسة اللغة اليابانية ، كما أن الثقافة اليابانية لاتستهوى الكثيرين[٤٨] فمنذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٨٢ بلغ عدد الطلاب الأجانب الدارسين باليابان ٨١١٦ طالبا ، يمثلون ١٠٠ دولة منهم ١٧٥ طالبا من الدول الأفريقية ، اى بنسبة ١,٧ ٪ من مجموع الطلاب الأجانب الدارسين فى اليابان[٤٩] .

وقامت الحكومة اليابانية بتأسيس منظمة التعليم الدولى فى اليابان فى مارس عام ١٩٥٧ ، وذلك بهدف تنمية التعليم والعلم فى اليابان ، والمساهمة فى توطيد التفاهم والصداقة بين الدول عن طريق التبادل الدولى فى مجال التعليم والعلم ، وخاصة فيما يتعلق بتبادل الطلاب ، وتختص هذه المنظمة بالرعاية الكاملة للطلاب الأجانب[٥٠] .

وإدراكا من الحكومة المصرية لأهمية التبادل الثقافى بين دول العالم منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، أنشئت الادارة العامة للثقافة بوزارة المعارف العمومية ، وكان من إختصاصها التبادل الطلابى . على الرغم من أن الأزهر كان يستقبل الطلاب الأجانب للدراسة فيه قبل هذا التاريخ بمئات السنين ، إلا أن هذه هى المرة الأولى التى تنشأ فيها إدارة متخصصة للطلاب الوافدين .

من هذا العرض يتبين مدى إهتمام الدول بالعلاقات الثقافية ، حتى أصبحت الثقافة والتعليم مجالا للتنافس ، مما حدا ببعض الكتاب الى تشبيه العلاقات الثقافية الدولية بالعلاقات التجارية واعتبار دول العالم بأنها سوق عالمى يتم تداول « السلع » الثقافية فيها ويوجد تنافس بين الدول على كسب هذا السوق . وقد عبر ليوبولد سنجور عن هذه الحقيقة عندما قال « حتى لو قمنا بحل هذه المشكلة (مشكلة الاستعمار) ، فسوف تظل مشكلة أخرى ، ألا وهى الاختيار بين الثقافات فى عملية الاحتكاك ، فلابد أن نقرر ماذا نأخذ من الثقافة الغربية ، وماذا نحتفظ به من الثقافة الأفريقية الزنجية[٥١] .

ولقد تبين فى « المؤتمر العالمى للسياسات الثقافية » الذى عقد فى مكسيكو سيتى عام ١٩٨٢ ، وحضره رجال الثقافة والفكر من كل دول العالم ، أن عملية الصراع أو التعاون فى سبيل تشكيل ملامح نهائية للنظام الاعلامى العالمى ، تعكس جوهر وحقيقة الصراع أو التعاون الدولى ، ذلك أن الصراع أو التعاون الاتصالى ليس إلا صورة من صور التعاون أو الصراع السياسى والاقتصادى التى يشهدها نظام المجتمع الدولى[٥٢] .

تبادل الأفكار والأشخاص فى مجال التعليم

إن الوسائل الأكثر إستمرارا وشيوعا فى العلاقات التعليمية الدولية ، هى تبادل الأشخاص المهتمين بالتعليم والمتصلين بالمعاهد التعليمية ، فمنذ إرساء الجامعات الأولى ، والطلاب والعلماء يتنقلون بين معاهد التعليم . وقد نظمت حركة إنتقال الطلاب خلال القرن العشرين ، ووضعت لها قواعد واتسعت عما كانت من قبل . كما أن تأشيرات الاقامة الخاصة بالطلاب الأجانب قد طورت ، وظهرت المنح الدراسية ، وتم معادلة الشهادات ، ونظمت برامج خاصة باستقدام الطلاب وأخرى بإيفادهم ، ووضعت القواعد المنظمة لها . ورغم أن النسبة الكبرى من الطلاب الأجانب يدرسون على حسابهم الخاص ، إلا أن عدد الذين يدرسون فى خارج دولهم فى تزايد مستمر بصورة كبيرة . كما أن هذا التبادل الطلابى قد وضعت له السياسات المحددة وإرتبط بالسياسات الداخلية والخارجية للدول بصورة لم يسبق لها مثيل . ولايقتصر الأمر على تبادل الطلاب وإنما يمتد الى تبادل الأساتذة والبحوث العلمية[٥٣] .

إن تبادل الأفكار المتعلقة بالتعليم ونظمه وسياساته ، والممارسات فى الشئون التعليمية ، عملية منتشرة ومألوفة ، فنجد مثلا الولايات المتحدة الأمريكية قد إقتبست نظام التعليم الجامعى من ألمانيا فى القرن التاسع عشر ، وتأثرت أيضا بالنظم المعمول بها فى الدول

---

(٤٧) المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(48) I ABC'S of Study in Japan 1984-1985, (Tokyo: Association of International Education, 1985), P.III.

(49) Ibid. P.5.

(50) Life and Study in Japan For Japanese Government, (Tokyo: Monbusho Scholarship Students, 1987), P. II4.

(51) Lory Mc Neil and Gertrude S.Hooker, Op. Cit., P. 45.

(٥٢) د . عبدالخبير محمود عطا ، المؤتمر العالمى للسياسات الثقافية ، السياسة الدولية العدد ٧٠ (اكتوبر ١٩٨٢) ص ٢٤٤ .

(53) Howard E. Wilson, Op. Cit., PP. 84-85.

الاسكندنافية فيما يتعلق بتعليم الكبار . ومن ناحية أخرى نجد أن نظام التعليم فى المدارس الثانوية الأمريكية قد أخذت به دول عديدة . كما أن تركيا الحديثة توصف بأن لديها مدارس ابتدائية أمريكية ، ومدارس ثانوية فرنسية ، وجامعات ألمانية(٥٤) .

إزدياد الاهتمام العالمى بالتبادل الطلابى

أوضح تقرير لليونسكو عن الطلاب الأجانب(٥٥) الذين كانوا يدرسون خارج دولهم فى العالم الدراسى ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ أن عددهم وصل الى ٣٠٠ ألف طالب ، وأن هذا العدد يمثل ٢٪ من العدد الكلى للطلاب الملتحقين بالجامعات فى هذا العام . وقد أوضح التقرير أن ربع هذا العدد ملتحقون فى الجامعات والمعاهد بالولايات المتحدة الأمريكية ، يأتى بعدها فى الترتيب جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ثم الأرجنتين(٥٦) .

وطبقا لاحصاءات اليونسكو فإن عدد الطلبة الأجانب الذين يدرسون فى دول العالم المختلفة فى تزايد مستمر ، كما أن نسبة عدد الطلبة الأجانب إلى العدد الكلى للطلاب الملتحقين بالجامعات والمعاهد العليا فى العالم فى تزايد مستمر أيضا ، وعلى سبيل المثال كان عدد الطلاب الأجانب فى العالم ٦٠٩٣٥١ طالبا عام ١٩٧٤ ، بنسبة ١,٩ ٪ من اجمالى طلاب العالم ، وفى عام ١٩٧٥ بلغ عددهم ٦٧٣٦٨٥ ، بنسبة ٢ ٪ ، وفى عام ١٩٧٦ بلغ عددهم ٧٣٩٢٦٨ ، بنسبة ٢,١ ٪ ، وفى عام ١٩٧٧ بلغ عددهم ٧٩٩٧٠٤ ، بنسبة ٢,٢ ٪ ، وفى عام ١٩٧٨ بلغ عددهم ٨٦٠٧٩٧ ، بنسبة ٢,٣ ٪(٥٧) .

أما عدد الطلبة الأفريقيين الذين يدرسون فى الخارج ، فقد بلغ عددهم ١٨٣١٠٩ طلاب عام ١٩٨٤ ، بنسبة ١٩,٩ ٪ من إجمالى الطلبة الأجانب الذين يدرسون فى الخارج . وكان عدد الطلبة الأفريقيين (بما فيهم طلبة الدول العربية الأفريقية) الذين يدرسون فى مصر فى نفس العام ٨٨١٤ طالبا ، بنسبة ٤,٨ ٪ من إجمالى الطلبة الأفريقيين الذين يدرسون خارج بلادهم(٥٨) .

ويوضح تقرير لليونسكو عام ١٩٨٢ أن ترتيب الدول طبقا لعدد الطلبة الأجانب الدارسين بها فى الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ على النحو التالى : الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ الاتحاد السوفيتى ـ المملكة المتحدة ـ ألمانيا الغربية ـ مصر ـ إيطاليا ـ كندا ـ بلجيكا ـ اليابان ـ البرازيل ـ سويسرا ـ رومانيا ـ الفلبين ـ النمسا ـ أسبانيا ـ المملكة العربية السعودية ـ استراليا ـ اليونان ـ الفاتيكان ـ الهند ـ ألمانيا الديمقراطية ـ تركيا ـ العراق(٥٩) .

ويتضح من ذلك أن ترتيب مصر من حيث عدد الطلبة الأجانب الذين يدرسون بها هى السادسة بالقياس إلى الدول الأخرى ، وهى مكانة هامة تسبق فيها كثيرا من الدول الصناعية المتقدمة ، وتشير إلى أهمية التبادل الطلابى فى السياسة الخارجية المصرية .

وأوضح نفس التقرير ، أنه بترتيب الدول الافريقية طبقا لعدد طلابها الذين يدرسون بالخارج وجد أن نيجيريا ، على سبيل المثال ، كان عدد طلابها بالخارج ١٠٧٤٣ عام ١٩٧٤ ، زاد الى ٢٣٤٣٠ طالبا عام ١٩٧٨ ثم المغرب الذى كان عدد طلابها بالخارج ٨٣٤٨ عام ١٩٧٤ زاد الى ١٥٦٦٢ عام ١٩٧٨ ، والجزائر كان عدد طلابها بالخارج ٦٥٤١ طالبا عام ١٩٧٤ زاد الى ١٣١٢٣ طالبا عام ١٩٧٨ ، وتونس كان عدد طلابها بالخارج ٧٦٤٥ طالبا عام ١٩٧٤ ، زاد الى ١٠٦٣٧ طالبا عام ١٩٧٨(٦٠) .

وفى تقرير لليونسكو عام ١٩٨٦ ، عن الطلاب الأجانب الذين يدرسون فى خمسين دولة عام ١٩٨٤ ، وهى تمثل الدول التى يدرس بها أكبر عدد من الطلاب الأجانب بالقياس إلى الدول الأخرى ، أورد أن ترتيب مصر التاسع بين هذه الدول بعد أن كان ترتيبها السادس فى الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ ، مما يشير الى تغير نسبى فى الأولويات المصرية . وإذا نظرنا إلى الدول الأفريقية الأخرى التى يدرس بها طلاب أجانب من بين الخمسين دولة ، نجد السنغال (وترتيبها الثالث والثلاثون) ثم الجزائر (وترتيبها السادس والثلاثون) ، ثم المغرب (وترتيبها الثامن والثلاثون) ، ثم ساحل العاج (وترتيبها التاسع والثلاثون) ثم تونس (وترتيبها الأربعون)(٦١) .

ويتضح من نفس التقرير أن ترتيب الدول الأفريقية من حيث عدد طلابها الذين يدرسون فى الخارج عام ١٩٨٤ على النحو التالى : المغرب ونيجيريا والجزائر ومصر وتونس والسودان والكاميرون ومدغشقر وكينيا وأثيوبيا وزائير وجنوب أفريقيا وغانا وموريشيوس

---

(54) Ibid., PP. 80-81.

(٥٥) الطالب الأجنبى وفقا لتعريف اليونسكو هو الشخص الذى يلتحق بأحد معاهد التعليم العالى فى دولة ليس مقيم فيها اقامة دائمة .

(56) Ibid., P. 93.

(57) UNESCO, Statistics of Students Abroad 1974-1978, (Paris: Unesco, 1982) No. 27, P. 19.

(58) UNESCO., Statistical Year Book 1986 (Paris: UNESCO, 1986), P.III-425.

(59) UNESCO, Statistics of Students Abroad 1974-1978, Op.Cit., P.21.

(60) Ibid., Table 5, P.22.

(61) UNESCO., Statistical Year Book 1986, Op. Cit., P. III-425.

وتنزانيا وزامبيا(٦٢) .

وفى تقرير للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن الطلاب المصريين والوافدين الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا المصرية ، أوضح أن عدد الطلاب الوافدين من جميع دول العالم الذين تخرجوا من الجامعات والمعاهد المصرية منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨٢ بلغ ٦٠٦٥٧ خريجا ، بنسبة ٥,٢٥ من إجمالى خريجى الجامعات والمعاهد المصرية الوافدين والمصريين ، وكانت نسبة الخريجين من الدول الأفريقية ١٣, ٪ من إجمالى الخريجين الوافدين(٦٣) .

وطبقا لاحصاءات الادارة العامة للوافدين عن مقارنة عدد الطلاب الوافدين من جميع الجنسيات المقيدين فى الجامعات والمعاهد العليا المصرية فى السنوات الدراسية من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ الى ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ، نجد أن عدد هؤلاء الطلاب قد بلغ ١٥٩٩ طالبا فى العام الدراسى ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ ، ووصل أقصاه فى العام الدراسى ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ، حيث بلغ ٣٦٥٣٠ ، ثم أخذ فى التنازل إلى أن وصل ١١٠٥٣ فى العام الدراسى ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ . ويرجع ذلك إلى أن النسبة الكبيرة من هؤلاء الطلاب كانت من البلاد العربية . ولكن بعد المقاطعة العربية لمصر بسبب اتفاقيات كامب ديفيد ، بالاضافة إلى فتح عدد من الجامعات بالدول العربية تستوعب أبناءها ، وفرض الرسوم الدراسية على الطلاب الوافدين ، كل ذلك أدى إلى إنخفاض أعداد الطلاب العرب الذين يتقدمون للدراسة بالجامعات المصرية .

وطبقا لتقرير اليونسكو فإن مصر تعتبر أولى الدول فى أفريقيا فى الترتيب بالنسبة لعدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون بها بالقياس الى باقى الدول الأفريقية الأخرى(٦٤) ، حيث أن مصر منارة للعلم والثقافة منذ أقدم العصور ، كما أن وجود الجامع الأزهر بها جذب عديدا من طلاب العلم من مختلف دول العالم .

ثالثا : دور الهيئات الدولية فى التبادل الطلابى

أولت الهيئات الدولية والاقليمية اهتماما كبيرا بالتعليم والثقافة إدراكا منها بأن العلاقات الثقافية الدولية تلعب دورا هاما فى إنماء التفاهم بين الدول . وسنتناول أهم هذه الهيئات ودورها فى هذا المجال .

١ ـ اليونسكو :

لقد تبينت أهمية العلم والثقافة فى علاقات الدول عند وضع ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ فتم تأسيس الوكالات المتخصصة ، ومن بينها منظمة التربية والعلم والثقافة (اليونسكو)(٦٥) . واليونسكو هى الخلف المباشر لمؤتمر وزراء التربية لدول الحلفاء الذى إنعقد فى لندن إبان الحرب العالمية الثانية فى نوفمبر ١٩٤٢ ، ولجميع دول العالم الحق فى الانضمام اليها ، ولقد بلغ عدد أعضائها ٢٠ دولة عند توقيع الميثاق التأسيسى فى لندن فى ١٦ نوفمبر عام ١٩٤٥ ، والذى أنشئت بمقتضاه عام ١٩٤٦ ، وأصبحت تضم ١٥٥ دولة حتى عام ١٩٨١(٦٦) . وطبقا للمادة الأولى من هذا الميثاق تهدف اليونسكو إلى المساهمة فى صون السلم والأمن بالعمل ، عن طريق التربية والعلم والثقافة ، على توثيق عرى التعاون بين الأمم لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الانسان والحريات الأساسية لكافة الناس ، دون تمييز بين العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لسائر الشعوب . ولتحقيق هذه الغايات ، فان المنظمة تعزز التعارف والتفاهم بين الأمم لمساندة أجهزة اعلام الجماهير ، وتوصى لهذا الغرض بعقد الاتفاقات الدولية التى تراها مفيدة لتسهيل حرية إنطلاق الأفكار عن طريق الكلمة والصورة(٦٧) .

وأصبحت هذه الوكالة مهتمة بالعمل على تقدم التربية والتعليم والثقافة ، وذلك من خلال مشروعات دولية لرفع مستوى الثقافة فى كافة أنحاء العالم ، وللاستفادة من ثمار العلم فى تحسين حالة البشرية . ومن أهم مجالات عمل اليونسكو التعليم الذى تبرز أهميته بالنظر إلى الميزانية المخصصة له . وبتحليل مشاريعها فى هذا المجال يتضح تركيزها على التخطيط الاقليمى فى مجال التعليم ، وقد عقدت مؤتمرات لمناقشة مشاكل التعليم خاصة بآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية(٦٨) .

وجدير بالذكر أن المكتب الدولى للتعليم قد أنشىء فى جنيف قبل الحرب العالمية الثانية ، بعضوية عدد قليل من الدول ، وبتمويل من الحكومة السويسرية . ويقوم المكتب بإصدار عديد من المطبوعات ، وعقد مؤتمرات سنوية لمناقشة موضوعات متعلقة بالتعليم ، كما يصدر المكتب كتابا سنويا يتضمن ملخصا عن وضع التعليم فى الدول الأعضاء فيه . وعند إنشاء اليونسكو عام ١٩٤٦ قامت علاقة بين المكتب وبينها ، ولكن المكتب إستمر فى عمله

---

(62) Ibid., P. III-425.

(٦٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الوافدون خريجو الجامعات فى مصر حسب الموقف فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ وثيقة رقم (٧٢ ـ ١٤٣٢٢ ـ ٨٤) يناير ١٩٨٤ ص ٢٦ .

(64) UNESCO, Statistics of Students Abroad 1974-1978, Op. Cit., P.12.

(65) Howard E.Wilson, Op. Cit., P. 80.

(٦٦) اليونسكو ، نشرة خاصة ، (باريس : اليونسكو ، ١٩٨١) .

(٦٧) اليونسكو ، لمحات عن اليونسكو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧ ـ ٨ .

(68) Howard e. Wilson, Op. Cit., PP. 102-103.

كمؤسسة مستقلة . وتزايدت أهمية المؤتمرات الدولية التى يعقدها المكتب تحت إشراف اليونسكو فى العلاقات الدولية فيما يتعلق بالتعليم وتعتبر نشرات المكتب من أهم المصادر فى الدراسات التعليمية المقارنة(٦٩) .

٢ ـ المنظمات الاقليمية :

قامت منظمات اقليمية تهتم بموضوع التعليم وذلك بجانب الهدف الأساسى الذى قامت من أجله ، مثل منظمة الدول الامريكية (OAS) ، وحلف شمال الاطلنطى (NATO) ، وحلف جنوب شرق آسيا (SEATO) ، ومنظمة الوحدة الافريقية (OAU) ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) ، والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو) والاتحادات العلمية ، مثل اتحاد الجامعات الافريقية ، واتحاد الجامعات العربية . ولقد انجزت هذه المنظمات العديد من المشروعات والأعمال فى مجال التعليم ، مدركة أهمية التفاهم المتبادل للحفاظ على كيانها . فقد نظم كل من حلف جنوب شرق آسيا وحلف الأطلنطى مؤتمرات ثقافية لأعضائها لوضع القواعد الخاصة بتبادل المنح والابحاث العلمية عن موضوعات ثقافية متعلقة بهما(٧٠) .

وبالنسبة **لمنظمة الوحدة الافريقية** ، فقد أكدت المادة الثانية من ميثاقها على التعاون التربوى والثقافى والعلمى والفنى لتحقيق اهدافها . وادراكا لأهمية تعزيز الروابط التعليمية والثقافية بين شعوب افريقيا ، فقد جاء فى البند الرابع من جدول اعمال المؤتمر الأول للقمة الافريقية المنعقد فى أديس أبابا (اثيوبيا) فى الفترة من ٢٢ الى ٢٥ مايو ١٩٦٣ ، أن التعاون الاقليمى والثقافى بين الدول الافريقية سوف يحطم الحواجز اللغوية ويزيد التفاهم بين شعوب القارة . ونص ميثاق المنظمة فى مادته العشرين على تشكيل اللجنة التعليمية والعلمية(٧١) .

كما اشتركت منظمة الوحدة الافريقية مع اليونسكو فى عقد مؤتمر مشترك حول التربية والتدريب العلمى والفنى فى نيروبى عام ١٩٦٨(٧٢) . وفى المؤتمر العاشر للمنظمة عام ١٩٧٣ فى اديس ابابا أكد على مساندة المنظمة ، عن طريق دولها ، لبرامج اتحاد الجامعات الافريقية وغيرها من المؤسسات بهدف تدعيم التعاون فى مجالات تعليم اللغات الافريقية والاجنبية ، وتبادل أساتذة وطلبة الجامعات(٧٣) . كما تم وضع ميثاق افريقيا الثقافى فى مؤتمر وزراء الثقافة فى أديس ابابا فى الفترة من ٢٤ الى ٢٧ مايو ١٩٧٦ . وفى مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثالثة عشرة ببورت لويس (موريشيوس) فى الفترة من ٢ إلى ٦ يوليو عام ١٩٧٦ ، أكد المجتمعون على أن التبادل الثقافى يسهم فى التفاهم بين البشر وفى السلام بين الدول(٧٤) . ويقوم المكتب الافريقى للعلوم التربوية التابع لمنظمة الوحدة الافريقية بدور هام فى المجالات التربوية .

أما **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسكو)** ، إحدى الوكالات المتخصصة فى نطاق جامعة الدول العربية ، فقد بدأت اعمالها فى ٢٥ يوليو عام ١٩٧٠ ، بعقد المؤتمر العام الأول للمنظمة تنفيذا لميثاق الوحدة الثقافية العربية الذى صدر فى بغداد فى ٢٩ فبراير ١٩٦٤ والذى اقره مجلس جامعة الدول العربية وطبقا للمادة الأولى من دستور المنظمة فان هدفها العام ، التمكين للوحدة الفكرية بين اجزاء الوطن العربى وتوسيع العمل العربى المشترك وتعميقه فى مجالات التربية والثقافة والعلوم . وتشجيع التعاون العلمى والثقافى بين الأمة العربية والأمم الأخرى ، وتشجيع التعاون الدولى فى هذه المجالات . وتحرص المنظمة فى سبيل تحقيق اهدافها على التعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية والعربية وعلى رأسها اليونسكو ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والاتحاد العالمى للمتاحف ، واتحاد الجامعات العربية ، والمراكز العلمية المتخصصة خارج الوطن العربى وداخله .(٧٥)

وفيما يتصل بالاستراتيجية العربية فى التعاون الثقافى الافريقى(٧٦) . فان جهاز التعاون الدولى للثقافة العربية فى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، قد وضع خطة متكاملة تتناول فيما يتعلق بالمجال التعليمى

(69) Ibid., P. 103.
(70) Ibid., P. 104.

(٧١) وزارة الخارجية ، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٣ ـ ١٩٨٣ ؛ القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٨٥) ص ١٥ .

(٧٢) المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٧٣) المرجع السابق ، ٢٦٦ .

(٧٤) المرجع السابق ، ٤٠٧ .

(٧٥) ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، (القاهرة : جامعة الدول العربية) ص ٥ .

(٧٦) فى الاجتماع الذى تم بين الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، والأمين العام للجامعة العربية فى تونس فى مايو ١٩٨٠ تم التوصية بانشاء « مركز عربى افريقى للبحوث والدراسات » وقد وافقت اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون العربى الافريقى بتونس فى مارس ١٩٨٣ على اتفاقية تأسيس معهد ثقافى افريقى عربى يرعى مختلف أنشطة البحث والتبادل - حلمى الشعراوى ، تعقيب على محاضرة د . محى الدين صابر ، فى العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٨ .

والثقافى ، تعليم اللغة العربية فى المدارس الافريقية ، كلغة ثانية ، واتخاذ السبل لتدريب المعلمين الأفارقة ، وتنظيم دورات لذلك ، وانشاء معاهد للمعلمين فى افريقيا حسب اولوية محددة ، وتقديم منح دراسية لطلبة الدراسات الجامعية والعليا فى مجال اللغة العربية وآدابها . كما يعنى الجهاز بتزويد المؤسسات التعليمية والثقافية بمكتبات نمطية ، تشتمل على عدد من أمهات الكتب العربية ، والمراجع والقواميس . وتقوم المنظمة عن طريق معهد المخطوطات العربية التابع لها بفهرسة وجمع المخطوطات العربية والافريقية ، كما اعدت الكتاب الأساسى لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، وانشاء مراكز ثقافية(٧٧) بدأت بتجربة فى كينيا ، حيث جرى الاتفاق مع جمعية الصداقة الكينية لتكون نواة لمركز ثقافى عربى(٧٨) .

أما المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو) فقد أنشئت عام ١٩٨٠ ، ومن اهدافها الاهتمام بالثقافة الاسلامية فى مناهج التعليم فى جميع مراحله ومستوياته ، وحماية الشخصية الاسلامية لمسلمى الاقليات فى الخارج ، الذين يتعرضون بشكل مباشر لخطر اذابة شخصياتهم وثقافتهم فى الثقافات الأجنبية التى تحيط بهم ، كما تهدف المنظمة الى التنسيق بين المؤسسات الاسلامية المتخصصة فى مجالات التربية والعلوم والثقافة تدعيما للتضامن والتكافل الثقافى فى العالم الاسلامى(٧٩) .

وعلى صعيد آخر أنشىء **إتحاد الجامعات العربية** عام ١٩٦٥ بمدينة القاهرة وطبقا للمادة الثالثة من النظام الأساسى لاتحاد الجامعات العربية ، فان الاتحاد يضم كل الجامعات العربية ويشترط لعضويته بها أن تكون الجامعة عربية فى هيئة تأسيسها وادارتها ومصادر تمويلها عند انشائها او بعد تعريبها ، ووصل عدد الجامعات العربية الأعضاء فيه ٥٨ جامعة ، وهذا الاتحاد عضو فى اتحاد الجامعات الافريقية . وطبقا للنظام الأساسى لاتحاد الجامعات العربية . فقد جاء فى المادة الثانية أن أهداف الاتحاد هى التعاون بين الجامعات والمعاهد العالمية والعربية ، وتنسيق جهودها فى تحقيق اهداف الأمة العربية ، والتعاون على رفع مستوى التعليم الجامعى ورفع مستوى البحوث العلمية فى جميع المجالات ، وتنظيم التعاون بين الجامعات العربية وغيرها من جامعات العالم(٨٠) وقد تجمد نشاط هذا الاتحاد بسبب المقاطعة العربية لمصر ، وانتقال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى تونس فى ابريل ١٩٧٩(٨١) .

اما اتحاد الجامعات الافريقية فقد انشىء عام ١٩٦٨ وتشمل عضويته أغلب الجامعات فى كافة بلدان القارة ، ويعتبر ركيزة اساسية فى توطيد العلاقات الثقافية بين هذه الجامعات ، والذى تنص لائحته على تبادل الزيارات بين اعضاء هيئات التدريس والقاء المحاضرات ، وتبادل البحوث والنظريات العلمية ، والعمل على تعزيز الروابط الثقافية والعلمية بينها(٨٢) .

وفى مجال تقييم العلاقة بين الجامعات العربية والافريقية ، وعلى الرغم من أن العلاقة الثقافية العربية مع الدول الافريقية تمتد الى اكثر من ألف عام ، ووجود تعاون بين اتحاد الجامعات العربية واتحاد الجامعات الافريقية ، فان مجدى حماد يرى أن التعاون والتنسيق بين الجامعات فى الوطن العربى وافريقيا ليس كبيرا بالدرجة التى تمكن من تبادل الاهتمام بالدراسات فى كل من المنطقتين ، فضلا عن محدودية فرص تبادل الخبرة والجهود المشتركة والبرامج الدراسية الموحدة والشاملة بين هذه الجامعات . ويرجع ذلك الى أن عامل لغة التدريس فى الجامعات العربية والتى تغلب عليها اللغة العربية ، والجامعات الافريقية التى تغلب عليها اللغة الانجليزية او الفرنسية ، له أكبر الأثر فى عدم تعاون هذه الجامعات مع بعضها البعض ، كما أن الظروف التى خلقها الاستعمار فى المنطقتين العربية والافريقية جعلت من العسير تنسيق الدراسات بين الجامعات فى هذه الدول ، ذلك أن كل جامعة منها اهتمت بالدراسات فى اطار الفهم الاستعمارى لطبيعة هذه الدراسات ، فمثلا تهتم الدول الافريقية بدراسة تجارة الرقيق وربطه بالعرب فى افريقيا اكثر من اهتمامها بالأثر الحضارى والثقافى للعرب فى افريقيا(٨٣) . واخيرا فان ضعف الموارد والخبرات العلمية للجامعات للطرفين العربى والافريقى تمثل محددا ثالثا للتفاعل بينهما .

يتضح مما سبق أن أهمية التعليم برزت فى مجال التبادل الدولى ليس على المستوى الثنائى بين دولة وأخرى فقط ، وانما على مستوى المنظمات الاقليمية والدولية ، ولقد كان للانفتاح العلمى ، وتزايد علاقات

---

(٧٧) د . محى الدين صابر ، العلاقات العربية الافريقية ، فى العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٠١ ـ ٥٠٢ .

(٧٨) حلمى الشعراوى فى العرب وافريقيا مرجع سبق ذكره ص ٥٣٤ .

(٧٩) جريدة الأهرام ، ٨ يناير ١٩٨٨ ص ١٣ .

(٨٠) اتحاد الجامعات العربية ، النظام الأساسى لاتحاد الجامعات العربية ، (القاهرة : الهيئة العامة للكتب والاجهزة العلمية ، ١٩٦٩) ص ٣ .

(٨١) عادت الجامعات المصرية الى إتحاد الجامعات العربية فى يناير ١٩٨٨ جريدة الاهرام ، (١٠ يناير ١٩٨٨) ص ١ .

(٨٢) عاطف عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤ .

(٨٣) مجدى حماد ، مؤتمر القمة الافريقى ـ العربى الاول ، فى العلاقات العربية الافريقية ، دراسة تحليلية فى ابعادها ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٨ .

الدول بعضها مع البعض الآخر أهمية فى تبادل الخبرات والعلوم ، واحتلت اللغة التى هى اداة هذا التبادل العلمى والثقافى مكانة هامة فى هذا المجال .

ومن العرض السابق للمنظمات الاقليمية والدولية المهتمة بمجال التبادل العلمى والثقافى يتبين ان معظم الدول فى القرن العشرين ، بدأت صفحة جديدة فى التعامل مع بعضها البعض داخل اطار التعليم والعلاقات الخارجية والشئون الدولية ، واصبح هناك اتجاه قوى لتطويع التعليم لاحتياجات التنمية ، وتجاه تحقيق الامال فى الرفاهية والسلام العالميين ، وتركز هذا الاتجاه العميق على التخطيط التعليمى فى الشئون الدولية . كما تبين ايضا ان مصر تعتبر من الدول التى تهتم بمجالات التبادل الطلابى الدولى .

رابعا : التبادل الطلابى بين مصر والدول الافريقية

يحتل موضوع التبادل الطلابى فى علاقات مصر مع الدول الأفريقية أهمية خاصة ، ويرجع ذلك إلى وجود الأزهر الشريف فى القاهرة حيث يفد إليه أعداد كبيرة من الطلاب الأفريقيين للدراسة فيه منذ القرن الخامس عشر ، هذا بالاضافة إلى وضع التعليم بالدول الأفريقية والميراث التاريخى الذى ورثته عن الاستعمار فى هذا المجال . وتعتبر مصر أكثر الدول الأفريقية تقدما فى مجال التعليم ، لذلك استقدمت عددا كبيرا من الطلاب الأفريقيين للدراسة فى جامعاتها ومعاهدها ، وقدمت لهم المنح الدراسية ، كما استقدمت عددا من المتدربين للتدريب بأجهزتها المختلفة ، وعقدت الاتفاقيات الثقافية التى تنظم كل هذه المجالات لذلك سيتناول هذا المبحث إحتياجات التعليم وأولوياته بالدول الأفريقية ، ومجالات التبادل الطلابى .

١ ـ أوضاع التعليم وإحتياجاته بالدول الأفريقية :

اتجهت الدول الاستعمارية إلى نشر حضارتها ولغاتها والتركيز على أمجادها تاريخيا ، وتجاهل ماضى الأفريقيين الحضارى ولغتهم . فالفرنسيون عمدوا فى مستعمراتهم إلى تطبيق سياسة الاستيعاب التى تهدف إلى إدماج الأفارقة فى الثقافة الفرنسية وذلك بغرس القيم والثقافة واللغة والتاريخ الفرنسى فى أذهان الأفارقة ليصبحوا فرنسيين « سودا »(٨٤) ولما لم تنجح سياسة « الفرنسة » على جميع الأفريقيين نادى بعض رجال السياسة أمثال « جولز هارموند » إلى محاولة خلق مجموعة من الأفريقيين قادرة على إستيعاب الثقافة الفرنسية لتكون حلقة إتصال بين الأفريقيين والمستعمرين الفرنسيين ، وأطلق على هذه المجموعة لفظ « النخبة الممتازة »(٨٥)

أما بريطانيا فقد نهجت فى سياستها الاستعمارية فى البلاد التى خضعت لها إتجاها آخر فقد قامت سياستها على ما أطلق عليه « الحكم غير المباشر » فتركت إدارة البلاد لشعوبها مع جعل هذه الادارات خاضعة للمندوب السامى البريطانى(٨٦)

وعمل الاستعمار على الابقاء على أوضاع التخلف والجهل بالدول الأفريقية ، فعمد إلى عدم التوسع فى التعليم حتى يظل الأفريقيون فى حاجة دائمة إلى الاتجاه نحو دول الاستعمار لتلقى العلم فيها ، كما عمل المستعمر على تبعية النظام التعليمى فى هذه الدول وربطه بنظام تعليمه هو لغة ومضمونا وهدفا .(٨٧) وهكذا خرجت الدول الأفريقية من عصر الاستعمار تعانى من قصور فى التعليم والتخلف فى التدريب والمهارة بالاضافة إلى طغيان الثقافة الأجنبية على الثقافات الوطنية .

وترجع أسباب التخلف الثقافى الذى تعانى منه البلاد الأفريقية إلى :(٨٨)

١ ـ الفلسفة الاستعمارية فى التعليم ، التى استهدفت ربط الأجيال الناشئة بمفاهيم تشيد بقوة المستعمر وحضارته ، وتهدف تعميق الولاء له ، والتقليل من قيمة الحضارات والثقافات والتقاليد الوطنية .

٢ ـ غلبة الأمية ، فلم يؤخذ بمبدأ التعليم الالزامى فى المرحلة الأولى ولم توفر الامكانات لذلك .

٣ ـ إهمال التعليم الفنى بهدف تخريج فئة قليلة تعمل فى الوظائف الصغيرة بالادارة الاستعمارية .

٤ ـ ترك الخدمات التعليمية فى غالب الأحيان للجمعيات التبشيرية بإمكاناتها المحدودة وجهودها القاصرة .

٥ ـ إهمال المستعمرين للغات القومية(٨٩) فإنتشرت لغة المستعمر وزاد من حدة المشكلة تعدد اللغات أو اللهجات فى البلد الواحد .

وحتى عام ١٩٤٥ لم يكن يوجد معاهد عالية فى أفريقيا السوداء الا كلية « فوراه باى » فى سيراليون ، التى انشئت عام ١٨٢٧ ، وكلية « غوردن » فى السودان ،

---

(84) Claude S. Phillips, The African Political Dictionary, (oxford: ABC. Clio Information services, 1984), P.37.

(٨٥) د . شوقى عطا الله الجمل ، دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤) ص ٢٣٩ .

(٨٦) المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٨٧) عاطف عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨ ـ ٩ .

(٨٨) د . شوقى عطا الله الجمل ، المرجع السابق صب ص ٢٤١ ـ ٢٤٤ .

(٨٩) يبلغ عدد اللغات القومية بالدول الافريقية مابين ٨٠٠ الى ١٠٠٠ وهو مايعادل حوالى ١/٤ اللغات المستخدمة فى العالم كله ، انظر :
Claude S. Phillips, Op.Cit., P.27.

التى انشئت عام ١٩٠٢(٩٠) أما بالنسبة لعدد المتعلمين فى المستوى الجامعى ، فعلى سبيل المثال ، بلغ نسبة الملتحقين بالمستوى الجامعى لمن هم فى سن التعليم الجامعى (٢٠ ـ ٢٤ سنة) ٠,٣٥ ٪ فى غانا ، ١,١ ٪ فى السنغال ، و ٠,٣٢ ٪ فى سيراليون وذلك عام ١٩٦٣(٩١) أما فى الكونغو فلم يوجد سوى ٣٠ كنغوليا فقط حاصلين على الدرجة العلمية الجامعية عام ١٩٦٠ ، وكانت تخصصاتهم فى العلوم الاجتماعية والادارة والتعليم(٩٢)

وفى شرق أفريقيا قام المستعمر بفرض قيود تعليمية وسياسية كان هدفها ونتيجتها تقلص النفوذ العربى الاسلامى ، ففى أوغندا مثلا منع المسلمون من الحصول على مناصب سياسية كبرى مثل التى منحت للمسيحيين ، وفى كينيا رفضت السلطات البريطانية لمدة طويلة طلب العرب والمسلمين إضافة اللغة العربية إلى منهج المدارس الابتدائية التى أنشأتها فى أوائل القرن العشرين ، الأمر الذى منع الكثير من العرب والمسلمين من إرسال أطفالهم إليها ، وبالتالى أدى ذلك إلى تأخرهم تعليميا .(٩٣)

وبعد الاستقلال واجة المسئولون عن التعليم بالدول الأفريقية صعوبات كبيرة فى تحديد أولويات التعليم ، نظرا لشدة الاحتياجات من التعليم فى جميع مراحلة وأنواعه ، ولقلة إمكانات هذه الدول من ناحية القوى البشرية والمصادر المالية للوفاء بهذه الاحتياجات . لذا تم عقد أول مؤتمر للدول الأفريقية لتنمية التعليم بالقارة فى أديس أبابا فى الفترة من ١٥ ـ ٢٥ مايو ١٩٦١ ، وكان الهدف منه إعطاء الفرصة للدول الأفريقية لتناقش إحتياجاتها من التعليم وتحديد أولوياته ، ولتضع فى إطاره خطة لتنمية التعليم بالقاهرة تمتد حتى عام ١٩٨٠ .(٩٤)

كما تم عقد مؤتمر مشترك بين منظمة الوحدة الإفريقية واليونسكو فى نيروبى بكينيا ، فى الفترة من ١٦ إلى ٢٧ يوليو ١٩٦٨ ، حول التربية والتدريب الفنى وعلاقتها بالتنمية فى أفريقيا(٩٥) وفى عام ١٩٧٦ تم عقد مؤتمر لوزراء التربية بالدول الأفريقية فى لاجوس ، وركز هذا المؤتمر على تعزيز وتطوير اللغات الوطنية كأداة للتعليم(٩٦) وفى مؤتمر وزراء التربية ، والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول الأفريقية الذى عقد فى هارارى عاصمة زيمبابوى ، وحضره وفود ٤٣ دولة أفريقية فى الفترة من ٢٨ يونيو إلى ٣ يوليو ١٩٨٢ ، والذى نظمته اليونسكو مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، عرض تقرير شامل عن التعليم فى الدول الأفريقية .(٩٧)

ولقد أوضح رئيس وزراء زيمبابوى فى إفتتاح المؤتمر أن البلدان الأفريقية أفقر وأصغر من أن تستطيع تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية ، ومن أن تهيىء لمعظم مواطنيها حياة لائقة ، ويترتب على ذلك أن وضع إستراتيجية إنمائية مشتركة لأفريقيا فى مجالات الاقتصاد والتربية والتكنولوجيا والثقافة ليس بالشىء النافع فحسب بل يلبى حاجة ملحة .(٩٨)

وأشار السيد أحمد مختار أمبو مدير عام منظمة اليونسكو فى تقريره فى المؤتمر إلى قصور تنمية التعليميين التقنى والمهنى (التجارى والصناعى والزراعى) وأكد على ما للتعليم العالى والجامعى بصفة خاصة من أهمية حيوية بالنسبة للتنمية فى أفريقيا بإعتبارها ملتقى لجميع الأنشطة الفكرية ، كما أوضح ان كثيرا من مؤسسات التعليم العالى فى أفريقيا لا تملك وسائل تطوير جميع أنواع المعارف ، ولابد من السعى إلى معالجة هذا الأمر عن طريق التعاون بين الجامعات ، وأن الاستعانة على نطاق واسع بالمعارف العلمية والتقنية المتاحة فى العالم أمر أساسى لتحديث البلاد الأفريقية ، بيد أن هذه البلاد ينبغى أن تعزز قدراتها الذاتية بأن تدرب مزيدا من العلميين والمهندسين والتقنيين . إلا أن معظم الجامعات الافريقية ظلت لمدة طويلة تولى درجة أكبر من الأولوية للفروع المسماة بالتقليدية وللعلوم الاجتماعية على حساب

(90) Finlay David, Ekoplin Robero, and Bollard Charles A., Ghana, In Emmer son D.K., Students and Politics in Developing Nations, (New York: Fredrick A. Praeger, 1968), P. 60.
(91) Ibid., P.66.
(92) Williame Jean Claude, The Congo, In Emmerson, Ibid., P. 38.

(٩٣) د . يوسف فضل حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .

(٩٤) د . محمد سيف الدين فهمى ، التخطيط التعليمى ، أسسه وأساليبه ومشاكله ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٥) ص ١٩٢ .

(٩٥) وزارة الخارجية ، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٣ ـ ١٩٨٣ (القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٨٥) ص ١٤٣ .

(٩٦) اليونسكو ، التقرير النهائى لمؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولون عن التخطيط الاقتصادى فى الدول الافريقية الاعضاء (باريس : اليونسكو ، ١٩٨٢) ص ١٤ .

(٩٧) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٩٨) المرجع السابق ، ص ٤ .

الفروع المتصلة بالعلوم الطبيعية والهندسية . ولقد خلص المؤتمر إلى أهمية وضرورة التعاون بين البلدان الافريقية فى كافة مجالات التعليم والبحث العلمى والتنمية .(٩٩)

وإزاء تلك المشكلات التى خلقها الاستعمار فى ميدان التعليم ، أصبح لزاما . على مصر الرائدة فى مجالات التعليم ، والبحث العلمى بالنسبة للدول الأفريقية ان تتعاون مع كافة الدول الأفريقية والعمل على مساعدتها وتزويدها بإحتياجاتها من الباحثين والفنيين والمدرسين وايضا تقديم المنح الدراسية لأبناء تلك الدول للدراسة فى مصر .

٢ ـ مجالات التبادل الطلابى :

ان العلاقات الثقافية بين مصر والدول الافريقية لا يمكن أن تقوى وتزدهر إلا إذا كان الانسان الأفريقى هو عمادها وهدفها ، لذا فإن تعليم اللغة العربية وفتح المراكز الثقافية والاعلامية فى البلد الأفريقى وحده لن يحقق أهداف العلاقات الثقافية المصرية الأفريقية بالشكل الذى ترجوه مصر ، لذا لابد ان يتعدى مجال النشاط البلد الأفريقى نفسه إلى داخل مصر .

وفى محاولة من مصر لكسب التأييد من الدول الأفريقية ، إستخدمت عدة وسائل فى مجال العلاقات الثقافية ، بهدف تفاعل الأجيال الجديدة بهذه الدول الأفريقية مع النظام المصرى ، من هذه الوسائل الحاق عدد من أبناء الدول الأفريقية للدراسة فى المعاهد والجامعات المصرية لسد حاجة بلادهم من الفنيين والخبراء بعد عودتهم ، وتقديم المنح الدراسية ، وإرسال المدرسين المصريين إلى أفريقيا ، وإتاحة فرص التدريب المهنى فى شتى المجالات لأعداد كبيرة من الطلاب الأفارقة ، ويتم كل ذلك من خلال الاتفاقيات الثقافية الثنائية بين مصر والدول الأفريقية . □

---

(٩٩) المرجع السابق ، ص ٥٩ .

دراســة

التجارة فى مناخ دولى متغير

أحمد السيد النجار

باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام

تعرض

التجارة لتطورات وتغيرات هامة فى الوقت الراهن تمليها تغيرات أعمق فى الوزن النسبى للقوى الاقتصادية المختلفة فى العالم ، ويمليها أيضا تزايد التباعد فى القدرات التنافسية لصادرات الدول المختلفة ، والذى يثمر احتدام التناقضات التجارية بين هذه الدول ...

وتمثل مجموع تطورات التجارة الدولية والتغيرات التى تطرأ عليها البيئة التى تتم فيها تجارة مصر والوطن العربى الخارجية ، مما يجعل دراستها لتحديد كيفية تعامل مصر والوطن العربى مع هذه المتغيرات على جانب من الأهمية .

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ تطورات التجارة الدولية خلال الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ بشكل أساسى ومن ٧٣ ـ ١٩٨٧ فى بعض الجوانب التى تستدعى ذلك .

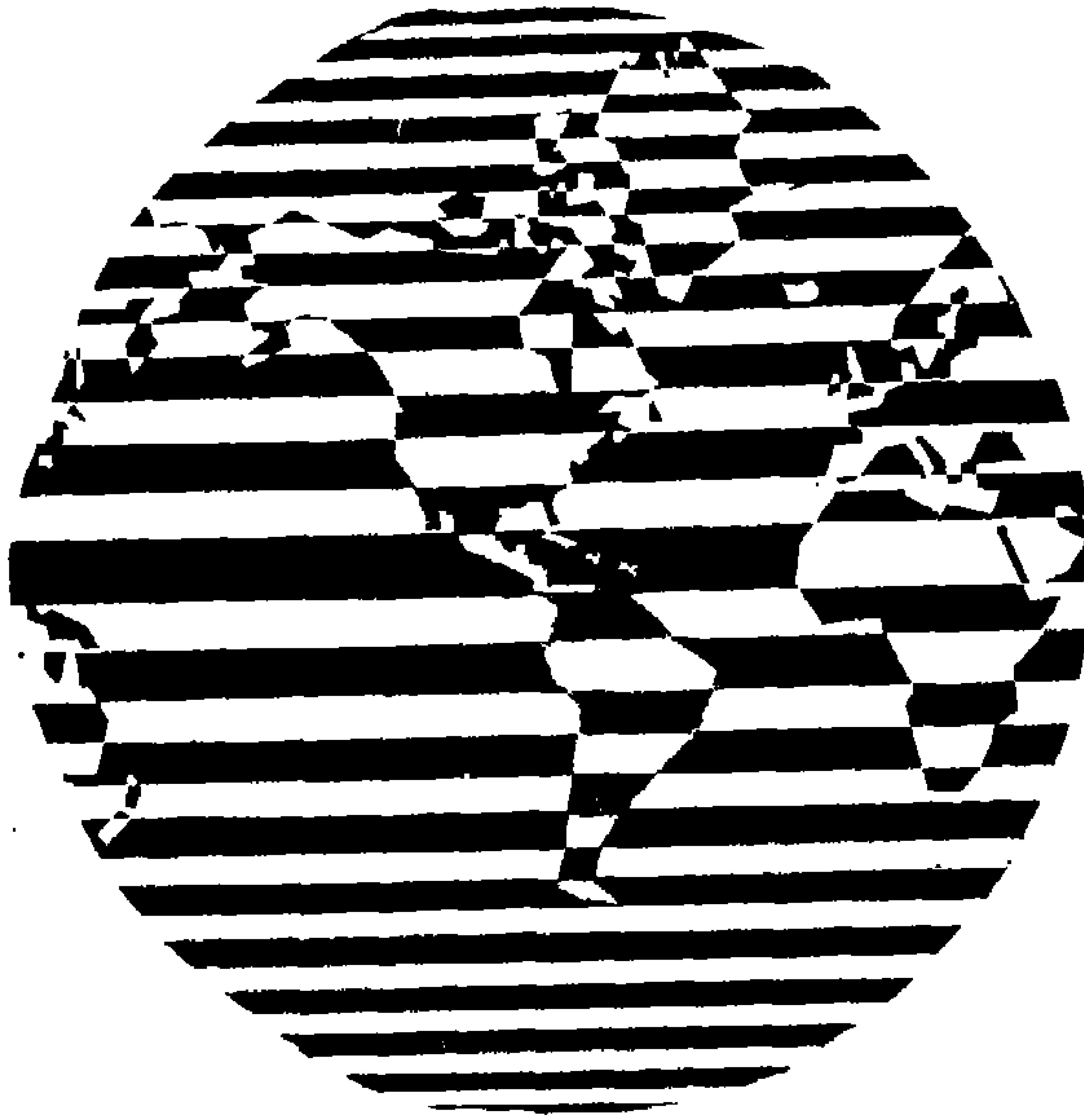
٢ ـ الصراعات التجارية فى الثمانينات ، أسبابها ، وآثارها .

٣ ـ مقررات المنظمات التجارية الدولية فى عام ١٩٨٧ وآثارها على البيئة الدولية للتجارة .

تطورات التجارة الدولية فى الثمانينات :

تطور حجم وقيمة وأسعار التجارة الدولية من ٨٠ ـ ١٩٨٧ : يرتبط تطور حجم التجارة الدولية إلى حد بعيد بمعدلات النمو الاقتصادى ومعدلات نمو الطلب وبالتغير فى السياسات النقدية بمالها من تأثير كبير على النمو الاقتصادى وعلى نمو الطلب فى الدول الأطراف فى التجارة الدولية ، أما قيمة التجارة الدولية ، فانها تتوقف بدورها على العوامل السابقة وعلى ما يسفر عنه تفاعلها من تحديد متوسط سعر الوحدة من السلع التى يتم التجارة فيها .

وقد تعرض حجم وقيمة التجارة الدولية للانخفاض أثناء أزمة الركود الاقتصادى التى تعرضت لها الدول الرأسمالية عالية التطور أعوام ٨٠ ، ٨١ ، ١٩٨٢ والتى انخفضت فيها معدلات النمو الاقتصادى فى تلك البلدان



إلى ١,٢ ٪ ، ١,٤ ٪ ، – ٤ ٪ على الترتيب[١] وقد إنخفضت قيمة التجارة الدولية في تلك الأعوام الثلاثة على الترتيب بنسب – ٩,٠ ٪ ، – ٥,٩ ٪ ، – ٢,٣ ٪[٢] وانخفض معدل النمو في حجم تجارة العالم إلى ١,٣ ٪ ، ٠,٥ ٪ ، – ٢,٣ ٪ في الأعوام الثلاثة بالترتيب[٣] .

وقد فاقم من تأثير أزمة الركود الاقتصادى التى تعرضت لها الدول الرأسمالية عالية التطور على حجم وقيمة التجارة الدولية ما حدث من انتقال تلك الأزمة الى الدول النامية عبر آليات التجارة بما خفض حجم وقيمة تجارتها الخارجية ، وقد حدث ذلك الانتقال للأزمة عندما إنخفض طلب الدول الرأسمالية عالية التطور التى كانت تعانى الأزمة على صادرات الدول النامية مما أدى إلى إنخفاض حجم هذه الصادرات بنسب ٤,١ ٪ ، ٥,٩ ٪ ، ٨,٢ ٪ فى أعوام ٨٠ ، ٨١ ، ١٩٨٢ على الترتيب قبل أن تعاود الزيارة بعد ذلك ، وقد أدى انخفاض الطلب الخارجى على صادرات الدول النامية إلى الضغط على أسعارها وتخفيضها فيما بعد خاصة الصادرات من المواد الأولية ـ من غير النفط ـ التى إنخفضت أسعارها بنسب ١٣,٩ ٪ ، ١٠,١ ٪ عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢[٤] ، وقد أدى إنخفاض حجم وقيمة صادرات الدول النامية إلى تعرضها للركود الاقتصادى حيث لم تتجاوز معدلات نموها الاقتصادى ١,٦ ٪ ، ١,٤ ٪ عامى ٨٢ ، ١٩٨٣ على الترتيب[٥] .

وقد كان لانخفاض حجم وقيمة صادرات الدول النامية ، وانتقال الركود الاقتصادى إليها آثار وخيمة فاقمت أزمة الديون بالنسبة لتلك الدول ، وخاصة الدول ثقيلة المديونية التى وصل بعض منها إلى حد العجز عن الوفاء بخدمة الديون ، كما حدث بالنسبة للمكسيك

---

١ ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦

٢ ـ جمعت وحسبت من : البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ المجلد ٣٩ ـ العدد ١ ، ١

3- World Economic Outlook, October, 1986

٤ ـ المصدر السابق مباشرة .

٥ ـ المصدر السابق مباشرة .

وبعض الدول المدينة الأخرى عام ١٩٨٢ ، ويذكر أن الناتج القومي الحقيقي للدول النامية ثقيلة المديونية انخفض عام ١٩٨٢ بنسبة ١,٠ ٪ وإنخفض عام ١٩٨٣ بنسبة ٢,٥ ٪[٦] .

وتجدر الاشارة إلى أن التفاعل بين مشاكل التجارة والديون ليس أحادي الاتجاه . فكما تفاقم مشاكل التجارة من أزمة الديون فان أزمة الديون وزيادة أعباء خدمتها في قيمته المطلقة وفي نسبته لقيمة الصادرات يخفض رأس المال المتاح أو الايرادات المتاحة لتمويل الاستثمارات في الدول المدينة الكبرى بما يخلق قصورا في الاستثمارات الجديدة ، ويؤدي لعجز الانتاج عن مواكبة الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة بما يؤدي لاستخدام جزء من حصة التصدير في الاستهلاك المحلي ، بما يقلل عائد الصادرات ويزيد مشكلة خدمة الديون سوءا لتدور الدول النامية المدينة في دائرة جهنمية من التأثيرات السلبية لتفاقم مشكلة الديون وخدمتها وآثارها على التجارة ، وانعكاس اوضاع التجارة على القدرة على الوفاء بأعباء الديون .

سنوات الأزمة « تثمر » إتجاها نزوليا للأسعار

ترافقت سنوات الأزمة الاقتصادية التي أحاقت بالدول الرأسمالية عالية التطور وانتقلت منها للدول النامية بداية الثمانينات .. ترافقت تلك الأزمة باتجاه نزولي في أسعار كل السلع ... حيث انخفضت معدلات النمو وأصبحت سلبية في بعض الأحيان وقل الطلب على السلع الاستهلاكية والوسيطة والمواد الخام ، مما ضغط في إتجاه تخفيض أسعارها جميعا . وقد إنخفضت أسعار السلع الصناعية والمواد الأولية بدون النفط عامي الأزمة في ٨١ ، ١٩٨٢ وانخفض سعر النفط هو الآخر عام ١٩٨٢ ، وكان إرتفاعه المحدود عام ١٩٨١ نتابع تأثيرات حرب الخليج على سوق النفط الدولية ، وهو وضع إستثنائي جعل أسعاره تخالف الاتجاه العام للأسعار عام ١٩٨١ ... وبالرغم من بدء إنقشاع الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٨٣ إلا أن أسعار السلع الصناعية والنفط استمرت في الانخفاض خلال عامي ٨٣ ، ١٩٨٤ في حين إرتفعت أسعار المواد الخام الأخرى التي إرتفع الطلب عليها خلال العامين المذكورين ... وبدءا من عام ١٦٨٥ وخلال عام ١٩٨٦ ووفقا لتوقعات الأسعار عام ١٩٨٧ فان أسعار السلع الصناعية سجلت إرتفاعا بدرجة كبيرة خاصة خلال عام ١٩٨٦ ـ انظر الجدول ١ ـ وبالمقابل إنخفضت أسعار المواد الأولية بدون النفط خاصة عام ١٩٨٥ ، أما النفط فقد تعرضت أسعاره للانهيار شتاء ١٩٨٦ .

وجدير بالذكر أن جانبا من إنخفاض الطلب العالمي على المواد الأولية بما أدى لانخفاض أسعارها يعود ، إما لزيادة الانتاج العالمي منها ، أو لانخفاض حجم المواد الخام المطلوبة للوحدة من المنتج الصناعي نتاج التطور التكنولوجي الكبير . وقد إستهلكت اليابان على سبيل المثال عام ١٩٨٤ حوالي ٦٠ ٪ فقط من المواد الخام التي إستهلكتها عام ١٩٧٣ لانتاج نفس الكمية من المنتجات الصناعية[٧]

كما أن دراسة لصندوق النقد الدولي تقدر حجم المواد الخام المطلوبة للوحدة من المنتج الصناعي حاليا بما لايتجاوز خمس ما كان مطلوبا عام ١٩٠٠[٨] ، وهذا الوضع يتطلب دراسة وتعاون وتنسيق من الدول النامية المنتجة ل للمواد الأولية زراعية وتعدينية لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على أسعار موادها الأولية ، أو تحقيق الاستغلال الأمثل لها بعيدا عن تصديرها في صورتها الخام .

أما بالنسبة للاتجاه النزولي لأسعار السلع الصناعية ، فان الجانب الأساسي منه يعود إلى تفاعلات الأزمة الاقتصادية إضافة لارتفاع أسعار الفائدة بما رفع الادخار وخفض الطلب عموما . وإضافة إلى ذلك هناك أمر لايمكن إغفاله وهو تزايد حجم السلع الصناعية في العالم بشكل كبير نتاج زيادة انتاج العديد من الدول النامية من السلع الصناعية خاصة وأن تلك الدول النامية توجه جانب كبير من إنتاجها الصناعي للتصدير ، وهي الدول المعروفة بمصدري السلع الصناعية من بين الدول النامية ، وبالنظر إلى الجدول ١ نجد أن حجم صادرات الدول النامية المصدرة للسلع الصناعية قد حقق تزايدا مضطردا من عام ١٩٧٨ حتى توقعات عام ١٩٨٧ ، ومن المرجح أن تكون أكثر السلع الصناعية التي تعرضت لتدهور أسعارها هي تلك التي زاد إنتاج الدول النامية المصدرة للسلع الصناعية منها . كذلك فان أسعار السلع الصناعية تعرضت لتدهور عامي الأزمة ٨١ ، ١٩٨٢ وبعدهما خلال عامي ٨٣ ، ١٩٨٤ نتيجة لتزايد المنافسة بين الدول الرأسمالية عالية التطور للسيطرة على أسواق العالم .

السياسات المالية والنقدية وتاثيرها على التجارة الدولية :

مارست السياسات المالية والنقدية للدول المساهمة بنصيب كبير في التجارة الدولية تأثيرا كبيرا على هذه التجارة ، وبصفة خاصة السياسات المالية والنقدية للولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا الغربية واليابان بدرجة أقل ... فقد أدى تخفيض قيمة الدولار بشكل قصدي ، خلال فترة رئاسة كارتر إلى زيادة الصادرات الأمريكية ، وشكل نوعا من الحماية التجارية الأمريكية ،

---

٦ ـ المصدر السابق مباشرة

7- Foreign Affairs-Vol 64-No.4-Spring, 1986 The Changed World Economy. Peter F.Drucker

٨ ـ المصدر السابق مباشرة

جدول – ١ – التغيير السنوى فى حجم واسعار التجارة العالمية المصدر : World Economic out look 1986.p.58,64

	٧٧/٦٨	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
حجم تجارة العالم	٧,٩	٥,٤	٦,٦	١,٣	٠,٥	٢,٣	٢,٨	٨,٦	٣,١	٤,٢	٣,٨
سعر الوحدة	٩,٥	١٠,١	١٨,٦	٢٠,٠	١,٠	٤,١	٤,٦	٢,٣	١,٩	٥,١	٥,١
حجم صادرات الدول الراسمالية عالية التعداد	٨,٠	٦,٠	٧,٣	٤	٢,٦	٢,١	٢,٧	٩,٦	٤,٣	٢,٠	٢,١
حجم صادرات الدول النامية	٥,٧	٤,٢	٥,٠	٤,١	٥,٩	٨,٢	٣,١	٦,٧	٠,٧	٥,٨	٥,٢
(منها) حجم صادرات مصدرى الوقود	٤,٧	,٥	١,٨	١٢,٢	١٥,٣	١٦,٦	٣,٢	–	٣,٦	٩,٠	٤,٤
حجم صادلات غير مصدرى الوقود	٧,١	٩,٦	٨,٥	٩	٦,٣	٠,٧	٨,١	١١,٥	٣,٤	٤,٧	٥,٦
حجم واردات الدول الراسمالية عالية التطور	٨,٠	٤,٨	٨,٨	١,٧	٢,٢	٠,٦	٤,٦	١٢,٥	٤,٨	٧,٥	٤,٩
حجم واردات الدول النامية	٩,٢	٧,١	٤,٧	٨,٥	٦,٧	٤,١	٢,٧	١,٧	١,١	٢,٧	٠,٧
(منها) حجم واردات مصدرى الوقود	١٦,٧	٢,٦	٤,٤	١٢,٦	١٨,٦	١,٦	١٠,٥	٦,٢	١١,٧	١٩,٠	٧,١
حجم واردات غير مصدرى الوقود	٦,٦	٩,٠	٩,٣	٦,٤	١,٧	٥,٤	١,٥	٥,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٢
قيمة وحدة صادرات الدول الراسمالية عالية التطور	٦,٨	٥,٣	١١,٦	١٢,١	٥,٧	٢,٧	٠,٧	١,٥	٠,١	٢,٠	٢,٠
قيمة وحدة صادرات الدول النامية	١٢,٨	٣,٩	٢٥,٨	٣٧,٢	١٦,٠	٢,١	٤,٦	٤,٢	٢,٤	٢٢,٦	١,٢
(منها) قيمة وحدة صادرات مصدرى الوقود	٢٠,٣	٦,١	٤٠,١	٦١,٧	٢٢,٣	٣,٦	٨,٧	٣,٣	٤,٢	٤٥,٦	٠,٤
قيمة وحدة صادرات غير مصدرى الوقود	٧,٤	١,٨	١٣,٦	١٢,٨	٧,٦	٠,٦	١,١	٥,١	٢,٩	١٢,٢	١,٧
قيمة وحدة واردات-الدول الراسمالية عالية التطور	٧,٥	٢,٦	١٥,١	٢٠,٨	٧,٨	٠,٨	٢,١	١,٠	٠,٨	٩,٢	١ ٢
قيمة وحدة واردات الدول النامية	٧,٤	٣,٣	١٣,٥	١٧,٤	١٢,٦	٣,٠	٠,٩	٢,٨	١,٢	٩,٩	١,٦
(منها) قيمة وحدة واردات مصدرى الوقود	٦,٣	٥,١	١٠,٥	١٢,٣	١٠,٧	٣,٠	٠,٣	٢,٢	٠,٢	٢,٦	٢,٢
قيمة وحدة واردات غير مصدرى الوقود	٧,٧	٢,٤	١٥,١	١٩,٧	١٢,٤	٣,٠	١,٥	٣,١	١,٩	١٢,٥	١,٤
حجم صادرات افريقيا	٢,٥	٣,٧	٧,٩	٠,٦	١٥,٨	٧,٥	٢,١	٤,٨	٢,٧	٥,٠	٢,٩
حجم صادرات آسيا	١٠,٩	١٠,٨	٩,٥	٩,٠	٨,٢	٠,٨	,,٨	١٢,٨	٢,٨	٦,٩	٦,٢
حجم صادرات الدول النامية باوروبا	٧,٥	٦,٧	٢,٧	٤,٨	١١,٢	١,١	٧,٢	١٤,٢	٤,٩	٢,٣	٥,٩
حجم صادرات الشرق الاوسط	٧,٢	٣,٣	٠,٤	١٥,٢	١٧,٦	١٩,٧	٩,٢	٥,٤	٥,٤	١٢,٨	٢,٢
حجم صادرات امريكا اللاتينية	١,١	١٠,٠	٧,٦	١,٢	٦,١	٢,٥	٨,٥	٨,٦	١,٧	٠,١	٥,٧
حجم صادرات مصدرى السلع الصناعية د . ن	١٢,٤	١٠,٢	٨,٦	١١,٧	٩,٩	٠,٥	١٠,٠	١٤,٢	٤,١	٦,٠	٦,١
حجم صادرات مصدرى المنتجات الاولية د . ن	٤,٢	٩,٠	٧,٣	٧,١	٢,٠	١,٠	٥,٩	٨,٤	٢,١	٢,٦	٥,٧
حجم واردات افريقيا	٧,٦	٤,٢	٣,٨	٨,٧	١٠,٩	٨,٣	١٠,٣	٠,٢	٧,٠	٩,٨	٤,٣
حجم واردات آسيا	٧,٨	١٦,٣	١٢,٣	١٠,٢	٣,٤	٠,٣	٨,١	٥,٥	٥,٦	١,٧	١,٧
حجم واردات الدول النامية فى اوروبا	٧,٦	٠,٨	٥,٤	٠,٥	٢,٢	٧,٨	٢,٣	٨,٠	٤,٨	٥,٩	٦,٥
حجم واردات الشرق الاوسط	١٧,١	٣,١	٣,٧	٩,٤	١٦,٠	٥,٩	٢,٩	٧,٠	١٤,٠	١٨,٧	٨,٣
حجم واردات امريكا اللاتينية	٧,٠	٥,٦	٧,٩	٩,٨	٢,٥	١٧,٧	٢٢,٢	٢,٠	٠,٦	–	٧,٩
حجم واردات مصدرى السلع الصناعية د . ن	٩,١	١٤,٧	١١,١	٦,٢	١,٧	٤,٩	٦,٠	٨,٩	٩,٣	٤,٠	٣,٥
حجم واردات مصدرى المنتجات الاولية د . ن	٥,٠	٣,٨	٦,٧	٦,٥	–	٨,٤	٤,٩	٢,٠	٤,٩	٢,٩	٣,٩
شروط تجارة الدول الراسمالية عالية التطور	٠,٦	٢,٦	٣,٠	٧,٢	٢,٠	١,٩	١,٥	٠,٥	٠,٩	٨,٠	١,٧
شروط تجارة الدول النامية	٥,٠	٧,٠	١٠,٩	٦,٨	٣,٠	٠,٩	٣,٨	١,٤	٢,٢	١٦,٣	٢,٩
(منها) شروط تجارة مصدرى الوقود	١٢,٢	١٠,٧	٢٦,٧	٤٤,١	١١,٤	٠,٥	٨,٩	٠,٩	٤,٤	٤٤,١	٢,٦
شروط تجارة غير مصدرى الوقود	٠,٣	٤,١	١,٣	٥,٨	٥,١	٢,٤	٠,٥	١,٩	,١	٠,٣	٢,٠
التغير فى اسعار السلع الصناعية	٨,١	١٥,٣	١٣,٥	١٠,٤	٤,٧	٢,٢	٣,١	٢,٢	١,٠	١٧,٥	٦,٥
التغير فى اسعار النفط	٢٢,٨	٠,٤	٤٥,٩	٦٢,٦	٩,٨	٤,٣	١١,٤	٢,٤	٤,٣	٤٥,٧	٢,٤
التغير فى اسعار المواد الاولية غير النفطية	١٠,٨	٥,٥	١٧,٨	٥,٩	١٣,٩	١٠,١	٧,١	٣,٧	١٢,٢	١,٥	١,٥

وساهمت تلك السياسة فى تخفيض القيمة الحقيقية لايرادات الدول النفطية التى إرتفعت بعد ثورة تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ ، نظرا لأن الدولار هو عملة تسعير النفط ، وقد نجحت تلك السياسة بالفعل فى تخفيض القيمة الحقيقية لايرادات واحتياطيات الدول النامية المصدرة للنفط ، وفى معالجة مشاكل التجارة الأمريكية إلا أنها أسفرت عن رفع معدلات التضخم ، وعندما بدأت فترة رئاسة ريجان الأولى حاول معالجة مشاكل البطالة والتضخم برفع أسعار الفائدة ، مما أدى لرفع معدلات الأدخار وتخفيض الطلب المحلى الأمريكى على الاستهلاك مما أسهم فى تخفيض معدلات التضخم ، كما أدت تلك السياسة الى صعود قيمة الدولار بشكل كبير تجاه العملات الحرة عموما ، وساهمت فى جذب رؤوس الأموال الى الولايات المتحدة ، لكنها أدت إلى عجز هائل فى الميزان التجارى الأمريكى تزايد فى الأعوام الأخيرة خلال فترة رئاسة ريجان الثانية ، حتى وصل إلى مستوى درامى يشكل مصدرا للاضطراب الاقتصادى فى العالم . ولم تستخدم الحكومة الأمريكية خلال فترتى ريجان سياسة ثابتة أو جامدة لأسعار الفائدة ، وإنما عمدت الحكومة الأمريكية بعد أن أدى رفع أسعار الفائدة مهمته فى رفع الادخار القومى الأمريكى وفى جذب رؤوس أموال هائلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .. عمدت إلى تخفيض أسعار الفائدة لزيادة الاستثمار ، اعتمادا على أن رؤوس الأموال الهائلة التى جمعها رفع أسعار الفائدة من داخل وخارج الولايات المتحدة ، ستمول هذا الاستثمار ولن تنسحب من السوق الأمريكية عند إنخفاض أسعار الفائدة انتظارا لارتفاع جديد فى أسعار الفائدة ، أو لأن أسعار الفائدة على العملات الأخرى وفى أسواق المال الأخرى لاتقدم فروقا مغرية على الانسحاب من السوق الأمريكية والانتقال إليها ... وكانت أسعار الفائدة للأجل القصير قد بلغت ١٥,٩ ٪ ، ١٠,٤ ٪ ، ٥,٩ ٪ فى أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ على الترتيب(٩) ، وإستمرت عند مستوى منخفض عام ١٩٨٧ بما أصبح يشكل مصدر للمشاكل بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين .

تطور شروط التجارة فى المجموعات الدولية المختلفة :

إرتبطت شروط تجارة الدول الرأسمالية عالية التطور إلى حد كبير بتطور أسعار السلع الصناعية التى تشكل معظم صادراتها ، وتطور أسعار المواد الأولية والنفط التى يشكل الجانب الأكبر من وارداتها من الدول النامية ، وتأثرت شروط تجارة الدول النامية بتطور أسعار السلع الصناعية والمواد الأولية بشكل معكوس لتأثر الدول الرأسمالية عالية التطور ... وتبعا لذلك حققت شروط تجارة الدول النامية أفضل تحسن لها عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ بعد التعديل الثانى الكبير لأسعار النفط ، وحققت الدول الرأسمالية عالية التطور فى نفس العامين أسوأ تدهور لشروط تجارتها ، وإستمر هذا الوضع عام ١٩٨١ بدرجة أقل نتاج إرتفاع أسعار النفط وإن بصورة محدودة ، وإنخفاض أسعار السلع الصناعية والمواد الأولية بدون النفط ... لكن بدءا من عام ١٩٨٢ وحتى توقعات عام ١٩٨٧ ، حققت شروط تجارة الدول النامية تدهورا مطردا خاصة عام ١٩٨٦ الذى يرجح أن تكون شروط تجارة الدول النامية قد تدهورت خلاله بنسبة ١٦,٣ ٪ نتاج إنهيار أسعار النفط وتدهور شروط تجارة مصدرية بنسبة ٤٤,١ ٪ ، وكان عام ١٩٨٤ هو الاستثناء من الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧ حيث شهد تحسنا فى أسعار المواد الأولية غير النفطية مقابل تدهور أسعار السلع الصناعية ، مما أدى إلى تحسن شروط تجارة الدول النامية عموما وبالمقابل حققت شروط تجارة الدول الرأسمالية عالية التطور تحسنا مطردا بدءا من عام ١٩٨٢ ، وحتى توقعات عام ١٩٨٧ ، خاصة عام ١٩٨٦ الذى انهارت فيه أسعار وارداتها من النفط . ويلاحظ أنه حتى فى السنوات ٨٢ ، ٨٣ ، ١٩٨٤ التى إنخفضت فيها أسعار السلع الصناعية حققت الدول الرأسمالية عالية التطور تحسنا فى شروط تجارتها حيث إنخفضت أسعار السلع الأولية بصورة أكبر ـ انظر الجدول ١ ـ

وتجدر الاشارة إلى أن أنصبة الدول الرأسمالية عالية التطور والدول النامية والدول الاشتراكية من الصادرات الصناعية العالمية عام ١٩٨٥ كانت بالترتيب ٧٨,٨ ٪ ، ١٢,٤ ٪ ، ٨,٨ ٪ ، بعد أن كانت عام ١٩٨٣ بالترتيب ٨٢,٣ ٪ ، ٤,٣ ٪ ، ١٣,٤ ٪(١٠) .

تطور أنصبة الكتل المختلفة من التجارة الدولية :

تعرض نصيب الكتل المختلفة من التجارة السلعية لبعض التغيرات خلال الفترة الماضية وتحديدا منذ ثورة تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ التى ساهمت بجانب كبير من التغيرات فى أنصبة الكتل المختلفة من التجارة الدولية .

وقد كان نصيب الدول الرأسمالية عالية التطور من قيمة التجارة الدولية حوالى ٧٢,٩ ٪ عام ١٩٧٢ .. تدرج هذا النصيب فى الانخفاض حتى وصل إلى ٦٤,٦ ٪ عام ١٩٨٢ ثم عاود الارتفاع بعد إنفراج أزمة الركود الاقتصادى ، وبدء تدهور أسعار النفط عام ١٩٨٣ حتى وصل إلى ٦٦,٧ ٪ عام ١٩٨٥(١١) .

وبالمقابل فان الدول النامية كان نصيبها من التجارة الدولية ١٧,٣ ٪ عام ١٩٧٢ ، وقد تدرج هذا النصيب فى إرتفاع لم يخل من تذبذب مع إرتفاع أسعار صادرات تلك الدول من النفط ، وزيادة وارداتها بعد ذلك ، حتى بلغ

9- World Economic Outlook, October, 1986.

١٠ ـ البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧

١١ ـ جمعت وحسبت من : البنك الأهلى المصرى ـ المجلد ٣٩ ـ العدد ١ ، ٢

هذا النصيب ذروته ٢٦,١ ٪ عام ١٩٨١ وبدأ في الانخفاض بعد ذلك حتى وصل عام ١٩٨٥ إلى ٢٢,٧ ٪(١٢) ، ومن المرجح أن يكون قد إستمر في الانخفاض عام ١٩٨٦ الذى إنهارت فيه أسعار النفط ، أما بالنسبة لعام ١٩٨٧ فالأرجح أن يكون نصيب الدول النامية من التجارة قد شهد ثباتا أو إرتفاعا محدودا نتاج تحسن أسعار النفط خلاله عن أسعاره عام ١٩٨٦ .

أما الدول الاشتراكية فان نصيبها من التجارة الدولية ، لم يتعرض لتغيرات كبيرة مماثلة لما حدث لنصيب الدول النامية والرأسمالية عالية التطور ، وخلال الفترة من عام ٧٢ ـ ١٩٨٥ تراوح نصيب الدول الاشتراكية من التجارة الدولية بين ٨,٩ ٪ ، ١٠,٦ ٪(١٣) .

وبمتابعة الأرقام المطلقة والنصيب النسبى لاسهام الكتل المختلفة في التجارة الدولية وجد أن القيمة المطلقة لاسهام الدول الرأسمالية عالية التطور في التجارة الدولية قد تعرض لانخفاض كبير يقدر بحوالى ٩٥٣٨٩ مليون دولار مع دخولها في طور حاد من الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨١ ، وإنخفضت في ذروة الأزمة عام ١٩٨٢ بحوالى ١٥٠١١١ مليون دولار ، وتواصل الانخفاض بصورة أقل حدة عام ١٩٨٣ قبل أن تبدأ القيمة المطلقة لتجارة الدول الرأسمالية عالية التطور في الازدياد مرة أخرى عام ١٩٨٤ ، هذا فضلا عن أن نصيب الدول الرأسمالية عالية التطور من إجمالى التجارة الدولية تعرض لتذبذب كبير ، وكذلك الأمر بالنسبة للدول النامية التى تعرضت القيمة المطلقة لتجارتها الخارجية لانخفاضات متوالية عامى ٨٢ ، ١٩٨٣ نتاج إنخفاض قيمة صادراتها بشكل كبير ووارداتها بدرجة أقل ، وإذا كانت القيمة المطلقة لتجارة الدول النامية قد عاودت الارتفاع ١٩٨٤ فانها عاودت الانخفاض عام ١٩٨٥ ، ومن المؤكد أن القيمة المطلقة لتجارة الدول النامية ، قد إنخفضت عام ١٩٨٦ نتاج إنهيار أسعار النفط وما أعقبه من إجراءات تقشف وتقليص حجم الواردات .

وعلى العكس من الدول الراسمالية عالية التطور والدول النامية لم تتعرض القيمة المطلقة لاجمالى تجارة الدول الاشتراكية للانخفاض خلال الفترة من ٧٢ ـ ١٩٨٥ ويعود ذلك بشكل أساسى إلى أن التجارة الخارجية لتلك الدول تتم بشكل مخطط وعلى أساس اتفاقيات طويلة المدى تقلل تأثرها بتقلبات الأوضاع الاقتصادية في الدول الأخرى إلى حد ما .

الصراعات التجارية في الثمانينات :

يشهد العالم منذ بداية الثمانينات وحتى الآن توترا في العلاقات التجارية بين الدول والكتل الاقتصادية المختلفة ، وحتى داخل الكتلة الواحدة تحتدم صراعات تجارية ربما أشد من تلك التى تدور بين كتل متباينة .... وقد انعكست تلك الصراعات في اتخاذ بعض الدول إجراءات حمائية في مواجهة صادرات الدول الأخرى ، فضلا عن التهديدات هنا وهناك بإتخاذ مثل هذه الاجراءات ، والمواجهات الحادة التى تنتظر الحسم على موائد المفاوضات في المنظمات التجارية الدولية .

ويمكن تقسيم الصراعات التجارية الدولية الى قسمين :

أولا ـ الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور وبعضها البعض .

ثانيا ـ الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور وبين الدول النامية .

هذا فضلا عن صراعات جانبية متناثرة هنا وهناك على خريطة العالم لكنها تحتل أهمية ثانوية .

أولا ـ الصراع التجارى بين الدول الراسمالية عالية التطور :

١ ـ الصراع حول الصادرات الصناعية :

إحتدم صراع ضارى حول صادرات السلع الصناعية بين الدول الرأسمالية عالية التطور ، وقد برزت اليابان كطرف رئيسى في هذا الصراع بإعتبارها أكبر دولة تحقق فائضا تجاريا في العالم ، هذا الفائض الناتج عن صادرات هائلة تمثل السلع الصناعية حوالى ٩٨٪ منها(١٤) ، ويقف مع اليابان في نفس الجانب المانيا الغربية وذلك في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس التى أصبح العجز ملمحا ثابتا لميزانها التجارى أوائل السبعينيات وبالذات خلال الثمانينات ، ورغم أن العجز التجارى للولايات المتحدة والفائض التجارى لشركاتها اليابانيين والألمانيين يمثل القضية «الظاهرة» التى تدور حولها المشاكل إلا أن هذا العجز وذلك الفائض ليس سوى نتيجة لتدهور القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الأمريكية وتطور وتزايد القدرة التنافسية للسلع الصناعية اليابانية والألمانية الغربية وبالذات اليابانية .

وجدير بالذكر أن اليابان وألمانيا تحققان القدرة التنافسية العالية لصادراتهما وتحديدا الصادرات من السلع الصناعية ، استنادا الى عدد من العوامل نوجزها فيمايلى :

١ ـ التطور التكنولوجى الهائل الذى حققته اليابان وألمانيا في المجالات التقليدية وفي مجال استخدام المواد الجديدة وفي مجال الالكترونيات ، بصفة خاصة في اليابان التى تعتبر الدولة الأكثر نجاحا في نقل التطويرات التكنولوجية من المختبرات الى المصانع ، بما يساهم في

---

١٢ ـ المصدر السابق مباشرة .

١٣ ـ المصدر السابق مباشرة .

١٤ ـ السياسة الدولية ـ ابريل ١٩٨٧ ، تجارة اليابان مع العالم

تطوير التكنولوجيا المستخدمة فعليا ، ورغم أن التكنولوجيا الأحدث تؤدى فى الغالب الى تقليل استخدام العمالة بما يجعل تطبيقها يهدد بالاستغناء عن عدد من العمال ودفعهم الى جيش البطالة مما يجعلهم يعرقلون التحديث فى كل مكان ، إلا أن التحديث فى اليابان لايلقى مقاومة من العمال حيث يتم تدريبهم لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة . ولايستغنى عنهم كما يحدث فى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وإنما يستوعبون فى توسعات صناعية جديدة . وقد أشار شيجيوا هيراتسوكا نائب مدير قسم الأبحاث التكنولوجية بمعهد نوفورا للأبحاث عن حق الى أن الخلاف الحقيقى بين اليابان والولايات المتحدة خلاف تكنولوجى ، وأن اليابان إما متقدمة تكنولوجيا على الولايات المتحدة ، خاصة فى مجال الكومبيوتر والألكترونيات والمواد الجديدة أو تلاحقها فى سباق حاد خاصة فى مجال الدوائر الكهربائية المتكاملة[١٥] .

ومن المؤكد أن إستخدام التكنولوجيا الأكثر تطورا أو حداثة يؤدى الى تخفيض تكاليف انتاج السلع ويساهم فى تحسين نوعيتها بما يرفع قدرتها التنافسية فى الأسواق الدولية .

٢ ـ انخفاض معدلات التضخم فى اليابان وألمانيا الغربية مقارنة بكل الدول الرأسمالية عالية التطور وبكل دول العالم بصفة عامة ، حيث بلغت تلك المعدلات فى اليابان ٣,٨٪ ، ٣,٢٪ ، ١,٩٪ ، ٠,٨٪ ، ١,٣٪ ، ١,٧٪ ، ١,٨٪ ، ١,٢٪ ، فى أعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، على الترتيب ، وبلغت فى نفس الأعوام بالترتيب فى ألمانيا الغربية النسب التالية ٤,٨٪ ، ٤,٠٪ ، ٤ ٤٪ ، ٢ ٣٪ ، ١,٦٪ ، ٢,٢٪ ، ٨ ٢٪ ، ١,٦٪ فى حين كانت المعدلات فى مجموع الدول الرأسمالية عالية التطور ـ الدول الصناعية ـ فى نفس الأعوام بالترتيب هى ٩,٣٪ ، ٨,٨٪ ، ٧,٢٪ ، ٤,٩٪ ، ٤,٢٪ ، ٣,٨٪ ، ٣,٣٪ ، ٣,١٪ ، وكانت المعدلات فى ذات الأعوام على الترتيب فى الولايات المتحدة الأمريكية ٩,١٪ ، ٩,٦٪ ، ٦,٥٪ ، ٣,٨٪ ، ٣,٩٪ ، ٣,٤٪ ، ٢,٨٪ ، ٣,٤٪[١٦] .. وهذه الأرقام فى مجموعها تعنى أن المصدرين اليابانيين والألمان الغربيين تتزايد أسعار السلع التى يشترونها من أسواقهم المحلية بنسب محدودة بما يمكنهم من الاستمرار فى بيعها فى السوق الدولية بأسعار منخفضة بما يزيد قدرتها التنافسية ، ويمكنها من اكتساح السلع المناظرة فى أسواق العالم .

٣ ـ إنخفاض معدلات الأجور فى ألمانيا الغربية واليابان عن نظائرها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان ذلك المعدل أعلى من غالبية الدول الرأسمالية عالية التطور الأخرى ... وهذا العامل يساهم فى زيادة القدرة التنافسية للصادرات اليابانية والألمانية فى السوق الأمريكية تحديدا :

٤ ـ إنخفاض أسعار الفائدة على القروض فى ألمانيا الغربية واليابان ـ انظر الجدول ـ عن نظائرها السائدة فى كل الدول الرأسمالية الكبرى ، ويمثل هذا الانخفاض حافزا للاستثمارات الجديدة فى كل من الدولتين .... تلك الاستثمارات التى تستخدم أحدث تكنولوجيا وتكون القدرة التنافسية للسلع التى تنتجها غالبا عالية جدا وبالاضافة الى العوامل السابقة تأتى عوامل أخرى لتساهم فى رفع القدرة التنافسية للصادرات اليابانية والألمانية الغربية مثل الجدية الفائقة والمثابرة غير العادية للعمال اليابانيين والألمان ، وبصفة خاصة اليابانيين ، وكذلك بعض العوامل الجغرافية المتعلقة بقرب أسواق المواد الخام وأسواق التصدير .... الخ .

وجدير بالذكر أن إنخفاض أسعار الين اليابانى والمارك الألمانى الغربى فى الماضى تجاه العملات الحرة والدولار بالأساس ساهم فى السابق فى رفع القدرة التنافسية للصادرات اليابانية والألمانية الغربية فى السوق الأمريكية وفى السوق الدولية عموما حتى بلغ نصيب ألمانيا الغربية من الصادرات الصناعية العالمية ١٤,٥٪ عام ١٩٨٥ حين كان المارك فى أدنى قيمة له تجاه الدولار ، وبلغ نصيب اليابان من تلك الصادرات الصناعية العالمية حوالى ١٤٪ فى نفس العام حين كان الين فى أدنى قيمة له أمام الدولار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فى حين كان نصيب الولايات المتحدة من الصادرات الصناعية العالمية ١٢٪ فى ظل الدولار القوى الذى كان فى القمة فى مواجهة العملات الحرة ، ومع ضعف الدولار تدريجيا ثم انهياره فى خريف ١٩٨٧ بعد انهيار البورصات العالمية فى ١٩٨٧/١٠/١٩ ارتفع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات الصناعية العالمية بعد زيادة القدرة التنافسية لصادراتها الصناعية بعد انهيار الدولار ، فبلغ ١٤٪ ويحتمل أن يبلغ ١٨٪ عام ١٩٨٩ إذا استمر الدولار منخفضا ، هذا فى حين انخفض نصيب اليابان من الصادرات الصناعية العالمية الى ١٣٪ عام ١٩٨٧ ويحتمل أن ينخفض الى أقل من ١٢٪ عام ١٩٨٩ إذا استمر الين قويا تجاه الدولار عند المستويات الحالية ، كذلك هبط نصيب ألمانيا من الصادرات الصناعية العالمية الى ١٤٪ عام ١٩٨٧ ويحتمل أن ينخفض الى ١٣٪ عام ١٩٨٩ إذا استمر المارك الألمانى قويا تجاه الدولار والعملات الأخرى[١٧] :

أى أن انخفاض قيمة عملتى اليابان وألمانيا الغربية

١٥ ـ جريدة الأهرام ١٩٨٧/١٠/٨٠

16- World Economic Outlook, October 1986

١٧ ـ جريدة الاتحاد والاماراتية ١٩٨٨/٧/٢٨

كعامل لدفع القدرة التنافسية لصادراتهما قد إنتهى بعد انهيار الدولار أمام عملتيهم بشكل لم يسبق له نظير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث فقد الدولار ٥٤٪ من قيمته تجاه كل من المارك الألمانى الغربى والين اليابانى خلال الفترة من فبراير ١٩٨٥ عندما بلغ الدولار القمة وكان يعادل ٣,٤٧ مارك ألمانى غربى ، ٢٦٠,٨٥ ين يابانى وحتى يناير ١٩٨٨ عندما بلغ أقصى انخفاض له تجاهما حتى الآن حيث بلغت قيمته ١,٦ مارك ، ١٢٠ ين(١٨) .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت الكثير من الآمال فى تحسين ميزانها التجارى على تدهور الدولار إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن حيث ضرب العجز التجارى الأمريكى رقما قياسيا وبلغ ١٧١,٧ مليار دولار عن عام ١٩٨٧(١٩) وإن كان من المحتمل أن ينخفض فى العام الحالى ـ ١٩٨٨ ـ مع تزايد القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية ، وكذلك نظرا لأن الكثير من مصدرى المواد الخام من الدول النامية والذين تقيم أسعار صادراتهم بالدولار سيفضلـون الاستيراد بدولاراتهم من الولايات المتحدة نظرا لأن قوتها الشرائية داخل الولايات المتحدة لن تتأثر سوى بمعدلات التضخم الأمريكية ، وذلك بدلا من التوجه للشراء من أسواق دول أخرى تدهورت فيها القيمة التبادلية للدولار مع عملاتها ، وبالتالى تدهورت قدرته الشرائية ، بما قد ينتج عن ذلك من تزايد واردات الدول النامية المصدرة للمواد الخام المقيمة بالدولار من الولايات المتحدة ، وهو ما قد يساعد على تقليل العجز التجارى الأمريكى . كذلك فإن اليابان وألمانيا الغربية وغيرهما من دول شرق آسيا التى تحقق فائضا تجاريا مع الولايات المتحدة ، ستكون مضطرة فى ظل انخفاض قيمة الدولار لتحويل جانب من طلبها على الواردات الى السوق الأمريكية نظرا لانخفاض القدرة الشرائية للدولار فى الأسواق الأخرى .

قيود على انخفاض الدولار :

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة هى التى تركت عملتها أى الدولار ينخفض الى المستويات القياسية الحالية على أمل أن يحقق لها ذلك رفع القدرة التنافسية لصادراتها ، لكنها ليست مطلقة اليد تماما فى تخفيض الدولار الى أبعد من ذلك نظرا لأن الدولارات الموجودة لدى الدول الأخرى ، يمكن أن ترتد الى الولايات المتحدة مطالبة بما يقابلها من سلع أمريكية ، أو تستقر فى الولايات المتحدة للاستثمار فيها بما قد يفجر موجة تضخمية تضيع أثر تخفيض الدولار فى تحسين القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية ، وتزيد من اضطراب الأوضاع الاقتصادية الأمريكية والعالمية .

ويذكرنا التخفيض الأمريكى المتعمد للدولار بما يسميه د.رمزى زكى «حرب التخفيضات القذرة» التى تسابقت الدول الأوروبية فيها فيما بين الحربين العالميتين كوسيلة لتحسين أحوال الميزان التجارى لكل دولة على حساب مصالح الدول الأخرى(٢٠) لكن هذا التشابه ينذر بسقوط الدولار والاقتصاد الأمريكى عن عرش العالم ، مثلما كانت حرب التخفيضات القديمة مؤشرا لسقوط الامبراطوريات القديمة والجنيه الاسترلينى عن عرش العالم .

وخلاصة ماسبق أن الصادرات اليابانية والألمانية الغربية من السلع الصناعية شقت طريقها لأسواق العالم مستندة الى قدرتها التنافسية الكبيرة المتحققة عبر العوامل السابق ذكرها ، وساهمت فى تحقيق الميزان التجارى اليابانى والألمانى الغربى فائض كبير ، خاصة بالنسبة لليابان التى حققت أرقاما قياسية للفائض التجارى غير مسبوقة فى تاريخ التجارة الدولية . وقد بلغ الفائض التجارى اليابانى فى أعوام ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧على الترتيب ١٠,٨٩٠ بليون دولار ، ٣١,٣١٤ ، ٣٣,٩٣٦ ، ٣٨,٦٥٢ ، ٥٤,٤٣ ، ٧٥,٢٦١ ، ١٠١,٦ ، ٩٤,٢ بليون دولار بينما بلغ الفائض التجارى الألمانى الغربى فى نفس الأعوام بالترتيب ٢٠,٧٣٦ ، ٢٨,١١ ، ٣٧,٥ ، ٢٨,٣ ، ٢٧,٦ ، ٣٨ ، ٥٠,١ ، ٦٥,٨ بليون دولار ، وبلغ الفائض التجارى اليابانى مع الولايات المتحدة خلال الأعوام من ٨٠ ـ ١٩٨٦ بترتيب تصاعدى ١٢,١٨٣ ، ١٧,٥٨٥ ، ١٨,٩٦٥ ، ٢١,٦٦٥ ، ٣٦,٧٩٦ ، ٤٩,٧٤٩ ، ٥٨,٦ بليون دولار ، فى حين بلغ الفائض التجارى الألمانى مع الولايات المتحدة خلال الأعوام ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ١٩٨٥ بالترتيب ١,٢٩٧ ، ١,٦٤١ ، ٣,٢١٢ ، ٤,٤٩٢ ، ٨,٧٢٦ ، ١٢,١٨٢ بليـون دولار .(٢١)

وقد مثل هذا الفائض مادة توتر رئيسية بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة وبين اليابان بصفة أساسية من جهة أخرى والتى تحقق الجزء الأكبر من فائضها فى معاملاتها مع الولايات المتحدة وغرب أوروبا ، بينما يوجد مع اليابان وإن بشكل ثانوى ألمانيا الغربية التى تحقق فائضا تجاريا كبيرا موزع على عدد كبير من الدول والتى يقل فائضها التجارى مع الولايات المتحدة كثيرا عن الفائض التجارى اليابانى مع الولايات المتحدة .

وكانت الشكوى الأمريكية والأوروبية تنصرف الى ضرورة فتح اليابان أسواقها أمام صادراتهم حتى

---

١٨ ـ اعداد مختلفة من Financial Times

19- The Economist, 30 January-5 Febreuary 1988

٢٠ ـ د . رمزى زكى ـ التاريخ النقدى للتخلف ـ عالم المعرفة ـ اكتوبر ١٩٨٧ ص ١٤٣

ب١٢١٤ا خفقلاغفحة حب فشيق + قشفلاحجن، ٦٨٩١

21- Direction of Trade Yearbook, 1986.

مقارنة بين تجارة اليابان والمانيا والولايات المتحدة مع العالم

بالمليار دولار

	اليابان			المانيا الغربية		
	صادراتها للعالم	وارداتها من العالم	ميزانها التجارى مع العالم	صادراتها للعالم	وارداتها من العالم	ميزانها التجارى مع العالم
١٩٧٩	١٠٧,٦٨٩	٩٥,٧٣٣	١١,٩٥٦	١٦٧,٦٢٩	١٤١,١٨٧	٢٦,٢٤٢
١٩٨٠	١٣٤,٥٤٣	١٢٣,٦٤٥	١٠,٨٩٠	١٨٧,٢٤٣	١٦٦,٥٠٧	٢٠,٧٣٦
١٩٨١	١٥٥,٤٢٣	١٢٤,١٠٩	٢١,٣١٤	١٧٢,٨٢٥	١٤٤,٧١٥	٢٨,١١
١٩٨٢	١٤٨,٩٧٢	١١٥,٠٣٦	٢٣,٩٣٦	١٧٣,٤١٣	١٣٥,٩١٠	٣٧,٥
١٩٨٣	١٥٢,٣٦٧	١١٢,٧١٥	٢٨,٦٥٢	١٦٥,٧٥٤	١٣٧,٤٦٨	٢٨,٣
١٩٨٤	١٧٤,٨٥١	١٢٠,٤٢١	٥٤,٤٣	١٦٧,٥١٧	١٣٩,٩٥٥	٢٧,٦
١٩٨٥	١٩١,٦٢٩	١١٦,٣٦٨	٧٥,٢٦١	١٨٢,٦٠٥	١٤٤,٦٠٨	٣٨
١٩٨٦	٢١١,١	١٠٩,٥	١٠١,٦	-	-	٥٠,١
١٩٨٧	٢٣٣,٣	١٣٩,١	٩٤,٢	-	-	٦٥,٨

بالمليار دولار

	الولايات المتحدة		
	صادراتها للعالم	وارداتها من العالم	ميزانها التجارى مع العالم
١٩٧٩	١٨٢,٠٠٣	٢٢٢,٣٣٥	٤٠,٣٣٢
١٩٨٠	٢٢٠,٧٨١	٢٥٦,٩٥٩	٣٦,١٧٨
١٩٨١	٢٣٣,٧٣٩	٢٧٣,٣٥١	٣٩,٦١٢
١٩٨٢	٢١٢,٢٧٤	٢٥٤,٨٨٢	٤٢,٦٠٨
١٩٨٣	٢٠٠,٥٢٨	٢٦٩,٨٨٠	٦٩,٣٥٢
١٩٨٤	٢١٧,٨٨٩	٣٤١,١٧٠	١٢٣,٢٨١
١٩٨٥	٢١٣,١٥٢	٣٦١,٦٢٠	١٤٨,٤٦٨
١٩٨٦	-	-	١٧٤,٣
١٩٨٧	-	-	١٧١,٧

المصدر : من عام ١٩٧٩ حتى عام ٩٨٥ جمعت وحسبت من
Direction of Trade Yearbook, 1986

ارقام عام ١٩٨٦ بالنسبة لالمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من :

The Economist 1 January-6 Febreuary 1987

ارقام عام ١٩٨٧ بالنسبة لالمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من :

The Economist 30 January-5 Febreuary 1988

ارقام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ بالنسبة لليابان من جريدة الشرق الأوسط ١٩٨٨/٥/٣

تخفض فائضها التجارى الهائل الذى تحققه فى تعاملها معهم والذى يكون وجهه الآخر عجز موازينهم التجارية ، والغريب أن التعريفات الجمركية اليابانية أقل من نظائرها الأوروبية والأمريكية أى أن السوق اليابانى بهذا المعنى مفتوحا أمام العالم الخارجى ، لكن يبدو أن اليابانيين يفضلون استهلاك السلع اليابانية ، وهو أمر لايعول فى تغييره على قرارات إقتصادية ، وإنما على تغيير كبير فى الثقافة اليابانية يجعل اليابانيين أقل تمسكا باستهلاك سلعهم وأكثر انفتاحا على سلع العالم الخارجى وأقل شكلا فى تأثيرها السلبى المحتمل على اقتصادهم ، وحتى على صحتهم ، وهى أمور يصعب التأثير فيها فى المدى القصير وربما يصعب التأثير فيها نهائيا مع الاعتزاز اليابانى بالذات وبالموروثات الثقافية .

وقد بلغ التوتر التجارى بين اليابان من جهة والولايات المتحدة وباقى الدول الرأسمالية عالية التطور من جهة أخرى حد قيام الولايات المتحدة فى ربيع ١٩٨٧ بفرض ضرائب جمركية بنسبة ١٠٠٪ ضد الصادرات اليابانية للولايات المتحدة من أشباه الموصلات التى تدخل فى صناعة الكومبيوتر بزعم أن الشركات اليابانية المنتجة لها تمارس إغراق أسواق العالم بها بأسعار أقل من التكلفة بما يضر بالمنتجين الأمريكيين الذين ينتجون سلع مناظرة .... وكان ذلك الاجراء الأمريكى «إختباريا» وتحذيريا لليابان نظرا لأن قيمة الواردات الأمريكية من اليابان من تلك الموصلات لايزيد عن ٣٠٠ مليون دولار ، أى أنها لاتزيد عن ٠,٣٪ من إجمالى الواردات الأمريكية من اليابان عام ١٩٨٧[٢٢] . وقد أدى ذلك الى تصاعد المخاوف من وقوع صدام تجارى أمريكى - يابانى بما أدى وقتها لاحجام المستثمرين فى أسواق الأوراق المالية بل وغذى موجة انسحابية محدودة من تلك الأسواق فى ابريل ١٩٨٧[٢٣] .

وكان ذلك الاجراء يهدد بالفعل بنشوب حرب تجارية بين اليابان والولايات المتحدة لولا أن المفاوضات الثنائية بين الدولتين ومحاولات علاج هذه المشكلة فى اجتماع قادة الدول الرأسمالية السبع الكبرى فى فينسيا من ٨ - ١٠ يونيو ١٩٨٧ وغيرهما من الاجتماعات قد ساهمت إلى حد ما فى الاتفاق على بعض الاجراءات التى من شأنها تخفيف التوتر التجارى مثل زيادة الانفاق اليابانى بمقدار ٤٢ مليار دولار وتخفيض أسعار الخصم والفائدة فى اليابان لتشجيع الاستهلاك وزيادة الواردات اليابانية من الولايات المتحدة لتقليل العجز التجارى الأمريكى تجاه اليابان[٢٤] ، ورغم كل تلك الاجراءات إستمر العجز التجارى الأمريكى يتفاقم حتى سجل ما يزيد على ١٧ مليار دولار فى شهر سبتمبر ١٩٨٧ ، وعندما أعلن ذلك الرقم فى أكتوبر كان أحد العوامل التى غزت انهيار البورصات العالمية فى ١٩٨٧/١٠/١٩ لافتقاد المستثمرين الثقة فى الاقتصاد الأمريكى وفى قدرته على الخروج من دوامة العجز التجارى التى يدور فيها من أوائل السبعينيات .

كذلك إحتدم التوتر بين الولايات المتحدة وألمانيا الغربية إثر قيام ألمانيا الغربية برفع أسعار الفائدة فى أكتوبر ١٩٨٧ ، وهو الاجراء الذى رات فيه الولايات المتحدة تشجيعا للادخار على حساب الاستهلاك بما يعنى ضمنا تخفيض الطلب الألمانى الغربى على الواردات ومن بينها الواردات من الولايات المتحدة ، وجاء رد الفعل الأمريكى حادا عندما هدد وزير المالية الأمريكى جيمس بيكر بان الولايات المتحدة قد تترك الدولار يهبط الى مستويات قياسية لتحسين الميزان التجارى الأمريكى وذلك إذا لم تخفض المانيا اسعار الفائدة ، وكان ذلك التهديد أحد العوامل التى فجرت أزمة البورصات العالمية فى ١٩٨٧/١٠/١٩ ورغم أن ألمانيا قامت بتخفيض طفيف لأسعار الفائدة إلا أن الدولار مضى فى هبوطه الى مستويات قياسية تأمل الولايات المتحدة أن تساعدها على تحسين ميزانها التجارى .

٢ - الصراع حول الصادرات الزراعية :

شهدت العلاقات التجارية بين الدول الرأسمالية عالية التطور صراعا حادا حول الصادرات الزراعية مثلما حول الصادرات الصناعية ، ويدور الصراع حول دعم بعض تلك الدول لمزارعيها وتحديدا دول السوق الأوروبية المشتركة واليابان بما يشكل نوعا من الحماية فى مواجهة الصادرات الزراعية القادمة لتلك الأسواق من دول تتمتع سلعها الزراعية بقدرة تنافسية أعلى ، وتحديدا من الولايات المتحدة الأمريكية والى حد ما كندا واستراليا .

وقد أثارت الولايات المتحدة هذه القضية فى كل اللقاءات الثنائية والاجتماعات متعددة الأطراف وحتى فى المؤتمرات والمفاوضات الدولية مثل جولة مفاوضات الجات الحالية مطالبة بوقف الدعم الزراعى وازالته حيث أنها أكثر الدول المضارة من تلك السياسة الأوروبية واليابانية التى تؤدى لغلق تلك الأسواق إلى حد كبير فى وجه الصادرات الزراعية الأمريكية التى يمكن أن تزيد بشكل كبير بما يمكن أن يقلل العجز التجارى الأمريكى لو أوقف الدعم الزراعى فى تلك البلدان .. لكن تلك المطالبة الأمريكية ووجهت بالرفض الأوروبى فى جولة مفاوضات الجات وبرفض يابانى خلال المفاوضات التى أجراها مسئولون امريكيون ويابانيون بينهم وزيرا زراعة البلدين فى ابريل ١٩٨٧ ، حين رفض اليابانيون بحسم

---

٢٢ - المصدر السابق مباشرة

٢٣ - مجلة المنار - يناير ١٩٨٨ - ازمة اسواق الاوراق المالية - احمد السيد النجار

٢٤ - جريدة الاهرام ١٩٨٧/٥/٣٠

المطلب الأمريكى بفتح الأسواق اليابانية أمام محصول الأرز والمنتجات الزراعية الأمريكية الأخرى لخفض العجز فى الميزان التجارى الأمريكى مع اليابان[٢٥]، علما بأن اليابان تنتج الأرز بستة أمثال التكلفة العالمية لانتاجه لكنها لا ترغب فى الاعتماد على الخارج فى سد احتياجها من الأرز.

وقد بلغت نسبة دعم القمح حوالى ٣٧,٦٪ فى السوق الأوروبية المشتركة، ٧٩,٩٪ فى اليابان، ٢٩,٢ فى كندا عام ١٩٨٤، كما بلغت نسبة دعم الأرز فى نفس العام ٧٩,٤٪ فى اليابان، ٣٥,٧٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٢٪ فى دول السوق الأوروبية المشتركة، كما بلغت نسبة الدعم لانتاج الألبان ٦٢٪ فى دول السوق الأوروبية المشتركة، ٣٣٪ فى استراليا، ٣٧,٩٪ فى كندا فى عام ١٩٨٤، كما بلغت نسبة الدعم لانتاج سكر البنجر ١٤٢,١٪ فى دول السوق الأوروبية المشتركة، ١٣٩,٦فى الولايات المتحدة فى نفس العام[٢٦]

وباستثناء سكر البنجر فان الدعم الأوروبى واليابانى الكبير للسلع الزراعية يمثل حاجز حمائى بالفعل فى مواجهة الصادرات الزراعية الأمريكية لتلك البلدان.

وسواء كان الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور يدور حول الصادرت الصناعية أو الزراعية فانها تحاول معالجته سواء عبر المفاوضات الثنائية أو الجماعية أو من خلال الوسائل النقدية، وتحديدا اسعار الصرف والفائدة سواء بتنسيق مشترك أو بمبادرات خاصة من هذه الدولة أو تلك .. ولكن تلك المحاولات التى نجحت حتى الآن فى تجنب حرب تجارية سافرةلا يمكن أن توقف الصراع التجارى أو تغلق الباب أمام احتمالات نشوب حرب تجارية بين تلك الدول نظرا لاستمرار مصدر إختلال الموازين التجارية بينها وهو تفاوت مستوى التطور التكنولوجى وقدرة كل دولة على نقل التطويرات التكنولوجية الى مجال التطبيق فى وقت يقف فيه العالم المتقدم على أعتاب مرحلة جديدة من الثورة الصناعية بما يخلق تفاوت فى مستوى جودة وتكلفة السلع المنتجة فى تلك الدول وبالتالى يخلق تفاوتا كبيرا فى قدرتها التنافسية فى السوق الدولية بالترابط مع عوامل أخرى مثل تباين تكلفة العمل واضطراب اسعار الصرف وتباين اسعار الفائدة فيما بين تلك البلدان، ومع هذا التفاوت فى القدرة التنافسية وفى أسبابها، فان التوتر والصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور سوف يستمر وربما يتصاعد فاتحا الباب أمام مزيد من الاجراءات الحمائية بما يجعل حرية التجارة بين تلك البلدان محل تساؤل جدى ... وهذا التوتر بالترابط مع العديد من التوترات الاقتصادية الدولية الأخرى يعتبر مؤشرا لضرورة حدوث تغيير فى النمط الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية بالذات فيما يخص النظام النقدى الدولى الذى أصبح « لا نظاما » فى الحقيقة بفعل التقلبات الكبيرة فى اسعار الصرف والتى تمارس تأثيرات كبيرة سواء على حركة التجارة الدولية، أو على الجوانب الأخرى للعلاقات الاقتصادية الدولية والتى تؤثر بدورها بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية الداخلية فى كل دولة.

ويمكن القول ان الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور قد أفرز بعض التأثيرات أو أكد على بعض المتغيرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية أوجزها فيما يلى :-

١ - تزايد الدور اليابانى والألمانى الغربى فى الاقتصاد الدولى مع استمرارهما فى تحقيق فائض تجارى متتالى حوالى عقد من الزمن ومع تزايد الوزن النسبى بصفة خاصة للاقتصاد اليابانى فى الاقتصاد العالمى، وقد زاد الوزن النسبى للناتج المحلى اليابانى من إجمالى ناتج العالم الرأسمالى من ٥,٣٪ عام ١٩٦٥ الى ١٥,١٪ عام ١٩٨٦، هذا فى حين تدهور الوزن النسبى للناتج المحلى الأمريكى من إجمالى ناتج العالم الرأسمالى من ٤٠,٣٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٢,٣٪ عام ١٩٨٦ ...[٢٧] المهم أن واقع الحال هو تزايد الدور اليابانى والألمانى والأوروبى عموما فى العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة فيما يتعلق باسهامهما فى تقديم القروض والمساعدات الانمائية استنادا الى فائضيهما التجارى الهائل، وتجدر الاشارة الى أن اليابان ظلت حتى عام ١٩٧٠ تحتل المركز الخامس بين الدول التى تقدم القروض والمساعدات الانمائية للدول النامية وكان يسبقها على الترتيب الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا، ولكنها تقدمت على بريطانيا عام ١٩٧٥ ثم تجاوزت ألمانيا الغربية عام ١٩٨٣[٢٨] وأخيرا تجاوزت فرنسا عام ١٩٨٨ حيث أعلنت الحكومة اليابانية فى بداية هذا العام أنها خصصت مبلغ ٥,٦ مليار دولار للمعونة الخارجية[٢٩]، أى أنها أصبحت وراء الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة فى تقديم المساعدات للدول النامية، وينتظر أن تزيد اليابان مساعداتها خلال العامين المقبلين، حيث أعلن البنك الدولى عن توقيع عقد مع ١٢ بنك يابانى لاقتراض ٢٠ بليون ين يابانيا، وذلك فى إطار برنامج لتقديم ٢٠ بليون دولار من اليابان للدول النامية خلال السنوات ٨٨، ٨٩، ١٩٩٠[٣٠].

---

٢٥ - جريدة الاهرام ١٩٨٧/٤/٢٧
٢٦ - مجلة الاهرام الاقتصادى ١٩٨٧/٨/٣
٢٧ - البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨
٢٨ - البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٦
٢٩ - السياسة الكويتية ١٩٨٨/٧/٣

30- Financial Times. 11 Augest, 1987.

تجارة اليابان والمانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية

بالمليار دولار

	اليابان			المانيا الغربية		
	صادرات اليابان إليها	واردات اليابان منها	الميزان التجارى اليابانى معها	صادرات اليابان اليها	واردات اليابان منها	الميزان التجارى اليابان معها
١٩٧٩	٢٨,١٧٣	١٧,٥٩٧	١٠,٥٧٦	١١,٦٢٤	٨,٤٨٢	٣,١٤٢
١٩٨٠	٣٢,٩٧٣	٢٠,٧٩٠	١٢,١٨٣	١٢,٢٥٧	١٠,٩٦٠	١,٢٩٧
١٩٨١	٣٩,٤٠٨	٢١,٨٢٣	١٧,٥٨٥	١١,٩١٨	١٠,٢٧٧	١,٦٤١
١٩٨٢	٣٩,٩٣١	٢٠,٩٦٦	١٨,٩٦٥	١٢,٥٠٣	٩,٢٩١	٣,٢١٢
١٩٨٣	٤٢,٥٥٩	٢١,٨٩٤	٢١,٦٦٥	١٣,٢٢٩	٨,٧٢٢	٤,٤٩٢
١٩٨٤	٦٠,٣٧١	٢٣,٥٧٥	٣٦,٧٩٦	١٧,٨١٠	٩,٠٨٤	٨,٧٢٦
١٩٨٥	٧٢,٣٨٠	٢٢,٦٣١	٤٩,٧٤٩	٢١,٢٣٢	٩,٠٥٠	١٢,١٨٢

المصدر : Direction of Trade Yearbook, 1986

٢ ـ أن العلاقات التجارية بين الدول الرأسمالية عالية التطور وبعضها البعض تصطدم حاليا باتجاه متزايد نحو الحماية ، خاصة وأن تلك الدول كما سبق وذكرت تقف على أعتاب مرحلة جديدة من ثورتها الصناعية ، هذه المرحلة التى يتفاوت تقدم الدول نحوها بما يبرر للمتخلفين عن الركب فى هذا الجانب أو ذاك فرض حماية فى مواجهة صادرات الطرف الأكثر تقدما لضمان استمرار صناعته أو زراعته ...وهذا الوضع يجعل من الضرورى للدول النامية التى تصيغ استراتيجياتها للتنمية على أساس حفز الصادرات أن تراجع هذه السياسة حتى لا يصاب إقتصادها بانتكاسة إذا اصطدمت هذه الاستراتيجية بعنف بالاتجاه المتزايد نحو الحماية فى الدول المتقدمة .. والأفضل فى مثل هذا الوضع الدولى الذى تتزايد فيه الحماية فى العلاقات التجارية الدولية أن تأخذ الدول النامية بسياسات تنموية تتجه بالأساس لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية مع محاولة خلق اسواق اقليمية بين الدول النامية وعقد اتفاقات تجارية طويلة الأمد مع الأطراف الدولية التى تقبل عقد مثل هذه الاتفاقات على أساس من العدالة والتكافؤ .

٣ ـ أن العالم يشهد حاليا اضطرابا شديدا فى أسعار صرف العملات الحرة نتيجة تلاعب الدول الرأسمالية الكبرى فى اسعار صرف عملاتها لزيادة الصادرات أو لتشجيع تدفق الاستثمارات إليها ، وسيظل العالم يشهد مثل هذا الاضطراب ، طالما إستمر التوتر التجارى واستمرت أسبابه وهذا الاضطراب لن ينهيه إلا الاستقرار على نظام نقدى دولى جديد يجب أن تدفع الدول النامية فى إتجاهه بحيث تتضمن صياغته مراعاة لمصالحها ... المهم أن اضطراب اسعار صرف العملات الحرة الرئيسية والتدهور الحاد الذى يعانيه سعر صرف الدولار تجاه هذه العملات منذ الانهيار الذى تعرضت له البورصات العالمية فى ١٩/١٠/١٩٨٧ يؤثر بشدة على الدول النامية نظرا لأن الكثير من صادراتها وفى المقدمة النفط يتم تقييمها بالدولار ، ورغم إنهياره فى مواجهة العملات الحرة وانخفاض قدرته الشرائية فى السوق الدولية إلا أن أسعار تلك الصادرات لم تتغير لتعوض الفقد فى قيمتها الحقيقية بما ينجم عنه خسائر كبيرة للدول النامية ، وهو ما يتطلب موقفا جماعيا من الدول النامية ، وبالذات من مصدرى النفط لاعادة النظر فى تقييم أسعار صادراتهن بالدولار والتفكير بجدية فى تقييمها بسلة عملات بدلا من الدولار وحده لحماية عوائد صادراتهن من التآكل عندما تنخفض قيمة الدولار تجاه العملات الحرة الأخرى كما هو حادث حاليا .

ثانيا : الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور والدول النامية :

تواجه التجارة بين الدول النامية والدول الرأسمالية عالية التطور العديد من المشاكل والتوترات ، وتدور هذه التوترات حول ثلاثة محاور :

١ ـ التوتر بين ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة من بين الدول النامية فى آسيا وامريكا اللاتينية وبين الدول الرأسمالية الكبرى عامة ، والولايات المتحدة ، بصفة خاصة حيث أن الدول الصناعية الجديدة ، وبصفة خاصة كوريا وهونج كونج تحقق فائضا تجاريا كبيرا مع الولايات المتحدة ، وتحقق هذه البلدان فائضها التجارى نظرا للقدرة التنافسية العالية لصادراتها من السلع الصناعية بالأساس ، هذه القدرة المتحققة بالاستناد إلى انخفاض تكلفة عنصر العمل فى تلك البلدان ، وإلى أن صناعاتها منشأة حديثا مستخدمة تكنولوجيا أحدث من تلك التى تستخدمها صناعات بعض

الدول الرأسمالية عالية التطور المنشأة قبل ذلك بكثير ، ورغم الحواجز الحمائية التى تضعها الأخيرة فى مواجهة صادرات الدول الصناعية الجديدة ، إلا أن الصادرات الصناعية للأخيرة بالذات فى المجالات الكثيفة العمل مثل المنسوجات لا تجد صعوبة فى تجاوز تلك الحواجز الحمائية حتى الآن وهو ما يجعل دولة مثل الولايات المتحدة تتهدد هذه الدول بحواجز حمائية أشد ، اذا لم تعمل على تخفيض فائضها التجارى معها .

٢ ـ الخلاف الدائم بين الدول النامية المصدرة للمواد الأولية المعدنية والزراعية وبين الدول الرأسمالية عالية التطور المستوردة لها حول أسعار هذه المواد الخام التى تدهورت بشكل كبير خلال الثمانينات ، مما أدى الى تدهور شروط تجارة الدول النامية عموما وبصفة خاصة الدول النامية المعتمدة بصورة كبيرة على تصدير السلع الأولية ، وفى عام ١٩٨٦ ارتفعت قيمة صادرات العالم بنسبة ٩٪ فى حين سجلت صادرات الدول النامية تراجعا بنسبة ٨٪ حيث بلغت ٤٨٧ بليون دولار بعد أن كانت ٥٣٠ بليون دولار عام ١٩٨٥[٢١] وذلك يعود الى تدهور شروط تجارتها نتاج تدهور اسعار صادراتها من المواد الأولية وبالذات النفط .

٣ ـ الخلاف حول تجارة الخدمات التى تريد الدول الرأسمالية عالية التطور بزعامة الولايات المتحدة إخضاعها لقواعد الجات أى تحريرها ، وهو ما ترفضه الدول النامية ، وهو ما ساتعرض له عند تناول تأثير مقررات منظمة الجات على البيئة الدولية للتجارة حيث طرحت هذه القضية فى جولة مفاوضاتها الأخيرة والتى ستستمر حتى نهاية هذا العقد .

وسوف يستمر الصراع التجارى بين الدول النامية والدول الرأسمالية الكبرى حول المحاور المذكورة أعلاه ، وسوف تتوقف نتيجة هذا الصراع على الدور الذى تلعبه الدول النامية فيما بينها لتكوين موقف موحد قوى وفى محاولة تلاشى نقاط الضعف التاريخية فى أوضاعها ، وذلك عبر العديد من المخارج لأزمة تدهور شروط تجارتها الخارجية :

أ ـ محاولة زيادة التبادل التجارى بين الدول النامية وبعضها البعض وإتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق زيادة التبادل البينى فى إطار الدول النامية مثل تبادل الاعفاءات الجمركية مع ابقاء حواجز جمركية ضد صادرات الدول المتقدمة مع مراعاة الا تتحول هذه الحماية إلى عامل لخفض القدرة التنافسية لصناعات الدول النامية ، أى أنه من الضرورى العمل على أن تتطور صناعات الدول النامية خلف ستار الحماية لتكون قادرة على الاستمرار والمنافسة فى مدى زمنى قصير فى سوق دولية حرة ، كذلك فأنه من الضرورى للدول النامية أن تعمل على خلق أسواق أقليمية مشتركة ، كذلك من الممكن الدعوة للقاء سنوى بين وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية فى الدول النامية من خلال مجموعة عدم الأنحياز أو عبر أى منبر آخر ، على أن يكون هذا اللقاء عمليا تماما ، يتم فيه تبادل قوائم الصادرات والواردات التى تصدرها وتستوردها كل دولة وتبادل أسماء وعناوين شركات التجارة ونوع وحجم نشاطها فى كل دولة وذلك لمعرفة مدى التوافق بين قوائم صادرات وواردات الدول النامية ، على أن يعمل ذلك اللقاء أو الأجتماع السنوى على تحويل امكانيات توسيع التبادل التجارى بين الدول النامية الى واقع فعلى ، ونظرا لأن القطاع الخاص يقوم بدور كبير فى النشاط الاقتصادى فى العديد من الدول النامية فانه من الممكن أن يتم على هامش الأجتماع الوزارى لقاء بين رجال الأعمال من الدول النامية لبحث عقد الصفقات التجارية . كذلك فأن مثل هذا الأجتماع الوزارى يمكن أن يتم خلاله بحث أتخاذ موقف موحد من قبل الدول النامية تجاه المشاكل والقضايا المثارة فى مجال التجارة الدولية ، وذلك لتقوية جبهة الدول النامية فى مواجهة الدول الرأسمالية الكبرى .

وجدير بالذكر أن أمكانيات التبادل التجارى بين الدول النامية كانت محدودة جدا فيما سبق ، لكنها ومع تطور الصناعة فى هذا الجانب أو ذاك فى تلك الدول أصبحت أمكانيات التجارة فيما بينها أعلى بكثير مما كان فى السابق وأكبر من حجم التجارة المتحققة فعليا ، وسوف يحقق تزايد التبادل التجارى البينى داخل الدول النامية عرضا أقل لصادراتها للدول الرأسمالية عالية التطور وموقفا متماسكا فى مواجهتها بما يمكن أن يسمح للدول النامية بموقف قوى فى أى صراع تجارى أو مفاوضات مع تلك الدول .

ب ـ كذلك فأن الدول النامية المصدرة للمواد الخام الزراعية عليها أن تعيد النظر فى هيكل مزروعاتها بما يناسب احتياجاتها الأجتماعية فى ظل انخفاض الطلب العالمى على هذه المواد ، وإذا كان مثل هذا الأمر سيحرم تلك الدول من عائد تصدير تلك المزروعات ، إلا إن زراعة الأرض بمحاصيل أخرى سوف يوفر على تلك الدول تكلفة استيرادها ، وبالطبع كل دولة ستكون أقدر على تحديد الهيكل المناسب لمحاصيلها بناء على ظروفها واحتياجاتها .. لكن الدول النامية بصفة عامة بحاجة الى إعادة النظر فى هيكل مزروعاتها الذى تشكل منذ العهد الأستعمارى متوجها لتلبية الطلب الخارجى للدول الرأسمالية عالية التطور ، وليس لمواجهة الأحتياجات الأجتماعية الداخلية .

أما بالنسبة للمواد الخام المعدنية ، فأن الدول النامية يجب أن تتأقلم مع انخفاض الطلب العالمى على العديد منها نظرا لأن هذا الانخفاض سيتزايد فى المستقبل على

---

٢١ ـ البنك المركزى المصرى ـ التقرير السنوى ـ ١٩٨٧/٨٦

الأرجح نتاج التطور التكنولوجي حيث تشير دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أن حجم المواد الخام المطلوبة للوحدة من المنتج الصناعي حاليا لا يتجاوز ⅕ ماكان مطلوبا عام ١٩٠٠ لانتاج نفس الوحدة كما ورد سابقا .. والتأقلم المطلوب من الدول النامية مع هذا الوضع هو محاولة تصنيع جانب من المواد الخام التي تنتجها بالتعاون مع الاطراف الدولية التي التي يمكن أن تساعدها على ذلك بجدية سواء كانت دول نامية ، أم اشتراكية ، أم رأسمالية متقدمة .

كذلك فإن الدول النامية المنتجة للمواد الخام المعدنية عليها التنسيق مع بعضها البعض للتحكم في حجم المعروض من كل مادة خام في السوق الدولية بما سيمكنها من الحصول على سعر عادل لصادراتها من المواد الخام .

جـ - أما بالنسبة لتجارة الخدمات ، فإن الدول النامية مطالبة بالتمسك بموقفها الرافض لتحريرها مع ضرورة العمل على تطوير جهازها المصرفي وخدمات النقل والتأمين فيها حتى تكون قادرة على الصمود في أية ظروف قد يتم فيها تحرير هذه التجارة مستقبلا .

المنظمات التجارية الدولية وآثارها على البيئة الدولية للتجارة :

تساهم العديد من المنظمات التجارية الدولية أو تلك التي من شأنها التأثير على التجارة بنصيب فعال في صياغة البيئة التجارية الدولية ، وسوف نتعرض في هذا المجال لمنظمة الجات وجولة مفاوضاتها الحالية وتأثيرها على البيئة الدولية للتجارة ، وكذلك لأعمال ومقررات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « الأونكتاد » ، وكذلك لتأثير توصيات صندوق النقد الدولي على التجارة بالنسبة للدول النامية ...

١ - منظمة الجات :

تأسست منظمة الأتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات - عام ١٩٤٧ للمساهمة في خلق مناخ لتدفق التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة ، وفقا لمبدأ « الدولة الأولى بالرعاية » بالغاء أي إجراءات تمييزية ضد صادرات أي بلد عضو في المنظمة ، وبقصر وسائل الحماية على الرسوم الجمركية وحدها ، كي يكون مدى الحماية واضحا كما تشكل « الجات » إطارا تنظيميا دوليا للحوار والتفاوض حول مشاكل التجارة الدولية ، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة حاليا ٩٤ دولة بعد انضمام المغرب في مايو ١٩٨٧ ، والتي تعد أولى أقطار المغرب العربي التي تصبح عضوا في « الجات » .

ومنذ انشائها وحتى الأن عقدت الجات سبع جولات من المفاوضات ، وانعقد في العام الماضي - ١٩٨٦ - الأجتماع الوزاري للجات في مدينة بونتاديل بأوروجواي في بداية الجولة الثامنة التي ستستمر حتى عام ١٩٩٠ ، وقد دارت المفاوضات بشكل محوري حول قضيتين :

الأولى : دعم بعض الدول لمزارعيها وتحديدا دول السوق الأوروبية المشتركة بما يشكل نوعا من الحماية في مواجهة الصادرات الزراعية من الدول التي تتمتع سلعها الزراعية بقدرة تنافسية عالية ، وقد إتخذت الدول الـ ١٤ الممثلة للدول المصدرة للسلع الزراعية موقفا مضادا لسياسة الأعانات الزراعية التي تنتهجها دول السوق الأوروبية المشتركة ، وقد تزعمت الولايات المتحدة المجموعة المطالبة بوقف الاعانات الزراعية وإزالتها حيث أنها أكثر المضارين من جراء تلك السياسة الأوروبية التي تغلق الأسواق الأوروبية في وجه السلع الزراعية الأمريكية التي يمكن أن تخترق تلك الأسواق لو أوقفت دول السوق سياسة الأعانات الزراعية التي ترفع القدرة التنافسية للسلع الزراعية الأوروبية بشكل مفتعل لا يعبر عن قدرتها التنافسية الفعلية في ضوء تكلفة انتاجها الفعلية .

أما القضية **الثانية** التي اثيرت في جولة الجات الحالية فهي مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإخضاع تجارة الخدمات - بنوك ، تأمين ، نقل ، لقواعد الجات وهو ماترفضه مجموعة الدول العشر بزعامة الهند والبرازيل ومعهم مصر ، ويأتي رفض الدول العشر للطلب الأمريكي لحماية النظم المصرفية الداخلية في تلك الدول ، وفي الدول النامية عموما من الأقتحام أو الغزو من قبل مصارف الدول الرأسمالية الكبرى لو تم تطبيق قواعد الجات على هذا الجانب من التجارة غير المنظورة ، وهو ما سيمكن تلك البنوك من التواجد في الدول النامية وتحريك الأموال حسب مصلحتها الضيقة بما قد يجعلها تنزح النقد الأجنبي المتاح لدى الدول النامية إلى بلدانها الأم ، وتعيد تصديره إلى أي مكان بشروطها ، أو تستخدمه في غير تمويل الأستثمار ، أي في أنشطة المضاربة بما لها من آثار ضارة على اقتصادات الدول النامية ، أو تستخدمه في تمويل استثمارات بشكل غير مرغوب أقتصاديا أو سياسيا أو أجتماعيا في بنيان الأقتصاد ، خاصة وأن تلك المصارف أكثر خبرة وقدرة من مصارف الدول النامية في الغالب . إضافة إلى ضعف الوعي المصرفي لدى مواطني الدول النامية وبينها الأقطار العربية وإنحسار المد الوطني المعادي للأستعمار ، والذي كان من الممكن ان يدفع مواطني الدول النامية لمقاطعة تلك المصارف حتى لو تم تطبيق قواعد الجات وتواجدت أفرع لها في بلادهم وتحررت معاملاتها وتحريكها للأموال من أي قيود .

ومايقال عن البنوك ، يقال بالنسبة للتأمين والنقل ، حيث ستضر الموافقة على الطلب الأمريكي شركات التأمين والنقل في الدول النامية التي ستواجه منافسة غير متكافئة في أغلب الأحيان مع نظائرها في الدول الرأسمالية عالية التطور . وهذا مايجعل الوقوف بحزم ضد الطلب الأمريكي موقفا ضروريا لمصلحة أقتصادات

الدول النامية . ويذكر أن مصر تقف مع الدول المعارضة للطلب الأمريكى ، وهو موقف تمليه مصالح مصر ويجب الاصرار عليه .

وقد انتهى مؤتمر بونتاديل بارجاء حسم القضيتين محل النقاش اللتين ذكرتهما سابقا إلى جدول أعمال المحادثات القادمة فى إطار الجولة الثامنة للجات والتى ستستمر حتى عام ١٩٩٠ . وإن كان حسم القضيتين بأى اتجاه يواجه صعوبات عديدة ، ربما تجعل جولة الجات الحالية تنتهى عام ١٩٩٠ دون أن يتم حسم أى منهما ، حيث تتباعد مواقف ومصالح الأطراف المتناقضة ، وربما يؤدى ذلك إلى إصابة الجات بحالة من العجز من القيام بمهمة أساسية من مهامها وهى خلق مناخ جيد لتدفق التجارة بين الدول الأعضاء فى المنظمة والحوار والتفاوض حول المشاكل التجارية .

وجدير بالذكر أن الأتحاد السوفيتى قدم طلبا للأنضمام للجات ، هذا الطلب الذى يحتل أهمية خاصة من حيث أنه يأتى من دولة لم تهتم لوقف طويل بعضوية الجات ، ومن حيث أن قبول الطلب السوفيتى يستلزم قبول الأتحاد السوفيتى بمبدأ حرية التجارة ، وإن كان الاتحاد السوفيتى يمكنه الالتفاف حول هذا المطلب بقبول مبدأ حرية التجارة شكليا والتحكم فعليا فى التجارة الخارجية بشكل ارادى ، حيث تحتكر الدولة السوفياتية التجارة الخارجية خاصة وأن الدول الرأسمالية عالية التطور ذاتها لا تلتزم فعليا فى كثير من الأحيان بمبدأ حرية التجارة فى الوقت الراهن التجارة الخارجية . كما أن قبول الطلب السوفيتى يستلزم قبول الأتحاد السوفيتى تقديم بيانات تفصيلية عن الأقتصاد السوفيتى . وأهم من كل ذلك أن قبول الطلب السوفيتى يمكن أن يساهم فى تحسين شروط تجارة الدول النامية ويعيد التوازن لأسعار المواد الخام بدخول الاتحاد السوفيتى كمشترى جديد إلى أسواق المواد الخام بما يرفع أسعارها أو يساهم على الأقل فى إستقرارها ، وإن كانت هذه الاحتمالات لن يكون لها نصيب من التحقق ، إذا تمت الموافقة على إنضمام الأتحاد السوفيتى للجات إلا إذا إقترن الأنضمام السوفيتى للجات بتوجه نحو توسيع الروابط الأقتصادية الخارجية بشكل كبير ونحو التوسع الأقتصادى الداخلى بالأعتماد ليس على قاعدة المواد الخام المحلية فقط ، وإنما بتوسيع الأعتماد فى تحقيق ذلك التوسع أو النمو على استيراد المواد الخام بشكل أكبر كثيرا من الوضع الحالى ، وهو مايمكن أن يزيد الطلب على المواد الخام التى تنتجها الدول النامية بما يسهم فى تحسين أسعارها وتحسين شروط تجارة الدول النامية المصدرة لها .

وقد ورد فى تقرير نيقولاى ريجكوف رئيس الوزراء السوفيتى عن الاتجاهات الأساسية للتنمية الأقتصادية والأجتماعية فى الاتحاد السوفيتى للأعوام ٨٦ ـ ١٩٩٠ أن هناك « ضرورة لتوسيع الروابط الأقتصادية الخارجية بقدر كبير » ومن المؤكد أن إتجاه زيادة التشابك الأقتصادى السوفيتى مع العالم الخارجى سوف ينعكس على الدول النامية التى استقبلت ٣٤,٤ ٪ من الصادرات السوفيتية عام ١٩٨٥ ـ فى حين بلغت الواردات السوفيتية من الدول النامية ٤١,٢ ٪ من اجمالى الوردات السوفيتية عام ١٩٨٥ ..[٣٢] وهذا الانعكاس سيكون من ناحية بزيادة الطلب على المواد الخام بما يرفع أسعارها أو يساهم فى استقرار تلك الأسعار ، ومن ناحية ثانية ، سيدخل الاتحاد السوفيتى بشكل أوسع فى حلبة الصراع فى مجال تصدير السلع المصنعة والتكنولوجيا بما يتيح بدائل متعددة أمام الدول النامية فى محاولتها الحصول على السلع المصنعة والتكنولوجيا من السوق الدولية .. ولا تتوقف تأثيرات الاتجاه السوفيتى لتوسيع الروابط الأقتصادية مع العالم الخارجى على انضمامه للجات ، وإنما على استمرار وتقدم تلك السياسة السوفيتية ذاتها ، ويبقى الأنضمام للجات إذا حدث يمثل فرصة افضل للسوفييت لتحقيق توجههم نحو التوسع فى العلاقات الأقتصادية الخارجية .

وجدير بالذكر أن الصين تحاول بدورها أن تستعيد عضويتها فى « الجات » ، وقد بذلت مساعى مكثفة فى هذا الصدد تمثلت فى مشاورات مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا ، ومن المرجح أن تستطيع الصين إستعادة عضويتها فى « الجات » فى وقت قريب حيث لا يلقى طلبها معارضة مماثلة لتلك التى يلقاها الطلب السوفيتى .

٢ ـ صندوق النقد الدولى وتاثير برامجه على تجارة الدول النامية :

يمارس صندوق النقد الدولى تأثيرا على التجارة الدولية رغم عدم كونه منظمة تجارية ويمارس الصندوق تأثيره عبر « الروشتات » التى يقدمها أو يقترحها لعلاج إقتصادات الدول النامية التى تطلب منه القروض ، والتى تكون الموافقة على تنفيذها شرط لتقديم تلك القروض ... وهناك بند مشترك فى غالبية برامج الأصلاح أو روشتات العلاج التى يقدمها الصندوق للدول النامية ، طالبة القروض منه ، وهو تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة القومية تجاه العملات الحرة وعلى رأسها العملة العالمية الرئيسية وهى الدولار . ويبرر الصندوق مطلبه بأن تخفيض قيمة العملة القومية لأى دولة يؤدى إلى أرتفاع أسعار وارداتها مقومة بعملتها القومية بنفس نسبة تخفيض تلك العملة تجاه العملات الحرة ، وذلك بافتراض ثبات أسعار تلك الواردات مقومة بالدولار أو العملات الحرة الأخرى ، ووفقا للتحليل « النظرى » من

32- Direction of Trade Yearbook 1986

الطبيعى أن ينخفض الطلب على الواردات بعد إرتفاع اسعارها مقومة بالعملة القومية فى الدولة التى تخفض قيمة عملتها بما يقلل الواردات ويساهم فى اصلاح العجز فى الميزان التجارى ...

لكن النتيجة التى تبدو منطقية وفقا التحليل « النظرى » تتحول الى وهم فى الواقع فى الدول النامية ، حيث هياكل الأنتاج جامدة وتعانى بدرجات متفاوتة من الاختلال والتبعية وتخلف الفنون الأنتاجية بما يجعل قدرة اقتصادات تلك الدول على انتاج بدائل للواردات أمرا تكتنفه صعوبات عديدة تتفاوت حدتها من دولة الى أخرى حسب ظروفها الخاصة ... ويصل الأمر فى بعض السلع الى استحالة انتاج بدائل لها فى هذا البلد أو ذاك ، أى أن مرونة عرض البدائل المحلية للواردات فى الدول النامية منخفضة جدا ومعدومة فى بعض الأحوال ، بما يجعل النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة القومية فى أى بلد نام ، هو استمرار الواردات على ما هى عليه وارتفاع كلفتها مقومة بالعملة المحلية ، وارتفاع أسعارها فى داخل البلد الذى خفض عملته وقيادتها لموجه عامة من ارتفاع الأسعار .

وتبرر برامج صندوق النقد الدولى مطلبها للدول النامية المقترضة بتخفيض العملة القومية بأن ذلك التخفيض يمكن أن يؤدى أيضا الى زيادة الصادرات ، حيث أنه يؤدى الى تخفيض أسعارها مقومة بالعملات الأجنبية بفرض ثبات أسعارها بالعملة المحلية ، بما يؤدى الى رفع قدرتها التنافسية فى الأسواق الدولية ووفقا لتحليل الصندوق ذاته لاينطبق ذلك على السلع التقليدية مثل النفط والقطن ... وغيرها التى تحدد أسعارها فى السوق الدولية بالعملات الحرة وتحديدا بالعملة الرئيسية أى الدولار ... وتؤتى سياسة التخفيض أثرها بزيادة القدرة التنافسية للصادرات غير التقليدية وصادرات الخدمات السياحية ، والمنطقى أن يسهم ذلك فى زيادة حجم وقيمة الصادرات للدولة التى تخفض عملتها القومية بما يساعدها على اصلاح عجزها التجارى أو زيادة فائضها ، ولكن ذلك الأمر « المنطقى » يبقى منطقيا فقط فى الدول الرأسمالية عالية التطور ، حيث أن زيادة الصادرات تتوقف على مرونة عرض الصادرات بحيث يمكن الاستجابة للزيادة فى الطلب الخارجى عليها خلال زيادة المنتج أى المعروض منها ، ولكن نظرا لجهود هياكل الأنتاج فى الدول النامية ، فان زيادة الطلب الخارجى على الصادرات تكون هناك صعوبة كبيرة فى مقابلته بزيادة عرض الصادرات من خلال زيادة الانتاج ، وفى كثير من الحالات تتم الاستجابة للطلب الخارجى على حساب حصة الاستهلاك المحلى وليس من خلال زيادة الأنتاج ، وهو ما يؤدى فى النهاية الى رفع أسعار سلع التصدير فى الداخل ، وهو ما يؤدى فيما بعد الى ملافاة أثر تخفيض قيمة العملة القومية على زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، كما أن تخفيض القيمة التبادلية للعملة القومية لبلد ما بما يرفع القدرة التنافسية لصادراته لايؤدى بالضرورة لزيادة الصادرات ، حيث يتوقف ذلك أيضا على مرونة الطلب السعرية الخارجية على تلك الصادرات ، وهى مرهونة بالأوضاع الاقتصادية فى البلدان المستوردة .

والنتائج المؤكدة لسياسة تخفيض قيمة العملة القومية فى أى بلد نام فى مجال التجارة هى تخفيض أسعار الصادرات غير التقليدية وصادرات الخدمات السياحية ورفع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية بما يحقق أرباحا غير عادية للمستوردين ويقود فى اتجاه موجات من ارتفاع الأسعار تضر بأصحاب الدخول الثابتة ـ أجور ، رواتب ، معاشات ـ لصالح أصحاب حقوق التملك .

وبصرف النظر عن الاعتبارات الأجتماعية ، رغم أن لها أهمية كبيرة لدى اختيار أى سياسة ، فان الاعتبارات الأقتصادية تجعل القبول بتخفيض قيمة العملة القومية لأى بلد نام بدعوى أن ذلك سيقلل الواردات ، ويزيد الصادرات ويصلح العجز أو يزيد الفائض فى الميزان التجارى ، أمرا غير صحيح بما يطرح ضرورة رفض هذا البند الجائر الدائم الظهور فى برامج الاصلاح الأقتصادى التى يقترحها الصندوق على الدول النامية التى تطلب الاقتراض منه ، أو من الغرب عامة .

٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « الأونكتاد » :

وسط جو من المشاكل التجارية عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف بالاونكتاد مؤتمره السابع خلال الفترة من ٩ ـ ٣١ يوليو عام ١٩٨٧ فى جنيف بدلا من هافانا عاصمة كوبا ، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك ، ومن المرجح أن تثور مشكلة مماثلة حول المكان عند عقد الأونكتاد الثامن عام ١٩٩١ حيث سيكون تحديد مكان انعقاده من حق الدول اللاتينية فاذا اختارت هافانا مرة ثانية ستثور مشكلة المكان من جديد .

يضم الأونكتاد ١٦٨ دولة فى الوقت الحالى ، وترتبط نشأته بمصر التى دعت لتجمع الدول النامية فى القاهرة عام ١٩٦٢ ، واشتركت فى ذلك المؤتمر ٣١ دولة وصدرت عنه وثيقة عرفت باعلان القاهرة للدول النامية تضمنت توصيات أهمها العمل على عقد مؤتمر اقتصادى دولى فى اطار الأمم المتحدة ، وقد عملت الدول النامية بالفعل على عقد هذا المؤتمر ، وقد عقد المؤتمر الأول فى جنيف ١٩٦٤ وترأسه د . عبد المنعم القيسونى ، اعترافا بالدور الرائد الذى قامت به مصر فى الدعوة لانعقاده . ومنذ ذلك الحين توالى انعقاد المؤتمرات التى كان آخرها المؤتمر السابع كما ذكرت والذى اختتم أعماله بعدة قرارات بعض منها على جانب كبير من الأهمية ، وقد تضمنتها الوثيقة الختامية ، التى أبرزت أن عالم اليوم يتميز بزيادة الاعتماد المتبادل بما ينبغى معه العمل على دفع التنمية فى الدول النامية التى تستوعب أسواقها ما يزيد على ربع

صادرات الدول المتقدمة ، بما يسهم فى تحقيق نمو غير متضخم ، وكذا فى تعديل الهيكل الأقتصادى والوظيفى فى الدول المتقدمة . وأضافت الوثيقة الختامية أن العمل على حرية التجارة فى الدول المتقدمة وتحقيق نمو سريع بها سيسهم فى دعم السياسات الأقتصادية للدول النامية عن طريق رفع أسعار السلع وتوسيع نظام التدفق المالى وتيسير امكانية دخول الأسواق.[٣٣]

كما نص قرار المؤتمر على ضرورة القضاء على الحماية الجمركية والغاء الحواجز الجمركية ، ووضع حد للقيود والدعم فى مجال تجارة المنتجات الزراعية ، وأكد المؤتمر على الأهمية الحيوية للمفاوضات التجارية الدولية ، وأوضح أن مما يساعد بصورة كبيرة على نجاح تلك المفاوضات هو توفير مناخ اقتصادى دولى من شأنه أن يؤدى الى اقامة صلات وثيقة بين التجارة والمسائل النقدية والتمويل والتنمية .

كما وافق الأونكتاد السابع بأغلبية كبيرة فى آخر جلساته الموسعة على قرار تقدمت به كوبا باسم الدول النامية يدين السياسة الأقتصادية لاسرائيل ، وطالب القرار بتشكيل هيئة فلسطينية مستقلة لتسويق السلع والمنتجات الفلسطينية ، وهى السلع التى يتم تسويقها حتى الان بواسطة هيئات اسرائيلية ، وقد أيدت هذا القرار ٨٠ دولة ، وامتنعت ٣٣ دولة عن التصويت ، واعترضت عليه دولتان بينهما الولايات المتحدة الأمريكية ، التى قال ممثلها فى المؤتمر أن القرار يمحو كل نتائج الأونكتاد السابع.[٣٤]

الصندوق المشترك للمواد الأولية أهم نتائج الأونكتاد السابع :

أما أهم نتائج الأونكتاد السابع فقد أجمعت غالبية الوفود أنها قرب دخول الصندوق المشترك للمواد الأولية حيز التنفيذ ، وكان هذا الصندوق قد تقرر انشاؤه فى الأونكتاد الخامس ١٩٧٩ ، وقد وقعت على اتفاقية الصندوق ١٦٣ دولة قبل انعقاد الأونكتاد السابع منها ٩٤ دولة صدقت عليها بعد توقيعها بينما ، كانت هناك ٤٩ دولة لم تكن قد صدقت عليها بعد . وقد تحدد رأسمال الصندوق بـ ٤٧٠ مليون دولار ، ويجب أن تصل مساهمات الأعضاء الى ٣١٣,٥ مليون دولار حتى يبدأ التنفيذ ، وكان الصندوق مجمدا رغم توقيع ١٦٣ دولة لأن مساهمة الدول الموقعة والمصدقة على الاتفاقية ـ ٩٤ دولة دولة ـ كانت أقل من ثلثى رأسم المال المقترح التى تمثل الحد الأدنى الذى يبدأ به دخول الصندوق حيز التنفيذ ، وبتوقيع الأتحاد السوفيتى قفزت نسبة مساهمة الدول الأعضاء الى ٦٥,٢٦٪ من مجموع رأسمال الصندوق ، ويحتاج الصندوق ٦,٥ مليون دولار فقط ، حتى يصل الى الحد الأدنى اللازم لكى يبدأ العمل ، وقد أعلنت الأوبك أنها مستعدة لتغطية المبلغ المطلوب من أربع دول فقيرة نسبة مساهمتها ٨٩,٠٪ من رأسمال الصندوق ، اذا ما قامت تلك الدول بالتصديق على اتفاقية الصندوق وهى لاوس والمالديف وبورما وموريتانيا . كما تعهدت النرويج بسداد نصيب مجموعة أخرى من الدول الأقل نموا وهى كوستاريكا والسلفادور . وهندوراس ومدغشقر وموزمبيق وسوازيلاند ، وتصل نسبة مساهمة هذه الدول الى ١,٤٪ من رأسمال الصندوق بما سيقفز بمجموع المساهمات الى أكثر من نسبة الـ٦٦,٦٦٪ المطلوبة وللصندوق المشترك للسلع الأساسية وظيفتين :

١ ـ ضمان حد أدنى لأسعار المواد الأولية للدول النامية

٢ ـ تمويل برامج ابحاث وتقديم المساعدات المالية عند انهيار اسعار احدى السلع الاساسية .

وأن كان من المشكوك فيه أن يسمح رأسمال الصندوق المحدود بتقديم مساعدات ذات قيمة عند انهيار أسعار احدى السلع الأساسية .

وللصندوق وظيفة أخرى تمول برأسمال يساهم به الأعضاء اختياريا ، وقد اصطلح على تسمية هذه المساهمات بالحساب الثانى ومهمته تقديم المعونة الفنية لمنتجى السلع الأساسية للمحافظة على مستوى الأنتاج والأسعار ، وقد خصص لهذا الحساب الأختيارى لكى يصبح اداة فعالة مبلغ ٢٨٠ مليون دولار ، تقوم الدول الاعضاء بتغطيته اختياريا ، وقد بلغت مساهمات الدول فى هذا الحساب ٢٥٥ مليون دولار أى أكثر من ٩١٪ من رأس المال المطلوب وتجدر الاشارة الى أن السلع الأساسية أى الأولية تشكل ٥٦٪ من صادرات الدول النامية المنخفضة الدخل ، ٥٩٪ من صادرات الدول النامية متوسطة الدخل ، ٦٠٪ من صادرات الدول النامية عموما ، ٩١٪ من صادرات الدول النامية المصدرة للنفط حسب الاحصاءات الواردة فى تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ـ ١٩٨٧ ـ وتقدر الخسائر التى تحملتها الدول النامية بسبب انخفاض أسعار المواد الأساسية خلال الفترة من ٨١ ـ ١٩٨٦ ما بلغ فى مجموعة ٩٣,٢ مليار دولار للدول النامية ، ٤١ مليار دولار للدول الفقيرة الأقل نموا ، وأدت هذه الخسائر الى انخفاض معدلات نمو الناتج القومى الأجمالى لهذه الدول بنسب تراوحت حول ٠,٢,٢٪ سنويا للدول النامية والأقل نموا[٣٥]

واذا كان من نتائج ايجابية فعلية للأونكتاد السابع

---

٣٣ ـ وكالة الانباء الصينية ١٩٨٧/٨/٤

٣٤ ـ وكالة الانباء الفرنسية ١٩٨٧/٨/٣

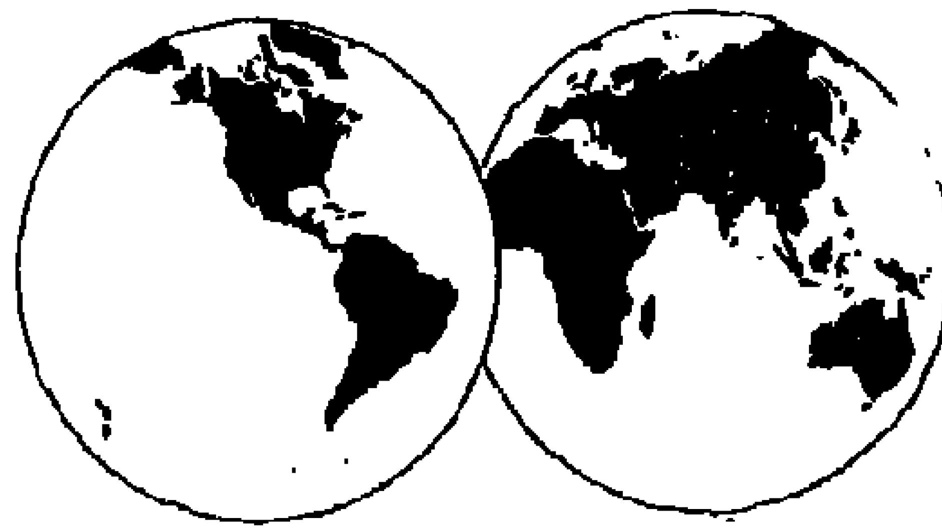
٣٥ ـ مجلة الأهرام الاقتصادى ١٩٨٧/٨/٣

فهى ادخال الصندوق المشترك للسلع الأساسية حيز التنفيذ فى وقت قريب ، وادانة السياسة الاقتصادية لاسرائيل ، والمطالبة بتشكيل هيئة فلسطينية مستقلة لتسويق السلع والمنتجات الفلسطينية . أما المطالبة بوضع حد لدعم المنتجات الزراعية ، فان دول السوق الأوروبية المشتركة التى تفعله لم تكف عنه وليس هناك ما يلزمها بذلك خاصة وأنه يحمى سلعها الزراعية من منافسة غير متكافئة مع السلع الزراعية الأمريكية .

كذلك فانه بالرغم من أن قرار الأونكتاد نص على ضرورة القضاء على الحماية الجمركية والغاء الحواجز الجمركية ، الا أن الحماية والحواجز الجمركية لاتزال موجودة بل ، والأرجح أن تتزايد خلال السنوات القادمة خاصة بين الدول الرأسمالية عالية التطور نتاج تباين القدرة التنافسية لصادرات كل منها والمرتبطة بدورها بتباين التطور التكنولوجى ومستوى الأنتاجية ومعدلات الأجور ..الخ .

وجدير بالذكر أن دول السوق الأوروبية المشتركة تعد أول من بدأ تنفيذ قرار الأونكتاد بالمطالبة بتشكيل هيئة فلسطينية مستقلة لتسويق السلع والمنتجات الفلسطينية ، حيث تتفاوض مع اسرائيل حاليا حول بروتوكول تجارى جديد ، وقد تم الاتفاق حول تصنيف المنتجات والرقابة الصحية وقوانين الجمارك وأسلوب التسويق ، فى حين لاتزال هناك مشكلة بالنسبة لصادرات الأراضى العربية الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، حيث تعتبر الجماعة الأوروبية تلك المناطق ـ الضفة الغربية وغزة ـ كيانا سياسيا مستقلا وتطالب بالتالى أن يكون تسويق تلك المناطق لمنتجاتها مستقلا من خلال هيئات تسويقية مستقلة ، وفقا لقرار الأونكتاد السابق ذكره ، فى حين تريد اسرائيل أن يكون تسويق تلك المناطق لمنتجاتها من خلال هيئات التسويق الاسرائيلية لتكريس وضع الهيمنة والسيطرة الاقتصادية عليها فضلا عن السيطرة العسكرية المباشرة ، وقد ربطت الجماعة الأوروبية التصديق على البروتوكول التجارى مع اسرائيل بتسوية مسألة صادرات الأراضى العربية المحتلة ، ويجب على الأقطار العربية أن تبذل جهدا حقيقيا فى دفع دول العالم الأخرى لتنفيذ قرار الأونكتاد لدعم الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة .

كذلك فانه على الدول النامية ومن بينها أقطار الوطن العربى أن تعمل على دعم وتقوية الصندوق المشترك للسلع الأساسية والحساب الثانى بما يسهم فى تحقيق استقرار لأسعار صادرات الدول النامية من السلع الأساسية ، أما بالنسبة للقضاء على الحماية والحواجز الجمركية ، فانه أمر من الصعب قبوله ، حيث أن صناعات الدول النامية ناشئة أو أقل تطورا من نظائرها فى الدول الرأسمالية عالية التطور وتحتاج للحماية الجمركية فى بعض الأحوال ، وفى ظل عدم وجود الحماية فان كثير من تلك الصناعات قد تموت فى مهدها . كذلك فان الدول الرأسمالية الكبرى تفرض حماية جمركية عندما يستدعى حماية صناعاتها ذلك ، سواء فرضت تلك الحماية بمواجهة صادرات من الدول النامية أو من الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى وليس من المنطقى والحال هكذا ، أن يطلب من الدول النامية الأقل تطورا أن تقضى على الحماية والحواجز الجمركية .□



ملف السياسة الدولية

التسويات الاقليمية فى بيئة دولية جديدة

تقديم الملف

د . محمد السيد سعيد

ظهر مصطلح التسويات الاقليمية Regional Settlements فى الاعلام الدولى بمناسبة تغطية الحركة نحو الوفاق الدولى التى تجسدت فى مؤتمرات القمة الثلاثة التى عقدت بين الرئيس الامريكى ريجان والسكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى ميخائيل جورباتشوف . وقد ذاع هذا المصطلح فى إطار نقدى للدلالة على ان دبلوماسية الوفاق الجديد قد إقتصرت على قضايا الامن الاستراتيجى وموازين التسلح النووى وما بعد النووى ولم تتناول بعمق وبصورة مباشرة تسوية الصراعات التى دارت بين العملاقين بصورة غير مباشرة فى اقاليم العالم الثالث المختلفة . اى ان مصطلح التسويات الاقليمية قد برز بسبب كون هذه التسويات هى الوجه الغائب للوفاق الجديد الذى تحرك بسرعة ـ لم يتوقعها احد ـ بين عامى ١٩٨٥ و١٩٨٨ .

وبالرغم من ان التسويات الاقليمية لم تكن جزءا من دبلوماسية القمم الامريكية ـ السوفيتية فى هذه الفترة ، فإن بعض هذه التسويات كان ناتجا ثانويا للحركة نحو الوفاق وكانت المبادرات السوفيتية هى القوة الدافعة له . كما ان نبضا آخر من الصراعات الاقليمية كان موضوعا لمناقشات عند مستويات اقل للحوار الامريكى ـ السوفيتى الدائر : وتحديدا مستوى وزراء الخارجية ونواب وزراء خارجية العملاقين .. مع ذلك ، فإننا لن نستطيع ان ندرك تماما كنه الحركة نحو عقد تسويات إقليمية إذا وضعناها كلية فى إطار دبلوماسية الوفاق وعلى ارضية البيئة الجديدة للعلاقات بين الشرق والغرب .

فالواقع ان العالم كله يتحرك بسرعة نحو التغيير تأهبا للقرن الواحد والعشرين ، وهناك تسويات معينة يمكن ان نردفها مباشرة بدبلوماسية الوفاق ، وتسويات اخرى تجرى بدون صلة مباشرة بهذه الدبلوماسية وكان لها قاعدتها الموضوعية داخل اقاليم وبلدان العالم الثالث المنخرطة فى الصراعات الاقليمية . وبتعبير آخر ، فإن محفزات الحركة نحو التسويات الاقليمية لم تقتصر على تغيير مواقف العملاقين : وتحديدا الاتحاد السوفيتى ، وإنما شملت ايضا تغييرات عميقة إنتابت التنظيمات الاقليمية والدول نفسها المشتركة فى صراعات إقليمية . وكما سنلاحظ من الدراسات التفصيلية فى هذا الملف فإن احدى السمات المميزة للحركة نحو هذه التسويات هو إنبعاث دور المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية ورابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومجموعة دول امريكا الوسطى وتحديدا مجموعة الكونتادورا .. الخ . كما إرتبطت الحركة نحو هذه التسويات ايضا بإنبعاث دور منظمة الامم المتحدة . وفيما يتصل بهذا العامل الاخير فإن دعم العملاقين لمساعى الامين العام للأمم المتحدة كان شرطا هاما لنجاحه فى دفع التحرك نحو التسوية لعدد من الصراعات . على ان هذا التحرك ذاته جاء الى حد بعيد تعبيرا عن قوة دوافع تعتمل داخل التجمع الدولى والضمير العالمى الجديد الذى يبزغ ببطء كأحد القوى المحركة للنظام الدولى .

ومع إعترافنا بقوة الدوافع نحو تسوية الصراعات الاقليمية ، فإن الحركة ذاتها لا تزال ناقصة الى حد كبير ، فهى لم تشمل عددا هاما من الصراعات الاقليمية المشتعلة فى العالم الثالث . وفى حالة تلك الصراعات التى إجتهدت الدبلوماسية الدولية الاقليمية فى وضعها على مائدة البحث ، فإن قوة الدفع لم تزل غير كافية إلا فى عدد محدود منها وعلى رأسها الصراع فى افغانستان والجنوب الافريقى . وتفسير هشاشة دبلوماسية التسويات الاقليمية الراهنة يكمن فى ان ثمة فجوة كبيرة بين

قوة الحوافز الدافعة للتسويات من ناحية والقدرة على إيجاد تسويات حقيقية قابلة للأستمرار من ناحية اخرى . وحول الجانب الاخير فإن التأكيد يجب ان يوضع على صعوبة إيجاد « توفيق » كاف بين المصالح التى تطلب الدفاع عنها إنخراطا مكلفا فى صراعات مدمرة لمدة طويلة للغاية من الزمن .

ويطرح هذا التأكيد مسألة البحث عن منطق وميكانيكية التسويات الاقليمية الجارية حاليا . وعلينا هنا ان نبحث عن طبيعة التفاوض الدولى ذاته ، والتنازلات المتبادلة التى تتم فى سياق عقد إتفاقات ذات قيمة . ويكشف لنا هذا الجانب عن جزء هام من منطق وميكانيكية السياسة الدولية فى المرحلة الراهنة من تطور النظام السياسى الدولى . وقد بدأنا هذه الدراسات بإفتراض مفاده ان التحرك الاولى نحو التسويات الاقليمية قد تم بقوة دفع تنازلات سوفيتية جوهرية .. ولكن إثبات هذا الافتراض كان يقتضى البحث عن درجة التناسب بين التنازلات السوفيتية او تلك التى قام بها اطراف ذات ارتباط قوى بالاتحاد السوفيتى من ناحية وتلك التى بذلها الجانب الامريكى او الاطراف المرتبطة به على نحو او آخر . من ناحية اخرى ، وفيما يبدو من الدراسات التفصيلية فإن أكثرية الحالات تثبت صدق الافتراض الذى بدأنا به .

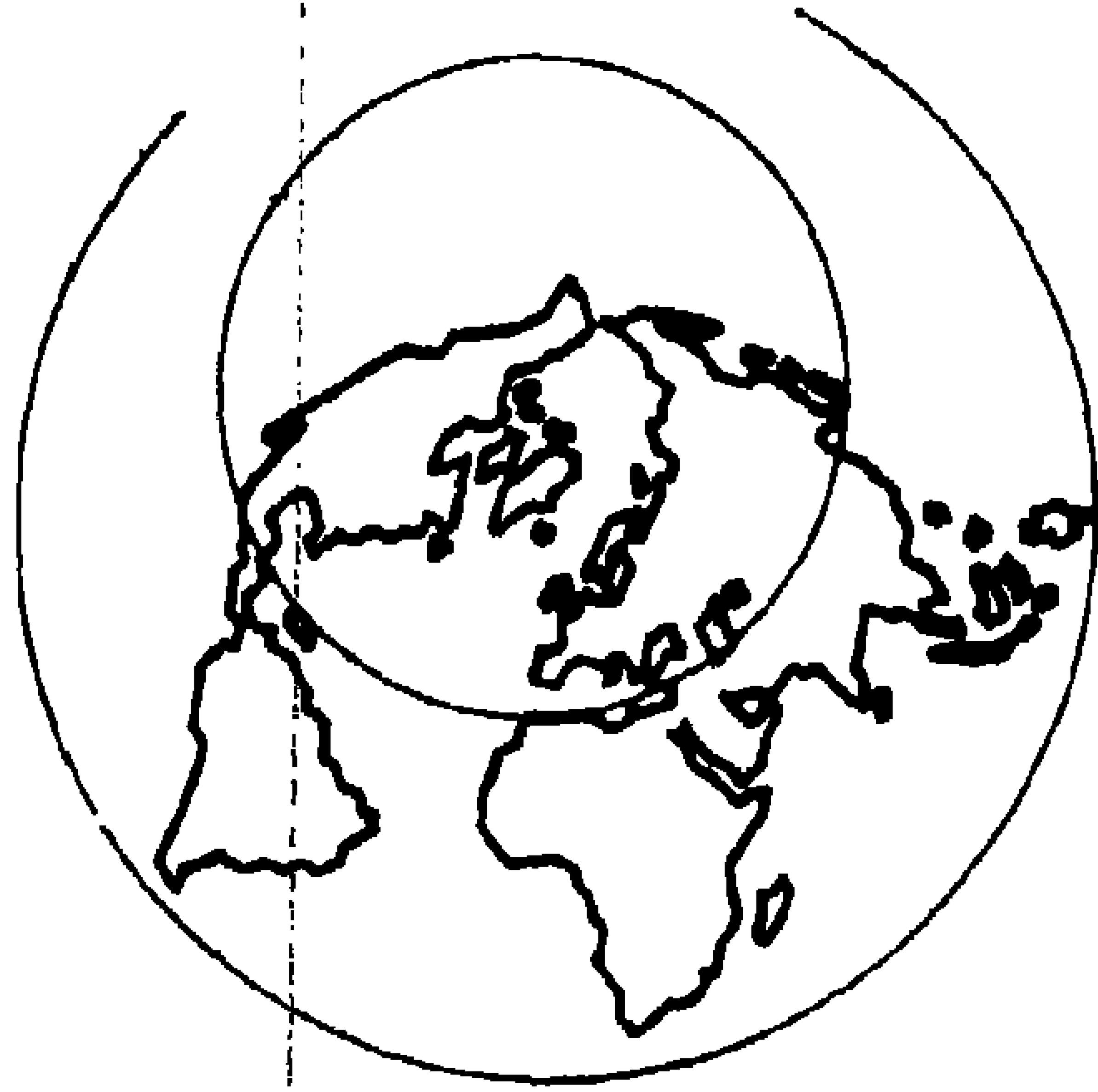
ولدى تقييم قوة الحركة نحو تسوية الصراعات الاقليمية كان علينا ان نتساءل عن قدرة هذه التسويات ، او الاتفاقات التى تم عقدها فى سياقها على الصمود والاستقرار فى وجه التغيرات المحتملة للسياسة الدولية ، ولا شك ان مصير الوفاق الجديد يشكل احد المحاور الرئيسية للأجابة على هذا السؤال ، وخاصة ان ثمة شكوكا تراود المحللين حول مصير مدرسة جورباتشوف فى الاصلاح داخل الاتحاد السوفيتى وبالتالى مصير سياسته الخارجية . على ان البحث عن اجابة عن التساؤل حول مدى الاستقرار المحتمل للتسويات الاقليمية يرتبط بعوامل اخرى ، وعلى رأسها طبيعة هذه التسويات ذاتها فى كل حالة على حدة .

ويلاحظ القارىء ان الملف الذى بين يديه قد صمم بحيث يتفق مع الاسئلة الثلاثة التى طرحناها هنا : اى محفزات التسوية الاقليمية ، والعملية التفاوضية ذاتها من حيث منطقها وميكانيكيتها والنتائج التى اسفرت عنها ، ومدى النصيب المتوقع من الاستقرار لهذه التسويات .

وتحاول الدراسة الاولى فى هذا الملف ان تعطى بانوراما عامة لطبيعة الحركة نحو التسويات الاقليمية من خلال دراسة مقارنة لعشر حالات . ثم تأتى الدراسات التفصيلية لكى تتناول ثمانى حالات من الصراعات الاقليمية بالتحليل ، وبعض هذه الحالات يرتبط بقوة دبلوماسية الوفاق وبعضها الآخر يرتبط على نحو اقوى بدور الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية الاخرى .

واخيرا فإن هدفنا العمل من هذا الملف هو التفكير فى مدى شمول الحركة العامة نحو التسويات الاقليمية للصراع العربى ـ الاسرائيلى . وثمة اسئلة عديدة وشكوك جديرة بالاحترام حول مدى إنطباق الحركة العامة على تلك الحالة الخاصة . وقد حاولت الدراسة الاخيرة بحث الافتراضات والافكار المرتبطة بهذه القضية منسوبة الى الحركة العامة نحو التسويات الاقليمية .

اولا : تحليل مقارنة لتجارب التسوية الاقليمية ـ ١٩٨٨



د . محمد السيد سعيد

مقدمة

فجأة ، إنتابت العالم كله حمى من نوع خاص : حمى التسويات الاقليمية ، فى العالم الثالث . فخلال الفترة ٨٦ ـ ١٩٨٨ كانت ثمة مبادرات عديدة ، ومفاوضات دائرة فى كل أرجاء العالم بغرض وضع نهاية لحروب دولية أو أهلية . دارت تلك المفاوضات على صعيد الأطراف المشتبكة مباشرة ، أو بين دول وأطراف وسيطة من ناحية وأحد أو كل أطراف الصراعات المستعرة ، فى أماكن عديدة من ناحية أخرى ، أو بين العملاقين ، أو فى صورة مؤتمرات تشرف عليها الأمم المتحدة . وتنوعت وتعددت أشكال التفاوض . وحتى تلك الصراعات التى كانت منسية أو ميئوساً من مجرد الاقتراب منها مبادرة سلام أو تصور إمكانية أن تضع أوزارها قد باتت قابلة من حيث المبدأ للتفاوض . وتراوح تصيب كل من هذه الصراعات والتحركات الرامية لتسويتها من حيث التقدم على طريق التسوية . على أنه أمكن عقد إتفاقات أساسية بصدد إنهاء حروب أو صراعات إقليمية تحظى بإهتمام عالمى ، مع بقاء بعض المسائل المتنازع عليها وأحيانا يستمر هامش للتعثر وإعادة التفاوض حول شروط تنفيذية أو تفاصيل إجرائية . وهذه الصراعات الأخيرة هى التى تدور فى أفغانستان ، وجنوب القارة الافريقية ، والصحراء الغربية . أما بقية الصراعات الكبرى التى ترهق ضمير العالم فقد بدا أن عملية التفاوض توشك على الانطلاق خلال صيف عام ١٩٨٨ . بل إن مجرد قبول أطراف معينة لوقف إطلاق النار فى حروب مشتعلة كانت علامة تفاؤل أكثر مما كان من الممكن تصوره ، ونخص بالذكر هنا قبول إيران للقرار ٥٩٨ لمجلس الأمن بعد عام من صدوره وبالتالى وقف اطلاق النار على ساحة الخليج فى يوليو ١٩٨٨ . ولهذا كله أصبح لقب صيف السلام . الذى أطلق على تلك الشهور الأربعة من عام ١٩٨٨ التى شهدت تكثيفا غير عادى للنشاط الدبلوماسى العالمى الرامى الى تسوية كثرة من صراعات العالم الثالث لقبا متداولا فى الصحافة والاعلام الدوليين . وعلى وجه التحديد ، فقد شهد هذا الصيف تحركات ذات قيمة لحل أو تسوية عشرة صراعات اقليمية كبرى . غير الصراع العربى ـ الاسرائيلى ـ فى أفغانستان ، وكمبوتشيا ، ومنطقة القرن الافريقى ، وتشاد ، والصحراء الغربية ، وأمريكا الوسطى ، ومنطقة الخليج العربى / الفارسى ، وجزيرة قبرص ، وجنوب أفريقيا وشبه الجزيرة الكورية .

ومع ذلك ، فإن هناك صراعات مدمرة أخرى لم يتم الاقتراب منها بقدر مناسب من قوة الدفع نحو التسوية والحل ، بالرغم من وجود قدر من النشاط السياسى أو الدبلوماسى أو المبادرات المبعثرة هنا وهناك وأهمها الحروب الأهلية فى أوغندا والفلبين وسرى لانكا ولبنان وجنوب السودان . هذا إلى جانب مطالب ، لها وزن معنوى محلى وعالمى ترفعها أقليات ذات رصيد من المعاناة دفعها إلى اللجوء إلى رفع السلاح ، وأهمها الأكراد فى العراق وارمن فى تركيا .

وإضافة إلى ذلك فإن التحرك السياسى والدبلوماسى بشأن تسوية صراعات إقليمية معينة لايزال اوليا للغاية ، ويقترب احيانا من بالونات الدعاية أكثر منه تعبيراً عن سعى جاد نحو قبول حلول وسط أو عقد اتفاقات ملزمة ، فى حالات اخرى لا يزال التفاهم الذى

وصل إليه الأطراف المعنيون بشأن التسوية هشا أو محدوداً للغاية بما لا يبرر الحديث عن التسوية . وفى حالة الصراع العربى / الاسرائيلى فإن الملاحظ أن الأطراف المؤثرة لاتزال بعيدة عن الاقتراب إقترابا صحيحا من جوهر المشكلة الحقيقية وهى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واستعادة حقوقهالتاريخية .

ومع ذلك كله ، فإن وجود تحركات دبلوماسية وسياسية لدفع عملية التسوية لعدد من الصراعات الاقليمية التى إستدامت لفترة طويلة هو بحد ذاته أمر بالغ الدلالة ، وخاصة إذا أخذنا مجموع هذه التحركات معاً .. الأمر الذى يعطى إيحاء قويا بوجود ظاهرة عالمية أو اتجاه له قاعدة إنطلاق موضوعية مناسبة نحو تسكين الصراعات الاقليمية . إن لم نقل إحلال السلام فى المناطق التى عانت لمدة طويلة من ويلات الحروب أو المنافسات التى يمكن أن تنفلت فى أى وقت مشعلة حروبا ضارية .

وتفتح هذه الملاحظات الباب أمام تقدير قيمة التحركات الدبلوماسية والسياسية الرامية لتسوية الصراعات الاقليمية القائمة خلال الفترة ٨٦ ـ ١٩٨٨ . فهناك إتجاه متفائل يبالغ فى قيمة هذه التحركات . وهناك فى المقابل اتجاه متشائم لا يرى ادنى قيمة لها أو أملا من ورائها . ومن ناحية أخرى ، فهناك ميل عام للتعميم يرى أن وجود إتجاه عام من شأنه أن يسرى على كل حالة على حدة . ويأمل أن يستقيم النجاح الذى تحقق فى حالة تسوية أحد الصراعات الى نجاح مماثل فى تسوية صراعات أخرى . والواقع أن ثمة قدرا من الحقيقة والخطأ فى هذه الاتجاهات كلها . فلا شك أن العالم يمر بمرحلة إنتقالية من حيث قدراته على حل المشكلات وتسوية الصراعات حيث ثمة بعض المعطيات للأمل كما أن هناك أسبابا كافية للتشاؤم بصدد معطيات أخرى . وكذلك ، فإن ظاهرة الحركة نحو التسويات الاقليمية قد تمت بأسلوب أقرب الى العدوى الايجابية . أى أن الاقتراب من مشكلة إقليمية معينة بقوة دفع مناسبة يوفر بحد ذاته حجة وقوة دفع للاقتراب من المشكلات الأخرى المماثلة . وهو الأمر الذى يفسر تكثيف هذه التحركات خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، وتحديدا خلال الفترة من بداية الصيف حتى نهاية عام ١٩٨٨ .

وتثير هذه الحقيقة إشكالية الكيفية التى يمكننا بها تقدير قيمة الحركة الراهنة نحو التسويات الاقليمية من حيث الشكل والمضمون وقوة الدفع .

والواقع أن الباحث فى أدبيات حل الصراع يمكنه أن يلحظ تنوع المدارس والتعدد الذى أصبح من الصعب حتى على المتخصصين متابعته للمفاهيم والمقتربات . على أنه يمكن بالاحاطة بهذه المدارس والمقتربات جميعها أن نصل إلى منطقة توافق فكرية ومنهجية معينة قد تساعدنا على الاقدام على هذا التقدير . ويمكننا أن نلمح تيارين رئيسيين للأدبيات الأكاديمية أحدهما يركز على تسوية الصراعات Settlement على حين يؤكد الثانى على مفهوم حل الصراعات Conflict resolution المفهوم الأول تتبناه المناهج التجريبية التى تقوم بدرجة أو أخرى على سياسات القوة Power Politics ونقصد به الافادة المباشرة فى استحداث ترتيبات عملية فى إطار الوضع القائم Status Quo للنظام العالمى والعلاقات الدولية . ويستخدم مصطلح التسوية بالتالى حيثما توجد إمكانية لعقد إتفاق بين أطراف مؤهلة للالتزام به ويتمتع بقدر من الاستقرار ويشمل إلتزاما منع الحروب بين هذه الأطراف . أما المفهوم التالى فهو يروج بين التيارات الفكرية الاصلاحية والراديكالية المشتغلة ببحوث السلام . ويستخدم بصورة أساسية هذا المصطلح للدلالة على أسلوب لانهاء صراعات دولية ما بمعالجة أسبابها العميقة وتصفية جذورها بما يفتح الباب أمام إحلال السلام بجانبيه السلبى والايجابى . ويقصد بالجانب السلبى مجرد انهاء الحرب ، أما الجانب الايجابى فيفيد معانى العدالة والتنمية . وبالتالى فإن المفهوم يستخدم لا فى السياسات العملية وإنما كمنظور نقدى لأنه يشترط فى واقع الأمر تحويل جذرى للعلاقات الدولية والنظام العالمى ، بما يتيح إستقرار حقيقى لظروف مانعة للحرب .

والواقع أن كلا المفهومين ضرورى للتقدير السليم لاتفاقات إنهاء النزاعات والصراعات الدولية . على أنه من الممكن أن ندمجهما معاً فى مقترب واحد للتقدير يقوم على مفهوم الرضا . فطالما أن التسوية المتفق عليها تحظى بقبول ورضى من الأطراف الأساسية الفاعلة فى أى صراع فإن هذا الصراع يكون قد تم حله عمليا ، حتى ولو كانت هذه التسوية تحتوى ـ من وجهة نظر موضوعية ـ على عناصر ظالمة . وتختلف التسويات تبعا للدرجة التى تحقق بها هذا الرضى والقبول . ويتعلق هذا الرضى ـ كحاصل نهائى ـ بأربعة جوانب رئيسية من عملية التسوية وهى : المشاركة ، والجدارة الموضوعية ، والانفاذ وإحتمالية الاستقرار . وفيما يلى تعريف موجز لكل من هذه المفاهيم او الجوانب الأربعة .

أ ـ المشاركة : ونعنى بهذا الجانب شمول دبلوماسية التسوية للقوى الفاعلة الرئيسية فى الصراع بما ينطوى على إلتزامهم بها . وتتضمن المشاركة بحد ذاتها قدرا من المراعاة للمصالح المادية والرمزية لمختلف الفرقاء وتوفير قدر من ضمانات إستقرار التسوية بسبب شمول الالتزام بها .

ب ـ الجدارة الموضوعية : ونعنى بها مدى تغطية

التسوية للموضوعات مثار النزاع وتناسب هيكلها مع الأهمية النسبية المتفاوتة لهذه الموضوعات .

جـ ـ الانقاذ : ويشير هذا المفهوم إلى وجود ميكانيكية على درجة من الفعالية تضمن التطبيق العملى للاتفاق الذى تتضمنه التسوية ، وضمانها عن طريق ترتيب وتوزيع القوى الفعلية المحيطة بالصراع .

د ـ إحتمالية الاستقرار : وتشير الى الأفق الزمنى الذى تنفذ فيه التسوية بدون إنتهاكات كبرى . ويتفق هذا الأفق الزمنى مع إستقرار توزيع القيم المتضمن فى هذه التسوية وقدرتها على خلق مصالح مشتركة فى بقائها .

وإنطلاقاً من هذه الجوانب الأربعة لمقبولية التسويات يمكننا أن نرصد خصائص الموجة الراهنة للتسويات الاقليمية .

أولاً : المشاركة فى التسويات الاقليمية :

معظم صراعات العالم الثالث التى تجرى حاليا محاولات لتسويتها هى صراعات ممتدة ومعقدة . فهى أولا متعددة الأبعاد . إذ تشتبك فيها جوانب تتصل بذات تعريف هوية المجتمع السياسى ، بجوانب أخرى تنشأ عن عملية التغير الاجتماعى السريعة ، والتى غالبا ما تأخذ صياغة أيديولوجية . وثانيا فهى متعددة المستويات . فغالباً ما يكون المجتمع نفسه منقسماً داخليا إلى جماعات عرقية حيث تقوم حركات سياسية على أساس إنتماءات جهوية أو ثقافية أو دموية بتحدى سلطة الدولة القائمة . وغالباً ما ترتبط هذه الانقسامات بتناقضات أيديولوجية وسياسية . وتستدعى هذه الانقسامات أفكاراً ومبادىء يكون لها فى العادة تأثير بالغ الأهمية على النظام الاقليمى . وهو ما يفرض تداخل أو تدخل قوى إقليمية فى مجرى الصراع أو محاولات تسويته . وفوق ذلك ، فإن الغالبية من تلك الصراعات ، وخاصة تلك التى تنشب فى مواقع إستراتيجية تجتذب القوى الكبرى للتدخل . ويتكون من تداخل هذه المستويات وإشتباك أبعاد الصراع نوع من التراكم والالتزام التاريخى الذى يعقد عملية البحث عن تسوية .

ومن هنا ، فإن التوصل إلى تسوية مرضية أو يتحقق لها القبول يستلزم مشاركة جميع الأطراف الفاعلة فى الصراعات . وبغض النظر عما إذا كانت هذه المشاركة مباشرة أو غير مباشرة ، فإن الأمر الهام هو أن تحظى هذه التسوية بالقبول من جانب هذه الأطراف . بحيث لا يترك طرف أساسى يمكنه فى نهاية المطاف أن يجهض أو يعترض مسار تنفيذ أو يقلق إستقرار هذه التسوية .

ومن هذه الزاوية ، فإن أهم تمييز يمكن الحديث عنه هو مشاركة القوى المحلية أو المباشرة من ناحية فى مقابل مشاركة الأطراف الخارجية ، وخاصة القوى الكبرى .

وقد نستكمل هذا التمييز بتصنيف التسويات الى تسوية مفروضة وتسوية تقوم على التراضى . على أن هذه التمييزات يصعب تطبيقها فى الواقع . إذ لا توجد تسوية بدون مشاركة قوى محلية ما ، ومن هنا فإن علينا أن نصف أنماط التسويات بقدر أكبر من التفصيل .

وإنطلاقا من هذا الاعتبار الأخير ، فإن الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية تتصف بأربعة خصائص رئيسية ، نوجزها حسب ترتيب أهميتها فيما يلى :

١ ـ التسويات الاقليمية وسياسات الارتباط :

يعزو معظم المحللين الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية الى التطور الكبير فى العلاقات بين العملاقين وتحولها من الحرب الباردة الجديدة التى سادت الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤ الى نوع ما من الوفاق الجديد يتم البحث عن صيغة له منذ ١٩٨٥ . ومن هذا المنظور ، فإن موجة التسويات الاقليمية تكتسب خصائصها وقوتها الدافعة مما يسمى بسياسات الارتباط Linkage Politics .

وقد عرفت سياسات الارتباط تقليديا بأنها المدى الذى يمكن تحريك الصراعات الاقليمية وتسويتها من خلال تكييف حالة العلاقات بين الشرق والغرب أى تحديداً الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، والتوازنات الدولية التى يحكمانها . ولاشك أن المؤشر والأداة الرئيسية لهذه العلاقات والتوازنات تتمثل فى مفاوضات الحد من التسلح .

وينتشر هذا التعبير فى الأدبيات الأمريكية منذ أن دافع عنه وسعى لتطبيقه وزير الخارجية الأمريكية السابق هنرى كيسنجر . ويستقطب هذا المفهوم الرأى العام الأمريكى بين وجهتى نظر . ترى الأولى أن بين الشرق والغرب مصلحة مشتركة كامنة فى منع المخاطرة بحرب نووية وهذه المصلحة قوية الى الدرجة التى يجب أن تفصل عن مجالات النزاع بين الجانبين ، بما فيها الصراعات الاقليمية . أما وجهة النظر الأخرى التى تبناها هنرى كيسنجر وتيار الصقور فى السياسة الأمريكية فتؤكد على عدم إمكانية عزل التفاوض حول الحد من سباق التسلح عن بقية مجالات العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية على النطاق العالمى ، وخاصة الصراعات الاقليمية .

ومن الواضح أن سياسات الارتباط بهذا المعنى تنصرف إلى إتجاهى العلاقة : أى إستخدام مباحثات الحد من التسلح النووى لدفع تطور العلاقات بين العملاقين فى المجالات الأخرى ، والعكس أى تحسين العلاقات بين العملاقين بما يفضى الى خلق مناخ موات لمباحثات الحد من التسلح . على أن أتجاه كيسنجر والصقور فى السياسة الأمريكية كان يعنى بسياسات الارتباط أمر واحد وهو استخدام والتلاعب بمباحثات الحد من التسلح النووى للحصول على تنازلات جوهرية

من جانب السوفييت فى المجالات الأخرى للعلاقات معهم . وخاصة فى مجال الصراعات الاقليمية . بما يعيد نشر النفوذ الأمريكى فى العالم الثالث . وقد كان الافتراض الكامن وراء هذا التصور هو أن الولايات المتحدة متفوقة ذريا على السوفييت ، كما أنها تستطيع أن تكون أقل حرصا على منع المخاطرة بقيام حرب ذرية منهم بحيث أن أى تنازل أمريكى فى هذا المجال لابد أن يقابله تنازل سوفيتى فى المجالات الاقليمية وتوزيع مناطق النفوذ . وقد وصل هذا التيار الى طريق مغلق عندما بالغ فى تصور ما يمكن أن يحصل عليه من السوفييت من خلال ما يسمى بتعديل جاكسون ـ فانيك لقانون التجارة الأمريكى . ويربط هذا التعديل بين التجارة مع السوفييت وفتح باب الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتى ربطاً مباشراً ومانعاً . وقد أفضى هذا الاتجاه الى جعل مفاوضات الحد من التسلح رهينة لتنازلات سوفيتية لم تكن مقبولة والتأثير عليها سلبا فى النصف الأول من السبعينات . وهكذا هزم تيار الربط الأحادى ذات أغراضه . وقد جاءت فترة حكم كارتر بتوقف مؤقت لسياسات الربط . فذهبت الادارة الامريكية الى أبعد مدى فى حملتها لحقوق الانسان ، على حين أن الاتحاد السوفيتى رفض الانكفاء على ذاته ووقف المساعدات للحركات الثورية فى العالم الثالث . ومع ذلك فقد أمكن عقد أتفاق سالت ـ ٢ . على أن تشبع الكونجرس الأمريكى بأفكار سياسات الربط أسهم فى عدم التصديق عليها . ومع مجىء ادارة ريجان دخلت سياسات الربط الى مرحلتين فى المرحلة الأولى التى شملت فترة الادارة الأولى لريجان لم يكن هناك أعمال لسياسات الربط بسبب التشدد الأمريكى فى كل من مجالى سباق التسلح والصراعات الاقليمية فى العالم الثالث . وقد كان الافتراض الكامن وراء هذا التشدد هو أن تحقيق الولايات المتحدة لقصب السبق فى مجال التسلح النووى ، وما بعد النووى سوف يجبر السوفييت على التراجع عالميا . وبالتالى فقد تميزت ادارة ريجان الثانية بالاستجابة لمبادرات السلام السوفيتية من موقع القوة ، أولا فى مجال محادثات الحد من التسلح وتقليص الترسانة النووية للطرفين وبدرجة ثانية فى مجال التسويات الاقليمية . ومع ذلك ، فإن سياسات الربط الريجانية هى إختيارية إلى حد بعيد ، كما أنها تعمل على نحو معاكس لما طبقه كيسنجر . أى أن تحقيق تقدم فى مجال الحد من التسلح قد إنعكس إيجابا على ايجاد مناخ مناسب لتسوية بعض الصراعات الاقليمية بما يتفق الى حد كبير مع المصالح العالمية للولايات المتحدة .

وفى مقابل نظرية سياسات الارتباط توجد نظرية أخرى ترى أن تحريك الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية قد تم بمبادرات سوفيتية خالصة . وأن بعض التسويات الاقليمية قد تقدمت بالقدر الذى وجدت فيه هذه المبادرات قدرا مناسبا من الاستجابة من قبل الولايات المتحدة . على حين أن مبادرات سوفيتية أخرى لم تنجح فى تحريك تسوية صراعات معينة بسبب الروح السلبية التى قابلت بها الولايات المتحدة هذه المبادرات .

والواقع أن هذه النظرية الأخيرة لها ما يبررها . فمن السهل أن نلاحظ تلك الدرجة الكبيرة من التباين فى المنظورين السوفيتى والأمريكى لمسألة التسويات الاقليمية ، فمن متابعة تصريحات وخطب جورباتشوف والصحافة السوفيتية نجد أن الاتحاد السوفيتى فى ظل جورباتشوف يظهر إهتماما أصيلا بتسوية النزاعات الاقليمية لما فى ذلك بحد ذاته من قيمة . ويعقد السوفييت أمالا عريضة على التعاون الأمريكى ـ السوفيتى فى تسوية هذه النزاعات على اساس مبادىء معينة . ومن هذه المبادىء منع التدخل الخارجي المسلح فى الشئون الداخلية للشعوب وتمكينها من تقرير مصيرها بنفسها ، والتخلى عن سياسات القوة عموما . ويتضح من دراسة الخطاب السوفيتى الراهن أن إنتهاج خط التسوية قد أصبح جزءا عضويا من الأيديولوجية الاصلاحية لجورباتشوف الذى إنتقد من سبقوه من الزعماء السوفييت لتفضيلهم الاستراتيجيات العسكرية على تلك السياسية ، ووصفه لهذه التفضيلات بأنها أفكار باليه من الناحية التاريخية . وبتعبير آخر ، فان السوفييت قد تحولوا إلى تفضيل المداخل السياسية وتنحية المداخل العسكرية لانهاء الصراعات الاقليمية .

ومع ذلك يبقى المحك الرئيسى لنظرية التنازلات السوفيتية متمثلا فى إختبار إفتراض أن أيا من التسويات التى تم تحريكها قد تمت على أساس تنازلات سوفيتية من جانب واحد . ويصبح السؤال هنا هو إلى أى حد قد يفضل السوفييت التنازل من طرف واحد فى حالة مقابلة مبادراتهم السياسية من قبل الولايات المتحدة بالرفض . والحقيقة أن السؤال الأخير مبرر تماما بالنظر إلى الاتجاه الأمريكى السائد فى صياغة التناول الأمريكى لمشكلة الصراعات والتسويات الأمريكية . فعلى حين أن السوفييت قد جعلوا المدخل السياسى جزءا من إيديولوجيتهم الراهنة ، فان القطاع الأقوى من السياسة الأمريكية ينحو الى تعظيم التدخل الأمريكى فى النزاعات الاقليمية ويؤكد على ضرورة كسبها لصالحهم سلما أو حربا . فالولايات المتحدة قد أصبحت متورطة فى النزاعات فى افغانستان وأنجولا وكمبوتشيا وهندوراس وتشاد والسلفادور ونيكاراجوا والفلبين ومنطقة الخليج ، هذا الى جانب عملياتها العسكرية فى لبنان وضد ليبيا ، إضافة لغزوها لجرينادا . وقد إستنتج تقرير اللجنة الأمريكية الخاصة بوضع استراتيجية متكاملة بعيدة المدى الذى

نشر فى يناير ١٩٨٨ أن الولايات المتحدة « ستكون فى العقود المقبلة بحاجة الى شكل أفضل من أشكال الاستعداد للتعامل مع النزاعات التى تنشب فى العالم الثالث » ، وأنه إذا ظل جورباتشوف فى موقعه واستمرت سياساته فسيتضح أننا نمر بمرحلة يجب أن تكون قواتنا المسلحة مستعدة للقتال فى شتى أنحاء العالم فى مناوشات أصغر نسبيا . وقد وضع هذا التقرير لجنة مشكلة من خبراء ينتمون الى الحزبين الجمهورى والديموقراطى . أما المبادىء التى تشكل المذهب الدفاعي الراهن للولايات المتحدة كما يتضح من هذا التقرير ومن تصريحات وزراء الدفاع فى إدارة ريجان (واينبرجر وكارلوتشى) فهى التركيز على الصراعات المحدودة (فى العالم الثالث) ، والاعتماد على إستراتيجية التمرد المضاد للقوى الراديكالية (إتباعا للنموذج المطبق فى نيكاراجوا ، ووضع خطط طوارىء للتدخل الأمريكى المعدود تقوم على قوات مرنة يمكن تحريكها بسرعة .

وإذا كان الأمر كذلك ، فان حقيقة ما يحدث هو أن الاتحاد السوفيتى يخطط للانسحاب من الصراعات الاقليمية فى العالم الثالث ، فى الوقت الذى تخطط فيه الولايات المتحدة للتقدم والانخراط فى هذه الصراعات . ويعنى ذلك أن التسويات الاقليمية ممكنة الحدوث فقط حينما يتحقق للولايات المتحدة من خلال هذه التسويات المزية الاكبر : أى إنتصار سياسى يغنى عن الانتصار العسكرى .

والواقع أن لكل من تلك النظريتين قدرا معينا من المصداقية . فلاشك أن عقد الثمانينات قد شهد إنقلابا واضحا فى موازين القوى العالمية بين العملاقين بالمقارنة بالعقود الثلاثة السابقة عليه . فعلى حين كان الاتحاد السوفيتى يتقدم عالميا فى تلك العقود كانت الولايات المتحدة تتراجع وتخسر الموقع تلو الآخر . أما فى الثمانينات فان ما يحدث هو العكس مع فرق واحد ، هو أن الاتحاد السوفيتى يظهر نزعة لاشك فيها نحو التنازل فى جميع المواقع فى وقت واحد . وقد يبرر هذا الواقع لافقط بموازين القوى العالمية المتغيرة ، وإنما أيضا بمحاولة الاتحاد السوفيتى فى ظل جورباتشوف التحلل من اكبر قدر ممكن من الالتزامات الخارجية من أجل التفرغ لانجاز برنامجه للاصلاح الداخلى . على أن ذلك لا يعنى أن التسويات الاقليمية الراهنة تتم بتنازلات سوفيتية من جانب واحد . صحيح أن بعض هذه التسويات لا يمكن إدراجه تحت مسمى سياسات الأرتباط ، إلا أنها تمت من خلال مبادرات سوفيتية محسوبة بدقة لا يخرج منها الاتحاد السوفيتى بدون مقابل أو متوقعا هزيمة سياسية كاملة .

وإذا كان ثمة قدر من المصداقية فى كل من النظريتين السابقتين ، إلا أن الواقع الفعلى يصعب تفسيره بأى منهما ، أو حتى بكليهما معا . ويمكننا إيضاح ذلك من إستعراض سريع للتسويات الجارية فى الفترة ٨٦ ـ ١٩٨٨ .

ـ فبعض هذه التسويات لاصلة قوية لها بالتوازنات بين العملاقين ولا يمكن تفسيرها بالتالى لا بنظرية سياسات الأرتباط ولا بنظرية التنازلات السوفيتية من جانب واحد . فلكى تكتسب الصراعات الاقليمية هذه الصفات يجب أن يكون العملاقان قد أظهرا إهتماما ملحوظا بها ، وأن يكون أحدهما على الأقل منخرطا بقوة كافية الى جانب احد الاطراف على حين يكون الأخر بوضوح فى صف الطرف المقابل من الصراع الاقليمى ـ كما يجب أن يدرك العملاقان وجود مصلحة واضحة لهما فى إسلوب تسوية هذا الصراع .

وهناك صراعات إقليمية عديدة لا تنطبق عليها هذه الشروط . فالصراع بين ليبيا وتشاد لم يشهد إستقطابا امريكا سوفيتيا حادا بالرغم من إتجاه الولايات المتحدة لاستغلال هذا الصراع من أجل إحراج نظام القذافى وهز إستقراره الداخلى وهزيمته سياسيا . ذلك أن الاتحاد السوفيتى . بالرغم من كونه المورد الرئيسى للسلاح ـ لم يؤيد التدخل الليبى فى تشاد ولم يتورط فى مناصرة ليبيا ضد تشاد سياسيا ، أو حتى مناصرة أحد اطراف الحرب الأهلية فى تشاد ضد الطرف الآخر . ولم يحظ القادة الليبيون بدعم سياسى من قبل أى من القوى الاقليمية المرتبطة بالسوفييت إلا بعد الهزائم العسكرية التى نزلت بليبيا فى عام ١٩٨٣ تحسبا لاحتمالات توسيع الهجوم التشادى على ليبيا . ومع ذلك ، فان السوفييت والأمريكيين لم يكونا بمعزل عن التحرك نحو تسوية الصراع فى تشاد ، وإن تفاوتت مواقفهما بوضوح . فالاتحاد السوفيتى قد أبدى نصائحه للقذافى عدةمرات بعدم تصعيد الصراع ، كما نصحه بمحاولة الخروج من ساحة الحرب فى تشاد بصورة مشرفة . وقد كانت هذه النصائح أحدى العوامل التى أسهمت فى إعتراف القذافى بأن التدخل فى تشاد كان خطأ يجب تصحيحه ، وبمحاولته التوصل الى تسوية من خلال لقاء وزيرى خارجية الدولتين فى ليبرفيل فى الصيف والتعاون مع لجنة منظمة الوحدة الأفريقية للوساطة التى نشطت فى سبتمبر . وفى نفس الوقت ، فان الولايات المتحدة لم تظهر أدنى ترحيب بمحاولة تسوية الصراع فى تشاد ، ولكنها أسهمت بصورة غير مقصودة وغير مباشرة فى دفع القبول الحذر من جانب حكومة حسين حبرى لجهود الوساطة والتسوية . فقد إضطرت الادارة الأمريكية لتخفيض مساعداتها العسكرية لتشاد بنسبة ٣٠٪ هذا العام جنبا الى جنب مع ست دول أفريقية أخرى ، وهو الأمر الذى أساء الى الموقف العسكرى لتشاد فى مقابل ليبيا .

ونلحظ كذلك أن الصحراء فى الصحراء الغربية لم يكن موضوعا للاستقطاب بين العملاقين . فكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لم يعلنا التحيز لأحد أطراف النزاع ، وحاولا جهد الطاقة أن تبدو سياساتهما متوازنة نحو هذا الصراع . فلم يعترف أيهما بجبهة البوليساريو ولم يقف أيهما بحزم الى جانب الدولة العربية الأقرب لهما من الناحية السياسية ـ ذلك أن هناك مصلحة سوفيتية فى إستمرار التعاون مع المغرب ، كما أن هناك مصلحة أمريكية فى الاستمرار فى إجتذاب الجزائر إليها ودفعها نحو الاقتراب بنشاط أكبر من الغرب . ومع ذلك ، فان التأييد الذى حظى به السكرتير العام للامم المتحدة فى محاولته لترتيب إنهاء الصراع كان عاملا هاما فى نجاح جهوده حتى الآن .

ولم تحظ المحاولات الأخيرة لتسوية المشكلة القبرصية إلا إهتماما هامشيا للغاية من جانب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وتستمد هذه المحاولات قوتها من سياسة رئيس وزراء تركيا أوزال للتقارب مع اليونان والتى توجت بزيارته لها فى يونيو ١٩٨٨ ، ومن مصلحة كل من تركيا واليونان فى إعادة ترتيب أوضاعهما بالارتباط مع الجماعة الاقتصادية الأوربية . ولاشك أن هذه المحاولة الأخيرة قد تأثرت بروح الاسترخاء الدولية ولكن على نحو غير مباشر الى حد بعيد .

أما محاولة تسوية الصراع بين إثيوبيا والصومال فقد ظلت لفترة طويلة بعيدةعن دائرة العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية بسبب ضعف وهامشية الاهتمام الأمريكى العملى بمنطقة القرن الأفريقى وعدم رغبة امريكا فى التورط فى هذا الصراع . ومع ذلك ، فقد بدأ الاهتمام الأمريكى بالمنطقة فى التجدد بحيث أصبح أقرب إلى الانضواء تحت لافتة « سياسات الارتباط » إذ طلب جورج بوش من شيفرنادزه إدراج إثيوبيا رسميا فى قائمة المباحثات بينهما لدى لقائهما فى جنيف فى إبريل ، كما تم تناول الصراع بين إثيوبيا والصومال ، وبين إثيوبيا وجبهة تحرير ارتريا فى لقاء أدامبشين وكروكر نائبا وزيرى الخارجية السوفييتى والأمريكى اثناء التحضير لمؤتمر قمة موسكو بين جورباتشوف وريجان . ويعتقد أن المباحثات السرية الدائرة بين العملاقين قد اصبح لها تأثير قوى على مجرى ومسار عملية التسوية التى تجرى فى ساحة القرن الافريقى وخاصة عبر روح الاعتدال الواضحة التى ظهرت فى سلوك القادة الاثيوبيين نحو الصراعات الاقليمية الدائرة فى القرن خلال العام كله .

وتقدم حالة الحرب العراقية الايرانية نموذجا فريدا نسبيا لعلاقة العملاقين بعملية التسويات الاقليمية . فكل من العملاقين يبدى اهتماما هائلا بكل من الدولتين المتحاربتين ويقدران القيمة الاستراتيجية الهائلة للمنطقة ككل . على أن الحرب ذاتها لم تكن مجالا لاستقطاب حاد بينهما . فكل منهما قد أعلن حياده تجاه الحرب الدائرة وتفضيله لانهاء النزاع سلميا ، وحرصه على إستمرار التوازن بين المتحاربين والعودة الى حدود إتفاق عام ١٩٧٥ . ومع ذلك فقد مثلت الحرب إشكاليات متباينة جذريا وفرصا مختلفة الاتجاه بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . فالأول هو المورد الأساسى للسلاح للعراق ولكنه حاول باستماته ألا يخسر إيران ومثلت الحرب بالنسبة لها خسارة لفرض سياسة إستثنائية تتمثل فى إمكانية جمع كل من العراق وايران إلى صفها فى التوازنات الدولية النهائية . أما الأخيرة فقد أفادت سياسيا من الحرب بسبب مصلحتها فى إضعاف الدولتين المتحاربتين حيث أن كليهما يقترب من الخصم عنه الى الطيف . وعلى حين أن العلاقات الأمريكية ـ العراقية قد تحسنت بسبب الحرب وبسبب قيام البحرية الأمريكية بضمان حرية الملاحة فى الخليج وحماية القافلات الكويتية ثم ناقلات الدول المحايدة فانها لم تفلت اى فرصة لأعادة فتح الحوار مع ايران . وقد أدى يأسها الكامل من ذلك بعد فضيحة ايران جيت إلى الصدام العسكرى المكشوف بين الاسطول الأمريكى والبحريةالأيرانية فى ابريل . على أنه بالرغم من تباين التوجهات الأمريكية والسوفيتية نحو حرب الخليج ، فان تعاونهما معا لاصدار قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ عام ١٩٨٧ كان له أثر بارز ـ وان كان متأخرا لنحو عام كامل ـ فى وضع نهاية للحرب . وبالتالى ، فانه يمكن إعتبار تسوية الصراع العراقى ـ الايرانى أحد مجالات ما يسمى بسياسات الارتباط إلى حد معين ـ وفى نفس الوقت ، فإن هذا الصراع قد شهد محاولة لتطبيع نوع آخر تماما من سياسات الارتباط . وتستهدف تلك السياسات لاربط التسوية فى مجال صراع اقليمى معين بحالة المفاوضات حول الحد من التسلح الذرى او التوازنات الدولية الكلية ، وإنما ربط مجرى تسوية صراع معين بمسار تسوية صراع آخر . ومن هذا المنظور ، فقد سعى الاتحاد السوفيتى فى مفاوضاته المتعددة على مستوى القمة والمستويات الأدنى خلال عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ إلى ربط تعاونه مع الولايات المتحدة لاصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات على الدوله التى لاتقبل القرار رقم ٥٩٨ (أى ايران) بتنازلات امريكية لصالحه فى المباحثات حول الانسحاب السوفيتى من افغانستان . وقد كان الفشل فى الحصول على تنازلات امريكية هامة فى المجال الأخير أحد الأسباب الهامة لرفض السوفييت التعاون مع الولايات المتحدة فيما هو أبعد من القرار ٥٩٨ بصدد الخليج . وأخيرا فان تأييد كل من الولايات المتحدةوالاتحاد السوفيتى لجهود الأمم المتحدة فى الوساطة بين العراق وايران أحد العوامل الهامة وراء صمود هذه الوساطة فى وجه

العواصف التى كان يمكن أن تودى بها فى ظروف أخرى . وفى نفس الوقت ، فان كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لايملكان وسائل كافية للتاثير على مواقف الدول المتصارعة ، الأمر الذى يحد كثيرا من ربط تسوية صراعهما مع التوازنات العالمية . وهكذا يمكننا أن نستنتج أن الصراع العراقى هو أحد مجالات ما يسمى بسياسات الارتباط الى حد ما فقط ، وأن الارتباط نفسه بعيد عن أن يكون بسيطا أو مباشرا .

وعلى العكس من النماذج السابقة نجد أن الصراعات الخمس الباقية ترتبط بقوة بحالة العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية وان لم يكن بالضرورة بنفس الطريقة أو فى نفس الاتجاه . فمحاولات تسوية الصراع فى افغانستان ، وكمبوتشيا ، وشبه الجزيرة الكورية ، وجنوب أفريقيا ، وأمريكا الوسطى هى نماذج لسياسات الارتباط ، بدرجات متفاوتة . فجميع هذه الصراعات كانت موضوعات لمبادرات سوفيتية لتسويتها إنطوت على تنازلات سوفيتية هامة . ولكن المقابل الذى طالبت به القيادة السوفيتية الجديدة ، وسياق التفاوض كان مختلفا من حالة لأخرى . فتكاد افغانستان تكون نموذجا لنظرية التنازلات السوفيتية من جانب واحد . حيث تمت المفاوضات بين السوفييت ومندوب الأمين العام للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٢ حتى توقيع اتفاقية جنيف فى ابريل ١٩٨٨ بالرغم من إستنكاف الولايات المتحدة عن المشاركة أو تأييد هذه الجهود . ومع ذلك فقد أصر الاتحاد السوفيتى قبل التوقيع النهائى على ضمانات أمريكية للاتفاق . كما أعلن الاتحاد السوفيتى وقف سحب قواته من أفغانستان تبعا لاتفاقية جنيف فى اكتوبر عندما شعر بعدم جدية الولايات المتحدة فى الالتزام بتعهداتها كدولة ضامنه للاتفاقية فى اكتوبر بعد تعدد الاتهامات الرسمية السوفيتية بخرق الولايات المتحدة وباكستان لالتزاماتهم بعدم امداد المجاهدين بالأسلحة والذخيرة وبعد عدة إقتراحات من جانب وزير الخارجية السوفيتى بعقد لقاء بين الأطراف الأربعة على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة الالتزامات التى إرتبطت بها هذه الأطراف ، وهكذا كانت مشاركة الولايات المتحدة جوهرية لعقد صفقة التسوية النهائية ولضمان إستمرار الالتزام السوفيتى بها .

أما فى حالة أمريكا الوسطى (نيكاراجوا على وجه الخصوص) فقد تتابعت التنازلات السوفيتية التى تمت فى صورة ضغوط ونصائح لحكومة الساندينستا . وبصفة خاصة فقد كانت المفاوضات المباشرة بين الحكومة ومتمردى الكونترا ثمرة مباشرة لهذه الضغوط . على أن التعنت الأمريكي واصرار الادارة الأمريكية على اجهاض أى محاولة جادة لتسوية الصراع هناك يشير بوضوح إلى أن هذه الادارة لاتنوى اخضاع أمريكا الوسطى لسياسات الارتباط بهدف التسوية ، وأنها تصر على تصفية حكومة الساندينستا بأى ثمن : أى الانتصار الكامل لارادتها والتنازل الكامل من جانب نيكاراجوا والاتحاد السوفيتى .. ومع ذلك ، فانه لأسباب داخلية واقليمية ودولية لن يكون من الممكن للولايات المتحدة إلا أن تتفاوض فى نهاية المطاف بقصد الوصول الى حل وسط . وهو الأمر الذى يرشح المنطقة لسياسات إرتباط حقيقية . وفى حالتى كمبوتشيا وشبه الجزيرة الكورية تبدو ثمة إمكانية غير ضئيلة لتحريك تسويات تنضوى تحت سياسات الاأتباط من خلال تنازلات متبادلة بالالتقاء مع أية طفرة تحسن فى العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية فى مجالات أخرى للصراع الاقليمى .

وتبقى حالة التسوية فى افريقيا الجنوبية : أى إستقلال ناميبيا وإنهاء الحرب الدائرة بين جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية من ناحية وأنجولا بمساعدة كوبا من ناحية أخرى . وتمثل تلك الحالة نموذجا ساطعا لسياسات الارتباط ولكن هذه المرة بمبادرات أمريكية نشطة ، وربما أيضا تنازلات أمريكية أوفر من التنازلات السوفيتية .

ومهما كان من أمر التباين بين هذه الحالات كلها ، فان الحقيقه الواضحة هى أن مشاركة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة المباشرة أو غير المباشرة فى تحريك التسوية يكاد أن يكون شرطا جوهريا لنجاح الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية لانهاء الصراع والوصول إلى صفقة مقبولة من الاطراف المعنية .

٢ ـ الميل لاستبعاد حركات التحرير والمنظمات المسلحة من المشاركة :

كما اسلفنا القول نجد ان العديد من الصراعات الاقليمية هى تداخل معقد لحروب اهلية مع نضال من اجل التحرر من احتلال اجنبى ونزاعات اقليمية حول الحدود او التوازنات او مبادىء النظام الاقليمى ذاته ، وفى جميع الحالات التى تم فيها التحرك الدبلوماسى بغرض التسوية باستثناء حالة كوريا وحالة جزيرة قبرص توجد حركات مسلحة تحت مستوى الدولة ، كما نجد ممارسات امبريالية او احتلالية او تدخل اجنبى فعال بشكل او آخر . ومن الحالات الثمانى الباقية تم تجاهل تلك الحركات المسلحة او منظمات التحرير بصورة تامة او شبه تامة فى سكانها .

فالمفاوضات حول افغانستان والتى دارت منذ عام ١٩٨٢ تمت بمشاركة الحكومة الافغانية وباكستان والاتحاد السوفيتى بوساطة الأمم المتحدة وبدون اتصال مباشر بين الحكومتين الافغانية والباكستانية . ولم يشترك تحالف منظمات المجاهدين التى تكافح ضد الحكومة الافغانية والقوات السوفيتية منذ عام ١٩٧٩ فى اى مرحلة من مراحل هذه المفاوضات الا على نحو جانبى

وغير رسمى . بل ان هذه المنظمات ذاتها قد قاطعت المفاوضات واصرت على الانسحاب الفورى غير المشروط للقوات السوفيتية من افغانستان . وبالتالى فقد رفضت هذه المنظمات الالتزام بنصوص الاتفاق ، واخذت فى مهاجمة القوات السوفيتية المنسحبة من افغانستان اعرابا عن عدم الالتزام . واقرب ما ورد بنصوص الاتفاق فيما يتصل بصفة هذه المنظمات السياسية والدبلوماسية هو قيام كور ديفيز ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة بقراءة اعلان خاص بتشكيل حكومة تتمتع بصفة تمثيلية كبرى فى كابول . ابان توقيع وزراء خارجية باكستان وافغانستان للوثائق الثلاث التى اشتمل عليها اتفاق جنيف .

وفى حالة صراع الخليج لم يرد اى شىء سواء فى قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ او فى اعلانات الدول بقبوله او فى مؤتمر جنيف المعقود لتسوية الصراع بوساطة الامم المتحدة بخصوص الحركات المسلحة فى كل من العراق وايران . وبصفة خاصة فقد تم تجاهل حركة الاكراد المسلحة ، وكذلك حركة مجاهدى خلق الايرانية فى دبلوماسية التسوية .

اما حالة كمبوتشيا فان مباحثات مؤتمر جاكارتا غير الرسمى قد تمت مقاطعته من قبل الخمير الحمر اكبر المنظمات العسكرية الكمبوتشية . ومثل الأمير سيهانوك قوى المعارضة للقوات الفيتنامية فى كمبوتشيا فى الدورة الاولى (فى يوليو) باسم قوى التحالف (بين المنظمات العسكرية الثلاث العاملة ضد القوات الفيتنامية) .

ومع استقالة الامير سيهانوك من قيادة التحالف اصبحت العزلة السياسية للخمير الحمر كاملة . وتظل المشكلة السياسية التى تبحثها مختلف الاطراف هى كيفية تشكيل حكومة ائتلافية فى كمبوتشيا لا تسمح بثقل كبير للخمير الحمر ، وخاصة ان الاطراف الخارجية الرئيسية بما فيها دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وفرنسا والولايات المتحدة تجد مشكلة اخلاقية كبيرة فى ادماج الخمير الحمر فى المصالحة مع عجزها فى نفس الوقت عن ايجاد صيغة سياسية تستطيع الصمود بدون هذه القوة العسكرية الاكبر داخل تحالف المعارضة الكمبوتشية .

وفى جنوب افريقيا لم تدخل سوابو الى النطاق الرسمى للمباحثات منذ البداية ، بما فيها الجولات التسع الاخيرة فى لندن ونيويورك والقاهرة وبرازافيل منذ مايو ١٩٨٨ بالرغم من المنزلة الرسمية التى تحتلها سوابو كحركة تحرير لاقليم جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) فى الأمم المتحدة والاعتراف بها من قبل المنظمة باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد لشعب الاقليم .. ويبدو استبعاد سوابو مثيرا للاستغراب لأن قضية استقلال ناميبيا تمثل حجر الزاوية فى الجولات الرسمية للمباحثات .

وفى نفس الوقت فقد استبعدت المفاوضات الرسمية مشاركة حركة يونيتا (أو تحالف حركتى يونيتا وفنلا) التى تعمل للاطاحة بالحكومة فى انجولا ، وذلك بالرغم من المساعدات الاقتصادية والعسكرية النشطة التى تقدمها الولايات المتحدة لهذه الحركة . ولاشك ان التوصل الى اتفاق حول مستقبل حركة يونيتا يمثل احد المشكلات الرئيسية المرتبطة بضمانات امن انجولا بعد انسحاب القوات الكوبية . ومع ذلك فان الرفض الحازم من قبل حكومة انجولا للاعتراف او التعامل او السماح بمشاركة حركة يونيتا فى الحكومة كان كافيا لاستبعادها من المشاركة فى دبلوماسية التسوية التى تتم بين ممثلين لحكومات انجولا وكوبا من ناحية وحكومة جنوب افريقيا العنصرية بوساطة الولايات المتحدة من ناحية اخرى .

وفى تشاد ، ادى تحالف قوات جوكونى عويضى مع قوات حكومة حبرى فى المعارك العسكرية التى دارت حول فايالارجو وجومو والفيج ومآتن السادة .. الخ الى انهاء حركة التمرد التى قادها الأول .. ومع اعتراف ليبيا بحكومة حسين حبرى فى ابريل وقيامها باعتقال الشيخ ابن عمر الحليف الرئيسى الذى ظل يقاتل قوات حبرى اصبحت المباحثات التى تدور بوساطة منظمة الوحدة خالية من اى تمثيل للمنظمات العسكرية المعارضة للحكومة التشادية القائمة .

اما فى القرن الافريقى فيمكننا التمييز بين حالة الصراع الاثيوبى الصومالى ، وحالة ارتريا . ففى الحالة الاولى تجاهلت المفاوضات تماما حركات التمرد فى جانبى الحدود . اى حركة تحرير الاوجادين وحركة تحرير الصومال ولم يأت اى ذكر لهما فى المباحثات الاقليمية والدولية التى دارت حول تسوية هذا الصراع . اما فى حالة ارتريا ، فان جهود التسوية لم تبدأ بعد بقوة دفع كافية ، غير ان اى جهد من هذا النوع لابد وان يشمل جبهة تحرير ارتريا بسبب عدم وجود دول يمكنها الحديث باسم هذه الجبهة او فرض اى حل يمكن التوصل اليه عليها .

وتبقى حالتان فقط من ثمانى الحالات التى توجد فيها حركات نضال مسلح واشتملتها الموجة الراهنة للتسوية هى التى شاركت فيها هذه الحركات بصورة مباشرة وغير مباشرة . ففى امريكا الوسطى ، قامت حكومة الساندنيستا بالاقدام على تنازل جوهرى يتمثل فى التفاوض مباشرة مع حركة الكونترا ، حيث عقدت دورة المباحثات الاولى فى يونيو ، وتلتها دورة مباحثات تالية فى اكتوبر . وقد تمت هذه المباحثات بالرغم من ان صفقات التسوية التى عرضت من قبل مجموعة الكونتادورا لم تشر لحركة الكونترا بالاسم ، ولم تشارك هذه الحركة الاخيرة فى دبلوماسية التسوية التى قادت فى نهاية المطاف الى اتفاق ٧ اغسطس ١٩٨٧ ، وما اعقبها من

صياغات ومشروعات لتسوية الحرب الاهلية وحرب التدخل الامريكية ضد نيكاراجوا .

أما الحالة الثانية فهى حالة الصحراء الغربية . فنتيجة لاكتساب منظمة البوليساريو لطابع شبه رسمى باعتراف منظمة الوحدة الافريقية بها وضمها كعضو عامل فيها فقد كان من المحتم ان تشارك البوليساريو فى دبلوماسية التسوية على نحو غير مباشر نتيجة اصرار المغرب على عدم الاعتراف او التفاوض معها . وقد تمت هذه المشاركة عبر وساطة الأمم المتحدة ، وقبلت البوليساريو خطة بيريز دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة لتسوية مشكلة الصحراء بتحفظات معينة . ومع ذلك ، فانه مما يقلل من اهمية هذه المشاركة وما قد يتمخض عنها من نتائج سياسية ان مجرد قبول الجزائر (هذه الخطة او تحويلها الجذرى لسياساتها تجاه المغرب ، والمغرب العربى الكبير كان كافيا لاجبار البوليساريو على التماشى مع الخطة بالرغم من تعارضها الواضح مع مصالح البوليساريو .

٣ - المشاركة البارزة للقوى الاقليمية فى دبلوماسية التسوية :

ومن ابرز ملامح الموجة الراهنة للتسويات الاقليمية المشاركة النشطة للقوى الاقليمية فى دبلوماسية التسوية . ولا توجد غير حالة شبه الجزيرة الكورية لا تنطبق عليها هذه القاعدة . اما الحالات التسع الباقية فقد لعبت قوى اقليمية دورا بارزا فى تحريك عجلة التسوية .

وتتخذ مشاركة القوى الاقليمية اشكالا شتى ، بعضها يتمثل فى قيام دول منفردة بالوساطة بين الاطراف المنخرطة مباشرة فى الصراع ، وبعضها الآخر يرتبط بدولة او مجموعة من الدول تمثل جبهات متقدمة تتأثر وتؤثر فى مسار الصراع ، وبالتالى بالتسوية ، واخيرا فان غالبية الحالات تشهد عروضا بالوساطة او قرارات او مبادرات تسوية تتم داخل منظمات اقليمية واسعة او ضيقة وتعتبر الاشكال الاخيرة هى اكثر الحالات شيوعا .

ففى حالة افغانستان لم تتدخل اية منظمة اقليمية فى جهود التسوية ، وجاءت دبلوماسية التسوية لصفقة بين باكستان وافغانستان . فعلى الرغم من ان باكستان هى الملجأ الذى تستخدمه التنظيمات الافغانية الجهادية ، الا انها ليست طرفا رسميا فى الحرب الدائرة فى هذا البلد . وبالتالى يأتى دورها المميز فى دبلوماسية التسوية - شكلا على الاقل - باعتباره دورا مستقلا لطرف اقليمى له تأثير واضح على مجرى الصراع . الامر الذى اهله للاضطلاع بجزء هام من مسئوليات التسوية .

وفى حالات كمبوتشيا والقرن الافريقى وتشاد وامريكا الوسطى لعبت منظمات اقليمية دورا جوهريا فى دبلوماسية التسوية ، واصبح من المعترف به ان على هذه المنظمات ان تستمر فى اداء هذا الدور حتى تسير دفة التسوية الى المرفأ الاخير . ويمكن القول بأن دور هذه المنظمات فى دبلوماسية التسوية مباشر على نحو او آخر . فتتم عملية التسوية فى حالة كمبوتشيا من خلال منظمة دول جنوب شرق آسيا الآسيان ASEAN وداخل قنواتها المؤسسية . اما فى حالة امريكا الوسطى فان مجموعة الكونتادورا وهى منظمة اقليمية فرعية لدول معينة فى امريكا الوسطى (المكسيك ، فنزويلا ، باناما وكولومبيا) تقوم بدور الوساطة وصياغة المبادرات الدبلوماسية لتحريك التسوية . وحتى الآن فان الصيغة التى تمت موافقة الاطراف المعنية مباشرة عليها برغم رفض الولايات المتحدة هى تلك التى طرحتها هذه المجموعة فى اغسطس ١٩٨٧ . اما فى حالات تشاد والقرن الافريقى (الصراع الاثيوبى - الصومالى تحديدا) فان منظمة الوحدة الافريقية تلعب الدور الاساسى فى الوساطة من خلال لجان خاصة تشمل رؤساء لدول افريقية ووزراء خارجية .

وحتى فى الحالات التى لم تسفر فيها عروض الوساطة ومبادرات منظمات اقليمية ، او منظمات اقليمية فرعية عن نجاح دبلوماسى مباشر ، فان نشاط هذه المنظمات الدبلوماسى او الاعتبارات السياسية الاقليمية التى استقرت عليها قد مثلت خلفية هامة للنجاح فى كسر الجمود والانطلاق نحو التسوية . ففى حالة الصراع العراقى - الايرانى فشلت جهود منظمة المؤتمر الاسلامى ، والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجى فى اقناع ايران بقبول وقف اطلاق النار والجلوس على مائدة التفاوض . غير ان الكثافة غير العادية لهذا النشاط الدبلوماسى كان عاملا هاما فى اقناع ايران بأن استمرار الحرب يكلفها عزلة اقليمية شاملة وهزائم دبلوماسية متواصلة وخسائر سياسية لها اثر ملموس فى الترتيبات الاقليمية . وكذلك فعلى الرغم من غياب اى دور اقليمى بارز فى تكثيف الصراع فى قبرص ، فان الاعتبارات التى وصفتها الجماعة الاقتصادية الاوروبية لعضويتها والاشتراك فيها كان دافعا هاما لتركيا لتحريك التسوية فى جزيرة قبرص بين الطائفة التركية والطائفة اليونانية ، بما فى ذلك التعامل مع ضرورة سحب القوات التركية من قبرص - واخيرا ، فانه على الرغم من غياب التنظيم الاقليمى فى محادثات تسوية مشكلة ناميبيا والصراع الدائر بين انجولا وجمهورية جنوب افريقيا العنصرية ، فان لمجموعة دول المواجهة دورا بارزا غير مباشر فى دفع الولايات المتحدة للمبادرة الدبلوماسية النشطة والجادة لانهاء احتلال جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا مع تحقيق نصر سياسى فى نفس الوقت بغرض انسحاب القوات الكوبية من انجولا .. وكذلك فان جهود تسوية الصراع

حول الصحراء الغربية لم تتم من خلال منظمة اقليمية ، ولكن العملية النشطة لبناء رابطة اقليمية فرعية هى المغرب العربى الكبير منذ عام ١٩٨٧ قد ارست مجموعة من الاعتبارات كان لابد وان تدفع نحو تسوية هذا الصراع .

وتشير الملحوظة الاخيرة الى حقيقة ان دور الروابط والتنظيمات الاقليمية قد لايكون محددا فى مبادرات محددة او اشكال مؤسسية مميزة تلفت انتباه الرأى العام العالمى ، وانما قد يتم من خلال عشرات من المبادآت الصغيرة وكثرة من اللقاءات على مستويات مختلفة تمثل فى نهاية المطاف ما يمكن تسميته بالنسيج الدبلوماسى للتنظيم الاقليمى . ومن هذا المنظور ، فان حل النزاعات وتطور الترتيبات الاقليمية (سواء كانت منظمات او روابط او مجرد تجمع له صفة وطيدة) هى عمليتان مترابطتان على نحو جدلى ، بحيث ان استبعاد الواحدة يجر الى استبعاد الاخرى ، والعكس .

٤ ـ انبعاث دور الأمم المتحـدة فى تسـوية النـزاعات :

والسمة الاخيرة المميزة لجانب المشاركة فى تسوية النزاعات الاقليمية فى الفترة ٨٦ ـ ١٩٨٨ هى انبعاث دور الامم المتحدة بعد فترة شلل وفشل طويلة فى المشاركة الايجابية والقيام بدورها المفوض لها بحكم الميثاق فى حل النزاعات التى تهدد السلم والأمن الدوليين . وقد شاركت الأمم المتحدة فى جهود تسوية النزاعات فى افغانستان ، ومنطقة الخليج والصحراء الغربية وقبرص بصورة مباشرة . اذ كانت الأمانة العامة والأمين العام وممثلوه يقومون بدور مباشر فى الدفع نحو التفاوض ، وتقديم الاطار المؤسسى ، وصياغة المبادرات الدبلوماسية واعداد المقترحات والتفاوض الفعلى والوساطة بين الاطراف المعنية مباشرة ، هذا الى جانب اعداد مشروعات القرارات التى تتخذ فى الجمعية العامة ومجلس الأمن بصدد هذه التسويات .

اما فى حالات كمبوتشيا وجنوب افريقيا فان دور الامم المتحدة غالبا ما سيقتصر على المشروع النهائى للاتفاق وقيام قوات حفظ سلام بدور ما فى ضمان الأمن المتبادل وترتيبات انسحاب القوات ، وهى ما ستقتضى قرارات من مجلس الأمن تنطوى على اختفاء مشروعية دولية على التسويات التى تمت بجهود اطراف دولية واقليمية فى المقام الأول .

وقد انخرطت الأدبيات الصحفية والاكاديمية فى مناقشة مصدر انبعاث دور الأمم المتحدة فى حل المنازعات الاقليمية . فهناك قسم من هذه الادبيات يغزو هذا الانبعاث الى نشاط وديناميكية وخيال الأمين العام نفسه والكفاءة الدبلوماسية لمساعديه . على حين ان قسما آخر ينسب هذه الظاهرة الى ارادة القوى الكبرى التى اما ساندت جهود الأمين العام وبالتالى عززت قوته المادية والمعنوية ، او كانت عازفة عن التدخل المباشر فى صنع التسويات وبالتالى نظرت للأمم المتحدة باعتبارها وسيلة بديلة لتدخلها المباشر . والواقع هو ان الدور المجدد للامين العام والامم المتحدة يعود بصورة رئيسى الى تحول جوهرى فى الموقف السوفيتى فى اتجاه الاستعانة بالأمم المتحدة فى ترتيب الجهود الدبلوماسية الرامية لتطبيق النظرة السوفيتية الجديدة حول السلام العالمى . وفى المقابل ، فان الولايات المتحدة لم تلجأ للأمم المتحدة الا على نحو هامشى بقصد احتساب الفضل كله لدبلوماسيتها (حالة مفاوضات ناميبيا وافريقيا الجنوبية) او حيثما لم تتوفر لها قناة مباشرة للتأثير على المواقف التفاوضية للاطراف المشتبكة مباشرة فى الصراع (حالة الصراع والتسوية الجارية حاليا بين العراق وايران) . وكانت كفاءة وديناميكية الأمين العام عاملا هاما ومساعدا لهذا الشرط الجديد المتمثل فى السياسة السوفيتية الجديدة .

ثانيا : الجدارة الموضوعية للتسويات الاقليمية الراهنة :

نعني بالجدارة الموضوعية هنا المدى الذى تمثل صيغة او مضمون التسوية ذاتها اساسا للقبول المتبادل بالتسوية واستقرارها . فكثيرا ما يكون لدى الاطراف المعنية فيه صادقة فى ازاء النزاعات وانتهاج طريق الحل السلمى للخلافات ، ومع ذلك لا يتمكنون من ذلك بسبب صعوبة الفصل فى المنازعات ذاتها من حيث المضمون . وتختلف التسويات من حيث صيغتها ومضمونها تبعا لهذا المعيار . اى الجدارة الموضوعية وقدرتها على حل موضوعات الخلاف او النزاع . والاصل فى الجدارة الموضوعية هو ان يتم تغطية الموضوعات الرئيسية مثار النزاع دون ترك اى منها على درجة من الاهمية بدون حل بحيث تؤلب الاطراف على استئناف الصراع حول الموضوعات المتروكة بوسائل عنيفة . على ان التغطية الشاملة لكل موضوعات النزاع او جلها ليس الا شرطا واحدا للجدارة الموضوعية لصيغة التسوية . اذ يعزز هذه الجدارة ايضا ان يتم تناول الموضوعات مثار النزاع وفقا لأهميتها والتحرك من قلب مسائل النزاع الى هوامشه . ويضاف الى ذلك انسجام وبساطة المبادىء التى تقوم عليها التسوية لموضوعات الصراع . وتؤدى هذه الجوانب كلها الى التمييز بين صياغات التسوية تبعا لدرجة تكامليتها وشمولها .

فهناك صياغات للتسوية تقوم على تكامل موضوعاتها ، وصياغات اخرى تقوم على تحطيم هذا التكامل ، ومعالجة كل موضوع على حدة من الناحية الزمنية . وفى الحالة الأخيرة ، فإن الموضوعات مثار النزاع لا تتحطم حدتها فقط ، بل تفقد التسوية شمولها وتقصر عن تغطية جوانب الصراع المختلفة مما يبقى موضوعات عديدة مثارا لنزاعات مجددة .

والواقع ان رصد جهود التسوية السلمية الراهنة يعطى انطباعا قويا بأن ثمة فجوة كبيرة بين الرغبة ف انهاء الصراعات ووضع حد للحروب القائمة او الجمود الممتد للصراعات من ناحية والقدرة على حلها بجدارة من ناحية اخرى . وينتهى ذلك الى ظاهرة مميزة وهو الاستطالة غير العادية للتفاوض وللجهود الدبلوماسية قبل ان تنتهى الى مجرد النجاح فى تحريك المياه الآسنة والخروج باتفاق مبدئى على مجموعة افكار تصلح لاستئناف التفاوض الجاد حول الموضوعات المضمونية والاجرائية . فالمفاوضات حول افغانستان بدأت بمشاركة الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٨٢ ولم تنته الى عقد اتفاقية جنيف إلا فى عام ١٩٨٨ وكذلك فإن الوساطة النشطة للولايات المتحدة بين جنوب افريقيا العنصرية وانجولا بدأت فى نفس الوقت ولم تنته بعد الى عقد اتفاق نهائى حتى بداية ديسمبر ١٩٨٨ اما فى امريكا الوسطى فقد بدأت الجهود الدبلوماسية من قبل دول امريكا الوسطى فرادى ومجموعة الكونتادورا فى عام ١٩٨٣ وبدا انها تشرف على نجاح فى صياغة تسوية عدة مرات منذ ذلك الوقت دون ان ينكسر جمود الموقف حقا حتى الآن . اما فى حالة منطقة الخليج فإن عشرات من المبادرات الدبلوماسية من قبل دول فرادى ومجموعات ومنظمات اقليمية قد فشلت ، وحتى بعد ان قبلت ايران الجلوس على مائدة المفاوضات فى جنيف فإن احدا لا يتوقع ان تسفر عن نتائج سريعة . ويرتب الأمين العام للأمم المتحدة نفسه على مفاوضات طويلة وصعبة تحت اشرافه مباشرة . ولا زالت عملية التسوية فى مراحلها المبكرة منذ بداية الصيف فى حالة كمبوتشيا وتشاد والقرن الأفريقى وقبرص . كما ان المباحثات الدبلوماسية قد تستمر لفترة حتى بعد التوصل الى اتفاق مبدئى حول الترتيبيات الاجرائية لعقد استفتاء تقرير المصير فى الصحراء الغربية . ومن بين تلك الصراعات العشرة لا يوجد حتى الآن اتفاق امامى حول المبادىء الا فى ثلاثة منها وهى حالات افغانستان وجنوب افريقيا والصحراء الغربية .

والواقع انه لايمكن حصر انماط الصراعات والتسوية فى تصنيف بسيط تبعا للموضوعات مثار الصراع بسبب التنوع الشديد فى هذه الموضوعات وفى الكيفية العملية التى تطرح بها فى هذه المنطقة او تلك او هذا البلد او ذاك . ومن هنا فإن كل عمل من اعمال التسوية هو جهد فريد من زاويتى الشكل والموضوع . ولذلك فإن الباحث قد يضطر فى نهاية المطاف ان يقوم بتقدير مستقل للجدوى الموضوعية لكل تسوية او جهد محدد لتسوية صراع بعينه . واذا جاز لنا ان نحيل الموضوعات مثار الصراع فى العالم الثالث الى تصنيف معين فإننا نلاحظ ان ثمة اربعة مجالات لهذه الموضوعات وهى التدخل الأجنبى وحق تقرير المصير ، عدم تمثيلية الحكومات ، التغيير الاجتماعى والحق فى التنمية واخيرا الترتيبات الأقليمية بين الدول . والى جانب ذلك ، فإن التسويات التى تقوم على مجموعة من الاجراءات الشكلية عادة ما تتناول قضيتى الأمن (بما فيها من ترتيبات واعادة توزيع للقوى العسكرية) وترتيبات التمثيل السياسى (سواء من حيث اهلية التفاوض او لدى خلق حكومة تتفق مع حق تقرير المصير) .

ومع ذلك ، فإن كلا من هذه المجالات الموضوعية تكتسب طبيعة مميزة فى كل صراع على حدة . فليس من المعقول مثلا لدى تشخيص تدخل اجنبى ما ان نساوى بين تدخل قوى كبرى من خارج الاقليم كلية وبين تدخل دولة متخلفة فى الشئون الداخلية لدولة أخرى تتجاور معها جغرافيا حتى لو كانت الاداة العسكرية قد استخدمت . كما أنه ليس من المقبول ان نساوى بين تدخل اجنبى لحماية دولة ضعيفة من عدوان دولة قوية ، وبين تدخل آخر يرمى الى عكس ذلك . وفى السياق نفسه ، فإن المطالب التى ترفع بحق تقرير المصير من قبل حركات سياسية فى العالم الثالث فى مواجهة دولة من دول هذا العالم تشترك معها فى الثقافة والبناء الاجتماعى او الميراث السياسى التاريخى المشترك تختلف اختلافا بينيا عن هذه المطالب المرفوعة فى وجه دولة اجنبية قوية ذات ميراث توسعى او امبريالى . وينطلق الأمر ذاته على جميع المجالات الموضوعية الأخرى . اذ ان تعقد النسيج الاجتماعى والسياسى للعالم الثالث ينعكس بالضرورة على تعقد الصراعات الدائرة فيه ، واكتساب كل منها طبيعة مستقلة موضوعيا .

وإضافة لذلك ، فإنه يندر ان نجد صراعا من الصراعات الدائرة يخلو من هذا التداخل الغريب بين الموضوعات ، بل وحتى مستويات العلاقات الدولية والمحلية والاقليمية . فغالبية تلك الصراعات اهلية واقليمية ودولية فى آن واحد ، كما انها تشتمل على موضوعين او اكثر من الموضوعات التى سلف ذكرها . فالصراع فى افغانستان ينطوى على موضوعات تتصل بالتدخل الأجنبى ، والصفة التمثيلية للحكومة والتغيير الاجتماعى فى آن واحد . أما الصراع فى كمبوتشيا فإنه يشتمل على قضايا التدخل الأجنبى وتمثيلية الحكومة مع وضع خاص لقضية التغيير الاجتماعى والسياسى يرتبط بتاريخ المذابح المروعة التى قامت بها حكومة الخمير الحمر ضد شعبها بالذات خلال الفترة القصيرة التى حكمت فيها هذه الحكومة . أما فى القرن الأفريقى فإن حق المصير فى ظروف خاصة للغاية يرتبط بالمنازعات حول الترتيبات الجغرافية السياسية . وفى حالة تشاد تثور مشكلتا التدخل الأجنبى وتمثيلية الحكومة مع نزاع اقليمى مميز فى مرحلة اولى . وفى مرحلة تالية انسحبت قضية التمثيل مع تصفية المعارضة المسلحة للحكومة من

الناحية العملية وتبقى قضية النزاع حول اقليم أوزو . وهكذا .

واذا كان من الصعب ان نتناول موضوعات الصراع بأي تصنيف مقبول ، فإن من اللازم مع ذلك ان نميز بين التسويات التى تمت بالفعل تبعا لدرجة تغطيتها لموضوعات النزاع وتكامليتها واستراتيجية حلها . ويمكننا هنا ان نقترح تمييزا بسيطا بين تسويات ناقصة ، واخرى مكتملة . وتكون التسوية ناقصة اذا قصرت عن تغطية جميع الموضوعات الجوهرية موضع النزاع وتركت بعضها دون حل ، او اذا قامت على تحطيم زمنى لوحدة الموضوعات بحيث تحل موضوعات معينة فى مرحلة ثم نترك موضوعات اخرى للحل فى مرحلة تالية دون اى ضمان لذلك . أما التسوية المكتملة فهى تلك التى تغطى جميع الموضوعات بصورة مترابطة .

والواقع انه من وجهة النظر هذه ، فإن معظم جهود التسوية الأقليمية التى تجرى منذ عام ١٩٨٦ قد استقرت على تسويات ناقصة ، الى حد كبير . واذا كانت ثمة سمة مميزة لجميع هذه التسويات فهو تركيزها على الترتيبات العسكرية التى تعطى فرصة كبيرة لازاحة حكومات راديكالية موالية للسوفييت دون الوصول الى مبادىء مستقرة بصدد قواعد مشروعية مقبولة للحكم او للترتيبات الأقليمية بين الدول او عملية اعادة توحيد بلدان مزقتها حروب اهلية طويلة .

فاتفاقية جنيف الخاصة بأفغانستان هى فى جوهر الأمر صفقة تبادل بين انسحاب القوات السوفيتية من ناحية وكف الولايات المتحدة وباكستان عن تقديم المساعدات العسكرية لمنظمات المجاهدين ، من ناحية اخرى . والواقع ان جوهر القضية الأفغانية وهو تشكيل حكومة تمثيلية لم يكن موضع اتفاق ـ كما ان طبيعة هذه الحكومة ومبادىء تشكيلها والاجراءات الضرورية لتكوينها لم تكن ايضا موضع اتفاق لا فقط بين الحكومة والمجاهدين ، بل ايضا بين منظمات المجاهدين انفسهم . فقد قدمت حكومة بابراك كارمال وحكومة نجيب الله اقتراحات رفضتها منظمات المجاهدين وباكستان . على حين ان منظمات المجاهدين ـ او بالأحرى تحالفهم ـ كانت قد قدمت مشروعا لحكومة انتقالية تسبق توقيع معاهدة جنيف رفضتها الحكومة الأفغانية ولم يسع الاتحاد السوفيتى قبولها . وبالتالى لم يكن من الممكن امام ممثل الأمم المتحدة الذى قام على الاشراف على عملية التسوية سوى ان يقوم بقراءة بيان عن الحكومة التمثيلية له طابع مجرد وغير متفق عليه . واذا كان من المعروف والمتفق عليه ان موازين القوى العسكرية بين الجيش الحكومى من ناحية وقوات المجاهدين من ناحية اخرى سوف ينقلب بشدة لصالح الاخيرة بعد الانسحاب السوفيتى فإن من المتوقع ان تنجح قوات المجاهدين فى ازاحة الحكومة الحالية بالقوة المسلحة ، الأمر الذى قد يستغرق بعض الوقت بعد اتمام الانسحاب السوفيتى . ومن هنا يمكننا ان نؤكد ان توقيع معاهدة جنيف لا يعنى وقف الحرب الأهلية ـ وكذلك ، فإن الخلافات بين منظمات المجاهدين انفسهم والتناقضات الاجتماعية الشديدة التى قادت الى الحرب الأهلية اصلا قد تنتهى الى فترة طويلة نسبيا من عدم الاستقرار السياسى . واذا لم يكن ثمة اتفاق على مبادىء تشكيل حكومة شرعية وتمثيلية فإن القوة وحدها سوف تحسم الموقف .

ويمكننا ان نرى بوضوح ايضا ان التسوية الجارية حاليا فى الجنوب الأفريقى تنطوى على اضعاف شديد وحتمى للحكومة الراديكالية فى انجولا وقد تنتهى على المدى المتوسط والبعيد الى ازاحتها وتشديد قبضة جنوب افريقيا على المنطقة بعد تصفية الأساس العسكرى للنفوذ السوفيتى والكوبى . وهنا ايضا نجد ان مضمون التسوية فى الأمد البعيد هو تصفية النفوذ السوفيتى وازاحة حكومة او حكومات راديكالية موالية للسوفييت وضمان ذلك عن طريق الترتيبات العسكرية المادية . فالتفاوض حول تلك الترتيبات قد شغل هذا الحيز الزمنى الطويل نتيجة وعى حكومة انجولا وكوبا بأن هذا هو المقصد الجوهرى للولايات المتحدة وحكومة جنوب افريقيا العنصرية . ولذلك ، فإن الحكومتين الأنجولية والكوبية قد تفاوضتا باستبسال للحصول على ضمانات أمن كافية ضد التدخل العسكرى لجنوب أفريقيا المباشر وغير المباشر (أى عن طريق تعزيز القوة العسكرية لليونيتا) بعد الانسحاب الكوبى ، واطالة الجدول الزمنى لانسحاب كوبا من انجولا بهدف تمكين الحكومة من دعم قواتها وتحديثها وتدريبها للتصدى وحدها لاحتمالات عدوان جنوب افريقيا المباشر وغير المباشر .. ومهما كان من امر النتائج المحتملة للمفاوضات فى صياغتها النهائية فإن الافتراض الذى تعمل على اساسه الدبلوماسية الأمريكية هو ان يحدد انسحاب القوات الكوبية سوف يفضى آجلا او عاجلا الى ظروف تمكن جنوب افريقيا من السيطرة العسكرية على المنطقة كلها واسقاط الحكومات الراديكالية لا فقط فى انجولا ، بل وايضا فى موزمبيق وربما ايضا فى زامبيا وزيمبابوى او على الأقل ابتزازها عسكريا وفرض الشروط على تكوينها وسياساتها .

والواقع ان الأمر نفسه صحيح فيما يتصل بالتسوية الجارية التفاوض بشأنها فى كمبوتشيا .

والواقع أن الاتحاد السوفيتى يدرك تماما ان قيامه بدور اكبر فى التوازنات السياسية فى آسيا يحتم تخليه عن الجزء الأكبر من نفوذه فى فيتنام وكمبوتشيا . وقد كانت مبادرة جورباتشوف الخاصة بآسيا تعبيرا عن هذا الوعى . إذ عرض جورباتشوف فى هذه المبادرة التخلى عن الوجود البحرى السوفيتى فى خليج كام آران فى فيتنام

وتخفيض عمليات نشر القوات الجوية والبحرية فى شتى انحاء شمال شرق آسيا فى مقابل تخلى الولايات المتحدة عن قواعدها العسكرية فى الفلبين . وحيث ان موازين القوى الحاكمة للمنطقة بصورة عامة لاتميل لصالح الدول الحليفة للاتحاد السوفيتى ، فإن مجرد سحب القوات السوفيتية من المنطقة ـ مهما كان المقابل الذى يتوقعه السوفييت ـ ينطوى بالضرورة على تقنين للسيطرة العامة للدول الحليفة للغرب وخاصة تلك التى تجمعت تحت اسم رابطة الآسيان ASEAN . وفى حالة كمبوتشيا فإن من المستقر عليه ان القوات الفيتنامية سوف تنسحب من كمبوتشيا . ولكن الخلاف لايزال قائما حول ما اذا كانت الحكومة الحالية التى يرأسها هتى سن يجب تنحيتها قبل الانتخابات العامة التى تتم تحت اشراف حكومة ائتلاف من المنظمات العسكرية المعارضة الثلاث بالاضافة الى الموالين لفيتنام ، ام انها ستتنحى بعد هذه الانتخابات . والواقع ان جوهر قضية كمبوتشيا كما تبدو فى دبلوماسية التسوية هى الى اى حد يجب السماح للخمير الحمر المتهمين بالابادة الجماعية خلال فترة حكمهم من عام ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ بالعودة الى السلطة ، باعتبارهم اكبر قوة عسكرية فى كمبوتشيا . اى ان جوهر الخلاف هو إلى اى حد يجب ان تكون حكومة كمبوتشيا تعبيرا عن النفوذ الصينى فى مقابل النفوذ الغربى ، بما ينطوى عليه ذلك من آثار داخلية وخارجية .

أما فى حالة نيكاراجوا فإن مشروع السلام المبرم فى اغسطس ١٩٨٧ يمثل صيغة تسوية متوازنة وكاملة الى حد بعيد . وجوهر هذا المشروع هو ضمان امن نيكاراجوا ضد الاعتداءات الأمريكية غير المباشرة والتى تستخدم منظمة الكونترا فى مقابل ضمان التحويل الديمقراطى فى نيكاراجوا فى اتجاه حكومة تمثيلية . غير ان رفض الولايات المتحدة لهذا المشروع ينطوى على اصرارها على اسقاط حكومة نيكاراجوا (الساندنيستا) الراديكالية ، وعدم قبولها لأى تسوية لاتتضمن هذه النتيجة . والواقع ان اية محاولة لانهاء الحرب الأهلية تؤدى الى خلع الساندنيستا من السلطة فى نيكاراجوا سوف تقود حتما الى تفسخ المجتمع والمزيد من عدم الاستقرار . فمحاولة فرض سلطة الكونترا تتناقض مع الحقائق الداخلية فى نيكاراجوا والحقائق الأقليمية لأمريكا الوسطى ، وخاصة اجماع دول امريكا الوسطى على نبذ التدخل العسكرى الأجنبى فى اشارة واضحة لسياسة نزع استقرار نيكاراجوا التى تتبعها الولايات المتحدة ، اى ان مشروع اغسطس ١٩٨٧ قد عالج القضايا المثارة فى الحرب الأهلية فى نيكاراجوا معالجة شاملة ومترابطة ولكن هذا المشروع نفسه لايجد طريقه الى التطبيق بسبب المعارضة الأمريكية التى لاتقبل التوازن فى هذا المشروع .

والواقع ان الصراعات الأربعة السابقة هى التى تمثل ساحات للمواجهة بين الشرق والغرب بصورة سافرة ، وهى ايضا تلك التى تحركت فيها التسوية السياسية لعملية اسرع من غيرها الى حد ما .

فحالة العلاقات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية هى ايضا نموذجا للاستقطاب بين الشرق والغرب أو الاتحاد السوفيتى (والصين فى هذه الحالة ايضا) من ناحية والولايات المتحدة من ناحية اخرى لما يربو على خمسة وثلاثين عاما . ومع ذلك ، فإن ما يجرى منذ بداية الصيف ليس فى واقع الأمر محاولة لتسوية الصراع . ولكنه يمكن ان يعتبر ايضا محاولة لانهاء الحرب وبداية مرحلة جديدة من علاقات التعايش النشط . ولا نجد بالطبع فى هذه الحالة اية محاولة لازاحة السلطة الراديكالية الموالية للسوفييت فى كوريا الشمالية . ولكن من المؤكد ان هناك قدرا من الأمل فى دفع حركة انفراج وانفتاح داخلى وخارجى فى هذا البلد يجعلها اقل تناقضا وصداما مع المصالح الأمنية والسياسية للغرب فى آسيا .

وقد ارسل المسئولون فى كوريا الشمالية عددا من الاشارات للاعراب عن نيتهم فى إحداث تغييرات كبيرة تقلل من عزلتها وتنمى علاقاتها مع الدول الرأسمالية . وتتم هذه التغييرات ببطء ! استجابة للتحول الحادث فى كل من الصين والاتحاد السوفيتى وكثمرة لحل مشكلة الخلافة السياسية باستقرار التوافق على كيم يونج ابن كيم ايل سونج كسكرتير عام لحزب العمل وهو يعتبر من المجددين . وفى هذا السياق لايمكن استبعاد اهمية وجدية الاتصالات الأخيرة التى تمت فى شهر يوليو بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وانعكاساتها طويلة المدى على تطبيع العلاقات بين الدولتين وانهاء حالة الحرب بينهما . وعلى الرغم من عدم قبول كل من الدولتين للمبادرات التى اعلنتها الدولة الأخرى وفشل فكرة عقد لقاء بين البرلمانيين منهما فإن هناك اصرارا واضحا على استمرار الاتصالات ، التى قد تسفر فى النهاية عن هذه النتيجة .

وهناك خمسة صراعات اخرى تجرى جهودا دولية او اقليمية لتسويتها . وثمة ثلاثة من هذه الصراعات تقوم بين دول متجاورة وهى العراق وايران ، والصومال واثيوبيا ، وتشاد وليبيا . وجوهر هذه الصراعات ينطوى على جانبين : المطالب الاقليمية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية بما يشمل ضمانات للأمن . ولا توجد وثيقة تحدد المبادىء العامة للتسوية الا فى حالة الحرب العراقية الايرانية . وهى تتمثل فى القرار ٥٩٨ لمجلس الأمن . ولاشك ان هذه الوثيقة اذا عدت صيغة للتسوية تتسم بالشمول والتكامل . ومع ذلك فإن الجوانب الاجرائية لا تقل اهمية عن الاعلان العام الغامض للمبادىء . وتسعى المفاوضات التى تتم بصورة غير مباشرة تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع هذا القرار

موضع التنفيذ من خلال التوصل الى اتفاق حول الاجراءات . واذا اخذنا بالمداولات التى تمت حتى الآن فى جنيف ونيويورك فإن الانطباع الذى قد يصل اليه الباحث هو ان فلسفة التفاوض الراهنة قد لا تنتهى الى اتفاق له جدارة موضوعية عالية . اذ تتركز المفاوضات على توزيع قيم ثمينة لكل من الطرفين تبعا لقاعدة اللعبة الصفرية . أى أن ما يكسبه طرف يخسره الطرف الآخر . وبسبب التوازن الحرج والدقيق بين الدولتين ، فإن اى خسارة لأى طرف قد تؤلب لديه عوامل الرغبة فى استعادتها فى فترة لاحقة . ويثور هذا الانطباع بصفة خاصة فى المجال الاقليمى وتحديد التفاوض حول الحدود بين الدولتين بعد الغاء العراق لاتفاقية ١٩٧٥ ومطالبتها بالسيادة الكاملة على شط العرب .

أما فى حالتى الصراع بين ليبيا وتشاد وبين الصومال واثيوبيا فان المطالب الاقليمية قد لايمكن تسويتها بدون الاحتكام الى القانون الدولى المستقر . ففى حالة الصراع بين الصومال واثيوبيا المبدأ المتفق عليه داخل منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولى هو بقاء الحدود على ماهى عليه (دون تغيير) أى تخلى الصومال عن مطالبها الاقليمية فى الأوجادين . أما فى حالة الصراع بين تشاد وليبيا خاصة دول السيادة على أوزو فان الأمر يتطلب تحكيما دوليا . ومع ذلك ، فان لب التسوية التى تتمتع بجدارة حقيقية يكمن فى محاولة ايجاد حل يحقق رضا الطرفين . وقد يتحقق ذلك من خلال التوظيف المشترك للأقاليم المتنازع عليها ـ وربما ايضا تطبيق فكرة الحدود المفتوحة ، عوضا عن النزاع الذى لاينتهى حول أحقية السيادة القطعية .

والى جانب الصراعات الاقليمية الثلاثة السابقة ، فهناك صراعان يدوران حول توحيد او تجزئة الدولة فى كل من الصحراء الغربية وقبرص . وقد تحرك هذان الصراعان نحو التسوية بفضل جهود الأمم المتحدة . ففى حالة الصحراء الغربية تقوم صيغة التسوية على فكرة الاستفتاء حول حق تقرير المصير . ولاشك ان الترتيبات الاجرائية هى جزء لايتجزأ من النتيجة المتوقعة . ويتوقع اكثرية المراقبين ان تسفر عملية الاستفتاء بعد شهور عن أغلبية للانضمام الى المغرب عوضا عن الاستقلال . ومع ذلك ، فإن هذه النتيجة سوف تعتبر هزيمةكاملة لمنظمة سياسية لها قوة عسكرية مشهود بها ، وقامت ٧٢ دولة بالاعتراف بها . وقد يفضى ذلك الى استمرار النزاع بالرغم من نتائج الاستفتاء بسبب عدم التراخى حول الاجراءات . ومن هنا فان لب التسوية ينبغى ان يتمثل فى تنازل مغربى مقابل يقوم على الاستقلال الذاتى فى اطار الوحدة . أما حالة قبرص فان الجهود الدبلوماسية لاتزال فى مرحلة مبكرة من البحث عن صيغة .

ثالثا : انفاذ التسويات الاقليمية :

يقصد بانفاذ التسويات بالمعنى القانونى تنفيذ التعهدات التى ينتهى اليها اتفاق دولى . على أننا نستخدم المصطلح هنا بدلالة سياسية أشمل. فانفاذ التسوية تعبير يحيط بمعنى تقريب الأطراف المشتبكة فى صراع اقليمى من منطقة للتنازلات المتبادلة تصلح أساسا لتفاوض جاد ، وتكييف الظروف المادية بما فيها المشروعية الدولية بحيث تدفع هذه الأطراف لعقد اتفاق ، واخيرا وضع ضمانات كافية لاقدام الأطراف على تنفيذ تعهداتها تبعا للاتفاق المعقود بينها .

واذا حكمنا بما تم انجازه حتى الآن على طريق التسويات الاقليمية للصراعات العشرة التى ذكرناها سلفا . فإنه يمكننا إستخلاص ستة مقتربات لانفاذ هذه التسويات : ثلاثة منها تقوم على التكييف المادى : أى السياسى والعسكرى للصراعات ، وثلاثة أخرى تقوم على مناهج وأدوات لاشتقاق أو اختفاء المشروعية الدولية على الاتفاقات المعقودة أو التى بسبيلها الى العقد .

وسوف نتحدث بإيجاز عن كل من هذه المقتربات تبعا لأهميتها كما تظهر من دبلوماسية التسويات الاقليمية

١ ـ مقترب موازين القوى (العسكرية) :

يمكن القول أن جميع الصراعات الاقليمية النشطة قد وضعت على قائمة الدبلوماسية الدولية بغرض التسوية فى ظروف تميزت بتحولات ملموسة فى موازين القوى العسكرية ، ولم يكف الأطراف عن محاولة تحسين هذه الموازين لصالحهم حتى اللحظة الأخيرة من المفاوضات . ويمكننا ان نستخلص هذا الاتجاه من سبعة الصراعات الاقليمية النشطة فى القائمة التى اخترناها للتحليل .

وأبرز نموذج لهذا المقترب هوحالة التسوية الجارية فى أفريقيا الجنوبية . فحتى ربيع عام ١٩٨٨ كان جنوب أفريقيا للقوات الكوبية فى أنجولا منخفضا . فقد اعتقدت انها أمام قوة متوسطة التدريب والتسليح ويمكن التعامل معها باستخفاف . وقد تغير هذا التقدير جذريا بعد ان انتصر الكوبيون عليهم فى المعركة الكبيرة التى استهدفت السيطرة على سد كالويكا الذى يتم امداد ناميبيا عن طريقه بالمياه ـ فى يونيو . وأصبح من الممكن نتيجة لتحريك القوات الكوبية بالقرب من الحدود مع ناميبيا دك مواقع قوات جنوب افريقيا فى ناميبيا مباشرة . وقد تمكنت القوات الكوبية كذلك من موازنة قوة الطيران الخاصة بجنوب أفريقيا ببناء عدد من المطارات الحديثة واستخدام طائرات الميج الأحدث فى الترسانة السوفياتية . كما انهت كوبا التفوق الجوى لجنوب أفريقيا بإستخدام الصواريخ المضادة للطائرات . وهكذا لم يعد من الممكن فقط الدفاع بفعالية عن الحدود الشرقية الجنوبية لأنجولا بل وتهديد جنوب أفريقيا ذاتها عسكريا . وقد كان ذلك هو العامل الرئيسى الذى دفع

جنوب أفريقيا للتفاوض بجدية . وهذا الجانب العسكرى ذاته يكمن وراء امتداد المفاوضات عبر تسع جولات للمفاوضات منذ مايو ١٩٨٨ وذلك بسبب اصرار كوبا وأنجولا على ضمان قدرة دفاع فعالة ضد قوات اليونيتا التى تستخدمها جنوب أفريقيا للعدوان على أنجولا ، أما فى حالة أفغانستان فان الموقف العسكرى كان يتطور بصورة عكسية ضد صالح الاتحاد السوفيتى والحكومة الماركسية . فمع تولى جورباتشوف للسلطة كان السوفييت يعتقدون انه يمكنهم عقد صلح مشرف يحافظون به على تواجد قوى للماركسيين فى الحكومة المقبلة اذا حسنوا وضعهم العسكرى . وقد نجحوا فى ذلك الى حد كبير خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بدفع قوات افضل تدريبا وارتفعت خسائر المجاهدين الى أرقام قياسية وأصابهم الارهاق الى حد كبير . على أن قيام الولايات المتحدة بزيادة مساعداتها لهم الى نحو ٦٣٠ مليون دولار خلال عام ١٩٨٧ وتزويدهم بصواريخ ستينجر قد قلبت موازين القوى الى حد كبير . اذ أمكن للمجاهدين تحييد سلاح الطيران السوفيتى تماما وفقد السوفييت مايقدر بـ ٢٧٠ طائرة خلال عام ١٩٨٧ وحده . كما حسن المجاهدون من ادائهم العسكرى عن طريق التدريب الأفضل فى باكستان وتعظيم التنسيق بين أكثر من ٨٠٠ قائد عسكرى فى أفغانستان ذاتها بالاضافة الى التحسن الجذرى للتسليح وخاصة من مدافع الهاون . وقد أدى ذلك كله الى أن وقر فى ذهن السوفييت انهم لايستطيعون كسب الصراع عسكريا وأن بقاءهم يعنى نزيفا عسكريا لايطيقونه الى جانب الخسائر السياسية والدبلوماسية من استمرار تواجدهم هناك . وكانت اتفاقية جنيف تعبيرا عن الانقلاب الجذرى الذى أصاب موازين القوى العسكرية وتعدد هجمات المجاهدين على كابول واستيلائهم المتكرر على عدد من العواصم الاقليمية .

أما فى كمبوتشيا فإن المواجهة العسكرية بين نحو مائة الف جندى فيتنامى وخمسين الفا من جنود الحركات العسكرية المعادية لهم لم تشهد تحولا جذريا . على أن هناك عاملين عسكريين أديا الى تطور الموقف فى غير صالح فيتنام . فقد تلقى الخمير الحمر كميات هائلة من أحدث الأسلحة الصينية ونجحوا فى تخزينها داخل كمبوتشيا . أما العامل الثانى فهو زيادة خسائر الفيتناميين من الحرب الدائرة والضعف المتواتر لقدرتهم على تحمل الأعباء الاقتصادية لاستمرار الحرب . وقد كان ذلك العاملان هو مادفع وزير خارجية فيتنام للاعلان عن نية بلاده فى سحب كل القوات الفيتنامية من كمبوتشيا قبيل ربيع عام ١٩٩٠ . وبذلك نجحت فيتنام فى تصدير التناقض الى جبهة القوى الغربية والاقليمية المعادية لهم . اذا لم تصبح القضية هى فرصة انسحاب فيتنام بالقوة العسكرية ، بل تحديد نسب النفوذ الغربى الذى يستخدم قوات سيهانوك وقوات الوطنيين ، والنفوذ الصينى الذى يستخدم الخمير الحمر فى الحكومة المقبلة فى فيتنام . وبدأ السباق بين الغرب (الولايات المتحدة ، فرنسا ، دول الاسيان) من ناحية والصين من ناحية أخرى حول زيادة القوة العسكرية لحلفائهم . وأصبحت الصداقات العسكرية بين هذه الأطراف أكثر توترا من المعارك بينهم جماعة والقوات الفيتنامية .

أما فى حالة نيكاراجوا فإن الموقف العسكرى كان يتغير بسرعة لصالح جيش الساندنيستا . فبعد أن تمكن رجال الكونترا بدعم أمريكى غير مسبوق فى اى منطقة أخرى من اختراق نيكاراجوا بنحو عشرة الاف جندى خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ فان الجيش الحكومى قام بهجوم مضاد ناجح واسع النطاق منذ يناير ١٩٨٨ . ويقدر أن قرار الكونجرس الأمريكى بوقف المساعدات العسكرية للكونترا كان من شأنه ان يعطل تماما قدرة الكونترا على القتال فى يونيو عام ١٩٨٨ لولا إتفاق وقف اطلاق النار فى ١٥ ابريل تطبيقا لاتفاق ٢٣ مارس ١٩٨٨ الذى عقد تطبيقا لخطة سلام الكونتادورا فى أغسطس ١٩٨٧ .

وفى حالة الحرب العراقية الايرانية فإن التحول الهائل فى الموازين العسكرية خلال العام الذى تلى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ قد أحدث أثره فى النهاية بقبول ايران لهذا القرار . وقد تجسد هذا التحول فى الانتصارات العسكرية العراقية المتتالية التى كان أهمها تحرير الفاو وكافة المواقع العراقية التى احتلتها ايران فى هجوم كربلاء عام ١٩٨٦ ، وفى خسائر البحرية الايرانية فى المصادمات مع الأسطول الأمريكى ، وخسارة حرب الصواريخ بعيدة المدى . والأمر الأهم هو ان الارادة الدولية كانت توشك على الاقتراب من التوافق حول اصدار قرار جديد بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية ضد ايران بإعتبارها الطرف الرافض لقرار مجلس الأمن . وقد هدد ذلك بمزيد من تدهور القوة العسكرية الايرانية .

وكانت الهزائم العسكرية الليبية المتلاحقة فى الجبهة مع تشاد قد سبقت اعتراف الرئيس القذافى بإن تدخله فى تشاد كان خطأ يجب تصحيحه . وفى نفس الوقت فقد كانت ليبيا قد قامت بتدعيم قواتها فى القواعد القائمة فى تيمو وطانوا ومعاطن السرة القريبة من الحدود . وتم تعزيز التدابير الدفاعية الليبية . بل وبدأ فى ابريل أن الجيش الليبى مجهز لهجوم كبير على شمال تشاد قبل انتخابات الرئاسة الفرنسية وهو مالم يحدث بسبب توقعات خسائر عسكرية ودبلوماسية كبيرة حتى لو تحقق انتصار ليبى . وكان البديل المفتوح هو الطريق الدبلوماسى .

وعلى جبهتى الصومال من اثيوبيا ، والبوليساريون المغرب كان الموقف العسكرى جامدا الى حد كبير لصالح كل من اثيوبيا والمغرب . وكان أى تعديل للموقف العسكرى يستلزم انفاقا اقتصاديا وجهدا عسكريا وتعبئة سياسية ودبلوماسية ليست بطاقة أى من الصومال والبوليساريو (ومن ورائها الجزائر) لتحقيق نتائج مشكوك فيها . وبالتالى لم يعد امام كل منهما غير الطريق الدبلوماسى .

٢ ـ مدخل التوافق بين القوى العظمى يمكن القول بأن دبلوماسية التسويات الاقليمية قد قطعت شوطا أطول حيثما أمكن تحقيق توافق بين القوتين العظميين من الناحية السياسية ، وحيثما ترجم هذا التوافق فى ضبط متبادل للظروف العسكرية للصراعات الاقليمية بهدف تسويتها . فاذا استثنينا الصراعات التى تشتبك فيها القوى الكبرى مباشرة وهى أفغانستان ونيكاراجوا ، فإن بقية الصراعات النشطة ، فى العالم الثالث قد خضعت لتفاهم امريكى ـ سوفيتى حول تسويتها من حيث المبدأ وترك لكل منهما اسلوب الضغط المناسب على حلفائه . وطريقة اقناعهما بالاقدام على تنازلات هامة من أجل عقد اتفاقات تسوية .. ومع ذلك ، فإن الأمر الواضح هو أن التنازلات قد تمت اساسا من الجانب السوفيتى فى غالبية هذه الصراعات .. ولاشك ان الاتحاد السوفيتى قد أقدم على الضغط على حكومة الساندينستا فى نيكاراجوا ، وعلى كل من كوبا وأنجولا ، وعلى الفيتنام وحكومة كمبوتشيا الموالية لهما ، وعلى اثيوبيا وليبيا من اجل ابداء مرونة كافية والاقدام على تنازلات تكفى لتحريك عجلة التسوية الدبلوماسية للصراعات التى يشتبكون فيها .. وفى المقابل فان الولايات المتحدة لم تستخدم نفوذها للضغط على حلفائها الا فى حالة جنوب أفريقيا . وكذلك قبلت الولايات المتحدة المشاركة فى الضمانات الدولية التى اعتبرها السوفييت شرطا لازما لاتفاقية جنيف بخصوص افغانستان .

٣ ـ مدخل توطين الصراعات الاقليمية :

وفى حالات عديدة تكاد جهود التسوية للصراعات الاقليمية لاتعنى انهاء هذه الصراعات فعلا ، بل مجرد توطينها بمعنى نفى الاشتباك بين الجانب الدولى والجانب الوطنى لهذه الصراعات . فاتفاقية جنيف الخاصة بأفغانستان تعني فى الجوهر أفغنة الصراع بعد اتمام انسحاب القوات السوفيتية . وكذلك فإن المفاوضات الجارية فى جنوب القارة الأفريقية لايتوقع ان تسفر الا عن استمرار الصراع بين الحكومة الشرعية والقوات المتمردة عليها فى أنجولا ، وربما ايضا فى ناميبيا بعد حصولها على الاستقلال وانسحاب القوات الكوبية من أنجولا مع التزام جنوب افريقيا العنصرية بعدم الاعتداء العسكرى المباشر عليها . وفى حالة نيكاراجوا نجد ان الولايات المتحدة كانت تنتهج خط توطين الصراع لتحقيق مآربها الخاصة باستخدام جبهة الكونترا . وحتى الان باءت هذه الاستراتيجية بالفشل العسكرى ، ولكن من غير المستبعد أن تنجح على جبهة الاقتصاد وذلك بدفع نيكاراجوا الى الانهيار الاقتصادى التام . وكذلك ، فإن الصراع فى كمبوتشيا من شأنه ان يتحول الى حرب أهلية بين المنظمات العسكرية الثلاث المناهضة للوجود الفيتنامى بعد انسحاب القوات الفيتنامية .

٤ ـ مدخل المشروعية عن طريق الأمم المتحدة .

ويمثل ذلك المدخل بديلا ومكملا للمداخل العسكرية والسياسية السابقة . فنلاحظ ان أربعة من هذه الصراعات الاقليمية قد دخل الى طريق التسوية عبر قرارات أو قنوات الأمم المتحدة ، وهى الصراع العراقى ـ الايرانى ، والصحراء الغربية ، والحرب فى أفغانستان ، وأخيرا حالة قبرص . واضافة لذلك فإنه من المقرر ان تتم تسوية الصراع فى الجنوب الأفريقى رسميا تحت اشراف الأمم المتحدة بعد أن تنجح أعمال الوساطة التى تقوم بها الولايات المتحدة منفردة .. وكذلك الأمر ، فإن تسوية مشكلة كمبوتشيا لابد أن تعبر من بوابة الأمم المتحدة فى نهاية المطاف اذا مانجحت الجهود الحالية التى تقوم بها قوى اقليمية ودولية .

٥ ـ مدخل المشروعية عن طريق منظمات اقليمية :

وينفرد الصراعان الاقليميان بين تشاد وليبيا من ناحية والصومال واثيوبيا من ناحية اخرى بأنهما ينتميان الى هذا المدخل . حيث تقوم منظمة الوحدة الافريقية وحدها بالجهود الرامية الى تسوية هذين الصراعين بصورة مقبولة من الأطراف المعنية مباشرة ومن المجتمع الأفريقى والدولى والى جانب هذين الصراعين ، فإنه مما لاشك فيه أن تسوية الصراع فى كمبوتشيا تقوم من الناحية السياسية على عاتق رابطة الاسيان ASEAN ، وأن تسوية الصراع فى نيكاراجوا يقوم على الجهد الدبلوماسى الدءوب لمجموعة دول الكونتادورا .

٦ ـ مدخل الاستفتاء والتحكيم واللجان الدولية المحايدة :

وهذا المدخل الأخير هو اقدر المداخل لانفاذ التسويات الاقليمية . فوفقا لمبادرة بيريز دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة فإن تسوية الصراع فى الصحراء الغربية سوف يقوم على قاعدة الاستفتاء الشعبى من اجل تقرير المصير . كما أنه وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ قد تشكل لجنة دولية محايدة لتحديد من بدأ حرب الخليج وذلك كجزء من مجموعة المبادىء والاجراءات الهادفة لتسوية الصراع بين العراق وايران .

ومن المثير ان هاتين هما الحالتان الوحيدتان اللتان استعان العالم فيها بمبدأ قانونى واضح أو بإسلوب

قضائى (التحكيم) لدى تسوية الصراعات الاقليمية ، الى جانب حكم محكمة العدل الدولية بلاهاى لصالح نيكاراجوا وضد الولايات المتحدة التى لم تقبله .

رابعا : إحتمالية إستقرار التسويات الاقليمية الراهنة :

ومن أعقد الأمور فى العلوم السياسية أن نقدر سلفا حظ أى اتفاق دولى او تسوية اقليمية من الاستقرار فى المستقبل . ويضاف الى هذا التعقيد ان جهود التسوية الراهنة لم تصل الى اتفاقيات ملزمة الا فى حالات محدودة هى حالة افغانستان والصحراء الغربية وربما الجنوب الافريقى . وحتى هذه الحالات ليست بدون انقطاعات وشوائب هامة وتحفظات معلنة وشروط متبادلة للتنفيذ يتوقف الالتزام بها على عوامل متغيرة وأرضية هشة ، مثلما يبدو من توقف الانسحاب السوفيتى من افغانستان على سبيل المثال .

واذا جاز لنا ان نحكم سلفا على مدى الاستقرار المحتمل للتسويات الاقليمية الراهنة تبعا لفلسفتها ، وتبعا للعوامل السابق ذكرها فى هذا البحث ، فإن من المرجح أن غالبية هذه التسويات لن تعتمد طويلا فى وجه الزمن بسبب عوامل متعددة نوجزها فيما يلى :

١ ـ عدم مشاركة أطراف وطنية فى جهود التسوية . فكما اسلفنا نجد ان عديدا من التسويات لم تشمل أطرافا اساسية فى الصراع ولايتوقع التزامها بها . وبالتالى فإن توطين الصراع هو أقرب النتائج المتصورة لهذه التسويات ، الأمر الذى قد يعصف فى النهاية بذات مبادئها واجراءاتها .

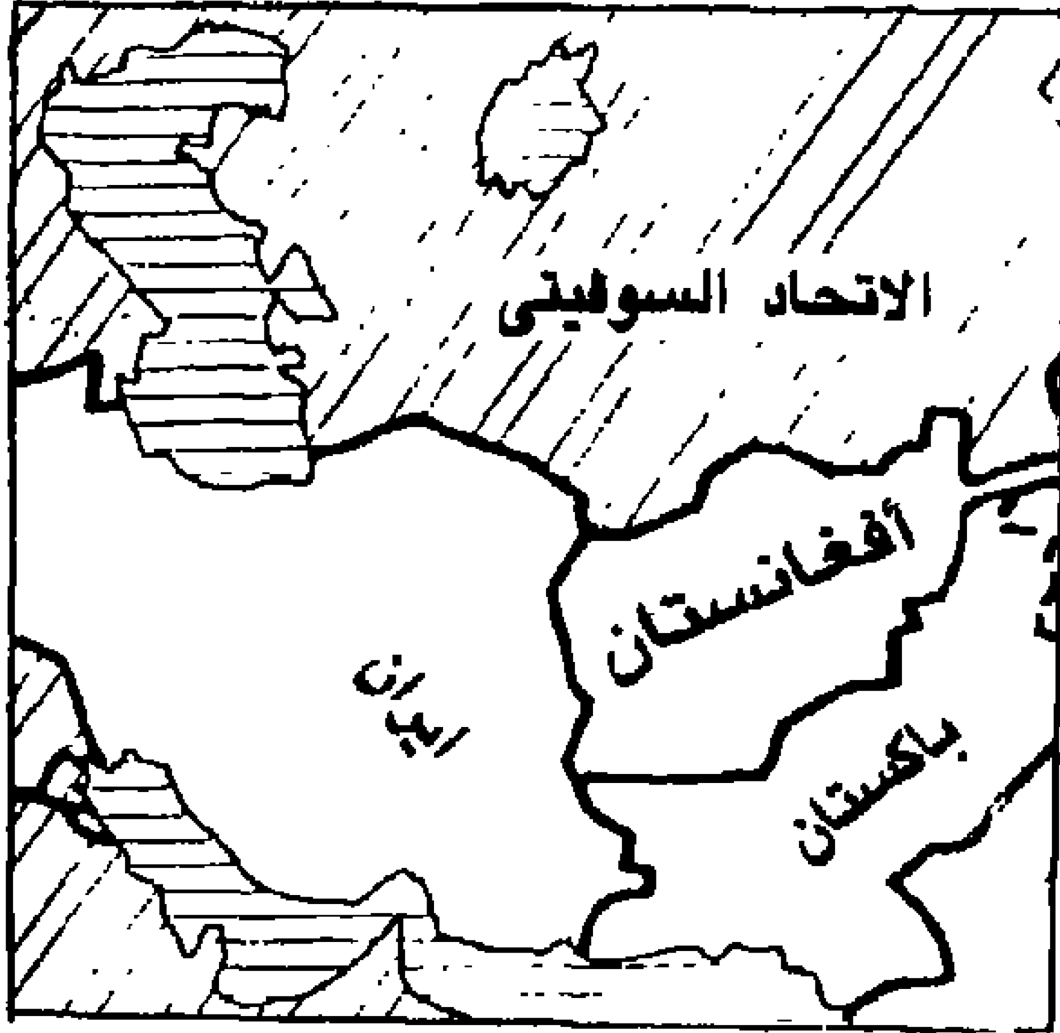
٢ ـ هشاشة أوضاع الوفاق الحالى . فإذا كانت التسويات التى قطعت شوطا كبيرا قد تحركت بفضل تنازلات سوفيتية تقوم على فلسفة جورباتشوف ، فإن التعنت الأمريكى قد يقود فى النهاية الى انهيار مدرسة جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى ، وبالتالى الى تجدد الصراع فى هذه المناطق ذاتها .

٣ ـ حرج الموازين العسكرية واحتمالات تغيرها : ففى حالات عديدة جاءت دوافع التسوية ذات طبيعة مؤقتة ومخالفة لحساب طاقة القوة المقارنة بين الأطراف المشتبكة مباشرة فى الصراع . فقبول وقف اطلاق النار من جانب ايران لم يكن بسبب عوامل طويلة المدى وانما بسبب الانهيار المفاجىء للقدرات العسكرية نتيجة ظروف داخلية ودولية يمكن تغييرها على المدى المتوسط والطويل . وكذلك فإن الحرب الأهلية فى نيكارجوا وافغانستان وانجولا قد تتكيف تبعا لما اذا كان ثمة رئيس ديموقراطى او جمهورى فى الولايات المتحدة .. وهكذا .

٤ ـ محدودية الجدارة الموضوعية للتسويات ذاتها . فكما لاحظنا فإن غالبية جهود التسوية الراهنة تقوم على فلسفة اللعبة ذات الحصيلة العنصرية ولاتستكشف امكانيات ايجاد مصلحة مشتركة غير قابلة للتجزؤ بين الأطراف المتصارعة . وثمة بعض التسويات التى تجنبت جوهر موضوعات النزاع . ففى حالة افريقيا الجنوبية لايتوقع ان تعمد اية تسوية لاتصفى نظام العزل العنصرى ذاته فى جنوب افريقيا نفسها .



ثانيا : التسـويات الاقليميـة فى دبلوماسـية الوفــاق



[١]

مفاوضات الانسحاب السوفيتي من أفغانستان

حسن أبو طالب

فى ١٤ ابريل ١٩٨٨ تم التوقيع على أربع أتفاقيات متكاملة مثلت نتاج عملية التفاوض غير المباشرة برعاية الامم المتحدة بين أطراف المشكلة الأفغانية الأربعة وهم الاتحاد السوفييتى وأفغانستان من جانب ، والولايات المتحدة وباكستان من جانب اخر والاتفاقيات الأربع التى تم التوقيع عليها هى :

١ ـ اتفاقية ثنائية بين أفغانستان وباكستان حول مبادىء العلاقات المتبادلة وبالأخص حول عدم التدخل والامتناع عن التدخل المسلح ، وتضمنت الاتفاقية الأسس الخاصة بالامتناع عن كافة أنواع التدخل المسلح والأعمال التخريبية والاحتلال العسكرى وكل المحاولات التى يمكن ان تقود الى زعزعة أو تقويض استقرار الطرف الاخر مع التأكيد على احترام الحق الخاص والمشروع لكل طرف فى اختيار نظامه السياسى والاقتصادى والثقافى .

٢ ـ اتفاقية ثنائية بين أفغانستان وباكستان حول عودة اللاجئين الطوعية .

٣ ـ اتفاقية حول الاتصالات المتبادلة لتسوية الوضع المتعلق فى أفغانستان .

٤ ـ اعلان حول الضمانات الدولية التى يتكفل بها الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة .

والاتفاقيات الأربع المشار اليها تمثل وحدة متكاملة ، وجميعها سارية المفعول منذ ١٥ مايو الماضى وهو التاريخ الذى بدأ فيه الانسحاب السوفييتى وفقا للجدول المنسق بين أفغانستان والاتحاد السوفييتى والذى ينص على سحب نصف القوات حتى ١٥/٨/٨٨ ، ويختتم انسحابها التام فى غضون تسعة أشهر .

والواقع ان عملية التسوية السياسية التى تمت بشأن المشكلة الافغانية تمثل خبرة فريدة ، ويرجع ذلك الى عدة اعتبارات تداخلت معا ، فمن ناحية هناك تورط القوتين العظميين ، اما بالتدخل العسكرى المباشر كالاتحاد السوفييتى ، او عن طريق غير مباشر مثلما الحال بالنسبة للتدخل الامريكى ، وهناك ايضا ادوار مختلفة لقوى اقليمية ودولية مثل باكستان والصين وبعض الدول العربية ، فضلا عن الدور البارز الذى لعبه وسيط الأمم المتحدة دييجو كوردفيز الذى قاد عملية المفاوضات عبر السنوات الست ما بين يونيه ١٩٨٢ وحتى الجولة الاخيرة فى ١٤ ابريل ١٩٨٨ . وخلال هذه الفترة تطورت مواقف الاطراف المتفاوضة كما تغيرت علاقات كل من النظام الحاكم فى افغانستان بالاتحاد السوفييتى ، كذلك تصادمت اراء ومواقف باكستان مع المواقف الامريكية .

ويهدف هذا التقرير الى دراسة تطور المواقف التفاوضية للاطراف الأربعة منذ الجولة الأولى وحتى الجولة الاخيرة ، والاسباب التى دعت الى تغيير هذه المواقف فى المراحل المختلفة ، فضلا عن اختبار العلاقة بين الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها وبين مستقبل التسوية من الناحية الفعلية .

اولا : دوافع عملية التسوية :

نظرا لطول الفترة التى تمت خلالها عملية التفاوض ، يمكن القول ان أهداف كل طرف قد تباينت من مرحلة الى أخرى ، الا ان هناك جملة من الأهداف والدوافع العامة لدى كل طرف والتى يمكن الاشارة اليها على النحو التالى :

أ ـ الدوافع السوفييتية وتتبلور فى :

ـ دفع القوى الدولية والاقليمية للاعتراف بشرعية النظام الحاكم فى افغانستان والذى يقوده حزب الشعب الديمقراطى .

ـ تهدئة الانتقادات الدولية للوجود العسكرى السوفييتى فى افغانستان

ـ الوصول بالأطراف الدولية الى مرحلة قوامها الالتزام بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لأفغانستان ، مع تأكيد شرعية الدعم السوفييتى سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، للنظام الحاكم فى كابول .

ـ بعد مجىء جورباتشوف ومع الدخول فى مرحلة بناء الثقة مع الغرب والولايات المتحدة تبلور الهدف السوفييتى فى الانسحاب المشرف من أفغانستان لما له من مردود ايجابى على تحسين العلاقات السوفييتية مع العديد من القوى الدولية ، بعبارة اخرى توظيف الانسحاب السوفييتى فى اطار العلاقات مع الولايات المتحدة والصين والدول الغربية وبعض الدول العربية والاسلامية .

اما الدوافع الافغانية فيمكن الاشارة اليها على النحو التالى :

ـ الحصول على اعتراف اقليمى ودولى بشرعية النظام الحاكم فى كابول

ـ منع التدخلات الخارجية سياسيا وعسكريا

ـ الحصول على شرعية دولية للمساعدات العسكرية السوفييتية .

ـ تحييد اثار مشكلة اللاجئين الافغان لدى كل من ايران وباكستان .

اما دوافع باكستان فقد تبلورت فى :

ـ الدخول فى حوار مع السوفييت فى محاولة لدفعهم للتخلى عن النظام الحاكم فى كابول .

ـ تحييد اثار الوجود العسكرى السوفييتى فى افغانستان على الوضع الداخلى فى باكستان .

ـ محاولة تغيير النظام فى افغانستان واستبداله بنظام تسيطر عليه القوى المعارضة الاسلامية تحت الهيمنة الباكستانية .

ـ المساومة مع الولايات المتحدة حول تعظيم الدور الباكستانى فى الاستراتيجية الأمريكية فى جنوب اسيا .

ـ محاولة الاستفادة من أوضاع اللاجئين الافغان فى الاراضى الباكستانية سواء تجاه الغرب أو تجاه الاتحاد السوفييتى أو تجاه النظام الأفغانى ذاته .

ـ القيام بدور بارز فى صياغة نمط العلاقات السياسية فى جنوب اسيا من خلال احتواء المعارضة الأفغانية الاسلامية والتحدث نيابة عنها فى المفاوضات .

وبالنسبة للدوافع الأمريكية ، ففى خلال الفترة الأولى من المفاوضات لم تبد الولايات المتحدة حماسا لدفعها الى الأمام بل سعت عبر الضغط على باكستان لكى تبطىء من سيرها ، وقد تبلورت وجهة النظر الأمريكية وحتى نهاية ١٩٨٥ بأن هذه المفاوضات تخدم فقط الاتحاد السوفييتى وتبرزه فى صورة الدولة الساعية الى حل سلمى . فى حين ان الهدف الامريكى هو تعظيم الخسائر العسكرية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن الوجود العسكرى السوفييتى فى أفغانستان . بعبارة اخرى دفع السوفييت الى مزيد من التورط وبالتالى مزيد من الخسائر .

ومع بداية تبلور اقتراب سوفييتى جديد تجاه المشكلات العالمية والاقليمية بعد مجىء جورباتشوف ، والدخول فى مرحلة جديدة من بناء الثقة ، أهتم الجانب الامريكى بعملية المفاوضات على ان يكون هدفها خروج السوفييت من افغانستان ، وتحجيم دعمهم للنظام فى كابول ، مع التأكيد على حق واشنطن فى مد المعارضة الافغانية بالمعونات اللازمة . وقد تبلورت هذه الاهداف فى سياق عملية كبرى من المساومة مع الجانب السوفييتى لتشمل قضايا اخرى كالحد من التسلح وتهدئة العديد من الصراعات الأقليمية .

ويتضح مما سبق ان كل طرف قد توافرت لديه دوافع مختلفة ، ولذلك فان الدخول فى عملية التفاوض ذاتها لم تكن مقرونة بتهدئة التدخلات الخارجية ـ عسكريا وسياسيا ـ بل كانت متوازية معها . كذلك فانه فى بعض مراحل التفاوض وبالرغم من التوصل الى صياغات اولية مقبولة للاتفاقيات المرجوة برزت الخلافات ليس فقط بين الاطراف المتعارضة ، بل ايضا بين الدولة الكبرى والدولة الصغرى التى تسير فى كنفها ، اذ ظهرت الخلافات بين باكستان والولايات المتحدة فى عامى ٨٣ ، ٨٤ . وفى نهاية ٨٧ وبداية ١٩٨٨ وقرب التوصل الى اتفاقيات متماسكة برزت الخلافات بين الاتحاد السوفييتى والنظام فى افغانستان ، وكانت مجمل الخلافات تدور حول المدى الذى يجب الوصول اليه فى الاتفاقيات والمدى الذى يفترض عدم تجاوزه ، وحول طبيعة ادوار القوتين العظميين فى هذه التسوية المقترحة . وهو ما سوف يظهر عند استعراض تطور المواقف التفاوضية .

ثانيا : تطور المفاوضات :

كانت أولى الاشارات الخاصة بامكانية التفاوض حول الوضع فى افغانستان هى تلك التى عرضتها موسكو فى

مايو ١٩٨٠ ، وكان ذلك ردا على تصاعد الهجمات المسلحة التى قامت بها عناصر المقاومة الافغانية ، وجاء رد فعل باكستان سريعا على لسان وزير خارجيتها مرحبا بفكرة المفاوضات ولكنه اشترط ان تتم تحت رعاية الامم المتحدة ، والا يكون التفاوض مباشرة مع حكومة كابول وأن تمثل فى هذه المفاوضات عناصر من المقاومة الافغانية . وقد وافق السوفييت على مبدأ المفاوضات غير المباشرة فى ديسمبر ١٩٨٠ ، ثم فى يناير ١٩٨١ قبلوا ان تقوم الأمم المتحدة بلعب دور فى المفاوضات المقترحة دون الافصاح عن طبيعة هذا الدور الا ان الموقف الباكستانى اضاف شرطا جديدا وهو مشاركة ايران فى المفاوضات وفى هذه الاثناء لم تكن الادارة الامريكية محبذة للدخول فى مفاوضات لتسوية المشكلة الافغانية .

وبعد جولة قام بها بيريز دى كويلار الى كل من طهران واسلام اباد وكابول فى منتصف ١٩٨١ - وكان وقتها مساعدا لفالدهايم للشئون السياسية الخاصة - ظهرت الخلافات بين باكستان وافغانستان حول طبيعة الدور الذى يمكن ان تلعبه الأمم المتحدة ، وقبل نهاية العام وفى نوفمبر ١٩٨١ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا دعا الى ايجاد تسوية سياسية للمشكلة الافغانية وتضمن القرار اربعة عناصر للتسوية وهى :

١ - الحفاظ على سيادة والاستقلال السياسى والتكامل الاقليمى والطبيعة غير المنحازة لأفغانستان .

٢ - حق الشعب الافغانى فى تقرير شكل حكومته واختيار النظام السياسى الاجتماعى الاقتصادى بحرية وبدون أى تدخل خارجى أو محاولات للتخريب أو القهر أو قيود من أى نوع كانت .

٣ - الانسحاب الفورى للقوات الأجنبية من افغانستان .

٤ - ايجاد الشروط الضرورية التى تمكن اللاجئين الافغان من العودة الطوعية لبلدهم فى أمن وشرف .

وفى ضوء هذا القرار الدولى ، وفى ضوء رغبة الاطراف الاقليمية فى التفاوض عين دى كويلار الذى صار سكرتيرا عاما للأمم المتحدة فى يناير ١٩٨٢ دييجو كوردفيز مبعوثا خاصا حيث وجب عليه استنباط خطة عمل مناسبة لبدء المفاوضات ، وكانت المعضلة الأولى هى الاتفاق على شكل المباحثات .

وفى حين طالبت افغانستان بطبيعة المباحثات المباشرة بين حكومة وحكومة ، رفضت باكستان وطرحت امكانية اللقاء مع رسميين من حزب الشعب الأفغانى وبعد تدخل كوردفيز وافق الطرفان على صيغة المباحثات غير المباشرة .

وهى الصيغة التى تمت على أساسها الجولات الـ ١٢ التى عقدت طوال الست سنوات آلى جانب تحديد شكل المفاوضات ، برزت مشكلة تحديد العناصر التى سيتم على أساسها المفاوضات ، وقبل انعقاد الجولة الأولى من المفاوضات تبلورت مواقف الاطراف على النحو التالى :

١ - طالبت افغانستان والاتحاد السوفييتى بانهاء التدخل الباكستانى وان تضمن ذلك الولايات المتحدة .

٢ - رفض مبدأ حق تقرير المصير للشعب الافغانى نظرا لكون افغانستان دولة عضوا فى الأمم المتحدة .

٣ - مطالبة باكستان بانسحاب القوات الاجنبية فورا ، وبمشاركة ايران فى المفاوضات وهو ما رفضه الاتحاد السوفييتى وأفغانستان .

وبعد تدخل كوردفيز - فى خلال الجولة الأولى يونيه ١٩٨٢ - أمكن الاتفاق على مفهوم التسوية الشاملة والتى تكون فيها الاتفاقيات الخاصة بانسحاب القوى الاجنبية ، والضمانات المتبادلة بعدم التدخل وعودة اللاجئين الافغان معتمدة على بعضها البعض .

كما استبعدت المشاركة الايرانية ومناقشة حق تقرير المصير للشعب الافغانى .

وفى الفترة التى تلت انعقاد هذه الجولة تولى اندروبوف السلطة فى الاتحاد السوفييتى خلفا لبريجينيف مؤكدا الحاجة الى حل مبكر للأزمة الافغانية ، فى حين بدا ان هناك اختلافات بين الولايات المتحدة الغير متحمسة لمباشرة المفاوضات ، وباكستان المؤيدة للاستمرار فيها ، وظهرت الخلافات ايضا حول مبدأ حق تقرير المصير الذى قبل الباكستانيون اسقاطه من المفاوضات . الا انهما اجتمعا على تفضيل اجراء انتخابات فى افغانستان تحت اشراف الأمم المتحدة وهو ما لم يقبل به السوفييت .

واثناء جولة لكوردفيز فى المنطقة نهاية يناير وبداية فبراير ١٩٨٣ وافق السوفييت على فكرة الاطار الزمنى للانسحاب دون تحديد مدة معينة ، فى حين اشترطت باكستان تغيير شخص بابراك كارمال كشرط مسبق للاسراع فى اجراءات التسوية ، كما اثيرت فى هذه المرحلة طبيعة الشكل الذى ستنتهى اليه عملية التسوية .

وخلال الجولتين الثانية (١١ - ٢٢ ابريل ١٩٨٣) والثالثة (١٢ - ٢٤ يونيه ١٩٨٣) تقدم كوردفيز بمسودة مقترحة للتسوية ، وقد اختلفت مواقف الاطراف المعنية مما جاء فى المسودة المقترحة حيث طالبت افغانستان بتعهدات باكستانية واضحة بعدم التدخل فى شئون افغانستان ، كما طالبت موسكو بموقف باكستانى جدى من المفاوضات وضرورة الاعلان عن التعهد بوقف المعونات مقابل الالتزام بالانسحاب فى فترة زمنية محددة .

اما الموقف الباكستانى فقد طالب باقرار توقيتات الانسحاب السوفييتى وادماجها فى القسم الأول من الاتفاقية المقترحة ، فى نفس الوقت التأكيد على اهمية تغيير كارمال . اما الجانب الامريكى فلم يكن متحمسا

لمسودة الاتفاقية ودعا باكستان لكى تبطىء من سير المفاوضات فى نفس الوقت الذى اقر فيه برنامج ضخم من الدعم العسكرى للمقاومة الافغانية ، وفى هذه المرحلة تبلورت وجهة النظر الأمريكية بان افضل طريقة لحماية أمن باكستان هى استمرار التورط السوفييتى فى افغانستان ، ويمكن ارجاع هذا التفسير الى تصاعد الحرب الباردة فى ذلك الوقت بين القوتين العظميين ورغبة الولايات المتحدة الى تعظيم حجم الخسائر العسكرية السوفييتية وتعظيم الاعباء الاقتصادية للوجود السوفييتى فى افغانستان .

أما عن نتائج هاتين الجولتين فقد تبلورت فى موافقة الاطراف على معظم الفقرات الخاصة بالتعهدات المتبادلة بعدم التدخل ، اما القضايا التى لم يقدر لها الحل فقد تركزت حول توقيتات قطع المعونات الخارجية ، كما ظهر الخلاف بين السوفييت والباكستانيين حول طبيعة المقصود من تغيير كارمال ، ففى حين اعتبر السوفييت ان المطلوب هو مجرد تغيير شخص كارمال ، اعتبر الباكستانيون ان المطلوب هو تغيير نظام الحكم واستبدال الحكومة باخرى غير شيوعية وهو ما رفضه السوفييت .

وفى مطلع ١٩٨٤ ، وبعد موت اندروبوف ظهر بعض التشدد فى المواقف السوفييتية والافغانية وهو ما بدا فى مباحثات كوردفيز مع مسئولى البلدين اثناء زيارته للمنطقة فى اوائل ابريل ١٩٨٤ ، حيث أصر كارمال على عدم ربط وقف المساعدات فى نفس يوم بداية الانسحاب مع المطالبة بان يكون وقف المساعدات الخارجية كشرط مسبق لاتمام الانسحاب السوفييتى ، فضلا عن الاصرار على ان تتعامل حكومة باكستان مع الحكومة الافغانية باعتبارها حكومة شرعية ، وفى نفس الاطار طلب الجانب السوفييتى بان تدخل باكستان فى حوار مباشر مع حكومة كابول وان توقع معها اتفاقية عدم تدخل ، وهو ما رفضه الجانب الباكستانى ، والشىء الوحيد الذى تم الاتفاق عليه هو ان تعقد الجولات القادمة فى جنيف . وبالفعل عقدت الجولة الرابعة فى الفترة ما بين ٢٤ ـ ٣٠ اغسطس ١٩٨٤ ، وفيها تقدم كوردفيز باقتراح بان تدخل المواد الخاصة بعدم التدخل حيز التنفيذ فى نفس الوقت الذى يبدأ فيه الانسحاب السوفييتى ، وهو ما رفضته موسكو وكابول ، فى حين تبلور الموقف الباكستانى بالموافقة على بدء المفاوضات الخاصة بعدم التدخل بنفس الطريقة غير المباشرة وبشرط ان تتم مفاوضات متوازية بين موسكو وكابول تختص بالانسحاب السوفييتى على ان تتعهد كابول بتنفيذ الانسحاب فى اتفاقية خاصة مع باكستان ، ونظرا لعدم تحمس الولايات المتحدة لنتائج المفاوضات فكانت بدورها تصعد الدعم العسكرى للمقاومة الافغانية . وفى الحصاد الاخير لم تصل هذه الجولة الى اية نتائج ملموسة . ولكنها عكست التشدد الحاصل فى المواقف السوفييتية والأفغانية .

تولى جورباتشوف وتغيير بنية التسوية :

بعد ان تولى جورباتشوف السلطة فى مارس ١٩٨٥ تكونت لجنة سوفييتية لمراجعة السياسات الخاصة بالمشكلة الافغانية ، وقد نتج عنها تطبيق سياسة جديدة تدمج بين التشدد العسكرى ازاء باكستان والمعارضة الأفغانية وبين الاصرار على مواصلة جهود الأمم المتحدة ، وقد ظهرت تطبيقات هذه السياسة الجديدة فى تعظيم الجهود العسكرية السوفييتية لاحكام اغلاق الحدود الافغانية مع باكستان ، وتصاعد الغارات الجوية على بعض المواقع الباكستانية ، اما المرونة السياسية فقد بدت فى الاقتراح السوفييتى الذى تم التقدم به فى الجولتين الخامسة والسادسة من المفاوضات والتى عقدت فى جنيف ٢٠ ـ ٢٥ يونيه ٨٥ ، ٢٧ ـ ٣٠ اغسطس ٨٥ على التوالى .

تبلورت السياسة السوفييتية فى الأقتراح ببنية جديدة للتسوية على ان تتضمن أربعة أجزاء كل جزء قائم بذاته ولكنها جميعا تمثل وحدة واحدة . وبحيث تتضمن اتفاقيتين ثنائيتين بين باكستان وأفغانستان حول اللاجئين الافغان وعدم التدخل ، ثم إعلان بضمانات القوى الكبرى واتفاقية رابعة تأخذ شكلا كليا بين افغانستان وباكستان تشتمل على توقيتات الانسحاب المتضمنه فى بروتوكول الانسحاب الموقع بين كابول وموسكو ، وان توقع واشنطن وموسكو هذه الاتفاقية الرئيسية .

كما وافق السوفييت على ان يتم الانسحاب ووقف المعونات الخارجية فى نفس التوقيت على عكس ما طالبت به كابول من قبل .

وفى هاتين الجولتين أتفقت الأطراف على المسودة الخاصة بالضمانات المقترحة كما أبدت الولايات المتحدة موافقتها الشفوية على القيام بدور الضامن ، ثم فى الجولة السابعة التى عقدت بين ١٦ ، ١٩ ديسمبر ١٩٨٥ فى جنيف أعلنت واشنطن رسميا قبول مسودة الضمانات شريطة ان تكون مرتبطة بالعناصر الاخرى للتسوية ، وعلى ان تناقش قضية الانسحاب بتركيز اكبر فى الجولات القادمة .

وقبل بدء الجولة الثامنة بـ ٤٨ ساعة تم استبدال بابراك كارمال بنجيب الله ، وبذلك تحقق أحد الشروط الامريكية والباكستانية جزئيا وليس كليا ، اذ ان التغيير انصب على شخص كارمال وليس شكل الحكومة الافغانية التى يسيطر عليها الحزب الشيوعى ، وقد ادى هذا التغير الى ان يقدم الوفد الافغانى مسودة مقترحة لتوقيتات الانسحاب السوفييتى ولكن دون تحديد معين لبدء الانسحاب ، وذلك فى الجولة الثامنة ٥ ـ ٢٣ مايو ١٩٨٦ ، على عكس ما كان يرفضه كارمال من قبل . وفى

هذه الجولة طالبت الباكستان بايجاد الية للتحقيق من الانسحاب ووقف المعونات ، وقد رفض السوفييت هذا الطلب الا انهم ابدوا موافقتهم عليه اثناء زيارة كوردفيز لدول المنطقة فى الفترة ما بين ١١/٣٠ ـ ١٩٨٦/١٢/٣ ، حيث وافق السوفييت على خطة كوردفيز الخاصة بقوة المراقبة على ان تضم ٥٠ شخصا غير مسلحا لمراقبة كل أوجه التسوية بما ذلك الانسحاب السوفييت ذاته .

وفى الجولة العاشرة التى عقدت فى ٢/٢٥ ـ ١٩٨٧/٣/٦ اثيرت مسالة الترتيبات الانتقالية ، ودعت موسكو الى قيام حكومة وفاق وطنى فى افغانستان ، فى حين قدمت افغانستان اقتراحا بتخفيض مدة الانسحاب السوفييتى الى ١٨ شهرا . وقد رفض المفاوضون الباكستانيون هذه المدة وطالبوا ان يتم الانسحاب فى غضون ٧ أشهر وحسب ، كما رفضوا المطلب السوفييتى الخاص بحكومة وفاق وطنى باعتباره سيؤجل البحث فى الانسحاب السوفييتى .

وقد شارك الأمريكيون باكستان وجهة نظرها هذه ، كما ابدوا صيغة اليوم الواحد للانسحاب وقطع المعونات الا انهم اشترطوا ان يكون الانسحاب سريعا فى المرحلة الاولى بدرجة كافية .

واثناء انعقاد الجولة الحادية فى جنيف ٧ ـ ١١ سبتمبر ١٩٨٧ حذر كوردفيز السوفييت من شرط الحكومة الوفاق الوطنى كشرط مسبق للانسحاب ، وهو ما تنازل عنه السوفييت ، فى حين قدم الوفد الافغانى اقتراحا بتخفيض مدة الانسحاب الى ١٦ شهرا فى الوقت الذى اشارت فيه صحيفة البرافد السوفييتية الى ان ١٢ شهرا يمكن ان تكون مقبولة ، اما باكستان فقد رفضت المدة المقترحة واصرت على ٧ أشهر فقط . وفى القمة الأمريكية السوفييتية ديسمبر ١٩٨٧ تم اتخاذ القرار حول صيغة قطع المعونة فى اليوم الأول للانسحاب أى صيغة اليوم الواحد .

وفى الزيارة الاخيرة لكوردفيز الى دول المنطقة والتى امتدت من ١٨ يناير وحتى ٩ فبراير ١٩٨٨ تغيرت المواقف السوفييتية حيث وافقوا على المطالب الامريكية وجاء ذلك عبر تصريح لجورباتشوف فى ٨ فبراير حدد فيه بداية الانسحاب فى ١٥ مايو ، وحدد المدة المطلوبة بـ ١٠ أشهر فقط ، وان جزءا كبيرا من القوات سيتم انسحابه فى المراحل الأولى ، فى نفس الوقت الذى اصر فيه الجانب السوفييتى على مطالبة باكستان بالتزامات قانونية محددة لوقف المعونات ، والا فان السوفييت لن يوقعوا الاتفاقيات .

اما الجانب الباكستانى فقد تراجع عن رفض مطلب الحكومة الانتقالية واشترط تكوينها مسبقا قبل التوقيع على الاتفاقيات ، الا ان الجانب الامريكى رفض الشرط الباكستانى وتم الضغط على الرئيس ضياء الحق لقبول الاتفاقيات وفق الصياغة التى انتهت اليها .

وفى هذه الفترة ما بين فبراير ٨٨ وحتى انعقاد الجولة الاخيرة والتى وقعت خلالها الاتفاقيات الاربعة تبادل الامريكيون والسوفييت بعض الشروط والشروط المضادة ، وكانت الصيغة الأمريكية المطروحة هى ان لهم الحق فى الاستمرار فى مد المعارضة الافغانية بالمساعدات المختلفة طالما استمر السوفييت فى تقديم الدعم الى الحكومة القائمة فى كابول وهو ما لم يقبل به السوفييت ومؤكدين على الفوارق الجوهرية بين التزام واشنطن تجاه قوى المعارضة الافغانية ، وبين التزامهم تجاه الحكومة فى افغانستان ، الذى يرجع الى الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد السوفييتى وافغانستان منذ ١٩٢١ .

وبالرغم من هذا الاختلاف فقد تم توقيع الاتفاقيات الأربع المشار اليها انفا فى الجولة الثانية عشرة والاخيرة فى ١٤ ابريل ١٩٨٨ . وبعد انتهاء مراسم التوقيع اعلن شولتز مرة اخرى ما اسماه بحق بلاده فى امداد الاطراف فى افغانستان بالمعونات العسكرية ، وان على السوفييت ان يقيدوا معوناتهم العسكرية ، واذا حدث ذلك فان الولايات المتحدة ستضع قيودا مماثلة . وطبقا للمصادر الأمريكية فان هذه الصيغة قد قبلتها موسكو فى خطابات متبادلة لم تنشر وتمت فى ٩ ، ١٠ ابريل ، أى قبل ان توقع الولايات المتحدة الاتفاقيات .

وان استجابة موسكو كانت عبارة عن ملاحظة بالعلم بالموقف الأمريكى مع اعادة تلخيص تعمدات عدم التدخل المتبادلة بين افغانستان وباكستان .

وهكذا وبالرغم من التوقيع على الاتفاقيات فقد ظل احتمال استمرار المعونات الأمريكية العسكرية قائما وفق ما يسميه الأمريكيون بصيغة القيود المتوازية .

ويشير الجدول المرفق الى مواقف الأطراف عبر الجولات المختلفة للمفاوضات .

ثالثا : حصاد عملية التسوية

من الناحية النظرية فان التسوية تعنى علاقة ما بين تقديم تنازلات وتحقيق عوائد معينة ، وهناك ثلاث حالات نظرية فى هذا الصدد ، اما ان تكون العوائد اكبر من التنازلات ، أو العكس ، أو أن تصل العلاقة بين الأمرين الى نقطة توازن ، ويرتبط أى من هذه الحالات بالحصاد النهائى للتسوية مقارنة باهداف كل طرف ودوافعه . وفيما يلى سنشير الى حصاد عملية التسوية بالنسبة لكل طرف من أطرافها الأربعة .

أ ـ الحصاد السوفييتى ، فى جانب التنازلات قدم السوفييت التنازلات الاتية :

١ ـ التنازل عن مطلب المفاوضات المباشرة بين افغانستان وباكستان .

٢ ـ قبول شرط باكستان الخاص بابعاد بابراك كارمال عن السلطة .

٣ ـ التنازل عن مطلب وقف المساعدات والتدخلات الخارجية قبل بدء فى الانسحاب .

٤ ـ التنازل عن مطلب حكومة الوفاق الوطنى قبل البدء فى الانسحاب .

٥ ـ قبول شرط الانسحاب فى مدة لا تتجاوز عشرة اشهر .

والملاحظ ان التنازلات السوفييتية كانت متتالية فى عامى ٨٧ ، ٨٨ وهما العامان اللذان شهدا تواتر لقاءات القمة الامريكية ـ السوفييتية والسعى السوفييتى ناحية تحسين صورته كقوى عظمى .

اما من حيث المردودات السوفييتية فنشير الى ما يلى :

١ ـ الخروج من الأزمة الأفغانية بشكل يحفظ ماء الوجه .

٢ ـ تمرير بنية التسوية ذات الأجزاء الأربعة بما فيها اتفاقية منع التدخل فى الشئون الداخلية للنظام القائم فى افغانستان .

٣ ـ الحصول على صيغة الضمانات الدولية للوضع فى افغانستان .

٤ ـ دفع الجانب الأمريكى الى لعب دور الضامن للاتفاقيات بما له من اثار ضاغطة على الموقف الباكستانى .

٥ ـ تهيئة المناخ الدولى لتحسين العلاقات السوفييتية مع العديد من الدول والقوى .

اما الجانب الأفغانى فيمكن الاشارة الى تنازلاته الرئيسية الآتية :

ـ التنازل عن شرط المفاوضات المباشرة بين حكومة وحكومة .

ـ التنازل عن مطلب إتمام الانسحاب فى مدة اربع سنوات ، ثم فى مدة ١٨ شهرا .

ـ قبول الانسحاب السوفييتى فى مدة لا تتجاوز ١٠ أشهر .

ـ قبول صيغة الربط بين يوم بدء الانسحاب ووقف المعونات الخارجية لعناصر المعارضة .

ـ التنازل عن مطلب وقف التدخلات الخارجية قبل بدء الانسحاب السوفييتى .

اما العوائد التى وصل عليها النظام الأفغانى فتتمثل فى الشرعية الدولية كأمر واقع ، اضافة الى ضمانات بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لافغانستان ، فضلا عن حل مشكلة الافغان اللاجئين الى باكستان وايران بطريقة غير ضاغطة على النظام القائم نظرا لافتقاد العودة الى عنصر اجبار يدفع باللاجئين الى العودة الى افغانستان فى مدة محدودة .

وعلى الجانب الاخر يمكن الاشارة الى التنازلات الباكستانية على النحو التالى :

١ ـ تنازل عن مطلب حق تقرير المصير للشعب الافغانى وعن مطلب المشاركة الايرانية فى المفاوضات .

٢ ـ قبول شرعية نظام الحكم فى أفغانستان كأمر واقع ، وعدم القدرة على تغييره .

٣ ـ عدم فرض حل يرض المعارضة الأفغانية ذات التوجه الدينى .

٤ ـ قبول الربط بين بدء الانسحاب السوفييتى ووقف التدخلات الخارجية .

٥ ـ التنازل عن مطلب الانسحاب المسبق .

٦ ـ التنازل عن مطلب ايجاد حكومة أنتقالية قبل التوقيع على الاتفاقيات .

٧ ـ استمرار مشكلة اللاجئين الأفغان فى اراضيها بالرغم من توقيع اتفاقية خاصة بعودتهم الطوعية .

وفى مقابل هذه التنازلات يكاد ينحصر العائد الباكستانى فى تحقيق الانسحاب السوفييتى فى مدة زمنية قليلة لا تتجاوز الاشهر العشرة ، وابعاد التأثيرات المحتملة للوجود السوفييتى على الوضع الداخلى الباكستانى .

وفيما يتعلق بالجانب الامريكى نشير الى تنازلاته التالية :

١ ـ التنازل عن مطلب حق تقرير المصير للشعب الافغانى .

٢ ـ التنازل عن مطلب بدء الانسحاب اولا ثم البحث فى وقف المعونات لعناصر المقاومة الأفغانية وقبول صيغة اليوم الواحد .

٣ ـ الأعتراف بحكومة كابول كأمر واقع .

٤ ـ قبول ابعاد عناصر المقاومة الأفغانية عن مسيرة عملية التسوية .

٥ ـ عدم الزام السوفييت بوقف مساندتهم الكلية لنظام كابول .

اما عن العوائد فأهمها خروج السوفييت من افغانستان فى مدة زمنية محدودة ومحاولة ربط الأمر باعتباره نتيجة للتكاليف العسكرية والسياسية والاقتصادية للوجود العسكرى السوفييتى فى افغانستان ، مع ربط هذا الانسحاب فى سياق عملية مساومة كلية مع الجانب السوفييتى ، فى نفس الوقت الذى يظل فيه الباب مفتوحا باستمرار المعونات الأمريكية لعناصر المقاومة الأفغانية وعدم وجود قيود فعلية تلزم الجانب الامريكى بوقف مثل هذه المعونات حتى بالرغم من وضعيته القانونية كضامن على تنفيذ الاتفاقيات الأربع .

مستقبل التسوية :

يتضح من المقارنة السابقة ان هناك عدم توازن بين تنازلات وعوائد كل من الاتحاد السوفييتى والنظام الحاكم فى افغانستان مقارنة بتنازلات وعوائد كل من

حصاد عملية التسوية

	الوسيط الدولى	أفغانستان	الاتحاد السوفيتى	باكستان	الولايات المتحدة
الجولة الأولى يونية ١٩٨٢	اقناع الاطراف بفكرة التسوية الشاملة	● انهاء تدخل باكستان المسبق وأن تضمنه واشنطن . ● رفض مناقشة حق تقرير المصير للشعب الأفغانى .		● انسحاب القوات الأجنبية . ● المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الأفغانى .	
الجولة الثانية ١١ ـ ٢٢ أبريل ١٩٨٣ الجولة الثالثة ١٢ ـ ٢٤ يونية ١٩٨٣ .	التقدم بمسوده متكاملة للتسوية	● المطالبة بتعهدات باكستانية واضحة بعدم التدخل	● المطالبة بموقف باكستانى جدى من المفاوضات . ● أن تعلن باكستان تعهداً بوقف المعونات مقابل الالتزام بالانسحاب فى فترة زمنية محددة .	● المطالبة باقرار توقيتات الانسحاب السوفيتى . ● استبدال كارمال .	● الضغط على باكستان لتبطىء من سير المفاوضات . ● عدم التحمس لمسودة الاتفاقية .
الجولة الرابعة جنيف ٢٤ ـ٣٠ أغسطس ١٩٨٤	اقتراح بأن تدخل اتفاقية عدم التدخل حيز التنفيذ فى نفس الوقت الذى يبدأ فيه الانسحاب السوفيتى .	كارمال يرفض اقتراح الوسيط الدولى . ● الاصرار على أن تتم المفاوضات مع باكستان بصورة مباشرة .	رفض اقتراح الوسيط الدولى	● المطالبة بأن تتم مفاوضات متوازية بين موسكو وكابول بشأن الانسحاب ، فى الوقت الذى تتم فيه مفاوضات عدم التدخل بين باكستان وأفغانستان بصورة غير مباشرة .	تصعيد الدعم العسكرى للمعارضة الافغانية .
الجولة الخامسة جنيف ٢٠ ـ٢٥ يونية ١٩٨٥ الجولة السادسة جنيف ٢٧ ـ٣٠ أغسطس ١٩٨٥	المطالبة بالتزام سوفيتى بالانسحاب بطريقة ما .	كارمال يعارض فكرة الانسحاب السوفيتى	اقتراح بنية جديدة للمفاوضات من اربعة اجزاء متكاملة مع بعضها البعض .	موافقة على المسودة الخاصة بالضمانات الدولية .	
الجولة السابعة ١٦ـ١٩ ديسمبر ١٩٨٥			اشتراط مناقشة الانسحاب فى مفاوضات مباشرة .		الموافقة رسميا على مسودة الضمانات شريطة أن تكون مرتبطة بالعناصر الأخرى للتسوية .

الجولة الثامنة ٥ ـ٢٣ مايو ١٩٨٦ الجولة التاسعة ٣١ ـ٧/٨ ـ ٨ ـ٨٦		بعد استبدال كارمال يقدم الوفد الأفغانى مسودة مقترحة لتوقيتات الانسحاب دون تحديد معين للوقت أو لبدء الانسحاب .	رفض الطلب الباكستانى	المطالبة بايجاد الية للتحقيق من تنفيذ الانسحاب ووقف المعونات	
الجولة العاشرة ٢/٢٥ ـ١٩٨٧/٣/٦	اقتراح بترتيبات انتقالية	كابول تخفض مدة الانسحاب الى ١٨ شهرا	المطالبة بقيام حكومة وفاق وطنى .	● المطالبة باتمام الانسحاب فى ٧ أشهر فقط ● المطالبة بأن يتم الانسحاب أولا . ● رفض فكرة حكومة وفاق وطنى لأنها قد تؤخر الانسحاب .	قبول صيغة اليوم الواحد لبدء الانسحاب ووقف المعونات شريطة أن يكون الانسحاب سريعا وبدرجة كافية فى المرحلة الأولى .
الجولة ١١ ٧ ـ١١ سبتمبر ١٩٨٧	تحذير السوفييت من شرط الحكومة الجديدة	تخفيض مدة الانسحاب الى ١٦ شهرا	برافدا تشير الى أن ١٢ شهرا مدة مقبولة للانسحاب	الاصرار على ٧ أشهر فقط .	
زيارة كوردفيز للدول المتفاوضة ١/١٨ ـ١٩٨٨/٢/٩	مطالبة السوفييت بالانسحاب فى حدود ٩ أشهر		● اقتراح باتمام الانسحاب فى ١٠ أشهر وان يبدأ الانسحاب فى ١٥ مايو ١٩٨٨ . ● مطالبة باكستان بالتزامات قانونية محددة بوقف المعونات .	● باكستان تتراجع عن رفضها لطلب حكومة الوفاق الوطنى وتشترط تكوين هذه الحكومة قبل التوقيع على الاتفاقيات .	ربط وقف المساعدات الأمريكية بوقف المساعدات السوفيتية عن أفغانستان . ● رفض المطلب الباكستانى المفاجىء والضغط على ضياء الحق لتوقيع الاتفاقيات .
الجولة ١٢ ١٤ أبريل ١٩٨٨		توقيع الاتفاقيات الأربعة			

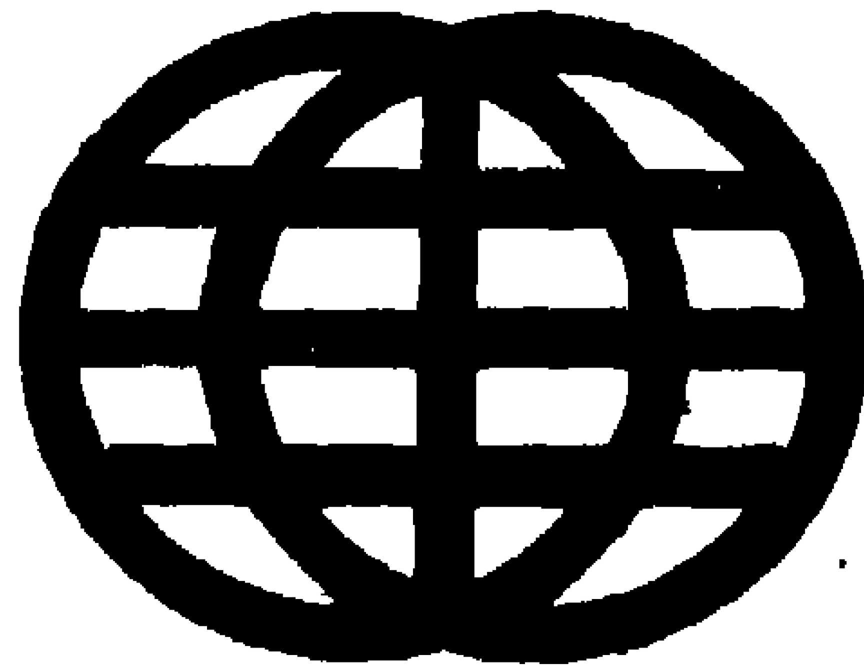
باكستان والولايات المتحدة من جانب اخر . يضاف الى **ذلك عنصرين اخرين اولهما** ابعاد عناصر المعارضة **الافغانية كلية عن** عملية التسوية يجعل منها طرفا غير **معنى بالحفاظ عليها** ، والثانى ان هناك ثغرات قانونية **موجودة بالفعل فيما يتعلق** بوقف الامدادات الخارجية **ولا سيما تلك المتعلقة** بالامدادات الأمريكية لعناصر **المقاومة الافغانية** .

وهكذا تتوافر جملة من العناصر التى تجعل من هذه **التسوية امرا قابلا** للنقض والمراجعة بل وعدم الالتزام ، **فضلا عن رفضها** الكلى من قبل المقاومة الافغانية . ولعل **القرار السوفييتى** المعلن فى ٨٨/١/٤ بتجميد الانسحاب **السوفييتى من افغانستان** بعض الوقت نظرا لتصاعد **هجمات المعارضة الافغانية** يكشف عن مدى هشاشة **نتائج عملية التسوية** بصيغتها التى تمت عليها .

ويمكن القول ان مصير هذه التسوية مرهون بأمرين :

أولهما : **فتح المجال** امام مشاركة المعارضة الافغانية فى **تحديد صيغة** مقبولة للمشاركة فى الحكم الى جانب **القوى السياسية الافغانية** الاخرى .

ثانيهما : **ايجاد اليه** ما لاعادة اللاجئين الافغان الى **بلادهم دون قهر** أو اجبار أو تعرض للمساءلة وبما يخفف **من الضغوط القائمة** عن وجودهم داخل الأرض **الباكستانية** □



[٢]
الجنـــوب الافـــريقى



خالد زكريا السرجانى

بدأت فى ٢ مايو الماضى بلندن أولى جولات المفاوضات الرباعية التى تعقد بوساطة أمريكية ويحضرها وفود عن كل من كوبا ، وأنجولا ، وجنوب إفريقيا من أجل إيجاد تسوية سلمية لقضايا الجنوب الافريقى وبصفة خاصة إقرار خطوات إستقلال إقليم جنوب غرب إفريقيا المعروف بإسم « ناميبيا » والذى يخضع لسيطرة جنوب إفريقيا ، وإنهاء الحرب الأهلية فى أنجولا والتى تدور بين الحكومة الأنجولية الشرعية ومتمردى الاتحاد الوطنى من أجل الاستقلال الكامل لأنجولا (اليونيتا) التى يتزعمها جوناس سافيمبى وتدعمها الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا .

وسنركز فى عرضنا لهذه الجولات التفاوضية على ثلاثة عناصر أساسية هى :

أولا : محفزات تسوية الصراع : ونهتم هنا بأربعة أطراف أساسية وهى أنجولا ، وكوبا ، وجنوب إفريقيا ، والولايات المتحدة ، وهى الأطراف الرسمية فى عملية المفاوضات .

ثانيا : تطورات العملية التفاوضية : مع التركيز بصفة خاصة على مواقف الأطراف والتنازلات المتبادلة بينها

ثالثا : مستقبل عملية التسوية : حيث نقوم فى النهاية بتقدير الوضع الاقليمى فى المستقبل القريب عقب التسوية والاتفاقات التى تمت بشأنها .

أولا محفزات تسوية الصراع : يجدر بنا فى البداية أن نؤكد على حقيقتين أولاهما هى أن الصراع حول ناميبيا بدأ منذ عام ١٩٢٠ عندما قامت بريطانيا بتحويل مسئولية إنتدابها على إقليم جنوب غرب إفريقيا إلى حكومة إتحاد جنوب إفريقيا التى إدعت منذ ذلك الحين أن الاقليم جزء لايتجزأ من أراضيها . وقد عجزت الأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى الان عن إيجاد حل لهذه المشكلة كما عجز التنظيم الدولى عن تنفيذ كافة القرارات الصادرة عنه التى تقضى بالاستقلال الكامل لناميبيا عن جنوب أفريقيا وأحقية أبناء الاقليم فى تقرير مصيرهم وذلك بسبب تعسف حكومة جنوب إفريقيا ومماطلتها فى تنفيذ هذه القرارات الدولية .

والحقيقة الثانية هى أن الحرب الأهلية الدائرة فى أنجولا تدخل الان عامها الرابع عشر . وهى مشتعلة منذ جلاء المستعمر البرتغالى عن هذا البلد الافريقى فى ١١ نوفمبر عام ١٩٧٥ ووصول الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA مبلا) إلى الحكم بمساعدة سوفيتية كوبية إبان الدور السوفيتى النشط فى القارة الذى حال دون وصول قوات الاتحاد الوطنى من اجل الاستقلال الكامل لأنجولا (يونيتا) المشكلة أساسا على إعتبارات قبلية تقليدية والمدعومة من جنوب افريقيا والولايات المتحدة الى الحكم .

وهاتان الحقيقتان تؤكدان أن تطورات هامة لدى أطراف الصراع هى التى حفزتهم للبحث عن تسوية لهذه المشكلات إنطلاقا من مصالحهم ومن رغبتهم فى إستثمار أوضاع دولية وإقليمية معينة خاصة وان النظام الدولى يتجه الان الى مرحلة جديدة من الوفاق بين القوتين العظميين كما أن التطورات الأخيرة فى منطقة الجنوب الافريقى تشير الى أن هناك ضغوطا هائلة على جميع

أطراف الصراع تدفعهم الى إنهاء القتال وإعادة السلام إلى المنطقة

ويمكن تناول مواقف الأطراف الأربعة المشاركة فى المفاوضات على النحو التالى :

١ - **أنجولا** : لم ينعم الشعب الأنجولى بالسلام منذ نيله الاستقلال عام ١٩٧٥ بسبب الحرب الأهلية الدائرة بين القوات الحكومية ومتمردى « اليونيتا » الذين نجحوا فى الاستيلاء على ٣٥ ٪ من مساحة البلاد خاصة فى الجزء الجنوبى الشرقى . وتعانى أنجولا من إنهيار إقتصادى بسبب إنفاقها أكثر من نصف ميزانيتها على هذه الحرب ، كما أن ديونها تراكمت مع كل من الاتحاد السوفيتى ، وكوبا بسبب أعباء هذه الحرب . وقد فقد الجيش الأنجولى مؤخرا أكثر من ٢٠٠٠ من قواته خلال إعتداء جنوب إفريقيا على مدينة « كوينو كوانافال » جنوب انجولا فى أكتوبر الماضى . كما فقدت قواتها الجوية أكثر من ٨٠ طائرة خلال النصف الأخير من عام ٨٧ . وهذا كله أدى الى بروز أصوات داخل الحكومة الانجولية تنادى بالاتجاه صوب جنوب إفريقيا لابرام معاهدة عدم اعتداء معها على نفس النحو الذى سارت فيه حكومة موزمبيق مما قد يفقد حركة اليونيتا الدعم الأساسى الذى تعتمد عليه للمضى قدما فى هذه الحرب .

يضاف إلى ذلك التغييرات الهامة التى حدثت للسياسة الخارجية السوفيتية بعد وصول ميخائيل جورباتشوف الى زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى . فبعد أن عزز جورباتشوف من زعامته فى الاتحاد السوفيتى بدا واضحا أن الهدف الأساسى له كان تصفية الصراعات الاقليمية لابداء حسن النية للقيادة الأمريكية من جهة وتحقيق نجاحات خارجية يواجه بها الهجوم المتعاظم من جانب القوى الداخلية المناوئة له من جهة أخرى . وهذا بلاشك إنعكس على الموقف السوفيتى المؤيد لأنجولا . وظهرت بالفعل أصوات من بين خبراء الشئون الافريقية فى الخارجية السوفيتية تطالب أنجولا بإبداء بعض المرونة فيما يختص بإجراء حوار مع متمردى اليونيتا من أجل اشراكها فى حكومة إئتلافية ، وتطلب من كوبا إظهار المرونة فيما يختص بسحب قواتها من أنجولا من أجل حث جنوب إفريقيا على منح ناميبيا إستقلالها وهما الأمران اللذان كان الاتحاد السوفيتى يرفض مجرد الحديث حولهما من قبل خاصة فيما يتعلق بسحب القوات الكوبية الذى كان يعتبره تدخلا مباشرا فى الشئون الداخلية لأنجولا .

وفضلا عن الأهداف المتعلقة برغبة الاتحاد السوفيتى فى تهدئة الصراعات الاقليمية من أجل تحقيق الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنه كان يرغب أيضا فى إيقاف الكم الهائل من المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى يرسلها الى انجولا للمساعدة فى أعباء الحرب .

وقد أدت الحرب الأهلية الأنجولية وماصاحبها من عدم استقرار إلى توقف جهود البحث عن النفط فى منطقة كابيندا مما يعرض أنجولا لفقدان مليارى دولار سنويا وهو العائد الذى تحصل عليه نظير قيام الشركات الأمريكية والأوروبية بعمليات التنقيب عن النفط وانتاجه وتصديره من المنطقة .

كما تعرضت الحكومة الأنجولية لضغوط عديدة مارسها عدد كبير من زعماء الدول الافريقية السوداء ومنهم زعماء لدول المواجهة من أجل إبداء المزيد من المرونة فى التعامل مع كل من جنوب إفريقيا وجوناس سافيمبى زعيم متمردى اليونيتا . وقد مارس هذه الضغوط بصفة خاصة رؤساء كل من : نيجيريا ، والجابون ، وموزمبيق ، وزامبيا التى تأثر إقتصادها بسبب توقف خط السكك الحديدية الذى يصلها بزائير عبر أنجولا وتعتمد عليه هذه البلدان فى نقل النحاس الى المحيط الأطلنطى عبر موانىء جنوب إفريقيا .

كل هذه الأسباب جعلت حكومة أنجولا أمام أحد إختيارين عليها تنفيذ أقلهما مرارة وهما إما الدخول فى مفاوضات السلام مع جنوب إفريقيا أو الانهيار الاقتصادى الشامل والحرج الدولى - فى ضوء مواقف كل من الاتحاد السوفيتى والدول الافريقية السابقة - مما يهدد بإنهاء حكم الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (ميبلا)

وساعد على تفضيل الحكومة الأنجولية للاختيار الأول الموقف العملياتى الايجابى الذى حققته القوات الكوبية المتواجدة فى أنجولا على جبهة القتال مع جنوب إفريقيا فى الفترة الأخيرة ، وصعود نجم مايكل دوكاكيس المرشح الديمقراطى للرئاسة الأمريكية - فى ذلك الوقت - وهو الذى كان يعد بإيقاف الدعم عن متمردى اليونيتا ، وعدم الربط بين ترحيل القوات الكوبية من أنجولا والبدء فى عملية إستقلال ناميبيا مما عزز نسبيا من الموقف الأنجولى وشكل ضغطا - نسبيا أيضا - على النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا .

٢ - **كوبا** : بدت كوبا فى الشهور الأخيرة وكأنها أكثر الاطراف حماسا للقتال حيث تدفق الآلاف من قواتها الجديدة إلى جنوب أنجولا والى ساحة القتال مباشرة . ونصبت كوبا صواريخ أرض - أرض من طراز فروج يمكنها أن تنال قواعد جنوب إفريقيا الخلفية فى أوشاكاتى ، وأوندانجو ، وروندى فى إقليم ناميبيا فضلا عن نشرها لحوالى ٤٠٠ دبابة من طراز « تى ٥٥ » ، و « تى ٦٢ » على الحدود مع قوات جنوب إفريقيا فى ناميبيا مما قلب من التوازن العسكرى لصالح القوات الكوبية .

وبذلك وضعت كوبا قوات جنوب إفريقيا فى موضع الدفاع لأول مرة كذلك فإنه خلال الجولات الأولى للمفاوضات قامت القوات الكوبية ببناء قاعدة جوية مكنت الطائرات « الميج » من السيطرة تماما على الأجواء ، وأعلن الرئيس فيديل كاسترو أن كوبا بدأت تتوسع فى بناء المطارات والقواعد العسكرية على أبواب جنوب إفريقيا ذاتها .

وعلى الرغم من ذلك كله فإن العديد من المراقبين كانوا يرجحون أن كل ما كانت تسعى إليه كوبا من هذه التعزيزات هو التفاوض من موقع القوة خلال الجولات التفاوضية ، وذلك لانها تكبدت خسائر بشرية تقدر بحوالى ١٠ آلاف جندى بالاضافة إلى أنها إضطرت إلى تحمل التكاليف الكاملة لوجود حوالى ٥٠ ألفا من جنودها فى أنجولا وتسليحهم بمساعدة من الاتحاد السوفيتى وأنجولا . فبينما كانت كوبا تقوم بهذه التعزيزات صرح بول روا وزير خارجيتها بأن بلاده على إستعداد لاظهار المرونة فى مسألة الانسحاب من أنجولا شريطة تطبيق جنوب إفريقيا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الذى يقضى بمنح ناميبيا إستقلالها ولكن الجانب الكوبى ظل متشددا إزاء موقفه من الحصول على أطول فترة ممكنة للانسحاب من أنجولا من أجل إستثمارها فى تعزيز وتقوية الجيش الأنجولى حتى لا يقع فريسة سهلة لأى من متمردى اليونيتا أو قوات جنوب إفريقيا التى تدعمهم عقب رحيل القوات الكوبية .

جنوب إفريقيا : لم يعد هناك مجال للشك فى فشل خطة التسوية الداخلية التى أقرتها حكومة جنوب إفريقيا فى السبعينات من أجل حل قضية ناميبيا حلا يحافظ على وحدة عرقية شكلية للاقليم فى ظل نظام موال لها . وكان الهدف من هذا الحل هو تفويت الفرصة على « إتحاد شعب جنوب غرب إفريقيا » (سوابو) فى حكم الاقليم ، كما أنه يكرس من إستمرار تبعية الاقليم لها .

وكانت جنوب إفريقيا قد لجأت لهذا الحل بعد تصاعد الأحداث فى منطقة الجنوب الافريقى فى منتصف السبعينات وما واكبها من تواجد كوبى ـ سوفيتى نشط فى أنجولا وتزايد شعبية منظمة سوابو داخل الأقليم .

وعزز من هذا الفشل وصول المجتمع الدولى إلى صيغة لحل المشكلة تتمثل فى قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الذى تبنته الدول الغربية بالأساس ـ مما زاد من العزلة الدولية لنظام جنوب إفريقيا العنصرى . وأدى رفض جنوب إفريقيا تنفيذ هذا القرار إضافة إلى إستمرارها فى إنتهاج سياسة التمييز العنصرى ـ إلى قيام العديد من الدول الغربية بفرض عقوبات إقتصادية على هذا النظام وتهديد الكونجرس الأمريكى بفرض سلسلة جديدة من العقوبات يمكن أن تؤدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية فى جنوب إفريقيا رغم الجهود التى تبذلها للتحايل على المقاطعة الاقتصادية .

وقد واجهت جنوب إفريقيا فى الفترة الأخيرة صعوبات عديدة على الجانب العسكرى حيث حوصرت قواتها بأمطار غزيرة أثناء محاصرتها لمدينة « كويتو كوانافال » الأنجولية وغرزت مدفعيتها الثقيلة ومدرعاتها فى الطين مما أعاق عمليات إعادة إنتشار وأصاب قيادات النظام العنصرى بحالة شديدة من القلق إضطرها إلى إستدعاء احتياطى الجيش وهذا لا يحدث إلا فى حالات الطوارىء القصوى .

ويضاف إلى ذلك أن القوات الكوبية المرابطة فى أنجولا أنهت تماما التفوق الجوى لجنوب إفريقيا بسبب إختيارها لمواقع مناسبة لقواعدها الجوية عبر حدود ناميبيا ، وإمتلاكها لطائرات مقاتلة متفوقة ، وإستخدام نوعيات متطورة من الصواريخ أرض جو التى دفعت طيران جنوب إفريقيا إلى التحليق على إرتفاعات لا تتعدى ٣٠ قدما فى الخمسين كيلو مترا الأخيرة على حدود ناميبيا بأنجولا تفاديا للوقوع داخل المجال الحيوى لهذه الصواريخ .

وواجهت حكومة الأقلية البيضاء فى جنوب إفريقيا مخاطر نمو تعداد عدد السكان الوطنيين وإرتفاع حدة الانتفاضة الثورية التى يقومون بها ضد النظام لاجباره على التخلى عن سياسة التمييز العنصرى التى يمارسها وذلك فضلا عن إزدياد عدد الكمائن التى يقوم بها ثوار منظمة سوابو فى ناميبيا والخسائر المتزايدة التى يتعرض لها السكان البيض مما أضعف الثقة الجماهيرية فى حكومة الأقلية البيضاء ومن هنا أدرك سياسيو جنوب إفريقيا إنه لابد من إنتهاج سياسة للتهدئة على الصعيد الاقليمى يتنازلون بمقتضاها عن الشىء القليل فى مقابل تحقيق المكاسب الهائلة بتوقيع إتفاقية للتسوية مع أنجولا وكوبا والتى تتمثل فى :

(١) التخلص من التحدى الجاد الوحيد لهيمنة جنوب إفريقيا على الجنوب الافريقى الذى يتمثل فى تواجد القوات الكوبية فى أنجولا

(٢) تأمين إستمرار وضع ناميبيا كمستعمرة جماعية للغرب تحت ستار من الاستقلال الذى يسكت الضجيج المثار حول إحتلال بريتوريا لهذا الاقليم الغنى بالمعادن الاستراتيجية خاصة اليورانيوم

(٣) التوصل إلى إتفاق لوقف إطلاق النار بترك القوات الحكومية الأنجولية ، ومتمردى اليونيتا فى مواقعها الحالية التى توصلت إليها بريتوريا خلال قتال دام عشرة أشهر حول مدينة كويتو كوانافال جنوب انجولا ، وسحب دعم القوات الكوبية الذى يشكل السند الوحيد للقوات الأنجولية فى مواجهة هجمات يونيتا المدعومة من جانب الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا وقد سقط الاقليم الجنوبى من أنجولا كاملا فى يد سافيمبى لن تجد الحكومة بدا من الدخول معه فى ترتيبات المشاركة فى السلطة

(٤) بسقوط أنجولا أو تحييدها وخروج القوات الكوبية من المنظمة ، يمكن لجنوب إفريقيا الانفراد بقوات « سوابو » والقضاء عليها أو على الأقل إضعافها إلى الحد الذى يجعلها غير قادرة على رفض أية شروط قد تمليها بريتوريا

(٥) عزل المؤتمر الوطنى الافريقى بإستكمال

سلسلة الاتفاقات التى نعقدها مع دول خط المواجهة والتى تقضى بتحريم مساعدته أو إيواء أفراده أو تدريبهم بعد نجاح هذه الاستراتيجية من قبل بتوقيع إتفاقية عدم إعتداء مع حكومة موزمبيق عام ١٩٨٤ . وهذه الاستراتيجية تضمن تهدئه الوضع الداخلى فى جنوب إفريقيا وضمانا لاستمرار الأقلية البيضاء فى حكم البلاد دون أية منغصات تقوم بها الأقلية السوداء التى تعانى من سياسات التمييز العنصرى والذى يعد المؤتمر الوطنى الافريقى هو عصب كفاحها أمام حكم هذه الأقلية وسياستها .

(٦) إختراق دول إفريقيا السوداء وإقامة علاقات دبلوماسية معها وهو ما تحقق بالفعل بمجرد البدء فى هذه الجولات التفاوضية حيث قام بيتر بوتا رئيس جنوب إفريقيا فى شهر واحد بزيارة أربع دول إفريقية هى : زائير ، وموزمبيق ، ومالاوى ، وكوت ديفوار مما يمكن إعتباره أحد النتائج الفورية لدخول جنوب إفريقيا فى هذه المباحثات مما يجعلها تسير قدما فى هذا الاتجاه .

(٤) **الولايات المتحدة** : تحاول الولايات المتحدة الاستئثار بحل الصراع فى منطقة الجنوب الافريقى مثلما حدث من قبل إزاء تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وهى تستثمر - فى هذه التسوية - إتجاهات السياسة السوفيتية نحو تهدئة الصراعات الاقليمية بعد وصول جورباتشوف إلى زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى ومن هنا إنتهزت الولايات المتحدة - التى ترتبط إرتباطا إقتصاديا وثيقا بالنظام العنصرى وتعتبره إمتدادا للعالم الغربى فى المنطقة - فرصة تلهف جورباتشوف لتسوية الصراعات الاقليمية لانهاء هذا الصراع بشكل يتواءم مع سياسة الولايات المتحدة فى تبييض وجه النظام العنصرى والترويج لامكانية التعايش معه إنطلاقا من سياسة الجوار الحسن . ووجدت الولايات المتحدة الفرصة متاحة لها لانهاء مسألتى ناميبيا والحرب الأنجولية فأسرعت فى عقد هذه الجولات التفاوضية قبل حدوث أى تغيير فى إسلوب التعامل مع المشكلتين يمكن أن ينجم عن نجاح الديمقراطية فى الوصول إلى البيت الابيض وتوخيا لاحتمال - يظل قائما - يتمثل فى نجاح القوى المناوئة لجورباتشوف داخل الاتحاد السوفيتى فى إزاحته

يضاف إلى ذلك أن الادارة الجمهورية أرادت الاستفادة من هذه المفاوضات لتبييض وجهها أمام الناخب الأمريكى والاستفادة من الثقل الانتخابى للسود فى إنتخابات الرئاسة ومجلس النواب .

ثانيا : العملية التفاوضية : عقدت الأطراف المتفاوضة - حتى وقت إعداد هذا التقرير - ٧ جولات للمفاوضات فى كل من : لندن ، والقاهرة ، وبرازافيل (جولتان) ، ونيويورك ، وجنيف (جولتان) بالاضافة لبعض الاجتماعات الثنائية غير الرسمية وكانت عملية التفاوض تستهدف النقاط التالية .

١ - وقف إطلاق النار فى أنجولا وإنسحاب كافة القوات الأجنبية من أراضيها مما يعنى مقايضة إنسحاب قوات جنوب إفريقيا بإنسحاب القوات الكوبية وبالطبع رفضت أنجولا ترحيل القوات الكوبية دون أن تلتزم جنوب إفريقيا بإنهاء سياستها العدوانية المتمثلة فى مساعدة متمردى اليونيتا .

٢ - تسليم جنوب إفريقيا بمنح ناميبيا الاستقلال وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ . وهذا هو أقصى تنازل يمكن أن تقدمه جنوب إفريقيا حيث يقوم إقليم ناميبيا بدور العازل بينها وبين أنجولا بالاضافة إلى غنى الاقليم بالعديد من الموارد الاستراتيجية والطبيعية وإحتوائة على الميناء العميق الوحيد لجنوب إفريقيا على خليج « والفشى » . وتخلى جنوب إفريقيا عن الاقليم سيكون بمثابة التضحية بأصل إقتصادى وإستراتيجى من أهم أصول النظام الاستعمارى العنصرى المحاصر بحكم طبيعته والذى يقوم إقتصاديا على نظام إستغلالى تديره حفنة من الشركات الاحتكارية تنهب ثروات ناميبيا بإنتظام . والانسحاب من ناميبيا يعد على ذلك تضحية بمصالح إقتصادية ضخمة وهو ما كانت جنوب إفريقيا لا تضعه فى حسبانها حيث قامت بإعداد الاقليم كساحة عمليات عسكرية مستثمرة فى ذلك ما يزيد عن ٣ بلايين دولار فى التجهيزات اللازمة لحمايته من القوات الكوبية والحيلولة دون قيام ثوار السوابو بهجماتهم إنطلاقا من أراضى أنجولا .

ومن هنا فان تحقيق إستقلال ناميبيا وما يحمله من إحتمالات وصول سوابو إلى الحكم فان جنوب إفريقيا تطلب فى مقابلة أن تقوم أنجولا بتقديم تنازلات تعادل التنازل الذى تقدمه هى بالانسحاب من الاقليم والتنازل المطلوب من أنجولا هو تخليها عن المؤتمر الوطنى الافريقى وترحيل القوات الكوبية .

ولذلك فان بيك بوتا وزير خارجية النظام العنصرى إشترط إزالة كافة قواعد المؤتمر الوطنى الافريقى المقامة فى أنجولا كمطلب أساسى لجنوب إفريقيا ، بالاضافة إلى إشتراطه فى بداية المفاوضات على الربط بين تطبيق قرار مجلس الأمن وإنسحاب القوات الكوبية من أنجولا على أن يبدأ إنسحاب جزء كبير من هذه القوات قبل أول نوفمبر الذى تحدد كموعد لبدء تطبيق خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال الاقليم . وقدم جدولا زمنيا للانسحاب الكوبى أعلنه فى مؤتمر صحفى عقده فى بريتوريا يوم ٢ أغسطس أثناء إنعقاد جولة للمفاوضات فى جنيف .

وتتلخص هذه المقترحات فى أن تبدأ كل الأطراف المتقاتلة فى أنجولا وناميبيا وقف إطلاق النار فى ١٠ أغسطس ، ثم يبدأ إنسحاب قوات جنوب إفريقيا من ناميبيا فى نوفمبر وينتهى فى يونيو المقبل وأن ينتهى إنسحاب القوات الكوبية فى أول يونيو وتعقد إنتخابات تقرير المصير فى ناميبيا خلال الشهر نفسه .

ورفضت أنجولا وكوبا فى اليوم التالى مقترحات بيك بوتا وأوضحت الدولتان فى بيان أصدره وفداهما فى جولة المفاوضات أن الجدول الزمنى الذى إقترحته جنوب إفريقيا للانسحاب غير واقعى ولا يمكن تحقيقه ، وأن الهدف الأساسى من المفاوضات التى تجرى حاليا هو منح إقليم ناميبيا الاستقلال وليس إنسحاب القوات الكوبية من أنجولا ، وأن جنوب إفريقيا لا تستطيع وضع جدول زمنى لانسحاب هذه القوات من أنجولا لان مهمتها الدفاع عن أنجولا ضد جنوب إفريقيا نفسها .

وأتهم البيان حكومة جنوب إفريقيا بانتهاك سرية المفاوضات حيث أعلنت مقترحاتها علنا ، وأكد أن عليها ألا تجعل إنسحابها من ناميبيا مشروطا بوقف المساعدات لمنظمة المؤتمر الوطنى الافريقى أو أن تطالب بفرض قيود على حركة سوابو التى تناضل لاستقلال ناميبيا . وشدد البيان على أن كلا من كوبا وأنجولا ستستمران فى المفاوضات إلى أن يتم التوصل لسلام عادل فى الجزء الجنوبى الغربى من القارة الافريقية .

وتقدم الوفدان الأنجولى والكوبى فى ٥ أغسطس بمقترحات مضادة ردا على مقترحات حكومة جنوب إفريقيا تتضمن جدولا زمنيا لانسحاب القوات الكوبية من أنجولا فى ٣ سنوات . ومطالبة أنجولا بأن تتم عملية الانسحاب الكوبى خلال هذه الفترة الزمنية ليست مماطلة أو عنادا ولكنها مسألة بقاء . فالوضع العسكرى الراهن للقوات الحكومية الأنجولية لا يمكنها من الصمود فى وجه أى هجوم تقوم به اليونيتا للاستيلاء على بقية المنطقة الجنوبية وتعريض أنجولا لمخاطر التقسيم . وفى تقدير كل من أنجولا وكوبا فان فترة الثلاث سنوات تمثل الحد الأدنى من الوقت اللازم للقوات الانجولية لاستكمال إستعداداتها الدفاعية وتعويض خسائرها الفادحة التى تعرضت لها خلال الأشهر العشرة الأخيرة قبل بدء المفاوضات .

وفى جولة المفاوضات السادسة التى عقدت فى نيويورك فى ١٣ أغسطس الماضى توصل المتفاوضون إلى إتفاق يتضمن ١٤ مبدأ لاقرار السلام فى المنطقة ومن بينها إنسحاب قوات جنوب إفريقيا من أنجولا وتحديد موعد ولتطبيق خطة الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا وتولى مراقبين مدنيين وعسكريين من المنظمة الدولية إدارة الاقليم بعد إنسحاب جنوب إفريقيا منه تمهيدا لمنحه الاستقلال ، وإلتزام كل من أنجولا وجنوب إفريقيا بعدم إستخدام أراضيهما فى القيام باعتداءات على الدولة الأخرى ، وأصبحت المسألة الوحيدة المعلقة هى الجدول الزمنى الخاص بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا .

وفى جولة المفاوضات السابقة فى ١١ نوفمبر فى جينيف تنازلت جنوب إفريقيا نسبيا عن مطلب الاسراع فى سحب القوات الكوبية حيث طالبت بسحب ١٥ ألف جندى كوبى قبل تطبيق قرار مجلس الأمن ، وبررت ذلك بوصول قوات كوبية جديدة إلى أنجولا منذ إتفاق وقف إطلاق النار الذى أبرم فى أغسطس بينما أصر الأنجوليون على ترحيل ألفى جندى فقط عند توقيع الاتفاق النهائى ثم ترحيل نصف القوات الكوبية فى غضون ١٣ شهرا على أن تنسحب بقية القوات إلى شمال خط العرض ١٦ .

وتقدمت الولايات المتحدة باقتراحات تتضمن إنسحاب ٤ آلاف جندى قبل تطبيق قرار مجلس الأمن فى يناير الحالى وأن يتم سحب ٢٥٠٠ جندى كوبى شهريا بحيث تغادر ثلاثة أرباع القوات الكوبية أنجولا فى غضون عام ، وأن تنسحب القوات الباقية إلى شمال خط العرض ١٥ فى ٣١ مارس القادم وإلى شمال خط العرض ١٣ فى ٣٠ يونيو وإستكمال إنسحاب القوات من أنجولا فى فترة زمنية بين ٢٤ إلى ٣٠ شهرا .

وتم فى منتصف نوفمبر الوصول إلى إتفاق حول سحب القوات الكوبية فى ٢٧ شهرا مما يشير إلى قبول كوبا وأنجولا للمقترحات الأمريكية التى وضعت فى حسبانها دون شك مصالح جنوب إفريقيا الأمنية .

وفيما يختص بالحرب الأهلية فى أنجولا التى تدور بين القوات الحكومية ومتمردى الاتحاد الوطنى من أجل الاستقلال الكامل لأنجولا فقد تعهدت جنوب إفريقيا خلال المفاوضات بعدم تقديم أية مساعدة عسكرية لها . وقامت بسحب الآلاف من قواتها المرابطة فى أنجولا لمساعدة اليونيتا ولكن هذا تزامن مع إتهام ماجنس مالان وزير دفاع جنوب إفريقيا لكل من كوبا وأنجولا بالتخطيط لمهاجمة قواعد اليونيتا بشكل يتعارض مع روح محادثات السلام وقال إن لدى حكومته دلائل على إستعداد أنجولا وكوبا لشن هجوم ضد قواعد اليونيتا على الرغم من توقيع إتفاق وقف إطلاق النار وكان هذا الاتهام يحمل دلائل على تهديد جنوب إفريقيا بالعودة لمساندة اليونيتا على أساس تبريرها بأن أنجولا وكوبا هما اللتان إنتهكتا الاتفاق مما يشكل ضغطا على الحكومة الأنجولية ناتج عن خشيتها من إستئناف الحرب الأهلية مرة أخرى .

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة خلال كافة جولات المفاوضات رفضت الالتزام بعدم تقديمها الدعم المادى والعسكرى لقوات اليونيتا مما يرجح أنها تريد إستخدام هذه الورقة كأداة فى يدها لتهديد أنجولا ، والحكومة القادمة فى ناميبيا حتى أرادت لها ذلك خاصة فى ضوء ما تسرب من أنباء حول دراسات وإتصالات تقوم بها الولايات المتحدة لبحث إمكانية نجاح نقل حركة التمرد إلى زائير لكى تعمل من هناك على الرغم من رفض جوناس سافيمبى لهذا الاقتراح الذى يحرمه من طبيعة الأرض التى تعود على القتال فيها ، وجماهيره القبلية التى تقدم له التأييد التقليدى .

وقد نقلت وكالات الأنباء فى النصف الثانى من شهر نوفمبر الماضى تصريحات أدلى بها جوناس سافيمبى زعيم اليونيتا إلى صحيفة « صنداى ستار » التى تصدر فى

جنوب إفريقيا حول إبرامه لاتفاق غير رسمى لوقف إطلاق النار مع القوات الكوبية عقب لقاء سرى عقد بين وفدين لكوبا واليونيتا فى كوت ديفوار فى أغسطس الماضى حيث تم تبادل إثنين من الطيارين الكوبيين وقعا فى الأسر فى أكتوبر عام ١٩٨٧ عقب إسقاط طائرتهما الميج ٢٣ .

وكانت صحيفة « واشنطن بوست » الأمريكية قد ذكرت فى أول أكتوبر نقلا عن مسئولين أمريكيين أن لقاء سريا عقد فى أبيدجان بين وفد كوبى برئاسة أوسكار أدراماس سفير كوبا فى الأمم المتحدة وبين أعضاء فى اليونيتا إثر إطلاق سراح الضابطين الكوبيين . وعلى الرغم من أن وزارة العلاقات الخارجية الكوبية أصدرت بيانا رسميا تنفى فيه إبرام الاتفاق مؤكدة أنها تقيم علاقات فقط مع القوات المسلحة الشعبية لتحرير أنجولا إلا أنها لم تنف اللقاء خاصة أن التليفزيون الكوبى أعلن نبأ عودة الطيارين إلى كوبا على متن الطائرة الخاصة بالرئيس فيليكس هوفييه بوانييه رئيس « كوت ديفوار » وهذا يشير إلى الدلائل التى ترجح إمكانية إجراء حوار بين اليونيتا والحكومة الأنجولية بعد التغير فى الموقف الكوبى على الرغم من التأكيدات الرسمية التى ترفض التعامل مع « الشر » و« الدمى » التى تحركها الولايات المتحدة خاصة بعد النصائح التى قدمها خبراء الشئون الافريقية السوفيت لحث الحكومة الأنجولية على تحاور مع اليونيتا لوصول إلى إتفاق لاشراكها فى الحكم وهو ما يعتبره المسئولون الأنجوليون ، بمثابة إشراك حكومة جنوب إفريقيا العنصرية فى حكم بلدهم .

ثالثا مستقبل عملية التسوية : من الممكن التبؤ بعدد من السيناريوهات التى تتعلق بتطور مواقف الأطراف الثلاث الرئيسية فى عملية التسوية وهى أنجولا ، وجنوب إفريقيا ، وناميبيا ، وهذه السيناريوهات تشمل التطورات الداخلية فضلا عن الوضع الاقليمى للمنطقة ككل . ويمكن تصور هذه السيناريوهات على النحو التالى :

ا ـ بالنسبة لجنوب إفريقيا : سيكون لهذه التسوية بالتأكيد إنعكاساتها الايجابية على النظام العنصرى حيث ستؤدى إلى تخفيف العزلة التى يواجهها هذا النظام إفريقيا ودوليا وهو ما حدا مؤخرا برئيس النظام الى إختراق العديد من الدول الافريقية السوداء ودعوته لعدد من الزعماء الأفارقة لزيارة بريتوريا ووعودهم بتلبية الدعوة فى وقت قريب . وقد حرصت وسائل الاعلام الغربية على إبراز بوتا أثناء هذه الزيارات على أنه رجل ذو تاثير ونفوذ فى المنطقة . وما صاحب ذلك من تصريحاته التى أكد فيها أن المؤتمر المشترك لدول جنوب القارة هى الخطوة القادمة عقب إبرام إتفاقية التسوية مما يشير الى إمكانية تزايد دور النظام العنصرى فى المنطقة فى المرحلة القادمة بعد إفلاته من العزلة الدولية التى يعانى منها حاليا .

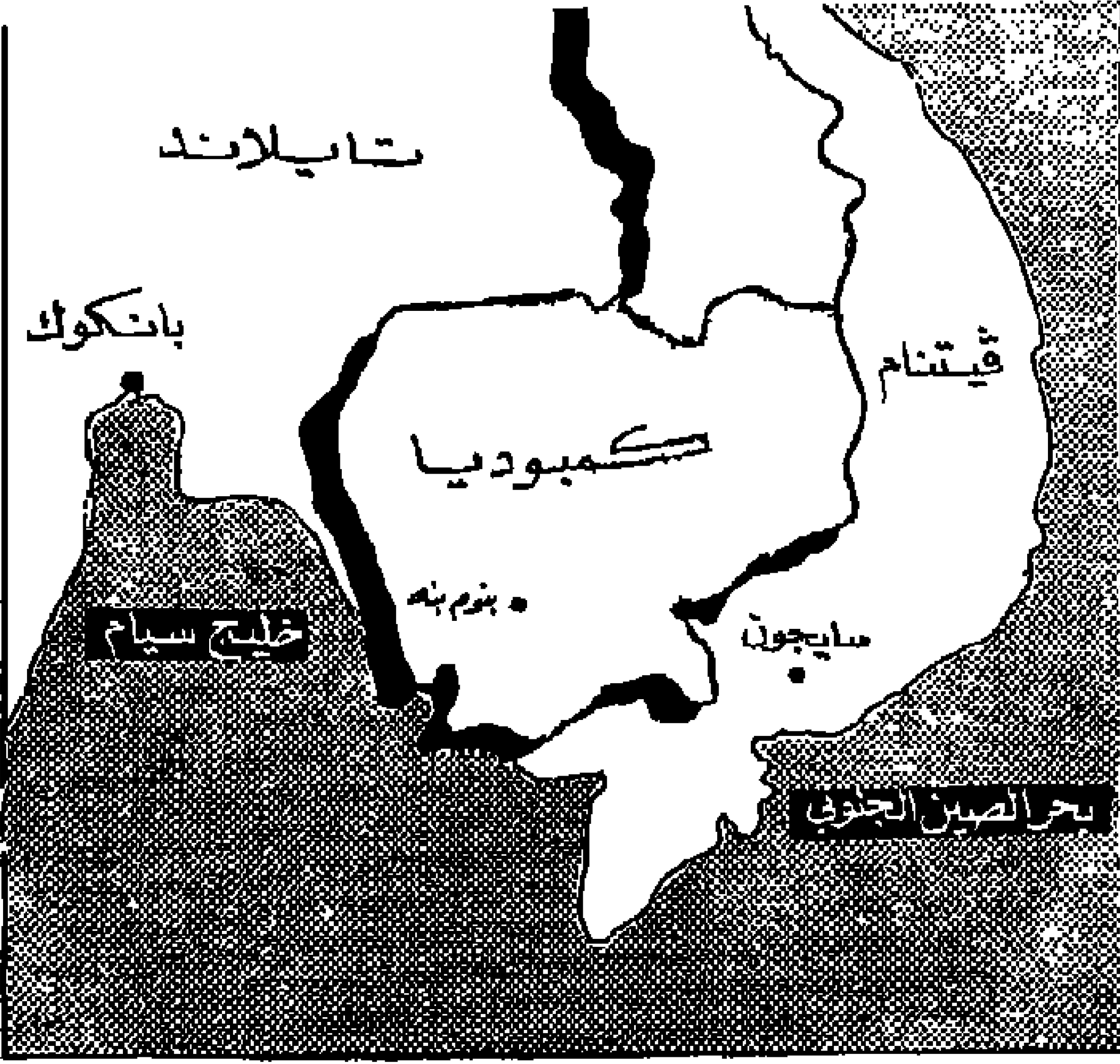
وعلى الصعيد الداخلى فان توفير ٣ بلايين دولار سنويا أعباء الحرب فى أنجولا والدفاع عن ناميبيا سيدعم النظام العنصرى داخليا وينعشه إقتصاديا مما يؤدى إلى زيادة المخصصات الأمنية وتماديه فى قمع وإرهاب الحركة الثورية الداخلية التى يتزعمها المؤتمر الوطنى الافريقى والتى وصلت إلى ذروتها بالفعل قبل بداية جهود التسوية السلمية وكانت أحد محفزات إسراع النظام العنصرى على المضى قدما فيها .

وفيما يختص بأنجولا : فهى الطرف الأكثر تضررا من إبرام هذه التسوية التى تقضى بضرورة ترحيل القوات الكوبية من أراضيها مما يزيد من مطامع الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا إذ يدفعهم هذا الى مساعدة اليونيتا على القيام بهجوم شامل لاسقاط الحكومة اليسارية إنطلاقا من قواعدها الموجودة فى جنوب شرقى البلاد ، أو باستخدام الأراضى الزائيرية وهذا هو ما إستعدت له الحكومة الأنجولية فبدأت فى السماح للحركة الزائيرية المتمردة حزب تحرير الكونغو (*(P.L.C*) بالعمل من أراضيها ضد حكومة كينشاسا .

ب ـ وفيما يتعلق بناميبيا : فان معظم المختصين فى شئون المنطقة يؤكدون أن أية إنتخابات حرة تجرى فى الاقليم ستؤدى حتما إلى وصول منظمة شعب جنوب غرب إفريقيا إلى الحكم وهذا الوضع يقلق جنوب إفريقيا مما جعلها تستعد له بالسير فى إتجاهين الأول أنها دفعت رجالها ومؤيديها الموجودين فى الاقليم لاقناع القيادات القبلية التقليدية بأن وصول سوابو الى الحكم سيؤدى إلى تقليص سلطاتهم التقليدية وتأميم أراضيهم وممتلكاتهم ، وذلك لكى يقوم هؤلاء بدور مناهض لسوابو قبل وأثناء الانتخابات ولاسقاطها وتأييد وصول قوى مؤيدة لجنوب إفريقيا إلى الحكم .

والثانى هو قيام الحكومة العنصرية بتدريب الشباب السود المنتمين لجماعات قبلية مناهضة لسوابو فى مدينة « ابو جوا » بناميبيا تمهيدا لاستخدامهم فى تفويض حكومة سوابو بعد الاستقلال مثلما فعلت من قبل مع حكومة موزمبيق ، وما تفعله الآن مع الحكومة الأنجولية .

وكل هذه السيناريوهات تؤكد أن هذه التسوية ما هى الا تسوية وقتية محددة بظروف موضوعية يمكن أن تتغير فى وقت قريب بتغير هذه الظروف وبالتأكيد فان هذا التغير سيؤدى إلى تشوب جولات أخرى من الصراع فى منطقة الجنوب الافريقى □ .



[٣]

تسوية الصراع فى كمبوتشيا

أمانى محمود فهمى

حينما انعقدت قمة واشنطن فى ديسمبر من العام الماضى بين القوتين العظميين وانتهت بتوقيع معاهدة خفض الاسلحة النووية المتوسطة والأقصر مدى فى أوروبا ، وباستثناء الوعد السوفيتى بالانسحاب من افغانستان ، فان قضايا العالم الثالث لم تكن مطروحة للبحث على الأقل على مستوى لقاءات الزعيمين ، الأمر الذى بنيت عليه معظم الانتقادات التى وجهت لهذه القمة . وربما كان ذلك ايضا هو السبب وراء الفتور الاعلامى الذى قوبلت به قمة موسكو المنعقدة بين العملاقين فى مايو الماضى من هذا العام بالمقارنة بالحماس الدولى الذى سبق وصاحب قمة واشنطن .

غير انه وبعد مرور حوالى ستة أشهر على قمة موسكو ، فانه لاسبيل لتجاهل التحرك الدولى الملموس من قبل الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة ، لتسوية صراعاتها فى العالم الثالث .

ان الحركة الدافعة التى بدأت فى دفع المنازعات الاقليمية خلال هذه الفترة الوجيزة نحو طريق التسوية ، لتشير الى ان جو الوفاق الذى بدأ ، قد سمح بدرجة أعلى من المرونة التفاوضية بين أطراف النزاع المختلفة .

وسيهتم هذا البحث بعرض وتحليل النزاع الاقليمى فى كمبوتشيا وهى احدى بؤر الصراع الساخنة فى العالم الثالث وأسباب ومحفزات التحرك الجديد نحو تسوية هذا الصراع ومستقبل هذا الصراع على ضوء ماتم التوصل اليه من اتفاقات فى الآونة الأخيرة .

أولا : حدود ومستويات الصراع :

لقد بدأت الأزمة الكمبوتشية ، عندما دخلت قوات فيتنام الى كمبوتشيا عام ١٩٧٨ بحجة درء الخطر الصينى الذى بدأ يزحف على منطقة الهند الصينية . وفى ١٨ فبراير ١٩٧٩ وقعت كل من كمبوتشيا وفيتنام وثيقة تعاون وصداقة انطوت على تحالف عسكرى بين الدولتين يقضى بوجوب تدخل كل منهما عسكريا فى حالة وقوع اعتداء مسلح على اراضى الطرف الآخر .

ويمكن تبين ثلاثة مستويات للصراع الكمبوتشى : دولى واقليمى ومحلى ..

١ ـ المستوى الدولى :

تقوم علاقات القوى العظمى مع الدول الصغيرة على انشاء تحالفات استراتيجية ، وايديولوجية خاصة بحيث تمنع مثل هذه العلاقات التحالفية من وقوع المواجهة المسلحة المباشرة بين هذه القوى العاملة فى المنطقة مع ضمان رعاية مصالحها فى نفس الوقت . وحينما تتفق اهداف ومصالح كل من الدول الكبرى والصغرى ، تكون المكافأة مساعدات اقتصادية وعسكرية وحماية دولية وتأييد سياسى للحكومات فى العالم الثالث . أما فى حالة تناقض وتنافى الرؤى والتوجهات ، فان الدول الكبرى قد تعمل على الاطاحة بالحكومات المعادية عن طريق مساعدة أو حتى « خلق معارضة » للنظام تسبب فى تعثره اقتصاديا وسياسيا ان فشلت فى تغييره . وهذا تماما هو نمط علاقتى موسكو وواشنطن بنظام كمبوتشيا .

الولايات المتحدة : ان اهتمام واشنطن بمنطقة جنوب شرق آسيا هو جزء من اهتمامها العام بالقارة ككل . وقد كانت آسيا هدفا لأكبر مواجهتين عسكريتين امريكيتين منذ عام ١٩٤٥ ـ كوريا والهند الصينية . ومن الناحية الاقتصادية ، فان هذه المنطقة من العالم اصبحت احد اهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة .

فقد تجاوزت تجارة واشنطن مع دول الباسفيك تجارتها مع دول الاطلنطى بحوالى ١٥ بليون دولار عام ١٩٨٢ . وتشغل التجارة مع آسيا ٣٠ ٪ من مجمل حجم التجارة الامريكية ـ وفى عام ١٩٨٤ ، وصلت قيمة الصادرات الامريكية الى دول قارة آسيا الى ٦ر٥٤ بليون دولار بينما تجاوزت قيمة الواردات ١١٤ بليون دولار . وتقدر قيمة استثمارات الولايات المتحدة فى هذه الدول بحوالى ٣٠ بليون دولار . ولذلك فان المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة تعود بدرجة كبيرة الى عوامل اقتصادية ، هذا بالاضافة الى رغبة الولايات المتحدة فى حماية الممرات البحرية الهامة التى تمتلكها آسيا وحماية قواعدها العسكرية فى الجزء الجنوبى الشرقى منها .

ومنذ عام ١٩٦٩ وضع الرئيس الامريكى نيكسون سياسة خاصة بقارة آسيا لاتزال الولايات المتحدة تتبعها حتى الان ـ ان القوات الامريكية لن تتدخل الى جانب احدى الحكومات الآسيوية اذا ماتعرضت لاضطرابات داخلية ولم يستثن من هذه القاعدة سوى كوريا التى كانت واشنطن تعتبرها دائما « حالة خاصة وتمثل دول ASEAN أو رابطة دول جنوب شرق آسيا والهند الصينية مركزى المصالح الأمريكية فى منطقة جنوب شرق آسيا . فمن الناحية الاقتصادية ، فان واشنطن ترى انه فى حالة نجاح السياسات الاقتصادية ، الليبرالية التى تنتهجها دول هذه المجموعة فسيعد ذلك دليلا دامغا على فشل وعدم صلاحية الانظمة الراديكالية فى فيتنام وكوريا الشمالية . هذا الى جانب ضخامة حجم الاستثمارات الامريكية داخل دول المجموعة والتى بلغت عام ١٩٨٥ ٧بلايين دولار . أما البعد الاستراتيجى لهذه المصالح فيبرره تحكم دولASEAN فى اخطر طرق التجارة بين اليابان ، الحليف الاقتصادى القوى لواشنطن ، ودول الخليج . ومنذ الغزو السوفيتى لأفغانستان وظهور الثورة الايرانية المعادية للغرب ، زاد اهتمام الولايات المتحدة بهذه المنطقة واخذت فى تكثيف القدرات العسكرية لأسطولها السابع وفى تأمين قواعدها فى كلارك وسوبيك باى بالفلبين . وعلى الجانب العسكرى ، فان الولايات المتحدة تحرص على نمو القدرات التسليحية لدول « الأسيان » لدرء الخطر الشيوعى متعدد المصادر خاصة بالنسبة لتايلاند ، من ناحية ولترويج اسلحتها من ناحية اخرى . فبينما يصل حجم المساعدات العسكرية الامريكية لدول المنطقة الى ٣٠٠ مليون دولار فان حجم المبيعات من الاسلحة يزيد على ٤ بلايين دولار .

وتنحصر المخاوف الامريكية بالنسبة لهذين المركزين فيما يلى :

١ ـ قاعدة خليج كام ران السوفيتية فى فيتنام ومايصاحب ذلك من تهديد لحلفاء الولايات المتحدة وللمصالح الامريكية ذاتها فى المنطقة .

٢ ـ التهديد الواقع على تايلاند من جراء الاحتلال الفيتنامى لكمبوديا والغزوات العسكرية المباشرة لحدودها .

٣ ـ هناك احتمال بأن تقوم كل من هانوى وموسكو بمساعدة العناصر الشيوعية المناهضة لحكومات دول رابطة الآسيان .

٤ ـ ان النمو المطرد فى أعداد اللاجئين خاصة فى القطاع الشرقى من تايلاند قد يكون من شأنه احداث اضطرابات وقلاقل سياسية قد تمتد الى باقى المنطقة .

واذا كانت الهزيمة التى منيت بها الولايات المتحدة فى حرب الهند الصينية الثانية عام ١٩٧٥ قد دلت على فشل القوات الامريكية فى تحقيق اغراض حكومتها ، فان سياسة واشنطن منذ نهاية السبعينات قد اعتمدت على مايلى :

ـ ضرب الحكومات الجديدة فى الهند الصينية سياسيا واقتصاديا .

ـ الحفاظ على البنية السياسية الأساسية لدول جنوب شرق آسيا والهند الصينية بدعم الدول الموالية للغرب مثل تايلاند وتأييد المقاومة المناهضة للشيوعية مثل ائتلاف المقاومة الكمبوتشية باستثناء جماعة الخمير الحمر .

ـ فرض العزلة على فيتنام ومحاولة افقادها الاستقرار الداخلى بشتى الطرق .

ـ تعميق الخلافات والتناقضات بين الدول الشيوعية فى المنطقة وقد تمثل ذلك بوضوح فى سعى واشنطن لتقوية علاقتها مع الصين على حساب الدول الشيوعية الاخرى .

وقد ساعدت الاحداث الدامية التى شهدتها منطقة الهند الصينية خلال السبعينات خاصة بعد وصول حكومة « الخمير الحمر » الى السلطة فى كمبوتشيا ، على تبرير الوجود العسكرى الامريكى فى المنطقة خلال نفس الفترة . كما ان التوترات السياسية الحالية التى اوجدتها واشنطن على ساحة الاحداث فى جنوب شرق آسيا عامة من شأنها اضفاء الشرعية الدولية على الدور الأمريكى المكثف فى المنطقة خلال السنوات الأخيرة .

الاتحاد السوفيتى : لاتختلف اهداف موسكو كثيرا عن الاهداف الامريكية فى المنطقة من حيث حماية المصالح السوفيتية المباشرة والحفاظ على التحالفات المختلفة التى يدخل الاتحاد السوفيتى كطرف فيها . كما تأتى على رأس هذه الاهداف محاولة موازنة العملاق الشيوعى الصينى ـ وقد تضافرت عدة عوامل جعلت الاتحاد

السوفيتي كقوة عظمى وحتى وقت قريب فى مكانة اقل بكثير من الند الامريكي وهذه العوامل هى :

١ ـ الصراع مع الصين وماتلا ذلك من تطور العلاقات الصينية الامريكية على حساب موسكو .

٢ ـ فشل الكرملين فى تطوير علاقاته مع اليابان التى تتمتع بأقوى اقتصاد فى القارة الآسيوية بأسرها .

٣ ـ الهدوء النسبى الذى سيطر على شرق آسيا ، باستثناء منطقة الهند الصينية ، والذى عرقل قيام الاتحاد السوفيتي بدور دولى فعال فى المنطقة .

٤ ـ تراجع القبول الذى كان يلقاه النموذج الشيوعى السوفيتى لتحقيق التقدم السياسى والاقتصادى .

وتعد فيتنام حليف موسكو الاول فى المنطقة وراعى مصالحه ولذلك فان حجم الاعتماد الاقتصادى والعسكرى الفيتنامى على الكرملين يقدر بحوالى ٤ الى ٥ ملايين دولار يوميا . وفى المقابل ، فان الاتحاد السوفيتى يرى ان تحالفه مع هانوى يضمن اشرافه الدائم على المنافذ الامريكية البحرية والجوية من ناحية ويجنبه اية مواجهة مسلحة مع القوى الاقليمية فى الهند الصينية ، حيث تقوم القوات الفيتنامية وقوامها ٢٥٠ ألف جندى بالسيطرة على لاوس وكمبوديا ، من ناحية اخرى . وفى مجال التنافس الدولى ، فان فيتنام هى بمثابة نقطة استراتيجية هامة ضد التوسع الصينى والامريكي فى جنوب شرق آسيا وتعد قاعدة خليج كام رام السوفيتية فى فيتنام من اخطر قواعد الاتحاد السوفيتى التى تمكنه من فرض سيطرته البحرية والجوية عبر بحر جنوب الصين ، جنوب غرب الباسفيك والمحيط الهندى والطرق المائية المتصلة بهم .

ورغم احتياج هانوى الشديد لمساعدات موسكو خاصة العسكرية ، لضرب المقاومة الكمبوتشية من ناحية ولدفع الخطر القادم من بكين من ناحية اخرى ، ورغم شدة حيوية التسهيلات المختلفة التى تحصل عليها موسكو من فيتنام بالنسبة لخططها واهدافها العسكرية والاستراتيجية بعيدة المدى فى المنطقة ، فان العلاقات السوفيتية الفيتنامية يشوبها بعض التوتر لاختلاف واحيانا تناقض اهداف الدولتين ـ فرغم توقيع معاهدة الصداقة بين هانوى وموسكو عام ١٩٧٨ ، فقد رفضت فيتنام الانضمام الى الكوميكون وهى الرابطة الاقتصادية التى تجمع دول حلف وارسو . كما تروض فيتنام محاولات الاتحاد السوفيتى لايجاد نفوذ مستقل له فى كمبوتشيا ولذلك قامت بتنحية بن سوفان من منصبه كرئيس وزراء كمبوديا عام ١٩٨١ لما عرف عن علاقاته الوثيقة بالكرملين .

ومن ناحية اخرى فقد قام الاتحاد السوفيتى برفع سعر برميل النفط عام ١٩٨٠ الذى يصدره لفيتنام « حيث يزودها بـ ١٠٠ ٪ من احتياجاتها من النفط » من ٤ الى ١٦ دولارا وهو ما أدى الى الازمة الاقتصادية الشديدة التى شهدتها فيتنام فى ذلك الوقت . ولاتزال موسكو تضغط على حكومة هانوى لاتباع اصلاحات اقتصادية معينة وضعها الخبراء السوفيت المقيمون فى فيتنام ويقدر عددهم بـ ٧٠٠٠ خبير .

لقد كان من الواضح ان موسكو لم تكن لتسمح لفيتنام بأن تتحول الى قوة اقليمية كبرى بما قد يهدد المصالح السوفيتية خاصة فى كل من كمبوتشيا ولاوس التى تحصل على مساعدات اقتصادية منذ عام ١٩٨١ تبلغ ٦٠٠ مليون دولار سنويا ويوجد بها ألف خبير سوفيتى .

إلا ان مجرد كون الاتحاد السوفيتى القوة الوحيدة التى تمنح فيتنام التأييد السياسى والمادى لاحتلالها لكمبوديا يضع موسكو فى معضلة اقليمية حيث ان هذا التورط الواضح والصريح فى الصراع الكمبوتشى يطرح تساؤلات عن مدى جدية الاتهام السوفيتى للولايات المتحدة بتزكية نيران الصراعات الاقليمية ويجعل من امكانية تحسن علاقات موسكو بدول مجموعة « الآسيان » احتمالا ضعيفا . ويبقى شغل موسكو الشاغل ان تدفع التطورات السلبية فى المنطقة القوى المعادية للاتحاد السوفيتى أى الولايات المتحدة والصين واليابان ودول « الآسيان » الى اقامة نوع ما من التحالف الدولى يضرب البناء الاقليمى السوفيتى فى الصميم .

٥ ـ المستوى الاقليمى :

يضم الصراع الكمبودى الصين ودول « الآسيان » الى جانب فيتنام كفاعلين اقليميين . وتعد الصين اخطر هذه الاطراف حيث ان بكين على عكس واشنطن وموسكو اللذان يريان فى منطقة جنوب شرق آسيا أرضية لاظهار قوتهما السياسية والعسكرية ، ترى ان هذه المنطقة يجب ان تخضع للسيطرة الصينية بحيث تصبح دائما قادرة على تسيير الاحداث والشئون الاقليمية .

ومنذ احتلال فيتنام لكمبوتشيا ونشأة التحالف الفيتنامى ـ السوفيتى ، انقلبت الصين الى كل من الولايات المتحدة ودول الآسيان لاعادة التوازن السياسى الى المنطقة ، ولجأت الى خلق مزيد من الضغوط العسكرية على حدود فيتنام ولاوس بتأييد من منظمة « الخمير الحمر » التى يبلغ عدد اعضائها ٣٥ ألفا وتعمل عبر الاراضى التايلاندية . ويعنى ذلك ان على هانوى تحويل جزء كبير من ميزانيتها بعيدا عن الاغراض الاقتصادية من اجل مزيد من التسلح كما يعنى ايضا تشتيت عملياتها العسكرية وتوزيعها على عدة جبهات .

ويعود موقف بكين هذا من الصراع الكمبودى الى اعتقادها بأن احتلال فيتنام لكمبوتشيا وسيطرتها على لاوس ليس « حدثا منعزلا » أو « قضية محلية » حيث انه يعكس جزءا من استراتيجية موسكو لتحقيق هيمنة كونية . وكان هدف بكين منذ البداية هو احتواء هذه المحاولة بالذات .

وقد شاركت « مجموعة الآسيان » الصين فى مخاوفها وعمل الطرفان على اكساب القضية الكمبوتشية ، صبغة دولية باعلان اصرارهما على اشراك الأمم المتحدة فى اية تسوية من أى نوع ، وذلك لوضع هانوى تحت المكبر الدولى بغية توليد انواع الضغوط التى فشلت كل من الصين والآسيان فى ايجادها ولكنها كانت فى النهاية الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحقيق الانسحاب الفيتنامى من كمبوتشيا .

ومنذ عام ١٩٧٥ ، كانت دول الآسيان تجاهد لوقف محاولات الاستقطاب التى تعرضت لها من جانب القوى الشيوعية المتعددة ، الصين ، فيتنام والاتحاد السوفيتى التى اشتدت حدة التنافس بينهما فى هذه الفترة لنشر نفوذها فى المنطقة . إلا انه باحتلال فيتنام لكمبوديا ثم تواجد ١٠٠ ألف من القوات الفيتنامية على حدود تايلاند . وكان على دول الآسيان تغيير سياسة « التجاهل المتعمد » التى كانت تنتهجها فيما مضى . وقد ظلت لفترة غير وجيزة غير مقبلة تماما على التحالف مع الصين خاصة الى ان توحدت مصالح كل من هانوى وموسكو ، حيث بدا وكأن العملاقين الشيوعيين يسعيان لتقسيم منطقة جنوب شرق آسيا فيما بينهما . وعموما تبقى سياسات كل من الصين ودول الآسيان فى مواجهة فيتنام مايلى :

أ ـ محاولة احتواء النفوذ السوفيتى فى المنطقة عن طريق فرض العزلة الاقتصادية والمعنوية على فيتنام .

ب ـ زيادة التبادل الاقتصادى والتكنولوجى مع الغرب والاجتهاد فى اجتذابه لكى يلعب دورا فى التوازنات الاستراتيجية فى المنطقة .

ج ـ المستوى الداخلى :

تربط كمبوتشيا بفيتنام علاقة خاصة ـ فمنذ التدخل العسكرى الفيتنامى فى كمبوديا عام ١٩٧٨ ـ تحكم العلاقات بين الدولتين معاهدة صداقة وتعاون اقتصادى ودفاعى مبنى على احترام علامات الحدود القائمة بينهما .. وتواجه كمبوديا مشكلة تزايد اعداد المواطنين الفيتناميين بالمقارنة للتعداد الاصلى للشعب الكمبودى ـ فبينما يعمل هذا التعداد الى اقل من ستة ملايين نجد ان عدد المستوطنين الفيتناميين كان يربو على السبعين ألفا عام ١٩٨٣ . هذا الى جانب الخبراء الاقتصاديين والفنيين والثقافيين ، وتبادل الزيارات الرسمية والتوقيع على عدد كبير من المعاهدات فى مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والتعليم وجميعها يساهم فى تحقيق مزيد من الربط بين الفيتناميين والكمبوديين .

وتقوم الحكومة الحالية فى بنوم بنة برئاسة هانج سامرين على تأييد كل من فيتنام وموسكو ويعد الاتحاد السوفيتى اكبر المانحين الدوليين لكمبوديا . أما المقاومة الكمبوتشية ، فتعد الصين المؤيد الوحيد لجماعة الخمير الحمر بينما تساند الولايات المتحدة ودول الآسيان فرق المقاومة الاخرى . وفى ٢٢ يونيو عام ١٩٨٢ ، قامت فرق المقاومة الثلاثة بتكوين جبهة ائتلافية عرفت « بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية » برئاسة الامير سيهانوك ويضم ائتلاف المقاومة : « جبهة شعب الخمير للتحرر الوطنى » بزعامة سون سان وتضم مابين ٦ آلاف الى ٩ آلاف مقاتل ، « جيش سيهانوك الوطنى » ويتراوح عدده مابين ثلاثة آلاف الى خمسة آلاف جندى واخيرا « الخمير الحمر » بزعامة وزير الدفاع الأسبق سون سين وان كانت القيادة الفعلية لازالت لبول بوت وكان رئيسا للحكومة قبل الاطاحة بنظامه عام ١٩٧٨ وتعد جماعة « الخمير الحمر » اقوى فرق المقاومة على الاطلاق اذ يبلغ حجم قواتها ٣٠ر٠٠٠ جندى وان كانت جماعة سيهانوك تنفرد بالشرعية الكمبوتشية والدولية نظرا لطول الفترة التى قضاها الامير فى الحكم ولاتجاهاته الموالية للغرب .

ثانيا : جهود تسوية الصراع فى كمبوتشيا :

ان نشوب الصراع بهذه الصورة ـ أى على مستويات مختلفة تداخلت فيها الاطراف المعنية بالصراع ، حتم ظهور تحالفات معينة بين هذه الاطراف على اساس تلاقى كل أو بعض المصالح . ومن جهة اخرى فقد ادى هذا التشابك الى قيام علاقات الاعتماد المتبادل داخل الحلف الواحد ـ فالاتحاد السوفيتى لايملك التأثير المباشر على مجريات الأمور فى كمبوتشيا إلا عبر فيتنام والتى تحتاج بدورها الى تأييد موسكو العسكرى والسياسى والاقتصادى ، أما حكومة هانج سامرين فتعتمد على تأييد كل من موسكو وهانوى للبقاء فى السلطة . وبالمثل فان تحالف الصين ودول الآسيان يخضع لنفس القاعدة رغم غرابة هذا التحالف بين طرف شيوعى وطرف غير شيوعى . فتأييد الصين للخمير الحمر « وهو مالاتقره آسيان مبدئيا » لايمكن ان يتم إلا عبر خطوط الامداد فى تايلاند كما ان دول الآسيان تعتمد على هذا التأييد الصينى للمقاومة الكمبوتشية عامة بهدف انهاك تحالف موسكو ـ فيتنام وبنوم بنة ماديا ومعنويا مما قد يؤدى فى النهاية الى تسوية الصراع عن طريق دول الآسيان بالدرجة الاولى كمنظمة اقليمية وأحد اطراف النزاع وكذلك كانت هناك بعض الجهود للأمم المتحدة كمنظمة عالمية الى جانب بعض الوساطات المحددة لفاعلين اقليميين ودوليين .

وسنتناول فى هذا الجزء مواقف وشروط اطراف الصراع بالنسبة لأية تسوية للنزاع وأهم الاقتراحات والمفاوضات التى تمت منذ بدء الخلاف ثم التحرك السوفيتى الأخير لتسوية الموقف وما افضى اليه من نتائج .

١ ـ مواقف اطراف الصراع من التسوية :

لقد كان لكل طرف من اطراف الصراع ، كما سبق الذكر ، شروط خاصة بالتسوية التى يود التوصل اليها بناء على مصالحه ومصالح حلفائه :

أ ـ الاتحاد السوفيتي :

لم تكن موسكو معارضة تماما لتسوية سلمية في كمبوديا وعلى العكس مما يعتقد الكثيرون ـ اذ ان سياسة الكرملين في الاحتفاظ بكمبوتشيا في قبضته كانت مجرد وسيلة للضغط على الصين لتحسين هذه العلاقات إلا أن موسكو لم تكن ابدا لتجعل من كمبوتشيا عائقا لفرص الوفاق مع الصين والولايات المتحدة . فرغم حاجة السوفييت لقواعدهم في فيتنام ورغم الميزة السياسية التي يحققها اعتماد هانوي على موسكو إلا ان وجود تحالف قوى وجاد بين بكين وواشنطن ضد موسكو يعد في الحسابات السوفيتية أخطر بكثير من فقدان هذه القواعد . ومن ناحية اخرى فان هذا الاعتماد قائم مع احتلال فيتنام لكمبوديا أو بدونه ولعل اهم ماتخشاه موسكو هو عودة حكومة « الخمير الحمر » أو وصول حكومة معادية للاتحاد السوفيتي الى السلطة . ولذلك فقد عملت موسكو في السنوات الاخيرة على اضفاء الشرعية الوطنية على حكومة هانج سامرين والمناداة بعقد مؤتمر دولي يؤكد ويضمن هذه الشرعية . ويرى البعض أن نظام سامرين استطاع رغم الظروف الداخلية الصعبة أن يحقق بعض النجاح الاقتصادي وأن يستقطب بعض التأييد الشعبي . وهذا أكد الرؤية السوفييتية بأن نظام هانج سامرين ، إذا ما إضطرت فيتنام للانسحاب « سيكون قادرا على الدفاع عن بقائه » .

ب ـ فيتنام :

تعد كمبوتشيا بالنسبة لهانوي خط دفاع رئيسي ولذلك فان احتلالها لها في معناه الحقيقي ضرورة امنية بحتة . وترى فيتنام ان انسحابها من كمبوديا تحت اية صيغة ممكنة مرتبط بتحقيق الشروط الآتية :

١ ـ توقف الصين عن تأييد جماعة الخمير الحمر .

٢ ـ تهدئة التوترات العسكرية على الحدود الفيتنامية التايلاندية والذي يعني ضمنيا توقف حكومتي بكين وواشنطن عن تقديم الدعم العسكري لتايلاند .

٣ ـ مواصلة المحادثات الفيتنامية الصينية بشأن قضايا الحدود الشمالية بينهما .

٤ ـ ان يتم بحث المسألة الكمبودية داخل اطار قومي وهو مالم تقره دول الآسيان .

جـ ـ الولايات المتحدة :

لم تقبل واشنطن أي صيغة للتسوية اذا لم تكن تنص صراحة على انسحاب القوات الفيتنامية من بنوم بنة . أما موقفها من المقاومة الكمبوتشية ، فيؤيد البيت الابيض جميع فرق المقاومة فيما عدا « الخمير الحمر » . تتراوح منح واشنطن الى هذه المقاومة مابين ٥ ملايين و ٦ ملايين دولار سنويا .

د ـ الصين :

بينما تتفق هذه الاطراف الثلاثة مع الولايات المتحدة على حتمية الانسحاب الفيتنامي من كمبوديا إلا انها تختلف فيما يتعلق بالمقاومة فبينما تؤيد الصين « الخمير الحمر » ، فان الآسيان ليست راضية تماما عن هذا التحالف ، اذ صاحبت فترة حكم « الخمير الحمر » لكمبوديا المذابح والاعتقالات والانتهاكات الدموية واشاعة الفوضى في جنوب شرق آسيا بأسرها . وفيما عدا ذلك ، فان الصين والآسيان تتفقان على صيغة واحدة للتسوية تتضمن الآتي :

ـ أن يعقد مؤتمر دولي يتم فيه بحث المسألة الكمبودية والتوصل الى حل مقبول للأطراف على ان يتضمن انسحاب قوات هانوي من كبوديا .

ـ ان يعقب الانسحاب انتخابات عامة تحت اشراف الأمم المتحدة وهذا يؤكد النقطة السابقة .

ـ قيام حكومة محايدة على أساس نتائج الانتخابات .

٢ ـ جهود التسوية :

منذ بدأ الصراع الفيتنامي ـ الكمبودي عام ١٩٧٨ تعددت مجهودات التسوية وكانت معظمها ، كما سبق الذكر ، مبادرات اقليمية خاصة من جانب دول الآسيان ودول الهند الصينية .

ففي السابع من أكتوبر ١٩٨١ ، وفي أثناء انعقاد « المؤتمر الرابع لوزراء خارجية دول الهند الصينية » تقدم وزير خارجية لاوس بمبادرة تكونت من سبع نقاط ونص المضمون على احترام الوضع الراهن والحدود القائمة بين الدول وفتح باب الحوار بين مجموعة الآسيان ودول الهند الصينية . وقد رفضت المجموعة الأولى هذه المبادرة انطلاقا من رفضها للمؤتمر الاقليمي كاطار لتسوية الصراع في المنطقة .

كما استطاعت دول الآسيان خلال فترة الصراع أن تحافظ على مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة وأن تنادي من داخل هذا المنبر ، بتسوية رسمية تحت اشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان من نتيجة هذه الجهود ان اصدرت المنظمة الدولية قرارا بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨١ نص على « الانسحاب الكامل والغير مشروط للقوات الأجنبية من كبوتشيا » .

وفي الاجتماع الخامس لوزراء خارجية دول الهند الصينية في ١٧ فبراير ١٩٨٢ ، أصدرت كل من لاوس وفيتنام وكمبوتشيا بيانا أجمعوا فيه على ان احتلال فيتنام لكمبوتشيا ليس الا وسيلة لوقف الزحف الصيني في المنطقة وأنه بمجرد زوال هذا الخطر ستقوم قوات هانوي ، بالانسحاب من كمبوديا » .. وفي اجتماعهم التالي عام ١٩٨٣ تقدمت دول الهند الصينية بمبادرة « لتحالف ودي » بينهم وبين دول « الآسيان » على أن يتم عقد مؤتمر موسع للأمن الاقليمي يضم المجموعتين وقد رفضت « الآسيان » هذا الاقتراح ايضا حيث أنه يعني دفع دول جنوب شرق اسيا بطريقة غير مباشرة ، للاعتراف بحكومة هانج سامرين . وفي المقابل ، تقدمت دول . الاسيان » الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٨٣ بمبادرة عرفت « باتحاد الدول الواحد

والخمسين » طالبت فيها بانسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا تحت اشراف قوات حفظ السلام واعلان المنطقة الغربية منطقة منزوعة السلاح وأقر الاقتراح بموافقة ١٠٥ ورفض ٢٣ وامتناع ١٩ من الأعضاء عن التصويت . أما فيتنام فقد أكدت انه ليست لديها اية « نية » للانسحاب .

الا ان اهم تحرك اقليمي لتسوية النزاع في كمبوتشيا جاء باعلان مبادرة جديدة لدول الأسيان في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٣ . ولم تختلف هذه المبادرة كثيرا عن سابقتها من حيث اشتراط الانسحاب التدريجي ، ووقف اطلاق النار وانتخابات عامة وأن تتم جميع هذه الخطوات تحت الاشراف الدولي . بيد أن هذه الصيغة احتوت على بند جديد هو بند « المصالحة الوطنية » والذى نص على ان تشترك جميع الأطراف الكمبوتشية بما في ذلك النظام الحالي في انتخابات عامة بغية اقامة حكومة جديدة تتمتع بالتأييد الشعبي .

وقد أعلنت حكومة كمبوتشيا رفضها القاطع وبالمثل رفضت الصين والخمير الحمر مبدأ المصالحة في حد ذاته .

واستمرت الجهود الأسيوية في عام ١٩٨٤ وقام وزراء خارجية « أسيان » في اجتماعهم السنوى في فبراير من نفس العام باصدار اعلان جديد طالب بمزيد من التأييد الدولي للقضية الكمبوتشية فسره البعض على انه رغبة دول المجموعة في ان تلعب واشنطن دورا اكثر حيوية وايجابية في المنطقة . وكان أن أعلنت فيتنام في أغسطس انها ستقوم بسحب جميع قواتها من كمبوتشيا اذا ماتم التوصل الى صيغة سياسية مقبولة بين الأطراف الداخلية باستثناء الخمير الحمر .. وكانت هانوى قد قامت بعدة جولات انسحابية من بعض القطاعات في كمبوديا ـ ثم تقوم بتعويضهم في وقت لاحق . ففى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٢ ، ثم سحب ٢٠ ألفا من هذه القوات وبعد عدة اسابيع احضرت هانوى ١٥ ألف جندى الى كمبوديا ليحلوا محل القوات المنسحبة .

ورغم عدم توقف المساعى الدبلوماسية خلال عام ١٩٨٥ ، فقد أظهرت قمة جنيف بين جورباتشوف وريجان أن مسألة كمبوتشيا كانت فوق مستوى النقاش بالنسبة للاتحاد السوفيتي واستمر تعزيز موسكو لمنشأتها في كارم رام ودانوننج في فيتنام .

وخلال اجتماع مجلس وزراء ائتلاف المقاومة الكمبوتشية ببكين في سبتمبر ١٩٨٦ ، اعلنت المقاومة مبادرة الثماني ـ نقاط ـ التى نصت على الانسحاب التدريجي للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا على ان تقوم حكومة جديدة تضم قيادات نظام هانج سامرين وفرق المقاومة الثلاث وبينما وافقت على هذا الاقتراح الصين ودول الأسيان فقد قابلته فيتنام ، وكما هو متوقع بالرفض .

ومن ناحية أخرى . فقد تقدم وزير خارجية النمسا بعرض نص على أن تقوم « محادثات للسلام » بين حكومة هانج سمارين وائتلاف المقاومة الكمبوتشية تعقد في فينيا . وقد رفض سيهانوك زعيم المقاومة هذا العرض واقترح أن تعقد هذه المحادثات مع القيادة الفيتنامية على ان يحضرها ممثلون عن حكومة كمبوديا ـ وقامت هانوى برفض الاقتراح ويتضح من العرض السابق انه رغم تعدد وكثافة مبادرات التسوية التى تشابهت في معظمها فقد ظلت هناك عقبتان : مشكلة الانسحاب الفيتنامي وقضية اشراك الخمير الحمر في الصيغة النهائية لأية تسوية ولذلك كانت هذه الجهود رغم كثافتها وتعددها تسير منذ البداية في طريق مسدود .

٣ ـ التحرك السوفيتي وبوادر انفراج الأزمة :

بحلول عام ١٩٨٧ ، بدأ وكأن ازمة كمبوتشيا اصبحت قريبة الحل ـ اذ ان العزلة السياسية التى فرضت على فيتنام والأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تجتاحها منذ عدة سنوات في الوقت الذى منعت فيه معظم الدول منحها ومساعداتها حتى تتم التسوية وفشل هانوى ذاتها بعد عشر سنوات من الاحتلال في ايجاد الضمان لعدم عودة « الخمير الحمر » الى الحكم او على الأقل بقاء الحكومة الموالية لها في السلطة هذه الظروف بدت وكأنها تدفع هانوى نحو تسوية عاجلة . ومن ناحية أخرى فقد أبدى نظام بنوم بنة في ٨ أكتوبر ولأول مرة استعداده للتفاوض غير المشروط مع ائتلاف المقاومة بما فيها « الخمير الحمر » بهدف الوصول الى مصالحة وطنية والموافقة على انسحاب فيتنام وعقد انتخابات عامة والتفاوض مع تايلاند بشأن تحييد الحدود بينهما ، وعقد مؤتمر دولى يضم المقاومة ونظام سامرين وموسكو وواشنطن وبكين .

وكان جورباتشوف في لقائه مع نجوين تنلينه سكرتير الحزب الشيوعي الفيتنامي في موسكو في اوائل مايو من العام الماضي قد أبدى موقفا يمكن ان يوصف بالاعتدال تجاه الصين على عكس الموقف الفيتنامي . وقدم جورباتشوف صيغة جديدة كأساس لحل الصراع الكمبودى وهى « اعادة توحيد القوى الوطنية » وقد أظهرت التعليقات على هذا اللقاء أن جورباتشوف كان يقصد « بالقوى الوطنية » التحالف القديم الذى ضم سيهانوك والشيوعيين في مواجهة نظام لون نول تحت حماية واشنطن .

وقد تبلورت هذه التغيرات المفاجئة في مواقف الأطراف الاساسية للصراع في اللقاءات التى تمت بين سيهانوك زعيم الحكومة الائتلافية في المنفى وهون سين رئيس وزراء بنوم بنة ـ وتتلخص خطوات التسوية الحديثة فيما يلى .

أ ـ تم اللقاء الأول بين سيهانوك وهون سين في باريس في الرابع من ديسمبر الماضي في فرنسا ورغم تبادل الاتهامات

القاسية بين الجانبين فقد اصدرا اعلانا تضمن البنود الأساسية الخاصة بالاتفاق المبدئى الجديد وهى :
١ ـ ان يتم تسوية الصراع الكمبوتشى بطرق سياسية .
٢ ـ يجب على الشعب الكمبودى ذاته ان يبادر بفض هذا النزاع عن طريق اشراك جميع الأطراف المعنية فى مفاوضات التسوية .
٣ ـ فى حالة التوصل الى اتفاق بين هذه الاطراف ، يتم عقد مؤتمر دولى يضع الضمانات اللازمة لتنفيذ الاتفاق والحفاظ على استقلال كمبوتشيا .
ب ـ تم اللقاء الثانى بين الطرفين فى فرنسا فى ٢١ يناير ١٩٨٨ حيث تم الاتفاق على :
١ ـ ان يتم الانسحاب الفيتنامى من كمبوديا فى فترة زمنية تبلغ ٢٤ شهرا على ثلاث مراحل .
٢ ـ تكوين حكومة ائتلافية تضم كلا من جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية وائتلاف المقاومة فى المنفى بعد انتهاء مرحلة الانسحاب الثانية .
٣ ـ ظل هناك خلاف حول العلاقة الزمنية بين قيام هذه الحكومة وبين عقد انتخابات عامة فى البلاد ـ فبينما أراد رئيس الوزراء عقد الانتخابات اولا ثم تكوين الائتلاف الحكومى ، أراد سيهانوك تأخير هذه الانتخابات الى مابعد تشكيل الائتلاف الحكومى .
ج ـ فى ٢٦ مايو ، أعلنت وزارة الدفاع الفيتنامية عن اتفاق عقدته مع بنوم بنه يقضى بانسحاب ٥٠ ألفا من قواتها مابين يونيو وديسمبر من العام الحالى . اما بقية قوات هانوى فسيتم وضعها تحت اشراف الحكومة الكمبودية للتمهيد للانسحاب الشامل فى ١٩٩٠ وفى اليوم التالى ، تم الاتفاق ايضا على تراجع القوات الفيتنامية مسافة ٣٠ كم بعيدا عن الحدود الكمبودية التايلاندية .
د ـ كان أول لقاء بين زعماء المقاومة الكمبوتشية ورئيس الوزراء هون سين فى تاريخ صراعهما الطويل فى بوجور بأندونيسيا خلال الفترة مابين ٢٥ و ٢٨ يوليو . وقد عرض رئيس الوزراء صيغة سباعية النقاط للمصالحة الوطنية كان أهم ماجاء فيها :
١ ـ ان يتم تكوين « مجلس المصالحة الوطنية » يتولى الاشراف على البيئة السياسية فى الفترة الانتقالية التى ستمر بها البلاد حتى عقد انتخابات الحكومة المستقبلية على أن يضم المجلس الأطراف الأربعة تحت رئاسة الأمير سيهانوك .
٢ ـ ان تستمر حكومة هانج سامرين فى ممارسة مهامها حتى يتم عقد الانتخابات الجديدة وهو مالم تقره المقاومة الكمبوتشية .
٣ ـ قطع جميع الامدادات الخارجية العسكرية والاقتصادية عن فرق المقاومة وان تتم التسوية الجديدة تحت الاشراف الدولى .

وقد قاطع الأمير سيهانوك رسميا هذه الصيغة وفى لقائه مع زعماء المقاومة فى جاكارتا فى نفس الفترة قدم مبادرته التى لم تختلف كثيرا عن مبادرة رئيس الوزراء ولكنه رفض استمرار حكومة هانج سامرين فى السلطة حتى عقد الانتخابات واقترح اقامة حكومة جديدة تتقاسم السلطة فيها الأطراف الأربعة . كما أن أمير المقاومة تنازل عن مطلبه القديم الخاص بوضع كمبوديا تحت اشراف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ـ وكانت فيتنام ونظام هانج سامرين « والخمير الحمر » يرفضون هذا المطلب .

٤ ـ تقييم التسوية الجديدة :

لقد سبق وأن اشرنا الى ان العقبتين الاساسيتين امام تسوية الصراع الكمبوتشى هما مسألة الاحتلال الفيتنامى ومسألة دخول الخمير الحمر فى ائتلاف المقاومة . وبينما ادى الاتفاق الجديد الى تسوية القضية الأولى الا ان القضية الثانية ظلت محور خلاف ـ وهذا هو الأساس الذى يحدد مكاسب وخسائر كل طرف فى ظل التسوية الجديدة ويجب التأكيد هنا على أن حجم المكسب او الخسارة ، حتى فى حالات توافق اهتمامات الأطراف داخل الحلف الواحد ، تختلف حسب اولويات المصالح كما يضعها كل طرف من أطراف الصراع ولذا فانه فى حالة التحالف المضاد لفيتنام « واشنطن ـ بكين ـ الاسيان » كان انسحاب هانوى من كمبوديا المصلحة الأولى لاطراف التحالف .

فبالنسبة للولايات المتحدة ، فان اولى اولوياتها كانت اخراج الفيتناميين من كمبوتشيا وابعادها عن النفوذ الشيوعى المباشر او حتى التخفيف من حدته . وعلى ذلك ، فان الاتفاق الجديد يرتبط بصميم المصلحة الأمريكية . الا ان نص التسوية الجديدة على ادماج الخمير الحمر فى الصيغة السياسية المقبلة لكمبوتشيا يتعارض مع مصلحة الولايات المتحدة التى لم تبغ فى رؤية حكومة شيوعية تحكم كمبوديا بيد ان هذا لايعد خسارة كبيرة لواشنطن حيث ان « الخمير الحمر » يمثلون جزءا واحدا من الائتلاف الحكومى الذى يستولى السلطة مؤقتا . كما ان ان نتيجة الانتخابات العامة فى حالة عقدها قد تأتى لصالح البيت الأبيض بهزيمة الخمير الحمر وفوز سيهانوك او سون سان وينطبق نفس هذا التحليل على الصين التى تنصب مصلحتها الاساسية فى المنطقة على تراجع قوات فيتنام الى حدودها الطبيعية وقد ذكرت بعض المصادر ان الحكومة الصينية قد منحت هانوى منحة اقتصادية كبيرة فى سبيل اتمام الانسحاب فى الموعد المحدد .

ورغم ان وصول المقاومة الى الاشتراك فى الحكومة الائتلافية بما فيها الخمير الحمر الذين تؤيدهم بكين ، يعد مكسبا قويا لها ، فقد بدأت الصين فى تقليص حجم مساعداتها للخمير الحمر واعلنت تأييدها لسيهانوك وهو تغير غير متوقع ربما تكون قد انتجته جهود التسوية الأخيرة .

وتعد دول مجموعة « الأسيان » اكثر الاطراف استفادة من التطورات الأخيرة ليس فقط لأن الانسحاب الفيتنامي من كمبوديا يعنى تهدئة ومنح الاستقرار للأوضاع الأقليمية ، بل لأن ذلك يعنى اولا انحسار المد الشيوعى عامة والصينى خاصة فى جنوب شرق اسيا ويعنى ثانيا فقد الفاعليين الدوليين خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لمبررات التدخل او حتى تكثيف التفاعلات داخل المنطقة . الا ان التسوية الجديدة . وكما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة لم نستطع ان تغير من المخاوف الاسيوية بشأن مجموعة الخمير الحمر.

وهكذا ، فإن التنازلات التى تمت من اجل الوصول الى هذه التسوية ، جاءت من جانب التحالف الثانى الذى يضم موسكو ـ هانوى وبنوم بنه . ويتمثل اول بنود التسوية وهو الانسحاب الشامل للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا وماينطوى عليه من انكماش للنفوذ السوفيتى فى الهند الصينية ، والذى قد يدع الفرصة لنمو السيطرة الصينية ـ الأمريكية على المنطقة بالاضافة الى احتمال وصول حكومة جديدة فى كمبوديا معادية للاتحاد السوفيتى . وفى حالة اتمام هذا الانسحاب ، فسيكون ذلك تنازلا كبيرا من جانب موسكو اذ تقيم كمبوديا مع لاوس وفيتنام مثلثا شيوعيا صعب الاختراق داخل جنوب شرق اسيا .

اما فيتنام ، فيعد انسحابها من كمبوديا إنكشافا امنيا خطيرا يمس احد خطوط دفاعها الأول ـ هذا الى جانب تخوف كل من هانوى وبنوم بنه من وصول « الخمير الحمر » الى السلطة فى حالة فوزهم فى الانتخابات العامة المزمع عقدها غير ان خروج فيتنام من كمبوتشيا يضمن حصول كلتا الحكومتين على الدعم الاقتصادى والتأمين السوفيتى ضد الخطر الصينى .

ومجمل القول فإنه من الصعب التحدث عن تنازلات حقيقية من جانب واشنطن وبكين والاسيان بالمقارنة لمواقفها الأصلية حتى فيما يختص بالخمير الحمر حيث ان ذلك لن يتم تحديده فى الفترة الراهنة على الأقل وحتى عقد الانتخابات بينما تركزت هذه التنازلات على الجانب الاخر .

ثالثا : دوافع التحرك نحو التسوية :

تسير كثافة التحركات الدبلوماسية منذ بدأ الصراع فى كمبوديا وفشلها على مدى عشر سنوات فى فض النزاع . ان المفتاح الى التسوية الاخيرة كان تنازل الاتحاد السوفسيتى عن موقفه الأصلى بتأييد الاحتلال الفيتنامى لكمبوديا ـ فقد قامت موسكو بالضغط على هانوى للقيام بالانسحاب وعلى حكومة بنوم بنه للموافقة على المفاوضات مع ائتلاف المقاومة الوطنية . .

واذا كانت التسوية الاخيرة قد تحركت بعجلات سوفيتية فان هذا يعنى وجود نوع ما من العلاقة السببية بين هذه التسوية وبين التغير الاساسى الذى يشهده الاتحاد السوفيتى منذ وصول جورباتشوف الى السلطة ، وهو تطبيق السياسات الاصلاحية الاقتصادية والسياسية والتى يرى جورباتشوف انها اصبحت اكثر من حتمية بالنسبة لاقتصاده المنهك .

وهكذا أصبح على الزعيم السوفيتى الجديد أن يختار بين مزيد من التضحيات الاقتصادية للحفاظ على حلفائه او التقهقر والتفرغ للقضايا الداخلية . وقد أرادت موسكو ان تنتهج طريقا يحقق الهدفين معا عن طريق :

١ ـ محاصرة الولايات المتحدة او غزوها « بخطة سلام عالمية » شملت تهدئة سباق التسلح بينهما من أجل خفض الانفاق العسكرى والضغط على الحكومات الموالية لموسكو لتسوية الصراعات الاقليمية فى العالم الثالث وهذا ماتم بالنسبة لكمبوتشيا .

٢ ـ انتهاج سياسة جديدة فى العالم الثالث تعتمد اساسا على تحجيم الوجود السوفيتى فيه وتقوم على مبدأين أساسيين :

اولا : السحب التدريجى للمساعدات السوفيتية العسكرية والاقتصادية التى تمنح للحكومات الشيوعية والتى تأكد فشلها فى خلق « نظم شيوعية مستقرة »

ثانيا : اقامة علاقات جديدة مع الدول غير الشيوعية فى افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية والتى تتمتع بنفوذ وسيطرة اقليمية قوية .

وانطلاقا من هذه الرؤية يصبح من الطبيعى بل والمنطقى أن تكون حركة تسوية الصراعات الأقليمية فى العالم الثالث مسببة ومرتبطة بحركة التنازلات السوفيتية التى صاحبت جو الوفاق الجديد بين العملاقين .

واذا كانت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى قد وضعت فى خدمة الأغراض الاقتصادية وليس العكس ، فانه فى حالة التسوية الكمبوتشية تصبح المكاسب السوفيتية « المتوقعة » من التسوية مايلى :

١ ـ تحسين صورة الاتحاد السوفيتى امام الغرب والابقاء على مناخ الوفاق الجديد مع واشنطن .

٢ ـ تطبيق العلاقات مع الصين التى تضمنت شروطها الثلاثة لاستئناف العلاقات مع الاتحاد السوفيتى منذ خلافهما الايديولوجى فى اواخر الستينات الانسحاب من أفغانستان وانسحاب فيتنام من كمبوتشيا وتسوية مشكلة الحدود فى منشوريا . ان عودة العلاقات بين العملاقين الشيوعيين كما كانت عليه من قبل يعنى تهدئة « الشكوك العسكرية » بين الجانبين والذى يعنى ايضا تخفيض نفقات التسلح . ومن جهة أخرى فإن نمو العلاقات التجارية بين الدولتين (وهذا ماحدث بالفعل اذ اصبحت الصين ثانى الشركاء التجاريين لموسكو بعد اليابان) وزيادة تعاملاتهما مع الغرب سيؤدى الى انخراطهما فى كل من النظامين الاقتصاديين الدوليين ـ الاشتراكى والرأسمالى .

٣ ـ مد جسور التعاون والوفاق مع الغرب ودول مجموعة « الأسيان » بما يساعد على تحييد هذه الدول بعيدا عن النفوذ الصينى والأمريكى فتهيئة مناخ من الاستقرار السياسى الاقليمى يؤدى بدوره الى تسهيل مثل هذه التفاعلات بين مجموعة الأسيان ودول الهند الصينية ويقلل بالتالى من اعتماد هذه الدول على موسكو عسكريا واقتصاديا وخاصة فيتنام .

وفى ظل هذه المعادلات السياسية الدولية المعقدة كان ضغط الاتحاد السوفيتى على هانوى للتعجيل بتسوية موقفها فى كمبوتشيا ـ فكان اول لقاء بين سيهانوك ورئيس الحكومة الكمبوتشية هون سين فى ٤ ديسمبر من العام الماضى اى قبل انعقاد قمة واشنطن بين جورباتشوف وريجان بأربعة ايام فقط . ثم كان اول إتفاق بين فيتنام وكمبوتشيا يقضى بانسحاب ٥٠ الفا من قواتها قبل نهاية عام ١٩٨٨ وكان ذلك فى السابع والعشرين من مايو الماضى ، ـ أى فى اليوم الأول من قمة موسكو بين العملاقين حيث تم تبادل وثائق معاهدة ازالة الاسلحة النووية ، وهذا التزامن بين الأحداث له دلالات عميقة ـ لقد بدا وكأن الاتحاد السوفيتى كان يقدم تنازلاته للغرب والولايات المتحدة من اجل وفاق امريكى سوفيتى بكلتا اليدين ـ تنازلات دولية عسكرية تتعلق بمكانته كقوة كونية عظمى وتنازلات اقليمية فى كمبوتشيا وأفغانستان وأنجولا ـ كما يؤكد هذا التزامن بين خطوات تحقيق الوفاق وبين خطوات تسوية الصراعات الاقليمية ، ان التسوية تمت بفضل هذه التنازلات .

رابعا : التسوية الجديدة ومستقبل الصراع فى كمبوتشيا :

يصف المراقبون السياسيون اتفاق المقاومة والحكومة الكمبوتشية وفيتنام بانه نجاح ملموس وان كان محدودا فقد ظلت هذه الأطراف الثلاثة ترفض ولمدة عشر سنوات اية تسوية قد تفضى الى خسائر من أى نوع .

الا ان هذه التسوية ، تظل مشروطة بتنفيذ بند الانسحاب وباجراءات انتخابات عامة لاختيار الحكومة المقبلة . وفى تقدير الكثيرين ان فيتنام ستمضى بجدية فى الانسحاب بناء على توجيهات موسكو ولانشغال قيادة هانوى الجديدة بتأمين اكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية الشيوعية والغربية لتواجه بها ازمتها الاقتصادية الطاحنة . ويتفق الأمير سيهانوك زعيم المقاومة مع هذا الرأى ويؤكد ان العقبة الوحيدة لتحقيق السلام فى كمبوديا هو احتمال عودة نظام بول بوت من جديد الى السلطة .

لقد كانت الصين وبعض دول الأسيان ـ تستخدم « الخمير الحمر » كورقة للضغط على فيتنام للانسحاب . بيد أن ماتضمنته التسوية الجديدة من دخول الخمير الحمر فى الحكومة الائتلافية التى ستتولى السلطة قبل عقد الانتخابات يظل أمرا يؤرق معظم الاطراف وفى مقدمتها الولايات المتحدة وموسكو .

وتشير بعض المصادر الى ان « الخمير الحمر » قد بدأوا ومنذ العام الماضى فى تحسين موقفهم السياسى استعدادا لفترة مابعد الانسحاب فقد عمدوا الى تهدئة المشاحنات العسكرية مع فريق سيهانوك وعلى الحدود مع تايلاند . وتنشر المجموعة ٢٠ ألفا من قواتها داخل كمبوديا .

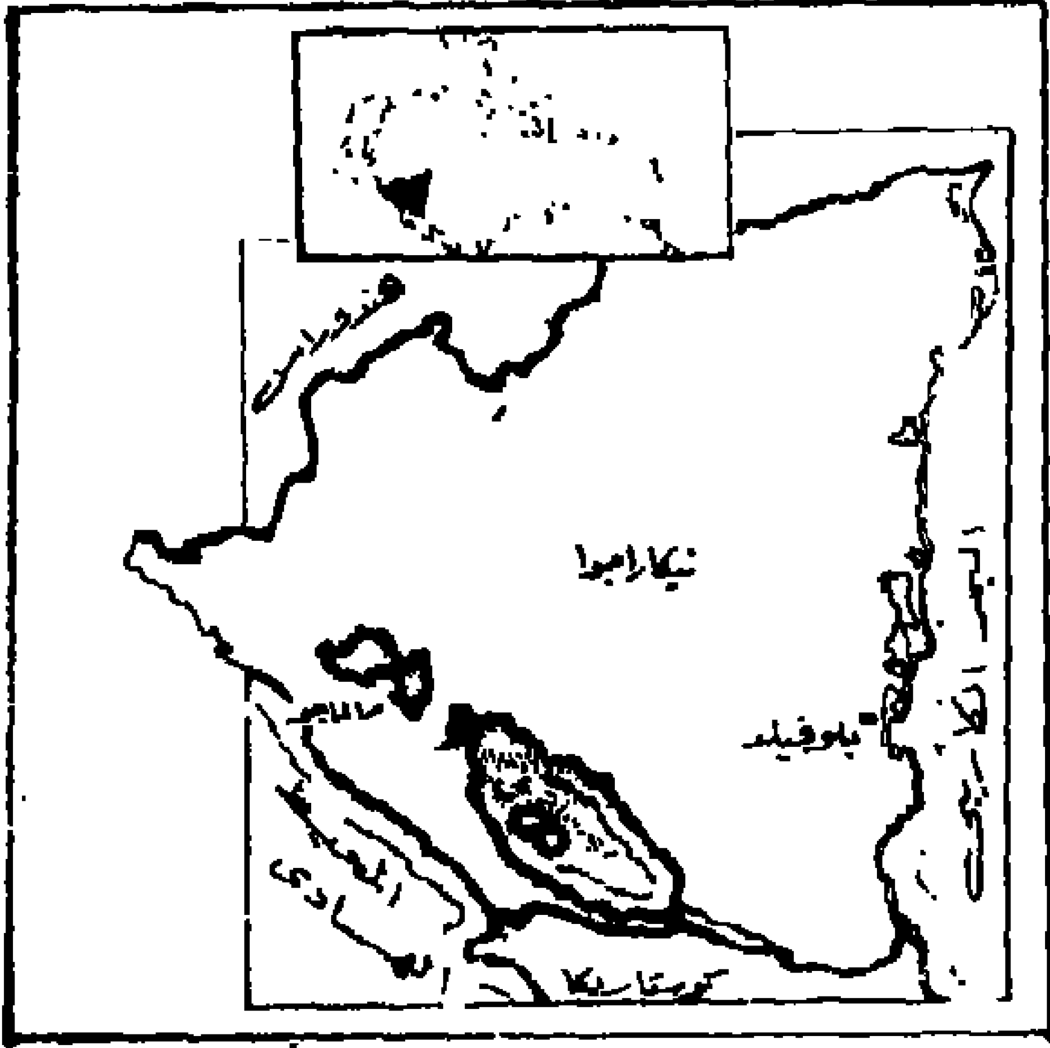
وفى حالة وصول الحكومة الائتلافية الى السلطة فقد تضطر الى الاستعانة بالقوة العسكرية التى يمثلها الخمير الحمر لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التى ستعقب الانسحاب وبمعنى اخر اضعاف عناصر الائتلاف غير الشيوعية والذى قد يفضى فى النهاية الى فوز الخمير الحمر فى الانتخابات على الرغم من الشعبية والشرعية التى تحظى بها جماعة الأمير سيهانوك ، وهذا مالن تسمح به بالطبع اى من اطراف الصراع .

وحيث أن هذه التسوية تعتبر تسوية غير جذرية للصراع فى كمبوتشيا ، فإنه يصعب التنبؤ بما يمكن أن تصل اليه الأوضاع بعد الاتفاق الأخير .

ويبقى هناك احتمالان : الاحتمال الأول ان تلجأ موسكو الى المساومة على اتمام انسحاب فيتنام باشتراط خروج الخمير الحمر من الائتلاف الحكومى .

وبذلك يتجدد الصراع المسلح وتتوقف عملية الانسحاب أما الاحتمال الثانى والأقرب الى اعتباره حلا جذريا هو أن توافق جميع الاطراف الدولية والاقليمية المتورطة فى الصراع وعلى رأسها الصين على قطع المساعدات والامدادات العسكرية عن « الخمير الحمر » والذى سوف يؤثر تأثيرا مباشرا وحادا على ادائهم العسكرى فى مقابل تعزيز فرق المقاومة الأخرى لقلب موازين القوى بينها ، بما يمهد لوصول حكومة معتدلة الى السلطة .□

ملف العدد



[٤]
أمريكــــا الوســــطى

عماد جاد

تعد مشكلة امريكا الوسطى نموذجا للمشاكل الاقليمية التى تغذيها تدخلات القوتين الاعظم بدءا من التدخل الامريكى لوقف المد التقدمى فى هذه المنطقة ومرورا بتوكيل اطراف اقليمية وجماعات محلية للتصدى لهذا المد وانتهاء بالتدخل المباشر بجانب الوكيل فى مواجهته مع اصحاب هذا المد . وفى هذا الاطار لم تتوان الولايات المتحدة عن عرقلة اية محاولة لاحلال السلام فى المنطقة لاتسفر عن اسقاط التجارب التقدمية وعودة الامر الواقع الى ماكان عليه قبل بروز هذه المحاولات .

والمشاكل الخاصة بأمريكا الوسطى ـ والتى تجرى حاليا محاولات جادة للتغلب عليها ـ تعود بالأساس الى الهيمنة الامريكية على بلدان المنطقة الخمس (نيكاراجوا ، السلفادور ، جواتيمالا ، هندوراس ، كوستاريكا) وزرع حكومات عميلة تعمل ـ فى الغالب ـ ضد مصلحة شعبها . وقد جرت العديد من المحاولات الشعبية للتخلص من نظم الحكم الديكتاتورية الرجعية التى تجثم على صدور هذه البلدان ، الا انها باءت فى معظمها بالفشل بسبب التدخل الامريكى المباشر وغير المباشر . وقد شهدت السلفادور نموذجا لذلك عندما استطاع الثوار اليساريون تحقيق بعض التقدم عام ١٩٨٣ الامر الذى استوجب التدخل الامريكى السريع للحيلولة دون سقوط الحكومة المركزية ولتظل الحرب الاهلية مشتعلة فى السلفادور وغيرها من بلدان امريكا الوسطى .

ويلاحظ ان هذه الصراعات بين القوى الشعبية الهادفة الى اسقاط نظم الحكم الديكتاتورية وبين الحكومات العميلة قد اخذت دفعة للامام بنجاح قوات الساندينستا اليسارية فى نيكاراجوا فى اسقاط نظام حكم الديكتاتور انستاسيو سوموزا فى يوليو ١٩٧٩ وتقدم حكومة الساندينستا بطلب الانضمام لحركة عدم الانحياز . وقد برزت هذه الدفعة فى النشاط الذى دب فى اعمال المقاومة فى السلفادور وجواتيمالا وغيرها الامر الذى جعل الولايات المتحدة تتحرك بسرعة لاحتواء نظام ماناجوا واسقاطه حتى لاتنتشر عدواه التقدمية ويضعه ثوار البلدان المجاورة قدوة لهم .

ويمكن القول ان السياسة الامريكية لمواجهة نظام ماناجوا قد اشتملت هى اربعة مكونات وهى :ـ

(١) تجميع شتات الحرس الخاص بالديكتاتور المخلوع ـ سوموزا ـ وبعض انصاره فيما سمى بقوات الكونترا وامدادها بالسلاح لشن حرب عصابات ضد حكومة ماناجوا انطلاقا من اراضى جيرانها لاسيما هندوراس .

(٢) فتح جهة لاستنزاف قوى حكومة ماناجوا بدفع قوات هندوراس للتحرش بها والوصول بذلك الى مرحلة الصدام حتى تجد واشنطن مبررا للتدخل المباشر . وفى هذا الاطار سعت الولايات المتحدة الى تزويد الحكومات الاخرى فى المنطقة بالسلاح سواء مباشرة او من خلال حلفائها ويأتى فى هذا الاطار انشاء المطارات العسكرية فى

هندوراس لاسيما فى منطقة الحدود مع نيكاراجوا والتى تم انشاء ثمانية منها خلال الفترة من ٨٢ ـ ١٩٨٦ . وكذلك تزويد اسرائيل لقوات هندوراس بطائرات اف ـ ٥ وكفير . وايضا التوسع فى اجراء المناورات العسكرية بالذخيرة الحية على حدود نيكاراجوا .

(٣) محاولة عزل نظام ماناجوا على الصعيدين الدولى والأقليمى ومنع الدول الأخرى من تزويدها بالسلاح ولذلك لم تتردد الولايات المتحدة فى الاعلان عن شعورها بخيبة الأمل الشديدة والاحباط لقرار فرنسا بتزويد ماناجوا بالسلاح واعتبار ذلك يشكل مساسا خطيرا بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة فى الكاريبى .

(٤) عرقلة اية محاولات لاحلال السلام فى المنطقة لاتسفر عن كسر شوكة نظام ماناجوا مالم يمكن اسقاطه .

ومن خلال تكامل هذه المكونات الأربع شرعت الولايات المتحدة فى التصدى لحكومة ماناجوا ومن ثم عرقلة اية محاولات اقليمية ومحلية لاحلال السلام الأمر الذى يفسر مختلف التحركات فى المنطقة وحقيقة مالها فى النهاية .

ومع اصرار الولايات المتحدة على المضى قدما فى تنفيذ مكونات هذه السياسة ، كان من المنطقى ان يحدث التلاقى بين ماناجوا وموسكو وتقوم الأخيرة بالأمداد الأولى ببعض ماتحتاجه من المساعدات العسكرية لمواجهة المؤامرات الامريكية ومن ثم دخلت المنطقة ومشكلتها فى اطار العلاقات الامريكية السوفيتية وتصاعدت مشاكل المنطقة بالتبعية .

الجهود السلمية لحل الصراع :ـ

فيما يتعلق بمحاولات السيطرة على صراعات المنطقة واحلال السلام بها نجدها تتميز بالتعدد والتنوع من خلال قيام اطراف اقليمية ومحلية ـ تستمد قوتها من المنطقة ـ بذلك وعلى رأسها مجموعة الكونتادورا ومجموعة دول المساندة ثم كوستاريكا وجماعات محلية اخرى .

ولابد من الاشارة هنا الى ان هذه الجماعات قد قامت بجهدها هذا ضد رغبة الولايات المتحدة الأمر الذى اسفر فى النهاية عن جهود امريكية مضادة لجهود هذه المجموعات فى محاولة لاشعال التوتر والصراع مرة اخرى لاسيما كلما لاح فى الافق امكانية نجاح وساطة وجهود هذه المجموعات .

ويمكن القول ايضا انه اذا كانت بعض المشاكل الاقليمية الأخرى قد شهدت نوعا من التهدئة فى اطار المناخ الذى اطلق عليه التقارب الامريكى السوفيتى الجديد لاسيما بعد قمتى واشنطن (ديسمبر ١٩٨٧) وموسكو (مايو ١٩٨٨) فان منطقة امريكا الوسطى لم تشهد هذه التهدئة ، واذا كانت قد شهدت ملامح لها فانما جاءت حصيلة ضغوط سوفيتية على حكومة ماناجوا لتقديم مزيد من التنازلات لمتمردى الكونترا تلاقيا مع الرغبات الامريكية . ويمكن القول ايضا ان التنازلات التى قدمتها حكومة ماناجوا ـ بضغوط سوفيتية ـ لم تسفر عن احداث تهدئة فى الصراع بسبب الرؤية التاريخية الامريكية للمنطقة بأعتبارها منطقة نفوذ وهيمنة امريكية غير مسموح لحكوماتها بمعارضة التوجهات الامريكية او بدخول المنطقة اطار التنافس مع قوى اخرى حتى وان كانت حليفة للولايات المتحدة وهو مانستدل عليه من البيان الامريكى الصادر لأدانة امدادات فرنسا لحكومة ماناجوا بالسلاح .

ومن هنا يمكن تقسيم الجهود السلمية للسيطرة على صراعات امريكا الوسطى الى :ـ

(١) جهود مجموعة الكونتادورا .

(٢) جهود بلدان امريكا الوسطى الأخرى او دول منفردة من المجموعة الأولى .

(٣) جهود نابعة من تنازلات نيكاراجوا بضغوط سوفيتية .

(١) جهود مجموعة الكونتادورا :ـ وقد جاءت هذه الجهود بعدما وصل الموقف الى درجة عالية من الخطورة وتسبب فى ازهاق ارواح عشرات ان لم يكن مئات الالاف من ابناء المنطقة واشتعال الصدامات الحدودية بين نيكاراجوا ودول عميلة للولايات المتحدة لاسيما مع عودة روح الحرب الباردة الى الاشتعال بمجىء ريجان عام ١٩٨١ . وقد تشكلت مجموعة الكونتادورا بهدف التوسط لانهاء هذه الصراعات . وجاءت نشأتها فى يناير ١٩٨٣ بجزيرة كونتادورا ببنما من اربعة بلدان هى بنما والمكسيك وكولومبيا وفنزويلا . كما تشكلت مجموعة اخرى لدعم جهود الكونتادورا وهى المجموعة التى اطلق عليها اسم مجموعة المساندة والتى تألفت من اربعة بلدان هى الارجنتين والبرازيل وبيرو واورجواى .

وقد سعت هذه المجموعة منذ تأسيسها الى بذل جهودها للتوصل الى حل سلمى لصراعات المنطقة وتبلورت اولى جهود هذه المجموعة فى وثيقة اعلان كانكون فى ١٩٨٣/٧/١٦ والتى كانت محصلة لاجتماعاتها فى مدينة كانكون وقد دعت هذه الوثيقة الى :ـ

ـ اقامة مناطق منزوعة السلاح فى امريكا الوسطى .
ـ حظر استخدام اراضى اى دولة بالمنطقة للقيام بعمليات سياسية او عسكرية تستهدف زعزعة الاستقرار فى اى دولة اخرى .
ـ سحب المستشارين العسكريين الاجانب .
ـ رفض اقامة قواعد عسكرية اجنبية على اراضى هذه الدول .
ـ تنظيم دوريات على الحدود المشتركة وقيام مجموعات من المراقبين بفرض رقابة على الحدود .
ـ تجميد مشتريات الاسلحة الهجومية وبدء مفاوضات لضبط كمية الاسلحة والحد منها .

- الامتناع عن الادلاء بأى تصريحات او اصدار بيانات او القيام بأى اعمال اخرى من شأنها تهديد الاستقرار في المنطقة .

وقد قوبلت مبادىء هذا الميثاق بتجاهل امريكي تام ومن ثم تجمدت انشطة المجموعة حتى عادت في يونيو ١٩٨٤ لتعاود نشاطها مرة اخرى ولكن مع محاولة جذب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لتأييد جهودها وهو ماتبلور في مشروع اتفاق السلام الذى توصلت اليه المجموعة وضمنته بروتوكولا خاصا توقع عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والدول الأخرى المهتمة بالمنطقة لضمان عدم التدخل في شئونها .

وفى الوقت الذى اعلنت فيه المجموعة الاقتصادية الاوروبية واسبانيا والبرتغال تأييدها للمشروع وابداء استعدادها للدخول في مناقشات لدفع جهود السلام ، تحفظت الولايات المتحدة على مساواتها بالأطراف الأخرى لاسيما الاتحاد السوفييتى فسعت لتجميد نشاط المجموعة وهو ماتم بالفعل . وعلى الرغم من استمرار مجموعة الكونتادورا في بذل جهودها بأخلاص ونجاح وزراء خارجيتها في اصدار ٦ قرارات في يوليو ١٩٨٥ تدعو لوقف سباق التسلح والتهديدات العسكرية ومنع كل اشكال الوجود العسكرى الاجنبى في المنطقة الا ان اثارها كانت تقف عند مجرد اصدار هذه البيانات او القرارات ولم تتعداها الى حيز التنفيذ العملى .

(٢) جهود بلدان امريكا الوسطى

ويمكن القول ان هذه الجهود جاءت محصلة لجهود مجموعة الكونتادورا ايضا ، فعندما وجدت الأخيرة ان جهودها تذهب هباء لجأت الى محاولة اقناع اطراف الصراع بالجلوس معا والتفاوض مباشرة حول مشاكلهم ايمانا منها بأن اى حل يتم فرضه من الخارج مآلة الفشل دائما ولو بعد حين .

وقد جاءت اولى ثمار هذه الجهود في اجتماع بلدان امريكا الوسطى الخمس في ٨٦/٥/٢٤ - لأول مرة منذ ٢٢ عاما - وذلك في جواتيمالا . ويبدو ان رئيس جواتيمالا فينشوسريزو قد وعى مقصد الكونتادورا فصرح في حفل استقباله لرؤساء الدول الأربع الأخرى بقوله ..... ان ابناء امريكا الوسطى عانوا بما يكفى من ويلات الحرب ومحاولات الاستقطاب قبل ان يرفضوا ان يصبحوا ساحة للمعارك تتقاتل فيها امم أخرى .

وبالرغم من عدم تعرض هذا الاجتماع للتفاصيل ومن ثم عدم تقديم اى طرف تنازلات للطرف الأخر ، فأنه اسفر عن اظهار رغبة هذه البلدان في ان يسود السلام منطقتهم وان ترفع القوى الخارجية ايديها وهو ماعبر عنه الاعلان العام الذى صدر عن الاجتماع والذى اشار الى الرغبة الملحة في التوقيع على وثيقة السلام والتعاون التى اعدتها مجموعة الكونتادورا من خلال النهوض بعملية تحقق كافة الحول الوسط . وقد اشار الاعلان ايضا الى :-

- الاعتراف بوجود مشكلات يتعين تسويتها مثل مشكلة المناورات العسكرية والرقابة على التسلح والتأكد من تطبيق الاتفاقيات .
- الرغبة في تشكيل برلمان خاص بدول امريكا الوسطى مع التأكيد على ان اختيار اعضائه سيكون بطريقة حرة بواسطة استفتاء عام مباشر يحترم مبادىء تعدد الاتجاهات السياسية مع قيام نواب الرؤساء في هذه الدول بتشكيل لجنة لصياغة المعاهدة الخاصة بتشكيل البرلمان خلال اقل من ٣ شهور .

وقد سارت هذه الجهود خطوة افضل الى الامام بأجتماع رؤساء هذه البلدان مرة اخرى في جواتيمالا في اغسطس ١٩٨٧ وهو الاجتماع الذى قدم خلاله رئيس كوستاريكا اوسكار ارياس مشروعة للسلام - والذى حاز بموجبة على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٧ - وقد وقع رؤساء البلدان الخمس على هذا المشروع الذى عرف بأتفاق السلام ونص على :-

- وقف اطلاق النار بين الأطراف المتنازعة خلال ٩٠ يوما .
- اصدار عفو واسع النطاق عن المعتقلين ووقف كافة اشكال المساعدات عن الجماعات المتمردة وعلى رأسها الكونترا التى تدعمها الولايات المتحدة .
- التزام الدول الخمس بعدم استخدام اراضيها لشن هجمات على الدول المجاورة
- خفض التسليح في المنطقة ووقف المساعدات العسكرية الاجنبية من مستشارين واسلحة وخبراء وقواعد .
- اضفاء الطابع الديمقراطى بأعادة الحريات المدنية والغاء الرقابة على الصحف ورفع حالة الطوارىء واجراء انتخابات حرة خلال الفترة التى ينص عليها دستور كل دولة على اساس نظام تعدد الاحزاب مع السماح للرؤساء الحاليين بأستكمال مدد رئاستهم وتأسيس برلمان امريكا الوسطى خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٨٨ .

ويمكن القول انه بالرغم من ان معظم بنود الاتفاقية تشمل على مطالب موجهة لحكومة ماناجوا مقابل وقف الدعم الامريكى للكونترا الا ان حكومة ماناجوا وافقت على ذلك وتعهدت بتنفيذ كافة بنوده بأخلاص .

وفى الوقت الذى اعلن الاتحاد السوفيتى فيه تأييده للاتفاقية واستعداده الالتزام بها وكذلك كان موقف المجموعة الأوروبية واستعدادها لبذل كافة الجهود المؤدية الى ضمان تنفيذها ، اتسم الموقف الامريكى بمحاولة عرقلة هذا الاتفاق من خلال اكثر من وسيلة :

(١) سعت الى اثناء رؤساء بلدان امريكا الوسطى الموالين لها عن التوقيع على الاتفاق ولم تتورع عن تهديدهم بمساندة الجماعات المناوئة لهم في بلادهم .

- التنازلات المقدمة من الاطراف المتصارعة

المواقف الاصلية		الموقف بعد المفاوضات «التنازلات»	
حكومة نيكاراجوا	متمردى الكونترا	حكومة نيكاراجوا	متمردى الكونترا
١ ـ وقف اطلاق النار : لا			
ـ تتمسك بالقاء الكونترا للسلاح قبل اعلان وقف اطلاق النار	ـ تعلق الحكومة وقف اطلاق النار من جانبها دون التزام على الكونترا القاء السلاح	ـ اعلنت من جانبها وقف جزئى لاطلاق النار تمهيدا لتعميمه	لم تلتزم بالقاء السلاح
٢ ـ النظام السياسى :			
ـ لايمكن احداث تغيير فى النظام السياسى قبل المفاوضات ثم ان هذه قضية من صميم الشئون الداخلية لنيكاراجوا	تشترط رفع حالة الطوارىء والافراج عن المسجونين	ـ اعلنت رفع حالة الطوارىء ـ اعدت قانون للافراج عن المسجونين	
٣ ـ شكل المفاوضات :			
ـ يجب ان تكون غير مباشرة حتى لايترتب عليها اعتراف بالمتمردين	ـ يجب ان تكون مباشرة	ـ قبلت بالمفاوضات المباشرة وكلفت وزير الدفاع وشقيق رئيس الدولة باجراء هذه المفاوضات	

(٢) تحفظت على الاتفاق عقب توقيعه مؤكدة ضرورة حماية مصالح الكونترا وتوضيح بعض النقاط الغامضة فى الاتفاق مع ضرورة النص رسميا على تحديد المساعدات الكوبية والسوفيتية لماناجوا .

(٣) تقديم خطة سلام بديلة عرفت بخطة ريجان تم الاعلان عنها اثناء اجتماع جواتيمالا وقد اشتملت هذه الخطة على :ـ

أ ـ وقف دعم واشنطن لمتمردى الكونترا مقابل اعتراف حكومة ماناجوا بهم والتفاوض معهم واشراكهم فى العمل السياسى للبلاد .

ب ـ طرد المستشارين العسكريين السوفييت والكوبيين من نيكاراجوا مقابل وقف المناورات الامريكية مع هندوراس .

جـ ـ تقديم معونات لحكومة ماناجوا مقابل رفع حالة الطوارىء والعمل بقواعد الليبرالية السياسية ومبادىء الاقتصاد الرأسمالى وتعدد الأحزاب واجراء انتخابات حرة فى البلاد خلال ٦٠ يوما على الأكثر .

د ـ فى حالة عدم موافقة حكومة ماناجوا على ذلك فأن الحكومة الامريكية ستدعو الكونجرس الى الموافقة فورا على تقديم مساعدات عسكرية للكونترا .

ويبدو من بنود الخطة الامريكية انها تهدف بالأساس الى الغاء التوجه السياسى والخيارات المتبناه من حكومة ماناجوا وهو مايمثل تدخلا سافرا فى الشئون الداخلية لماناجوا ومحاولة فرض النموذج الرأسمالى عليها

وقد قوبلت هذه الخطة بالرفض من جانب حكومة ماناجوا ومجموعة الكونتادورا ومجموعة المساندة ومن هنا شرعت الحكومة الامريكية فى الضغط على الكونجرس لتقديم المساعدات للكونترا وقد لعب النواب الديمقراطيون فى الكونجرس دورا هاما فى عرقلة اتمام ذلك حيث اعلن رئيس مجلس النواب جيم رايت انه من غير اللائق ان تطلب الحكومة الامريكية هذه المساعدات ، بينما هناك عملية سلام جارية فى المنطقة .

وقد جرت العديد من الجهود بعد ذلك لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ، الا ان هذه الجهود ذهبت هباء ولم يسفر اجتماع وزراء خارجية دول امريكا الوسطى فى سان خوزية فى ٨٧/١٠/٢٧ عن شىء يذكر وكان نفس المصير من نصيب اجتماع رؤساء نفس البلدان فى ١٥ يناير ١٩٨٨ .

(٣) جهود نابعة من تنازلات نيكاراجوا بضغوط سوفيتية

فى اعقاب فشل جهود مجموعة الكونتادورا المباشرة وغير المباشرة من خلال لقاءات رؤساء بلدان امريكا الوسطى معا تبلورت المواقف فى المنطقة كالتالى

(أ) الكونترا ـ ومن خلفها الولايات المتحدة ـ تهدف اسقاط نظام حكم ماناجوا وتتركز مطالبها فى :

- اعلان حكومة ماناجوا برفع حالة الطوارىء
- الافراج عن المعتقلين فى سجون ماناجوا .
- الدخول فى مفاوضات مباشرة الأمر الذى يعنى اعتراف الحكومة بهم .

(ب) حكومة ماناجوا - القاء الكونترا للسلاح ووقف الحرب ضد البلاد .

- رفض المفاوضات المباشرة والتمسك بغير المباشرة .

ويمكن القول هنا ان الاتحاد السوفيتى قد تدخل بالضغط على حكومة ماناجوا لتقديم بعض التنازلات لمتمردى الكونترا حتى يمكن التوصل الى تهدئة للصراع ويتأكد ذلك بالتنازلات التى قدمها رئيس نيكاراجوا دانيال اورتيجا فى اعقاب عودته من موسكو فى نوفمبر ١٩٨٧ حيث اعلن بمجرد عودته من لقاء جورباتشوف :-

أ - الموافقة على الاجتماع مع اشد منتقديه الكاردينال ايجيل اوباندو كبير اساقفة الكنيسة الكاثوليكية فى نيكاراجوا .

ب - وقف القتال من جانب واحد مع الكونترا فى ثلاثة من اقاليم البلاد الشمالية تمهيدا لتعميم هذا الترتيب .

جـ - الاعداد لاصدار قانون عفو عن عدد كبير من السجناء الذين ادينوا بممارسة انشطة معادية للثورة منذ عام ١٩٨١ .

د - الاعداد لرفع حالة الطوارىء فى البلاد بعد دوام ست سنوات وهو ماتم فى مطلع عام ١٩٨٨ .

هـ - تكليف الكاردينال اوباندو بأجراء مفاوضات بين الكونترا والحكومة .

وتتأكد حقيقة الضغوط السوفيتية على حكومة ماناجوا لتقديم مزيد من التنازلات فى تخفيض الاتحاد السوفيتى مساعداته العسكرية لها الى ٣٥٠ مليون دولار لعام ١٩٨٨ مقابل ٥٥٠ مليونا لعام ١٩٨٧ .

وقد ادت هذه التنازلات الى قبول الكونترا لاجراء المفاوضات غير المباشرة والتخلى عن التمسك بالمباشرة . وعندما بدأت هذه المفاوضات تحرز بعض التقدم سعت الولايات المتحدة الى عرقلتها وذلك بدفع قوات الكونترا الى تكثيف غاراتها على القرى والمدن فى نيكاراجوا من ناحية والى التصريح بأن الولايات المتحدة قررت تصعيد معركتها ضد نظام ماناجوا بعد ان ثبت انه نظام شمولى لايقبل الاصلاحات الديمقراطية .

وشرعت الحكومة الامريكية فى الضغوط على الكونجرس للموافقة على تقديم مساعدات انسانية ! للكونترا وهو ما اثار حكومة ماناجوا وجعل رئيسها اورتيجا يعلن ان الاقدام على مثل هذا العمل سوف يعطى لبلاده الحق فى اتخاذ تدابير واجراءات كفيلة بحمايتها من النمو العسكرى للكونترا الذى يهدد امن وسلامة بلاده .

وعندما تجمد الموقف اقدمت حكومة ماناجوا على تنازل اخر فى اواخر يناير ١٩٨٨ حيث اعلنت قبولها للمفاوضات المباشرة مع متمردى الكونترا وكلفت وزير دفاعها همبرتو اورتيجا بأجراء هذه المفاوضات وعقدت اولى الجولات المباشرة فى مدينة سان خوزيه فى ١٩٨٨/١/٢٨ والثانية فى جواتيمالا فى فبراير ثم مارس الى ان تم الاتفاق فى ابريل على اجرائها داخل البلاد .

ومرة اخرى عندما بدأت هذه المفاوضات المباشرة تؤتى بثمارها من قبل انتقالها الى الانعقاد فى نيكاراجوا خططت الولايات المتحدة لاجهاضها حيث :-

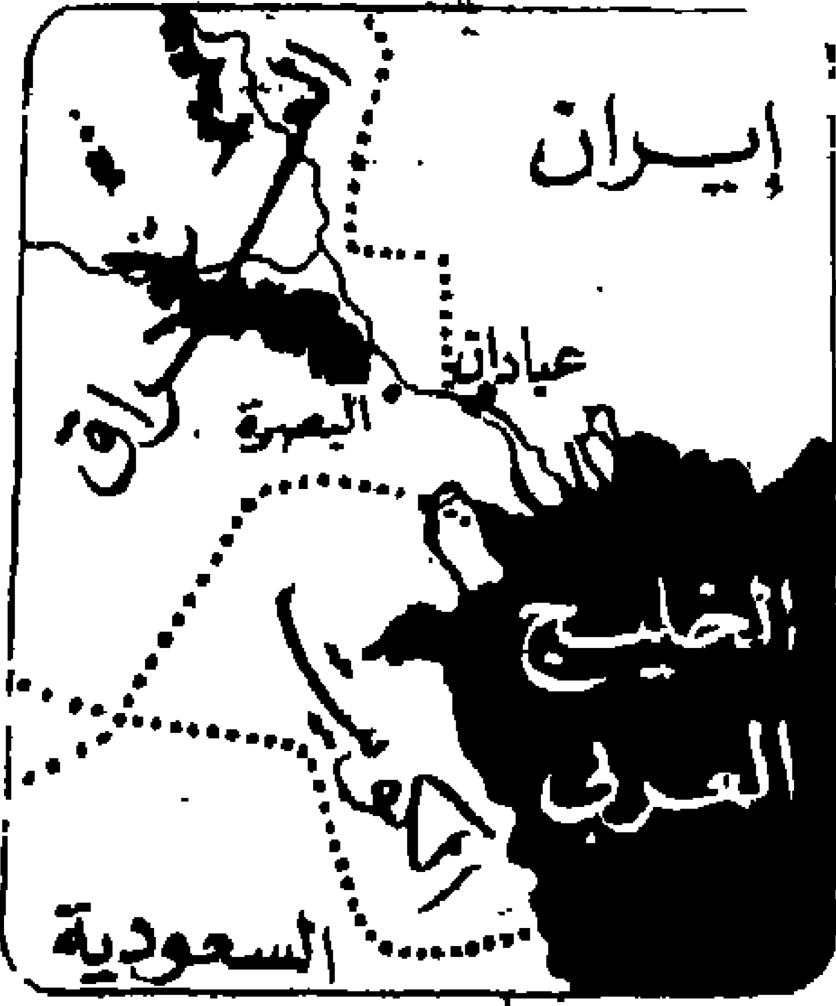
- دفعت قوات الكونترا الى تصعيد هجماتهم انطلاقا من اراضى هندوراس والعمل على توسيع نطاق المواجهة وعبور الحدود مع هندوراس .

- تزويد هندوراس بمعلومات تفيد قيام حكومة ماناجوا - اثناء مطاردة قوات الكونترا - بزرع الالغام داخل اراضى هندوراس . الأمر الذى اسفر عن وقوع صدامات حدودية واشتباكات بين قوات نيكاراجوا وهندوراس استغلتها الولايات المتحدة فى اصدار بيان يعلن قيام قوات نيكاراجوا بغزو اراضى هندوراس فى ٨٨/٣/١٥ ومن ثم وجدت المبرر لارسال ٤ كتائب عسكرية قوامها ٣٢٠٠ جندى لمساندة هندوراس .

وعندما تم احتواء الموقف بسرعة وعادت المفاوضات المباشرة مرة اخرى بين الكونترا وحكومة ماناجوا وبدأت تحرز بعض التقدم لاسيما مع قبول الطرفين لترتيب وقف اطلاق النار عادت السياسة الامريكية لاحباط هذا التقدم من خلال دفع مفاوض الكونترا للتشدد فى المفاوضات ومحاولة املاء شروط تمس هيبة واستقلال الحكومة وتعد تدخلا سافرا فى شئونها الداخلية وعلى قمة هذه الشروط المطالبة بالفصل بين الجيش والحزب واستعادة الاملاك المصادرة ... الخ - وهى الشروط التى اكدت بعض المصادر الامريكية قيام المخابرات المركزية الامريكية بأبلاغها للكونترا - الأمر الذى جعل المتحدث باسم متمردى الكونترا يعلن .. ان الكونترا تريد السلام فى ماناجوا ولكن هناك التزامات ناحية الديمقراطية لابد من تحقيقها .

وفى نفس الوقت خلقت الولايات المتحدة ازمة دبلوماسية مع حكومة ماناجوا وصلت الى تبادل طرد السفير وسبعة دبلوماسيين من كل جانب وقيام شولتز بجولة فى امريكا الوسطى لتشكيل جبهة - من كوستاريكا وجواتيمالا وهندوراس والسلفادور - للتنديد بحكومة ماناجوا . وعلى الرغم من فشل شولتز فى تحقيق الهدف الأخير الا ان السياسة الامريكية نجحت فى اعاقة المفاوضات المباشرة بعد ان قدمت حكومة ماناجوا التنازلات المتكررة التى هى بالاساس كانت بضغوط سوفيتية لتستمر مكونات السياسة الامريكية - فى مواجهة المد التقدمى فى المنطقة - نشيطة فى اطار تراجع سوفييتى عن بعض التزاماته التاريخية بدعم كفاح شعوب بلدان العالم الثالث .

ثالثا : التسويات الاقليمية ودور الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية



[١]

تسوية الصراع العراقى الايرانى

فتحى على حسين

طرح القرار الايرانى بقبول قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٥٩٨ ، الخاص بانهاء حرب الخليج ، فى الثامن عشر من يوليو ٨٨ عدة نقاط على بساط البحث :

أولا : دوافع قبول ايران للقرار ٥٩٨ :

هنا نلاحظ تفاعل مجموعة من العوامل على رأسها :

١ ـ **الضغوط العسكرية** : وهى خاصة بالتطورات التى بدت على الجبهة العسكرية ، والتى توجت منذ منتصف ابريل ٨٨ بعدة انتصارات عراقية ، بدأت بتحرير الفاو ثم الشلامجة وجزر مجنون فالزبيدات ثم حلبجة ومنطقة الحاج عمران ، كما سيطرت القوات العراقية على مدينة دهلران الايرانية . مما أحدث انقلابا فى الموقف العسكرى لم تشهده ساحة القتال منذ عام ١٩٨٢ . فلأول مرة تقف القوات الايرانية موقف الدفاع وتنتقل المبادأة من ايران ، التى كانت تحدد موعد الهجوم ومكانه على طول الجبهة ، الى العراق . غير أن الملاحظة الهامة هنا أن تلك التطورات ما كان لها أن تحدث لولا الآثار التراكمية لمعارك السنوات السابقة التى أوضحت بجلأ ما يلى :

١ ـ عجز القوات الايرانية عن تحقيق النصر الحاسم الذى وعدت به القيادة على العراق فى الهجوم الأخير الذى بدأ مع نهاية عام ٨٦ « كربلاء ٤ ثم كربلاء ٥ »

٢ ـ عجز القيادة الايرانية عن شن الهجوم الحاسم والأخير الذى كان مفترضا أن يقع بين نوفمبر ٨٧ ومارس ٨٨ .

٣ ـ تعرض مدن العمق الايرانى خاصة طهران وقم للضربات الصاروخية المؤثرة بعد ان كانت أمنة منها فى السابق .

٤ ـ عجز ايران عن خلق مضيق هرمز أو منع الملاحة المدنية فى الخليج رغم التهديدات المتكررة بغلق المضيق إذا ما انخفضت نسبة تصدير النفط الايرانى نتيجة الهجمات العراقية .

٥ ـ إخفاق ايران فى اخضاع الدول العربية الخليجية عبر الابتزاز أو القوة حيث لجأت الكويت الى حماية ناقلاتها عن طريق حماية الدول الكبرى « الولايات المتحدة على وجه الخصوص » كما قامت السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران فى ٨٨/٤/٢٦ .

وقد ترتب على ذلك اهتزاز مصداقية القيادة الايرانية أمام شعبها وفقدانها لتأثيرها السابق على المواطنين الذين كانت تدعوهم الى التطوع فيستجيبون بالآلاف لهذه الدعوة ، وقد اعترف بذلك صراحة رافسنجانى نائب القائد العام للقوات المسلحة الايرانية فى تصريح له يوم ٨٨/٧/١٥ حين قال « ان النقص الحاد فى اعداد المتطوعين الايرانيين المتوجهين الى جبهة القتال يدفع القيادة الايرانية الى زيادة اعداد المجندين كقوات نظامية فى الجيش الايرانى » . وأدى ذلك الى انخفاض الروح المعنوية لدى الشعب الايرانى عموما وقواته المسلحة على وجه الخصوص ، وانعكس بالسلب على درجة الاستعداد القتالى للقوات الايرانية ، الأمر الذى أفسح المجال أمام

النمو فى حجم وقدرة المعارضين لاستمرار الحرب من الايرانيين .

٢ ـ الضغوط السياسية : ارتبط تصعيد الحرب من ناحية بمدى نجاح النظام الايرانى فى حشد الشعب فى مواجهة العراق ومن ناحية اخرى بمدى قدرة الدبلوماسية الايرانية على التأثير فى المجال الدولى خاصة فى مجال الحصول على أسلحة من الخارج . وعليه تبلورت الضغوط السياسية فى شقين :

أولا : الموقف الداخلى : حيث فشلت القوات الايرانية عن تحقيق اهداف القيادة السياسية التى وعدت بانهاء الحرب قبل رأس السنة الفارسية فى فبراير ٨٧ لتحقيق النصر النهائى والاطاحة بالنظام العراقى وادانته بمسئولية بدء الحرب . وبالتالى واجه الخمينى ضغوطا متزايدة من جانب مؤيديه ومعارضيه على السواء من أجل قبول القرار ٥٩٨ . فقبل اعلان القبول ببضعة اسابيع وقعت مصادمات بين المدنيين المناهضين للحرب وبين قوات الأمن فى مدينة أصفهان بوسط ايران ، تزامنت مع الخطاب العلنى الذى وجهه إثنان من كبار رجال الدين هما آية الله الأكبر شهاب الدين نجفى رئيس المركز الدينى لمدينة قم المقدسة ، ومحمد رضا جوليبجانى الرئيس السابق للمركز الدينى بمدينة مشهد يطالبان فيه بوقف الحرب والبحث عن طريق للسلام مع الدول الاسلامية المجاورة ويدعوان الخمينى للاستجابة الى مشاعر كراهية الحرب التى يحملها الشعب الايرانى . ورغم أن رد الفعل الأولى الذى أبداه الخمينى كان الرفض المطلق لهذا النداء إلا أنه حذر من استخدام العنف مع المطالبين بانهاء الحرب وقال انهم يشكلون قوة ينبغى "التحاور معها واقناعها" بضرورة "استمرار الحرب" . وهو أمر يعكس احساس الخمينى بالتمزقات التى تعانى منها الجبهة الداخلية .

ثانيا : علاقات ايران الدولية : كانت حركة العراق الدبلوماسية أكثر فاعلية لقدرتها على المناورة وابداء المرونة ، وقد بدا ذلك واضحا فى عدم الاستجابة الدولية لدعوة ايران لأدانة العراق بمسئولية بدء الحرب . ورغم نجاح ايران فى استمالة سوريا وليبيا لصفها ونجاحها فى منع دول الخليج من الانضمام بشكل سافر الى العراق ، إلا أن الدبلوماسية الايرانية ظلت عاجز عن تطوير هذا الموقف اكثر من ذلك . وعلى العكس استطاع العراق بجهوده الدبلوماسية اساسا تغيير مواقف الدول التى انتقدته فى بداية الحرب بحيث أصبحت تسانده ، واستطاع ان يتخذ موقفا متوازيا يعتمد فيه على التعاون السوفيتى دون خسارة التأييد الغربى وأن يشترى اسلحة من مصادر غربية دون خسارة المصد السوفيتى .

والواقع ان سعى ايران لتوسيع نطاق الحرب واعتدائها على الكويت خلال عام ٨٧ واثارة الشغب بمكة اثناء موسم الحج جعل الدول العربية الخليجية تقترب من العراق أكثر من أى فترة مضت مما أدى الى خسارة كبيرة للمكاسب الدبلوماسية الايرانية على الساحة الخليجية والعربية بشكل عام . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان رفض ايران لقبول قرار مجلس الأمن الصادر فى يوليو ١٩٨٧ مع قبول العراق له فور صدوره أدى الى زيادة التعاطف الدولى مع العراق أكثر من ايران الأمر الذى انعكس بالتالى على مصادر توريد السلاح للبلدين بل أوشكت ايران أن تحاط بعزلة دولية شبه تامة .

٣ ـ الضغوط الاقتصادية : وهنا نجد أن الاقتصاد الايرانى عانى من سلسلة متاعب بنيوية طيلة سنوات الحرب اشتدت وطأتها فى الفترة الأخيرة ومن أبرزها :

١ ـ الخسائر الناجمة عن ضربات الطيران العراقى للمنشآت النفطية فقد ذكرت بعض التقارير ان الهجمات العراقية على مصافى البترول الايرانية تسبب فى فقدان ثلث طاقاتها فى مجال التكرير فى الأسابيع السابقة لاسترداد شبه جزيرة الفاو واضطرت ايران لاستيراد منتجات بترولية مكررة . وفى المقابل فشلت ايران فى قطع شريان العراق الاقتصادى بحرمانه من حرية الوصول الى الخليج إذ تضخ بغداد نفطا من خلال خطوط أنابيب تمر عبر تركيا والسعودية أكثر من النفط الذى تستطيع أن تصدره طهران .

٢ ـ الخسائر الناجمة عن تكاليف الحرب التى قدرت بـ ٥ بليون دولار ـ شهريا خلال السنوات السبع الأولى ، وكذلك الخسائر الناجمة عن انخفاض اسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من ٤٢ دولار فى بدء الحرب عام ١٩٨٠ الى ما بين ١٤ ، ١٨ دولار فى الوقت الحالى مع ملاحظة تضاؤل القدرة الايرانية على التعويض مقارنة بالعراق . فعلى عكس العراق الذى دعا تكرارا الى السلام وسارع بقبول القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية الداعية لانهاء الحرب فان ايران رفضت وتشددت الأمر الذى خلق لدى العراق قدرة أكبر على تعويض خسائر الحرب من خلال القروض والمساعدات العربية والدولية .

٣ ـ عسكرة الشباب الايرانى وإرساله الى ساحات القتال بعشرات الآلاف اعتمادا على « الكم البشرى » مما أضعف القوة العاملة فى الاقتصاد .

٤ ـ توقف الدورة الاقتصادية بين ايران ومحيطها الطبيعى متمثلا فى دول الخليج العربى .

ثانيا : المواقف التفاوضية لطرفى النزاع :

بداية نشير الى أن هذا التحليل ينصب على الجولات التفاوضية التى بدأت بجنيف فى ٢٥ أغسطس ٨٨ وتوقفت فى ١٣ سبتمبر الماضى فعلى أثر القبول الايرانى

لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ ثم الاتفاق ، بواسطة الأمم المتحدة ، على وقف اطلاق النار بين البلدين فى العشرين من أغسطس ٨٨ على أن تبدأ بعده بخمسة أيام جلسات تفاوض مباشرة بجنيف .

وبالفعل عقدت أولى جلسات التفاوض بين وفدى البلدين ، العراقى برئاسة طارق عزيز وزير الخارجية والايرانى برئاسة على أكبر ولايتى وزير الخارجية ، بجنيف تحت اشراف دى كويلار الأمين العام للأمم المتحدة فى الخامس والعشرين من نفس الشهر .

غير أنه لوحظ منذ البداية أن المفاوضات اتسمت بالبطء الشديد بل رأى البعض أن أجواء المراحل الأولى للتفاوض كانت أجواء استمرار للحرب أكثر منها أجواء سلام . ففضلا عن الشكليات التى طغت على طرفى التفاوض ، حيث لم يتصافح أعضاء الوفدين ، كما وضعت أجهزة الأمم المتحدة فى قاعة المؤتمرات بجنيف ثلاث طاولات مستطيلة بشكل مثلث دون أن تتلامس أطرافها بحيث تتجه أنظار أعضاء الوفدين الى دى كويلار لا إلى بعضهم البعض ، فضلا عن ذلك اصطدمت المفاوضات منذ البداية بخلافات رئيسية حيث نظر الوفد الايرانى الى المفاوضات على اعتبار أنها يجب أن تقتصر على تنفيذ القرار ٥٩٨ بنصه الحرفى وعدم أدخال أية عناصر إضافية حتى ولو تطابقت أو تلازمت مع روح القرار ومضمونه . بما يعنى ضرورة صرف النظر عن موضوعات مرتبطة بروح القرار ومتلازمة معه مثل موضوع تنظيف شط العرب ، وحرية الملاحة فى مضيق هرمز والخليج العربى والأكثر من ذلك ان ايران ترغب فى القفز على بنود القرار ٥٩٨ لتبحث أولا البند السادس منه الخاص بتشكيل هيئة دولية محايدة للتحقيق فى مسئولية بدء النزاع .

فى المقابل فان الوفد العراقى رفض هذا التفسير الايرانى للقرار ٥٩٨ على أساس أنه لا يعبر عن روح القرار أو مضمونه الحقيقى . فالوفد العراقى رأى أنه يجب تنفيذ هذا القرار خطوة خطوة بعد مناقشة كل بند من بنوده والتفاهم على مضمون كل بند وكيفية تطبيقه بحيث يتم التحرك بخطى ثابتة نحو السلام الشامل ونحو التسوية النهائية للنزاع بين البلدين .

وعلى هذا الأساس طلب الوفد العراقى ضرورة أن تنصب المفاوضات بداية على تنفيذ البند الأول من القرار ٥٩٨ أى كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بما يتضمنه ذلك من وقف لجميع الأعمال العسكرية فى البر والبحر والجو وانسحاب قوات البلدين المتحاربين الى الحدود الدولية المعترف بها . وهنا اصطدمت المفاوضات بعدة مسائل شائكة أدت الى تعثرها من أهمها :

[١] مسألة حرية الملاحة والاستفادة المتوازنة من وقف اطلاق النار :

فقبل تنفيذ وقف اطلاق النار باسبوعين صرح طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى بقوله « اننا لن نسمح بأن تستفيد ايران من كل امكانيات الخليج ومضيق هرمز منذ اليوم الأول لوقف اطلاق النار بينما لن يستفيد العراق من ذلك » . وبالفعل أصر العراق على عدم الرضوخ لاجراءات تفتيش السفن التجارية العراقية مؤكدا أن مبدأ وقف اطلاق النار بينه وبين ايران يشمل كل مياة الخليج بما فى ذلك مضيق هرمز .

وعليه طالب الوفد العراقى فى مفاوضات جنيف بضرورة تحقيق توازن مقبول بالنسبة للاستفادة من وقف اطلاق النار بحيث لا يمكن تثبيته فعلا فى البحر ما لم يحصل العراق على ضمانتين :

الأولى . تتعلق بتأمين حرية الملاحة الكاملة لجميع سفن الشحن العراقية فى مياه شط العرب ، بعد تنظيفه ، ومضيق هرمز دون أن تتعرض لأى تفتيش من جانب الايرانيين .

الثانية : تتعلق بايجاد ضمانة دولية بتطهير مياه شط العرب لكى يصبح هذا المر المائى ـ منفذ العراق الوحيد ـ صالحا للملاحة .

وأوضح الوفد العراقى أنه يمكن الانتقال الى موضوع انسحاب القوات الى الحدود الدولية بعد التوصل الى اتفاق رسمى مع ايران باشراف الأمم المتحدة بشأن هذه الأمور المتعلقة بتثبيت وقف اطلاق النار . وهنا نلاحظ أن تلك الأمور وهى خاصة بنصف البند الأول من قرار ٥٩٨ من المكن أن تستغرق وقتا طويلا بل يمكن أن تمثل عقبة أولية أمام الانخراط فى محادثات السلام حيث أصرت ايران من جانبها على ضرورة تفتيش السفن العراقية العابرة لمضيق هرمز طالما أنه لا يوجد اتفاق سلام مع العراق . كما تمسكت بضرورة الربط بين مسألة تنظيف شط العرب ومسألة الانسحاب الى الحدود الدولية . وبالتالى اثيرت مسألة اخرى لا تقل تعقيدا عن السابقة وهى مسألة الحدود الدولية بين البلدين .

[٢] ملف الحدود الدولية :

فملف الحدود يعد من الملفات الرئيسية المزمنة فى تاريخ العلاقات بين البلدين ، وظل دائما على قائمة الاسباب الرئيسية لنشوب أى خلاف بين البلدين . لذا ليس غريبا أن يوشك الطرفان على الدخول فى طريق مسدود نتيجة فتح هذا الملف الشائك والذى يغوص الخلاف بشأنه فى أعماق التاريخ . ففى الوقت الذى تمسكت فيه ايران باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والتى تعرف الحدود بأنها على طول أعمق نقطة فى شط العرب ، وأصر الايرانيون على موقفهم هذا واعتبروا أن اتفاقية

الجزائر هى التى توفر تعريفا صالحا للحدود العراقية الايرانية ، رفض العراقيون ذلك المطلب على اعتبار أن توقيعهم على تلك الاتفاقية إنما جاء نتيجة الضغط الواقع عليهم من الشاة القوى المدعوم من الغرب حينذاك . واستند العراقيون فى تعريفهم للحدود الى معاهدة عام ١٩٣٧ والتى بمقتضاها يمر خط الحدود فى الضفة الشرقية لشط العرب ، بما يعنى وقوع شط العرب بالكامل تحت السيادة العراقية .

ومن هنا نلاحظ الآتى :

١ ـ ان شط العرب ليس حدودا سياسية فقط بل هو أيضا حدود تاريخية وثقافية ويعود الخلاف حوله الى أيام الدولتين العثمانية والفارسية عندما كان العراق جزءا من الأولى ومن قبلهما بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية فى ايران . وبالتالى فان استعراض التاريخ الطويل من النزاعات حول هذا الممر المائى يؤدى الى الخشية من أن يعيد التاريخ نفسه فى هذه المنطقة الحساسة مثلما حدث مرارا من قبل .

٢ ـ العراق يرفض الربط بين حرية الملاحة فى شط العرب ومضيق هرمز وبين الانسحاب الى الحدود الدولية ويرى الوفد العراقى انه يجب أولا التوصل الى تفاهم بشأن كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بحرا ، بعد ما تم التفاهم على كيفية تثبيته برا وجوا ، بما يحقق استفادة متوازنة للطرفين وهذا يعنى ضرورة الالتزام الدولى بتطهير شط العرب وتأكيد ايران بحرية الملاحة . وبعد التوصل الى اتفاق فى هذا الشأن يتم الانتقال الى مناقشة مسألة انسحاب القوات الى الحدود الدولية .

٣ ـ عند مناقشة مسألة الحدود يطالب العراق بالسيادة الكاملة على شط العرب على أساس أنه نهر عراقى تاريخى بما يعنى ضرورة إعادة النظر فى اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ . فتلك الاتفاقية من وجهة النظر العراقية تعرضت لما تعرضت له الاتفاقيات السابقة من انتهاكات ، وفى ذلك يقول طارق عزيز فى ٨٨/٩/١٩ « انه منذ وصول النظام الايرانى الى السلطة وحتى الثامن عشر من يوليو ٨٨ لم يدل أى مسؤول ايرانى بتصريح يقول فيه أنه يحترم هذه الاتفاقية ، لكن حكام ايران بعد الهزيمة العسكرية التى لحقت بهم اكتشفوا ان اتفاقية ١٩٧٥ قائمة لأول مرة بعد عشر سنوات من وصولهم إلى السلطة وثمانى سنوات من الحرب وبعد عشر سنوات من التدخل فى شؤون العراق الداخلية » .

وأضاف عزيز قائلا « ان حكام ايران ليسوا أحرارا فى أن يقتلوا الاتفاقيات عندما يشاؤون وان يخرجوها من القبور متى يشاؤون » . وفى هذا إشارة عراقية واضحة الى ضرورة دفن تلك الاتفاقية ليس فقط لأنها وقعت نتيجة وقوع ضغط على العراق وانما أيضا لانتهاكها من قبل طهران منذ وصول النظام الايرانى الحالى إلى سدة الحكم فى طهران .

والواقع أن المصاعب الحقيقية الكبرى فى هذه المفاوضات ليست نابعة فقط من الخلافات فى الرأى حول كيفية تنفيذ وتفسير هذا البند أو ذاك من القرار ٥٩٨ بل نابعة أيضا وبشكل أساسى من أمرين رئيسيين :

الأول : أن الوفد الايرانى يتفاوض وهو مقيد بتعليمات مشددة مزود بها من أركان الحكم الايرانى وخاصة حجة الاسلام الهاشمى رئيس البرلمان ونائب القائد العام للقوات المسلحة والذى أقنع آية الله الخمينى بقبول القرار ٥٩٨ . فهذه التعليمات تطلب من الوفد الايرانى انتزاع أربعة مكاسب رئيسية دون تقديم أى تنازل يذكر للعراق خاصة فيما يتعلق بتوقيع أى اتفاق مع الوفد العراقى بشأن أى قضية من القضايا الجوهرية كمسألة الحدود أو السيادة على شط العرب أو أى شىء مشابه . والمكاسب الأربعة المطلوب من الوفد الايرانى تحقيقها هى :

١ ـ تثبيت وقف إطلاق النار برا وجوا وبقدر الامكان بحرا .

٢ ـ تأمين انسحاب القوات العراقية الى الحدود الدولية طبقا لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ .

٣ ـ تبادل أسرى الحرب .

٤ ـ تشكيل لجنة دولية للتحقيق فى مسؤولية بدء النزاع .

وفى حالة نجاح الوفد الايرانى فى تحقيق هذه المكاسب فإن المطلوب منه أن يؤجل الى مرحلة لاحقة غير محددة تنفيذ البند الرابع من القرار ٥٩٨ الداعى الى تسوية كل القضايا العالقة بين البلدين عن طريق المفاوضات . أى أن الجانب الايرانى يرغب فى تكريس « الهدنة المؤقتة » أو حالة « اللاحرب واللا سلم » . ولعل مايعطى هذه التعليمات المشددة قوة أن الخمينى يرفض بصورة قاطعة توقيع أى اتفاق سلام نهائى مع النظام العراقى الحالى وبالتالى فإن تقديم أى تنازل للعراق سواء على صعيد حرية الملاحة فى الخليج والشط أو على صعيد الحدود أو اتفاق الجزائر والسيادة على الشط . أو أمور أساسية مشابهة سينعكس سلبا على التيار الذى أقنع الخمينى بقبول القرار ٥٩٨ أى على تيار رافسنجانى بما يتيح لخصومه التحرك ضده فى الساحة الايرانية .

أما الأمر الثانى : الرئيسى فهو أن العراق يرفض تحقيق كل هذه المكاسب لايران والتى ـ فى حال تحقيقها ـ تدعم وتقوى النظام الايرانى دون أن يحصل العراق على مطالبه الأساسية التى يمكن تلخيصها فى الآتى :

ـ توقيع اتفاق جديد للحدود يحل محل اتفاق الجزائر يتم بموجبه تأمين السيادة العراقية على شط العرب .

ـ توقيع اتفاق سلام يكرس تسوية شاملة لمختلف القضايا العالقة بين البلدين ويضع حدا نهائيا لأى تدخل فى شؤون العراق الداخلية ويساعد على ضمان الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى .

ومن هنا يتضح أن المصاعب الكبرى فى هذه المفاوضات مرتبطة بأمور جوهرية يتمسك بها كلا من الطرفين ويصعب معها التوصل إلى اتفاق فى مدى زمنى قصير فى ضوء المعطيات الراهنة وميزان القوى الحالى . وفى محاولة للخروج من هذا المأزق سلك كلا الطرفين مسلكين مختلفين . فمن ناحية سعت إيران الى الحصول على موافقة دى كويلار على مطالبها لكى يتولى « اقناع » العراق خاصة فيما يتعلق بوقف اطلاق النار والانسحاب وتبادل الأسرى وقبول اصدار قرار لجنة التحقيق الدولية حول مسئوليات بدء النزاع ، على حين أن العراقيين يرفضون هذا المطلب الايرانى ويطالبون بضرورة الوصول الى إتفاق سلام شامل ويعارضون قيام دى كويلار بأى دور يتجاوز اطار « الوسيط » لمساعدة الطرفين على كيفية تنفيذ بنود القرار ٥٩٨ بما يؤدى الى تسوية شاملة ونهائية دون فرض أى تصور معين على أى منهما . ومن ناحية أخرى أعلنت العراق عن اعتزامها تحويل مجرى نهر شط العرب بحيث يتم فتح قناة عميقة بإتجاه الغرب إذا فشلت المفاوضات العراقية الايرانية حول بند الشط .

هذا وتجدر الاشارة الى أن هناك بعض المسائل الأخرى التى لم تناقش بعد بين الطرفين على رأسها مسألة ترتيبات الأمن فى الخليج العربى والاتفاق على تشكيل لجنة دولية لتحديد المسئول عن بدء الحرب .

ثالثا : مستقبل التسوية :

عند الحديث عن المفاوضات العراقية الايرانية الدائرة حاليا لابد أن يثور تساؤلان هامان :

١ ـ هل ستنجح هذه المفاوضات فى وضع نهاية حاسمة للنزاع المرير ، وتوقيع معاهدة سلام شامل بين العراق وايران ؟

٢ ـ ماهو شكل التسوية المحتملة فى حالة نجاح المفاوضات ؟

أ ـ مستقبل المفاوضات :

فلا شك أن الموقف الايرانى الأخير يطرح بدوره تساؤلا هاما حول الفهم الحقيقى لابعاده وما إذا مان موقفا تكتيكيا يحاول الالتفاف على مجموعة الانتصارات العراقية الأخيرة والعزلة الدولية التى باتت تحاصر ايران أم أنه موقف إستراتيجى يسعى الى إعادة بناء الواقع الأقليمى على أساس انهاء الحرب وإعادة بناء الثقة مع الدول المجاورة ؟

ففى حكم المؤكد أن ايران قبلت وقف إطلاق النار انقاذا لموقفها العسكرى والداخلى الذى أفرزته مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية التى سبق ذكرها والتى جعلت من القرار الايرانى ضرورة حتمية يفرضها العقل والمنطق والمصلحة الايرانية العليا .

وكان طبيعيا بعد صدور القرار الايرانى المفاجىء أن تختلف وتتباين الآراء بشأنه . فهناك من أعتبر الخطوة الايرانية ، فى ضوء طبيعة السياسة الايرانية وأوضاع الثورة ، خطوة تكتيكية محدودة وليس سياسة استراتيجية بعيدة المدى . وهناك من أعتبرها سياسة استراتيجية نتيجة معاناة الشعب الايرانى من حرب استمرت ثمانى سنوات دون نصر يذكر .

وفى الواقع لكى نقف على أى من المقولتين بالفحص والتحليل لابد من تناول بعض الحقائق والعوامل الموضوعية .

ـ الفوائد المباشرة لايران من قرارها بقبول ٥٩٨ :

فمما لاشك فيه أن هذا « القبول » سوف يقود الى كسر طوق العزلة الدولية التى كانت تحيط بإيران . وبالفعل لاحت تباشير الانفراج فى الأفق عندما أعلنت فرنسا فى ٨٨/٨/٢٣ تخفيف الحظر على استيراد البترول الايرانى . كما بدت بوادر تحسن مع لندن ، وفى نفس الوقت سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى انهاء التوترات الكامنة فى العلاقات مع إيران ، فاستصدر الكونجرس قرارين فى سبتمبر ٨٨ يقضيان بفرض عقوبات على العراق بتهمة استخدام أسلحة كيماوية ضد الأكراد الأمر الذى قد يعزز موقف ايران خلال المفاوضات من ناحية ويقود الى تقارب ايرانى أمريكى من ناحية أخرى .

وإذا كان انهاء العزلة الدولية هو الهدف المباشر لايران من وراء قرارها بقبول ٥٩٨ إلا أن ذلك فى الحقيقة لايمثل كل مطامحها ، إذ أن هناك احتمالات كبيرة بأن تعمد القيادة الايرانية الحالية إلى أعادة بناء مصداقيتها السياسية لدى شعبها وإعادة تنظيم القوات المسلحة . والأرجح أن تقوم أيضا بعملية تطهير للمسئولين عن الهزائم الأخيرة .

ومن هنا يرى بعض المراقبين أنه رغم إعلان ايران أن قبولها لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ ليس مناورة سياسية إلا أن ذلك لايمنع القول بأن هذه الخطوة تعد بمثابة الفرصة التى استغلتها ايران من أجل التقاط الأنفاس وكسب الوقت للاستعداد لجولة قتال جديدة بعد إتمام اعادة تنظيم قواتها المسلحة واستكمال دمج قوات الحرس الثورى فيها ثم إعادة توزيعها ونشرها خاصة وإن تنفيذ بنود وفقرات قرار مجلس الأمن يستغرق وقتا ليس قصيرا وإجراءات مطولة . ويخلص هؤلاء المحللون الى وجود إحتمال قوى بإستئناف الصراع المسلح وإشتعال الحرب مرة أخرى . خاصة أنه لم يصدر من جانب طهران ما يؤكد سعيها الجاد نحو تحقيق السلام وقبولها لايجاد تسوية شاملة ونهائية للنزاع حتى الآن . ويعزز هذا الاتجاه تلك الروح التى سادت إعلان إيران لقبولها

القرار وما أذاعه الخمينى ذاته من أن اتخاذه لقرار قبول وقف إطلاق النار مع العراق يعتبر أشد فتكا به من تجرع السم ، كذلك ما أعلنه خامينى من « أنه قطع على نفسه عهدا فى الماضى بمواصلة القتال حتى آخر قطرة من دمه » .

وحتى يمكننا الوقوف على مدى تحقيق هذا الاحتمال فإنه لابد من فحص مدى إمكانية عودة إيران للحرب .

ـ ايران ومدى إمكانية العودة للحرب :

فى الواقع لم يتوقف الحديث عن احتمالات عودة إيران إلى الحرب منذ إعلانها فى الثامن عشر من يوليو ٨٨ قبول القرار ٥٩٨ . وفى الحقيقة تفترض النظرة المتأملة للأمور أن مسار الصراع يتوقف على عدة عوامل أبرزها :

أولا : أن تنجح إيران فى تحقيق توازن استراتيجى دقيق داخل قواتها المسلحة يوازن بين الكيف القتالى والكم البشرى ، حيث ثبت من خلال التجربة أن الاعتماد على التفوق البشرى لايمكن أن يحقق نصرا حاسما مالم يكن على المستوى القتالى للخصم .

ثانيا : ان يظل الموقف الايرانى الداخلى متماسكا وأن تعود الى الجبهة الداخلية قدرتها المفقودة على الصمود ، والا تتفجر الخلافات الداخلية واشتعال الصراع على السلطة فضلا عن ضرورة نجاح السلطات الايرانية الحاكمة فى مواجهة المعارضة المسلحة المنظمة والمتزايدة وما تعكسه من عقبات سياسية وعسكرية أمام النظام .

ومن الواضح أن ايران قد تأكدت أخيرا من استحالة وصولها لهذا التوازن المطلوب فى ظل الظروف السياسية والعسكرية والمعنوية القائمة بقبول وقف القتال . كما أنه من الواضح أن الحرب قد مثلت الطابع السائد فى عقيدة النظام الحاكم فى طهران وأن التمسك بهذه العقيدة أصبح أمرا مرتبطا بمصير النظام ذاته . وعليه لوتأكدت القيادة الايرانية من قدرتها على الوصول الى مثل هذا التوازن خلال فترة زمنية قصيرة ماكان لها أن تتوقف عن القتال . فالعامل الأول الخاص بالتوازن العسكرى يتطلب تحقيقه عدة سنوات ، هذا إذا افترضنا أن كل ما تطلبه ايران ، من الأسلحة والمعدات لاحداث التوازن المطلوب ، محقق .

أما العامل الثانى وهو الخاص بالموقف على الجبهة الداخلية فى إيران فيصعب فى الوقت الحالى التكهن بتطوراته فى حالة اختفاء الخمينى فجأة عن مسرح الأحداث فى ايران . وإن أمكن القول أن الصراع على السلطة بين الثلاثى الحاكم فى طهران « خامينى ورفسنجانى وموسوى » سوف يكون له بغير شك انعكاساته على الموقف التفاوضى الايرانى فى محادثات السلام سواء نحو دفع المحادثات قدما للوصول الى اتفاق سلام أو نحو مزيد من التشدد الذى قد يساعد على تقديم ولايتى للرأى العام الايرانى بأنه المفاوض الصلب الذى يفعل بالحوار مالم يفعله الحرس الثورى بالقتال .

ولكن ماذا لو نجحت ايران فى تحقيق الشرطين السابقين « التوازن ـ صمود الجبهة الداخلية » ؟ هنا يبرز دور العامل الخارجى متمثلا فى القوى الكبرى من ناحية والموقف العربى من ناحية ثانية :

دور القوى الكبرى : هناك رأى يقول بأن حرب الخليج ماكان لها أن تتوقف ولن يكون لها أن تنتهى بدون الاتفاق الأمريكى السوفيتى على ذلك . ويستدل على ذلك بالاتفاق الأمريكى السوفيتى على استصدار القرار ٥٩٨ الذى هيأ المناخ اللازم لحدوث التغيير فى الموقف الايرانى . كما أن تحرك دى كويلار الأمين العام للأمم المتحدة كوسيط ماكان له أن يؤتى ثماره لولا التأييد والدعم السوفيتى والأمريكى له .

وفى الواقع أن هذا الرأى يتجاهل إرادة طرفى النزاع ، فالاتفاق الأمريكى السوفيتى على إنهاء الحرب وفقا للقرار ٥٩٨ منذ عام قبل القبول الايرانى للقرار كان عاملا مهما ساعد على توفير الأجواء المناسبة التى تدفع فى إتجاه التسوية إلا أنه لم يكن العامل الوحيد بدليل استمرار القتال بعد صدوره لمدة عام . أى أن الاتفاق الأمريكى السوفيتى وإن كان قد خلق شروطا ضرورية لاحلال السلام إلا أنه لايشكل بحد ذاته آلية تعمل بصورة ميكانيكية وفورية للوصول الى السلام وعليه يمكن النظر اليه كعامل مساعد وليس العامل الوحيد الحاسم .

ولعل الهدف من وراء الاتفاق فى ظل المناخ الجديد بين العملاقين هو العمل على تفادى مخاطر الحرب خاصة حرب الناقلات ، التى بدأت عام ٨٤ ، على مصالح تلك الدول بشكل عام والمصالح الغربية بصفة خاصة . وعليه يتعلق دور القوى الكبرى فى المستقبل بمدى مايمكن أن تمثله العودة لحالة الحرب من مخاطر على تلك المصالح .

ومن هنا تبرز أهمية الموقف العربى الموحد لاحداث التوازن المطلوبة ليس إزاء جيرانهم فحسب ولكن أيضا لممارسة الضغط على القوى الكبرى من أجل أخذ المصالح العربية فى الاعتبار . وبالطبع فإن مثل هذا الموقف يمثل عاملا هاما فى امكانية تحويل القرار الايرانى الى قرار استراتيجى يهدف حقيقة الى السلام .

ويثور تساؤل هام حول جهود الأمم المتحدة إزاء إمكانية إحلال السلام فى الخليج خاصة أنها تعد فى مقدمة دوائر التنظيم الدولى التى تصدت للصراع العراقى الايرانى بالمناقشة وتلمس السبل لحله بالوسائل السلمية متمثلا فى بيان رئيس مجلس الأمن الصادر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ وقرارات مجلس الأمن أرقام ٤٧٩ لعام ١٩٨٠ ، ٥١٤ ، ٥٢٢ لعام ٨٢ و٥٤٠ لعام ٨٣ ، ٥٥٢ لعام ٨٤ و٥٨٢ ، ٥٨٦ لعام ٨٦ .

مما يوضح مدى حرص تلك المنظمة الدولية على انهاء القتال . وبالتالى يتزايد احتمال تقدم مباحثات السلام فى

ظل استمرار نشاط دى كويلار مع التأييد الدولى لجهوده خاصة مع غياب مبادرات فردية للتسوية من الدول الكبرى وعدم اهتمام كاف من جانب المنظمات الأقليمية والدولية الأخرى .

ب ـ سيناريوهات التسوية :

إذا سلمنا بإمكانية الوصول ـ إن آجلا أو عاجلا ـ إلى تسوية سلمية فى نهاية المطاف إذن ما هو شكل التسوية المحتملة ؟ .

أولا : بالنسبة لمسألة شط العرب : هناك أربعة أحتمالات :

إما أن يتم العمل باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ أو العمل باتفاق ١٩٣٧ أو العمل باتفاق ١٩٣٧ مع إعطاء بعض الامتيازات لايران التى لاترقى الى حقوق السيادة أو أن يوضع شط العرب تحت اشراف دولى .

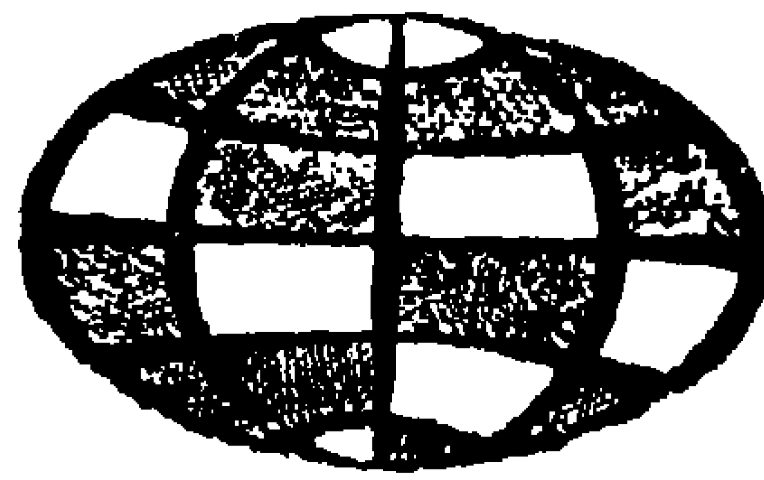
فى الواقع أن الحديث يدور حول عبارة العودة الى الحدود الدولية دون توضيح ماهية تلك الحدود هل هى حدود عام ١٩٧٥ أم ١٩٣٧ أم ماذا ؟

وفى الأغلب الأعم أن المقصود بها حدود عام ١٩٧٥ التى تتقاسم شط العرب بين البلدين . على أن العراق بعد الانتصارات الأخيرة يحاول جنى الثمار وبالتالى يرغب فى تغيير تلك الحدود ، وتمثل اتفاقية ١٩٣٧ أقصى مطامحه ، إلا أن العمل بها إحتمال ضعيف لأن معناه اعتراف ايرانى بالهزيمة وكذلك الاحتمال الثالث .

أما الاحتمال الرابع فمعناه أن أهم قضية فى التسوية لازالت معلقة . وبالتالى فمن الأرجح أن يتم الأخذ بالاحتمال الأول . فاتفاقية عام ١٩٧٥ تمثل أيضا مكسبا للعراق خاصة إذا ماتذكرنا . أن إيران كانت قد تلكأت فى تطبيق هذه الاتفاقية قبل اندلاع الحرب .

ثانيا : بالنسبة لمسئولية بدء الحرب . هناك ثلاثة احتمالات :

إما أن تدين اللجنة الدولية ، التى سيتم الاتفاق على تشكيلها ، إيران أو أن تدين العراق أو أن تصل الى قرار يوضح مسئولية الطرفين عن نشوب القتال . ومن الأرجح أن يتم الأخذ بالاحتمال الثالث لأن الأول غير مطروح على الساحة السياسية ولايتوقعه المراقبون فى الوقت الراهن . والثانى معناه اعطاء الشرعية لايران لمعاقبة المعتدى على حد تعبير المسئولين الايرانيين . لذا قد يكون من المفيد تحميل الطرفين مسئولية إندلاع القتال حتى لايجد أى منهما سندا لمعاودة القتال مرة أخرى □



[٢]

القـــــرن الأفـــــريقى



سعد كامل محمد

بدأت محاولات التسوية فى القرن الافريقى منذ بداية الصراع تقريبا ، لكن هذا التقرير لا يركز على دراسة تاريخ الصراع تفصيلا ، وإنما على العملية التفاوضية ذاتها ، وعلى ذلك فإنه يمكن رصد تطور مشروعات التفاوض بين الطرفين الأساسيين ـ الصومال واثيوبيا ـ تاريخيا ، وتحديد المواقف الأصلية فى كل مرحلة ، والتطورات التى تطرأ عليها من تنازلات ، أو سعى لتقريب وجهات النظر ، فى ثلاث مراحل تقديرية .

فقد مرت المفاوضات فى المرحلة الأولى بمحاولات عن بعد ، وغير مباشرة للدفع تجاه التفاوض من قبل أطراف دولية مختلفة ، وكذلك محاولة كل من الطرفين الاعلان عن موقفه الذى يجب ـ أو يتصور ـ أن تبدأ به أى تسوية ، أما المرحلة الثانية فقد تحددت بمرحلة التفاوض الفعلى سواء من خلال وساطة ، أو بشكل مباشر . وتتحدد أخيرا المرحلة الثالثة ، فى الاتفاق الفعلى الذى تم إعلانه بين الطرفين وتنفيذه . وسوف تتضمن الدراسة عقب كل مرحلة مجموعة من الملاحظات حول تطور مواقف الأطراف عامة ، على المستوى الدولى . وكذلك على مستوى طرفى الصراع . ثم تلى ذلك فى النهاية محاولة لتحديد طبيعة الصراع ومحفزات التسوية وإحتمالات المستقبل ، إعتمادا على رصد تطور العملية التفاوضية نفسها .

المرحلة الأولى :

وهى ما يمكن أن نسميها بمرحلة المشروعات عن بعد ، أو الحوار تحت فوهات البنادق وهى تستمر من بداية تفجر الصراع عام ٧٧ ، وحتى نوفمبر ٨٦ تقريبا ، وقد بدأت أولى محاولات التسوية بالمشروع الأمريكى فى فبراير ١٩٧٨ « لاحلال السلام » الذى أعلنه فانس ، وتضمن ذلك المشروع إنسحاب الخبراء السوفيت والمقاتلين الكوبيين من اثيوبيا ، مقابل إنسحاب القوات الصومالية وبدء التفاوض بين الصومال واثيوبيا ، إعتمادا على وعد من اثيوبيا والاتحاد السوفيتى بعدم غزو الصومال ، وكان يبدو من صيغة المشروع أنه يعكس توجها لدى أمريكا والاتحاد السوفيتى بالاتفاق على الحد الأدنى من التنازلات حيث أعلن برى بعد تبرمه من موقف أمريكا والدول الغربية وإشارته الى « أنهم يتصرفون وكأنهم يسمحون للسوفيت بأن يفعلوا ما يحلو لهم فى المنطقة »ـ أعلن فى نفس الشهر إستعداده للانسحاب وقبوله وساطة النميرى .

وعلى الجانب الاخر أعلنت موسكو موافقتها بالفعل على تخفيض القوات الكوبية بدرجة كبيرة إذا تم الانسحاب من الصومال الغربى (الأوجادين). ولكن سرعان ما أعلن برى طلبه بحق تقرير المصير للأوجادين بعد سحب كل القوات منها . وكان ذلك هو الشرط الوحيد تقريبا للصومال فى هذه الجولة .

وخرجت اثيوبيا عن صمتها فى أبريل ١٩٧٨ بمشروع مشترك مع كينيا متضمنا عدة شروط لاقرار السلام وهى :

ـ تخلى الصومال عن مطالبها فى كينيا واثيوبيا وجيبوتى .

- إعلان الصومال قبولها لمبادىء الوحدة الافريقية والأمم المتحدة والتزامها بمبدأ عدم التدخل .
- الالتزام بدفع خسائر الحرب التى تحملتها اثيوبيا .
- الالتزام بالاتفاقيات الدولية التى تنص على عدم استخدام العنف لتسوية الصراعات .

وكان واضحاً حينئذ أنه يصعب الوصول إلى نقطة إلتقاء .. وينبغى الاشارة هنا إلى ملاحظتين أساسيتين :

الأولى : إشتراك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى هذه المرحلة بمشاريع مباشرة ومعلنة ، هذا المنطق فى التعامل مع المنطقة كانت تحكمه المواقف الأصلية على المستوى الدولى حيث تمتع الاتحاد السوفيتى بموقف قوى نسبياً ، فى الوقت الذى تساوم فيه الولايات المتحدة فقط بالتلويح عن بعد ، أى أن منطق الوفاق أصلا لم يكن مطروحاً على المدى المباشر وإنما فقط محاولة للدخول فى مساومات تكتيكية .

ويظل هذا المنطق خاضعا لتطورات وتغيرات تتضح تدريجياً فى المرحلة التالية للصراع .

أما الملاحظة الثانية : فهى خاصة بموقف الصومال من التفاوض حيث كان باديا أنها الطرف الأضعف وبنظرة سريعة على حجم المعونات التى كانت تقدم للطرفين يتبين ذلك بوضوح ، فقد وصلت المعونات الاقتصادية لاثيوبيا أكثر من ٣٠٠ مليون دولار خلال السنوات الأخيرة من السبعينات وفى ١٩٨٥ وصلت قيمة الأسلحة المرسلة من موسكو الى أديس أبابا إلى ٣ بلايين دولار بينما كانت المعونات الأمريكية لبرى ٢٠ مليون دولار فقط فى العام فى بداية الثمانينات تضاعفت الى ٤٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ .

ويلاحظ ذلك أيضاً فى الرد السريع الذى كانت تقدمه الصومال بالموافقة على الدخول فى التسوية بل أن برى طلب بنفسه وساطة نميرى ودعا إلى التفاوض . وبالتوازى مع ذلك كانت منظمة الوحدة الافريقية هى الطرف الأساسى - الذى استمر بعد ذلك وكان أكثر تأثيراً من غيره من الأطراف - حيث كانت قد تشكلت لجنة وساطة تعمل متواترة مع ضغوط حدة الصراع وإقتراب المواقف حسب موازين القوى وتأزم الموقف فى المنطقة . وكانت أولى المحاولات لها فى هذه المرحلة فى مؤتمر الوحدة الافريقية ١٩٧٨ ، حيث وضعت ثلاث مبادىء لحل النزاع :

- وقف إطلاق النار .
- إنسحاب الجيوش ٥كم فى كلا البلدين .
- إستمرار لجنة الوساطة فى عملها .

وقد وافقت عليها أيضاً الصومال بينما أبدى الجانب الاثيوبى إعتراضه . إلى أن جاء قرار الوحدة الافريقية فى ١٩٨٠ النهائى بإعتبار الأوجادين جزءاً من اثيوبيا . وإن لم يكن ذلك حاسماً للصراع ، إلا أنه كان مؤثراً فى موقف الصومال الذى تطور فى السنوات التالية لذلك إلى أن أعلنت الصومال استعدادها للتفاوض تحت شرط وحيد عام ١٩٨٤ وهو إنسحاب اثيوبيا من قريتين داخل الحدود فى شمال الصومال كانت اثيوبيا تحتلهم منذ ١٩٨٢ .

المرحلة الثانية :

كان الدور الاساسى فيها لاجتماعات هيئة مكافحة الجفاف والتنمية فى شرق افريقيا « إيجاد »، وهى تبدأ بالفعل فى نوفمبر ١٩٨٦ حيث تم اللقاء الأول بين منجستو وسياد برى فى قصر الشعب فى جيبوتى فى ختام اجتماعات هيئة مكافحة الجفاف ، ولأول مرة منذ بداية الصراع . فى حضور عدد كبير من لجان الوساطة وخاصة الايطالية والمصرية

وقد تكونت كمحصلة لهذا اللقاء لجنة مشتركة لتحديد نقاط الخلاف بين البلدين وبحثها . وفى غضون خمسة شهور كانت قد بدأت بوادر التطبيع بزيارة وفد صومالى لاثيوبيا على رأسه وزير خارجية الصومال الذى اجتمع بقرينه الاثيوبى حيث إعترفت الصومال تقريبا بحق اثيوبيا فى الأوجادين مع وجود بعض المشاكل حول السكان الناطقين باللغة الصومالية فى كل من اثيوبيا وكينيا وجيبوتى . وعلى أى حال كان الاتفاق على حدود دور اللجنة فى وضع المقترحات وليس الاتفاقات وترك البنود الأهم للقاءات الرئاسية فى ظل لجنة الجفاف . وفى الجولة الثالثة للجنة المشتركة أضيفت مشكلة ضرورة الاتفاق على الحدود بأكملها (١٦٠٠ كم) ثم وضعت الصومال شروطها الأربعة لاحلال السلام فى أكتوبر ١٩٨٧ وكانت :

١ - وقف إطلاق النار وإبعاد القوات المسلحة ١٥كم تقريبا .
٢ - تبادل أسرى الحرب بين البلدين .
٣ - تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين .
٤ - وقف الدعاية الاعلامية بين البلدين وتوفير جو سلام وثقة لحين الانتقال الى النقاط الأصعب .

وقد وافق الجانب الاثيوبى بشرط الاعتراف بالحدود الحالية لاثيوبيا ، وهو ما تم تأجيله الى ما بعد اللقاء الرئاسى .

عند هذه النقطة نتوقف حيث لا يعتبر الفاصل هنا حدث ما ، ولكن فقط فى توفر إتفاق فعلى بين الطرفين يمثل بداية حقيقية للمرحلة الأخيرة التى نحن بصددها الان ولكن ينبغى فى نهاية عرض هذه المرحلة تسجيل عدة ملاحظات وهى :

- أن كلا الجانبين قد قدم حداً أدنى من التنازل وأبدى مرونة فى المفاوضات نظراً لعدة أسباب أهمها :
- وجود اضطرابات فى كلا الجانبين حيث شكلت استراتيجية تأليب المعارضة فى كلا البلدين أحد المحاور الهامة لادارة الصراع والضغط على الأنظمة ، فقد شكلت

التنازلات التى قدمها اطراف الصراع

الصـــــومال	اثيوبيـــا
فبراير ١٩٧٨ : ـ اعلن برى الاستعداد للانسحاب وقبول وساطة نميرى ـ المطالبة بحق تقرير المصير للاوجادين بعد سحب كل القوات منها	**ابريل ١٩٧٨ مشروع مشترك مع كينيا شروطه:** ـ تخلى الصومال عن مطالبة فى كينيا وإثيوبيا وجيبوتى ـ إعلانه قبول مبادىء الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ـ دفع خسائر الحرب لاثيوبيا ـ عدم استخدام العنف فى تسوية النزاعات
١٩٨٤ : الشرط الوحيد هو إنسحاب اثيوبيا من قريتين شمال الصومال	
١٩٨٦ : اهمال الأوجادين ، وإثارة قضية السكان المتحدثين باللغة الصومالية فى كل من إثيوبيا وكينيا وجيبوتى	**١٩٨٦ :** ضرورة الاتفاق على الحدود باكملها
اكتوبر ١٩٨٧ الشروط الأربعة : ١ ـ وقف إطلاق النار ٢ ـ تبادل اسرى الحرب ٣ ـ تبادل التمثيل الدبلوماسى ٤ ـ وقف الدعاية	الموافقة بشرط الاعتراف بالحدود الحالية
ابريل ١٩٨٨ الاتفاق المشترك : ـ تاجيل مسالة الحدود ـ إمكانية وضع قضية إريتريا فى جدول المحادثات	تاجيل مسالة الحدود
اغسطس : تم تنفيذ الاتفاق	تم تنفيذ الاتفاق

المعارضة الصومالية فى الشمال بؤرة اقلاق لنظام سياد برى هددته أكثر من مرة بالاحتلال التام . وتمثلت هذه المعارضة فى جبهة الانقاذ الصومالية التى تحصل على دعم من عشيرة « الميجريان » فى شمال شرق المنطقة الوسطى من الصومال والحركة الوطنية الصومالية التى تدعمها عشائر إسحق فى شمال غرب الصومال .

ـ أما فى الجانب الاثيوبى فقد مثلت الحرب مع الثوار الاريتريين والجبهة الشعبية لتحرير التيجراى مصدراً كبيراً للضغط على نظام منجستو ، وكانت الأوضاع الداخلية بالفعل على وشك الانقلاب أكثر من مرة .

وكان لابد على المستويين من الاحتفاظ ببعض الهدوء يسمح بمواجهة القلاقل على الجبهات الداخلية .

ـ وكان التنازل الأساسى والذى يمكن حسابه على الطرفين بدرجات متفاوتة ، هو تأجيل مسألة الحدود . فإذا كان هذا التنازل قد بدا وكأنه أتى من الجانب الاثيوبى . لأنه كان الشرط الأساسى لبدء المفاوضات من طرف أديس أبابا ، إلا أنه يمكن حسابه بدرجة أكبر على الصومال فى إعترافها ضمنا بحق اثيوبيا فى الأوجادين . ويعد هذا التنازل من جانب الصومال أيضا لسبب يخص الحالة الراهنة نفسها ، حيث أن اثيوبيا مسيطرة بالفعل على الأوجادين ، ولم تكن فى حاجة الى تأكيد ذلك فى مواجهة الصومال وإنما فى محاولاتها المستمرة فى سحق المقاومة داخل الأوجادين نفسها .

ـ نفس الوضع يمكن حسابه بالنسبة لارتيريا مع الفارق أن الصومال هنا تدعم بعض الثوار فقط، ولا تتحدث بأسمهم .

ـ بشكل عام أيضا يبدو تنازل الصومال مرتبطا بالخلل الواضح فى ميزان القوى لصالح اثيوبيا .

ـ ان هناك ارتباكا أو لبسا شديداً ـ يبدو وكأنه مقصود ـ فى الموقف الأمريكى تجاه المنطقة بأسرها ، قد يبدو من تضارب الأطراف وتعددها غموضا ما فى التعامل مع الصراع يوحى بالتجاهل حيناً ، والسعى لتحقيق مكاسب استراتيجية فى حدود الأوضاع القائمة مع عدم التدخل المباشر فى الصراع ـ أحيانا أخرى وحيث استمرت العلاقات الأمريكية الاثيوبية ـ ذلك بالاضافة

الى العلاقة الوثيقة بين اثيوبيا واسرائيل ـ كانت على الجانب الاخر علاقة أمريكا بالصومال يشوبها كثير من التردد حتى منتصف الثمانينات تقريباً ، وبالفعل ظلت الأسلحة الأمريكية حلم من أحلام سياد برى منذ ١٩٧٨ وحتى بداية الثمانينات ، وربما يعنى ذلك أن الولايات المتحدة ظلت حريصة على هامش العلاقة مع اثيوبيا بطريق مباشر أو غير مباشر ، فى نفس الوقت الذى قدمت فيه دعماً للصومال مشروطا بتقديم تسهيلات عسكرية فى أراضيه لدرجة مطالبة سياد برى صراحة بدعم عسكرى وإقتصادى يقدر بحوالى ٢ بليون دولار مقابل استخدام الولايات المتحدة القواعد البحرية والجوية فى بربرة والتى تركها السوفيت لتوهم .

ولم يتطور الموقف الأمريكى تجاه التدخل فى المنطقة إلا فى أحيان نادرة ، ولم يحدث إلا مرة واحدة تقريباً أن لوحت أمريكا بتحريك بعض وحدات الأسطول السادس .

ـ لقد كان واضحاً اختلال التوازن العسكرى لصالح الجانب الاثيوبى ، وبالتالى إختلال ميزان النفوذ فى المنطقة لصالح السوفيت ، وظلت الولايات المتحدة حريصة على مواقفها من طرفى الصراع ، فى نفس الوقت يتضح حرصها على الحل السلمى وإيقاف الصراع على الأقل للحفاظ على المكاسب التى تم تحقيقها بالفعل .

ـ بالنسبة للموقف السوفيتى : فقد مرت السياسة الخارجية السوفيتية تجاه المنطقة بمنحنى من أكثر المنحنيات كشفاً لعدم وجود أساس ثابت لالتزامها تجاه حركات التحرر حيث انتقل الاتحاد السوفيتى من موقف الدعم المباشر للصومال والغير مباشر لثوار ارتيريا . مما شكل إعتقاداً لدى الجانبين الصومالى والأريترى بإمكان حصولهما على دعم لمطالبهما الخاصة بحق تقرير المصير فى ارتيريا والأوجادين ، الى النقيض مباشرة فى مدة قصيرة فور ظهور نظام منجستو الاشتراكى فى أديس أبابا . لقد شكل ثقل اثيوبيا الاستراتيجى بالتأكيد مكسباً أكبر ومبرراً لتحول موقف موسكو مائة وثمانين درجة .

أما فى المرحلة الأخيرة فقد تحول موقف الاتحاد السوفيتى بشكل عام تجاه الصراعات الاقليمية وبدا ميل واضح لتدجين هذه الصراعات وتوجيهها للحل السلمى ، حرصاً على الوفاق العام مع الولايات المتحدة من ناحية ، ودعماً للمكاسب الداخلية التى يحققها جورباتشوف فى ظل السياسة الجديدة .

وبذلك توائم الاتجاه للتفاوض مع الميل العام لموسكو واصبحت هناك إمكانية لتقديم تنازلات فى الحدود التى تتوائم مع التطورات الأقليمية والوضع الدولى .

ـ ذلك على الرغم من أنه فى الحساب الأخير لم تقدم اثيوبيا تنازلا ملموساً بقدر ما كان تنازلها فى حدود المرونة فى التفاوض وتأجيل بعض المسائل التى يمتلكها النظام بالفعل بحكم الأمر الواقع .

المرحلة الثالثة :

فى أبريل ٨٨ واصلت اللجنة المشتركة عملها بعد لقاء الرئيسين منجستو وسياد برى على هامش اجتماعات هيئة مكافحة الجفاف . وتم عقد إتفاق مشترك لوقف إطلاق النار ، وإنسحاب القوات تدريجيا خلال شهر وتبادل أسرى الحرب ، وقد تم تأجيل مسألة الحدود لدراستها .

وأضيف بند جديد مؤداه أنه يجوز إدراج قضية إرتيريا فى المحادثات بناء على طلب أحد الطرفين .

وقد تم بالفعل تنفيذ المرحلة الأولى من إتفاق تبادل الأسرى من ٢٣ ـ ٢٨ أغسطس الماضى .

وهذا الاتفاق على الرغم من أنه كان تحصيلا حاصلا لما وصلت إليه العملية التفاوضية إلا أنه بإضافة بند قضية إرتيريا يعلن الصومال ضمنا إستعداده للدخول فى مفاوضات حولها ، ولكن فقط يظل هذا مرهونا بمبادرة الثوار الارتيريين التى وضح فى الاونة الأخيرة إرهاصات لها من قبل بعض المجموعات ، خاصة تحت مظلة الوساطة السودانية .

وعلى أى حال يستحق هذا المحور جهداً مختلفا ليس هذا محله ، لتداخل أوراق أخرى فيه مثل قضية الجنوب فى السودان واعتبار كينيا والسودان وبعض الأنظمة العربية أطراف لها مواقفها المتباينة ، بالاضافة الى الخلاف المعقد والمتداخل والذى يعتمد فى كلا الجانبين على العديد من الدعاوى التاريخية ، والقانونية حول مسألة حق تقرير المصير والحدود الاستعمارية .

ـ محفزات تسوية الصراع :

يبدو من سياق العملية التفاوضية أن الصراع فى منطقة القرن الافريقى كانت تحكمه من البداية محددات بعينها . صاغت شكل الصراع ومواقف القوى الخارجية منه .

فقد تداخل هذا الصراع مستويأن من مستويات التصنيف :

الأول : يمكن على أساسه إعتبار الصراع صراعاً إقليميا على حدودها بعد الاستعمار حيث كانت ومازالت قضية الحدود هى القضية المحورية فى الصراع .

الثانى : والذى يمكن أن يحيل الصراع تحت دعاوى الصومال خاصة الى صراع حول قضايا تحقيق مصير لأقليات وقوميات ، فحيث كانت الحجة الاثيوبية الدائمة هى اللجوء الى مبادىء الوحدة الافريقية . والأمم المتحدة حول مسألة الحدود ، ظلت الصومال ترتكز فى مبرراتها على عوامل مثل اللغة فى الدفاع عن حق الناطقين باللغة الصومالية فى تقرير المصير ، أو صممهم فى البداية . وبظل هذا الجانب سبباً مستمراً للصراع حتى الان ، حيث لم

تطرح قضيتا الأوجادين وإرتيريا على مستوى التفاوض مع السكان أنفسهم ، فى الوقت الذى تستمر فيه العمليات العسكرية داخل الاقليمين . من جهة أخرى يمكن إضافة الأوجادين كمصدر للثروة والأسواق بالنسبة لكل من الصومال وإثيوبيا ، وأهمية إرتيريا كمنفذ بحرى لاثيوبيا (المنفذ الوحيد) يهددها فقدها بالاختناق داخل اليابسة الافريقية .

ـ وبالطبع مثلت المنطقة للعملاقين الدوليين أحد الدوائر الهامة فى مشروع تكوين ركائز للسيطرة على الممر الاستراتيجى فى مدخل البحر الأحمر الجنوبى من ناحية ، ومركز الثقل الضخم لاثيوبيا فى وسط القارة وتماسها مع عدد من الدول المتفاوتة تماساً مباشراً وإعتبارها مدخلا برياً لجنوب القارة حيث يشتعل صراع المصالح .

إذن من الصعب قصر أحد المسميات على صراع من هذا النوع ويعتبر توصيفه بأنه صراعا إقليميا أو عرقيا أو حتى دوليا ، إغفالا لجوانب هامة ، قد يؤدى كل منها على حدة الى إشتعال الصراع مرة أخرى ، بمعنى أن هذه الجوانب جميعها تتداخل فى تحديد طبيعة الصراع وإن كانت العملية التفاوضية والمبادرات التى طرحت فى المرحلة الحاسمة ، جاءت على المستوى الاقليمى ، ويظل السؤال المطروح فى التحليل الأخير هو هل يعتبر « تجاهل الولايات المتحدة للمنطقة لفترة طويلة ، وتعامل الاتحاد السوفيتى بتغييره السريع فى تكوين تحالفاته » معبراً عن تجاهل فعلى لأهمية المنطقة ؟ أم أنه أحد سيناريوهات ادارة تقسيم النفوذ بين القوتين العظميين ؟ أما عن محفزات التفاوض التى يمكن إجمالها من متابعة سياق عملية التسوية فقد كانت على المستويين الدولى والاقليمى كالتالى :

ـ على المستوى الدولى نجد أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كان لديه مبرره لدفع التسوية ، حيث ظلت واشنطن حريصة على تحقيق الحد الأدنى من المكاسب لها فى الصومال دون التورط المباشر فى الصراع ، خاصة فى ظل اختلال التوازن لصالح اثيوبيا ، والمتطلبات الضخمة التى كان يتوجب عليها الوفاء بها فى مواجهة الدعم الضخم من جانب الاتحاد السوفيتى وكوبا لنظام منجستو .

ـ أما الاتحاد السوفيتى فقد كان الميل العام لديه للوفاق وعدم تحقيق خسارة ضخمة بالفعل بعد التسوية هو المحفز الأساسى لموسكو للدفع تجاه التسوية ، ذلك يتمشى بشكل عام مع التوجهات الجديدة للسياسة السوفيتية تجاه قضايا الصراعات الاقليمية على أى حال وإن كان هذا العامل ـ الدولى ـ ليس الأساس فى هذا الصراع . لكن بالتأكيد كان له أثره الهام فى دفع التسوية .

ـ على جانب الصومال كانت الأرقام فى بداية يوليو أى قبل تنفيذ الاتفاق بشهرين تقريبا تقول أن عشرة آلاف مقاتل من الحركة الوطنية يشتبكون مع القوات الحكومية فى الشمال . وعلى صعيد آخر فقد إزداد عدد اللاجئين من الصومال الى اثيوبيا بمعدل الفى لاجىء يوميا حسب تقارير الأمم المتحدة ، إن من أكثر أسباب دفع الصومال للدخول فى التسوية هو الضغط المستمر للمعارضة المسلحة على نظام سياد برى ، تلك الورقة التى لعبت بها اثيوبيا بشكل مؤثر ، وحققت بالفعل تهديداً قويا للنظام .

من ناحية ثانية كان الاختلال واضحا لصالح اثيوبيا على الأقل على مستوى الدعم الخارجى ، وتظهر محصلة ذ‍ت فى الاستعداد الدائم للصومال للدخول فى مفاوضات وعدم رفض برى لمعظم المشاريع التى قدمت للتسوية ، أيضا يمكن فى المحصلة اعتبار الصومال هو الطرف الأساسى الذى قدم التنازل الأكبر فى هذه التسوية .

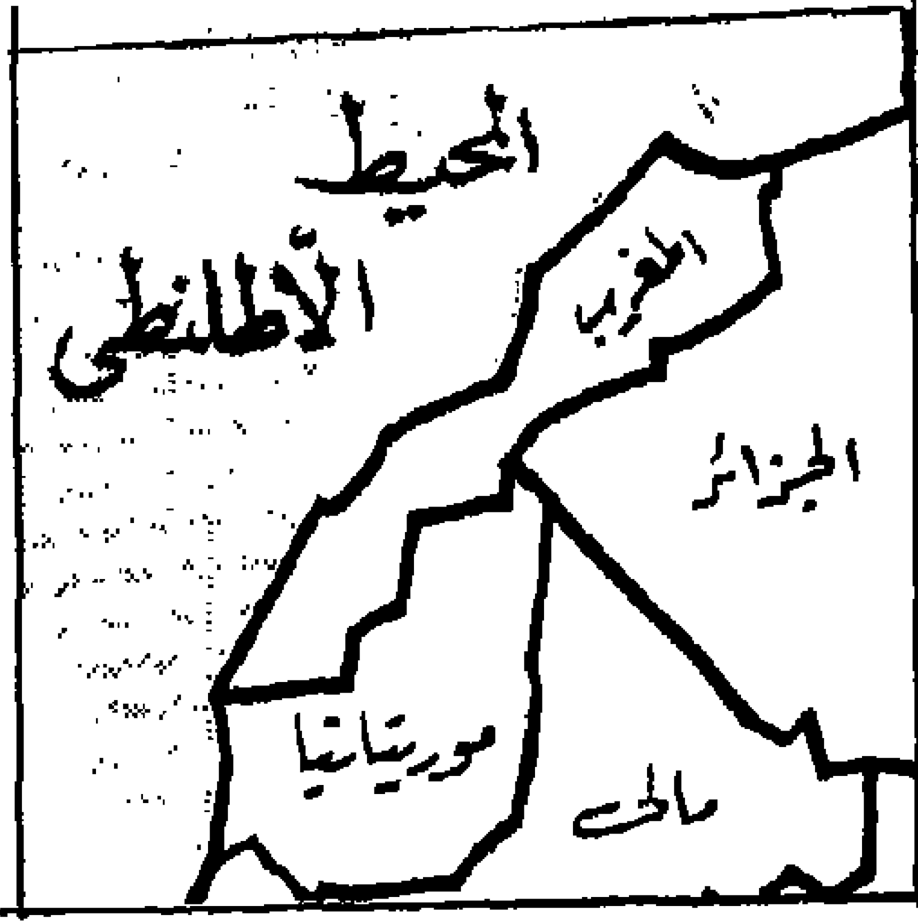
ـ على الجانب الاثيوبى بالاضافة الى الأزمة العامة والمؤثرة التى تتعرض لها المنطقة إثر الجفاف والمجاعات وإزدياد عدد اللاجئين ، ونقص الأغذية ، والتفسخات القبلية ، أو بالأحرى التمردات القبلية ، تعرض نظام منجستو لخطر الانهيار فى مواجهة التمردات فى أكثر من اتجاه ، وكان بالفعل على وشك الانهيار لو لم يقم بتدجين الموقف مع الصومال للتفرغ نسبيا لضرب المعارضة ، وإعطاء فترة التقاط أنفاس للجيش الذى مثل أيضا مصدراً للمتاعب فى ظل التمردات القبلية وتذمر صغار الضباط المشتركين فى الحرب خاصة فى الجبهة مع ارتيريا .

والعامل الأهم هنا بشكل عام أن حسابات التسوية كانت تقف عند نقطة الحدود التى يحقق منجستو بحكم الأمر الواقع تفوقا فيها ، والتى قدم التنازل التكنيكى الأساسى بصدد تأجيل دراستها .

ـ يظل هنا الدور الأساسى فى كل الأحوال فى الدفع للتسوية خاص بالبيئة الاقليمية المباشرة والقوى الاقليمية ، ولكن بما يتواءم مع حال الوفاق والتوجه نحو التسوية بشكل عام فى الوضع الدولى .

ـ وهنا على الرغم من إمكانية إعتماد وجهة النظر هذه فى نقطة إنطلاق التسوية إلا أنه يجب التأكيد على أنه برغم جوهرية البعد الاقليمى فى الصراع ، وإرتباطه بقضايا وجود إجتماعى وتحقيق مصير بالنسبة لبعض القوى ، إلا أن استمرار التسوية وتطورها أو بمعنى أدق ضمان عدم إنفجار الموقف مرة أخرى يظل خاضعا لأى من الشروط الثلاثة : الشرط الدولى والشرط الاقليمى وشرط التذمرات الاجتماعية المرتبطة بمشاريع قومية ، وكما أنه يظل للعملاقين الدوليين القدرة على إشعال فتيل الصراع فإنه تظل أيضا لأى من المحاور الأخرى هذه الامكانية .

[٣]
صراع الصحراء الغربية



مجدى على عبيد

ثمةبوادر تشير الى امكانية تسوية الصراع على الصحراء الغربية الدائر منذ مايزيد على إثنى عشرة عاما . فقد طرح بيريز دى كويلار فى أغسطس ١٩٨٨ مشروعا للتسوية حظى بالموافقة المتحفظة من قبل المغرب وجبهة البوليساريو . وأعتبر ذلك بمثابة خطوة أولى نحو التسوية ، خاصة وأنها جاءت مواكبة لروح الوفاق الجديدة التى بدأت تسرى فى أوصال منطقة المغرب العربى ، وتزامنت ايضا مع مناخ الوفاق الدولى الجديد بين القوتين العظميين

ولكن التحليل الموضوعى لامكانيات تسوية الصراع الصحراوى ، يتطلب معرفة ما اذا كان الصراع ذاته بات مهيئا لامكانية تسويته ، وما اذا كانت مواقف الأطراف قد تقاربت بحيث تشكل قاسما مشتركا ، يصلح كأساس تبنى عليه التسوية .

وسنعتمد فى توضيح تلك المسائل على بحث محفزات التسوية ، وعمليات المفاوضة ، ومستقبل الصراع .

أولا محفزات التسوية .

ينطوى الصراع فى الصحراء الغربية على عوامل محفزة ودافعة نحو التسوية ، وعوامل أخرى دافعة نحو الاتجاه المعاكس . وتحدد العلاقة بين هاتين المجموعتين من العوامل الامكانيات الحقيقية للوصول الى تسوية لنزاع الصحراء . فمن شأن ارتفاع تكلفة وأعباء الصراع أن يدفع أطرافه الى البحث عن التسوية ، خاصة اذا مافاقت المكاسب المحتملة والمتوقعة

ويمكن فى هذا الصدد التمييز بين ثلاث مجموعات من محفزات التسوية ، وذلك بالاستناد الى معيار مصدر الحافز ، والتمييز هنا هو بالأساس تصورى تحليلى . وتحدد تلك المجموعا الثلاث فى الاتى :

(١) محفزات للتسوية مصدرها سياسات القوى الكبرى الرئيسية المؤثرة على الصراع .

(٢) محفزات للتسوية مصدرها الاطار الاقليمى لمنطقة المغرب العربى .

(٣) محفزات للتسوية وثيقة الصلة بأطراف الصراع انفسهم .

(أ) سياسات القوى الكبرى الرئيسية :

إتسم الصراع على الصحراء الغربية شأنه فى ذلك شأن بقية الصراعات فى العالم الثالث بإعتمادية أطرافه على القوى الكبرى ، وأتخذت تلك الاعتمادية شكل حصول أطرافه على مساعدات اقتصادية وعسكرية . غير أن الصراع الصحراوى فى بعده الدولى يتميز بخصيصتين :

أولا : أن اهتمام القوى الكبرى بالصراع ليس مبعثة الصحراء فى حد ذاتها ، وإنما الانعكاسات الاقليمية التى أوجدها الصراع .

ثانيا : أن الاستقطاب الدولى والتنافس الايديولوجى العالمى لم يمتد بدرجة كبيرة الى صراع الصحراء ، ويرجع ذلك الى أن القوى الكبرى قد أرتبطت بشبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع كل من طرفى النزاع الرئيسيين (المغرب والجزائر) . مما حدا بتلك القوى الى اتباع سياسات ازاء المشكلة الصحراوية تتأرجح بين

الحياد والانحياز المحسوب نتائجه ، حتى تحتفظ فى كل الأحوال بعلاقات ان لم تكن قوية ومتينة فعلى الأقل غير معادية مع كلا طرفى النزاع .

وتتضح تلك الطبيعة المزدوجة لسياسات القوى الكبرى ، اذا ماألقينا الضوء وبايجاز شديد على سياسة كل دولة كبرى على حدة :

(١) فرنسا .

ترتبط فرنسا بروابط اقتصادية مع الجزائر ، فكلا الدولتين تربطهما اتفاقيات خاصة بالتجارة والعمالة والهجرة ، كذلك تعتبر المغرب سوقا رئيسيا للصادرات الفرنسيةفى افريقيا ، وزبونا هاما لصناعة الأسلحة الفرنسية ، كما يعمل بها أعداد ضخمة من الخبراء الفرنسيين ، الأمر الذى دفع فرنسا الى اتباع سياسة الحياد ازاء الدولتين ، حرصا منها على مصالحها ، ولايحول ذلك دون انحيازها لأحد الأطراف اذا مامال ميزان القوى بدرجة كبيرة لغير صالحه مع عدم اثارة عداء الطرف الاخر . هكذا نجد عندما تصاعدت التهديدات المغربية ضد موريتانيا ، لمحاولة الأخيرة التوصل الى تسوية مع جبهة البوليساريو والجزائر ، وقفت فرنسا الى جانب موريتانيا ، وأعلنت أن رغبة موريتانيا فى السيادة والاستقلال يتعين احترامها من قبل المجتمع الدولى فى الوقت ذاته طمأنت فرنسا المغرب ـ خلال زيارة وزير خارجيتها ريمون بار للرباط من ٢٤ يناير ١٩٨١ ـ ان امداداتها العسكرية لن تتوقف . كذا وعلى الرغم من وصول الاشتراكيين الى الحكم فى فرنسا فى عام ١٩٨١ ، والذين تربطهم علاقات وثيقة مع البوليساريو منذ عام ١٩٧٦ ، وتفضيلهم المسبق لاقامة علاقات مميزة مع الجزائر ، وهو ماتجسد فى استقبال الخارجية الفرنسية لمسؤول من البوليساريو فى أغسطس ١٩٨١ ، وهى السابقة الأولى من نوعها ، والسماح بافتتاح مكتب للبوليساريو فى مارس فى ديسمبر ١٩٨١ ، الا أن فرنسا حرصت على عدم اثارة عداء المغرب فزيارات كلود شيسون وزير الخارجية الى الجزائر ، غالبا ماكان يواكبها زيارات مماثلة للمغرب . كذا أستمرت فرنسا فى الامتناع عن التصويت على القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والخاصة بالصحراء ، وأمتنعت أيضا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، بالرغم من ضغوط بعض نواب الحزب الاشتراكى .

(٢) أسبانيا .

كذلك الأمر بالنسبة لاسبانيا ، فهناك اسباب ملحة تقتضى منها ، ضرورة الاحتفاظ بعلاقات ودية مع كل من الجزائر والمغرب . فمن ناحية تعد الجزائر سوقا رئيسيا للصادرات الاسبانية فى افريقيا ، كما تتخوف من ناحية اخرى أن تثير المغرب دواعيها الاقليمية على اقليمى سبته ومليلة . لذلك حرصت أسبانيا على استغلال غموض اتفاقيات مدريد لأجل تهدئة الجزائر ، والاحتفاظ فى الوقت ذاته بعلاقات صداقة مع المغرب ، فعلى الرغم من تنازل أسبانيا عن ادارة الاقليم الصحراوى كل من المغرب وموريتانيا ، الا أن الحكومة الأسبانية أكدت على أنها لم تتنازل عن السيادة ، وأكثر من ذلك أعترفت بحق الصحراويين فى تقرير الوضع النهائى للاقليم .

وتتعقد الأمور بالنسبة لاسبانيا ، اذا ماأخذنا فى الحسبان ، أن كلا من المغرب والجزائر لديهما أوراق للتأثير على السياسات الداخلية لأسبانيا ، فالجزائر تساند « حركة تحرير جزر الكنارى » التى تأسست فى عام ١٩٦٤ ، كما أن المغرب يدعم « جبهة التحرير المغربية » فى اقليمى سبته ومليله ، وتربطها بها اتفاقيات للصيد ، يمكن ان تمتنع المغرب عن تجديدها ، كما حدث فى عام ١٩٧٧ ، الى جانب تلك الضغوط فهناك أيضا ضغوط البوليساريو ، وتصعيد هجماتهم على سفن الصيد الأسبانية .

هكذا وعلى الرغم من تعاطف الرأى العام الأسبانى مع الصحراويين ، ووصول الاشتراكيين الى الحكم ، والذى سبق وأن وعد زعيمه فيليب جونزاليز ـ والذى تولى رئاسة الوزارة الأسبانية فى اكتوبر ١٩٨٢ اثناء لقائه مع بشير مصطفى نائب السكرتير العام لجبهة البوليساريو فى ٨ سبتمبر ١٩٧٧ بأنه سيبذل كل جهد فى أسبانيا والساحة الدولية لأجل ضمان الاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل شرعى للشعب الصحراوى . الا أن ذلك لم يترتب عليه حصول تغيرات كبيرة فى السياسة الأسبانية ، بل أعلنت اسبانيا على لسان وزير خارجيتها فيرناندو موران فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢ بأنها لن تقدم على شىء من شأنه زعزعة استقرار المملكة المغربية ، وفى ٣٠ مارس ١٩٨٣ قام جونزاليز بزيارة الى المغرب . كما أمتنعت اسبانيا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .

(٣) الاتحاد السوفيتى .

قد يكون من المتوقع على ضوء علاقات موسكو الوثيقة بالجزائر ، وتوافق رؤيتهما الاستراتيجية المشتركة ، أن يعترف الاتحاد السوفيتى بالجمهورية الصحراوية ، ويقدم الدعم الكامل لجبهة البوليساريو ، غير أنه فى الواقع لم تذهب موسكو الى هذا المستوى من التأييد والمساندة ، واشتملت السياسة السوفيتية ازاء المشكل الصحراوى على **العناصر الاتية** :

- أن الاتحاد السوفيتى يؤيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوى .
- أن الاتحاد السوفيتى يعارض أى تصرف من شأنه اعاقة جهود الشعب الصحراوى فى ممارسة هذا الحق .
- أنه من غير الممكن تجاهل جبهة البوليساريو اثناء البحث عن حل للمشكلة الصحراوية .
- يتعين الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض ، تحقق

مطلب الشعب الصحراوى فى تقرير المصير .

وقد تكون العلاقات الاقتصادية التى تربط موسكو بالرباط هى السبب وراء التحفظ السوفيتى أزاء المشكلة الصحراوية ، ففى ١٠ مارس ١٩٧٨ وقعت الدولتان على اتفاق تجارى قيمته ٢ بليون دولار ، تحصل بموجبه موسكو على الفوسفات ، فى مقابل حصول المغرب على النفط والكيماويات وسفن الشحن من الاتحاد السوفيتى . ويعرف هذا الاتفاق (بصفقة القرن) ولم تصل معاملات موسكو التجارية مع الجزائر الى هذا المستوى من الضخامة .

(٤) الولايات المتحدة .

ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات غير متساوية مع المغرب والجزائر . فعلاقات واشنطن بالجزائر ذات طابع اقتصادى ، فى حين ان علاقاتها بالمغرب ذات طبيعة استراتيجية ، فكلتا الدولتين تتقاسمان رؤية مشتركة نحو الحظر الشيوعى ، فقد اشتركت المغرب فى عملية الكونغو عام ١٩٦١ ، والتدخل فى إقليم شابا الزائيرى فى ١٩٧٧ ، اضافة الى أن الولايات المتحدة تحتفظ بتسهيلات عسكرية فى الأراضى المغربية علاوة على أن المغرب ساندت ديبلوماسية كيسنجر فى الشرق الأوسط ، لذا فأن الولايات المتحدة تنحاذ قليلا الى المغرب فى صراعه على الصحراء . فقد أيدت واشنطن اتفاقيات مدريد ، وقدمت للمغرب الاسلحة والمعدات ، وساهمت مساهمة فعالة فى بناء الجدران الأمنية . ولكن الرؤية الامريكية للصراع الصحراوى وكيفية حلة تتحدد **بالعناصر الاتية** :

- أن الهدف من وراء تقديم الاسلحة للمغرب هو مساعدتها على الدفاع عن نفسها .
- أن الولايات المتحدة تعمل على خلق الظروف النفسية المواتية لحل الصراع .
- أن الصراع فى الصحراء لايمكن حله عسكريا ، وأنه غير ممكن وجود فائز وخاسر فى الحرب
- أن الاسلحة الامريكية للمغرب ، تسهم فى خلق التوازن العسكرى الذى من شأنه أن يدفع الجزائر والبوليساريو الى الدخول فى تسوية مع المغرب .

ويتضح مما سبق أن سياسات القوى الكبرى ازاء المشكل الصحراوى تراوحت بين الحياد والانحياز المحدود والمحسوب ، فلم يصل مستوى الدعم والمساندة لاى من تلك القوى فى علاقاتها مع الطرفين المتنازعين الى درجة التطابق الكامل فى المواقف . والتساؤل المثار هنا : كيف يمكن أن يكون ذلك حافزا للتسوية ؟ .

لا تنفصل الاجابة على هذا التساؤل عن مجمل معطيات التوازن العسكرى والسياسى فى منطقة المغرب العربى ولكن يمكن القول عموما أن قدرة أى طرف على مواصلة الصراع تتحدد وفقا لامكانياته الذاتيه وحجم المساندة التى يمكن أن يتلقاها من حلفائه الخارجيين . فاذا ما عجزت امكانياته الذاتيه عن تحقيق اهدافه المرجوة من الصراع . فأن الدعم الخارجى فى هذه الحالة سيلعب دورا محوريا فى تحديد نطاق وأمد الصراع . وهنا سيتوقف استعداد الطرف الخارجى فى تقديمه المساندة والدعم على أهدافه ومصالحه

وانطلاقا من اهداف القوى الكبرى الموضحة سلفا ، فأن أيا منهما لن يكون لديه الاستعداد لتقديم الدعم والمساندة لأى من الطرفين المتصارعين كى يحقق أهدافه كاملة . والمتوقع فى مثل هذه الظروف أن تتبنى تلك القوى سياسات ادارة الصراع . أى الحفاظ على الصراع عند حدودة الدنيا من التصعيد ، دون الاسهام حقيقة فى حله طالما أن الصراع لم يصل الى درجة الحاق الضرر بمصالحها . والهدف من وراء ذلك هو الحيلولة دون تصعيد الصراع الى الدرجة التى تجد فيها تلك القوى نفسها مجبرة على تحديد خياراتها وتحالفاتها ، الأمر الذى سيترتب عليه تضرر مصالحها مع الطرف الاخر غير الحليف .

وهكذا فأن محدودية الدعم والمساندة الخارجية ، يمثل فى حد ذاته حافزا للتسوية ، بالنظر الى أن أطراف الصراع قد يجدون فى حالة بلوغ الصراع الى مستوى الجمود والاسترخاء ، ومع عدم امكانية تحقيق أهدافهم الأصلية ، أن السبيل الوحيد للخروج من المأزق ، هو محاولة الوصول الى تسوية للصراع .

(٢) الاطار الاقليمى لمنطقة المغرب العربى .

تقع النظرة الحقيقية للمشكلة الصحراوية فى محتوى منطقة المغرب العربى ، ففيه نشأت المشكلة ، ومنه أيضا يمكن الوصول الى تسوية لها ، وليس المجال هنا استعراض الجذور التاريخية للمشكلة ، والدواعى والاسباب وراء الخلاف المغربى الجزائرى ، ولكن يتحدد هدفنا فى رصد التطورات الأخيرة فى منطقة المغرب العربى ، والتى يمكن أن تكون حافزا لتسوية المشكل الصحراوى . والتى يمكن ايجازها فى التالى :

- تحسن العلاقات الليبية الجزائرية فى نهاية عام ١٩٨٥ بعد فترة من الجفاء بين البلدين أثر ابرام اتفاق « وجدة » بين المغرب وليبيا ، وطرد العمال التونسيين من ليبيا ، وقد جاء هذا التحسن على أثر زيارة عبدالسلام التريكى أمين المكتب الشعبى للاتصال الخارجى للجزائر ، وما تلى ذلك ما إنعقاد القمة الليبية والجزائرية فى نهاية يناير ١٩٨٦ بمدينة « عين أم الناس » على الحدود الجزائرية ودخول الدولتين فى مباحثات وحدويه
- تحسن العلاقات الليبية التونسية ، بفضل الوساطة الجزائرية ، وتسوية المشاكل العالقة بين الدولتين ، وعودة العلاقات الدبلوماسية ، وتشكيل لجنة عليا مشتركة ، يوكل اليها مهمة التنسيق بين البلدين
- عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر ، بعد فترة انقطاع دامت اثنى عشر عاما ، وصدور بيان

مشترك أعربت فيه الدولتان عن رغبتهما فى المساهمة فى بناء المغرب العربى الكبير .

- انعقاد أول مؤتمر قمة لدول المغرب العربى فى يونيو ١٩٨٨ فى الجزائر ، والاتفاق على تشكيل لجنة تنشيط التعاون ، تكلف بوضع الاساليب اللازمة لاقامة المغرب العربى .

وتوضح تلك التطورات أن مناخا من التضامن والوئام بدأ يزحف الى منطقة المغرب العربى ، وأن دولة بصدد البحث عن صيغة لقيام المغرب العربى ، وفق نسق سياسى واقتصادى متكاملى ،

وقد أنعكس هذا المناخ على المشكلة الصحراوية فى بعدين أساسيين :

اولهما : انتقال المشكلة الصحراوية من مرحلة القتال لاسيما بعد ثبوت محدودية الخيار العسكرى الى مرحلة التشاور لأجل البحث عن الوسائل الكفيلة بوضع حلول له ، باعتباره احدى العقبات الرئيسية أمام بناء التكامل المغربى .

ثانيهما : تغليب المسئولية الاقليمية على المسئولية القطرية المحدودة ، وقد ساعد على احداث هذه النقلة النوعية للمشكل الصحراوى . بروز اتجاه نحو « مغربة حل الصراع » بمعنى أن حل الصراع بات من وجهة نظر دول اقليم المغرب العربى يكمن فى أطار المغرب العربى الكبير . ويتضح هذا الأمر فيما ذكره العديد من المسئولين فى منطقة المغرب، وفيما تناقلته وسائل الأعلام الرسمية ، مثال ذلك ما ذكرته صحيفة « الثورة » الناطقة بلسان جبهة التحرير الجزائرية .. أن حرب الصحراء من الممكن تسويتها فى اطار المغرب العربى الطبيعى ، كذا صرح الزعيم الليبى معمر القذافى بأن بلاده لا تشجع قيام دولة عربية أخرى فى المنطقة ، وأكدت تونس أيضا على لسان رئيس وزرائها زين العابدين بن على على أنها ترجح صوابية الحل المغاربى للنزاع الصحراوى .

(٣) محفزات للتسوية وثيقة الصلة باطراف النزاع انفسهم .

بالرغم من عدم امكانية الجزم بأن الصراع الصحراوى قد أصبح فى وضعه الراهن مواتيا لامكانية تسويته ، الا أن هناك العديد من المؤشرات التى تدل على أن الصراع بات عبئا على أطرافه ، نظرا للتكاليف الناتجه عن استمرارة ، وتمثل تلك التكاليف فى حد ذاتها حوافز تدفع الأطراف نحو التسوية .

ويمكن حساب تكاليف كل طرف (الجزائر والمغرب والبوليساريو) على النحو التالى :

اولا المغرب : تتمثل الاعباء المترتبة على استمرار الحرب فى الاتى :

على الصعيد الدبلوماسى :

بدأت منظمة الوحدة الافريقية تصدر قرارات تميل لصالح تحالف الجزائر - البوليزاريو ، والتى وصلت الى ذروتها فى اجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية الذى أنعقد فى شهر فبراير ١٩٨٢ ، حيث أصدر قرارا يعلن قبول الجمهورية الصحراوية كعضو كامل الحقوق فى المنظمة ، كذا أسفرت الضغوط الجزائرية على الدول الكبرى والدول الأوروبية وخاصة فرنسا وأسبانيا عن اتخاذ بعض المواقف المؤيدة للبوليساريو ، كما ترتب عليها أيضا اعتراف الأحزاب اليسارية الأوروبية بالجمهورية الصحراوية ، وتدعمت كل هذه الانتصارات بتحول فى قرارات الأمم المتحدة التى أصبحت منذ عام ١٩٨٥ تدعو الى الاستفتاء والحوار المباشر بين المغرب والبوليساريو .

على الصعيد العسكرى :

فرضت الحرب أعباء إقتصادية كبيرة على الاقتصاد المغربى ، فقد تضاعف حجم القوات المسلحة الغربية أربعة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، حيث تزايد عددها من ٥٦ الف مقاتل عام ١٩٧٤ الى ٢١٣ الف عام ١٩٨٨ ، كذا تزايدت اعداد القوات شبه العسكرية من ٢٣ الفا عام ١٩٧٤ الى ١٣٥ الف عام ١٩٨٨ ، ليصل بذلك اجمالى القوات المسلحة الغربية ٢٣٨ الف جندى عام ١٩٨٨ .

وترتب على هذا التزايد المطرد فى حجم القوات ، ارتفاع موازنة الدفاع من ٨٣٨ مليون درهم عام ١٩٧٤ الى ٧٥٦٠ مليون درهم عام ١٩٨٨ . يضاف اليها نفقات وزارة الداخلية التى بلغت ٢,١٤٥ مليون درهم عام ١٩٨٢ .

وواكب التصاعد هذا فى نفقات التسلح ، انخفاض عوائد المغرب من صادراتها من الفوسفات الذى يشكل ثلث اجمالى صادرات المغرب . وتدهور عائدات صادراتها عموما واستفحال الأزمة الاقتصادية بصورة مطردة منذ بداية عقد الثمانينات .

وقد انعكست تلك الأوضاع الاقتصادية المتردية والمترتبة على إستمرار الحرب ، وتصاعد نفقاتها وأعبائها ، على مستوى المعيشة كانت أهم نتائجها

المظاهرات والاضطرابات التى اجتاحت المغرب فى عام ١٩٨١ ، وعام ١٩٨٢ . والتى شملت قطاعات عريضة من المجتمع الغربى .

(٢) جبهة البوليساريو :

إذا كانت المواجهة السياسية والديبلوماسية قد حققت للبوليساريو إنتصارات في مواجهة المغرب ، فإن الجدران الأمنية قد وضعت المبادرة العسكرية في يد المغرب . فقد كشفت معركة السيطرة على « غلطة ذمور » في اكتوبر ١٩٨١ عن قوة البوليساريو العسكرية . الأمر الذى دفع المغرب الى تنفيذ خطة عسكرية دفاعية نوعية تحسبا لمعركة أخرى بهذه الكثافة ، فقام ببناء الجدران الأمنية ، وقد أحتاج المغرب حوالى خمس سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٥) لاقامة هذه الجدران . تمتد هذه الجدران على مسافة ٢٠٠٠ كم من جبال وركزيز في الشمال الشرقى للمغرب على الحدود مع موريتانيا ، وتمتد جنوبا الى شرق تندوف ، ثم تنفرج غربا نحو المحيط الأطلسى ، وتشكل هذه الجدران الحماية المطلوبة لمثلث العيون - السمارة - بوكراع . أى منطقة الكثافة السكانية والفوسفات ، كما تغلق الممرات الجنوبية الى رأس بوجدور والداخلة ، الأمر الذى أدى الى حصر قوات البوليساريو أما في المنطقة المحاذية لتندوف ، وأما الى الجنوب الشرقى من الساقية الحمراء في نواحى بير الحلو وتيغراتى ، وخلف هذه الجدران يقف ما يقرب ١٢٠ الف جندى مغربى مزودين بأحدث الأسلحة تحميهم التحصينات الضخمة من الأسلاك وأجهزة الأنذار الالكترونية ... الخ ،

وأنعكس هذا التفوق العسكرى المغربى على وضعيه البوليساريو والعسكرية ، فلم يعد بمقدورهم سوى شن الغارات ذات الأهداف المحدودة ، لفتح ثغرات داخل الجدران الأمنية ، والعودة مرة أخرى الى مواقع إنطلاقهم في الجزائر ، وغالبا ما يكون الهدف من تلك الهجمات التأثير في الرأى العام ، خاصة عند إنعقاد المؤتمرات الدولية لمناقشة المشكلة الصحراوية أو عند زيارة لجنة دولية للاقليم .

والناحية الثانية التى قد تمثل حافزا للبوليساريو نحو التسوية ، أن تطويل أمد الحرب يؤدى في الواقع الى تكريس مكانة المغرب داخل الاقليم الصحراوية ، بتقوية التمثيل السياسى للصحراويين بإدخال ثلاثة منهم الى مجلس النواب ، وبتعيين وزير صحراوى في الحكومة ، وتشجيع المغاربة للعمل في المدن الصحراوية ، إضافة الى المشاريع والاستثمارات الضخمة والتى بلغت منذ ١٩٧٦ أكثر من مليار دولار ...

(٣) الجزائر .

قد يشكل الوضع الاقتصادى الجزائرى حافزا للتسوية بالنظر الى تضاءل إمكانتها في تقديم الدعم والمساندة للبوليساريو ، فمنذ بداية الثمانينات والاقتصاد الجزائرى يواجه عدة صعوبات بسبب انخفاض عائدات البترول من ٤٠ دولار عام ١٩٨١ الى ١٢ دولار حاليا ، في حين أن البترول والغاز الطبيعى يمثلان اكثر من ٩٠ ٪ من قيمة الصادرات الأجمالية . لذا فقد انخفض مستوى الدخل من مبيعات البترول من خمسة مليارات دولار قبل إنهيار سعر النفط الى ١,٨ مليار دولار عام ١٩٨٦ .

ثانيا : عمليات التسوية السلمية .

بذلت العديد من المساعى والجهود لتسوية المشكل الصحراوى ، وذلك منذ بداية الخلاف الجزائرى المغربى عام ١٩٧٥ (بإستثناء مشروع بيريز دى كويلار الجارى التفاوض بشأنه)

ولكن أنتهت تلك المحاولات بالفشل ، ولا يرجع ذلك الى نقص في المشاريع والصيغ التى تصل بين وجهات النظر المتصارعة ، بقدر ما يرجع الى ادراك الأطراف انفسهم لعملية التفاوض ، فأحيانا ما أستخدمت المفاوضات كوسيلة لتبديد الوقت حتى يتمكن أحد الأطراف من دعم أوضاعه العسكرية وأحيانا ما أستخدمت لتعميق عزلة أحد الأطراف وتقليص مكانته الديبلوماسية . إضافة الى أن الأهداف لم تكن واضحة في أذهان الأطراف

علاوة على عدم الثقة بين الاطراف . فالمغرب قد تنظر الى الدعم الجزائرى للبوليساريو على أنه يهدف الى تطويق المملكة المغربية من الجنوب ، والوصول الى المحيط الأطلسى ، أما الجزائر فإنها تعتبر محاولات المغرب للسيطرة على إقليم الصحراء تدخل في إطار مخطط أوسع من حيث إنها ستكون البداية للمطالبة بإقليم تندوف ، وأن نجاح المغرب في هذا المسعى سيشكل سابقة الأولى من نوعها والتى تهدد الكيان الجزائرى نفسه ، وفي ظل هذا المناخ من الشكوك وعدم الثقة فإن غالبا ما فسرت الرسائل المتبادلة بسوء نية ، حتى ولو كان الطرف المرسل يهدف فعلا الى تخفيف التوتر . فأن الطرف المستقبل غالبا ما يفسرها أنها أسلوب من أساليب الخداع والتمويه وتحقيق أهداف ومآرب أخرى .

كذا اختلفت نظرة الأطراف في ما هية النزاع . فالجزائر أعتبرت أن النزاع لا يخصها وانما يخص المغرب وجبهة البوليساريو ، في حين أعتبرت المغرب أن البوليساريو ما هم الا مرتزقة وعملاء للجزائر ، وأن الخلاف بينها وبين الجزائر فقط وأن تسويته تتم عن طريق التفاوض مع الجزائر وليس البوليساريو ، وأن الاقدام على التفاوض المباشر مع البوليساريو يمثل في حد ذاته اعترافا منها بالبوليساريو .

وقد أنعكس ذلك على تقديم التنازلات . حيث ان التنازل الواحد يمثل في ذاته تقديم تنازلات أخرى فالقبول بتقديم تنازل مقابل للتنازل الذى قدمه الطرف الأول ، هو في ذاته مجموعة تنازلات . فمثلا قبول المغرب بالاستفتاء كتنازل مقابل لتنازل البوليساريو عن مطلب إنسحاب الادارة المغربية في الاقليم - يعنى تقديم المغرب لتنازل آخر هو قبول حق تقرير المصير ، وقد أدى هذا الى تصلب المواقف التفاوضية للأطراف ، والى إفراغ محتوى

التنازلات لتعنى لا شىء بل والتراجع عنها بعد الموافقة عليها . ولعل هذا مرجعه صعوبة إدارة تبادل التنازلات لاختلاف حجم التنازلات المتوقعة من كل طرف ، فالطرف المغربى يدرك على أنه الطرف المستهدف من تقديم التنازلات . التى هى فى ذاتها مكاسب للطرف الأخر ، وأنه لن يحصل على مكاسب مقابلة تعوض خسارته .

كذا لا يمكن اغفال دور الرأى العام الداخلى فى تعقيد المساومة ، واكسابها الطابع المتشدد فالقضية الصحراوية فى المغرب هى قضية شرعية حكم . فمنها استطاع الملك المغربى تعزيزالتفاف الشعب المغربى حوله .

وبنفس الطريقة فى الجزائر ، حيث أن القضية الصحراوية تمثل رمزا لدعم القيادة الجزائرية للحركات التحررية : لذا فإن التساهل بشأنها يعنى انحرافا للقيادة عن الخط الذى أنتهجته منذ حصول الجزائر على استقلالها ، والتى هى فى الأصل نتاج حركة تحرير كذا يرجع اخفاق جهود التسوية الى طبيعة الأطراف الثالثة التى تدخلت لتسوية الصراع . فهى فى الغالب أما أطراف افريقية او عربية او منظمات دولية ، ولكل تلك الأطراف ليس لها مصلحة مباشرة فى ناتج التسوية بتعبير أدق أن إستمرار الصراع الصحراوى لا يلحق الضرر بمصالحها لدرجة التى تكون فيها راغبة لتوظيف مواردها وإمكانياتها لتسوية الصراع . والحالة التى يمكن أن نستثنيها . فى هذا السياق الوساطة السعودية . حيث أنها تتضرر من إستمرار الصراع بالنظر الى حجم المعونة الاقتصادية والعسكرية التى تقدمها للمغرب ، لذا فإن التسوية السلمية تمثل فى ذاتها مصلحة لها ، ونظرا لأن طبيعة الصراع الصحراوى كصراع يدور حول دعاوى اقليمية ، فأن تسويته تتطلب نوعية من الوسطاء تكون لهم مصلحة فى ناتج التسوية ، وتكون لديهم الموارد والامكانيات التى من خلالها يمكن التأثير على أطراف الصراع ، خاصة فى حالة عدم توافر إرادة التسوية لدى أطرافه .

وتتضح تلك الملامح المشار إليها آنفا ، إذا ما أستعرضنا جهود التسوية منذ بداية الخلاف المغربى الجزائرى حول الصحراء . ويمكن فى هذا الصدد التمييز بين مراحل ست :

المرحلة الأولى : إتصالات مبدئية من اطراف ثالثة للوقوف على إمكانيات التسوية . عام ١٩٧٦

خلال النصف الأول من عام ١٩٧٦ ، أجرى العديد من رؤساء الدول وكبار المسئولين فى كل من السعودية وتونس والعراق والكويت ومصر والسنغال وغينيا والجابون ومنظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية - اتصالات بأحد أو كلا الطرفين المتنازعين لأجل الوقوف على إمكانيات التوفيق بينهما - وابرز تلك المحاولات الوسائطية الجولة المكوكية التى قام بها حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر آنذاك ، والتى أستغرقت أسبوعا ، تنقل فيها بين الجزائر والمغرب ، وأقترح خلالها وقف اطلاق النار ، وعقد اجتماع ثلاثى [المغرب والجزائر وموريتانيا] لوزراء الخارجية ، يتلوه إجتماع قمة ثلاثى ، لكن الجزائر طالبت بجلاء المغرب من الصحراء قبل القمة ، فى حين وافقت المغرب على اقتراح وقف اطلاق النار فقط .

كذا اقترح الرئيس سنجور فى فبراير من نفس العام إجراء إستفتاء يكرس عملية التقسيم ، مع الاستغلال المشترك للثروات المعدنية لاقليمى بوكرا وجارا جيبليت .

وفى مارس توصلت اليمن والسعودية إلى إتفاق مع كل من المغرب والجزائر ، يقضى بالاستخدام كل دولة القوة العسكرية فى مواجهة الأخرى ، وأستبعد الاتفاق جبهة البوليساريو.

وفى نهاية ١٩٧٧ حاولت السعودية التوسط مرة أخرى فى الصراع ، وعقد لقاء قمة بين الجزائر والمغرب فى الرياض ، ولكن لم تنجح فى مسعاها .

(٣) المرحلة الثانية : الاتصالات بين الأطراف المتصارعه ١٩٧٧ - ١٩٧٨ :

فى سبتمبر ١٩٧٧ حاولت البوليساريو الاتصال بكل من المغرب وموريتانيا كل على حدة ، لأجل إستكشاف إمكانية التوصل إلى إتفاق سلام مع أحد الطرفين ضد الاخر ، ولكن الدولتين إكتشفتا حيلة البوليساريو ، كذا إقترحت البوليساريو فى بداية ١٩٧٧ على موريتانيا توقيع إتفاق سلام منفصل ، وحاولت مالى فى مايو من نفس العام المساعدة فى الوصول إلى هذا الاتفاق الثنائى ، ولكن لم يكلل مسعاها بالنجاح .

وفى نوفمبر ١٩٧٧ أجرى الملك الحسن الثانى إتصالات مع هوارى بوميدين لأجل الوصول إلى حل سياسى للمشكلة الصحراوية ، وأجريت بالفعل محادثات بين أحمد طالب الابراهيمى مستشار الرئيس بوميدين وأحمد رضا المستشار الملكى لعاهل المغرب فى نوفمبر فى مدينة فاس وفى شهر ديسمبر فى مدينة لويزانا أعقبها إنعقاد مؤتمر قمة ثنائى ضم الملك الحسن وهوارى بوميدين فى مدينة بروكسا فى ٦ يونيو ١٩٧٨ ، وفقا لبعض التقارير فإن المحادثات أستهدفت وضع التفاصيل النهائية لتقسيم إقليم الصحراء بين البوليساريو والقرب ، وكان من القرر عقد لقاء قمة آخر فى بروكسل فى الفترة بين ٢٤ و ٢٥ سبتمبر فى نفس العام ، ولكنه ألقى لمرض هوارى بوميدين .

ولكن الأمور أنقلبت رأسا على عقب ، بفعل سقوط مختار ولد دادة الرئيس الموريتانى ، وأعتبر سقوطه بمثابة نجاح لأستراتيجية البوليساريو فى تكيف هجماتها

على موريتانيا ، وفى تحرك حذق أعلنت البوليساريو وقف إطلاق النار من جانب واحد ، وذلك حتى تتيح الفرصة للقادة الموريتانيين الجدد بلورة خياراتهم . خاصة وإنهم كانوا مترددين بين الاستمرار فى الحرب بما يعنيه ذلك من إستمرار الأوضاع العسكرية والاقتصادية المترديه فى موريتانيا ، ووقف الحرب ، بما يعنيه ذلك من إثارة غضب وعداء المغرب وقد أستغلت فرنسا وليبيا ومالى تلك الظروف وعرضت مساعيها للوصول إلى تسوية ، وأنعقد فى بأماكو مؤتمر حضره ممثلون عن موريتانيا والبوليساريو ، وكانت الصيغة الأولية للأتفاق تنص على تسليم منطقة ساقية الذهب إلى البوليساريو ، غير أن الملك الحسن أعلن فى ٢٠ أغسطس ١٩٧٨ بأنه لن يسمح بإقامة دولة مختلفة أيديولوجيا على حدود بلادة الجنوبية ، مما دفع بجامبيا إلى عرض إقتراح بموجبه تصبح دولة البوليساريو فى ساقية الذهب محاصرة بالأراضى الموريتانيه ، غير أن البوليساريو رفضوا هذا الاقتراح وطالبوا بإقامة دولة فى الاقليم الصحراوى ككل .

المرحلة الثالثة : وساطة منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٧٨ :

شكل مؤتمر القمة الأفريقى الذى أنعقد فى الخرطوم فى نهاية ١٩٧٨ لجنة الحكماء للتشاور مع الأطراف الرئيسية لنزاع الصحراء ، وضمت اللجنة فى عضويتها سبع دول أفريقية ، وفى ٢٣ يونيو ١٩٧٨ أصدرت اللجنة مجموعة قرارات تنص على الاتى :

- أن يمارس الشعب الصحراوى حقه فى تقرير مصيره عن طريق إجراء إستفتاء حر وكامل
- أن يختار الشعب الصحراوى بين أحد البديلين [فأما الاندماج فى المملكة المغربية أو الاستقلال] .
- دعوة أطراف النزاع إلى عقد إجتماع وذلك لضمان تعاونهم فى تنفيذ وقت إطلاق النار والاستفتاء .
- تشكيل لجنة تضم خمس دول أفريقية للاشراف على وقف إطلاق النار .

وقد عبرت المغرب عن وجهة نظرها إزاء المشكل الصحراوى فى الاجتماع الثالث للجنة خلال الفترة من ٥ ـ ٤ ديسمبر ١٩٧٩ مونروفيا وإشتملت على العناصر التالية : ـ

- البوليساريو ليست إلا صنيعة الجزائر .
- سيتوقف إطلاق النار تلقائيا مجرد أن توقف الجزائر عدوانها .
- لا توجد حاجة لأجراء إستفتاء ، لأن شعب الصحراء المغربيه عبر بالفعل عن رغبته فى الأندماج فى المغرب .

فى حين طالبت جبهة البوليساريو :

- إجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب .
- الانسحاب الكامل للقوات المغربية من الصحراء .
- سحب الادارة المدينة المغربية .

المرحلة الرابعة : مؤتمر القمة الأفريقى فى نيروبى ١٩٨١ .

ومع إحتمال إنضمام الجمهورية الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو إلى عضوية الوحدة الأفريقية لتزايد عدد الدول المعترفه بها إلى ٢٨ دولة أفريقية فى يونيو ١٩٨١ من إجمالى ٥١ دولة ، وفى تحرك تكتيكى من قبل الملك الحسن للحيلولة دون ذلك ، أعلن فى خطاب ألقاه فى ٢٦ يونيو ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الأفريقى الذى أنعقد فى نيروبى ، موافقته على وقف إطلاق النار وإجراء إستفتاء تحت إشراف رقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

غير أنه بادر عقب عودته من نيروبى إلى الاعلان بأن الاستفتاء يعد نوعا من تأكيد الحقوق التاريخية المغربية فى الصحراء ، وأن المواطنين المغاربة سيؤكدون خلال الاستفتاء مظاهر الولاء والاخلاص للمغرب ، وأنه لم يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقيمون فى مدينة تندوق الجزائرية بالعودة إلى الصحراء للأشتراك فى الاستفتاء ، وأنه لن يتفاوض مطلقا مع البوليساريو لأن النزاع هو نزاع بين المغرب والجزائر وموريتانيا فقط . فى حين دعت وزارة الاعلام فى الجمهورية الصحراوية إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الجمهورية والمغرب ، ووضعت ثلاثة شروط لتحقيق إستفتاء تقرير المصير هى :

١ ـ إنسحاب القوات والادارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء .

٢ ـ عودة كافة اللاجئين الصحراويين إلى الاقليم وفى مقدمتهم لاجئو مدينة تندوق .

- المبادرة بإقامة إدارة دولية مؤقته تشترك فيها الجمهورية الصحراوية إلى أن يتم الاسفتاء تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد سارعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى تشكيل لجنة لبحث المبادرة المغربية . وتقديم توصياتها للمنظمة الأفريقية حول تنظيم وإجراء الاستفتاء المقترح فى الصحراء ، وقد اقترحت اللجنة فى أغسطس ١٩٨١ خلال إجتماعها فى نيروبى مشروعا متكاملا لتنظيم عملية الاستفتاء ، تضمن العناصر التالية :

- يعبر الصحراويون عن أنفسهم فى تقرير المصير إجراء إستفتاء حر وكامل .
- الصحراويون المدرج أسماؤهم فى قوائم حصر السكان الأسبانية والذين يتجاور أعمارهم ثمانية عشر عاما سيكون لهم حق الادلاء بأصواتهم إلى جانب الصحراويين المقيمين فى الدول المجاورة والذين سيتم تحديدهم عن طريق المفوضيه العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة .
- إقامة إدارة مؤقته ومحايدة تضم عناصر مدنية وعسكرية وأمنية ، تساعدها قوة حفظ سلام دولية من

الأمم المتحدة أو من منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد رفض العاهل المغربى كافة قرارات اللجنة ، بينما كررت جبهة البوليساريو مطالبها السابقة الخاصة بإجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب وسحب الادارة المغربية ، وإنسحاب القوات المغربية من الصحراء .

وحاول العديد من الوسطاء خلال تلك الفترة تقريب وجهات النظر بين المغرب والجزائر ، ولكن بدون جدوى ، وأبرز تلك المحاولات : وساطة الملك خالد بن عبد العزيز فى يوليو ١٩٧٩ ، ووساطة ياسر عرفات فى سبتمبر ١٩٧٩ ، كما حاول الرئيس بورقيبه عقد لقاء قمة ثنائيا بين الملك الحسن وشاذلى بن جديد ، وكرر محمد مزالى رئيس الوزراء التونسى المحاولة مرة أخرى فى يونيو ١٩٨٠ ولكن بدون نجاح ، وفى يونيو ١٩٨٠ دعت البوليساريو الملك خالد بن عبد العزيز إلى التوسط فى النزاع .

المرحلة الخامسة : محاولات التوفيق ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ .

ظهرت خلال تلك الفترة دلائل على بدء التقارب المغربى الجزائرى . فقد حضرت الجزائر مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى فاس عام ١٩٨٢ ، كما اشتركت ضمن الوفد العربى برئاسة الملك الحسن الثانى المرسل إلى واشنطن لعرض المشروع العربى للسلام ، وفى يناير ١٩٨٣ شاركت الجزائر فى أعمال المؤتمر البرلمانى العربى فى فاس ، وفى أواخر نوفمبر ١٩٨٢ قام الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية بزيارة إلى الجزائر والمغرب ، للتوفيق بين البلدين بشأن المشكلة الصحراوية .

ووكنتيجة طبيعية لتسلسل الأحداث . انعقد مؤتمر قمة ثنائى بين الملك الحسن وشاذلى بن جديد فى ٢٦ فبراير ١٩٨٣ ، فى بلدة « العقيد لطفى » الحدودية .

كذلك وبفضل وساطة الملك فهد بن عبد العزيز انعقدت قمة أخرى فى بلدة « وجدة » المغربية فى مايو ١٩٨٧ ، أعقبها عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وكان أيضا من نتائج هذه القمة إطلاق سراح ١٥٠ جنديا مغربيا سبق وأن أسرتهم القوات الجزائرية ، وبالمقابل أطلق سراح ١٠٠ جندى جزائرى . وكانت عملية التبادل هذه إشارة واضحة لرغبة الطرفين فى مواصلة الحوار ، وفى فك الارتباط بين العلاقات الثنائية وبين المشكله الصحراوى .

المرحلة السادسة : وساطة الأمم المتحدة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨ .

واكبت هذه المرحلة التغيرات العديدة الحاصلة على الساحة الدولية من حيث بروز علاقات ووفاق جديدة بين القوتين العظميين ، ومن أبرز ملامح تلك العلاقات إعطاء دور متميز للأمم المتحدة فى تسوية الصراعات الدولية ، وهو ما تجسد فى تسديد الولايات المتحدة إلتزاماتها المالية لدى المنظمة ، إضافة إلى التغيرات على الساحة المغربية بالنظر إلى سعى دولة إلى إقامة تكامل إقليمى ، علاوة على تصاعد تكلفة إستمرار الصراع لدى الأطراف المتصارعة .

هكذا فإن وساطة بيريز دى كويلار والتى استهلها فى عام ١٩٨٦ ، قد نجحت فى التوصل إلى مشروع تسوية حظى بالموافقه المتحفظة من قبل المغرب والجزائر وموريتانيا .

ويتضمن المشروع العناصر التالية :

١ ـ تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة ليتولى مسئولية إعداد وتنظيم إجراء الاستفتاء تعيين هذا الممثل الخاص وهو هيكتور جروس أسبيل من أورجواى .

(١) يتوجه ممثل دى كويلار للتفاهم مع المسئولين المغاربة والمسؤولين فى جبهة البوليساريو على عدة خطوات واجراءات تنفيذية تمهيداً لاجراء الاستفتاء .

(٢) يساعد الممثل الخاص لدى دى كويلار فى مهامة هذه فريق مراقبين من الامم المتحدة يضم ٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠ ، وهؤلاء سيؤلفون ثلاث وحدات مدنية ووحدة عسكرية ووحدة أمنية .

(٣) المهمة الأساسية الاولى للممثل الخاص لدى دى كويلار ستكون التفاهم مع المسئولين المغاربة والمسئولين فى جبهة البوليساريو على برنامج زمنى لخفض عدد القوات التابعة لكل منهما ، ويقدر عدد أحزار القوات المغربية فى الصحراء بنحو ١٠٠ الف جندى ، بينما يقدر عدد أفراد قوات البوليساريو بين ١٥-٢٠ الف رجل .

(٤) عملية خفض القوات ستتم على ثلاث مراحل ، فى المرحلة الأولى يخفض عدد قواته المرابطة فى الصحراء إلى النصف ، وفى المرحلة الثانية يتم تجميع قوات البوليساريو فى مواقع يحددها الممثل الخاص لدى كويلار ، وتكون تحت إشراف مجموعة من المراقبين العسكريين الدوليين وفى المرحلة الثالثة يخفض المغرب عدد قواته إلى نحو ٢٠ أو ٢٥ الف جندى يتم تجميعهم أيضا فى مواقع يحددها الممثل الخاص من لدى دى كويلار وتحت إشراف المرافبين الدوليين .

(٥) بعد التفاهم على هذا البرنامج يبدأ تنفيذ وقف إطلاق النار فى الصحراء الغربية .

فى الصحراء الغربية بين القوات المغربية وقوات البوليساريو ، وبعد تطبيق وقف إطلاق النار يبدأ تنفيذ البرنامج التعلق بخفض عدد القوات المغربية وتجميعها مع قوات البوليساريو فى مواقع محددة .

(٦) تبدأ حينذاك مرحلة إنتقالية تستمر إلى حين اجراء الاستفتاء الشعبى ، وإعلان نتائج هذا الاستفتاء ويكون الممثل الخاص لدى دى كويلار السلطة الوحيدة المخولة فى جميع المسائب المتعلقة بالاستفتاء وما يرتبط بعد ذلك .

(٧) بعد ذلك يعد الممثل الخاص لدى دى كويلار قوائم بأسماء جميع الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة فى هذا الاستفتاء الشعبى ، ويساعدهم فى هذه المهمة بشكل خاص خبراء من الأمم المتحدة ويتوقع أن يشارك فى هذا الاستفتاء ٧٠ أو ٩٠ الف صحراوى .

وعلى الرغم من أنه سابق لأوانه تقديم تحليل موضوعى لمقترب بيريز دى كويلار الوسائطى ، لان المادة العلمية المتوفرة حتى الآن لا تفى بهذا الغرض ، غير انه يمكن القاء بعض الضوء على أساليبه وتكتيكاته فى معالجته للشكل الصحراوى : ونوجزها فى الآتى :

(١) سرية الاتصالات : فالملاحظ أن دى كويلار المتحد فى مباحثاته مع اطراف النزاع الصحراوى على السرية ، من حيث أحاطة تلك المباحثات بقدر كبير من الكتمان عن وسائل الاعلام المختلفة .

(٢) تجزئة الوضوع وتحقيق أهداف جزئية فى طريق الوصول إلى الهدف : وتتضح تلك التجزئة فى تركيز المشروع على الاستفتاء فقط ، وهى النقطة التى تحظى بموافقة الأطراف ، أما بقية العناصر كمسألة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، او التفاوض المباشر بين جبهة البوليساريو والمغرب ، أو الشكل النهائى للتسوية .. الخ كل تلك الأمور لم يتطرق إليها المشروع .

(٣) الاعتماد على مشاركة وسطاء أخرين ، فقد أعتمد بيريز دى كويلار فى وساطته على كينيث كاوندا رئيس منظمة الوحدة الافريقية .

(٤) الاستناد إلى مصادر محايدة فى جمع المعلومات : فقد شكلت بعثة فنية تابعة للأمم المتحدة برئاسة عيسى دياللو من غينيا وعبد الرحيم فرح من الصومال ، وتضم البعثة ١٥ خبيراً جنديا وعسكريا انيط بها مهمة جمع المعلومات عن الاوضاع فى الصحراء واعداد تقرير لبيريز دى كويلار ، وقد وصلت البعثة إلى الصحراء فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ وأمضت بها ثمانية أيام .

وبمقارنة المواقف الأصلية للأطراف ، ببنود المشروع المقترح من قبل بيريز دى كويلار والذى حظى بقول المغابة وجبهة البوليساريو ، يتبين الآتى :

اولاً أن المغرب لم يتخل كثيراً عن مواقفه فالمشروع يكفل له امكانية الابقاء على الادارة المغربية والقوات الغربية ، إضافة الى أن المشروع لم يطالبه بإجراء مفاوضات مع البوليساريو .

ثانيا أن البوليساريو لم يتحقق لها أى من مواقفها الأصلية . وإن كانت المكاسب المتحققة لها هى ذات طبيعة كمية من حيث تخفيض أعداد القوات المغربية ، دون أن يعنى ذلك إنسحابها كليا .

ثالثاً مستقبل الصراع الصحراوى .

تتحدد معالم مستقبل الصراع الصحراوى فى ثلاثة سيناريوهات ، كل منها تتطلب ظروف موضوعية لامكانية تحقيقها فى الواقع .

اولا : إنشاء دولة للبوليساريو فى الاقليم الصحراوى : يتطلب تحقيق مثل هذا السيناريو :

(١) تلقى البوليساريو كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات تمكنها من تصحيح الميزان العسكرى لصالحها .

(٢) تدهور حاد فى الاوضاع الاقتصادية المغربية .

(٣) بقاء منطقة المغرب العربى فى حالة من التفكك ، تتيح للبوليساريو امكانية اقامة تحالفات عريضة مناوئة للمغرب .

(٤) إنخافض شديد فى الروح المعنوية للقوات المسلحة الغربية .

شومن غير المتوقع أن تتحقق أى من تلك الظروف فى المستقبل ، بل أن مؤشرات الوضع الحالى تسير فى اتجاه معاكس . وإذا ما تم التوصل إلى تسوية سليمه على ضوء موازين القوى الحالى ، فأنها لابد وأن تميل لصالح المغرب .

ثانيا : الاندماج الكامل للاقاليم الصحراوية فى المملكة المغربية تحقيق هذا السيناريو يفترض التالى :

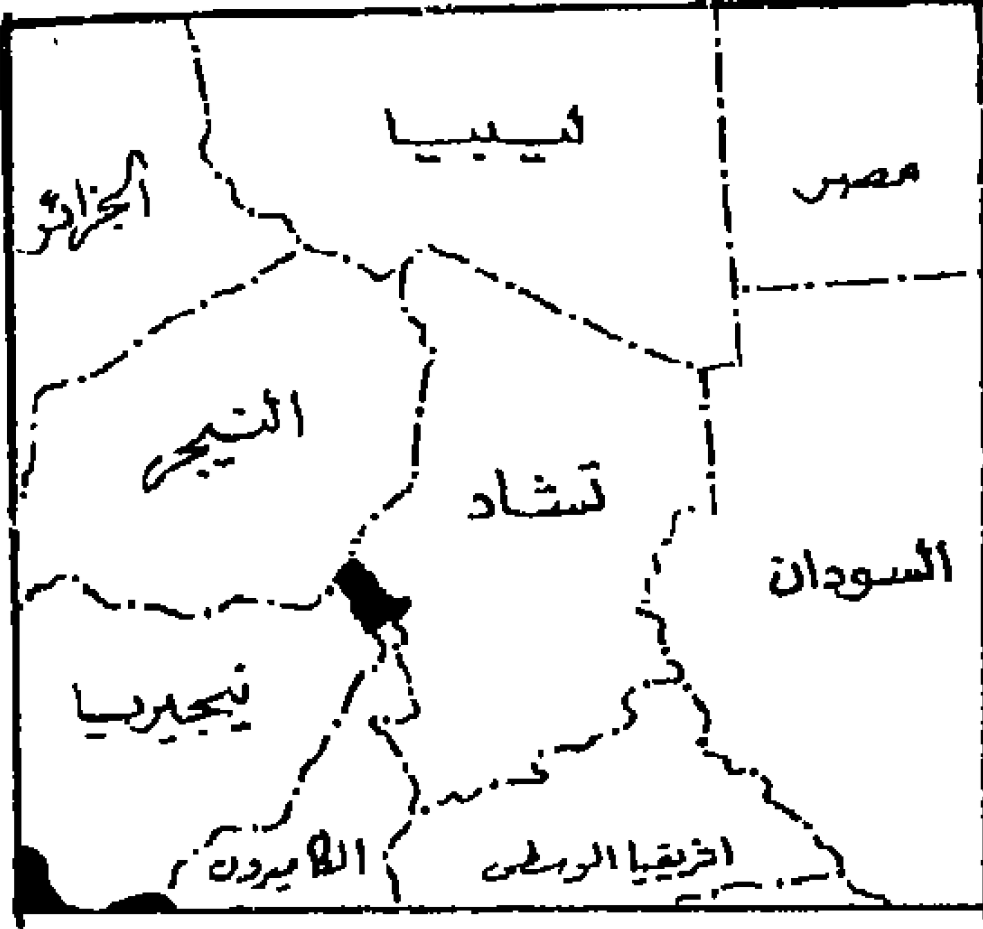
(١) التخلى الكامل للجزائر عن مساعدة ودعم البوليساريو .

(٢) التفتت والانهيار الكامل الداخلى لجبهة البوليساريو .

(٣) نجاح باهر للديبلوماسية المغربية فى تطويق وحصر التأييد الدولى للبوليساريو .

قد لا يتحقق مثل هذا السيناريو على الأقل فى المستقبل المنظور ، وإن كان عامل الوقت قد يعمل لصالح المغرب . إذا ما استمر ميزان القوى الاقليمى والدولى فى التحسن لصالحها ـ ليحقق مثل هذا الناتج .

ثالثا : الوحدة الفيدرالية أو الكونفدرالية أو حكم ذاتى محدود يعتبر مثل هذا السيناريو هو الاكثر واقعية لتمشية مع متغيرات الواقع الحالى . كما يحقق للاطراف المتنازعة فوائد عديدة فالمغرب لم تتخل عن أقاليمها الصحراوية ، والبوليساريو قد تضع حداً لخسائرها ، فما تحصل عليه فى الظروف الراهنة ، قد لا تتوصل إليه فى المستقبل ، كذا يكون بمقدور الجزائر المضى قدماً فى مشروع المغرب العربى ، والتخلص من العبء الاقتصادى لدعمها للبوليساريو مع عدم التخلى عن سياستها المؤيدة لحركات التحرير الوطنية .



[٤]
الصراع بين تشاد وليبيا

خالد العواملة

تشكل الصراعات المحلية والأقليمية المعقدة ساحة الصراع الدولى بين العملاقين نتيجة لهيكل النظام الدولى ، الأمر الذى يؤثر بشكل واضح على استقرار العالم الثالث ، وعلى الصراعات القائمة فيه ، وامكانية اتجاهها نحو التفجير او التسكين او التسوية .
ومن ثم فإن اختلاف حدة الصراع بين القوتين العظميين من مرحلة لأخرى ، وتطور شكل العلاقة بينهما ينعكس بدوره على شكل المواجهة بينهما فى الصراعات الأقليمية ، وتأتى طبيعة العلاقات بين العملاقين فى أعقاب لقاءات القمة الثلاثة بين الزعيمين ريجان وجورباتشوف فى ريكيافيك وواشنطن وموسكو لتبدأ مرحلة وفاق جديدة .

وتشكل تسوية او تسكين الصراعات الأقليمية احد المحاور الهامة فى تدعيم هذا التوجه الجديد ، ومع الأخذ فى الأعتبار بأنه ليس هناك سياسة واحدة لكل من القوتين العظميين تنطبق على الصراعات الأقليمية ككل .
فإن هذا التقرير سيعنى بمحاولة تبين الأبعاد والمتغيرات المتعلقة بعملية تسوية الصراع فى تشاد ، وينطلق من مقولة اساسية مؤداها : ان هذا الصراع يتسم بقدر من الخصوصية المتمثلة فى ان سياسات الوفاق لم تلعب دورا اساسيا فى تسويته بل ان هناك عوامل اخرى لعبت ادوارا هامة فى هذا الشأن وابرزها ما يلى : -

(١) اتجاه مواقف الأطراف المباشرة فى الصراع نحو المرونة نتيجة للتغير الحادث فى السياسات الخارجية او تغيير موازين القوى سواء على مستوى التوازن العسكرى أو فى انماط التحالفات المحلية التى كانت قائمة .

(٢) ان فرنسا كقوة كبرى ذات دور تقليدى فى المنطقة لعبت دورا مؤثرا عبر تطورات الصراع .

(٣) ان البيئة الأقليمية والتى عبرت عن نفسها فى جهود منظمة الوحدة الأفريقية واللجانالمنبثقة عنها خلقت مناخا عاما يدفع اطراف الصراع للنزوع نحو التسوية .

وسيتناول التقرير هذه الأبعاد من خلال دراسة العوامل المؤثرة فى الاتجاه نحو التسوية للصراع الليبى - التشادى ، ومواقف القوى الدولية المختلفة ، وجهود التسوية التى بذلت من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ، وبعض الدول الأفريقية ، ومستقبل هذه الجهود ، واحتمالات تجدد الصراع فى مراحل قادمة .

اولا : تغير مواقف اطراف الصراع :

تأتى المرحلة الأخيرة فى تطور الصراع الليبى - التشادى لتكشف عن تبدل جوهرى فى مواقف طرف الصراع . ويبدو هذا واضحا من خلال تغير الكثير من السياسات الخارجية والداخلية داخل البلدين . هذا التحول بدأ مع ادراك القيادة الليبية ان استمرار هذا الصراع سيؤدى الى مزيد من العزلة عربيا وافريقيا ودوليا . صاحب هذا الادراك الاحساس بمدى خطورة التهديد الخارجى المتمثل فى الموقفين الفرنسى والأمريكى

من الصراع . فالسياسة الليبية فى الدائرة الأفريقية تنبع من خلال الدور الثورى الذى تعتقد القيادة الليبية انها تقوم به فى القارة الأفريقية . ومن هنا كان التقييم الليبى للصراع ينطلق من بعدين :
الأول : ان نظام الحكم فى تشاد بقيادة حسين حبرى الموالى للغرب يشكل خطرا على أمنها .
الثانى : الحفاظ على شمال تشاد خاليا من القوى المعارضة لليبيا والدفاع عن قطاع أوزو .
والحدود الجنوبية لليبيا ، والتى تشكل عمقا هاما خاصة مع توتر علاقات ليبيا بجيرانها فى الشرق والغرب .
اما هدف القيادة التشادية فهو استعادة السيطرة على شمال تشاد ، والقضاء على المعارضة التشادية الموجودة فى الشمال للتأكيد على أنها الحكومة الشرعية فى تشاد وتدمير القوات الليبية المساندة لها ، ومحاولة استعادة قطاع اوزو . واحراج القيادة السياسية الليبية .
إلا ان رصد عوامل التغيير والمرونة فى مواقف واهداف اطراف الصراع يعتمد فى مضمونه على ثلاثة ابعاد رئيسية :
١ ـ التغير فى السياسات الخارجية والداخلية للقيادة الليبية : فالتوجه الليبى لحل النزاع مع تشاد ، تزامن مع عدة خطوات اخرى اتخذتها القيادة الليبية بشأن علاقاتها الخارجية اقليميا ودوليا باتجاه تعزيزها مع مختلف الأطراف . وخصوصا فى كثير من القضاالتى كان الموقف الليبى فيها مثارا للجدل :
أ ـ التغيرات فى السياسات الخارجية الليبية : بدأت القيادة الليبية باتخاذ الكثير من المواقف الايجابية تجاه العديد من القضايا العربية بدأت مع تحسينها للعلاقات مع المغرب حيث اوقفت ليبيا دعمها لجبهة البوليساريو ودعا العقيد القذافى فى احد تصريحاته عناصر الجبهة الى ضرورة التخلى عن فكرة إنشاء دولة الصحراء والانضمام الى المغرب . ومع اواخر السنة الماضية شهدت العلاقات المصرية ـ الليبية تطورات ساهمت بشكل ملحوظ فى تخفيف حدة التوتر بين البلدين بل ان العقيد القذافى طالب بفتح الحدود بين البلدين . وبذلت جهود وساطة عربية قامت بها دولة الامارات لتحسين العلاقة بين البلدين رغم تشكك الحكومة المصرية من نوايا المسؤولين الليبيين . ومن جهة اخرى استعادت طرابلس علاقاتها مع تونس بعد وصول زين العابدين بن على الى الحكم . حيث تطورت العلاقة بشكل ايجابى وسريع الى درجة كبيرة وتطورت العلاقات مع الجزائر ايضا الى حد الاعلان عن مشروع للوحدة بينهما . صاحب هذا الانفتاح الليبى على دول المغرب العربى رغبة القيادة الليبية الدخول فى هذه التغييرات دون تردد . يدفعها الى ذلك المناخ السائد فى التعاون بين دول المغرب العربى الخمس خصوصا بعد عودة العلاقات المغربية ـ الجزائرية وبتشكيل لجنة مغربية لاستشراق امكانيات بناء المغرب العربى . صاحب ذلك اجراءات عملية قامت بها القيادة الليبية مثل فتح الحدود مع تونس والجزائر ومن ناحية اخرى حاولت دول الغرب وبالخصوص فرنسا والولايات المتحدة الضغط على دول المغرب العربى من اجل ابعاد ليبيا عنها . ولكنها لم تنجح فى ذلك ، لاقتناع قيادات هذه الدول بأهمية المشاركة الليبية فى العمل المغربى . من جهة اخرى ، تحسنت العلاقات الليبية ـ الفلسطينية خصوصا بعد ما أن التقى العقيد القذافى مع ياسر عرفات ومعارضية المقيمين فى دمشق وعلى رأسهم العقيد ابو موسى فى محاولة للمصالحة بينهم بمناسبة إحياء الذكرى الـ ١٩ لثورة الفاتح من أيلول الليبية .
أما على المستوى الأفريقى فلقد رأت القيادة الليبية فى حل نزاعها مع تشاد نقطة الانطلاق لاعادة العلاقات مع الدول الأفريقية المجاورة . وصرح العقيد القذافى فى هذا السياق بأنه كان من الخطأ التورط فى الحرب الأهلية التشادية . وبين أن تدخل ليبيا فى الصراع أضر بها كدولة عربية . وانه من الضرورى تصحيح هذا الخطأ وان ليبيا كدولة عربية وافريقية لم يكن من مصلحتها التورط فى صراعات من هذا النوع الذى لا ينتهى .. واعادت ليبيا علاقاتها مع زائير وشهدت العلاقات مع السنغال وكينيا وجزيرة موريشيوس ومالى ونيجيريا تحسنا ملحوظا .
وهناك محاولات ليبية لفض الخلافات مع بعض الدول الغربية تمهيدا لتطويرها . وكان للرئيس التونسى زين العابدين بن على وساطات لتحسين علاقات ليبيا مع الغرب خصوصا مع الولايات المتحدة وبعض العواصم الأوروبية وعلى رأسها فرنسا ، وكانت الوساطة مجالا للحوار خلال زيارة بن على الأخيرة للعاصمة الفرنسية . وحذر الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد الجهات الغربية والولايات المتحدة بالخصوص فى خطر الضغوط التى تمارسها على القيادة الليبية . لأن ذلك سوف يدفعها الى مزيد من التشدد فى المواقف . لكن المواقف الغربية المضادة اخذت تضعف بعد ذلك ، بعدما واصلت الدبلوماسية الليبية خطواتها فى تصحيح علاقاتها وفض خلافاتها مع الآخرين دونما افتعال وكان لهذه السياسات الأثر البالغ فى تخفيف العزلة المفروضة على ليبيا .
ب ـ التغيرات فى السياسات الداخلية الليبية : صاحب هذا التوجه نحو اعادة النظر فى العلاقات مع الأطراف الدولية بالخصوص سلسلة من التحولات التى تمر بها ليبيا خلال الفترة الأخيرة ، فلقد شهدت ليبيا تغييرات داخلية مهمة مازالت متواصلة الى الآن . فقد بدأ العقيد القذافى الكثير من الاجراءات السياسية كان من ابرزها انهاء نشاط اللجان الثورية والاعتراف ببعض سلبيات ممارساتها وفى المجالات الأخرى ظهر انفتاح نحو القطاع

الخاص فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها .

ومن العوامل المؤثرة فى التغيرات الداخلية العامل الاقتصادى . فالمصدر الأساسى للثروة فى ليبيا وهو النفط قد انخفضت عائداته من ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ من ٢٢ بليون دولار الى ٥ بلايين وزادت الأوضاع الاقتصادية سوءا فى ليبيا وارتفعت الديون من ٨ ـ ١٢ بليون دولار حتى ان الحكومة الليبية اضطرت الى الغاء مشروع بناء مفاعل نووى سوفييتى يقدر قيمته بـ ٤,٢ بليون دولار ، وعمليات اسكان اخرى بليون دولار .

وكان استمرار الصراع يعنى مزيدا من الضغوط الاقتصادية فى الداخل واستنزافا للموارد الليبية وبالذات النفط ، حيث ان الصراع اوقف الكثير من المشاريع التنموية فى الداخل .

أما العامل الثانى فيتعلق بالتوازنات والتغييرات السياسية داخل ليبيا ، ومن الاجراءات التى اتخذت فى هذا المجال السماح للمعارضين السياسيين بالعودة الى ليبيا بعد ان تلقوا وعودا رسمية بالعفو عنهم وعدم تقديمهم للمحاكمة ، وخرج عدد آخر من السجون ومنح الممنوعون من السفر جوازاتهم . خصوصا ان الصراع الليبى ـ التشادى كان يعتبر عنصر ضغط للمعارضة الليبية على النظام . حتى ان الكثير من الأسرى الليبيين ومنهم الكولونيل خليفة ابو القاسم القائد السابق لمنطقة وادى دوم قد انضموا للجبهة الوطنية المعارضة لنظام العقيد . الا أن هذه التحولات والتغييرات الداخلية الليبية المهمة والتى لها تأثيرات مستمرة ، كان لها اكثر من معنى فلقد ارادت القيادة الليبية ان تبلغ العالم الخارجى ان خطواتها هذه ليست نتيجة ضغوط او تهديدات خارجية ، وانما هى صادرة عن قناعة عبرت عنها تحولات البلاد الداخلية فى مختلف المستويات ثم جاءت انعكاسات ذلك على السياسة الخارجية من بعد . كما ان هذه التعديلات والتحركات لا تعنى ابدا التحول عن المبادىء الأساسية للحكم والخط السياسى السابق ولكنها قراءة جديدة لمصالح البلاد وسياستها فى اطار مبادئها الثابتة هذه القراءة اضافت نوعا من المرونة .

٢ ـ انهيار التحالف الليبى والمعارضة التشادية : وكان حدوث هذا الانهيار من اهم العوامل المؤثرة على نتائج الصراع فى المراحل الأخيرة منه . وهذا التغير فى تحالفات اطراف الصراع والذى بدأ بانفصال اطراف مؤيدة للجانب الليبى ابتداء من نهاية عام ١٩٨٦ حيث انفصل عبد القادر كاموجى احد اقطاب المعارضة ثم جوكونى عويضى ـ القطب الرئيسى للمعارضة ، وعلى مناهضته للوجود الليبى فى شمال تشاد . مما اضعف من العناصر المؤيدة لليبيا فى شمال تشاد ، حيث تحول ولاء قوات المعارضة التشادية التى كانت تحت قيادة جوكونى عويضى من التحالف مع ليبيا الى الولاء للحكومة التشادية مما جعل خسارة القوات الليبية مضاعفة ، فبعد ان كانت تعتمد على هذه القوات فى تأمين المنطقة فى شمال تشاد ، أصبحت هذه القوات نفسها تشكل تهديدا لها . هذا كله اضعف من قدرة باقى قوات المعارضة التشادية بقيادة الشيخ ابن عمر قائد قوات « المجلس الثورى الديمقراطى » . حيث فشل ابن عمر فى استقطاب قوات كافية للمعارضة التشادية مما أدى الى مزيد من التكامل داخل قوات الحكومة التشادية وعلى العكس فإن خسارة ليبيا لتأييد معارضة تشادية منظمة كانت عاملا هاما وحاسما فى استعادة الحكومة التشادية للسيطرة على تشاد ، ودعم قوة الحكومة التشادية بقيادة حسين حبرى ونقل الصراع تقريبا من حرب أهلية فى تشاد مستقطبة استقطابا اقليميا ودوليا الى حرب محددة بين ليبيا وتشاد تمثل فيها فرنسا والولايات المتحدة السند المادى المؤثر لصالح تشاد ، حيث تدخلت القوات الفرنسية بشكل مباشر فى هذا الصراع . وكان الدور الأمريكى واضحا عن طريق المساعدات العسكرية لتشاد . كل هذه التطورات افقدت الحكومة الليبية القدرة على المناورة السياسية اقليميا ودوليا ، حيث انها كانت تستند الى جوكونى عويضى كمصدر لتبرير تدخلها فى تشاد بصفته ممثلا للحكومة الشرعية فى تشاد وليس حسين حبرى .

٣ ـ التوازن العسكرى بين أطراف الصراع : بدأ من المراحل الأخيرة فى الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد اقتناع الطرفين بأن كلا منهما لن يحقق مكاسب عسكرية جديدة . حيث ان الصراع وصل الى حالة من التوازن العسكرى . فلقد استطاعت القوات التشادية تحقيق مكاسب فى شمال تشاد ، ففى نهاية عام ١٩٨٦ وبدايات عام ١٩٨٧ قامت القوات التشادية باحتلال عدة مناطق فى شمال تشاد مثل مدينتى « أوزو » و « وواحة زوار » و « فادا » . وفى مدينة فادا تدخلت القوات الليبية الى جانب قوات « بن عمر » بشكل مباشر . وانضمت القوات المعارضة للرئيس التشادى السابق جوكونى عويضى فى الهجوم على « فادا » الى قوات الرئيس حسين حبرى ، واستطاعت ان تتغلب على باقى القوات التى استمرت موالية للشيخ ابن عمر المتحالف مع ليبيا ، وان تستولى على باقى المنطقة فى شمال شرق تشاد . ثم قامت بهجوم فى مارس ١٩٨٧ استولت على اثرها على « فايا ـ لارجو » . وشجع نجاح قوات الحكومة التشادية فى الاستيلاء على هذه المناطق كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على دفع الحكومة التشادية الى تحقيق مزيد من الانتصار على القوات الليبية لاضعاف الحكومة الليبية واحراجها ، والحكومة التشادية وجدت هذا الدعم فرصة لفرض سيطرتها على شمال تشاد واعادة توحيد تشاد ، ثم انسحبت القوات الليبية الى داخل قطاع

« أوزو » المتنازع عليه . وقامت الادارة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية تبلغ عشرة ملايين دولار وتقديم مساعدات عسكرية اخرى عاجلة لحكومة تشاد وشملت هذه المساعدات صواريخ ستينجر الأمريكية التى استخدمت فى تعزيز القوات التشادية . وفقدت القوات الليبية قواعد متتالية نتيجة لهذا الدعم العسكرى . خصوصا ان الأداء العسكرى للقوات الليبية فى المراحل الأخيرة كان يتسم بضعف الكفاءة والفعالية . واظهرت المعارك ان بعض عناصر هذه القوات فى حالة معنوية متدنية .

وقامت قوات الحكومة التشادية المدعومة بالاستيلاء على مدينة اوزو فى بداية أغسطس ١٩٨٧ ومنيت القوات الليبية بهزيمة قاسية . إلا ان ليبيا استطاعت استعادة المدينة بعد قصف جوى مكثف استمر لتسعة ايام . زاد من صعوبة الموقف الليبى احتفاظ ليبيا بقوات فى مواجهة القوات المصرية على حدودها الشرقية وأخرى على حدودها الغربية مع تونس قبل ان تتحسن العلاقات بين الطرفين ، كذلك احتمال تجدد التهديدات الأمريكية لليبيا من اتجاه البحر المتوسط ، مع ازدياد درجة الصراع الأمريكى الليبى فى البحر المتوسط . مما جعل القيادة الليبية وقدرتها العسكرية مبعثرة فى اتجاهات مختلفة كنتيجة للضغوط المحلية والأقليمية والدولية ، مما ادى الى استنزاف القدرات العسكرية الليبية فى الصراع . وتعرضت القيادة العسكرية الليبية لنقد حاد من القيادة السياسية . فبعد الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا فى ابريل ١٩٨٦ اتضح ان درجة استعداد هذه القوات غير كافية . وقدرتها على مواجهة المواقف المفاجئة كان ضعيفا . وتأكد هذا الافتراض فى المعارك التى استخدمت فيها القوات التشادية المفاجآت التكتيكية ، او فى صد الهجمات التشادية على بعض المواقع . والتزمت القوات الليبية الدفاع عادة فيما عدا الهجوم المضاد لاسترداد مدينة (أوزو) والتى نجحت فيه . أما القوات التشادية فهى ايضا لم تكن على درجة استعداد قتالى عالية نتيجة للطبيعة البدوية لهذه القوات التى تعتمد على الهجوم الخاطف ثم الارتداد السريع . ولما تعرضت لهجوم قوى فإنها فشلت فى صده ، كما ان الدعم العسكرى الفرنسى لتشاد أدى الى الحد من التفوق الجوى الليبى ، وخاصة بعد حصول الطرف التشادى على صواريخ الدفاع الجوى الأمريكى من طراز « ستينجر » .

وكان موقف بعض دول الفرانكفون فى تأمين القوات الفرنسية دورا واضحا فقد قامت زائير بتسهيل اعادة نشر القوات الفرنسية التى كانت متمركزة فيها الى تشاد . كما ساعدت جمهورية افريقيا الوسطى فى ذلك بالسماح لهذه القوات بالتوقف العابر فى « بانجى » عاصمتها . ومن هنا نجد ان تشاد وجدت مساعدة من فرنسا وبعض الدول الافريقية المجاورة ، بينما لم تجد ليبيا فى البيئة الأقليمية اطرافا مساندة لها . ومثال ذلك الموقف السودانى من وجود قوات ليبيا على اراضيه . فعندما طلبت الحكومة الليبية رسميا من السودان السماح لها باستخدام الأراضى السودانية للوصول الى تشاد واستخدام مطار « الجنينة » لنقل عناصر تشادية موالية لليبيا لكى تعمل ضد قوات حسين حبرى جنوب خط ١٦ فرفضت السودان هذه المطالب الليبية وعندما دخلت هذه القوات الأراضى السودانية طلب الصادق المهدى رئيس الوزراء السودانى مغادرة هذه القوات للأراضى السودانية واكد على رفض حكومته منح اى تسهيلات عسكرية لأى من طرفى النزاع .

وكنتيجة لاعتقاد تشاد انها حققت بعض المكاسب العسكرية فى الصراع قامت بالاغارة على قاعدة « معاطن السارة » داخل الأراضى الليبية والتى تقع فى جنوب شرق ليبيا وداخل الحدود الليبية بمسافة ١٠٠ كم ، ثم ما لبثت ان انسحبت منها كرد فعل للهجوم الليبى المضاد وعلى اثر ذلك اتجه الجانبان الى ايقاف الصراع المسلح بينهما والاتجاه الى الحل الدبلوماسى .

ثانيا: القوى الدولية والصراع الليبى ـ التشادى :

لاشك ان وجود نفوذ للقوى العظمى لا ينفى وجود دور للقوى الكبرى فى الصراعات الاقليمية فى دول العالم الثالث . وفرنسا كقوة كبرى تلعب الدور الرئيسى الخارجى فى هذا الصراع . وأولوية الدور الفرنسى يعود الى النفوذ التاريخى الكبير لها فى غرب افريقيا . باستثناء نيجيريا وغانا وليبيريا . إما تشاد فهى منطقة غير حيوية بالنسبة للقوتين الأعظم فهناك مناطق استراتيجية أكثر اهمية تتنازع عليها القوتان الاعظم فى افريقيا : كمنطقة القرن الأفريقى أو انجولا باعتبارها مناطق هامة وحساسة : ومن هنا كانت مواقف القوى الدولية فى الصراع كالتالى :

١ ـ الموقف الفرنسى : يعتبر التدخل الفرنسى امرا طبيعيا فى تشاد منذ الاستقلال وحتى الآن . وترجع اهتمامات فرنسا بتشاد الى اهتماماتها بدول « المجموعة الفرنسية » بشكل عام . حيث تتوسط تشاد تلك الدول . كما ان هناك مصالح اقتصادية تتمثل فى محصول القطن التشادى ، اضافة الى وجود اليورانيوم والذهب فى اقليم اوزو والبترول فى بحيرة تشاد . وترى فرنسا للمحافظة على هيبتها فى المنطقة ، عدم السماح لأى دولة بمحاولة التدخل والسيطرة على احدى دول « المجموعة الفرنسية » ، لذلك فقد قامت بربطها بنظام ثقافى واقتصادى وعسكرى ، بل وربطت تلك الدول فى تعاملها التجارى بالفرنك الفرنسى ، وأطلقت عليها اسم منطقة الفرنك ، كذلك اقامت فرنسا قاعدة عسكرية لها فى نجامينا . وهناك اتفاق تعاون مبرم سنة ١٩٦٠ ، هذا

التعهد الفرنسى ببذل المعونة العسكرية لتشاد نابع من قانون ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٠ الذى صدق عليه البرلمان الفرنسى وينص على الألتزام الفرنسى بالتعاون العسكرى مع سلطان الدول الافريقية ، من اجل اقامة قوات محلية قادرة على الدفاع عن أمنها الداخلى والخارجى . ويلاحظ ان الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا وتشاد ، لم تنص صراحة على أى تدخل عسكرى سافر من قبل فرنسا فى تشاد ، بل كانت تقتصر على التزام فرنسا بدعم وسائل الدفاع للجيش الوطنى التشادى وامداده بالاسلحة والفنيين العسكريين . الا ان خوف فرنسا على مصالحها فى افريقيا ، جعلها تضفى تفسيرات خاصة لهذه الاتفاقيات على نحو يتيح للحكومة الفرنسية التدخل كلما استدعى الأمر . وبذلك تم ارسال قوات فرنسية الى ساحة القتال عدة مرات فى تشاد . ورغم الرأى السائد بصفة عامة بأن الوجود الفرنسى فى القارة الأفريقية هو اقدر العوامل الخارجية العسكرية فى التأثير على تطور الأمور فى هذه المنطقة إلا أن الدور الفرنسى فى تشاد لا يقاوم التغيير داخل النظام طالما ان البديل ليس خارج الدائرة الفرنسية ، وهناك ملاحظة اخرى فى هذا الصدد هى ان الدور الفرنسى غالبا ما يأتى مؤيدا للحكومة القائمة فى نجامينا ، حيث يتولاها الرئيس الاكثر قوة .

لكن ما هو حجم التهديد الذى تمثله السياسة الليبية للمصالح الفرنسية فى تشاد وفى افريقيا بشكل عام ؟

- تمثل السياسات الليبية تجاه افريقيا عموما وتشاد خصوصا تهديدا حقيقيا ومباشرا للمصالح الفرنسية ، كونها تمثل قوى محلية اقليمية معارضة للنفوذ الخارجى . حيث ان هذه السياسات محملة باتجاهات فكرية قد تكون مرفوضة بالنسبة للغرب . فالمشروع الليبى العربى الاسلامى تجاه افريقيا تعتبره فرنسا نموذجا لا يمكن القبول به . ومن هنا كان التدخل الفرنسى فى تشاد يمثل عائقا قويا امام هذا المشروع وامتداده فى افريقيا .

- الموقف الليبى أيضا يمثل نوعا من التهديد لمكانة فرنسا وهيبتها ونفوذها فى افريقيا وخصوصا ان فرنسا تحاول احكام قبضتها على مجموعة الفرانكفون واثبات قدرة فرنسا على العمل أو الانجاز مع عدم التورط فى صراع مباشر سواء مع ليبيا أو الاتحاد السوفيتى .

وكان التدخل العسكرى يمثل الحل الأمثل فى الصراع . فقامت باعادة نشر قواتها فى افريقيا بأن ارسلت بعضا من قواتها من زائير الى تشاد فى يناير ١٩٨٧ ، وإعادت تجميع قواتها الموجودة فى منطقتى بيلتين فى الشمال وابيش فى الشرق وفى بعض المناطق فى تشاد .

وقدر عدد الجنود الفرنسيين بـ ٢٥٠٠ جندى فرنسى فى نهاية ١٩٨٧ شاركوا فى صد الهجمات الجوية الليبية على قاعدة وادى دوم بعد استيلاء تشاد عليها ، واشتركت القوات الفرنسية فى التخطيط والتدريب وحماية العاصمة نجامينا من القصف الجوى ، ويلاحظ تزايد الاتصالات الفرنسية التشادية العسكرية كلما اشتد الصارع . الا أن الموقف الفرنسى قد اختلف نسبيا بعد انسحاب القوات الليبية من اراضى تشاد الى قطاع اوزو المتنازع عليه . اذ اعلن الرئيس الفرنسى أن فرنسا تفضل حل مشكلة اوزو سلميا وانها لا تشجع الحل العسكرى طالما ان تشاد لم تتخذ قرارا بذلك . وانها سوف تدعم قدرة تشاد العسكرية بحيث تتمكن من السيطرة على الجزء الشمالى دون ان يتدخل هذا الدعم بشكل مباشر شمال خط عرض ١٦° قطاع .

وقد انعكس ذلك على الموقف الفرنسى اثناء الهجوم التشادى على قطاع أوزو حيث لم تبد فرنسا تأييدا كافيا لهذا الهجوم . كما اختلف الرئيس الفرنسى مع وزير دفاعه حول هذا الموقف حيث شجع وزير الدفاع محاولة تشاد الاستيلاء على اوزو بالقوة المسلحة بينما رأى الرئيس الفرنسى عدم التورط فى ذلك . وأعلنت فرنسا اخيرا انها ستسحب قواتها من تشاد الا انها لم تحدد موعدا للانسحاب بعد .

٢ - موقف القوتين الاعظم : تورطت القوتان - بصور شتى - فى سياسات العالم الثالث . وكان عدم الاستقرار أو الصراع فيه وراء توتر العلاقات السوفيتية - الامريكية ولكن اختلف اطار التوتر وطبيعته ودرجة شدته من مرحله لأخرى من مراحل تطور العلاقات بين القوتين الاعظم . ولاشك ان ظاهرة الصراع فى العالم الثالث (تفجيرهما أو تسكينها أو تسويتها) تتأثر بالتطورات فى هذه العلاقات . ومن هنا يأتى تحسن العلاقات السوفيتية - الامريكية فى عهد الرئيسين ريجان - وجورباتشيف لتبدأ علاقات وفاق جديدة . هذا التطور نتاج تأثير عدة عوامل نابعة من البيئة الدولية ، والتغير الذى حصل فى القيادة السوفيتية وذلك فى ظل تطور الظروف الداخلية . السياسية والاقتصادية والعسكرية لدى كل من القوتين . مما أثر على شكل ومناخ المواجهه بينهما فى العالم الثالث ففى خلال مؤتمرات القمة الثلاثة (ريكافيك ، واشنطن ، وموسكو) عمل الطرفان على حل الكثير من الصراعات الاقليمية ومحاولة ايجاد تسوية لها . ابتداء من افغانستان وانجولا والحرب العراقية - الايرانية وامريكا الوسطى . الا أن معيار التمييز بين صراع وآخر بالنسبة للطرفين يتمثل فى أهمية المصالح من حيث كونها جوهريه أو هامشية .

ومن هنا كان الاصراع الليبى - التشادى من الصراعات التى لا تهدد المصالح الجوهرية لأى من الطرفين ، لهذا السبب لم يدخل الصراع فى باب

التسويات الاقليمية الهامة فى القمم الثلاثة . إلا أن الدور الأمريكى فى الصراع يبدو واضحا من خلال الدعم العسكرى لتشاد والذى بلغ ١٥ مليون دولار من بينها صواريخ « ستنجر » للدفاع الجوى . ويبدو ان الاداء السياسى الليبى تجاه الولايات قد سبب كثيرا من القلق لها ، فموافقه الكونجرس بشكل سريع على المساعدات العسكرية لتشاد مؤشر على هذا الاداء ، كما ان الولايات المتحدة ارادت توريط ليبيا فى الصراع لزعزعة النظام فى الداخل واحراجه اقليميا وعالميا .

وتأتى زيارة بعض المسئولين العسكريين الامريكيين كالزيارة التى قام بها قائد القوات الأمريكية الجنرال جنين اوتيس لنجامينا ، واجتماعه بالرئيس حسين حبرى لتلقى بابعاد جديدة للاهداف الامريكية فى الصراع . حيث ذكر بعض المحللين ان الولايات المتحدة كانت تسعى الى دفع حبرى الى مغامرة عسكرية جديدة لاهدف لها سوى تصعيد العدوان الأمريكى ضد ليبيا . ويبدو الدعم الامريكى للموقف التشادى واضحا فى قضية اوزو حيث ايدت مطالب تشاد . بعكس الموقف الفرنسى الذى كان معتدلا من القضية وطالب بعرض قضية قطاع اوزو الى محكمة العدل الدولية .

أما الاتحاد السوفيتى فقد كان مستفيدا من سياسات القذافى فى افريقيا الموجهة ضد الغرب عن طريق خلق مناخ من القلق وعدم الاستقرار ومساندة حركات العنف فيها .

مما يساعد فى إيجاد توازنات من نوع جديد ويحرك التحالفات فى المنطقة . ولاشك ان الاعتدال الذى اظهره العقيد القذافى يرجع فى جزء منه الى ارادة الانفتاح التى يسير عليها جورباتشيف فى العلاقات الدولية وخاصة فى القارة السوداء .

فالاتحاد السوفيتى يريد الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع ليبيا دون التورط فى صراعات مع دول اخرى . خصوصا ان الزعامة السوفيتية تقوم باصلاحات جذرية فى الداخل وتسعى الى عدم التورط فى صراعات اقليمية جديدة . الا انه فى الملاحظ ان العلاقات الليبية السوفيتية قد اصابها نوع من الجمود وقد انعكس ذلك على تضاؤل حجم التفاعلات بين البلدين وخاصة العسكرية حيث يبدو أن ليبيا لم تحصل على أية اسلحة سوفيتية خلال العام ، فى حين ان الاتحاد السوفيتى قد حذر فرنسا من القيام بأى عمل عسكرى مباشر ضد الأراضى الليبية ، وان كان لم يبد موقفا واضحا بالنسبة لقطاع اوزو ، أو عند الاغارة التشادية على قاعدة معاطق السارة داخل ليبيا .

ثالثا : جهود التسوية لحل الصراع :

تأتى عودة العلاقات بين طرفى الصراع فى ٣ أكتوبر ١٩٨٨ كثمرة لعديد من المحاولات التى قامت بها منظمة الوحدة الافريقيا والكثير فى اللجان المنبثقة عنها وبعض الزعماء الافارقة والعرب وقد صدر بيان مشترك حدد مستقبل العلاقة فى نقاط محددة أهمها :

١ ـ اقامة علاقات حسن جوار وتعاون بينهما لخلق مناخ مناسب للحوار ولتلاحم العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين .

٢ ـ احترام وقف اطلاق النار الموقع بينهما فى ١١ ديسمبر ١٩٨٧ بدقة .

٣ ـ معالجة الخلافات الاقليمية بالطرق السلمية فى اطار احترام ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقرار القمة الافريقية الرابعة والعشرين وبالتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة بروح من المسئولية والتفهم بطبيعة مهمتها .

من الواضح ان كلا من الدولتين قد تعرضت لضغط افريقى مكثف لعب فيه اكثر من رئيس افريقى دورا مؤثرا لانجاحه وأهمهم الرئيس الجابونى نفسه عمر بونجو ورئيس ساحل العاج فليكس هوفيني بوانييه حيث ذكرت المصادر الافريقية انه كان الصانع الرئيسى للمصالحة فى تكتم شديد . واكدت مصادر اخرى ان رئيس توجو الرئيس اياديما بذل جهدا كبيرا فى تحقيقها وقد صرح بان الاتفاق على إعادة العلاقات كان ثمرة مباحثات طويلة بدأت منذ شهر قبل عودة العلاقات بواسطة مبعوثين من توجو وكان ذلك بسبب احتفاظ رئيس توجو بعلاقات طيبة مع زعيمى كل من ليبيا وتشاد .

وكان هناك دور عربى نشط فى الوساطات حيث لعب الرئيس التونسى زين العابدين بن على دورا مؤثرا من جانبه فى الضغط على ليبيا وأعرب عن سعادته بهذا الحدث مؤكدا فى رسالتين بعث بهما الى القذافى وحسين حبرى ان القرار سيؤدى الى تسوية سلمية لنزاع الدولتين وقال ان نتائج القرار ستمتد الى افريقيا قاطعة .

وابدت منظمة الوحدة الافريقية عودة العلاقات وأعلن سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية عيدى عمرو أن هذا القرار سيفتح الطريق أمام تسوية سليمة لجميع الخلافات . وأعلنت عن ارتياحها البالغ لعودة العلاقات لأن ذلك سيضع بداية مؤكدة للنزاعات على الحدود . وقد عينت تشاد البراهيمى محمد تيدى سفيرا لتشاد فى طرابلس فى منتصف اكتوبر ١٩٨٨ .

إلا انه من متابعة تطورات جهود التسوية نجد ان كثيرا من المحاولات والمشروعات فشلت قبل ذلك . ومن هذه المشروعات المشروع الليبى فى مايو ١٩٨٨ حيث اقترحت ليبيا خطة من أربع نقاط لتطبيع العلاقات مع تشاد ولكن هذه الخطة تتطلب التنازلات من الحكومة التشادية وحدها ومن شروطها :

(١) تطالب حكومة حبرى بالاعتراف بان قطاع اوزو المتنازع عليه بين ليبيا وتشاد هو جزء من التراب الليبى .

(٢) ان يوقع حبرى على اتفاق هدنة مع منافسه اللدود جوكونى عويضى .
(٣) يطالب بسحب القوات الفرنسية فى تشاد .
(٤) اطلاق سراح كل الاسرى الليبيين لدى القوات الحكومية التشادية .

الا ان تشاد رفضت هذه الشروط الليبية . الا أن بداية التحسن فى العلاقات بين الطرفين بدأت باعتراف العقيد القذافى بحكومة الرئيس حبرى القائمة فى نجامينا واعلانه انتهاء الحرب بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء منظمة الوحدة الافريقية وانه سيحاول حل جميع المشاكل مع تشاد بطريقة ودية . وأعلن أيضا عن استعداده لاعادة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين ثمانى دول افريقية هى الجابون والسنغال وكينيا وموريشيوس وجامبيا وليبريا وساحل العاج وزائير . وقد عادت العلاقات بالفعل مع زائير .

وقد رفضت منظمة الوحدة الافريقية تدخل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لأن أى قرار تتخذه فى اتجاه أو اخر قد يؤدى الى حدوث انشقاق شديد داخل المنظمة الافريقية . وكانت منظمة الوحدة الافريقية قد شكلت لجنة اسمتها « اللجنة الخاصة » تتكون من الجزائر والكاميرون والجابون والموزمبيق ونيجيريا والسنغال . ثم اجتمع فى بداية يوليو كل من وزير الخارجية الليبية جاد الله عزوز ووزير خارجية تشاد فى ليبرافيل وكانت هذه أول مباحثات مباشرة على مستوى عال بين البلدين منذ بداية النزاع وعقدت هذه الجلسات بحضور وزير خارجية الجابون وكانت تستهدف بحث امكانية تطبيع العلاقات بين البلدين .

وأعلن السفير الليبى فى باريس محمد الحفيدى والمبعوث الخاص للعقيد القذافى أن بلاده على استعداد لأى نقاش حول شريط اوزو وأكد ان بلاده راغبة فى انهاءالوضع الغامض الذى يسود العلاقات بين البلدين . وهذا يعد تراجعا فى الموقف الليبى المبدىء الذى كان رافضا أى تفاوض على اقليم اوزو .

وكبادرة لتحسين العلاقات قامت باعتقال الشيخ « ابن عمر » رئيس المجلس الديمقراطى الثورى لمبادلته بالاسرى الليبيين فى تشاد والذين يقدر عددهم بـ ٢٠٠٠ أسير .

كل هذا الاعتدال فى مواقف الرئيس الليبى العقيد القذافى ساهم فى تحسين العلاقة بين الطرفين . وقام الرئيس القذافى باطلاق سراح ٢٠٠ أسير تشادى فى نهاية سبتمبر قبل عودة العلاقات بفترة وجيزة . هذه المواقف وجدت صدى لها فى الطرف التشادى وقام الرئيس حسين حبرى فى نهاية يوليو ١٩٨٨ بالدعوة الى استئناف العلاقات الطيبة مع ليبيا تمهيدا لفتح الطريق امام مجالات الصداقة . كما ان الوفد التشادى لدى منظمة الوحدة الافريقية لم يعترض على ترشيح ليبيا لرئاسة المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة وهو مؤشر على العقلانية التى سادت الطرفين قبل عودة العلاقات .

رابعا : مستقبل التسوية واحتمالات الصراع :

لابد من الاشارة أن ما تم حتى الآن لا يمكن اعتباره لتسوية نهائية للصراع بين الطرفين . ما تم هو اتفاق نحو قبول مبدأ التسوية نتيجة للظروف المحلية والاقليمية والدولية ، فمؤشرات عودة الصراع مازالت قائمة خاصة فى حالة حدوث تغير أو تبدل فى البعد الدولى أو البعد المحلى . والصراع هذا ليس صراعا اقليميا محكوما ، اذ ان هيكل الصراع يتسم بالتوتر والنفاذية دائما . خصوصا ان اطراف الصراع والقوى الدولية لم تستطع تحقيق الاهداف المرجوة ، فالولايات المتحدة لم تستطع تغيير نظام الحكم فى ليبيا ، وليبيا مازالت ترى ان النظام التشادى الموجود موال للغرب وتشاد بدوره لم تستطع استعادة اقليم اوزو . كل هذا مع حدوث تغيير فى توازن القوى والصراع بين القوى العظمى قد يسمح بعودة الصراع من جديد ، الا ان المناخ الدولى والذى يسعى الى الحد من الصراعات الاقليمية قد يكون عاملا مهدئا للصراع الليبى التشادى ، رغم ان اطراف الصراع تنطلق فى ان هدوء الصراع فى هذه المرحلة تكتيكى وليست استراتيجيا وتبقى عوامل الصراع الكامنة موجودة بين الطرفين ولكنها محكومة بالظروف المحلية وبالبيئة الاقليمية والدولية . وتأتى نتائج الانتخابات الأخيرة فى الولايات المتحدة لتؤكد ان سياسات القوتين العظميين نحو الصراعات الاقليمية فى دول العالم الثالث ستحافظ على هدوئها النسبى ومحاولة ايجاد حلول ولو وقتية للصراعات القائمة دون التورط عسكريا فيها .

رابعا : تسوية الصراع العربى الاسرائيلى على ضوء حركة التسويات

المناخ الدولى الراهن واحتمالات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى



د . أحمد يوسف أحمد

هل يمكن أن تفضى التطورات الراهنة التى تحدث فى قمة النظام العالمى إلى تسوية ما للصراع العربى ـ الاسرائيلى أو على الأقل تعجل بمثل هذه التسوية ؟ يفترض هذا السؤال أن « للعالمى » أثر على « الاقليمى »، وهو أمر بديهى فى تحليل العلاقات الدولية بمعنى أن المتغيرات النابعة من قمة النظام العالمى لابد وأن يكون لها تأثيرها على العمليات الصراعية الاقليمية بدءاً من الحديث عن مصادر الصراع وانتهاء بالحديث عن تسويته ومروراً بتفجره وعمليات التصعيد والتهدئة فيه .

غير أنه من الواضح أن مضمون السؤال يتجاوز مثل هذه البديهية بكثير ، فهو يفترض أننا نعيش الان مناخا دوليا مميزاً على قمة النظام العالمى ، وأن أحد تداعيات مثل هذا المناخ يتمثل فى سعى العملاقين المسكين حتى الان بزمام الأمور على هذه القمة إلى إيجاد تسويات للصراعات الاقليمية ، ويمكن تلخيص الهدف من النقاش التالى فى التحقق من صحة مثل هذه الفرضية سواء بصفة عامة أو فى انطباقها على الصراع العربى ـ الاسرائيلى تحديداً ، ذلك أن طبيعة الظواهر التى تتناولها العلوم الاجتماعية بصفة عامة تقبل الاستثناء من القاعدة ، وهكذا فإن التسليم بوجود مناخ دولى جديد يفضى الى تسوية للصراعات الاقليمية أو يعجل بها على الأقل لا ينسحب بالضرورة على كافة الصراعات الاقليمية ، ولا ينسحب عليها كلها بنفس الدرجة ، فقد تبرز خصوصية لهذا الصراع أو ذاك تبرر خروجه الأكيد أو المحتمل من دائرة التأثير المترتب على التغييرات الراهنة التى تجرى على قمة النظام العالمى .

١ ـ حول المناخ الدولى الراهن :

ليس ما يشهده النظام العالمى الراهن من إنفراج فى العلاقة بين القوتين العظميين جديداً بطبيعة الحال ، وفى الواقع أن أسس هذا الانفراج تضرب بجذورها فى منتصف الخمسينات وعقد الستينات منذ أن انتقلت العلاقة الاستراتيجية بين العملاقين الى مرحلة التدمير المتبادل ثم الافناء المتبادل ، وقد شهدت أوائل السبعينات تطورات مكثفة فى اتجاه صياغة أطر علاقة الانفراج بين العملاقين(١) ، ثم تعرضت هذه العلاقة لتحديات أساسية هنا وهناك ، غير أن صعود ريجان الى الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية بدا وكأنه يمثل نهاية واضحة لسياسات الانفراج ، ومن هنا تنبع أهمية السياسات السوفيتية الجديدة التى دشنت مع صعود جورباتشوف الى قمة السلطة فى النظام السوفيتى الذى عانى كثيراً من الجمود ، إن لم يكن الشلل ، فى سنوات بريجينيف الأخيرة وما تلاها من تساقط سريع لخليفتيه اللذين مثلا النفس الأخير فى جيل الحرس القديم من حكام الاتحاد السوفيتى .

لقد أدت سياسات جورباتشوف وردود الفعل العالمية ـ وبالذات الأمريكية ـ لها إلى أننا أصبحنا نتحدث عن تغيير يجرى الان على قمة النظام العالمى يصفه البعض بأنه أخطر تغيير يعتريه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولعل الجديد فى هذا التغيير هو ارتباطه برؤية أيديولوجية سوفيتية جديدة بلورها جورباتشوف بوضوح

يمكن القول بأنها تستند أساسا على مقولة أن المحافظة على كوكب الأرض أصبحت لها أسبقية على الصراعات الاجتماعية والعقائدية بما فى ذلك الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية ، ومن هنا أصبحت مقولة « عالم واحد أو لا عالم » لها أسبقية على التسليم بإنقسامه الى عالمين سواء كان هذان العالمان هما الشرق والغرب أو الشمال والجنوب أو قمة المجتمع الدولى مقابل قاعدته .. الخ[٢]

ويقول جورباتشوف فى تفسير هذه الرؤية الجديدة : « قد يبدو غريبا لبعض الناس أن يضع الشيوعيون تأكيداً قويا على المصالح والقيم البشرية . حقا إن النظرة ذات الدافع الطبقى الى كافة ظواهر الحياة هى من أبجديات الماركسية » غير أنه مع ظهور أسلحة الدمار الشامل « ظهر حد موضوعى للمواجهة الطبقية فى المعترك الدولى : خطر الدمار الشامل . ولأول مرة على الاطلاق ظهرت مصلحة بشرية مشتركة ، حقيقية وليست تأملية وبعيدة لانقاذ البشرية من الكارثة »[٣]

ومن ناحية أخرى فإن الجانب الاخر الذى ينبغى التوقف عنده فى سياسات جورباتشوف هو أنها لم تتمثل فى مجرد طرح نظرى مجرد وإنما ارتبطت بسلسلة متلاحقة من المبادرات الدبلوماسية المصحوبة بعملية تخلى عن عدد من المواقف السوفيتية التقليدية فى القضايا الخلافية بين الشرق والغرب بما مكن من التوصل الى انجازات محددة على المستوى الدولى لعل أهمها هو توصل العملاقين أثناء لقاء القمة الثالث بالعاصمة الأمريكية فى ديسمبر ١٩٨٧ إلى إبرام اتفاقية واشنطون التى اتفق الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بموجبها على الازالة التامة لجيل كامل من الصواريخ النووية متوسطة المدى وقصيرة المدى المنصوبة فى أوربا الغربية والشرقية بما يقدر على الجانبين بحوالى ٣٨٠٠ رأس نووى ، وقد تجاوز المغزى الحقيقى لهذه الاتفاقية نسبة ما قضت عليه من الترسانة النووية للعملاقين (وهى تتراوح بين ٣ و٤ ٪) الى فتح آفاق حقيقية للحديث عن خفض متبادل فى هذه الترسانة النووية بما قد تصل نسبته الى ٥٠ ٪.

لاشك إذن فى وجود تغيير محدد فى مناخ ومضمون العلاقات داخل قمة النظام العالمى سواء تمثل هذا التغيير فى التكييف الأيديولوجى السوفيتى الجديد للعلاقة بين قطبى هذه القمة ، أو فى العملية الدبلوماسية التى واكبت هذا التكييف الجديد ونتائجها ، غير أننا اذا أنتقلنا للحديث عن أثر مثل هذا التغيير على الصراعات الاقليمية فإننا سنجد دون شك وضوحاً أقل سواء على مستوى التنظير أو العمل الدبلوماسى ، فعلى مستوى التنظير يحتوى كتاب جورباتشوف « البيريسترويكا » جزءاً عن النزاعات الاقليمية يردها فيه بالأساس الى « الحالة الرهيبة للبلدان النامية » كنتيجة لنزاعات داخلية أو اقليمية أفرزها الماضى الاستعمارى والعمليات الاجتماعية الجديدة أو عودة سياسة النهب أو أفرزتها العوامل الثلاثة معاً ، ويتحدث فيه عن كون هذه النزاعات تشكل « تربة صالحة للارهاب الدولى »، ويعد أن يوضح معارضة الاتحاد السوفيتى لهذا الارهاب واستعداده للمشاركة فى اجراءات فعالة لمقاومته يحدد موقف الاتحاد السوفيتى من أهم المنازعات الاقليمية فى الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى وجنوب أفريقيا والخليج وأفغانستان ، ولا يجد القارىء تنظيراً لجدلية العلاقة بين « العالمى » و « الاقليمى » إذا جاز التعبير إلا فى قول جورباتشوف : « إن هذه النزاعات ينبغى ألا تستخدم فى إثارة مواجهة بين النظامين وبخاصة عندما تشمل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة[٤] .

ويعنى هذا أن جورباتشوف لا يتحدث عن حل للصراعات الاقليمية ولا حتى عن تسوية لها بالضرورة ، وإنما عن عدم استخدامها فى إثارة مواجهة بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى ، وبخاصة عندما تشمل هذه المنازعات قطبى هذين النظامين ، ويترتب على هذا أن المطلوب أساساً بالنسبة للصراعات الاقليمية ألا تهدد العلاقة الراهنة أو المستقبلة بين العملاقين ، وأن تلك الصراعات التى تتضمن تورطاً مباشراً للعملاقين هى أكثر قدرة ولاشك على إثارة مثل هذا التهديد ، وإذا واصلنا النقاش حول هذه النقطة فإن هذا لا يعنى بالضرورة أن الصراعات الاقليمية يجب أن تحل أو تسوى ، وإنما يجب ألا يسمح لها بتهديد العلاقة الأمريكية ـ السوفيتية الجديدة ، وهكذا فمن الممكن ألا يثار الحديث عن التسوية إلا إذا كان منع تهديد هذه العلاقة مستحيلا دون مثل هذه التسوية ، ومن ناحية أخرى فإن هذا يعنى أولوية فى التعامل مع الصراعات الاقليمية التى تشهد تورطا مباشراً للعملاقين كما فى الصراع فى أفغانستان على سبيل المثال ، وبدرجة أقل الصراع فى جنوب أفريقيا .

ويعنى هذا منذ البداية أن حصيلة المتغيرات العالمية والاقليمية معا هى التى ستحدد مكانة صراع إقليمى ما على جدول أعمال قمة النظام العالمى ، فكلما ازدادت درجة تفجر مثل هذا الصراع الى الحد الذى يمكن أن يهدد العلاقات على مستوى القمة ، وكلما زاد التورط المباشر للعملاقين فيه أصبح الصراع مؤهلا بدرجة أكبر لتحرك العملاقين .

وعلى مستوى العمل الدبلوماسى لاشك أن الجبهة الممتدة للصراعات الاقليمية قد شهدت تطورات بالغة الأهمية بدءاً بأفغانستان ومروراً بالجنوب الافريقى وجنوب شرق آسيا وأنتهاءاً بالحرب العراقية الايرانية ، إلا أن الحصيلة النهائية للتحرك بشأن هذه الصراعات جميعا وبدرجات متفاوتة مازالت غير مكتملة أو غير

واضحة . فأين الصراع العربى ـ الاسرائيلى ـ من هذا كله ؟

٢ ـ موقع الصراع العربى ـ الاسرائيلى من المناخ الدولى الراهن :

لاشك أن الصراع العربى ـ الاسرائيلى مرشح لأن يكون ضمن أولويات العملاقين فى سعيهما لمحاصرة الصراعات الاقليمية بما فى ذلك التوصل الى تسوية اذا كان هذا ضروريا للقضاء على التهديد الذى يمثله للعلاقات بين العملاقين ، صحيح أنه لا يتضمن تورطاً مباشراً لأى منهما فى الصراع كما هو الحال بالنسبة للتورط السوفيتى فى أفغانستان مثلا ، ولكن درجة التزام العملاقين بطرفى الصراع عالية للغاية خاصة فيما يتعلق بالالتزام الأمريكى تجاه إسرائيل ، والذى وصل إلى حد التحالف الاستراتيجى[٥] بالاضافة الى أن الاتحاد السوفيتى لعب دوراً رئيسياً كما هو معروف فى تزويد الطرف العربى بالسلاح ، ومايزال يلعب هذا الدور بالنسبة لسوريا على الأقل ، والأهم من ذلك أن خبرة الانفراج الماضية فى السبعينات حين دفع بالصراع العربى ـ الاسرائيلى الى الخلف فى سلم أولويات العملاقين قد أفضت أولا الى تفجر حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وثانيا إلى واحدة من أشد الأزمات خطورة فى سجل المواجهة بينهما[٦] . ويضاف الى ذلك أن الصراع العربى ـ الاسرائيلى قد أكتسب كما هو معلوم بعداً نووياً بعد ثبوت تملك اسرائيل لترسانة نووية ، ومن ثم فما لم تكن هناك تسوية له فى المستقبل المنظور لابد أن يتصاعد التناقض بين المعادلة « الدولية » القائمة على خطوات تدريجية متوازنة فى اتجاه نزع السلاح النووى والمعادلة « الاقليمية » القائمة على سباق نووى[٧]

ويعنى ما سبق أن مبررات تقدم الصراع العربى ـ الاسرائيلى فى سلم أولويات العملاقين بالنسبة للمنازعات الاقليمية واجبة التسوية مبررات قوية سواء للتكييف الخاص لعلاقة طرفى الصراع بالعملاقين ، وبالذات العلاقة الاسرائيلية ـ الأمريكية أو للخبرة الماضية لعواقب دفع العملاقين للصراع الى الخلف فى سلم أولوياتهما أو للبعد النووى الراهن فى الصراع ، لكن هذا لا يعنى بالضرورة أن النظام الاقليمى للصراع مهيأ بنفس الدرجة للاستجابة لأكثر من أعتبار .

فلاشك أن الصراع العربى ـ الاسرائيلى يتميز بمجموعة من الخصائص التى تؤثر فى احتمالات تسويته بفعل تحرك دولى للعملاقين ، ولقد قدم د . محمد السيد سليم فى دراسة له عن المسارات المحتملة للصراع العربى ـ الاسرائيلى » نشرت فى عدد يناير ١٩٨٤ من هذه المجلة عدداً من هذه الخصائص نقتبس منها هنا أكثرها ملاءمة لموضوعنا وتتمثل فى الطبيعة الهيكلية للصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وتعدد مستوياته ، وحركته الذاتية .

أما الطبيعة الهيكلية للصراع فتشير الى أنه قائم بين طرفين بينهما تباين فى الأبنية الثقافية والحضارية والمجتمعية مع وعى شديد من قبل كليهما بهذا التباين ، وقد أدت هذه الطبيعة الهيكلية للصراع الى ديمومته وشموله لكل أبعاد التفاعلات العربية ـ الاسرائيلية حتى أطلقت عليه صفة « الصراع الاجتماعى الممتد » من قبل عدد من الدارسين ، وهو وصف يعنى أنه يتسم بخصائص رئيسية من أهمها امتداده لفترة زمنية طويلة ، وتعدد قضاياه وتشعبها من مجرد صراع حول إقليم فلسطين الى قضايا أكثر شمولا ، مع تكرار وكثافة هائلة فى التفاعلات العراقية ، وبالاضافة الى ذلك يلاحظ نشأة قوى توازنية داخل هيكل الصراع تدفعه نحو النمط الصراعى الممتد ، فعندما يتصاعد الصراع إلى حد المواجهة المسلحة فإن القوى الخارجية وعوامل الاجهاد الذاتية تتدخل لاعادته إلى وضع التوازن الصراعى العادى ، وكذلك عندما تبدو ملامح التعاون بين بعض أطرافه تنشأ قوى أخرى لاستعادة الوضع العربى ، والمحصلة النهائية لذلك كله هى صعوبة تسوية الصراع من خلال عملية واحدة مع ميله الى الاستمرارية .

وأما عن تعدد مستويات الصراع فيشير الى أننا لسنا فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى إزاء صراع واحد ، ولكننا بصدد عدة صراعات متشابكة : الصراع الفلسطينى ـ الاسرائيلى ، الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، الصراع الأمريكى ـ السوفيتى ، وحول هذه الصراعات المركزية الثلاث توجد مجموعة من الصراعات الهامشية التى تؤثر فى حركة الصراعات المركزية وتتأثر بها مثل : الصراع الفلسطينى ـ العربى ، الصراع العربى ـ العربى ، الصراع الفلسطينى ـ الأمريكى ، الصراع العربى ـ الأمريكى ، الصراع الاسرائيلى ـ السوفيتى ، وبطبيعة الحال فإن القضايا الكائنة فى كل صراع تختلف عن تلك الموجودة فى الصراعات الأخرى ، ولكنها تتشابك على نحو يصعب الفصل بينها ، ويعقد عملية تسويتها .

ويقصد بالحركة الذاتية المستقلة للصراع وجود حلقة مفرغة للعنف فى الصراع تكاد أن تكون مستقلة نسبياً عن طبيعة ميزان القوى الاقليمى العسكرى ، والى حد ما عن تدخلات القوتين الأعظم ، فزيادة القوة العسكرية الاسرائيلية مثلا لا تردع العرب عن استعمال العنف لتحقيق مطالبهم ، وتدخل القوتين العظميين لحث أحد أطراف الصراع على عدم استعمال العنف لا ينجح بالضرورة (المثال فى الحالتين هو حرب أكتوبر ١٩٧٣[٨]

٣ ـ الصراع العربى ـ الاسرائيلى وجدلية العالمى ـ الاقليمى :

والآن لنحاول أن نجمع خيوط التحليل السابق ، فمن ناحية من المسلم به أننا إزاء مناخ دولى جديد لم يؤثر

فحسب على العلاقات المباشرة بين العملاقين فى اتجاه مزيد من الانفراج وإنما امتد كذلك الى عدد من الصراعات الاقليمية التى يخشى أن تؤثر بالسلب على هذا المناخ فى محاولة لتفادى مثل هذا التأثير ، ولما كان ذلك مستحيلا فى عدد من الصراعات المتفجرة دون تسوية لها فإن هذه المحاولة قد اتخذت شكل البحث الجاد عن تسويات لهذه الصراعات .

ومن ناحية أخرى فإن الصراع العربى ـ الاسرائيلى سواء لطبيعة علاقة طرفية بالعملاقين ، أو لسابق تهديده لعلاقة الانفراج بينهما فى النصف الأول من السبعينات ، أو للبعد النووى الوارد فيه مرشح لأن يكون أحد الصراعات التى تحظى بتحرك جاد من العملاقين فى اتجاه البحث عن تسوية ، غير أنه فى نفس الوقت يتمتع بخصوصية تجعله مستعصيا أكثر من غيره من منظور امكانية ايجاد تسوية سريعة وسهلة نسبيا ، فكيف يمكن أن نفكر فى مستقبل التسوية من هذا المنظور الذى يلخص فى وضوح شديد جدلية العلاقة بين العالمى والاقليمى ؛ يمكن فى هذا الصدد أن نقدم الملاحظات الثلاثة التالية :

أولا ـ فى اطار ما سبق يمكن القول بكل اطمئنان اننا لن نكون إزاء تسوية سريعة بأى حال ، ذلك أن القول بأن الصراع العربى ـ الاسرائيلى مرشح لأن يكون ضمن أولويات تحرك العملاقين لتسوية الصراعات الاقليمية لا يعنى بطبيعة الحال أنه صاحب الأولوية الأولى ، ومن تحصيل الحاصل القول بأن هناك تحركات أدت الى منجزات فعلية ـ وإن لم تكتمل بعد ـ فى صراعات أخرى كالصراع الأفغانى أو الصراع فى الجنوب الافريقى[٩] ويضاف الى ذلك انه حتى بإفتراض وجود تحرك ملح للعملاقين لسبب أو لاخر فى هذا الصراع فإن مثل هذا التحرك سوف يصطدم بطبيعة الحال بالخصائص الذاتية السابق الاشارة إليها للصراع العربى الاسرائيلى .

ثانيا ـ أنه حتى بإفتراض تبلور تسوية سريعة ـ وهو ما يستبعده التحليل الحالى كما ـ واضح ـ فإن مثل هذه التسوية لا يمكن أن تكون عادلة من وجهة النظر العربية ـ الفلسطينية ، وذلك لسببين أولهما أن ميزان القوى الاقليمى مازال حتى الان لصالح الطرف الاسرائيلى الذى لا يظهر حتى الان أية علامة على أية مرونة من أى نوع[١٠] وثانيهما أن الدور العالمى المنتظر فى التسوية لا ينتظر له ان يعالج الخلل الذى يمكن أن يعترى التسوية من جراء مثل هذا الاختلال فى ميزان القوى ، وذلك لطبيعة النظرة الأمريكية لحماية مصالحها فى المنطقة ، وما ترتب عليها من علاقة مع اسرائيل والتزام بمواقفها الى حد التراجع الواضح عن المواقف الامريكية الايجابية نسبيا تحت الضغط الاسرائيلى ، على الرغم من أن هذه المواقف كانت بعيدة بدرجة كبيرة عن التصور العربى لموقف أمريكى عادل ، كما فى تراجع ادارة كارتر عن البيان المشترك الأمريكى ـ السوفيتى بخصوص مؤتمر جنيف فى أكتوبر ١٩٧٧ ، وتراجع ذات الادارة عن التصويت الامريكى فى مارس ١٩٨٠ لصالح قرار مجلس الأمن الذى طالب اسرائيل بالتوقف عن بناء مستوطنات فى الأراضى المحتلة وحل المستوطنات القائمة ، وتراجع ادارة ريجان عن المبادرة التى حملت اسم الرئيس الأمريكى فى سبتمبر ١٩٨٢ ... الخ[١١]

ثالثا ـ فى الاطار السابق تبدو أهمية تطور حركة التحرر الوطنى للشعب الفلسطينى فيما يسمى بالانتفاضة التى تجاوزت العام من عمرها ، ومن الممكن النظر الى هذه الانتفاضة فى هذا السياق من زاويتين تحليليتين على الأقل ، فهى أولا تطرح منطلقا مختلفا للتحليل يكون بموجبه ما نشهده من تحرك حال أو مستقبل للعملاقين على طريقة تسوية الصراع نتيجة لها بالأساس ، بحيث يكون « الاقليمى » هو الذى دفع « العالمى » وليس العكس ، وقد نذكر أن قمم العملاقين حتى ميلاد الانتفاضة قد تجاهلت الصراع العربى ـ الاسرائيلى تجاهلا واضحا ، وهى ثانيا ـ أى الانتفاضة ـ تمثل فى حالة استمرارها وتصاعدها مفتاحا هاما بيد الفلسطينيين والعرب لاحداث تغيير لصالحهم فى ميزان القوى العربى ـ الاسرائيلى ـ بالمعنى الشامل وليس بالمعنى العسكرى بطبيعة الحال ـ ولن يمثل هذا التغيير نقلة جذرية فى هذا الميزان بداهة ، ولكنه سوف يعالج الخلل فيه بفعل مختلف عن الفعل العقيم للنظم العربية حتى الان ، ومن هنا تثور إمكانية الحديث عن تسوية عادلة بالمعنى المقبول فى لحظة زمنية ما كعملية تكيف لأوضاع إقليمية وعالمية لن يكتب لها الاستمرار الأبدى بالضرورة ، ومن ثم يبقى الصراع ـ حتى ولو بوسائل غير عنيفة ـ مفتوح الافاق فى المنظور المستقبلى .

وتكتسب هذه الملاحظة الأخيرة أهميتها فى مواجهة أصحاب وجهة النظر التى ترى أن هناك خطة عالمية جاهزة ـ أو على الأقل قيد البحث ـ للتسوية ، وأن هذه الخطة فى اطار سياسة جورباتشوف والتطورات الأخيرة فى الموقف العربى ـ الفلسطينى لم يعد ينقصها إلا تطور وشيك فى السياسة الأمريكية سوف تعجل به الادارة الامريكية الجديدة خاصة وأن هناك تطورات مواتية من وجهة النظر العربية فى موقف الرأى العام الامريكى ، بل واللوبى الصهيونى ذاته داخل الولايات المتحدة الامريكية .

إن وجهة نظر كهذه بغض النظر عن أنها مازالت تفتقر الى شواهد واضحة وقوية لا يمكن النظر إليها فى معزل عن التطور الراهن لحركة التحرر الوطنى الفلسطينى والذى يقف من وجهة نظر كاتب هذه السطور بإعتباره العامل الأساسى وراء انعاش فرص تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى . وأهمية هذا التكييف للموقف أنه يحدد أولويات العمل الفلسطينى ـ العربى فى المرحلة

القادمة ، فمن الصحيح أن الحديث عن المؤتمر الدولى للسلام وتطوير الموقف الامريكى وما يتصل بذلك يبقى حديثا هاما غير أن شاغل استمرار التطور الراهن لحركة التحرر الوطنى الفلسطينى وتصعيدها يجب أن يكون هو الأصل والأساس ، خاصة وان الاغراق فى حديث الدبلوماسية يعنى أولا السير على ساق واحدة ، ويعنى ثانية امكانية الوقوع فى شرك الخداع الدبلوماسى الذى استخدمته الولايات المتحدة الامريكية تجاه العرب كثيراً لأغراض التهدئة وتمزيق الموقف العربى ، وفى الواقع أنه بدون الاستمرار والتصعيد فى حركة التحرر الوطنى الفلسطينى ومع استمرار حالة العقم الراهنة للنظم العربية فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى سوف ينزوى هذا الصراع من جديد الى الخلف فى سلم أولويات أية قوة دولية حتى ولو انقلب النظام العالمى رأسا على عقب .

ومن الحقيقى أن الانتفاضة الفلسطينية قد أوجدت آلياتها التى تكفل لها الاستمرار والتصعيد دون حاجة الى دعم عربى فعال لا يبدو وشيكاً حتى الان على أية حال ، ولكن هل لنا أن نذكر بأن مثل هذا الدعم هو أكثر فعالية من أى تحركات دبلوماسية فى الساحة الدولية هنا وهناك ، وهو وحده القادر على أن يشكل مع حركة التحرر الوطنى الفلسطينى فى وضعها الراهن مساهمة محدودة ومتواضعة فى عملية التغيير التى تجرى الان أمام أعيننا فى الساحة الدولية .□

المراجع :

(١) راجع : د . السيد أمين شلبى ، « الوفاق الأمريكى ـ السوفيتى : مراحله ومكوناته »، فى : **السياسة الدولية** ، ع ٦٥ ، يوليو ١٩٨١ ، ص ٨ ـ ٢٩ .

(٢) أنظر : محمد سيد أحمد ، « الوضع الدولى ومستقبل النزاع العربى ـ الاسرائيلى »، فى : **قضايا فكرية** ، الكتاب السابع ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٢٤ ـ ١٣٥ .

(٣) ميخائيل جورباتشوف ، **البيريسترويكا : تفكير جديد لبلادنا والعالم** ، ترجمة حمدى عبد الجواد ، مراجعة محمد المعلم ، القاهرة : دار الشروق ، طـ ١ ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٧٥ . وانظر : د . نازلى معوض أحمد ، « النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن فى العالم المعاصر »، فى **الفكر الاستراتيجى العربى** ع ٢٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨٨ ، ص ٢١ ـ ٣١ .

(٤) جورباتشوف ، **مرجع سابق** ، ص ٢٠٧ ـ ٢١٣ .

(٥) أنظر التفاصيل فى : عبد الحفيظ محمد محارب ، التحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل ، فى : **الفكر الاستراتيجى العربى** ، ع ٣ ، كانون الثانى (يناير) ١٩٨٢ ، ص ٤٥ ـ ٦٦ .

(٦) أنظر : د . هالة سعودى ، « السياسة الامريكية والصراع العربى الاسرائيلى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ »، فى : **الفكر الاستراتيجى العربى** ، ع ١٠ ، كانون الثانى (يناير) ١٩٨٤ ، ص ١٤٠ . أنظر لمزيد من التفصيلات : د . مصطفى علوى ، قرب ١٩٧٣ والأزمة الأمريكية ـ السوفيتية »، فى : **المرجع السابق** ، ص ٢٥ ـ ٦٧ . أنظر أيضا : د . السيد أمين شلبى ، « القوتان العظميان والمنازعات الاقليمية » فى : **السياسة الدولية** ، ع ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ٢٩ ـ ٣١ .

(٧) محمد سيد أحمد ، **مرجع سابق** ، ص ١٣٧ .

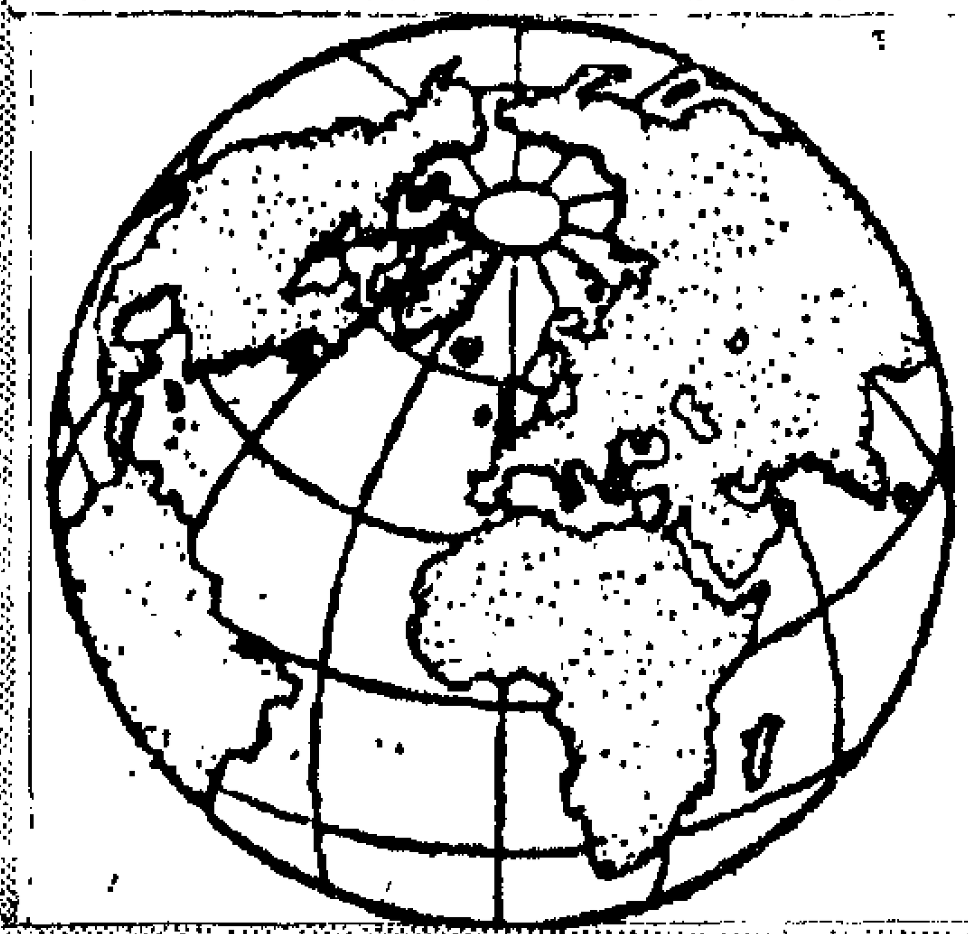
(٨) د . محمد السيد سليم ، « المسارات المحتملة للصراع العربى ـ الاسرائيلى »، فى : **السياسة الدولية** ، ع ٧٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ١١٣ ـ ١١٤ .

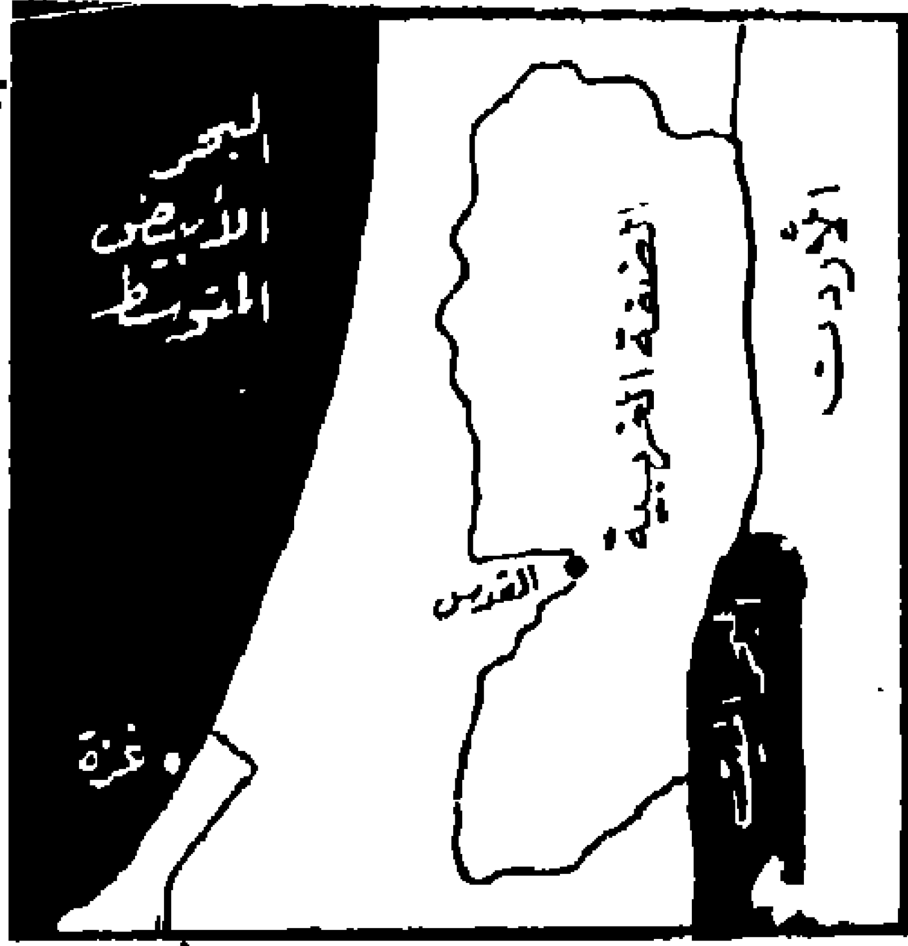
(٩) راجع مثلا الموقف المتدنى للصراع العربى ـ الاسرائيلى فى قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ فى : عماد جاد ، « قضايا الشرق الاوسط فى القمة الامريكية ـ السوفيتية »، فى **السياسة الدولية** ، ع ٩٢ ، أبريل ١٩٨٨ ، ص ٩٩ .

(١٠) انظر : وحيد عبد المجيد ، **السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربى : الاستمرار والتغير** ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية : « السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير » ٢ ـ ٥ ديسمبر ١٩٨٨ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية · مركز البحوث والدراسات السياسية .

(١١) انظر : السيد زهرة ، « السياسة الأمريكية وقضايا الصراع العربى ـ الاسرائيلى »، فى **السياسة الدولية** ، ع ٦٦ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ٩٥ . انظر أيضا : د . هالة سعودى ، **مرجع سابق** ، ص ١٥١ ـ ١٥٤ .


pletely new from the groun
pi Profit-making power . . . bri
nt performance. Styling lead
ship . . . rugged good looks.
built to work . . . built to last!
تقارير وتعليقات
السياسة الدولية





الدولة الفلسطينية .. وتجارب حكومات المنفى

أحمد يوسف القرعى

مع إعلان الدولة الفلسطينية فى ١٥ نوفمبر الماضى قرر المجلس الوطنى الفلسطينى أن تشكل للدولة الجديدة حكومة مؤقتة فى أقرب وقت ممكن وطبقا للظروف وتطور الأحداث . وقد كلف المجلس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بصلاحيات ومسئوليات الحكومة المؤقتة الى حين تشكيلها .

ولعل التمهل فى إعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة [رغم طرح فكرتها طوال العقود الثلاثة الماضية] هو أحد الدروس المستفادة من تجارب الحكومات المؤقتة وحكومات المنفى الأخرى التى قامت فى عدد من الدول الأوروبية والعربية والأفريقية والآسيوية وفى مقدمتها :

- حكومة فرنسا الحرة وحكومة اليونان فى المنفى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية .
- حكومة عموم فلسطين [١٩٤٨ ـ ١٩٥٢]
- حكومة الجزائر المؤقتة [١٩٥٨ ـ ١٩٦٢]
- حكومة انجولا فى المنفى [١٩٦٣ ـ ١٩٦٨]
- حكومة فيتنام المؤقتة [١٩٦٩ ـ ١٩٧٢]
- حكومة كمبوديا فى المنفى [١٩٧٠ ـ ١٩٧٥]

ولقد أكدت مثل هذه التجارب خطورة التسرع فى اتخاذ قرار استراتيجى غير مدروس . هذا الى جانب الدروس الأخرى العديدة والمتنوعة التى قدمتها هذه التجارب وفى مقدمتها :

□ درس اختيار التوقيت المناسب لتشكيل حكومة المنفى أو الحكومة المؤقتة . وفى التجربة الجزائرية نجد أن اعلان تشكيل حكومة مؤقتة جاء فى لحظة بلغت فيها أزمة العدو الفرنسى ذروتها وفى المقابل جاء الاعلان فى لحظة وحدة وطنية بين صفوف المقاومة الجزائرية . وفى تجربة فيتنام تشكلت الحكومة المؤقتة عندما بلغت حركة التحرير الفيتنامية مرحلة متقدمة فى عملية التطويق السياسى والعسكرى للعدو . ويعنى هذا أن إعلان حكومة المنفى يجب ألا يكون رد فعل لحدث ما لأن قوة القرار تنبع من كونه فعلا استراتيجيا تكتيكيا متكاملا .

□ درس اختيار العاصمة الخارجية المناسبة لاقامة حكومة المنفى على أرضها ، ولقد اختار ديجول لندن التى تزعمت المقاومة الأوروبية ضد العدو المشترك [النازى] واختارت الملكية اليونانية القاهرة لوجود جالية يونانية كبيرة العدد فى الشرق الأوسط يمكن وضعها تحت تصرف الحلفاء . واختارت حكومة عموم فلسطين غزة مقرا لاقامتها باعتبارها أرضا فلسطينية . وتنقل وزراء حكومة الجزائر المؤقتة بين تونس والمغرب والقاهرة . واستضافت كل من دار السلام ولوساكا حكومة انجولا فى المنفى . وأقيمت حكومة فيتنام الجنوبية المؤقتة على الأرض المحررة من البلاد الى جانب التواجد الفعلى فى هانوى . أما حكومة كمبوديا فى المنفى فقد رحبت بها بكين [فى إطار التنافس السوفيتى الصينى على استقطاب دول المنطقة] الى أن استطاع سيهانوك تحرير جزء من أرض كمبوديا وعندئذ استبدل اسم حكومته من حكومة المنفى الى الحكومة المؤقتة طالما أنها تواجدت على جزء من أرض البلاد . وعموما فلقد أتاحت بكين لسيهانوك الفرصة التى لم تتحها بريطانيا للجنرال ديجول وهو فى منفاه بلندن . يعنى هذا أن الدولة المضيفة لحكومة المنفى تلعب دورا رئيسيا فى إنجاح مهمة هذه الحكومة من عدمه .

□ درس الوحدة الوطنية والربط المستمر بين حكومة المنفى فى الخارج والمقاومة فى الداخل . ولقد عانت تجربة اليونان ـ على سبيل المثال ـ من تفاقم الخلافات بين عناصر المقاومة فى الداخل من ناحية وبين حكومة المنفى وأبرز عناصر المقاومة من ناحية أخرى وتركت مثل هذه الخلافات انعكاساتها على الوحدة الوطنية عندما سكتت المدافع .

□ درس الاستقلالية ورفض التبعية للقوى الكبرى

والاقليمية فى اتخاذ القرار الوطنى لحكومة المنفى ولقد كانت الوصاية العربية هى احدى تحديات بقاء حكومة عموم فلسطين التى لم تعمر طويلا . وبالنسبة لديجول فلقد حاولت كل من بريطانيا فرض تصوراتها عليه فأبى وحافظ على استقلالية القرار الفرنسى حتى وهو فى المنفى ، وكانت الولايات المتحدة قليلة الثقة بالجنرال الفرنسى واستطاع ديجول بنجاح اللعب بالورقة الروسية فى تعامله مع الدول الكبرى الأخرى حتى تحررت فرنسا من الاحتلال النازى .

ومن هنا تأتى أهمية الدراسة المقارنة لتجارب حكومات المنفى التى أعلنت خلال العقود الخمسة الماضية لرصد أهم دروسها أمام المنعطف الفلسطينى الجديد .

تجربة حكومة ديجول فى المنفى

وهى الحكومة التى شكلها الجنرال ديجول اثناء المقاومة الفرنسية ضد النازى فى الحرب العالمية الثانية .

وكان اجتياح القوات الالمانية النازية فرنسا فى يونيو ١٩٤٠ قد أحدث صدمة لدى الشعب الفرنسى فأسرع الى مبايعة المارشال بيتان الذى بادر بعقد هدنة مع الالمان فى ٢٢ يونيو وفى نفس اليوم ندد ديجول بالهزيمة والاستسلام وطار الى لندن واعلن عودة فرنسا الى الحرب ودعا شعبه الى المقاومة ضد النازى وضد حكومة فيشى الموالية للاحتلال .

وبدأ ديجول المقاومة الفرنسية وبادر بجمع فلول القوات الفرنسية المنسحبة من النرويج ودنكرك وسمحت بريطانيا باتخاذ اراضيها مقرا لهذه القوات واتفقت مع ديجول على تأسيس وحدات بحرية وبرية وجوية تكون لها الأولوية فى العمليات الخاصة بفرنسا أو امبراطوريتها ومنذ ذلك الوقت اطلق ديجول على هذه الوحدات اسم قوات فرنسا الحرة بينما اعتبرته حكومة فيشى عاصيا واصدرت ضده حكما بالاعدام .

وكانت الولايات المتحدة قليلة الثقة بديجول واعتقدت فى البداية ان حماية بريطانيا لديجول تصرف بعض الزعماء الفرنسيين مثل « بيتان » عن التحول الى الحلفاء واستمرت على اعترافها بحكومة فيشى فى فرنسا والمستعمرات حتى غزو شمال افريقيا . حدث هذا ايضا مع بروز الازمات العنيفة بين بريطانيا وديجول بعد ذلك ومحور الخلاف هو ان ديجول اراد ان ينظر اليه على انه حليف يعامل معاملة الند للند ، أما بريطانيا فكانت ترى انها تتحمل جميع اعبائه المالية وتزوده بالأسلحة فمن حقها ان تملى سياستها عليه .

ولم تلبث حرب اليابان ان كشفت عن قيمة التعاون مع ديجول فقد فتح جزر الأوقيانوسية التابعة له للأمريكيين لينشئوا فيها القواعد الحربية ومع ذلك فقد حرصت حكومة واشنطن على استبعاد ديجول عن حملة شمال افريقيا تلك الحملة التى فتحت فعلا جبهة فى تاريخ الصراع العالمى بصفة عامة كما خدمت فى نفس الوقت قضية فرنسا الحرة على خلاف مارسم الامريكيون .

والحقيقة ان موقف ديجول قد تعزز منذ دخول روسيا الحرب ، لقد فتح هذا امامه امكانات سياسية عدة مالبث ان استغلها بسرعة فقد سارع ديجول بذكائه السياسى المعروف ان يلعب بالورقة الروسية ضد حلفائه الآخرين حتى نجح اخيرا فى اقناع كل اطراف الحلفاء بمكانة فرنسا الحرة .

وفى داخل فرنسا تبلورت المقاومة بصورة فعالة منذ عام ١٩٤٢ وعندما شعر الحلفاء بأهمية اقامة الوحدة بين الفئات الفرنسية المتعاونة معهم ، خاصة بين ديجول وجيرو الذى تولى القيادة العسكرية للقوات الفرنسية فى شمال افريقيا تحت اشراف الحلفاء ، هم ديجول برفض الدعوة بحجة ان هذه مسألة فرنسية بحتة لايجوز للدول الاجنبية التدخل فيها لكن تشرشل وروزفلت هدداه بقطع جميع المعونات عنه ولم تسفر الجهود إلا عن حالة مهادنة بين ديجول وجيرو حيث بقى جيرو فى افريقيا الشمالية والغربية بينما احتفظ ديجول ببقية الامبراطورية واستمرت مساعى الصلح بينهما حتى تسلل انصار ديجول الى الجزائر وفى يونيو ١٩٤٣ تم الاتفاق على تأسيس لجنة للتحرير الوطنى وهى جبهة تمثل جميع الفئات وتتألف من خمسة اعضاء مدنيين ويرأسها كل من ديجول وجيرو بالتناوب واخذت هذه اللجنة تجند ابناء المستعمرات استعدادا لتحرير فرنسا وبينما انصرف جيرو الى الشئون العسكرية اهتم ديجول بتأكيد زعامته السياسية ومن ثم قيادة اللجنة فى الجزائر والتى مهدت الطريق امام ديجول لكى يصبح رئيسا للحكومة المؤقتة بعد تحرير فرنسا .

تجربة حكومة اليونان فى المنفى

بقيام الحرب العالمية الثانية ارادت اليونان فى البداية تجنب ويلاتها وتهادنت مع تركيا واعلنت حيادها وأخذت من ايطاليا وبريطانيا عهدا بالمحافظة على سلامة حدودها وضمان استقلالها .

وفى ٢٨ اكتوبر ١٩٤٠ تبدد حلم اليونان بالحياد والسلام مع اول انذار ايطالى رفضته حكومة اليونان وبعده عبرت القوات الايطالية الحدود اليونانية وسرعان ماسترعى العالم انتصار الشعب اليونانى الصغير الفقير على جحافل موسولينى الذى طالما تشدق بجيوشه .

ولكن هتلر لم يصبر طويلا على هزيمة حليفه الايطالى

بسرعان ماتحرك تجاه اليونان باكتساح يوغوسلافيا واختراق بلغاريا فى ابريل ١٩٤١ وصمم اليونانيون على المقاومة ولكن لم يصمد اليونانيون إلا اياما قليلة هاجر بعدها الملك جورج وحكومته الى كريت وعندئذ هاجمت المانيا الجزيرة ففر الملك جورج وحكومته من الجزيرة سرا الى مصر واقام هناك حكومة منفى . ويرجع اختيار القاهرة الى وجود جالية يونانية كبيرة العدد فى الشرق الأوسط يمكن وضعها تحت تصرف الحلفاء .

ونهضت جماعات المقاومة داخل اليونان سرا وكان فى مقدمتها عناصر شيوعية استطاعت ان تثمر وتقوى متخذة كهوف الجبال ووهادها مراكز لنشاطها وتدريبها وعرفت الجماعة الشيوعية باسم جبهة التحرير الوطنية أو جماعة « إيام » وكانت اقوى جماعات المقاومة وكثرها دقة وتنظيما . ومن جماعات المقاومة الاخرى الهيئة التى كان يرأسها الكولونيل جريفاس وتتشكل من بقايا الجيش اليونانى الرسمى وكانت تلقى المعونة من الحلفاء ومن حكومات المنفى الاوروبية الأخرى .

ومنذ اللحظة الاولى لمارسة نشاط المقاومة تفاقمت الخلافات بين جماعات المقاومة المختلفة وهنا اضطر الحلفاء للتدخل فى الأمر للاتفاق مع كل الاطراف على خطط للمقاومة وطرق تنفيذها

ولهذا الغرض قامت بريطانيا بتنظيم مؤتمر فى لبنان فى مايو ١٩٤٤ يجمع ممثلى جماعات المقاومة المختلفة واتفق الجميع علي تكوين جبهة متحدة وحكومة ائتلافية كان من بين اعضائها ستة وزراء من جماعة إيام يمثلون المقاومة داخل اليونان ورأس الحكومة شخص من اليسار المعتدل هو بابندريو من الاشتراكيين الديمقراطيين . أما الشكل النهائى لنظام الحكم فقد ترك لاستفتاء يجرى بعد تحرير البلاد . كما اتفق على ان يكون لكل جماعة نسبة محددة من القوات اليونانية المسلحة اثناء الفترة الانتقالية .

وقبل الانسحاب الالمانى فى اكتوبر ١٩٤٤ تم الاتفاق بين قادة جماعات المقاومة المختلفة على العمل تحت القيادة البريطانية والخضوع للحكومة المؤقتة التى كان من المفروض ان تمثل مختلف العناصر . كما اتفق الرأى

نهائيا على ان يستفتى الشعب فى عودة الملك بعد ان كان الملك ومن ورائه الحكومة البريطانية يعارض فى ذلك اشد المعارضة .

وسارت الامور فى اول الأمر سيرا حسنا الى ان قررت الحكومة تسريح جميع جماعات المقاومة وفطنت جماعة « إيام » انهم المقصودون بذلك فعارضوا واستقال الوزراء الشيوعيون وبدأت ارهاصات الحرب الاهلية فى اليونان بين جماعة « إيام » والعناصر الحكومية الملكية والمدعمة من جانب بريطانيا والتى تحقق لها الفوز فى استفتاء سبتمبر ١٩٤٦ والتى ناصر عودة الملك .

وأيا كانت تطورات نظام الحكم فى اليونان بعد ذلك وانتصار النظام الجمهورى اخيرا فانه تبقى لليونان تجربتها الرائدة فى المقاومة ضد الغزو النازى وتبقى دروس تجربة حكومة المنفى اليونانية ماثلة حتى الان امام كل حركات التحرير ومن ابرزها :

- درس الربط المستمر بين حكومة المنفى فى الخارج والمقاومة فى الداخل وللأسف فان جميع عناصر المقاومة التى ظهرت على ارض اليونان رفضت التبعية لحكومة المنفى لايستثنى من ذلك جماعة جريفاس التى تكونت من بقايا الجيش الرسمى . كما لم تحاول حكومة المنفى تقوية علاقاتها بأقوى جماعات المقاومة وهى جماعة « إيام » وقد ترك هذا آثاره عندما سكتت المدافع حيث تعرضت الملكية لهزات عنيفة كادت تعصف بها لولا التدخل البريطانى .

- درس وحدة صف المقاومة ضد العدو المشترك ولم يتحقق هذا الدرس جيدا فى التجربة اليونانية ، مما ادى الى مزيد من التدخل الاجنبى من قبل دول الحلفاء للتنسيق بين فصائل المقاومة وعندئذ وقعت جماعات المقاومة فى فخ التبعية للقوى الكبرى فى اتخاذ القرار الوطنى وتحقق هذا فى الضغط البريطانى لفرض الملكية على الشعب اليونانى .

تجربة حكومة عموم فلسطين

ولعل دروس تجربة حكومة عموم فلسطين التى اعلن قيامها فى سبتمبر ١٩٤٨ ولم تعمر طويلا ، لعل دروسها تكون ماثلة امام القيادة الفلسطينية المعاصرة والفلسطينيون هم اولا واخيرا اصحاب القرار فى اختيار نوعية الحكومة والياتها وتحديد اهدافها وتوقيت انشائها .

وكانت الهيئة العربية العليا لفلسطين « برئاسة الحاج امين الحسينى » قد وضعت فى اول ديسمبر ١٩٤٧ الأسس اللازمة لانشاء اول حكومة لفلسطين تدير شئون البلاد وتحل محل حكومة الانتداب البريطانى اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وطلبت الهيئة من الدول العربية منذ اوائل فبراير ١٩٤٨ الموافقة على مشروع اقامة الحكومة المقترحة ولكن دون جدوى . وعندما قررت الحكومة البريطانية اعتزامها انهاء الانتداب على فلسطين قررت الهيئة فى اوائل مايو ١٩٤٨ ان تدخل بكامل اعضائها الى فلسطين للقيام بالواجب القومى داخل البلاد ولكن سرعان ماتدخل بعض كبار رجال الحكومات العربية وطلبوا الى رجال الهيئة فى إلحاح تأجيل دخولهم الى فرصة اخرى فاضطرت الهيئة الى قبول تلك الرغبة للابقاء

على التفاهم القائم بين الحكومات العربية آنذاك . جرى هذا في الوقت الذى شكلت فيه حكومة صهيونية ترقبا لاعلانها رسميا عند انتهاء الانتداب .

وفى ١٥ مايو ١٩٤٨ اعلن قيام دولة اسرائيل وتشكلت حكومتها المؤقتة بينما ظل عرب فلسطين بدون حكومة ثم دخلت الجيوش العربية النظامية اراضى فلسطين وخلال الهدنة الاولى أحست الحكومات العربية بضرورة وجود حكومة أو ادارة وطنية لفلسطين فتقرر تشكيل الادارة المدنية الفلسطينية من قبل الجامعة العربية والتى لم تتمكن من العمل لأسباب عديدة .

وعشية انعقاد الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف ١٩٤٨ أقرت الجامعة العربية فكرة انشاء حكومة لفلسطين تكون مسئولة امام مجلس وطنى تمثيلى وعليه قررت الهيئة العربية العليا بالاتفاق مع أمانة الجامعة العربية ان تصبح الادارة المدنية السابقة حكومة لفلسطين وعندئذ اعلن تشكيل حكومة عموم فلسطين في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨ برئاسة احمد حلمى عبدالباقى وفى الاول من اكتوبر ١٩٤٨ انعقد في غزة اول مجلس وطنى فلسطينى وقد تم فيه الاعلان عن شرعية حكومة عموم فلسطين . ونالت الحكومة اعتراف الدول العربية ودعيت الى حضور مجلس الجامعة العربية المنعقد في ٣٠ اكتوبر ١٩٤٨ واحيلت اليها بعض القضايا لكى تمارس صلاحياتها فيها .

وفى خضم الجهود التى كانت تبذلها حكومة عموم فلسطين اتضح موقفها المبدئى الذى لم تتنازل عنه بشأن رفض كل انواع المفاوضات الخاصة بحل قضية فلسطين ، إذ ظلت الحكومة متمسكة بالدستور وبقرار المجلس الوطنى الذى اكد استقلالها ولم تقدم أى مشروع لحل القضية يرفق التصورات التى كانت تقدم من قبل بعض الدول العربية ، ومن ثم حدث التعارض بين الموقف الفلسطينى ومواقف عدد من الحكومات العربية وكان من الطبيعى ان يترك هذا بصماته على مسار العمل الفلسطينى فتجمد نشاط حكومة عموم فلسطين امام تدخل الحكومات العربية ولاعجب ان يصدر مجلس الجامعة في ١١ مارس ١٩٥٢ قرارا يعجل بتصفية الحكومة الفلسطينية وجاء فيه « نظرا لتوقف اعمال حكومة عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة يكون رئيس الحكومة ممثلا لفلسطين في مجلس الجامعة » .

هكذا قامت حكومة عموم فلسطين وهكذا سقطت وكانت الوصاية العربية على الحكومة هى العامل الاول والأخير الذى اجهضها .

تجربة حكومة الجزائر المؤقتة :

ومنذ اليوم الاول الذى وضع فيه الاستعمار الفرنسى اقدامه فوق ارض الجزائر والشعب الجزائرى يتصدى له ويقاومه بكافة الوان واسلحة النضال ابتداء من ملحمة كفاح الامير عبد القادر الجزائرى في عام ١٨٨٢ الى الى ثورة الزعيم المقرانى ١٨٧١ الى المقاومة الفكرية الاسلامية العربية (١٩٣٠ - ١٩٤٠) بقيادة عبد الحميد بن باديس الى اعلان الثورة الجزائرية الكبرى في اول نوفمبر ١٩٥٤ بقيادة ماكان يعرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل والتى تحولت ليلة الثورة الى جبهة التحرير الوطنية وجيش التحرير الوطنى .

وكان انشاء حكومة مؤقتة في المنفى او في منطقة محررة موضع دراسة منذ قيام الثورة عام ١٩٥٤ ولكن الصعوبات كما يبدو في طريق انشائها كانت غريبة وبالغة حتى تهيأت الظروف في ابريل ١٩٥٨ حيث قررت جبهة التحرير بالاتفاق مع تونس والمغرب تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية حينما تسمح الظروف وبمجيء ديجول الى الحكم في فرنسا في يونيو ١٩٥٨ . وقيامه باجراء الاستفتاء في الجزائر وباقى المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار ولجوء الجيش الفرنسى بالجزائر الى تزوير الانتخابات قامت جبهة التحرير الجزائرية بتخطيط استراتيجية دقيقة تستهدف اعلان مكانتها وتوطيد دعائم ثقة الجزائريين بقدرتها على مقاومة اية حكومة فرنسية مهما كانت قوية .

وقامت جبهة التحرير بتصعيد عملياتها الفدائية في الداخل وفى فرنسا ذاتها ومن هنا بدا ان اللحظة مناسبة لتشكيل حكومة مؤقتة للجزائر قبل اجراء ديجول الاستفتاء على دستور الجزائر ببضعة ايام اذ اعلن المجلس الوطنى للثورة الجزائرية في (١٩ سبتمبر ١٩٥٨) تاليف الحكومة المؤقتة برياسة فرحات عباس وتولى بن بيلا منصب النائب الاول لرئيس الوزراء وكان سجينا وقتها في سجون فرنسا .

وبينما تجاهلت حكومة ديجول الفرنسية هذا الرمز الجديد للسيادة الجزائرية فإن اعلان الحكومة المؤقتة وجد ترحيبا من الدول العربية والاشتراكية وعدد من الدول الافرو اسيوية وبلغ عدد الدول التى اعترفت بالحكومة الجزائرية منذ اعلانها في ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ وحتى استقلال الجزائر في يوليو ١٩٦٢ - ٣١ دولة فقط .

ويظهر بوضوح ان بعض الدول بقيت مترددة في الاعتراف إما بسبب إرتباط مصالحها بفرنسا او لانها عن عمد رأت ذلك حتى يمكنها ان تكون صديقة لفرنسا في الوقت الذى يمكن ان تخدم الجزائر .

وقد اوضحت الحكومة الجزائرية والمؤقتة ان مقرها

النهائى سيكون هو الارض الجزائرية وانه حتى يتيسر لها ذلك فإن الوزارات المختلفة ستتخذ مقرات لها فى عواصم الدول الصديقة .

ومع الصمود الجزائرى اضطرت فرنسا للاعتراف بالامر الواقع وقام ديجول بدعوة رجال الثورة بالجلوس معه على مائدة المفاوضات وهكذا توج الشعب الجزائرى كفاحه من حرب استمرت سبع سنوات ونصف بعد ان احست فرنسا بأن الطريق أمامها مسدود .

ومن ابرز الدروس المستفادة من تجربة الحكومة الجزائرية المؤقتة :

اولا ـ ان مهمة الحكومة المؤقتة ليست التحدث باسم الشعب فقط ولكن تتجاوزها الى مهمة مواصلة قيادة الثورة فى مسيرة حرب التحرير تحت الشعار الاستراتيجى للثورة وتحقق هذا بشكل واضح فى النموذج الجزائرى .

ثانيا ـ ان قوة او ضعف اية حكومة منفى مرتبط بالواقع الذى تنبثق هذه الحكومة منه ، وفى التجربة الجزائرية نجد ان اعلان تشكيل حكومة مؤقتة بديلا عن جبهة التحرير الوطنى فى الجزائر جاء فى لحظة بلغت فيها ازمة العدو الفرنسى ذروتها وفى المقابل جاء الاعلان فى لحظة وحدة وطنية بين صفوف الثوار الجزائريين .

ويعنى هذا ان اية حركة تحرير وطنى لا تقوم بتشكيل حكومة مؤقتة او حكومة منفى الا حينما تبلغ مرحلة متقدمة فى عملية التطويق السياسى والعسكرى للعدو . ويعنى هذا ايضا ان اعلان حكومة المنفى يجب الا يكون رد فعل لحدث ما لأن قوة القرار تنبع من كونه فعلا استراتيجيا تكتيكيا متكاملا .

ثالثا ـ ان اخطر ما يهدد قضية الاستقلال هو النزاع حول السلطة ذلك النزاع الذى ظهر قبيل الاستفتاء على استقلال الجزائر واوشك على تحطيم الوحدة القومية فى بداية عهد البلاد بالاستقلال حتى تمكن بن بيلا من السيطرة على الموقف فخفت حدة النزاع دون ان تختفى .

ايا كان الامر فإن تجربة الجزائر فى تشكيل حكومة مؤقتة تقود الكفاح المسلح والسياسى حتى الاستقلال قد اصبحت نموذجا أمام العديد من حركات التحرير العربية والافريقية والاسيوية .

تجربة حكومة انجولا فى المنفى :

وتجربة انجولا فى تشكيل حكومة فى المنفى وقعت فيما بين عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٨ وقد فشلت هذه الحكومة فى مواصلة النضال بينما استطاعت الحركة الشعبية لتحرير انجولا (والتى نافست حكومة المنفى فى تزعم حركة التحرير) ان تكون البديل الحقيقى ولا عجب ان تقود انجولا الى الاستقلال عام ١٩٧٥ بعد ١٤ سنة من الكفاح المسلح .

وتمثلت حركة التحرير الأنجولى فى منظمتين رئيسيتين هما : الحركة الشعبية لتحرير انجولا والحكومة الثورية لانجولا فى المنفى الى جانب الاتحاد القومى لاستقلال كل انجولا (يونيتا) وعدد آخر من الحركات الصغيرة .

وظل انقسام حركة التحرير الانجولية قائما منذ الخمسينات وحتى استقلال البلاد فى منتصف السبعينات وكان التنافس شديدا بين الحركة الشعبية لتحرير أنجولا مبالا والحكومة الثورية لانجولا فى المنفى جراى .

ولقد أثبتت التجربة عجز حكومة المنفى فى استقطاب كل القوى الثورية وتقاعست عن النضال المسلح بصورة ملحوظة نتيجة انهماكها فى الشئون الادارية والمالية والدبلوماسية واغاثة اللاجئين .

وتتضح الدروس المستفادة من التجربة الانجولية باستعراض دور هذه الحكومة فى حركة التحرير الانجولية وكيف اخفقت فى تحقيق أهدافها .

فى البداية مارست الحكومة الثورية نضالا مسلحا ضد القوات البرتغالية وفى قمة نجاح هذا النضال عام ١٩٦٣ اصدرت لجنة التوفيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقيةبيانا فى ١٩ يوليو ١٩٦٣ ناشدت فيه الدول الافريقية الاعتراف بالحكومة الثورية لانجولا فى المنفى على أساس انها الحكومة الوحيدة التى تمثل الوطنيين ومساعدتها وتوالت اعترافات الدول الافريقية .

وفى العاشر من يونيو ١٩٦٤ اعلن رسميا ان لجنة تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية اعترفت بحكومة انجولا فى المنفى برئاسة هولدن روبرتو وما هى الا سنوات قليلة حتى عادت لجنة التحرير لتسحب اعترافها بهذه الحكومة فى ٢١ يوليو ١٩٦٨ بعد أن لاحظت ان النشاط العسكرى لحكومة المنفى قد تجمد تماما .. وصرح ديالوتيلى أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية انذاك ان استقصاء الحقائق اكد ان حكومة المنفى كانت تعنى بالخداع أكثر من المعارك فى انجولا .

ورصد المراقبون الافريقيون اهم المآخذ التى وجهت الى حكومة انجولا فى المنفى فيما يلى :

● إن إعتراف منظمة الوحدة الافريقية بحكومة المنفى حملها وهى مازالت بدائية فى تنظيمها مسئوليات قيادة النشاط فى الميادين الحربية والدبلوماسية والتربوية واغاثة اللاجئين وكان من الطبيعى قصور الحكومة عن اداء هذه المهام جميعها وكانت نكسة النضال المسلح .

● انحصر نشاط حكومة المنفى المسلح فى الشمال فقط حيث قبائل باكونجو الموالية لروبرتو وعندما حاول روبرتو فتح جبهة جنوبية فى كاتنجا رفضت حكومة ادولا الكونجولية خشية ان يحفز نشاط الثوار حكومة البرتغال الى تعطيل سكة حديد بنجويلا وهى المخرج الوحيد لنحاس كاتنجا .

● القيادة الفردية لروبرتو وتركيز جميع السلطات فى يده خاصة والولاءات القبلية والدوافع الشخصية كانت من العوامل التى أضعفت الحكومة وتنظيماتها .

● سوء استخدام وتوزيع المبالغ المخصصة للتحرير التى تلقتها حكومة المنفى من المنظمة الافريقية والدول الافريقية والمتحررة .

● الانقسامات العديدة التى تعرضت لها حكومة المنفى خاصة قيام الانقلاب المعروف ضد روبرتو رئيس الحكومة فى يونيو ١٩٦٥ .

هذا وقد اثار سحب اعتراف منظمة الوحدة الافريقية بحكومة انجولا فى المنفى تساؤلا حول مدى نجاح التجربة فى انجولا وتبلور فى هذا الوقت أواخر الستينات اتجاه واضح فى المنظمة الافريقية يقوم على ثلاثة اسس :

أولا : ان يكون للعمل المسلح الاعتبار الاول والأساسى فى الاعتراف بأى حركة تحريرية لتأييدها ومساندتها ماديا وعسكريا .

ثانيا : الاتجاه الى عدم اقامة حكومات فى المنفى لحركات التحرير الافريقية فى المستقبل فمن ناحية أثبتت التجربة المستمرة التغيير الخطير الذى يطرأ على حركات التحرير عند تحولها الى حكومات فى المنفى بالاهتمام بالعمل الدبلوماسى المرفه والمريح على حساب حركة الكفاح المسلح نفسها بالاضافة الى احتمالات خلق انفصال حاد وخطير بين الذين يقومون بالعمل الدبلوماسى وهؤلاء الذين يحاربون بالفعل مما يؤدى الى مشاكل حادة حتى بعد الاستقلال .

ثالثا : إن وجود منظمة الوحدة الافريقية بسكرتاريتها الدائمة وبعضوية كل الدول الافريقية فى الأمم المتحدة وفى المنظمات الدولية والى تبادل التمثيل الدبلوماسى مع معظم دول العالم كل هذا يكفى للقيام بالجانب الاعلامى والسياسى والدبلوماسى لحركات التحرير للدول التى لم تستقل دون الحاجة الى وجود حكومات شرعية فى المنفى . إلا اذا توافرت مقومات وشروط قيامها .

ومع سقوط حكومة انجولا فى المنفى قفزت الى الساحة الحركة الشعبية لتحرير انجولا وهى حركة التحرير التى اشعلت حقيقة جذوة الكفاح المسلح فى انجولا وترجع نشأتها الى عام ١٩٥٦ وكانت اول حركة سياسية ذات برنامج عمل محدد وقد صاغت فى بداية الستينات برنامجا كاملا يعكس مطالب مختلف الطبقات الاجتماعية ويطالب بالاعلان الفورى لاستقلال انجولا وانشاء نظام جمهورى يتساوى فيه السكان ، وبناء اقتصاد وطنى مستقل وتنمية الثقافة الوطنية .

ولم تترك الحركة الشعبية السلاح حتى تحقق استقلال انجولا عام ١٩٧٥ ويعنى هذا انه ليس شرطا تشكيل حكومة منفى لقيادة الكفاح المسلح الا فى ظل معطيات ايجابية تعزز مكانة الحكومة .. وهكذا نجحت تجربة الجزائر وسقطت تجربة انجولا وتظل دروس التجربتين ماثلة امام كل حركة تحرير .

تجربة حكومة فيتنام الجنوبية المؤقتة :

وهى تجربة رائدة من تجارب نضال الشعوب ولم تخل التجربة من اللجوء الى تشكيل حكومة مؤقتة من قبل الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية وذلك فى التوقيت المناسب وبما يعبر بصدق عن كافة القوى الوطنية وعن روح الثورة الفيتنامية .

قامت هذه الثورة على مرحلتين أولاهما ضد الوجود الفرنسى المسيطر على البلاد منذ ١٨٨٥ وحتى معركة ديان بيان فو عام ١٩٥٤ والمرحلة الثانية من الثورة كانت ضد الوجود الأمريكى حتى توقيع انسحاب القوات الأمريكية عام ١٩٧٣ ..

لقد تسبب كفاح الشعب الفيتنامى فى هزائم عديدة للقوات الامريكية وامتدت آثار هذا الكفاح الى المجتمع الأمريكى نفسه حيث ترتبت آثار سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى داخل الولايات المتحدة كادت فى كثير من الأحيان ان تهدد استقرارها وعندئذ لجأت الولايات المتحدة الى اسلوب المفاوضات ..

وبدأت محادثات السلام فى يناير ٦٩ فى باريس باشتراك ممثل الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية (حكومة سايجون العميلة) وهانوى ثم الجبهة الوطنية ..

وبعد بدء المفاوضات بستة أشهر وجدت الجبهة الوطنية الفرصة مناسبة لتشكيل حكومة مؤقتة تنبثق من الجبهة الوطنية فى ائتلاف واسع مع قوى سياسية وطنية عديدة أخرى داخل جنوب فيتنام ... وتحقق هذا فى ٨ يونيو ١٩٦٩ ..

وكان تشكيل الحكومة المؤقتة بهذا الشكل يعبر عن بلوغ الوحدة الوطنية فى جنوب فيتنام ذروتها ..

ومن هذا المنطلق دخلت الجبهة الوطنية مفاوضات وهى تتمتع بثقل سياسى أكثر من أى وقت مضى ..

وعندما أراد نيكسون أن يقلل من حجم الجبهة الوطنية بدأ يقلل من شأن الحكومة الثورية المؤقتة (الجديدة) جاء بمخطط « الفتنمة » ويقوم على أساس الاعتماد على جيش حكومة سايجون العميلة لمحاولة تطهير فيتنام الجنوبية من الثوار هذا الى جانب فرض حصار يجرى على موانىء فيتنام الشمالية وقصف الطرق البرية والبحرية بين شطرى فيتنام ..

وتعثرت مفاوضات السلام وعندئذ اختارت الحكومة الثورية المؤقتة الترتيب المناسب لتطبيق استراتيجية جديدة هدفها فرض التسوية السلمية بقوة هجوم عسكرى شامل ..

وتحقق هذا فى ربيع ١٩٧٢ عندما شنت قوات الجبهة الوطنية هجوما عسكريا شاملا سدد ضربة قوية الى حكومة سايجون العميلة التى بدأت تتقهقر فى حالة من الفوضى التامة ..

وللمرة الأولى كانت المعارك فى فيتنام تدور فى شكل مواجهة مفتوحة بين قوات الطرفين فقد ترك الثوار اسلوب حرب العصابات وتبنوا استراتيجية الحرب المفتوحة وحقق الهجوم اهم غرض له وهو دفع الولايات المتحدة الى محاولة الاسراع فى حل المسألة بدلا من المماطلة وسرعان ما توصلت الأطراف المعنية الى اتفاق لاحلال السلام فى فيتنام .. بين الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية فى أكتوبر ١٩٧٢ ..

ولعل درس الوحدة الوطنية يأتى فى مقدمة الدروس المستفادة من تجربة تشكيل حكومة ثورية مؤقتة تتولى ادارة الصراع مع العدو فى ظروف صعبة وحاسمة ..

ولم يكن هذا غريبا على الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية عندما تشكلت فى ديسمبر ١٩٦٠ فقد اصدرت بيانا من عشر نقاط تدعو فيه الى سقوط حكومة سايجون العميلة وانشاء حكومة ائتلافية ديمقراطية وطنية واسعة بهدف اعادة توحيد البلاد سلميا ..

وعند تشكيل الحكومة الثورية المؤقتة ضمت ممثلين عن كافة الفئات والجماعات الوطنية والدينية والاجتماعية فى فيتنام الجنوبية وهى بهذا لم تمثل الشيوعيين فقط كما زعمت الولايات المتحدة انذاك وقد بدا ذلك واضحا من كافة البرامج والمشاريع التى قدمتها الحكومة الثورية المؤقتة ..

ولقد أكد كل هذا التوجه الرئيسى للحكومة الثورية المؤقتة نحو تعزيز الوحدة الوطنية طوال مراحل الحرب والمفاوضات وكان هذا فى حد ذاته سرا من أسرار قوة الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية والتى قادت البلاد الى الحرية والاستقلال ..

ومن الدروس المستفادة الأخرى ان أية حركة تحرير وطنى لا تقوم بتشكيل حكومة مؤقتة الا حينما تبلغ مرحلة متقدمة فى عملية التطويق السياسى والعسكرى للعدو وتحقق هذا بعدما نجحت الجبهة الوطنية فى دفع الولايات المتحدة للتفاوض عام ١٩٦٩ وفى الوقت نفسه فان الثائر الفيتنامى لم يترك سلاحه بل ظل الأصبع فوق الزناد واكثر من هذا فلقد استطاعت الجبهة تطوير استراتيجية المواجهة من حرب العصابات الى الحرب المفتوحة ..

وهكذا لم تجد الولايات المتحدة مفرا من الانسحاب ..

تجربة حكومة كمبوديا فى المنفى (٧٠ ـ ١٩٧٥)

وهى تجربة حكومة الاتحاد الوطنية الملكية فى المنفى فيما بين ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ والتى شكلها الأمير نورودوم سيهانوك رئيس دولة كمبوديا عقب الانقلاب ضده عام ١٩٧٠ .

وكان سيهانوك قد تشبع بمبادىء واهداف حركة عدم الانحياز وتبناها سياسة رسمية لبلاده .

ومن هذا المنطلق رفض الضغط الامريكى للانضمام الى حلف جنوب شرق آسيا ، كما رفض المساعدات الامريكية المشروطة عام ٦٣ ورفض ايضا اقامة علاقات مع اسرائيل وجنوب افريقيا واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وناصر الثوار فى فيتنام الجنوبية والشمالية وعندئذ تعرضت حدود بلاده لقصف الطائرات الامريكية وتبادر سيهانوك بقطع العلاقات مع واشنطن (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩)

ودبرت له وكالة المخابرات الامريكية عديدا من المؤامرات استطاع التغلب عليها حتى نجح ابن عمه شيرى ماتاك ولون نول رئيس وزرائه فى القيام بانقلاب يمينى ضده فى ١٨ مارس عام ١٩٧٠ وتم تغيير اسم البلاد الى جمهورية خمير .

ومن منفاه الاختيارى بالصين الشعبية قاد سيهانوك الكفاح الوطنى ضد حكومة بنوم بنه العميلة ولقد اتاحت بكين لسيهانوك الفرصة التى لم تتحها بريطانيا للجنرال ديجول فى الحرب العالمية الثانية .. كان الانجليز يحبسون ديجول تقريبا ويمنعونه من مخاطبة الفرنسيين .

وبادر سيهانوك بانشاء حكومة منفى واقامها سيهانوك على ثلاث دعائم ..

- الجبهة الوطنية
- اللجنة المركزية
- المكتب السياسى

وقد تم تاليف الجبهة الوطنية لتضم كل حركات المقاومة لحكم لون نول فى اجتماع عقد فى بكين يومى ٣ و ٤ مايو ١٩٧٠ وقامت اللجنة بانتخاب لجنة مركزية ومكتب سياسى مكون من ١١ عضوا .

وسرعان ما حظيت حكومة سيهانوك فى المنفى بشرعية دولية من جانب عدد كبير من الدول وفى مقدمتها دول عدم الانحياز .

واحرزت الحكومة نتائج ايجابية سريعة ونجحت ابتداء من ديسمبر ٧٣ بممارسة عملها بالكامل من داخل الاراضى الكمبودية ، وقال سيهانوك وقتها : (لم يعد وصفها بأنها حكومة فى المنفى) هذا كما استفاد

سيهانوك من التقارب الامريكى الصينى فى بداية السبعينات وليس خافيا تاثير ماو وشواين لاى على الدبلوماسية الامريكية وقتها ، وما هى الا شهور قليلة حتى استطاعت قوات حكومة سيهانوك من السيطرة على الجبهة الداخلية للبلاد لقلب زمام الحكم فى ابريل ٧٥ بعد سقوط العاصمة بنوم بنة .

اما سيهانوك فلم يعد الى البلاد الا فى سبتمبر ٧٥ وتولى رئاسة الدولة بلا سلطات حقيقية مع سيطرة الكمبوديين الحمر على كل شىء وآثر سيهانوك الاستقالة فى ابريل ٧٦ وعاش فى عزلة سياسية حتى الغزو الفيتنامى للبلاد فى ديسمبر ٧٨ وترك سيهانوك البلاد ليقود كفاحا جديدا من اجل الاستقلال السياسى للبلاد .

أيا كان الأمر فان تجربة حكومة المنفى الكمبودية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) قد شكلت نموذجا امام حركات التحرر الوطنى وان اختلفت وجهات النظر حول تبنى هذا النموذج من عدمه .

وعلى الساحة الفلسطينية والعربية تعرضت تجربة كمبوديا للمناقشة فى منتصف السبعينات عندما دعت بعض الاطراف الى تشكيل حكومة منفى فلسطينية وانقسمت الاراء بين مؤيد ومعارض .

ورأى بعض الخبراء وقتها ان ثمة ظروفا مختلفة بين الوضع الفلسطينى والوضع الكمبودى وفى مقدمتها .

اولا : أن قوات حكومة كمبوديا فى المنفى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) وقد حررت اقساما كبيرة من كمبوديا ثم زحفت على العاصمة بنوم بنة .. بينما قوات الثورة الفلسطينية الرئيسية موجودة خارج الارض ولم تملك حرية الحركة الكافية نظرا لملابسات الأوضاع العربية فى السبعينات .

ثانيا : ان حكومة كمبوديا فى المنفى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) قد نجحت بالفعل منذ سنواتها الاولى وعن طريق اجهزتها فى تصريف شئون المواطنين فى المناطق المحتلة بينما الحكومة الفلسطينية المقترحة وقتها لن تستطيع ان تصرف شيئا من شئون الفلسطينيين فى داخل الوطن المحتل .

يصح هذا الكلام قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وقبل قرار الاردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية .

كما ان اجهزة الثورة الفلسطينية فى السبعينات لم تكن قادرة على تصريف شئون المواطنين فى الخارج وفى المخيمات لاسباب كثيرة ذاتية على رأسها عدم وجود التنظيم الشعبى القوى من ناحية واسباب موضوعية على رأسها ان الحكومات العربية التى يقيم فيها الفلسطينيون تعتبر ان كثيرا من شئونهم يخضع لقوانينها ولمتطلبات حقوق السيادة .

ثالثا : ان الجبهة الوطنية الكمبودية المتحدة التى ترأسها حكومة سيهانوك فى المنفى كان لها متطلباتها القوية الواسعة والضاربة جذورها فى أعماق الجماهير الكمبودية فى الداخل بينما لم تطرح الثورة الفلسطينية وقتها (السبعينات) على جدول اعمالها مسألة اقامة تنظيم سياسى وتنظيمات جماهيرية مختلفة فى داخل الوطن الفلسطينى المحتل .

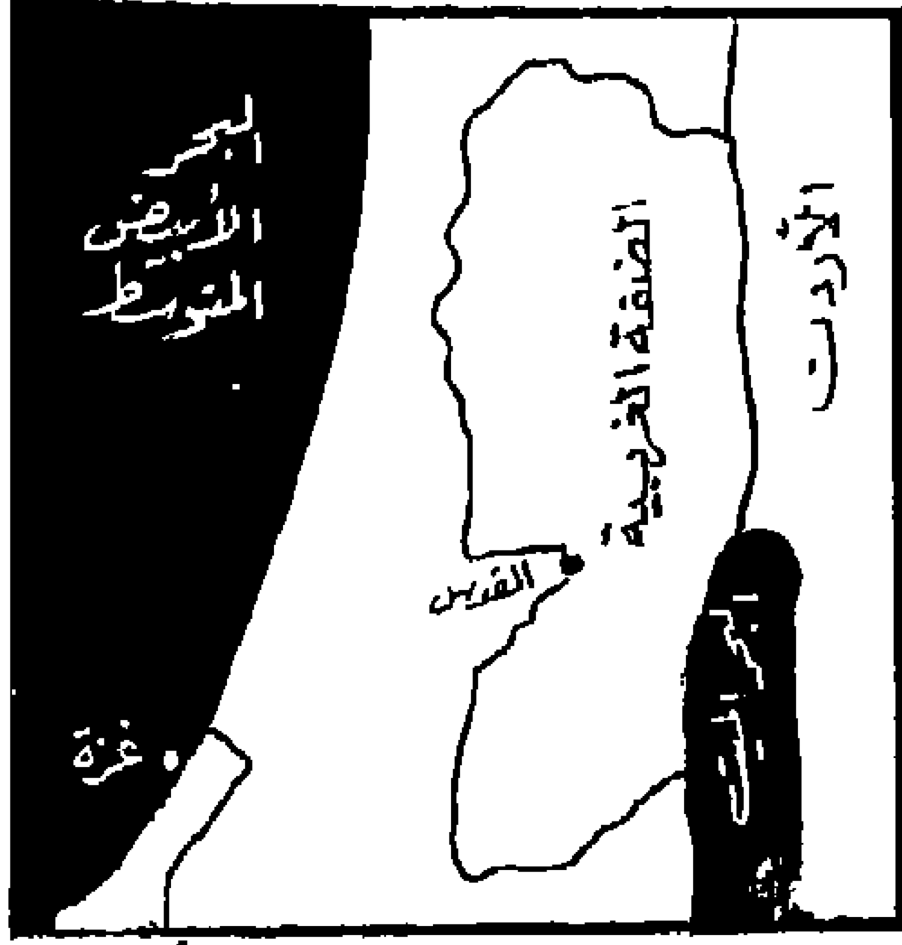
رابعا: ان حكومة كمبوديا فى المنفى (٧٠ ـ ١٩٧٥) هى فعلا حكومة جبهة وطنية متحررة لانها تضم اقساما كبيرة من السانوتوم (حزب سيهانوك) والميليشيات التابعة له وقوات من الجيش انضمت اليه ، والحزب الشيوعى الكمبودى ومنظماته النقابية والجماهيرية والميليشيا المسلحة العمالية والفلاحية التى سارعت ببدء الكفاح المسلح فور انقلاب لون نول .

لذلك لم يكن غريبا ان يصف سيهانوك الثوار رغم تباين العقائد بأنهم وطنيون أصلا وليسوا أذنابا لاحد وأن يقول من نفس منطلقه الوطنى وبنفس تواضعه الذى يقدم بلاده على شخصه انه ليس من حقه ان ينكر عليهم حقهم فى زعامة الثورة ويكفيه ان يكون رمزا للوحدة الوطنية .

سادسا : ثم ان حكومة سيهانوك فى المنفى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) محاطة بحلفاء اقوياء لهم نفس اهداف واساليب الجبهة الكمبودية مما جعل من الممكن دخول الجبهة الكمبودية فى تحالف مع جبهة تحرير جنوب فيتنام وحكومة فيتنام الديمقراطية حتى اصبحت الهند الصينية كلها جبهة قتال واحدة .

اما الثورة الفلسطينية فلم يكن بين يديها حتى السبعينات ظروف مواتية بهذا الشكل بل كان بينها وبين بعض الانظمة العربية تناقضات وصلت الى حد الصدام الدموى احيانا .

ايا كان الامر فسوف تظل تجربة حكومة كمبوديا فى المنفى (٧٠ ـ ١٩٧٥) نموذجا امام كل حركة تحرر وطنى للدراسة وللاستفادة من دروسها .



المجلس الوطنى وشرعية الدولـــة الفلسـطينية

أيمن السيد عبد الوهاب

إن فكرة إعلان استقلال فلسطين ، وإنشاء دولة وتأليف حكومة ليست جديدة بحد ذاتها ، وخاصة على الساحة العربية . فوفقا لقرارات قمة فاس ١٩٨٢ ، فقد اقرت الدول العربية بالاجماع قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس . وإذا كان التردد وتدخل بعض الدول هو الذى اخرها سنوات طويلة . وصحيح ان البت بالأمر والاقلاع عن التردد والاقدام على ما اعلن قد اتى نتيجة عوامل مستجدة شهدتها الساحتان الفلسطينية والعربية . فكانت الانتفاضة بمثابة شرارة التحرك العربى ثم استتبعها قرار الملك حسين بفك الارتباط الادارى والقانونى مع الضفة الغربية . لهذا اكتسبت الدورة الـ ١٩ للمجلس الوطنى الفلسطينى اهمية كبرى لأنه لأول مرة يجتمع المجلس بعد هذه التطورات الخطيرة ، والتى لايمكن معها ان يستمر مكتوف اليدين .

فكانت دورة الانتفاضة ودورة « أبو جهاد » فى الجزائر فى الفترة من ١٢ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، لتوجب ضرورة تعزيز وتدعيم الانتفاضة واستثمارها سياسيا من خلال البيان السياسى وإعلان الدولة الفلسطينية . وتعتبر هذه الدورة الطارئة الثالثة منذ إنشاء المجلس الوطنى الفلسطينى قبل ٢٤ عاما ، وكانت الدورة الطارئة الأولى فى اغسطس ١٩٧٠ فى عمان ، ان رفضت منظمة التحرير مشروع روجرز ، وكان المشروع مرتكزا على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن . أما الدورة الطارئة الثانية فكانت فى أبريل ١٩٧٢ ، ورفض المجلس الوطنى الفلسطينى فيها مشروع المملكة العربية المتحدة الذى اقترحه الملك حسين .

وجاءت الدورة الثالثة الطارئة لتعلن صراحة إعلان دولة فلسطينية تلتزم بميثاق جامعة الدول العربية وبمبادئها . بالاضافة الى إعلان الاستقلال ، فإن البيان السياسى الذى وافق عليه المجلس الوطنى الفلسطينى بالاغلبية ، اعلن قبول منظمة التحرير لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ على اساس ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، واولها حقه فى تقرير المصير بما يتفق مع مبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة إلى وضع الأراضى الفلسطينية المحتلة تحت حمايتها لضمان أمن المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون عليها . كما دعا المجلس الأمة العربية إلى زيادة دعمها المادى السياسى للانتفاضة الشعبية الفلسطينية ، ودعا العالم للوقوف مع الشعب الفلسطينى . كما أكد البيان السياسى نبذ المنظمة للارهاب بأشكالة المختلفة وتأييدها لقرارات الأمم المتحدة المنوه بها والتأكيد على الالتزام بإعلان القاهرة لعام ١٩٨٥ الذى أكد فيه عرفات رفضة للارهاب وقصر اعمال العنف على إسرائيل والأراضى التى تحتلها .

وقد اقر مشروع البيان السياسى بأغلبية ٢٥٣ صوتا مقابل ٤٦ رافضا معظمهم من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبى وجبهة التحرير الفلسطينى ، بينما امتنع عشرة اعضاء عن التصويت وتغيب ٢٩ نائبا اثناء التصويت من أصل ٣٣٨ حضروا الدورة الـ ١٩ بعد ان تغيب اعضاء الأراضى المحتلة الذين منعتهم السلطات الاسرائيلية من السفر ، وامتناع بعض الفصائل الفدائية التى تقيم فى سوريا عن حضور الدورة بالجزائر . والتى لم تشكل عائقا بعد اكتمال النصاب القانونى لعقد هذه الدورة الـ ١٩ والبالغ عددهم ٤٤٨ بعد وفاة ثلاثة من أعضائه .

موقف الفصائل الفلسطينية :ـ

على الرغم من تباين مواقف هذه الفصائل تجاه القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الا انها حرصت على الحفاظ على

وحدة منظمة التحرير ووحدة كافة الفصائل بما يحمى الانتفاضة ويصون مكتسباتها ويطورها . فعند طرح البيان السياسى على التصويت وبعد الاجماع على كافة فقراته ، اعيد التصويت على الفقرة المتعلقة بالمؤتمر الدولى والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ للتصويت فأيدته حركة فتح والجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعى وجبهة التحرير الفلسطينية وجناح « أبو العباس » . بينما اعترض على هذه الفترة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال وجبهة التحرير العربية . وبعض المستقلين ، فى حين امتنع عن التصويت بعض اعضاء حركة فتح امثال رفيق النتشة وماهر غنيم .

الا انه لم يخرج عن هذا الموقف الواعى والمحافظ على وحدة فصائل منظمة التحرير سوى منظمتان فلسطينتان فى دمشق هما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة احمد جبريل ومنظمة الصاعقة اللتان رفضتا فى بيانين منفصلين قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى التى تتضمن إعلان الدولة الفلسطينية ، وقبولا لقرار مجلس الامن ٢٤٢ .

وكما متوقع فقد تباينت المواقف العربية والدولية فور إعلان المجلس الوطنى الفلسطينى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة . وحتى كتابة هذا التقرير فقد أعترفت ورحبت بإعلان الدولة الفلسطينية ٧٨ دولة وإن كان يمكننا أن نقسم الدول تبعا لمواقفها الى قسمين رئيسيين هما :

١ ـ الدول المؤيدة :

وهذه تنقسم الى قسمين هما :ـ

أ) دول أعلنت أعترافا صريحا بالدولة الفلسطينية :ـ

الجزائر ـ موريتانيا ـ المغرب ـ تونس ، مصر ـ الكويت ـ جيبوتى ـ السودان ـ العراق ـ البحرين ـ اليمن الشمالى ـ اليمن الجنوبى ـ الامارات ـ الصومال ـ لبنان ـ الاردن ـ السعودية ـ قطر ـ عمان » ـ مالى ـ جامبيا ـ النيجر ـ غينيا بيساو ـ السنغال زامبيا ـ سيشل ـ غينيا ـ نيجيريا ـ بوركينا فاسو ـ جزر القمر ـ غانا ـ موريشيوس ـ جزر الرأس الاخضر ـ تانزانيا ـ مدغشقر ـ الجابون ـ موزمبيق ـ انجولا ـ زمبابوى ـ توجو ـ تشاد ـ اوغندا ـ الكونجو ـ بوروندى ـ الاتحاد السوفيتى ـ الصين ـ تشيكوسلوفاكيا ـ المجر ـ يوغوسلافيا ـ رومانيا ـ بلغاريا ـ فيتنام ـ منغوليا ـ كامبوتشيا ـ لاوس ـ البانيا ـ كوبا ـ كوريا الشمالية ـ نيكاراجوا ـ ماليزيا ـ الهند ـ تركيا ـ أندونيسيا ـ افغانستان ـ نيبال ـ ساوتومى ـ وبرنسيب ـ المانيا الديمقراطية ، بنجلاديش ، باكستان ، المالدين ، بروناى ، سرلانكا

(ب) دول أعلنت تأييدها لحق اعلان الدولة الفلسطينية : سوريا ، نيوزيلندا ، مالطا ، قبرص ، بولندا ، النمسا .

٢ـ الدول الرافضة :

هى إسرائيل بينما تتعلل باقى الدول . بأنها لاتعترف بدولة لا ارض لها . ومن خلال هذا التباين فى مواقف هذه الدول بين مؤيد لاعلان الدولة الفلسطينية ورافض لها . فسنلجأ الى التركيز على مواقف الدول الرئيسية والمؤثرة تجاه هذه الخطوة الفلسطينية وتجاه الصراع العربى الاسرائيلى ككل وهى :ـ

[١] رد الفعل العربى :

اتسم موقف الدول العربية بالتأييد العام وإقرارها لما جاء فى البيان السياسى الذى اصدره المجلس الوطنى الفلسطينى . ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى سوريا ، التى يتسم موقفها بالتحفظ ذلك على الرغم من إعلان الترحيب بالدولة الفلسطينية وذلك لما يشعر به السوريون من حرج اذا امتنع عن تأثير الدولة الفلسطينية وهو مايستدل عليه من الهجوم الذى تشنه جبهة الانقاذ الوطنية التى تتخذ دمشق مقرا لها ، هجومها على عرفات وقرارات الجزائر وهو مايمكن اعتباره تعبيرا على الموقف السورى الرسمى .

[٢] رد الفعل الإسرائيلى :

كما هو متوقع فقد جاء رافضا وبشدة لهذه الخطوة الفلسطينية التى تكشف زيف الدعوة الاسرائيلية للسلام . وهو ما أكدته من خلال التصريحات الرسمية وهو ماعبر عنه إسحق شامير بأن هذه القرارات التى صدرت فى الجزائر ماهى الا خطوة تكتيكية جديدة فى الحرب ضد إسرائيل . كما جاء موقف حزب العمل الاسرائيلى الذى يؤيد مبدأ السلام مقابل الأرض غرب نهر الاردن تمهيدا لتسوية المسألة الفلسطينية بمثابة تراجع لمصلحة اليمين الاسرائيلى الذى يمثلة الليكود . ويعتبر هذا الانزلاق نحو اليمين فى إسرائيل ترجمة عملية لنتائج الانتخابات الأخيرة . فى إسرائيل التى كرست بروز اليمين المتطرف والجماعات الدينية الأكثر تطرفا .

[٣] رد الفعل الامريكى :

فى الوقت الذى رفض فيه إعلان الدولة الفلسطينية معللا ذلك ان واشنطن تعارض كل تدبير من طرف واحد يهدف الى تغيير وضع الاراضى المحتلة وانه ينبغى حل هذه المسألة عبر مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية . الا انه ذكر ان تطورا إيجابيا طرأ فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى المتعلق بقبول المجلس لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . وذكر المتحدث ان واشنطن تدرس القرارات الناتجة عن المجلس الفلسطينى حاليا .

ومع مجيء رد الفعل الامريكي المتحفظ انطلاقا من رؤية مفادها ان مقررات المجلس الوطني الفلسطيني لاتعد كافية كما تكتنفها الغموض . فكان قرار شولتز الرافض لمنح عرفات تأشيرة دخول نيويورك لالقاء خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولكن مع فشل شولتز في تصويره لعرفات بانه ارهابي . ورد الفعل العربي والعالمي الرافض لهذا القرار المتعنت وتأييد ١٥٤ دولة لنقل مناقشات الجمعية العامة الى جنيف لسماع عرفات . كان من الصعب على الجانب الامريكي الاستمرار في تحدى الرأى العام العالمي .

فكان الموقف الامريكي المتطور بقبول بدء الحوار مع مذ التحرير والذى لايمكن معه الأسراف في التفاؤل لما تتسم به المرحلة القادمة من حساسية من جانب الادارة الامريكية للتوفيق بين تعاونها الاستراتيجي مع اسرائيل وبين مصالحها مع الدول العربية . وهو مايوضحه البيان الامريكي « بتأكيد واشنطن على الالتزام بأمن اسرائيل وان بدء الحوار لايعنى الاعتراف بالدولة الفلسطينية ولكن من منطلق السعي للسلام » . ومايحسم المرحلة القادمة هو مدى قدرة الادارة الامريكية في الضغط على اسرائيل لقبول التفاوض مع الجانب الفلسطيني . والا سيصبح الموقف الامريكي الجديد مجرد محاولة لتحسين الوجه الامريكي أمام التأييد العالمي .

[٤] رد الفعل السوفيتي :

تضمن اولا ترحيبا بالاعلان الفلسطيني وهو موقف **مدروس بعناية يجسد** مبدئيا تأييدا لحق الفلسطينيين في **وطن ودولة . ثم اعلن تأييد** قيام الدولة الفلسطينية . **كخطوة ثانية . وذلك** بعد التأييد الواسع بالدولة **الفلسطينية من قبل دول** المجتمع الدولي . وهو ما يتأتى **ضمن الاستراتيجية** السوفيتية تجاه امريكا وإسرائيل .

[٥] رد الفعل الأوروبي :

وهنا يتباين موقف دول اوربا الغربية عنه بالنسبة **لدول اوربا الشرقية** . ففي الوقت الذى اعلنت فيه الدول **الشرقية تأييدها** لاعلان الدولة الفلسطينية امثال المانيا **الشرقية وبولندا وايضا** نجد ان الصين ويوغسلافيا **والمجر ورومانيا قد اعترفا** بالدولة الفلسطينية . نجد ان **الصورة تختلف** بالنسبة لدول اوروبا الغربية التى اظهرت **صورة متحفظة** وان تباينت بين رافض مثل هولندا **وسويسرا وبين** مرحب مثل اليونان وإيطاليا والسويد **بينما مثلت فرنسا** كعادتها موقفا وسطا وان حمل عناصر **ايجابية . فقد صدر بيان** عن اجتماع المجموعة الأوروبية **الذى عقد في « ٨٨/١/٢١ »** رحبت فيه بقرارات المجلس **الوطني الفلسطيني** وقبوله قرارى الأمم المتحدة رقمى **٢٤٢ و ٣٣٨** كأساس لعقد المؤتمر الدولي في الشرق **الأوسط .. ولم يتضمن** البيان اى اعتراف بالدولة **الفلسطينية . وقد** دعا البيان كافة الأطراف في المنطقة الى **انتهاز الفرصة** للمساهمة في التوصل الى حل سلمي للنزاع العربي الاسرائيلي .

[٦] رد الفعل للمجتمعات الدولية :

فقد جاءت معظم ردود الفعل للمجتمعات الدولية **مؤيدة ومعترفة بقيام** الدولة الفلسطينية ومنها الجامعة **العربية ومنظمة الوحدة** الأفريقية والمؤتمر الاسلامى في **الوقت الذى اعلن** فيه بيريز دى كويلار الأمين العام **للأمم المتحدة** انه لابد من إجراء عدة اتصالات قبل ان **يفكر في اية مقترحات** جديدة في عملية السلام .

اهم التطورات التى شهدتها المنطقة :

كان لعدد من المستجدات التى شهدتها الساحه **الفلسطينية والعربية** اثرها الايجابى الواضح على سلوك **معظم الفصائل** الفلسطينية وعدم إنقسامها والتى كانت **وراء فشل محاولات** التسوية السابقة عامى ١٩٧٢ **و١٩٧٤ . فقد وافق** المتشددون خاصة جورج حبش زعيم **الجبهة الشعبية** لتحرير فلسطين على الالتزام بقرار **الاغلبية . وهذه** المستجدات هى :-

[١] الانتفاضة :

لاشك ان الانتفاضة اظهرت ان هناك ارضا فلسطينية **يعيش فوقها** حوالى مليون ونصف مليون فلسطينى تحت **الاحتلال العسكرى** . وهى الحقيقة التى تعزز قرارات **المجلس الوطني** بإعلان الدولة الفلسطينية وتزيد من **مصداقية المنظمة** على الساحة الدولية . ولهذه سميت هذه **الدورة « بدورة الانتفاضة »** والتى اكدت سيطرة منظمة **التحرير الفلسطينية** وشعبيتها داخل الأراضى المحتلة **واظهرت ارتباط** الشعب في الأرض المحتلة بالقيادة **الفلسطينية فأصبح** إمكان الاعلان والذى تدعمه هذه **الصلة التى اوجدتها** الانتفاضة وارتباطها بالمنظمة .

[٢] قرار فك الارتباط :

كان لقرار الملك حسين في ٨٨/٨/٣١ بفك الارتباط إنهاء **لحياة الازدواجية** في تمثيل الشعب الفلسطيني ودعما **لمنظمة التحرير** لتحتل موقعها في اطار الجهود العربية **والدولية في معالجة** القضية الفلسطينية . الا انه رتب **بالتالى مسئولية** جمة توجب على المنظمة القيام بها وتحمل **مسئولياتها كاملة** لملء الفراغ الادارى والقانونى الذى **خلفة قرار فك الارتباط** . وهو ماحتم ضرورة التحرك من **جانب المنظمة** وتحمل المسئولية من قبل جميع الفصائل **الفلسطينية وهو ما** أظهرتة دورة الانتفاضة الـ ١٩ **بالجزائر . فكان توافر** قدر من الوحدة الوطنية بين جميع **الفصائل الفلسطينية** لم يتوافر من قبل . ولم يخرج عنه

سوى « أبو موسى » و « أبو نضال » واحمد جبريل وهم قلة . فكان إعلان الدولة الفلسطينية احد المكاسب الذى وفرته الوحدة الوطنية .

[٣] الوفاق الدولى :

كان لتغير الظروف الدولية والتى بدأت منذ تولى جورباتشوف عام ١٩٨٥ زعامة الاتحاد السوفيتى . ان برزت حالة من الوفاق بين القطبين الأمريكى والسوفيتى . وهو ما انعكس على العديد من المشكلات الاقليمية التى شهدت انفراجا ملحوظا عدا القضية الفلسطينية . فكانت اتفاقية جنيف بالنسبة للقضية الافغانية والمفاوضات التى تشهدها قضية انجولا حاليا ..

ونتيجة لهذا المناخ الدولى مع ما استجد على القضية الفلسطينية من تطورها . تمثلت فى الاعتراف الفلسطينى بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بالاضافة لاستمرار الانتفاضة كعامل كسب للرأى العام العالمى . لابد ان ينعكس هذا على القضية الفلسطينية ولو بمقدار محدود .

[٤] الانتخابات الاسرائيلية :

جاءت نتائج هذه الانتخابات لتعكس ظهور اليمين المتطرف من خلال حصول حزب الليكود والجماعات الدينية على غالبية مقاعد الكنيست الاسرائيلى من اهم الأحداث التى ستطرح نفسها على جهود التسوية السلمية وخاصة بعد هزيمة حزب العمل المؤيد لفكرة المؤتمر الدولى .

ومن خلال التطورات السابقة اعيد طرح القضية الفلسطينية من جديد على المجتمع الدولى لتتصدر اهتماماته وهو ماستعكسه الفترة القادمة . وفقا لما صرحت به مصادر فلسطينية مطلعة بان خطة السلام الفلسطينية فى المرحلة المقبلة وعقب اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة ستتركز على ثلاث نقاط اساسية هى :-

[١] دعوة مجلس الأمن الدولى الى بحث الوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تمهيدا لوضعها تحت اشراف قوات دولية تابعة للأمم المتحدة .

[٢] الدعوة الى بدء مفاوضات سلام عبر مؤتمر دولى للسلام تحضره الدول الخمس الدائمة ومشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها ممثل لحكومة فلسطينية .

[٣] استعداد الدولة الفلسطينية لاقامة اتحاد كونفيدرالى مع الأردن وقيام مؤسسات الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

ومن خلال هذه الخطة الفلسطينية يمكننا تبين واقع جديد فى المنطقة لابد أن يفرض نفسه على مختلف الأطراف المعنية بالصراع العربى الاسرائيلى فى مرحلته القادمة وخاصة مع استمرار الانتفاضة فى الارض المحتلة والتى يمدها اعلان الاستقلال بقوة دفع جديدة .

اثر اعلان الدولة الفلسطينية على جهود التسوية السلمية .

إن المسألة الأساسية ليست فى إعلان الدولة الفلسطينية بل فى توازن القوى الذى تشهده المنطقة حاليا وخاصة بعد صعود الجماعات الدينية الاسرائيلية الى جانب حزب الليكود اليمينى الرافض للسلام والمستعد للذهاب لأبعد اجراءات التطرف . والذى يوجب استمرار ودعم الانتفاضة لمقاومة هذا التطرف الاسرائيلى ، وعلى الجانب الآخر فان اعتراف الدولة بالدولة الفلسطينية سيشكل عاملا ضاغطا يضاف للعامل الأساسى المتمثل فى مقاومة الشعب الفلسطينى للاحتلال الاسرائيلى . وذلك من اجل تغيير موازين القوى بحيث تتمكن من دفع عجلة جهود التسوية السلمية .

ومع الترحيب الدولى الواسع باعلان الدولة الفلسطينية الذى لم يكن مفاجئا . وذلك لما سبقه من تحركات فلسطينية واسعة لاستطلاع اراء العديد من الدول والتى كانت ردودها فى مجملها مؤيدة للخطوة الفلسطينية . فكانت خطوة اعلان الدولة من جانب المجلس الوطنى الفلسطينى ، كخطوة حتمية أوجبتها مجموعة الأحداث المؤثرة على القضية الفلسطينية كقرار فك الارتباط مع الضفة الغربية بالاضافة للانتفاضة فى الارض المحتلة .

وعن جدوى الخطوة الفلسطينية فى سبيل عقد المؤتمر الدولى ، وبالتركيز على مواقف الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن . يمكننا تبين اختلاف الرؤية من جانب هذه الدول تجاه اعلان الدولة الفلسطينية وهو مايعكس ماستحتويه المرحلة القادمة من صدام بين اتجاهين اساسيين تمثلهما هذه الدول .

فالاتجاه الأول :

يمثله الاتحاد السوفيتى الذى اعترف بقيام الدولة الفلسطينية ليدعم هذا الاعلان وهو الأمر الذى انعكس فى جزع اسرائيل تجاه الموقف السوفيتى وخاصة ان الصين وهى دولة من الدول الدائمة فى مجلس الأمن اعلنت اعترافا كاملا بالدولة الفلسطينية .

اما الاتجاه الثانى :

ويمثلة امريكا وبريطانيا : اما عن الموقف الأمريكى فيبقى محل انظار المجتمع الدولى وخاصة بعد غياب الشروط الثلاثة التى كانت تضعها امريكا مسبقا قبل بدء اية مفاوضات مع المنظمة وهو ماتحقق فى الدورة الـ ١٩

للمجلس الوطنى الفلسطينى الذى قرر : (١) قبول قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ . (٢) الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود وهو ما يتحقق من خلال الاعتراف بالقرار ١٨١ . (٣) نبذ الارهاب . لذا جاء القرار الأمريكى متحفظا بالرغم من رفض اعلان الدولة الفلسطينية الا انه ذكر ان هناك خطوات نحو الاعتدال من قبل المنظمة .

وهو مايوضح حرج الموقف الامريكى الذى يستوجب عليه الموازنة بين مصالحه الاستراتيجية مع اسرائيل وبين علاقاته مع الدول العربية . اذا ما أراد التحرك فى اتجاه السلام . اما عن بريطانيا فموقفها وان كان يقترب من الموقف الأمريكى الرافض لاعلان الدولة الفلسطينية الا انه تحرك خطوة للامام لاعتبار الموقف الفلسطينى يستحق التشجيع وحثها امريكا لاتخاذ موقف بناء تجاهه وعدم صد المبادرة الفلسطينية .

ويبقى الموقف الفرنسى الذى اظهر وجود عناصر ايجابية والذى يشكل موقفا وسطا بين الاتجاهين السابقين . وتعتبر فرنسا ملخصا للموقف الأوروبى بصورة عامة بتأييد اعلان الجزائر مع الامتناع عن الاعتراف بدولة فلسطين بحجة ان قوانين الدول الأوروبية لاتبيح الاعتراف بدولة لا ارض لها .

ومن خلال تباين هذين الاتجاهين ومع اهمية الدور الامريكى الحاسم بالنسبة للخطوة الفلسطينية الجديدة فى المرحلة القادمة بالنسبة لامكانية التأثير على اسرائيل سنجد انه مع ماينتهجه الاتحاد السوفيتى من سياسة فعالة فى اتجاه اقامة علاقات افضل مع إسرائيل « يشهد الجانبان اجتماعات منذ يوليو الماضى » . وهو مايعتقد معه ان جورباتشوف قد وضع موسكو فى مكانة تؤهلها للقيام بدور فعال فى اية تسوية مقبلة فى الشرق الأوسط فيعتقد الاتحاد السوفيتى انه يمكنه التأثير على الحكومة الاسرائيلية . فإسرائيل تريد استمرار تدفق المهاجرين اليهود السوفيات اليها وبأعداد كبيرة كما انها تريد من موسكو استئناف علاقاتها الدبلوماسية معها . وهى اوراق يحتفظ بها الاتحاد السوفيتى للفترة القادمة .

ومن خلال الموقف الأمريكى الحرج . فى المرحلة القادمة والموقف السوفيتى المؤيد مع الترحيب الأوروبى المتحفظ على الخطوة الفلسطينية والذى سيشهد المزيد من التطور خلال الفترة القادمة بالاضافة لنتيجة الانتخابات الاسرائيلية التى عكست ازدياد موجة التطرف الاسرائيلى من خلال صعود اليمين الاسرائيلى المتطرف وبروز الجماعات الدينية الاكثر تطرفا والتى ستقاوم اية خطوة فى اتجاه الضغط عليها لمقابلة الخطوة الفلسطينية . وهو مايعكس مدى صعوبة وطول المرحلة القادمة التى بدأت باعلان الدولة الفلسطينية وستتركز اهم محددات هذه الفترة على ضرورة استمرار الانتفاضة ودعمها من جانب الدول العربية مع موقف عربى محدد بشكل عامل ضغط على الادارة الأمريكية الجديدة للتحرك لمقابلة الخطوة الفلسطينية .

فطبقا للقرار ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر عام ١٩٦٧ واعلان المجلس الوطنى الموافقة .عليه .. وبذلك يعترف باسرائيل ضمنيا على اساس قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ والذى يقضى بتقسيم ارض فلسطين الى دولة عربية واخرى يهودية والذى تستمد إسرائيل شرعيتها الدولية منه .

وبذلك سارت المنظمة مسافة طويلة بعيدا عن الميثاق الفلسطينى فى صياغته الأولى الموقع عام ١٩٦٤ تجاوبا مع الظروف الدولية والاقليمية . ومع ذلك فيمكننا تعديد بعض المكاسب التى تحققت باعلان الدولة الفلسطينية وهى :-

(١) ازاحة القناع الاسرائيلى وكشف ما يخفيه من نوايا استيطانية .

(٢) حسم قضية هامة تسببت فى كثير من معارك الماضى القريب بين فصائل المقاومة ومنعت تدخل بعض الدول فى الشئون الداخلية للفلسطينيين لتحقيق مصالحها .

(٣) تحقيق استثمار الانتفاضة التى اكتسبت دافعا معنويا وسياسيا جديدا .

وفتح جبهة صراع دائمة وبشكل دولى بين إسرائيل والدولة الفلسطينية .

(٤) مع وجود اقلية داخل اسرائيل تنادى باقامة دولة فلسطينية الى جانب الدولة الاسرائيلية تزايد هذا الاتجاه خاصة بعد اعتراف الدولة الفلسطينية بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ مع حق تقرير المصير . وخاصة مع استمرار الانتفاضة التى تشكل خطرا حقيقيا على إسرائيل وهو ما دعا العديد من الشخصيات ودعاة السلام الاسرائيليين امثال ابى ناتان للقول « إن الوقت اصبح مناسبا من اى وقت سابق للبدء فى مفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير » .

الا انه يبقى مع هذه المكاسب التى تحققت باعلان الدولة الفلسطينية ومع ماقدم من اعتراف بالقرار رقم ٢٤٢ الذى يعد اكثر مايمكن ان يقدم واتباعها سياسة الأمر الواقع تبقى الخطوة التى سيقدم عليها الاسرائيليون وإلا وكما ذكر عرفات « إذا ما جوبهت بالرفض فإننى مثلما دعوت الفلسطينيين للاعتدال

سأدعو المجلس الوطنى وقتها ان هذا الاعتدال لامردود له ووقتها سيعرف العالم ان انصار القهر والظلام فى اسرائيل سيتحملون مسئولية ماسوف يحدث » . ولتبقى **هذه الكلمة فى ذهن** كافة الأطراف المعنية بالقضية **الفلسطينية** .

ووسط هذه التطورات المتلاحقة التى أفرزتها الانتفاضة . جاء خطاب عرفات بجنيف فى ١٢/١٣ الماضى ليؤكد من جديد ومن خلال مبادرة فلسطينية ماسبق أن اتفق عليه فى المجلس الوطنى الفلسطينى الأخير من ضرورة عقد المؤتمر الدولى كسبيلا لتسوية لتسوية القضية الفلسكينية . وتجىء هذه المبادرة الفلسطينية وماحققته من تعاطف دولى لجانبها تتويجا لانتصار الجانب المعتدل داخل المنظمة وللدبلوماسية الفلسطينية . لتشهد الساحة الفلسطينية تطورين كبيرين . تمثل الأول فى بدء الحوار من قبل الأدارة الأمريكية مع منظمة التحرير .

والتانى شهدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أصدر بيريز دى كويلار السكرتير العام أمرا باستبدال مقعد ولافته منظمة التحرير بمقعد ولافته فلسطين . وقد اتخذ قرار منح فلسطين مقعدها كمراقب بأغلبية ١٠٤ صوت ومعارضة أمريكا واسرائيل وأمتناع ٣٦ دولة بينها النمسا واليابان ودول الجماعة الاوروبية . بينما حظى القرار الثانى الخاص بمبادىء السلام والداعى للأعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى وأنسحاب اسرائيل لحدود ١٩٦٧ وضرورة عقد المؤتمر الدولى تحت أشراف الأمم المتحدة ، بتأييد ١٣٨ دولة بينها دول أوروبا الغربية وعارضته أمريكا واسرائيل وأمتناع دولتان عن التصويت

الا أنه يبقى مع هذه المكاسب التى تحققت بأعلان الدولة الفلسطينية ومع ماقدم من أعتراف بالقراريين ٢٤٢ و٣٣٨ وبحق اسرائيل فى أقامة دولتها بعد هذا أكثر مايمكن ان يقدم . ومع أفتراض صدق النية الأملايكية فى بدء حوار فعال مع المنظمة . تبقى الخطوة التى سيقدم عليها الاسرائيليون . وهو مايحتم ضرورة الاستفادة من هذه التطورات الايجابية التى تشهدها القضية الفلسطينية من جانب الدول العربية فى تصعيد الضغط على اسرائيل من خلال استمرار دعم الانتفاضة وتعبئة القوى الدولية .





الانتخابــات الأمريكيـــة وقضايــا الشـــرق الأوســـط

عماد جـــاد

أسفرت انتخابات الرئاسة الامريكية التى جرت فى الثامن من نوفمبر الماضى لاختيار الرئيس الحادى والاربعين عن فوز المرشح الجمهورى جورج بوش ليستمر الجمهوريين فى السيطرة على مؤسسة الرئاسة الامريكية للدورة الثالثة على التوالى بعد فوز ريجان فى انتخابت ١٩٨٠ و ١٩٨٤ .

وتثير الانتخابات الامريكية أكثر من قضية فى آن واحد من بينها اسباب هذا الفوز وانعكاساته على صراع الشرق الأوسط وبيان حدود ومدى الدور الذى لعبه الصوت العربى فى هذه الانتخابات فى المعسكرين الجمهورى والديمقراطى والذى تجسد بتعيين جون سنونو اللبنانى الاصل فى منصب كبير موظفى البيت الأبيض .

وقبل الخوض فى غمار هذه القضايا بالتفصيل سوف نتعرض لطبيعة العملية الانتخابية فى الولايات المتحدة مع التركيز على خصوصية الانتخابات الأخيرة .

(١) طبيعة انتخابات الرئاسة الامريكية :

تمر انتخابات الرئاسة الامريكية بمرحلتين هما الانتخابات الاولية أو التمهيدية والانتخابات النهائية .

(أ) الانتخابات الاولية : والتى تتم داخل كل حزب لأختيار مرشح الحزب لخوض الانتخابات النهائية . ويعبر المواطنون من خلالها عن تفضيلاتهم لأحد المرشحين الذين يريدون الحصول على ترشيح الحزب أو للمندوبين المحتملين الذين قد يلتزمون بتأييد مرشح معين فى بعض الولايات .

ويأتى بعد ذلك مؤتمر الحزب فى الولايات حيث يعقد المواطنون الذين ينتمون الى الحزب اجتماعات فى مقاطعتهم المحلية ويختارون ممثلين يتعهدون بتأييد احد المرشحين على المستوى القومى . ويعقد هؤلاء الممثلين فى النهاية اجتماعا على مستوى الولاية لأختيار ممثلى الولاية فى المؤتمر القومى للحزب . وفى هذا المؤتمر يتم اختيار المرشح الذى يخوض الانتخابات بأسم الحزب مع محاولة توحيد الصفوف وحشد التأييد وراء هذا المرشح لاسيما من قبل منافسيه فى الانتخابات الاولية .

ويعقد المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى فى يوليو بمدينة اتلانتا بولاية جورجيا ، اما الحزب الجمهورى فيعقد مؤتمره القومى فى اغسطس فى مدينة نيو اوليانز بولاية لويزيانا .

(ب) الانتخابات النهائية : وتجرى فى نوفمبر بين مرشحى الحزبين حيث يتوجه الناخبين الى صناديق الانتخاب لأختيار الرئيس ونائبه على بطاقة واحدة وأختيار اعضاء مجلسى الكونجرس . ويتم حساب الاصوات فى هذه الانتخابات على اساس الوزن النسبى الممنوح لكل ولاية من الولايات الخمسين كما يوضح الجدول التالى :

ويتم حساب الاصوات بإعطاء اصوات الولاية كاملة للمرشح الذى يحصل على اغلبية اصوات هذه الولاية ويحتاج المرشح الى ٢٧٠ صوتا - على الأقل من بين ٥٣٨ صوتا - للفوز بالرئاسة ومن هنا يمكن فهم الفارق بين اجمالى اصوات المجمع الانتخابى التى يحصل عليها الفائز وبين عدد الاصوات المباشرة التى يحصل عليها .

(٢) انتخابات ١٩٨٨ :

تميزت انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٨ بخصوصية خلافه رئيس جمع بعض صفات القيادة الكارزمية ومن هنا كانت صعوبة الأختيار فى البداية بين مرشحى الحزبين داخل كل حزب فى البداية - وان كان ذلك اقل نسبيا فى المعسكر الجمهورى - ثم بين مرشح كل حزب فى النهاية .

(أ) **الانتخابات الاولية** : ويمكن القول ان هذه الانتخابات اتسمت بعده خصائص تميزها عن سابقتها وهى :-

مسلسل	الولاية	قوتها التصويتية	الولاية	قوتها التصويتية	
(١)	كاليفورنيا	٤٧	(٢٦)	ايوا	٨
(٢)	نيويورك	٣٦	(٢٧)	اوكلاهوما	٨
(٣)	تكساس	٢٩	(٢٨)	كارولينا الجنوبية	٨
(٤)	بنسلفانيا	٢٥	(٢٩)	اريزونا	٧
(٥)	الينوى	٢٤	(٣٠)	كنساس	٧
(٦)	اوهايو	٢٣	(٣١)	ميسيسبى	
(٧)	فلوريدا	٢١	(٣٢)	اوريجون	٧
(٨)	متشيجان	٢٠	(٣٣)	اركنساس	١
(٩)	نيوجرسى	١٦	(٣٤)	فرجينا الغربية	٦
(١٠)	ماساسوستشى	١٣	(٣٥)	نبراسكا	٥
(١١)	كارولينا الشمالية	١٣	(٣٦)	يوتا	٥
(١٢)	فرجينيا	١٢	(٣٧)	نيومكسيكو	٥
(١٣)	جورجيا	١٢	(٣٨)	هاواى	٤
(١٤)	انديانا	١٢	(٣٩)	ايداهو	٤
(١٥)	ويسكونسن	١١	(٤٠)	مين	٤
(١٦)	تنسى	١١	(٤١)	مونتانا	٤
(١٧)	ميسورى	١١	(٤٢)	نيفادا	٤
(١٨)	لويزيانا	١٠	(٤٣)	نيوهامبشير	٤
(١٩)	ميريلاند	١٠	(٤٤)	رود ايلاند	٤
(٢٠)	مينسوتا	١٠	(٤٥)	الاسكا	٣
(٢١)	واشنطن	١٠	(٤٦)	ديلاور	٣
(٢٢)	الباما	٩	(٤٧)	مقاطعة كولومبيا (واشنطن العاصمة)	٣
(٢٣)	كنتكى	٩	(٤٨)	داكوتا الشمالية	٣
(٢٤)	كلورادو	٨	(٤٩)	داكوتا الجنوبية	٣
(٢٥)	كونكتيك	٨	(٥٠)	فيرمونت	٣
		٨	(٥١)	وايمونج	٣

الاجمالى

(١) غياب قضايا الشرق الأوسط

(٢) ظاهرة جيسى جاكسون

(٣) بدايات جنينية للتأثير العربى .

(١) غياب قضايا الشرق الأوسط :

حيث غابت قضايا الشرق الأوسط من الحملات التمهيدية فى المعسكرين الجمهورى والديمقراطى ـ لأول مرة ـ حتى فبراير ١٩٨٨ حيث تجنب المرشحون ـ دون استثناء ـ اثارة هذه القضايا وهو الامر الذى يمكن تفسيره بعوامل عدة على رأسها انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة وما خلفته من اثار على الرأى العام الامريكى نتيجة التغطية الاعلامية الصادمة . كذلك ماخلفته فضيحة ايران ـجيت من اثار على المجتمع الامريكى وسيادة احساس لدى قطاعات واسعة منه بمسئولية اسرائيل عن توريط الولايات المتحدة فى هذه الفضيحة . هذا بالأضافة الى بروز البدايات الجنينية لتأثير العرب الامريكيين فى هذه الانتخابات . وعندما بدأ المرشحون فى التعرض لقضايا الشرق الأوسط ـ لاسيما الصراع العربى الاسرائيلى ـ برز على السطح بعض المظاهر الايجابية فى المعسكرين .

ففى المعسكر الديمقراطى كان جاكسون يرفع لواء حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ويؤيد اقامة[٥٣٨] الدولة الفلسطينية وفى المعسكر الجمهورى اعلن بوش رفضه للاعتراف بالقدس كعاصمة لاسرائيل ورفضه لاستمرار السيطرة الاسرائيلية على الاراضى الفلسطينية المحتلة .

(٢) ظاهرة جاكسون :

تستحق ظاهرة جاكسون التأمل والدراسة لما حققه هذا المرشح الاسود من تقدم واضح اثناء الانتخابات الاولية . فهو اول مرشح اسود يخوض معركة الانتخابات الاولية ويحرز تقدم واضح بعد ان كان مجرد اعلانه نيته عن الترشيح بمثابة نكتة مثيرة للضحك فى الشارع الامريكى عام ١٩٨٤ ضد الرئيس ريجان . وقد بدأ تأثيره يتضح بعد حصوله فى هذه الانتخابات على تأييد ١٨,٣ مليون صوت جاءت ٨٠٪ منها من السود الامريكيين . وعاد جاكسون فى انتخابات ١٩٨٨ بحسابات جديدة إذ انه نجح فى توسيع قاعدته الانتخابية ليعلن انها تضم السود وجميع الاقليات والعاطلين والعاملين فى القطاعات المنهارة والمزارعين الذين يعانون من صعوبات بيع محاصيلهم ومدمنى المخدرات وقد نجح جاكسون فى دفع هؤلاء الى تسجيل انفسهم كناخبين وحثهم على الذهاب الى الصناديق يوم الانتخابات . كذلك لجأ جاكسون الى توظيف خلفيته واصوله الطبقية

المتدهورة . لاكتساب المزيد من القوة مع استحداث نظام جديد فى الدعاية الانتخابية يعتمد على التحرك الشخصى المكثف بأدنى تكاليف ممكنة فضلا عن استغلاله بذكاء للاعلان المجانى من خلال المناظرات مع الخصوم . واستخدم جاكسون أيضا بذكاء شديد بشرته السوداء فى جذب الناخبين حيث كان يردد فى حملاته الانتخابية ... عندما لايرشحنى احد لأن لون بشرتى اسود فأن ذلك ليس بيدى ، وانما بيد الله الذى خلقنى على هذه الصورة التى افخر بها وأرضى عنها كل الرضا .

ودشن جاكسون نفسه كنقيض لنظام ريجان . إذ طرح نفسه رمزا لكل القوى التى اضيرت من رخاء ريجان الذى افاد شركات وولايات الشمال واضرت السود والمستفيدين من التأمين الاجتماعى والخدمات الحكومية وعمال الصناعات الذين اضارتهم الثورة الصناعية الثالثة التى اطلقها ريجان . ومن ثم تلقف جاكسون هذه القطاعات وجعل منها قاعدته الانتخابية .

كذلك لجأ جاكسون للعرب الامريكيين ودفعهم الى التورط فى العمل السياسى وجعل احدهم ـ جيمس زغبى ـ مستشارا له وطلب منهم ان يكونوا أكثر ايجابية فى ابراز قضاياهم وخاصة قضية فلسطين والدعوة لتحقيق السلام فى المنطقة على اسس عادلة .

ـ اسباب تقدم جاكسون فى بداية الحملة الاولية : حقق جاكسون تقدما ملحوظا فى بداية حملة الانتخابات التمهيدية والذى يجد تفسيره بالاضافة الى ماسبق ذكره من نجاحه فى توسيع قاعدته الانتخابية ـ فى الحسابات الخاطئة لمنافسيه فى المعسكر الديمقراطى حيث تجاهل هؤلاء المرشحين جاكسون لاعتقادهم فى ضعف مركزه لأن المجتمع الامريكى غير مستعد للتصويت لمرشح اسود بالاضافة الى خوفهم من الاتهام بالعنصرية فى حالة الهجوم عليه . وقد استفاد جاكسون كثيرا من هذه الحسابات حيث حصل على العديد من النقاط على حساب هؤلاء المرشحين الذين تورطوا فى الاتهامات المتبادلة فسقط جيبهارت وجور وغيره من المرشحين وبقيت المنافسة بين جاكسون ودوكاكيس .

هنا شعرت قيادات الحزب الديمقراطى بخطورة جاكسون الذى وضعه الحزب كرمز ـ صغير الحجم ـ لجذب اصوات السود . ومن هنا بدأت الحملة ضده من داخل الحزب الديمقراطى حيث تنوعت سبل محاربته ـ بأستثناء اثارة قضية اللون حتى لاتوصم بالعنصرية ـ وكانت على رأس هذه الوسائل اتهامه بمعاداة اسرائيل وتحيزه للعرب واتهامه باليسارية والصداقة لفيدل كاسترو زعيم كوبا . وقد حاول جاكسون من جانبه تلافى هذه الحملة فعدل من لهجته المؤيده للشعب الفلسطينى وعندما واصل اليهود حملتهم ضده عاد ليؤكد تأييده لمنظمة التحرير واصراره على تغيير السياسة الامريكية التى ترفض التفاوض مع منظمة التحرير ، واعلان تأييده لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وضمان حقوق الشعب الفلسطينى .

ـ الاقلية اليهودية وظاهرة جاكسون :

يمكن القول ان حملة الانتخابات التمهيديه قد سارت ضد افضليات الاقلية اليهودية من بين مرشحى الحزبين . فأفضليات الاقلية اليهودية على المعسكر الجمهورى كانت جاك كيمب ، بات روبرتسون ، بروس بابيت ، روبرت دول ، جورج بوش . وعلى المعسكر الديمقراطى كانوا يفضلون البرت جور ، جارى هارت ، جيبهارت ، بول سايمون ثم دوكاكيس اما جاكسون فهو ضده تماما .

ومع اقتراب انتهاء الانتخابات التمهيدية سقط كل المفضلين لدى الاقلية اليهودية حيث حسم بوش الموقف فى المعسكر الجمهورى واستمر الصراع بين دوكاكيس وجاكسون فى المعسكر الديمقراطى الامر الذى يعنى صراع بين آخر تفضيلاتهم وبين عدوهم ومن ثم القوا بأنفسهم وراء دوكاكيس وتزعموا حملة ضد جاكسون قادها عمدة نيويورك اليهودى ادوارد كوتشى الذى صرح بأن اليهودى الامريكى الذى يعطى صوته لجاكسون سيكون مجنونا لأن جاكسون عانق عرفات فهو عدو لاسرائيل لهذه الاسباب وغيرها تراجع جاكسون وحسم دوكاكيس الصراع لصالحه ليمثل الحزب الديمقراطى فى انتخابات الرئاسة فى ٨ نوفمبر .

ـ جاكسون ومستقبل الميراث الانتخابى الامريكى :

من المسلمات فى انتخابات الرئاسة الامريكية ان هناك ثلاث شروط ضمنية لابد من توافرها فى المرشح للرئاسة الامريكية وهى مايرمز لها بـ W.AS.P اى ان يكون المرشح ابيض (W) وانجلوساكسونى (As) وبروتستانتى (P) . وقد استمرت هذه الشروط ولم يخرقها سوى الرئيس الراحل جون كيندى الذى كان كاثوليكيا .

ومن هنا يمكن التساؤل : إذا كان كيندى قد كسر أحد اعمدة الميراث الانتخابى فى الستينات فهل يتمكن جاكسون فى ذلك فى التسعينات؟

ان ذلك يتوقف على مدى قبول المجتمع الامريكى لذلك ، فاذا كان هذا المجتمع قد قبل فى حالة كيندى ان يكون الرئيس كاثوليكيا فأنه لن يقبل ـ على الأقل فى مدى عقد زمنى ـ ان يكون رئيسه اسود محطما الركنين الأول والثانى من الميراث حيث ان جاكسون اسود وجذوره بعيدة عن الانجلوساكسون . ويرجع رفض المجتمع

الامريكي لذلك لوجود ميكانزمات العنصرية فى الجنوب والتى لاتزال متأججة هناك .

هذا فى الوقت الذى يحتاج فيه كسر هذا الميراث الى مدى زمنى طويل . فالامريكي الاسود لم يحصل على حق التصويت سوى عام ١٩٦٠ بعدها اندفع الى الترشيح لمناصب اعضاء المجالس البلدية والبرلمانات المحلية ثم الوظائف العامة ومناصب العمد وحكام الاقاليم وعضوية مجلسى الكونجرس الى ان جاء جاكسون عام ١٩٨٤ ليكون أول امريكي اسود يدخل انتخابات الرئاسة التمهيدية والتى خرج منها سريعا . ثم عندما عاد عام ١٩٨٨ وقطع شوطا اطول فى السباق وكان آخر المرشحين الديمقراطيين سقوطا امام دوكاكيس . وقد عبر الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون عن مجمل ذلك بقوله ان البيت الأبيض حتى الآن والى نهاية القرن ليس مستعدا لاستقبال رئيس اسمر ، فالشعب يؤيد افكار جاكسون ومع ذلك لن ينتخبه بالرغم من انه افضل المرشحين فى الحزبين لأن افضل المرشحين ليس بالضرورة هو الذى ينتخبه الشعب مؤكدا ان بشرته السوداء تقف كعائق امام الفوز الآن .

وهكذا تبقى ظاهرة جاكسون فى النهاية ظاهرة لتمثل السود والاقليات المختلفة فى المجتمع الامريكي والقطاعات المهمشة هناك ولتلفت الانظار الى مكانه هذه الفئات وقدرتها المستقبلية فى التأثير على النظام الانتخابى وعلى ميراثه .

(٣) بدايات جنينية للتأثير العربى :

يمكن القول ان الانتخابات التمهيدية شهدت بدايات جنينية للتأثير العربى على الانتخابات الامريكية : فدور العرب الامريكيين (٣,٥ مليون عام ١٩٨٧) بدأ فى التبلور بوضوح فى هذه الانتخابات وبدأ جهدهم يتحول من مجرد الرد على الدعاوى الصهيونية الى جهد ايجابى بتأييد مرشح ما والتصويت له .

ففى الحزب الديمقراطى تبنى العرب جاكسون الذى استقطب معظم اصواتهم لاسيما وان مستشاره عربى الاصل (جيمس زغبى) وبرز دور العرب فى حصول جاكسون على ٥٥٪ من اصوات ولاية متشيجان الذى يقطن بها نحو ربع مليون امريكي من اصل عربى . وعندما سقط جاكسون اتجهت معظم هذه الاصوات الى بوش فى محاولة لتدعيمه ضد دوكاكيس الذى القى اليهود بثقلهم ورائه وفى المعسكر الجمهورى لعب العرب الامريكيون دورا ملحوظا فى دعم جورج بوش وتكفى الاشارة هنا الى الدور الذى لعبه حاكم ولاية نيوهامبشير جون سنونو فى انجاح بوش فى ولايته وهو ماعبر عنه بوش فى تعيين سنونو فى منصب كبير موظفى البيت الابيض وهو اعلى منصب يحصل عليه امريكى من اصل عربى على الاطلاق .

كذلك ترك الصوت العربى بصماته الواضحة فى المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى فى مدينة اتلانتا فى ٢٠/٧ حيث ناقش المؤتمر - لأول مرة فى تاريخ انتخابات الرئاسة الامريكية - اقتراحا قدمه جيمس زغبى بتأييد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . وعلى الرغم من عدم طرح الاقتراح للتصويت تجنبا لحدوث انقسام داخل المؤتمر . الا ان مجرد عرض هذا الاقتراح يمثل تقدما فى صالح القضية الفلسطينية لاسيما وان استطلاعا للرأى اجرى اظهر تأييد ٣٥٪ من المندوبين لهذا الاقتراح مع معارضة ٥٥٪ منهم وهو الامر الذى يمكن ان يحرز مزيد من التقدم مستقبلا .

وفى نهاية التعرض للانتخابات التمهيدية يمكن القول ان مواقف وبرامج المرشحين الفائزين - بوش فى الجمهورى ودوكاكيس فى الديمقراطى - كانت تتسم باعتدال الجمهورى نسبيا هو ما يتضح من مواقف المرشحين من الجدول التالى :-

الانتخابات النهائية :

شهدت فترة ماقبل الانتخابات النهائية تأرجح الرأى العام الامريكى مابين المرشح الجمهورى والديمقراطى ربما لعدم وجود فوارق شخصية جوهرية بينهما . ففى الوقت الذى جذب فيه دوكاكيس اصوات النساء عين بوش وان كويل (٤١ عاما) نائبا له نجح فى استقطاب بعض هذه الاصوات النسائية . وفى الوقت الذى القى فيه اليهود بثقلهم وراء دوكاكيس القت قطاعات أخرى من ابناء الاقليات - كالعرب - بثقلهم وراء بوش الذى بدأ يستقطب الناخب الامريكى بعد مناظرته الثانية مع دوكاكيس فى ١٣/١٠ والتى كشف فيها انعدام خبرة ومهارة دوكاكيس .

وقد جاءت استطلاعات الرأى العام منذ مارس ١٩٨٨ لتشير الى هذا التأرجح الذى حسمه بوش لصالحه فى النهاية

فوز جورج بوش :

اسفرت الانتخابات التى جرت فى الثامن من نوفمبر عن فوز بوش بـ ٤٢٦ صوتا من اصوات المجمع الانتخابى البالغة ٥٣٨ مقابل حصول دوكاكيس على ١١٢ صوتا . وقد حصل بوش على اصوات ٤٠ ولاية أو ٤٥,٢٥٤,٨٥٧ صوتا من اصوات الناخبين مقابل ٣٨,٥٩٥,٢٧٧ صوتا لدوكاكيس بنسبة ٥٤٪ الى ٤٦٪ وقد فاز دوكاكيس بعشرة ولايات بالاضافة الى واشنطن العاصمة وهذه الولايات هى نيويورك (٣٦)

القضيـــة	بوش	دوكاكيس
١ ـ العلاقة مع اسرائيل	ـ علاقات استراتيجية جوهرية لابد من تدعيمها	دعم اسرائيل بدون حدود .
٢ ـ عملية الســلام	ـ تكون بالمفاوضات المباشرة على غرار كامب ديفيد	مفاوضات مباشرة على غرار كامب ديفيد
٣ ـ الدولة الفلسطينية المستقلة	لا	لا
٤ ـ الموقف من منظمة التحرير	لاتعامل قبل الاعتراف باسرائيل وبقرارى ٢٤٢ و٣٣٨ ونبذ « الارهاب »	لاتعامل قبل الاعتراف باسرائيل وبقرارى ٢٤٢و ٣٣٨ ونبذ «الارهاب»
٥ ـ القدس	معارضة ضمها لاسرائيل يتحدد مستقبلها من خلال عملية التفاوض	الاعتراف بها كعاصمة لاسرائيل ونقل السفارة الامريكية اليها
٦ ـ مستقبل الارض المحتلة	لايمكن لاسرائيل ان تستمر فى السيطرة عليها عسكريا مع رفض ضمها الى اسرائيل	تتحدد من خلال المفاوضات مع المطالبة بتعديل الحدود . فلا عودة الى حدود ماقبل ٥ يونيو ١٩٦٧

ماساسوستش (١٣) ويسكونسن (١١) مينسوتا (١٠) واشنطن (١٠) ايوا (٨) اوريجون (٧) فرجينيا الغربية (٦) هاواى (٤) رودايلاند (٤) واشنطن العاصمة (٣) .

ـ تفوق الديمقراطيون فى انتخابات الكونجرس : ففى الوقت الذى فاز فيه المرشح الجمهورى بالرئاسة ، احكم الديمقراطيون سيطرتهم على مجلسى الكونجرس بحيث يمكن القول ان الناخب الامريكى عمد الى احداث توازن بين مؤسسة الرئاسة والسلطة التشريعية فأسفرت هذه الانتخابات عن تدعيم سيطرة الديمقراطيون على مجلس الشيوخ فحصلوا على ٥٦ مقعدا من ١٠٠ مقعد مقابل ٥٤ فى انتخابات ١٩٨٤ وحصلوا على ٢٥٥ مقعداً فى مجلس النواب من بين ٤٣٥ مقعد بزيادة قدرها ٤ مقاعد فى انتخابات ١٩٨٤ .

فوز بوش وقضايا السلام فى الشرق الأوسط

يمكن القول ان بوش لايمثل خروجا على السياسية الامريكية فى عهد ريجان وإذا كان فوزه قد احدث صدى طيب لدى معظم البلدان العربية لاعتدال مواقفه بالمقارنة بدوكاكيس وللدور الذى لعبه اثناء توليه منصب نائب

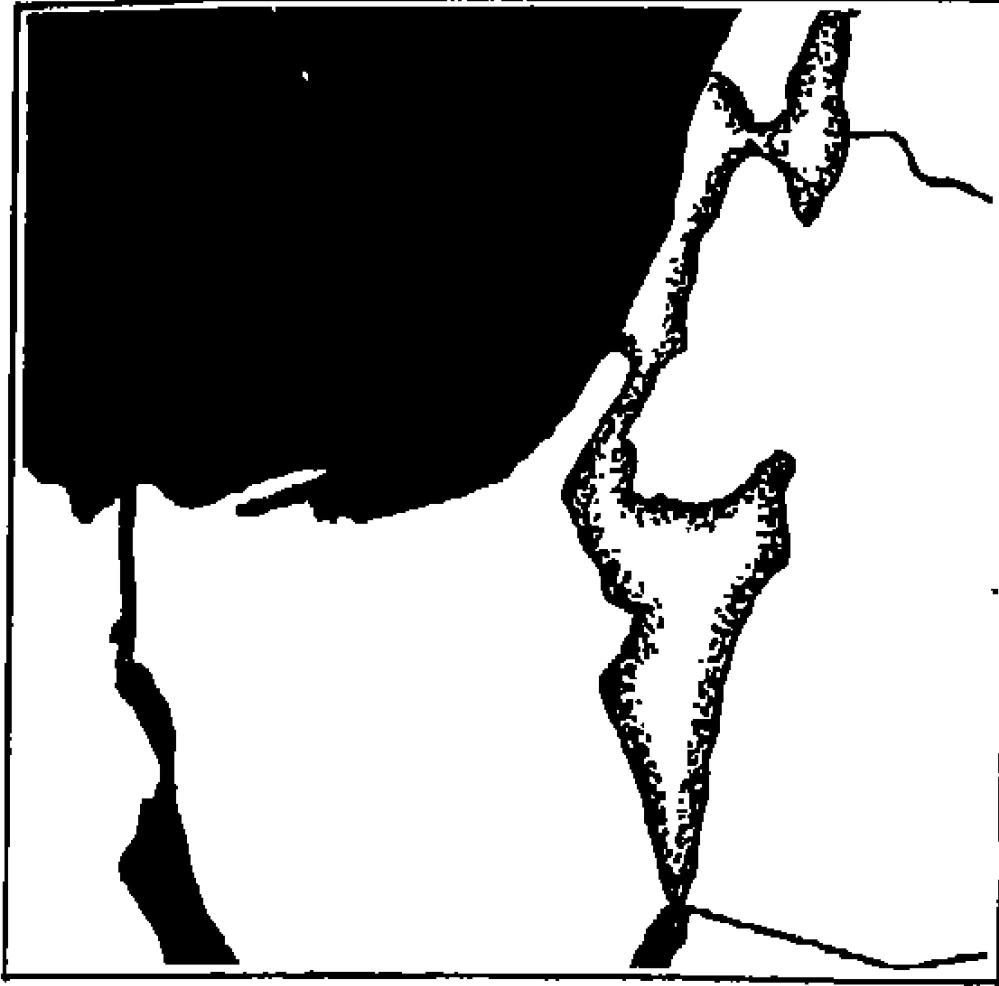
الشهر	بوش ٪ من الاستطلاع	دوكاكيس ٪ من الاستطلاع
مارس	٤٥	٥٠
ابريل	٣٩	٥٠
مايو	٤٠	٥٣
اغسطس	٤٧	٤٨
سبتمبر	٤٧	٤٢
اكتوبر	٥٤	٤١
مطلع نوفمبر	٥١	٤٤

الرئيس ٨١ ـ ١٩٨٨ ـ فى تزعم جناح ادانة اسرائيل بسبب قصف المفاعل العراقى (١٩٨١) وغزو لبنان (١٩٨٢) وتورط الولايات المتحدة فى فضيحة ايران جيت وفى معارضة السياسة الامريكية التى تعارض بيع اسلحة متقدمة للعرب .. الخ .

فان الواقع يشير الى وجود ثوابت فى السياسة الامريكية لايمكن لبوش ان يتجاوزها وعلى رأسها رفض الدولة الفلسطينية المستقلة ورفض التفاوض مع منظمة التحرير مالم تستجب للشروط الامريكية السابق ذكرها .

ويمكن القول ان اعلان المجلس الوطنى الفلسطينى - فى نوفمبر ـ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والاعتراف بقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ و معارضة الارهاب (مع التمسك بالكفاح المسلح) يمكن ان يضع هذه الثوابت موضع الأختبار والذى يمكن القول ان الادارة الامريكية سوف تبحث ـ فى جذور ثوابتها السياسية تجاه قضايا الشرق الأوسط ـ عن حجج أخرى بديلة لعدم الاعتراف بالمنظمة والتفاوض معها .

ومن ثم يمكن القول انه فى اطار تولى بوش وقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى مع التغييرات الجديدة فى ادارة بوش وقدوم بعض المقربين من العالم العربى وبعض ذوى الاصول العربية ـ جون سنونو ـ انه لايستبعد حدوث تقدم فى الموقف الامريكى الذى لن يتنازل عن ثوابته وذلك من خلال الحصول على بعض التنازلات من العالم العربى فيما يتعلق بطبيعة وحدود ووظيفة واطراف المؤتمر الدولى وهى احتمالات تطرح ذاتها على الصعيد الامريكى وتحد منها صعود اليمين المتطرف فى اسرائيل بزعامة شامير . □



الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية

علاء سالم

قام الناخبون الاسرائيليون ويقدر عددهم ٢,٨٩٤,٢٧٦ يهوديا ٢٤٠,١٧٢ عربيا ٤٨ ، فى مطلع شهر نوفمبر ١٩٨٨ بالادلاء بأصواتهم فى ٤٨٤٠ مركز اقتراع منتشرة فى جميع انحاء اسرائيل لانتخاب أعضاء الكنيست الثانى عشر وبلغت نسبة التصويت ٨٠٪ تنافست فى هذه الانتخابات البرلمانية ٢٧ قائمة تمثل كافة الاحزاب والاتجاهات الاسرائيلية بعد أستبعاد قائمة حركة كاخ فى شهر اكتوبر الماضى من دخول الانتخابات* نجحت ١٥ قائمة فى الفوز بعدد مقاعد الكنيست التى تبلغ ١٢٠ مقعدا . ويمكن تقسيم القوائم التى تنافست فى هذه الانتخابات الى خمس قوائم هى :

١ ـ قوائم اليمين الاسرائيلى وتشمل الليكود هتحيا تسومت ، موليدت وحصلت على ٤٦ مقعدا .

٢ ـ قوائم اليسار الاسرائيلى وتشمل العمل ومابام وشينوى والشيوعيين وحصلت على ٤٨ مقعدا .

٣ ـ قوائم الاحزاب الدينية وتشمل شاس ، المفدال أجودات أسرائيل ، راية التوراه وحصلت على ١٨ مقعدا .

٤ ـ القوائم العربية وتشمل حركة حقوق المواطن « راتس » والقائمة التقدمية للسلام ، الحزب الديمقراطى العربى وحصلت على ثمانية مقاعد .

٥ ـ القوائم المستقلة وهى قوائم محلية تفشل عادة فى الحصول على نسبة ١ ٪ التى تؤهلهم للدخول فى عملية توزيع المقاعد كما يوضح جدول (١)

جاءت انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ غير حاسمة لأى من الحزبين الكبيرين تكتل الليكود والمعراخ . وصف وايزمان الوزير بلا وزارة نتائجها . بأن ماحدث كان صراعا بين الحمقى والعجزة . فازت فيه الجماعة الأولى » . أما بينامين نيتانياهو السفير السابق لاسرائيل فى الأمم المتحدة وعضو الليكود البارز فقال « أننى سعيد ولكنى أشعر بكثير من خيبة الأمل » . بينما قالت وكالة فرانس برس ان المهزومين الأربعة الكبار فى الانتخابات الاسرائيلية هم السلام ، شيمون بيريز ، النظام البرلمانى والعلمانية الاسرائيلية .

اذا كان الليكود قد عكس بعض التفاؤل ازاء نتيجة الانتخابات . بينما فى الجانب الأخر شهد حزب العمل حالة من الاضطراب . بينما يواجه زعيمه بيريز معضلة وتحديات متزايدة لزعامته فى اعقاب هزيمة الحزب فى الانتخابات البرلمانية ، حيث اعلن رابين فى ١١/٤ ان قيادة حزب العمل يجب ان تناقش الاسباب الحقيقية لنتائج الاقتراع وقال « أن الانباء عن ان هجوم أريحا افقدنا مقعدين أو ثلاثة خاطئة ولا أساس لها . فى اليوم التالى بدأ ياكوف تزور وزير الاستيطان العمالى اكثر وضوحا عندما أعلن انه يتعين على حزب العمل أجراء اصلاح جذرى بعد فشل استراتيجيته الانتخابية . وأشار ياكوف تزور ايضا الى ان الحملة الانتخابية التى خاضها حزب العمل تركزت كثيرا على شخص بيريز وقال « علينا الانحاول التقليل من شأن هزائمنا المتلاحقة والتى تعكس تدهورا يثير القلق لحزب العمل » .

وتمثل هزيمة حزب العمل فى الانتخابات أنتكاسة

* رفضت المحكمة العليا فى اسرائيل فى ١٠/١٨ استينافا قدمه الحاخام منير كاهانا للطعن فى قرار لجنة الانتخابات بحرمان حركة كاخ التى يتزعمها ، والمعادية للعرب من دخول الانتخابات العامة ، بسبب مواقفه العنصرية . اتخذت اللجنة قرارها بالاجماع استنادا الى قانون مكافحة العنصرية الصادر فى ١٩٨٥ وايد قرار المحكمة تكتل الليكود والمعراخ .

شخصية قاسية لبيريز (٦٥ عاما) الذى جعل من صلاحيته لتولى منصب رئيس الوزراء ومن اقتراحه الداعى الى عقد مؤتمر دولى لاحلال السلام فى الشرق الأوسط القضيتين الرئيسيتين فى حملته الانتخابية أنه يتعين على بيريز بعد أن أخفق فى قيادة حزبه الى الفوز فى اربعة انتخابات متتالية منذ عام ١٩٧٧ ان يختار بين السعى الى لعب دور صغير فى حكومة شامير او التحول الى المعارضة مع احتمال الاطاحة به كزعيم للحزب .

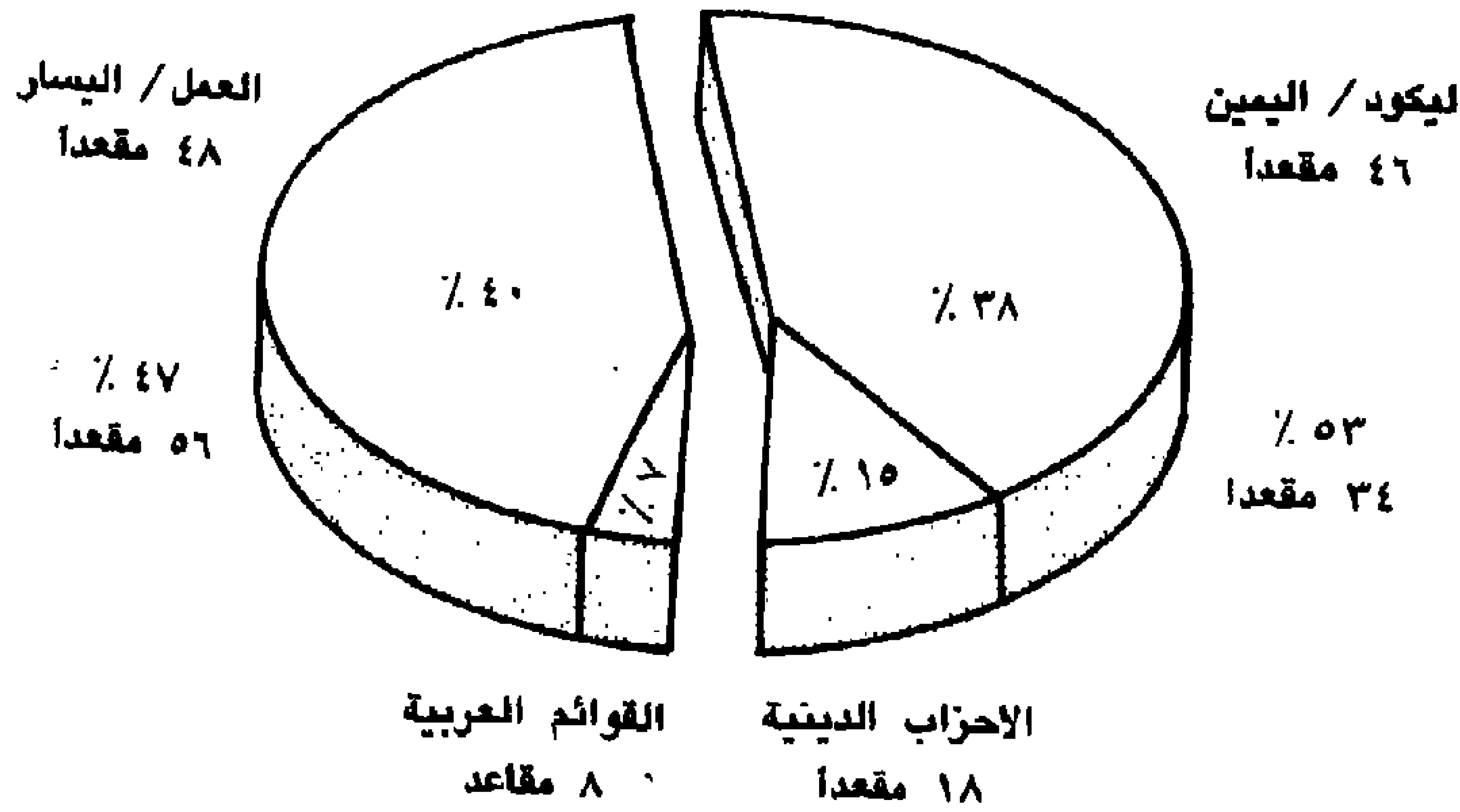
أنه خلافا لكل ماقيل عن نتائج الانتخابات الاسرائيلية ، فان خسارة المعسكر العمالى كانت ثلاثة مقاعد فقط أذ حظى هذا المعسكر فى انتخابات ١٩٨٤ على ٥٩ مقعدا انخفضت الى ٥٦ مقعدا فى انتخابات ١٩٨٨ كما خسر تكتل الليكود فى هذه الانتخابات ثلاثة مقاعد ايضا ، حيث حصل فى انتخابات ١٩٨٤ على ٤١ مقعدا ، يضاف اليها مقعد ابو حصيرة ويغئال هوروفيتش اللذين انضما الى الليكود وأصبح عدد نوابه ٤٣ .

صاحب انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ استمرار الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى العربية المحتلة منذ ديسمبر ١٩٨٧ وتزايد أعمال المقاومة المسلحة الفلسطينية قبيل انتهاء الحملة الانتخابية فى شهر اكتوبر ١٩٨٨ تسبب هجوم انتحارى فى مناطق الحزام الأمنى جنوبى لبنان فى مقتل ٨ جنود اسرائيليين وقبل يومين من بدء الانتخابات فى ٣٠ اكتوبر وشنت زجاجة حارقة على حافلة ركاب

جدول (١) يوضح توزيع مقاعد الكنيست على مختلف الأحزاب

الحزب	انتخابات ١٩٨٤	انتخابات ١٩٨٨	عدد الأصوات	النسبة ٪
تكتل الليكود	٤١	٤٠	٧٠٩,٣٠٥	٣١,١
تكتل المعراخ	٤١	٣٩	٦٨٥,٣٦٣	٣٠,٠
شاس	٤	٦	١٠٧,٧٠٩	٤,٧
أجودات اسرائيل	٢	٥	١٠٢,٧١٤	٤,٥
راتس	٣	٥	٩٧,٥١٣	٤,٣
المفدال ح د ا ش	٤	٥	٨٩,٧٢٠	٣,٩
الحزب الشيوعى (حداش)	٤	٤	٨٤,٠٣٢	٣,٧
هتيحا	٥	٣	٧٠,٧٣٠	٣,١
مابام	٦	٣	٥٦,٣٤٥	٢,٥
تسوميت	—	٢	٤٥,٤٨٩	٢,٠
موليدت	—	٢	٤٤,١٧٤	١,٩
شينوى	٣	٢	٣٩,٥٣٨	١,٧
راية التوراة	—	٢	٣٤,٢٧٩	١,٥
التقدمية للسلام	٢	٢	٣٣,٦٩٥	١,٥
الحزب الديمقراطى العربى	—	١	٢٧,٠١٢	١,٢
المجموع		١٢٠	٢,٢٢٧,٦١٨	٪ ٩٧,٦

المصدر The Jerusalem Post, November 6 1988.



اسرائيلية بمدينة أريحا فى الضفة الغربية ، مما تسبب فى مقتل سيدة وأطفالها الثلاثة ، ويوم الانتخابات انفجرت سيارة ملغمة فى القدس الشرقية مما تسبب فى مقتل ثلاثة اسرائيلية كانت سيارتهم تابعة لسيارات حملة الليكود الانتخابية ، مما كان له الأثر الكبير على الناخب الاسرائيلى وتوجهه نحو اليمين .

وأكد هذا الاتجاه دراسة قامت بها مؤسسة اسرائيل للابحاث الاجتماعية ، مؤسسة سمارت للاتصالات فى الجامعة العبرية على عينة تشمل ١,٢٠٠ يهوديا لمعرفة ثقتهم فى الحزب الذى يؤيدونه . كان السؤال الذى وجه الى العينة هو : هل تعتقد الآن سواء بالزيادة أو النقصان عن رأيك القديم فى فرص الحزب الذى تفضله فى الفوز ؟ قد كان مؤيدو الليكود وهتحيا اكثر ثقة فى فرص حزبهما فى الفوز وبلغت النسبة ٧١ ٪ بالمقارنة مع مؤيدى العمل وراتس ٥٧ ٪ .ويوضح جدول (٢) هذه الاتجاهات

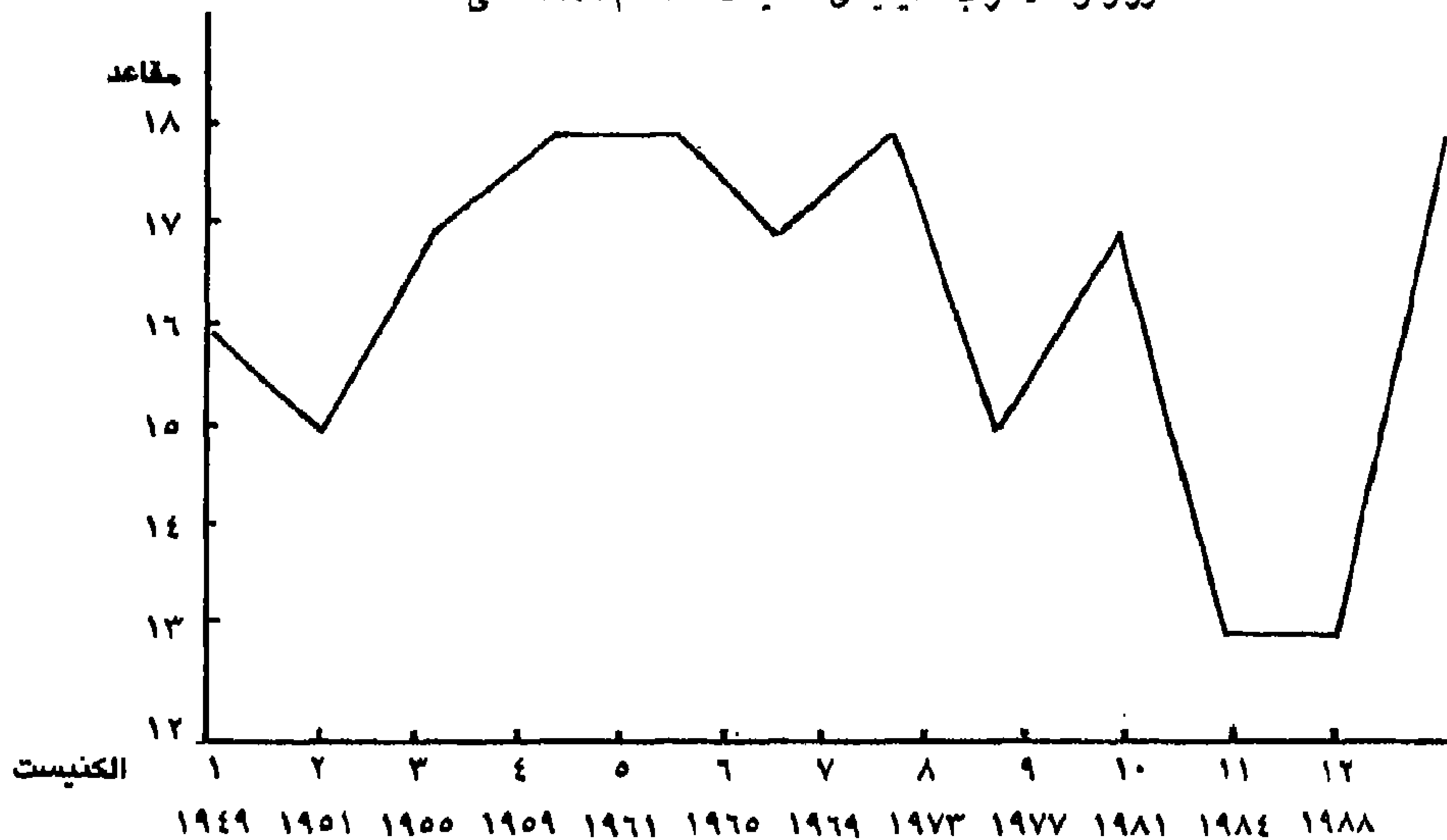
لقد عكست الانتخابات الأخيرة صعودة للاحزاب الدينية التى عززت قوتها بصورة غير متوقعة والتى حصلت مجتمعة على ١٨ مقعدا فى الكنيست . اعتبر ذلك بمثابة مفاجأة للمراقبين داخل وخارج المعسكر الدين وقال البرفسور مينشيمن نريدمان من جامعة باريلان والمتخصص فى الجماعات الدينية الارثوذكسية « لقد كان متوقعا لحزب شاس (سيفاورين متشددين) ان يحقق هذا الانتصار بعكس أجودات اسرائيل الذى أذهل الجميع . اكد ان العديد من الناخبين قد تأثروا بالخاماميش الكارميزمين اللذين قدما لهم حلولا لكل مشاكل الأمن والرفاهية الشخصية والتى لم يعد المجتمع الحديث قادرا على حلها »

ويوضح الشكل التالى تطور وقوة الأحزاب الدينية فى الكنيست منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٨٨

جدول رقم (٢) : التغيرات الحديثة فى الثقة لكل حزب واتجاه التغير

الحزب	غيروا رايهم حديثا لصالح الحزب ٪	زيادة الاعتقاد ٪	نقص الاعتقاد ٪	عدد المغيرين لرأيهم
هتحيا	٦٤	٧٨	٢٢	٣٦
الليكود	٦٥	٧١	٢٩	١٧٢
العمل	٥٤	٥٧	٤٣	١٤٩
راتس	٥١	٥٥	٤٥	٢٢

تطور وقوة الأحزاب الدينية فى الكنيست منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٨٨ .



بعكس الاحزاب الدينية . فان الوسط العربى فى اسرائيل الذى يبلغ عدد ناخبيه ٣٤٠,١٧٢ فردا والذين يمكنهم ان يختاروا نظريا ١٤ عضوا فى الكنيست ، لم يستطع ان يتحد ويشكل جبهة واحدة للفوز بأكبر عدد من المقاعد ، على الرغم من تكوين الحزب الديمقراطى العربى بزعامة عبدالوهاب دراوشة والذى لم يغز الا بـ ١٥ ٪ فقط مجم القوة التصويتية العربية ، ويمكن ملاحظة مايلى بالنسبة للاقتراع العربى فى الانتخابات الاسرائيلية : انظر جدول (٣)

١ ـ بلغ نسبة التصويت حوالى ٧٠ ٪ مسجلة بذلك انخفاضا عن انتخابات عام ١٩٨٤ التى بلغت ٨٢ ٪

٢ ـ تشتت الصوت العربى بين كافة الاحزاب الاسرائيلية وانه من الواضح بأن القوائم العربية لم تدخل فى اتفاقيات لاحتساب فائض الاصوات بين كل قائمتين للحيلولة دون ضياعها . المنشور الذى كتب بالعبرية والعربية ونصح فيه عرفات الناخبين بأختيار حزب السلام . وقد أعتقد البعض انه يفضل حزب العمل ، ولكن بالنسبة لعرب ١٩٤٨ فان هذا المصطلح يعنى احزاب اليسار العربية والتى لايمكن لبيريز ان يقبل اشتراكها فى ائتلاف حكومى

فى النهاية لم يسهم الصوت العربى فى هذه الانتخابات سوى بثلاثة مقاعد فقط .

قبل اجراء الانتخابات البرلمانية كان شامير وبيريز يريدان تفويضا صريحا من الناخبين ليقررا مستقبل الدولة اليهودية ، ولكن النتائج جاءت لتضع شامير وبيريز فى أيدى الاحزاب الدينية وأحزاب الأقلية بالتالى فان احتمالات تشكيل الحكومة القادمة هى :

الاحتمال الأول : ائتلاف يمينى

تشكيل وزارة ائتلافية بزعامة شامير وتضم اضافة الى حزبه احزاب اليمين الأخرى والاحزاب الدينية ويحظى بتأييد ٦٤ عضوا فى الكنيست . ولقيام مثل هذا الأئتلاف لابد من موافقة شامير على مطالب كل من الاحزاب الدينية (١٨ مقعدا) والاحزاب اليمينية الأخرى (٧ مقاعد)

مطالب الاحزاب الدينية :

١ ـ تحديد تعريف واضح لمن هو اليهودى من خلال تعديل قانون العودة والذى سيعترف فقط بالمتحولين من الارثوذكسية الى اليهودية .

٢ ـ تمويل باهظ للمدارس الدينية .

٣ ـ تطبيق صارم لقوانين السبت اليهودية وفرض حظر على تحرك وسائل النقل العام والانتقال والمبادلات التجارية وانحلاق كافة مرافق التسلية .

٤ ـ الحصول على وزارات الداخلية والتعليم والاديان والعمل والأسكان .

٥ ـ عدم الغاء الاستثناءات العسكرية التى تسمح الان لسبعة عشر الف طالب من المدارس الدينية بعدم تأدية الخدمة العسكرية .

٦ ـ لا أصلاحات انتخابية لتقليص نفوذ الاحزاب الصغيرة .

يعتبر قانون تحديد من هو اليهودى من أشد شروط الاحزاب الدينية اثارة للجدل . وينص قانون العودة وهو من النصوص التشريعية الأولى التى أقرها الكنيست الاسرائيلى عام ١٩٤٨ « على ان كل يهودى ولد من أم يهودية او اعتنق الدين اليهودى يصبح تلقائيا مواطنا اسرائيليا حين يقرر الاقامة فى اسرائيل » ، فى حين يحاول تعديل القانون قصر الجنسية الاسرائيلية وتقدير صحة اعتناق اليهودية على الحاخامية الارثوذكسية وحدها .

ويعتبر تقديم اقتراح تعديل قانون العودة الذى تقدم به ممثلو ثلاثة تشكيلات سياسية دينية وهى : شاس (يهود شرقيون متشددون) . المفدال (الحزب الوطنى الدينى) وأجودات اسرائيل (يهود غربيون) يوم الثلاثاء ١١/٢٢ الى الكنيست فى ثانى يوم لانعقاده ، بداية نشوب أزمة مفتوحة بين اسرائيل والطائفة اليهودية الامريكية القوية .

وكان شامير قد أعطى تعهدا خطيا بتحرير هذا التعديل فى الكنيست ، وبناء عليه فان نواب التشكيلات الدينية انضموا الى الليكود مؤمنين له بذلك تأييدهم فى الكنيست . وأدى تعهد شامير هذا الى اثارة موجة من السخط بين اليهود الأمريكيين* . حيث دعت ٣٥ جماعة يهودية امريكية ـ اسرائيلية من ١١/١٤ الى الحفاظ على الوحدة اليهودية فى بيان لها صاغته هذه الجماعات فى مقر المؤتمر اليهودى العالمى .

وقد اعلن وزير التربية العمالى اسحاق نافون للاذاعة الاسرائيلية فى ١١/٢٣ ان حزبه سيصوت ككتلة واحدة فى الكنيست ضد اقتراح تعديل قانون العودة . كان بيريز الزعيم العمالى قد اعطى تأكيدات بهذا المعنى لوفد ضم ثمانية من كبار المسئولين اليهود الامريكيين واليهود الكنديين الذين زاروا اسرائيل فى الفترة مابين ٢٢ ـ ٢٥ نوفمبر لمحاولة سحب اقتراح التعديل من الساحة

* يوجد فى الولايات المتحدة اكبر طائفة يهودية فى العالم ولكن ١٠ ٪ فقط من ٥,٥ مليون يهودى امريكى هم اتباع المذهب الارثوذكس الاصولى
، ويتبع باقى اليهود الامريكيين المذهبين المحافظ والاصلاحى .

جدول (٣) نسبة الاقتراع فى الوسط العربى داخل اسرائيل

الحزب	النسبة المئوية ٪
الحزب الشيوعى	٣٣،٤
العمل	١٨،٦
القائمة التقدمية للسلام	١٣،٧
الحزب الديمقراطى العربى	١٥
الليكود	٦،١
حركة حقوق المواطن « راتس »	٣،٣
شينوى	٢،٧
مابام	٣،٥
الأحزاب الدينية	٣،٨

السياسية الاسرائيلية لانه يهدد بأنقسام الشعب اليهودى . اذا اعتمد الكنيست هذا التعديل فان الحاخامية الارثوذكسية فى اسرائيل ستمنح وحدها حق تقدير صحة اعتناق اليهودية هكذا فان الطائفة اليهودية المحافظة والاصلاحية ستجد نفسها على هامش الشعب اليهودى .

مطالب احزاب اليمين :

أما الاحزاب الثلاثة العلمانية اليمينية وتشغل ٧ مقاعد فى الكنيست . فمن المرجح أن تنضم الى شامير حتى لو رفض تبنى برامجها السياسية ومطالبها .

١ ـ ميدلدت (الوطن الام) الذى تشكل قبل اشهر من الانتخابات برئاسة رحيفام رئيفى (٦٢ عاما) الذى كان يتولى الادارة العسكرية الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة . قال رئيفى ان شرطه الوحيد لدعم حكومة يشكلها شامير هو اجراء استفتاء حول ترحيل الفلسطينيين من الاراضى المحتلة تحت شعار « أما نحن او هم »

٢ ـ تسوميت (مفترق الطرق) : بزعامة رافائيل ايتسان رئيس الاركان السابق فيريد حرمان عرب ١٩٤٨ من إيتان حق التصويت فى الانتخابات وكافة حقوقهم السياسية .

٣ ـ هتحيا (النهضة) : يريد ضم الاراضى العربية المحتلة رسميا وقانونيا الى اسرائيل كما تبنت حركة هتحيا رسميا خطة الاستيطان التى وضعتها حركة جوش ايمونيم للسنوات الاربع القادمة لكى تتبناها الحكومة اليمينية القادمة وهى :

١ ـ اقامة ٤ الاف شقة سكنية فى الاراضى المحتلة ، ذلك لاضافة ٣٠ الف مستوطن سنويا للضفة لرفع عدد المستوطنين فى الاراضى المحتلة خلال عامين الى ١٥٠ الف مستوطن وخلال اربع سنوات الى ٢٠٠ الف مستوطن .

٢ ـ اقامة ١١ مستوطنة جديدة فى الاراضى المحتلة خلال أسبوعين من تشكيل الحكومة الجديدة .

٣ ـ اقامة سلسلة اخرى من المواقع العسكرية فى نقاط استراتيجية فى الضفة لتحويلها الى مستوطنات مدنية فى وقت لاحق .

٤ ـ اكمال الحى اليهودى فى الخليل وتكثيف الوجود اليهودى فى الحى الاسلامى فى القدس ، الى جانب مواصلة اعمال التطوير للمشاريع السياحية والصناعية من أجل جذب مستوطنين جددا .

الاحتمال الثانى : ـ تشكيل حكومة وحدة وطنية :

تشكيل حكومة وحدة وطنية من تكتل الليكود والمعراخ ، دون مشاركة الاحزاب الدينية أو اليمينية أو اليسارية وهناك استراتيجيتان لهذه الحكومة الوطنية .

حكومة وحدة وطنية مؤقتة : ستعمل هذه الحكومة لفترة محددة يجرى خلالها تعديل قانون الانتخابات واجراء انتخابات مبكرة لحسم شكل الحكومة والتخلص من الاحزاب والكتل الصغيرة .

فى النظام الحزبى الاسرائيلى الذى لا يسود فيه الا النظام الائتلاف . كانت الاحزاب الصغيرة تمارس حتى الكنيست التاسع مهمة تكميلية ، ولكن منذ ١٩٧٧ . تغيرت مكانة الاحزاب الصغيرة القديمة والجديدة تغيرا كاملا . فقد تحولت من عنصر تكميلى مساعد الى عنصر يملى الشروط . فالليكود ماكان قادرا على تأليف حكومة عام ١٩٨١ من غير المتدينيين وحركة شاس (٤٨ + ١٠ + ٣) = ٦١ .

يعتمد نظام الانتخابات الاسرائيلية على الطريقة النسبية وليس طريقة الدوائر الانتخابية . إذ أن أى ناخب يحق له الاقتراع لنفس القائمة اذا كان يسكن فى شمال البلاد أو جنوبها وشرط الحصول على نسبة ١ ٪ فقط وهذا الاسلوب يقف خلف اهم اسباب الازمة السياسية الحزبية التى تعيشها اسرائيل . هناك اصوات تنادى بتغير طريقة هذه الانتخابات حتى تعطى الفرصة لتشكيل حكومة قوية ، تستطيع اتخاذ القرارات المهمة . صرح جاد يعقوبى (عمل) « ان النظام المعمول به فى اسرائيل يعتبر مسئولا عما حدث . فقد خلفت الانتخابات الاخيرة دكتاتورية الاقلية » .

حكومة وحدة وطنية دائمة : تركت السنوات الاربع للحكومة الوطنية بصماتها على رغبة كل من الحزبين فى

الفوز باغلبية حتى لا يضطر الى أقتسام المراكز القيادية العليا مع الطرف الاخر فى حكومة وطنية أخرى . صرح شامير عقب الانتخابات مباشرة بإنه « ليس مطروحا بالنظر للنتائج الاخيرة ان يشارك حزب العمل بزعامة بيريز مع تكتل الليكود فى حكومة اتحاد وطنية » . أما عن بيريز فرفض أحتمال اشتراك فى حكومة برئاسة شامير وقال ساخرا .. « مافائدة التحالف من جديد مع حكومة الليكود ، اذا كان ذلك لاقامة مستوطنات جديدة فى الاراضى المحتلة ؟ مشيرا الى أن حزب العمل لم يعد لديه شىء يتقاسمه مع حزب شامير . يؤكد بيريز أن حزبه لا يبحث عن السلطة بأى ثمن وقال « اذا كنا لا نستطيع دفع مسيرة السلام الى الامام ، سنجلس فى صفوف المعارضة » .

بالنظر الى نتائج الانتخابات غير الحاسمة ماهى مواقف تكتل الليكود والمعراخ ازاء مثل هذه الحكومة :

موقف الليكود :

ازاء المطالب المتشددة التى طرحتها الاحزاب الدينية ، سعى شامير عقب تكليف الرئيس الاسرائيلى حاييم هرتزوج له فى ١٤ نوفمبر بتأليف الحكومة الاسرائيلية القادمة الى اجراء محادثات مع زعيم حزب العمل بيريز من أجل تاليف حكومة وطنية . وأكد شامير هذا المعنى للتليفزيون الاسرائيلى فى ١٥ نوفمبر بقوله « قلت اكثر من مرة اننى افضل حكومة ذات قاعدة عريضة بشروطنا ، ومعنى حكومة عريضة اشتراك الحزبين ، أننى أبحث السبيل لتنفيذ ذلك » .

وشروط لشامير لقبول اشتراك العمل معه فى حكومة وطنية هى :

١ ـ الغاء نظام المداورة فى رئاسة الحكومة ، حيث يحتفظ شامير برئاسة الحكومة خلال الفترة البرلمانية كلها

٢ ـ الغاء الاجتماع الوزارى المصغر (مجلس الوزراء المصغر وعدد وزرائه ١٠) بين وزراء الليكود والعمل ، لان هذه الصيغة تشل أى قرار لايحظى بأجماع الحزبين الرئيسين .

٣ ـ سيطرة شامير وحزبه على مجلس الوزراء .

٤ ـ نبذ فكرة المؤتمر الدولى التى تبناها ويدعمها شيمون بيريز . حيث أوضح أسحق موداعى عضو مجلس الوزراء من الليكود ان من الاشياء التى طرحت بوضوح انه لن يكون هناك مؤتمر دولى فى أى صورة ، لقد أوضح رئيس الوزراء شامير ان هذه المسألة قد انتهت الان .

موقف العمل :

رفض وزراء حزب العمل العرض المبدئى لرئيس الوزراء شامير بالانضمام الى كتلة الليكود فى حكومة وحدة وطنية . قال يعقوب تسور وزير الهجرة عمل « ان مايعرضه علينا شامير هو ان نكون اقلية فى حكومه يتزعمها ، وفى النهاية سيدفعنا الى الركن فى صراع حول المناصب الوزارية بالحكومة » .

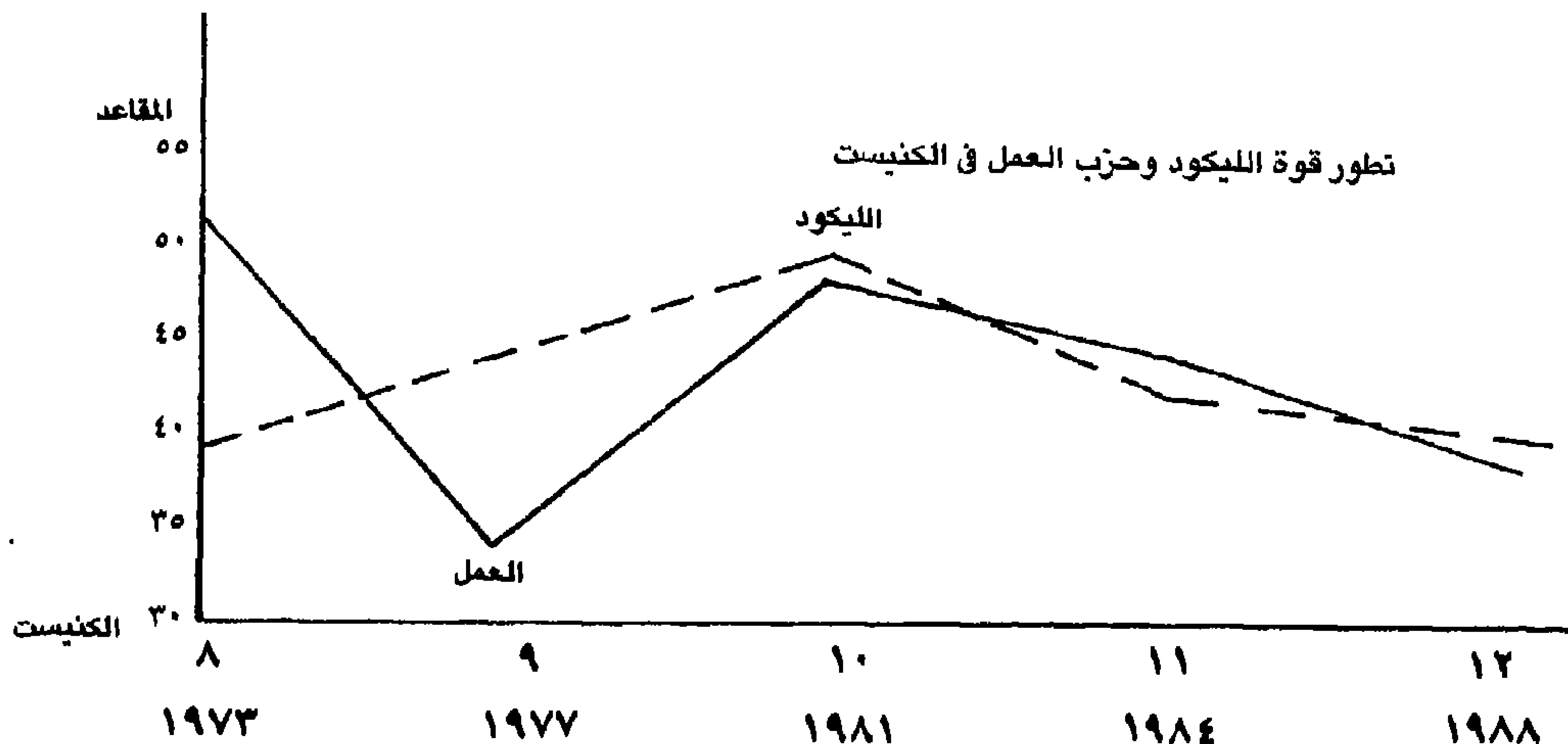
يطالب وزراء العمل بعدد متساوى من المناصب الوزارية فى الحكومة . حيث أكد بيريز أنه لن يشترك فى ائتلاف حاكم مادامت كتلة الليكود ترفض مطالب حزبه بتخصيص اثنين من الوزارات الثلاث الرئيسية لحزبه وهى الخارجية ، الدفاع ، المالية . كما طالبوا بنصف المقاعد فى مجلس الوزراء المؤلف من عشرة مقاعد والذى يضع السياسات .

ورغم فشل المحاولة الاولى التى بدأت فى ١٦ نوفمبر لتشكيل ائتلاف موسع ، كشفت الاذاعة الاسرائيلية فى ١٧ نوفمبر ان فريق عمل سريا يضم مسئولين من تجمع الليكود وحزب العمل ، أنشىء بغية مناقشة احتمال تشكيل حكومة من الحزبين . واحيط وجود هذا الفريق بالسرية من اجل تحاشى الضغوط من قادة العمل والليكود المعارضين لتشكيل حكومة موسعة ويمثل الليكود فى هذا الفريق الوزير بلا وزارة موشى أرنيز والنائب دان ميريدور ، والاثنان مقربان لشامير . يمثل العمل وزير الطاقة موشيه شاحال ، وزير الداخلية حاييم باراليف . ان هذا الفريق مكلف بدراسة مسائل توزيع الحقائب الوزارية وبرنامج عمل حكومة محتملة من الجانبين انظر الشكل التالى :

الاحتمال الثالث : ائتلاف يسارى :

تشكيل وزارة ائتلافية بزعامة شيمون بيريز يضم اضافة الى حزبه احزاب اليسار وبعض الاحزاب الدينية مثل المفدال او أجودات اسرائيل وبتأييد القوائم العربية له ومثل هذا التشكيل يحظى بتأييد مالا يقل عن ٦٥ عضوا فى الكنيست .

يعارض هذا الاحتمال بعض الاتجاهات فى حزب العمل . فقد صرح موشيه شاحال بالقول : « سيكون من الأفضل قضاء بعض الوقت فى المعارضة ، بدلا من الرضوخ لمطالب الاحزاب الدينية ، والشىء الوحيد الذى يمكننا أن نقدمه لليكود هو ان نترك الحكومة الائتلافية الحالية ، ونمرر قانونا لاصلاح النظام الانتخابى ، ثم ندخل مرة اخرى فى انتخابات عامة جديدة . ذلك من شأنه انقاذ الليكود وأنقاذنا من الابتزاز من قبل اليسار أو اليمين المتطرف والاحزاب الدينية . كما حث اليساريون فى حزب العمل بيريز على وقف مفاوضاته مع الاحزاب الدينية ، لان ذلك لن يؤدى الا الى تشدد موقفها فى المساومة مع الليكود ويجعل حزب العمل اداة فى سعيها الى الحصول على مطالبها المتشددة .



بقرار اللجنة المركزية لحزب العمل فى ٣٠ نوفمبر بالتصويت بالرفض ضد قرار يدعو الى الانضمام الى الليكود فى تشكيل وزارى موسع بأغلبية ٦١ صوتا ضد ٥٧ ، تلاشى الاحتمال الثانى من على الساحة السياسية الاسرائيلية ويبقى الاحتمالان الاول والثالث .

بالنسبة للاحتمال الأول : أمام شامير فرصة حتى يوم الاثنين ١٢/٥ وسمح له الرئيس الاسرائيلى بمدة ثانية قدرها ٢١ يوما لتشكيل حكومة يمينية . وبالفعل نجح شامير فى الاتفاق مع حزب شاس الدينى على أن يتم اسناد وزراتى الداخلية والاسكان لشاس . الا ان ذلك لا يحقق له الاغلبية البرلمانية المطلوبة (٦١ عضوا) . بالمقابل توصل حزب العمل الى اتفاق مع حزب أجودات اسرائيل يضمن تشكيل كتلة من الجانبين تمنع الليكود من تشكيل ائتلاف حاكم موسع .

الحكومة القادمة واحتمالات التسوية السليمة :

ان اى تشكيل وزارى اسرائيلى مقبل ، سيكون ضعيفا وعاجزا عن اتخاذ القرارات الهامة اذ ان الحكومة ستتمتع باغلبية محدودة كما كان فى الماضى فان الخلافات من جهة وتناقض المصالح من جهة اخرى من المحتمل ان يعرضان الحكومة للسقوط .

اذا نجح الليكود فى تشكيل الحكومة القادمة . فانه لن يكون هناك اى أمل فى تحقيق تسوية سلمية اذ إن شامير يعارض بشدة فكرة المؤتمر الدولى . كما ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية فى ١١/٦ أن تكتل الليكود اليمينى اعد خطة لاحتواء الانتفاضة سريعا سيتم تنفيذها اذا رأس زعيم الليكود شامير الحكومة الجديدة .

١ ــ ازالة جانب كبير من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى الضفة والقطاع وتوزيع السكان الفلسطينيين مؤقتا فى الاراضى المحتلة ، ثم يتم تجميع هؤلاء السكان من جديد فى مخيمات جديدة تبنيها السلطات الاسرائيلية .

ان أول مخيم سوف يتم فيه تنفيذ تلك الخطة هو مخيم جباليا فى قطاع غزة ويقطنه ٥١ الف فلسطينى وتعتقد السلطات الاسرائيلية بأنه معقل الانتفاضة .

٢ ــ اغلاق جميع الجمعيات والنقابات فى الاراضى المحتلة ، اذ تتهمها السلطات الاسرائيلية بالعمل لحساب منظمة التحرير الفلسطينية وتستهدف هذه الاجراءات ايضا الصحف الفلسطينية خاصة صحيفة الفجر المقدسية .

٣ ــ الحد من التنقل على جسرى نهر الاردن بين الضفتين الشرقية والغربية وتقييد تحركات السكان فى المناطق الاخرى .

٤ ــ ستخضع رؤوس الاموال التى يستثمرها بنك القاهرة/ عمان والذى يمتلك فروعا كثيرة فى الاراضى المحتلة لرقابة حازمة للغاية من جانب السلطات الاسرائيلية ، ويرى هذا الاجراء الى اعاقة تمويل الانتفاضة

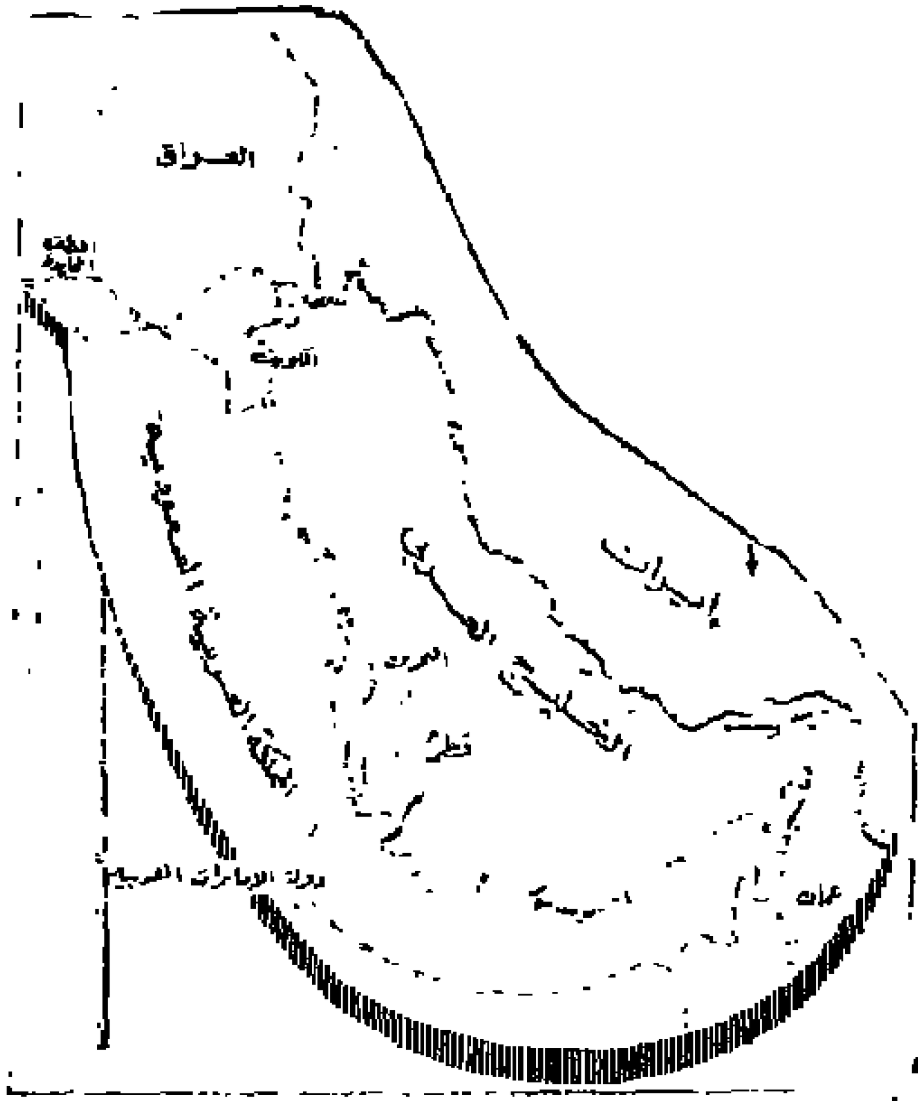
٥ــ توقيع عقوبة الاعدام فى حالات خاصة عند ارتكاب مايسمى باعتداءات ارهابية توقع ضحايا كثيرين

٦ ــ منع سكان المناطق المحتلة من تقديم شكاوى واستئنافات الى المحكمة الاسرائيلية العليا .

ونقلت الصحيفة عن شامير قوله « ان الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة يجب ان يفهموا ان الدولة الفلسطينية لن ترى النور »

اما اذا استطاع حزب العمل تشكيل الحكومة المقبلة فهناك ضئيلة للتفكير فى تسوية سلمية بسبب طبيعة الائتلاف الوزارى حينئذ .

والواقع ان الانتخابات الاسرائيلية جاءت بمثابة صدمة لكافة دعاة السلام فى اسرائيل وخارجها وكما أن هذه النتائج ستبقى قضية الشرق الاوسط امام الحائط المسدود ولفترة قد تطول . □



الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية

وليد محمود عبدالناصر

اذا كانت مسألة أمن الخليج قد أثيرت منذ خمسينات هذا القرن بتزايد وجود البترول واحتياطياته وأهميته الاستراتيجية الدولية مصحوبا بالمد التحررى العربى بقيادة مصر . فقد تصاعد الجدل حول أمن الخليج فى الستينات مرتبطا هذه المرة بالكفاح لتحرير جنوب اليمن وامارات الخليج الاخرى وهو ما تحقق عامى ١٩٦٧ و ١٩٧١ على التوالى . وما ان تحقق الاستقلال حتى عاد الاهتمام العربى بأمن الخليج نتيجة احتلال ايران الشاه لجزر أبو موسى ، طنب الكبرى وطنب الصغرى فى مدخل الخليج والتى كانت تابعة للامارات العربية المتحدة . وفى هذه المرحلة بدأ القلق العربى تجاه ما سمى بالخطر الايرانى على الحدود الشرقية للأمة العربية . الا أن انتصارات اكتوبر ١٩٧٣ واستعادة السيطرة العربية على تدفقات النفط مع القوة العسكرية الايرانية المهيمنة فى الخليج ، كل هذه عوامل وجهت الانتباه العربى بعيدا عن مسألة الجزر الثلاثة ، وعن أمن الخليج . وجاءت الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ ثم اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية لتكون علامات استفهام وتمثل دوافع جديدة لاعادة دراسة واعتبار مفهوم أمن الخليج . وان كانت بشائر ما يمكن اعتباره بداية النهاية للحرب العراقية ـ الايرانية قد حولت اهتمام الكثير من المراقبين الدوليين والاقليميين الى مستقبل العلاقات بين الدولتين فانها لم تحل دون تبنى بعضهم لمنظور طويل الامد يأخذ فى الاعتبار البعدين الاقليمى والدولى لانهاء هذه الحرب . أى بمعنى اخر أمن الخليج . ومن هذا المنطلق ، يصبح الاهتمام بتحليل الأبعاد الاقليمية لأمن الخليج مهمة مطلوبة فى اطار تحليل مفهوم « أمن الخليج » ورؤية كل طرف لتصور بقية تلك الأطراف لهذا المفهوم .

أولا : ايران

اذا كان المفهوم القائم لدى ايران الثورة عن أمن الخليج له ملامح عامة فانه مرتبط ايضا بعلاقاتها وتصورها لأدوار الأطراف الدولية والاقليمية الأخرى .

١ ـ الملامح العامة للمفهوم الايرانى لأمن الخليج :

من الهام الاشارة الى ان الطبيعة الاسلامية للثورة الايرانية وفرت لها تأثيرا اقليميا قويا ـ على الأقل على المستوى المعنوى . وقد واجهت ايران فى علاقاتها بالقوى الاقليمية الاخرى بالخليج خيارا دائما منذ الثورة هو بين تصدير الثورة ومساندة حركات المعارضة بالدول المجاورة ، أى الهجوم الوقائى لاحتواء العداء الخارجى ـ اقليميا كان أو دوليا ، والتعايش السلمى مع الانظمة الحاكمة بتلك الدول المجاورة وهو ما يعرض ايران الثورة لفقدان بريقها الايديولوجى الشعبى وان كان من الجائز ان يضمن لها قدرا من الاستقرار الداخلى . وقد شكل عاملان أساسيان دافعا لايران الثورة لدعم القوى الاسلامية والثورية الاقليمية وهما : الحاجة لمواجهة الحصار الامريكى والغربى خاصة بعد احتجاز الرهائن الأمريكيين بطهران فى نوفمبر ١٩٧٩ وتواطؤ بعض القوى الاقليمية مع الحصار الغربى ، والحاجة لتوجيه ضربات خلفية داخلية للعراق والدول الخليجية المتعاونة معه عقب اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية فى سبتمبر ١٩٨٠ .

وقد عهدت ايران الثورة الى استخدام العامل الاسلامى كعامل توحيدى اقليميا فى مواجهة العامل القومى العربى الذى توظفه العراق بصفة خاصة فى ظل ايديولوجية البعث . وفى هذا الاطار ، فانه من الأغلب ان ايران لن تشعر الا بالقلق تجاه أى محاولة توحيدية على اساس قومى عربى على حدودها الغربية لأن الوضع الاقليمى الأمثل لريادتها ـ ان لم يكن زعامتها ـ هو وضع اسلامى وليس قوميا . بل ان البعض يذهب الى القول

بأنه فى حالة حدوث مثل هذا التحالف العربى على حدود ايران الغربية ، فلن يكون مستبعدا ان تتجه ـ لدوافع جيوبوليتيكية وبعيدا عن الاعتبارات الايديولوجية ـ الى شكل من اشكال التعاون ذات الطبيعة الاستمرارية مع اسرائيل . ورغم زيادة شعور ايران بما اعتبرته الموقف العربى المنحاز بصفة عامة ضدها فى حربها مع العراق ـ رغم ان العراق فى رأيها هو الطرف البادىء بالحرب ـ فان ايران حاولت باستمرار الحيلولة دون تبلور موقف عربى موحد ومجسد بقرارات ومطالبات أو اجراءات محددة تماما ، وهو ما فشلت فى تحقيقه فى قمة عمان العربية عام ١٩٨٧ ، مما قد يكون أحد دوافع قبولها فى النهاية بالقرار ٥٩٨ لوقف الحرب مع العراق . ويربط البعض بين القلق الايرانى تجاه فكرة التجمع القومى العربى تلك وبين حرصه على انشاء منظمة التعاون الاقتصادى مع كل من جارتيه غير العربيتين باكستان وتركيا ـ رغم علاقاتهما الوثيقة مع ما تعتبره الثورة الايرانية العدو رقم واحد لها : الولايات المتحدة الامريكية !

وقد أثبتت أحداث السنتين الأخيرتين أن النظام الايرانى أكثر راديكالية فى أقواله عنه فى ممارساته العملية وان الاتجاه الغالب يميل الى نموذج « بناء الاسلام فى دولة واحدة » تكون القدوة فيما بعد لبقية دول المنطقة . ويبرز هنا حجة الاسلام هاشمى رفسنجانى رئيس المجلس (البرلمان) الذى أوضح انه لا يرتضى التضحية بما تحقق على مستوى بناء المؤسسات وفرض الايديولوجية الاسلامية أو اعاقة استكمال تنفيذ اهداف الثورة داخليا مقابل اهداف خاصة بالسياسة الخارجية مثل تصدير الثورة ومثال على هذا التوجه اعلان ايران ـ ورفسنجانى نفسه ـ أكثر من مرة أثناء الحرب مع العراق بان ايران لن تشل حركة النفط فى الخليج أو اغلاق مضيق هرمز الا اذا انعدمت قدرتها على تصدير نفطها من الخليج . كما ان ضبط النفس الايرانى تجاه السعودية عقب مصرع ٤٠٠ من حجاجها فى اغسطس ١٩٨٧ مرتبط بحسابات واقعية بعيدا عن الاعتبارات الايديولوجية ، مما يعيد تأكيد أن اهتمام إيران بأمنها القومى ومصالحها الوطنية تأكد لهما الأولوية على الأهداف العقائدية . وهو ما يمكن أيضا اعتباره تحولا للثورة الى اكتفائها بأن تكون مصدر وحى ـ بدلا من مصدر فعل ـ فى دعم الحركات الاسلامية الخارجية وتوظيفها فى علاقاتها مع القوى الاقليمية الاخرى .

والمنطق الايرانى حول أمن الخليج يتلخص بالتالى فى انه اذا لم يكن الخليج امنا لها فلن يكون امنا لأحد . وسيبقى فى مرحلة قادمة عامل هام فى مصداقية ايران امام القوى الغربية والخليجية مدى التزامها بحرية الملاحة فى الخليج خاصة فيما يخص صادرات النفط . ويشير البعض الى ان ايران قد تقدم فى مرحلة مقبلة ـ ترتبط بمدى تقدم المفاوضات مع العراق ـ تعهدا شفويا بتأمين الملاحة للسفن الحربية ايضا فى شط العرب ومضيق هرمز وعدم التعرض لهم . الا انها تؤكد على المسئولية الثنائية فقط ـ لها وللعراق ـ بتطهير شط العرب ـ طبقا لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

وعلى الجانب الاخر ، نرى البعض يعرب عن مخاوفه بان قبول ايران للقرار ٥٩٨ قد يفتح امامها الابواب لشراء الاسلحة ـ خاصة من الدول الغربية ـ وتكديسها ، وخاصة اسلحة بحرية لاحكام السيطرة على الخليج أو حتى احتمال نشر صواريخ دودة القز الصينية الصنع على قواعد متحركة تتحكم فى مضيق هرمز ، بما يعيد عصر الهيمنة الايرانية على الخليج ويشكل مصدرا محتملا لتهديد إيرانى مستقبلى لأمن دول الخليج العربية . بل ان هذا البعض يذهب الى القول بأن أحد الأسباب الرئيسية لقبول ايران للقرار ٥٩٨ هو الرغبة فى تجنب حظر تسليحى عليها من مجلس الأمن ، والعمل على رفع الحظر القائم بالفعل من بعض الدول الكبرى ، مما يمكنها من الاستعداد لجولة عسكرية قادمة فى المنطقة .

٢ ـ ايران والقوى العظمى :

أثبتت الأحداث دائما ان ايران ـ كانت تدرك دائما ان هناك خطوطا حمراء لن تسمح لها القوتان الأعظم بتجاوزها فى سياساتها بما يهدد مصالح تلك القوى الكبرى ، وفى تلك اللحظة ، فان تلك القوى الكبرى قد تتدخل ضد النظام الايرانى بشكل مباشر . لهذا وتتجنب ايران أى تصعيد دولى أو مواجهة دولية بالخليج . وقد تولد دائما احساس لدى ايران بتامر القوى الكبرى ضد الثورة الاسلامية وتجسد ذلك الاحساس اقليما فى الهجوم العراقى على ايران فى سبتمبر ١٩٨٠ بتصور أنه نتيجة مؤامرة مشتركة من القوتين الأعظم لم يكن العراق الا مجرد اداة لهما . وكانت ايران تخشى دائما ـ وربما يستمر ذلك فى المستقبل ـ ان تأخذ القوى الغربية والاتحاد السوفييتى العراق نقطة ارتكاز بمحاصرة النفوذ الايرانى واضعاف النظام الثورى الايرانى .

٣ ـ العلاقات الايرانية الامريكية وأمن الخليج :

رغم سعى مهدى بازرجان رئيس الحكومة الانتقالية فى بداية الثورة لعلاقات ودية مع الولايات المتحدة ، فان ايران كان لديها هاجس دائم من تدخل امريكى لمواكبة الوجود السوفييتى فى افغانستان ولملء فراغ القوة بالخليج بعد اعلان كارتر لالتزام الولايات المتحدة بالدفاع

عن امدادات النفط بالخليج . وربما تخفف أثر ذلك العامل على عملية صنع السياسة الخارجية الايرانية الاقليمية عقب توقيع اتفاق الجلاء السوفييتى عن افغانستان فى مايو عام ١٩٨٨ بجنيف . وتوجد قناعة لدى بعض تيارات القيادات الايرانية بأن أى جهد عسكرى أمريكى فى المنطقة انما يهدف الى احتواء - ان لم يكن تصفية - الثورة الايرانية . وعلى هذا الأساس ، تولد الاعتقاد لدى تلك التيارات بأن الحرب ضد العراق كانت فى الواقع حربا ضد الولايات المتحدة .

وهناك هاجس اخر لايران هو خشية اعتماد التحالف الغربى بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة على قوة بديلة (السعودية ، العراق ، مصر ، الأردن أو تجمع يضم كل تلك البلدان) لحماية أمن المصالح الغربية فى الخليج ، نظرا لما سيؤدى اليه من الحد من محيط التأثير الايرانى . وفى المقابل طرح رفسنجانى ان ايران هى الدولة الاقدر بالخليج على حماية - أو عرقلة - المصالح الغربية به ، وذلك ربما لدفع الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة على التعامل مع ايران وتجنب ما من شأنه الاخلال باستقرار ايران لأن ذلك - بدوره - سيضر بالمصالح الغربية بالخليج والشرق الأوسط بأكمله . ويمكن القول بان حاجة ايران للعب دور اقليمى فعال من ناحية ورغبتها فى موازنة ما تتصور انه تهديد سوفييتى محتمل وقائم من ناحية اخرى قد يدفعها الى تقارب مع التحالف الغربى بقيادة الولايات المتحدة وترتيباته الأمنية بالمنطقة .

وتحاول ايران فى حدود ردها على الهجوم الغربى الجمع بين التلويح بالجزرة والعصا معا . وكان اخر مثال هو اسقاط الطائرة المدنية الايرانية فى ٤ يوليو ١٩٨٨ ، فمن ناحية اعلن رفسنجانى بوضوح عقب اسقاط الطائرة ان حياة ٢٩٨ فردا ليست أثمن من العلاقات الايرانية - الأمريكية فى المستقبل وأورد احتمال ان يكون اسقاط الطائرات على سبيل الخطأ . ومن ناحية أخرى ، قامت ايران بمناورات بحرية ضخمة فى الخليج لمدة ١٠ ايام .

واذا كانت الحاجة الى السلاح والمعونة التكنولوجية والفنية لاعادة البناء وتحديث الجيش خاصة انه معتمد فى الأغلب على تكنولوجيا امريكية قد تدفع ايران لشكل من اشكال علاقات التعاون مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة ، فان قوى داخلية - ربما تكون فى مقدمتها بعض الفئات العليا من رجال الدين والفئات العليا من البازار وبعض قيادات الجيش - قد تدفع تجاه نفس الغاية ، أو على الأقل على المستوى التجارى والاقتصادى . كذلك ، فان ما سبق الاشارة اليه من تخوف ايرانى من قيام محور عربى موحد يعتبر فى نظر البعض دافعا لامكانية أن تشهد الأيام القادمة قيام محور غير مباشر بين ايران ، اسرائيل والولايات المتحدة لتأكيد العلاقات السرية القائمة بالفعل بينهم وتجمع مصالحهم حول رفض محور عربى قوى وموحد .

ويكاد يتركز مطلب ايران من الغرب فى المرحلة الراهنة خلال تصريحات القادة الايرانية على سحب الاساطيل الغربية من الخليج وتقديم مساعدات اعادة الاعمار العاجلة لها .

(ب) العلاقات الايرانية - السوفييتية وأمن الخليج :

رغم اشارة بعض القادة الايرانيين فى عدة مواضع - كان اخرهم رفسنجانى - الى اعتبار ايران نفسها القوة العازلة امام المد السوفييتى فى الخليج وشبه الجزيرة العربية ، ورغم القلق السوفييتى للطبيعة الاسلامية للثورة الايرانية وخطورتها على جمهورياتها الاسلامية الجنوبية والحكم الموالى لها فى افغانستان ، فان العلاقة بين الطرفين تراوحت بين مهاجمة ايران للتدخل السوفييتى فى افغانستان وامداد السوفييت السلاح للعراق منذ ١٩٨٢ ، وبين توقيع اتفاقيات تعاون تجارى واقتصادى وتقنى وامداد ايران بالغاز للاتحاد السوفييتى خاصة فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وقد عادت العلاقات للتدهور بمظاهرات ايرانية ضد الاتحاد السوفييتى فى مارس ١٩٨٨ كرد فعل لقصف العراق لمدن ايران بصواريخ أرض - أرض سوفييتية الصنع .

إلا ان هذا التفاوت يجب الا يجعلنا نغفل انه على المستوى المفاهيمى فان تصور كل من ايران والاتحاد السوفييتى لأمن الخليج يكاد يكونان متماثلين بتأكيدهما على رفض الوجود العسكرى الاجنبى والقواعد الاجنبية والتسهيلات الاجنبية فى الخليج وابقاء مهمة أمن الخليج للدول المطلة عليه . إلا انه على المستوى العملى فان القلق الايرانى تجاه « تهديد سوفييتى محتمل » والقلق السوفييتى تجاه « المد الاسلامى » للثورة الايرانية يعوق اجماع استراتيجى بين الدولتين له مدلولات عملية بشأن أمن الخليج .

٣ - ايران وبلدان الخليج :

اعتبر انتصار الثورة الإسلامية بصفة أساسية انتصاراً للشيعة فى الخليج - الذين يوجدون فى وضع غير مميز اقتصاديا وسياسيا ويكونون معظم سكان البحرين وجزء هام من سكان الامارات المتحدة .

أوضحت ايران الثورة منذ البداية تمسكها بالجزر الثلاثة التى احتلها نظام الشاه عام ١٩٧١ ، فى وقت لجأت فيه الى تحريك الجماعات الاسلامية الموالية لها فى

بلدان الخليج لدعم استقرار النظام الإيراني الجديد من خلال الضغط على حكومات تلك البلدان للتعامل مباشرة ـ وبالتالى الاعتراف ـ مع هذا النظام الجديد .

وفى سبتمبر ١٩٧٩ ، قامت ايران بمناورات منفردة فى مضيق هرمز واعلنت الغاء الدوريات الإيرانية العمانية المشتركة لحماية المضيق وهو ماكان يحدث وقت الشاه . واذا كانت الدلائل تشير الى تأييد ـ على الأقل معنوى واعلامى ـ لمظاهرات الشيعة بالسعودية عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ومحاولة الانقلاب بالبحرين عام ١٩٨١ ، فانه يمكن الاطمئنان الى القول بأن الخوف من تدخل أمريكي شامل ضدها ولصالح بلدان الخليج العربية ، ودرجة علاقة كل طرف خليجي بالولايات المتحدة شكلا عاملين هامين فى تحديد علاقة ايران وسلوكها تجاه دول الخليج الأخرى ، وهو خوف تجسد جزئيا عند استعانة الكويت بالحماية البحرية الأمريكية ـ وبدرجة اقل ـ السوفياتية لحماية ناقلات بترولها بالخليج . وقد ظهر هذا العامل ايضا فى اعتبار ايران لمجلس دول الخليج عند انشائه فكرة أمريكية . أما عن العوامل الأخرى التى شكلت السياسة الإيرانية مع دول الخليج فكانت حجم تلك الدول للعراق ودرجة الشك فى تعاون تلك الدول فى اطار الأوبك لاضعاف دخل ايران من صادراتها النفطية . وقد عمدت الثورة الإيرانية الى استخدام وسائل الاعلام كالاذاعة الموجهة والمنشورات خاصة فى موسم الحج ومظاهراته ، ودور رجال الدين الإيرانيين والمتعاطفين معهم فى دول الخليج الأخرى وتنظيم مؤتمرات سنوية لهم والعداء للملكية كمؤسسة واستضافة حركات معارضة سعودية وعراقية وبحرينية لكسب أوراق اضافية فى التعامل مع الأطراف الاقليمية الأخرى .

واذا نظرنا الى الأحداث والتطورات من زاوية أخرى ، فان الثورة الاسلامية قد نجحت فى الحفاظ على قدر من ضبط النفس فى علاقاتها مع دول الخليج مع الحفاظ على قدر من الحوار مع تلك الدول فى معظم الأحيان ـ ربما باستثناء الكويت والسعودية فى معظم الأحيان . ومن المؤكد ان النظام الثورى الإيرانى أيقن منذ البداية التناقض بين العمل على محاولة تحسين علاقاته مع أنظمة الدول المجاورة وبين تأييد ايران الثورية للحركات الثورية لتلك الدول ، وقد ادى ذلك به منذ ١٩٨٤ الى محاكمة متهمين باختطاف طائرة سعودية وبرفض هبوط طائرة كويتية مختطفة بأراضيها .

ورغم مطالبة ايران لمنظمة التحرير الفلسطينية بقطع علاقاتها مع أنظمة الخليج فى مرحلة مبكرة من الثورة ورغم برودة ـ ان لم يكن عداء ـ علاقاتها مع معظم دول الخليج بعض الأحيان ـ عدا الامارات وعمان ، فانها حاولت فى مختلف المراحل وبشتى الطرق اقناع بلدان الخليج بوقف دعمها للعراق فى حربه ضد ايران . كان ذلك تارة بتأكيد ان أمن تلك الدول منفصل عن أمن العراق وانه ليس لها مطامع فى اقاليم دول الخليج ولن تعمل على تصدير الثورة اليها ، وتارة بالتلويح بالتهديد لمصالح تلك الدول وصادراتها النفطية ومنشآتها الاقتصادية . وقد عملت ايران ايضا على تجنب أى تدخل خارجي فى الخليج يكون من شأنه افادة العراق . ولقد أيقنت ايران واعربت عن رأيها بأن مد السعودية بصفة خاصة بالأسلحة الحديثة ـ وخاصة طائرات الاواكس ـ يعتبر بالأساس تهديدا لأمنها القومى وتأكيدا لهيمنة أمريكية ـ من خلال الاداة السعودية ـ بالخليج . وبالرغم من ذلك ، ومن الحملة الاعلامية الإيرانية ضد تواجد الأساطيل الحربية الأجنبية ـ خاصة الأمريكية والسوفياتية ـ بالخليج وضد دول المنطقة التى دعت هذه الأساطيل ، فان أصواتا قوية داخل ايران كانت ترى انه من شأن هجمات الحرس الثورى على السفن فى الخليج استعداء القوى الاقليمية والدولية اكثر ضد ايران بما يضر بمركزها الاقليمى وسيطرتها النسبية فى الخليج .

واذا كانت ايران قد أدانت التعاون السعودى مع الولايات المتحدة واتهمتها بأنها تسعى لتخويف بقية دول الخليج من ايران لوضع تلك الدول تحت هيمنتها فى اطار مجلس التعاون الخليجي ، فان مواقفها تجاه السيادة على الحرمين الشريفين تراوحت ـ حسب علاقاتها مع السعودية ـ بين المطالبة باشراف اسلامى عليها خاصة عامى ٨٣ و ٨٧ وبين تأكيد مسئولية السعودية عنها خاصة عامى ٨٤ و ٨٥ . بالاضافة الى ذلك فان ايران والسعودية تعاونتا عامى ٨٦ والنصف الاول من ١٩٨٧ فى اطار الأوبك تعاونا وثيقا ، وتحدثت تقارير ذات ثقة عن امداد السعودية لإيران بمنتجات بترولية مكررة عندما هبطت الصادرات النفطية الإيرانية بحدة نتيجة كفاءة الهجمات الجوية العراقية ، ولتجنب مزيد « من التطرف » الإيرانى على حد اعتقاد السعوديين . وقد كان انكشاف أمر صفقة « ايران جيت » فى حد ذاته تقليل لبعض مصداقية ايران أمام القوى الراديكالية المعادية للأوضاع القائمة ببلدان الخليج ، وبالتالى ففقدان ايران لهامش هام لتحريك تلك القوى حسب مصالحها الاقليمية .

وربما يدخل فى اطار التمهيد لقبولها قرار مجلس الأمن ٥٩٨ ، محاولات ايران تحسين علاقاتها مع دول الخليج ـ عدا السعودية ـ منذ نهاية ١٩٨٧ وتجميعها فى موقف رافض للتدخل الخارجي فى الخليج ، خاصة ان

ايران تتفق مع معظم تلك الدول فى اعتبار أمن الخليج مسئولية الدول المطلة عليه . الا ان المفهوم الإيرانى مختلف مع هذه الدول لاعتبار نفسها الأولى بين أنداد (PRIMUS INTER PARIS) وبالتأكيد ترفض اى ترتيبات أمنية بالخليج لاتكون طرفا فيها . وقد جاء قبول ايران للقرار ٥٩٨ ليعزز مسعاها لدى الكويت وبقية دول الخليج بضرورة اخراج الأساطيل الأجنبية من الخليج .

وعلى محيط المفاوضات مع العراق لإنهاء الحرب فان ايران رفضت ما اعتبرته تقديم تنازل بالامتناع عن اعتراض السفن العراقية وتفتيشها فى مياه الخليج أو مضيق هرمز انتظارا لتسوية نهائية - وهو ماقد يطول - لأنها تدرك ان هذا يضعف سيطرتها على مضيق هرمز . وهى تفصل بذلك بين مسألتى شط العرب ومضيق هرمز من ناحيتى السيادة وحقوق التفتيش .

كما ان وقف اطلاق النار يفيد ايران التى تستطيع استئناف صادراتها النفطية واستيراد السلاح والاحتياجات التجارية الأخرى فى مياه الخليج . وعلينا ان ندرك ان قبول انهاء الحرب مع العراق لايعنى بالضرورة قبول ايران للوضع الاقليمى السائد نتيجة ان ايران تدرك ان العراق - حتى لو لأسباب جيوبوليتيكية بحتة فقط - هى الند الرئيسى الاقليمى فى الهيمنة على الخليج .

وان كان بعض المحللين يؤكدون ان قبول ايران للقرار ٥٩٨ يعنى التخلى مؤقتا عن محاولة اسقاط النظام العراقى وخلخلة النظم الأخرى بالخليج والتركيز على الداخل لبنائه ثم معاودة العمل لتصدير الثورة من موقع أكثر قوة وتماسكاً .

وختاماً ، فانه اذا كان صحيحا ان الحرب هى العامل الموحد للشعب الإيرانى خلف الجمهورية الاسلامية فان انهاء الحرب قد يعنى تفسخ الوحدة الداخلية وعدم الاستقرار مما قد تستغله قوة دولية - واقليمية أيضا - لزعزعة استقرار ايران لضمان الا تلعب دورا اقليميا قويا فى دعم معالم أمن خليج مابعد الحرب العراقية - الإيرانية . وعلى الجانب الآخر فان انهاء الحرب يرتبط بخروج ايران من عزلتها الدولية وكسب اصدقاء اقليميين ودوليين مما يسمح بدور ايرانى أساسى فى الخليج .

ثانياً : العراق

يعتبر العراق - بلا جدال - هو الطرف الاقليمى الأساسى الآخر - مع ايران - المعنى بترتيبات أمن الخليج ، ويمكن تفهم الموقف العراقى فى هذا الخصوص خلال التعرض لعلاقاته مع ايران ، ومواقفه من القوى الدولية ، مفهومه للبعد العربى لأمن الخليج والبعد الاقتصادى لأمن الخليج فى التصور العراقى .

١ - العلاقات الإيرانية - العراقية

اعتبر العراق منذ البداية ان الطبيعة الاسلامية والعالمية للثورة الإيرانيـــة تمثل خطرا على طموحـــات أيديولوجية البعث القومية وشبه العلمانية

ورغم مراحل الانتصار سواء بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ أو منذ بداية ١٩٨٨ فان العراق أكد مطلبه ليس فقط بالسيطرة الكاملة على شط العرب وحرية المرور دون تفتيش لسفنه الحربية والتجارية فى الخليج وفى مضيق هرمز ، وانما ايضا مطلبه الخاص باستعادة الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) .

وقد كانت الكفاءة المرتفعة كميا وكيفيا للقوة الجوية العراقية منذ ١٩٨٦ فى هجماتها خاصة ضد محطة ضخ البترول الإيرانية لاراك فى مدخل الخليج فى نوفمبر ١٩٨٦ والمدى البعيد للصواريخ (الحسين) و (العباس) أرض - أرض وحجم الانتاج للأسلحة الكيميائية اكد كل ذلك ان القوة العسكرية العراقية بعيدة المدى وذات يد طولى يعمل حساب لها فى اى ترتيبات اقليمية لأمن الخليج .

ويرى العراق ان حالة عدم الاستقرار التى أوجدتها ايران فى الخليج قد أعطت دافعا ومبررا لدعم الوجود العسكرى الغربى بالخليج .

والعراق يقع عليه عبء اجبار ايران بقبوله كجار والتفاعل معه على اساس تسوية شاملة فى الخليج . وهنا يثور التساؤل حول تطبيق المادة الأولى من القرار ٥٩٨، التى تطالب بالانسحاب الى الحدود الدولية . فهل تصر العراق على الحدود بين مملكة فارس واقليم العراق تحت السيادة العثمانية كما تبلورت فى معاهدة ١٩٣٧ ، وعلى وضع معاهدة جديدة على أساسها ، أم تتعامل بمرونة مع الحدود كما جاءت فى اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ - والتى تعنى بالنسبة للعراق عدم الاعتراف بأنه حقق انتصاراً عسكريا فى الحرب وبالتالى يضيع فرص استثمار الإنجاز العسكرى ، أما الغاء الاتفاقية فيعنى الاقرار بالهزيمة العسكرية الإيرانية بما يعنى اعادة ترتيب هيكل القوة فى الخليج بقيادة العراق .

وتركيز العراق الأساسى والمرحلى حاليا هو على تطهير شط العرب من خلال التزام دولى من الأمم المتحدة بذلك . حتى لايضطر للاعتراف باتفاقية ١٩٧٥ مع تأكيد حرية الملاحة بالشط وبالخليج وبمضيق هرمز وعدم تفتيش سفنه المارة فى الخليج أو المضيق ، وذلك حتى لايخل فى

هذه المرحلة بمطالبته بالسيادة على الشط على المدى الطويل فى عملية المفاوضات . وهذا المطلب المرحلى حيوى للعراق فان الشط منفذه الوحيد على الخليج والممر الرئيسى لصادراته النفطية وتجارته الدولية . وتجدر الاشارة هنا الى ان تعامل العراق من موقع المنتصر لم يصعب فقط من مهمة انجاز السلام مع ايران وانما قد يدهور علاقات العراق مع دول الخليج العربية الأخرى .

٢ ـ موقف العراق من القوى الدولية :

سعى العراق فى مراحل مختلفة من الانتصارات الإيرانية الى ـ ليس فقط أقلمة ـ بل تدويل الحرب بأستعداء الأطراف الاقليمية والدولية على ايران لاجبارها على وضع حد للحرب . وقد استغل العراق بمهارة معادلات جعلت من مصالح قوى دولية واقليمية تحجيم الثورة الإيرانية لبدء هجومه عام ١٩٨٠ ، ففى حين خشى الأمريكيون زعزعة استقرار النظم المعتدلة الموالية لهم بالخليج وتهديد طرق النفط به ، أحس السوفيت بالقلق من الطبيعة الأيدولوجية غير المحكومة وغير المتوقعة للقادة الجدد بطهران .

وهناك الكثير من الآراء التى ترى بأن القوى الغربية والولايات المتحدة ـ رغم تحسن علاقتهم بالعراق فى ظل الحرب واعتدال مواقف الأخيرة تجاه القضية الفلسطينية ودعم القوى الراديكالية بالمنطقة ـ ستقوم ـ ربما بمساعدة اسرائيل ـ بمحاولة تحجيم الدور الاقليمى العراقى خاصة فى ظل تفوقه العسكرى الحالى . وتجدر الاشارة هنا الى ان مطلب العراق الخاص بتدويل عملية تطهير شط العرب قد يفتح الباب ـ ربما بطريقة غير مقصودة ـ لاندفاع التواجد الأجنبى ـ خاصة الغربى ـ فى الخليج بما يحد من الدور الاقليمى لكل من العراق وايران معا .

٣ ـ البعد العربى لأمن الخليج لدى العراق :

لقد خرج العراق من الحرب وقد اصبح قوة مؤيدة للاستقرار وبقاء الأوضاع على ماهى عليه فى الخليج واصبح يركز على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول الاقليم . ويتراوح الموقف العراقى من التأكيد على الأمن القطرى وبين تأكيد البعد الأمنى القومى العربى للخليج . وسواء فى حالة وضع العراق لنفسه كمدافع عن الحدود الشرقية للوطن العربى ضد العدوان « الفارسى » أو وضع التعايش معه كشرط امام القيادة الإيرانية لتوصل ايران لصيغة سلام وتعايش وتعاون مع الأمة العربية ، فان له مشاكل حدودية مع الدول الخليجية قد تحد من مثل هذا الدور القيادى العربى الاقليمى . وقد يكون هناك هدف عراقى محتمل من ابقاء جو متوتر مع ايران ليس فقط لتجميع الجبهة الداخلية العراقية بل ايضا لتجميع موقف خليجى عربى حوله وحظر اى مد أو توسع للعلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية . الا ان العراق يعى بلا شك انه يتعامل مع معطيات جديدة لعل أبرزها وجود مجلس التعاون الخليجى الذى يستبعد كلا من العراق وايران من عضويته والذى نشأ وقوى مع تطور الحرب العراقية ـ الإيرانية .

٤ ـ البعد الاقتصادى لامن الخليج فى التصور العراقى

تعرض العراق لشلل شبه كامل لقدرته على تصدير النفط بعد فترة وجيزة من بداية الحرب مع ايران كما تعرض لتدمير معظم محطات ضخ النفط الخاصة به . وقد أظهرت الحرب بوضوح قدرة ايران على اعاقة العراق ليس فقط عن تصدير نفطه بل ايضا عن استيراد وارداته الاساسية عن طريق الخليج مما اضطره لمد انابيب نفط وخطوط تجارة عبر الاردن وتركيا والسعودية ويعرضه بالتالى لضعف نسبى فى علاقاته مع تلك الدول . وقد كان ذلك تأكيدا للعراق على اهمية سيطرته على شط العرب بأكمله ، كما انه دفعه منذ ١٩٨٤ لبدء حرب الناقلات لخنق ايران اقتصاديا من خلال وقف صادراته النفطية ـ وهو مانجح فيه العراق الى حد كبير بحلول عام ١٩٨٨ ـ بالاضافة لاستفزاز ايران لاغلاق الخليج أمام الملاحة باغلاق مضيق هرمز مما كان سيفتح الباب امام انتقام غربى ضد ايران ، وهو اجراء لم يحدث وان كان الرد الايرانى يضرب ناقلات النفط السعودية والكويتية دفع فى النهاية بدخول وجود عسكرى اجنبى ، من المؤكد انه على الاقل لم يكن صديقا لايران .

وتبقى علامة استفهام اخرى على دور العراق الاقليمى مستقبلا مرتبطا بقدرته على خدمة ديون خارجية تقدر بـ ٢٠ بليون دولار ـ مستبعدا ديونها لدول الخليج التى ستطالب بمعاملة خاصة مقابل عدم تسديد العراق فى الاغلب لتلك الديون .

ثالثا ـ الدول الاعضاء لمجلس التعاون الخليجى

قبل الخوض فى تحليل اربعة ابعاد لمفهوم بلدان مجلس التعاون لامن الخليج (العلاقات مع ايران والعراق . ومع القوى الدولية الكبرى واخيرا تجاه قوى اقليمية اخرى) يجب ابراز ان اولويات التهديدات لامن تلك الدول كانت محل خلاف لديها قبل عام ١٩٨٠ : حيث كان الخلاف حول اذا ما كان التهديد الاسرائيلى له

الاولوية ، ام الخطر السوفيتي هو الاساس وهى فكرة كانت تروج لها الولايات المتحدة ـ أم ايران ام العراق . وبعد السلوك الايرانى بتصدير الثورة اصبح هناك مفهوم موحد لدى الدول باعطاء الاولوية ـ حتى الآن على الاقل ـ لما اعتبرته التهديد الايرانى . الامر الثانى الواجب ابرازه انه بعد تسع سنوات من الثورة الايرانية ربما مازالت بلدان مجلس التعاون تحس بالقلق من الايديولوجيات الثورية (كالاسلام ، الماركسية ، البعثية) القادرة على تعبئة الشعب والمعادية للغرب وتعتبرها معادية للاستقرار فى الخليج خاصة فى ظل حالة شبه الفراغ الفكرى بهذه الدول . ومن الهام الاشارة هنا الى ان المنطق السعودى ـ وهو سائد لدى معظم دول الخليج ـ يقدر أهمية الحفاظ على الاوضاع القائمة بالخليج ويخشى ان عدم الاستقرار يقوض اسس النظام الاقليمى لانه يعمل من ناحية لصالح السوفيت ومن ناحية اخرى لصالح الايديولوجية الثورية الاسلامية النقيض للايديولوجية الاسلامية التقليدية السائدة بها .

١ ـ العلاقات مع ايران

الثابت ان بعض بلدان الخليج استغلت قيام الثورة الايرانية ونزعة تصدير الثورة لديها لالقاء تبعة حركات المعارضة لديها على ايران فى وقت بدأت فيه تخفيف ظروف المعاناة للسكان الشيعة لديها .

وقد حاولت دول الخليج دائما ـ خاصة السعودية ـ اما مباشرة او بالبحث عن وسطاء فى الوصول الى صيغة للعلاقة مع ايران تؤمن صادارتها النفطية خوفا من السيطرة الايرانية على مضيق هرمز ، ولاقناع ايران ـ بعد بدء الحرب مع العراق ـ بعدم توسيع الحرب لتشمل دول الخليج الاخرى . ، واحيانا لاقناعها بوقف ضرب ناقلات النفط خاصة السعودية والكويتية . وكان من دلائل حرص دول الخليج على تجنب عداء صريح مع ايران نفيها لاى تورط ميدانى فى مساندة المجهود الحربى العراقى ضد ايران .

وقد تخلل تلك المحاولات مايدلل على الخوف الخليجى من نصر ايرانى على العراق يشجع ثورة القوى المعارضة داخل دول الخليج . فقد أجمعت دول مجلس التعاون الخليجى على ادانة محاولة الانقلاب بالبحرين فى ديسمبر ١٩٨١ ودور ايران بها واعتبار اى تدخل فى شئون احدى دول المجلس تدخلا فى شئون كل اعضائه ، وعندما لم تفلح نداءات البيان الختامى لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى لايران لوقف اعتداءاتها على حرية الملاحة فى الخليج عام ١٩٨٤ وتصاعدت تلك الهجمات ضد ناقلات النفط السعودية والكويتية اعلن عن توحيد قوات دول المجلس « درع الجزيرة » وقيامها بعدة مناورات مشتركة بدعم غربى واضح .

واذا كانت دبى والشارقة قد اكدتا دائما ومنذ البداية رفضهما لمقاطعة ايران نظرا للعلاقات التاريخية والتجارية معها ، فانه بحلول سنة ١٩٨٥ كانت كافة دول المجلس قد ادركت استقرار النظام الايرانى وضرورة التعامل والتحاور معه ومحاولة التأثير عليه لضمان أمنها والاستقرار الاقليمى فى المنطقة . وكانت أبرز المحاولات هى زيارة وزير الخارجية السعودية الامير سعود الفيصل لطهران فى مايو ١٩٨٥ للوساطة بين دول المجلس وايران وايجاد صيغة تعايش بينهما .

وفى مرحلة مابعد الحرب فان بلدان المجلس تدرك أنه ستقع على عاتقها مسئوليات تقديم مساعدات مالية لاعادة تعمير ايران ـ والعراق ايضا ـ على الاقل كسبا لودها ولايجاد صيغة تعاون اقليمى فى الخليج ولوقف أى دور ايرانى لزعزعة الاستقرار الداخلى لتلك الدول سواء مباشرة او من خلال حملات اعلامية . وستسعى دول الخليج من خلال ذلك الا يقع عليها وحدها عبء دفع تكاليف ذلك ـ سواء سمى تعويضات حرب او مساعدات اعادة اعمار ـ وحدها ، خاصة فى ضوء وضعها الحالى الحرج حاليا . وستحاول من ناحيتها ايجاد فرص استثمار لشركاتها الانشائية والاستثمارية فى ايران والعراق لرواج فئة رجال الاعمال الكبار لديها .

وقد أظهر تبادل الزيارات مؤخرا بين ايران وكل من عمان والامارات المتحدة ان عوامل المصلحة المشتركة واقرار امن الخليج قد تصلح اساسا للحديث عن تعاون بين دول المجلس وايران مع عدم اغفال اثر الخلافات السياسية والايديولوجية .

٢ ـ العلاقات مع العراق

اذا كانت دول المجلس قد قدمت مساعدات مالية تقدر بحوالى ٤٠ بليون دولار وتسهيلات مرور تجارية ونفطية للعراق اثناء الحرب بالاضافة الى تقديم السعودية والكويت لايراد ثلث مليون برميل نفط يوميا من نفط المنطقة المحايدة للعراق خلال تلك السنوات ايضا بهدف التصدى « للتهديد الايرانى » ضد تلك الدول ، فان دول المجلس المطالبة اليوم بالمزيد من الدعم لاعادة اعمار العراق تمارس الضغوط على العراق ـ خاصة من السعودية ـ للتخلى عن شروطه لقبول بدء سريان وقف اطلاق النار فى اغسطس الماضى . وربما كانت هذه الضغوط وضغوط مماثلة عليه لبدء المفاوضات مع ايران رغم عدم الاستجابة تماما لشرطه باجراء مفاوضات مباشرة ، ناتجة عن خوف دول الخليج بان استمرار الحرب كان سيؤدى لنصر عسكرى عراقى حاسم ، او الى

تدخل عسكرى خارجى لاجبار العراق على وقف اطلاق النار مما يزيد التدخل الاجنبى الذى قد يبارك هيمنة ايرانية او يثير مشاعر عدائية من شعوب دول الخليج ضد حكوماتها .

وقد تحاول دول الخليج ان تلعب دور الوسيط بين العراق وايران مما يقوى دورها فى الاقليم ويجعلها محل ثقة الطرفين ويحول فى نفس الوقت بين احتمال - مستبعد حاليا - اتفاق الدولتين ضد بقية دول الخليج فى المستقبل .

٣ - العلاقات مع القوى الدولية

دفعت الحرب العراقية الايرانية دول المجلس لانفاق المزيد من الاموال على التسليح لمواجهة متطلبات امنها وتعويض نقص القوى البشرية لديها والمتوفرة لدى ايران والعراق ، واتجهت فى هذا الى تنويع مصادر السلاح - وهو نقطة ايجابية - وان ادى ذلك لزيادة الاستثمارات الخارجية والخبراء الاجانب لديها . وكان اخر تلك المظاهر « صفقة القرن » بين السعودية وبريطانيا فى يوليو ١٩٨٨ والتى قدرت قيمتها بـ ٣٠ بليون دولار . ومن قبلها صفقة الصواريخ الصينية للسعودية .

ورغم تبنى الكويت - على الاقل حتى عام ١٩٨٧ عندما دعت الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بتقديم الحماية العسكرية لناقلات نفطها فى الخليج فى وجه تصاعد الهجمات الايرانية - لموقف بقاء الخليج خاليا من القواعد الاجنبية . ورغم تعهد السعودية عام ١٩٨٥ بعدم تقديم تسهيلات للولايات المتحدة فى الخليج الا فى حالة اعتداء سوفيتى او ازمة فى الخليج لاتقوى السعودية على التعامل معها وحدها ، فان عمان قد قدمت بالفعل تسهيلات للقيادة المركزية الامريكية فى حالات الطوارىء ولعملية انقاذ الرهائن الامريكيين بطهران بالاضافة الى قيامها بمناورات مشتركة عام ١٩٨٦ مع بريطانيا . وقد ادى تصعيد الهجوم على ناقلات النفط السعودية منذ عام ١٩٨٤ الى تزايد الطلبات السعودية من السلاح الامريكى كوسيلة للدفاع عن كافة دول مجلس التعاون . وهو ماشكل حجة للولايات المتحدة لتكثيف تواجدها بالخليج .

كما ان الحرب وتصاعدها دفعا دول الخليج الى فتح الحوار مع الاتحاد السوفيتى بداية بتبادل الزيارات على اعلى مستوى بما فيها زيارة وزير الخارجية السعودى الى موسكو ، واقامة العلاقات بين معظم دول الخليج - عدا السعودية - وبين الاتحاد السوفيتى ، وانتهاء بمشاركة السوفيات فى حماية ناقلات النفط الكويتية . ويهز تطور تلك العلاقات احدى بديهيات السياسة الخارجية لدول الخليج قبل ١٩٧٩ وهى الخوف من التهديد السوفيتى .

٤ - الموقف تجاه قوى اقليمية اخرى

فى نفس الوقت الذى تعمل فيه دول مجلس التعاون الخليجى على ايجاد ترتيبات اقليمية ودولية مواتية لاستقرارها - بل وقوتها الاقليمية - فانها بحثت عن ترتيبات مع قوى خارج الخليج ، كان ابرزها العمل خلال الحرب على بلورة محور مصرى/ اردنى/ عراقى/ خليجى لمواجهة ايران . وان كان وضع العراق بين ١٩٨٣ و١٩٨٧ الجأ هذه الدول فى بادىء الامر الى سوريا لتأمين الحماية والدعم فانها تحولت الى مصر بعد تيقنها من طبيعة العلاقة القوية بين سوريا وايران .

بعد التعرض للاطراف الثلاثة الاقليمية المعنية بأمن الخليج (ايران ، العراق ، بلدان الخليج العربية الاخرى) يمكن التعرض فى ايجاز شديد وبدون ادعاء تقديم تغطية أو تحليل كاملين - لدور طرفين اقليميين قريبين من الخليج ولهما مصالح به وهما اسرائيل وتركيا .

فاسرائيل التى أمدت ايران بالسلاح واساءت بذلك لعلاقات ايران العربية يوجد بداخل قيادتها تيار يراهن على الاهمية المستقبلية لبناء محور ايرانى - اسرائيلى لاسباب جيوبوليتيكية تؤدى الى الهيمنة على الخليج . والثابت ان اسرائيل لم تكن ترغب لا فى انهاء الحرب ولا فى انتصار اى من الطرفين .

كما ان اسرائيل استغلت الحرب العراقية - الايرانية لقصف المفاعل النووى العراقى ويهمها اقصاء اى تهديد عراقى فى المستقبل وبالتالى ستعمل على اجهاض اى محاولة لبناء قوة عسكرية عراقية متفوقة بعد الحرب .

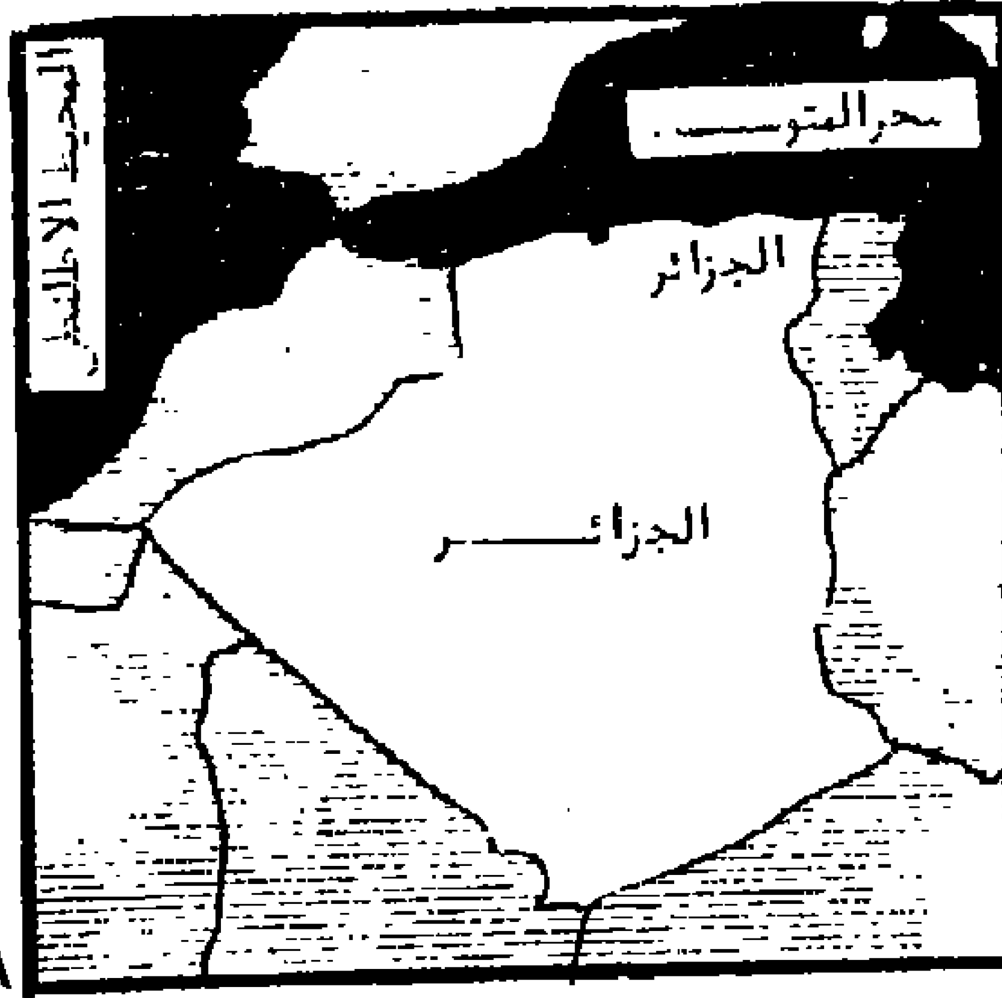
فى النهاية التساؤل حول ما اذا كانت اسرائيل ستسعى لخلق بؤرة صراع اخرى فى المنطقة لتوجه طاقات وموارد العرب والمسلمين بعيدا عنها .

اما عن تركيا ، فانه رغم حرصها على علاقة وفاق مع ايران لتجنب خطر المد الثورى الاسلامى عليها فقد نجحت فى استغلال الحرب العراقية - الايرانية وحرص الطرفين لاستقطابها لاحتواء الخطر الكردى اقليميا ومد انابيب بترول العراق ثم ايران عبر اراضيها وتأمينها . بالاضافة الى ذلك قامت مصالح تجارية بين تركيا وكل من

العراق وايران وبلغت سنويا ٤ مليارات دولار بالاضافة الى تجارة الترانزيت عبر اراضيها للبلدين ومنهما .

وقد نجحت تركيا فى الحصول على حق مرور من العراق لمتابعة الاكراد داخل اراضى العراق . وكذلك نجحت فى الاتفاق مع ايران على دوريات حدودية مشتركة لمواجهة الخطر الكردى . بالاضافة لذلك انضمت تركيا مع باكستان لمنظمة التعاون الاقتصادى بالاشتراك مع ايران . وقد برز الموقف التركى مؤخرا وهو يعلن ترحيب تركيا لاعلان فرنسا والولايات المتحدة بعزمهما تخفيض تواجدهما العسكرى فى الخليج وطالبت بخروج كافة القوات الاجنبية من الخليج وترك مسئولية امنه لبلدان المنطقة . وهو موقف متميز عن موقف باقى دول حلف شمال الاطلنطى .





أبعاد التغيير السياسى والاقتصادى فى الجزائر

د . ثناء فؤاد عبدالله

فى أعقاب الأحداث التى شهدتها الجزائر خلال شهر اكتوبر الماضى ، أعلن مائة من أساتذة الجامعة الجزائريين فى بيان أصدروه « أن الأزمة هى ازمة المؤسسات السياسية قبل أى شىء ... لكنها ناجمة كذلك عن أسباب اقتصادية ، وعن وضع عام .. وأضافوا « أن تطبيق الديمقراطية هو الرد الصحيح لمواجهة مشاكل الجزائر ، فالاصلاحات الدستورية التى أعلن عنها بعد الاضطرابات الأخيرة لن تعطى النتائج المرجوة منها الا بقدر ماتترافق مع اصلاح للنظام السياسى ولاسيما انتخاب جمعية وطنية لها صفة تمثيلية بالنسبة الى جميع التيارات »

والواقع أن بيان أساتذة الجامعة الجزائريين أصاب كبد الحقيقة بشأن الأسباب الكامنة وراء الأزمة التى مرت بها الجزائر خلال الاسبوع الأول من شهر اكتوبر ١٩٨٨ ، وراح ضحيتها عشرات من القتلى والجرحى واستدعت فرض حالة الطوارىء ، ونزول الجيش الى الشوارع ، كما ادت الى احراق المبانى العامة والسيارات ، وهوجمت السفارات ومكاتب شركات الطيران والمقر الرئيسى لحركة البوليساريو ، ودمرت عدة فنادق فى العاصمة ، وفى مدن أخرى كوهران ثانية اكبر المدن فى الجزائر .

وان كان هناك اجماع فى كافة التحليلات والاراء العربية والغربية على حد سواء على ان ماسمى « مظاهرات الخبز » الأخيرة فى الجزائر هى نتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية التى تعيشها الجزائر ، فان هناك تحليلات اخرى لم تستبعد ان تكون هذه المظاهرات نتيجة « صراع سياسى على السلطة » داخل حزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم منذ استقلال الجزائر بين المتشددين المطالبين بضرورة . الحفاظ على المكتسبات الثورية واستمرار سياسات الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين المتمثلة فى السير على نهج الاشتراكية ، وبين دعاة الاصلاح والانفتاح الذين يتزعمهم الرئيس الشاذلى بن جديد بطرحه مشروعا متكاملا للاصلاح الاقتصادى أعلن عزمه على طرحه للمناقشة والبحث على مؤتمر الحزب القومى العام فى اجتماعه فى نوفمبر ، والملامح العامة لهذا المشروع تشير بالفعل الى ان الرئيس بن جديد يسعى الى اصلاح اقتصادى فى بلاده بالعمل على الحد من تأثير السلطات المركزية ودفع استقلال اكبر للقطاع العام .

ومهما يكن الأمر فالتجربة والتطورات تنم عن صراعات سياسية لاقرار نموذج جديد من أجل التنمية خاصة بعد ان تفاقمت الأزمة حتى عجزت الحكومة الجزائرية عن ايجاد السبل الكفيلة باخراج البلاد من المأزق الاقتصادى والذى تمثل فى ارتفاع رهيب فى الأسعار ، وزيادة نسبة التضخم عن ٣٠ ٪ علاوة على مشكلة البطالة بين القوى العاملة وخاصة الشباب ، وهو ما جعل المشكلة الاقتصادية ذات أبعاد عميقة .

أبعاد المشكلة الاقتصادية :

لقد كان السبب « المباشر » لانفجار المظاهرات هو رفع أسعار عديد من السلع والمواد الغذائية ، وكانت حكومة الجزائر قد أعلنت فى وقت سابق قرارات للتقشف كجزء من برنامج شامل تستعد لتقديمه للمؤتمر السادس لجبهة التحرير الجزائرية فى ديسمبر ، كما تقرر ان تطرح امام المؤتمر الخطة الخمسية الجديدة المحدد البدء فى تنفيذها مع بداية عام ١٩٨٩ ، فى نفس الوقت كانت تواجه خطة التنمية الجديدة عدة صعوبات أولها واخطرها انخفاض دخل الجزائر من العملات الصعبة نتيجة انخفاض أسعار البترول فى الأسواق العالمية ، والبترول والصناعات البتروكيميائية والغاز الطبيعى كان يمد الجزائر بحوالى

٩٠ ٪ من مصادر الدخل من العملات الأجنبية ، ووصل هذا الدخل فى العام الحالى الى ٦ مليار دولار بالمقارنة مع ١٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ والتى اعتبرت سنة ضعيفة الدخل .

وعلى الرغم من التحذيرات التى أطلقها الاقتصاديون الجزائريون من خطورة الاعتماد على البترول والغاز كمصدر أساسى بل ووحيد للعملات الأجنبية ، وضرورة انشاء صناعات ثقيلة وصناعات تحويلية ، الا ان ذلك لم يتم بالصورة المطلوبة ، وتم توجيه الاهتمام الى الصناعات الاستهلاكية الخفيفة .

وشهدت فترة السبعينات بالذات نمو قطاع التجارة والخدمات فزادت نسبة الاستثمارات الى هذا القطاع من ١٠,٥ ٪ الى ١٧,٢ ٪ بينما ارتفعت استثمارات الصناعة التحويلية من ١٠,٥ ٪ الى ١٥,٩ ٪ فقط واستمر ذلك فى الثمانينات .

ولحقت بالقطاع العام ضربات متتالية بدأت بسياسة تشهير واستخدام حجج البيروقراطية والشركات الخاسرة لتصفية الصناعات الوطنية ونقل ملكياتها للقطاع الخاص ورأس المال الأجنبى ، كما ظهرت سوق سوداء للعملة ، وأصبح هناك اكثر من سعر للدينار الجزائرى ، وذلك لتحويل السياحة للخارج وشراء المستلزمات الاستهلاكية وفى مقدمتها السيارات الخاصة .

ولم يكن قطاع الزراعة أحسن حالا من الصناعة ، فالخطة الاقتصادية فى السبعينات أهملت قطاع الزراعة وخصص ١٥ مليار دولار من مجمل استثمارات قدرها ٢٢٠ مليار دينار جزائرى للزراعة .

وبينما كانت الحكومة تسيطر على ٣ مليون هكتار من أخصب الأراضى الزراعية منذ تركها الفرنسيون عند الاستقلال ، فان هذا القطاع الذى يحتكر ٧٥ ٪ لم يكن ينتج سوى ٢٠ ٪ من الناتج الزراعى .

وضاعفت الحكومة الاستثمارات الزراعية فى خطة ٨٠ / ١٩٨٤ وأدخلت نوعا من الاستقلالية فى تسويق منتجات القطاع العام حتى تستفيد من أسعار السوق ، وجاء قانون اعادة تنظيم مزارع القطاع العام فى ديسمبر ١٩٨٧ ليعطى لادارة المزارع العمومية الاستقلالية ، ولكن تخفيف قبضة الدولة وتشجيع القطاع الخاص لم تؤد الى حل الأزمة ، وانما ادت الى ظهور « شريحة جديدة » استفادت من تلك الاجراءات وساهمت فى زيادة حدة الاستهلاك الترفى نتيجة دخلها غير الطبيعى . .

رفض جدولة الديون لأسباب سياسية ومأزق الانفجار السكانى :

اعتبر خبراء الشئون الجزائرية فى المصارف الأوروبية الكبرى ان الاقتصاد الجزائرى الذى يعانى حاليا من تدنى اسعار النفط ومن فوائد ديون باهظة قد يجد ان جهود التقشف المطبقة فى السنوات الأخيرة غير ذات جدوى بسبب الانفجار السكانى المتزايد ، فالنمو السكانى هو المشكلة الكبرى التى يواجهها هذا البلد ، وتوقع المعهد الوطنى للدراسات الديموغرافية فى باريس أن يزداد عدد سكان الجزائر والبالغ حاليا ٢٤ مليون نسمة الى اكثر من ضعفه فى السنوات المقبلة فيبلغ حوالى ٥٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ ، والمشكلة أن الجزائريين الذين دون سن العشرين يشكلون ٥٧ ٪ من عدد السكان بالرغم من أن معدل الوفيات لدى الاطفال الذين تقل اعمارهم عن السنة هو ٨١ فى الألف ، مقابل ٨ فى الألف فى فرنسا ، ويشكل عدد الراشدين الذين تبلغ اعمارهم اقل من ٦٠ سنة ، اكثر من الثلث اما الذين تبلغ اعمارهم اكثر من ٦٠ سنة فهم يشكلون ٦ ٪ فقط والمعدل الوسطى للأعمار هو ٦٠ سنة مقابل ٧٥ سنة فى فرنسا .

وتجدر الاشارة الى ان معدل النمو السكانى هو الأعلى فى شمال افريقيا وقدر عام ١٩٨٧ بحوالى ٦,٤ فى حين ان الحد الأدنى لتجدد السكان هو ٢,١ .

والرهان الحيوى فى الجزائر الآن هو أن تحاول الاحتفاظ بنمو اقتصادى يساوى على الأقل النمو السكانى الذى مازال يفوق ٣ ٪ سنويا . وتقيد أرقام الخبراء الدوليين ان اجمالى الناتج القومى للشخص هبط من ٣٢٠١ دولارا عام ١٩٨٦ الى ٢٦٨٩ دولارا عام ١٩٨٧ .

ورأى رجال الاقتصاد فى المصارف ان الجزائر تواجه على المدى القصير مأزقا قد يدوم حتى بداية التسعينات ، ونتيجة الأزمة فان ديون الجزائر بلغت ١٩ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٦ . .

لكن اذا أخذنا فى الاعتبار نسبة هذا الدين الى اجمالى الناتج القومى تبلغ النسبة ٣٥ ٪ من اجمالى هذا الناتج والى الآن ترفض الجزائر ان تطلب من الدول الدائنة اعادة جدولة ديونها الخارجية لاسباب سياسية مؤداها الا تفتح الباب لتدخلات « صندوق النقد الدولى » .

واذا كانت الجزائر قد رفضت اللجوء الى صندوق النقد الدولى الا ان برنامج التقشف والاصلاحات الاقتصادية الذى اعتمدته كان صارما ، فاذا أضفنا الى ذلك ان عددا كبيرا من العمال الجزائريين المهاجرين الى فرنسا والمانيا واسبانيا بالذات بدأوا فى العودة نتيجة الركود فى بلدان اوروبا الغربية نتبين أن ١٠ ٪ من الأيدى العاملة فى الجزائر لاتساهم مساهمة مباشرة فى

قوة العمل ، مما ضاعف من أزمة البطالة والأزمة الاجتماعية الى حد كبير فهناك اعداد كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد الجزائرية لم تستطع سوق العمل فى الأعوام الاخيرة ان تستوعب منهم سوى نسبة قليلة ، وهذا يرجع بالدرجة الأولى الى الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعيشها الجزائر وكذلك النمو السكانى الكثيف ، وسوء البرمجة والتخطيط ، والنقص فى مجالات التكوين المهنى مما أدى الى تهميش الكثير من خريجى الجامعات والمدارس .

مرحلة المراجعة :

عندما تولى الرئيس الشاذلى بن جديد الحكم اثر وفاة الرئيس بومدين عام ١٩٧٩ اختلف المراقبون السياسيون حوله ، فمنهم من رأى أن القيادة الجديدة ستبدأ فى بناء جزائر ثانية معتمدين على تصريحات وخطب بعض المسئولين من بينهم الرئيس بن جديد نفسه ومن ضمنها اطلاقه شعارا مفاده ، انه لابد من استغلال الثروات الزائلة ، ويقصد بها البترول والغاز لدعم قواعد الثروات الدائمة ويقصد بها الزراعة ، كما كانت تصريحاته تحث على تأمين احتياجات المواطن الضرورية مثل السكن والنقل وتوفير المواد الغذائية واصلاح التعليم وهذا الاتجاه يختلف نوعا ما عن اتجاه سياسة بومدين الذى كان شغله الشاغل هو التصنيع حيث كانت معظم موارد البترول والغاز تنفق عليه ، بينما كانت المرافق العامة شبه مهملة . الا أن البعض الأخر من المراقبين استبعد هذا الاتجاه ، ويرى ان الجزائر فى عهد الشاذلى بن جديد كانت مقبلة فقط على مرحلة مراجعة ، وليس تراجعا بحيث تدعم فى هذه المراجعة الايجابيات وتعالج السلبيات .

الصراع السياسى والمرحلة الحرجة :

والواقع ان المرحلة التى تولى فيها الرئيس بن جديد السلطة كانت مرحلة حرجة بالنسبة للجزائر ، فقد كانت العناصر البومدينية مثل يحياوى وعبدالسلام بلعيد ، وعبدالعزيز بوتفليقه ، مازالت قوية داخليا واقتصاديا وخارجيا وأمنيا .

وبعد ان تخلص بن جديد سياسيا من يحياوى وبو تفليقه ، كان أول صدام له بالجهاز الأمنى الطموح ، وقد نجح الرئيس الشاذلى وذلك بفضل سمعته الجيدة فى تقليص نفوذ الجهاز الأمنى ، أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الضخمة ، فقد قرر ايقاف خطة التصنيع الثقيل والتركيز على الصناعات الاستهلاكية والخفيفة وابعاد جيش من التكنوقراط وعلى رأسهم عراب الصناعة الجزائرية عبدالسلام بلعيد ، كما أقر ان القطاع الخاص حليف أساسى للقطاع العام وعمل على تشجيعه ، ففى نظره ان هذا القطاع لعب فى الماضى دورا هامشيا فى عملية التنميـة والتخطيط ، وكانت تغلب عليـه الفوضى والغموض ، وعادة ماكانت تستثمر أمواله فى مشاريع قصيرة المدى دون الأخذ فى الاعتبار النوعية ، وعلى هذا الأساس قرر ادماجه فى الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة .

والحقيقة انه لم يكن من السهل على الرئيس الشاذلى بن جديد اجراء تغييرات سريعة وجذرية فى مختلف القطاعات الاقتصادية لوجود فئات تتحكم فى ادارة هذه القطاعات تعارض الاصلاحات التى ينادى بها الرئيس بن جديد بدعوى انها تحمى « المكتسبات الثورية » التى تحققت فى عهد الرئيس الراحل بومدين .

لقد نشبت صراعات خطيرة بين قادة « جبهة التحرير » الا أنه تم تطويقها داخل النظام السياسى ، ويتعلق الأمر هنا بالاختيارات الأقتصادية و الأجتماعية « هل يجب بناء اشتراكية على النمط البومدينى ، أو اشتراكية حرة ومتحررة والتى يحاول بن جديد أن يفرضها ؟ » .

ومن ناحية أخرى ، فقد ازداد الصراع حدة بين المعسكرين عندما حاول بن جديد تحسين العلاقات بين الجزائر والمغرب والبحث عن حل مرضى للطرفين حول نزاع الصحراء الغربية ، وفيما يتعلق بهذه المسألة فان معارضى بن جديد (جبهة التحرير) يتهمونه بأنه يريد تحطيم الثورة الجزائرية نفسها .

أن الديناميكية السياسية للجزائر منذ استقلالها ، تميزت باستقرار النظام السياسى ، مع تركيز السلطة بين أيدى جماعة صغيرة من الأفراد وضعوا فى مؤسسات ذات امتياز .

فى عهد بومدين لم يتغير الأمر الا قليلا كما كان عليه فى عهد بن بيللا ، الا أن النخبة المسيرة عرفت تحولا جذريا منذ عام ١٩٨٠ سنة واحدة بعد تولى بن جديد رئاسة الجمهورية .

أن النخبة السياسية داخل مؤسسات الدولة شهدت انقلابا ملحوظا . فالأنتخابات التى أعدت بطريقة دقيقة جدا خصوصا تلك المتعلقة بالجماعات المحلية (١٩٨٣) أو الخاصة بالولايات (١٩٨٣) أو تلك الخاصة بالجمعية الوطنية (١٩٨٢) واعادة أنتخاب الرئيس (١٩٨٦) كل هذه الأنتخابات اعطت النتائج التى كان يتطلع اليها بن جديد ومؤيدوه ، الا أنها لم تستطع تنحية « المعارضة الداخلية » فى المجالس العليا لجبهة التحرير الجزائرية .

لقد أعيد أنتخاب بن جديد فى شهر ديسمبر ١٩٨٦ بعد الضغط الكامل للجيش (الجيش الوطنى الشعبى)

لكن يجب الاننسى أن السياسة الجزائرية تقوم على ثلاثة عناصر :
١ ـ الجيش الوطنى الشعبى والذى يعتبر دائما الاقوى والأكثر تأثيرا فى اتخاذ القرار .
٢ ـ النخبة الادارية المكونة من كبار التكنو قراطيين الذين تلقوا تكوينهم فى عهد بومدين فى أفضل المعاهد الفرنسية وفى الولايات المتحدة .
٣ ـ الحزب (جبهة التحرير) والذى تقلص تأثيره فى عهد بومدين الذى جعل السلطة بين يديه ، أما النقابات (الاتحاد العام للشغالين الجزائريين) والشباب (الاتحاد الوطنى للشبيبة الجزائرية) والمجاهدين (المنظمة الوطنية للمجاهدين) والمرأة (الأتحاد العام للمرأة الجزائرية) واتحاد الصناع التقليديين والتجار الذى أسس عام ١٩٨٣ ، كل هذه النقابات يعتبر وجودها رمزيا ، لأنها تابعة للحزب (جبهة التحرير) أما بالنسبة لاتحاد الطلاب الجزائريين ، فقد تم حله عام ١٩٧١ بعد احتوائه كلية من طرف (جبهة الملكية الاشتراكية) غير الشرعية والمنبثقة عن الحزب الشيوعى الجزائرى الذى حل عام ١٩٦٢ ـ

التيارات الفكرية والممارسة السياسية فى الجزائر :

أننا لو القينا الضوء على طبيعة المناخ الثقافى والفكرى فى الجزائر نجد أن الفترة التى انقضت بين حصول الجزائر على استقلالها وبين نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات لم تكن كافية لتأصيل حياة ثقافية فكرية ، اذ كانت الجزائر تخطو فى مطلع السبعينات خطواتها الأولى نحو تكوين حياة ثقافية متميزة تعبر عن الهوية الثقافية فى البلاد .. ومحصلة ذلك أنه فى السبعينات لم تكن التيارات الفكرية قد تبلورت بشكل واضح حتى على صعيد الممارسة السياسية المباشرة ، فجبهة التحرير الوطنى الجزائرى لم تكن ذات صيغة ليبرالية أو ماركسية أو اسلامية ، كانت ذات خط اشتراكى عام لايمكن تمييزه بين اشكال التطبيق الاشتراكى ، فلم يكن هناك من مرجع قادر على عملية التحليل أو التقييم والمراجعة لهذا التطبيق أو للتجربة ككل مما يمكن المؤسسة الحاكمة من مراجعة سياستها أو تطبيقاتها . والأهم من ذلك أن مشكلة الديمقراطية لم تكن مشكلة مطروحة فى الجزائر بعد .. وربما تفسير ذلك أن الحاجة للديمقراطية لا تكون ملحة فى مرحلة البناء والتشييد ، لكنها تصبح كذلك بعد استكمال « البنى التحتية » « والهياكل المؤسسية » واقتراب أو حلول موعد جنى نتائج ما زرع فى تربة الوطن من كفاح ومع ذلك ، فالشارع الجزائرى كان يشهد بعضا من الأنتاج الذى مكن الجزائريين من التعبير عن توجهاتهم الفكرية التى كانت قد بدأت تتكون ، وكان واضحا أن الفكر الماركسى كان الأكثر استقطابا للشباب عامة ، ولطلبة الجامعات خاصة ، الذين بدأوا يتفتحون على مبادىء الأقتصاد السياسى (الماركسى) ولم يؤد هذا الاستقطاب الى صدام حاد أو عنيف مع الاتجاه الاسلامى الذى لم يكن من الممكن تسميته بتيار اسلامى وان لم يخل الأمر من بعض المناوشات فى أروقة الجامعات ، الا أنه يمكن القول ان تيارا ما ، لم يكن قد تبلور بشكل واضح ومحدد فى هذه المرحلة ولم يتعد الأمر بعض المظاهر التى كانت بمثابة ارهاصات تعبر عن بعض الاهتمامات العامة وبداية للانفتاح على التيارات الفكرية .

والقضية التى أثارت التساؤل هى : هل كان لاحداث العنف فى الجزائر أى بعد سياسى ؟ وهل كانت حركة احتجاج منظمة أم كانت انفجارا تحت وطأة المعاناة الأقتصادية والأجتماعية دون أى ذيول سياسية ؟

الواقع أنه لا يمكن الحكم على ذلك خارج نطاق التجربة السياسية المباشرة ، والملاحظة الدقيقة لما جرى ، والمعلومات المتصلة عن هذه الأحداث وفى غياب هذه المصادر لابد من اللجوء الى الافتراضات ، اما أن تتناسق منطقيا مع نفسها وفعليا مع الواقع فتحظى بالترجيح ، وإما أن تتناقض مع نفسها ومع احداث هذا الواقع فتنتهى الى الرفض .

والحقيقة أنه من المؤكد أنه فى المجتمع الجزائرى معارضة للنظام ، أى معارضة شديدة لنظام الحزب الواحد ، الذى يشعر الكثير من الجزائريين أنه لم يعد مناسبا لطبيعة المرحلة ، ولابد للجزائر أن تتأثر بمحيطها المغربى فى توجهه نحو صيغة « التعدد الحزبى » ولكن هل هذه المعارضة هى التى وقفت وراء الأحداث الأخيرة ؟ أم هى فئه أخرى من المعارضة تنتقد سياسة الدولة والحكومة بمجملها ؟ وهل تتمثل هذه المعارضة الأخيرة بالتيار الاسلامى السياسى أو الجماعات الأصولية كما تردد ؟ ثم ماذا أرادت المعارضة أن تحقق من وراء هذا التحرك والتوقف السريع ؟

بداية يمكن القول ان الأحداث لو كانت استجابة لمؤثرات من جماعات سياسية معنية ، لما أمكن للسلطة أن تحتويها بالسرعة التى تمت بها ، ولو كانت الجماعات الأصولية هى التى وقفت وراء الأحداث لما أمكن أن تنحسر خاصة وأن سوابق الحوادث تعزز الأعتقاد بأن الجماعات الأصولية هى الأكثر عنادا ، والأكثر صمودا وعنفا فى عمليات المقاومة والاحتجاج ، والأكثر تحديا للسلطة .

فالجماعات الأصولية لم تكن لها اليد الطولى فى أحداث الجزائر ، ولكنها كذلك ، وبالقطع ، لم تكن غائبة تماما ... فمن ثوابت الأمور فى بعض الأحيان أن الجماعات الأصولية تكون هى فى أغلب الاضطرابات السياسية هى من يبادر الى اشعال الشرارة الأولى .. ومنبع ذلك أنها تكون أول من يتحسس نبض المواطن العادى وهى أكثر الجميع استجابة لمعاناته .. ومع تسليمنا بذلك ، الا أنه يجب الاشارة الى أن تحريك الأحداث بصورة منظمة يتوقف على مدى قوة هذه الجماعات ، وشيوعها ، وتحالفاتها مع قوى المعارضة الأخرى :

أن تبنى العنف كوسيلة للتغيير السياسى والأقتصادى والأجتماعى والمناداة بتطبيق الشريعة الاسلامية هو فى الجزائر بدرجة ما كما هو فى ارجاء أخرى من الدول العربية وهو يأتى نتيجة لانعكاسات « الصحوة الاسلامية » بالاضافة الى ظروف خاصة بكل قطر على حدة ساهمت فى توفير البيئة المناسبة لانتشار هذا التيار .

فلو أخذنا تونس على سبيل المثال ، فتجربتها السياسية كانت ذات طابع علمانى ، وتجربتها الأجتماعية ذات طابع وضعى ... وبذلك وفرت مناخا وبيئة مناسبة لتكون تيارا اسلاميا سياسيا فما أن تفاقمت الأزمة الأقتصادية فيما عرف باسم « ثورة الخبز » حتى توفر السبب المعجل لتحرك هذا التيار مما أدى الى تبلور تيار معارضة قوى هو تيار الجماعات الأصولية .

فى الجزائر نجد أن الجزائريين فى غالبيتهم أصحاب « توجه اسلامى » موظف توظيفا سياسيا ، فقد حاربت الجزائر فرنسا مستمدة العون ومستندة الى هويتها الاسلامية ، ولم يقع الجزائريون فى الفصام بين هويتهم الاسلامية ، وهو يتهم الجزائرية الغربية ، لكن البيئة التى لم تكن لتسمح بتيار اسلامى متطرف سمحت مؤخرا بوجوده للأسباب التالية :

١ - بسطت الدولة نفوذها على التوجه الاسلامى ، وتحكمت بهذا التوجه وادارته لحسابها مما مهد لنشوء التيار الاسلامى الرسمى الذى يعمل تحت مظلة الدولة الاسلامية وبرعاية منها وذلك لاحتواء التوجه الطبيعى للشعب الجزائرى نحو الاسلام مما جعل هذا التيار سندا للسلطة يمنحها الشرعية الدينية والشعبية التى تحتاجها ، فى حين أن التيار الاسلامى السياسى المتأثر بدرجة ما بالصحوة الاسلامية يمتلك فى معظم الحالات رؤية معارضة لرؤية أنظمة الحكم القائمة فى أقطار الوطن العربى مما يجعل منه تيار معارضة لاتيار مساندة ، الا أن مابدا من فشل « الرؤية الاشتراكية » ووصول تطبيقها الى طريق مسدود وظهور الصعوبات الاقتصادية ، أعطى الفرصة للتيار الاسلامى ليعلن أن لا طريق امام الجزائر سوى التطبيق الاسلامى بعد أن ثبت أن التطبيق الاشتراكى والتطعيم الليبرالى ، فشلا فى تحقيق اهداف المجتمع فى الرفاهية والعدالة الأجتماعية .

٢ - شيوع المعاناة التى أساسها الركود الأقتصادى ومعدلات البطالة المرتفعة بالاضافة الى الغلاء ونقص السلع الأساسية مع فساد الادارة ، وانتشار اشكال الانحراف وظهور طبقة جديدة مستفيدة من السلطة وما أدى اليه ذلك من تفاوت طبقى وتدنى مستوى الخدمات التعليمية والصحية .. كل ذلك وفر للتيار الاسلامى السياسى الشرط الهام لبسط نفوذه واستقطاب الاعداد الضخمة من الشباب والجماعات التى خارج سوق العمل للانضمام للجماعات الاصولية التى تتعهد لهم باقامة الدولة الاسلامية ومجتمع العدل والتكامل .

ومع ذلك ، فلا توجد مؤشرات تؤكد أن هذا التيار بحجمه مهما كان حاول أن « يتحرك بنظام لينقض على السلطة أو ليطيح بها خاصة وأن الدعوة التى ارتفعت فى الأيام الأولى كانت تطالب الحكومة بالاستقالة » وبالتالى لم يكن مطلب التغيير الجذرى واردا أو مطروحا ، واذا كان الأمر غير ذلك ، فستحاول هذه الجماعات أن تجمع صفوفها وأن تنظم تحركها وأن تطرح برنامجا واضحا للتغيير أو تبدأ لتتحول اليه اشواك تقض مضاجع السلطة وتدفعها لاحكام قبضتها على مؤسسات الدولة مما سيدفع السلطة الى مزيد من الممارسة ذات الطبيعة الديكتاتورية .

اعلان الاصلاحات السياسية :

ان امعان النظر فى توالى الخطوات التى تشهدها الجزائر الان يجعلنا نقول انها تبدو وكأنها تستفيق من كابوس طويل .. فما أن انقشعت غيوم الأزمة حتى أعلنت سلسلة من الاصلاحات والتعديلات الدستورية والتى مجرد اعلانها فى حقيقته لهو اعتراف رسمى بأن اسباب الأزمة ادارية وسياسية واقتصادية فى آن واحد . ففى العاشر من اكتوبر اكد الشاذلى بن جديد أنه سيمضى حتى النهاية فى الاصلاحات السياسية والدستورية .. ثم اصدرت الرياسة بيانا بهذا الشأن .. والبيان وان كان لم يحقق أمل البعض فى « التعددية الحزبية » أسوة بتونس والمغرب ، الا أنه خطوة هامة حيث تضمن فصل (الحزب والدولة) وأنهى بذلك احتكار الحزب للسلطة والمؤسسات منذ ربع قرن ..

وقد وجه البيان انتقادات حادة « لبيروقراطية » الجهاز الحزبى ودعا للتحرر منها ومن ضغوطها ، والاعتماد على طاقة الكفاح والتقدم الكامنة فى جبهة التحرير الوطنى فقط من أجل تنظيم الجبهة وجعلها قوة تحول وتغيير حاسمين ، تجند فعلا أغلبية القوى السياسية الوطنية ، وذلك ضمن منظور جديد لاعادة بناء وتأطير جبهة التحرير الوطنى على أسس جديدة ، على أن يستقطب المسار الجديد إجماع الأغلبية على مشروع مجتمع واحد وبرنامج عمل سياسى واحد يحافظ على المبادىء الأساسية ، ولكنه يسمح للاتجاهات والميول ، بأن تعبر عن نفسها بل يحتم عليها أن تفعل ذلك .

كما ورد نص فى البيان الذى تضمن ١٢ بندا يقضى بضرورة ابتعاد عمل جبهة التحرير الوطنى فى مناهجه ابتعادا كليا عن مفاهيم ووضعيات مكتسبة وحقوق ممنوحة مسبقا وعن مفهوم الحزب المسير المتحمل مسئولية أعمال الجهاز التنفيذى ونقائصه .

والحقيقة أن البيان لم يغلق الباب كليا أمام « التعددية الحزبية » حيث قال بالنص « إن السعى لتأصيل جبهة التحرير الوطنى لايرفض أن يؤدى تطور العمل السياسى فى القاعدة الى تعددية سياسية ، وبذلك يكون هذا التطور نتيجة عمل ديمقراطى فعلى يكفل الاستقلال والحريات ، ولايمس السلم الاجتماعى ووحدة الشعب والاستقلال الوطنى ، ومن ثم لايمكن بأى حال من الأحوال إقامة التعددية من البداية مع أوساط تطمع فى السلطة وفى الحصول على الامتيازات فى إطار ديمقراطية مظهرية تغذيها مزايدة ديماجوجية واعتبارات فئوية » ومن ناحية أخرى فالبنود التى ضمنها بيان رئاسة الجمهورية تنسف الكثير من مواد الميثاق الوطنى ، الذى كان يمنح حزب جبهة التحرير الوطنى صفة قيادية لأجهزة الدولة التنفيذية ، كما يمنحه دورا رئيسيا فى تكوين المؤسسات التشريعية عن طريق احتكاره حق الترشيح وتزكية الترشيح اليها ، ويمكن تلخيص هذه الاصلاحات من حيث التغييرات الجذرية التى توجدها فى الحياة السياسية كالتالى :-

١ - فتح باب جبهة التحرير الوطنى على جميع التيارات السياسية والفكرية لتنخرط فيه وتمكينها من الوصول الى مستوياته القيادية العليا بواسطة الانتخابات وفى هذا نوع من العودة الى مشروع الحزب الذى وضعه بو مدين ويحياوى بعد عام ١٩٧٦ والذى سمح بدخول عناصر شيوعية واسلامية ولاتنتمى الى حزب جبهة التحرير . وكان هذا المشروع قد الغى كليا فى بداية عهد الرئيس الشاذلى بن جديد وعلى يد محمد الشريف مساعديه ، حيث أضيفت مادة تحظر على كل من ينتمى أو كان ينتمى فى السابق الى أى تنظيم أو إتجاه سياسى غير جبهة التحرير ، أن ينخرط فيها أو يتحمل مسئولية سياسية أو نقابية فى المنظمات الجماهيرية .

٢ - السماح بالتعبير عن التيارات والحساسيات السياسية - سواء داخل حزب جبهة التحرير الوطنى ، وكان رئيس العلاقات الخارجية فى حزب جبهة التحرير عضو اللجنة المركزية فيه عبدالرزاق بوحارة قد نشر مقالا فى جريدة الجزائر « الأهداف » قبل عدة أشهر دعا فيه إلى أن يتم التعبير عن هذه التيارات خارج الحزب بواسطة « الجمعيات » التى كان قد بدأ بعض السياسيين القدامى بتقديم طلبات رسمية من أجل تشكيلها .

٣ - الغاء اشراف الحزب على « الترشيحات الانتخابية » وفتح باب الترشيح أمام الجميع ، وهذا يعنى على أرض الواقع السماح للتيارات السياسية الرئيسية بالوصول الى داخل المجلس الشعبى الوطنى (البرلمان) ، ولكن كأفراد وليس كأحزاب .

٤ - تحرير النقابات من سطوة الحزب والتأكيد على استقلاليتها بشكل يضمن لها ديناميكية ودورا فعالا فى مراقبة الحكومة وفى انتقاد التيسير .

٥ - إعادة بناء حزب جبهة التحرير الوطنى على أسس ديمقراطية بحيث ينتخب جميع قياداته ، وفصل الحزب عن الدولة وتمثل ذلك فى تنازل الشاذلى بن جديد عن منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير .

والحقيقة أنه يمكن القول أن كل « الأوراق السياسية » قد أعيد خلطها فى الجزائر اليوم وتخرج جبهة التحرير الوطنى من أحداث أكتوبر الأسود كأكبر خاسر ، لانها لم تعرف كيف تتوقع أو تحتوى الأحداث ويليها الجيش كخاسر من الدرجة الثانية ، وفى كلا الحالين فإن بن جديد يخرج رابحا لأنه رغب فى إبعاد الجيش عن السياسة ولأنه فضل الحد من صلاحيات حزب جبهة التحرير الوطنى ، وقد إتخذت بالفعل الترتيبات والاجراءات التى تمهد بخطوات الاصلاح وتمثل ذلك فى اجراء الاستفتاء فى ٣ نوفمبر وجاءت نتيجته ايجابية حيث أعلن ٩٢,٢٧ بالمائة من أصل ١٠,٥ مليون جزائرى شاركوا فى الاستفتاء الشعبى على الاقتراح بإجراء إصلاحات سياسية فى التركيبة الحكومية الجزائرية - أيدوا الاقتراح الذى طرحه الرئيس الشاذلى بن جديد .

وبموجب مشروع التعديل الذى طرح فى الاستفتاء يعين رئيس الجمهورية رئيس الحكومة الذى يضع

برنامج حكومته ويعرضه على الجمعية الوطنية ويكون مسئولا أمامها .

كذلك فإن رئيس الحكومة سيعفى من المسئولية المباشرة أمام رئيس الجمهورية ويكون مسئولا أمام « الجمعية الوطنية » ويمنح المشروع الخاص بتعديل الدستور الذى شمل ١٩ مادة صلاحيات للجمعية الوطنية من خلال عدم موافقتها على برنامج الحكومة ومتابعتها حيث أكد أنه فى حالة عدم موافقة البرلمان على برنامج الحكومة للمرة الثانية يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته ويحل الجمعية الوطنية وتنظم انتخابات تشريعية .

ونص مشروع التعديل على صلاحيات جديدة لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والمجلس الوطنى الشعبى ، كما يخول المشروع صلاحيات رقابية أوسع للمجلس الوطنى حيث تجرى مناقشة عامة للبرنامج المقدم ويمكن لرئيس الحكومة أن يكيف برنامجه فى ضوء هذه المناقشة ، ويمكن استدعاء المجلس الشعبى الوطنى للاجتماع فى دورة استثنائية بمبادرة من رئيس الجمهورية أو بطلب من ثلثى أعضاء المجلس أو من رئيس الحكومة ، ويمنح مشروع التعديل كلا من رئيس الحكومة وأعضاء المجلس الوطنى صلاحية المبادرة بتقديم مشاريع القوانين وتكون اقتراحات القوانين قابلة للنقاش اذا قدمها عشرون نائبا .

ولرئيس الجمهورية فيما بين دورتى المجلس الشعبى أن يشرع بأمر بناء على اقتراح من رئيس الحكومة وتعرض الحكومة النصوص الصادرة بهذه الكيفية على المجلس الشعبى فى أول دورة لاحقة ليوافق عليها .

كما يمكن للمجلس الشعبى الوطنى بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو رئيس المجلس أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية ويمكن عند الاقتضاء أن تفضى هذه المناقشة الى إصدار لائحة من المجلس الشعبى الوطنى يبلغها رئيسه لرئيس الجمهورية .

ابعاد « محمد شريف مساعدية » :

إن ايقاع الأحداث فى الجزائر يزداد سرعة حتى ليشعر المرء بأن هناك سباقا مفتوحا مع الزمن .. هذا السباق الذى تجسد بالمسارعة بإبعاد السيد « محمد شريف مساعدية » مسئول الأمانة الدائمة للحزب العاكم ، والذى ظل أحد أهم الشخصيات السياسية فى الجزائر .

واذا كان إبعاد « مساعدية » قد تم إستجابة لمطالب بعض شرائح الرأى العام ، فإن هناك أسبابا عديدة لابعاده ، منها أن حزب جبهة التحرير قد أصيب بالجمود والشلل فى عهده ، ولم ينجح فى ملء الفراغ السياسى والايديولوجى فى الشارع السياسى ، وخاصة فى أوساط الفئات المهنية والشباب والعمال . وقد تسجل هذا الفراغ بشكل كبير اثناء أحداث العنف ، كذلك كان « مساعدية » من بين معارضى خطة بن جديد الاصلاحية ، والشىء المؤكد أن « مساعدية » لم يكن الرجل المناسب لتحويل حزب جبهة التحرير الوطنى الى جبهة تضم تيارات متباينة ، وهو الذى سبق أن ألغى مشروع بو مدين ـ يحياوى ـ فى هذا المجال ، « فمساعدية » برز كزعيم للتيار المعارض للاصلاحات السياسية والاقتصادية والتنظيمية التى ينوى بن جديد القيام بها والتى يطالب الجزائريون بها وأصبح « مساعديه » بالتالى عقبة لابد من إزالتها لتحقيق التغييرات المطلوبة فى البلاد ، وهكذا تم اقصاء مساعديه وتعيين « عبدالحميد مهرى » خلفا له كمسئول للأمانة العامة لجبهة التحرير .

رياح التغيير فى الجزائر :

لقد كانت الأحداث الأخيرة فى الجزائر محطة هامة قبل المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير ـ حيث تمكن الحزب من خلال صياغة قراراته وتوصياته من تحقيق نوع من المرونة السياسية تتضمن الاعتراف بوضوح « بالرأى الآخر » وتسمح له بالحضور فى الساحة السياسية كخطوة أولى ، وعلى المستوى الدستورى فيرجح أن يقع الفصل بين مؤسسات الحزب والدولة وسلطات كل منهما بإتجاه إفساح المجال أمام الكفاءات الوطنية . وإذا تم إقرار هذا الخيار ، فالراجح أن تأخذ بعض الوجوه المعروفة التى لاتعارض هذا الخيار مواقع مهمة فى مؤسسات الدولة .

وعلى مستوى المعارضة ، فإن بعض التيارات السياسية وبعض الشخصيات مرشحة لأن تبلور برنامجها السياسى خلال الفترة القادمة للبروز فى شكل سياسى أوضح .

وعلى أية حال فإن الرئيس الشاذلى بن جديد قد ربح معركة مهمة بحصوله فى الاستفتاء الأخير على تأييد واسع لمشروعه الأول للاصلاح السياسى لكنه بحاجة لتعزيز نصره هذا فى المؤتمر السادس للحزب وهو ماتحقق بالفعل ومجمل القول فإن ثوابت متعددة فى الجزائر قد تغيرت بعد أحداث اكتوبر سواء على صعيد مؤسسة الحكم وأسلوبها فى التعامل مع الشارع السياسى أو المناخ الجديد الذى بدأ يسود وتعبر عنه الآن التحليلات والمناقشات التى تحتد أحيانا بين مؤيد ومعارض ومقتنع ومتشدد ، وبدأت ملامح التغيير فى الحياة السياسية فى

الجزائر من خلال وسائل الاعلام والصحافة وإتسعت مساحة النقد وإعادة التقييم وشرعت فى نشر أنباء الاجتماعات والبيانات الخاصة بجماعات ومنظمات مهنية لم تكن تجد طريقها للنشر من قبل .

وقد تواكب الاعلان عن تحسين الأجور وإتخاذ الحكم لخطوات متتالية للاصلاح الداخلى وطرح برنامج عاجل للاصلاحات الاقتصادية وإختيار الشخصيات الجديدة من مؤيدى هذا الاتجاه ، تواكب مع تكليف السيد قاصدى مرباح بتشكيل حكومة جديدة أعلن أنه سيختار اعضاءها من ذوى الكفاءة والأمانة وأكد أن حكومته الجديدة سوف تقوم بصياغة الاصلاحات الجديدة وتقديمها الى الجمعية الوطنية الجزائرية .

والواقع أن رئيس الحكومة الجديدة شخصية ذات إمكانيات متعددة أثبتت جدارتها فى أكثر من مجال من إدارة جهاز الأمن السياسى ، الى المجال الزراعى ، وهو بحق يعد رجل المرحلة الراهنة فى الجزائر لأنه خير من يجسد حالة السعى الدائب للاصلاح ، فهو شخصية مثالية لانجاح مشروع الليبرالية الاقتصادية الذى يريده الشاذلى بن جديد ، كما أنه الشخصية النموذجية لاعادة النظام إلى البلاد ، إنه الأفضل لاحتواء الانفتاح السياسى بشرط أن يبقى فى ظل الحدود التى لاتعرض النظام للخطر ، فرئيس الحكومة الجديد يستطيع أن يقدم ضمانات للتيارات اليسارية الجزائرية بأن الاصلاحات لن تصل إلى حد إعادة النظر فى جوهر السلطة ، كما أنه يستطيع أن يحتوى الميول للتمرد لدى العسكريين المخلصين للحقبة البومدينية داخل الجيش فضلا عن أنه أظهر قدرة أكيدة على إخماد أزمة أكتوبر فى منطقه القبائل فى السنة الماضية .

وتحقيقا لتوجيهات النهج الاصلاحى الجديد فى الجزائر أكد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطنى خلال اجتماعاته فى ٢٧ نوفمبر .. على أن التغييرات والاصلاحات التى تتم فى الجزائر تأتى فى إطار احترام وحدة الشعب والوطن ... وفى ظل إعتماد النظام الجمهورى للحكم .. واحترام الحريات الأساسية للانسان وإستقلال البلاد ، وتمثلت أهم الاصلاحات التى أقرها المؤتمر فى السماح والعودة بالحزب إلى أصوله الأولى « كجبهة عريضة » تضم إتجاهات مختلفة فى الرأى ، ونلاحظ فى هذا المجال أن المؤتمر أكد على إستمرارية نظام الحزب الوطنى ، ولكن مع تعدد الآراء ، كما أكد الشاذلى بن جديد أنه قد يطالب فيما بعد بإجراء استفتاء على نظام الحزب الواحد الذى ينفرد به حزب جبهة التحرير منذ الاستقلال فى عام ١٩٦٢ ، وفى تطور آخر أوضح المهرى الرجل الثانى فى الجزائر أنه يمكن السماح بالتعددية فى غضون بضعة أعوام واستبعد التحول فى الوقت الراهن إلى نظام تعدد الأحزاب ، على أن أهم التطورات التى نجمت عن المؤتمر السادس للحزب هو ما أعلنته اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطنى بإختيار الرئيس الشاذلى بن جديد كمرشح للحزب خلال انتخابات الرئاسة التى أعلن أنها ستجرى فى ٢٢ ديسمبر . ولاريب أن هذا الاختيار يضيف دعما جديدا لمركز الرئيس بن جديد خلال المرحلة القادمة فى مواجهة كافة القوى والاتجاهات على الساحة الجزائرية .

وفى إطار الاصلاحات التى قررها مؤتمر الحزب السماح للمنظمات والاتحادات المهنية أن تمارس نشاطها فى إطار الاستقلالية التامة ، ولكن جبهة التحرير خصصت عددا من المقاعد (٢٧ مقعدا) فى اللجنة المركزية لهذه المنظمات . وذكر أن اللجنة المركزية للجبهة والتى تم انتخابها تضم حوالى مائة وخمسين عضوا من بينهم أغلب الأعضاء القدامى فى اللجنة المركزية السابقة ، ومن ناحية أخرى فقد أعيد انتخاب « محمد شريف مساعدية » و « أحمد طالب الابراهيمى » ، عضوين فى اللجنة المركزية الجديدة ، وذكر المهرى أن قانون الجبهة الجديد لايتضمن وجود مكتب سياسى مثلما كان موجودا فى الحزب السابق .

وأخيرا .. يبقى الأمر مرهونا بتطورات الساعة ومدى عمق التغييرات التى تشهدها الساحة السياسية فى الجزائر . ولعل الرئيس بن جديد أراد أن يكرس التغيير العميق عندما أعلن فى كلمته فى المؤتمر « أن الاصلاحات الدستورية التى طرحها على الشعب الجزائرى هى تحولات ديمقراطية حقيقية وليست رد فعل على الاضطرابات التى شهدتها الجزائر مؤخرا » .

وعلى كل .. وأيا كانت مصداقية النوايا .. فإنه لايمكن إلا أن يصح الصحيح ، وتمضى حركة التاريخ قدما على أرض المليون شهيد ، لتفرض على الشعب الجزائرى الوقوف بحزم أمام من يريدون النكوص الى الوراء بآمال الشعب وتطلعاته .



دول الاندوجـــو .. من التعـــاون الوظيفـى الى التنسـيق السياســى

جوزيف رامز أمين

لاشك فى أن تحسن العلاقات السياسية بين دول حوض النيل ، من شأنه أن يلعب دورا هاما ومؤثرا فى تقوية أواصر التعـاون الاقتصـادى ، والفنى فيما بينها ، وفى عملية تنظيم الاستفادة بمياه النهر لصالح جميع تلك الدول ولكن هذه العلاقات يشوبها مشاكل عديدة ، نتج بعضها بفعل الاستعمار وهى الخاصة بمشاكل الحدود وجذور الحروب الاهلية فى دولها ، وبعضها نتاج ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة كمشكلة اللاجئين والمشاكل الناتجة عن القبلية ، أما الآخر منها فهو يعود الى اختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجيات ، وبالتالى المصالح مما يؤثر بالتالى على وحدة هذه المجموعة .

وإذا كان تجمع « الأندوجو » الذى يمثل الارهاصة الأولى لفكرة تجمع كل دول حوض النيل معا قد نشأ بعيدا عن متاهات السياسة والأيديولوجيات حسبما نص على ذلك ميثاق المجموعة الموقع عليه فى كينشاسا سبتمبر ١٩٨٤ م .. فان الامر مازال بحاجة الى توافق الارادات السياسية لمجموعة دوله لكى تعزز المكاسب التى جناها هذا التنظيم ، وتحققت بدءا من مؤتمر الخرطوم اغسطس ١٩٨٣ ، وحتى مؤتمر القاهرة ٣١ اكتوبر ـ ٢ نوفمبر ١٩٨٨ وذلك مرورا بكينشاسا مرتين عامى ١٩٨٤ ، و ١٩٨٧ ، والقاهرة مرة اخرى سابقة جنيف عام ١٩٨٥ .

اهمية مؤتمر القاهرة الأخير

من أهم الايجابيات التى تمت خلال انعقاد هذا المؤتمر ٣١ اكتوبر ـ ٢ نوفمبر ١٩٨٨ هو تبلور الأندوجو كمفهوم للتكامل ، بحيث أصبح الأمر مهيأ لتنشيط التعاون بين الدول المنتمية للمجموعة ، وقد أتاح المؤتمر لأعضائه فرصة طيبة للتشاور الجماعى ، والثنائى مما ساهم فى تعزيز العلاقات بينهم ، كما اعطى العضوية الدائمة لكل من بوروندى ، تنزانيا ، رواندا ، مما يعطى المجموعة قوة دفع أكبر فى التباحث المشترك بعد ان أصبح كل اعضائها عاملين وهم « مصر ، السودان ، زائير ، افريقيا الوسطى ، أوغندا » ويمثلون الأعضاء الأصليين بخلاف الثلاثة اعضاء المشار اليهم ، وكانوا يحضرون من قبل بصفة مراقب ، فضلا عن ذلك ، فقد اتخذ هذا المؤتمر عديدا من القرارات البناءة فى كثير من مجالات البنية الأساسية ، خاصة الطاقة والمواد المائية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وتحسين شبكة الطرق ، بالتعاون مع اتحاد الطرق الافريقية « حديث النشأة » والذى تتولى مصر رئاسته ، وكمثال عملى لذلك تطرق التفكير نحو اقامة خط حديدى من القاهرة ـ الخرطوم ـ ، الخرطوم ـ كمبالا .

كما رحبت المجموعة ايضا ببروتوكول التعاون الموقع بين مصر وزائير فى يونيو ١٩٨٧ م كنموذج للتعاون بين دول « الأندوجو » حيث يتم خلاله تصدير الطاقة من زائير الى جميع الدول الافريقية من خلال الربط بين خزانى البلدين « اسوان ـ أنجا » . بدأ الاتجاه ايضا نحو التعاون مع بعض المنظمات الاقليمية الاخرى المتداخلة معها بعض دول « الأندوجو » ، مثل منظمة حوض نهر كاجيرا ، الذى أنشىء منذ ١٠ سنوات وتتداخل فيه حدود ٤ دول مشتركة هى « تنزانيا ، أوغندا ، بوروندى ، رواندا » ، وهذا من شأنه تقوية الصيغة العملية للتجمع ، من خلال التفكير فى اقامة مشروعات مشتركة بين المجموعتين .

بدأ التفكير كذلك فى زيادة التبادل التجارى بين مجموعة دول الأندوجو ، وازالة العوائق التى تعترض هذا السبيل وأيضا دعم التعاون فى مجال الأعلام ، والثقافة ، والأحزاب السياسية ، والمنظمات المهنية والنقابات والجامعات ، فيما بينهم والاتجاه نحو حماية

البيئة بصفة عامة فى كل هذه الدول .

فضلا عن هذا ، فقد حمل المؤتمر هذا العام دلالة خاصة ، حيث أكد من جديد ضرورة اتفاق هذه الدول فيما بينها على حل مشكلاتها الاقتصادية الحادة سويا ، والتى تتمثل فى موجات الجفاف الافريقى المستمرة التى زادت حدتها فى حقبتى السبعينات ، والثمانينات ، وتسببت فى هلاك ملايين البشر ، وعانى منها بشكل ملحوظ كل من اثيوبيا ، والسودان .

وإن كان الفيضان العالى هذا العام قد أتى بشدة فأغرق المدن ، والقرى كما حدث مع السودان فهو لا يجب أن يثنى العزم بالنسبة لمجموعة الأندوجو عن محاولة التنسيق الزائد فيما بينها لتحقيق الاستفادة القصوى بمياه النهر ، وتقليل الفاقد منه « والذى يقدر بـ ٣٦ مليار م^{3} ، والتطلع الى المستقبل من خلال التكاتف لاقامة مشروعات مشتركة فيما بينها ، وخاصة مع زيادة الحاجات الفعلية من المياه فى تلك الدول نتيجة زيادة السكان وعملية استصلاح الأراضى « وقد قدرت حاجات مصر الزائدة لوحدها فى المياه بنحو ٢٠ مليار م^{3} حتى عام ٢٠٠٠ » ، مما يعنى ضرورة التحرك السريع مع هذه الدول .

دور العلاقات السياسية

وقد يعوق هذا التحرك بعض الصعاب نتيجة التوتر فى العلاقات السياسية بين مجموعة دول « الأندوجو » ذاتها ، كما حدث على سبيل المثال من نزاع مسلح بين أوغندا وكينيا أواخر ١٩٨٧ ومن اهتزاز فى طبيعة العلاقات بين رواندا وبوروندى نتيجة المشاكل القبليه اغسطس ١٩٨٨ ، ومن الجمود الذى يصيب علاقات زائير مع تنزانيا حاليا نتيجة اختلاف التوجهات السياسية والمصالح ، وهو الأمر الذى انطبق ايضا على علاقات زائير مع بوروندى فى فترة حكم رئيسها السابق باجازا ، بحيث انتهى المطاف بالرئيس موبوتو الى مساندته للانقلاب الاخير الذى وقع فى بوروندى واطاح بباجازا فى سبتمبر ١٩٨٧ .

كما أن التعاون بين دول حوض النيل برمتها ، من الممكن أن يتأثر نتيجة التأزم فى ذات العلاقات السياسية ايضا ، بين دول تنطوى تحت مجموعة الأندوجو ، ودول نيلية اخرى لم تنضم بعد للأندوجو ، وهذا يتضح بشكل ملحوظ من علاقات السودان بكل من اثيوبيا وكينيا ، والتى ترجع اساسا الى مشاكل متعلقة بالحدود التى رسمها الاستعمار متعمدا بث الفرقة ، أو من نتيجة الحروب الأهلية التى شهدها السودان فى جنوبه ، واثيوبيا فى شرقها وارتباط هذه الحروب الى حد معين بتدخل كل دولة منهما فى شئون الاخرى . على ان بارقة أمل قد بدت فى احتواء هذا النزاع الأخير نتيجة رغبة القوى الكبرى فى احتواء بعض المشاكل الاقليمية لتضمن استقرارا معينا فى المناطق الهامة ، ومنها منطقة القرن الافريقى ، بصورة تؤمن مصالحها ، وقد كانت هذه وجهة نظر الزعيم جورباتشوف خلال زيارة منجستو « الرئيس الأثيوبى » للاتحاد السوفيتى فى يوليو ١٩٨٨ الماضى حيث تحدث معه عن ضرورة اجراء تسويات سياسية فى المنطقة يكون من شأنها التوصل الى حل عادل فى النزاع القائم بين متمردى ارتيريا وسلطات أديس أبابا ، فيما يمثل نوعا من الضغط عليها لحل المشكلة الارتيرية التى منحتها اثيوبيا حكما ذاتيا من خلال البرلمان الاثيوبى « الشنجو » فى سبتمبر ١٩٨٧ ، بينما تريد هى الاستقلال ، وقد اثر هذا فيما بعد على توجهات اثيوبيا الداخلية والخارجية بهذا الخصوص .

كذا الأمر بالنسبة للسودان ، الذى اشتركت مؤخرا فى محادثات جرت بأديس ابابا بخصوص الجنوب ، واشترك فيها محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى ، كممثل للحكومة السودانية ، وبصحبته عديد من المسئولين السودانيين وممثلى الأحزاب ، وجون جرانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ، لوضع خطة لاقرار السلام فى منطقة الجنوب السودانى ، تم التوقيع عليها بالفعل خلال نوفمبر ١٩٨٨ الماضى ، وتتضمن وقف القتال والسعى لانعقاد المؤتمر الدستورى ، بما يتضمن صالح جميع الاطراف ، ولم يبق سوى حسن النوايا لاتمام هذا الاتفاق .

ومما يؤثر بالسلب ايضا على سلامة العلاقات السياسية بين مجموعة هذه الدول هو مشاكل اللاجئين والنازحين بين هذه الدول وبعضها ، نتيجة الظروف السياسية ومشاكل الجفاف والفيضانات ايضا ، وقد نزح للسودان من اثيوبيا خلال عامى ١٩٨٦/٨٥ حوالى ٢٠٠ الف لاجىء من المحتمل عودتهم لبلادهم بسبب ظروف الفيضانات والسيول بالسودان التى ارغمت حوالى ٥٠,٠٠٠ سودانى على اللجوء لأثيوبيا خلال الفترة من فبراير - ابريل ١٩٨٨ بسبب الجوع والجفاف والحرب الدائرة فى الجنوب السودانى وقتذاك .

ايضا اوغندا لها مئات الآلاف من اللاجئين الى السودان نزح منهم حوالى ٢٣٢,٠٠٠ خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٠ ، وبدأ الآخرون فى العودة إلى بلادهم .

على أن هذا لايعنى أن جميع دول حوض النيل يشوبها التوتر فى علاقاتها ، فهناك علاقات تاريخية لمصر مع السودان ، وكذلك علاقات قوية لكينيا مع تنزانيا ، ومع

الأخيرة وأوغندا ، وان كان يعوقها بعض الشىء تداخل الأمور فيما بين الدولتين نتيجة قرب الحدود بينهما ، ومانتج عن هذا من وجود بعض القوى المعارضة لأوغندا فى تنزانيا .

دور مصر فى منطقة حوض النيل :

على أن معظم هذه الأحداث والصراعات لم تحدث بمنأى عن مصر التى سعت منذ بداية حقبة الثمانينات الى اعطاء هذه المنطقة أهمية مميزة ، ومن ثم كان الاتجاه نحو تحسين العلاقات مع أثيوبيا « المصدر الرئيسى لمياه النيل » ، وكان الرئيس مبارك قد التقى بالرئيس منجستو على هامش اجتماعات القمة الأفريقية بأديس ابابا عدة مرات ، حيث اتفق بعدها الرئيسان على دعم العلاقات بين بلديهما .

وقد كان من نتاج هذا توقيع بروتوكول للتعاون التجارى بين البلدين فى يوليو ١٩٨٦ ، كما اسهمت زيارة كل من الرئيس الاثيوبى لمصر فى ابريل ١٩٨٧ ، وزيارة الرئيس مبارك لأثيوبيا ومشاركته فى احتفالات اعلان الجمهورية فى سبتمبر ١٩٨٨ ، فى زيادة قوة العلاقات بين البلدين فى كافة المجالات ، وقد أعطى مصر هذا الوضع الفرصة لكى تقوم بعملية تقريب وجهات النظر بين كل من السودان واثيوبيا بخصوص الخلاف الدائر بينهما .

ومن المهم ان تتوالى الاتصالات والعلاقات مع اثيوبيا أملا فى دعم بنيان مجموعة الاندوجو بإنضمام أثيوبيا اليها ، أما بالنسبة لكينيا فقد قام الرئيس مبارك بزيارتها زيارة رسمية ، خلال الفترة من « ٢ - ٤ فبراير ١٩٨٤ » ، وذلك ضمن جولته الأفريقية التى شملت وقتها كلا من زائير - تنزانيا ، الصومال فضلاً عن كينيا وقد ساهمت هذه الزيارة فى زيادة فرص الالتقاء بين الدولتين المتفقتين فى عديد من توجهاتهم السياسية وتقريب وجهات النظر بينهم ، وقد نتج عن هذا ، تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين ، التى عقدت أول اجتماع لها فى أواخر يوليو ١٩٨٧ ، حيث أكد اتفاق البلدين فى عديد من الموضوعات السياسية والتعاون المشترك بينهما ، وخاصة بالنسبة للخبراء المصريين الذين يعملون فى مجالات عديدة بكينيا .

وقد مهد هذا لزيارة الرئيس الكينى /موى لمصر خلال الفترة من ٢ - ٤ أبريل ١٩٨٨ ، والتى ساهمت فى تقوية العلاقات بين البلدين ودفعها الى الأمام ، كما مارست مصر دور الوساطة فى تخفيف حدة النزاع بين كينيا والسودان حول مشاكل الحدود بينهما وموقف كينيا من حركة التمرد السودانية ، وخاصة أن توتر هذه العلاقات من الممكن أن تجلب مشاكل تمس الأمن القومى المصرى ، جنوب الوادى .

وكانت مصر قد قامت بدورها لانهاء النزاع الكينى - الأوغندى انطلاقا من دورها الحريص على استقرار وأمن القارة الأفريقية ، شأنها فى ذلك شأن ماتبديه مصر من جهود لاحتواء كافة النزاعات الأفريقية

وفضلا عن هذا ، تحتفظ مصر بعلاقات مميزة مع زائير والتى كان من نتاجها ان قام الرئيس موبوتو بزيارة القاهرة فى يناير ١٩٨٥م ، وفى مارس ١٩٨٧م أثناء انعقاد القمة الأفريقية المصغرة بالقاهرة هذا فضلا عن علاقتها الجيدة مع تنزانيا .

أما أفريقيا الوسطى ، وهى من الدول المشتركة فى تجمع الأندوجو ، رغم انها ليست ضمن دول حوض النيل ، فعلاقتنا معها متميزة منذ عام ١٩٦٩ وهناك اتفاقيات بين البلدين خاصة فى مجال الصحة ، وقد سبق ان قام الرئيس/ أندريه كولينجبا بزيارة لمصر مرتين أحداهما فى أبريل ١٩٨٤ ، الأخرى فى يونيه ١٩٨٨ .

أما عن السودان ، فلا يخفى دور مصر المعروف بالنسبة لها ، لكونها من أوائل الدول التى سارعت الى نجدتها ، فى أحداث السيول والفيضانات التى اجتاحتها بدءا من أغسطس ١٩٨٨ الماضى ، حيث أقامت مصر ٤ جسور جوية متتابعة لنجدة أقاليم السودان المختلفة فى الاقليم الشمالى وكردفان وغيرها استمرت حتى أكتوبر الماضى ، هذا فضلا عن البعثات الطبية ، وتلك الخاصة بمكافحة الجراد وغيرهم ، وقد إمتدت المساعدات فى مصر لتشمل الأحزاب ، النقابات ، وعديدا من طوائف الشعب مما يعكس أواصر العلاقة الحقيقية بين البلدين .

وفى مجال تنفيذ ميثاق الأخاء الموقع عليه بين البلدين ، قام د/ عاطف صدقى بزيارة للسودان فى أكتوبر الماضى ، بالاضافة الى اجتماع اللجنة الوزارية المصرية - السودانية المشتركة بالقاهرة فى نهاية نوفمبر ٨٨ الماضى ، وذلك دعما للعلاقة الخاصة والمميزة التى تربط بين البلدين .

معوقات الأندوجو :

من أهم مايعوق هذا التجمع هو عدم انضمام كل من أثيوبيا وكينيا اليه ، وذلك على الرغم من أهمية هاتين الدولتين المعروفة ، فأثيوبيا كما سبق الذكر تمد مجرى النيل الرئيسى عبر الهضبة الاثيوبية بحوالى ٨٤ ٪ من جملة ايراده ، وكينيا معروف انها طرف ثالث مع تنزانيا فى بحيرة فيكتوريا مع تنزانيا وأوغندا فى بحيرة فيكتوريا احد منابع النيل الرئيسية ايضا . وأيا كانت الأسباب المطروحة من قبل الدولتين لعدم الانضمام ، وهى سياسية فى معظمها ، كاختلاف المصالح أو الحذر ، أو العمل على التوازن فى توجهات هذه الدول وتأثيرها فى

منطقة شرق افريقيا ، وعلاقتها بالدول الخارجية أو بالدول المجاورة ، وحيث أن تأخر كينيا فى الانضمام مرتبط الى حد كبير بانضمام اثيوبيا للمجموعة ، وعموما فالخاسر نتيجة هذا الوضع هو دول حوض النيل كافة .

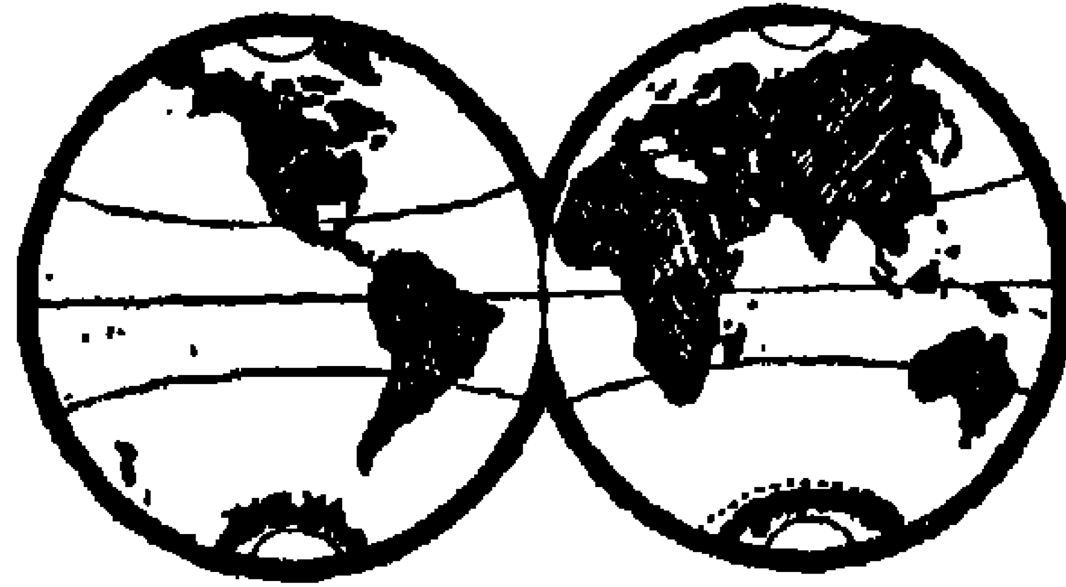
ويمكن تفسير هذا الوضع اذا عرفنا ان اى مشروع اقليمى لن يبدأ العمل فيه الا بعد موافقة كافة اطراف المجموعة ، وخاصة دول المصب وهى مصر والسودان ، ودول المنبع السبع الأخرى ، وأى مشروع فى دول المنابع يجب ألا يضر بدول المصب ، كما ان هذه الأخيرة أيضا « وحاجتها الى مياه النيل أكثر » ملزمة بالعمل والتشاور ، والكل من الضرورى ان يتفق ويناقش سويا كافة التفصيلات الدقيقة قبل الاقدام على اى مشروع وفقا لمبادىء القانون الدولى .

ومن أهم مايعوق الأندوجو أيضا ، هو أنه حتى الان يعانى من افتقاره الى دبلوماسية القمة وهى انجح انواعها لقدرتها على حل المشكلات والخلافات بين الدول على المستوى الرئاسى ، نظرا لتركز صنع القرار واتخاذه فى أيديهم .

وفضلا عن ذلك ، هناك نقص الامكانيات المالية لاتمام المشروعات الخاصة بالأندوجو وحاجته الى المشاركة الدولية والاقليمية ، وكذلك الى ابداء الرأى الفنى فى معظم المشروعات وهنا يبرز « برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذى قامت مصر بالاتصال به ، وهو فى سبيله لزيادة دول حوض النيل ووضع القصور الشامل للمشروعات على الطبيعة .. هذا بالاضافة الى الاتحادات الأفريقية الفنية الأخرى .

ثمة عوامل أخرى تعوق التكامل بين تلك الدول ، أهمها عدم التقارب فى التركيب السكانى ، اللغوى ، والتاريخى ، والثقافى حيث ان هذه العوامل تحد من اتفاقيات التعاون فيما بينها ، وان كانت اللغة السواحيلية قد برزت كلغة مشتركة بين دول حوض النيل الا اننا نستبعد مصر والسودان لاستخدامهما اللغة العربية فضلا عن عوامل عديدة اخرى بينهما للتكامل ، كذلك رواندا وبوروندى تجمع بينهما عوامل تقارب التركيب السكانى بدرجة كبيرة ، وغيرها من الأمثلة .

على ان دول الاندوجو يجب ان تنظر الى مصالحها بصورة أكثر لتأثيرها فيما بينها ، وهذا هو سمة التكتلات الحديثة فى عالم اليوم ، ويجب ان يصبح هذا التجمع هو الواجهة الحقيقية لاجتماع ارادة دول حوض النيل السياسية من اجل تنمية بلادهم وتحقيق الاكتفاء الذاتى الاقتصادى لهم جميعا ، وبصورة تنبع اساسا من قوة العلاقات السياسية بينهم .□





عمليات دفـن النفايات بأفريقيا

خالد زغلول

تواجه القارة الأفريقية خطرا جديدا يهدد سلامة اراضيها وصحة مواطنيها واجيالها القادمة ، حيث تكشف فى الأونة الأخيرة العديد من عمليات دفن النفايات السامة والنووية فى اراضى القارة الأفريقية بطرق مشروعة وغير مشروعة ، وفى كل الأحوال فان دفن النفايات فى افريقيا يتم بأساليب لاتراعى شروط الأمان مما يشكل خطورة بالغة على صحة البشر ، ليس فى هذا الجيل فقط وانما على الأجيال القادمة ، وايضا تعرض اراضى القارة السمراء لخطر يهدد قدرتها على الأنتاج الزراعى والتعدينى اللذين يمثلان العمود الفقرى لاقتصادياتها ومما يزيد من خطورة الأمر انه لايستطيع احد ان يجزم ان كل مناطق دفن النفايات فى افريقيا محددة ومعلومة ، فكل يوم تتكشف حقائق عن صفقات ومناطق جديدة مما يؤكد ان المشكلة مازالت قائمة والخطر داهما .

وهناك دراسات تشير الى ان المخلفات الصناعية الخطرة تشكل مابين ٢٠ ٪ و ٣٠ ٪ من اجمالى المخلفات الخطرة فى العالم وقد انتجت البلدان الصناعية حوالى ٩٠٪ من اجمالى المخلفات الصناعية الخطرة فى العالم ، اما الـ ١٠ ٪ الباقية فقد خرجت من الدول حديثة التصنيع والدول النامية ، وتتزايد المخلفات الصناعية الخطرة فى العالم بنسبة ٣ ٪ سنويا ، وهو مايجعل مشكلة دفنها مشكلة متنامية بدورها . والجدير بالذكر هنا ان العالم ينتج حوالى ٤٠٠ مليون طن سنويا من النفايات الصناعية الخطرة ، منها حوالى ٣٠ الف طن نفايات نووية منخفضة ومتوسطة المستوى الأشعاعى ، وحوالى ١٠ الاف طن عالية المستوى الأشعاعى ، والكمية الباقية نفايات سامة خطرة تمثل بقايا المخلفات الصناعية . وفى تقرير لمنظمة التنمية والتعاون الأقتصادى (OECD) ان مابين ١٠ و ١٥ ٪ فقط من المخلفات الأوروبية الخطرة تستخدم مرة اخرى ، وتوزع الكمية الباقية كالأتى : ٦ ٪ فى الأرض او البحر ، ٨ ٪ للأستخدام الطبيعى الكميائى لتنقية هذه النفايات ، ٨ ٪ تستخدم فى الأعمال البحرية ، ومابين ٥٠ ٪ و ٧٠ ٪ هى الكميات التى يجب التخلص منها وتحتاج الى ١،٣ مليار دولار تدفعها الدول الأوروبية .

وسوف نتعرض فى هذا التقرير بالتعريف بالنفايات السامة والنووية وطرق الأمان لدفنها ، ثم للأسباب المختلفة التى جعلت الدول الصناعية الكبرى والشركات تلجأ الى عمليات نقل ودفن النفايات خارج اراضيها بشكل عام ، وافريقيا بشكل خاص ، وكذلك الظروف والمبررات التى دفعت بعض الدول الأفريقية وبعض الأفارقة الأفراد للدخول فى مثل هذه الصفقات وقبول دفن النفايات باراضيهم ، واخيرا لردود الفعل على المستويات الحكومية والشعبية والمنظمات الدولية والمواقف المختلفة من تلك العمليات .

النفايات السامة :

تتمثل النفايات السامة فى مخلفات المصانع الكيميائية والمعدنية والالكترونية وكافة البقايا الصناعية السامة التى يصعب تدميرها او حرقها ، وتحتوى هذه النفايات على مخاطر شديدة تضر بصحة الأنسان وسلامة البيئة ، ويعتبر اخطر هذه النفايات مايتصل ببقايا الزئبق والنيوديوم والفاناديوم والأنتيموان والديوكسين ، وتشمل الخطورة بقايا اخرى كبقايا الورنيش والدهانات ومشتقات المحروقات والقطران ، وتأخذ هذه النفايات اشكال مختلفة فمنها السائل ومنها مايكون على شكل رمال او رماد تبعا للصناعات التى تنتجه ، وتكمن خطورة هذه النفايات فى درجة السموم التى تبثها وفى قدرتها على احداث تلوث بيئى ، وفى العمر التلوثى للنفايات الذى قد

يصل الى مئات او الاف السنين ، وذلك اذا لم تعالج وتحفظ بشكل آمن او تركت فى العراء . وسوف نضرب مثالا لانتاج النفايات السامة اذ ان انتاج سيارة واحدة وزنها ١٠٠٠ كيلو جرام يؤدى الى انتاج بقايا ونفايات سامة وزنها ٥٠٠ كيلو جرام موزعة كالآتى ٣٢٠ كيلو جرام نفايات معدنية ، ١٠٠ رمال ٢٠ مواد كيميائية ، ١٠ شحوم ، ١٠ دهانات ، ٤٠ اغلفة . وخلاصة القول هنا ان الصناعات المختلفة فى الدول الصناعية الكبرى ينتج عنها نفايات سامة تشكل خطرا على الأنسان والبيئة ، والتخلص منها يحتاج الى معالجات كيميائية وصناعية وايضا الى طرق دفن آمن ، مما يجعل عمليات التخلص منها ذات تكاليف باهظة ، ولذا لجأت هذه الدول الى وسيلة ارخص وهى تصدير هذه النفايات الى الدول الفقيرة والى افريقيا بشكل خاص.

النفايات النووية :

تشمل النفايات النووية نفايات مناجم اليورانيوم ونواتج الانشطار الأشعاعى والمواد الأكتينيدية واخيرا المواد المشعة (وهى تلك المواد التى تكتسب خاصية الأشعاع بتعرضها للنيترونات المنطلقة اثناء الأنشطار النووى مثل مكونات المفاعل النووى) ومن اهم خصائص النفايات النووية التحليل الأشعاعى والأشعاعات النووية الصادرة عنها والأنبعاث الحرارى المصاحب لها ، وتصنف النفايات المشعة عادة من حيث مستوياتها الأشعاعية الى ثلاثة انواع ، المنخفضة والمتوسطة والعالية المستوى الأشعاعى ، كما ان هناك ايضا النفايات الغازية والسائلة والصلبة .

وتشكل النفايات بأنواعها المختلفة خطرا على الأنسان والبيئة مما يستلزم ضرورة التحكم فيها بدقة والتعامل معها بحذر والتخلص منها بأمان . وتعانى الدول الصناعية الكبرى من مشكلة التخلص من النفايات بأنواعها المختلفة وخاصة النووية فرغم انها الأقل حجما ولكنها الاكثر خطورة . اذ ان الدول الصناعية هى التى تمتلك صناعات ضخمة ومفاعلات نووية وصناعات معتمدة على الطاقة النووية .

كيفية دفن النفايات النووية بشكل آمن :

سنعرض بشكل موجز لكيفية دفن النفايات بصورة آمنة طبقا لحدود أمان تخزين او دفن هذه النفايات والتى تتم على اساس تعدد الحواجز الأشعاعية التى تمنع وصول الأشعاعات أو المواد المشعة الى الأنسان ، واهم هذه الحواجز هى : ـ

١ ـ يتمثل الحاجز الأشعاعى الأول فى احتواء النفايات فى صورة مركبات صلبة عديمة الذوبان فى الماء ، ويتم ذلك بتركيزها وتحويلها بخلطها بالسيلكا الى مركبات زجاجية صلبة لها خصائص تتحمل عوامل الضغط والحرارة والظروف الكيميائية المتواجدة فى موقع التخزين النهائى .

٢ ـ أما الثانى فيتمثل فى احتواء النفايات داخل اوعية خاصة من الصلب غير القابل للصدأ وذات سمك مناسب لتحمل الضغوط العالية مثل تلك الضغوط على الغواصات فى اغوار المحيطات ، ولتوفير حماية اضافية ، ضد تآكل اوعية حفظ النفايات فان بعض الدول مثل السويد تتبنى فكرة تغليف هذه الأوعية بطبقة من الرصاص بسمك ١٠ سنتميترات ، بالأضافة الى غلاف خارجى من مادة التيتانيوم بسمك ٦ ملليمترات .

٣ ـ تحاط اوعية حفظ النفايات فى موقع التخزين داخل التكوينات الجيولوجية بطبقات مضغوطة من مواد الحشو والعزل والتى تمثل حاجزا اضافيا لمنع وصول المياه الجوفية للأوعية ، وتختار مواد الحشو والعزل من المواد الطبيعية والتى تتميز بثبات خواصها لفترات طويلة من الزمن والتى لديها القدرة على امتصاص المياه ومنع وصولها الى الاوعية وهذه المواد عادة من الطمى والطفلة والحصى والصخور المجروشة .

٤ ـ تشكل التكوينات الجيولوجية المستخدمة فى التخزين النهائى للنفايات حاجزا اشعاعيا هاما يمنع وصول الأشعاعات والمواد المشعة الى الأنسان سواء بالطرق المباشرة او غير المباشرة ، ويتم اختيار هذه التكوينات الجيولوجية طبقا لمعايير أمان دقيقة بعد دراسات جيولوجية وسيزمية مستفيضة ، وتختار التكوينات الجيولوجية المناسبة لحفظ اوعية النفايات عادة على عمق مئات الأمتار لتكون بعيدة تماما عن القشرة الأرضية وبذلك نضمن ثبات واستقرار هذه التكوينات الجيولوجية عبر ملايين السنين .

اسباب لجوء الدول الصناعية الكبرى والشركات لدفن النفايات بافريقيا :

من المعروف ان اجراءات التخلص من النفايات بانواعها المختلفة تكون ذات تكاليف مرتفعة للغاية ، كما انه لايمكن الحديث عن أمان مطلق عند دفن النفايات حيث يظل احتمال تعرض أماكن دفنها لزلازل او لأى ظواهر طبيعية غير معتادة تبعث خطرها من جديد على البشر والبيئة بشكل مروع امر وارد الحدوث .

أن ارتفاع تكاليف الدفن الآمن للنفايات بالأضافة الى عدم توافر الأمان المطلق ، قد دفعا العديد من الدول

الصناعية الكبرى والشركات المنتجة لهذه النفايات الى البحث عن مدفن اقل تكلفة ويبعد الخطر عن اراضيهم. وقد وجدت ضالتها المنشودة فى معظم البلدان النامية وعلى وجه الخصوص الدول الأكثر فقرا فى القارة الأفريقية ويرجع السبب فى ذلك الى : –

١ – ان تكلفة الدفن الآمن للبرميل الواحد من النفايات تتراوح مابين ٥٠٠ و ١٠٠٠ دولار طبقا لنوعية النفايات ومدى خطورتها ، ولذا تلجأ الدول والشركات الى محاولات دفن النفايات فى البلدان الفقيرة بدون مراعاة لشروط الأمان التى يتطلبها ذلك مما يقلل الى حد كبير تكاليف الدفن التى لاتتجاوز مائة دولار للبرميل ، ومن المنطقى ان الدول او الأفراد الذين يسمحون بدفن النفايات لقاء هذه المبالغ الضئيلة ينفقون جانبا محدودا منها على الدفن غير الآمن ويحتفظون بالجانب الأعظم كمقابل لقبولهم دفن النفايات .

٢ – تتميز شعوب البلدان المتقدمة بالوعى البيئى حيث تمثل جماعات حماية البيئة فى تلك البلدان جماعات ضغط لها تأثيرها ، ونجد ان نشاط تلك الجماعات المضاد لعمليات دفن النفايات فى بلادها ذا تأثير كبير يجبر الحكومات فى بعض الأحيان على التوقف عن دفن النفايات فى منطقة او اقليم معين من البلاد ، وازاء تصاعد نشاط جماعات حماية البيئة ووصول بعض منها الى تكوين حزب ودخول البرلمان مثل حزب الخضر فى ايطاليا والمانيا الغربية ، ولذا اتجهت بعض البلدان المتقدمة والشركات الى الدول النامية واكثرها فقرا بالذات لدفن النفايات الخطرة كى تتفادى ضغوط جماعات حماية البيئة واحزاب الخضر .

٣ – سادت موجة عارمة ضد الطاقة النووية عموما ودفن نفاياتها ، وخاصة بعد احداث تشرنوبيل التى رسخت الأحساس بالرعب من الطاقة النووية بشكل عام ، ونتيجة لذلك نجد ان هناك رغبة من الحكومات والشركات فى الدول المنتجة للنفايات فى ابعاد مخاطرها عن بلادها . والجدير بالذكر هنا ان هناك العديد من الدول المتقدمة تقوم بدفن نفاياتها بأراضيها مثل فرنسا وانجلترا والصين والاتحاد السوفيتى .

الظروف والمبررات التى دفعت بعض الأفارقة الى قبول دفن النفايات :

عرضنا فيما سبق لبعض المبررات والضغوط التى جعلت بعض الدول الصناعية الكبرى والشركات تلجأ لدفن النفايات فى الدول الفقيرة والأفريقية على وجه الخصوص . الا ان بعض الدول الأفريقية التى قبلت دفن النفايات بأراضيها تسوق العديد من الحجج والمبررات لذلك ، وتعتبر الظروف الاقتصادية السيئة التى تعانى منها هذه البلدان الأفريقية هى احد المبررات ، واذا كان من الصحيح ان الدول الأفريقية جنوب الصحراء تعانى من مشاكل اقتصادية طاحنة تصل حد الانهيار الاقتصادى الكامل فى بعض الحالات ، وتصل حد تهديد وجود الدولة والأمة تحت وطأة المجاعة فى حالات اخرى ، فأن الحل لايكمن بأى حال من الأحوال فى قبول دفن النفايات لأستخدام عائده فى درء الانهيار الاقتصادى ، حيث لايغنى ذلك العائد ولايسمن من جوع من ناحية ، ومن ناحية اخرى فانه فى كل الأحوال لن يدرأ الأنهيار الأقتصادى بقدر ماسيضيف اليه انهيارا فى صحة البشر وسلامة القدرات الأنتاجية للأرض بما يزيد من تفاقم المشاكل الأقتصادية فى النهاية . وسوف نتعرض بشكل سريع لمشاكل افريقيا الأقتصادية والتى دفعت البعض او تعللت بها بعض تلك الدول فى قبولهم دفن النفايات باراضيها كما انها كانت ايضا المدخل الذى تسللت به الدول والشركات الصناعية الى افريقيا .

المشاكل الاقتصادية فى افريقيا :

ان طبيعة المشاكل الأقتصادية الهيكلية التى تعم القارة الأفريقية والناجمة عن عديد من العوامل المتشابكة مثل السياسات الحكومية فى المجال الاقتصادى والاعتماد فى التنمية على سياسات حفز التصدير التى تجعل تطور الانتاج والتنمية فى افريقيا مرتبطا بأسعار سلع أولية ، ومرتبطا ايضا بالظروف الاقتصادية فى الدول المستوردة وهى الدول الصناعية الكبرى غالبا ، كما يجعل الاحتياجات الاجتماعية المحلية غير مشبعة ، وقد تفاقمت المشاكل الاقتصادية فى افريقيا بسبب الجفاف والتصحر والجوع والقحط الذى حل بالقارة فى الآونة الأخيرة مما اصاب القارة بنوع من الانهيار ، ليس الأنهيار الأقتصادى فقط ، بل والأنهيار السياسى والأجتماعى ايضا . واتضحت معالم الأنهيار الأقتصادى فى ميادين عديدة وملامح متعددة اذ نجد انخفاض انتاجية الفرد زراعيا وصناعيا ، وعجزا شديد فى انتاج السلع والخدمات الأساسية ، وسيادة نوع من الفوضى فى شبكات النقل والأتصال ، فضلا عن التدهور الكبير الذى اصاب شروط التبادل التجارى فى غير صالح الدول النامية عموما والدول الأفريقية خصوصا ، الأمر الذى اثر بدوره على صادرات تلك الدول والتى تتمثل فى المواد الأولية والتى اصيبت اسعارها بهزة عنيفة نحو الهبوط مقابل التصاعد الملحوظ فى اسعار الطاقة والسلع الصناعية والتى تمثل واردات تلك الدول . كل هذه

العوامل وغيرها من العوامل الأخرى ادت الى حدوث تدهور شديد فى الأداء الأقتصادى للبلدان الأفريقية وفى قدرتها على مواجهة احتياجات البشر فيها حتى تلك الاحتياجات الضرورية من الغذاء ، وهو ماأدى لظهور المجاعات بالصورة المأساوية التى سادت شرق افريقيا وبعض دول الغرب الأفريقى فى الثمانينات .

ومن العوامل التى اصابت البنية الأقتصادية والاجتماعية فى القارة الأفريقية بمزيد من التدهور تفاقم ازمة المديونية ، ويكفى ان نذكر ماورد بتقرير بنك التنمية الافريقى لعام ١٩٨٧ عن ان اجمالى الدين الخارجى القائم غير المسدد لأفريقيا بلغ ٢١٢,٩ مليار دولارا امريكيا فى عام ١٩٨٧ مقابل ١٨٧,٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ ، ورغم ان المبلغ المطلق لدين افريقيا الخارجى صغير بالقياس لدين المناطق الأخرى ، الا انه يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلى الأجمالى للمنطقة او صادراتها ، اذ يمثل هذا المبلغ حوالى ٤٥ ٪ من اجمالى الناتج المحلى الأجمالى للقارة ، ويكفى ان نذكر ايضا ان مدفوعات افريقيا لخدمة الدين بالنسبة لأجمالى حصيلة صادراتها قد بلغت ٣٧ ٪ عام ١٩٨٧ . وقد ازداد الموقف تفاقما من جراء عدم كفاية حصيلة الصادرات وضعف النمو الأقتصادى الأجمالى ، الأمر الذى خفض كثيرا من القدرة على خدمة الدين . ان تفاقم ازمة الديون الأفريقية تبرزه حقيقة يؤكدها تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولى لعام ١٩٨٧ والذى يؤكد بدوره ان من بين افقر ٣٥ دولة فى العالم يوجد منها ٢٤ فى افريقيا جنوب الصحراء .

تفاقم مشاكل التصحر وغزو الجراد والعجز الغذائى :

كذلك تواجه افريقيا مشاكل اقتصادية حادة نتاج التصحر ، حيث ادى الرعى المكثف وغير الرشيد ، وعمليات قطع الأشجار غير المنظمة وغير المرتبطة بزراعة اشجار بديلة ، هذا بالأضافة الى زحف الكثبان الرملية المتحركة على الأرض الزراعية والمراعى ، كل هذه العوامل ادت الى تحويل الأرض الزراعية الى صحراء ، ونخلص من ذلك الى ان التصحر فى افريقيا ادى الى اقتطاع جزء من القدرات الأنتاجية لدول القارة التى عانت من هذه الظاهرة التى تسلب الأرض الزراعية او المراعى وتحولها الى صحراء جرداء غير منتجة .

كذلك فأن افريقيا تعرضت فى السنوات الأخيرة وتتعرض حاليا بصفة خاصة لغزو مدمر من اسراب هائلة من الجراد ، وحذرت المنظمة الأمريكية للتنمية الدولية من انه سيؤدى الى تدمير كبير للمحاصيل الزراعية فى العديد من الدول الافريقية خاصة فى وسط وشرق القارة ، واكد التقرير ان هذه المناطق ستواجه اسوا كارثة جفاف ومجاعة تتعرض لها منذ ثلاثين عاما .

وايضا فان موجة عالية من الجفاف ضربت العديد من الدول الأفريقية وبخاصة فى شرق افريقيا مما فاقم من افتقاد الأمن الغذائى فى تلك الدول لدرجة انها لم تعد تستطيع تحت وطأة المشاكل آنفة الذكر ، ان تضمن الوضع التغذوى لمواطنيها الذين عانت اعداد هائلة منهم من المجاعة ، وحسب تقدير اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية فأن اعداد من يواجهون المجاعة فى اثيوبيا على سبيل المثال سيتراوحون قريبا بين ستة وسبعة ملايين من البشر . ومن المؤكد ان افتقاد الأمن الغذائى فى افريقيا ايا كانت اسبابه يعد ظرفا اقتصاديا سيئا خاصة عندما يصل افتقاد الأمن الغذائى حد المجاعة الجماهيرية الكبيرة ، وهذه الظروف السيئة كانت نقطة ضعف لدى الدول الأفريقية مثلت مدخلا تسللت منه الدول المتقدمة وشركاتها لدفن نفاياتها فى القارة السمراء لقاء بضعة دولارات .

الأوضاع السياسية فى افريقيا :

اضافة الى المشاكل الأقتصادية التى مثلت مبررا او مدخلا لدفن النفايات فى افريقيا ، ساهمت الأوضاع السياسية فى القارة فى تسهيل تلك العمليات السوداء لدفن النفايات فيها حيث يسود معظم البلدان الأفريقية ، شأنها فى ذلك معظم بلدان العالم الثالث ، نظم سياسية استبدادية فردية ذات حكم فردى مطلق ، بل وكثيرا ماتكون طبيعة تلك النظم قبلية عرقية تحكم مجتمعاتها من خلال القمع والقهر ، والأكثر من ذلك انها لاتستمد شرعيتها من الجماهير ومن مجتمعاتها المدنية بل كثيرا ماتستمد هذه الشرعية من خلال الشخصية الكاريزمية او العرف أو الدين ، ولذا فهى تمارس القهر والقمع السياسى والاقتصادى والاجتماعى ضد جماهيرها ومجتمعاتها . وبالأضافة الى ذلك فان غالبية الدول الأفريقية تتميز بسيطرة العسكريين على الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية ، وكثيرا مايقوم العسكريون بردع كل اشكال المعارضة السياسية ، ومن ثم فان وجودهم على رأس الحكم مزعزع يخضع للتغيرات التى تحدث فى علاقات القوى ، وينتج عن هذا غياب شكل مستقر للسلطة السياسية ، ومصادرة الحريات الأساسية للجماهير الأفريقية ، علاوة على ان عدم توافر الوعى السياسى والأقتصادى والأجتماعى لدى تلك الجماهير

يجعل النخب الحاكمة فى بعض الدول الأفريقية تحكم طبقا لأهوائها ومصالحها الشخصية دون النظر لمصالح الجماهير ، ويسهل من هذا عدم وجود رقابة شعبية وانتشار الفساد والافساد على المستويين الرسمى وغير الرسمى .

والجدير بالذكر هنا انه تردد ان حكومة النمسا عرضت على الرئيس انور السادات دفن نفاياتها النووية فى مصر ، وان الرئيس المصرى وافق على ذلك ولكن موقف المعارضة السياسية اجبره على التراجع عن تلك الصفقة . كما ان السودان فى ظل الحكم السابق كانت قد عقدت اتفاقيات لدفن النفايات بأراضيها ولكن قيام الثورة الغى هذه الاتفاقيات المشبوهة ومنع ارتكاب تلك الجريمة البشعة فى حق الأرض والشعب السودانيين .

ورغم النقص الشديد فى موارد البلدان الأفريقية ورغم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تعيشها الا ان الطبقات الحاكمة فيها تعيش نمطا سلوكيا واستهلاكيا محاكى به الطبقات المالكة والحاكمة فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، بمعنى آخر ان المستوى المعيشى للطبقات الحاكمة فى افريقيا وأنماط استهلاكها سواء على المستوى الكمى او الكيفى لاعلاقة له بمستوى التطور الاقتصادى والمستوى العام للدخل فى بلدانهم ، وانما تتحقق تلك المستويات من خلال حصول الطبقات العليا فى بعض المجتمعات الأفريقية على الجانب الأعظم من الدخل القومى وكذلك من خلال الديون التى لاتتوجه لتمويل تنمية حقيقية تنهض بمستوى معيشة الشعب بقدر ماتنصرف الى مشروعات تحقق مصالح وتشبع احتياجات الطبقات الأعلى فى المجتمع ، ونتيجة للنمط الاستهلاكى المحاكى للغرب فى بعض الدول الأفريقية فانها تدخل فى دوامة الديون كما ذكرنا آنفا ، وقد تضطر الى مثل عمليات دفن النفايات فى اراضيها بما يعنى انهاكى تحقق هذا النمط تتنازل عن جزء من اوكل سيادتها الوطنية ولاسيما ان عديدا من تلك البلدان خاصة الأقل تقدما تعانى من سيطرة حقيقية على سياستها الداخلية والخارجية من جانب الدول الصناعية الكبرى عبر آليات وادوات جديدة يعبر عنها بالاستعمار الجديد . ومن اهم تلك الأدوات الشركات متعددة الجنسية التى تغزو تلك البلدان ، والقروض والمعونات التى تربط الدول الأفريقية بدوائر التبعية والسيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية الكبرى .

هذه بعض ملامح الأزمة التى تعيشها القارة الأفريقية والتى اتخذت مبررا من قبل الأفارقة ، ومدخلا من قبل الدول الصناعية الكبرى لاضفاء نوع جديد من السيطرة والتحكم على الأولى من قبل الثانية بعمليات دفن النفايات .

من سمح بدفن النفايات فى افريقيا ؟

لم يكن من الممكن للدول الرأسمالية المتقدمة او لشركاتها ان تدفن نفاياتها فى القارة السمراء لو لم يوجد من الأفارقة من يقبل ان تدفن النفايات فى ارضه فالمسئولية والجريمة لاتقع على عاتق الدول المتقدمة وشركاتها فقط وانما تقع ايضا وربما بصورة اكبر على عاتق الدول الأفريقية والأشخاص الذين دخلوا كطرف ثان فى تلك الصفقات لدفن النفايات بصورة غير آمنة فى افريقيا ، وقد تمت تلك الصفقات بالاتفاق مع بعض الحكومات الافريقية بصورة مباشرة ورسمية وقانونية ، وتمت بعض الصفقات مع بعض الافراد لتهريب النفايات بصورة غير مشروعة الى بعض الدول الأفريقية بدون علم حكوماتها . وقبل ان نسرد لأحداث عمليات دفن النفايات سواء الشرعية منها او غير الشرعية ونود ان نشير الى تصريح المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اذ قال « الواقع ان التقارير الصحفية التى نشرت مؤخرا بشأن « دفن » النفايات الصناعية الخطرة فى اراضى الدول النامية ليست سوى قشور بالنسبة لواقع مايجرى . فلدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة معلومات تشير الى وجود مخططات لتصدير ملايين الأطنان من النفايات الخطرة الى اراضى الدول النامية بافريقيا واسيا وامريكا اللاتينية » وعلى ضوء ماسبق سوف نتعرض لبعض الصفقات بدءا بتلك التى تمت مع الحكومات الافريقية .

اكتشف المهتمين بالبيئة فى السوق الأوروبية المشتركة (C E E) ان شركة امريكية اوروبية وقعت عقدا مع حكومة غينيا بيساو لدفن ٣,٥ مليون طن من المخلفات الخطرة مقابل ١٤٠ مليون دولار وهو رقم قريب من الناتج القومى الاجمالى ، لها والذى قدر بـ ١٥٤ مليون دولار عام ١٩٨٦ . وايضا العقود الموقعة بين حكومتى الكونغو والسنغال مع شركات امريكية لتخزين النفايات باراضيها مقابل مائة دولار للبرميل الواحد ، وثمة مثال ثالث وهو مايحدث فى ليبريا الآن من محاولة لبناء مستعمرة لدفن النفايات الألمانية الغربية بأراضيها ، كذلك كشف النقاب عن وجود عقد يقضى بدفن خمسة ملايين طن من المخلفات الصناعية الخطرة فى دول بنين مقابل ١٢٥ مليون دولار . هذه امثلة عن الاتفاقيات الرسمية التى تعقد بين الشركات الأوروبية والأمريكية وبين بعض الحكومات الأفريقية ، ولكن هناك ايضا

حالات لدفن النفايات فى القارة الأفريقية بطرق غير مشروعة وبدون علم الحكومات .

فقد اكتشفت نيجيريا فى شهر يونيه الماضى وجود ٣٨٠٠ طنا من النفايات القادمة من ايطاليا مدفونة قرب ميناء كوكو النيجيرى ، ومن بين هذه النفايات كشفت صحيفة صنداى جارديان عن ان اكثر من الف طن من هذه النفايات السامة ذات الرائحة النفاذة كانت ساخنة لدرجة يصعب التعامل معها وانها من اشد الكيماويات خطورة فى العالم وتضيف الصحيفة ان شركة نيجيرية ورجل اعمال ايطاليا تورطا فى هذه العملية ، وقد تسبب دفن النفايات الايطالية فى نيجيريا دون علم حكومتها فى ازمة دبلوماسية بين البلدين ، كذلك اعترف القنصل العام النرويجى فى غينيا بقيامه بتزوير وثائق مكنته من تهريب ١٥ الف طن نفايات من الولايات المتحدة الأمريكية الى غينيا كجزء من كمية تصل الى مائة الف طن من النفايات كان مقررا نقلها من ميناء فيلادلفيا الأمريكى الى غينيا ، وقد تكمن من ادخالها الى ميناء كاسا بالقرب من العاصمة كوناكرى على اساس انها مواد خام لصناعة الطوب مما تسبب ايضا فى ازمة دبلوماسية بين غينيا والنرويج .

وخلاصة ماتقدم ان المؤامرة لدفن النفايات لاتتم من طرف وحد وانما من الطرفين ، اى الدول المصدرة والمستقبلة للنفايات ، كما انها ايضا فى كل من الطرفين تتم على مستويين ، مستوى حكومى رسمى ومستوى فردى غير رسمى ، ولها ابعادها ومبراراتها ايضا على مستوى الطرفين ، فالطرف المصدر (الدول والشركات الأمريكية والأوروبية) يهدف الى ابعاد المخاطر عن اراضيها ومواطنيها وبأقل تكلفة مادية ممكنة احتراما لسيادة اراضيها ومواطنيها ، والدول الأفريقية التى ترضخ تحت ضغوط الفقر والجهل والجفاف والتصحر تجد فى قبولها لتلك الصفقات مخرجةا لأزمتها ، حتى لو كان الثمن هو السيادة الوطنية وامان الوطن والمواطنين ومزيد من التصحر والجفاف والقحط ليس فقط للأجيال الحالية بل والأجيال القادمة . واما على مستوى الأفراد فنجد ايضا ان الشركات والحكومات الغربية وجدت بعضا ممن خانوا الامانة وباعوا الأنتماء واجرموا فى حق الأنسانية ومواطنيهم بما يعود عليهم من مكاسب مادية ، وهذا ينطبق على هؤلاء الذين شاركوا سواء بالأتفاق المباشر او غير المباشر لتسهيل عمليات دفن النفايات بطرق غير مشروعة وبدون علم حكوماتهم . فقيام هؤلاء الأفراد بدفن النفايات بأراضى بلادهم معناه فى الأجل الطويل مزيدا من التبوير والتصحر ، مزيدا من الجفاف والدمار يقتل معه الأخضر واليابس بل والأنسانية ذاتها . ولعلنا جميعا نتذكر ان القنبلتين الذريتين اللتين القت بهما الولايات المتحدة على مدينتى هيروشيما ونجازاكى فى الحرب العالمية الثانية لازالت آثارهما باقية حتى الآن حيث انتقلت من الاباء الذين بقوا على قيد الحياة فى المنطقة التى ضربت بالقنبلة الى الأبناء والأحفاد حتى يومنا هذا ، كذلك فأن قيام افراد بالأتفاق على دفن النفايات بأراضى بلادهم يعد اعتداء على سيادة الدولة ، فضلا عن كونه اعتداء على ارض الوطن وتدميرا لصحة الأمة التى من المفترض انهم ينتمون اليها ، واذا كان هذا اقل مايقال عن قيام الأفراد بدفن النفايات فى اراضى بلادهم بدون علم حكوماتهم فان قيام بعض الحكومات بالتعاقد على دفن النفايات فى اراضيها يثير تساؤلا هاما : اين المسئولية الأجتماعية لحكومات تلك الدول تجاه مواطنيها واراضيها وثرواتها ! ؟ وقد تكون الظروف السائدة والأزمات والمشاكل التى تقع تحت وطأتها تلك الدول احد المبررات لعقد مثل هذه الصفقات ، الا انه ليس هناك مايدفع الحكام ولا المحكومين لبيع اراضيهم وسيادتهم ثمنا لذلك ، فهناك دول اكثر فقرا مثل اثيوبيا التى جاء تصنيفها فى تقرير التنمية الذى أعده البنك الدولى لعام ١٩٨٧ رقم واحد فى اكثر الدول فقرا فى العالم ولكنها لم تقبل مثل هذا الأجراء ثمنا لأنتشالها من جوعها وفقرها ، ويعنى هذا ان قبول مثل هذه الصفقات من بعض الدول الأفريقية لايبرره الفقر بقدر مايبرره التهاون فى مصالح شعوبها والاستهتار فى مايخص مسائل حيوية مثل سلامة اراضيها وصحة شعوبها ليس فى هذا الجيل فقط وانما فى الاجيال القادمة .

بعد ان تعرضنا لأحداث دفن النفايات على الساحة الافريقية والظروف المصاحبة لتلك الأحداث سواء على المستوى الأفريقى او على المستوى الغربى يبقى هنا ان نذكر ردود افعال كل من الجانبين من ناحية ورد فعل المنظمات الدولية من ناحية اخرى .

رد الفعل الأفريقى :

ينحصر رد الفعل الأفريقى لعمليات دفن النفايات فى مستويين هما رد فعل الحكومات ، ورد فعل المنظمات الحكومية وغير الرسمية ، ويجب ان ننوه هنا ان رد الفعل الجماهيرى فى البلدان الأفريقية يكاد لايذكر ، ويرجع ذلك كما ذكرنا آنفا الى فقدان اغلب تلك الشعوب للوعى السياسى والأقتصادى والأجتماعى والبيئى مما ينتج عنه عدم تقدير تلك الشعوب لأخطار دفن النفايات فى

اراضيها ، كما ان حدة المشاكل الأقتصادية فى البلدان الأفريقية تجعل شعوبها دائمة السعى منهمكة فى تحقيق حد الكفاف اللازم للأبقاء على قيد الحياة . أما عن رد فعل الحكومات والمنظمات فنذكر منها مايلى : ـ

١ ـ اعادت حكومة نيجيريا ٢٢٧٠ طنا من النفايات الى ايطاليا ، ووجه وزير العمل والأسكان النيجيرى اللوم الى رجل اعمال ايطالى وشركائه النيجيريين والسفارة الايطالية بأعتبارهم مسئولين عن عملية دفن النفايات ، وما استتبعه ذلك من ازمة دبلوماسية بين البلدين كما ورد انفا .

٢ ـ وفى غينيا ونتيجة للأزمة الدبلوماسية والأحتجاج الشديد لحكومة غينيا اعلن السفير النرويجى هناك ان بلاده على استعداد لاستعادة ١٥ الف طن من النفايات الأمريكية التى كان القنصل النرويجى قد توسط فى عملية دفنها فى غينيا بدون علم حكومتها .

٣ ـ أصدرت اكاديمية العلوم الأفريقية بيانا انتقدت فيه ظاهرة تحويل بعض الأراضى الأفريقية الى مخازن لدفن نفايات الدول الصناعية ، وشكلت لجنة علمية خاصة لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة التى تهدد البيئة الأفريقية على ان تقدم اللجنة تقريرها العلمى فى اكتوبر ١٩٨٨ ، وقد صرح رئيس اللجنة بأنه لن يتم الموافقة عى اية حلول وسط او مسودة اية معاهدة لاتتفق ومصالح افريقيا .

٤ ـ عقد فى مدينة برازافيل عاصمة الكونغو مؤتمر للبرلمانيين تحت اشراف الأتحاد البرلمانى بأسم « الصحة اساس التنمية فى افريقيا » ووجه مائة برلمانى بينهم عدد كبير من الأفارقة نداء من اجل عدم تحويل القارة الأفريقية الى مقلب للنفايات المشعة والسامة ، ودعوا الدول الأفريقية للحيلولة دون تفريغ نفايات العالم الصناعى الغربى فى البلدان الأفريقية . كذلك اعلنت الحكومة الكونغولية عن القاء القبض على خمسة اشخاص منهم ثلاثة من كبار الموظفين بتهمة وجود علاقة لهم مع محاولات لدفن المخلفات الصناعية الأوروبية فى البلاد وكان هؤلاء الأشخاص الخمسة سيحصلون على مبلغ اربعة ملايين دولار مقابل قيامهم باصدار تصاريح بطريقة غير مشروعة تتيح دخول تلك النفايات الى اراضى الكونغو لمدة ثلاث سنوات وهذا الاجراء يعكس تزايد حذر الدول الأفريقية من دخول النفايات اراضيها دون علمها .

٥ ـ أصدرت منظمة الوحدة الأفريقية فى مؤتمر القمة الذى انعقد فى العيد الفضى لانشائها بناء على اقتراح من نيجيريا قرارا بالاجماع يدين دفن النفايات بكافة انواعها الخطرة فى اراضى القارة الأفريقية ، واعلن رئيس المنظمة الأفريقية بأنه « نحن نعلن بأن دفن المخلفات الصناعية السامة والنووية فى افريقيا تعتبر جريمة ضد القارة الأفريقية ، ونحن نتهم كل المجتمعات التى شاركت فى ذلك ، وسنطلب منهم تنظيف المناطق التى لوثت بنفاياتهم » .

٦ ـ عقد فى مايو ١٩٨٨ بأكرا عاصمة غانا مؤتمر التلوث النووى وحضرته تسع دول ، وقد ادان المؤتمر عمليات دفن النفايات فى الأراضى الأفريقية ، وحذر من اخطار التسرب الأشعاعى على اراضى وصحة مواطنى القارة الأفريقية ، وصرحت رئيسة جهاز البيئة فى غانا بأن مثل هذا الأسلوب من التعامل يعد اهانة لكرامة افريقيا

رد فعل الدول الأوروبية والمنظمات الدولية :

١ ـ نتيجة للأزمة الدبلوماسية الدبلوماسية بين الحكومة الأيطالية والحكومة النيجيرية ، قامت الأولى باجراء تحقيقات حول الموضوع المشار اليه انفا ومن المنتظر ان ترفع النيابة العامة للدولة دعوة امام القضاء للحصول على تعويض عن الأضرار من الشركات المسئولة عن تصدير النفايات السامة الايطالية الى الخارج ، كما قامت الحكومة باعاداتها والبدء فى اتلافها والتخلص منها . وجدير بالذكر بان التحقيقات تشير الى تورط ١٥ شركة منتجة و ٧ شركات نقل وشحن الأمر الذى دفع وزير البيئة الأيطالى لتقديم الوثائق للنيابات المختصة للبدء فى الاجراءات الجنائية ضد الأطراف المسئولة عن هذه الجريمة . وقد اثار المتحدث باسم حزب الخضر الايطالى الى طبيعة هذه العملية مؤكدا على انها تتسرب الى الخارج من الموانىء الموجودة فى منطقة توسكان ، وأكد على قيام الشركات الايطالية بخداع مسئولى البلدان الأخرى التى استقبلت هذه الشحنات .

٢ ـ وفيما يتعلق بموقف المجموعة الأقتصادية الأوروبية فقد اعلن المسئولون فيها على ان النية تتجه الى تشديد القيود على نقل النفايات من مكان لآخر ، بالأضافة الى عزمها على التفتيش على محطات الطاقة والمصانع النووية للتحقق من توافر شروط ومعدلات الأمان .

٣ ـ وعلى صعيد الهيئات الدولية فقد اشار رئيس برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة الى ان عمليات نقل النفايات الضارة ودفنها فى دول العالم الثالث ، قد اصبحت بالغة الخطورة ، الأمر الذى يتطلب التحرك الدولى السريع مشيرا فى ذلك الى ضرورة التوقيع على الاتفاقية الخاصة

بالحد من ومراقبة عمليات نقل النفايات السامة والمشعة عبر الدول . .

وتأتى هذه الاتفاقية تتويجا للنشاطات والجهود التى بذلتها هذه اللجنة بدءا من مؤتمر كاراكاس عاصمة فنزويلا ، والذى عقد فى يونيه الماضى ، انتهاء بأجتماع خبراء ٥٠ دولة فى نوفمبر من نفس العام حيث اجمعت الآراء على الزام المصدرين بتزويد الدول التى تتعامل مع نفايات شركاتهم بأوصاف واضحة لهذه النفايات الأمر الذى سيضع حدا لدفنها بشكل غير قانونى فى بعض الدول ، ويجعل من هذه المعاهدة اداة للتعاون الدولى فى هذا الصدد ، واعربوا عن ثقتهم فى امكانية عقد المعاهدة فى مارس القادم رغم وجود بعض العقبات . ومن المعروف ان الاتفاقية المزمع توقيعها سوف تتطلب تحديد مفهوم النفايات الخطرة ، ومسئوليات الدول المصدرة والمستوردة ودول العبور فيما يتعلق بعملية الاخطار والابلاغ عن النفايات ، واخيرا حق الدول فى حظر دخول او مرور النفايات فيها وحقها فى اعادة التصدير .

٤ ـ تقدم وزير البيئة الهولندى الى برلمان بلاده بمشروع قانون طارىء لحظر شحن كافة النفايات السامة الى الدول النامية بعد ان تزايدت الشواهد التى تدل على ان كميات ضخمة من النفايات السامة قد جرى تصديرها من اوروبا الى افريقيا . وهو موقف يحسب له ولهولندا ، ويجب ان تدعو منظمة الوحدة الأفريقية كل الدول المتقدمة ان تحذو حذو هولندا لأحترام حياة البشر واحترام سيادة الدول فى العالم الثالث .

٥ ـ نظمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ابريل ١٩٨٨ بالقاهرة « الدورة الأفريقية للوقاية الأشعاعية وحماية البيئة من التلوث » وركزت الدورة على اسس الوقاية الأشعاعية والتأثيرات البيولوجية للأشعاع والحوادث الأشعاعية وكيفية مواجهتها وحماية البيئة من التلوث الأشعاعى ، والقوانين والتشريعات الدولية لحماية المواطنين من اخطار الأشعاعات النووية .

واخيرا نريد ان ننوه الى ان الحكومات الأفريقية عليها ان تعد العدة للتصدى لغزو النفايات القادم من الغرب ويتم ذلك فى رأينا بالأجراءات التالية : ـ

ـ اصدار القوانين لتجريم المشاركة فى اعمال دفن النفايات واعتبارها من اعمال الخيانة العظمى .

ـ تشديد الرقابة على الموانىء ونقط الحدود وتجهيزها بأجهزة قياس الأشعاع لمنع دخول النفايات بطرق غير مشروعة .

ـ على منظمة الوحدة الافريقية ان تفرض عقوبات صارمة على الدول التى تقوم بمثل هذه الأتفاقيات لدفن النفايات وبشكل غير آمن من حيث ان تأثير هذه العمليات يمتد الى كافة ارجاء القارة السمراء .

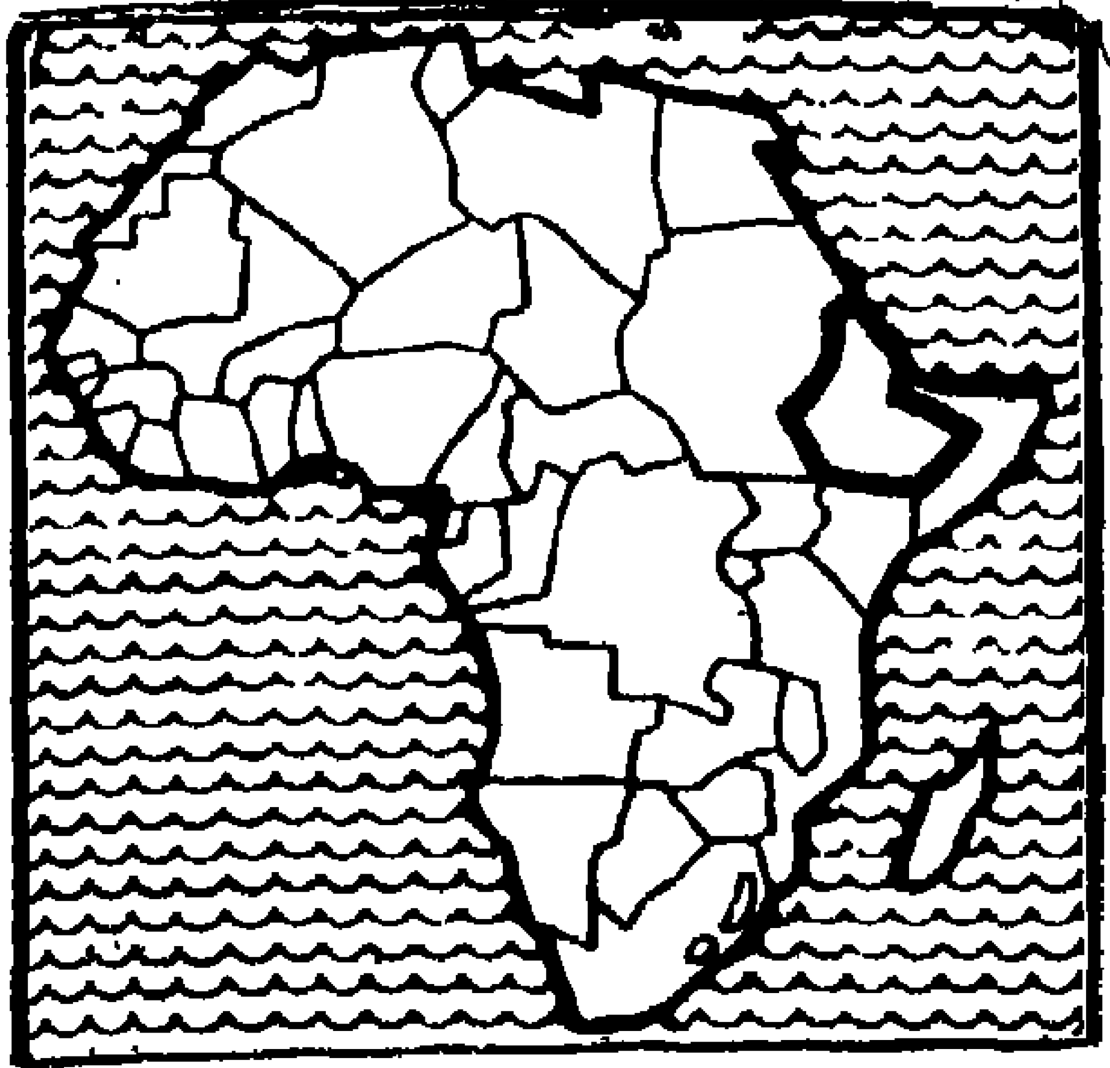
ـ على منظمة الوحدة الأفريقية الآن الأهتمام بانشاء منظمة افريقية للطاقة النووية اسوة بمنظمة الطاقة النووية التابعة للسوق الأوروبية المشتركة ويكون مهمتها الآتى : ـ

أ ـ العمل على جعل القارة الأفريقية منطقة منزوعة السلاح النووى ، وذلك طبقا لتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على طلب المجموعة الأفريقية .

ب ـ وضع اللوائح والأسس والتنظيمات الخاصة بالتعامل السلمى مع الطاقة النووية وعلى وجه الخصوص اسس التعامل مع المواد النووية .

ح ـ التعاون بين الدول الأفريقية فى مجالات نقل المعرفة النووية وسبل استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية .

د ـ المراقبة والسيطرة على عمليات نقل ومرور النفايات الخطرة فى القارة الأفريقية .□



صنـــدوق افريقيـــا لدعـــم دول المواجهـــة الافريقيـــة

السفير احمد طه محمد

سبق ان اصدر المؤتمر الثامن لقمة عدم الانحياز الذى انعقد فى هرارى عاصمة زيمبابوى من اول الى ٦ سبتمبر عام ١٩٨٦ اعلانا خاصا عن الجنوب الافريقى ، ابرز فيه الموقف الخطير المتفجر فى هذه المنطقة من القارة الافريقية بسبب سياسات الارهاب والاحتلال العسكرى التى تمارسها حكومة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا والتى تهدف بها الى الابقاء على عدم الاستقرار فى الجنوب الافريقى وتخريب البنية الاقتصادية والاجتماعية فى دول المواجهة الافريقية .

وابرز الاعلان ضرورة التعبئة للمساعدات لدول المواجهة الافريقية ودعم قدرتها على مواجهة آثار عمليات التخريب والعدوان الاقتصادى التى تقوم بها الدولة العنصرية فى بريتوريا ، وقرر الاعلان انشاء صندوق تضامن للجنوب الافريقى ليمد دول المواجهة بالمساعدات الطارئة والمساعدات الطويلة الاجل لتنمية البنية الاقتصادية فيها وبهدف تقليل اعتمادها الاقتصادى على جنوب افريقيا ، وطالب الاعلان المجتمع الدولى بتقديم المساهمات بسخاء لهذا الصندوق .

وبحث مؤتمر القمة فى الوقت نفسه مجموعة من المقترحات لمساعدة دول المواجهة الافريقية فى ضوء الاعلان الخاص المشار اليه ، وحدد الاجراءات الواجب اتخاذها من اجل مقاومة الغزو والاستعمار والتفرقة العنصرية التى اعتبرها اهدافا لصندوق دعم دول المواجهة ، وقرر تشكيل لجنة لهذا الصندوق من تسعة دول من دول عدم الانحياز ، تضم الهند وزامبيا وزيمبابوى ونيجيريا والجزائر والكونغو ويوغسلافيا والبيرو والارجنتين ، وان تكون اللجنة برئاسة الهند ، وزامبيا نائبا للرئيس .

وقد اطلق على الصندوق اسم « صندوق العمل من اجل مقاومة الغزو والاستعمار والتفرقة العنصرية » ، واخذ يعرف باسم (صندوق افريقيا AFRICA FUND) اى صندوق دعم دول المواجهة الافريقية .

اجتماع لجنة الصندوق فى نيودلهى :

وقد عقد رؤساء وممثلو رؤساء دول وحكومات الدول الاعضاء فى لجنة صندوق افريقيا ، اجتماعا فى نيودلهى يومى ٢٤ و ٢٥ يناير ١٩٨٧ من اجل التنفيذ العملى للقرار المشار اليه لمؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز بانشاء « صندوق افريقيا » للعمل من اجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصرى .

وفى هذا الاجتماع اكد الحاضرون بالغ القلق ازاء التدهور الخطير للوضع فى الجنوب الافريقى نتيجة لاستمرار نظام بريتوريا فى ممارسة نظام الفصل العنصرى ، وابرز ان نظام الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا قد شدد حملة التخويف والابتزاز وزعزعة الاستقرار والتخريب الاقتصادى ، بل والعدوان العسكرى السافر على دول خط المواجهة ، من اجل اخضاع تلك الدول المستقلة لسيطرته السياسية والاقتصادية ، وطالب ببذل الجهود من جانب دول المواجهة للتصدى لهذا الوضع ، وللحد من اعتمادها على جنوب افريقيا ، كما طالب بأن تلقى هذه الدول الدعم الكامل من المجتمع الدولى .

ورأى الاجتماع ان انشاء صندوق افريقيا هو خطوة ملموسة فى هذا السبيل ، ووضع خطة عمل للصندوق تتضمن تدابير محددة لتعزيز القدرة الاقتصادية لدول خط المواجهة ، ولمساعدتها على فرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، وعلى التصدى الفعال لاى اجراء انتقامى يقدم عليه النظام العنصرى ، كما تتضمن تدابير لدعم حركات التحرير فى جنوب افريقيا وناميبيا .

وحددت اللجنة فى الاجتماع المجالات ذات الاولوية التى تحتاج فيها دول خط المواجهة الى مساعدة ملحة ،

ورأت ان يركز الصندوق جهوده اساسا على الاجراءات العاجلة المرتبطة بصورة مباشرة بالنضال ضد الفصل العنصرى ، مع العمل فى تعاون وثيق مع المنظمات الاقليمية المعنية بالتنمية الاقتصادية الطويلة الاجل ، وناشدت المجتمع الدولى ان يبادر الى التحرك العاجل والمتضافر والحازم من اجل القضاء التام على الفصل العنصرى ، ودعوة جميع امم العالم ومنظمات التمويل الدولية وغيرها من المنظمات وكذلك المنظمات غير الحكومية والافراد الى المساهمة فى الصندوق بسخاء ، تعبيرا عن التضامن الراسخ مع النضال ضد الفصل العنصرى .

تحديد اهداف صندوق الدعم :

وقد حدد اجتماع نيودلهى اهداف الصندوق فى : ـ

١ ـ دعم القدرة الاقتصادية والمالية لدول خط المواجهة بما يمكنها من محاربة نظام الفصل العنصرى فى بريتوريا وتأييد حركات التحرير فى جنوب افريقيا وناميبيا فى كفاحها الذى لايكل ضد الاضطهاد العنصرى والاستعمارى .

٢ ـ مساعدة دول خط المواجهة فى فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا ، وفى تحمل اى اجراءات اقتصادية انتقامية تتعرض لها من قبل النظام العنصرى .

ولتحقيق هذه الاهداف قرر الاجتماع اتخاذ التدابير التالية : ـ

١ ـ التخفيف من ازمات نقص السلع الاساسية التى تترتب على تنفيذ العقوبات ضد جنوب افريقيا ، بما فى ذلك انشاء احتياطى استراتيجى للاغاثة .

٢ ـ دعم شبكات النقل والمواصلات التى تتعرض للاضرار بسبب الكفاح ضد العنصرية .

٣ ـ المواجهة الفعالة للآثار السلبية على التجارة التى تنجم عن الاجراءات المتخذة ضد نظام جنوب افريقيا .

٤ ـ كفالة استمرار الامدادات من النفط وانواع الطاقة الاخرى .

٥ ـ المساعدة فى ضمان سلامة تشغيل المنشآت والشبكات الاقتصادية الحيوية .

٦ ـ تنمية المهارات البشرية وصولا الى ادارة الاقتصاديات الوطنية بكفاءة .

٧ ـ حشد الرأى العام الدولى وتعبئة الموارد المالية من اجل تحقيق اهداف الصندوق .

الاحتياطى الاستراتيجى للاغاثة

والواقع ان الوضع فى الجنوب الافريقى والسياسات التى يتبعها النظام العنصرى فى جنوب افريقيا هى التى حدت الى اقتناع دول عدم الانحياز بضرورة اقامة صندوق دعم دول المواجهة الافريقية ، من اجل العمل على تقليل الاعتماد الاقتصادى لدول المواجهة على دولة جنوب افريقيا ، وكان من الضرورى التعرف على احتياجات هذه الدول لتحقيق اهداف الدعم لها .

وقد اتضح من الدراسات التى تمت فى هذا الشأن ان هناك حاجة لاتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة اوجه النقص فى السلع الاساسية فى دول خط المواجهة والناجمة عن فرض العقوبات على جنوب افريقيا وعن اعمالها الانتقامية ، وانه على حين يمكن تقديم الفوائض من سلع معنية فى بعض دول المواجهة الى دولها الاخرى ، فان بعض السلع الاساسية يتعين توفيرها للمنطقة من الخارج ، ونظرا لاختناقات النقل فمن الضرورى تلبية مثل هذه المتطلبات الطارئة بطريق النقل الجوى ، الامر الذى يحقق تهيئة احتياطى استراتيجى للاغاثة .

والمعروف ان الزراعة تشكل عماد الاقتصاد فى غالبية دول المواجهة الافريقية ، ويعمل بالزراعة مابين ٦٧ و ٨٣ فى المائة من حجم القوى العاملة فى هذه الدول وهى تمثل نسبة تتراوح مابين ١٢ و ٥٢ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى ، غير انه نتيجة لعدم توافر الأراضى الصالحة للزراعة ، وظروف الجفاف وانتشار ظاهرة الايدى العاملة المهاجرة ، والمشكلات الامنية وقلة الموارد ، فان انتاج الاغذية بوجه عام يعجز عن ملاحقة النمو السكانى .

ولقد اضطرت المنطقة فى الجنوب الافريقى الى استيراد كميات كبيرة من الاغذية بسبب الانخفاض فى الانتاج الغذائى وارتفاع معدل الزحف العمرانى والكساد ، وفى ١٩٨٤/ ١٩٨٥ تلقت دول المواجهة ٨٧٠٠٠٠ طن من الحبوب الغذائية من خلال برامج المعونات الغذائية واستوردت ٩٦١٠٠٠ طن من الحبوب الغذائية عن طريق المصادر التجارية ، منها ١٥ فى المائة من جنوب افريقيا ذاتها .

وكذلك ادى الضغط السكانى الى امتداد الزراعة الى اراضى الرى ، وهى اراضى قليلة الامطار شديدة الانحدار ، وتزايدت عمليات قطع الاشجار وإزالة الشجيرات لاستخدامها كوقود والحصول على أراض جديدة ، كما ان الاستيطان بكثافة لاسيما فى مناطق الرعى ، ادى الى التعجيل بازالة الغابات وتآكل التربة الخصبة ، الامر الذى من شأنه تعريض المنطقة بصورة متزايدة لموجات الجفاف .

ونظرا لان المنطقة تزخر بامكانية كبيرة لانتاج الماشية ، فقد رؤى ان يشكل ذلك جزءا هاما من الانشطة ـ لاسيما بالنسبة لاصحاب الملكيات الزراعية

الصغيرة ـ من اجل تحقيق تنمية متكاملة للقطاع الزراعى ، ومع ذلك فان هذا المجال لم يلق الاهتمام الكافى ، اذ تستورد غالبية البلدان فى المنطقة مابين ٢٥ و ٥٠ فى المائة من احتياجاتها مما ينجم عنه استنزاف كبير لموارد النقد الاجنبى ، وهى موارد ضئيلة .

والملاحظ ان امراض النبات والحيوان تشكل عائقا كبيرا فى سبيل زيادة الانتاجية فى منطقة الجنوب الافريقى ، وتنفيذ الدراسات التى اجراها مؤتمر تنسيق التنمية فى الجنوب الافريقى ، ان اخطر الامراض التى تصيب الماشية واكثرها انتشارا هى امراض الحمى القلاعية والتريبانوزوما ، وحمى الساحل الشرقى والطاعون البقرى ، وفيما يتعلق بالمحاصيل ، فان اكثر الامراض شيوعا هى صدأ الحبوب وداء الفسيفساء والافات الرئيسية مثل طيور الكويليا والديدان والجراد وخنفساء الحبوب التى زاد خطرها على محاصيل الارز فى السنوات الاخيرة .

ويمكن ان يكون القطاع الزراعى اكثر انتاجية باستخدام الاساليب المتطورة والتكنولوجيات الجديدة والبحوث الزراعية الى جانب ايجاد بنية اساسية ريفية افضل وتحسين شبكات التخزين والتسويق والتوزيع والخدمات الارشادية ، الامر الذى تطلب ان يتم تركيز البحوث ، بصفة خاصة ، على تهجين انواع من المحاصيل تلائم الظروف المحلية وتقوم على اساليب تتمشى ماليا وفنيا مع صغار الزراع ، وان تيسر الابحاث الاخذ باساليب محسنة لنقل الغذاء وحفظه وتصنيعه لتقليل فاقد مابعد الحصاد وهو فاقد كبير .

وهناك مشكلة عامة تواجه هذا القطاع وهى النقص الحاد فى الافراد المؤهلين للابحاث والارشاد الزراعى وصيانة المعدات ، اما المشكلة الرئيسية الاخرى فهى قلة توافر مستلزمات الانتاج الزراعى فى تلك البلدان مثل اكياس الخشب والادوات والاسمدة والبذور والمبيدات والجرارات ومضخات الرى وغيرها من مستلزمات الانتاج .

وفى قطاع الصناعة التحويلية لا تتمتع دول المواجهة الا بقاعدة انتاجية محدودة فى قطاع الصناعة التحويلية ، وقد ادى ذلك الى كثافة الاعتماد على الواردات من السلع المصنعة ، وفى الوقت الذى تتطلب فيه التنمية الصناعية الشاملة وتوسيع القاعدة الانتاجية استثمارات رأسمالية ضخمة ، فقد تطلب الامر اعطاء الاولوية للمشروعات التى قد تؤدى الى انتاج بدائل للواردات ، وان تعطى اهمية خاصة للصناعات التى تستخدم فيها الموارد والمواد الاولية المحلية ، وتطوير الصناعات الاساسية والصناعات التى توفر منتجات اساسية او وسيطة لشتى مجالات النشاط الاقتصادى ، والصناعات التى تنطوى على امكانية التصدير ، وتطوير الصناعات القائمة لتحقيق استخدام اكبر للطاقات .

اهمية النقل والمواصلات :

وقد اكدت الدراسات ضرورة الاهتمام بالنقل والمواصلات فى دعم دول المواجهة الافريقية واعطاء هذا القطاع اولوية قصوى على اساس ان وجود شبكة جيدة يعتمد عليها فى النقل والمواصلات يعد مطلبا ضروريا لتحقيق تنمية المنطقة تنمية منسقة وواسعة النطاق .

والمعروف ان الجانب الاكبر من حركة الصادرات والواردات لدول المواجهة يمر من خلال موانىء جنوب افريقيا ، ويرجع ذلك بصورة اساسية الى تخريب طرق النقل الاقليمى الحيوية على يد عصابات مسلحة تدعمها جنوب افريقيا ، وهذا الاعتماد من جانب دول المواجهة على جنوب افريقيا لكى يكون لها منفذ الى البحر يجعلها معرضة للاعمال الانتقامية التى قد يقدم عليها النظام العنصرى فى بريتوريا .

ولقد تضاءلت حركة البضائع عبر ميناءى بييرا ومابوتو فى موزامبيق وميناء لوبيتو فى انجولا ، بدرجة كبيرة بسبب هجمات المتمردين على خطوط السكك الحديدية وعلى الطرق التى تربط بين المناطق الداخلية ، واذا كانت الموانى التنزانية ـ دار السلام وتانجا ومتوارا ـ وشبكات الطرق والسكك الحديدية التى تربط بينها ، لم تتأثر بنشاط المتمردين من الخارج ، فانها تعانى من مشكلات تتعلق بالبنية الاساسية ، ونظرا لان هذه الموانىء ، مأمونة ، فانها بتطوير مرافقها وتجهيزاتها يمكن ان تكون بديلا صالحا للطرق التى تمر عبر جنوب افريقيا .

والواقع ان الاعتماد على جنوب افريقيا لم يكن كبيرا إبان عهد الاستعمار ، حيث كانت موانىء المنطقة قادرة على استيعاب حركة الصادرات والواردات ، غير ان الاعتماد على جنوب افريقيا تزايد بسرعة خلال الثمانينات ، ويرجع السبب الرئيسى لذلك الى قيام المتمردين الذين تدعمهم جنوب افريقيا بتخريب ممرات النقل الحيوية فى تلك الدول ، وهناك سبب آخر لتحول التجارة الى الطرق التى تمر بجنوب افريقيا ، وهو التخفيضات الضخمة التى تقدمها شبكة النقل فى جنوب افريقيا فى رسوم الملاحة والموانىء والخطوط الحديدية ، والمثال على ذلك ان ارسال شحنة من البن من موتار الى دربان (٢٠٠٠ كيلو متر) قد يكون ارخص من ارسالها الى بييرا (٣٠٠ كيلو متر) ، وفضلا عن ذلك فانه نظرا

لوجود مرافق بنية اساسية افضل فى جنوب افريقيا ، فان المرور عبر موانىء جنوب افريقيا وشبكة خطوطها الحديدية يتم بكفاءة اكبر .

ولقد ادى تحول حركة نقل البضائع الى الطرق التى تمر بجنوب افريقيا لهذه الاسباب ، الى زيادة تكلفة النقل (حيث ان موانىء جنوب افريقيا تقع على مسافة بعيدة للغاية من المنافذ الطبيعية) بالنسبة لدول المواجهة كما انها خفضت عائدات الموانىء فى تلك البلدان ، ولتوضيح درجة اعتماد دول المواجهة على جنوب افريقيا فى حركة الصادرات والواردات لتلك البلدان ، نشير الى النسب الكبيرة للتجارة الخارجية التى تنقل عبر موانىء جنوب افريقيا ، والتى تبلغ بالنسبة لزيمبابوى ٨٥٪ ، وبتسوانا ٦٢٪ ، وزامبيا ٥٥٪ .

وقد وضح من الدراسات التى اجريت ان ميناء مابوتو (عاصمة موزامبيق) يعمل باقل كثيرا عن طاقته ، فقد انخفضت التجارة الدولية المارة بالميناء من ٦,٨ مليون طن سنويا فى ١٩٧٣ الى ٠,٩ مليون طن سنويا فى ١٩٨٥ ، ويرجع السبب الاساسى فى ذلك الى عمليات التخريب المستمرة لخط ليمبوبو الذى يربط الميناء بزيمبابوى ، ولم يمر بميناء (بييرا) غير حوالى ١,٣ مليون طن سنويا ، مقابل ٤,٥ مليون طن سنويا فى فترة الحكم البرتغالى ، والسببان الرئيسيان لذلك هما عدم توافر المرافق لصيانة الميناء وانشطة المتمردين على امتداد الخط الحديدى وخط الانابيب بين بييرا وهرارى ، ولهذا الممر اهمية رئيسية لانه اقصر الطرق الموصلة الى اعالى البحار بالنسبة لزيمبابوى وزامبيا ، وفى الوقت الحالى ، لم يكن الاستخدام المحدود للخط بتسيير عدد قليل من القطارات فى كل يوم ممكنا الا نتيجة لانتشار قوات مسلحة من زيمبابوى على امتداد خط بييرا - هرارى .

كذلك الشأن بالنسبة لانجولا ، حيث كان ميناء (لوبيتو) الذى تربطه بزائير وزيمبابوى شبكة بنجويلا للخطوط الحديدية ، هو تقليديا المنفذ الطبيعى لهذين البلدين ، غير ان استخدام هذا الميناء للتجارة الدولية انخفض الى مايقرب من الصفر فى السنوات الاخيرة بسبب اعمال متمردى يونيتا ضد شبكة الخطوط الحديدية .

ونظراً لتوقف شبكة سكك حديد بنجويلا عن العمل ، يصبح ممر دار السلام فى تنزانيا ذا أهمية حيوية لزامبيا بالذات ، ولكن المفهوم أنه من الممكن أن يزداد الضغط على مو نيء تنزانيا اذا أغلقت جنوب أفريقيا حدودها أمام البضائع المتجهة الى دول المواجهة والبضائع القادمة منها ، وكان ميناء دار السلام يقوم بشحن وتفريغ نحو ١,٨ مليون طن فى السنة بما يمثل نحو ٧٠ فى المائة من طاقته الاجمالية ، ويمكن عن طريق تحسين الادارة وتوفير المعدات وقطع الغيار وتطوير بنيته الأساسية ، أن ترتفع طاقة تشغيله الى حد كبير .

الآثار السلبية على التجارة :

واذا نظرنا الى التجارة الخارجية لدول المواجهة الأفريقية نجد أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على جنوب أفريقيا ، وهناك اختلاف شديد فى هيكل التوازن التجارى فى صالح الواردات من جنوب أفريقيا ، وتتمثل السلع الأساسية الرئيسية الواردة من هذا البلد فى معدات التعدين ومعدات النقل والآلات وقطع الغيار والكيميائيات والمنتجات البترولية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وغيرها ويؤدى التبادل التجارى مع جنوب أفريقيا فى السلع الاستراتيجية الى جعل هذه البلدان أكثر تعرضا للضغوط التى يمارسها النظام العنصرى فى بريتوريا ، بل ان المتوقع أن تختل التجارة بين دول المواجهة وجنوب أفريقيا اذا ماتم فرض هذه الدول للجزاءات الشاملة على جنوب أفريقيا ثم مايتبع ذلك من فرض الاجراءات الانتقامية التى ستتخذها جنوب أفريقيا ضد تلك الدول ، ومن ثم فان من الضرورى تحديد مصادر بديلة للواردات الأساسية وكذلك تحقيق أسواق بديلة لتصريف الفوائض داخل منطقة الجنوب الأفريقى .

ولاشك أن معالجة الآثار السلبية على التجارة من الأهداف الرئيسية لصندوق دعم دول المواجهة خاصة مع وضوح اعتماد غالبية هذه الدول على جنوب أفريقيا سواء فى التصدير أو الاستيراد ، ولابد من اتخاذ التدابير العاجلة لمعادلة الآثار السلبية على التجارة التى تتعرض لها دول المواجهة اذا ما أوقفت تجارتها مع جنوب أفريقيا ، مع ملاحظة أن كلا من تنزانيا وأنجولا ليست لها تجارة مع حكومة الدولة العنصرية .

كذلك من الأهمية بمكان دعم التجارة داخل منطقة الجنوب الأفريقى فى السلع المصنوعة والمعادن والمنتجات الزراعية من أجل الحد من الاعتماد على جنوب أفريقيا ، وان كان من الضرورى الابقاء على التدفقات التجارية الحالية بل والعمل على زيادتها ، فانه ينبغى أيضا اتخاذ تدابير لتحديد وتسهيل التدفقات من منتجات جديدة ، وهذه يمكن تحقيقها عن طريق عقد اتفاقات تجارية بين دول المواجهة على أساس قائمة منتجات محددة ومنح تراخيص استيراد تفضيلية لموردين من دول المواجهة ،

ومنح عقود شراء واجراء تخفيضات تعريفية على منتجات محددة ، واتخاذ تدابير لترويج التجارة كما يمكن تحقيقها عن طريق أجهزة الدعم المالى الأخرى ، كما يتعين فى الوقت نفسه انشاء قاعدة بيانات ملائمة بشأن النقص والفائض فى هذه الدول ، وانشاء جهاز لتبادل المعلومات فيما بينها على أساس دورى ، وذلك بهدف وضع برامج مناسبة لتشجيع التجارة الاقليمية ، الأمر الذى يتطلب اجراء دراسات لتحديد المنتجات المحتملة لمثل هذا التعاون .

البترول وانواع الطاقة الأخرى :

أما عن لوضع بالنسبة لمصادر الطاقة فالمعروف أن دول خط المواجهة غنية بموارد الطاقة غير المستغلة ، وكان بطء معدل نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا من البلدان الصناعية من العوائق الرئيسية فى تطوير هذه الموارد ، كما أحدثت الأعمال التى تقوم بها جنوب أفريقيا لزعزعة الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية فى المنطقة تأثيرا سيئا على انتاج الطاقة وإستهلاكها على حد سواء .

كذلك أدى انخفاض النشاط الاقتصادى بما فيه هبوط الانتاج الصناعى الى انخفاض الاستخدام التجارى للطاقة (الفحم ، النفط ، الكهرباء) ، كما حدثت زيادة فى الوقت نفسه فى استهلاك الوقود التقليدى « الخشب أساسا » الأمر الذى سيؤدى فى المدى الطويل الى القضاء على الغابات ومن ثم سيؤدى الى التصحر وتعرية التربة .

ويتميز الهيكل الحالى لقطاع الكهرباء بالفائض الكبير فى جهد التوليد كما يتميز بالفائض فى الطاقات المتوافرة فى المنطقة ككل ، ويرجع قصور استخدام الطاقة أساسا الى الاختناقات فى التوزيع والى التدابير غير الملائمة لاقتسام الفائض على الأساس الاقليمى ودون الاقليمى ، ويعتبر ربط الشبكات بعضها ببعض واقتسام الكهرباء المولدة أمرا لابد منه لتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات المتوافرة فى المنطقة ، وقد إتضح من دراسة أوضاع الطاقة فى دول المواجهة ، أن من الضرورى اعطاء أسبقية كبرى لكهربة الريف وانشاء محطات صغيرة لتوليد الطاقة من مصادر المياه ، خاصة وأن هناك امكانات صبيرة فى المنطقة لتوليد الكهرباء باستخدام المساقط المائية ، كما أن هناك أيضا امكانية ضخمة للتبادل والتعاون داخل المنطقة فى قطاعى الفحم والبترول ، ويتعين توسيع قاعدة البيانات من أجل تحقيق تعاون فعال على الصعيدين الاقليمى ، وينبغى أن تتم المشاركة فى البيانات المتاحة بالفعل لدى كل دولة وذلك تسهيلا للتخطيط واعداد مشروعات سليمة .

وتوجد احتياطيات كبيرة من الفحم بصورة أساسية فى بوتسوانا وزامبيا وزمبابوى ، ويمكن أستخدامها كمصدر بديل للطاقة ، ويجرى فتح مناجم جديدة من أجل توفير الفحم للسوق المحلية ، غير أن بعض مناجم الفحم الموجودة بالفعل تقع بعيداً عن المراكز الرئيسية ، مما يزيد من تكلفة استخدام الفحم زيادة كبيرة بالنسبة للمستهلك ، ولذا يكون من الضرورى فتح مناجم صغيرة يكون موقعها أقرب الى السوق ، وكذلك فى المناطق الريفية حيث لايستطيع السكان شراء الفحم من المناجم النائية ، ويبلغ حجم السوق المحلية للفحم أقل من ٥ ملايين طن ، يستخدم نحو ٢٥ ٪ منها لتوليد الطاقة ، وأكثر من ٥٠ ٪ تستخدم فى القطاع الصناعى ، بينما يستخدم الباقى فى النقل والأغراض المنزلية وغيرها .

وهناك أيضا امكانات للاستفادة بالمصادر الجديدة والمتجددة للطاقة مثل حرارة الأرض والطاقة الشمسية والطاقة المستمدة من الرياح والكتل الاحيائية ، الا أن هناك حاجة الى المساعدات الفنية فى تلك المجالات ، كما يتعين اعداد برنامج ملائم للأبحاث من أجل تحقيق هذه الامكانية بالكامل .

ويمكن القول بأن أنجولا هى الدولة الوحيدة المصدرة للنفط فى دول المواجهة ، وقد أنفقت دول المواجهة الأخرى مابين ٢٠ ٪ و ٥٠ ٪ من عائداتها من النقد الأجنبى على واردات النفط عام ١٩٨٠ ، وبلغ اجمالى واردات دول المواجهة من النفط والمنتجات النفطية عام ١٩٨٥ نحو ٢,٥٨ مليون طن بينما بلغ اجمالى الصادرات ١١,٠١ مليون طن ، وتتمتع المنطقة ككل بفائض صافى ضخم ، واذا ماتم تلبية احتياجات الدول التى تعانى عجزاً فى النفط من داخل المنطقة فيمكن انهاء الاعتماد على جنوب أفريقيا تماما .

تأمين المنشآت الاقتصادية الحيوية :

ومن أهم المشكلات التى أوكل الى صندوق الدعم وضع الحلول لها مشكلة تأمين المنشآت الاقتصادية الحيوية وشبكات النقل فى دول المواجهة ، بمعنى العمل على التشغيل الآمن لهذه المنشآت وذلك نظراً لأن جنوب أفريقيا تنتهج بشكل متعمد سياسة تستهدف حرمان البلدان المجاورة لها من استقلالها الاقتصادى ، وهى تستهدف من غاراتها العسكرية على الدول المجاورة لها ، ودعمها للمتمردين فى أنجولا وفى موزمبيق ليس فقط زعزعة استقرار جيرانها سياسيا بل شل نشاطهم الاقتصادى أيضا .

وتقوم العصابات المسلحة بنسف خطوط السكك الحديدية والعربات ، والقاطرات ، والكبارى ، والطرق

وخطوط أنابيب النفط بصورة دورية ، كما تقوم هذه العصابات فى بعض الأحيان باطلاق النار على القطارات ومهاجمة المركبات فى الطرق ، وكثيرا ماتتعرض للأعمال التخريبية المنشآت الحيوية الأخرى مثل خطوط نقل الكهرباء ، ومزارع الشاى ، والمصانع ، ومصافى النفط ، ومستودعات تخزين النفط ، والمنازل ، والمدارس .

وقد أدت أعمال التخريب المستمرة فى شبكات السكك الحديدية والطرق الهامة فى موزمبيق وأنجولا ، التى يقوم بها المتمردون الذين ترعاهم جنوب أفريقيا الى الحاق الاضطراب بتدفق التجارة من خلال الموانىء الموجودة فى هذين البلدين ، ففى موزمبيق على سبيل المثال ، اصبحت خطوط السكك الحديدية التى تعمل بفاعلية قاصرة على الخطوط التى توصل الى موانىء جنوب أفريقيا أو الخطوط التى يتم الدفاع عنها بتكاليف عسكرية باهظة ، وانخفض حجم التجارة التى تتم فى ميناء مابوتو من ٦,٨ مليون طن عام ١٩٧٣ الى ٠,٩ مليون طن فقط عام ١٩٨٥ ، وأصبح ميناء بييرا يتعامل الآن فى ١,٣ مليون طن مترى سنويا مقابل ٤,٥ طن مترى سنويا فى عهد البرتغاليين وانخفض استخدام ميناء « لوبيتو » فى أنجولا فى التجارة الدولية حتى وصل الى مايقرب من الصفر نتيجة لأعمال التخريب التى تقوم بها منظمة يونيتا فى سكك حديد بنجويلا التى كانت يوما ما طريق التجارة الرئيسى لزامبيا وزائير .

والواقع أنه لن يتسن لطرق المواصلات فى المنطقة التى لها أهمية بالغة فى تخفيف الاعتماد على جنوب أفريقيا ، أن تتوافر لها السلامة مهما كان معدل أعمال التجديد فيها الا اذا توافرت لها الحماية الكافية ، وفى الدراسة التى قدمتها منظمة مؤتمر تنسيق التنمية فى الجنوب الأفريقى الى منظمة الوحدة الأفريقية يتضح أن سياسة جنوب أفريقيا القائمة على زعزعة استقرار الدول المجاورة كلفت تلك الدول أكثر من عشرة بلايين من الدولارات منذ عام ١٩٨٠ ، وتفصيل هذه التقديرات كما يلى :

	بملايين الدولارات
الأضرار المباشرة للحرب	١٦١٠
نفقات الدفاع الاضافية	٣٠٦٠
زيادة فى تكاليف النقل والطاقة	٩٧٠
فقد فى الصادرات والسياحة	٢٣٠
اللاجئون	التهريب٦٩٠
خفض فى الانتاج	٨٠٠
فقد فى النمو الاقتصادى	٢٠٠٠
عمليات المقاطعة والحصار	٢٦٠
ترتيبات تجارية	٢٤٠
	١٠١٢٠

المهارات البشرية لادارة اقتصاديات المواجهة :

كذلك تبين أن من الضرورى لدعم دول المواجهة الأفريقية اتخاذ تدابير عاجلة لتنمية المهارات البشرية فى هذه الدول بهدف تحقيق ادارة فعالة للاقتصاديات الوطنية ، خاصة وأن أوجه القصور واضحة على مستوى العمالة الماهرة دون المهنية والفنية .

كما أن من الضرورى فى الوقت نفسه لتحقيق هذا الدعم أن يتم الاهتمام بالبيانات الدقيقة عن المتطلبات الأساسية ووضع المشاريع القاطعية وتحديد أولوياتها لتنمية الطاقة البشرية واستخدامها بشكل فعال ، كما أنه من الضرورى الاضطلاع بأنشطة وبرامج للتنمية الاقليمية تكمل الأنشطة الوطنية التى تقوم بها البلدان بشكل منفرد .

لذلك كان من الضرورى اعطاء الأولوية لتدريب أبناء دول المواجهة ، بحيث يؤدى هذا التدريب فى مختلف المجالات الى دعم الأنشطة التى تقوم بها القطاعات الأخرى وكذلك متطلبات التعاون الاقليمى فى المجالات ذات الأولوية ، ولتيسير عملية التخطيط لابد من وضع تقدير مفصل لمتطلبات الأنشطة ذات الأولوية من الطاقة البشرية ، ويعتبر التخطيط السليم أمرا هاما للتنفيذ الفعال للمشاريع ثم لدخولها مرحلة التشغيل وصيانتها .

وتعتبر رقعة احتياجات دول المواجهة من الخبراء والفنيين هى رقعة واسعة النطاق ، وذلك لتعدد المجالات التى تعانى من نقص كبير فى الطاقة البشرية ، ومن أمثلة احتياجات هذه الدول حاجتها الى الخبراء والفنيين فى المجالات الهندسية وتشغيل الآلات ، والمدربين والمهندسين فى المجالات العلمية والفنية والمهنية ، والى مديرى انتاج ، ومراجعين ومحاسبين وخبراء نقل ومواصلات سلكية ولاسلكية ، ومديرين ومشرفين زراعيين وكيميائيين وغيرهم .

ومن المجالات التى تتطلب درجة عالية من الأولوية مجال اعادة تدريب العمال المهاجرين الذين طردتهم جنوب أفريقيا من القطاع الزراعى الذى يعانى من نقص حاد فى العاملين المدربين فى مجال الارشاد الزراعى ، كما لابد أيضا من النهوض بالتدريب التقنى والمهنى وتوسيع قاعدته ، هذا فضلا عن النقص فى استخدام مرافق التدريب القائمة فى دول المواجهة .

اعادة تأهيل العمال المهاجرين :

وتمثل العمالة المهاجرة من دول خط المواجهة بأعداد غفيرة للعمل فى جنوب أفريقيا مجالا حرجا من مجالات

التبعية ، ويتضح هذا من المدى الذى بلغته بعض هذه البلدان فى اعتمادها على جنوب أفريقيا فى توفير فرص العمل ، والحصول على تحويلات العاملين من النقد الأجنبى .

وقد هددت حكومة جنوب أفريقيا هذه الدول بالفعل بخفض عمالها المهاجرين اليها بل وايقافهم تماما ، ولن يتأثر من الجزاءات فى مستواها الأدنى سوى العمال غير المهرة من العاملين فى المناجم وفى قطاعات أخرى ، بينما تكون قدرة البلدان المتضررة على استيعاب العمال العائدين فى أنشطة اقتصادية ذات عائد مجز محدودة ، ومن ثم كان من الضرورى تقديم مساعدة عاجلة الى هذه البلدان فى مجالى الغذاء والاسكان ، مع توفير فرص عمل بديلة ومرافق لاعادة التدريب ، الخ ..

والواقع أن اقتصاد جنوب أفريقيا اعتمد بشكل تقليدى على استيراد العمالة الرخيصة من الدول المجاورة ، وأدى الافتقار الى فرص العمل المحلية فى تلك البلدان ، بالاضافة الى اغراء الأجور المرتفعة فى جنوب أفريقيا ، الى نمو القوة العاملة المهاجرة على مدى السنين ، ومع ذلك ، فانه نتيجة للمشاكل القائمة فى جنوب أفريقيا ، انخفض العدد المطلق للعمال المهاجرين فى أواخر السبعينات ، وفيما بين عامى ١٩٨٠ ، و١٩٨٣ بقيت أعداد العمالة المهاجرة ثابتة تقريبا .

والى جانب المهاجرين المسجلين بشكل قانونى هناك عدد كبير من العمال الذين هاجروا بشكل غير قانونى من البلدان المجاورة لجنوب أفريقيا ويعمل هؤلاء عادة فى المزارع ، وتتراوح تقديرات أعدادهم تراوحا كبيرا وان ظلت محصورة بين نصف المليون والمليون ، وقد أدت ظاهرة نمو العمالة المهاجرة الى نقص العمال المدربين فى مجال الزراعة فى دول المواجهة ، مما أدى الى تقلص الانتاج الزراعى ، وأدى ذلك بدوره الى تزايد الاعتماد على الأغذية والواردات الأخرى من جنوب أفريقيا ، وقد انتهجت جنوب أفريقيا بشكل متعمد سياسة ترمى الى استمرار تبعية دول المواجهة فى هذا القطاع من خلال تخريب منشآتها الاقتصادية بشكل منتظم ، فضلا عن اتاحة فرص العمل للعمال المهاجرين ، وذلك بالرغم من البطالة الكبيرة المتفشية فيما بين السود داخل جنوب أفريقيا .

ومن بين جميع بلدان المواجهة تعتبر موزمبيق الدولة الأكثر عرضة للخطر ، وقدرت موزمبيق أن عودة مايقرب من ٣٠٠,٠٠٠ عامل يعملون فى جنوب أفريقيا ستؤدى الى قيام حالة طوارىء تقتضى انفاق ٧٦١ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لاعادة تأهيلهم فى شتى قطاعات الاقتصاد ، لاسيما فى القطاعين الزراعى والصناعى ، مع ملاحظة أن نقص عدد الأيدى العاملة المهاجرة قد يؤدى من الناحية الايجابية الى زيادة الانتاج الزراعى نظراً لأن بعض العمال المهاجرين قد يعودون الى القطاعات الزراعية ، اذا ما أمكن توجيههم لذلك .

الاجتماع الثانى للصندوق فى برازافيل

وانعقد اجتماع لجنة الصندوق فى برازافيل فى الفترة من ١٤ الى ١٦ يناير ١٩٨٨ ، برئاسة السفير/كريشنان المبعوث الخاص لرئيس وزراء الهند ، واشترك فى الاجتماع ممثلون للدول اعضاء لجنة التسعة ، كما حضر الاجتماع ممثلون عن دول المواجهة الأفريقية بصفة مراقب ، فضلا عن ممثلين لحركات التحرير فى الجنوب الأفريقى (ال ANC والـ PAC) ومنظمة السوابو التى حضر رئيسها سام نجوما بنفسه الاجتماع .

وقد اشترك كذلك فى الاجتماع الدول التى دعيت ـ كمدعوين خاصين ـ ومن بينها مصر وبلغاريا والكاميرون وقبرص وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وايطاليا وليبيا وماليزيا ونيكاراجوا والنرويج والباكستان وأوغندا والاتحاد السوفيتى وفيتنام ، كما حضر الاجتماع ممثلون عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، واليونيدو ، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين ، واليونسيف ، والفاو ، ومنظمة برنامج التنمية ، ومنظمة البيئة ومنظمة العمل الدولية ، واللجنة الخاصة للأمم المتحدة المناهضة للعنصرية ، وسكرتارية الكومنولث .

وافتتح الاجتماع وزير خارجية جمهورية الكونجو ، كما حضر الافتتاح سام نجوما رئيس منظمة السوابو ، حيث عرض فى الاجتماع التطورات الاخيرة فى منطقة الجنوب الافريقى وخاصة بالنسبة لناميبيا ، وأكد رئيس الاجتماع استمرار التأييد والتضامن من لجنة الصندوق والدول المدعوة ، لحركات التحرير ولنضال شعبى جنوب افريقيا وناميبيا .

واستعرض الاجتماع التقدم الذى تم فى عمل الصندوق ، والوضع الخاص بالتبرعات والمشاركات التى تمت فى الصندوق حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٧ ، وقد تقدمت بعد هذا التاريخ كل من جمهورية كوريا بالمساهمة فى الصندوق بمبلغ مليون دولار فى شكل عينى ، وكذلك جمهورية غينيا بيساو التى ساهمت نقدا فى الصندوق بمبلغ خمسة آلاف دولار .

وركز الاجتماع على متابعة ماتم نحو تنفيذ المساهمات فى صندوق الدعم ، ولوحظ فى الاجتماع التباطؤ بالنسبة لتنفيذ المساهمات النقدية ، حيث لم تقم الدول المساهمة نقدا بايداع مساهماتها النقدية فى الحساب المفتوح فى نيودلهى لهذا الغرض ، وابرز رئيس الاجتماع ان بعض المساهمات فى طريقها الى الايداع ، كما اعلنت فرنسا فى الاجتماع انها قررت التبرع بمبلغ ٢٠ مليون فرنك لتمويل

مشروعات جديدة تحددها دول المواجهة المستفيدة وان لجانا مشتركة مع فرنسا ودول المواجهة تقوم بتحديد هذه المشروعات .

الاجتماع الثالث للصندوق فى ليما :

وعقد الاجتماع الثالث لصندوق الدعم فى ليما عاصمة بيرو فى ٢ اغسطس ١٩٨٨ ، ورأس الاجتماع السفير/ كريشنان المبعوث الخاص لرئيس وزراء الهند ورئيس لجنة الصندوق ، واشترك فى الاجتماع ممثلون للدول اعضاء لجنة التسعة ، كما حضر الاجتماع ـ بصفة مراقب ـ ممثلون عن دول المواجهة الافريقية وممثلون عن حركات التحرير الافريقية الثلاثة (الـ ANC والـ PAC) والـ SWAPO ، فضلا عن المدعوين الخاصين للدول المانحة ، وهى ـ بالاضافة الى مصر ـ فرنسا والسويد والاتحاد السوفيتي والمجر وبولندا والباكستان وماليزيا والفلبين وكوريا وتايلاند ونيبال وبنجلاديش وليبيا ونيكاراجوا ، فضلا عن المنظمات الدولية والاقليمية .

وافتتح الاجتماع وزير خارجية البيرو (الدكتور لويس جونسالز بوسادا) ، وابرز فى كلمته تأكيد موقف البيرو من تأييد دول المواجهة الافريقية وحركات التحرير الافريقية فى كفاحها ضد النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، ومن معارضة الابارتيد ، واعتبر انعقاد الاجتماع ابرازا لتأييد المجتمع الدولى لدول المواجهة وحركات التحرير فى مواجهة جنوب افريقيا ، وتلقى الاجتماع رسالة تأييد من كل من السكرتير العام للأمم المتحدة ، ومن السكرتير التنفيذى للكومنولث .

وقد تضمن جدول اعمال الاجتماع عرضا عن التقدم الذى احرزه الصندوق ، واستعراض انشطته ، واستخدام الارصدة النقدية فى حساب الصندوق ، واستخدام مساهمات الدول المانحة واستعراض المشروعات ، وموضوع تعيين محاسبين معتمدين ، فضلا عن تعبئة الرأى العام والموارد المالية ، وتقرير اللجنة الفرعية للصندوق (برئاسة زامبيا) ، وكذلك تقرير عن الصندوق للعرض على الاجتماع الوزارى لعدم الانحياز الذى عقد فى نيقوسيا بقبرص (من ٢ الى ٥ سبتمبر ١٩٨٨) .

حجم المساهمات فى الصندوق :

وسبق فى اجتماع الصندوق فى نيودلهى فى يناير عام ١٩٨٧ توجيه نداء عالمى للحصول على التأييد العالمى للصندوق ، ثم لوحظ انه منذ الاجتماع الثانى للجنة الصندوق فى الكونجو برازافيل الذى انعقد فى يناير ١٩٨٨ ، زاد عدد الدول التى اعلنت عن مساهماتها فى الصندوق ، حيث وصل عدد الدول المساهمة ٤٦ دولة تمثل حوالى ثلث المجتمع الدولى ، من الشرق والغرب والشمال والجنوب .

وقد بلغت قيمة المساهمات للصندوق حوالى ٢٥٦ مليون دولار ، اغلبها فى شكل عينى ، اما المساهمات النقدية فقد بلغت مبلغ حوالى مليون دولار ، بما فى ذلك الفائدة التى تحققت من ايداع المبلغ الذى توافر منذ الاجتماع الثانى فى برازافيل كوديعة بالبنك وقدرها حوالى ١٣ ألف دولار .

ولتوضيح المساهمات فى صندوق الدعم ، نرى ان هذه المساهمات قد تقدمت بها للصندوق ٣٢ دولة من دول عدم الانحياز وخمس دول من الدول النامية الاخرى ، فضلا عن خمس دول من الدول الشرقية وأربع دول من الدول الغربية ، وقدمت جميع مساهمات الدول الشرقية والغربية فى شكل عينى ، أما باقى المساهمات من دول عدم الانحياز والدول النامية ، فبعضها نقدى والآخر عينى .

المساهمات النقدية :

باربادوس	(١٠٠ الف دولار محلى)
جيانا	(٥ آلاف دولار)
نيكاراجوا	(٥٠ الف دولار)
موريشيوس	(٥٠٠ الف روبية محلية)
أوغندا	(١٠٠ الف دولار)
اليمن الديمقراطية	(١٥٠ الف دولار)
الأردن	(٥ آلاف دولار)
غينيا بيساو	(٥ آلاف دولار)
سيشل	(الفا دولار)
جيبوتى	(١٠ الاف دولار)
افغانستان	(٥ آلاف دولار)
بنجلاديش	(١٠ الاف دولار)
مالديف	(الف دولار)
نيبال	(٢٥ الف دولار)
لاوس	(٧ الاف دولار)
رواندا	(٥ الاف دولار)
كينيا	(١٥٠ الف دولار)

المساهمات العينية :

الهند	(٥٠٠ مليون روبية)
بيرو	(١٠ ملايين دولار)
يوغوسلافيا	(١٢ مليون دولار)
الكونغو	(١٠٠ مليون فرنك افريقى)
قبرص	(١٠٠ الف دولار)
ماليزيا	(٢ مليون دولار)
الكمرون	(١٥ مليون فرنك افريقى)
نيجيريا	(١٥ مليون دولار)

الجزائر	(١٠ ملايين دولار)
الأرجنتين	(٣ ملايين دولار)
الباكستان	(٥٠ مليون روبية)
مصــــر	(٤ ملايين دولار)
فيتنام	(١٠ آلاف دولار)

وقدمت غانا مساهمتها فى شكل نقدى وعينى معا (٥ ملايين دولار) ، وكذلك ليبيا التى اعلنت ان مساهمتها عشرة ملايين دولار نصفها نقدى والنصف الآخر عينى .

أما الدول النامية الاخرى التى قدمت مساهمات نقدية فهى : الفلبين (٥٠٠ مليون دولار) ، وبرونى (١٠٠ ألف دولار) ، كما قدمت كوريا مليون دولار (فى شكل عينى) ، وقدمت تايلاند عشرين ألف دولار (فى شكل نقدى وعينى معا) .

وبلغت مساهمات الدول الشرقية ، وجميعها فى شكل عينى : ٦٥ مليون روبل من الاتحاد السوفيتى ، وخمسة ملايين كرونا محلية من تشيكوسلوفاكيا ، ومليون ومائة ألف عملة محلية من بلغاريا ، وسبعمائة مليون عملة محلية من بولندا ، و ٦١ مليون فورنت من المجر .

أما الدول الغربية ، وجميع مساهماتها قدمت فى شكل عينى ، فهى : فرنسا (٢٠ مليون فرنك فرنسى) ، وايطاليا (٤ بلايين ليرة) ، والنرويج (١٠ ملايين كرونا نرويجية) ، والسويد (١٤٠ مليون كرونا سويدية) .

استخدام المساهمات وتنفيذ المشروعات

وقد ناقش الصندوق فى اجتماع ليما كيفية استخدام المساهمات النقدية ، وامكن التوصل الى معايير لهذا الاستخدام ، منها ضرورة التوزيع العادل حسب احتياجات دول المواجهة وحركات التحرير الافريقية ، ومراعاة المشكلات القائمة على المستوى الاقليمى والتى تؤثر فى دول المواجهة وحركات التحرير ، ومنها الاهتمام بالحاجة لبذل الجهود للحصول على مزيد من تعبئة الرأى العام العالمى ومن الموارد المالية ، كما تقرر عدم النظر فى التمويل من المساهمات النقدية للمشروعات التى تتطلب انفاقا ليس فى طاقة الموارد النقدية المتاحة إلا اذا توافرت موارد مالية اضافية مقدما ، وكذلك جعل تنفيذ المشروعات المختارة لرقابة اللجنة الفرعية للصندوق التى عليها اتخاذ الاجراءات الخاصة بتطبيق هذه الرقابة ، وقررت اللجنة الاحتفاظ برصيد بسيط عند توزيع الارصدة النقدية بالطريقة العادلة بين المشروعات المطلوب تمويلها بعد تمام دراستها .

وقد قرر الصندوق ان يساهم بمبلغ رمزى فى حدود ٥٠ ألف دولار لصالح اللاجئين المشردين فى الجنوب الافريقى ، مع اعلان هذه المساهمة فى مؤتمر اللاجئين فى اوسلو ، ورأى الصندوق ان هذه المساهمة لها قيمتها فى تعريف المجتمع الدولى بأن الصندوق قد اصبح حقيقة واقعة ، وانه اصبح يسهم من الناحية العملية فى دعم دول المواجهة وحركات التحرير فى كفاحها ضد النظام العنصرى فى جنوب افريقيا .

وبحث الصندوق استخدام المساهمات الاخرى وتنفيذ المشروعات المقدمة ، ورؤى ان الأمر يتطلب الاتصال المنسق بين الدول والمنظمات المانحة ودول المواجهة الافريقية المستفيدة من الصندوق بهدف استخدام المساهمات ، وقد تطلب ذلك على وجه الخصوص ان غالبية المساهمات هى فى شكل عينى ، مما دعا لجنة الصندوق الى اعتبار ان الحل الامثل لاستخدام المساهمات هو عن طريق الاتصال المباشر بين الدول المانحة ودول المواجهة لمناقشة المشروعات وتحديدها وتطويعها بما يمكن الدول المانحة من تمويلها واتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذها .

والواقع ان المشروعات المطلوب تمويلها قد تم اعدادها وتقديمها بمعرفة دول المواجهة وحركات التحرير حسب احتياجاتها العاجلة للتمويل من الصندوق ، وذلك فى الوقت الذى يتيح برنامج عمل الصندوق مجالا اوسع يتسم بالمرونة ويسمح بالتعديل والتطوير للمشروعات المقدمة على اساس الاحتياجات العاجلة لدول المواجهة وحركات التحرير ، ومن شأن ذلك ان يمكن الدول والمنظمات المانحة من اختيار المشروعات والبرامج التى تتفق مع اهداف الصندوق وبرنامج عمله ، وفى الوقت نفسه تتفق مع خبرات وامكانيات الدول المانحة ، مع التشاور مع دول المواجهة فى ضوء اولوياتها قبل تنفيذ المشروعات ، وقد تم بناء على ذلك تحديد العديد من المشروعات التى اصبحت مهيأة للتنفيذ .

هذا وقد جرى تقسيم المشروعات حسب نوعياتها الى ستة قطاعات ، تضم الاحتياطى الاستراتيجى للاغاثة ، والنقل والمواصلات ، الاثار السلبية للتجارة ، والبترول والاشكال الاخرى للطاقة ، وتأمين تشغيل المنشآت الاقتصادية الحيوية ، وتنمية الموارد الانسانية ، بما فى ذلك اعادة تشغيل القوى العاملة المهاجرة ، ولكن لوحظ ان غالبية المساهمات موجهة بتنمية الموارد الانسانية ولقطاع النقل والمواصلات فى الوقت الذى تحتاج فيه القطاعات الاخرى الى الاهتمام كذلك .

صندوق الدعم ومنظمة (الصادق) :

ومن الجدير بالذكر ان دول المواجهة الافريقية التى انشىء صندوق افريقيا لدعمها هى نفس دول الجنوب الافريقى ـ مع باقى الدول فى المنطقة ـ التى قامت من اجل تنسيق تنميتها الاقتصادية منذ سنوات منظمة مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقى المعروفة باسم منظمة (الصادق SADCC) ، التى تتخذ الجابون

عاصمة بتسوانا مقرا لها ، وقد ابرزت لجنة صندوق الدعم فى اجتماعها فى نيودلهى فى يناير عام ١٩٨٧ ان الصندوق يحتفظ بعلاقة وثيقة ، معها ، مع اتخاذ الترتيبات اللازمة للتشاور معها ، وقد قام بزيارة الهند فى ابريل عام ١٩٨٧ وقد يمثل المنظمة برئاسة رئيس مجلس وزراء المنظمة (نائب رئيس جمهورية بتسوانا) .

هذا وقد برزت اهمية البحوث والدراسات التى اجرتها منظمة (الصادق) عن احتياجات دول المواجهة الافريقية ، فى التعرف على مجالات وامكانيات دعم هذه الدول من خلال صندوق الدعم ، كما يبرز فى الوقت نفسه التشابه بين اهداف المنظمة والصندوق ، مما اكد اهمية التعاون بينهما ، عن طريق الاتصال الدائم وتحقيق التنسيق اللازم بين الجانبين بالنسبة للبرامج والمشروعات التى تهدف الى دعم دول المواجهة فى الجنوب الافريقى ، وكان من الواضح ان الصندوق يعتبر مبادرة هامة من جانب حركة عدم الانحياز التى تنتمى اليها فى الوقت نفسه دول المنظمة ، ولكن صندوق الدعم لم يقصد منه ان يكون تجمعا دائما للتنمية فى منطقة الجنوب الافريقى التى تقوم منظمة (الصادق) فيها بدور هام فى تحقيق تنميتها وتنسيق هذه التنمية بين دول الجنوب الافريقى .

المساهمة المصرية فى صندوق الدعم :

أما عن المساهمة المصرية فى صندوق دعم دول المواجهة الافريقية ، فقد بادرت جمهورية مصر العربية بالمساهمة فى الصندوق لعام ١٩٨٧ بمبلغ مليونى دولار فى شكل عينى ، ووكلت الى (الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا) مهمة تنفيذ هذه المساهمة فى صورة معونات فنية ، عن طريق ايفاد الخبراء المصريين فى التخصصات والمجالات التى تطلبها دول المواجهة لتحقيق اهداف صندوق الدعم ، فضلا عن تنظيم التدريب للمختصين من ابناء هذه الدول فى مختلف القطاعات التى تحقق هذه الاهداف ، وقد قررت مصر مساهمة جديدة بنفس القيمة وفى صورة المعونات الفنية للعام ١٩٨٨ .

وقد تواترت طلبات دول المواجهة الافريقية من المساهمة المصرية فى صندوق الدعم للخبراء فى مختلف المجالات التى تدخل فى نطاق الاولويات والاحتياجات التى تحقق اهداف الصندوق ، ومن بين هذه الاحتياجات مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والموانى والسكك الحديدية والهندسة والطاقة والطب وغيرها .

كما اهتم الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا بعقد الدورات التدريبية لأبناء دول المواجهة من المساهمة المصرية فى صندوق الدعم فى المجالات التى تحقق اهداف هذا الصندوق ، ومن ابرزها مجالات التدريب على مكافحة الارهاب ، وعلى تأمين المنشآت الحيوية وتأمين ادارة الموانى ، والموارد المائية والاستخدام الأمثل لها ، وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن التدريب فى مجالات الطاقة وغيرها من التدريبات □



البنـــك الدولـــى ودور جديـــد مع الأرجنتيـــن

سمية سعيد الألفى

كـــان الاعلان عن الاتفاق المبرم بين البنك الدولى والحكومة الأرجنتينية والذى تم توقيعه فى الخامس والعشرين من سبتمبر الماضى ببرلين والذى ينص على موافقة البنك على منح قرض جديد للأرجنتين تبلغ قيمته ١,٢٥٠ مليون دولار ، مبادرة جديدة من نوعها من جانب البنك حيث ان موافقته جاءت فى الوقت الذى لا زالت تقوم فيه الأرجنتين بمفاوضاتها مع صندوق النقد الدولى حول مشكلة الديون الخارجية والقروض الجديدة التى تحتاجها وبرنامج التكيف الاقتصادى الذى يطالب به الصندوق لتبدو وكأن البنك يتعدى على الدور الذى يضطلع به الصندوق ، فقد قام البنك بهذه المبادرة دون الموافقة المسبقة على القرض من قبل الصندوق ، وهى حادثة جديدة (أخذ البنك مبادرة كهذه مع تركيا من قبل لكن فى ظروف مختلفة) فمنذ ستة أعوام وتحديداً مع بداية تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية والصندوق يقوم بادارة أزمة كل دولة من الدول المدينة على حدة مع وضع برنامج الاصلاح الاقتصادى الملائم لها فى اطار شروطه ليأتى بعد ذلك دور البنك الدولى بتقديم القروض التى تحتاج اليها القطاعات الاقتصادية المختلفة للقيام بعملية الاصلاح الاقتصادى ويأتى دور نادى باريس فى اعادة جدولة الديون بالاتفاق بينه وبين الدول الدائنة ومجموعة البنوك التجارية الخاصة .

لذلك فالجديد فى الأمر هو ان البنك لم ينتظر دوره المعتاد والذى يلى دور الصندوق وبادر بالاتفاق مع الأرجنتين على القرض السابق بشرط واحد وهو تخفيض فى العجز فى القطاع العام الى ٢,٤ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٩ بدلاً من ٤,٦ ٪ فى عام ١٩٨٨ ولم يقم البنك بفرض شروط اخرى حول الاطار الكامل للسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية او تحديد لمعدلات النمو الاقتصادى كالتى يطالب بها الصندوق للموافقة على التفاوض مع اى من الدول المدينة وقد جاءت ردود الفعل الغربية معربة عن القلق من تأثير هذه المبادرة من قبل البنك على تقويض أركان العلاقة بينه وبين الصندوق وما سيؤديه ذلك من اضعاف الثقة فى دور الصندوق فى حل أزمة المديونية العالمية وعدم الالتزام بشروطه فى مجال تكييف اقتصاديات الدول المدينة ، ورغم ان الأرجنتين كانت تعتبر فى العشرينات من هذا القرن واحدة من أغنى عشر دول فى العالم - وبالفعل فإن مواردها الطبيعية تتيح لها الفرصة للتفوق على كل من كندا واستراليا حيث أن مساحتها تعادل مساحة الهند وتتمتع بمساحات شاسعة من الأراضى الخصبة بالاضافة الى احتياطى من البترول يبلغ مليارى برميل ، الا انه نتيجة لمجموعة من السياسات الاقتصادية الخاطئة والرضوخ تحت الحكم العسكرى لمدة سبع سنوات (مارس ١٩٧٦ - اكتوبر ١٩٨٣) اصيب خلالها الهيكل الإنتاجى للبلاد حالة من التمزق وأصبحت الطبقة المتعلمة المثقفة فى حالة شلل تام نتيجة للاجراءات القمعية وهاجر من لم يستطع تحمل البقاء .

وقد مرت الأرجنتين بثلاثة برامج لاعادة البناء الاقتصادى كان أولها فى عهد الرئيس السابق خوان بيرون (١٩٧٣ - ١٩٧٤) والثانى تحت الحكم العسكرى فى الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨١) أما البرنامج الثالث فهو فى عهد الرئيس الحالى راؤول الفونسين وهو مستمر منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن .

آثار تطبيق البرنامج :

يعتبر البرنامج الثالث الذى يتم تطبيقه حتى الآن أهمها جميعا نظرا لانعكاس آثاره المدمرة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى مما يهدد تجربة

الديمقراطية فى الأرجنتين ، فمنذ تحقيق الرئيس « الفونسين » للفوز الساحق فى انتخابات اكتوبر عام ١٩٨٣ قام بدعوة الشعب الأرجنتينى للعمل على مواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التى تمر بها البلاد واعداً الطبقات الشعبية بدفع الأجور والمرتبات بنسبة ٦ ـ ٨ ٪ بالمعدلات الحقيقية لمواجهة أعباء المعيشة .

ولكن مع نهاية عام ١٩٨٤ بدأت المفاوضات بين الحكومة الأرجنتينية وصندوق النقد الدولى للحصول على قرض تبلغ قيمته ٣٠ مليار دولار فلم يستطع الرئيس الأرجنتينى الوفاء بوعده نظرا للشروط التى طالب بها الصندوق واهمها هو تجميد الأجور والاسعار وتخفيض قيمة العملة المحلية أو تركها لسوق العرض والطلب .

وقد وافق الصندوق على منح القرض السابق للأرجنتين بعد ان ثبت له حسن النوايا من قبل الحكومة التى قامت بتخفيض قيمة البيزو (العملة الأرجنتينية القديمة) بنسبة ٣,١٥ ٪ مقابل الدولار قبل الاعداد للمحادثات الخاصة بينهما ـ بالاضافة إلى دفعها لأسعار التجزئة بنسبة ١٨,٣ ٪ فى شهر يوليو من نفس العام كذلك ارتفعت اسعار الوقود بنسبة ٢٢ ٪ شهريا بحيث بلغ اجمالى ارتفاعها ٥١٠ ٪ فى عام ١٩٨٤ بالاضافة الى الزيادة فى اسعار المواصلات .

وفى منتصف مارس من عام ١٩٨٥ اعلن وزير الاقتصاد الأرجنتينى الجديد خوان سوريل عن تطبيق برنامج اقتصادى صارم لانقاذ الأرجنتين من الأزمة الاقتصادية الطاحنة فقد وصل معدل التضخم الى ٦٦٢ ٪ مؤكدا على انتهاج الحكومة لسياسة نقدية ثابتة لتخفيض الأجور والانفاق العام للتغلب على التضخم ولتشجيع التصدير لزيادة معدل النمو الاقتصادى بعد فترة طويلة من الركود ولكنه لم يمر ثلاثة شهور على ذلك التصريح إلا وقام الاتحاد العام للعمال بتنظيم اضراب عام ضم اكثر من ربع مليون عامل شاركوا فى مظاهرة ضخمة امام مقر الرئيس الفونسين بميدان مايو بالعاصمة الأرجنتينية (بوينس ايرس) احتجاجا على تطبيق برنامج التقشف وعلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشى البطالة وزيادة نسبة التضخم الى ٩٤٠ ٪ علاوة على ازدياد حجم الديون الخارجية الذى بلغ اكثر من ٤٥ مليار دولار ، وقد رفع المتظاهرون لافتات احتجاج على سياسات التقشف التى قرر الرئيس الفونسين ووزير اقتصاده تطبيقها وضد سياسة الصندوق وشروطه واسموها بالسياسة الديكتاتورية الربوية وطالبوا بالكف عن سداد اقساط الديون والفوائد مؤكدين ان الديمقراطية مع الجوع ليست ديمقراطية .

وكان هذا هو الاضراب العام الثانى الذى يواجهه الرئيس الفونسين منذ توليه السلطة بعد الاضراب الأول فى سبتمبر من عام ١٩٨٤ .

وكالمعتاد نجد ان الفقراء ومحدودى الدخل قد اخذوا على عاتقهم تحمل الأعباء الاقتصادية المدمرة لتطبيق وصفة الصندوق فى الأرجنتين فقد كان من الغريب قيام الحكومة ببرنامج لتوزيع المواد الغذائية (سكر ـ دقيق ـ لحم) على اكثر من مليون اسرة ، اى حوالى ١٦ ٪ من المواطنين فى بلد معروف بوفرة انتاجه من الماشية كالأرجنتين .

من الناحية الاقتصادية فقد بدأت فى نهاية عام ١٩٨٥ تظهر بعض المؤشرات الايجابية للبرنامج الاقتصادى المطبق ، فقد انخفض معدل التضخم الى ٣,١ ٪ فى شهر اغسطس كما ارتفع حجم الودائع فى البنوك الوطنية بنسبة ٢٥ ٪ معطيا مؤشرا على تزايد الثقة على العملة الجديدة (الاوسترال) التى حلت محل البيزو العملة القديمة التى انخفضت قيمتها الى اقصى حد فى يونيو من نفس العام ويرجع ذلك الى قرار تجميد الأجور الذى كان اكثر فعالية من قرار تجميد الاسعار الذى لم يمكن تطبيقه باحكام نتيجة لصعوبة السيطرة على آلاف المنشآت الخاصة لاجبارها على تطبيق القرار وهكذا نرى انه لم يتم علاج جذرى لمشكلة التضخم وانما تم تحويله من تضخم طليق الى تضخم كامن فأصبحت الأسعار قابلة للانفجار فى اية لحظة .

ومع نهاية اغسطس من عام ١٩٨٦ اعلن وزير الاقتصاد الأرجنتينى بدء المرحلة الثانية من برنامج التقشف ويتضمن تشجيع الاستثمارات وتحويل شركات القطاع العام الى قطاع خاص واتخاذ عدة اجراءات تصب فى صالح شركات النفط الأجنبية العاملة فى الأرجنتين بالاضافة الى ادخال برامج التصدير الزراعى حيز التنفيذ مع تركيزه على مشكلة ركود اسعار المنتجات الزراعية والانخفاض المستمر فى حصيلة صادراتها الذى يرجع الى حروب الدعم بين كل من الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة لتتغلب كل منهما على الأخرى فى دعم صادرات القمح وكافة المنتجات الزراعية الأخرى وقد انخفضت قيمة صادرات السلع الزراعية (التى تمثل ٨٠ ٪ من اجمالى صادرات الأرجنتين) بمعدل ٤٠ ٪ فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ .

ومع بداية شهر فبراير من العام الماضى (١٩٨٧) قدم البنك الدولى قرضا للأرجنتين يصل الى ٢ مليار دولار

النمو الاقتصادى والتضخم (١٩٨٠ - ١٩٨٥)

	الناتج المحلى الاجمالى	معدل النمو ٪		معدل التضخم ٪
		الصناعة	الزراعة	
١٩٨٠	١,٠٩	– ٣,٨	– ٥,٥١	٧٥,٤٣
١٩٨١	– ٦,٤٦	– ١٥,٩٨	١,٩٢	١٠٩,٥٨
١٩٨٢	– ٥,١٨	– ٤,٧٢	٦,٩٢	٢٥٦,٢٢
١٩٨٣	٣,٢٢	١٠,٨١	١,٨١	٣٦٠,٩٢
١٩٨٤	٢,٤٨	٤,٠٣	٣,٨٨	٥٨٥,١٠
١٩٨٥	– ٤,٤١	– ١٠,٤٠	– ٣,٣٥	٦٦٢,٩٠

لعامى ١٩٨٧ و١٩٨٨ من أجل تمويل برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تتبعه الحكومة وقد جاء هذا القرض متوافقا زمنيا مع القرض الذى اعلن صندوق النقد الدولى عن تقديمه للأرجنتين والذى يصل الى ١,٨ مليار دولار وامام هذه العروض السخية من جانب كل من البنك والصندوق قامت الحكومة الأرجنتينية بالاعلان عن التجميد التام للأسعار والأجور وتخفيض سعر الاوسترال بنسبة ٦,٦ ٪ تلاه انخفاضان آخران فى شهرى مايو ويونيو من نفس العام مع زيادة اسعار الخدمات العامة بنسبة ٢ ٪ واسعار الوقود بنسبة ١٥ ٪ والجديد هو بدء الارتفاع من جديد فى معدل التضخم بسرعة كبيرة ليصل الى ٧,٦ ٪ فى شهر فبراير من العام الماضى بعد أن استمر معدله اقل من ٥ ٪ لمدة ١٨ شهراً رغم رضاء الصندوق عن خطوات الحكومة الأرجنتينية فى تطبيق برنامج التكيف الاقتصادى فقد تزايدت مشكلة الديون الخارجية التى وصلت الى ما يقرب من ٥٢ مليار دولار فى العام الماضى (٣٣ مليار للبنوك التجارية) وقد بذلت الأرجنتين جهودا مضنية فى اجتماع نادى باريس فى مايو من العام الماضى للتوصل للاتفاق مع الدول الدائنة لاعادة جدولة ٢,١ مليار دولار من ديونها ، وتمت الموافقة من الدول الأعضاء على السماح للحكومة الأرجنتينية باعادة دفع هذه الديون فى الفترة من مايو ١٩٩٣ - نوفمبر ١٩٩٧ بدلا من الفترة يناير ٨٦ - يونيو ١٩٨٨ مع السماح بقروض جديدة تصل الى ٤٠٠ مليون دولار من أجل تمويل الواردات الأرجنتينية وفى سبتمبر من هذا العام وصلت تأثيرات السياسة الاقتصادية التقشفية الى اقصى حد لها وسط اسوأ اضطرابات سياسية وعمالية منذ تولى الرئيس الفونسين الحكم ، بقيام الاتحاد العام لنقابات العمال باضراب عام احتجاجا على برنامج التقشف الاقتصادى الذى ادى الى زيادة نسبة البطالة الى اكثر من ١,٥ مليون عاطل (٢٧ ٪) واصيبت العاصمة بالشلل التام بعد ان شمل الاضراب موظفى البنوك والسكك الحديدية والمواصلات العامة . وقد قامت قوات البوليس بتفريق المتظاهرين مستخدمة القنابل المسيلة للدموع والقنابل المطاطية وخراطيم المياه ، مما أدى الى اصابة ما يزيد على ٧٤ من المتظاهرين وهذه الصورة السابقة هى انعكاس لحالة عدم الاستقرار السياسى التى تمر بها البلاد والناتجة عن زيادة الأعباء التى تتحملها القاعدة الشعبية العريضة من جموع الفقراء والعمال ومحدودى الدخل من آثار تطبيق السياسة التقشفية للصندوق .

وتضع هذه الحالة من التوتر السياسى التى تمر بها الأرجنتين العديد من التساؤلات حول نتائج انتخابات الرئاسة التى ستجرى فى مايو من العام القادم (١٩٨٩)

مبادرة البنك الدولى :

فى اطار ما سبق من تطور العلاقة بين الحكومة الأرجنتينية وصندوق النقد الدولى واتباعها لبرنامجه التكيفى فلا يجب النظر الى مبادرة البنك السابقة بتقديمه لهذا القرض (١,٢٥٠ مليون دولار) قبل انتظاره لنتائج مفاوضات الصندوق مع الارجنتين على انه حادثة مذهلة تقوض أركان العلاقة الحميمة بين دورى كل من البنك والصندوق أو أن هذا سيكون نمطا للعلاقة بين البنك والدول المدينة فى المستقبل . فكل ما حدث هو شكل من أشكال تبديل الأدوار بينهما بحيث يتولى البنك تقديم هذا القرض للأرجنتين فقط كحالة خاصة وهى تحتل المركز الثالث بين الدول الأكثر مديونية فى العالم ويأتى هذا الموقف من البنك بتدعيم من الادارة الأمريكية التى كانت تخشى تفجر ازمة المديونية اثناء الحملة للانتخابات

الأمريكية السابقة فمن المعروف ان هناك دائماً مساندة أمريكية للحكومات المدنية التى فى السلطة اذا كانت تخدم المصالح الأمريكية .

ومن جانب الصندوق نجد انه يفضل عادةالتعامل مع الحكومات العسكرية لقدرتها الأعلى على الالتزام بتطبيق شروطه القاسية بوسائلها القمعية . ومنطقى ان يحاول الصندوق التخفيف من دوره فى مشكلة المديونية الخارجية خاصة وانه مع التوسع الشديد من جانبه فى ممارسة دوره لم يأت ذلك بالحل .

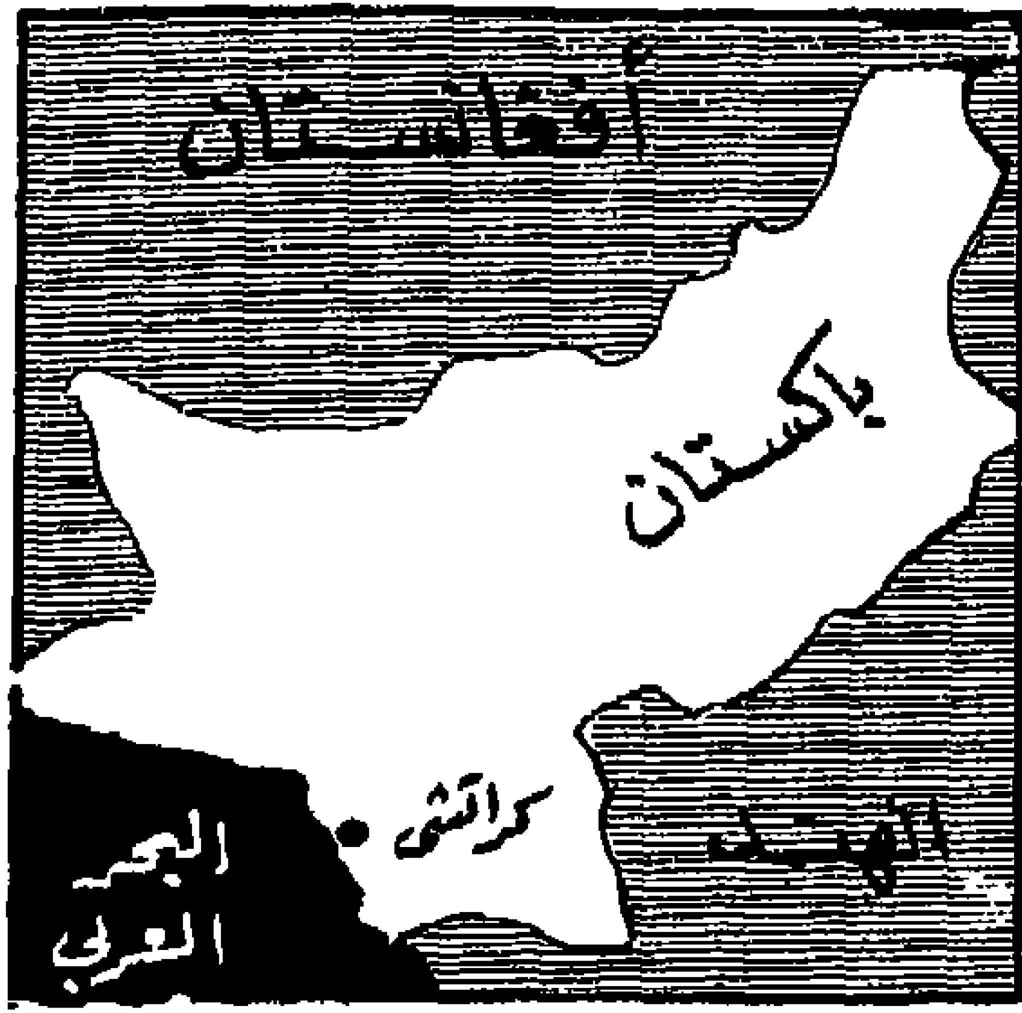
ومما يؤكد الاتفاق غير المعلن بين البنك والصندوق هو ان موافقة البنك على السماح بالقرض قد اقترنت بشرط أساسى من شروط الصندوق وهو تخفيض عجز القطاع العام الى ٢,٤ ٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٩ .

وليس هناك مجال للقلق من حدوث حالات مماثلة فى المستقبل . فدور صندوق النقد الدولى من أهم دعائم النظام النقدى العالمى لحماية البنوك التجارية الخاصة الدائنة من مخاطر الافلاس يؤكد ذلك موقف نادى باريس الذى رفض اعادة الجدولة بدون الاتفاق مع الصندوق . فقد صرح بذلك رئيس بنك تشيس مانهاتن الذى قال (انه برغم ترحيبه باقراض البنك للأرجنتين الا انه سيظل الاتفاق مع الصندوق شرطا اساسيا للاتفاق مع البنوك التجارية) ومن المعروف ان البنوك التجارية تمثل المصدر الرئيسى للاقتراض بالنسبة للأرجنتين .

لم تسفر مجموعة سياسات الصندوق التقشفية فى علاج ازمة المديونية بل انها اخذت تتزايد حتى وصلت الى ٥٦ مليار دولار هذا العام ، يضاف اليها أعباء خدمة الديون ويرجع السبب الجوهرى الى ان الصندوق لا يأخذ فى اعتباره عند تشخيص حالات الدول المدينة ، تأثير العوامل الخارجية الهامة مثل الارتفاع الجنونى فى اسعار الفائدة فى اسواق النقد الدولية والارتفاع فى اسعار الواردات من الدول الصناعية وتفشى نزعة الحماية التجارية التى تتبعها الدول الرأسمالية الصناعية واعاقتها لنمو صادرات الدول النامية المدينة ، ويحاول التركيز فقط على السياسة الاقتصادية الخاطئة التى تنتهجها البلاد المدينة نتيجة لزيادة الطلب على الاستهلاك وللخروج من تلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة لابد من وجود تكتل يضم مجموعة الدول الدائنة فى كل من دول امريكا اللاتينية ودول العالم الثالث جميعها فى مواجهة الوضع المتردى للنظام النقدى العالمى الذى يخدم مصلحة مجموعة الدول الرأسمالية الدائنة وبنوكها التجارية لابد من تعاون الدول المدينة لبناء استراتيجية للاعتماد الجماعى على النفس لخلق مناخ أكثر عدالة فى المجالات النقدية والتجارية □



انتخابات باكستان بين الديمقراطية والحكم العسكرى



جمال الدين محمد على

جاء قرار تكليف السيدة بنازير بوتو بتشكيل الوزارة الباكستانية عقب فوز حزب الشعب الباكستانى فى الانتخابات البرلمانية الاخيرة هناك بمثابة فاصل بين عهدين فى تاريخ باكستان السياسى، وليضع حدا لفترة من الحكم العسكرى شهدتها البلاد واستمرت احد عشر عاما منذ استيلاء الرئيس السابق الجنرال ضياء الحق على السلطة فى يوليو ١٩٧٧، والاطاحة برئيس الوزراء المنتخب فى ذلك الوقت ذو الفقار على بوتو.

وقد حظيت تلك الانتخابات باهتمام كافة المراقبين السياسيين وعلى كافة الأصعدة نظرا للأحداث الدرامية التى سبقت اجراءها من جهة، ونظرا لما تمثله باكستان من وزن على الخريطة الدولية من جهة اخرى. وقد اجريت الانتخابات العامة لاختيار اعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم ٢٣٧ عضوا فى ١٦ نوفمبر الماضى واعقبها انتخاب مجالس الأقاليم لمقاطعات باكستان الأربع.

ويتناول هذا التقرير نتائج تلك الانتخابات بوصفها تمثل نقطة انطلاق هامة فى الحياة السياسية الباكستانية بل ربما حددت مصير باكستان على المستويين الاقليمى والدولى لعدة عقود قادمة اذا استمرت تلك التجربة الديمقراطية بدون عوائق.

نتائج الانتخابات :

- يبلغ اجمالى مقاعد الجمعية الوطنية الباكستانية ٢٣٧ مقعدا يتم اجراء الانتخابات على ٢٠٧ مقاعد منها، ويتم توزيع الثلاثين مقعدا الباقية على النحو التالى : ٢٠ مقعدا للنساء، وعشرة مقاعد للأقليات غير الاسلامية، وقد حصل حزب الشعب الباكستانى على ١٠٥ مقاعد بعد تعيين شاغلى العشرين مقعدا الخاصة بالنساء وحصل التحالف الاسلامى بزعامة نواز شريف رئيس وزراء البنجاب على ٥٥ مقعدا، وجاء فى الترتيب الثالث بعد حزب الشعب والتحالف الاسلامى حزب حركة المهاجرين من السند بحصوله على ١٣ مقعدا من مقاعد الجمعية الوطنية وكان التنافس الرئيسى فى تلك الانتخابات بين الحزبين الكبيرين بالأساس وهما حزب الشعب بزعامة السيدة بنازير بوتو وحزب التحالف الاسلامى بزعامة نواز شريف وحصل المستقلون على بقية عدد المقاعد.

واعقب اجراء تلك الانتخابات البرلمانية العامة اجراء انتخابات لاختيار اعضاء مجالس الأقاليم لمقاطعات باكستان الأربع وهى اقليم البنجاب والسند والحدود الشمالية الغربية وبلوشستان. وتضم مجالس هذه الاقاليم ٤٦٠ مقعدا يتم توزيعها على النحو التالى : ٢٤٠ لاقليم البنجاب اكبر اقاليم باكستان وبه ٦٠ ٪ من عدد السكان، و ١٠٠ مقعد لاقليم السند، و ٨٠ مقعدا للحدود الشمالية الغربية، و ٤٠ مقعدا لاقليم بلوشستان. وتتمتع المجالس الاقليمية للمقاطعات بسلطات واسعة على الصعيد المحلى فى ادارة شئون المقاطعة بالاضافة الى انها تلعب دورا هاما على المستوى القومى يتمثل فى ان مجالس المقاطعات ومجلس الشيوخ تكون الهيئة الناخبة التى تختار رئيس الدولة.

الظروف التى سبقت اجراء الانتخابات العامة :

- كان الرئيس الباكستانى الراحل ضياء الحق قد لقى مصرعه فى حادث تحطم طائرته على الحدود الباكستانية الافغانية فى ١٧ اغسطس الماضى ولقى حتفه مع عدد من قادة القوات المسلحة ورئيس اركان الجيش الباكستانى والسفير الأمريكى فى باكستان واشارت الاحداث الى وجود دور لعدد من القوى الخارجية والداخلية المعارضة لسياسات الرئيس ضياء الحق وراء حادث تحطم الطائرة وهو ماأثبته التقرير النهائى حول الحادث الذى اشار الى وجود عملية تخريبية وراء تفجر طائرة الرئيس ضياء الحق، إلا أن التقرير لم يشر الى وجود دور للقوى

الخارجية وراء الحادث مثل الهند أو الاتحاد السوفيتى أو نظام كابول الموالى للسوفيت .

ـ وكان الرئيس الراحل قد قام فى ٢٩ مايو الماضى بحل الجمعية الوطنية فى باكستان واقالة وزارة محمد خان جوينجو رئيس الوزراء الذى تم تعيينه عقب انتخابات ١٩٨٥ بحجة فشل حكومته فى تطبيق الشريعة الاسلامية وانتشار الفساد والرشوة فى البلاد ، إلا ان ذلك لم يكن السبب الحقيقى وراء الخطوة التى اتخذها الرئيس ضياء الحق ، اذ انه وضح خلال تلك الفترة اتساع هوة الخلاف بين المؤسسة العسكرية فى باكستان والرئيس ضياء الحق من جهة ، وبين وزارة محمد خان جوينجو من جهة اخرى ، حيث حاولت وزارة جوينجو الحد من سيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد الامور فى البلاد وهو ما اشتهرت به المؤسسة العسكرية منذ استقلال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧ حتى اليوم وهو مايرد ذكره بالتفصيل فيما بعد .

ـ وقد وضح الخلاف بين الجانبين ابان تلك الفترة فى قضيتين رئيسيتين :

١ ـ حادث انفجار مستودع ذخيرة فى مدينة روالبندى على الحدود الباكستانية الافغانية فى شهر ابريل الماضى واسفر عن مصرع مايقرب من مائة شخص واتهمت السلطات الباكستانية حكومة كابول والمخابرات السوفيتية بأنها وراء الحادث لأن المستودع كان خاصا بالمجاهدين الافغان وحاول رئيس الوزراء استغلال الموقف واجراء تحقيق فعلى فى الأمر وادانة كبار جنرالات الجيش المسئولين عن الحادث بما فيهم رئيس الأركان وهو من اقرب مساعدى الرئيس ضياء الحق وهو ماحدا بأعضاء المؤسسة العسكرية للضغط على الرئيس الراحل لاقالة حكومة خان جوينجو للابقاء على هيمنة المؤسسة العسكرية .

٢ ـ مثلت قضية افغانستان والموقف من الاحتلال السوفيتى لأفغانستان ، عاملا آخر من عوامل توسيع هوة الخلاف بين وزارة جوينجو والرئيس ضياء الحق والمؤسسة العسكرية اذ ان القضية الافغانية وتطوراتها ساعدت الرئيس ضياء الحق على تشديد قبضته على الداخل بحجة وجود تهديد خارجى على الحدود . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ساعدت نظامه فى الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة التى فرضت عقوبات اقتصادية على باكستان ابان حكومة الرئيس كارتر بسبب البرنامج النووى الباكستانى إلا ان هذه العقوبات تم التخلى عنها بعد الاحتلال السوفيتى لأفغانستان حيث اصبحت باكستان دولة المواجهة الرئيسية مع الاتحاد السوفيتى والملجأ الرئيسى لثلاثة ملايين من اللاجئين الافغان .

إلا ان حكومة خان جوينجو كانت ترى انه من الضرورى التعجيل بعقد اتفاق لانسحاب القوات السوفيتية من افغانستان للتخلص من عبء المهاجرين الافغان من الناحيتين الأمنية والاقتصادية اذ ان وجود هذا العدد الكبير من اللاجئين الافغان يسبب حالة عدم استقرار امنى فى مناطق الحدود بسبب ممارسة تجارة بيع السلاح وتجارة المخدرات لبعض الاقليات العرقية المناهضة للحكومة فى باكستان ، بالاضافة للعبء الاقتصادى .

غير ان الرئيس ضياء الحق كان يرى ضرورة التشدد فى مواجهة السوفيت وتأييد موقف المجاهدين الافغان فى ضرورة الاطاحة بحكومة كابول الشيوعية واقامة حكومة اسلامية فى البلاد ، إلا انه اضطر تحت ضغط حكومة جوينجو وضغط حليفه الرئيسى الولايات المتحدة الى التوقيع على اتفاق انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان فى ابريل الماضى .

ـ اعقب حل الوزارة والبرلمان فى باكستان نوع من عدم الاستقرار السياسى مما اضطر الرئيس ضياء الحق الى اعلان اجراء انتخابات على اساس غير حزبى ، مما اثار الاحزاب السياسية التى طعنت فى القرار امام المحكمة الدستورية فى باكستان وجاء الحكم لصالح هذه الاحزاب بالغاء قرار الرئيس الراحل واجراء الانتخابات على اساس حزبى ، وتم تشكيل قوتين رئيسيتين شاركتا فى دخول تلك الانتخابات بالاضافة لعدد آخر من الاحزاب .

خريطة القوى السياسية على الساحة الباكستانية :

ـ التحالف الديمقراطى الاسلامى بزعامة نواز شريف رئيس وزراء البنجاب ضم هذا التحالف مجموعة الاحزاب التى تؤيد سياسة الرئيس ضياء الحق وتمثل ١ ـ حزب الشعب الوطنى ٢ ـ حزب الرابطة الاسلامية ٣ ـ جماعة علماء الاسلام ٤ ـ حزب الجهاد ٥ ـ جماعة اهل الحديث ٦ ـ جماعة نظام المصطفى ٧ ـ المجموعة المستقلة ٨ ـ جماعة المشايخ الباكستانية .

ثانيا : تحالف الشعب الباكستانى بزعامة خان جوينجو رئيس الوزراء السابق وضم ثلاثة احزاب : ١ ـ الرابطة الاسلامية ٢ ـ حزب تحريك الاستقلال ٣ ـ حزب جماعة علماء باكستان .

ثالثا : الجبهة اليسارية الديمقراطية وضمت « ٦ » احزاب يسارية : ١ ـ جبهة التحرير القومية ٢ ـ حزب العمال والفلاحين ٣ ـ حزب اصدقاء الوطن الثورى ٤ ـ الحزب الشيوعى الباكستانى ٥ ـ جبهة الفكر الوطنية ٦ ـ الحزب الاشتراكى الباكستانى .

رابعا : حزب الشعب الباكستانى بزعامة السيدة بنازير بوتو .

خامسا : حزب حركة المهاجرين من السند .

البرنامج السياسى لكل من حزب الشعب والتحالف الاسلامى :

كان من الواضح فى الانتخابات الباكستانية الاخيرة انه على الرغم من مشاركة العديد من الأحزاب فيها وماسبقها من عقد عديد من التحالفات إلا ان القوى الرئيسية على الساحة السياسية تمثلت فى كل من حزب الشعب الباكستانى بزعامة بنازير بوتو ابنة رئيس وزراء باكستان الأسبق ذو الفقار على بوتو ، والتحالف الاسلامى الديمقراطى بزعامة نواز شريف رئيس وزراء اقليم البنجاب اكبر اقاليم باكستان الأربعة ، وهو ماأشار اليه البعض بأن المنافسة السياسية فى تلك الانتخابات قد تمحورت حول ماسمى تجاوزا « البوتووية » نسبة لذو الفقار على بوتو « والضيائية » نسبة للرئيس الراحل ضياء الحق ومن هنا فان المنافسة كانت تدور حول اشخاص اكثر منها برامج سياسية محددة ولكن هذا لايمنع من الاشارة الى الخطوط الرئيسية فى برامج كل من الحزبين الكبيرين .

فقد ركز برنامج التحالف الاسلامى على عدد من المبادىء : ١ ـ سيادة القرآن والسنة فى التشريع ٢ ـ تحقيق العدالة بادخال نظام القضاء الاسلامى ٣ ـ الدعم الكامل للمجاهدين الأفغان ٤ ـ تدعيم البرنامج النووى الباكستانى ٥ ـ دعم كفاح الشعوب من اجل التحرير لاسيما شعب كشمير ، والشعب الفلسطينى ٦ ـ حرية الاديان والمعتقدات ٧ ـ الحفاظ على وحدة اراضى الباكستان وتضامن شعبها ٨ ـ حماية الاستقلال الاقليمى والاتحادى ٩ ـ الالتزام بالنظام البرلمانى ١٠ ـ العمل على اقامة دولة رفاهية اسلامية .

أهم مبادىء برنامج حزب الشعب الباكستانى :

١ ـ بناء الافكار الاسلامية العالية على اساس مبادىء الاخوة والمساواة .

٢ ـ تثبيت القيم الديمقراطية والاستقلال الاقليمى وتقوية اسس الدولة .

٣ ـ حماية حقوق الانسان فى كافة المجالات .

٤ ـ ضمان مشاركة الاحزاب السياسية فى اتخاذ القرارات المصيرية .

٥ ـ حماية حدود باكستان وتقوية دفاعاتها وانتهاج سياسة خارجية وطنية والتمسك بتعهدات باكستان الخارجية .

٦ ـ العفو عن المنفيين والسماح بالعودة لباكستان .

٧ ـ ضمان حرية التعبير والغاء مؤسسة الصحافة الوطنية

٨ ـ ضمان حقوق الاقليات ومعاملتهم مع المسلمين على قدم المساواة .

٩ ـ تقوية وتدعيم القطاع العام .

١٠ ـ فى مجال السياسة الخارجية :

أ ـ اتباع سياسة خارجية غير منحازة والعمل على ضمان أمن المحيط الهندى وخلوه من الاسلحة النووية .

ب ـ اتباع مبدأ الثنائية فى العلاقات مع كافة بلدان العالم بما فى ذلك القوى العظمى .

جـ ـ التوصل لتسوية لأزمة كشمير .

د ـ التضامن مع الشعوب المضطهدة فى العالم .

هـ ـ تطبيق اتفاق جنيف الخاص بالقضية الأفغانية .

وعلى غرار كافة المعارك الانتخابية تبادل التحالف الاسلامى وحزب الشعب الاتهامات حول العديد من القضايا الداخلية والخارجية ، حيث اتهمت بنازير بوتو التحالف الاسلامى بأنه ليس له برنامج واضح وان الاحزاب التى شاركت فى تكوين هذا التحالف هى الاحزاب المعادية للشعب وللديمقراطية الحقيقية والمؤيدة لكل سياسات الرئيس الراحل ضياء الحق وسيطرة العسكريين على السلطة ، وانه يكفى ٤١ عاما من الحكم العسكرى فى باكستان لكى تنتقل البلاد الى حياة ديمقراطية حقيقية وان كان هذا لايمنع تعاون حكومتها مع جنرالات الجيش فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومى لباكستان .

ورد زعماء التحالف الاسلامى بأن حزب الشعب وزعيمه ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء السابق وراء اجهاض مشروع المفاعل النووى الباكستانى . وتحدت بنازير بوتو زعماء التحالف وقالت ان مشروع بناء المفاعل النووى الباكستانى فى كاهوتا كان مشروعا سريا غير ان نظام الرئيس الراحل ضياء الحق هو الذى جعل الأمر علنيا وقالت ان حكومة والدها رئيس الوزراء السابق قد حصلت على المفاعل النووى من اجل تقدم البلاد ، إلا ان نظام الرئيس ضياء الحق قد تراجع عن ذلك . وانتقدت محاولات زعماء التحالف فى محاولة جعل موضوع البرنامج النووى الباكستانى محورا للعملية الانتخابية ، واعلنت ان حزب الشعب لن يصنع القنابل الذرية وانه سوف يستخدم البرنامج النووى فى الأغراض السلمية لصالح البلاد .

وقد اتهمت صحيفة باكستان تايمز الصادرة فى ١١/١٥ والمؤيدة للتحالف الاسلامى رئيسة حزب الشعب بنازير بوتو بأنها تحصل على دعم لحملاتها الانتخابية من

الولايات المتحدة بعد ان تعهدت لأمريكا بفتح مفاعل كاهوتا النووى للرقابة الدولية . واضافت الصحيفة فى مجال هجومى على زعيمة حزب الشعب ان بنازير بوتو تتعاون مع الهند والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لدعم نظامها ورفض النظام الاسلامى الذى يتبناه التحالف الاسلامى . وقالت الصحيفة ان الولايات المتحدة تريد ان تجعل من بنازير بوتو « اكينو » اخرى على غرار الفلبين .

كما انتقد التحالف الاسلامى موقف حزب الشعب من المجاهدين الأفغان وعدم الاستمرار فى تقديم العون اللازم لهم ، إلا ان السيدة بوتو اعلنت اعتزام حزبها احترام اتفاق جنيف الخاص بانسحاب القوات السوفيتية من افغانستان والذى وقعته حكومة رئيس الوزراء السابق خان جوينجو مع حكومة الاتحاد السوفيتى وكابول فى ابريل الماضى ، وانها لن تعمل على عرقلة تنفيذ الاتفاق .

ومن حيث موقف الحزب من المؤسسة العسكرية اعلنت عزمها على ضرورة التعاون بين حزبها والقوات المسلحة وهو ماأكده رئيس اركان الجيش الباكستانى فى تصريح له فى ١١/١٣ بقوله « ان القوات المسلحة ستقبل نتيجة الانتخابات النيابية على أى شكل وبصرف النظر عن الحزب الفائز فيها ، وان القوات المسلحة تقوم فى هذه الفترة بحفظ الأمن والنظام ، وانها ستعود بعد الانتخابات الى ثكناتها لتركز بصورة اكبر على مهمتها الاساسية وهى الدفاع عن وحدة اراضى باكستان واستقلالها » .

ولعل هذا يثير نقطة هامة يجدر بنا ان نتناولها بالتفصيل لأنها تطرح سؤالا هاما حول مستقبل الديمقراطية فى باكستان فى ضوء الانتخابات الاخيرة من جهة ، وفى ضوء ماهو معروف تاريخيا عن دور المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية فى باكستان منذ الاستقلال فى عام ١٩٤٧ حتى اليوم من جهة ثانية ، وفى ضوء المشاكل العرقية وعدم التجانس العرقى بين سكان باكستان من جهة ثالثة فى اطار ماهو معروف عن وجود اربع قوميات عرقية فى البلاد .

مستقبل الديمقراطية فى باكستان بين الحكم العسكرى والمشاكل العرقية :

ـ كان انقلاب الرئيس ضياء الحق فى يوليو ١٩٧٧ ثالث انقلاب عسكرى تشهده البلاد منذ انفصالها عن الهند عام ١٩٤٧ . فمنذ تأسيس دولة باكستان حتى عام ١٩٥٨ حكم البلاد تحالف بيروقراطى عسكرى ، إلا ان هذا التحالف فشل فى خلق حزب للطبقة الحاكمة أو فى بناء ديمقراطية برجوازية على الطراز الهندى فانهارت العصبة الاسلامية التى كانت تملك قاعدة شعبية محدودة إلا انها كانت قوية بسبب سيطرة ملاك الاراضى ورجال الدين على الفلاحين وبرز حزب « عوام الراديكالى » الذى كان يطالب بحقوق مساوية للبنغاليين الذين كانوا يشكلون ٦٠ ٪ من سكان باكستان ويعيشون فى القسم الشرقى منها ، وكانت باكستان بعد انفصالها عن الهند متقسمة الى شطرين باكستان الشرقية وباكستان الغربية . وقد تركزت السلطة فى ايدى البنجابيين فى القسم الغربى وقد توافق بروز حزب عوام مع تنامى مقاومة الفلاحين للاقطاع فى الريف ، وتذمر العمال فى المدن ، فما كان من رئيس باكستان آنذاك ، إلا ان طلب من القائد العام للقوات المسلحة الجنرال ايوب خان ان يستولى على السلطة فى البلاد حتى يمكن السيطرة على الاوضاع فاستجاب بشرط استقالة رئيس الدولة ومغادرته البلاد ، وهو ماتم بالفعل ومثل هذا اول انقلاب عسكرى بعد ذلك حكم البلاد لمدة عشر سنوات تحالف من النخبة البيروقراطية والعسكرية وفى الفترة من « ٥٨ ـ ١٩٦٢ » سيطر العسكر على هذا التحالف وقمعوا كافة التنظيمات السياسية والطلابية والنسائية والعمالية واغلقوا صحف المعارضة . أما فى الفترة الثانية « ٦٢ ـ ١٩٦٩ » فقد عززت البيروقراطية المكونة من كبار موظفى الدولة موقعها فى هذا التحالف غير ان قيام انتفاضة شعبية عارمة بسبب احتجاج الناس على السياسة الاقتصادية التى ركزت الثروة فى ايدى رجال الاعمال فى المدن وملاك الاراضى فى الريف وتركت غالبية الناس من سكان المدن والفلاحين يعانون من تدهور فى اوضاع المعيشة رغم نمو البلاد الاقتصادى وقد اجبرت الانتفاضة العارمة الرئيس ايوب خان على الاستقالة وانتقلت السلطة الى رئيس اركان الجيش الجنرال خان الذى وعد باجراء انتخابات عامة وهو ماتم فى ١٩٧٠ ، وكان نجاح حزب عوام فى هذه الانتخابات تحت شعار تخليص السكان البنغاليين من التميز الذى تمارسه الاقلية البنجابية ضدهم هو ما دفع العسكر الى تعطيل البرلمان ، ثم تدخلوا عسكريا فى البنغال وكانت النتيجة تدخل الهند من جانبها وهزيمة الجيش الباكستانى وانفصال باكستان الشرقية لتصبح دولة بنجلاديش فى ١٩٧١ .

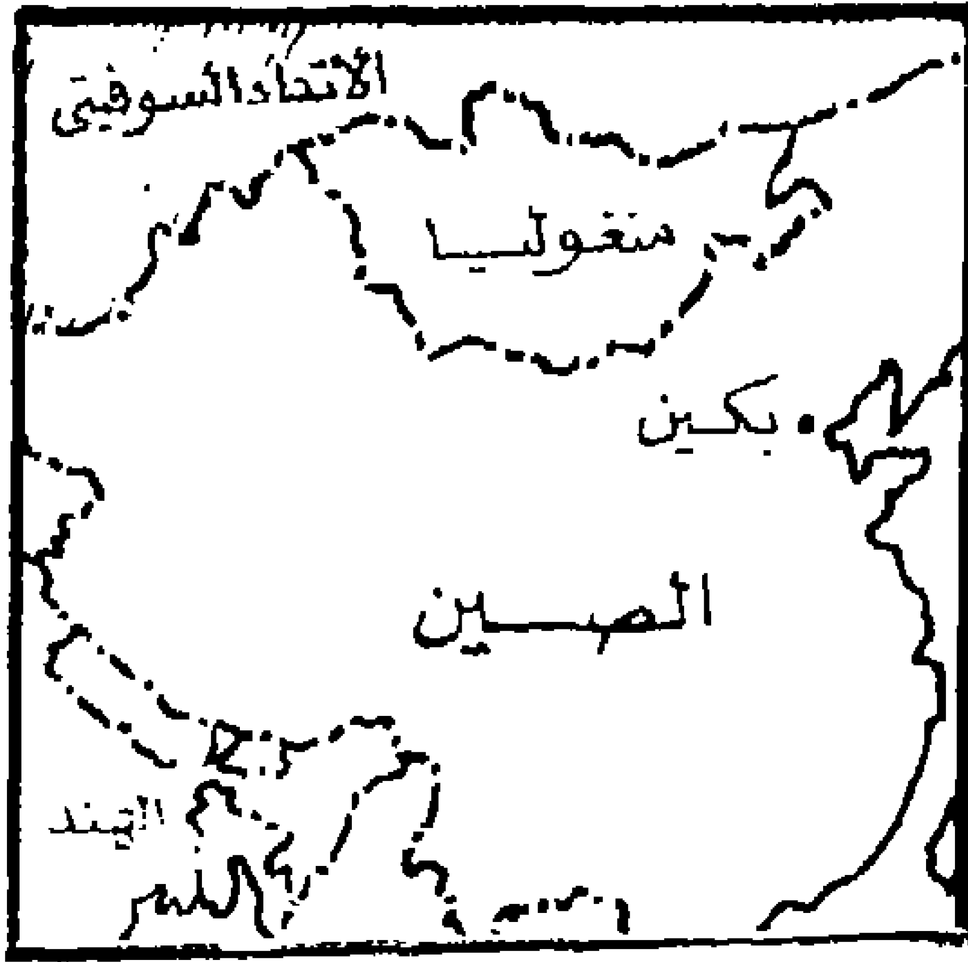
وبعد الهزيمة تخلى العسكريون عن السلطة واعتلى ذو الفقار على بوتو زعيم حزب الشعب رئاسة الوزارة فى ١٩٧١ . وقد حاول بوتو تقليص دور المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية الباكستانية ، إلا ان فشل حكومته فى السيطرة على المشاكل الاقتصادية والمشاكل التنموية

وفشل أصلاحاته السياسية فى تقويض هيمنة العسكريين وكبار ملاك الاراضى وموظفى الدولة على مقاليد الامور قد اثار توترا شعبيا فى البلاد فى ١٩٧٧ .

ويذكر ان المخابرات الامريكية لعبت دورا واضحا فى اثارة التوترات ضد حكومة ذو الفقار على بوتو اليسارية فى البلاد حتى تمهد لعودة العسكريين الموالين لها الى الحكم من جديد حتى ان السفير الامريكى فى باكستان ارنولد روفائيل الذى لقى مصرعه مع الرئيس الباكستانى فى حادث انفجار الطائرة كان يشغل آنذاك « ١٩٧٧ » منصب منسق سياسى فى السفارة الامريكية فى باكستان ولعب دورا واضحا فى استغلال موجة التوتر الشعبى التى استمرت ثلاثة اشهر لتهيئة الجو للانقلاب الذى قام به رئيس الاركان فى ذلك الوقت وهو الرئيس الراحل ضياء الحق حيث اعلن الاحكام العرفية فى البلاد وقام بالغاء دستور ١٩٧٣ الذى ينص على النظام البرلمانى فى البلاد ونظام تعدد الاحزاب واتخذ من الشريعة الاسلامية والنظام الاسلامى واجهة لنظام حكمه مدعيا ان تعدد الاحزاب لاتقره الشريعة الاسلامية ، ورفض الاطار البرلمانى لنظام الحكم ، بحجة تعارضه مع الشريعة الاسلاالاسلامية واستمرت الامور على هذا الوضع حتى تقرر اجراء استفتاء فى ديسمبر من عام ١٩٨٤ على تطبيق الشريعة الاسلامية مع النص فى نفس الوقت على انه فى حالة اختيار تطبيق الشريعة الاسلامية فان هذا يعنى استفتاء فى ذات الوقت على اختيار الجنرال ضياء الحق رئيسا لباكستان لمدة ست سنوات حتى ١٩٩٠ ، وفى ظل دولة اسلامية يشكل الدين الاسلامى عقيدة اكثر من ٩٠ ٪ من عدد سكانها لم يكن من المنطقى رفض تطبيق الشريعة الاسلامية وبهذا الاستفتاء الخبيث ضمن ضياء الحق فترة رئاسة حتى ١٩٩٠ . وفى فبراير ١٩٨٥ تقرر اجراء انتخابات للجمعية الوطنية على اساس غير حزبى حيث قاطعت كافة الاحزاب تلك الانتخابات لعدم اجرائها على اساس دستور ١٩٧٣ البرلمانى الذى وضعه ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء الأسبق ابان فترة حكمه وبعد هذه الانتخابات كلف الرئيس ضياء الحق محمد خان جوينجو وهو رجل مدنى بتشكيل الحكومة التى شكلت حزبا لها عرف باسم حزب الرابطة الاسلامية حتى اقال الرئيس ضياء الحق هذه الحكومة فى مايو الماضى وفق ماورد ذكره سابقا .

ومن ثم يتضح بجلاء الدور الهام الذى تلعبه المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية الباكستانية منذ الاستقلال ، ومن ثم فلايمكن اغفال دور الجيش فى عملية استئناف الحياة الديمقراطية البرلمانية فى باكستان بعد اجراء الانتخابات الاخيرة ودون بروز حوادث عنف كانت متوقعة ومن هنا فان البعض يتفاءل فى هذا الصدد خاصة بعد اعلان رئيس اركان الجيش ترحيبه بنتائج الانتخابات ، وان الجيش يقبلها كما ان على المؤسسات الحزبية الاخرى ان تقبل نفس النتيجة واجرى رئيس الاركان اتصالا مع السيدة بنازير بوتو ليؤكد لها حرص المؤسسة العسكرية على انجاح التجربة الديمقراطية الجديدة وهو مايعطى ضمانا حسب رأى البعض بصورة اساسية لعدم حدوث اختراق جديد من جانب المؤسسة العسكرية لهذه التجربة الوليدة مثلما منح القوى السياسية التى نجحت فى الانتخابات احساسا بالثقة والامان وهما عنصران رئيسيان فى تعميق التجربة السياسية الراهنة فى البلاد .

ان اكبر ازمتين تعرضت لهما باكستان منذ استقلالها حتى اليوم هما ازمة المشروعية وازمة القوميات ، وهذه الاخيرة نتجت عن استحالة وجود حكم عسكرى بدون مركزية شديدة على حين لاتزال باكستان بعد انفصال بنجلاديش عنها اربع قوميات رئيسية هى : البنجابية والسندية والباثانية والبلوشستانية . ومن هنا لايمكن لغير الديمقراطية مترافقة مع اللامركزية ان تصحح من تشوه بنية دولة كان ميلادها بالاساس بالانفصال عن الهند غير طبيعى فى حد ذاته فى رأى الكثيرين بعبارة اخرى فان المصير السياسى لباكستان خلال المرحلة القادمة يتوقف على العلاقة بين السياسيين والجنرالات الذين كان لهم الدور الأكبر فى قيام باكستان بالأساس وبطريقة ادارة شئون البلاد فى الفترة القادمة وطبيعة التوجهات الاقتصادية للحكومة الجديدة لاسيما وان هناك مشاكل تعترض باكستان فى الوقت الحالى منها احتمال تقليص المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية لباكستان والتى تبلغ اربعة مليارات من الدولارات بالاضافة لتهديد الاتحاد السوفيتى بوقف انسحابه من افغانستان بسبب خرق الاتفاق من جانب المجاهدين الذين تدعمهم حكومة باكستان □



الوفاق الصينى السوفيتى وقمة بكين المرتقبة

راجية إبراهيم صدقى

أعلن الزعيم الصينى دنج تشاوبنج فى ١٣ أكتوبر ١٩٨٨ انه سيعقد لقاء قمة بين القادة الصينيين والسوفيت فى بكين خلال النصف الأول من العام القادم كما أكد ان وزير الخارجية الصينى كيان كيشن سوف يتوجه الى موسكو فى ديسمبر من العام نفسه فى أول زيارة رسمية بين البلدين على مستوى وزراء الخارجية بين البلدين منذ ٣٠ عاما .

ويمثل الحدث تحولا كيفيا فى العلاقات بين البلدين واستمرارا للتحسن الذى تشهده منذ أوائل الثمانينات ولم يكن يعرقله سوى العقبات الصينية الثلاث التى وضعتها بكين كشرط للمزيد من التقارب وهى ضرورة الانسحاب السوفيتى فى افغانستان والانسحاب الفيتنامى من كمبوديا وتخفيف الحشود العسكرية على الحدود المشتركة . وإذا كان جوهر الوفاق إرتكز على دور موسكو المحورى فى تقديم التنازلات بخصوص الشروط الثلاث فإنه اعتمد بنفس القوة على الاستجابة النشطة من جانب الصين والتى تحدد نجاح المبادرات السوفيتية . والحقيقة ان ايجابية السلوك الصينى فى إطار ذلك التفاعل جزء منها يبدو واضحا فى المرحلة الحالية على صعيد الحدث الأخير وجزء آخر منها هو امتداد لمرونة سابقة فى إطار صياغة العقبات بين البلدين والتى كان جانب التشدد الواضح تجاهها يؤكد حرص بكين على تلافى امكانية تدهور علاقاتها مع الغرب ورغبة فى اعتصار المزيد من التنازلات السوفيتية .

على مستوى تفسير التفاعل ذاته يتضح ان المرحلة الاخيرة فى الوفاق الصينى السوفيتى تعكس تحولا جديدا فى توجهات السياسة الخارجية لكلا البلدين على المستوى الرسمى وليس مجرد تقاربا وقتيا أو الرغبة فى التكيف المؤقت إزاء جملة فى الظروف والأوضاع المتغيرة . ويقوم هذا التحول على اعتبارات مشتركة هى محصلة واضحة لتقييم التطورات الحديثة فى البيئة الاستراتيجية الدولية ومقتضيات برنامج الاصلاح الاقتصادى الداخلى والتى تستلزم اعادة ترتيب الأولويات فى السياسة الخارجية .

وتبرز أهمية التنازلات السوفيتية ليس فقط من حيث المضمون أو القيمة الأمنية والاستراتيجية لها ولكن أيضا من حيث الشكل الذى اعتمدته موسكو فى تناولها للعقبات الصينية الشهيرة مما يجعلها تبدو وقد نجحت فى استيفاء الشروط الثلاث دون أن يكلفها ذلك خسارة استراتيجية فادحة . وهكذا تكون المرونة السوفيتية قد تفوقت على دقة الحسابات الصينية ، وتضع بكين امام عدة تحديات جديدة وخيارات صعبة اهمها عدم امكانية تجاهل الدعوة السوفيتية للحوار وتطبيع العلاقات بصورة جدية أكثر لما تمثله هذه التنازلات من إغراءات واقعية .

وفى المستقبل سوف تكون مقدرة السوفيت على مواصلة التقدم بشأن التسوية السلمية للقضية الأفغانية أو الكمبوتشية وبالتالى تقديم المزيد من التنازلات للصين فى هذين المجالين محل شك كبير . فمن ناحية سوف يعتمد ذلك على التغير فى موازين القوى الحاكمة وعلى وضوح اهداف موسكو بشأن مستقبل وجودها العسكرى فى هذه الأنحاء ومن ناحية أخرى فإن هذه التنازلات « الرمزية » والمحدودة قد حققت هدف موسكو المباشر وهو تحسين مركزها السياسى ليس فقط على صعيد علاقاتها مع الصين ولكن أيضا على صعيد علاقاتها مع باقى انحاء العالم .

ويعنى هذا التقرير بدراسة أبعاد التحسن الحالى فى العلاقة الثنائية بين موسكو وبكين مع الاهتمام بصفة خاصة بتطور الموقف الحالى فى إطار ذلك التقدم وعلاقته بالتنازلات السوفيتية وبظروف اخرى دولية وموضوعية .

وبداية يلزم تقديم موجز بشأن تطور الدور السوفيتى فى المرحلة السابقة يعين على فهم السلوك الصينى الحالى .

أولا : تطور موقف موسكو فى المرحلة السابقة للحدث :

طرح جورباتشوف دعوته للحوار مع الصين منذ توليه السلطة فى إطار جملة من المعطيات والظروف الموضوعية تفرض عليه بالضرورة تطوير جديد تجاه العقبات الصينية والنهوض فى العلاقات بين البلدين أهمها تدهور الوضع السوفيتى فى آسيا ونكسة الفيتناميين فى كمبوديا وفداحة الخسائر العسكرية والسياسية والاقتصادية فى أفغانستان وأخيرا ظروف الاصلاح الاقتصادى المشترك وقد جاء التحرك الايجابى على شكل مجموعة من التنازلات والمبادرات المختلفة جاءت سريعة متلاحقة خلال العامين الماضيين يمكن إيجازها فيما يلى :

١ ـ بدأ الاتحاد السوفيتى فى منتصف مايو ١٩٨٨ سحب قواته من أفغانستان (١٢٠ الف جندى) فى إطار اتفاق لسحب جميع قواته تدريجيا خلال فترة ١٠ شهور ، وقد غادرت أولى وحدات الجيش كابول فى ٨ اغسطس ١٩٨٨ .

٢ ـ فى مايو ١٩٨٨ اعلنت فيتنام البدء فى استعدادات لسحب قواتها وعددها ٩٠ الف جندى من كمبوتشيا ثم اعلنت انها ستسحب ٥٠ الف جندى مع نهاية العام . وبالفعل تم سحب القيادة العليا لقواتها فى أواخر يونيو .

٣ ـ قام الاتحاد السوفيتى بسحب وحدة عسكرية كاملة ضمن ٥ وحدات اخرى من منغوليا فى الفترة من ابريل الى يونيو ١٩٨٧ تدعمت بإزالته الصواريخ النووية متوسطة المدى (١٠٠ صاروخ) من القطاع الاسيوى .

٤ ـ اعلن جورباتشوف فى عام ١٩٨٧ بأن الحدود الصينية السوفيتية هى تلك المارة عبر مجر نهر العامور وليست الممتدة على طول الضفة الصينية من النهر كما كان ينص المطلب السوفيتى القديم .

وإلى جانب الدعاوى المتكررة لعقد لقاء قمة بين البلدين اهتم جورباتشوف بتحديد نقاطالاتفاق بين البلدين وهى : نضال مشترك من أجل السلام لاتاحة الفرصة لانجاز الاصلاح المنشود ، واتخاذ موقف معارض من الحرب النووية وتصميم معلن بألا يكون الطرف الاخر هو البادىء فى استخدام السلاح النووى .

ثانيا : تطور الموقف الصينى : ابعاد الوفاق الحالى

حدد المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعى الصينى فى الجلسة التى عقدت فى نهاية اكتوبر ١٩٨٧ التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تضمنت اعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية على النحو التالى : أولا : التأكيد على سياسة الصين الخارجية المستقلة وثانيا : اعادة صياغة المبادىء الخمس للتعايش السلمى كأساس للعلاقات الصينية مع كافة الدول بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى وثالثا : وضع حد للحملة الطويلة المناهضة « للهيمنة السوفيتية » .

معنى هذا انه فى مقابل التغير الذى طرأ على النظرة السوفيتية التقليدية داخل الكرملين المعادية للصين والتى يمكن اختصارها فى كلمة واحدة هى « القومية الصينية » والتى اعتبرها السوفيت إنحرافا واضحا على النمط الشيوعى السائد اسقطت الصين الكلمة المقابلة وهى « الهيمنة السوفيتية » . كما يعنى ان التحسن الذى تشهده العلاقات الصينية السوفيتية فى المرحلة الحالية هو تحسن جوهرى وحقيقى ومستمر وليس مؤقت ويؤكد رغبة الصين فى النهوض بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى .

(١) التقدم الحالى على صعيد العقبات الثلاث :ـ

بصفة عامة تشبثت القيادة الصينية رغم التحول الايجابى الحقيقى الذى طرأ على موقفها من الاتحاد السوفيتى والتحسن المطرد على صعيد العقبات الثلاث بالحرص الشديد والتركيز على استمرار وجود خلافات سياسية قائمة بين البلدين غير قابلة للحل وتعوق تقدم العلاقات بينهما . آملة من وراء ذلك ان تحقق الاستفادة التى ترجوها من « التطبيع » الاقتصادى والتكنولوجى والعلمى دون ان يعوق ذلك تطور علاقاتها مع الولايات المتحدة واليابان . فالفكر السياسى الصينى يراهن على الدعم الامريكى وعلى الاستثمارات المالية التى تقدمها اليابان ودول الغرب عموما . جانب اخر من ذلك الحرص والتحفظ الصينى يمليه مراعاة الرأى العام الصينى المعبأ طوال سنوات ضد الخطر السوفيتى والرغبة فى اعتصار المزيد من التنازلات السوفيتية خاصة بشأن المسألة الكمبوتشية .

ورغم ذلك الحرص الصينى والذى أستمر حتى بعد اعلان الزعيم الصينى مؤخرا عن عقد القمة الصينية السوفيتية فإن التحسن الواضح فى العلاقات بين البلدين سرعان ماأصبح ظاهرا جليا .

(١) القضية الأفغانية :

من ناحية تعمدت القيادة الصينية التقليل من اهمية إتفاقيات جنيف الخاصة بالانسحاب والتى تم توقيعها فى ابريل ١٩٨٨ فوصفتها « بعدم الاهمية » كما اطلقت عليها « الخطوة الاولى فقط فى اتجاه التسوية السياسية » فضلا عن رفضها الاعتراف انه تم إزالة واحدة من العقبات امام تطبيع العلاقات بين موسكو وبكين . مع هذا رحبت الصحافة باتفاق ابريل والقت وكالة انباء الصين الجديدة الضوء على المبادىء الجديدة للسياسة السوفيتية الخارجية واختفت من كتاباتها عبارة « الهيمنة

السوفيتية » : آخر الكلمات الجوهرية للتعبير عن النزاع .

وفي المرحلة الحالي ومع تصاعد هجمات الثوار الأفغان ضد حكومة كابول واحتلالهم للعديد من المواقع الهامة اعلن الاتحاد السوفيتي في نوفمبر ١٩٨٨ قرارا ينص على وقف الانسحاب السوفيتي مؤقتا في الأراضي الأفغانية . كما اتجهت موسكو نحو تعزيز قدراتها .

العسكرية وتطوير اداء قواتها الجوية استعدادا لشن المزيد من الهجمات الجوية ضد الثوار الأفغان . واتهم المسئولون بالخارجية الامريكية في ٢٨ اكتوبر ١٩٨٨ الاتحاد السوفيتي بأنه قام بنشر ٣٠ قاذفة هجومية متطورة في افغانستان من طراز ميج ٢٧ اس وهي مصممة من اجل الهجوم ضد الأهداف الأرضية ومزودة بقنابل موجهة بالليزر وكذا مدفع او صواريخ جو/أرض مثبتة اسفل الجناحين . وتقول مجلة جنيز العسكرية المتخصصة ان بامكان قاذفة من هذا الطراز مزودة بالوقود وتحمل أربعة قنابل وصاروخين جو/ أرض الطيران الى هدف يبعد ٢٤٠ ميلا والعودة الى قاعدتها . والمعروف ان موسكو وافقت بموجب اتفاقيات جنيف عن قصر عملياتها العسكرية في افغانستان على حماية قواتها اثناء الانسحاب . ورغم هذه التطورات بشأن العقبة الافغانية فان بكين لم تتراجع عن الاعلان الخاص بالقمة السوفيتية الصينية ولم تعلق بعد على هذه التطورات .

٢ - النزاع الحدودي ومنغوليا :

في الوقت الذي أشار فيه الصينيون الى عدم كفاية الأنسحاب الجزئي للقوات العسكرية السوفيتية المحتشدة على الحدود الصينية المنغولية (لا يزال باقيا عدد ٦٠,٠٠٠ جندي) والى فشل الاتحاد السوفيتي في معالجة العقبة الخاصة بكمبوتشيا أظهر المسئولون الصينيون مؤخرا استعدادا للتعامل مباشرة مع الفيتناميين والمنغوليين الأمر الذي يعني جزئيا موافقة على الموقف السوفيتي الداعي الى ضرورة ان يقوم التفاوض نشأت بالمطالب الصينية في كمبوتشيا ومنيغوليا في كل من هانوي واولان باتور . وفي اغسطس ١٩٨٦ قام نائب وزير الخارجية الصيني بزيارة منغوليا والتوقيع على اول معاهدة دبلوماسية بين البلدين .

في الوقت نفسه ، سجل الصينيون والسوفيت باتفاقهم الاخير حول الجزء الأكبر لترسيم حدودهما الشرقية خطوة هامة الى الأمام في عملية تطبيع العلاقات بين البلدين . وتم الاعلان في ٣١ اكتوبر ١٩٨٨ عن هذا الاتفاق الذي جاء في نصه ان المناقشات حول قطاعات اخرى من الحدود الشرقية وكذلك الغربية سوف تستمر في نفس اليوم الذي يقوم فيه وزير الخارجية الصيني بزيارة موسكو في بداية ديسمبر ١٩٨٨ . ويعتبر هذا التطور الأخير بمثابة ترحيب واضح من قبل الصين ازاء التنازل الذي اعرب عنه جورباتشوف الخاص بالنزاع الحدودي والذي طالما كان محل شقاق كبير بين البلدين طوال الأعوام الماضية وتطور الى منازعات دامية .

٣ - المسألة الكمبوتشية : العقبة الراهنة

واقع الأمر ان الصين لا تزال تتظاهر بالتشدد ازاء العقبة الكمبوتشية في حين ان موقفها الفعلي يتسم بالمرونة . فاذا عدنا الى الشرط الصيني الأصلي في هذا الصدد نرى ان كل ما تطلبه الصين هو ان يتوقف السوفيت عن تقديم المساندة العسكرية لفيتنام والتي بدونها (كما يرى الصينيون) لا يستطيع الفيتناميون مواصلة العدوان على كمبوتشيا . وبعبارة أخرى فان الصين في المرحلة الحالية لم تعد تعارض المعونة الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد السوفيتي لكمبوديا واستمرار استخدام الاتحاد السوفيتي لقواعده في كام رانه ودانانج . ويعتبر الصينيون ان هذه مسائل ثنائية تخص كلا من فيتنام والاتحاد السوفيتي لا يجوز للصين التدخل فيها .

أحرز الصينيون والسوفيت مؤخرا تقدما في مفاوضاتهما حول مشكلة كمبوتشيا على الرغم من عدم توصلهما الى أي اتفاق بعد في اطار المحادثات التي استغرقت خمسة ايام في بكين بين نائب وزير الخارجية السوفيتي ايجور روجاتشوف ونظيره الصيني تيان زنج لي والتي بدأت في ٢٨ اغسطس ١٩٨٨ . ووصف المتحدث الرسمي الصيني هذه اللقاءات بأنها ايجابية وانها ساعدت الطرفين على التفاهم المتبادل . كما اوضح ان الأسس التي ترتكز عليها المفاوضات والتي وضعها جورباتشوف تعدد مرضية بالنسبة للطرف الاخر حيث ان الموضوع الذي تناولته المحادثات كان الانسحاب الكامل للقوات من هانوي - فضلا عن المقترحات الصينية الخاصة بتشكيل حكومة ائتلافية والاستعانة بقوات دولية لحفظ السلام في كمبوتشيا بعد الانسحاب الفيتنامي المقرر انتهاؤه عام ١٩٩٠ .

ويؤكد المراقبون في المرحلة الحالية ان الطرفين الصيني والسوفيتي متفقان حول ضرورة التوصل الى تفاهم مناسب بين القوى الكمبوتشية الأربع المتصارعة وهي عبارة عن ثلاث مجموعات وطنية وحكومة بنوم بن وان تعهد مهمة الوساطة الى الزعيم السابق نورودوم سيهانوك . أما عن المشكلات التي لاتزال معلقة ويرى

الصينيون انها العقبة الوحيدة امام عقد قمة مشتركة فى العام القادم فتتمثل فى : اصرار الصين على وجوب الانسحاب الفيتنامى قبل القاء الأسلحة من جانب الثوار وكذلك ضرورة استقالة حكومة بنوم بن التى تدعمها هانوى قبل القاء الأسلحة فى جانب الثوار الذين تدعمهم الصين والأهم من ذلك ان الصين تشكك فى صدق برنامج الأنسحاب العسكرى الذى اعلنت هانوى . وفى المقابل اكدت الصين للاتحاد السوفيتى ان مخاطر عودة السلطة الى حلفائها من الخمير الحمر هو « أمر لا وجود له » . ولاتزال المفاوضات جارية بين الطرفين حول الضمانات التى يجب ان تحصل عليها كل من موسكو وبكين بشأن احتواء الفيتناميين وكذلك القاء الأسلحة من جانب الخمير الحمر . وتؤكد الصين حاليا ان ذلك الوضع هو « العقبة الرئيسية » امام تصليح العلاقات بين البلدين .

٤ - قضايا ضبط التسلح :

وفيما يتعلق بالموقف الصينى ازاء المبادرات السوفيتية الخاصة بنزع التسلح والتى عنى جورباتشوف على تصميمها جزئيا بما تتماشى والموقف الصينى المعروف فى هذا الصدد والمناهض لمبادرة الدفاع الاستراتيجى الامريكية SDI والذى يحقق له امكانية التنسيق للسياسات مع الصين فى مواجهة الولايات المتحدة فى اطار « مفاوضات مع واشنطن - فقد تصرف الصينيون بحذر شديد . فمن ناحية رحبت الصين بتوقيع اتفاقية ازالة الصواريخ المتوسطة المدى INF فى واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ والتى تم بمقتضاها ازالة الصواريخ السوفيتية الـ اس اس ٢٠ متوسطة المدى شرقى جبال الآرال وكانت مصدرا للقلق الصينى البالغ ، كما أثنت بصراحة على مشروع السلام الذى طرحه جورباتشوف الخاص فى منطقة الباسفيك الاسيوية فى سبتمبر ١٩٨٨ والذى يتضمن رغبته فى التخلى عن ميناء كام ران فى فيتنام مقابل تخلى الولايات المتحدة عن القواعد العسكرية الخاصة بها وهما خليج سوبيك وقاعدة كلارك الجوية فى الفلبين . من ناحية أخرى رفضت الصين مقترحات جورباتشوف الخاصة بخفض ٥٠ ٪ من القوات الأمريكية والسوفيتية على اساس انها لا تعكس « أى تغيرا جوهريا » .

كما اكدت الصين بوضوح تأييدها الصريح لجهود نزع السلاح ومعارضتها لبرنامج حرب النجوم الامريكى وفى الوقت نفسه عدم استعدادها التعاون مع اى من القوتين العظميين فى مواجهة الأخرى فى هذا المجال .

ثالثا : تطور العلاقات الثنائية : نقطة التحول :

بدا ملحوظا على امتداد العام الحالى التحسن الذى طرأ على هيكل العلاقات الثنائية بين موسكو وبكين سواء من حيث نسبة التقدم او مجالاته . مع ذلك جاءت القفزة الحقيقية فى اطار ذلك التحسن على الصعيد السياسى حيث أعلن الزعيم الصينى دنج تشاوبنج فى ١٣ اكتوبر ١٩٨٨ انه سيعقد لقاء قمة بين القادة الصينيين والسوفيت خلال النصف الأول من العام القادم . صرح دنج بذلك اثناء زيارة الرئيس الفنلندى « ماونو كويفزتو » ثم عاد واكده مرة اخرى بعد ٣ ايام فى مؤتمر صحفى عقب انتهاء محادثاته مع الرئيس الرومانى تشاوشيسكو فى بكين . كما اكد الزعيم الصينى ان كيان كشن وزير الخارجية الصينى سوف يتوجه فى ديسمبر القادم الى موسكو كمرحلة أولى للاعداد للقمة . وقد صرح السفير السوفيتى لدى الصين مؤخرا (١٩٨٨/١١/١٠) ان هذه الزيارة سوف يعقبها حضور شيفرنادرة وزير الخارجية السوفيتى الى بكين فى شهر يناير ١٩٨٩ لاجراء محادثات بخصوص ما سوف يؤكد بالفعل اللقاء الصينى السوفيتى « الكبير » بعد ٣٠ عاما تقريبا من القطيعة منذ اخر قمة صينية سوفيتية بين ماوتسى دونج وخروشوف فى بكين عام ١٩٥٩ .

ويعكس تضارب تصريحات كلا البلدين بخصوص تاريخ انعقاد تلك القمة وتفاصيلها موقف واهداف كلا من موسكو وبكين فى هذا اللقاء المرتقب . فبينما افصح الدبلوماسيون السوفيت الذين يتلهفون على عقد اللقاء أنهم سيشهدون انعقاده فى شهر ابريل او مايو القادم لم تفصح الصين عن اى ميعاد محدد بعد واكتفت بالاشارة الى ان القمة قد تعقد فى النصف الأول من العام القادم الأمر الذى ينطوى على تأكيد مرجح . ويدرك الزعيم الصينى ان غورباتشوف يحتاج اكثر منه للقاء القمة هذه لاضفاء النجاح على سياساته الأخرى وفى اسيا على وجه الخصوص وتعزيز صورته كزعيم سياسى ورجل دولة وهكذا اخذ دنج يتلاعب بالصيغ الشرطية كما اتسمت تصريحاته بصيغة التمنى وبالتركيز الشديد على وجود قضايا وخلافات يقتضى حلها وتوضيحها قبل مؤتمر القمة وخاصة بشأن الوضع فى كمبوتشيا .

ويأمل دنج من وراء ذلك اعتصار المزيد من التنازلات السوفيتية فى المرحلة الحالية . كذلك يحذر الدبلوماسيون الصينيون من انه فى حين ان مسألة عقد هذا اللقاء هى أمر مرجح الا انه ليس امرا مؤكدا بعد وسوف تعتمد بالضرورة على ماستسفر عنه اللقاءات الاخيرة بين وزراء خارجية كلا البلدين .

والمؤكد حاليا ان القمة سوف تعقد فى بكين اذا انه من

وجهة النظر البروتوكولية لن يكون من المناسب ان يتوجه دنج الى موسكو خاصة وانه تقاعد فى العام الماضى من جميع مناصبه عدا منصب رئيس اللجنة العسكرية المركزية . وامعانا فى موقفها الحريص والعملى والذى ترتكز عليه سياسة الصين بما يكفل لها الحفاظ على توازن دقيق بين مصالحها والتزاماتها فى الشرق والغرب معا ذكرت بكين مؤخرا انها لم تفكر فى امكان عقد معاهدة مع الاتحاد السوفيتى بعد تطبيع العلاقات بين البلدين .

ويعتبر هذا الحدث تتويجا لجهود الزعيم السوفيتى ونجاحا مدويا لسياسته الخارجية الجديدة التى ينتهجها ازاء الصين واسيا على وجه الخصوص طوال العامين الماضيين كما يعكس ايجابية تطور ردود الفعل الصينية ازاء المبادرات السوفيتية رغم التحفظ الشديد الذى لا يزال يشوبها .

رغم التحسن الذى طرأ على الصعيد الدبلوماسى بين البلدين بالنظر إلى عدد الزيارات المتبادلة على المستوى الأعلى الحكومة فإن زيارة كيان كشن وزير الخارجية الصينى إلى موسكو فى ديسمبر ١٩٨٨ تعتبر الزيارة الرسمية الأولى على مستوى وزراء وزراء الخارجية فى البلدين منذ الشقاق الصينى السوفيتى فى أوائل الستينات . وقد سبق ان زار نائب وزير الخارجية السوفيتى موسكو فى اغسطس ١٩٨٨ كما اجتمع كل من وزير الخارجية الصينى ونظيره السوفيتى فى الأمم المتحدة فى سبتمبر من العام نفسه لمناقشة المسألة الكمبوتشية .

وشهدت العلاقات العربية تحولات مثيرة على الرغم من ان الصين لا تزال على موقفها الرافض لاستئناف هذه العلاقات . فلأول مرة يتلقى الحزب الشيوعى الصينى تهنئة موسكو بمناسبة انعقاد المؤتمر العام الثالث عشر فى اكتوبر ١٩٨٧ « بطل إرتياح » على حد وصف وكالات الأنباء الصينية . كما تابعت الصحافة الصينية باهتمام بالغ احداث ونتائج المؤتمر الاخير للحزب الشيوعى السوفيتى والذى عقد فى يوليو ١٩٨٨ ووصفت القيادة الصينية مقترحات وبرامج الاصلاح السوفيتية الجديدة التى طرحها جورباتشوف على انها « إيجابية وفى صالح السوفيت »

ويلاحظ فى هذا الصدد ان اللقاءات الخاصة باستئناف محادثات التطبيع بين موسكو بكين كثيرا ما تشتمل على بعض المندوبين السوفيت الذين يشغلون مناصب حزبية وحكومية على مستوى عال الأمر الذى يطرح تساؤلا مستقبليا خاصة باحتمال تطور الاجراءات الحزبية بين البلدين إلى مجر إجراء شكلى فى حالة موافقة بكين على مواصلة هذه العلاقات مرة اخرى فى اعقاب القمة المرتقبة .

والمعروف ان السبب فى رفض الصين مواصلة العلاقات الحزبية بين البلدين منذ بدء التحسن فى العلاقات الثنائية فى بداية الثمانينات مرجعه رؤية القيادة الصينية فى الاتحاد السوفيتى عدوا عسكريا وداخليا يتمثل بقوى طبقية وحزبية وخط ايديولوجى وسياسى داخل المجتمع والحزب والدولة والجيش فى الصين . وتعتبر هذه القوى القطب الرئيسى المعارض فى إطار الصراع الداخلى الصينى بشأن تطبيق برامج الاصلاح الجديدة . وطالما كانت الصين ترى ان الخيار السوفيتى فى بلادها هو تشجيع تلك القوى المعارضة وتوفير المستلزمات السياسية والمادية بما يمكنها من النهوض والعودة بالصين مرة اخرى إلى الخط الشيوعى الارثوذوكسى . فى إطار هذه الرؤية تشبثت الصين لفترة طويلة برغبتها فى عدم إعادة العلاقات الحزبية بين البلدين او حتى ادخال اى نوع من التحسن على علاقاتهما السياسية . وبالنظر إلى تطابق برامج الاصلاح الواقعى الحالى فى كل من الصين والاتحاد السوفيتى ومن المتوقع ان تزول هذه المخاوف خاصة وان الصين قد ابدت مرونة واضحة بشأن العقبات الثلاث والتى كان الهدف الحقيقى منها منذ بداية التحسن فى علاقات البلدين عدم إتاحة الفرصة للقيادة السوفيتية ان تحقق اغراضها فى الصين .

هذا وقد اصبحت اللقاءات الخاصة بتطبيع العلاقات بين ابلدين واقعا روتينيا ، وكانت قد بدأت منذ عام ١٩٨٢ . وتم استكمال الجولة الثانية عشر من هذه المحادثات الرامية إلى حل الخلافات القائمة بين البلدين وتنشيط العلاقات الاقتصادية الثقافية فى منتصف يوليو من العام الحالى ١٩٨٨ ، حيث أكد دنج مؤخرا فى نوفمبر ١٩٨٨ ان التعاون الصينى السوفيتى فى المجالات الاقتصادية يزداد نموا . كما اعلنت الصين فى ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ان التعاون الصينى السوفيتى فى المجالات الاقتصادية يزداد نموا . كما اعلنت الصين فى ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ان تجارة الحدود بين البلدين نشطت بشكل ملحوظ ويتوقع ان تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار تقريبا فى العام الحالى وهو ما يصل إلى إضعاف نصيبه فى العام الماضى . وتقوم الصين بتزويد السوفيت بالخضراوات والبيوت البلاستيكية المسبقة الصنع والمنسوجات بينما يقدم الاتحاد السوفيتى الأسمنت والأسمدة والمأكولات البحرية والمعدات الكهربية والأدوية وتطاد تتم جميع عمليات المبادلة المذكورة بواسطة

القطارات الحديدية على امتداد الخط الذى اقامته روسيا القيصرية فى أواخر القرن التاسع عشر والذى يصل ما بين هربين وميناء فلاديفوستوك السوفيتى .

كما وقعت مجموعة من الاتفاقيات التجارية بين البلدين خلال العام الحالى منها :

ـ توقيع اتفاق تجارى بين البلدين فى يوليو ١٩٨٥ لجعل حجم التبادل بينهما ما يقرب من ١٢ مليار روبل للفترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ . ثم اتفاق آخر للتعاون الاقتصادى والذى يتضمن إنشاء وإعادة بناء منشآت صناعية فى الصين إلى جانب اشتراك السوفيت فى بناء سبعة مصانع جديدة فى الصين وإعادة بناء ١٧ وحدة انتاجية فى قطاعات الطاقة والمعادن والآلات الميكانيكية وصناعة الفحم والكيمياء .

ـ توقيع اتفاق فى يوليو ١٩٨٨ يقضى بالسماح لمواطنى ابلدين بالسفر إلى البلد الآخر بهدف التجارة وبدون تأشيرة دخول ويبدأ العمل بها فى ١٤/٨/١٩٨٨ وذلك بعد ان كان مسموحا فقط للدبلوماسيين فى البلدين بالدخول بدون تأشيرة .

رابعا : افاق المستقبل :

يرتبط مستقبل الوفاق الصينى السوفيتى مباشرة باسباب التطور الايجابى الذى طرأ مؤخرا على موقف بكين وموسكو حيث يأتى هذا التحول الأخير فى موقف الصين ليعكس التوجهات الجديدة لسياستها الخارجية والتى تعتبر محصلة واضحة لتقييم التطورات الجديدة فى البيئة الاستراتيجية الدولية والاقليمية المباشرة كما تمليها مقتضيات برنامج الاصلاح الاقتصادى الواقعى والتى تستلزم اعادة ترتيب الأولويات . ويعنى ذلك ان التحول فى السلوك الصينى إزاء الاتحاد السوفيتى هو تحولا « جوهريا » وليس تحولا وقتيا او مجرد تكيف عابر لجملة من الأوضاع المتغيرة . ويؤكد بالتالى رغبة الصين الحقيقية فى مواصلة ذلك التحسن الذى طرأ على علاقاتها مع موسكو مستقبليا مع تدعيم أواصر ذلك التحسن الذى طرأ على علاقاتها مع موسكو مستقبليا مع تدعيم أواصر ذلك التحسن واستثماره لخدمة مصالحها فى الشرق والغرب معا . ويجوز طرح اسباب ذلك التحول الايجابى فى الموقف الصينى مؤخرا واهداف بكين من جراء الاعلان عن نبأ القمة الأخير فى إطار مجموعة من الاعتبارات :

١ ـ اعتبارات امنية واستراتيجية :

اعتمدت الصين طوال الأعوام الماضية فى علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى على ان تلعب الورقة الامريكية ضمن معادلة أمنها القومى الذى تراه مهددا بطوق سوفيتى يمتد من الحدود الصينية السوفيتية إلى مثلث فيتنام ـ لاوس وكمبوديا وأخيرا افغانستان . وقد نجح السوفيت بالفعل من خلال التنازلات الرمزية الأخيرة فى تخفيف حدة المخاوف الصينية والتى لا تزال ترى فيه عدوا عسكريا وخفض درجة التوتر فى الهند الصينية واضفاء جوا اكثر استرخاء بين موسكو وبكين . هذا على الصعيد الأمنى المباشر اما على الصعيد الاستراتيجى الدولى وفى إطار تحسن العلاقات بين موسكو وواشنطن اتجهت الولايات المتحدة إلى التخفيف من ممارسة الضغوط للدفع بالصين نحو علاقة تحالف شبه عسكرى مع واشنطن . وتعنى هذه التطورات ان هناك قيودا استراتيجية أقل بشأن بناء علاقات اكثر تحسنا مع الاتحاد السوفيتى كما تعنى أنه من مصلحة بكين الامنية ان تتجه نحو المزيد من التعاون مع موسكو بما يقلل بالتالى من التكلفة السياسية التى تدفعها إلى واشنطن مقابل ما توفره لها من الحماية الأمنية فى مواجهة « الخطر السوفيتى » .

وفى إطار عودة الدفء إلى العلاقات بين موسكو وواشنطن فإن الصين على غير استعداد ان تكون الحاجز الأخير الذى يعوق جو الوفاق الحالى ومن ثم فهى على غير استعداد للتعاون مع اى من القوتين العظميين فى مواجهة الأخرى أو إثارة جو الخلاف بينهما . فى الوقت نفسه تحرص بكين على ان لا تؤدى المصالحة الأخيرة بين موسكو وواشنطن إلى عزلتها وبالتالى فانها سوف تسعى إلى تحسين علاقاتها مع موسكو دون اضعاف لثقة الولايات المتحدة .

٢ ـ اعتبارات تتصل وأجواء الاحباط المادى مع الغرب :

تطور السلوك السوفيتى نحو إضفاء الفاعلية والنجاح على ما يمكن تقديمه من تنازلات للصين فى ضوء امكانية استغلال التدهور المؤقت الذى تشهده العلاقات الصينية الامريكية فى المرحلة الأخيرة وسببه الخلافات القائمة بشأن مبيعات الأسلحة الصينية لايران وتردد واشنطن فى تزويد بكين بالكم والنوع التكنولوجى الذى تطلبه وخاصة التكنولوجيا المتطورة وقضايا اتجارية اخرى لا تزال محل خلاف . وفى المقابل ادركت الصين ان الغرب لا يزال ينظر إليها على انها بلد شيوعى ومهما كانت استعداداته لمساعدتها فإنها تبقى محصورة فى إطار عدم تمكين « المارد الصينى » الشيوعى من حل مشاكله الاقتصادية وتحقيق طموحات التفوق بكل مالدى الصين من طاقات هائلة . كما تخشى المؤسسات

الصناعية الغربية من إمكانيات التقليد الصينية وبالتالى فهى إما تحجم عن توفير التكنولوجيا المتطورة لها او تعمل فى إحيان أخرى على بيع الصينيين منجزات بالغة التعقيد بحيث يستحيل عليها تقليدها .

كذلك تدرك الصين ان الغرب قد لا يستطيع توفير المساعدات الكافية لتحديث الصين خاصة فى إطار الأزمة الاقتصادية والمالية التى عرفهما منذ آواخر السبعينات ولا يزال آسيرا لها حتى الآن . على صعيد تلك الاجواء تسعى الصين للتوسع فى علاقاتها مع دول الكتلة الشرقية والغربية على حد سواء بما يخدم خططها الاصلاحية .

٣ ـ إعتبارات اقتصادية :

وفى مقابل تلك الأجواء من الاحباط المؤقت مع الغرب فإن برنامج الاصلاح الاقتصادى الداخلى الذى تنتهجه الصين منذ عدة سنوات يتفق بل ويكاد يتطابق مع تجربة الاصلاحات الاقتصادية الجديدة التى استحدثها جورباتشوف مؤخرا . ويمكن لكلا البلدين التشاور بشأن كيفية التصدى للأزمات المشتركة التى تعترض وتعوق خطط الاصلاح وابرز هذه المشاكل كيفية تكييف آليات السلطة والنظام السياسى ليتوافق مع مقتضيات التغير الاقتصادى واسلوب الموائمة بين الحقن بجرعات مكثفة من التحرر الاقتصادى والابقاء فى نفس الوقت على وصاية الحزب الحكم ومواجهة القوى المعارضة الداخلية .

على مستوى آخر ترى الصين ان الاقتصاد السوفيتى لا يزال قادرا على توفير المساعدات التى تلبى الحاجات الموضوعية للاقتصاد الصينى وخاصة فى مجال التكامل بين البلدين . فتستطيع الصين تلبية الحاجات السوفيتية للمواد الأولية والزراعية كالحبوب والتى يستوردها السوفيت من الغرب بتكلفة باهظة فى مقابل حاجة الصين للكثير من السلع متوسطة التطور التى ينتجها السوفيت دون ان يكون لها القدرة على منافسة البضائع الغربية المماثلة فى الأسواق الغربية . كذلك فهناك قدرة السوفيت على تطوير المعامل والمؤسسات الصينية المبنية اساسا بخبرات سوفيتية . وترى الصين ان امكانيات ذلك التعاون مع الاتحاد السوفيتى لا يجوز ان يكون مدعاة للتخوف الذى تثيره غرب اوربا وامريكا فكلا البلدين يرغب فى حث العالم الخارجى الراسمالى على إقامة مشروعات استثمارية فى بلادهما .

٤ ـ اعتبارات سياسية :

من ناحية اخرى تهدف بكين سواء على الصعيد الداخلى او الخارجى التأكيد من خلال الاعلان الاخير عن القمة الصينية السوفيتية على انها تنتهج سياسة مستقلة ومتوازنة إزاء كلا القوتين العظميين . فضلا عن ان دنغ تشاو بنج يسعى لاعادة تعزيز وتحسين مكانته السياسية فى الداخل والذى يرى البعض انه فقد مؤخرا بعض « سحره السياسى » بعد تعرضه لنقد عنيف من جانب العديد من المثقفين الصينيين (مثل عالم الفيزياء فانغ ليزهى) فى إطار الاستياء الشعبى من جملة الأزمات الاقتصادية التى تتعرض لها البلاد مؤخرا .

ـ اهداف موسكو من الوفاق الحالى :

ومن الناحية السوفيتية فإن لموسكو جملة اهداف قريبة وبعيدة المدى من التحسن المطرد فى علاقاتها مع الصين ابرزها ما يلى :

١ ـ تدعيم الوجود السوفيتى فى آسيا خاصة مركزه السياسى والاقتصادى المتدهور .

٢ ـ خلق مناخ من التعاون من خلال الاحتكاك مع الصين اقتصاديا وتقنيا وعلميا وثقافيا بما يغير خطط الاصلاح المشترك فى كلا البلدين .

٣ ـ وقف الاستخدام الغربى للورقة الصينية فى العلاقات بين الغرب والشرق . فهنالك تعاون وثيق وتنسيق متبادل بين واشنطن وبكين فيما يتعلق بمسائل ذات اهمية امنية بالنسبة للاتحاد السوفيتى . والأهم من ذلك الحد من التنسيق المتبادل بين الصين والولايات المتحدة بهدف تقليص الطموحات والنفوذ السوفيتى فى كل من افغانستان والهند الصينية .

٤ ـ إحداث تقدم مدوى فى العلاقات مع بكين وتبادل الزيارات على المستوى الأعلى الحزبى والحكومى والحصول على تأييد الصين لمبادرات سوفيتية فى مجالات ضبط التسلح . فمن وجهة نظر الزعيم السوفيتى فإن هذه الاتصالات واللقاءات تعمل على تعزيز صورته كرجل دولة كما انها ترمز إلى الفعالية الجديدة للسياسة الخارجية السوفيتية فى ظل زعامته .

القلاقل القومية فى يوغسلافيا

احمد مصطفى العملة

يبدو أن الزعيم اليوغسلافى الراحل « جوزيف بروزتيتو » كان متفائلا للغاية عندما أعلن قبل وفاته « إننى أستطيع أن أرحل ، ولن يتغير شىء فى يوغسلافيا » . فما حدث فى الشهور الماضية داخل الاراضى اليوغسلافية من مظاهرات ومسيرات إحتجاج شبه يومية ، وإضراب عن العمل من جميع الفئات وإشتباكات مع قوات الأمن ، وإستقالات وإقالات جماعية لبعض أعضاء رابطة الشيوعيين اليوغسلاف « الحزب الشيوعى » ـ لايدع هناك مجالا للشك فى أن يوغسلافيا « ما بعد تفتو » تمر بمرحلة صعبة يواجه فيها النظام الفيدرالى اليوغسلافى القائم منذ حوالى ٤٠ عاما أزمة شديدة تتمثل فى إهتزازات عنيفة فى بنيته السياسية ، وتركيبته الطائفية ونموذجه الاقتصادى الحالى . وهو ما قد يسفر عن أوضاع من المحتمل أن تتعارض تماما مع توقعات تيتو السابقة .

وسيلقى التقرير الضوء على أعراض هذه الأزمة واسبابها ، ومواقف مختلف المؤسسات إزاء هذه التطورات والاحتمالات المستقبلية لتداعياتها .

اولا : ـ اعراض الأزمة : ـ

منذ وفاة تيتو ، تجتاح يوغسلافيا موجات من المظاهرات ، والاضرابات العنيفة التى ما تلبث أن تنتهى لتبدأ مرة أخرى بصورة أقوى وأعنف وترجع البدايات الاولى لهذه الاضطرابات الى الاقلية الالبانية عام ١٩٨١ ، حينما خرجوا إلى شوارع اقليمهم « كوزوفو » يطالبون بمنحه سلطات الجمهورية بدلا من وضعه الحالى « كاقليم حكم ذاتى » . وتدخلت قوات الأمن لفض المظاهرات مما أسفر عن مصرع ٢٠٠٠ ألبانى . وهدأت الامور ثم عادت للاشتعال مرة أخرى فى الأعوام التالية ، وعلى فترات متباعدة منددة بالصراعات الاثنية حينا ، أو للمطالبة بإصلاح الاحوال الاقتصادية حينا آخر .

وبدأت المظاهرات تأخذ خطا تصاعديا منذ عام ١٩٨٧ بلغ ذروته فى الصيف الماضى بعد قيام أهالى جمهورية « الصرب » بشن حملة إحتجاجية ضخمة بقيادة الزعيم العربى الشيوعى « سلوبودان ميلو سينتش » ضد كافة السلطات احرسمية والحزبية والقوميات اليوغسلافية بدعوى إضطهاد الصرب وتجاهل تاريخهم ومحاربة إمتداد نفوذهم بضم اقليمى « كوزوفو » و « فوجفودينا » مما أشعل نار النعرات الطائفية مرة أخرى لدى العناصر الالبانية فى « كوزوفو » وبقية الأقليات السوغسلافية التى باتت تخشى من تطلعات « الصرب » .

وقد تداخلت عناصر الصراع الطائفى وتدهور المستوى الاقتصادى ، وعجز السلطات اليوغسلافية جميعها معا فى إذكاء نيران الفتنة ، واطلقت العنان لكافة الاتجاهات للتعبير عن مطالبها بأساليب عنيفة فى الشوارع وداخل المصانع والمدارس وكافة المؤسسات . ووصل الامر إلى أن استطاعت المظاهرات فى اقليم « فوجفودينا » وجمهورية « الجبل الأسود » أن تسقط عددا غير قليل من القيادات الحزبية على الاستقالة . وهو ما لم يحدث من قبل .

فبدأت الأمور تبدو وكأن النظام يواجه أزمة حقيقية ومركبة تهدد وحدة وإستقرار يوغسلافيا كدولة موحدة . ظهر ذلك بوضوح فى لجوء بعض الاقليات الى التطويح بامكانية الانفصال عن الدولة والانضمام الى دول مجاورة . ولم تجد رابطة الشيوعيين اليوغسلاف مفرا من الدعوة الى عقد جلسة طارئة فى منتصف اكتوبر من أجل معالجة الاوضاع المتدهورة ة على كافة المستويات . وانتهت اعمال اللجنة دون التوصل إلى حلول جذرية فعادت المظاهرات مرة أخرى تندد بتفاقم الأوضاع وضعف الحزب . وإستمر ذلك طوال عدة أسابيع حتى

وافق البرلمان اليوغسلافى فى أواخر نوفمبر على إجراء تعديلات سياسية وإقتصادية شاملة فى الدستور الصادر فى سنة ١٩٧٤ من أجل إنعاش الاقتصاد ، وتحقيق مزيد من الفصل بين الحكومة والحزب والاعتراف بحق العمال فى الاضراب ، والسماح للفلاحين بتملك مزيد من الأراضى .

ثانيا : اسباب الأزمة

١ ـ « الصراعات الطائفية »

من الضرورى لفهم التطورات الأخيرة أن تعرف العناصر المكونة للنظام الفيدرالى اليوغسلافى الذى ظهر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية على يد تيتو .

ويتميز هذا النظام بمزيج فريد يجمع عدة جماعات اثنية يبلغ عددها حوالى ٢٤ قومية تدين بثلاث عقائد وتتكلم لغتين ، وأهم هذه القوميات تعيش فى ست جمهوريات هى :

١ ـ صربيا ، أقدم وأكبر القوميات واكثرها قوة ونفوذا ، يبلغ تعداد سكانها حوالى ٨,١ مليون نسمة يشكلون ٣٦ ٪ من نسبة السكان . ويعتقد الصربيون فى احقيتهم بالقيام بدور أكبر مما هو متاح أمامهم الآن فى تسيير دفة الأمور فى البلاد . وتتركز مطالبهم حول ضم اقليمى كوزفو وفوجفودينا إلى الجمهورية الصربية بحكم وقوعهما ضمن اراضيها .

٢ ـ كرواتيا . تضم ٤,٤ مليون نسمة تتشابه لغتهم الى حد كبير مع لغة الصرب ويعتنق أبناء القوميتين المذهب الكاثوليكى الا ان الرواسب التاريخية تشكل حاجزا ضخما بينهما .

٣ ـ جمهورية « الجبل الأسود » يبلغ تعداد سكانها ٥٨٠ الف نسمة ، ويعتبرون أنفسهم صربيون منذ أن اشتركوا معا فى القتال ضد الحكم العثمانى فى القرن التاسع عشر ويؤيد اهالى الجبل الاسود كافة مواقف واتجاهات الصرب

٤ ـ سلوفينيا . أغنى الجمهوريات اليوغسلافية واكثرها ثراء وتقدما لاتساع أنشطتها الاقتصادية . وهو ما جعل أبناءها حريصين للغاية على استقرار الاوضاع الداخلية وايضا على عدم التنازل عن أية مزايا أقتصادية يتمتعون بها . ويقلق أبناء سلوفينيا تنامى نزعة السيطرة لدى الصرب ويحاولون الحد من تطلعاتهم لضم كوزوفو وفوجفودينا خوفا من أحكام سيطرتهم على أمور البلاد . ويظهر السلوفينيون ميلا كبيرا إلى أصولهم النمساوية .

٥ ـ مقدونيا : يشكل سكانها ٦ ٪ من نسبة السكان حيث يصل تعدادهم الى حوالى ١,٣ مليون نسمة . وتعتبرهم بلغاريا اقلية بلغاريا أقلية تابعة لها فى يوغسلافيا .

٦ ـ البوسنة والهرسك ، تضم هذه الجمهورية معظم مسلمى يوغسلافيا الذين يبلغ تعدادهم مع مسلمى كوزوفو حوالى ٣,٥ مليون نسمة وتتمتع الاقلية الاسلامية بهامش محدود من الحرية يسمح لها ببناء المساجد فى أضيق نطاق وبعد تصاعد المد الاسلامى خارج يوغسلافيا بدأت السلطات تأخذ حيطتها وحذرت الزعماء المسلمين من مغبة القيام بأية أعمال من شأنها تكدير الأمن العام .

يبقى بعد ذلك اقليما كوزوفو وفوجفودينا ، وكان تيتو قد أضطر الى فصل الاقليمين عن جمهورية الصرب ومنحهما سلطات الحكم الذاتى . خشية ان تفوق سطوة ونفوذ الصرب خططه لتوحيد يوغسلافيا . فلجأ إلى الفصل كوسيلة لتقييد سلطتهم وفى الوقت نفسه سمح ببقاء عدد من الصربيين فى اقليم كوزوفو ذى الاغلبية الالبانية ورفض منحه سلطات الجمهورية تحسبا لظهور أية ميول أنفصالية لدى سكان الأقليم .

ولم تستطع هذه القوميات ان تنصهر معا فى بوتقة واحدة طوال العقود الماضية فلجأ تيتو إلى منح القوميات الست الكبرى سلطات الجمهوريات المستقلة فى اطار النظام الفيدرالى بحيث تدار شئون هذه القوميات من خلال الادارة اللامركزية فى كل جمهورية . وقبل وفاته بست سنوات نص الدستور اليوغسلافى لعام ١٩٧٤ على أن يتناوب رئاسة الدولة والحزب بعد تيتو أحد أبناء القوميات الست لمدة عام واحد .

وبرغم ذلك استمرت القوميات اليوغسلافية تذكر لبعضها تلك الخلافات والعداءات التاريخية القديمة بنها . فالصرب مثلا يعتبرون أن ثأرهم التاريخى من العناصر الالبانية التى شاركت العثمانيين فى غزو مملكة الصرب أثناء العصور الوسطى مازال قائما . لذلك يسعون الى ضم اقليم كوزوفو . والعناصر الالبانية لا يمكن هى الأخرى أن تتجاهل هذه المواقف الصربية ، فتزيد من عنف ردود أفعالها وتسعى بقوة الى تحويل الاقليم الى جمهورية . وباسم هذه المطالب والدعاوى تخرج المظاهرات من كلتا المجموعتين تندد بالاخرى وبسلطات الدولة ويضرب الطلبة والمدرسين والعمال .

وفى الواقع بدأ الصرب فو الفترة الأخيرة كما ذكرنا أنفا فى توجيه انتقادات حادة وجريئة للغاية الى الحزب الشيوعى فى بلجراد والمسئولين الحكوميين والتهجم على بقية الجمهوريات الاخرى . وإعتمادا على تراثهم الريادى فى تحرير البلاد وأتساع مساحة الجمهورية وارتفاع

نسبة السكان ، وأخيرا ظهور سلوبودان ميلوسيفيتش رئيس الحزب الشيوعى فى صربيا والذى بدأ يطرح نفسه كزعامة جديدة يمكن ان تملأ الفراغ بعد وفاة تيتو . لكنه يصر على ان يضمن خطتة العلنية جميع الدعاوى والمطالب العنصرية الصربية ويثير المواطنين للخروج الى مظاهرات عارمة تجتاح الشوارع من أجل الضغط على السلطات والحزب لتحقيق أهدافة . وقد أثارت هذه التوجهات بقية الجمهوريات بعد أن تخرج فى مظاهرات مضادة للمطالبة بإيقاف حملة الصرب بقيادة سلوبودان وفى الحقيقة أذاه استمرار تطور الاحداث على هذا المنوال فان مستقبل ومصالح القوميات اليوغسلافية قد تتحقق بالانضمام الى بعض الدول المجاورة . اى أن الامر سينتهى بانهيار وتحلل وتفتيت الدولة وهو أحتمال وان كان بعيدا للغاية الا ان التطور السريع فى الحوادث الداخلية مع عدم التوصل الى حلول سريعة وجذرية قد يجعل ما هو محتمل مصيرا محتوما .

(٢) الوضع الاقتصادى المتدهور

كان حتما على تيتو ان يبحث عن نموذج للتنمية يتماشى مع الاوضاع الاثنية بما لا يؤدى الى زيادة العوامل المحفزة للاضطرابات الطائفية . فخلق التيسير الذاتى للمنشآت الاقتصادية ، الذى يمنح العاملين فى هذه المؤسسات والمنشآت حق تقدير كافة الامور المتعلقة بالانتاج فيها من تحديد الاسعار ونوعية المنتجات والاجور والمكافآت ومن تدخل من جانب الدولة ، بالطبع فى أطار الخطة الحكومية العامة للتنمية

واستطاع الاقتصاد اليوغسلافى وفقا لهذا النموذج تحقيق معدلات تنمية معقولة أبان حكم تيتو عن طريق الاعتماد على عمليات التصدير لبعض السلع الزراعية والصناعية الى مجموعة دول الكوميكون ، ودول عدم الانحياز ، ونسبة قليلة كانت تتوجه لدول اوربا الغربية . اسهمت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى فى دعم الاقتصاد اليوغسلافى على الرغم من توتر العلاقات بين البلدين ، فى السنوات الأخيرة من حكم تيتو وبسبب ظروف الكساد العالمى بدأ الاقتصاد اليوغسلافى يعانى من أزمات شديدة واكبها عودة مليونى يوغسلافى من دول السوق الاوروبية المشتركة ، بدأ نظام التسير الذاتى كأنه استنفذ قدراته وطاقاته وأفرز عدة عيوب خطيرة أدت الى تفتيت السوق اليوغسلافية وخلق حالة من التردد لدى القيادات السياسية بين السيطرة المركزية ، والتحكم فى الأسعار او أطلاق العنان لقوى السوق وتحديد الاسعار وفق قانون العرض والطلب واتاح غياب الرقابة الحكومية على المشروعات الكبرى فى مختلف الجمهوريات وقوع عمليات نهب واختلاسات كبرى أشهرها فضيحة شركة اجروكوميرك ، حيث قام بعض كبار المسئولين فيها فسحب حوالى ٩٠٠ مليون دولار من البنوك بكمبيالات بدون رصيد بعد الحصول على ضمان من احد البنوك الكبرى ، ومع تراكم عناصر الخلل هذه وزيادة اعباء الديون الخارجية التى ارتفعت الى ٢١ مليار دولار وبلغت نسبة التضخم ٢١٧ ٪ ، البطالة ١٥ ٪

وهذا ما دفع الحكومة اليوغسلافية برئاسة برانكو ميكولينش الى الاعلان فى مايو الماضى عن خطة للتقشف صادقة خفضت بمقتضاها العملة الرسمية « الدينار » بنسبة ٢٣,٩ ٪ ، تم تجميد الأجور وتحريك الاسعار لاستخدام الفائض فى تمويل مشروعات انتاجية تصديرية لعلاج العجز من الميزان التجارى وتوفير العملة الصعبة ، لدفع فوائد الديون . كانت هذه الخطة محاولة لتجاوز الازمة التى اضطرت يوغسلافيا اللجوء الى صندوق النقد الدولى لتمويل بعض المشروعات الاستثمارية الكبرى لدفع عجلة الاقتصاد الوطنى . واشترط الصندوق ضرورة رفع الاسعار بنسبة ٦٠ ٪ وانشاء سوق حرة للنقد ، مقابل الحصول على قرض يبلغ قيمته ١,٤ مليار دولار .

وبذلك يتضح ان الأزمة الاقتصادية مركبة ومعقدة تتداخل فيها عوامل ضعف الادارة المركزية وتخبط سياسات الجمهوريات احيوغسلافيـة الاقتصاديـة والتركيب الأثنى الذى تظهر تجلياته بوضوح فى الأزمة الاقتصادية . فعلى الرغم من كونها ازمة عامة ترجع بذورها الى عوامل السوق العالمية وتدهور مستويات الانتاج وارتفاع قيمة الديون وخدمة اقساطها . الا ان حدة الازمة تزايدت بدرجة عالية فى بعض الجمهوريات دون جمهوريات اخرى بسبب اختلاف وتنوع وتفاوت المواد الاقتصادية من جمهورية الى اخرى فاقليم كوزوفو مثلا يعتبر من افقر الاقاليم ، برغم ذلك تحمل اعباء اقتصادية اكثر مما تحملته جمهوريات اخرى اكثر غنى مما اثر بشكل مباشر على الاوضاع الداخلية فى الاقليم كما سبق وذكرنا . فى حين ان هناك جمهورية اخرى مثل سلوفينيا تتمتع بمعدل دخل كبير وتنوع هائل فى مصادر الثروة وبرغم ذلك ترفض ان تساهم بنسبة اكبر من بقية الجمهوريات فى اعباء مخصصات خطط التنمية العامة وترفض ايضا ان تتنازل لبقية الجمهوريات عن بعض المشروعات المقررة فى الخطة العامة والتى تزيد عن حاجتها . هكذا تعكس الازمة الاقتصادية مدى التفاوت المتباين بين الجمهوريات اليوغسلافية فى تحمل الاعباء

والنفقات ضمن اطار الاتحاد مما يزيد الامر تعقيدا وتشابكا .

٣ ـ مواقف ومؤسسات الدولة

كان من الطبيعى ان تصيب الازمات الاثنية والاقتصادية النظام اليوغسلافى بهزات عنيفة حاولت معها المؤسسات الدستورية القائمة استيعابها وتجنب المواجهات العنيفة قدر الامكان سواء على المستوى احمنى والاقتصادى ، كانت مواقف هذه المؤسسات على التوالى هى :

(١) الحكومة .. أعلن برانكوميكو ليتشى رئيس الوزراء عقب تصاعد حدة المظاهرات فى اكتوبر الماضى عن تمسكة ببرنامج التقشف مهما كان الثمن ، اعلن فى الوقت نفسه تخصيص ٤٠ مليون دولار لاحتواء زيادات الاسعار فى مواد الطعام الاساسية . لكن من الواضح ان الخط العام للحكومة يتركز حول ضرورة اطلاق اسعار السلع قدر الامكان وضرورة التشدد فى تحسين نوعيته وجودة المنتجات اليوغسلافية المصدرة لتصبح قادرة على المنافسة بعد أن تراجع حجم التصدير . لم تحاول الحكومة اتخاذ اجراءات لاعادة توزيع المشروعات الاقتصادية بما يتناسب مع الوضع الاقتصادى القائم لكل جمهورية من اجل التخفيف عن كاهل الجمهوريات ذات الموارد المحدودة .

(٢) رابطة الشيوعيين اليوغسلاف (الحزب الشيوعى) . عقدت الرابطة مؤتمرا عاما فى شهر اغسطس اسباب الضعف الشديد فى آليات الحزب ازاء معالجة الازمات الحالية . وتدهور مصداقية القيادات الحزبية امام الرأى العام . خلصت اعمال المؤتمر الى ضرورة اجراء تعبير أن جوهرية فى مضامين النظام اليوغسلافى ، ضعف الرقابة المركزية وعلاج تزايد الاتجاهات الانفصالية لدى الاعضاء القيادية فى الحزب . كما عقدت اللجنة المركزية للرابطة جلسة طارئة فى منتصف اكتوبر الماضى فى اعقاب استقالة بعض القيادات الحزبية فى جمهورية الجبل الاسود واقليم فوجفودينا بسبب تصاعد حدة الاحتجاجات الجماهيرية ضدهم . وقد شن زعماء الجمهوريات المختلفة فيما عدا « جمهورية الجبل الأسود » هجوما حادا ضد الزعيم الصربى سلوبودات ميلو سيفتشى باعتباره مسئولا عن مظاهرات الصرب واشعال النعرة الطائفية لدى بقية الشعوب اليوغسلافية ، انتهت اعمال اللجنة باقالة اربعة اعضاء من الجبل الاسود والصرب وكوزوفو ، برغم أنه كان من المتوقع قبل الاجتماعات اقالة ثلثى أعضاء المكتب السياسى للحزب وابعاد ثلث اعضاء اللجنة المركزية .

واعلن زعيم الحزب سيشب سوفار فى نهاية الاجتماعات عن مناشدته للجماهير والقيادات الحزبية بالالتزام والهدوء ، وعدم اثارة النعرات الطائفية . مما مثل فشلا ذريعا لاعمال اللجنة والقيادات الحزب فى حسم الأمور والقضاء على اسباب الازمة . وهو مؤشر خطير يدل على أن اهم ميكانزمات الفعل لدى الدولة اصبحت عاجزة امام هذه الازمات .

(٣) الجيش اليوغسلافى يعد الجيش هو المؤسسة القوية الوحيدة الباقية من تراث تيتو فهمى ماتزال يحتفظ بوحدتها وقوتها برغم الازمات الحالية يتمتع صفوف القوات المسلحة بدرجة عالية من الانسجام والوحدة واكتسبتها من تجربة الحرب تحت زعامة الزعيم الراحل . لتوحيد وانجاز البناء الفيدرالى اليوغسلافى لذلك ينظر الجميع اليها حاليا كرصيد احتياطى يمكن اللجوء اليه لتهدئة الاوضاع الداخلية حال تفاقمها الى درجة تهدد استقرار ووحدة البلاد . وقد اعلن الأميرال برانكو مامولا وزير الدفاع اليوغسلافى فى أواخر اكتوبر الماضى فى بيان شديد اللهجة أتهم فيه رابطة الشيوعيين اليوغسلاف بفقدان السيطرة على الموقف السياسى والاقتصادى مما يطرح مشكلات خطيرة تهدد أمن الدولة ونظامها الاشتراكى ، كما اتهم الرابطة بالعجز عن اداء دورها فى أقليم كوروفو . اكد ان المشكلات الحالية أصبحت تعوق قدرة الحزب الشيوعى ويعكس ذلك مدى الاستياء داخل الجيش ازاء الانقسامات الحادة داخل الرابطة والفشل الذريع من مواجهة المشكلات الاقتصادية وتزايد حالات الفساد والاختلاس وتفاقم الصراع الطائفى وقد فسر المراقبون هذه التصريحات بأنها تعد تحذيرا يجب الانتباه اليه واشارة صريحة الى ان الجيش لن يصمت او يقف مكتوف اليدين طويلا امام انهيار الاوضاع الداخلية ما لم يجد الحزب حلا لها . الا ان الجنرال مامولا عاد مرة اخرى وصرح بان الجيش لن يستخدم فى انهاء اى عصيان مدنى أو ازمات داخلية ، لكنه لن يستطيع أحد ان يستبعده (اى الجيش) من ساحة العمل السياسى بالتالى يبقى الباب مفتوحا امام الجيش اليوغسلافى ليقرر طبقا للظروف والمعطيات القائمة ما اذا كان سيستمر على الساحة كصمام امنى تجاه التدخلات الخارجية ام انه سيضطلع بأدوار اخرى اكثر اهمية وحساسية لاستقرار الاوضاع الراهنة .

بعد استعراض الازمة اليوغسلافية واعراضها

وأبعادها لا يمكن ان يكون هناك شك فى ان

(١) الصراع الطائفى هو المحرك الاول والاساسى للاوضاع وان الازمة الاقتصادية اسهمت فقط فى زيادة الاحساس بعدم الرضا الناتج عن تفاوت امكانيات القوميات المختلفة . وقلق هذه القوميات من تزايد نفوذ الصرب بمعنى آخر ان العوامل المسببة للصراع الطائفى هى جوهر ومضمون الازمة ولذلك فأن اية مقترحات او خطط للخروج من الوضع الحالى يجب ان تتركز حول حل نزع فتيل هذه الصراعات .

(٢) ان يوغسلافيا ما كانت لتشهد هذه التطورات لولا اختفاء الزعيم القوى القادر على صهر جميع القوميات والقضاء على كافة المطالب العنصرية وابطال مفعول جميع محفزات النزاع الطائفى .

وفى اطار هاتين الملحوظتين تصبح السيناريوهات المطروحة للتداعيات المستقبلية محصورة بين :

(١) اجراء اصلاح دستورى شامل يسمح للدولة بمزيد من السيطرة المركزية والحد من سلطات الجمهوريات وسيطرتها على مرافق ومشروعات الدولة وذلك لتحقيق درجة عالية من الوحدة والانصهار فى بوتقة الدولة .

وقد يواجه هذا السيناريو مزيدا من العنف والحدة من جانب القوميات اليوغسلافية . ولكنه يبقى احد الحلول المطروحة للانقاذ

(٢) السعى الدؤوب الى الخروج من الأزمة الاقتصادية مع الاهتمام بأعادة توزيع حصص المشروعات الاقتصادية بما يتناسب مع امكانيات وموارد كل جمهورية . وذلك كحل جزئى يمكن ان يسهم فى تحقيق حدة الازمة

(٣) بزور زعيم يخلف تيتو ويستمر تراثة التاريخى فى فرض النظام واعادة الهدوء الى اركان الدولة . ويرشح بعض المراقبين الزعيم الصربى « سلوبودان » ميلو سيفتش للقيام بهذا الدور ولكن ينقصه تأييد بقية القوميات التى تخشى طموحاته الزائدة وتحارب سعيه الى مد النفوذ الصربى لبقية الدولة

((٤) اخيرا يبقى السيناريو التقليدى فى مثل هذه الحالات . وهو تدخل « العسكر » مستغلين الظروف القائمة للامساك بزمام الامور وقد يرى البعض ان المؤسسة العسكرية هى المرشح الوحيد فى المستقبل اذا ما استمرت الاوضاع فى التدهور نظرا لانها بطبيعتها تتمتع بانضباط حديدى من ناحية وتتميز باختفاء النعرات الطائفية بين صفوفها من ناحية اخرى مما يجعلها وجها مقبولا لدى القوميات اليوغسلافية فى حالة الحاجة اليه .□



في الاستراتيجية العسكرية

القــوة النـووية البريطانيـــة

أحمد إبراهيم محمود

مع حلول عام ١٩٧٩ ، بدأت الساحة السياسية البريطانية تشهد تصدعا متزايدا في الاجماع القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين الحزبين الرئيسيين (المحافظون والعمال) حول السياسة الدفاعية بوجه عام والنووية بوجه خاص ، وكانت البواعث الأساسية الكامنة وراء هذا التصدع تتمثل في تنامى الاتجاهات الراديكالية داخل حزب العمال وفوز حزب المحافظين بزعامة مارجريت تاتشر في إنتخابات عام ١٩٧٩ . وتأتى أهمية هذا الانقسام حيث انه يطرح انعكاسات بالغة الاهمية على إمكانية بقاء بريطانيا كدولة نووية ، إلى جانب إنه يحدث في وقت يتسم بعدم الثقة في الردع النووى في أوربا .. مما يثير المخاوف من أن يؤدى تصاعد المشاعر المعادية للتسلح النووى في بريطانيا الى تقوية اتجاهات مماثلة في القارة الأوربية وبالذات في المانيا الغربية والأراضى الواطئة .

ويهتم هذا التحليل ومحتوياته بدراسة مستقبل البرنامج النووى البريطانى من خلال استعراض خلفياته التاريخية ومحتوياته والمتغيرات المؤثرة عليه . ومن ثم يتم التركيز في القسم الأول من هذا التحليل على الجذور التاريخية للبرنامج النووى البريطانى وتطوره خلال الاربعة عقود الماضية ، ثم نركز على محتويات الترسانة النووية البريطانية في القسم الثانى ، وأخيرا نتعرض لمستقبل القوة النووية البريطانية في ضوء الانقسامات القائمة بين الأحزاب البريطانية في هذا الصدد ، بالاضافة إلى الانعكاسات التى تطرحها التطورات الدولية على البرنامج النووى البريطانى .

اولا : الخلفية التاريخية للقوة النووية البريطانية :

نظرت الحكومات البريطانية المتعاقبة الى دور السلاح النووى منذ بدء التفكير في إنتاجه وطوال فترات تطوره من منطلق سياسى أكثر منه عسكرى ، حيث تمحور الاهتمام بصورة مستمرة حول فكرة أن بريطانيا تحتاج الى امتلاك القوة النووية حتى يمكنها استعادة هيبتها ومكانتها كقوة عالمية من الطراز الاول ولتوفير الحماية ضد الابتزاز والتهديد النووى وتقديم مساهمة متميزة في الدفاع عن التحالف الغربى ، وذلك إلى جانب توفير عنصر للطمأنينة ضد الخشية من الا تستخدم الولايات المتحدة اسلحتها النووية للدفاع عن بريطانيا مالم تكن هناك مشاركة في المصالح .. مما يعنى أن التصورات البريطانية لدور القوة النووية كانت تعكس في مضمونها مجمل الظروف الموضوعية التى تمر بها بريطانيا على الصعيد الخارجى خاصة فيما يتعلق بسعيها الى تعويض فقدانها لامبراطوريتها في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ومحاولة البحث عن دور قيادى جديد في القارة الأوربية من خلال ملكية هذه الاسلحة .

وقد بدأت الجهود البريطانية الرامية الى امتلاك السلاح النووى منذ عام ١٩٤٠ حينما كانت بريطانيا تواجه موقفا صعبا أمام الهجمات الالمانية ، ففى ابريل من ذلك العام تشكلت لجنة وزارية عرفت باسم (لجنة مايد) Maud Committe لدراسة مدى قدرة العلماء البريطانيين على انتاج قنبلة اليورانيوم ، ومدى استطاعة بريطانيا وحلفائها تحقيق ذلك قبل المانيا . وقد اوضحت اللجنة في تقريرها ـ الذى فرغت منه عام ١٩٤١ ـ بضرورة استمرار البحوث في هذا المضمار ، واعطائها اولوية قصوى نظرا لاهمية الموضوع والمزايا التى يوفرها ، إلى جانب التوقعات الوظيفية والرمزية للقنبلة النووية والتى من شانها الابقاء على مكانة بريطانيا كقوة عظمى في النظام الدولى الجديد لعالم مابعد الحرب .

وفي منتصف عام ١٩٤٢ أصبح من الواضح تماما أن الامريكيين قد تفوقوا على البريطانيين في ميدان تطوير التكنولوجيا النووية . ومن ثم أصبح الاشتراك مع الولايات المتحدة يمثل الوسيلة الوحيدة امام بريطانيا لتحقيق مطامحها وأغراضها . ولذلك تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين بريطانيا والولايات المتحدة في هايد بارك عام ١٩٤٢ Hyde park agreement وفي كوبيك عام ١٩٤٣ Quebec agreement of 1943 on Anglo — American Collaboration in Atom bomb research and development والتى نصت موادها على اقامة تبادل كامل للمعلومات والأفكار الخاصة بمشروع صنع القنبلة النووية لاسيما في مجال التطوير والبحث العلمى وتصميم وتشييد وإدارة المحطات النووية . وقد تركت هذه الاتفاقيات إنطباعا لدى رئيس الوزراء ونستون تشرشل بأن هذه المشاركة الانجلو-

امريكية سوف تستمر حتى مابعد انتهاء الحرب .

غير أن ماحدث فى نهاية الحرب كان على العكس تماما ، فقد نظرت الولايات المتحدة الى مصالحها آنذاك من منظور مختلف ، كما ان (الدبلوماسية) النووية خضعت للسياسات التشريعية الأمريكية ، الى جانب أن الروابط الانجلو ـ امريكية نفسها تعرضت لمناقشات حادة فى الكونجرس الأمريكى . وفى ٢٧ اكتوبر ١٩٤٥ قرر الرئيس هارى ترومان فى خطاب يوم البحرية توضيح الموقف الأمريكى لفترة مابعد الحرب حيث قال : « اننى أؤكد مرة ثانية ـ كما أكدت من قبل ـ أن هذا النقاش (حول التبادل الحر للمعلومات العلمية الاساسية) لن يتطرق إلى عملية تصنيع القنبلة النووية او الى اية أدوات أو وسائل أخرى متعلقة بالحرب .. إننا ننظر إلى ما فى ايدينا من هذه القوة التدميرية الجديدة على أنه أمانة مقدسة » .

والواقع ان بواعث هذا الموقف الامريكى الجديد لم تكن ترجع إلى « الأمانة المقدسة » بقدر ماكانت تعود إلى حقائق الموقف الدولى لفترة مابعد الحرب والذى كانت الولايات المتحدة تنفرد فيه بملكية القنبلة النووية ، بالاضافة إلى أنها كانت قد قطعت شوطا طويلا فى ذلك الحين فى ميدان تطوير الأسلحة النووية والمفاعلات ذات الاستخدامات العسكرية بفضل مواردها وإمكاناتها الهائلة ، بل واتخذت ايضا عدة خطوات فى سبيل تصنيع القنبلة الهيدروجينية .. ومن ثم كان إستمرار العمل بالاتفاقات التى أبرمت لحرب فى ظل هذه الظروف الجديدة يعنى أن تعطى الولايات المتحدة كل مالديها بدون أدنى مقابل .

وكان المفهوم من مجمل هذه التطورات أن الولايات المتحدة قد نفضت عن كاهلها أية التزامات بالمشاركة فى معرفة كيفية تصنيع القنبلة النووية لفترة مابعد الحرب بأية صورة من الصور . وقد أدى الموقف الأمريكى الجديد إلى إحساس البريطانيين بأنهم يواجهون تحديا للكرامة والكبرياء الوطنى أكثر من أى شىء آخر . وأصبح على بريطانيا اما أن تتخلى عن مكانتها كقوة عظمى ، أو أن تقوم بإتخاذ خطوات لتصنيع القنبلة النووية بالاعتماد على نفسها ومهما كانت الظروف . ولهذا قررت الحكومة البريطانية اعطاء أولوية قصوى لمشروع تصنيع القنبلة خاصة بعد اقرار الكونجرس الأمريكى للائحة الطاقة النووية لعام ١٩٤٦ والمعروفة بـ (لائحة مكماهون) Atomic Energy Act of 1946 (Mcmahon Act) والتى نصت على فرض حظر كامل على تبادل أسرار الطاقة النووية ، مما أدى الى توقف تدفق المعلومات الى بريطانيا منذ الأيام الأولى لعام ١٩٤٧ .

بعد هذا التاريخ بأيام قليلة ، قامت الحكومة البريطانية (العمالية) المصغرة برئاسة كليمنت اتلى باتخاذ قرار تصنيع القنبلة النووية البريطانية بصورة سرية وبدون إجراء مناقشة داخل مجلس الوزراء الموسع وبدون مناقشة علنية مسبقة حول الجوانب السياسية والاقتصادية والاخلاقية المتعلقة بهذا القرار .. وفيما بعد لم تؤثر التغيرات الوزارية على الجهود البريطانية فى هذا الميدان حيث حظيت السياسة النووية بدرجة عالية من الاجماع بين الحزبين الرئيسيين .

وفى الثالث من أكتوبر عام ١٩٥٢ فجرت بريطانيا قنبلتها النووية الأولى فى اختبار سرى تم اجراؤه فى جزر مونتى بيلو الواقعة شمال غرب استراليا .. وأدى هذا الحدث إلى اثارة ردود فعل قوية فى عواصم العالم كان أبرزها ظهور إتجاه فى الولايات المتحدة نحو إدخال تعديلات هامة على لائحة مكماهون بحيث تسمح بتبادل المعلومات الخاصة بالطاقة النووية ليس فقط بين الولايات المتحدة وبريطانيا ، وإنما بينها وبين كل حكومات الدول الأعضاء فى حلف شمال الاطلنطى . وعلى الجانب البريطانى ظهرت اتجاهات مماثلة ايضا ، فقد أعلن المستر ونستون تشرشل فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ عن اعتقاده ، بأن « هذا التطور سوف يؤدى الى تبادل المعلومات مع الامريكيين بشكل أكبر بكثير مما كان قائما فى السنوات القليلة الماضية » .

وبعد مرور حوالى تسع سنوات على إقرار لائحة مكماهون ، كانت الظروف قد تغيرت تماما . فقد استطاعت بريطانيا أن تمتلك سلاحها النووى من خلال الجهود الذاتية ، علاوة على انهو تمكنت من إحراز تقدم ـ حتى على الولايات المتحدة ـ فى ميدان تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية فى مختلف الميادين لاسيما فى مجال توليد الطاقة الكهربائية حتى أنها أعلنت فى ١٥ فبراير ١٩٥٥ عن برنامج واسع النطاق مدته ١٠ سنوات لاقامة ١٢ محطة للطاقة النووية بتكلفة تصل إلى حوالى ٣٠٠ مليون جنيه إسترليني ، كما اعلنت الحكومة البريطانية فى نفس الفترة انها ترى أنه من واجبها أن تقوم بإنتاج وتطوير الأسلحة الهيدروجينية خاصة بعد أن اعلنت الحكومة الامريكية أنها تسير نحو الانتاج الواسع النطاق لهذه الأسلحة ، وبعد أن بدا من الواضح ايضا أن الاتحاد السوفيتى بدوره يتبع سياسة مماثلة .

ونتيجة لكل هذه التطورات ، ورغبة فى توحيد وتنسيق الجهود ، أعلن الرئيس ايزنهاور فى ٢٠ يونية ١٩٥٥ أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد وقعتا قبل خمسة أيام على اتفاقيتين للتعاون فى ميدان الاستخدامات المدنية والعسكرية للطاقة النووية . وأشار فى خطاب ارسله الى السناتور كلينتون اندرسون رئيس اللجنة التشريعية المشتركة للطاقة النووية أن هذه الاتفاقية سوف تتيح للولايات المتحدة أن تتبادل مع بريطانيا معلومات تعتبر ضرورية لأغراض تطوير خطط الدفاع وتدريب الافراد على أساليب الدفاع ضد الهجمات النووية ، بالاضافة إلى إتاحة قدرات الأعداء المحتملين فى مجال استخدام الأسلحة النووية .

وفى ١٤ يونية ١٩٥٦ قام الجانبان الأمريكى والبريطانى بالتوقيع على اتفاقية من شأنها توسيع نطاق العمل بالاتفاقية السابقة من خلال قيام بريطانيا بارسال كميات من اليورانيوم المستنفذ depleted Uranum الى الولايات المتحدة لاعادة معاملته وتحويله الى وقود ذرى صالح للاستخدام ، فى مقابل قيام الولايات المتحدة بتقديم كميات مماثلة من اليورانيوم المخصب enriched Uranum الى بريطانيا ، الى جانب تبادل المعلومات الخاصة بالمفاعلات النووية ذات الاستخدامات العسكرية وأجهزة الدفع النووية الخاصة بالسفن الحربية . وقد أعلن فى كل من الصحافة الأمريكية والبريطانية أن المملكة المتحدة سوف تستفيد بمقتضى هذه الاتفاقية من الخبرة الأمريكية فى بناء غواصات تعمل بالطاقة النووية . كما أشير ايضا الى ان الولايات المتحدة تتوقع فى المقابل أن تستفيد من خبرة المملكة المتحدة فى ميدان استخدام الطاقة النووية فى توليد الكهرباء وفى المجالات الأخرى .

من ناحية أخرى كان البرنامج النووى البريطانى يسير فى تقدم مذهل ، ففى ٢٧ فبراير ١٩٥٧ أعلنت شركة فيكرز للهندسة النووية انها تعمل منذ عام فى مشروع لبناء غواصة بريطانية تعمل بالطاقة النووية ، وأن المشروع يسير فى تقدم مطرد ، وقد أطلق على هذه الغواصة اسم (دريدنوت) Dreadnought . كما قامت بريطانيا فى ١٥ مايو من نفس العام بتفجير قنبلتها الهيدروجينية الأولى فى جزيرة كريسماس بالمحيط الهادى فى أول تجربتى ضمن سلسلة من التجارب النووية ، وقد ألقيت القنبلة من الجو بواسطة قاذفة نفاثة من طراز فاليانت Valiant من على ارتفاع شاهق .

وبالرغم من أن التعاون الانجلو ـ امريكى كان يتم بمعدلات طيبة حتى ذلك الحين ، الا أن التطور الأكثر اهمية قد حدث خلال زيارة هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى المحافظ للولايات المتحدة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٧ حيث نص الاعلان المشترك الذى صدر فى ختام الزيارة على أن يطلب الرئيس الأمريكى من الكونجرس أن يقوم بتعديل لائحة مكماهون حتى تسمح بالتعاون الوثيق والمثمر بين

العلماء والمهندسين التابعين لبريطانيا والولايات المتحدة وباقى الدول الحليفة .

وتطبيقا لهذا الاعلان المشترك ، أرسل ايزنهاور مذكرة إلى الكونجرس تتضمن ذلك الطلب . وقد أعرب اعضاء اللجنة التشريعية المشتركة للطاقة النووية عن ترحيبهم بالطلب ، كما صرح المستر هارولد فانس نائب رئيس اللجنة وقتذاك بأن الوقت قد حان لتحقيق معدل اكبر من التعاون مع الحلفاء فى ميدان الطاقة النووية واستخداماتها العسكرية وذلك لضمان توفير تدريب وتخطيط على اعلى مستوى فى مجال استخدام السلاح النووى ومواكبة التقدم الذى استطاع السوفييت التوصل اليه . وأضاف بانه أصبح من الضرورى ايضا ان يتم تزويد حلفاء معينين تحت شروط معينة بمواد نووية وباجزاء غير مووية من الأسلحة النووية وبمعدلات خاصة بالمفاعلات .

وقد اقر كل مجلس من مجلسى الكونجرس تعديلا من جانبه يختلف بدرجة طفيفة عن الآخر ، وإن كانت فى مجملها تسمح للادارة بامداد الدولة الحليفة التى استطاعت بالفعل تحقيق تقدم جوهرى فى ميدان تطوير تكنولوجيا الأسلحة النووية ، بتصميمات الأسلحة النووية وبالمواد الانشطارية اللازمة لصنعها وباجزاء غير نووية من الأسلحة النووية . أما بالنسبة للدول الحليفة الأخرى فيجرى تزويدها بالمعلومات التفصيلية عن حجم وتأثيرات الأسلحة النووية والتطبيقات العسكرية للطاقة النووية . وقد قامت اللجنة التشريعية المشتركة للطاقة النووية بتقديم صيغة وسط بين التعديلين تم إقرارها من قبل مجلسى الكونجرس فى أواخر يونية ١٩٥٨ .

وبمقتضى هذا التعديل أرسل الرئيس ايزنهاور الى الكونجرس فى ٢٣ يوليو اتفاقية جديدة للطاقة النووية ابرمت مع بريطانيا فى نفس اليوم بناء على التشريع الجديد ، ونصت على توريد المعدات والمواد النووية الى بريطانيا بما فى ذلك محطة للدفع خاصة بالغواصات النووية وتبادل المعلومات الخاصة بتصميمها وتصنيعها وتشغيلها وبيع اليورانيوم اللازم لها . كما نصت على تبادل المعلومات الخاصة بتطوير خطط الدفاع وتدريب الأفراد على عمليات الدفاع ضد الأسلحة النووية وتقييم قدرات الأعداء المحتملين نوويا وتطوير أنظمة الايصال .. وغيرها . وقد بدأ سريان العمل بهذه الأتفاقية فى ٤ أغسطس ١٩٥٨ لمدة خمس سنوات .

وفى ظل هذه الاتفاقية تمكنت بريطانيا من تدشين أول غواصة نووية بريطانية (دريدنوت) فى عام ١٩٦٠ بعد تزويدها بمحطة الدفع النووى الأمريكية وبمعدات وآلات اخرى تم بسببها اعادة تصميم الغواصة لتتلاءم معها .

وفى الوقت نفسه ، عملت المملكة المتحدة من جانبها على تطوير أنظمة الايصال الجوية Air-Delivery Systems الخاصة بها ، حيث عملت فى نهاية الخمسينات على بناء المزيد من القاذفات المتوسطة من طرازى فولكان وفاليانت Vulcan, Valiant لتضاف الى اسطول القاذفات المتوسطة من طراز ـ ف V-Class bombers التى كانت موجودة بالفعل فى الخدمة العاملة ، كما اعلنت فى نفس الفترة عن برنامج طموح لبناء الصواريخ الباليستيكية ارض ـ أرض من طراز (بلوستريك) Blue streak البريطانية التصميم ، الى جانب الصاروخ (تور) thor الذى دخل الخدمة العاملة عام ١٩٦٠ .

وقد عادت الحكومة البريطانية وأعلنت وقف العمل فى برنامج الصاروخ بلوستريك فى ١٣ ابريل ١٩٦٠ ، كما أعلنت ايضا عن سحب الصاروخ تور من الخدمة ، وذلك على أثر تبنيها سياسة دفاعية جديدة تضمنت التحول من الأعتماد على الأسلحة المنصوبة على قواعد أرضية (والتى يصعب حمايتها ضد هجوم مفاجيء) الى الأعتماد على صواريخ نووية باليستيكية تطلق من الطائرات . وبمقتضى هذا التحول ، شرعت الولايات المتحدة وبريطانيا فى اتخاذ ترتيبات للتعاون فى تطوير الصاروخ الامريكى (سكاى بولت) Sky Polt الذى يطلق من الجو ، وقد جاء ذلك فى اطار صفقة متكاملة وافقت بريطانيا فيها على السماح للولايات المتحدة باقامة قاعدة لغواصاتها النووية التى تحمل صواريخ بولاديس Polaris فى هولى لوك باسكتلنده .

وبعد فشل التجارب الخمس التى اجريت لاطلاق الصاروخ سكاى بولت ، وتزايد النفقات التى تتطلبها عملية تطويره ، اضطرت الولايات المتحدة فى أواخر عام ١٩٦٢ الى الاعلان عن الغاء برنامج الصاروخ . وكانت الحكومة الأمريكية فى ظل هذا الوضع مضطرة الى تقديم البديل للملكة المتحدة . وبالفعل تم الأتفاق خلال المناقشات التى اجريت بين جون كيندى وهارولد ماكيلان فى ناسو بجزر البهاما فى ديسمبر ١٩٦٢ على قيام الولايات المتحدة بتزويد بريطانيا بالصاروخ بولاريس الذى يطلق من الغواصات ، Polaris Sub-marine launched Ballistic Missile (SLBM) وبمقتضى هذا الاتفاق قامت الولايات المتحدة بتصنيع صواريخ بولاريس (ذات رؤوس أقل من مثيلتها الأمريكية) للغواصات البريطانية الى جانب تقديم معدات دعم صالحة لهذه الغواصات ، على أن تقوم بريطانيا من ناحيتها ببناء الغواصات التى سوف تركب عليها هذه الصواريخ ، وتصنيع الرؤوس النووية اللازمة لها .

وبالرغم مما طرحته اتفاقية ناسو من تساؤلات عديدة حول مدى قدرة بريطانيا على الحفاظ على الرادع النووى المستقل ، وحول الفجوة الزمنية التى خلقها قرار الغاء برنامج سكاى بولت فى قوة الردع النووى البريطانى ، الا أنها قد استطاعت فى النهاية الحصول على موافقة البرلمان البريطانى (مع معارضة شديدة من حزب العمال) . وخلال المداولات البرلمانية أكد وزير الدفاع على أن هذا الاتفاق لايعنى الغاء خدمة القاذفات ـ ف من السلاح الجوى الملكى ، والتى كانت تشكل الدعامة الرئيسية حتى ذلك الحين للقوة النووية الاستراتيجية البريطانية .

وقد بدأت الغواصات بولاريس فى الأنضمام الى الخدمة العاملة منذ عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٠ . وبمجرد دخول هذه الغواصات الى الخدمة اعلنت وزارة الدفاع أن مسئولية الأسهام البريطانى النووى فى الردع الاستراتيجى الغربى قد انتقلت من قيادة السلاح الجوى الملكى الى قوة الغواصات بولاديس التابعة للبحرية الملكية ، فى حين اسندت الى القاذفات ـ ف مهام تكتيكية الى جانب استخدامها كوسيلة ايصال للمقذوفات التقليدية .

وفى عام ١٩٧٥ أعلنت بريطانيا فى بادرة حسن نية من جانبها عن اعتزامها عدم التحرك نحو بناء جيل جديد من الأسلحة النووية الاستراتيجية ، وذلك فى استجابة لاجواء السلام التى شاعت بين الشرق والغرب خلال النصف الأول من السبعينات وعقد خلالها مؤتمر الأمن والتعاون فى اوربا ومحادثات الخفض المتبادل والمتوازن للقوات ومحادثات نزع السلاح واتفاقية سالت ـ ١. وأن كان ذلك بالطبع لم يمنع بريطانيا من التفكير منذ عام ١٩٧٤ فى تحديث الصاروخ بولاريس فى اطار برنامج سرى اطلق عليه أسم (شيفلين) Chevaline وبلغت تكاليفة حوالى مليار جنيه استرلينى واشتمل على اجراء تطوير رئيسى ومعقد فى مقدمة الصاروخ وزيادة تنويع الرؤوس النووية وتغيير أنظمة ادارة النيران . وبالرغم من أن هذه التحسينات لم تؤد الى تحويل الصاروخ بولاديس الى مركبة حاملة للرؤوس المتعددة المستقلة MIRV ، الا انها أدت الى زيادة قدرات الصاروخ على المناورة واختراق النظام الدفاعى الباليستيكى المضاد للخصم ABM System، وقد بدأ الصاروخ الصاروخ المعدل بالفعل فى دخول الخدمة العاملة خلال النصف الأول من الثمانينات .

وخلال عام ١٩٨١ خلصت الحكومة البريطانية الى أن الخيار الأفضل والأكثر فاعلية الذى يمكنه أن يحل محل الصاروخ بولاريس

فى منتصف التسعينات يتمثل فى النظام الصاروخى الباليستيكى الامريكى ذى الرؤوس المتعددة المستقلة (ترايدنت) Trident Mirvالذى يطلق من الغواصات . وقد تمت الموافقة على قرار الحكومة بشراء هذا الصاروخ من قبل مجلس العموم فى ٢٩ مارس ١٩٨٢ بالرغم من احتجاج المعارضة العمالية بشدة على هذا الاجراء فحجة انه يشكل اضافة جديدة الى تعقيدات سباق التسلح النووى ويقوض روح اتفاقية حظر الانتشار النووى المبرمة عام ١٩٦٨ ويعرقل مفاوضات نزع التسلح التى كانت تجرى وقتذاك فى جنيف .

اما بالنسبة لعقيدة استخدام الأسلحة النووية ، فقد ظهرت ملامحها الرئيسية منذ النصف الثانى من الخمسينات حين ادركت بريطانيا أن الحماية ضد الأسلحة النووية تعد أمرا مستحيلا ، ولذلك ركزت على اتباع عقيدة « الردع من خلال التهديد بالانتقام النووى الجسيم » Deterence through threat of Massive Retaliation» ولقد ظلت هذه الاستراتيجية غامضة فى بعض جوانبها حتى على البريطانيين انفسهم ، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى الى تغليب المنظور السياسى على المنظور العسكرى الى جانب أن التخطيط العسكرى نفسه كان يركز على منع الحرب أكثر من الاستعداد لها . وكانت وجهة النظر البريطانية تقوم فى مجملها على أن امتلاك السلاح النووى سوف يشكل رادعا ضد الحرب ، وأن معرفة الخصم أن عدوانه سوف يواجه بالانتقام النووى الجسيم يمثل اكثر الضمانات تأكيدا على أن مثل هذه العدوان لن يحدث اصلا ، ثم أن القوة النووية الهجومية المضادة تعتبر - من ناحية أخرى - الدفاع الاكثر فاعلية ضد الاعتداء اذا وقع بالفعل . وبالرغم من أن هذه الاستراتيجية لاتحدد على وجه الدقة ما الذى سوف يحدث اذا فشل الردع ، وضد اى نوع من انواع الأعتداء سوف تستخدم الأسلحة النووية ، الا أن المنطق الداخلى الذى استندت عليه كان . - كما فسره ونستون تشرشل فى خطابه أمام مجلس العموم فى أول مارس ١٩٥٥ - بأنه يقوم على أن السلاح النووى يلبى الحاجة الى ردع العدو المحتمل (الاتحاد السوفيتى) من خلال وضع اساس متكافء للردع يحقق التساوى بين معدلات التعرض للخطر لكل من الاتحاد السوفيتى من ناحية والجزر البريطانية واوربا الغربية من ناحية أخرى ، وأن الأسلحة النووية - خاصة القنبلة الهيدروجينية - تجعل من الكثافة السكانية العالية والمساحة الشاسعة التى يتمتع بها الاتحاد السوفيتى غير ذات قيمة نظرا لما تتميز به هذه الأسلحة من قدرة فائقة على نشر الدمار لمساحات مترامية الأطراف .

بعد هذا الاستعراض التاريخى ، فان السؤال المطروح هو : هل استطاعت بريطانيا بالفعل تحقيق الأهداف المرجوة من وراء امتلاك السلاح النووى ؟ لقد ركزت الادبيات العسكرية البريطانية فى كثير من الاحيان على أن القدرات النووية هى التى اتاحت لبريطانيا مكانة متميزة فى الساحة الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بالرغم من فقدانها لامبراطوريتها الشاسعة ، وأن هذه القدرات هى التى ساعدتها على ممارسة النفوذ والتأثير السياسى وتقديم مساهمة متميزة فى صيانة الأمن الأوربى على نحو لم يكن هناك عضو اخر فى الناتو يستطيع أن يحل محل بريطانيا فى تقديمها .

والواقع انه اذا كانت لبريطانيا مكانة متميزة فى الساحة الدولية ، فان القوة النووية لم تكن العامل الرئيسى فى تحقيق هذه المكانة ، وانما تعود بالدرجة الأولى الى منظومة متكاملة من الادوات والاساليب اعتمدت عليها السياسة الخارجية البريطانية فى فترة ما بعد الحرب ، وكانت ابرز مرتكزاتها : رابطة الصداقة الوثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية ، واقامة علاقات سياسية واقتصادية ذات طابع خاص مع دول اوربا بصفة عامة وغرب اوربا بصفة خاصة ، الى جانب وجود حوالى اربعين دولة فى جميع قارات العالم تربط سياستها الخارجية الى حد ما بالسياسة البريطانية فى نطاق دائرة الكومنولث . أما المساهمة النووية البريطانية فى الأمن الأوربى ، فهى وان كانت فريدة حقا فى نوعها من حيث الشكل بين الحلفاء الأوربيين داخل الناتو ، الا أنها تفتقر الى القيمة من حيث المضمون ، فالقوة النووية البريطانية لا تضيف شيئا الى التوازن الاستراتيجى الكلى بين القوتين الأعظم ، اضف الى ذلك أن هذه القوة تفتقر الى امكانيات الاستخدام المستقل من ناحية انها لاتتيح الا القيام بهجميات مضادة على أكثر تقدير .. لذلك فان القيمة الحقيقية للقوة النووية البريطانية تكمن فقط فى قدرتها على حماية بريطانيا من التعرض للابتزاز النووى فى أوقات الأزمات ، وفى توفير الضمان الذى يتيح الى حد ما الحفاظ على المصالح الحيوية البريطانية فى حالة الصراعات التى قد يكون للولايات المتحدة فيها ترتيب مختلف لأولويات اختيار الأهداف عن مثيلتها البريطانية .

ثانيا : محتويات الترسانة النووية البريطانية :

مازالت سياسة التسلح النووى البريطانى تسير وفق نفس الخطوط التى حددتها السياسة المعلنة منذ فبراير ١٩٦٠ والتى تضمنت التحول من الاعتماد على الأسلحة النووية المنصوبة على قواعد ارضية الى الأعتماد على صواريخ نووية باليستيكية تطلق من الغواصات أو الطائرات ، وهى السياسة التى تبنتها حكومة هارولد ماكيلان من جراء الرغبة فى تفادى أوجه القصور التى تتسم بها الصواريخ الباليستيكية متوسطة المدى خاصة ازدياد معدلات تعرضها للتدمير فى الضربة الأولى قبل اطلاقها لامكانية تحديد مواقعها سلفا فى حالة نشوب حرب نووية شاملة وضيق فترة الانذار المتاحة امامها . وعلى الرغم من أن هذه السياسة جاءت انعكاسا لضرورات موضوعية من وجهة النظر البريطانية ، الا أنها أدت الى افتقار الترسانة النووية البريطانية نسبيا الى التنوع والتعدد المطلوب فى وسائل ايصال الرؤوس النووية والذى عادة ما ينظر اليه على أنه احداهم العوامل التى من شأنها اضفاء المصداقية على قوة الردع النووى .

وفى الوقت الراهن تشير بعض المصادر الى أن اجمالى عدد الرؤوس النووية البريطانية لا يقل عن ١٨٥ راسا نوويا ، تشتمل على ٨٠ قنبلة من طراز WE-177و ٢٥ قنبلة اعماق نووية ، و ٨٠ راس تشيفلين .A3-TK

١ . الغواصات النووية :

تمثل الغواصات النووية مركز الثقل الرئيسى فى القوة النووية البريطانية حيث تمتلك بريطانيا فى الوقت الراهن اربع غواصات نووية من طراز بولاريس دخلت الخدمة خلال عامى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ بمقتضى اتفاقية ناسو الانجلو - امريكية سالفتى الذكر .

وتحمل الغواصة الواحدة ١٦ صاروخا من طراز بولاريس ١ - ٣ مزودا بثلاث رؤوس نووية ، ويصل مدى الصاروخ الى ٤٦٠٠ كيلو مترا وتبلغ طاقته التدميرية ٢٠٠ كيلو طن ومنذ دخول هذه الغواصات الى الخدمة تقوم اثنتان منها بدوريات طوال العام بصورة تبادلية بحيث توجد غواصتين فى الأعماق بصفة دائمة .

وفيما بين عامى ١٩٨٢ - ١٩٨٧ بدأت الصواريخ الباليستيكية الجديدة بولاريس A3-tkتحل محل الصواريخ القديمة من طراز A3، وتتميز الصواريخ الجديدة بالزيادة فى مدى الرمى وفى القدرة على اختراق النظام الدفاعى الباليستيكى السوفيتى ، وان كانت أقل فى عدد الرؤوس وفى قوتها التدميرية . كما بدأت البحرية الملكية منذ عام ١٩٨٦ فى تصنيع محركات جديدة من طراز A-3Rللصواريخ بولاديس فى اطار برنامج شامل بلغت تكاليفة الاجمالية حوالى ٤٣٧ مليون جنيه استرلينى وذلك نظرا لتقادم المحركات الأصلية التى صنعت ما بين عامى ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، وأصبح من الضرورى

استبدالها بمحركات جديدة لتمكين الصاروخ بولاريس من البقاء فى الخدمة العاملة حتى منتصف التسعينات .

وابتداء من عام ١٩٨١ بدأت بريطانيا بالتعاون مع الولايات المتحدة فى العمل على بناء أربع غواصات نووية جديدة من طراز ترايدنت لتحل محل الغواصات بولاريس بدءا من منتصف التسعينات على أن تكتمل قوتها مع نهاية القرن ـ وتقوم بريطانيا فى اطار هذا التعاون بشراء الصواريخ ترايدنت من الولايات المتحدة وفقا لنفس بنود اتفاقية بيع صواريخ بولاديس التى ابرمت عام ١٩٦٣ بين الجانبين .

وسوف تزود هذه الغواصات بصواريخ Trident II-D5 التى تتميز بانها ذات رؤوس نووية متعددة مستقلة وفردية التوجية MIRVS، ويصل مدى الصاروخ الى ١٢ الف كيلو مترا ، وسوف تحمل كل غواصة حوالى ١٦ ماسورة لاطلاق الصواريخ ، ومن المعتقد أن كل صاروخ سوف يحمل حوالى ثمان رؤوس نووية على الاكثر ، وتصل الطاقة التدميرية لكل رأس على حدة الى حوالى ١٠٠ كيلو طن .

وتتصف هذه الغواصات بانها اهدا وأسرع ، ومدى منطقة عملياتها أوسع من غيرها . وسوف تزود بنظام للدفع النووى من طراز PWR-2 وقد وقعت الحكومة البريطانية بالفعل عقدا فى ابريل ١٩٨٧ مع شركة فيكرز لبناء أول غواصة من هذا الطراز . ويعتقد أن تكون بريطانيا قد بدأت منذ عام ١٩٨٦ فى انتاج الرؤوس الحربية اللازمة وسوف تستغرق ما بين ٨ ــ ١٠ أعوام فى صنعها . اما المواد الانشطارية اللازمة لهذه الصواريخ فسوف تؤخذ من رؤوس الصواريخ بولاديس حين يتم سحبها من الخدمة ويتم احلالها فى الصواريخ الجديدة .

وبالرغم من أن الغواصات والرؤوس الحربية سوف تصمم وتصنع اساسا فى بريطانيا ، الا أن العديد من المكونات الأخرى سوف تقوم الولايات المتحدة بتقديمها بما فى ذلك : الصواريخ Trident II-D5 ومواسير الأطلاق ، وجميع مكونات الصواريخ ، وانظمة ادارة النيران ، والانظمة الملاحية الفرعية ، وبيانات التوجيه والتصويب اللازمة للصواريخ .. وفى الوقت الراهن يقوم الجانبان الأمريكى والبريطانى بتنفيذ برنامج واسع النطاق للتعاون والتنسيق فى ميدان تصنيع وتطوير هذه الغواصات .

وسوف يؤدى دخول هذه الغواصات إلى البحرية الملكية إلى زيادة القدرات الهجومية النووية البريطانية وذلك لما تتميز به هذه الغواصات من المقدرة على مهاجمة أية بقعة فى أراضى الخصم بما تحملة من صواريخ نووية بالبستيكية ، إضافة إلى ما تتسم به من الحصانة ضد الضربات المجهضة فى حالة نشوب الحرب النووية الشاملة نظرا لقدرتها على الأختفاء تحت الماء ، إلا أنه يعيبها فى المقابل الضعف التقليدى فى خطوط الأتصال بين الغواصات وبين القيادة الرئيسية لاسيما فى ظروف الحرب ، إلى جانب قلة دقة الصواريخ المركبة على الغواصات مقارنة بالصواريخ التى تطلق من الأرض بسبب تعذر تحديد موقع الغواصة على وجه القطع واليقين .

٢ ــ وسائل الأيصال الجوية :

بالاضافة إلى الغواصات النووية ، تمتلك بريطانيا نوعين من الطائرات ذات القدرات النووية ، أولهما القاذفة المقاتلة التكتيكية تورنادوج ر ـ١ التى يستهدف السلاح الجوى الملكى أن يمتلك ٢٢٠ طائرة من هذا الطراز ، وقد وصلت أعداد مادخل منها الخدمة العاملة بالفعل حتى منتصف ١٩٨٧ إلى حوالى ١٩٠ طائرة تنتظم فى تسعة أسراب تكتيكية ، توجد اربعة أسراب منها فى الوقت الراهن منتشرة فى قاعدة بروجن بالمانيا الغربية ، مع التخطيط لزيادة عدد الأسراب المرابطة بالخطوط الأمامية فى المانيا الغربية الى سبعة أسراب .

اما ثانى هذه الطائرات فهى طائرة مكافحة الغواصات بوكانير البالغ عددها ٢٥ طائرة والتى بدأت بريطانيا فى إنتاجها منذ نهاية الخمسينات .. وتستطيع كل طائرة من هذين الطرازين حمل قنبلتين نوويتين من طراز WE- 177 وذلك بالاضافة إلى قوة طائرات الهليكوبتر ذات القدرات النووية والخاصة بأعمال حرب الغواصات والتى تستطيع الواحدة منها حمل قنبلة اعمال نووية ، إلى جانب المقاتلة سى هادبير التى تعمل من فوق ظهر حاملة الطائرات (هيرمس) وبدأت فى دخول الخدمة العاملة فى يونية ١٩٧٩ .

وتعتبر القاذفات المقاتلة Tornado GR- 1 العمود الفقرى فى اسلحة الأيصال الجوية البريطانية ، ويمكن للواحدة منها قصف أهداف داخل الأتحاد السوفيتى إذا ما أقلعت من قواعدها الأمامية فى المانيا الغربية على أن يعاد تزويدها بالوقود من الجو .

وفى الفترة الأخيرة الماضية أعربت مصادر السلاح الجوى الملكى عن اهتمامها بايجاد صواريخ جو ـ أرضى تحل محل القنابل WE- 177 حتى يمكن للطائرات تورنادو إستخدام الصواريخ الجديدة فى أداء مهام القصف النووى من خارج أراضى الخصم حتى تستطيع تفادى مخاطر أختراق أراضية التى تحميها شبكات الدفاع الجوى والفضائى الكثيفة والقوية ، وإن كانت هذه الرغبة لم تدخل بعد إلى خير التنفيذ حيث لم تتخذ حتى الآن أية قرارات بشأن تصميم أو إنتاج الرؤوس الحربية الخاصة بهذا الصاروخ المقترح .

ثالثا: مستقبل القوة النووية البريطانية بين الانقسامات الداخلية والتطورات الدولية: ـ

يمكن القول أن أخطر مشكلة تواجه البرنامج النووى البريطانى فى الوقت الراهن تتمثل فى الانقسام القائم بين الاحزاب البريطانية حول التسلح النووى ، والذى برز بوضوح خلال انتخابات عام ١٩٨٧ حينما أكدت قيادة حزب العمال أنذاك على إلتزامها بفكرة نزع السلاح النووى من جانب واحد والأتجاه إلى الأعتماد على الدفاع التقليدى ، فى الوقت الذى أبدى فية معظم القادة المحافظين تاييدهم للأبقاء على الرادع النووى المستقل وتحديثه ، بينما أنقسم طرفى التحالف (حزب الأحرار والحزب الديمقراطى الأجتماعى) على انفسهم حول هذه القضية .

والواقع أن جذور هذا الأنقسام ترجع إلى أواخر السبعينات عندما أدى الاعلان عن خطط نشر الصواريخ كروز الأمريكية الخاصة بالمسرح الأوربى فى الاراضى البريطانية ، إلى تنشيط حملة حركات نزع التسليح النووى ، كما تزامن هذا الحديث مع تصاعد نفوذ أقصى اليسار داخل حزب العمال بعد هزيمته فى إنتخابات عام ١٩٧٩ ووصول أحد أشد المعارضين للتسليح النووى (المستر مايكل فوت) إلى رئاسة الحزب . ثم جاء قرار حكومة المحافظين عام ١٩٨١ باختبار الصاروخ TridentII- D5 كبديل للصاروخ بولاريس ليزيد المعارضة أشعالا .

ومع أن الهزيمة الساحقة التى تعرض لها حزب العمال فى إنتخابات عام ١٩٨٣ كانت ترجع فى جانب منها الى ضعف البرنامج الدفاعى للحزب وتنبيه لفكرة نزع السلاح النووى من جانب واحد ، إلا أن الجناح اليسارى المتطرف قد نظر إلى الأنقسامات الداخلية فى صفوف العمال بوصفها السبب فى الهزيمة ، ومن ثم كان على الحزب اما أن يعيد النظر فى سياساته الراديكالية أو أن يواصل الأصرار عليها بعزيمة أقوى . وقد إختار الاعضاء البديل الثانى ، وانتخبوا اليسار الشاب (نيل كينوك) زعيما للحزب ، وجاءت أفكار كينوك المعادية للتسلح النووى لتقدم المزيد من الدعم إلى العناصر الراديكالية فى الحزب .

وفى إنتخابات يونية ١٩٨٧ اتخذ كل حزب من الحزبين الرئيسيين مواقف واضحة وثابتة ازاء هذه القضية ، فقد كان حزب العمال يرى إجراء تخفيضات مكثفة فى التسلح النووى البريطانى حتى يمكن - على الاقل - تخليص ميزانية الدفاع من المشكلات التمويلية التى تعانى منها وتوجية مخصصات أكبر لتصنيع الأسلحة التقليدية ، فى حين كان المحافظون لاينوون فقط الابقاء على القوة النووية لبريطانيا ، وإنما ايضا تدعيمها واضافة المزيد من القدرات الهجومية إليها . وفى إطار هذا الجدل كان موقف العمال يتسم بالضعف وعدم الجاذبية ، لذلك حاولت قيادة حزب العمال الأبتعاد عن مناقشة قضايا الدفاع خلال الحملة الانتخابية وحاولت التركيز على موضوعات أخرى مثل الاختلافات الشخصية بين مارجريت تاتشر ونيل كينوك . غير أنه بالرغم من جهود العمال ، فقد لعبت قضايا الدفاع دورا هاما فى الحملات الأنتخابية لمختلف الأحزاب خاصة المحافظين الذين سعوا إلى إنتهاز الفرصة ودفع جمهور الناخبين إلى الأهتمام بهذا القضية بغرض تدعيم الشعور العام بأن قيادات حزب العمال إلى الأهتمام بهذه القضية بغرض تدعيم الشعور العام بأن قيادات حزب العماع غير جديرة بالثقة . وجاءت نتائج الانتخابات لتؤكد على موافقة الناخبين على سياسات الحكومة المحافظة ، خاصة وأن إتجاهات الرأى العام البريطانى إزاء الأسلحة النووية كانت دائما فى جانب الابقاء على هذه الأسلحة وإن كانت نسبة الأغلبية التى يحظى بها هذا الاتجاه قد أتسمت بالتذبذب الشديد ، فعلى سبيل المثال أظهر إستطلاع للرأى أجراه معهد جالوب فى اغسطس ١٩٨٦ أن ٤٦ ٪ من الأفراد المشاركين فى الاستطلاع يوافقون على الحفاظ على الأسلحة النووية فى مقابل ٤٤ ٪ يؤيدون التخلص منها ، ثم اسفرت نتائج أستطلاع آخر أجراه نفس المعهد فى نوفمبر ١٩٨٦ عن ان ٦٦ ٪ من المشاركين يوافقون على الحفاظ على للأسلحة النووية فى مقابل ٢٧ ٪ من غير الموافقين .. وبصفة عامة كانت كل الاستطلاعات المجراة خلال الخمس سنوات الماضية تؤكد فى مجملها - بالرغم من التذبذب فى النتائج - على أن أغلبية البريطانيين يؤيدون فكرة الأبقاء على الأسلحة النووية . ومع ذلك فإن تطورات الاحداث تشير الى أن حزب العمال مصر بثبات على غرمه لأزالة الأسلحة النووية فى بريطانيا حيث جدد أعضاء الحزب فى المؤتمر السنوى المنعقد فى أكتوبر ١٩٨٧ إلزامهم بتبنى سياسة دفاعية غير نووية وعلى عزمهم تنفيذ سياسة لنزع التسلح النووى من جانب واحد فى حالة وصول الحزب إلى السلطة .

الواضح إذن من خلال هذه التطورات أن بقاء بريطانيا كدولة نووية قد يكون مرهونا بأستمرار المحافظين فى الحكم ، ولكن مع ذلك فإننا لو أفترضنا على سبيل الجدل أن حزب العمال قد فاز فى إنتخابات عام ١٩٩٢ وقرر فور توليه السلطة المضى فى تعهداته بإتباع سياسة لنزع التسلح النووى وتوجيه الميزانية الدفاعية بالكامل نحو أغراض الدفاع التقليدى ، فانه فى هذه الحالة سوف يجد أن برنامج ترايدنت قد دخل فى مراحله النهائية ، وسيكون إجمالى ماتم إنفاقه آنذاك لايقل عن ثمانية بلايين جنيه إسترلينى (من قيمة البرنامج البالغة عشرة بلايين جنيه) .. أى أن النفقات ستكون قدْ وصلت بالفعل الى معدلات لايمكن معها إلغاء البرنامج من وجهة النظر الاقتصادية .

لماذا سيكون العمل ؟ السيناريو الأول أن يضطر العمال إلى التراجع عن إلتزاماتهم مثلما كان الحال مع حكومة هارولد ويلسون العمالية التى اضطرت بعد إنتخابها عام ١٩٦٤ إلى عدم الوفاء بوعودها الأنتخابية الخاصة بعدم الأستمرار فى شراء الصواريخ بولاريس (التى كانت حكومة هارولد ماكميلان المحافظة قد اتفقت بشأنها مع الولايات المتحدة فى العام السابق) وذلك لأن النفقات كانت أيضا قد بلغت معدلات لايمكن التراجع عنها .. ومما يدعم هذا الأحتمال أن حزب العمال بالرغم من التزامه القوى بفكرة الدفاع غير النووى فى الوقت الراهن ، إلا أنه لم يستطع حتى الآن صياغة برنامج متماسك حول الكيفية التى يمكن لبريطانيا من خلالها أن تدافع عن نفسها بدون أسلحة نووية . أما السيناريو الثانى فيتمثل فى أن تكون العناصر الراديكالية داخل الحزب من القوة بحيث تستطيع أن تدفع بريطانيا فعلا نحو نزع سلاحها النووى مهما كانت التكاليف .

وثمة مشكلة أخرى تواجه البرنامج النووى البريطانى تتعلق بالتطورات الدولية فى ميدان الحد من التسلح الاستراتيجى ، وتتمثل فى تصاعد مخاوف الحكومة البريطانية من ان تتعرض لضغوط امريكية من أجل الغاء مشروع الغواصات ترايدنت فى حالة أتفاق القوتين العظميين على إجراء تخفيضات فى الأسلحة الأستراتيجية ، وقد بدأت هذه المخاوف فى الظهور بشكل واضح بعد توقيع الولايات المتحدة والأتحاد السوفيتى على معاهدة إزالة الصواريخ متوسطة المدى من أوربا خلال قمة واشنطون فى ديسمبر من العام الماضى . ومن المعروف أن بريطانيا - والدول الغربية - ترى أن عملية نزع الأسلحة النووية أو الحد منها يجب أن تكون مرهونة بأستعداد الأتحاد السوفيتى لتخفيض قواته التقليدية وتحييد عناصر أخرى من عناصر تفوقه مثل الحرب الكيماوية .. وفى ظل هذا الوضع فإنه من المعتقد إذا ما إتفقت القوتان العظميان على الحد من التسلح الأستراتيجى وفق صيغة لاتفى بالشروط والمطالب الأوربية الغربية ، فقد يؤخذ ذلك على أنه مؤشر على إتجاه الولايات المتحدة نحو التخلى بعض الشيء عن إلتزامها بالدفاع عن أوربا ، الأمر قد يؤدى ببريطانيا إلى أن تجد نفسها مضطرة الى الموافقة على الأفكار الداعية الى إقامة تحالف أكثر قوة وفاعلية بين دول أوربا الغربية لتعتمد على نفسها فى تقوية وسائل الدفاع سواء فى مجال الأسلحة التقليدية أو النووية ، وهى الافكار التى ترفضها بريطانيا حتى الآن بحجة أن وجود كيان عسكرى جديد فى أوربا يمكن أن يؤدى بطريقة غير مباشرة الى تقويض التحالف الغربى . أما فى حالة موافقة الاتحاد السوفيتى على إجراء تخفيضات حقيقية فى قواته التقليدية قبل التفاوض بشأن نزع السلاح النووى من أوربا ، فإن ذلك من شأنه تجريد بريطانيا من الحجج التى تتذرع بها لرفض وضع رادعها النووى على مائدة التفاوض ، كما انه سوف يجعل من فكرة نزع السلاح النووى أكثر قبولا لدى جمهور الناخبين البريطانيين .. مما سيهتم بالتالى على المحافظين أظهار درجة كبيرة من المرونة والتخلى عن أفكار المكانية والهيبة ، وإلا وجدوا أنفسهم فى موقف ضعيف أمام الرأى العام البريطانى .

ثم إننا - إلى جانب المشكلتين السابقتين - لانستطيع أيضا أن نتجاهل أحتمالات التقلص المتوقع فى قيمة القوة النووية من جراء التطور المتزايد فى تكنولوجيا أسلحة الطاقة الموجهة Directed Energy Weapons (أشعة الليزر/ أشعة الجزيئات) ، والتى بدأت القوتان العظميان فى تطويرها بعد وصول عقيدة الردع النووى المتبادل فى أوربا إلى طريق مسدود نتيجة للتطور الهائل فى دقة إصابة الهدف من خلال الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة المستقلة ، الأمر الذى أدى - لاسيما على الجانب الأمريكى - الى بروز الشكوك فى مناعة القوة الأستراتيجية وقدرتها على البقاء والنجاة من هجوم مفاجيء .

وبالرغم من أن تاثيرات التطور فى أسلحة الطاقة الموجهة غير مرشحة للحدوث فى المستقبل القريب بسبب المشكلات الفنية والجدل العقائدى بشأنها وإقتصار خطط إنتاج هذه الأسلحة حتى الآن على

الاستخدامات الدفاعية ، إلا أن إنعكاساتها تظل واردة بالتأكيد لأنه متى امكن بناء نظام كامل وفعلى من هذه الأسلحة ـ سواء بصورة **منفردة او بالتكامل مع انظمة دفاعية** اخرى كما هو الحال فى مبادرة **الدفاع الاستراتيجى الأمريكية** ـ فلن يؤدى ذلك الى تضاؤل دور **الأسلحة النووية فحسب ، وإنما** ستتحول الى أسلحة عاجزة وغير **مؤثرة على حد قول الرئيس** ريجان . الى جانب أن هذه الأنعكاسات **سوف تتضاعف بالضرورة** فى حالة التوصل الى تطوير قدرات **هجومية لهذه مما سيجعلها** تشكل بديلا للأسلحة النووية ذات **التكاليف الاقتصادية** والمعنوية الباهظة خاصة بين الدول التى **تستطيع امتلاك مثل هذه** التكنولوجيا والتى قد تكون بريطانيا من **بينها** .

الخــلاصة :

يشير الانقسام الحالى بين الأحزاب البريطانية حول التسلح **النووى الى ان اعتبارات** المكانة المتميزة فى الساحتين الدولية **والاقليمية التى يمكن لبريطانيا** تحقيقها من خلال امتلاك السلاح **النووى ، لم تعد تحظى بالاولوية** والاجماع بين معظم الأحزاب **السياسية البريطانية** ـ **ويعتقد** الكثير من المراقبين السياسيين أن **استمرار بريطانيا كقوة نووية** يرتبط ببقاء حزب المحافظين فى **السلطة ، ومن المعتقد ايضا أن** حكومة المحافظين سوف تستمر فى **السعى نحو دعم وتحسين قدراتها** فى ميدان الردع النووى طالما ظل **التفوق السوفيتى فى القوات** التقليدية قائما على الساحة الاوربية . **كما يتوقع أن تكون قضية** الصواريخ ترايدنت احدى القضايا **الرئيسية فى الانتخابات العامة القادمة** ، وبصفة عامة تبقى النقطة **المحورية فى الجدل الدائر** حاليا بين العمال والمحافظين حول التسلح **النووى متمثلة فى عدم اقتناع** قطاع هام من جمهور الناخبين **البريطانيين حتى الان بالدعاوى** العمالية ، والتى تقوم على فرضية **خاطئة ـ من وجهة نظر هؤلاء** الناخبين ـ مفادها أن الرادع النووى **لا يقدم سوى القليل الى الامن البريطانى** أو حتى لا يقدم شيئا على **الاطلاق** .

المراجع

1- Agatha wong Fraser: The political utility of Nuclear weapons, expectation and experience, university press of Ameriea, Washington, 1980.
2- Ernest Dupuy and Treuor Dupuy: The Encyclopedia of Military History From 3500 B.C To the present' Harper and Row publisher, U.S.A, 1970.
3- Francois De Rose : Nato and Nuclear weapons, Strategic Review, No. 4,u.s Strategic Institute, Washington, Fall 1987.
4- Jane's Fighting Ships 1987- 1988.
5- Keesing's Contemporary Archives (From the year of 1950 to 1988), keesing's publication, Longman Group Limited, London.
6- Robbin Laird and David Robertson: « grenades From The Candy Stores »: British Defense Policy In The 1990 s? ORBIS journal of the World Affairs, Foreign policy Research Institute, U.S.A, Summer 1987.
7- SIPRI Yearbook, 1986.
8- SIPRI Yearbook, 1987.

(٩) د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى : المدخل فى علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٢ .

(١٠) د . ثناء فؤاد عبد الله : التحفظات الأوربية على أتفاقية واشنطون ومستقبل التحالف الغربى ، السياسة الدولية ، العدد ٩٢ ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٨ .

(١١) د . محمد قدرى سعيد : حرب النجوم والعودة الى أستراتيجية الدفاع ، السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٧ .

ندوات ومؤتمرات دولية

الاجتماع الثانى للمجلس العام لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، القاهرة

١٥ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٨٨

د .مصطفى علوى

عقد المجلس العام لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية اجتماعه العادى الثانى فى القاهرة فى الفترة من الخامس عشر الى السابع عشر من نوفمبر ١٩٨٨ ، ئاسة الرئيس عبدو ضيوف رئيس جمهورية السنغال ورئيس الرابطة ، وبحضور اكثر من اربعين حزبا افريقيا يمثلون اكثر من خمسة وعشرين دولة افريقية . كذلك فقد حضر هذا الاجتماع الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى المانيا الاتحادية ، الحزب الشيوعى الاسبانى ، منظمة التضامن الآسيوى الافريقى ، اتحاد الصحفيين الافارقة ، الدولية الاشتراكية ، الحزب الاشتراكى الفرنسى ، الحزب الاشتراكى البلجيكى ، الحزب الاشتراكى الايطالى ، فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية وحزب البعث العربى الاشتراكى (العراق) .

ومن بين الاحزاب السياسية المصرية حضرذلك الاجتماع الحزب الوطنى الديمقراطى ، وحزب العمل الاشتراكى وحزب الوفد الجديد .

ورابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية هى تنظيم دولى غير حكومى يضم الاحزاب الافريقية « المنتمية الى الاشتراكية الديمقراطية » ، ويتكون من مؤتمر ومجلس عام ومكتب ، ويتمثل هدفه الاعلى فى العمل من أجل « تحرير البلدان الافريقية من جميع اشكال الاستقلال واعادة البعث الانسانى الكامل الى الانسان الافريقى » وذلك من خلال تعزيز روابط التضامن والتنسيق والتعاون بين تلك الاحزاب الاعضاء ومنظماتها الجماهيرية كذلك .

وقد سبقت اعمال المجلس ندوة عن « سياسة عدم الانحياز فى برامج الاحزاب الافريقية » يومى ١٥ و ١٦ نوفمبر . وقد القى الرئيس عبدو ضيوف كلمة افتتاحية تناولت التوجه الايديولوجى للرابطة وركزت على التحديات الاقتصادية التى تواجه القارة الافريقية وسبل مواجهتها كذلك القى الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس الحزب الوطنى الديمقراطى كلمة فى افتتاح ندوة الرابطة عن عدم الانحياز ركز فيها على المعضلة الاقتصادية والتنموية للقارة الافريقية وطرح افكارا حول وضعية سياسة عدم الانحياز ومجابهة مشاكل افريقيا فى عالمنا المتغير وخاصة فى ظل التحول الى الوفاق العالمى .

وفى اطار ندوة « عدم الانحياز » القيت اوراق اعدها كل من السيد / الطيب السحبانى من تونس ، د . مرسى سعد الدين ود . احمد جمعة والسفير فوزى الابراشى من مصر ، السيد / المهدى العلوى من المغرب فضلا عن ورقة حزب الاستقلال المغربى .

وقد تناولت هذه الاوراق الابعاد التاريخية لحركة عدم الانحياز وعالجت وضعية تلك الحركة فى ضوء المتغيرات العالمية الجديدة وحددت مواقف معديها من سياسة عدم الانحياز .

وقد دارت مناقشات موسعة لهذه الاوراق شارك فيها ممثلو الاحزاب المشاركة فى الندوة وانتهت المناقشات الى البيان الختامى للندوة الذى اكد على التزام البلدان الافريقية واحزابها السياسية بمبادىء عدم الانحياز ، ورحب بالانفراج بين الدولتين العظميين والتحرك الايجابى لحل العديد من المشاكل الاقليمية ، كما دعا حركة عدم الانحياز الى دراسة التطورات الحاصلة فى النظام الدولى وتقييم مدى تاثيرها على بلدان العالم الثالث . وقد اكدت الندوة على الاهمية القصوى لقضايا الكفاح من اجل تصفية الاستعمار والامبريالية والفصل العنصرى ، والنضال من اجل اقرار حق تقرير المصير للشعوب والعمل من اجل نزع السلاح والدعوة لانشاء نظام اقتصادى دولى جديد ووقف الهيمنة الاقتصادية والثقافية .

واثناء مناقشات ندوة عدم الانحياز التى سبقت اجتماع مجلس الرابطة صدر بيان عن الرابطة بشأن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى المنعقد بالجزائر يوم ١٥ نوفمبر الخاصة باعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة مؤكدا على تأييد الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية لكفاح الشعب الفلسطينى ومساندتها للانتفاضة الفلسطينية ضد قوات القمع والارهاب الاسرائيلية ، ومؤيدا لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط تحت اشراف الامم وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير

الفلسطينية ، ومرحبا بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ومعربا عن الارتياح ازاء اعلان استقلال الدولة الفلسطينية الذى يشكل مرحلة جديدة للكفاح البطولى ضد الاحتلال الاسرائيلى للاراضى الفلسطينية .

وقد ارسلت الرابطة برقية الى السيد ياسر عرفات جاء فيها « ان رابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية المجتمعة فى القاهرة فى الفترة من ١٥ الى ١٧ نوفمبر وقد علمت بقرار اعلان دولة فلسطين المستقلة ، ترحب بهذا القرار وتؤكد تأييدها التام له » .

وعقب انتهاء اعمال ندوة عدم الانحياز بدأت اعمال الاجتماع الثانى للمجلس العام للرابطة وذلك يومى ١٦ و ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ وقد القى ممثلو الاحزاب المختلفة المشاركة كلمات وادلوا ببيانات تحدد رؤيتهم للمشاكل والقضايا الافريقية والدولية وكيفية معالجتها . وفى هذا الاطار تحدث ممثلو حزب العمل الاشتراكى وحزب الوفد الجديد اكثر من مرة ثم دارت مناقشات حول ما جاء بتلك الكلمات ، وتشكلت بعد ذلك لجنتان اولاهما اللجنة السياسية وثانيتهما اللجنة الاقتصادية . وعقدت كل من اللجنتين اجتماعا مطولا لصياغة مشروع قرار سياسى ومشروع قرار اقتصادى للعرض على اجتماع المجلس لمناقشتهما قبل تبنيهما . وقد استقرت مناقشات اللجنة السياسية على التأكيد على القضايا التالية :

ايلاء اهمية قصوى لقضية الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا وقضية ناميبيا وانجولا وغيرها من قضايا الجنوب الافريقى حتى ان الرأى انتهى الى اصدار قرار بشأن الجنوب الافريقى مستقل عن القرار الخاص بالسياسة العامة .

- التشديد على قضايا التخلف والتنمية وتأكيد معانى العمل من اجل التنمية المستقلة والسعى لاشباع الحاجات الاساسية للسكان ، وتعزيز التجمعات الاقتصادية الاقليمية كخطوة على طريق السوق الافريقية المشتركة .
- الربط بين الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان من ناحية ونجاح مساعى التنمية والتقدم والتطور الافريقى من ناحية اخرى . وقد شعر المشاركون فى مناقشات اللجنة السياسية بان التأكيد على قضية الديمقراطية والحرية الفردية وحقوق الانسان فى تلك المناقشات كانت مسألة اساسية حظيت باجماع الآراء .
- التنبيه الى التطور الحاصل فى النظام الدولى وضرورة العمل من أجل التكيف معه والافادة منه .

وفى الجلسة الختامية لاجتماعات المجلس العام للرابطة مساء يوم ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ نوقشت مشروعات القرارات التى قدمت من اللجنتين السياسية والاقتصادية ، كذلك مشروع التقرير العام ، فى مناخ ديمقراطى كامل وادخل المجلس بعض التعديلات على تلك المشروعات ثم اصدرها وهى :

قرار بشأن السياسة العامة ، قرار بشأن الجنوب الافريقى ، قرار بشأن المشكلات الاقتصادية والمالية ، ثم التقرير العام .

ولقد وقع شيء من التداخل بين تلك الاوراق الصادرة عن مجلس الرابطة فى تناولها للقضايا المثارة وذلك بحكم التداخل بين تلك القضايا والترابط المتبادل القوى فيما بينها .

ويمكن بلورة الخطوط العامة الاساسية المتضمنة فى تلك الوثائق كمنهج عمل للبلدان الافريقية واحزابها السياسية على النحو التالى :

- العمل على تحقيق التنمية فى ظل الحرية والديمقراطية وفى اطار التعايش السلمى والوفاق فيما بين الشرق والغرب .
- التعاون الاقتصادى والثقافى والسياسى المثمر بين بلدان الجنوب .
- السعى الى حل جميع النزاعات الافريقية التى تعوق تضافر الجهود من أجل تنمية بلدان افريقيا .
- الادانة الكاملة لنظام الفصل العنصرى والسعى الى اقتلاعه من جذوره وتهيئة الظروف الملائمة لقيام مجتمع ديمقراطى غير عنصرى فى جنوب افريقيا ، فضلا عن حث جميع الاطراف على المضى بالمباحثات الرباعية الجارية تحت اشراف الامم المتحدة بها على طريق النجاح ، والاشادة التامة بمنظمة سوابو وبالقوات المسلحة الشعبية لتحرير انجولا ، ومناشدة المجتمع الدولى لتقديم مزيد من المساعدة المعنوية والمادية لكفاح شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا وبلدان المواجهة فى الجنوب الافريقى .
- المساندة المطلقة للنضال البطولى للشعب الفلسطينى والتضامن الراسخ مع انتفاضته الحالية والتأييد الكامل لقرارات اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة .
- توجيه نداء ملح الى الدول والقوى السياسية لانتهاج سياسات واقعية تكفل الاعتراف بحقوق الانسان والشعوب وتجسيدها وهما شرطان اساسيان لتحقيق الكرامة والاستقلال الوطنى والديمقراطية الحقيقية .
- التأكيد على ضرورة اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية على اساس عادل ، وضرورة تبنى نهج شامل لمعالجة مشكلة الديون الخارجية لافريقيا بتقليل اعبائها او حتى اسقاطها بالنسبة لاشد البلدان فقرا .

هذا وقد اختتم قرار المجلس بشأن السياسة العامة بان طلب الى الرابطة ان تنظم خلال عام ١٩٨٩ ندوة موضوعها : « اوروبا عام ١٩٩٢ وافريقيا » لاجراء مشاورات موسعة حول « المخاطر التى يمكن ان تنجم عن انشاء سوق اوروبية موحدة » .

ندوة القطاع الخاص والسياسة العامة فى مصر

١٧ ـ ١٩ نوفمبر ١٩٨٨

د . السيد عبد المطلب غانم

نظم مركز البحوث والدراسات السياسية هذه الندوة التى استمرت ثلاثة ايام ١٧ ـ ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ، وكانت الاسئلة المطروحة عن سياسة مصر الآن ازاء القطاع الخاص وكيفية معالجته وآليات تناميه وآثار تناميه على نفقة الخدمة والوصول الى الخدمة ، الفعالية .

أما عن دراسة السياسة العامة ، وهى تستهدف الكشف عن كيفية جعل السياسات العامة فى مصر أكثر اشباعا للاحتياجات الاساسية وتحقيق افضل استخدام للموارد وتحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية واخيرا الكشف عن الآليات الممكنة للمشاركة الشعبية .

ان القطاع الخاص قد ارتبط بالمفهوم الذى بدأ يلقى رواجا فى الادبيات المختلفة وهو privatization ومفاهيم اخرى مرتبطة به ، ولم تسعف كلمة عربية بمفردها للتعبير عن الظاهرة التى يجسدها ، فمن قائل « التخصيص » وهو معنى بعيد عن الدقة ، ومن قائل

« تنامى القطاع الخاص » ومن قائل « التحول الى القطاع الخاص » ومن قائل « تمليك الخواص » ، ومن قائل « تمكين الخواص » ، وعلى أية حال ، فقد كشفت ورقة الدكتور كمال المنوفى انه لا يوجد اتفاق على التعريف ، ولكنه يتضمن عناصر أربعة اساسية : نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص ، نقل الإدارة من القطاع العام الى القطاع الخاص ، اطلاق العنان لقوى السوق والمبادرات الفردية ، احتفاظ الحكومة بسلطة تنظيمية فى حالة المشروعات التى تقدم خدمة عامة كالمواصلات والنقل .

أما عن تنامى القطاع الخاص فقد اتخذ اشكالا مختلفة منها بيع وحدات القطاع العام كليا او جزئيا للقطاع الخاص المحلى والأجنبى وتأجير هذه الوحدات الى القطاع الخاص او التعاقد مع الأخير على ادارتها ، انهاء احتكار الدولة لبعض القطاعات ، المشروعات المشتركة بين القطاع العام والخاص ، فتح الباب أمام القطاع الخاص للعمل فى ميدان الخدمات العامة .

وأثار المفهوم جدلا إذ رأى د . ابراهيم العيسوى انه يهدف الى توظيف الدولة لخدمة القطاع الخاص ، والتحول فى دور الدولة من التدخل المباشر الى التدخل غير المباشر ، وجاءت ورقة د . محمود عبد الفضيل لتؤكد اهمية المضمون الاجتماعى على الشكل القانونى ، اى وظيفة اجتماعية يقوم بها القطاع الخاص ويتوقف عليها وجوده ، فيقدم تقسيمة ثلاثية للنشاط بين القطاعين الخاص والعام .. الأول يشتمل على : متاجر الاقسام ، المخابز والمطاحن ، اعمال المقاولات ... ، ومما تشمله : والثانى على : مرافق الموارد الطبيعية ، ومشروعات الاحتكار الطبيعى ، وسلع وخدمات الجدارة الاجتماعية ... ، ومما تشمله منطقة التداخل والتنافس : المصارف ، التأمين ، الصناعات الغذائية ، صناعة النسيج .....

وقد اثار المشاركون تساؤلات حول :

- دور التحويل من العام الى الخاص على تغير وظيفة الدولة (د . مراد وهبة) .
- مدى تعارض هذا التحويل مع التنمية المستقلة (د . ابراهيم العيسوى) .
- التفرقة بين الملكية الخاصة للدولة والملكية العامة للدولة (د . جهاد عودة) .
- جدوى معايير التمييز بين السلع العامة والسلع الخاصة (د . السيد غانم)

ولكن ملف المفهوم والتعريف لم يغلق حتى نهاية الجلسات ، واهم ما طرح فى هذا السياق :

- ان حق الملكية شكل قانونى ، ولكن له اثاره القانونية والسياسية خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة (د . ابراهيم درويش)
- ان لفظ الأدبيات له معنى فى الدولة الراسمالية كما ان له مغزاه ومحتواه فى الدول الاشتراكية (د . اسامة الغزالى) .
- جاء التساؤل لمن ذهب فائض القيمة طيلة المسيرة السابقة (د . على الدين هلال) .
- لابد ان يرتبط بمناقشة توزيع القوة السياسية ومدى ارتباطها بتوزيع القدرة الاقتصادية (د . أحمد عبد الله) .
- يثير من أوسع الأبواب موضوع « علاقة الحاكم بالمحكوم » والديمقراطية (د . ايليا حريق)
- يثير السؤال عن مدى اختلاف تطبيق المفهوم على القطاعات الانتاجية عنه على القطاعات الخدمية (د . حسين عبد العزيز)
- امكانية استخدام القطاع العام لخدمة القطاع الخاص وامكانية استخدام القطاع الخاص لخدمة القطاع العام .
- امكانية استخدام معايير : المصلحة ، الوصول الى ، وادارة الخدمة للتمييز (أ . سيد يسين) .

دعم القطاع الخاص فى التنمية المحلية :

بعد استعراض سريع لتطور السياسة العامة للتنمية المحلية قدم د . احمد رشيد « نموذجا مقترحا لتصميم وادارة سياسات دعم القطاع الخاص فى التنمية المحلية » يقوم على تدعيم دور المواطن المحلى فى اختيار وامتلاك وادارة مشروعات التنمية المحلية ، تطوير صيغ ملائمة لدعم المرافق المحلية ماليا وفنيا ، والتركيز على تنمية العنصر البشرى .

وقد عرض د . ايليا حريق تطور الجمعيات التعاونية الزراعية موضحا كيف كانت اداة جيدة لمساعدة الفلاح ولكنها تحولت الى اداة للدولة تحد من حرية الفلاح ، وتستلب نتاج عرقه ، مما يفرض السؤال : « من الذى يحد من تعسف السلطة ، تجاه الفلاح ؟ واشار د . السيد غانم الى خبرة المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة والجمعيات التعاونية وجمعيات الاصلاح ، والمشروعات الانتاجية ، مؤكدا امرين : الانقطاع وعدم استمرارية السياسات حتى تؤتى ثمارها ، خطأ فهم المشاركة على انها تعطى ، لا تأخذ ، ولكن ما زالت اللامركزية احد مجالات الثورة فى التنمية (د . على الدين هلال) والمشروعات الانتاجية بشكلها الراهن خلق لقطاع عام محلى (د . ايليا حريق) .

القطاع الخاص والسياسة التعليمية فى مصر :

واستعرضت د . امانى قنديل الأفكار الاساسية التى طرحتها ادبيات « التوجه نحو القطاع الخاص » فى اطار التعليم ، سواء من جانب الدولة او المنتفعين بالخدمة التعليمية ، واتجاهات تطور القطاع الخاص فى السياسة التعليمية ، ولعل المسألة المهمة هى تقييم دور القطاع الخاص فى السياسة التعليمية ، حيث استخدمت خمسة مؤشرات : وزن مشاركة القطاع الخاص فى الخدمة التعليمية ، كفاءة وفاعلية هذا القطاع فى السياسة التعليمية ، تقييم المنفعة او البعد الاقتصادى فى مقابل نوعية الخدمة ، التوزيع الجغرافى للخدمة ، التأثير على مجمل اتجاهات السياسة القومية .

وهنا ينبغى التأكد على ان السياسة التعليمية تخضع لتفاعل اطراف ثلاثة : الدولة والقطاع الخاص والمنتفعين بأداء الخدمة ، هذا الى جانب مقدمى الخدمة انفسهم (المعلمون) والمنظمات الممثلة لهم ، كذلك ينبغى التأكيد على تباين الكفاءة داخل كل قطاع (العام والخاص) . وتطرح الباحثة سؤالا حول امكانية ان تتولى الدولة ذاتها انشاء مدارس خاصة ذات كفاءة عالية ، يمكن ان تسهم فى تمويل الانفاق للمدارس المجانية .

ولكن يبدو ان موضوع التعليم اكبر من ان يكون قضية سياسية عامة فقط فقد كشف د . ابراهيم درويش عن عدة مسائل هامة :

- على الرغم من وجود نص قانونى يشير الى التعليم الخاص فان تنظيمه وماهيته لم ينظمها القانون .
- ان الجمعيات التى انشئت طبقا للقانون رقم ٣٢ تخضع لوزارة الشئون الاجتماعية وليس لوزارة التعليم ، ومنها الجمعيات التى تقدم التعليم الخاص .
- ان قانون الشركات استخدم ايضا فى انشاء مدارس خاصة .

واشار الاستاذ السيد يسين الى بعض المفارقات التى يعكسها التعليم الخاص فى مصر ، واثار المشاركون اسئلة تتعلق بعدة امور حيوية :

- تأثير التعليم الخاص على الثقافة القومية (د . احمد عبد الله) ، تركز ابناء الصفوة واستيعابهم فى التعليم الخاص (أ . السيد يسين) ، فتح التعليم الخاص لقنوات وفرص عمل خاصة ومتميزة لخريجى التعليم الخاص ، مدى اعتبار الجامعة الأهلية تعليما خاصا وكيف تخدم التعليم بشكل عام فى مصر (د . على الدين هلال) .

٤ - مشاركة الأفراد فى تمويل الخدمة الصحية وقدمت د . هبة نصار دراسة مبنية على الاحصاءات وعلى دراسة اخرى ميدانية ، هدفت الى تقديم « صيغة تلائمنا لمساهمة القطاع الخاص فى توفير الخدمات الصحية فى مصر » . فابرزت الأهمية النسبية للقطاع الصحى الخاص فى مصر ، وقدمت نماذج ثلاثة بديلة هى : التأمين

الصحى الشامل ، التأمين الجزئى ، والخدمة بمقابل نقدى . وأكدت على ان نموذج الخدمة بمقابل نقدى هو النموذج المتقبل لدى المواطن المصرى فى القرى التى اجرى فيها البحث الاساسى .

وبغض النظر عن القضايا الفنية التى اثيرت حول الموضوع ، فقد اشارت د . محيا زيتون الى عدة قضايا :

وجود تمايز بين كفاءة ونوعية تقديم الخدمة فى القطاع العام مما يؤدى الى ظهور ما يشبه القطاع الخاص داخل القطاع العام ، وجود تمايز بين كفاءة ونوعية تقديم الخدمة فى القطاع الخاص ، ضرورة ربط تقديم الخدمة الصحية بالتعليم الطبى : نوعيته وكفاءته ، واثار د . السيد غانم ضرورة دراسة عدة موضوعات : حساب التكلفة بالنسبة للمريض فى كل من القطاعين العام والخاص ، قياس نوعية الخدمة ، قياس توزيع الخدمة وامكانية الوصول اليها ، امكانيات التعاون والتنافس بين القطاعين ، امكانية ترشيد استخدام الموارد المتاحة ، وقد اثيرت قضايا مختلفة ، التمايز فى تقديم الخدمة داخل القطاع العسكرى (د . اسامة الغزالى) ، وجود خدمة مدنية فى القطاع العسكرى (د . جهاد عودة) ، التامين الصحى ومدى ملاءمته (د . ابراهيم عيسوى) ، امكانية تخفيض الضرائب فيما لو طبق نموذج « الخدمة بمقابل نقدى (د . مراد وهبة) .

دور القطاع الخاص فى سياق النقل :

وقدم د . جهاد عودة ورقة عن النقل الجماعى للركاب مركزة على الجوانب القانونية مثل : ملكية الدولة كشخص عام ، وملكية الدولة كشخص خاص ، والالتزام ، والامتياز ، والترخيص ، واكدت الدراسة دخول القطاع الخاص واسهامه بشكل واضح فى خدمة نقل الركاب ، ووصل الى القول : « ان الدولة فى سبيلها لحل أزمتها فى مجال النقل الجماعى شجعت فى البداية الأفراد الى امتلاك العربات الملاكى ، ولكن لما سببه انفجار تلك العربات الخاصة من ازدياد الطلب على موارد محدودة ، اخرى للدولة ، ولما واجهته الدولة من أزمة مالية فى اشباع الطلب المتزايد على مرافقها للنقل الجماعى ، انتهجت اشراك الأفراد فى تمويل واداء خدمات النقل الجماعى » .

وقد اثارت الورقة مناقشات حول الملكية الخاصة للدولة والملكية العامة لها واثر ذلك فى مجال النقل ، وقد اثارت عدة مسائل حيوية :

– خطورة سيطرة القطاع الخاص على نقل الركاب والبضائع (د . ح . عبدالعزيز) ، محورية فكرة الأمن القومى (د . ع . ا . هلال) ، ظهور النقل الخاص بالشركات والمنظمات والكثير من الهيئات ، ظهور مشروعات النقل الخاصة بالمحلية .

– السياسة الحمائية وتاثيرها على تشجيع انتاج القطاع الصناعى فى مصر :

قدمت د . هناء خير الدين ود . منى البرادعى ود . هدى السيد ورقة تمثل جزءا من مشروع بحثى يقوم به مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، وركزت الورقة على نقاط ثلاثة : الأثر الحمائى للتعريفة الجمركية ، الاثر الحمائى لضرائب الاستهلاك ، الاثر الحمائى للتدخل فى تسعير المنتجات .

وقد اكدت الدراسة على التفاوت بين المركز التنافسى لكل من القطاع الخاص والقطاع العام ، وان القطاع الخارجى يتمتع بحماية اكبر من القطاع العام ، خاصة فى قطاع الصناعات الاستهلاكية :

وقد طبقت الدراسة على عينة تتمثل فى ٣٤ وحدة انتاجية من القطاع العام و ١٤ صناعة من القطاع الخاص ، وانتهت الى القول بأن « هيكل الحوافز الممنوحة للصادرات الصناعية مازال ينطوى على تحيز كبير ضعف انجاز القطاع الخاص فى هذا المجال » .

وقد اثار د . عاطف السيد نقطة مهمة وهى صعوبة عزل سياسة عامة للدراسة الا اذا اتبعنا النموذج الكلاسيكى ، فهناك قيود داخلية تتمثل فى :

– ضرورة ايجاد الشىء قبل التفكير فى حمايته ، عدم وضوح العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، عدم استقرار سعر الصرف ، وقيود خارجية تتمثل فى : ان العالم الخارجى لا يعاملنا بالمثل ، مدى امكانية التعاون بين الدول النامية .

ولفرض هذه القيود ضرورة وضع السياسة العامة فى اطارها العام ، وطرحت عدة قضايا :

ما تاثير حظر تصدير منتجات معينة مثل الجلود (د . احمد عبداش) ، امكانية استفادة الدولة من فرض الحماية مثلما حدث بالنسبة لصناعة السكر فى الثلاثينيات (د . مراد وهبة) ، مدى تأثير الحماية على تشجيع الصادرات ، خاصة وان فكرة الحماية وضعت اساسا لحماية الصناعات الوطنية والحد من تنافس الأجنبى مع الوطنى فى السوق المحلية (د . ايليا حريق) ، امكانية تعارض اجراءات الحماية مما يجعل المحصلة مغرية او سالبة (د . السيد غانم) ، ارتباط الحماية بمستفيد ومضار ، فمن يستفيد من كل اجراء المجتمع ام قطاعات معينة ، ومن يضار المجتمع ام قطاعات محددة وبشكل غير مباشر المجتمع ، ارتباط الحماية بتوجيه الموارد واستخدامها وانتقالها من مجال الى مجال اكثر حماية (د . هناء خير الدين) ، سعر الصرف والوضع المالى للشركات التى تخضع منتجاتها للتسعير الجبرى (د . ابراهيم درويش وآخرون) ، تأثير الحماية على الاستهلاك المحلى مقارنة بالتصدير ، فهى تشجع على الاستهلاك نظرا لارتفاع الربحية فى الداخل (د . هناء خير الدين) .

قضايا مفتوحة للمناقشة :

وفى ختام الندوة طرح د . ايليا حريق الموضوع الخلافى الذى ظل مفتوحا للنقاش طوال ايام الندوة ، ولا اعتقد انه يمكن القول بالوصول الى اتفاق عليه ، اولا وهو الملكية الخاصة والملكية العامة ، فيرى انه يجب تبنى منظور اجتماعى ازاء المسألة فلا نظر الى الملكية كحقوق مطلقة ، وانما من خلال مفهوم « الحيازة » فالملكية الخاصة للأفراد ليست مطلقة وانما مقيدة ، والأفراد احرار فى استخدام موارد لا يملكونها كمياه الرى مثلا ، فملكية الأفراد شركة بينهم وبين الدولة وملكية الدولة شركة بينها وبين الأفراد ، فمعالجة الملكية كحقوق استخدام قد يفض النزاع بين انصار العام وانصار الخاص ويضع مصالح المجتمع – الصالح العام – فى موضعها الصحيح .

وأثار د . ايليا حزيق قضية اخرى تم الاتفاق على ضرورتها الا وهى « الديمقراطية » ، وقد عرضها فى سؤالين : كيف نأتمن من لا ثقة فيهم على ارزاق ومقدرات العباد ؟ ومن يستفيد من تطبيق الديمقراطية ؟ والاجابة على السؤالين تؤكد ضرورة الأخذ بالديمقراطية فهى فى صالح المجتمع كله ، ولكن هذا يتطلب تقنين دور الحكومة فى القطاعات الانتاجية والخدمية على نحو واضح مع الزام الحكومة بعدم تخطى هذا الدور □

ندوة مستقبل الطاقة النووية فى مصر

٢١ ـ ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨

خالد زغلول

عقدت فى مدينة الضبعة يومى ٢١ ، ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨ ندوة عن مستقبل الطاقة النووية فى مصر قام بتنظيمها هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء برئاسة د . على فهمى الصعيدى بالتعاون مع باحثى وخبراء مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام برئاسة الأستاذ السيد ياسين وتستمد هذه الندوة اهميتها من كونها الأولى التى تجمع خبراء وباحثين فى العلوم الأجتماعية والعلوم الطبيعية ليتباحثوا فى أستراتيجية ومستقبل الطاقة النووية فى مصر .

أفتتح الدكتور على الصعيدى الندوة بعرض عن استراتيجية العمل فى البرنامج النووى المصرى وما تحقق فى سبل تنفيذ مشروعاته ، وان فكرة انشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء ترجع إلى عام ١٩٦٣ وذلك بهدف الدخول فى هذا المجال الجديد من التكنولوجيا أسوة بدول نامية أخرى مثل الهند وأسرائيل والأرجنتين ، وطرحت مناقصة عالمية لانشاء محطة لتوليد الكهرباء عام ١٩٦٤ وتقدم لها ٤ شركات من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية إلا أن المشروع توقف لنشوب حرب يونية ١٩٦٧ . وبعد حرب ١٩٧٣ ونتيجة لأرتفاع أسعار النفط ، وزيادة أحتياجات مصر من الطاقة لتلبية متطلبات التنمية ، قامت دراسات تهدف إلى إدخال الطاقة النووية لتوليد الكهرباء فى مصر ، خاصة وان دراسة قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ١٤ دولة قد أظهرت أن مصر بلد مثالى يصلح لدخول الطاقة النووية . ثم فى عام ١٩٧٤ أعلن الرئيس نيكسون خلال الزيارة التى قام بها لمصر فى ذلك العام عن موافقة الولايات المتحدة على تزويد مصر بمحطات نووية تصل قدرتها حوالى ١٨٠٠ ميجاوات ، على ضوء ذلك تم توقيع أتفاقية خدمات اثراء الوقود النووى مع لجنة الطاقة الذرية الأمريكية (وزارة الطاقة حاليا) وفى ١٩٧٦ تم توقيع أتفاقية مع الولايات المتحدة بشأن التعاون فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية ، ثم طرحت مناقصة للشركات الأمريكية لانشاء محطة نووية ورسى العطاء على أحدى الشركات ، وفى تلك الأثناء ظهرت مشكلة رد الفعل لتفجير الهند للقنبلة الذرية والتخوف من أنتشار الأسلحة النووية فى الدول النامية ، ولذلك أجتمع « نادى لندن » على تقييد دخول الدول النامية فى مجال الطاقة النووية إلا إذا كانت موقعة ومصدقة على معاهدة « عدم أنتشار الأسلحة النووية »، كما صدر قانون فى الولايات المتحدة عام ١٩٧٨ تحت أسم « قانون عدم أنتشار الأسلحة النووية » يلزم أمريكا بعدم تصدير تكنولوجيا الطاقة النووية للدول غير المصدقة على هذه المعاهدة أو الملتزمة بأحكامها وكانت مصر حين ذاك غير مصدقة على تلك المعاهدة ، وبناء على ذلك طلبت الولايات المتحدة التفاوض بشأن الأتفاقية الثنائية فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بشرط أن تقبل مصر حق الولايات المتحدة فى التفتيش على المنشآت النووية المصرية ، ولكن السلطات السياسية فى ذلك الوقت رفضت تعديل الأتفاقية على هذا الأساس لما رات فيه من مساس بالسيادة الوطنية المصرية .

ثم فى عام ١٩٨٠ بدات مرحلة جديدة إذ تم وضع أستراتيجية قومية للطاقة النووية فى مصر تهدف إلى ضرورة المضى فى البرنامج النووى المصرى بأسرع ما يمكن مع توفير ما يلزم من اتفاقيات دولية تتيح الحصول على المواد والمهمات والتكنولوجيا النووية ، وتم تحديد متطلبات البرنامج النووى أولا الموافقة السياسية العالمية ، ثم توفير الكوادر العلمية اللازمة ، وأخيرا توفير التمويل الخارجى والمحلى اللازم . وبناء على ذلك صدقت مصر على أتفاقية عدم أنتشار الأسلحة النووية فى فبراير ١٩٨١ ، وتلى ذلك أعتماد أتفاقيات تعاون نووى بين مصر والعديد من الدول مثل فرنسا ثم الولايات المتحدة فألمانيا الغربية ، وكذلك كندا و بلجيكا وسويسرا وأستراليا (اكبر مصدر لخام اليورانيوم)، ومذكرات تعاون وتفاهم مع كل من السويد وأنجلترا والنيجر وايطاليا ، وكل هذه الاتفاقيات تتيح توفير التكنولوجيا والمعدات النووية والوقود اللازم لتشغيلها وجميع الخدمات الضرورية . ثم فى عام ١٩٨٣ طرح مشروع المحطة فى مناقصة عالمية بين الشركات المتخصصة فى كل من أمريكا والمانيا الغربية وفرنسا وهى الدول التى تنتج مفاعلات الماء المضغوط الذى تم أختياره ليكون أول ما نبدأ به البرنامج النووى وذلك بأعتباره متعدد المصادر والأكثر شيوعا فى العالم ، كما أن البدء بمفاعلات الماء الثقيل قد يفسر بالاتجاه نحو الأستخدامات العسكرية ، مما قد يؤدى الى عزوف الدول المختلفة عن التعاون مع مصر فى هذا المجال ، وفى منتصف عام ١٩٨٥ بعد أن تم فحص العروض ، عرض الأمر على مجلس الوزراء الذى قرر عرضه على المجلس الأعلى لأستخدامات الطاقة النووية برئاسة السيد رئيس الجمهورية ، الذى وافق عليه فى يناير ١٩٨٦ مع التاكيد على حتمية الحل النووى فى مصر ، وأحيل الموضوع مرة أخرى إلى مجلس الوزراء الذى طلب مفاوضة الشركات لتحسين عروضها والوصول إلى شروط افضل تحقق المصلحة الوطنية ، وتم ذلك فعلا فى ٢٠ ابريل ١٩٨٦ إلا أن حادث « تشرنوبيل » وقع فى ٢٦ أبريل من نفس العام مما كان له ردود فعل سلبية على الرأى العام بالنسبة للطاقة النووية ، وكان على اثر ذلك ان طلبت الحكومة إعادة دراسة موضوع الطاقة النووية فى ضوء التقارير الدولية عن الحادث ونتائجه . وقد وضعت كل هذه التقارير والتطورات العالمية اثر حادث « تشرنوبيل » أمام الحكومة لاتخاذ قرار نهائى فى هذا المشروع .

ويؤكد د . على الصعيدى بأن الطاقة النووية هى تكنولوجيا المستقبل إذ أن نصيب الدول المتقدمة من أستخدامات الطاقة فى العالم ٧٥ ٪ ، والـ ٢٥ ٪ المتبقية هى نصيب الدول النامية ، وإذا افترضنا أن معدلات النمو فى البلدان النامية فى حدود ٣ ٪ (وهو رقم متواضع) فإن احتياجاتها من الطاقة تصبح كبيرة للغاية ، فمن يتحكم فى تكنولوجيا الطاقة يحكم العالم فى القرن الواحد والعشرين .

وبالنسبة لمصر فان حوالى ٨٠ ٪ من احتمالات الطاقة المائية على النيل قد تم أستغلالها فى السد العالى وخزان اسوان ، وان استغلال

كل الاحتمالات الممكنة للطاقة المائية لن يضيف إلا القليل ، هذا علاوة على مشكلة نقص المياه التى عانت منها مصر فى الفترة الأخيرة ، ثم أن احتياطات الفحم فى مصر محدودة (تتراوح بين ٣٥ و ٥٠ مليون طن) لا تكفى لانتاج الكهرباء أما عن البترول فهو (ثروة ناضبة لا يمكن الاعتماد عليها لتغطية الزيادة فى أنتاج الكهرباء إلا إذا كان ذلك على حساب ما تصدره مصر من البترول مما سيحد من المصدر الأساسى لتمويل خطط التنمية . والخلاصة إذا كان معدل تنمية الطاقة فى مصر ٧ ٪ فسوف تتضاعف كميات احتياجاتنا من الطاقة الكهربائية كل عشر سنوات ، وفى المقابل فإن احتياجات مصر من محطات أنتاج الطاقة الكهربائية عام ٢٠٠٠ هى حوالى ٢٢ ألف ميجاوات (مقارنة بما هى عليه ٩آلاف ميجاوات) هذا يعنى أن مصر سوف تعانى من أزمة طاقة فى السنوات القليلة القادمة إذ لم تحسم المشكلة ثم أن التكلفة الأقتصادية لانشاء وتشغيل المحطات النووية أقل من مثيلاتها الحرارية والبترولية ، فإن إجمالى تكلفة الكيلو وات / ساعة نووى من الكهرباء تساوى تقريبا ثلثى الفحم ، ونصـــف البترول . وأخيرا فان امكانيات مصر فى التصنيع المحلى للمحطات النووية عالية فقد أثبتت الدراسات الأولية اننا نستطيع أن نصنع من مكونات المفاعل النووى محليا ما يصل إلى نسبة ٣٥ ٪ على أقل تقدير حيث من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى أكثر من ٥٠ ٪ فى الدراسات التفصيلية ، علما بأن الهند تقوم بتصنيع ٩٠ ٪ من مفاعلاتها محليا رغم أن أمكانياتها حينما دخلت فى برنامجها النووى أقل بكثير من مصر حاليا .

وبعد أن أنهى رئيس الهيئة عرضه أدار الأستاذ / السيد ياسين مدير مركز الدراسات النقاش حول موضوع الندوة ، حيث بدأ الدكتور عبد المنعم سعيد الحوار بثلاث تساؤلات تضمن الأول : مركز الدراسات يهتم بالبعد الاستراتيجى فى قضية المفاعلات النووية وخاصة فيما يتعلق بالتسليح النووى الاسرائيلى وسبل مواجهته . فما هى امكانية المفاعلات التى تقوم مصر ببنائها فى توفير التسليح النووى ، وامكانية توفير البلوتنيوم ، وذلك فى ظل التوقيع على معاهدة عدم أنتشار الأسلحة النووية ، وامكانية التهرب من الرقابة .

أجاب رئيس الهيئة على السؤال أن مصر ملتزمة بأتفاقية عدم أنتشار الأسلحة النووية وتخضع للرقابة والتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتالى لا يهتم البرنامج النووى المصرى إلا بالاستخدام السلمى للطاقة النووية .

وكان السؤال الثانى عن العلاقة ما بين الطاقة بشكل عام والطاقة النووية بشكل خاص والتنمية فى مصر ، فمن المعروف أن هناك أكثر من أستراتيجية تستهدف كلها عمل حزمة من سياسات الطاقة المختلفة وذلك فى مجال البترول والطاقة الشمسية والمحطات الحرارية بالفحم لسد الاحتياجات المتزايدة للطاقة فى مصر علما بأن أنتاج مصر من البترول فى حالة تراجع ولا يوجد احتياطى يكفى للتسعينات والسؤال هنا لماذا الطاقة النووية خاصة فى ظل تكنولوجياتها المعقدة ، وأنه فى الأغلب أن الدول المتقدمة لن تقوم بأمدادنا بالمفاعلات النووية ، وهناك احتمال قوى أنها تستدرجنا فى مفاوضات ودراسات جدوى ودراسات تمهيدية ، وبالتالى أليس من الأجدى أن نحاول فى مجالات أخرى للطاقة مثل الطاقة الشمسية على أعتبار أنها مجال جديد كما أن عناصرها وامكانياتها متوفرة فى مصر ولا توجد قيود من الخارج على تبادل التكنولوجيا الخاصة بها .

وقد اجاب خبراء الهيئة أن تكنولوجيا الطاقة الشمسية مازالت فى طورها الأولى ، وأن عملية أستخدامها فى توليد الكهرباء تحتاج إلى امكانيات ضخمة وتكاليف مرتفعة قد تصل من ٢ إلى ٥ أضعاف النووى ، أما عن مصادر الطاقة الأخرى كالمياه والفحم والبترول فهى لا تستطيع تلبية أحتياجات مصر من الطاقة عام ٢٠٠٠ ، وأخيرا فإن البرنامج النووى المصرى يهدف إلى إدخال المفاعلات الى مصر على أساس التصنيع المحلى .وأخيرا تساءل الدكتور عبد المنعم سعيد عن صنع سياسة الطاقة فى مصر من حيث تحديد المؤثرات الداخلية والخارجية لصنع هذه السياسة ، وما دور هذه التأثيرات المختلفة وما هى الحلقة الحاسمة لصنع سياسة الطاقة النووية فى مصر .

وأفاد د . الصعيدى أن هناك الكثير من المؤثرات الخارجية والداخلية على صنع سياسة الطاقة فى مصر أما الأولى فقد أستطاعت مصر أن تزيل كثير من العقبات وذلك عن طريق التصديق على معاهدة عدم أنتشار الأسلحة النووية وأصرار مصر على الاستخدام السلمى للطاقة النووية والدعوة إلى جعل أفريقيا والشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووى ، كما أن مصر وضعت برنامج يهدف إلى التصنيع المحلى للمحطات النووية وتم توقيع أتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدراسة ادخال المفاعلات فى مصر على أساس التصنيع المحلى . أما عن المؤثرات الداخلية فهى كثيرة ومتشابكة فنجد بعض الجماعات السياسية المعارضة للبرنامج النووى المصرى ، والتأثيرات المباشرة لحادث « تشرنوبيل » على الرأى العام المصرى تجاه أستخدام الطاقة النووية فى أنتاج الكهرباء ، وعدم الاستيعاب الكامل لدى الجماهير المصرية لأهمية دور الطاقة النووية فى عملية التنمية ، وهناك أيضا مشكلة التمويل . وأخيرا فان البرنامج النووى المصرى فى أنتظار القرار السياسى بالموافقة على أنشاء المحطة النووية لتوليد الكهرباء .

ثم تحدث الدكتور محمد السيد سعيد ليميز شقين فى التعامل مع الطاقة النووية الأول كمرفق له طابع خاص ، والثانى كأستراتيجية البحث التكنولوجى ، أما الشق الأول فمستويات الأداء الحالية فى المرافق العادية لا تطمئن تماما بالنسبة لأدارة هذا المرفق الذى له طبيعة خاصة . فما هى نوع الضمانات المتوفرة فيما يتصل بكفاءة التشغيل والأمان فى المحطات النووية ؟

أما عن أدارة البحوث والتكنولوجيا فمستوى اداء هيئة الطاقة الذرية لا يطمئن فيما يتصل بالكيفية التى يتم بها إدارة هذا المرفق الهام . وبالتالى هل لدى الهيئة تصور عن كيفية قيام هيئة المحطات النووية باجراء البحوث التجريبية ؟

وقد أجاب المتخصصون بالهيئة بأن أداء الانسان المصرى ينظر إليه بطريقتين الأولى متفائلة والثانية يائسة فداخل مصر توجد مؤسسات على درجة كبيرة من الأنضباط والالتزام فى الأداء مثل الهيئة العربية للتصنيع ، كما وأن كفاءة الاداء لدى الانسان المصرى عالية ولكن المشكلة تكمن فى كيفية أستغلالها الاستغلال الأمثل ، ففى مجال الطاقة النووية توجد خبرات وكفاءات مصرية على أعلى مستوى يعملون لدى أكثر الدول تقدما ، وداخل مصر أيضا يوجد كوادر علمية ذات كفاءة عالية ، ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حين نطلب منها تدريب الكوادر المصرية ترد بأنهم على مستوى عالى من الكفاءة ولا يحتاجون للتدريب . وعن كيفية قيام هيئة المحطات النووية بأجراء البحوث فالهيئة تعمل فى إطار مستقل ، ولكنها تعتمد وتتعاون مع هيئة الطاقة الذرية ، وهيئة المواد النووية ، ومركز تكنولوجيا الأشعاع حيث نعمل جميعا فى إطار البرنامج النووى المصرى .

وبعد ذلك أثار اللواء طلعت مسلم ثلاث تساؤلات كان أولها : ما هى امكانية توافر كل من نوعين الوقود النووى وكيفية ضمان وجود مصادر متعددة له . وكانت الاجابة أن النوع الأول من الوقود النووى يعتمد على اثراء الوقود وتتوفر خدمات الاثراء فى الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، وفرنسا ، وانجلترا ، والمانيا الغربية وهولندا بالاضافة الى بعض الدول مثل جنوب أفريقيا والأرجنتين . أما النوع الثانى وهو اليورانيوم الطبيعى وهو متوفر بشكل كبير حيث العرض أكبر من الطلب ويوجد فى استراليا وكندا ، والولايات المتحدة ، وأمريكا الجنوبية ، بالاضافة الى بعض الدول الأفريقية مثل النيجر وتشاد والكونغو وناميبيا ، وعلاوة على هذا فإن الصحراء الشرقية غنية باليورانيوم وامكانية أستخراجه من الفوسفات متوفرة ، وتقوم هيئة المواد النووية بجهود كبيرة فى هذا الموضوع .

وكان السؤال الثانى عن العطاءات لبناء المحطات النووية وكونها مقدمة من الكتلة الغربية فقط ، وهل هناك قيود تمنع قبول عطاءات من الكتلة الشرقية وإلا لماذا لم تقبل عطاءات منها ؟

اجاب د . على الصعيدى بأنه لا توجد قيود على تقديم عطاءات من الكتلة الشرقية وإنما يرجع السبب إلى أن الاتحاد السوفيتى ينتج ثلاث انواع من المفاعلات الأول مفاعل ماء عادى صغير قوته ٤٤٠ ميجاوات وقد توقف انتاجه منذ ٥ سنوات ، والثانى على نمط مفاعل « تشرنوبيل » ويبرد ببخار الماء العادى وهذا النوع صنع للاتحاد السوفيتى فقط ولم يتم بيعه فى الخارج ، وأخيرا مفاعلات ماء عادى قدرة ألف ميجاوات على نمط النظم الغربية فى متطلبات الامان ، وقد بدأ الاتحاد السوفيتى فى انتاجه بالاشتراك مع المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا منذ عدد قليل من السنوات وأول مفاعلات تباع خارج الاتحاد السوفيتى منها كانت أثنان للهند هذا العام .

وأخيرا تساءل اللواء طلعت مسلم عن ما هى أسباب أختيار « الضبعة » كموقع للمحطة النووية ، وان البرنامج النووى المصرى يواجه عقبات كثيرة فى ظل الخبرة التاريخية وضرب المفاعل العراقى من قبل اسرائيل ، فما هى الضمانات التى تكفل عملية تأمين المفاعل النووى وخاصة من الضربات الجوية .

وأجاب المتخصصون أن موقع المحطة النووية كان فى منطقة « سيدى كرير » ثم تقرر تغيير الموقع نتيجة للضغوط المحلية وأعتراض أهالى الاسكندرية . وعملية أختيار الموقع تمت بعد العديد من الدراسات فمن المعروف أن المحطة يجب أن تكون بجوار مصدر ماء ، وتم أستبعاد نهر النيل من الدراسات ، وقد أختير موقعان أحدهما بجوار الغردقة والثانى فى الزعفرانة ، ونتيجة لان البحر الاحمر منطقة زلزالية غير مستقرة تم أستبعادهما ، وتم دراسة الساحل الشمالى للبحر المتوسط أعلى منطقة الدلتا ولكنها أستبعدت لان التربة رخوة مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الانشاء ، وأخيراً منطقة الساحل الشمالى الغربى التى تم اختيار منطقة « الضبعة » بها وتمت دراستها تفصيليا حسب القواعد والنظم العالمية كما راجعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . اما عملية تأمين المحطة النووية فهذه مسئولية الأجهزة المعنية فى الدولة .

وتحدث الدكتور جهاد عوده عن الاشكالية بين أستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وغير السلمية ، وما هى الضمانات المقترحة لمنع الاستخدام السلمى أن يتحول إلى أستخدام غير سلمى وخاصة أن الاعتراض الدولى بسبب التخوف من هذه المشكلة .

فأجاب رئيس الهيئة مؤكدا مرة أخرى على أن البرنامج النووى المصرى لا يهتم سوى بالاستخدام السلمى للطاقة النووية ، أما الضمانات فمصر كما ذكر من قبل مصدقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وتخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وبعد ذلك تساءل الدكتور أحمد عبد الله أين نحن الان بالنسبة لتنفيذ هذا المشروع من عدمه ؟ وكانت الاجابة أن الهيئة امامها طريقين الأول يتمثل فى وجود مناقصة بها ثلاث عطاءات من فرنسا بأنشاء محطتين ، والمانيا محطة ، وأمريكا واليابان محطة ، وتنتهى مدة هذه العطاءات فى يونية ١٩٨٩ ، والهيئة فى أنتظار القرار بالموافقة على البدء فى تنفيذ المشروع . أما الطريق الثانى فهو التصنيع المحلى حيث وقعت الهيئة أتفاقية مع كندا لانشاء محطات مفاعلات الكاندو قدرة ٦٠٠ ميجاوات كهرباء وذلك على أساس أن الوحدة الأولى يدخل فيها مشاركة محلية فى تصنيع بعض المعدات والأعمال الأنشائية وإدارة المشروع والتصنيع الكامل للوقود النووى بنسبة أجمالية حوالى ٣٥ ٪ من قيمة الوحدة الأولى وتزيد تدريجيا فى الوحدات التى تليها .

وأخيرا تقدم الأستاذ جمال عبد الجواد الباحث بمركز الدراسات بسؤالين الأول عن نسبة التصنيع المحلى للمحطات النووية فى مصر ، وهل سيغنى هذا عن الدخول فى ورطة الموافقات الدولية وتعقيداتها السياسية والتمويلية .

وكان الجواب بأنه توجد لجنة مشتركة بين مصر وكندا قامت بدراسة مبدئية شملت ٣٤ شركة من شركات وزارات الصناعة ، والانتاج الحربى ، والكهرباء والطاقة ، والأسكان بالاضافة إلى الهيئة العربية للتصنيع ، وخلصت الدراسة إلى أن نسبة المشاركة المحلية للوحدة الأولى قد تصل إلى حوالى ٥٠ ٪، والثانية ٦٠ ٪، والثالثة ٧٠ ٪، هذا على أساس أن تصنيع الوقود ومستلزمات التشغيل وقطع الغيار يكون محليا بنسبة ١٠٠ ٪، ومما لا شك فيه أن الاكتفاء الذاتى فى توفير مستلزمات التشغيل من وقود ومواد وقطع غيار ينتج عنه التحرر الكامل من أى ضغوط خارجية تؤثر على تشغيل المحطات النووية طوال عمرها .

وجاء السؤال الثانى عن الشروط الأمريكية للتفتيش على المنشآت النووية المصرية والفرق بينها وبين شروط تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وكان رد الهيئة بأن الفرق الرئيسى هو أن الوكالة هيئة دولية تقوم بالتفتيش والرقابة على كافة الدول عن طريق مفتشين دوليين ، ومن حق الدولة الاعتراض على شخص المفتش القادم من الوكالة . أما التفتيش الأمريكى فهو من قبل دولة على أخرى ، وليس من حق الدولة الاعتراض على شخص المفتش القادم ، وأخيرا فانه تفتيش كامل وليس جزئى .

والخلاصة أن الندوة بشكل عام قد ساهمت فى القاء الضوء على جوانب عديدة لموضوع أستراتيجى هام مرتبط بقضايا التنمية والتطور التكنولوجى فى مصر .□



مكتبة السياسة الدولية

فلسطين ١٩٤٧ التقسيم المجهض

- Palestine 47, un Partage Avorté.
- Alain Gresh, Dominique Vidal.
- Editions Complexe, Texte Inédit Novembre 1987.

نشر هذا الكتاب فى ذكرى مرور أربعين عاما على اصدار الأمم المتحدة لقرار تقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وفى هذا الاطار يبرز الكاتبان فى مقدمتهما ان الهدف من الدراسة ليس تقديم عرض تاريخى وزمنى لقرار تقسيم فلسطين وتطورات الحرب التى شهدتها الأرض المقدسة فى أعقابه ، وانما هو محاولة لتوضيح ـ وفقا للمستندات والوثائق المتاحة ـ للأسس التى استند اليها تفكير وتحرك كل من الأطراف التى شاركت فى المشكلة آنذاك : الحركة الصهيونية ـ العرب فى فلسطين ـ الدول العربية ـ سلطة الانتداب البريطانية ـ الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفيتى والأمم المتحدة .

يتناول الفصل الأول الظروف التى ادت بسلطة الانتداب البريطانية الى عرض المسألة الفلسطينية على الأمم المتحدة ، حيث اجتمعت الجمعية العامة فى دورتها غير العادية الأولى (٢٨ ابريل ١٩٤٧) وشكلت لجنة من احد عشر عضوا لبحث ودراسة كافة الجوانب والمشاكل المتعلقة بالمسألة الفلسطينية وذلك على أرض فلسطين وفى كافة المناطق التى ترى اللجنة انها مفيدة فى عملها وبالاضافة الى ذلك فقد كان لها مطلق الحرية لبحث ظروف اليهود الرافضين العودة الى بلادهم الاصلية والمقيمين فى المعسكرات الاوروبية . ومع وصول اللجنة الى فلسطين فانها سرعان ما لمست وجود حالة حرب كامنة ففى الوقت الذى تتشكل فيه جماعات عسكرية عربية فان الجماعات الارهابية اليهودية (Irgoun Lehi) توجه ضرباتها الى القوات البريطانية . وعلى حين رفضت اللجنة العربية العليا التعاون مع اللجنة على اعتبار ان « الحقوق الطبيعية لعرب فلسطين واضحة ولا يمكن ان تكون موضوعا للبحث والتقصى » وان « المشكلة الفلسطينية تختلط فى تفكير الأمم المتحدة مع مشكلة اللاجئين فى العالم » ، فان الوكالة اليهودية سعت بكافة الوسائل لاسماع اعضاء اللجنة صوتها وحرمت على المنظمات المؤيدة لفكرة اقامة دولة ثنائية القومية من الادلاء بارائها أمام لجنة الأمم المتحدة . وهو الأمر الذى لم تشذ عنه الا بعض الجماعات الصغيرة التى لا تلتزم بتوجيهات المنظمة الصهيونية العالمية مثل « جامعة التقارب والتعاون اليهودى العربى » . وهكذا فانه فى الوقت الذى كان فيه الرأى العام الغربى والعالمى على دراية وثيقة بالمصير المأسوى الذى لاقاه اليهود على أيدى النظام النازى فى أوربا ، فان مقاطعة اللجنة العربية العليا قد عززت من عدم الفهم الغربى سياسيا وثقافيا لمشكلة عرب فلسطين وذلك على الرغم من بعض اللقاءات السرية مع ممثلى اليسار الفلسطينى ومع دول الجامعة العربية .

ويشير الكاتبان الى توافق موقفى كل من واشنطن وموسكو حول مشروع التقسيم الذى أقره أغلبية اعضاء لجنة الأمم المتحدة ، فعلى الرغم من المعارضة البريطانية فان المشروع الأمريكى ـ السوفيتى والذى تم التصويت عليه فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ فى اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة لم ينقصه الا صوت واحد ليحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة ، وقد دفع ذلك البيت الأبيض الأمريكى الى الالقاء بثقله فى الميزان (رغبة فى استقطاب اصوات الناخبين اليهود) من أجل الحصول على الأصوات اللازمة لصالح اقامة الدولة اليهودية ، وهو ما تحقق من خلال ممارسة الضغوط الاقتصادية على الدول التى امتنعت عن التصويت فضلا عن تقديم الهدايا لبعض رؤساء الوفود . وقد أسفرت هذه الحملة عن تغيير عشر دول (من بين تسع عشر دولة مستهدفة) لموقفها لصالح التقسيم . ويعلق الكاتبان على خطة التقسيم فيشيران الى انها تضمنت مجموعة من العيوب مثل : التقسيم الجغرافى المعقد وقصر الفترة الانتقالية والمعارضة العربية الشديدة لها ، الا ان المسئولية الرئيسية فى اخفاقها ترجع الى الموقف البريطانى الذى اتسم بالمعارضة الشديدة لأى تدخل من جانب الأمم المتحدة فى فلسطين حتى ١٤ مايو ١٩٤٨ . وقد أدى ذلك الى اذكاء الخصومة المشتعلة بين العرب واليهود داخل فلسطين حيث تمكنت القوى الصهيونية من القضاء نهائيا على خطة التقسيم الهشة .

يعالج الفصل الثانى السياسة الفلسطينية لبريطانيا فى فترة ما بين الحربين ويصفها بانها كانت أسيرة لوعودها المتناقضة للحركة الصهيونية وللعرب ، الا انها شهدت تغيرا تدريجيا خلال العشرين عاما تمثل فى الابتعاد التدريجى عن الطرف الأول (وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧) والاقتراب من الطرف الثانى فى نهاية الثلاثينات (الكتاب الأبيض فى ١٧ مايو ١٩٣٩) . وعلى الرغم من ذلك فان الموقف البريطانى كما يوضح الكاتبان . قد اتسم بنوع من الاستمرارية تمثلت فى العمل على الدفاع والحفاظ على الهيمنة

والسيطرة ، البريطانية فى الشرق الأوسط ، بما فى ذلك الأراضى المقدسة وما تطلبه ذلك من ان تقدم بريطانيا على اجراء تعديلات فى تحالفاتها بالمنطقة . فعندما اصدرت بريطانيا وعدها لليهود فى عام ١٩١٧ كان لها – دوافعها الاستراتيجية حيث كانت على اقتناع بان قيام قوة أوروبية كبرى قريبة من قناة السويس يشكل تهديدا لخطوط الاتصال الحيوية للامبراطورية سواء كانت تلك القوة هى فرنسا أو أى دولة اخرى . ومن هنا فان المشروع الفلسطينى للحركة الصهيونية مثل نقطة التقاء بين قوة عظمى تبحث عن أداة استعمارية ، وحركة تدعى انها حركة تحرير (للشعب اليهودى) ولكنها تبحث عن حماية قوة عظمى لمشروعها . ومع تحول فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى لتصبح فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية شعرت بريطانيا بحاجتها الى تقوية تحالفاتها الاقليمية فى المنطقة فى مواجهة المحور الصاعد ويفسر ذلك التراجع المتتالى من جانبها أمام حركة المقاومة العربية فى فلسطين حيث اصدرت الكتاب الأبيض الأول (يوليو ١٩٢٢) والثانى (اكتوبر ١٩٣٠) واخيرا الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ والذى ادار ظهره لوعد بلفور وللانتداب فى وقت واحد حيث حل محل فكرة الوطن القومى اليهودى فكرة استقلال فلسطين بعد عشرة اعوام مع فرض قيود على الهجرة اليهودية وشراء الأراضى فى فلسطين .

وفى معالجته لتطور الموقف البريطانى فى العامين اللذين اعقبا الحرب العالمية الثانية يبرز الفصل الثالث الصعوبة التى واجهتها لندن فى وضع سياسة متماسكة فى فلسطين حيث تنازعها اعتباران متناقضان من جانب البقاء بما يعنيه ذلك من نفقات طائلة فى ظروف اقتصادية متدهورة ، وخسائر بشرية ضخمة نتيجة للعمليات الارهابية الصهيونية التى تزايد معدلها وشكلت استنزافا مستمرا للقوات البريطانية فضلا عن ضغوط الرأى العام من أجل عودة الجنود . ومن جانب آخر الرحيل بما يعنيه ذلك من التخلى عن جزء من طموحاتها وهيبتها فى الشرق الأوسط العربى وهو الأمر الذى يعتبره العديد من المسئولين حيويا بالنسبة للمستقبل وفى اطار بحثها الطويل عن حل يوفق بين مصالح المتروبول والعرب واليهود اصبحت علاقتها مع الولايات المتحدة ، تلعب دورا حاسما ولقد كان لفشل هذه المحاولة للتعاون مع واشنطن السبب الذى قاد بريطانيا الى نقل المسألة الفلسطينية الى الأمم المتحدة فى فبراير ١٩٤٧ . وفى مجال المحاولات البريطانية للتعاون مع واشنطن حول المشكلة الفلسطينية فانه تم تشكيل لجنة تحقيق مشتركة (نوفمبر ١٩٤٥) فضلا عن اعداد خطة مشتركة من جانب كل من اللورد هربرت موريسون وهنرى جرادى (مبعوث الرئيس ترومان) الا ان موقف الرئيس الأمريكى كان متناقضا حيث رفض مقترحات اللجنة المشتركة فيما عدا مطالبتها بالسماح لمائة الف يهودى بالهجرة الى فلسطين . كما انه ابتعد عن خطة موريسون – جرادى باعتبارها تثير اعتراضات لدى الرأى العام الأمريكى . وقد قامت بريطانيا بالدعوة الى « مؤتمر لندن » لمناقشة هذه الخطة (سبتمبر ١٩٤٦) وهو المؤتمر الذى شاركت فيه الدول العربية (دون مشاركة اللجنة العربية العليا والتى انضمت لاعمال المؤتمر فى جلسة يناير ١٩٤٧) ولم تشارك فيه الوكالة اليهودية وقد ساعد تصريح الرئيس الأمريكى ترومان فى ٢ اكتوبر ١٩٤٦ والذى جعل فيه من نفسه محاميا للمطالب الصهيونية بدخول مائة الف يهودى الى فلسطين ولفكرة تقسيم فلسطين ، ساعد كل ذلك على انهيار الجهود البريطانية نتيجة لتصلب موقف الوكالة اليهودية .

يتناول الفصل الرابع تطور الموقف الصهيونى وانتقاله من فكرة الوطن القومى الى اقامة الدولة اليهودية ثم أخيرا الى اقرار فكرة تقسيم فلسطين فيشير الى ان الحرب العالمية الثانية قد سارعت بنضوج الحركة الصهيونية فحتى ذلك الحين تمسك الجانب الغالب بفكرة الوطن القومى اليهودى الذى ينمو فى ظل سلطة الانتداب البريطانى . الا انه مع تحول موقف لندن وتطبيقها لسياسة الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ قد تم التخلى عن هذه الفكرة ليحل محلها برنامج بلتيمور (٦ مايو ١٩٤٢) والذى ينادى بقيام دولة يهودية (كومنولث يهودى فى فلسطين) باعتباره حلا للمشكلة اليهودية فى اطار النظام العالمى الجديد بعد الحرب العالمية الثانية .

وفى مواجهة هذا التيار وجد تيار آخر يدافع عن فكرة تعاون عربى – يهودى – سواء فى اطار اتحاد فيدرالى أو فى دولة ذات قوميتين وحيث تصبح معركة الاستقلال الفلسطينى معركة مشتركة لليهود والعرب من أجل مستقبل مشترك . وقد مثل هذا التيار « عصبة التقارب والتعاون اليهودى العربى » التى أنشئت فى مايو ١٩٣٩ والتى انضم اليها جميع التيارات المنادية بالتعايش بين القوميتين دون سيطرة من جانب احداهما على الأخرى . بالاضافة الى تعاطف الشيوعيين معها بالرغم من عدم انضمامهم اليها . كذلك فان الجناح اليسارى لحزب الماباى (حزب بن جوريون) قد عارض برنامج بلتيمور جاذبا معه دوائر واسعة داخل الهستدروت وهو الأمر الذى شكل العقبة الرئيسية امام الزعيم الاشتراكى بن جوريون فى دعوته لصالح هذا البرنامج . وعلى الرغم من صعوبة تحديد النفوذ الحقيقى الذى تمتع به كل من انصار النظريتين – بعد مرور اربعين عاما – فان نتائج تصويت عام ١٩٤٤ فى اليوشاف تشير الى حصول انصار برنامج بلتيمور على ٥٨ ٪ من الأصوات فى انتخابات النقابات و ٦٦ ٪ فى انتخابات الجمعية والتى أصدرت قرارا مؤيدا لبرنامج بلتمور فى اقصى صوره (مستبعدة أى تقسيم لفلسطين) خلال مناقشاتها السياسية الافتتاحية . وقد تم اضفاء الصفة الرسمية على هذا القرار فى المؤتمر الصهيونى العالمى الذى عقد فى لندن فى اغسطس ١٩٤٥ . وفى مجال توضيح اسباب نجاح انصار قيام الدولة اليهودية يشير الكاتبان الى انه بالاضافة الى الاطار العام المتشبع بالانفعال والرعب اللذين صاحبا عمليات الابادة الجماعية لليهود فى أوربا والخوف على مصير الناجين من هذه المذابح والذى يشجع على ايجاد الحل السريع والواقعى الذى نادى به مؤيدو قيام الدولة ، فان ضعف مصداقية مشروع الدولة ذات القوميتين لعب دورا كبيرا فى هذا النجاح نتيجة لعدم وجود أى طرف عربى داخل فلسطين أو فى الدول المجاورة يؤكد استعداده للتفاوض من أجل اتفاق يهودى عربى حول مستقبل الأراضى المقدسة . وعلى الرغم من ان جماعة « فلسطين الجديدة » بقيادة فوزى الحسينى قد مثلت استثناءا فى هذا المجال فضلا عن وجود بعض بوادر تضامن بين العمال اليهود والعرب فى فلسطين ، الا انه سرعان ما تم مواجهة هذه الظاهرة من جانب كافة القوى المؤثرة على المسرح الفلسطينى بشكل فورى ومتزامن ، ومع ذلك فان المعسكر اليهودى المؤيد لقيام الدولة اليهودية قد شهد فى داخله انقساما بين ثلاثة تيارات وفقا للهدف والأساليب والتحالفات الأجنبية التى يجب اقامتها . فمن جانب نجد المعتدلين الذين لا يخفون استعدادهم لقبول قيام الدولة على جزء من فلسطين مفضلين اساليب العمل الدبلوماسى وواثقين فى فعالية التحالف مع لندن ، ومن جانب آخر يطالب المتطرفون بامتداد الدولة اليهودية لتشمل الأراضى الفلسطينية على جانبى نهر الأردن متخذين من الكفاح المسلح أداة لتحقيق هدفهم ومتطلعين الى

الولايات المتحدة ، وأخيرا فانه بين هذين التيارين المتناقضين وجد تيار غالب يلتف حول دافيد بن جوريون ليس له موقف واضح وانما مر بالعديد من التطورات لينتهى الى التشدد والدخول فى مواجهات مع سلطة الانتداب البريطانية من خلال انضمام قوات الهاجاناة الى قوات الاجوان وليفى فى عملياتها الارهابية ضد المنشآت البريطانية لينتهى أخيرا بالانحياز الى فكرة التقسيم والتى مثلت المرحلة الثالثة فى تطور الموقف الصهيونى . ففى الوقت الذى لم تعد الحركة الصهيونية تنتظر شيئا من لندن ، تعلقت انظارها بالرئيس الامريكى ترومان والذى لم يكن قادرا بدوره على فرض فكرة الدولة اليهودية على رئيس الوزراء البريطانى او حتى على وزارة خارجيته وهدد بالتخلى نهائيا عن المشكلة « الا اذا قدمت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية اقتراحات مقبولة » . وهو مادفع مستشارى الرئيس الامريكى الموالين للصهيونية وعلى راسهم David Niles لطرح فكرة التقسيم كمحاولة للالتفاف حول الموقف وهو الأمر الذى اقرته اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية فى اجتماعها فى باريس (٢ أغسطس ١٩٤٦) حيث اعلنت استعداد الحركة لمناقشة « اقتراح يهدف الى اقامة دولة يهودية قابلة للحياة فى جزء مناسب من فلسطين » وقد حمل « ناحوم جولدمان » هذا القرار الى واشنطن ليعود الى باريس بموافقة الرئيس الامريكى مما ادى الى خروج الاغلبية المؤيدة للتقسيم قوية ولم يبق امامها الا الحصول على موافقة المؤتمر اليهودى العالمى الذى عقد فى بازل (ديسمبر ١٩٤٦) . ويركز الكاتبان فى النهاية على الغموض الذى اكتنف قرار « مؤتمر بازل » حول اقتراح التقسيم وهو الذى يأتى فى اطار استراتيجية على المدى الطويل ترفض أخذ زمام المبادرة فى اقتراح التقسيم وتترك ذلك للآخريين دون توضيح الحدود التى تقترحها للدولة اليهودية .

يتناول الفصل الخامس بالدراسة الجانب العربى فى الصراع موضحا انه مع نهاية الحرب العالمية الثانية وفى الفترة التى كان يتم فيها تحديد مستقبل فلسطين فان المسرح الفلسطينى العربى بدا وكأنه واد خرب ، حيث ان عمليات القمع الوحشية التى أخمدت انتفاضة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ قد حرمت الحركة الوطنية الفلسطينية من عناصرها الفعالة ومن درجة كبيرة من قدرتها على العمل ، وعلى الرغم من بروز شرائح جديدة فان العائلات الكبرى التقليدية ظلت تسيطر على مقاليد الأمور ووضعت مصيرها ومصير البلاد فى ايدى ملوك ورؤساء الدول العربية . واذا كان قرار احياء اللجنة العربية العليا الذى اصدرته جامعة الدول العربية الوليدة يهدف الى توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية . فانه سرعان مابرز الانشقاق مرة اخرى فى صفوف هذه الحركة حيث شهد مؤتمر رؤساء الدول العربية فى انشاص (مايو ١٩٤٦) وجود وفدين لتمثيلها وبرزت منذ يونيو ١٩٤٦ « الجبهة العليا » التى ضمت خمسة احزاب فلسطين كقوة معارضة « للجنة العليا » الموالية للحسينى . وهو الأمر الذى دفع بالجامعة العربية فى اجتماعها الطارىء فى بلودان (٨ ـ ١٢ يونيو ١٩٤٦) الى حل كل من التنظيمين وتشكيل قيادة جديدة برئاسة الحاج امين الحسينى مستبعدة فى تكوينها اليسار الفلسطينى . ويشير الكاتبان الى ان اختيار أمين الحسينى لم يكن اختيارا موفقا من جانب الجامعة نظرا لأن آثار زيارته لبرلين وتعاطفه مع هتلر ظلت عالقة بالأذهان وهو ما ادى الى تشويه صورته فى الرأى العام الأوربى والأمريكى ومن جانب آخر فان الخارجية البريطانية لم تنس الدور الذى لعبه فى ثورة ٣٦ ـ ١٩٣٩ وأخيرا فانه كان محل كراهية النظام العراقى لمشاركته فى محاولة انقلاب عام ١٩٤١ ضد النظام الملكى وكانت هناك فجوة كبيرة تفصل بينه وبين الملك عبدالله منذ الثلاثينات نتيجة اتصالات الأخير مع القادة الصهاينة منذ توليه عرش شرق الأردن وتشجيعه وتعامله مع خصوم الحسينى فى فلسطين . وبالاضافة الى الانقسامات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية فان الطموحات المتناقضة للزعماء العرب وعدم معرفتهم بميكانيكيات المجتمع الدولى فضلا عن ضعف وفساد النخب الحاكمة ، كلها عوامل لعبت دورا رئيسيا فى الفشل العربى . واذا كانت الحركة الصهيونية قد تمكنت من تجنب كافة العقبات التى اعترضت طريقها فان عدم القدرة العربية قد ساهم بشكل كبير فى نجاح المشروع الذى وضع أسسه تيودور هرتزل .

بعد تناول مواقف الاطراف المحلية ينتقل الفصل السادس الى القاء الأضواء على اسباب الاتفاق الامريكى ـ السوفيتى ـ على الرغم من اشتعال الحرب الباردة بينهما ـ حول المسألة الفلسطينية . وينتهى الكاتبان الى ان « محاربة التوسع الشيوعى » من جانب و« مكافحة الامبريالية » من جانب آخر ، وعلى الرغم من انهما دافعان متناقضان ، قادا كلا من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الى اتخاذ نفس الموقف المؤيد لقرار التقسيم . واذا كانت مساندة خطة التقسيم قد بدت على الجانب الامريكى وكأنها محاولة من جانب الرئيس ترومان للخروج من التعارض بين قوتين تضغطان عليه فى اتجاهين متناقضين (ضغوط الخارجية الأمريكية مدفوعة باعتبارات المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة ومدعومة فى ذلك بالموقف البريطانى المناهض لقيام الدولة اليهودية والمعارض بعد ذلك للتقسيم ، ومن جانب آخر ضغوط الكونجرس الأمريكى الذى عكس موقف جماعات الضغط اليهودية ، فضلا عن رغبة الرئيس الامريكى فى الحصول على تأييد الأصوات اليهودية لاعادة ترشيحه للرئاسة) فانه على الجانب السوفيتى لعبت الاعتبارات الجيوبولتكية والاستراتيجية دورا كبيرا فى تحديد موقف الكرملين من المشكلة وبالتالى فى تأييده للمشروع الصهيونى من اجل طرد البريطانيين من المنطقة . ويشير الكاتبان كذلك الى فرضية الاعتقاد السوفيتى فى امكانية قيام دولة يهودية تقدمية او اشتراكية فى المنطقة وهى الفرضية التى تدعمها تصريحات دبلوماسى سوفيتى ترجع الى عام ١٩٤٣ الى « الياهو بن هورين » رئيس تحرير مجلة Palestine News Service والتى تسير فى هذا الاتجاه . كذلك الفرضية التى تقدمها « هيلن كارير دانكوس » والتى يؤيدها الى حد ما المؤرخ اليهودى يعقوب روى والتى تذهب الى ان الأمر يتعلق بالنسبة للسوفيت بحسابات متعددة المراحل حيث بدت الدولة اليهودية فى اعينهم وكأنها بمثابة الفرصة الأخيرة لزعزعة الاستقرار فى الشرق الأوسط من الداخل ، فاذا كانت الأحزاب الشيوعية المحلية الضعيفة لم تتمكن من ذلك فان الدولة اليهودية يمكنها ان تحققه فى داخل العالم العربى ، ومن ثم أمل القادة السوفيت ـ بالرغم من عداوتهم للصهيونية ـ فى ان تلعب اسرائيل هذا الدور .

وعلى كافة الأحوال فان المساندة السوفيتية للحركة الصهيونية لم تقتصر على المجال الدبلوماسى وانما امتدت الى الميدان العسكرى حيث دارت المفاوضات بين رئيس الادارة السياسية للوكالة اليهودية فى اوربا والسلطات التشيكية منذ منتصف عام ١٩٤٧ ـ بمباركة سوفيتية ـ للحصول على السلاح تحسبا لاحتمالات المستقبل .

يستعرض الكاتبان من خلال فصلين التفاعل بين كافة الأطراف بعد صدور قرار التقسيم وحتى انتهاء الحرب العربية الاسرائيلية بتوقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ . ففى الفترة الأولى والتى دامت

من نوفمبر ١٩٤٧ وحتى مايو ١٩٤٨ شهدت الساحة الفلسطينية حربا داخلية سابقة على دخول الجيوش النظامية العربية الى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ حيث اندلعت الاشتباكات الدموية بين المنظمات الصهيونية والقوى الوطنية الفلسطينية مدعومة بقوات مكونة من متطوعين عرب بقيادة القاوجقى . ويركز الكاتبان على التراجع الذى سجلته واشنطن عن مشروع التقسيم وطرحها لفكرة وصاية دولية من جانب الأمم المتحدة على فلسطين حيث استغل خصوم التقسيم فى الدوائر الأمريكية (الخارجية رجال البترول والصناعات القائمة عليه ـ المستشرقون وحتى رجال وكالة المخابرات الأمريكية الوليدة) الاشتباكات والاحداث الدموية التى شهدتها فلسطين من اجل طرح هذه الفكرة ، الا انه سرعان ماظهرت صعوبة تبنى الأمم المتحدة لفكرة الوصاية نتيجة لموقف الاتحاد السوفيتى المعارض وعدم تحمس حلفاء واشنطن فضلا عن الرفض القاطع من جانب الحكومة البريطانية ـ على الرغم من الاستياء الواضح للخارجية الأمريكية ـ لفكرة الوصاية الدولية والتى رأت فيها انتزاعا لسلطتها كدولة منتدبة على فلسطين قبل الموعد المقرر واضافة عبء جديد عليها من خلال تكليفها بمسئولية المحافظة على الأمن فى فلسطين . وازاء هذا الموقف عملت الخارجية الأمريكية على وقف اطلاق النار فى فلسطين على امل ان يؤدى ذلك الى منع قيام الدولة اليهودية ، الا ان الوكالة اليهودية ، عازمة على مواصلة مسيرتها ومدعمة بالسلاح التشيكى الذى بدأ يصل مع بداية شهر مارس ١٩٤٨ فضلا عن ادراكها للانقسامات العربية ، فضلت المضى قدما فى تنفيذ خطتها لفرض امر واقع والقضاء نهائيا على خطة التقسيم من خلال السيطرة على مناطق تابعة للدولة الفلسطينية وفقا لخطة التقسيم . وعلى الرغم من انقسام الوزراء الاسرائيليين حول موضوع اعلان قيام الدولة فقد تمكن بن جوريون من انتزاع القرار بأغلبية محدودة دون اى تحديد لحدود الدولة الناشئة عاكسا بذلك نواياه فى عدم الالتزام بحدود التقسيم . وفى تناولهما للحرب العربية ـ الاسرائيلية التى نشبت مع دخول الجيوش العربية الى فلسطين فى ١٥ مايو يوضح الكاتبان اسباب الاخفاق العربى فبعد استعراضهما للاسباب المختلفة التى دفعت بالدول العربية للدخول الى فلسطين فانهما يشيران الى ان العرب قد دخلوا الحرب واعينهم على الغرب على النحو الذى اوضحه اللواء صفوت رئيس اركان الحرب السابق للجيش العراقى بقوله ان « القادة العرب قد اعتقدوا ان مجرد نشر قواتهم النظامية وبداية العمليات العسكرية او التلويح بها سيؤدى الى تدخل الدول الكبرى لاجبار الصهيونيين على قبول المطالب العربية » ، ومن جانب آخر فان التناقضات والتمزقات العربية قد انعكست على التنسيق بين القوات فى ميدان المعركة ويشيران على سبيل المثال الى ان جيش الملك فاروق قد قام فى بداية مايو ١٩٤٨ بالاستيلاء على شحنة ذخيرة ارسلتها لندن الى الفيلق العربى عبر قناة السويس مما ادى الى الانتقاص من القدرة الهجومية لجنود الملك عبدالله . وعلى الجانب الآخر فان الدولة اليهودية وعلى الرغم من معاناتها هى الأخرى من العديد من نقاط الضعف الا انه امكنها التغلب عليها سواء من خلال تنظيم القوات اليهودية فى اطار جيش نظامى تابع لسلطة مركزية ابتداء من ٣١ مايو ١٩٤٨ او من خلال تدعيم القوة القتالية عن طريق شحنات الاسلحة التشيكية التى بدأت فى التدفق عليها . واذا كانت السلطات اليهودية قد اضطرت منذ ٢٤ مايو الى الاعلان عن قبولها للهدنة نظرا لتطور المعارك فى غير صالحها الا انها قد تمكنت مع استئناف العمليات العسكرية مع تحقيق انتصارات على كافة الجبهات . وفى هذا الاطار دارت مهمة وسيط الأمم المتحدة فى فلسطين والذى قدم مقترحات تضمنت ادخال تعديلات على خطة التقسيم كانت محل رفض كل من الطرفيين وهو ما أدى الى فشل السياسة الأمريكية والتى رأت فى الهدنة وسيلة لاعادة السلام استنادا الى خطة التقسيم مع ادخال تعديلات عليها لصالح العرب . وعلى كافة الأحوال فان جهود « الكونت برنادوت » اثارت قلق الحكومة الاسرائيلية حيث اعلن العديد من المسئولين خلال اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلى فى ٢٥ يوليو ٤٨ ان « السويد قد ذهب بعيدا فى نشاطه » وسرعان ماتم اغتيال وسيط الأمم المتحدة فى ١٧ سبتمبر ٤٨ فى القسم اليهودى لفلسطين . ومع بداية الجولة الثالثة للحرب استئنافت اسرائيل انتصاراتها مستولية على النقب ومخترقة قطاع غزة وبدأت القوات الاسرائيلية تتقدم فى سيناء وهو الأمر الذى اثار حملة من الضغوط الدبلوماسية ولوحت الحكومة البريطانية بمعاهدة الدفاع المتبادل التى تربطها بالحكومة المصرية مما ادى الى الانسحاب الاسرائيلى . ومع اغتيال « الكونت برنادوت » دفنت معه مقترحاته واكتفت الجمعية العامة فى قرارها الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ بنقطتين الأولى تتعلق باللاجئين والثانية بالقدس حيث اكدت وضعها الدولى وخضوعها لاشراف الأمم المتحدة ، تاركة باقى الموضوعات الى لجنة المصالحة العربية الاسرائيلية ولجهود وسيطها بالنيابة من اجل تسهيل مفاوضات الهدنة بين الأطراف .

ويعالج الفصل الأخير مشكلة اللاجئين حيث يشير الى ان قضية فلسطين كان يمكن ان تتوقف عند اتفاقيات الهدنة ، ويدخل الأمر الواقع تدريجيا ضمن الحقائق السياسية والجيوبلتيكية فى المنطقة . واذا كانت الظروف قد ادت الى عكس هذا الاتجاه فان ذلك يرجع ليس الى الاضطرابات التى عرفها الشرق الأوسط والتى تنبأ بها البريطانيون وربما توقعها السوفيت (تعاقب الانقلابات فى سوريا ، وصول الضباط الأحرار الى السلطة فى مصر ـ الموجه القومية داخل العالم العربى ...) فقد كانت هناك اتفاقيات قد تم وضع اسسها مع الدولة اليهودية الشابة منذ نهاية الأربعينات واوائل الخمسينات . ويوضح الكاتبان ان السبب الحقيقى يكمن فى استمرار مشكلة اللاجئين العرب . وعلى الرغم من ان المناقشة حول اسباب مأساة اللاجئين بعد مرور اربعين عاما قد تبدو عقيمة الا ان كلا من المعسكرين المتصارعين يولى هذه المناقشة التاريخية اهمية كبرى لأسباب معنوية ولان كلا منهما يسعى الى ايجاد (من خلالهما) اسانيد تؤيد مقولاته . وفى هذا الاطار فانه فى منتصف الثمانينات تطورت هذه المناقشة بشكل كبير بفضل جهود صحفيين وباحثين اسرائيليين عكفوا على دراسة الأرشيف الصهيونى وارشيف الدولة الاسرائيلية وقادتها دون ان يتراجعوا امام اى اعتبارات ومن بين هؤلاء Benny Morris المراسل الدبلوماسى لصحيفة « جيروزليم بوست » ، Tom Segev الذى يعمل فى صحيفة « جاريتز » وعلى ضوء هذه الدراسات يوضح الكاتبان ضرورة التمييز بين مراحل الحرب العربية الصهيونية فى هذا المجال فخلال الثلاثة عشر شهرا التى استمرت خلالهم الهجرة الجماعية الفلسطينية ابتداء من قرار التقسيم وحتى نهاية عام ١٩٤٨ عرف الوضع العسكرى للصهيونيين العديد من التطورات وفى هذا الاطار المتحرك وفى ظل الانقسامات داخل الادارة اليهودية تأثر المغترب اليهودى من « المسألة العربية » . واذا لم يكن هناك جدلا حول الطبيعة الاختيارية للهجرة الفلسطينية فى الفترة من ٢٩ نوفمبر حتى مارس ١٩٤٨ (حيث مثل النبلاء والاثرياء الجانب الأكبر من المهاجرين الذين فضلوا الانتظار فى احدى العواصم العربية حتى تهدأ

الأمور) ، فان العمليات الارهابية اليهودية لعبت دورا كبيرا فى موجة الهجرة الجماعية فى ربيع عام ١٩٤٨ وبصفة خاصة مذبحة « دير ياسين » (٩ ـ ١٠ ابريل ١٩٤٨) ويذكر الكاتبان ان الدعاية التى احاطت بهذه المذبحة من جانب القيادات اليهودية ومن خلال الصحافة واجهزة الراديو لعبت دورا كبيرا فى بث الذعر فى صفوف العرب الفلسطينيين ومثلت انعكاسا لمخطط تم تنفيذه بشكل منتظم وعلى الرغم من ان الرد الاسرائيلى على مقترحات وسيط الأمم المتحدة حول عودة اللاجئين لم يتضمن رفضا صريحا لذلك الا ان اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلى الذى انعقد فى ١٦ يونيو ١٩٤٨ قد اوضح بما لايدع مجالا للشك تصميم القادة الاسرائيليين على عدم السماح بعودة اللاجئين وهو الأمر الذى شجع عليه تدفق المهاجرين اليهود على فلسطين واصدار الحكومة الاسرائيلية للقانون الخاص بالممتلكات المهجورة بهدف الاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين الغائبين واخيرا يوضح الكاتبان ان مسئولية اسرائيل فى ظهور وعدم حل مأساة اللاجئين لاتعفى القادة العرب فى نفس الوقت من المسئولية فى هذا الخصوص وان كانت العواصم العربية قد استندت فى موقفها من مسألة توطين اللاجئين الى عدم مطالبة الفلسطينيين باستيعابهم فى البلاد العربية المستقبلة .

واليوم وبعد مرور اربعين عاما تبرز حقيقة متناقضة حيث يردد يهود وفلسطينيون نفس العبارة التى تعبر عن امل يجمعهم ويفرقهم فى نفس الوقت « العام المقبل فى القدس » .

عماد عواد

المؤلفات العربية السياسية

□□ د . محمد عبدالوهاب سيد أحمد ـ العلاقات المصرية ـ الأمريكية فيما بين عامى ١٩٥٢ و١٩٥٦ رسالة دكتوراه ـ جامعة لندن ـ ابريل ١٩٨٧□□

تقدم المؤلف برسالته التى تحمل العنوان السابق إلى جامعة لندن فى ابريل ١٩٨٧ للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية ، وأجيزت الرسالة التى تناول القسم الأول منها علاقات الولايات المتحدة بمصر منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وحتى استقرار نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى الحكم . ويكشف هذا الكتاب تفاصيل علاقات « الضباط الأحرار » بالولايات المتحدة قبل وبعد استيلائهم على السلطة معتمدا فيما توصل إليه على الوثائق الأمريكية غير المنشورة وعلى ما أدلى له به كثير من المسئولين الأمريكان وبعض « الضباط الأحرار » ، وبذلك أماط المؤلف اللثام عن موضوع كان مثارا للجدل بل والاتهام ووضعه فى إطاره التاريخى الصحيح .

فلقد تتبع المؤلف علاقات الولايات المتحدة « بالضباط الأحرار » قبل نجاح الانقلاب الذى قضى على النظام القديم فى مصر ، بل انه يؤكد أن الأمريكان قد أعطوا هؤلاء الضباط الضوء الأخضر لتنفيذ ما خططوا له ثم ساندوا الانقلاب لمواجهة احتمال التدخل البريطانى ولم يهتموا باستنجاد الملك فاروق بهم مما دفعه إلى أن يطلب مساندة القوات البريطانية المعسكرة فى منطقة قناة السويس ، ولو أن الحكومة البريطانية لم تحبذ القيام بأى إجراء لانقاذ الحكم القائم فى مصر قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وما أن استولى « الضباط الأحرار » على الحكم حتى حثتهم الولايات المتحدة على إصدار قانون الاصلاح الزراعى الذى تبنته وأبدت منذ البداية إهتماما بطريقة تنفيذه وسعت إلى استغلال المساعدات الاقتصادية والتقنية التى ازمعت تقديمها للعهد الجديد لكى تباشر الضغط فى سبيل إخراج برنامج الاصلاح الزراعى الى حيز التنفيذ ومن ثم تعيينها أحد موظفى سفارتها فى القاهرة مستشارا تنفيذيا لهذا البرنامج . وكان اهتمام الولايات المتحدة بمشروع الاصلاح الزراعى يستهدف تحقيق الأهداف التالية :

ا ـ القضاء على نفوذ الأحزاب القديمة وبخاصة فى الريف .

ب ـ مقاومة الشيوعية .

حـ ـ دعم شعبية النظام الجديد .

وقد توقع الأمريكان ان يؤدى تحقيق هذه الأهداف الثلاثة إلى تعزيز مركز النظام الجديد بحيث يتسنى له أن يتوصل إلى معاهدة مع الغرب وعقده صلحا مع اسرائيل . وكان من نتيجة تدخلهم النشط فى مصر أن تفوق نفوذ بلادهم على النفوذ البريطانى بالصورة التى خلعت على الولايات المتحدة زعامة المبادرات الغربية فى مصر بوجه خاص وفى الشرق الأوسط بوجه عام . ومما عزز النفوذ الأمريكى فى مصر تطبيقها برنامج النقطة الرابعة لدعم الاقتصاد المصرى ووعدها بالاشتراك فى تنفيذ مشروع السد العالى .

وحين احتدم الصراع بين جمال عبدالناصر ومحمد نجيب فى عام ١٩٥٤ أبدت الدوائر الأمريكية تعاطفها مع قيام نظام دكتاتورى فى مصر ولم ترحب بعودة الأحزاب والحياة البرلمانية . ولكن هل كان للدوائر الأمريكية دور فى تنحية نجيب وانفراد عبدالناصر بالحكم ؟ على أى حال فما أن تخلص من نجيب حتى توخى الاعتدال وأبدى استعداده للموافقة على إشراك تركيا فى الدفاع عن الشرق الأوسط فى حالة جلاء الانجليز عن قاعدة قناة السويس . وقد تدخلت الولايات المتحدة فى المفاوضات التى جرت بهذا الصدد وأبدت استعدادها فى حالة فشلها لاستبدال بغداد بالقاهرة ومساندة تطلع نورى السعيد إلى زعامة العالم العربى .

وإزاء ذلك تخلى عبدالناصر عن تشدده وقبل عودة القوات البريطانية الى قاعدة قناة السويس فى حالة تعرض الدول العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك أو تركيا للعدوان الخارجى . وكان توقيع معاهدة الجلاء فى أواخر عام ١٩٥٤ انتصارا للسياسة الأمريكية التى ربطت مصر بصورة غير مباشرة بحلف الأطلنطى مما استتبع تحسن العلاقات المصرية ـ الغربية واحتمال توقيع الصلح بين مصر وإسرائيل .

ويشير الدكتور محمد عبدالوهاب إلى أن اتصالات سرية وغير رسمية جرت بين الجانبين المصرى والاسرائيلى وأن النظام الجديد فى مصر قد أبدى استعدادا للمصالحة . وقد أوضح مسئولية إسرائيل عن إفشال مبادرات الصلح خاصة وان بن جوريون كان يفضل فرض الصلح على العرب بالقوة . وهكذا سعت إسرائيل إلى

الضغط على مصر وتخريب علاقاتها بالغرب مما دفع عبدالناصر إلى شراء الاسلحة من الاتحاد السوفيتي مما آذن بدخول الحرب الباردة الى الشرق الأوسط . ولكى لا يندفع عبدالناصر فى علاقاته مع السوفيت بالصورة التى توقعه فى براثنهم بصورة أكيدة سعت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى إلى مساعدته فى بناء السد العالى ولو أنها سحبت وعدها بصورة مهينة نتيجة لرفض ناصر الشروط الأمريكية وكان رده على ذلك هو تأميمه لقناة السويس مما آذن بالعدوان البريطانى - الفرنسى - الاسرائيلى على مصر .

ورغم أن الدكتور محمد عبدالوهاب لا يضيف جديدا الى سيل المعلومات التى نشرت عن العدوان الثلاثى فانه يشير إلى أن عبدالناصر بادر فى بداية العدوان الثلاثى إلى طلب المساعدة العسكرية الأمريكية . ولما كانت الولايات المتحدة لا تقبل انهيار حلف شمال الاطلنطى الذى اشتركت دولتان من أهم أعضائه فى العدوان فقد وعدت مصر بأن تقدم لها المساعدة فى نطاق الأمم المتحدة فى حين أكد عبدالناصر للدوائر الأمريكية أنه سيعمل على مقاومة الشيوعية وأنه لن يعترض المصالح الأمريكية فى المنطقة وفى نفس الوقت فانه أبدى استعداده لاعادة النظر فى سياسته إزاء إسرائيل . بل إن الدكتور محمد عبدالوهاب يذهب إلى أن عبدالناصر قد أبدى استعداده لوضع مصر تحت الحماية الأمريكية ، وذلك سعيا منه إلى كسب مساندة الولايات المتحدة فى مواجهة العدوان الثلاثى .

تلك هى أهم النقاط الجديدة التى أضافها الدكتور محمد عبدالوهاب إلى بحثه الذى خلص فى نهايته إلى أن مواقف الولايات المتحدة المتعارضة جعلتها لا تدرك حقيقة الأوضاع فى الشرق الأوسط وأن العلاقات المصرية - الأمريكية خلال فترة البحث شهدت بدايات الصراع بين مصر والولايات المتحدة - وكان قد اتضح وجود هذه الأخيرة فى الشرق الأوسط بعد أن طرحت سياسة العزلة التى سارت عليها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . وهكذا سعى عبدالناصر إلى زعزعة نفوذ الغرب فى المنطقة اعتقادا منه بأن الأمن الجماعى العربى كفيل بالوفاء بمتطلبات المنطقة الدفاعية بالصورة التى تعزز السيطرة المصرية على العرب .

ويؤكد المؤلف أن الأمريكان لم يبينوا أن مساعدة عبدالناصر على تحقيق أهدافه الاقليمية كفيلة بتحقيق مخططاتهم هم على المدى البعيد ، ومن ثم فان مخططى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بددوا فرصة فريدة لخدمة الاستقرار فى المنطقة وتجنيبها كثيرا من المآزق التى تعرضت لها المنطقة كما تعرضت لها المصالح الأمريكية . إلا أن مثل هذا التصور غير واقعى إلى حد ما : فكيف يساعد الأمريكان عبدالناصر على فرض الوحدة العربية وهو فى نفس الوقت صديق للسوفيت ؟ وهل كان قيام وحدة عربية فى مصلحة الغرب ؟ أمامنا تحدى بريطانيا لمحمد على فى القرن التاسع عشر برغم محاولته كسب صداقتها - وقد عبر لورد بالمرستون عن سياسة بلده بهذا الصدد بقوله انها لا تقبل قيام دولة قوية على طريق الهند ... فهل كانت الولايات المتحدة على استعداد لقبول سيطرة دولة عربية واحدة على قناة السويس والخليج العربى ومنابع النفط فى الشرق الأوسط ؟

على أن أهمية البحث الذى نعرض له تعود إلى اطلاع المؤلف على عدة مصادر أصلية لم يتطرق إليها أحد من قبل ، فقد استعان بالوثائق الأمريكية : دبلوماسية وعسكرية بالاضافة إلى سجلات المخابرات المركزية ومذكرات وأوراق هاى رومان ودوايت أيزنهاور وجون فوستر دلاس وغيرهم ، وأجرى محادثات شخصية مع أطراف انجليزية ومصرية وأمريكية .

والرسالة فى طريقها للطبع ككتاب فى المملكة المتحدة باللغتين العربية والانجليزية .

د . أحمد عبدالرحيم مصطفى

□ □ هدى مجدى السيد - اثر الحماية على هيكل التجارة الخارجية ، دراسة تطبيقية على مصر من ١٩٦٠ الى ١٩٨٤ - رسالة دكتوراه فى الاقتصاد مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فبراير ١٩٨٨ □ □ □

رغم مضى اكثر من عشرين عاما على بدء جهود التنمية الاقتصادية فى مصر ، فى اطار التخطيط الاقتصادى الشامل ، فان النتائج المحققة تبعد كثيرا عما كان مخططا ومأمولا : فقد اوضحت الاحصاءات الرسمية عن السنوات الاولى من الثمانينات ضعف نمو القطاعات الانتاجية السلعية زراعية وصناعية - بالمقارنة بالقطاعات الخدمية والتوزيع مما ادى الى تفاقم العجز فى الميزان التجارى المصرى .

ولا شك ان هناك عوامل متعددة ، اقتصادية وسياسية واجتماعية ، ساهمت بصورة او باخرى فى تحقيق هذه النتائج . ويثور التساؤل عن مدى مسئولية سياسات الحماية ، التى اتبعتها السلطات المصرية منذ عام ١٩٦٠ ، عن ضعف اداء الصادرات المصرية وتضخم حجم الواردات ، فضلا عن اختلال هيكل التجارة الخارجية .

فاذا كان كل من النمو السكانى فى مصر من ناحية ، وظروف السوق العالمى من ناحية اخرى ، يمارسان اثارا سلبية على نمو الصادرات ، ويشكلان قيدا على الحد من الواردات ، فالى اى مدى ساهمت سياسات الحماية فى الحد من تلك الاثار السلبية ؟ ام ان هذه السياسات على العكس من ذلك ادت هى ايضا الى اعاقة نمو الصادرات وتشجيع الواردات ، لعل ذلك هو الهدف الاساسى لهذه الدراسة والتى يستند التحليل فيها الى مفهوم معدل الحماية الفعلية الصافية ، والذى يقيس ما تتيحه سياسات الحماية من زيادة او نقص فى القيم المضافة للنشاط الانتاجى ، عما يمكن ان يحققه فى غياب تلك الحماية ، فضلا عن انه يأخذ فى الاعتبار اثر المغالاة فى قيمة العملة الوطنية - والتى تتحقق فى ظل الرقابة على الصرف - فى الحد من درجة الحماية الممنوحة للانشطة المحلية .

وتضمنت الرسالة ثلاثة أبواب :

الباب الاول : يتناول التحليل النظرى لاثر الحماية على تخصيص الموارد ، وتم فيه عرض مفهوم الحماية والذى يقصد منه كافة اساليب تدخل الدولة فى جهاز الاثمان ، ثم تم عرض مفهوم معدل الحماية الفعلية ، والافتراضات النظرية التى يستند اليها ، واسلوب قياسه ، واستخداماته ، والتحفظات الواردة عليه ، كما تم فى هذا الباب ايضا عرض العلاقة بين سعر الصرف والحماية ، ومفهوم الحماية الفعلية الصافية ، واساليب تقدير سعر صرف محاسبى يستخدم لقياس هذا المعدل .

اما الباب الثانى : فقد تناول سياسات الحماية والتنمية الاقتصادية فى مصر ، حيث استعرض الفصل الاول منه سياسات الحماية التى اتبعتها مصر فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٤ ، وتتضمن سياسات التجارة والصرف ، والتسعير الادارى للمنتجات الزراعية والصناعية والضرائب غير المباشرة والدعم .

وقد اتضح ان هذه السياسات وضعت لتحقيق اهداف متعددة ، مما ادى الى تعقد جهاز الاثمان ، فضلا عن تعارض وتشابك سياسات الحماية المختلفة .

ثم استعرض فصل ثان التطورات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى واتجاهات التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة ، ولقد اتضح منها ان الاقتصاد المصرى قد تعرض لتغيرات هيكلية ، تبعد كثيرا عما كانت تستهدفه خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة ، من تعديل البنيان الاقتصادى ودفع عجلة النمو فى مختلف القطاعات الانتاجية ، ولقد كان لذلك انعكاسات واضحة على التجارة الخارجية للبلاد ، حيث انكمشت القدرة التصديرية لكل من قطاعى الزراعة والصناعة ، فى الوقت الذى تزايد فيه الاعتماد على الخارج لتوفير الاحتياجات من مختلف السلع الغذائية او الانتاجية .

ومن اجل التعرف على مدى ما ساهمت به سياسات الحماية من تأثير على المركز التنافسى لمختلف السلع المتداولة فى التجارة الخارجية ، قامت الباحثة فى الباب الثالث بقياس اثر الحماية على القيمة المضافة المتولدة من بعض الانشطة الانتاجية ، وذلك بتقدير معدلات الحماية الفعلية لاحد عشر محصولا زراعيا ولثمانية وعشرين نشاطا صناعيا ، وذلك على فترات مختلفة هى منتصف الستينات ومنتصف السبعينات والسنوات الاولى من الثمانينات ، لتبين تطور هيكل الحماية ولمحاولة القاء الضوء على علاقته بالسياسات التى اتبعت وباتجاهات النمو فى تلك الفترات .

ويمكن ان نستعرض اهم نتائج الدراسة على النحو التالى :

ان هيكل الاسعار المحلية للمحاصيل الزراعية ولمستلزمات انتاجها قد اسفر عن التمييز ضد القطاع الزراعى ككل طوال فترة الدراسة ، وان تزايد هذا التمييز بالنسبة للمحاصيل التصديرية عنه بالنسبة للمحاصيل البديلة للواردات .

ولقد تمثل اسلوب التمييز اساسا فى تسعير المحاصيل الزراعية عند مستويات تقل عن الاسعار العالمية المناظرة ، وقد ادى ذلك الى تحميل القطاع الزراعى بعبء ضريبى لم يعوضه توفير الحكومة لمستلزمات الانتاج الزراعى باسعار مدعمة .

واوضح التحليل بذلك ان سياسات الحماية ادت الى تغير نمط تخصيص الموارد فى قطاع الزراعة على نحو لا يتفق واعتبارات الميزة النسبية فضلا عن انه اضر بمستويات النمو المحققة ، اذ عانت المحاصيل الرئيسية من ضعف الحوافز وانخفضت معدلات العائد عما كان يمكن ان يتحقق فى غياب تدخل الدولة فى الاسعار فاتسعت المساحات المنتجة لمحاصيل لا تخضع اسعارها لتدخل الدولة نسبيا ، وانكمشت المساحات المخصصة للمحاصيل التقليدية الرئيسية غير العلفية .

كما ساهم التمييز ضد قطاع الزراعة ككل ، فى اضعاف المركز التنافسى لهذا القطاع فى مواجهة القطاعات الانتاجية الاخرى ، الامر الذى ادى الى ضعف معدلات النمو المحققة فى هذا القطاع .

اوضحت الدراسة ان قطاع الصناعة كان يتمتع بحماية موجبة فى الستينات ومنتصف السبعينات ، الا انها تحولت الى حماية سالبة بعد ذلك ، ورغم ذلك فقد ظل قطاع الصناعة يتمتع بمعاملة تفضيلية بالمقارنة بالقطاع الزراعى الامر الذى يعكس استراتيجية الدولة فى التنمية الاقتصادية .

وبينما كان اسلوب الحماية ، فى الستينات ، يتمثل أساسا فى فرض قيود مشددة على الاستيراد ، فقد تبدل الوضع فى السبعينات وحتى الوقت الحاضر ، حيث اصبح اسلوب الحماية السائد هو توفير مستلزمات الانتاج باسعار مدعمة على نحو - يعوض او لا يعوض - اثر تسعير المنتجات عند مستويات تقل عن المستوى الذى تحدده قوى السوق الحر .

وبينما ادت الحماية المرتفعة للصناعة فى الستينات الى تدعيمها ، الا ان تراجع الحماية ثم التمييز ضد هذا القطاع ، بعد ذلك ، كان له بالغ الاثر فى اضعاف معدل نموه خاصة فيما بين ١٩٧٤ ، ١٩٨٤ ، فقد عانى كثير من الوحدات الانتاجية من تدهور مراكزها المالية فضلا عن ضعف الحوافز للتطوير ولتحسين جودة المنتجات ، على نحو يدعم قدرتها التنافسية .

اكدت الدراسة ان تحديد سعر الصرف الوطنى عند مستوى مبالغ فيه ، لعب دورا سلبيا على هيكل الحوافز النسبية المتاح لمختلف الانشطة وبصفة خاصة الانشطة المنتجة للسلع ، والتى كانت تخضع لسعر الصرف المعلن لدى البنك المركزى ، والبالغ ٧٠ قرشا للدولار فى عام ١٩٨٣ .

وانتهت الدراسة إلى أن : -

ان سياسات الحماية فى مصر قد وضعت بغرض تحقيق اهداف متعددة ومتعارضة ، فصحيح ان هذه السياسات قد ساهمت فى الحد من ارتفاع نفقات المعيشة ، كما ساعدت على خلق انشطة انتاجية جديدة ، الا انها فى المقابل ادت الى تبديد للموارد تجلى فى ضياع امكانية زيادة القيمة المضافة الى المستويات التى كانت ستتحقق فى غياب قيود الحماية ، فضلا عما تحملته الدولة فى اعباء مالية ضخمة لدعم مستلزمات الانتاج ، بل ان التبديد بلغ اقصاه فى حالة وجود انشطة انتاجية لها قيمة مضافة مالية بالاسعار العالمية ، مثل الحديد والصلب والالكترونيات ، حيث وجهت الدولة مواردها نحو انشطة ما كان لها ان تقوم فى غياب هيكل الاسعار السائد ، لأن قيمة انتاجها فى ظل حرية التجارة تعجز عن تغطية قيمة مستلزمات انتاجها .

ولا شك ان النهوض بمستوى اداء القطاعات الانتاجية السلعية يتوقف على عدد من الاعتبارات التنظيمية والمالية والادارية ، كما انه لا يخفى ايضا أن الغاء التمييز ضد كثير من الانشطة ، بل ومنحها الحوافز لتشجيعها ولتطوير مستوى منتجاتها ، أمر لا مفر منه ، فى سبيل الارتفاع لمستوى نمو هذه القطاعات ، على نحو يسهم بفعالية فى معالجة العجز المتزايد فى المعاملات التجارية الخارجية للبلاد .

واذا كان تصحيح هيكل الاسعار المحلية على نحو يعكس الندرة النسبية ، من شأنه تعديل تخصيص الموارد وفقا للميزة النسبية ، بما يتيح رفع المستوى الاجمالى للقيمة المضافة المتولدة من الانشطة الانتاجية ، الا انه يؤدى ايضا الى بعض الاثار السلبية ، فمن جهة لابد ان يترتب على الغاء التمييز ضد الانشطة الانتاجية ارتفاع الاسعار المحلية لمنتجاتها ، ومن جهة اخرى ، فانه يؤدى لتصحيح هيكل الاسعار المحلية مما يضر ببعض الانشطة المنتجة لسلع لا تتمتع فيها البلاد بميزة نسبية .

ولذلك فانه يقع على عاتق السلطات محاولة تجنب الاثار السلبية المترتبة على تصحيح الاسعار المحلية ، والمتمثلة بالدرجة الاولى فى ارتفاع نفقات المعيشة ، وفى اى انخفاض محتمل فى انتاج بعض السلع الاستراتيجية للبلاد ، ويستلزم هذا الامر اساليب مباشرة لرفع مستوى المعيشة ، دون التأثير على هيكل الحوافز المتاحة للانشطة الانتاجية ، ويوجب ايضا بذل جهود مكثفة لرفع مستوى انتاجية بعض السلع الاستراتيجية والتى لا تتمتع مصر فى الوقت الحالى بميزة نسبية فى انتاجها .

ورغم ان النتائج المستخلصة من الدراسة تؤكد ان سياسات الحماية قد اضرت الانشطة الانتاجية السلعية ، خاصة بعد السبعينات ، على نحو انعكس على التجارة الخارجية للبلاد ، الا انه لابد من الاشارة الى بعض التحفظات التى اوردتها الباحثة ، والتى تجلت بوضوح اثناء الدراسة :

انه لا يمكن القاء مسئولية ضعف النمو واختلال هياكل الانتاج والتجارة على سياسات الحماية وحدها ، فهناك عوامل متعددة مالية وتنظيمية وادارية ، فضلا عن اعتبارات تتعلق بالسكان والانماط السلوكية وبالسوق العالمى ، ساهمت كلها فى تحقيق هذه النتائج ، وليست سياسات الحماية الا واحدة من العوامل التى لعبت دورا حاسما فى تعضيد تلك الاتجاهات .

ان النتائج المستخلصة تتوقف على مدى صحة التقديرات ، وهذه تستند بدورها الى عديد من الافتراضات والاحكام التقديرية للباحثة ، فمفهوم معدل الحماية الفعلية ذاته يستند الى مجموعة من الافتر ضات ، يؤدى غياب بعضها الى تحيز فى القياس ، كما ان

المشاكل الاحصائية التي واجهتها فرضت في كثير من الحالات اتخاذ احكام تقديرية بالنسبة لتسعير بعض السلع والخدمات بالاسعار المحاسبية ، ولقد أوضحت الدراسة أن معدلات الحماية الفعلية لغالبية الانشطة تعتبر شديدة الحساسية لتغيرات الاسعار العالمية ، ومعنى ذلك ان صحة النتائج تتوقف على مدى دقة التقديرات وسلامتها ودرجة قربها من الواقع ، ولقد حرصت الباحثة على تفصيل وتفسير كافة الاساليب التي استخدمت والتي تمثل الافتراضات التي تستند اليها التقديرات .

ان معدلات الحماية الفعلية قد تم تقديرها في فترات محددة ، ولذا فهي تعكس وضع الحماية في تلك الفترات ، وهنا تجدر الاشارة الى انه منذ عام ١٩٨٤ وحتى الوقت الحاضر ، طرات تعديلات كثيرة على مختلف سياسات الدولة ، كان من شانها التأثير في هيكل الاسعار النسبية وبالتالي في هيكل الحماية .

يستند تحليل معدلات الحماية الفعلية الى الفكر الحدي ، والذي يعتقد بان تخصيص الموارد يجب ان يتم وفقا للميزة النسبية كما تعكسها قوى السوق الحر ، ولا شك ان الاسعار العالمية التي اتخذت اساسا لقياس هذه المعدلات لا تعبر عن اسعار السوق الحر في ظل سيطرة الاحتكارات العالمية على السوق العالمي .

وقد انتهت الدراسة الى ان سياسات الحماية في مصر قد وضعت بغرض تحقيق اهداف متعددة ومتعارضة ، فصحيح أن هذه السياسات قد ساهمت في الحد من ارتفاع نفقات المعيشة ، كما ساعدت على خلق انشطة انتاجية جديدة ، الا انها في المقابل ادت الى تبديد للموارد تجلى في ضياع امكانية زيادة القيمة المضافة الى المستويات التي كانت ستتحقق في غياب قيود الحماية ، فضلا عما تحملته الدولة من اعباء مالية ضخمة لدعم مستلزمات الانتاج ، بل ان التبديد بلغ اقصاه في حالة وجود انشطة انتاجية لها قيمة مضافة سالبة بالاسعار العالمية ، مثل الحديد والصلب والالكترونيات ، حيث وجهت الدولة مواردها نحو انشطة ما كان لها ان تقوم في غياب هيكل الاسعار السائد ، لأن قيمة انتاجها في ظل حرية التجارة تعجز عن تغطية قيمة مستلزمات انتاجها .

عصام الدين فرج

□□ د . محمد عبد العزيز ربيع : الوجه الآخر للهزيمة العربية ، (لندن : رياض الريس للكتب والنشر) ١٩٨٧ □□

د . محمد ربيع واحد من شهود الصراع العربي - الاسرائيلي وذاكرته الحادة ، وهو بالتالي أحد رموز النهوض الثقافي الفلسطيني والعربي في مواجهة الانحسار العربي . أما الكتاب فهو ينتمي إلى أدب «الاعتراف» في الكتابات السياسية إذ هو عملية نقد للذات العربية عموما والفلسطينية خصوصا من ناحية ، ومن ناحية ثانية هو تحليل مطول وعام لعملية انحسار المشروع القومي العربي في التنمية (تزييف الوعي وغياب الديموقراطية) ، وفي الصراع (استمرار احتلال اجزاء من الارض العربية) وفي الوحدة (تكريس التجزئة والقطرية) .

يتكون الكتاب من جزءين : الأول عن البعد السياسي للهزيمة ابتداء من حرب عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧ وصولا إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي يعتبرها الكاتب «اول حرب تثبت امكانية هزيمة اسرائيل عسكريا ... وبالتالي انتهت احتكار اسرائيل لقرار الحرب في الشرق الأوسط .. واظهرت مدى اعتماد اقتصاديات الغرب على امدادات البترول العربية» (ص ٥٩) ، وصولا إلى الوضع الفلسطيني المتميز في لبنان في عقدي السبعينات والثمانينات .

اما في الجزء الثاني فإن الكاتب يتناول دوافع الهزيمة وأسبابها فيعرض لمخرجات هذه الهزيمة والآثار الايجابية والسلبية التي ترتبت عنها . وفي هذا الجزء يؤكد الكاتب أن وقوع معظم الاحداث العزيبة الهامة جاء نتيجة لفعل تطورات خارجية أو كرد فعل عربي لاحداث دولية طارئة (ص ١٢٧) نتيجة لغياب التفكير المؤسس وفي هذا الجزء بالذات يتم التركيز على دور المؤسسة ودور الفكر في أسباب الفشل .

في هذا الكتاب يحاول الكاتب التركيز على مجموعة من الأفكار المحورية من الفلسفة إلى النظرية إلى التجارب التنموية وقياداتها في العالم العربي ولعل أهم هذه الأفكار مايلي :

في الجزء الأول حاول الكاتب أظهار أسباب الفشل العربي في المواجهة العربية - الاسرائيلية من خلال التركيز على عمليات التنمية الداخلية وبالذات العمل السياسي الداخلي ثم على المشروع القومي العربي نحو الوحدة ، ثم يعود فيركز على الحريات العامة الممنوحة للمواطن العربي وذلك بالتركيز على دور الفكر والمؤسسة فيما حدث في عملية الفشل . وبهذا تعرض للتجربة الناصرية وعلى الرغم من ايمانه بنقاء التجربة الا أن القصور من وجهة نظره يعود إلى عدم فهم معطيات ومتطلبات القيادة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الامة العربية وأهم هذه المعطيات من وجهة نظره ، هي حرية الشعب .

ايضا تعرض في هذا الامر ايضا لتجربة المقاومة الفلسطينية في اطار الوضع السياسي العام للشعب العربي فأكد بأن هذه المقاومة ايضا قصرت في فهمها لدورها بالنسبة للجماهير العربية وما مدى قدرة الجماهير على دعم اى تحرك سياسي على المستوى العربي .

- في الجزء الثاني تناول الكاتب بعض القضايا الهامة بالنسبة للواقع العربي والتي نتجت عن المساهمة في افشال التجربة العربية ، من ذلك التركيز على دور المال في الحياة العربية وهو المال الذي جاء نتيجة «صدفة تاريخية» ، نجم عن ذلك كما يقول المؤلف وجود نخب حاكمة عبارة عن تاليف مجاميع من الناس وليس طبقات بالمعنى المفهوم (عسكر ، تجار ، رجال بنوك واموال .. الخ) واظهر ان كل هؤلاء الناس عبارة عن «طبقة طفيلية» تعيش على استغلال الشعب وتقوم بتكريس واقع التخلف ولاتساهم اطلاقا في تجاوزه ولا في قيام عمل تنموي - اما سياسيا : فقد نجم وضع التخلف عن انعدام وجود الحريات العامة ، واعطى المؤلف امثلة لذلك منها انفراد الحكومة بالسلطة من كل جوانبها وانتشار الفردية بشكل عام كظاهرة حضارية ، ثم جاء البعد الخارجي (وهو المواجهة العربية - الاسرائيلية) فكان فرصة خارجية تاريخية لتكريس التخلف والتجزئة . أما حضاريا ، فكما يقول المؤلف فإن اهم أسباب التخلف الحضاري هو الفردية ، بمعنى انعدام القدرة على العمل الجماعي المنظم وبشكل عام عدم وجود ما اسماه المؤلف بنظام قيمي «قادر على تفجير طاقات الفرد وتجميع الطاقات الفردية في انتاج مجتمعي مثمر» .

وفي التحليل الاخير فإن الكتاب كما يقول المؤلف هو دعوة إلى قيام ذاكرة جماعية خلاقة لأن الوضع الحالي - كما يقول - يحاول أن يلغي تاريخ هذه الامة ، فليس هناك سجل تاريخي وحضاري لهذه الأمة خلال الاربعين عاما الماضية وهذا الكتاب محاولة للتذكير لضرورة خلق هذه الذاكرة الجماعية لأن من لاماضي له لامستقبل له . على أن أهم فصل بالكتاب هو ما أسماه - المؤلف سياسة الثراء وفقر السياسة والذي يعالج فيه قضايا تمس صلب حياة المجتمع العربي من الناحيتين السياسية والاقتصادية وهذا الامر لم يحدث أن عولج بمثل هذا العمق من قبل في الكتابات السياسية العربية . في هذا الباب اطلق الكاتب على المرحلة منذ بدء قيام الثورات العربية (١٩٥٢) وحتى ١٩٧٠ - اى حدد القصدين - ما اسماه بشعار «من لايحمل السلاح لايحق له أن يتكلم» ، وهي فترة إتصفت بسيطرة

رجال الجيش والعسكر عموما على السلطة والقاء الحريات العامة وتكريس كافة السلطات فى يد هذه الطبقة غير القادرة (لاخبرة لها بالحكم ولا لديها بعد سياسى يشمل مناحى التقدم فى هذا العصر) . اما الفترة التالية (اى منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٠ وما بعده) فهى تحمل شعار «من لا يملك المال لايحق له ان يتكلم» وتملك المال هنا لايعنى امكانية التهيؤ النفسى لمعنى دور الثروة فى المجتمعات المتقدمة بمعنى عدم تجاوز الحاجز النفسى بين الغنى والفقر رغم توافر المال . فهؤلاء الاثرياء هم فقراء على مستوى مجتمعى تنموى ولكنهم اغنياء على مستوى تراكم الاموال .

تعليق :

تدور فكرة الكتاب المحورية حول جانبين متكاملين : دراسة ظاهرة انحسار المشروع القومى العربى ثم انعكاسات ذلك على السياسات العربية وارتباطها بالواقع العربى الراهن . الكتاب بهذا المعنى يدرس الماضى وعين على الحاضر واخرى على المستقبل تسوده نظرة تشاؤمية قاسية واحكام متشددة يصعب على القارىء العادى إدراك مراميها لان الكتاب موجه فى الأصل إلى النخبة المثقفة وكل من له صلة بعملية صنع واتخاذ القرار فى العالم العربى ، وربما خط التفاؤل الوحيد الموجود فيه انه يترك الباب مواربا لدخول حركة التغيير العربية نحو الوحدة والتحرر من الاستعمار الصهيونى والتنمية . على أن الكتاب لم يعالج الحركة الثورية العربية المعاصرة والدائرة فى مناطق عديدة على قدم وساق سواء فى شكل هبات عفوية داخلية أو فى شكل ثورات منظمة ضد المحتل الأجنبى ، أو تلك الحركات المنظمة الثورية التى تدفع الجماهير دائما للمطالبة بنصيبها من المال أو العمل . ان مد البصر عبر افق هذه الحركات سوف يدعونا إلى حث الكاتب على كتابة «الوجه الأول» للحركة العربية وكيف أدت مدخلاته إلى مخرجات «الوجه الآخر»

وعلى الرغم من ان الواقع العربى يتفق مع مجمل النتائج التى توصل اليها الكاتب فى كتابه إلا ان تلك النتائج لازالت تفتقد التحليل على المستوى الميكروكوزمى للتجارب التنموية المختلفة فى العالم العربى وذلك لاستكمال الترابط بين التحليل الماكروكوزمى الذى قام به الكاتب بين القيم العظمى فى الحركة السياسية العربية وبهذين التحليلين يمكن الوصول إلى تكاملية الهدف . ولاشك ان هذه مهمة باحثين أخرين حتى تكون الصورة أكثر شمولية وأكثر اعتمادا على التجارب التنموية فى اطارها التاريخى العام خلال الاربعين عاما الماضية . وفى هذه النقطة بالذات من الواضح أن الكاتب قد التزم بالاطار الفكرى الذى حدده فى المقدمة وهو التركيز ليس على الحدث التاريخى بل على دور الفكر العربى والمؤسسة العربية فيما وصل اليه الحال اليوم على الساحة العربية من تفكك واحتلال وتجزئة وتخلف ، ان المتابعة الدقيقة لهذا الكتاب تترك الانطباع بأنه ـ اى الكتاب ـ موجز واف لعديد من الكتب التى لوقدر لباحث الاهتمام بها لقضى فيها بقية عمره وأكثر ، ولكن هذا قدر المثقف العربى ان يحمل هموم وطنه ومواطنيه واحلامهم على كتفيه . وهذا يقودنا مرة أخرى الى انعدام التخطيط والتنسيق فى العمل الثقافى العربى المشترك ـ وهو مايؤيد وجهة نظر الكاتب مرة أخرى ـ فى ضرورة وجود اطار «مؤسسى» ثقافى يقود الأمة إلى سبر غور الماضى وتحليل الحاضر من أجل المستقبل .

اننى ادعو طلاب العلوم السياسية خصوصا والعلوم الاجتماعية عموما وكذا المشتغلين بالعمل السياسى العربى وكل مهتم بشئون هذه الأمة إلى الاطلاع على هذا الكتاب لما فيه من رؤية ترابطية شاملة فى تتابع الاحداث وتفسير المواقف فى الحركة السياسية العربية المعاصرة .

د . حسن بكر

□ □ محمود توفيق ضياء الريس ، بناء المؤسسات فى إدارة التنمية ، « واقع وتنظيم البنوك الاقليمية فى ج . م . ع ودورها فى التنمية المحلية مع التطبيق على محافظة الدقهلية »، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧ □ □ □

إذا كانت مشكلة بناء المؤسسات تمثل أهمية بالغة فى كل قطاعات الدول النامية فإنها تزداد خطورة فى بعض هذه القطاعات ، ومن اهمها القطاع المصرفى ، ذلك أن التمويل عنصر اساسى فى احداث التنمية المحلية .

ومن هنا تكتسب مؤسسات الوساطة المالية اهميتها الخاصة فبقدر قدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة وكفاءة أستثمارها ، تتحقق خطط التنمية المحلية المستهدفة وتكتسب البنوك الاقليمية أهميتها الخاصة بإعتبارها احدى مؤسسات التنمية المحلية التى تؤدى فى النهاية إلى تطوير المجتمع المحلى بصورة شاملة حيث يقع على عاتقها تمويل مشاريع التنمية المحلية .

وفى هذا الاطار تدور مشكلة البحث المقدم من الباحث/محمود توفيق ضياء الريس لنيل درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية .

وفى اطار الاقتراب المؤسسى الجديد كأطار أساسى للتحليل مع الاستعانة بباقى مناهج البحث الأخرى ولا سيما المنهج البنائى الوظيفى الذى يحلل لنا المكونات العضوية لاى مؤسسة ويميز لنا وظائفها المختلفة التى تؤديها . قام الباحث بدراسة البنوك الاقليمية فى ج . م . ع بصفة عامة وفى اطار من دراسة الحالة لمحافظة الدقهلية من خلال هدف البحث الأساسى والذى يتمثل فى دراسة المشاكل الادارية والتمويلية لبنوك الاقاليم خاصة بنك الدقهلية للتنمية .

وقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة ابواب يتضمن كل منها أربعة فصول وخاتمة وتوصيات . فاشتملت المقدمة على تعريف بالأبعاد المؤسسية والتنظيمية لمشكلة البحث وتطور الفكر المؤسسى واقتصاديات بناء المؤسسات المالية وواقع وتنظيم البنوك الاقليمية فى جمهورية مصر العربية .

أما الباب الأول فتحت عنوان « المؤسسات : النظريات والنماذج » تناول الباحث فى فصله الأول عملية بناء المؤسسات فى ادارة التنمية متضمنة دراسة لصلة المؤسسية بالتنمية السياسية والدور المتميز للمؤسسات المعاصرة فى ادارة التنمية . ودور التنمية السياسية فى دعم المجتمعية السياسية والأسس النظرية التى يقوم عليها مدخل بناء المؤسسات والنظريات والمؤشرات المختلفة فى بناء المؤسسات وقياس درجة المؤسسية . كما قام الباحث بتحليل مقارن لنماذج بناء المؤسسات فى الفكرين الغربى والاشتراكى حيث عرض لحالة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كنموذجين للبنائية الغربية ، وحالة الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى كنموذجين للبنائية الاشتراكية . والتجربة الهندية ، وخصوصية التجربة المصرية حيث تميزت بتنوع التوجهات البنائية منذ الاحتلال وفى ظل ثورة يوليو ، ثم تجربة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات والذى تحول إلى انفتاح انتاجى فى الثمانيات من أجل تحقيق هدف التنمية المحلية . للتوجهات المؤسسية فى الدول النامية . وفى الفصل الثانى من الباب

الأول وتحت عنوان « مؤسسات التنمية المحلية فى ج . م . ع التنظيم واعادة البناء » يقوم الباحث بتعريف بالنظام المحلى وتطوره ويعرض للتنمية المحلية والمشاركة الشعبية وتمويل التنمية المحلية والاستعانة بأمثلة لبعض الدول الاشتراكية والغربية كالمملكة المتحدة واليابان والصين وكوريا والولايات المتحدة وتوضيح مصادر التمويل المحلى بها . ثم يعرض لأوجه التمويل المحلى فى جمهورية مصر العربية ، ثم يتناول التخطيط للتنمية المحلية واعادة البناء ومظاهر ذلك التخطيط ، وفى الفصل الثالث يقوم بالتعريف بالبنوك الاقليمية فى جمهورية مصر العربية وخلفية تاريخية لنشأتها الأولى والمميزات الخاصة لبنوك التنمية والملامح الاقتصادية لسياستها وتنظيمها الادارى وكذلك يعرض لبنوك الادخار المحلية فى التجربتين الاشتراكية والرأسمالية ، ولبنوك الادخار العربية مع عرض لتجربة ميت غمر وأسباب فشل التجربة .

ويفرد الباب الثانى من الدراسة للتطبيق على حالة محافظة الدقهلية موضحا بيئة ادارة التنمية فى المحافظة ومشاكلها الاقتصادية وصلتها بمعامل الادخار ، وفى الفصل الأول يشرح فى اطار دراسة نظرية التنظيم الادارى للبنك الاقليمى فى ضوء مؤشرات قياس المؤسسة عند هنتنجتون حيث أن تحقيق هذه المؤشرات كاف لحماية أى مؤسسة من خطر الانهيار .

أما الفصل الثانى فهو دراسة تطبيقية لواقع التنظيم الحالى لبنك الدقهلية الوطنى والفصل الثالث يتناول مسألة عمليات القيادة والاتصال والتكيف داخل البنوك الاقليمية وأساليب الاتصال . ثم يعرض فى الفصل الرابع لمشكلة الرقابة والاستقلال فى أعمال البنوك الاقليمية فى المحافظة وخاصة بنك الدقهلية وعمليات اتخاذ القرار للرقابة الداخلية والخارجية . ودور السلطة المركزية والبنك الرئيسى فى أعمال الرقابة والمتابعة .

ويتناول الباحث فى الباب الثالث والذى يحمل عنوان « موارد واستخدامات بنك الدقهلية الوطنى للتنمية وأثرها على دوره فى تمويل التنمية المحلية » دراسة موارد البنك الاقليمى فى الدقهلية ومصادر التمويل فى الفصل الأول ، أما الفصل الثانى فيقوم الباحث بشرح الاستخدامات فى البنك الاقليمى وأثرها على دوره فى تمويل التنمية المحلية فى محافظة الدقهلية والتوظيف ومجالاته المتعددة فى الاقراض والاستثمار وتوفير المستلزمات العينية للتنمية المحلية بمفهومها الشامل . وعن دور بنك الدقهلية فى منح القروض الاستثمارية والزراعية وممارسة الأنشطة المختلفة فى سبيل توفير مستلزمات الانتاج وتسويق المحاصيل وتطوير القرية ، كالأمن الغذائى والميكنة الزراعية والصناعية ، والسلف وتطهير المصارف ، واقامة البساتين والتصنيع واستصلاح الأراضى والسياحة ، والصعوبات التى تواجهها البنوك الاقليمية فى توظيف مواردها . وفى الفصل الثالث ، يعرض من خلال اطار نظرى وتحليل لدور بنك الدقهلية فى توظيف موارده فى الاستثمار المباشر أو المشاركة والاستخدامات الاستثمارية للبنوك الاقليمية فى المجالات المختلفة ، وتقييم عام إتضح منه للباحث سوء توزيع استخدامات الاستثمارات فى المحافظة من خلال التحليل المالى لنشاط البنوك الاقليمية فى الفترة من ٣٠/٦/٨٢ حتى ٣٠/٦/٨٥ .

وينهى الباحث الدراسة بمجموعة من التوصيات لمستقبل التنظيم الادارى للبنوك الاقليمية فى التجربة المصرية ودورها فى التنمية المحلية . وسبل تطوير النظام المؤسسى الحالى للبنوك الاقليمية حيث يرى الباحث أن تجربة البنوك الاقليمية ، وبنك التنمية الوطنى فى الدقهلية أحداهما قد حققت نجاحا بفضل الجهد الأهلى وبفضل رعاية الدولة وتأييدها وقد أصبح هناك طلب كبير على الخدمة المصرفية المحلية كما أصبح هناك طلب كبير على الخدمة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية . إلا أن هذه البنوك تواجه مشكلات عديدة حيث أنه من الواضح أنه لم يخطط لها مسبقا للاستفادة منها أو لربطها بأهداف اجتماعية واستثمارية . كذلك تشكل المعوقات المصرفية والاجرائية محددات تعوق من انطلاق هذه البنوك فى الاستثمار كما أن التغيير السريع والجاد فى السياسات والقرارات والقوانين له إنعكاساته النفسية والمادية غير المحابية للاستثمار . وعلى ذلك يوصى الباحث بأن يكون للبنوك الاقليمية دور أكثر اجتماعية بحيث تقوم باستثمار أموالها لصالح المجتمع المحلى كله فى الداخل . فمعظم الاستثمارات لهذه البنوك فى مشاريع غير صناعية أو طويلة الأجل تتجاوز رأسمالها ، كما أن ودائعها تتسرب بأكثر من نصف الاجمالى الى المؤسسين فى شكل أرباح فيجب أن تعيد هذه البنوك النظر فى هذا الموقف وتفهم الهدف الحقيقى من قيامها .

وترجع أهمية الدراسة إلى كونها تتعرض لتقديم واقع المشكلات والمعوقات والظروف البيئية التى تواجه مؤسسات التمويل الاقليمى التى تختص بتمويل التنمية المحلية بدون الانتظار فترة طويلة لتقييم تجربة البنك الاقليمى فى جمهورية مصر العربية حتى لا تتراكم المشكلات والأخطاء التى تواجهه بغرض الاسراع فى تصحيح المسارات وقبل أن تنهار التجربة بتراكم المشاكل على مر السنين وقبل أن تواجه نفس مصير بنوك الادخار المحلية فى جمهورية مصر العربية أو بنوك القرى . كما ان الدراسة تسد نقصا فى المكتبة العربية ، وبصفة خاصة فى حقل الدراسات الادارية المعاصرة .

نيهاد محارم

□□ عمر عز الرجال يوسف ، دور وزارة الخارجية المصرية فى صنع القرار السياسى المصرى الخارجى فى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٨٢ ، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة □□

تنبع أهمية هذه الدراسة فيما يبدو لنا من عدة اعتبارات هى : قلة الدراسات التى تناولت وزارة الخارجية وافتقارها الى التحليل ، وبالرغم من قلتها فهى إما دراسات تاريخية أو جزئية ، ارتباط البحث فى دور وزارة الخارجية بوضع مصر الدولى وعلاقتها الدولية ، وكذلك ارتباطه بهيكل صنع واتخاذ القرار السياسى المصرى الخارجى ، الذى ينبع من طبيعة النظام السياسى المصرى ، ان فترة الدراسة (من ٥٢ ـ ١٩٨٢) هى تلك الفترة التى شهدت فيها جمهورية مصر العربية تطورات وأحداثا سياسية مهمة ، سواء على المستوى الداخلى فى تطور نظامها السياسى أو على المستوى الخارجى فى علاقاتها الخارجية .

وتنقسم هذه الدراسة الى فصل تمهيدى وثلاثة أبواب رئيسية . ففى الفصل التمهيدى ، ناقش الباحث عملية صنع القرار السياسى الخارجى بصفة عامة ومن الناحية النظرية . وينقسم هذا الفصل التمهيدى إلى مبحثين ، تناول فى الأول منهما ـ المبادىء العامة لصنع القرار السياسى الخارجى بدءا من تعريف القرارات وأنواعها وخصائصها والقيود الواقعة عليها . وتناول فى المبحث الثانى المؤسسات السياسية التى يمكن لها أن تشارك بشكل أو اخر فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى .

وفى الباب الأول ، تناول الباحث نشأة وتطور هيكل وقدرات وزارة الخارجية المصرية . ويتكون هذا الباب من فصلين : الأول ، يتناول نشأة وتطور وزارة الخارجية المصرية منذ عام ١٨٧٨ إلى ١٩٥٢ . أما الفصل الثانى ، فيتناول تطور هيكل وزارة الخارجية المصرية من ١٩٥٢ ـ ١٩٨٢ وأسباب ودواعى ذلك التطور ، وكذلك قدرات وزارة الخارجية من حيث النوعية وعدد العاملين فى الوزارة والبعثات والوفود فى الخارج .

أما الباب الثانى ، فيتناول مؤسسات صنع القرار السياسى المصرى الخارجى فى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٨٢ وينقسم هذا الباب إلى فصلين . الأول ، يتناول مؤسسات صنع القرار فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ والثانى ، يتناول تلك المؤسسات فى الفترة من ٧٠ ـ ١٩٨٢

أما الباب الثالث ، فقد قسمه الباحث إلى فصلين : تناول فى الأول منهما بالدراسة القرارات السياسية المصرية الخارجية الرئيسية التى حدثت فى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٧٠ ، وهى : قرار تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ ، وقرار الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ ، وقرار قبول مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ . أما فى الفصل الثانى ، فقد تناول القرارات الاتية التى حدثت فى الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ وهى : قرار زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ ، وقرار قبول التفاوض حول التسوية السياسية فى كامب ديفيد عام ١٩٧٨

وفى واقع الأمر ، فان هذه الدراسة قامت على أساس أن وزارة الخارجية هى تلك المؤسسة المنوط بها إدارة العلاقات الخارجية لدولة معينة ، ويمكن لها أن تلعب دورا ما فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى من خلال الاتى :ـ

١ ـ تخطيط ورسم السياسة الخارجية والاشتراك فى عملية اتخاذ القرار السياسى الخارجى .

٢ ـ الدور الاستشارى لوزارة الخارجية ، خاصة وزير الخارجية الذى يعتبر المستشار الرئيسى لصانع القرار الرئيسى فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى .

٣ ـ جمع وتحليل وتقديم المعلومات .

٤ ـ تنفيذ قرارات السياسة الخارجية .

هذا بصفة عامة عن دور وزارة الخارجية فى اية دولة ، ولكن هناك عدة عوامل يتوقف عليها هذا الدور وفعاليته ، ومنها :ـ طبيعة النظام السياسى ، وطبيعة القرار السياسى ، والمنطقة الجغرافية الموجه اليها القرار السياسى الخارجى ، وطبيعة العلاقة بين صانع القرار الرئيسى ووزير الخارجية ، وشخصية وزير الخارجية ، والقدرات والموارد المتاحة لوزارة الخارجية .

ومن ثم ، تأتى الأهمية الحقيقية ـ فى تقديرى ـ للنتائج التى توصل اليها الباحث فى رسالته ، ولعل من أهمها مايلى :ـ

١) إن هناك علاقة بين طبيعة القرارات السياسية الخارجية ودور الوزارة ، فنجد أن دور وزارة الخارجية يتضاءل الى حد بعيد فى القرارات ذات الصفة العسكرية أو الاستراتيجية ، بينما يتزايد فى تلك القرارات ذات الصفة السياسية أو الدبلوماسية ، وكذلك القرارات الروتينية .

٢) إن هناك علاقة بين طبيعة النظام السياسى المصرى ودور وزارة الخارجية المصرية فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى ، حيث نجد أن الفرد ـ صانع القرار الرئيسى ـ فى الفترة موضوع الدراسة ـ كان يلعب الدور الرئيسى فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى ، خاصة مع عدم وجود مؤسسات سياسية مستقرة وقادرة ، وهذا انعكس بالتالى على دور وزارة الخارجية فى تلك العملية ، باعتبار أنها إحدى مؤسسات السلطة التنفيذية فى ذلك النظام .

٣) هناك علاقة بين طبيعة المنطقة الجغرافية الموجه إليها القرار السياسى الخارجى وبين دور وزارة الخارجية ، فإذا كانت هناك منطقة جغرافية محط اهتمام صانع القرار الرئيسى يتضاءل دور وزارة الخارجية فيها ، والعكس صحيح . ففى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٧٠ ، تزايد دور صانع القرار الرئيسى ممثلا فى القيادة السياسية ، خاصة فى المنطقة العربية ، وكانت هناك مؤسسات أخرى كالمخابرات والرئاسة تلعب دورا أكبر فى مناطق أخرى من دور وزارة الخارجية مثل أفريقيا . أما فى الفترة من ٧٠ ـ ١٩٨٢ ، فلم تكن هناك منطقة جغرافية معينة محط اهتمام صانع القرار الرئيسى ، وضعف بشكل عام دور وزارة الخارجية المصرية تجاه جميع المناطق .

٤) هناك علاقة بين طبيعة العلاقة بين صانع القرار الرئيسى (رئيس الدولة ، ووزير الخارجية) ودور وزارة الخارجية فى صنع القرار ففى فترة حكم عبدالناصر ، كانت هناك علاقة بين جمال عبدالناصر ووزراء الخارجية تقوم على أساس الثقة والتفاهم ، الأمر الذى زاد من الدور الاستشارى لوزير الخارجية فى عملية صنع القرار ، وكان هذا الأمر ينطبق على الدكتور محمود فوزى ، والسيد محمود رياض . أما فى فترة حكم السادات ، فلم تكن العلاقة بينه وبين وزراء الخارجية تقوم على أساس الثقة والتفاهم ، وكان الخلاف السياسى بين الرئيس السادات ووزراء الخارجية سببا رئيسيا لعدم استمرار العمل معه ، وهذا ينطبق على محمود رياض ، ومراد غالب ، والدكتور محمد حسن الزيات ، واسماعيل فهمى ، ومحمد ابراهيم كامل . وبعد ذلك ، تولى وزارة الخارجية الدكتور مصطفى خليل ، وكمال حسن على ، ولم يكن هناك خلاف سياسى بينهما وبين الرئيس السادات ، الأمر الذى جعله يستمر فى توجيهاته السياسية الخارجية الجديدة دون معارضة ، باستثناء امتعاض خبراء وزارة الخارجية من نتائج تلك التوجهات .

٥) هناك علاقة بين القدرات والموارد المتاحة ودور وزارة الخارجية ، فقد وضح من الدراسة أن بالرغم من الموارد البشرية الكبيرة ، فإن الموارد المالية وكفاءة الأداء كانت من الضعف بحيث اضعفت من دور الوزارة .

٦) هناك علاقة بين دور وزارة الخارجية وشخصية وزير الخارجية . ويقصد الباحث بالشخصية هنا الشخصية السياسية ، ونجد أنه فى فترة حكم عبدالناصر كانت هناك ثوابت فى السياسة الخارجية المصرية أخذت طابع الشرعية ، ولم يكن هناك خلاف حولها . أما فى فترة حكم السادات ، فقد كانت هناك توجهات سياسية خارجية جديدة تمثلت فى الصلح مع اسرائيل ، وتدعيم الأواصر مع الغرب خاصة الولايات المتحدة ، وقد حدث بسبب تلك التوجهات وحولها كثير من الجدل والخلاف ، الأمر الذى أدى الى معارضة وزيرى الخارجية اسماعيل فهمى ، ومحمد ابراهيم كامل ، الى درجة تقديم استقالتيهما على اثر معارضتهما لهذه التوجهات .

وفى النهاية ، فإنه لايقلل من اهمية تلك الدراسة ونتائجها وجود بعض الملاحظات الشكلية والموضوعية سواء بالنسبة لكثرة الأخطاء المطبعية أو طول حجم الرسالة المبالغ فيه ، وتركيز الباحث على التطورات التاريخية التى مرت بها وزارة الخارجية المصرية على حساب عمق التحليل ، وكان من الممكن أن يضيف المزيد للبحث العلمى وللمكتبة العربية اذا كان قد أضفى على رسالته بعدا مقارنا بحيث يتجاوز مقارنة الوزن النسبى لوزارة الخارجية بالوزن الذى لمؤسسات أخرى إلى مقارنة دور وزارة الخارجية المصرية بدور وزارتى خارجية إحداهما من الدول المتقدمة والأخرى من الدول النامية على سبيل المثال . ولايسعنى فى النهاية الا أن أؤكد على حاجة المكتبة السياسية والدارسين على السواء إلى مثل هذه الدراسات الجادة والجديدة والجيدة .

راغب محمد السعيد عجاج

□ □ خالد محمد القاسمي ـ آفاق التنمية والتكامل الاقتصادى بين دول شبه الجزيرة العربية ـ الناشر ـ دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع دمشق ١٩٨٨ □

تلقي هذه الدراسة الضوء على وحدة شبه الجزيرة العربية وماتتميز به من مزايا جغرافية واقتصادية وبشرية وكيف أنها متكاملة .

ـ هذا ويشير المؤلف فى مقدمة كتابه الى ان شعوب تلك المنطقة استطاعت بوحدة مصالحها المشتركة وبإسلامها الذى أنار طريق الهداية الى البشرية جمعاء ، وقد تصدت للاستعمار وطردته حفاظا على هذه الوحدة . هذا بالاضافة الى ان هذه المنطقة بموقعها الاستراتيجى قد قامت بدور الوسيط بين الشرق والغرب لما لتلك الدول من الخصائص الاقتصادية المشتركة .

● هذا وقد قسم المؤلف كتابه الى فصول أربعة ، تناول فى فصله الأول الظروف الاقتصادية وأثرها على إنسان الخليج العربى وكيف أثرت البيئة البحرية والصحراوية بحرفها على حياته الاجتماعية من غوص وسفر وتجارة وكيف كان لظهور النفط دور فعال فى تغيير نمط المجتمعات الخليجية ، وقلت روح التكامل الاجتماعى بين المواطنين وإنغمسوا فى حياة الترف التى تمخض عنها عائد البترول الوفير ،

ـ ثم تناول الكاتب الهدف من إنشاء مجلس التعاون الخليجى وهو توثيق العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بين دول المنطقة حماية لها من التدخل الأجنبى وانعكاس ذلك تجاه أطماع كل من الامريكيين والسوفييت فى أن تكون لهم قواعد عسكرية فى منطقة الخليج ورغبتها فى التعاون مع شعوب المنطقة .

ـ وقد أشار الكاتب الى أهمية التكامل الاقتصادى الخليجى وكيف أنه يعتبر دعامة أساسية من أجل الاستقلال السياسى والتحرر الاجتماعى ، ولم يغفل ماحققه النفط من تكامل قانونى ومالى وفنى بين دول الخليج بصفته المادة الوحيدة التى يصدرونها .

ـ ويذكر المؤلف أن الهدف الرئيسى للعمل الاقتصادى العربى المشترك هو الارتقاء بمستوى صنع القرار الصناعى والاستقلال الأمثل للمواد المتوفرة للوطن العربى ، حيث تم الاتفاق على أن تقوم كل دولة من دول مجلس الخليج بتبنى الأولويات التى تناسب قدراتها وإحتياجاتها ، مما يؤدى الى تضامن مجموعة الاقطار ويكسبها مركزا دوليا يعزز قدراتها الدفاعية الجماعية ضد المخاطر الخارجية مامن شأنه تثبيط احتمالات العدوان عليها ، مما يبعث الثقة فى النفوس ويساعد على إقامة المشروعات الكبيرة وانتشار التكنولوجيا الحديثة مما يدعم إستراتيجية التنمية الصناعية والتى تهدف الى إعادة البنيان الاقتصادى .

ـ ويشير الكاتب الى التحديات الداخلية والخارجية التى تواجهها المنطقة مثل التحدى السياسى والعسكرى ، فقد أكد المجلس دوره الفعال فى محاولة الوساطة لوقف الحرب العراقية الايرانية مما يساعد الأمن والطمأنينة فى المنطقة .

وفى الفصل الثانى يشيد الكاتب بدولة الامارات كنموذج فريد ومتميز بكل المقاييس وعلى مدى ١٥ عاما بما حققته من انجازات إقتصادية وإجتماعية مدركة أهمية منطقة الخليج وكيف انها تجتاز أدق مرحلة فى تاريخها الحديث سواء على صعيدها المحلى كمنطقة نامية تواجه وضعا حضاريا راهنا يحتاج الى جهود كبيرة ومستمرة لتطويره ورفعة شأنه ، أو على الصعيد الخارجى بمافيه من تحديات باتت تتربص بالمنطقة وتحاول الانقضاض على ثرواتها وفرض السيطرة على مواقفها السياسية . أما فى الفصل الثالث فقد تناول الكاتب التعاون الاقتصادى بين دول الخليج وشطرى اليمن مشيرا الى ثورة الشعب اليمنى عام ١٩٦٢ باعتبارها منعطفا تاريخيا فى الشطر الشمالى من اليمن ويعرض لسياسة اليمن الخارجية والتى تنطلق من إيمان الشعب بالانفتاح على العالم الخارجى مرتكزة على انها عضو بالمؤتمر الاسلامى وتعمل على ترسيخ الاسلام ومبادئه السمحاء ، والتزامها بميثاق جامعة الدول العربية وتعمل على تقوية التضامن العربى ، وعلى أنها عضو بمنظمة الأمم المتحدة وتنهج مبدأ عدم الانحياز .

ـ ثم يشير الكاتب الى التجربة الاقتصادية اليمنية وكيف نهجت الأسلوب العلمى فى تطبيقها ويعرض الى سد مأرب والدور الكبير الذى لعبته حضارة سبأ فى نشأة فكرة السدود وتطوير أنظمة الرى فى الوديان الجافة وكيف أنه يمثل أحدى المنارات الحضارية فى العالم .

ثم يشير المؤلف الى التعاون الكويتى اليمنى والعلاقات الثنائية بين البلدين مؤكدا وحدة المنطقة وترابطها العضوى وتكاملها الاستراتيجى .

ـ ويذكر الكاتب مدى ازدهار التنمية الاقتصادية فى اليمن الديمقراطية الشعبية وتقدمها الاجتماعى الذى تحقق بعد الاستقلال فى عام ١٩٦٧ ورغما عن ذلك فلا تزال البلاد تواجهها ضائقات كبيرة بسبب قلة الموارد الطبيعية وقلة الانتاجية وماتبذله الحكومة للتغلب عليها بمساعدة الامم المتحدة لها بالمساهمة فى مجال الزراعة وصيد الأسماك والصناعة والصحة والتعليم .

ـ أما الفصل الرابع فقد ابرز إهتمام السوفييت بتلك المنطقة تأمينا لحدوده الجنوبية لأسباب ، بعضها تاريخية وأخرى جغرافية وأيضا عسكرية لوجود قوات غربية فى المنطقة فضلا عن عدم الاستقرار فيها ووجود قوات محلية جيدة التسليح ، ويفسر الكاتب عدم إهتمام السوفييت بالمنطقة فى الأربعينات لانشغالهم فى قضايا أوربا والشرق الأوسط ثم تجدد إهتمامه بها فى الستينات والسبعينات محققا قواته ودوره فى هذه المنطقة من منطلق الصراع العربى الاسرائيلى عندما استخدم العرب سلاح البترول مما اسعد السوفييت لما أصاب الغرب من اضطراب إقتصادى ، هذا بالاضافة الى إمكانية الاستفادة من الثروات المالية التى عادت على دول الخليج ومحاولة إجتذاب رؤوس تلك الأموال .

ـ ثم يعرض الكاتب الى الصراع فى المحيط الهندى ونظرية الأمن الجماعى فى قارة آسيا ومحاولة اقتراب السوفييت من المواقع الامريكية فى المحيط الهندى للتصدى للتهديدات بما تملكه من قواعد ثابتة أو متحركة فى المحيط إلى قلب آسيا ، مما ادى الى الصراع بين القوتين العظميين بغرض فرض نفوذهما على المنطقة مما دفع السوفيت للمطالبة بجعلها منطقة محايدة وعزلها عن الصراعات مستهدفا بذلك تدمير مصالح خصومه وحرمانهم من المزايا الاستراتيجية التى يحصلون عليها ومحاولة إزالة تهديدات القوى الغربية الماثلة على حدود الاتحاد السوفيتى بغرض تصفيتها بصورة كاملة .

التعليق : استطاع المؤلف ان يعطى للقارىء صورة واضحة عن العلاقات الوطيدة بين دول مجلس التعاون الخليجى ، وكيف ان هذا التعاون أصبح درعا واقيا للمنطقة من اطماع القوتين العظميين وأنه لم يعد من الممكن فصل مشكلة الصراع العربى أو مشكلة الشرق الأوسط عن مشكلة أمن الخليج اذ ان الترابط قد جعل من المنطقة جسدا واحدا يعكس مشكلة واحدة ، ولكن عابه كثرة التكرار لبعض الاحداث مما يشعر القارىء بالركاكة فى الأسلوب وقلة تدعيمه الكتاب بالوثائق التاريخية التى توقف القارىء على حقائق واضحة فى العلاقة بين الشعوب العربية .

سمية محمود عفيفى

□□ د . عبد الله الأشعل : أصول التنظيم الاسلامى الدولى - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٨ □□

يسد هذا الكتاب فراغا تعانيه المكتبة العربية فقليلة هى الكتب التى تعالج التنظيم الاسلامى المعاصر وإذا كانت المؤتمرات الاسلامية ظاهرة إتسم بها التاريخ الاسلامى عقب إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤ ، فإن نشأة هذه المنظمات الاسلامية عبر هذه المؤتمرات هى إحدى ظواهر الحياة الدولية طوال السبعينات مع اتصال عضوى بين الظاهرتين فى الأهداف والأولويات .

تناول الفصل الأول الاطار التاريخى لفكرة التنظيم الدولى الاسلامى منذ نشأة الدولة الاسلامية فى المدينة المنورة وحتى الآن وذلك فى مبحثين عالج أولهما عصور الخلافة الاسلامية وفى الثانى مرحلة المؤتمرات الاسلامية حتى قيام منظمة المؤتمر الاسلامى عام ١٩٦٩ ويلاحظ المؤلف أن المنظمة قد نشأت عبر طريق المؤتمرات الاسلامية المتقطعة ، ورغم أن المؤتمرات كانت - لظروف واضحة - ممنوعة من تناول المسائل السياسية فقد مهدت أرضية أدت إلى إنشاء منظمة رسالتها الأولى سياسية لكنها محكومة بقيود الطابع الحكومى لوضعها فى النظام الدولى ويتضح هذا فى ثنايا هذه الدراسة .

ويتناول الفصل الثانى أنماط المنظمات الاسلامية إبتداء من منظمة المؤتمر الاسلامى إلى المنظمات الاسلامية غير الحكومية ومنها رابطة العالم الاسلامى والندوة العالمية للشباب الاسلامى ومؤتمر العالم الاسلامى .

ويخصص المؤلف الفصل الثالث للحديث عن النظام القانونى لمنظمة المؤتمر الاسلامى ويكتفى المؤلف فى هذا الفصل بدراسة سبع نقاط ضمن هذا النظام القانونى تشمل أهداف ومبادىء المنظمة وطبيعتها القانونية والتمويل وتدرج الالتزامات القانونية فى المنظمة ونظام التسوية السلمية للمنازعات فى المنظمة وأخيرا علاقة المنظمة بالمنظمات الأخرى .

ويشرح الفصل الرابع نظام العضوية فى منظمة المؤتمر الاسلامى ويعرض لقضية تعليق عضوية كل من أفغانستان ومصر عام ١٩٧٩ ثم رفع تعليق عضوية مصر عام ١٩٨٤

ويوضح الفصل الخامس الهيكل التنظيمى للمنظمة وتضم أربعة أجهزة رئيسية وهى مؤتمر الملوك والرؤساء ومؤتمر وزراء الخارجية والأمانة العامة ومحكمة العدل الاسلامية الدولية وعن هذه الأجهزة نشأت كافة الأجهزة والمراكز والمنظمات الاسلامية المتخصصة التى تخضع لها بدرجات متفاوتة وقد عرف الفصل السادس بهذه الأجهزة وفى مقدمتها صندوق التضامن الاسلامى ومركز بحوث التاريخ والفنون والحضارة الاسلامية والمركز الاسلامى لتنمية التجارة والمؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية ومجمع الفقه الاسلامى والبنك الاسلامى للتنمية والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة .. الخ .

ويناقش الفصل السابع العلاقات الدولية فى إطار منظمة المؤتمر الاسلامى من نقطتين رئيسيتين هما : ثقل المنظمة ودورها كممثل ضمن الممثلين على المسرح الدولى الذين لايشترط فيهم التمتع بالشخصية الدولية وكذلك دورها فى العلاقات الدولية الاسلامية ومدى نجاحها فى صياغة علاقات اسلامية دولية ، وموقف المنظمة وطريقة تناولها للقضايا الدولية الاسلامية للتعرف على فعالية الاعتبارات العالمية أو الاعتبارات الاقليمية الواضحة .

وجاء الفصل الأخير ليوضح الموقف العام للمنظمة من الأقليات الاسلامية ويقدم أربعة نماذج للأقليات الاسلامية الشهيرة فى الفلبين وأرتيريا - وقبرص والأتراك فى بلغاريا .

ويأمل المؤلف بعد هذا العرض القانونى والتنظيمى ان تكون هذه الدراسة مدخلا مفيدا لبلورة معالم نظرية عامة للمنظمات الدولية الاسلامية تستفيد من خصائص وروافد النظرية العامة للمنظمات ، وتأخذ فى اعتبارها أربعة عناصر لازمة لبحث مدى توفر مقومات مثل هذه النظرية وهذه العناصر هى :

العنصر الأول : وهو الجانب الفكرى المتمثل فى وحدة الأمة الاسلامية ، تلك الوحدة المستندة إلى وحدة العقيدة الاسلامية لقوله تعالى : إن هذه أمتكم أمة واحدة ...) ونجد فى الفكر السياسى والدينى الاسلامى ثروة هائلة من أدب التراث والمحدثين فى تأصيل هذه النظرية .

العنصر الثانى : قضية الخلافة فى الأدب السياسى الاسلامى .

العنصر الثالث : ظاهرة المؤتمرات الاسلامية كبديل مؤقت للخلافة الاسلامية .

العنصر الرابع : مجموعة المنظمات الاسلامية التى نشأت فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى منذ عام ١٩٦٩ .

هذا وقد حرص المؤلف على إيراد بعض الوثائق المرتبطة مباشرة وبشكل أكبر بموضوع الدراسة . وأخيرا نرجو مع المؤلف أن تفتح هذه الدراسة الباب أمام دراسات أخرى فى أصول التنظيم الاسلامى الدولى حتى تحتل المنظمات الاسلامية المكان اللائق بها فى المؤلفات العلمية والمدرسين .

هناء عبد السلام العبادى

□□ د . علىّ الدين هلال (إشراف) - انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ ، دراسة وتحليل - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ومركز البحوث والدراسات السياسية - ١٩٨٨ □□

نظرا للاهمية الكبرى للدراسة العلمية للظواهر السياسية فى مصر يواصل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالمشاركة مع مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، تحليل انتخابات مجلس الشعب الاخيرة حيث سبق للأول أن أصدر فى ١٩٨٦ كتابا عن « انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ » . وليس هناك من شك فى أن انتخابات مجلس الشعب تبدو أهميتها فى أنها تكشف عن مدى شعبية الأحزاب السياسية المختلفة فى ضوء نجاح

مرشحيها فى الوصول الى مجلس الشعب وكذلك فى الكشف عن درجة المشاركة السياسية من خلال رصد وتحليل عدد الناخبين الذين توجهوا الى صناديق الانتخاب .

ويضم هذا الكتاب الهام مجموعة متكاملة من الدراسات التحليلية ، تناولت الدراسة الاولى بالتحليل « الاطار الدستورى والقانونى لانتخابات ١٩٨٧ » ويؤكد فيها د . السيد عبدالمطلب غانم ، على ان الديمقراطية ليست اجراءات وطرقا حسابية أو مجرد حقوق تنص عليها قوانين ، فهذا مجرد شكل يجعل النظام الديمقراطى « نظاما ورقيا » ، كما ان التطور الديمقراطى لايتم بتغيير اجراءات تحقيق نفس الوظيفة وانما باعادة التوجه الوظيفى للمؤسسة موضع الممارسة الديمقراطية . كذلك يعتبر نظام الالتزامات والحقوق فى أى مجتمع نظاما عضويا وينتهى الى ان علاج امراض الديمقراطية ليس بتقليصها وانما بمزيد من الديمقراطية .

وتناولت الدراسة الثانية ممثلة فى الفصل الثانى موضوع « الحملة الانتخابية » عالج فيها د . اسامة الغزالى تنظيم وتمويل الحملة الانتخابية . فمن الناحية التنظيمية اهتمت كافة الاحزاب بايجاد شكل تنظيمى خاص لادارة الحملة الانتخابية ووضع برنامج زمنى لها . أما بالنسبة للناحية التمويلية فربما كان من اصعب الاشياء تقدير المصادر الفعلية المختلفة لذلك التمويل فضلا عن تقدير ارقام التكلفة الحقيقية لها إلا انه على حد قول الكاتب يمكن الاتفاق على عدد من المسلمات تتمثل فى الفجوة الحقيقية التى تحدث بين ماتقدره الدولة « ممثلة فى وزارة الداخلية » وبين مايحدث بالفعل كما تتمثل كذلك فى صعوبة وربما استحالة تقدير الم " التى تم انفاقها على الحملة الانتخابية ، ويعنى كل ذلك وجود امكانية حقيقية لتسرب اموال مشبوهة للاسهام فى تمويل الحملة الانتخابية .

أما تفسير السلوك الانتخابى فقد عالجته د . سلوى شعراوى فى الفصل الثالث من هذه الدراسة اذ اكدت على ان الناخب بذهابه الى صناديق الانتخاب هو فى حقيقة الأمر يمارس اختيارين هامين : الاختيار الاول هو عقده العزم على ممارسة حقه وواجبه فى عملية المشاركة السياسية وذلك بالادلاء بصوته ، اما الاختيار الثانى فهو عزمه على اعطاء صوته لمرشح معين دون الآخرين . وتشير الدراسات النظرية المتعلقة بالسلوك الانتخابى الى عوامل متعددة يتم على اساسها التصويت منها الانتماء الحزبى والقضايا (ISSUES) وتعنى ان يقوم الناخبون بالتصويت للمرشح الذى يتخذ موقفا مؤيدا لوجهة نظر الناخب فى قضايا معينة ، وايضا تأتى شخصية المرشح كعامل من هذه العوامل ثم قدرة المرشح على تقديم الخدمات كما يلعب العامل القبلى دورا هاما فى تحديد اختيارات الناخبين فى الدول التى تضم عناصر قبلية أو مذهبية أو عرقية .

وفى الفصل الرابع تناقش د . امانى قنديل ظاهرة جماعات المصالح والانتخابات ، وهى دراسة حالة للجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية ، وهى ترى ان التجربة الحزبية فى مصر ارتبطت بتغير فى طبيعة وفاعلية بعض جماعات المصالح فأشارت اولا إلى جماعات المصالح والسلطة التشريعية فى مصر حيث تعتمد هذه الجماعات فى التعبير عن مطالبها على عدد من الوسائل والادوات يرتبط بعضها بالسلطة التنفيذية ويرتبط البعض الآخر بالسلطة التشريعية ومن امثلة الاولى الاتصال بالوزراء المسئولين والقيادات السياسية والاجهزة الادارية ... الخ ومن امثلة الثانية الترشيح لعضوية البرلمان وخوض الانتخابات والتصويت والدفاع عن مصالح الجماعة فى البرلمان والاشتراك فى اللجان التشريعية داخله . وأشارت ثانيا إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية وانتخابات ١٩٨٧ حيث تبنى معظم اعضاء هذه اللجنة عددا من القضايا منها مايتعلق بدور القطاع العام ودور القطاع الخاص ثم دور الأخير فى خطة التنمية ومنها مايتعلق بالتعليم ثم تأتى الرابعة والاخيرة وهى العلاقة بين المالك والمستأجر ومبدأ العدالة الاجتماعية . ثم أوضحت الباحثة ان هذه الدينامية السياسية بما تضمنته من تفاعلات بين جماعة المصالح والحزب السياسى والبرلمان إنما تعكس جانبا من مناخ التعددية والحرية النسبية لقوى السوق إلا ان الأمر الذى نتوقف امامه هو عدم التوازن الذى اتسمت به حركة جماعات المصالح فى علاقتها بالسلطة السياسية ، فاذا كانت بعض الجماعات ـ الاقل عددا والأكثر قوة وتنظيما ـ قد استطاعت الدفاع عن مصالحها بما ملكته من قدرة على الاقتراب من صانعى القرار فان ثمة جماعات اخرى ـ اكثر عددا وأقل قوة وتنظيما ـ لم تستطع الاقتراب من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بشكل فعال .

وتناول الفصل الخامس قضايا السياسة الخارجية فى الانتخابات وناقشت د . هالة سعودى هذه القضايا من حيث مدى اهتمامها فى الحملة الانتخابية وتحليل موقف الاحزاب منها وتوصلت الى ان السياسة الخارجية لم تحظ بالأولوية حيث ترى ان ذلك يرجع بدرجة كبيرة الى تراكم المشاكل الاقتصادية وتركز اهتمام الناخبين عليها . وبالنسبة لموقف الاحزاب من قضايا السياسة الخارجية نجد انها تناولت جميعها خمس قضايا هى على التوالى : الصراع العربى الاسرائيلى ، العلاقات مع القوتين العظميين ، العلاقات مع العالم العربى وكذلك العالم الاسلامى ، واخيرا العلاقات مع العالم الثالث ودول عدم الانحياز .

وقد تناول الفصل السادس « المعينون بمجلس الشعب ـ الاستمرار والتغير » وقد قام عليه د . جهاد عودة بهدف دراسة الاعضاء المعينين فى مجلس الشعب وذلك من حيث خلفياتهم المهنية ومناصبهم البرلمانية والسياسية ومايرتبط بذلك من صفات . وفى ضوء تحليل ماسبق يهتدى الباحث الى انه من الصحيح اعتبار نمط التعيين فى برلمان ٨٧ تعبيرا صادقا عن عدم استقرار التحالفات السياسية والتوازنات المؤسسية للنظام السياسى منذ ١٩٨١ حتى ١٩٨٧ . وهكذا يمكن القول بأن النظام الحالى لم يستقر بعد على سياسة محددة لتوظيف هذه الميزة البرلمانية التى يتمتع بها بحكم الدستور ، ويرى الباحث تفسير ذلك فى حقيقة طبيعة النظام السياسى الحالى باعتباره نظاما يهدف الى تهدئة الازمات اكثر من أى هدف آخر .

وفى الفصل السابع والاخير يناقش د . مصطفى كامل السيد ، انتخابات مجلس الشعب فى ابريل ١٩٨٧ من حيث دلالات النتائج ولعل الدلالة الاولى لهذه الانتخابات هى التناقض الصارخ بين الاهتمام الكبير بهذه الانتخابات من جانب كافة الاحزاب والقوى السياسية من ناحية ، وعزوف المواطنين عن المشاركة فى العملية الانتخابية وخصوصا فى المدن الكبرى من ناحية اخرى . والدلالة الثانية تتعلق بمدى نجاح تجربة التمثيل النسبى على النحو الذى

اخذ به قانون انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٣ والذى استمر مع صدور قانون جديد فى أوائل عام ١٩٨٧ ، والثالثة هى تطور مواقف الرأى العام بالنسبة للقوى السياسية القائمة ويصل الى الدلالة الرابعة والتى تنطلق من الملاحظات السابقة وهى تلك الطفرة النوعية فى طبيعة الكتلة الرئيسية فى المعارضة البرلمانية ، وينتهى الباحث الى الدلالة الخامسة لهذه الانتخابات وهى تراجع كافة قوى اليسار بالمقارنة بما حصل عليه حزب اليسار الرئيسى فى الانتخابات السابقة واخفاق أى من مرشحى هذه القوى فى الفوز بعضوية مجلس الشعب حتى من خلال مقاعد المستقلين .

وقد كثرت الاجتهادات فى صفوف حزب التجمع وخارجه بعد الانتخابات لمحاولة تفسير نتائجها المحبطة لآمال اليسار ويؤكد الباحث أن اغلب هذه التحليلات تغفل الاسباب الحقيقية وراء الاداء الانتخابى لليسار بتركيزها على ماحدث اثناء المعركة الانتخابية بينما لايمكن الوصول الى هذه الاسباب إلا بتأمل مفهوم اليسار للعمل السياسى فى مصر وطبيعة توجهه نحو الجماهير . ومن ناحية اخرى لايبدو ان قوى اليسار فى مصر تأخذ العمل الانتخابى مأخذ الجد ولايبدو انها مقتنعة حقيقة بامكان وصولها الى السلطة عن طريق صندوق الاقتراع . وأخيرا ، فان قوى اليسار الماركسى والناصرى فى مصر على حد سواء لاتملك أى تجربة انتخابية يمكن ان تعول عليها أو تسترشد بها .

محمود طه شيحه

كتب جديدة وردت الى المجلة

« سنوات الغليان »

تأليف : محمد حسنين هيكل

الناشر : مركز الاهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٨٨

من واقع وثائق ومستندات بخط يد الرئيس عبد الناصر والملك سعود وايزنهاور ورؤساء لبنان والعراق وغيرهم ومستندات من المخابرات الامريكية والفرنسية والبريطانية والاسرائيلية والمصرية والسعودية يكشف الاستاذ محمد حسنين هيكل فى قراءة جديدة للتاريخ الخبايا والاسرار والتطورات التى جعلت الولايات المتحدة واسرائيل تنتهيان الى انه لا سبيل لمواجهة مصر وما تمثله الا باغتيال عبد الناصر ، او انزال هزيمة عسكرية بها وكيف استقر الامر فى النهاية على الاخذ بالخيار الاخير وبدأ الاعداد له .

من الاحداث الكبيرة التى يلقى عليها المؤلف الضوء فى هذه الفترة حقيقة حرب اليمن : دوافعها وتطوراتها وما أحاط بها من تدخلات ومؤامرات وكذلك تجربة الوحدة المصرية السورية ، والاسباب الحقيقية ، الموضوعية ، والذاتية ، لفشلها ، ومتاعب العمل على ساحتى افريقيا وحركة عدم الانحياز وكذلك اسرار تطورات العلاقات المصرية السوفيتية والمصرية الامريكية .

ويقول المؤلف ان تجربته فى الحياة مع الوقائع التى تضمنتها هذا الكتاب كانت مكلفة للغاية واضافت لعمره سنوات لم يعشها ، وان تجربته فى استعادة هذه الوقائع كانت معذبة ، ويؤكد انه لم يقصد ان يجعل كتابه هذا نوعا من كتابة المذكرات رغم انه عاش دخائل الاحداث ، كما انه لم يهدف الى جعله محاولة لكتابة التاريخ ، وانما هو مجرد محاولة لقراءة التاريخ ، اجتهد فى ان تكون قراءة موثقة ، ويبرز الكاتب ان معركة ١٩٦٧ هى اشد معارك مصر غموضا واكثرها قسوة رغم انها المعركة التى تعرض لها القائلون بأكبر مما تعرضوا لغيرها .

وكانت ست صحف عربية قد نشرت مع الاهرام سلسلة حلقات من هذا الكتاب على مدى ما يقرب من ٣ شهور ، لكن الحلقات لم تتضمن كل ما جاء فى الكتاب بنصه كما لم تتضمن الوثائق التى افرد لها المؤلف ملحقا قاأب الثلاثمائة صفحة والذى يجعل منه بحق كما قال قراءة موثقة لفترة هامة من تاريخ المنطقة والحروب الثلاثة الهامة التى وقعت فيها وهى حرب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .

العلاقات الدولية : اصولها وقضاياها المعاصرة

تأليف : د . أحمد عباس عبدالبديع
الناشر : مكتبة عين شمس ـ القاهرة ـ ١٩٨٨

. هذا الكتاب من أحدث وأشمل الكتب العربية التى تناولت العلاقات الدولية وقد حرص المؤلف على اختيار موضوعات الكتاب أن تكون متواكبة لمختلف الاتجاهات والمدارس ولهذا لم يقتصر المؤلف على تناول الموضوعات والمشاكل التقليدية بل عنى كذلك بتخصيص جزء هام من الكتاب للأنشطة والتفاعلات والقضايا العالمية أو عابرة القوميات ، مما يزود القارىء بالامكانيات اللازمة التى تسهل له مهمة تحليل الأحداث اليومية والتعرف على الافتراضات التى تقوم عليها المؤلفات الأكاديمية والكتابات الرسمية والصحفية .

وعالج المؤلف موضوعات الكتاب فى تسعة فصول عرض الفصل الأول تطور العلاقات الدولية منذ العصور القديمة حتى العصر الحاضر وشرح الفصل الثانى نظريات العلاقات الدولية . واورد الفصل الثالث دراسة متصلة للتعريف بالسياسة الخارجية وانواعها واهدافها وخطوات ومراحل صنع السياسة الخارجية وخصص الفصل الرابع لدراسة كل من الدبلوماسية والأدوات النفسية والاقتصادية واخيرا استخدام القوة المسلحة وتناول الفصل الخامس التوجهات السياسية الدولية وفى مقدمتها توجهات العزلة وعدم الانحياز وسياسة الأحلاف ، واستعرض الفصل السادس نظم التوازن الدولى وتناول فى الفصل السابع انواع التفاعلات الدولية من خلال تحليل كل من المنازعات الدولية والتعاون الدولى والتكامل الاقليمى وقدم الفصل الأخير تحت عنوان المشكلات العالمية المعاصرة وفى مقدمتها مشكلة العلاقات بين الشمال والجنوب ، أزمة الطاقة ، أزمة الغذاء العالمى ، الارهاب الدولى واخيرا أزمة حقوق الانسان .

مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية

تأليف : د . عبدالرحمن اسماعيل الصالحى
الناشر : الجمعية الافريقية ـ القاهرة ـ ١٩٨٨

تعنى هذه الدراسة بالدور المصرى فى منظمة الوحدة الافريقية منذ توقيع ميثاقها عام ١٩٦٣ . وخصص المؤلف فصلا تمهيديا لتأكيد مقولة « افريقية مصر » ثم اعقبه بالفصل الأول الذى يتابع دور مصر فى ارهاصات الوحدة الافريقية فيما بين ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ وخاصة فى اطار مؤتمرات الحكومات والشعوب الافريقية وفى اطار مجموعة الدار البيضاء .

وفى الفصل الثانى رصد لوقائع المشاركة المصرية فى صياغة واقرار ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الى اديس ابابا (مايو ١٩٦٣) واستضافة القاهرة لأول مؤتمر قمة للمنظمة فى يوليو ١٩٦٤ .

وفى الفصل الثالث تناول المؤلف دور مصر فى تحقيق اهداف المنظمة وفى مقدمتها التسوية السلمية للمنازعات الافريقية ، ومحاربة التفرقة العنصرية ، ومساندة وتدعيم حركات التحرير .

وتناول الفصل الرابع موقف منظمة الوحدة الافريقية من قضية الشرق الأوسط وتطورات حرب اكتوبر ١٩٧٣ والتعاون العربى الافريقى وكيف كان اختيار القاهرة مقرا لانعقاد اول مؤتمر قمة عربى افريقى عام ١٩٧٧ مؤشرا لمكانة مصر فى كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .

وقدم الفصل الخامس دراسة شاملة للدبلوماسية المصرية ومنظمة الوحدة الافريقية فى الثمانينات توضح موقف مصر من أبرز القضايا الافريقية المعاصرة ومنها قضايا تشاد ، الصحراء ، الديون .

الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية الايرانية

□ **أعمال الندوة العلمية لمركز دراسات الخليج ومركز التوثيق الاعلامى**
□ **بغداد ـ ١٩٨٨**

تحت شعار السلام : القانون الاساسى للحياة والحرب قانون استثنائى ، عقدت الندوة العلمية عن الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية الايرانية ببغداد فيما بين ١٢ ، ١٤ أبريل ١٩٨٨ بجهد مشترك من قبل مركز التوثيق الاعلامى لدول الخليج العربى ومركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة .

ودارت بحوث ودراسات الندوة حول ثلاثة محاور اساسية : المحور الاعلامى ، المحور السياسى والعسكرى والمحور الاقتصادى .

وأوضح المحور الاعلامى كيف كان تعاون الاعلام الغربى مع الحرب فى البداية يشوبه الخلط والتشوش والابتعاد عن الحقيقة متأثرا بذلك بقوى وسياسات معادية إلا أن الاعلام الغربى بدأ فى السنوات الأخيرة يتعرف على حقيقة أهداف النظام الايرانى من الحرب وعجزه عن تحقيق أى منها .

وأوضحت دراسات المحور السياسى والعسكرى كيف تحول العراق بعد أكثر من سبع سنوات الى مجتمع محارب مؤمن بعدالة قضيته وهى قضية العرب وقد اثبت العراق بتصنيعه التسليحى المتطور وبقدرة خبراته على أن ايران ستكون الطرف الخاسر .

أما دراسات المحور الاقتصادى . فقد أشارت إلى أن ادارة الصراع من قبل العراق جعل من الاقتصاد العراقى اقل عرضة للتأثر وأثبت قدرته على الصمود وعلى النقيض من ذلك كان الاقتصاد الايرانى .

السلوك السياسى :

تأليف : د . فاروق يوسف يوسف أحمد
الناشر : مكتبة عين شمس ـ ١٩٨٨

لعل هذا هو الكتاب الأول فى هذا المجال باللغة العربية ويحاول فيه المؤلف التعرف على العوامل الرئيسية المؤثرة فى السلوك بصفة عامة ثم تطبيق ذلك على السلوك السياسى ودراسة الظاهرة السياسية والاجتماعية . والسلوك السياسى ما هو إلا صورة من صور السلوك الانسانى أو نوع خاص من أنواعه وبالتالى فهو يخضع لجميع القواعد التى تخضع لها باقى صور السلوك الانسانى .

ويقع الكتاب فى أربعة أبواب رئيسية يعالج الباب الأول بعض الموضوعات الرئيسية التى تعتبر مدخلا أو تمهد الطريق لدراسة السلوك الانسانى بصفة عامة وعلاقة ذلك بدراسة السلوك السياسى بصفة خاصة .

ويتناول الباب الثانى دوافع السلوك من الناحية النظرية البحتة ودراسة كيفية الاستفادة من مفهوم الدوافع فى دراسة السلوك السياسى .

ويتناول الباب الثالث الادراك كعامل من العوامل المحددة للسلوك وهو العملية التى يتم بها اعطاء معنى للمثيرات من المحيط الخارجى مما يؤدى الى دفع السلوك فى اتجاه أو آخر .

أما الباب الرابع فيخصصه المؤلف لدراسة الشخصية كأحد المحددات الرئيسية للسلوك لانها هى التى تحدد استعداد الفرد للتعرف بطريقة معينة دون سواها فى المواقف المعنية .

الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية

تأليف : محسن عوض

الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - ١٩٨٨

اقصى ما تطمح اليه هذه الدراسة - على حد تعبير المؤلف نفسه - هو رسم خريطة « الخطر الجديد » لاستراتيجية اسرائيل لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية ، وآفاق هذا التطبيع وان تزن آليات العمل التى تخدم هذه الاستراتيجية وان ترصد ملامح المواجهة القائمة والقادمة .

وقسم المؤلف كتابه الى ثلاثة فصول رئيسية يتعرض الأول لملامح المشروع الاسرائيلى تجاه المنطقة ويشرح فى البداية مفهوم التطبيع فى الفكر السياسى الاسرائيلى ويحلل المضمون الاستراتيجى والاقتصادى والثقافى للمشروع الاسرائيلى . ثم يحدد المؤلف مكانة وموقع التطبيع فى ميزان الاستراتيجية الاسرائيلية الشاملة تجاه المنطقة باعتبار التطبيع اداة من ادوات اسرائيل يتكامل « اى التطبيع » مع ادوات العمل الأخرى من عسكرية ودبلوماسية . هذا فضلا عن ان التطبيع يمثل الخيار الامريكي للمعادلة الخاصة بالوجود الامريكى فى الشرق الاوسط .

ويتناول الفصل الثانى تضاريس خريطة التطبيع العريضة وقد بدأت جهود اسرائيل « التطبيعية » عمليا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .
اما الفصل الثالث فميدانه المواجهة .. الواقع .. والمستقبل .

النظام العنصرى فى جنوب افريقيا بين الفكر والممارسة

تأليف : د . السيد على أحمد فليفل ، د . ابراهيم نصر الدين ، حلمى شعراوى ، د . مجدى حماد

الناشر : مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية

يضم الكتاب أربعة بحوث رئيسية يتبع البحث الأول الجذور التاريخية للنظام العنصرى فى جنوب افريقيا ممثلا للنظام الاستعمارى الاستيطانى ، الصنو التاريخى للاستعمار التقليدى فى افريقيا والوطن العربى وتعدد اشكال الاستيطان وابعاد الوطنيين ، كما تتعدد أنماط الصراع فى الجنوب الافريقى بما سيراه القارىء شبيها تماما بما حدث فى فلسطين كما تؤكده دراسات أخرى عديدة فى الموضوع .

وفى البحث الثانى يكتشف الكاتب حقيقة الابعاد الفكرية الايديولوجية للنظام العنصرى فى الجنوب الافريقى باعتبارها انعكاسات للواقع الاجتماعى الاقتصادى الذى استقر هناك ، ودافعا لمزيد من الاجراءات المضادة للشعب الافريقى .

وفى البحث الثالث يتابع الكاتب كيف تفجر النظام العنصرى فى جنوب افريقيا على المستوى الاقليمى والدولى بطاقة عدوانية ضد الشعوب الافريقية مثلما يتفجر النظام الصهيونى فى فلسطين .

ويضع البحث الرابع المفاهيم الأمنية للنظامين العنصريين موضع الدراسة ليكشف طبيعة المفاهيم السائدة واستراتيجيتها المتشابهة والمشابكة وتكتيكاتها فى التسلح والعدوان ، وتبادل المصالح مع النظام الرأسمالى العالمى .

ولا تتجاهل البحوث الأربعة طبيعة المقاومة الافريقية والعربية المستمرة للنظامين العنصريين ونقاط الثورة والعنف فى هذه المقاومة وضرورات التعاون العربى الافريقى لتأييد الكفاح المسلح .

أزمة مياه النيل .. إلى أين ؟

تأليف : د . رشدى سعيد وآخرين

الناشر : مركز البحوث العربية ودار الثقافة الجديدة - ١٩٨٨

شغلت أزمة مياه النيل فى السنوات الاخيرة عددا من المثقفين المصريين من مختلف فروع المعرفة للتعليق عليها بصورة مختلفة .

ونجح مركز البحوث العربية فى انتقاء مجموعة من الدراسات ووجهات النظر العلمية والموضوعية حول هذه المسألة الهامة فى حياة الانسان المصرى وضمها فى هذا الكتاب وفى القسم الأول تأتى دراسة العالم المصرى المعروف د . رشدى سعيد حول مستقبل الاستفادة من مياه النيل ومشكلاته ، ودراسة د . مصطفى الجبلى حول مصر والنيل ، ودراسة د . محمد ابو مندور حول المحددات الاقتصادية والاجتماعية للازمة وهدر الموارد المائية ، ودراسة المهندس السودانى عبد الله محمد ابراهيم تحت عنوان [مياه النيل .. أمس واليوم وغدا] ثم عرض الكتاب لوجهة نظر اثيوبية تتمثل فى ما جاء بكتاب ديمنيه تيلاهون حول المطامح الامبراطورية لمصر فى بحيرة تانا كما اورد الكتاب عرضا لتقرير الخبير البريطانى ميراوخ ماكدونالد عن مخاطر الجفاف فى حوض النيل .

أما القسم الثانى من الكتاب فيضم مجموعة تعقيبات وثائقية هامة حول الموضوع منها تعقيب د . عبد العظيم أنيس حول التآمر الاستعمارى على مياه النيل وتعقيب الاستاذ حلمى شعراوى حول طبيعة اهتمام اسرائيل والدوائر الامريكية ومعالجتها لموضوع مياه النيل .

مستقبل الامة العربية

.. التحديات والخيارات

- التقرير النهائى لمشروع استشراق مستقبل الوطن العربى

- د . خير الدين حسيب وآخرون

- الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - ١٩٨٨

يمثل هذا الكتاب التقرير النهائى لمشروع استشراق مستقبل الوطن العربى الذى اختير له ان يكون بعنوان مستقبل الامة العربية - التحديات والخيارات وهو يمثل اول جهد علمى عربى جماعى كبير من نوعه للتعرف على امكانات الوطن العربى وقدرات الامة حاضرا ومستقبلا فى اطار المتغيرات العربية التى تحكم النظامين الاقليمى والدولى خلال العقود الثلاثة القادمة .

ويبين هذا التقرير النهائى ثلاثة مشاهد [سيناريوهات] رئيسية محتملة للمستقبل العربى .

الاول : مشهد التجزئة .

الثانى : مشهد التعاون والتنسيق الاقليمى .

الثالث : مشهد الوحدة العربية الاتحادية .

ويحاول التقرير ان يجتهد بكل ماأوتى الفريق المركزى الذى اعده من معرفة وموضوعية فى استجلاء هذه الاحتمالات الممكنة وشروط كل احتمال فيها ، وما ينطوى عليه كل احتمال من آليات وتداعيات وما يترتب عليه من نتائج .

ويرى القائمون على المشروع ان القارىء قد يختلف مع بعض هذه الاجتهادات او دقة بعض المعلومات او الاستنباطات التى

تضمنها هذا التقرير النهائى ولكن الاهم انه لن يختلف حول حقيقتين مهمتين : ـ
اولالهما : حقيقة ان الوضع العربى القائم هو وضع مترد للغاية ولدرجة ربما لم يسبق لها مثيل منذ ان حصلت دوله القطرية على استقلالها .
ثانيهما : ان هناك امكانات واقعية لتغيير هذا الوضع الى ما هو افضل قبل ان يتحول الى ماهو اسوأ خلال العقود الثلاثة المقبلة .
كما يرى القائمون على المشروع ان الوعى بهاتين الحقيقتين والاجماع عليهما هو شرط ضرورى لتغيير الوضع القائم الى ماهو افضل ولكنه شرط غير كاف . ان شرط الكفاية هو الارادة الانسانية والارادة على كل مستوياتها ارادتنا كأفراد وجماعات وكتنظيمات واحزاب ومؤسسات وشعوب وحكومات وبلدان عربية . الوعى يسبق الارادة وهو ضرورى لها ولكنه ليس بديلا عنها والمهمة الاولى والعاجلة هى ان تنتقل طلائع القوى الحية فى الوطن العربى من قراءة نتائج هذا المشروع فى تقريره النهائى اى بلورة مشروع حضارى سياسى عملى يكون حده الادنى هو المشهد الثانى وحده الاعلى هو المشهد الثالث [مشهد الوحدة العربية الاتحادية].

اسرائيل ١٩٨٥ : أحداث ومواقف

اعداد : رضى سلمان
الناشر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٧

يوفر هذا الكتاب مادة هامة للمختصين والمعنيين بالصراع العربى ـ الصهيونى حيث يغطى هذا التوثيق الكرونولوجى لشئون اسرائيل الداخلية والخارجية بما فيها الصراع العربى ـ الاسرائيلى والقضية الفلسطينية تحديدا ، تطورات سنة كاملة فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كما حددتها احداث ومعطيات ومواقف اسرائيلية على مستوى الحكومة وسائر الهيئات الرسمية والاحزاب ومختلف التشكيلات السياسية فى اسرائيل .
يبدأ هذا التوثيق من مطلع يناير ١٩٨٥ وينتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ وقد اعتمد تقسيم هذا العمل الى خمسة موضوعات اساسية سجلت احداثها ووقائعها المهمة بالتسلسل الزمنى كلا على حدة القسم الاول ، ويغطى الوضع الداخلى فى اسرائيل على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك شئون عرب الارض المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ والاستيطان اليهودى داخل حدودها هذه ، القسم الثانى ، ويغطى أهم شئون المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وفى القسم الثالث رصد لعلاقات اسرائيل الخارجية والقسم الرابع خاص بإسرائيل والبلاد العربية حيث وخلافا لباقى الاقسام أفرد للباب المتعلق بلبنان ستة اقسام فرعية من أجل توثيق أكثر سلاسة لكل الشئون المتعلقة بالاحتلال الاسرائيلى المستمر فى لبنان أما القسم الخامس والاخير فيوثق التطورات فى سياسات اسرائيل تجاه القضية ومساعى التسوية السياسية وحركة المقاومة الفلسطينية ممثلة فى منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيماتها كافة كما يوثق نشاط المقاومة الفلسطينية ضد الكيان الصهيونى واعتمد فى هذا التوثيق الكرونولوجى على مصدرين اسرائيليين رئيسيين هما صحيفتا هارتس ودافار اليوميتان واستعين بصحف اسرائيلية اخرى ممثل عال همشمار ومعاريف ويديعوت احرونوت حيث دعت الحاجة

أحمد يوسف القرعى

دوريات متخصصة

● الدبلوماسى :

مجلة دورية متخصصة فى الشئون الدولية والدبلوماسية تصدرها وزارة الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة ونشرت المجلة فى عدد سبتمبر ١٩٨٨ عددا من الدراسات منها دراسة د . يوسف الحسن حول الإنتفاضة : الخصائص والدروس والمستقبل ومحاضرة د . سعد الدين ابراهيم حول مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربى ودراسة د . جاسم عبد الغنى حول العلاقات الأوروبية الأمريكية فى ظل الوفاق الدولى .

● قضايا فكرية :

سلسلة كتاب تصدر تحت شعار : [من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع]
ويشرف على اصدارها الأستاذ محمود امين العالم . وخصص الكتاب السابع (الصادر فى اكتوبر ١٩٨٨) لمستقبل الصراع العربى الصهيونى ويرصد عبر دراساته ومتابعاته وشهاداته الخمسية الاحتمالات الممكنة لمستقبل هذا الصراع .

● الفكر العربى المعاصر :

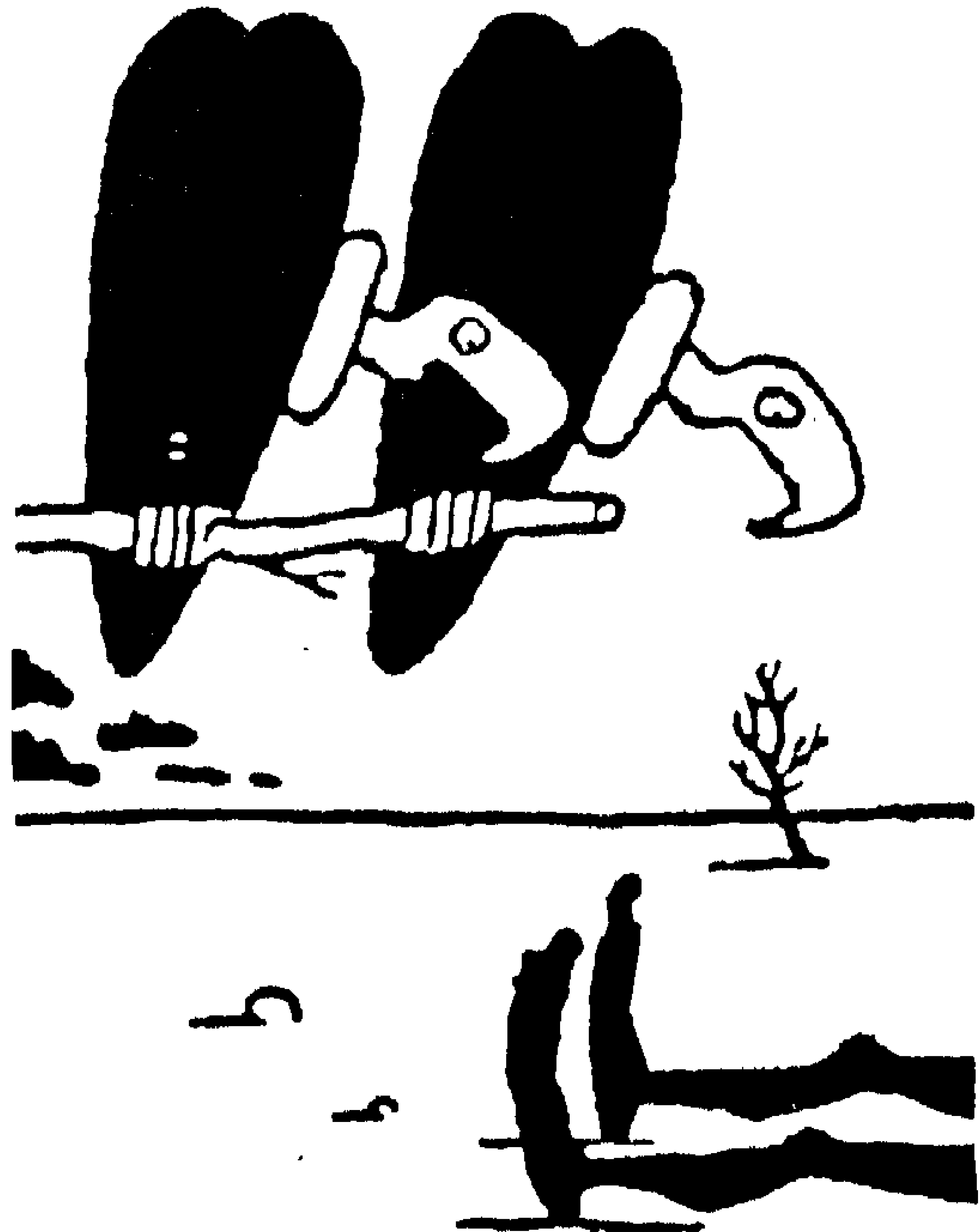
مجلة فكرية مستقلة تصدر عن مركز الانتماء القومى ببيروت باريس . وفى عدد سبتمبر / اكتوبر ١٩٨٨ افردت المجلة محورا خاصا تحت عنوان « النهضوى / السياسى » ضم عددا من الابحاث التى تطرح موضوعاتها عبر مداخل معرفية سواء تناولت جوانب فلسفية او اجتماعية او استراتيجية . وفى مقدمة هذه الأبحاث بحث الاستاذ مطاع صفدى (رئيس التحرير) حول اشكالية النهضة والتنمية : المشروع النهضوى المختلف .

● الدراسات الاعلامية :

مجلة فصلية للسكان والتنمية والتعمير تصدر عن المركز العربى للدراسات الاعلامية بالقاهرة وفى عدد اكتوبر ١٩٨٨ ركزت افتتاحية رئيس التحرير صلاح الدين حافظ على اعمال ندوتين شهدتهما القاهرة مؤخرا الأولى حول الاعلام والمشكلة السكانية والتنمية والأخرى حول الاعلام والذاتية الثقافية العربية هذا الى جانب عدة دراسات وبحوث اعلامية ممتازة حول القمر الصناعى الاسرائيلى والقمر العربى عربسات والاعلام العربى وحقوق الانسان واللغة فى نظرية الاعلام ، والاعلام والانتاج والسكان والتنمية فى المنظور الاسلامى .

رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية

فن الكاريكاتور .. مصدر مهمل للرؤية النافذة داخل قضايا التنمية الدولية



. النسر لزميله : هذا رجل تشادى قتل بيد جندى ليبى ، بمدفع سوفيتي من هليوكبتر فرنسى ، قطع غيارها الالكترونية امريكية !! (لوكانار انشينيه - ١٩٨١)

هذا هو عنوان مقال مثير وطريف كتبه د . جوزيه هافيت أستاذ التنمية الزراعية فى مؤسسة التنمية الدولية والتعاون فى أوتاوا بكندا ، ونشر فى مجلة « حوار التنمية » Development Dialogue التى تصدرها مؤسسة داج همرشولد فى اوسالا بالسويد .

ويتناول المقال أهمية فن الكاريكاتور وقدرته على خدمة قضايا اجتماعية كبيرة بصورة قد تكون أكثر فعالية من الدراسات والأبحاث والمقالات المطولة ، وخاصة تأثير هذا الفن على قضايا التنمية المختلفة . وقد حاولت مجلة « حوار التنمية » منذ بداية صدورها أى منذ خمسة

عشر عاما أن تنشر الدراسات والتحليلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية لقضايا التنمية ، كما حاولت أيضا إبراز هذه القضايا من خلال الشعر والقصص القصيرة والمقالات المصورة وأعمال فنية أخرى ، وذلك لأن المشكلات التى يتم مناقشتها فى مجال التنمية الدولية يمكن أن تصبح أكثر وضوحا فى التقديم الأدبى والفنى عنها فى البحث العلمى . وقد قام كاتب هذا المقال بإضافة مجال جديد لخدمة هذه القضايا هو الكاريكاتور أى فن الفكاهة المصورة التى تنطوى على الهجاء الحاد والنقد اللاذع للأوضاع غير المقبولة ، مؤكداً أن نهج فنانى الكاريكاتور المستقل فى تناول القضايا الدولية يخدم هذه القضايا بشكل كبير ، ويقول أن خبراء العلوم الاجتماعية قد أهملوا هذا الفن ولم يستعينوا به كمصدر من مصادر الرؤية الثاقبة الكاشفة للحقائق الدولية . فهذا الفن هو رسالة مقتضبة تعبر بالصورة والكلمة القصيرة عن ما تعجز عنه مقالات طويلة من الشرح والتفسير .

وينصح الكاتب بمزيد من التعاون بين خبراء العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفنانى الكاريكاتور ويدعو الى مزيد من وعى كل فريق بالاخر ، لان مثل هذا الوعى سيؤدى الى نتائج باهرة . فبساطة الكاريكاتور تجعل قراءه قادرين على استيعاب وتفهم أكثر المشكلات تعقيداً ، وبذلك يسهم فى تشكيل الرأى العام حول القضايا الدولية المختلفة . ويختار جوزيه هافيت للتدليل على ما ورد فى مقاله بعض رسوم الكاريكاتير التى ظهرت فى الصحافة العالمية فى أحقاب مختلفة وعبرت عن مراحل تاريخية معينة نعرضها فيما يلى الى جانب بعض الرسوم الأخرى التى رأينا انها تخدم نفس المعنى .



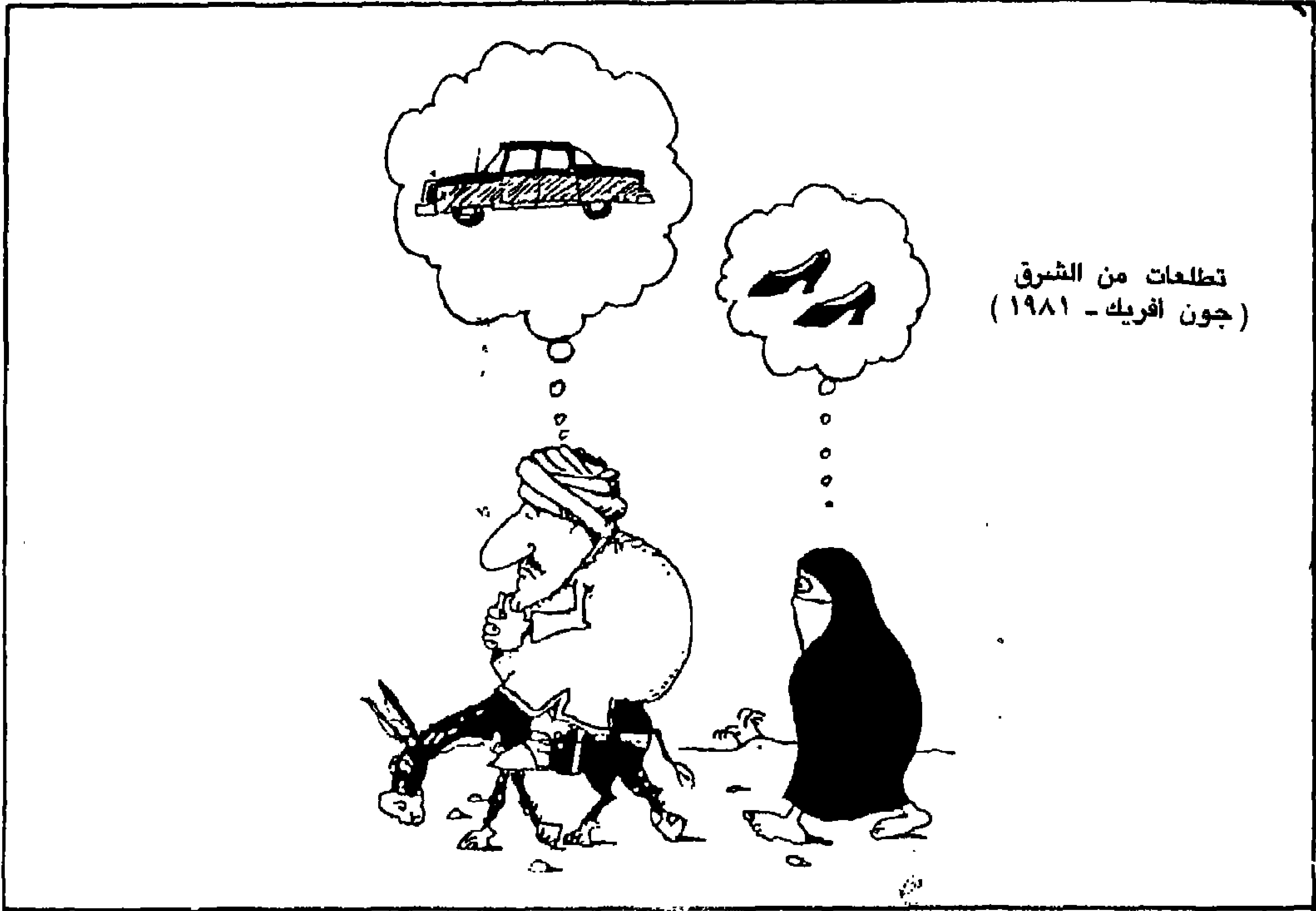
(ذى نيويوركز - ١٩٥١)

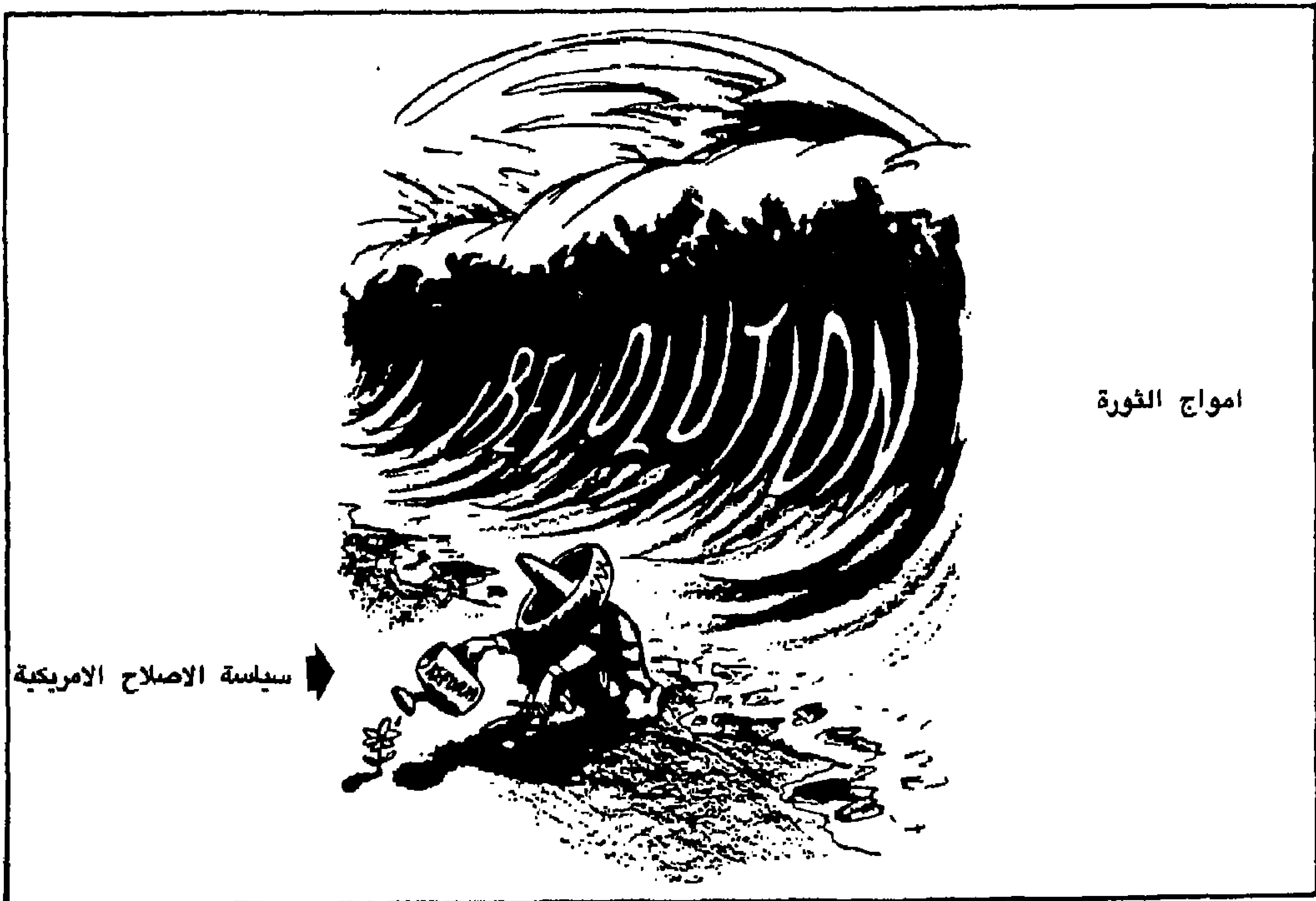


نيكاراجوا قبل الثورة

يضم الكاريكاتور صور جميع زعماء العالم فى ذلك الوقت وليس بينهم سوموزا ديكتاتور نيكاراجوا .. ولكن هناك وجهان بدون ملامح يرمزان الى الزعماء الجدد القادمين .

نشر هذا الكاريكاتير بمناسبة انعقاد الصالون الدولى الثامن لرسوم الكاريكاتور - ١٩٧١


تطلعات من الشرق
(جون افريك - ١٩٨١)



امواج الثورة



أربعــون عــاماً على قيــام الدولــة الاســـرائيلية

إعداد : سوسن حسين

● إذا نظرنا الى تاريخ الأمم نجد أن أربعين عاما لا تشكل سوى لحظة عابرة فى عمر هذا التاريخ ومع ذلك فهذه السنوات الاربعين هى كل عمر اسرائيل .

لقد فرضت اسرائيل وجودها على منطقة الشرق الأوسط بالقوة العسكرية ، وعاشت معزولة محاطة بمشاعر الكراهية والعداء من كل جانب . عاشت سنواتها الاربعين فى قلق مستمر ، يدفعها خوفها الى مزيد من التسليح ومزيد من سياسة البطش والارهاب ، حتى أصبحت اسرائيل جيتو كبيراً ، وفشل تفوقها العسكرى فى أن يحقق لها الأمن الذى تحلم به ، واليوم تضيف ثورة الحجارة بعداً جديداً الى الصراع ، لقد كان الخطر يأتيها من خارج الحدود ، أما الان فتجد نفسها وجها لوجه مع من سلبتهم الأرض والحقوق لا يفصل بينها وبينهم أى بعد جغرافى . ان الانتفاضة الفلسطينية التى دخلت عامها الثانى هى أبلغ دليل على يأس شعب محتل طال انتظاره للحل الذى لا يجيء ، شعب ذاق جميع صنوف القهر والاذلال ولم يعد هناك ما يخشاه ، شعب اراد تنبيه العالم الى الأوضاع الظالمة التى يعيش فى ظلها . ان موقف اسرائيل اليوم داخل الأراضى المحتلة أشبه بقنبلة موقوتة تتعاظم خطورتها مع مرور الوقت وليس العكس .

● ان اسرائيل لا يمكن أن تستمد شرعيتها إلا من داخل المنطقة التى تعيش فيها مهما كانت قوة المساندة التى تأتيها من الخارج . ان القيادة الاسرائيلية الحالية قيادة ضعيفة مرتجفة لا تستطيع أن تقدم على أى خطوة أو مبادرة فى اتجاه السلام ، قيادة تخفى ضعفها وراء التعنت والتشنج والاصرار على استمرار الوضع القائم . ان ما ينقص اسرائيل اليوم هو وجود زعيم قوى ، رجل دولة يكون على مستوى الأحداث ينقذ أسرائيل من نفسها ويخرجها من ورطتها قبل فوات الأوان ، فوجود أسرائيل يتوقف على اندماجها فى البيئة المحيطة بها ، ولن يكون هذا الاندماج عن طريق استمرار الاحتلال القمعى للأراضى الفلسطينية وتجاهل التطلعات القومية المشروعة للشعب الفلسطينى . ان احتلال بضعة كيلو مترات من الارض لن يحقق الأمن لاسرائيل ذات الأربعة ملايين نسمة . كما أنها لن تستطيع الاستمرار فى سياستها اللاأخلاقية الى ما لا نهاية دون أن يدينها العالم كله ويصب لعناته على رأسها . ويكفيها أن صورتها قد تلطخت بالخزى والعار ، ونضحت على الولايات المتحدة رفيقتها على الطريق المؤدى الى الكارثة المحققة .

● ان المناخ العام مهيأ حاليا لاقرار السلام فى الشرق الأوسط ، ولأول مرة منذ اعلان وعد بالفور تلوح فى الأفق بشائر تسوية عادلة ومشرفة بالنسبة لجميع الأطراف ، فهل سيكتب لهذه التسوية أن ترى النور ؟ هل ستستمع اسرائيل الى صوت العقل فتختار طريق السلام والسلامة ، أم ستستمع الى صوت نفسها فتختار طريق الحرب والدمار ؟

وقد قدمت مجلة « بوليتيك إترانجير » Politique Etrangère ملفا كاملا عن « اسرائيل بعد أربعين عاماً » إنتقينا منه بعض المقالات التى تحاول أن تجيب على هذه التساؤلات .

politique étrangère

REVUE TRIMESTRIELLE
PUBLIEE PAR L'INSTITUT FRANCAIS DES RELATIONS INTERNATIONALES

- Vers La paix en Terre Sainte
- Par Walid Khaldi
- Politiøue Etrangère 2 - 1988

نحو إقرار السلام في الأراضى المقدسة

بقلم : وليد خالدى

● يعتبر هذا المقال احدى المحاولات الجادة التى يقوم بها المفكرون العرب فى الخارج من خلال العرض الأمين للقضية الفلسطينية وطرح الحلول المنطقية لها لدفع الحكومة الاسرائيلية الى تحكيم عقلها والنظر الى أبعد من موطىء قدميها والتخلى عن سياسة الاحتلال القمعى التى ستضر أول ما تضر بالدولة الاسرائيلية نفسها فى المدى البعيد .

إن الثورة التى اندلعت فى ديسمبر ١٩٨٧ فى الأراضى التى تحتلها اسرائيل منذ أكثر من عشرين عاما هى المحاولة الرابعة الكبرى من جانب الفلسطينيين لمقاومة احتلال الصهاينة لأراضيهم ، فالمحاولة الأولى كانت من ٣٦ الى ١٩٣٩ وكانت موجهة ضد السياسة البريطانية التى اقترحت انشاء وطن قومى يهودى فى الأراضى الفلسطينية ، والثانية عام ١٩٤٧ عندما عمت البلاد موجة عارمة من الاحتجاج على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذى نص على تقسيم فلسطين ، وتطور هذا الاحتجاج الى حرب أهلية ثم انفجرت الحرب الحقيقية وقت رحيل البريطانيين ١٥ مايو ١٩٤٨ ، المحاولة الثالثة واكبت ظهور الشتات الفلسطينى عام ٦٤ ، ١٩٦٥ وقيام منظمة التحرير الفلسطينية وظهور الحركات الفدائية التى تكافح ضد الاحتلال . واخيرا الانتفاضة وهى تختلف عن الثورات الثلاث التى سبقتها ، فالفلسطينيون فى غزة والضفة يجدون انفسهم اليوم فى مواجهة مباشرة وجها لوجه مع من أغتصبوا منهم الأرض وسلبوهم الحقوق ، دون وساطة طرف ثالث ، ولا يفصل بين الاثنين اية مسافة جغرافية . وفى الوقت الذى لجأت فيه اسرائيل الى استخدام جميع اساليب القوة التى يمكن ان تستخدمها دولة فى قمع الانتفاضة ، لم يجد الفلسطينيون سلاحا سوى الحجارة التى يجمعونها من الأرض .

إن زعماء ثورة الحجارة قد عبروا فى القدس فى ١٤ يناير ١٩٨٨ عن أملهم فى ان تكف اسرائيل عن احتلالها للأراضى الفلسطينية وتترك الفرصة أمام اقرار سلام حقيقى بينها وبين الفلسطينيين . وهذه الرغبة تعبر عن الارادة الفلسطينية الجماعية . ويقول الكاتب ان الانتفاضة تذكرنا بمأساة قلعة الماساوا اليهودية وتشكل محاولة مشروعة لجذب انتباه واهتمام الرأى العالم العالمى وتحريكه .

الفلسطينيون شعب له حقوق كاملة :

● منذ بداية الحرب العالمية الأولى ظهرت الهوية القومية الفلسطينية بوضوح وتأكدت تحت الانتداب البريطانى من خلال مقاومة الصهيونية . ولم يكن هناك شك بالنسبة لاعضاء الأمم المتحدة وخاصة الولايات المتحدة التى صوتت لصالح تقسيم فلسطين فى ان الفلسطينيين شعب له حقوق كاملة ، وله حق فى دولة مستقلة . وقد تعمق الشعور القومى الفلسطينى منذ بداية الشتات عام ١٩٤٨ بشكل جارف ، ولم يكن انشاء منظمة التحرير الفلسطينية سوى تعبير عن هذه الحقيقة . لقد تعرض الفلسطينيون منذ قيام الدولة الاسرائيلية لتجارب كثيرة دعمت لديهم احساسا بالتضامن القومى ، وهذا شىء نادر فى الشرق الأوسط بل وفى العالم الثالث على وجه العموم . ان هذا التضامن القومى العميق قد ساعد الفلسطينيين على تجاوز الشتات الجغرافى وتجاوز الطائفية والتنافس بين القرى والقبائل ، ومقاومة ضغوط الحكومات العربية المضيفة وضغوط الاحتلال الاسرائيلى . وهذا الاحساس العميق بالهوية القومية قد أفشل جميع محاولات فرض زعامات غير شرعية على الفلسطينيين ، وافشل جميع محاولات خداعهم بحلول لا تمنحهم السيادة كاملة ، وافشل أيضا جميع الجهود التى بذلت لاجبارهم على الرحيل ان الفلسطينيين قد تعلموا درسا من مصير أبائهم الذين رحلوا عن فلسطين فى ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، وحتى اذا أرادوا الرحيل فالى أين ؟ ان لبنان وسوريا لم تعودا من الدول التى تستقبل الفلسطينيين ، والاردن يخشى التدفق الفلسطينى الى أراضيه ، ومصر لم تعد تتسع لشعبها

نفسه ، ودول الخليج العربى خفضت امكانيات الاستضافة بدرجة كبيرة .

ان عدد الفلسطينيين قد تضاعف ثلاث مرات خلال الأربعين عاما الماضية ، فمن ١,٣٠٠,٠٠٠ مليون عام ١٩٤٨ أصبح عددهم اليوم ٤,٥٠٠,٠٠٠ مليون ، ولن تتوقف هذه الزيادة . ان سكان غزة وحدها قد بلغ ٦٠٠,٠٠٠ نسمة وسيصل الى ٩٠٠,٠٠٠ نسمة فى نهاية هذا القرن . ومع ذلك يفكر بعض زعماء اسرائيل فى انتهاج سياسة خلع الفلسطينيين من أرضهم وطردهم ! ! الى اين ؟ وفى أى اتجاه ؟ شمالا فى قلب لبنان الشيعية ؟ أو فى اتجاه دمشق عبر مرتفعات الجولان ؟ أم جنوبا فى اتجاه سيناء ؟ أم شرقا فى الجانب الآخر من نهر الأردن ؟

ان جميع هذه الافتراضات لا يمكن تطبيقها . ان طرد الفلسطينيين عام ١٩٤٨ قد تم فى ظروف مختلفة تماما وفى أعقاب معارك طاحنة بين جيشين نظاميين ، أما طرد الفلسطينيين اليوم فهو أمر مختلف تماما . وقد اكدت ردود الفعل الفلسطينية لأعمال القمع والعنف الاسرائيلية انه لم يعد من السهل افزاع الفلسطينيين كما حدث عام ١٩٤٨ . ان الشجاعة النادرة التى ابداها الشباب الفلسطينى منذ ديسمبر ١٩٨٧ فى الأراضى المحتلة هى دليل ضمن أدلة اخرى كثيرة على المقاومة التى تواجهها سياسة الطرد الجماعى التى تنتهجها القوات الاسرائيلية . وبناء عليه نستطيع ان نؤكد ان الغالبية العظمى من سكان الأرض المحتلة ستمكث فى مكانها ولن تغادره وستتزايد اعدادها رغم عمليات الاستيطان الاسرائيلى التى تقلص مساحة الأرض المتروكة للفلسطينيين . ان احداث الأرض المحتلة تجد صدى قويا لدى فلسطينيي الشتات ، لذلك لن يؤدى الانكار المستمر لوجود قومية فلسطينية الى التخفيف من حدة هذا الشعور القومى الجارف .

وكما ان اسرائيل حقيقة يجب ان يقبلها الفلسطينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كذلك الدولة الفلسطينية هى الأخرى حقيقة يجب ان تقبلها اسرائيل ، وكما ان اسرائيل موجودة كذلك الفلسطينيون موجودون بل وسيتضاعف هذا الوجود مع مرور الوقت .

اسقاطات المشكلة الفلسطينية :

● ان المشكلة الفلسطينية قد افرزت مع مرور الزمن موجات متلاحقة من الصراعات الجديدة فمنذ بداية ظهور المشكلة أى عام ١٨٨٠ انفجرت المواجهات بين الطائفة اليهودية فى فلسطين والسكان العرب واستمرت ، وفى عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ انفجرت المواجهة بين اسرائيل وجيرانها العرب . وبعد ١٩٦٧ اكتسبت المواجهة ابعادا جديدة رغم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التى تم توقيعها منذ أكثر من عشر سنوات . ويقول الكاتب ان تحليلا ولو سريعا لهذه الحقبة الأخيرة سيوضح الآثار الضارة لاستمرار هذا الصراع على الاستقرار الاقليمى وأيضا على المصالح الغربية وعلى العلاقات بين القوتين العظميين ، فمثلا تصاعد قوى التطرف الدينى فى الشرق الأوسط له علاقة وثيقة بغياب حل المشكلة الفلسطينية .

وادت عمليات جنوب لبنان الى ظهور سلالة جديدة من المناضلين الشيعة يتجاوبون مع فكر خومينى ، وبالتالى أوجدت التطرف الدينى المستوحى من ايران على الحدود الشمالية لاسرائيل . كما ان الحظر البترولى عام ١٩٧٣ قد تقرر كرد على المساندة الامريكية لاسرائيل خلال حرب هذا العام فى الشرق الأوسط .

ان امل الاسرائيليين فى ضرب القومية الفلسطينية ضربة قاضية عن طريق تصفية منظمة التحرير الفلسطينية قد دفعهم الى غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تحاصر فيها اسرائيل عاصمة عربية وتحتلها . وادى رحيل المنظمة عن بيروت الى اغتنام الولايات المتحدة لهذه الفرصة ومحاولة إعادة بناء لبنان حول الاقلية المسيحية المارونية متجاهلة الطوائف الدينية الأخرى ، وكانت النتيجة المأسوية والخسائر الفادحة فى الارواح الامريكية وغيرها والمواجهة الأولى من نوعها فى التاريخ بين امريكا وسوريا ، وتداعت المؤسسات الكبرى فى لبنان وعمت الفوضى واحتدمت الرغبة فى الانتقام التى أدت الى احتجاز الرهائن الامريكية والغربية وما ترتب على هذه العملية من نتائج وفاضح هزت المجتمع الامريكى . كما ان معارضة اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة لبيع السلاح الامريكى الى الدول العربية حتى المعتدلة منها قد أثر على مصداقية واشنطن لدى هذه الدول وهدد استمرارية ولاء هذه النظم المعتدلة للولايات المتحدة وأدى ببعضها الى البحث عن مصادر أخرى فى الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتى مما اضعف نفوذ الغرب أكثر وأكثر . وقد أدى هذا التنافس بين القوتين العظيميين الى تضخم ترسانات السلاح فى اسرائيل وبعض الدول العربية الراديكالية بشكل خطير . وهناك دلائل قوية تشير الى ان اسرائيل قد تخطت العتبة النووية فى الوقت الذى يزداد فيه الاقتناع بوجود وسائل حرب بيولوجية فى المنطقة .

وفى الواقع ان الخسائر الهائلة فى الأرواح والعتاد التى ستنتج حتما عن اندلاع حرب جديدة بين العرب واسرائيل يمكن ان تكون حجة قوية للتدليل على ضرورة نزع فتيل المشكلة الفلسطينية علما بأنها اساس الخلاف بين اسرائيل والدول العربية ، وهى ضرورة ملحة لأن الكفاح من أجل فلسطين قد بدأ يكتسب الطابع الدينى .

ان البعد الدينى فى الصراع الذى بدأ يتزايد فى الآونة الأخيرة بشكل خطير لم يكن موجودا فى البداية عندما قامت الدولة الاسرائيلية رغم ان العرب قد قارنوا بينها

وبين الدولة الصليبية فى القرون الوسطى . لقد كان رد الفعل العربى فى ذلك الوقت ذا طابع علمانى بسبب قوة الايديولوجية التى كانت سائدة فى ذلك والتى ارتكزت على القومية العربية ، وهذه القومية تجمع بين جميع الشعوب العربية فى أمة واحدة تشترك فى لغة واحدة وتاريخ واحد ومصالح واحدة . ولكن هذه القومية العربية لم تحل المشكلة وظلت عاجزة امام الاحتلال الاسرائيلى للأراضى الفلسطينية . وادى استمرار المشكلة الفلسطينية الى ظهور وتفاقم التيار الدينى المتطرف . وقد وجه آية الله الخومينى نداء الى جموع المسلمين وليس الشيعة فقط ناشدهم فيه ان يهبوا لتحرير القدس .

وقد يقول البعض ان التطرف الدينى هو رد فعل لتأكيد الذات فى مواجهة أمور كثيرة مثل تفشى القيم الأجنبية فى العالم الاسلامى ونوع من الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية الظالمة . ولكن الذى لاشك فيه هو ان غياب حل الصراع العربى الاسرائيلى قد عمق هذا التطرف ودعمه .

ونجد ان الفلسطينيين داخل الأراضى المحتلة وخارجها قد تأثروا كثيرا بهذا التحول فى المناخ السياسى ، فنلاحظ ان التنافس الذى كان سائدا بين المجموعات الدينية المتطرفة وبين الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية قد انقلب الى تضامن وتنسيق الجهود بين الفريقين . وهذا يعبر عن التغير الذى حدث فى العقلية السياسية فى الشرق الأوسط التى تبتعد تدريجيا عن العقلانية ، ويعبر كذلك عن الوعى بوجوب توحيد الصفوف لمواجهة الضغوط الاسرائيلية المتزايدة . ان الشعوب تتجه الى الله لتجد عنده الحل للمشكلات التى لا حل لها ، وقد لا نكون مبالغين لو قلنا ان مشكلة فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى ستصبح النسخة الحديثة من الحروب الصليبية للقرن الحادى والعشرين .

الولايات المتحدة والصراع العربى الاسرائيلى : الخيار الاردنى :

لقد كان الرأى العام العربى يعتبر دائما الولايات المتحدة القوة الغربية الصديقة التى يمكن الوثوب بها ، على عكس بريطانيا وفرنسا اللتين سيطرتا على معظم دول المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية .

وكان للولايات المتحدة هدفان اساسيان فى الشرق الأوسط وهما : الحصول على البترول العربى ، ومنع السوفيت من السيطرة على المنطقة ، وهما هدفان غير متناقضين وسهلا التحقيق نظرا للعلاقات الودية بين الأمريكيين والعرب ، بل ان الاتحاد السوفيتى كان يشكل خطرا كبيرا بالنسبة لدول الشرق الأوسط لقربه من المنطقة وأيضا للعداء العربى التقليدى للشيوعية لذلك سعت هذه الدول الى اكتساب صداقة القوة البعيدة . ولكن سرعان ما تغير الموقف ولا يمكننا ان نفصل بين التغلغل السوفيتى فى المنطقة وبين الفشل فى ايجاد حل للصراع العربى الاسرائيلى . لقد اراد العرب ان يردوا على مساندة الولايات المتحدة لاسرائيل بالمساندة السوفيتية لهم . أما فيما يتعلق بالبترول فسنجد ان العرب محتاجون للاسواق الأروبية مثلما تحتاج هذه الاسواق للبترول العربى . ولكن الأزمة السياسية التى انفجرت وأدت الى الكف عن تزويد الغرب بالبترول كانت نتيجة السياسة الأمريكية تجاه اسرائيل .

ان العالم العربى يفكر منذ اربعين عاما فى طبيعة ودوافع السياسة الاميريكية ، وفى الواقع لم يحظ موضوع بمثل هذا الاهتمام والدراسة فى الأوساط السياسية العربية . ويقدم لنا المقال ثلاث فرضيات أساسية تم استخلاصها من الدراسات التى قدمت فى هذا الصدد .

أولا : الفرضية التى تقول بأن السياسة الامريكية فى النزاع العربى الاسرائيلى هى انعكاس لقيم ثقافية ودينية ثابتة .

ثانيا : ان النظام السياسى التعددى للولايات المتحدة يترك حرية العمل كاملة أمام المجموعات المتنافسة وخاصة اللوبى الموالى لاسرائيل .

ثالثا : ان الولايات المتحدة بصفتها قوة امبريالية رأسمالية تعادى بالضرورة المصالح العربية .

وقد رجحت الاوساط العربية المهتمة بمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة الفرضية الثانية ، وتصورت بسذاجة شديدة جدا انها تستطيع تغيير السياسة الامريكية ، وقد اصرت هذه الاوساط طويلا على ضرورة التمييز بين الوعود الانتخابية وبين السياسة التى تنتهج فيما بعد ، ولكن موقف حكومة ريجان وبالذات فى فترة رئاسته الثانية أطاح بكل هذه الحجج . حقا ان مبادرة ريجان فى ١٩٨٢ قد اظهرت بعض النوايا الحسنة للادارة الامريكية ، ولكنها اختفت سريعا . وقد أدى ذلك الى تطابق صورة الولايات المتحدة واسرائيل لدى المثقفين العرب . فعندما تغزو اسرائيل وتنهك وتحتل يرى هؤلاء يد الولايات المتحدة وراء كل ذلك . والنتيجة ليس فقط فقدان الثقة فى واشنطن كوسيط وحكم غير منحاز وانما وضعها فى معسكر الاعداء . ولم تفلح اى جهود امريكية فى التخفيف من هذه الفكرة التى تأصلت فى الوجدان العربى ، والتى اكدتها اكثر واكثر الادارة الامريكية الجديدة .

ان احدى القناعات الاساسية فى السياسة الامريكية هى ان دولة اسرائيلية قوية تستطيع ان تقدم تنازلات من اجل السلام ، ولكن حتى حزب العمل الاسرائيلى لا يستجيب لأبسط المطالب الفلسطينية . ان اكبر تنازل ممكن ان يقدمه حزب العمل هو السماح بمنطقتين فلسطينيتين فى قطاع غزة والضفة الغربية تفصل بينهما المستوطنات اليهودية مدنية وعسكرية . وتقام هذه

المناطق الفلسطينية على ٦٠٪ أو ٧٠٪ من مساحة القطاع و ٤٠٪ من مساحة الضفة ، وتدير الشئون الأمنية فى هاتين المنطقتين ايد اسرائيلية ، ويدعى الأردن للاشتراك فى حفظ النظام حتى يمكن اطلاق تسوية اقليمية على هذا الاتفاق .

وفى رأى الكاتب ان ما يقدمه شيمون بيريز وحزبه لا يختلف كثيرا عن المضمون الاساسى للخيار الاردنى الذى تتحمس له الولايات المتحدة ، فهذا الخيار يمكن ان يكون حلا انتقاليا أو نهائيا ، ويعفى اسرائيل من الاعتراف بالدولة الفلسطينية السابقة او الحالية ، ويبعد منظمة التحرير وهى رمز الدولة الفلسطينية عن عملية السلام ؛ وتقدم للعالم صورة طيبة لاسرائيل وتلقى بمسئولية رفض السلام على عاتق الفلسطينيين .

ان هذا الخيار الاردنى هو النسخة الحديثة من تقليد قديم ارسى قواعده تيودور هيرتزل عام ١٨٩٨ وتبعه حاييم وايزمان فى مفاوضاته مع لورد بالفور ١٩١٧ ومن بعده كثير من الزعماء الصهاينة ، وهو التقليد الذى يهدف الى حل المشكلة الفلسطينية دون اشتراك الفلسطينيين انفسهم . وكل هذه المحاولات قد باءت بالفشل وأدت الى نتائج مأسوية .

والخلاصة ان الخيار الاردنى لن يؤدى الى استقرار الاردن بل بالعكس سيهز دعائم النظام نفسه وسيضعه فى مواجهة المقاومة الفلسطينية . وقد تنبه الملك حسين بصفته اقدم زعيم عربى فى المنطقة الى خطورة هذا الوضع واتخذ القرار المناسب .

برنامج القدس :

● ان الوقت مازال مبكرا لتحديد من هم الزعماء الجدد التى افرزتهم الانتفاضة ولكن هناك بعض النقاط المؤكدة التى يمكن تقديمها :

اولا : هناك مؤشرات واضحة تؤكد على بداية تكوين هيكل تحتى تنظيمى واسع ، خليط من جماعات رسمية وغير رسمية ، وكما هى العادة فى مثل هذه الحالات نجد ان زعامة هذه الجماعات المكافحة غير معروفة وغير مركزية ولا هرمية . وهذا الوضع الجديد يتسم بصفات جديدة هى التغلب على الانقسامات بين الجماعات الفلسطينية وتخطى خلافاتها الايديولوجية ، هذه الخلافات التى اثرت حتى الآن على فعالية المقاومة . ان هذا الاجماع الوطنى الواسع وهذه الوحدة بين صفوف مختلف الاجنحة الفلسطينية لم يسبق له مثيل .

ثانيا : تدمير حاجز الخوف ، فقد اكتسب الفلسطينيون وهم يواجهون اسوأ اوضاع الاحتلال على مدى حقبتين من الزمان حصانة ضد الخوف ، فلم يعودوا يخشون شيئا ، فقد عرف اكثر من نصف السكان الذين يعيشون فى الاراضى المحتلة السجون الاسرائيلية ، كما ان من النادر ان تجد عائلة فلسطينية لم يتعرض احد افرادها للأذى والاذلال والنفي والسجن ، وكم من الفلسطينيين رأوا منازلهم تدمر أمام اعينهم .. ماذا هناك اسوأ من ذلك ؟ وعندما تكون كل تفصيلة من تفاصيل الحياة على المستوى الشخصى او العام يقررها ويتحكم فيها جهاز الاحتلال العسكرى .. ماذا نتوقع ان يكون رد الفعل ؟ بلاشك كراهية مدمرة للنظام وحراسه ، وهذا الشرط الاساسى لتخطى حاجز الخوف .

لقد بدأ الفلسطينيون فى الارض المحتلة يقتنعون اخيرا بوجوب الاعتماد على النفس لا على الغير وبأن الخلاص لن يأتى الا اذا سعوا هم اليه . ثلاث احقاب مضت دون ان يجىء الحل الذى ينتظرونه من وراء الحدود ، اذن حان الوقت ليأخذوا مصيرهم فى يدهم .

ان الدوافع والقوى وراء الثورة الحالية فى الارض المحتلة يمكن ادراكها من خلال برنامج القدس الذى تلاه متحدث بلسان الشخصيات والمؤسسات القومية الفلسطينية فى الضفة والقطاع فى يناير ١٩٨٨ اثناء مؤتمر صحفى عقد بأحد فنادق القدس . وهذا البرنامج يشتمل على ديباجة سياسية طويلة وينقسم إلى أربعة عشر بندا ، ثلاثة منها تتعلق بالازمة المباشرة وتطالب بالافراج عن الذين اعتقلوا خلال الاحداث الاخيرة وخاصة الاطفال ، وعودة الفلسطينيين الاربعة الذين اصرت اسرائيل على طردهم رغم حركة الاحتجاج الواسعة ، ورفع الحصار عن مخيمات اللاجئين .

ثم خمسة بنود تتناول حقوق الانسان وتطالب اسرائيل باطلاق سراح الاشخاص الاداريين المحتجزين ووضع حد لتدمير المنازل وضرورة التحقيق فى سلوك الجند الاسرائيليين والاشخاص المكلفين بحفظ الأمن الذين عذبوا فقتلوا المدنيين العزل ، ومنح الفلسطينيين الحرية السياسية والسماح بالاجتماعات واجراء انتخابات حرة تحت رقابة سلطة محايدة . وأثار بندان من بنود البرنامج المسألة الدينية وطالبا بتخفيف الاجراءات الاستفزازية فى مدينة القدس القديمة واحترام الوضع الحالى للاماكن المقدسة المسلمة والمسيحية . كما تناول بندان آخران موضوع ضياع الارض والمياه وطالبا بوضع حد لمصادرة الاراضى واعادة الاراضى التى صودرت لاصحابها والغاء جميع الاجراءات التى تحرم الارض من مصادرها المائية . وقد تصدى البرنامج ايضا للمسألة الضريبية وطالب بالغاء الضريبة ذات القيمة المتزايدة وكذلك جميع الضرائب الاسرائيلية الاخرى المباشرة ، وطالبا بالغاء القيود على اذونات البناء والمشروعات الصناعية وبرامج التنمية الزراعية خاصة حفر الآبار الارتوازية . كما تناول ايضا موضوع التفرقة فى السياسة التجارية والاختيار بين السماح بحرية نقل منتجات الارض المحتلة الصناعية والزراعية الى اسرائيل أو فرض قيود مماثلة على المنتجات القادمة من اسرائيل الى الارض المحتلة .

وتؤكد ديباجة البرنامج ان الاحتلال لا يمكن ان

يستمر إلى ما لا نهاية وان السلام لا يمكن ان يتحقق إلا إذا اعترفت اسرائيل بالتطلعات القومية الفلسطينية التى هى السبب فى الثورة الحالية . وهذه التطلعات هى حق تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية على ارض الوطن تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين . ان استمرار العنف لن يؤدى الا الى مزيد من العنف وسفك الدماء وتعميق الكراهية والحقد والسبيل الوحيد للهروب من المأزق هو المؤتمر الدولى الذى تشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وايضا الاعضاء الخمس الدائمين فى مجلس الامن تحت اشراف القوتين العظميين . ولكى يتم تهيئة المناخ المناسب لانعقاد مثل هذا المؤتمر فان اسرائيل مطالبة بتلبية المطالب التى جاءت فى البرنامج .

ان لهجة البرنامج حاسمة ولكنها معتدلة ، انه لا يتضمن مطالب مبالغ فيها او شعارات ملتهبة . ان هدفه هو الوصول الى سلام تفاوضى مع اسرائيل فى اطار محادثات بين دولة ودولة . ان اهم مطلب فى هذا البرنامج قد يكون ازالة القيود عن الاتصالات السياسية مع منظمة التحرير حتى يتسنى اشتراك فلسطينيي الأرض المحتلة فى اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى لتسهيل تدخلهم المباشر فى عملية تقرير المصير . ومما لاشك فيه ان مثل هذا التدخل سيساعد على ايجاد الحل لا اعاقته .

خطط السلام :

● ان الوضع العام العربى والفلسطينى الحالى يسمح اليوم اكثر من اى وقت مضى بتسوية مشرفة ودائمة ولكن للاسف لايبدو ان الحكومة الاسرائيلية والحكومة الامريكية تدركان ذلك .

ومن خلال الخطط التى تم وضعها لاقرار السلام فى المنطقة يؤكد ان قرارات مؤتمر قمة فاس الذى انعقد فى سبتمبر ١٩٨٢ مازالت اكثرها ملاءمة للتطبيق فى الوقت الحالى ، ان هذه القرارات التى حازت على موافقة جميع رؤساء الدول العربية (فيما عدا القذافى الذى لم يحضر) تعتبر شيئا جديدا تماما فى تاريخ الدبلوماسية العربية . ان لهجتها المعتدلةتهدف فى المقام الاول الى التسويةالسلمية التى تقوم على اساس التعايش مع اسرائيل فى اطار حدود ١٩٦٧ وحتى الآن لم تقدم اسرائيل على مبادرة مشابهة ولم تثبت انها على نفس المستوى من الرقى والشمول .

كما ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية قد تطور هو الآخر على ضوء مقررات فاس واصبح اكثر مرونة ، وبدى ذلك واضحا خلال مناقشات المنظمة مع الاردن فى يناير وفبراير ١٩٨٦ . ويروى الكاتب الذى اشترك فى هذه المحادثات بصفة غير رسمية الاسباب الحقيقية لتوقف المحادثات . ان المحادثات لم تتوقف بسبب رفض ياسر عرفات للقرار ٢٤٢ أو رفضه التفاوض مع اسرائيل او رفضه ادانة الارهاب ، وهى الشروط التى وضعتها واشنطن وعرضتها عمان . ان عرفات قد قبل بالذات قرار ٢٤٢ وجميع القرارات المرتبطة به ، كما اكد ان الحكومة الاسرائيلية هى طرف يتمنى التفاوض معه بشأن تسوية سلمية فى اطار مؤتمر دولى للسلام وعلى اساس الاتفاق الذى وقعه مع الملك حسين عام ١٩٨٥ ، اما بشأن الارهاب فقد ادان العمليات التى تتم خارج الاراضى المحتلة واسرائيل .

ولكن الخلاف الذى ادى الى وقف المحادثات كان بخصوص التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر الدولى ، واصرار عرفات على حصول عمان من واشنطن على التأكيدات اللازمة التى تتعلق بحق تقرير المصير الفلسطينى . ولم تستطع عمان ان تفعل ذلك . لقد اتهم عرفات فى ذلك الوقت بالجمود والعناد ، فهل يعتبر اصراره على عدم الاعتراف باسرائيل من جانب واحد جمودا وعنادا ؟ خاصة ان هذا الاعتراف لم تطلبه الحكومة الاسرائيلية بل واعلنت انها سترفضه ؟ هل يعتبر رفضه ان يضع ثقته العمياء فى قرار الامم المتحدة الذى لا يذكر حتى اسم شعبه فيقوم بانهاء عمليات المقاومة داخل الاراضى المحتلة ويتخلى عن تمسكه بوجود المنظمة داخل المؤتمر الدولى للسلام جمودا وعنادا ؟

فى الواقع ان الاجتماع السابع عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى فى ابريل ١٩٨٧ وعودة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد برهن على التضامن الحقيقى بين اجنحة المنظمة الاساسية عن طريق عزل الاجنحة المنشقة التى تساندها سوريا . وقد قامت المنظمة بتوسيع قاعدتها الشعبية فقبلت ممثلين عن الحزب الشيوعى الفلسطينى وكذلك ممثلين عن الاتجاهات الدينية ، وفى الاجتماع الثامن عشر تأكدت زعامة عرفات بلا جدال . ونلاحظ ان رفض المجلس لقرار ٢٤٢ لم يكن نهائيا وانما لاسباب اهمها ان القرار لم يذكر القضية ولا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وتحدث عن المشكلة كما لو كانت مشكلة لاجئين فقط . وقد اعلن المجلس مساندته لخطة السلام التى وضعتها قمة فاس ١٩٨٢ وعبر عن رغبته فى تنمية العلاقات مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية المعارضة للتوسع والاحتلال . واعلن قبوله الاشتراك فى مؤتمر دولى للسلام تحت رعاية الامم المتحدة ويضم جميع الاطراف المعنية ، وهذا يعنى اسرائيل ايضا . كما اكد المجلس الوطنى مرة اخرى على ضرورة اقامة علاقات وطيدة مع الاردن واعلن قبوله مبدأ اتحاد كونفيدرالى بين الدولتين كشكل للعلاقات المستقبلية بين الاردن والدولة الفلسطينية فى الارض المحتلة .

باختصار ان المجلس الوطنى الفلسطينى قد ترك الباب مفتوحا امام مفاوضات السلام مع اسرائيل مع الاعتراف بضرورة الارتباط المؤسس مع الأردن .

اما بخصوص العلاقات بين سوريا والمنظمة فقد تم

اتخاذ بعض المبادرات لتخفيف التوتر بينهما . وقد انبثقت هذه المبادرات عن الاحساس باهمية التنسيق بين الاطراف المعنية قبل المؤتمر الدولى . وقد كان للكاتب دور بارز فى هذه الجهود ويؤكد ان الطرفين حريصان بالفعل على سد الفجوة التى تفصل بين وجهتى النظر . إن تقاربا بين المنظمة ودمشق يشكل شرطا اساسيا لأى جهد عربى جاد من اجل الاعداد لمفاوضات السلام . أما بشأن مدى استعداد الاسد للاشتراك فى مفاوضات السلام ، فيكفى انه ضمن الذين وقعوا على خطة السلام فى مؤتمر فاس ، ولكن بخصوص شكوكه فى نتيجة التفاوض مع دولة تتمتع بهذا التفوق العسكرى الرهيب وتحظى بمساندة كاملة وغير مشروطة من الولايات المتحدة فهذا شىء لا يمكن ان نلومه عليه .

ان الغرب قد اساء فهم الهدف الاساسى من اجتماع قمة عمان ، لقد انعقد هذا الاجتماع لمناقشة حرب الخليج وعودة العلاقات مع مصر ، ولم تكن اى قمة عربية قد انعقدت منذ ١٩٨٢ بسبب التوتر بين سوريا والمنظمة وبين سوريا والعراق ، وبالتالى فان اهمية قمة عمان تكمن فى انها انعقدت بحضور الاسد وعرفات وصدام حسين . وان مجرد انعقادها سيفتح الطريق امام اجتماعات كثيرة اخرى تناقش الصراع العربى الاسرائيلى ، وهى مرحلة تمهيدية ضرورية لمفاوضات السلام .

من اجل تسوية الصراع :

● يشير المقال الى الجهد الكبير والطاقة التى بذلت والوقت الذى ضاع فى الاختيار بين مؤتمر دولى ام مفاوضات مباشرة فى الوقت الذى لا يوجد على الاطلاق اى خلاف بين مفاوضات مباشرة خارج اطار مؤتمر دولى وبين مفاوضات داخل المؤتمر . انها مجرد شكليات . ان المؤتمرات لا تحل الصراعات ولا يمكن انكار ان نجاح اى مؤتمر دولى انما يعود الى المفاوضات المباشرة المكثفة السرية بين جميع الاطراف المتصارعة وايضا الى ممارسة القوتين العظميين لقدراتهما على اقناع اصدقائهما .

ثم يقوم الكاتب فى ختام المقال بتقديم العناصر الاساسية لتسوية عادلة واقعية ومشرفة للصراع العربى الاسرائيلى على ضوء التجربة التاريخية منذ اعلان بلفور وحتى الانتفاضة الاخيرة فى الارض المحتلة . نعرضها فيما يلى :

- انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان ومرتفعات الجولان حتى الحدود الدولية ونزع سلاح المناطق التى تم اخلاؤها ووضعها تحت اشراف مراقبين من الأمم المتحدة .
- تقسيم اراضى فلسطين على طول حدود ١٩٦٧ .
- دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع تتعايش سلميا مع اسرائيل وترتبط بالاردن فى اتحاد كونفيدرالى ولا تقيم اى علاقات عسكرية مع دول اخرى سواء عربية او غير عربية .
- اعلان القدس الغربية عاصمة لاسرائيل والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية مع التأكيد على الحصانة الدبلوماسية للاماكن المقدسة وسهولة الوصول الى الاماكن المقدسة اليهودية . ويتم تشكيل مجلس دينى تكون رئاسته بالتناوب لتمثيل الاديان الثلاثة والعمل على تدعيم التفاهم بين الطوائف . ويتم التفاوض بشأن حقوق متبادلة للانتقال والاقامة بين العاصمتين فى اطار يحدده اتفاق مشترك .
- عودة محدودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا عام ١٩٤٨ يقررها الطرفان وحقهم فى دخول الدولة الفلسطينية ، ويتم تعويض الذين لا يرغبون فى العودة .
- تخضع المستوطنات اليهودية فى الارض المحتلة التى اقيمت عام ١٩٤٨ للقانون الفلسطينى ويتم اخلاء المستوطنات الاخرى دون تدميرها .
- اعتراف صريح متبادل بين اسرائيل والمنظمة والاردن وسوريا .
- ضمان تقدمه اجتماعات القمة العربية والاسلامية بأن هذه التسوية تضع حدا نهائيا للصراع .
- ضمان القوتين العظميين للاتفاق وكذلك القوى الكبرى داخل مجلس الأمن وخارجه .
- فترة انتقالية محددة وقصيرة .

ان شرائح كثيرة من الرأى العام الاسرائيلى تحبذ تسوية يقبلها الفلسطينيون ، كما ان كثيرا من الاسرائيليين واعون تماما بالمخاطر التى تتضمنها السيطرة المستمرة على شعب آخر ، ولكن للاسف ان الزعماء الاسرائيليين يفتقرون الى هذا الوعى . ولا يوجد اى حل آخر لبلوغ التسوية التاريخية لهذا الصراع الازلى سوى اقامة الدولة الفلسطينية فى الاراضى المحتلة داخل حدود ١٩٦٧ على ان تتعايش هذه الدولة سلميا مع اسرائيل .

واذا لم يحدث ذلك فيسيستمر الصراع والمواجهة بلا نهاية مهما كانت الاجراءات الملطفة التى يتم اتخاذها بين الحين والآخر . كان يجب على الذكاء اليهودى ان يدرك اهمية التسوية المشرفة والدائمة بالنسبة لجميع الاطراف واولها اسرائيل نظرا للحقائق الجغرافية والسكانية والايديولوجية فى الشرق الاوسط . كيف يمكن ان يخفى على العقلية اليهودية ان طريق الاندماج فى منطقة ليس هو الاعتماد المتزايد على المساندة التى تأتيها من الخارج ؟ وان العنف لا يمكن ان يؤدى الى السلام ؟

politique étrangère

REVUE TRIMESTRIELLE
PUBLIEE PAR L'INSTITUT FRANÇAIS DES RELATIONS INTERNATIONALES

- Les Arabes.. entre compromis Politiques et Refus Ontologiques
- Par Ghassan Salame
- Politique Etrangère 2- 1988

العرب بين الحلول السياسية والرفض المبدئى

بقلم د . غسان سلامة

● يشير الكاتب فى بداية مقاله الى كتيب ظهر عام ١٩١٩ تحت عنوان « الدولة اليهودية فى فلسطين : رأى أحد الأهالى » ان كل شىء موجود فى هذا الكتيب الذى نشر فى اعقاب وعد بلفور مباشرة : الحجج التى تكررت مئات المرات بعد ذلك ، المخاوف العميقة ، النداءات القلقة الموجهة الى الغرب . لقد برهن الكاتب على رؤيته الواضحة لابعاد المشكلة منذ البداية فقال : « مهما قيل أن اللورد بلفور لم يعد اليهود الا بمقر لهم . فإذا لم يكن المقر اليهودى والدولة اليهودية هما نفس الشىء ، فإن الثانية هى النتيجة المنطقية والطبيعية للأولى . ان المشروع اليهودى فى فلسطين سياسى فى المقام الأول ، ودولة يهودية فى فلسطين معناها سيطرة جنس ودين بكل مايتضمنه ذلك من تعقيدات خطيرة ، بالاضافة الى ان هذه السيطرة تشكل تناقضا صارخا مع المبادىء التى اعلنها الحلفاء . ان الغرب قد اطاح بالامبراطورية العثمانية ، وصفقت له شعوب المنطقة ، ولكن تغيير القوة الظالمة بأخرى ليس هو التحرر الموعود . واذا كانت المنطقة قد انتزعت من السيطرة التركية لتوضع تحت سيطرة شعب اخر حتى لو كان هو « الشعب المختار » فهذا شىء مرفوض

ويخلص هذا الكتيب مستعينا بالادلة والبراهين والحجج الدينية ومسترشدا بالتوراة ذاتها الى ان اليهود كانوا أغرابا فى فلسطين وليس لهم اى حقوق على ارضها . كما حذر هذا الكتيب ايضا الأوربيين من الاتجاهات التوسعية التى ستنجم عن مبدأ الصهيونية ذاته . وقارن بين الدولة الاسرائيلية والدول الصليبية وخاصة المملكة اللاتينية فى القدس التى اختفت عام ١٠٩٩ بعد ان عاشت حوالى مائة عام ، فكلتاهما قامت على اساس حركة انفعالية شديدة وليس على أساس تآزر العوامل المنطقية الضرورية لتكوين دولة . وقد أكد هذا الكتيب ايضا على اهمية فلسطين بالنسبة للمسلمين والمسيحيين الذين لن يقبلوا اى سلطة يهودية عليهم .

ان مؤلف هذا الكتيب هو الشيخ يوسف الخازن المفكر اللبنانى المارونى المعتدل ، هو اذن ليس أوروبيا معاديا للسامية ولا متطرفا دينيا . لقد شاهد العرب المشروع الصهيونى يولد ويبدأ تنفيذه فى حركة فريدة فى نوعها بدأت منذ القرن الماضى ولم تتوقف منذ ذلك الوقت . وقد استمدت الدولة اليهودية شرعية مطلبها من المعاناة ، والمذابح التى تعرض لها الشعب اليهودى خلال الحرب العالمية الثانية ، وساعدها الأوروبيون انطلاقا من احساسهم بالذنب واعتبروا ان اقامة الدولة الاسرائيلية هو انتصار للحلفاء ضد النازية ، فيما عدا الجنرال ديجول الذى كان له موقف مخالف . وقد اتهمه بيريز بالجهل بالمسألة اليهودية .

ولكن العرب لم يفهموا هذه الشرعية ولم يقبلوها ، انهم لم يكونوا طرفا فى هذه الحرب رغم محاولات الدعاية الاسرائيلية كشف اى اتصال لهم بدول المحور حتى ولو كان بريئا لاتهامهم بالتواطؤ مع النازية واجبارهم على قبول شرعية اسرائيل كتعويض عن جنون هتلر المدمر . وهو اتهام يفتقر الى اى منطق ولايمكن تصديقه !!

وفى الواقع ان معظم العرب يتعاطفون مع الحلفاء ضد المحور ، كما انهم يعتبرون ان ماحدث فى اوروبا خلال الحرب العالمية الثانية صراعا اوروبيا اقليميا ولايفهمون لماذا انضمت الولايات المتحدة واليابان الى هذا الصراع ، ومن الصعب اقناع اى عربى ان الانسانية جمعاء يجب ان تحمل وزر الخطيئة النازية . كما ان اليهود لايريدون الاقتناع بأن المذابح ومعسكرات الاعتقال كانت مرحلة من مراحل التاريخ الأوروبى غريبة تماما عن هؤلاء الذين يقذفون الحجارة فى غزة والضفة .

فلسطينيون أم عرب :

● ان الحكومة الاسرائيلية تجد صعوبة فى النطق بكلمة فلسطين ، انها تتحدث دائما عن « العرب » اى انها تمحو الهوية الفلسطينية وتمحو وجود شعب فلسطينى له الحق فى حكم ذاتى ، فمن وجهه نظرها « ان العرب تحت الاحتلال » امامهم العالم العربى كله ليذهبوا اليه ويعيشون فيه ، ولكن الاسرائيليين ليس لديهم سوى اسرائيل .

وقد قال كثيرون من الذين يعشقون اصدار الأحكام الصارمة ان المرحلة العربية للصراع قد انتهت واننا فى الوقت الحالى بصدد مرحلة فلسطينية بحتة . فى الواقع ان هناك حججا تساند هذه الرؤية منها اجتماع القمة العربية فى الجزائر فى نوفمبر ١٩٨٧ الذى لم يشر من بعيد أو قريب الى القضية الفلسطينية . وايضا مرور ستة اشهر على الانتفاضة الفلسطينية قبل ان يستطيع زعماء العالم العربى الاجتماع لمساندتها . ولكن الأمر لايتعلق بتناقض جذرى بين الصراع العربى والصراع الفلسطينى وانما هى لعبة جدلية بين رؤيتين متكاملتين للصراع محلية واقليمية تتسيد بموجبها احدى الرؤيتين أحيانا على الأخرى . ان التداخل بين الرؤيتين واضح .

ويستعرض المقال الدلائل التاريخية التى تؤكد هذا التداخل منذ البداية . فعندما هب الزعماء الفلسطينيون فى بلادهم ضد المشروع الصهيونى ، لجأوا فى نفس الوقت الى حكومة استنبول وكانت السلطة الشرعية فى ذلك الوقت ليحثوها على رفض عروض هيرتزل . وشاهدت هذه الفترة (١٨٨٦ ـ ١٨٨٨) حركة متوازية بين فرض حكومة استنبول اجراءات متشددة ضد حركة الاستيطان اليهودى وبين محاولات الفلاحين الفلسطينيين الذين سلبت اراضيهم العودة بالقوة . واستمر هذا التوازى بين الصراع الداخلى والاقليمى بعد الامبراطورية العثمانية . وبدأت المقالات المضادة للصهيونية تظهر فى الصحف المصرية منذ ١٩٨٥ ، وانهال سيل من الدراسات التى تهاجم مشروع الدولة الاسرائيلية من ضمنها الكتاب الذى اشار اليه الكاتب فى بداية المقال ، وظهر كتاب « صحوة الأمة العربية » لنجيب أزورى الذى نشر فى باريس عام ١٩٠٥ ، وهكذا تواكبت عمليات التعبئة ضد المشروع الصهيونى فى الدول العربية وحركات المقاومة الداخلية فى فلسطين . وتعالت الأصوات فى ارجاء العالم العربى تنادى بأن تكون المساندة العربية للفلسطينيين هى دفاعا عن الكيان العربى كله وليس بدافع التضامن مع الشعب الفلسطينى فقط ، لأن الاستيلاء على فلسطين وهى قلب العالم العربى والخط الذى يصل بين جزءيه الاسيوى والأفريقى سيمزق الأمة العربية ويمنع وحدتها .

ثم تسيدت فى وقت لاحق الرؤية الداخلية للصراع بسبب تقسيم المنطقة الى قسمين تطبيقا لاتفاقيات سايك ـ بيكو ، فقد وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطانى فى حين وقعت سوريا تحت الانتداب الفرنسى ، وبذلك أصبح حشد القوى العربية للنضال ضد الصهيونية اكثر صعوبة ، وقد منع المتطوعون السوريون من دخول فلسطين لمساعدة الثورة الفلسطينية ٣٦ ـ ١٩٣٩ .

ولكن بعد إعلان قيام الدولة الاسرائيلية وتشتت الفلسطينيين جغرافيا ، فرض الطابع الاقليمى للصراع نفسه مرة اخرى على مدار حقبتين من الزمان . وانفجرت حروب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، وهى حروب بين اسرائيل والدول العربية المجاورة وليست حروبا بين اسرائيليين وفلسطينيين .

ثم بدأ الفلسطينيون يشعرون بالاحباط لأنهم يفقدون هويتهم تدريجيا ، وقد جاء تشكيل حركة فتح عام ١٩٥٩ نتيجة لهذا الاحباط . وحاولت الحركة منذ نشأتها ان تضع اى قرار يتعلق بمصير فلسطين فى يد الفلسطينيين أنفسهم ، وتبعهم فى ذلك الاف الفلسطينيين الذين كانوا يعملون من داخل الاحزاب العربية وانضموا الى منظمة التحرير الفلسطينية . وهكذا قل الدافع الى التدخل فى القضية لدى حكومات وشعوب الدول العربية كرد فعل لاصرار المنظمة على ان يكون القرار الفلسطينى للفلسطينيين . واختفى مرة اخرى الطابع الاقليمى للصراع . ونجد ان عزلة الفلسطينيين بالأمس فى لبنان واليوم فى الأراضى المحتلة هى النتيجة الطبيعية لثلاثين عاما من عمل منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق سيطرة الفلسطينيين على مصيرهم . واذا كانوا يأسفون اليوم لضعف المساعدة العربية فهم يهنئون انفسهم على المكانة الأولى التى احتلوها فى المعركة . وقد أكدت القمة العربية التى انعقدت فى يونيه ١٩٨٨ هذه المكانة . ولكن اذا لم تؤد الانتفاضة الى الحل الدائم للقضية ، فإن الموقف سيختلف وستبرز مرة اخرى الرؤية الاقليمية لتفرض نفسها على الصراع ولكن ستضاف اليها هذه المرة جزعة كبيرة من التطرف الدينى .

الأوضاع المتناقضة للجيران الثلاثة :

● يركز المقال بصفة خاصة على دول الجوار المباشر لفلسطين منذ قرون والتى كان على اسرائيل مواجهتها منذ البداية بادئا بمصر . ان مصر قد اخذت وقتا طويلا لكى تقتنع بأهميتها المركزية فى الصراع ، وعندما وعت هذه الحقيقة إتخذت قرارها بلعب دور اقليمى هام لتتصدر العالم العربى ، وكان المدخل هو الكفاح ضد الصهيونية . ولكن الموقف تغير بعد ١٩٦٧ وتغير اكثر بعد رحيل عبدالناصر ، واصبحت السيادة الاقليمية مستحيلة .

ويرى الكاتب ان اقدام السادات على زيارة القدس وعقد اتفاقات كامب دافيد قد جاء ردا على أفول وضع مصر فى العائلة العربية وعدم الفهم المتبجح للثمن الذى دفعته مصر والتضحيات التى قدمتها خاصة فى حرب ١٩٧٣ التى أدت الى هذا الارتفاع المجنون فى اسعار البترول الذى استفاد منه العرب جميعا .

ان عودة مصر الى موقفها الحاسم من المشكلة الفلسطينية انما يعتمد اولا على مدى فرصتها فى الزعامة الاقليمية مرة اخرى . وفى الواقع ان كثيرا من المصريين يتوقعون عودة صراع القوة مع اسرائيل على المسرح

العربى نتيجة تعنت اسرائيل ويخشون مغبة ذلك ، لان ادانة الساداتية هى نقطة اللقاء المتميزة للجماعات المتطرفة .

نأتى الى الجارة الثانية اى سوريا ، فنجد ان تقرير بروكنجز الأخير وخطة شولتز يلتقيان حول وجوب قصر الدور السورى فى الصراع على موضوع الجولان فقط . ولكن من السذاجة الاعتقاد بأن الاسد سيقبل بذلك ، رغم الاعتقاد السائد فى الدوائر السياسية الغربية بامكانية ان تحذو سوريا حذو مصر نتيجة للظروف التى تمر بها فى الوقت الحالى : اى مشاكلها مع لبنان وفشلها فى تكوين منظمة مضادة لمنظمة التحرير وتوتر علاقاتها بموسكو ، وفشلها فى تحقيق المساواة ، الاستراتيجية مع اسرائيل التى رفعت شعارها طويلا .

ان الولايات المتحدة تحاول استغلال موقف سوريا الصعب لأقناعها بعقد اتفاق مع اسرائيل حول الجولان تطبيقا للقرار ٢٤٢ ، وهى بذلك تعبر عن معارضتها لضم الجولان ولكنها فى مقابل ذلك تنتظر من سوريا التخلى عن القضية الفلسطينية ، وربما فى هذه الحالة تبدى تفهما لمطامع سوريا فى لبنان وتساعدها فى تحقيق مطامعها الاقليمية التى تفوق قدراتها .

اذن واشنطن تقترب من كل دولة من دول الجوار على حدة ، وتختار الوقت الذى تكون فيه هذه الدول قد ناءت بحمل مسئولياتها الاقليمية ، السادات عام ١٩٧٨ والاسد ١٩٨٨ . ولكن نجاح هذا المنهج مع سوريا مشكوك فى امره ، فهناك أولا مشكلة النظام السياسى السورى ذو القاعدة الطائفية الضيقة جدا الذى حاول تعويض هذا النقص بانتهاج سياسة قومية متشددة ، واذا تساهل فى هذه السياسة ستنكشف هذه الحقيقة . بالاضافة الى ان المشكلة الفلسطينية مازالت الممر الملكى للعبور الى زعامة المنطقة . كما ان انصياع سوريا للعرض الامريكى معناه ضياع المساعدات السوفيتية نهائيا وايضا المعونات العربية وسيجد العراق فرصته الذهبية لممارسة ضغوطه التقليدية على النظام السورى . وهكذا يتضح صعوبة التزام سوريا بمعاهدة على غرار كامب دافيد ، وقد يقال ان جرعة من الضغط العسكرى الاسرائيلى ستدفع بسوريا الى هذا الاتجاه ولكن هذا يعنى تخلى الاتحاد السوفيتى عن اى دور فى الصراع وهو مالايمكن ان يحدث ، خاصة فى ظل نظام جورباتشوف .

أما الأردن فقد استطاع ان يلعب حتى الان دور الدولة الحاجزة بين سوريا المضطربة وشبه الجزيرة العربية البترولية ذات النظام القبلى ، وهى وظيفة بالغة الأهمية بالنسبة للتوازن الاقليمى فى المنطقة . وقد أثبتت المملكة الهاشمية الأردنية ذاتها واستطاعت ان تكون احدى الركائز الاساسية للاستقرار الاقليمى فى المنطقة . ومن الخطأ اعتبار ان الاردنيين والفلسطينيين شعب واحد ، فمعنى ذلك تجاهل المجتمع الاردنى الذى تشكل على مدى ثمانى احقاب .

ان الخيار الاردنى اذن هو وهم كبير ، وهو موجود فى أذهان المسئولين الاميريكيين الذين لايستطيعون الاعتراف بالواقع الفلسطينى ، وايضا فى اذهان الجنرالات الاسرائيليين الذين يبحثون عن حلول سحرية للمشكلة . فالفريق الأول يريد ان يصبح الاردن الدولة المأوى للفلسطينيين ، والفريق الثانى يريد ان يصبح الاردن الدولة البديلة للدولة الفلسطينية بحيث يصبح لعرفات الدولة التى يحلم بها ، والفريقان مخطئان فيما يتعلق بنقاط كثيرة . اولا : ان المجتمع الاردنى مجتمع صلب قوى يرفض ان يكون تابعا لسلطة فلسطينية ، ثانيا : ان عرفات لن يتخلى عن العودة الى الوطن الأم حتى لو سيطر على الأردن . ثالثا : ان ملايين الفلسطينيين الذين ولدوا وعاشوا على الأرض الفلسطينية سيرفضون مغادرة بلادهم . وأخيرا وهذه النقطة هى الأهم : ان اثارة الشكوك بشأن الدولة الاردنية وهى احدى دول الهلال الخصيب التى اقيمت بموجب اتفاقيات سايكس ـ بيكو معناه اثارة الشكوك بشأن الدولة العبرية التى أضيفت الى المنطقة .

نأتى الى لبنان وهذه الدولة تمثل مشكلة ذات طبيعة مختلفة ، طبيعة أخطأ الغرب والاسرائيليون فى فهمها العرب لأنهم اعتقدوا أن نفس قواعد السلوك يمكن ان تنطبق على هذا البلد الصغير ، والاسرائيليون لأنهم تصوروا ان لبنان يمكن ان تصبح « مصر اخرى » . ان مشكلة لبنان ليست هى احتلال جزء من ارضه ، وانما المشكلة هى اثار « النموذج الاسرائيلى » الذى ظن البعض انه يلائم مستقبل لبنان فى الواقع كيف يمكن تجاهل التناقض العضوى بين « الصيغة اللبنانية » والصيغة الاسرائيلية ؟ ان الأولى ترتكز على مبدأ التعايش السلمى والمثمر بين الطوائف الدينية المختلفة ، والثانية ترتكز على أسس دينية بحتة . ان دولة هيرتزل اليهودية هى النقيض تماما للميثاق الوطنى لعام ١٩٤٣ الذى قامت على اساسه دولة لبنان المستقل . ان لبنان الحديث كان محاولة لتعايش طوائف مختلفة فى اطار سياسى فريد بعيدا عن ديانة الدولة ، وبذلك اصبح نموذجا مناقضا تماما للدول التى قامت على اساس دينى مثل اسرائيل . وقد شعر لبنان بهذا التناقض وحاول ان يتحاشاه منذ البداية فاتبع سياسة عدم المواجهة التى استطاع بفضلها ان يتجنب الدخول فى صراع مباشر مع اسرائيل وهو يعلم انه الطرف الخاسر فيه بلا جدال . ولكن الفدائيين الذين طردوا من الاردن فى ١٩٧٠ حالوا دون استمرار هذه السياسة . ولم يكن الفلسطينيون يعلمون ماذا هم فاعلون بلبنان عندما ادخلوه بالقوة فهى معركتهم بغض النظر عن مدى شرعية هذه المعركة . وتذبذبت اسرائيل بين خيارين لاغتنام هذه الفرصة : هل تصدر « الصيغة الاسرائيلية » لشمال لبنان بالقوة ، أم تحاول جعل لبنان ثانى دولة عربية توقع معاهدة سلام مع اسرائيل ؟

ومن الجدير بالذكر ان النخبة المسيحية فى الشرق قد قاومت فكرة اقامة دولة لبنانية مسيحية ، فقد كانت هذه النخبة فى غالبيتها وطنية من امثال بشارة الخورى وهنرى فرعون وميشيل شيحه ، وكان الجدل يدور فى ذلك الوقت حول أفضل الطرق لانجاح التكامل الوطنى للطوائف المختلفة أو على الأقل تعايشهم فى سلام . ولكن دخول الفلسطينيين الى لبنان كان بمثابة دخول فيل الى متجر عاديات من الخزف والصينى . ووقع غزو ١٩٨٢ الذى أدى الى ثورة الطائفة الاسلامية على الأوضاع القائمة . وبالتأكيد كانت هناك فئات كثيرة من المسيحيين الذين لايريدون الاندماج وينادون باقامة دولة لبنانية مسيحية . أما النخبة الفلسطينية المسيحية فقد التحمت تماما بالحركة الوطنية الفلسطينية ، بل بلغ بهم الحماس إلى الانضمام الى الاجنحة المتطرفة .

ان نهاية لبنان كدولة تقوم على اساس التعايش بين الطوائف الدينية المختلفة ستكون خسارة فادحة بالنسبة لجميع الاطراف : بالنسبة للبنانيين المسيحيين الذين سيصبحون فى وضع تبعية كاملة لاسرائيل والغرب ، بالنسبة للاغلبية المسلمة التى ستكون بذلك قد قدمت دليلا قاطعا على تعصبها السياسى ، وايضا بالنسبة لاسرائيل التى ستفقد كثيرا من جراء هذه اللعبة ، لأنه كلما اكتسب الصراع فى هذه المنطقة الطابع الدينى ، كلما زاد الاحتمال ان تخرج اسرائيل منه مهزومة .

البعد الدينى للصراع :

● لقد كانت المخاطر أقل كثيرا عندما كان الصراع العربى الاسرائيلى بعيدا عن العنصر الدينى . فقد كان الصراع فى ذلك الوقت يعكس الصراع بين الشرق والغرب ، بل ان كثيرين اكدوا ان المعركة فى الشرق الأوسط هى فى الحقيقة معركة بين قوى الامبريالية والرجعية والقوى الاشتراكية التقدمية . وهكذا كان الصراع الفلسطينى غارقا فى رؤية شاملة للعالم هى رؤية الحرب الباردة . أما اليوم فقد تغير الموقف تماما ودخل العنصر الدينى كأحد ثوابت الصراع . ويذكر المقال مسابقة أخيرة نشرت فى الجريدة اللبنانية اليومية « السفير » وضع شروطها وجوائزها المالية الضخمة « الموالون للثورة الاسلامية فى فلسطين » وتضمنت المسابقة اسئلة مثل : ماهو الحل الاسلامى للقضية الفلسطينية ؟ . ماهى دلائل الطابع الاسلامى للانتفاضة ؟ ماهى تجارب النبى محمد مع اليهود ولماذا يصبح المناضلون الاسلاميون خيبر خيبر ؟ هل عاد جيش محمد ؟

ان اليهود قد دنسوا فلسطين لمدة أربعين عاما فى حين انها قطعة من الأراضى الاسلامية ، ماهو واجب المسلمين اذا احتل عدو كافر قطعة من أرض الاسلام ؟

لم يعد هناك شك فى تأكيد الطابع الدينى للصراع ، وهكذا تصبح المشكلة الفلسطينية احد مصراعى الحرب الدائمة بين المسلمين والكفار ، والكفار هنا هم الاسرائيليون . وفى الواقع ان معظم العرب قد رفضوا الانزلاق الى ساحة الحرب الدينية ، وادخال البعد الدينى الى الصراع ، وكان ذلك يعود لاسباب كثيرة منها عدم الرغبة فى مقاطعة الغرب المسيحى الى جانب وجود طائفة مسيحية كبيرة فى فلسطين . ولكن التعنت الاسرائيلى واستمرار المشكلة بلا حل سيطيح بالطابع العلمانى ويفرض الطابع الدينى فى النهاية ، بل سيجد البعض فى الصراع مع اسرائيل مجالا متميزا لمزيد من التطرف ودمج الدين بالسياسة . وبسبب التطرف اليهودى العدوانى ستصبح الحرب ضد اسرائيل واجبا مقدسا .

● حقا ان اسرائيل ليست هى السبب الوحيد للحركة الاسلامية الدائرة حاليا على ساحة السياسة العربية كما انها ليست المبرر الوحيد للمصائب الكبرى التى تصيب المجتمعات العربية ، ولكن دورها فى كلتا الحالتين كبير جدا . لقد دفعت اسرائيل بالدول العربية الى المبالغة فى التسليح لدرجة ان النفقات العسكرية فى بعض الدول تتعدى ٤٠ ٪ من ميزانية الدولة . بالاضافة الى العسكريين قد اتخذوا من الصراع حجة للاستيلاء على السلطة ، ويبررون سياسة القوة والبطش بأنها ضرورية من « اجل التضامن القومى ضد العدو الصهيونى » ، ان فشل الحكومات المدنية فى حرب ١٩٤٨ كان دافعا لظهور العسكريين فى السياسة ، فقد تصور العرب ان هؤلاء سيكونون اكثر كفاءة واكثر قدرة على التصدى والمواجهة ، وفى الواقع لا لوم عليهم فى ذلك بل اللوم كله يقع على اسرائيل التى فرضت وجودها منذ البداية عن طريق تفوقها العسكرى .

ويقول الكاتب ان هناك ظاهرة تسود بين الصفوف العربية تستحق التحليل وهى شعور التفاؤل الدفين فيما يتعلق بخاتمة هذا الصراع حتى فى أحلك أوقات الهزيمة . مما لاشك فيه ان هناك أسبابا قد تصلح لتبرير هذا التفاؤل منها التفوق العددى للفلسطينيين على الأراضى الفلسطينية الذى سيضع اسرائيل فى ورطة بلا مخرج ، هذه الورطة نوجزها فى أربعة أسئلة : كيف يمكن ادماج ٢ مليون فلسطينى دون اثارة الشك فى هوية الدولة الاسرائيلية ؟ كيف يمكن ان تفرض عليهم الدولة سياسة تفرقة فى كل شىء دون ان يؤدى ذلك الى ثورة عارمة ؟ كيف يمكن طردهم من بلادهم دون ان تتعرض اسرائيل للعنات العالم كله ؟ كيف يمكن اقناع الاغلبية الاسرائيلية المناهضة بضرورة ان يكون للفلسطينيين دولتهم الخاصة ؟

ومن العوامل التى تبرر هذا التفاؤل ايضا امتلاك الدول العربية لترسانات ضخمة من السلاح ، ونجاح لبنان فى مقاومة الاحتلال حتى الان ، واتجاه الاسرائيليين الى الهجرة من اسرائيل ، وتطور الرأى العام العالمى لصالح العرب منذ غزو لبنان ، والانتفاضة

الحالية فى الارض المحتلة ، ووجود معسكر حتى لو كان صغيرا ينادى بالسلام داخل اسرائيل .

ولكن السبب الأساسى فى هذا التفاؤل هو هذا الشعور المترسخ فى وجدان الشعوب العربية بأن المشرق عربى وسيظل عربيا مهما حدث . فقد حاول كثيرون تغيير هذه الحقيقة التاريخية وفشلوا جميعا فى النهاية مثل الصليبيين ، وبعدهم القوى الاستعمارية واليوم اسرائيل . لقد أحرز كل هؤلاء الأغراب انتصارات مدوية ولكنها زالت لان المشرق العربى سيعود لهويته الاصلية مهما طال الوقت .

لذلك استقبل العرب بشىء من الاستخفاف واللامبالاة الانباء التى كشفت عن حقيقة القوة النووية الاسرائيلية مما أثار دهشة الدوائر السياسية العالمية .

ولكن هذا الموقف يحتوى على كم هائل من القدرية والتوحد المطلق مع الأرض ، ويفترض ان اسرائيل ليست سوى مخلب للعدوان الخارجي . وأخيرا نقول ان اسرائيل تملك تغيير كل هذا لصالحها ، فالكرة الان فى ملعبها والعالم ينتظر فى اى اتجاه ستقذف بها .

politique étrangère

REVUE TRIMESTRIELLE
PUBLIEE PAR L INSTITUT FRANÇAIS DES RELATIONS INTERNATIONALES

- Quarante ans de Politique Etrangère Israeleinne
- Par Gideon Rafael
Politique Etrangère 2-1988

أربعون عاما من السياسة الخارجية الاسرائيلية

بقلم جيديون رافائيل

● يستعرض هذا المقال تاريخ السياسة الخارجية الاسرائيلية وتطورها منذ قيام الدولة . ونلاحظ أن الاباء المؤسسين للدولة العبرية لم يكن لديهم الخبرة اللازمة ، بل كانوا يتصرفون من واقع الغريزة ، وان نسيج المجتمع الاسرائيلى لم يكن من صنع نساجين مهرة وإنما نسجه عمال مبتدئون . لقد تشكل الجيل الأول من موظفى الدولة الاسرائيلية المدنيين والعسكريين على السواء على أرض الواقع ولم يتخرجوا من الجامعات أو المدارس العليا . وهذا ينطبق على وزارة الخارجية الاسرائيلية الحديثة مثلها مثل الخدمات الحكومية الأخرى . وقد تأثرت سياسة اسرائيل الخارجية بحاجتها الدائمة إلى السلاح ، فمنذ اليوم الأول لميلادها كان على اسرائيل أن تحارب ، ولم يكن لدى الأمم المتحدة فى ذلك الوقت لا الرغبة ولا الوسائل لفرض قراراتها ، واكتفت بمناشدة الأطراف الكف عن المعارك والبحث عن حل سلمى للخلافات . وقد أثر غياب الاجراءات الدولية على الصراع الذى دخل عقده الخامس ، واستمرت الحلقة المفرغة للعنف والعداء المدمر حتى جاءت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩ لتضع حداً لدورانها الرهيب . لقد ترتب على هذا الحدث آثار سيكولوجية بالغة العمق ، فمنذ تلك اللحظة رفع الحجر الذى فرضه العرب على اسرائيل ، وبدأت أولى بشائر السلام تهل على

الأراضى الممتدة من منابع نهر الأردن الى منابع النيل . ان صحراء سيناء وهى الطريق الأرضى الوحيد الذى يربط بين أفريقيا وآسيا لم تعد حاجزاً بل أصبحت جسراً . ولأول مرة استطاعت أسرائيل عبور حاجز العزلة التى فرضت عليها فى المنطقة واعترف العرب بها ضمنياً كخطوة نحو الاعتراف الصريح .

ويشيد المقال بمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ويعتبرها حدثاً وعلامة تاريخية بارزة ، وينتظر من اسرائيل أن تكون على نفس المستوى من الشجاعة فتترك عنادها المدمر وتعترف بحق الدولة الفلسطينية فى الوجود ، وإذا لم يتم ذلك فإن الصراع الذى بدأ منذ أربعين عاماً سيستمر وستجد اسرائيل نفسها تنزلق الى حرب جديدة تفوق فى ضراوتها كل الحروب وستستمر فى أعطاء الأولوية المطلقة لجهود الدفاع والحصول على السلاح وهو المبدأ الذى قامت عليه سياستها الخارجية حتى اليوم وصاغ موقفها على الساحة الدولية .

لقد انطلقت السياسة الخارجية الاسرائيلية من مبدأ أن حصول اسرائيل على السلاح يعتمد على علاقاتها بالدول التى يمكن أن تزودها بهذا السلاح ، لذلك اهتمت كثيراً بإكتساب تعاطف شعوب هذه الدول . وفى الواقع كان يجب على اسرائيل أن تتوقف عن أعمال كثيرة تؤثر على هذه العلاقات وتضر بها . ان جنرالات اسرائيل ينسون أحياناً التأثير الدولى للعمليات العسكرية ويضعون وزارة الخارجية الاسرائيلية فى مأزق .

حقاً ان الحرب كانت قدر اسرائيل فى البداية ولكنها ليست رسالتها فى الحياة ، وعندما صوتت الأمم المتحدة على قبول اسرائيل فى المنظمة الدولية فى ١١ مايو ١٩٤٩ ، استعرض موشيه شاريت أول وزير خارجية اسرائيلى فى خطابه ، معاناة الشعب اليهودى خلال الحرب العالمية الثانية وأكد أن انتصار الحلفاء على قوى الشر سيكتمل بحصول اليهود على دولتهم ، وتوجه فى كلمته الى الشعوب العربية معلناً ان اسرائيل على وعى تام بأنها من الان فصاعداً ترتبط بالعرب فى مصير واحد ، وان أقصى طموحات اسرائيل وأهم أهدافها هو اقامة علاقات طيبة وتعاون ودى مع دول هذه المنطقة الحيوية . ثم اختتم شاريت خطابه بتعهد اسرائيل أن تفعل كل ما فى وسعها لتكون أمينة على ماضى شعبها المشرف .

إذا كان الهدف الأساسى أمام السياسة الخارجية الاسرائيلية هو اقامة علاقات سلمية مع العرب وانتهاج سياسة تقوم على المبادىء والاخلاقيات ولكن أسرائيل لم تف بالوعد الذى قطعته على نفسها . ولم تسع إلى السلام ولم تكن أمينة على ماضى شعبه أو على المبادىء التى نادت بها .

تطور السياسة الخارجية لاسرائيل

● عندما حاربت اسرائيل معركة ١٩٤٨ استفادت من المساندة الدبلوماسية لأكبر قوتين على الساحة الدولية اللذان صوتا لصالح قيام الدولة الاسرائيلية فى الأمم المتحدة . وقد صرح أندريه جروميكو وكان وقتها سفيراً لدى الأمم المتحدة فى اجتماع مجلس الأمن فى ٢٧ مايو ١٩٤٨ « ان الاحداث الحالية فى فلسطين ليست سوى عمليات عسكرية نظمتها مجموعة من الدول العربية ضد الدولة اليهودية الحديثة ، وهذه ليست المرة الأولى التى تتحدى فيها الدول العربية قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية ». ولكن ما لبثت أن توترت سريعاً العلاقات بين اسرائيل والاتحاد السوفيتى وتعرضت لأزمات متوالية ، فى الوقت الذى لم تكف فيه علاقات اسرائيل والولايات المتحدة عن النمو والتطور الى درجة التحالف الاستراتيجى والارتباط العضوى .

وقد ثار التساؤل كثيراً حول الدوافع التى دفعت الاتحاد السوفيتى الى اتخاذ هذا الموقف الودى من اسرائيل فى البداية ، وفى الواقع أن هذا الموقف الودى كان ثمرة لعوامل كثيرة ، ويقال أن موسكو ساعدت اسرائيل بهدف اثارة اضطراب دائم فى المنطقة ، ولكن الشىء المؤكد أن الاتحاد السوفيتى ساند اسرائيل لاقتناعه بأنها ستسرع بسقوط القوى البريطانية فى الشرق الأوسط .

ولكى تستفيد اسرائيل من مساندة القوتين العظميين لها ، حاولت فى سياستها الخارجية فى البداية عدم التدخل فى خلافاتها التى تزداد حدتها مع الوقت ، انتهجت سياسة « لا تتطابق » مع أى منهما ، سياسة كبيرة الشبه بسياسة عدم الانحياز التى انتهجها العالم الثالث فيما بعد . ولكن رياح العداوات الاقليمية والخلافات الدولية الى جانب وضعها الهش أجبرتها على التخلى عن الخط المستقل الذى اختارته فى البداية . ونظراً لأنها محاصرة على جميع الجبهات بدأت تسعى الى عقد الصداقات عبر البحار . وهذه الصداقات لها ثمن . وكان الاختبار الحقيقى لقدرة اسرائيل على رفض اتخاذ أى موقف فى الصراع بين الغرب والشرق هو الحرب الكورية نظراً لخطورة الصراع ونتائجه العالمية الضخمة التى جعلت من الهروب السياسى لدولة مرتبطة بالولايات المتحدة أمراً مستحيلا . ان اسرائيل لم تنحاز علانية لأى جانب وساهمت فى الجهود التى بذلتها دول عدم الانحياز لانهاء الحرب بطرق سلمية . وقد قام ممثلو اسرائيل بدور نشيط فى المشاورات مع دول عدم الانحياز حتى يتم وضع بعض المبادىء التى يقبلها الطرفان لتكون أساساً للتفاوض . ويقال أن موشيه شاريت قد قام بتقديمها بطريقة غير رسمية الى رئيس البعثة الصينية الذى دعى للاشتراك فى المفاوضات . وشعر الغرب بالامتنان لاسرائيل نتيجة مساعيها لحل الصراع ، أما الاتحاد السوفيتى فقد قدم لها ممثله الدائم فى الأمم المتحدة

بعض المجاملات التى رددها بصوت منخفض ، وقدمت لها الصين علبة من المحتمل بداخلها توصيات ماوتسى تونج ! وكانت اسرائيل تظن أن مبادرتها الدبلوماسية فى الأزمة الكورية ستفتح أمامها أبواب التعاون مع دول عدم الانحياز ولكن لم يحدث شىء من ذلك بسبب موقف الدول العربية منها .

وكانت اسرائيل فى اطار محاولتها الموازنة بين علاقاتها المتنامية مع الغرب والمحدودة مع آسيا قد سارعت فى بداية الخمسينات بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية أملا فى اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين ، ولكن الصين ظلت على عدائها لاسرائيل ، وانعقد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وساندت الصين قرارات المؤتمر المعادية لاسرائيل . ومنذ انعقاد هذا المؤتمر انتهجت حكومة ماوتسى تونج سياسة تزداد عداء تجاه اسرائيل . ثم قامت اسرائيل بعد ذلك بمحاولة أخرى للتقرب من الصين فى نهاية الستينات عندما بدأت البلاد تتخلص من قمع الثورة الثقافية وأبدت رغبتها فى اقامة حوار اسرائيلى صينى وطلب وزير الخارجية الاسرائيلية من بعض الشخصيات الهامة التى تدعوها الصين من حين الى آخر أن تنقل الى زعماء بكين تطلعات اسرائيل لاقامة علاقات معهم . وقد حدثت بالفعل بعض الاتصالات بين بكين وتل أبيب خاصة فى مجال التجارة والتبادل التكنولوجى ومشروعات التنمية الزراعية ، كما حدث أيضا بعض الاتصالات على المستوى الدبلوماسى . وفى الواقع أن انعقاد مؤتمر دولى للسلام تشترك فيه الصين سيكون نقطة تحول كبرى فى علاقاتها بإسرائيل .

● وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى فقد اتجه منذ بداية الخمسينات الى الوقوف بجانب الدول العربية ضد أسرائيل ، وتدهورت العلاقات تماما فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، ليس فقط علاقات الاتحاد السوفيتى بإسرائيل وإنما أيضاً علاقاته بالولايات المتحدة . وقد تأزمت العلاقات نتيجة ثلاثة عوامل : اصرار موسكو على قطع علاقاتها بتل أبيب فى ١٩٦٧ ، ومساندتها العسكرية والسياسية والاقتصادية للدول العربية ، واحتقارها للتطلعات الدينية والعرقية لليهود السوفييت . وقد تفاقم الوضع نتيجة للوجود السوفيتى فى سوريا ، فالخبراء السوفييت والمعدات السوفيتية تقف فى مواجهة القوات الاسرائيلية المنتشرة فى مرتفعات الجولان . وبما أن الحدود الاستراتيجية السوفيتية مع أسرائيل تمر بجوار بلدة القنيطرة السورية ، فعلى الطرفين أن يتلمسا خطاهما .

وقد كان للموقف السوفيتى المنحاز للعرب واصرار الاتحاد السوفيتى على قطع العلاقات الدبلوماسية مع أسرائيل عام ١٩٦٧ رغم محاولاتها المستميتة لتغيير هذا الموقف ، وكذلك رفض موسكو الاعتراف بتطلعات اليهود السوفييت ومنحهم حق الهجرة الى اسرائيل ، كان لكل ذلك أبلغ الأثر على السياسة الخارجية الاسرائيلية . حقا ان الاتصالات بين المسئولين السوفييت والمسئولين الاسرائيليين قد تضاعفت خلال هذه الفترة الأخيرة ولكنها لم تسفر عن نتائج ترضى عنها اسرائيل حتى الان .

● وإذا كانت العلاقات الاسرائيلية السوفيتية مازالت متنافرة فإن العلاقات الاسرائيلية الأمريكية قد بلغت حداً من الانسجام والتعاون لم يسبق له مثيل بين دولتين فى التاريخ المعاصر . وقد أصبحت علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة هى أساس السياسة الاسرائيلية مع العالم . ان هذه العلاقات الوطيدة قد ترجمت نفسها الى مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة ، تتوجها واشنطن من حين إلى آخر بإعلان فيتو فى مجلس الأمن ضد أى قرار يتخذ فى غير صالح حليفتها المدللة . ولم تستطع واشنطن أن تفرض على اسرائيل أى شىء ، فقد رفضت الحكومة الاسرائيلية خطة ريجان للسلام ١٩٨٢ وكذلك مبادرة شولتز عام ١٩٨٨ .

● أما علاقات اسرائيل بيهود الشتات فقد كانت دائما مركز اهتمام الدولة القومى والدولى . وقد تعرضت هذه العلاقات خلال الأربعين عاما الماضية لبعض التطورات بسبب تغير الواقع داخل اسرائيل وخارجها وأحيانا بسبب تقلص أهمية اسرائيل فى حياة المجتمعات اليهودية فى الخارج . لقد استقبل يهود العالم قيام الدولة الاسرائيلية بترحاب شديد . ان الحلم الذى ظلوا يحلمون به ويصلون من أجله جيل بعد جيل قد تحقق ، فإقامة الدولة اليهودية هى استرداد يهود العالم لكرامتهم وكيانهم . وقد توافد إلى اسرائيل كثير من اليهود ولكن معظمهم كان من اليهود الشرقيين . وخاضت اسرائيل معركتها من أجل البقاء وكسبتها ، ولكن بأى ثمن ؟ أحاطها العداء من كل جانب ولم يكن أحد يتصور أن يستمر الصراع كل هذه السنوات ، أربعون عاما أستنفدت طاقة أجيال ثلاثة ، من تحد الى تحد ومن محنة الى أخرى ، وصار اليهود أكثر تشدداً وصلفاً ، وتحلل نسيج المجتمع الاسرائيلى الذى قيل يوماً أنه قام على المبادىء والأخلاقيات العالية ، وتدهورت صورة أسرائيل تماماً فى الثمانينات . ولم تعد الدولة الضحية المحاطة بالمخاطر من كل جانب ، بل أصبحت هى منبع الأخطار التى تهدد المنطقة . وقد فقد يهود العالم وخاصة الأثرياء منهم أهتمامهم بإسرائيل . وخف تدفق المهاجرين الى إسرائيل حتى كاد أن ينعدم فى الوقت الحالى . ولم تعد اسرائيل قادرة على ملاحقة معدل التزايد السكانى للفلسطينيين .

ان الحروب الخمسة التى خاضتها اسرائيل من أجل تأكيد وجودها قد ألقت بها فى مأزق سياسى يائس . فإسرائيل قد كافحت منذ ميلادها ، من خلال سياستها

الخارجية ، لتدمير حاجز العداء الذى يحيط بها وكانت الركيزة الأساسية فى هذه السياسة هى السعى الى التسوية السلمية . حقاً ان اسرائيل استطاعت ان تقفز من فوق حائط العزلة المضروبة حولها لتقيم علاقات قوية مع دول خارج محيط الصراع ، ولكن ذلك لم يؤد الى أمنها أو استقرارها . بل ان العلاقات التى استطاعت أن تقيمها مع ايران والحبشة قد تعكرت تماما فى نهاية السبعينات نتيجة للتطورات الأخيرة فى هاتين الدولتين .

وقد منحت اسرائيل مساعدات لبعض الدول الأسيوية والافريقية النامية التى أرادت أن تستفيد من تجاربها . وقد كان لدى اسرائيل ٣٠ سفارة فى أفريقيا وعدد من البعثات فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، ولكن مصر نجحت فى جهودها الرامية الى عزل اسرائيل واستطاعت أن تضع حداً للعلاقات بينها وبين معظم الدول الافريقية .

● وفيما يتعلق بعلاقات اسرائيل بدول أوروبا الغربية نجد ان هذه العلاقات كانت ترتكز على قواعد أكثر ثباتاً وتعكس نوعا من التجانس الحضارى والثقافى . وقد تأثرت طبيعة هذه العلاقات بما فعلته المانيا النازية باليهود الاوربيين تحت سمع وبصر الدول الاوربية الأخرى . وقد شعر الاوربيون بمسئوليتهم عن مساندة اسرائيل فى معركتها من أجل البقاء . وكان هناك تفاوت بين مواقف الدول الاوربية من اسرائيل فلم تنحز جميعها الى الجانب الاسرائيلى بنفس القدر من الحماس واختلف الالتزام من دولة الى أخرى طبقاً للظروف . بل ان العلاقات الحميمة التى كانت تربط بين فرنسا واسرائيل قد أهتزت تماماً فى منتصف الستينات وفرض الرئيس الفرنسى شارل ديجول الحظر على شحنات الأسلحة الى أسرائيل وذلك عشية حرب ١٩٦٧ ، أى وهى فى أشد الحاجة لهذا السلاح . وإذا كان الجرح قد إندمل تدريجياً خلال العشرين عاماً الماضية إلا أن أثره مازال موجوداً .

وقد اهتمت اسرائيل بإقامة علاقات طيبة مع دول السوق الاوروبية المشتركة . وتبلورت هذه العلاقات من صورة اتفاقيات معظمها تجارى ، ولكن حرب أكتوبر والحظر الذى فرضته الدول العربية على البترول قد غير هذا الموقف . وفى غمار « الذعر البترولى » بدأت دول السوق تتنبه لأهمية عدم اغضاب هذه الدول سياسياً . وانفجرت بعد ذلك بعض الأزمات بين دول السوق واسرائيل نتيجة محاولة الأولى ممارسة بعض الضغوط الاقتصادية والسياسية على الثانية فى فترات التوتر بينها وبين الدول العربية .

● مرة أخرى نقول ان الهدف الأساسى للسياسة الخارجية الاسرائيلية منذ قيام الدولة كان اقامة علاقات سلام وتعاون مع جيرانها . ويظل هذا الهدف بعيد المنال مادامت اسرائيل مستمرة فى احتلال الأرض وعدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى اقامة وطن له على غرار الوطن اليهودى .

ان الرئيس السادات عندما وضع قدمه على الأرض الاسرائيلية تغير المسرح السياسى فى الشرق الاوسط لم يجىء فاتحاً منتصراً أو قائداً مهزوماً وإنما جاء يحمل السلام . وقد تعرضت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لهزات عنيفة متكررة ، كانت أعنفها بسبب الغزو الاسرائيلى الطائش للبنان لقد ضاعت عشر سنوات من المماطلة تراكمت خلالها الاحباطات والتوترات وثورات الغضب آخرها الانتفاضة فى الأرض المحتلة التى أظهرت للعالم عدالة المطالب الفلسطينية وكشفت أمامه أبشع أنواع الاحتلال القمعى الاسرائيلى .

واذا كان المعسكر العربى قد اقتنع بأنه لا يوجد حل عسكرى ممكن للصراع فى المستقبل القريب فعلى اسرائيل أن تقتنع بدورها بضرورة احلال السلام والكف عن القمع الوحشى للثورة الفلسطينية والاستجابة فوراً لجهود السلام الدولية .

لقد مر أربعون عاماً على قيام الدولة الاسرائيلية ومازالت رغم قوتها العسكرية تخشى على حياتها . ان العنف المتصاعد يمكن أن يؤدى كما هو الحال فى الادب المسرحى إما إلى نهاية سعيدة أو الى مأساة مروعة ، والنهاية السعيدة هنا هى إنعقاد مؤتمر السلام الدولى ، اما المأساة المروعة فهى انفجار حرب جديدة لم يسبق لعنفها مثيل فى تاريخ الصراعات الاقليمية . ويجب على أسرائيل وهى تدخل عقدها الخامس أن تمعن التفكير فى المكانة التى يجب أن تحتلها بين دول العالم ووضعها فى الشرق الأوسط وقيمها ومبادئها والتزامها ومسئولياتها تجاه يهود العالم وتتصرف انطلاقاً من كل هذه الاعتبارات ، وتحاول أن تستعيد ثقة الدول فيها بعد أن فقدتها . وتقوم بترتيب منزلها من الداخل حتى تجعل الاقامة فيه مريحة وسعيدة بلا خوف . باختصار يجب أن تعمل على اقامة السلام مع جيرانها لأن مفتاح مستقبل اسرائيل ورفاهيتها هو السلام .



شهريات

سـبتمبر ١٩٨٨
اكتـوبر ١٩٨٨
نوفمبـر ١٩٨٨

سـبتمبر ١٩٨٨

الاتحاد السوفيتي :

٢ : اعلنت اللجنة الدولية للهجرة في جنيف ان عدد اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتي في الشهر الماضي وصل الى اعلى معدل له منذ عام ١٩٨٠ وان ١٨٦ يهوديا هاجروا الى خارج الاتحاد السوفيتي لكنه لم يتوجه منهم الى اسرائيل سوى ١١٩ فقط .

٣ : دعا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الى تسويات سياسية مبكرة للنزاعات الاقليمية في العالم ومن بينها مشكلات الشرق الاوسط والخليج وامريكا اللاتينية والهند الصينية وكوريا وقبرص .

١٦ : في مبادرة سلمية شاملة من سبع نقاط لدعم واقرار الأمن في اسيا اعلن الزعيم السوفيتي جورباتشوف استعداد بلاده لانهاء وجودها العسكرية في قاعدة سام رانة بفيتنام اذا وافقت الولايات المتحدة على ازالة قواعدها ومنشآتها العسكرية من الفلبين . كما تعهد جورباتشوف بتجميد حجم الاسلحة النووية السوفيتية في منطقة المحيط الهادى ودعا الى عقد قمة سوفيتية صينية وتطبيع العلاقات بين البلدين .

٢٠ : وجهت قيادة الكرملين انذارا شديد اللهجة باتخاذ اجراءات عنيفة اذا لم تتوقف الاضطرابات العرقية في اقليم ناجورنوكاراباخ المتنازع عليه بين جمهوريتي ارمينيا واذربيجان السوفيتيتين .

٣٠ : اعفى الرئيس السوفيتي اندريه جروميكو من منصبه كرئيس للدولة وكعضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي كما أعفى ٤ أخرون عضوية المكتب . (انظر ايضا : سوريا ٩/٢٢)

الأرجنتين :

٢٠ : انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة وزير الخارجية الأرجنتيني دانتي كابوتو رئيسا للدورة ٤٣ للجمعية العامة .

اسرائيل :

١ : دعا ابراهيم امير المدير العام بوزارة الخارجية الاسرائيلية ـ دعا اسرائيل الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للفلسطينيين .

٤ : صرح شيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل بأنه لن يشارك بعد الان في حكومة ائتلاف وطنى ترفض السلام مع العرب .

: زار اسرائيل امرى ميكلوس وزير الدولة المجرى ورئيس هيئة الشئون الدينية بالمجر في اول زيارة يقوم بها وزير مجرى لاسرائيل منذ قطع العلاقات بين البلدين في عام ١٩٦٧ .

٦ : بدأت الاحزاب الاسرائيلية حملتها الانتخابية بدعوة من حزب العمل لانسحاب اسرائيل من قطاع غزة ومعظم أراضى الضفة الغربية في مقابل السلام : كما عدل حزبا العمل والليكود برامجهما الانتخابية لتتضمن لأول مرة التفاوض مع شخصيات فلسطينية . واعلن إسحاق رابين وزير الدفاع انه سيتم وقف عمليات الاستيطان في المناطق الأهلة بالعرب .

١٠ : اعترف الاسرائيليان يوشع سايتلر وميشولام ماركوفر باشتراكهما في اغتيال الكونت فولك برنادوت اول وسيط للأمم المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٨ وانهما كانا عضوين قياديين في منظمة شتيرن الارهابية التى كان يتزعمها اسحاق شامير .

١٩ : اطلقت اسرائيل بنجاح اول قمر صناعى الى الفضاء باسم (هورائيرون) .

٢٣ : اعلن البنك المركزى الاسرائيلي ان الانتفاضة الفلسطينية تسببت في اضرار بالغة للاقتصاد الاسرائيلي .

انظر ايضا : مصر ٩/٢٩ وفرنسا ٩/٢٠ والولايات المتحدة ٩/٣٠)

المانيا الغربية :

٢١ : قررت حكومة المانيا الغربية اتخاذ اجراءات لتخفيف عبء الديون عن دول العالم الثالث من بينها تخفيض الفائدة على القروض الى ٢ ٪ وتحديد مدة السماح الى ٣٠ عاما بدلا من ٢٠ عاما ومنح قروض للتنمية بفائدة ٠,٧٥ ٪ للدول الفقيرة .

٢٥ : اعلن وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى السبع موافقتهم من حيث المبدأ على خطة لتخفيف اعباء ديون العالم الثالث .

ايران :

٦ : رفض الرئيس الايرانى على خامينى قبول استقالة حسين موسوى رئيس الوزراء وحكومته .

١٢ : أقال البرلمان الايرانى وزراء الحرس الثورى والتعليم والزراعة ومنح الثقة الى ١٨ وزيرا في حكومة حسين موسوى .

١٤ : افرجت السلطات الايرانية عن ١٦ مصريا من المحتجزين لديها منذ عام ١٩٨٣ بتهمة انتهاك المياه الاقليمية .

١٨ : اعلنت ايران انها فقدت ١٢٣ الف قتيل في الحرب مع العراق بالاضافة الى اكثر من ١٦٠ الفا اخرين مسجلين كمفقودين .

٣٠ : قررت ايران وبريطانيا استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما .

(انظر ايضا : العراق ٩/١ ، الكويت ٩/٢٨ والمملكة المتحدة ٩/٣٠)

ايسلندا :

١٨ : قدمت الحكومة الائتلافية في ايسلندا استقالتها برئاسة تورستين بالسون وذلك لفشلها في الوصول الى اتفاق لعلاج المشكلات الاقتصادية الحادة .

باكستان :

٤ : قررت الحكومة الباكستانية الغاء قانون الصحافة والنشر الصادر عام ١٩٦٣ .

بلغاريا :

٢٤ : ادان المؤتمر البرلمانى الدولى الذى عقد في صوفيا اعمال العنف الاسرائيلية ضد الفلسطينيين العزل وطالب بوضع حد لها ووافق على اقتراح تقدم به الوفد البرلمانى بارسال لجنة برلمانية دولية لتقصى الحقائق في الأراضى العربية المحتلة .

بورما :

٩ : أعلن نى وين رئيس الوزراء الأسبق تشكيل حكومة انتقالية معارضة لتحل محل النظام العسكرى الحاكم منذ ٢٦ عاما .

١١ : وافق برلمان بورما بالاجماع على اجراء انتخابات عامة على أسس التعدد الحزبى .
١٨ : استولت قوات الجيش بقيادة الجنرال سان مونج قائد الجيش ووزير الدفاع على السلطة فى بورما .
٢١ : انتخبت الحكومة التى يسيطر عليها العسكريون الجنرال سان مونج قائد الانقلاب رئيسا لوزراء بورما .

بولندا :

١٩ : قدمت حكومة بولندا استقالتها الى البرلمان فى اول سابقة من نوعها منذ سيطرة الشيوعيين على السلطة ، وذلك فى اعقاب صدور برلمانى وجه لها الانتقاد لفشلها فى تنفيذ الاصلاح الاقتصادى وفقدها لثقة الشعب .
٢٦ : أقر المكتب السياسى للحزب الشيوعى البولندى تعيين ميشيسلاف راكوفسكى رئيسا للوزراء خلفا لمسنر .

تركيا :

٢٦ : رفض ٦٥ ٪ من الشعب التركى التعديل الدستورى الذى اقترحه رئيس الوزراء تورجوت أوزال والذى يقضى بتقديم موعد الانتخابات المحلية من شهر مارس من العام القادم الى شهر نوفمبر من العام الحالى واكد اوزال انه مستمر فى السلطة حتى عام ١٩٩٢ ولن يستقيل .

تونس :

٩ اعلن الرئيس التونسى عن اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية فى البلاد فى نوفمبر ١٩٨٩
١٢ : وافقت الحكومة التونسية على انشاء حزبين جديدين للمعارضة هما الحزب الاجتماعى للتقدم والتجمع الاشتراكى التقدمى .

جمهورية مصر العربية :

١ : ٤ زار مصر الملك حسين عاهل الأردن ورافقه وفد رسمى اردنى برئاسة رئيس الوزراء زيد الرفاعى .
: أكد التقرير الاستراتيجى العربى الذى اصدره الأهرام ان عام ١٩٨٧ شهد بوادر جادة لوقف التدهور الذى اصاب الوطن العربى طوال السنوات الماضية وتحقيق درجة كبيرة من السيطرة على الصراعات الملتهبة مثل لبنان والصحراء الغربية والخليج والسودان .
: اعادت مصر فتح مكتب حركة (فتح) الفلسطينية فى القاهرة .
٤ : اكدت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ان انتاج مصر من البترول وصل الى ٩٢٦ الف برميل يوميا وهو مايعادل انتاج الجزائر (٦٣٤ الفا) وسوريا (٢٣٢ الفا) وقطر (١٣٢ الفا) .
٧ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لبغداد لاجراء محادثات مع الرئيس صدام حسين وتهنئة الشعب العراقى بالانتصار .
٨ : بدأ الرئيس حسنى مبارك توزيع ٩٣ الف عقد تمليك للمنتفعين بالاصلاح الزراعى فى عيد الفلاح .
: ذكرت مجلة جينز العسكرية البريطانية ان مصر وقعت اتفاقا مع شركة (داسو) الفرنسية للمشاركة فى انتاج شبكات للدفاع الجوى من طراز سيناء ٢٣٠ ذات قدرة عالية تضارع الصاروخ الأمريكى ستينجر .
٩ : اجرى الرئيس حسنى مبارك والرئيس الرومانى نيكولاى شاوشيسكو محادثات اثناء توقف الرئيس الرومانى فى مطار القاهرة .
١٥ : امر الرئيس مبارك بتحريك جسر جوى ثالث لنقل المساعدات الى السودان .
١٩ : ٢٢ زار القاهرة الشيخ حمدان بن محمد ال نهيان رئيس وزراء دولة الامارات العربية المتحدة بالانابة واتفق على تشكيل لجنة عليا مشتركة بين البلدين .
: تسلم الرئيس حسنى مبارك اوراق اعتماد احد عشر سفيرا جديدا لدى مصر (ضم سفراء البرتغال والمكسيك وكينيا واسرائيل والأرجنتين وكندا والجمهورية العربية اليمنية وسويسرا وهولندا والعراق وغينيا الاستوائية .
٢٠ : اكدت مصر اهمية استمرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى مراقبة الوضع فى الشرق الاوسط والعمل على وضع منشأت اسرائيل النووية تحت نظام ضمانات الوكالة .
٢١ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واجرى محادثات مع الرئيس حسنى مبارك حول اخر تطورات القضية الفلسطينية على الساحة الدولية .
٢٢ : ٢٨ قام الرئيس حسنى مبارك بجولة شملت كلا من يوغوسلافيا وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية .
٢٥ : التقى الرئيس حسنى مبارك اثناء زيارته للندن بالعاهل الأردنى الملك حسين الذى اكد وحدة الموقفين المصرى والأردنى ازاء القضايا العربية .
٢٩ : اصدرت هيئة التحكيم الدولية بشأن طابا حكمها بحق مصر التاريخى والقانونى فى طابا ، كما قضت المحكمة بحق مصر الكامل فى الثلاث عشرة نقطة الأخرى التى كان مختلفا عليها وذلك طبقا للحدود الدولية القديمة بين مصر وفلسطين .
(انظر ايضا : العراق : ٩/٧ والولايات المتحدة ٩/٣٠)

ستراسبورج :

١٣ : القى الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات كلمة امام المجموعة الاشتراكية بالبرلمان الأوروبى اكد فيها انه يخطط لاعلان دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين مؤكدا ان نظامها السياسى سيقوم على تعدد الاحزاب وانها ستلتزم بالاعلان العالمى لحقوق الانسان ولن تفرق بين مواطنيها دينيا او عنصريا . كما اعرب عن استعداده للاعتراف باسرائيل مقابل حصول الشعب الفلسطينى على حق تقرير مصيرة .
١٤ : اعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية انه مستعد للاجتماع باى مسئول اسرائيلى على ان يعقد هذا الاجتماع فى مقر الأمم المتحدة وتحت اشراف مجلس الأمن او الجمعية العامة للامم المتحدة او فى عاصمة اى دولة من الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن .

السودان :

٨ : اكد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى بالسودان ان ظروف السودان الحالية لاتسمح بقيام وحدة مع ليبيا وانه لابد من ترتيب الأوضاع الداخلية وتكريس الجهود لدعم الوحدة الوطنية .
١٣ : أصدرت الحكومة السودانية بيانا اعلنت فيه انها قررت تطبيق قوانين اسلامية جديدة فى شمال البلاد بدلا من القوانين التى فرضها الرئيس السابق جعفر نميرى فى عام ١٩٨٣ .
: ذكرت محطة اذاعة المتمردين فى جنوب السودان ان الأوامر صدرت لقوات المتمردين فى منطقة واو جنوب شرق السودان باسقاط اى طائرة مدنية او عسكرية فوق المنطقة .
١٦ : ذكرت مصادر الجيش السودانى ان حوالى الف مسلح من المتمردين فى الجنوب قد سلموا انفسهم للقوات الحكومية .

سوريا :

٢١ : قام الرئيس اللبنانى امين الجميل بزيارة مفاجئة لدمشق اجرى خلالها مباحثات مع الرئيس السورى حافظ الاسد واعلن متحدث رسمى سورى ان الرئيسين توصلا الى اتفاق يكفل النجاح للانتخابات الرئاسية فى لبنان .
٢٢ : ذكرت انباء صحفية ان سوريا قدمت تسهيلات بحرية فى ميناء طوطوس السورى للاتحاد السوفيتى لصالح وجوده بالمنطقة .

السويد :

١٢ : استدعت وزارة الخارجية السويدية السفير الاسرائيلى فى ستوكهولم وسلمته احتجاجا رسميا بعد ماتكشف عن قيام منظمة (شتيرن اليهودية الارهابية) بتدبير حادث اغتيال الكونت فولك برنادوت الوسيط الدولى (السويدى الجنسية) فى فلسطين عام ١٩٤٨ .
١٤ : قدمت الحكومة السويدية احتجاجا شديدا للحكومة السوفيتية عند اكتشافها اجهزة تصنت فى السفارة السوفيتية باستوكهولم وذلك للمرة الثانية خلال عامين .
١٩ : فاز الحزب الديمقراطى الاجتماعى الحاكم باغلبية ١٥٨ مقعدا فى الانتخابات العامة التى اعتبرت نتائجها فوزا شخصيا لانجفار كارلسون رئيس الوزراء وللنظام السياسى والاجتماعى الذى يعيش السويد فى ظله منذ ٥٠ عاما .

الصحراء الغربية :

٣٠ : وافق مجلس الأمن بالاجماع على تعيين ممثل خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة خافير بيريز دى كويلار لكى يتولى الاشراف على استفتاء لسكان الصحراء الغربية ضمن خطة لتسوية نزاع الصحراء المتفجر منذ ١٢ عاما .

الصين :

٦ : صرح وزير الدفاع الصينى بان بلاده ستواصل بيع السلاح فى العالم نظرا لأنها بلد فقير فى حاجة الى المال .
١٢ : ذكرت انباء صحفية فى الصين انه قد انتهت أول تجربة صينية لانتخاب القيادات الاقليمية والمحلية فى اطار نظام تعدد المرشحين .
١٥ أعلن فى الصين عن منح ١٧ من كبار

الضباط بجيش الشعب الصينى رتبة الجنرال وذلك عقب قرار باستئناف العمل بنظام الرتب والدرجات التقليدية الذى كان قد الغاه الزعيم الصينى الراحل ماوتسى تونج .

العراق :

٦ : حذر الرئيس العراقى صدام حسين من ان الحرب العراقية الايرانية قد تندلع مرة اخرى اذا ماقامت سفن ايرانية بتفتيش السفن العراقية خلال ابحارها فى مياه الخليج .

: قرر مجلس قيادة الثورة العراقى العفو الشامل عن الاكراد العراقيين داخل العراق او خارجه ماعدا (جلال الطلبانى) الذى يتزعم تمردا كرديا لخيانته وعمالته .

٧ : أمر الرئيس العراقى صدام حسين بالعفو عن جميع المصريين المحكوم عليهم بكافة انواع الأحكام ، كما امر بتعليق التحقيق مع من لم يتم التحقيق معه وذلك بمناسبة زيارة الرئيس حسنى مبارك لبغداد .

١٦ : اعلن العراق ان عدد الاكراد الذين عادوا اليه منذ اعلان العفو العام وصل الى حوالى ٢١ الف كردى .

٢٨ : أعلن الرئيس العراقى صدام حسين ان الصناعة الحربية العراقية انتجت سلاحا سوف يجعل العراق احدى ثلاث دول فى العالم تمتلكه .

سلطنة عمان

٥ : ٨ : قام السيد فهر بن تيمور نائب رئيس الوزراء العمانى لشئون الأمن والدفاع بزيارة لبريطانيا استغرقت عدة ايام وقد أجرى خلالها مباحثات مع جورج يانجر وزير الدفاع البريطانى .

٦ : ٨ : قام الشيخ صقر بن محمد القاسمى عضو المجلس الأعلى بدولة الامارات العربية وحاكم رأس الخيمة بزيارة لسلطنة عمان استغرقت ثلاثة أيام .

١١ : قام يوسف بن علوى بن عبد الله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية بزيارة لإيران استغرقت يوما واحدا نقل خلالها رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الى قادة ايران تتعلق بالتشاور فى القضايا التى تهم البلدين وخاصة فيما يتعلق بالوضع فى منطقة الخليج فى اطار المشاورات المكثفة التى جرت بين سلطنة عمان وجمهورية ايران الاسلامية وفى ضوء التوجه العام لاقرار الامن والسلام فى منطقة الخليج . وقد اعلن حول تصوره للعلاقات بين دول مجلس التعاون وايران بعد وقف الحرب انها تمثل حجر الزاوية فى استقرار منطقة الخليج ، مشيراً الى انها كانت على الدوام تعبر عن الرغبة المشتركة بين جميع دول المنطقة لتطويرها . واضاف ان الظرف الحالى يعتبر من افضل الظروف لتطوير هذه العلاقات الثنائية بين ايران ودول المجلس ، مشيرا الى ان هناك رغبات متبادلة فى هذا الشأن لدفع المشاورات الى اعلى المستويات لتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة وتثبيت السلام فى المنطقة .

٣٠ : أعلن يوسف بن علوى بن عبد الله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان سلطنة عمان باعتبارها احدى الدولتين المطلتين على مضيق هرمز قد ادت ولاتزال تؤدى دورها على اكمل وجه فى تنظيم الملاحة فى هذا الممر المائى الدولى الهام مؤكدا عزم السلطنة على الاستمرار فى القيام بدورها بما يمكن من سير الملاحة فى هذا الممر بكل يسر وطمأنينة طبقا للانظمة الدولية .

ودعت سلطنة عمان ان تتضمن وثائق السلام فى الخليج الدعوة الى احترام حرية الملاحة الدولية وعدم اعاقتها سواء فى المياه الدولية أو الاقليمية بما فى ذلك الموانى والمراسى والمنشآت المتعارف عليها وفى اطار العمل الجماعى للشرعية الدولية وقال ان من شأن تحقيق ذلك أن يمنع اعتبار ماتعرضت له الملاحة فى الخليج فى سنوات الحرب كسابقة مقبولة فى القانون الدولى يمكن استخدامها فى المناطق الأخرى للعالم .

فرنسا :

٢٠ : أكد رولان ديما وزير الخارجية الفرنسية ان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اقر أمامه بأنه يعترف واقعيا بدولة اسرائيل .

فلسطين :

١ : دعا ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى اشراف الامم المتحدة على الأراضى المحتلة قبل انسحاب القوات الاسرائيلية منها .

٣ : دعت المنظمات الأوروبية غير الحكومية للمرة الأولى جميع حكومات الدول الأوروبية التى لم تعترف بعد بمنظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بالمنظمة فورا . وطالبت باشتراك المنظمة فى المؤتمر الدولى للسلام حول الشرق الاوسط على قدم المساواة مع جميع الاطراف المعنية .

٤ : ذكر راديو اسرائيل ان ثلاثة من اعضاء الحركات اليسارية الاسرائيلية التقوا فى جنيف مع خالد الحسن المستشار السياسى لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

١٥ : اعلن الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات ان من حق كل فلسطينى اينما وجد ان يحمل الجنسية الفلسطينية وان يقيم فى الدولة الفلسطينية المستقلة المزمع اقامتها فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

قبرص :

٧ : ١٠ عقد فى نيقوسيا مؤتمر لوزراء خارجية دول عدم الانحياز واشتركت فيه ١٠١ دولة .

١٥ : جرت فى المنطقة العازلة التى تشرف عليها الأمم المتحدة فى قبرص جولة من المحادثات المباشرة بين الرئيس القبرصى جورج فاسيليو ورءوف دنكتاش زعيم القبارصة الاتراك وذلك بهدف اعادة توحيد الجزيرة القبرصية المقسمة منذ ١٤ عاما .

كوريا الجنوبية :

١٤ : اذاع راديو كوريا الجنوبية ان حكومة سول سوف توافق على عقد مباحثات على مستوى عال مع المسئولين فى كوريا الشمالية حول توحيد شطرى كوريا بشرط عدم قيام حكومة بيونج يانج بأى عمل من شأنه تعكير صفو الدورة الأولمبية .

الكويت :

٢٨ : اعلنت الكويت انها سترسل وفدا الى طهران يتألف من ٣ اعضاء لاعادة فتح سفارتها فى ايران .

كينيا :

١٧ : كشفت الحكومة الكينية عن مؤامرة ليبية لقلب نظام الحكم فى كينيا .

٢٢ : اكد نائب المدعى العام فى نيروبى ان منشقين كينيين تلقوا تدريبا على حرب العصابات فى معسكرات حربية ليبية فى اطار مؤامرة للاطاحة بقلب نظام الحكم .

لبنان :

٣ : رفض الرئيس امين الجميل قرار سليم الحص القائم بأعمال رئيس الوزراء سحب استقالة حكومته التى كان رئيس الوزراء الراحل رشيد كرامى قد قدمها قبل ١٦ شهرا .

١٢ : تم الافراج عن الرهينة الالمانى الغربى رودلف كورديس المخطوف فى بيروت منذ ٢٠ شهرا .

١٣ : اختطفت عناصر تابعة للمليشيات القوات اللبنانية وزير الدفاع اللبنانى عادل عسيران واحتجزته لمدة ثلاث ساعات ثم اطلقت سراحه .

: اكد مجلس جامعة الدول العربية ضرورة تأمين سلامة وامن الوجود الفلسطينى وحماية المخيمات الفلسطينية واعادة تعميرها بالتنسيق مع وكالة الاغاثة وذلك فى اطار الاحترام الكامل للسيادة اللبنانية .

١٧ : قامت قوات الاحتلال الاسرائيلى بعملية عسكرية واسعة النطاق فى القرى الواقعة شمال المنطقة الامنية بالقرب من مواقع القوات السورية فى سهل البقاع اللبنانى .

١٨ : اعلن ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الامريكية لشئون الشرق الأوسط انه توصل الى اتفاق مع سوريا حول اجراء انتخابات الرئاسة فى لبنان قبل ٢٣ سبتمبر الحالى وان المرشح الذى اتفق عليه بين سوريا والولايات المتحدة هو ميخائيل الضاهر .

٢٢ : فشل مجلس النواب اللبنانى فى عقد جلسته التى كان من المقرر ان يتم فيها انتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل دقائق من انتهاء مدة رياسته للبنان اعلن الرئيس اللبنانى امين الجميل تشكيل حكومة عسكرية مؤقتة برياسة العماد ميشيل عون رئيس الجيش وتتكون من ستة عسكريين مسيحيين ومسلمين يمثلون الطوائف الست للبنان ويحتفظ عون بمنصب رئيس الجيش .

٢٣ : اصدر الزعماء السياسيون المسلمون للطوائف السنية والشيعية والدرزية بيانا رفضوا فيه حكومة ميشيل عون العسكرية واعتبروها غير دستورية كما اكد سليم الحص رئيس الوزراء بالنيابة ان حكومته هى وحدها الشرعية ورفض الاعتراف بحكومة ميشيل عون .

٢٥ : أصدرت حكومة الحص وميشيل عون تعليمات الى موظفى الدولة بعدم الالتزام بأوامر الحكومة الأخرى .

انظر ايضا : سوريا ٩/٢١

ليبيا :

١ : هاجم العقيد الليبيى معمر القذافى فى خطاب

الفاتح من سبتمبر ـ هاجم مصر والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومعظم الدول العربية واعلن حل الجيش والبوليس واستبدالهما بماوصفه بسلطة الشعب المسلح .

٢ : اعلن العقيد الليبي معمر القذافي الغاء وحل جميع شركات الاستيراد والتصدير العامة التي تديرها الحكومة وقال ان على الشعب ان يستولى على جميع قطاعات الانتاج . وندد بالنظام الاقتصادي القائم على اساس الدولار وطالب باستبداله بنظام المقايضة .

: اعلن القذافي الغاء جوازات السفر بالنسبة للجزائريين والليبيين في تبادل الزيارات .

٥ : ذكرت مجلة لوبوان الفرنسية ان وكالة المخابرات الامريكية ابدت قلقها البالغ من حجم الاستثمارات الليبية في الصين ، والتي احتلت المركز الرابع في قائمة الدول المستثمرة في الصين بعد هونج كونج والولايات المتحدة واليابان .

٨ : قررت ليبيا اطلاق سراح جميع اسرى الحرب التشاديين .

١٦ : قررت ليبيا اعادة اموال وامتعة العمال التونسيين الذين طردتهم عام ١٩٨٥ .

٢١ : قال العقيد الليبي معمر القذافي ان الثورة الليبية تهدف الى تغيير العالم وليس الواقع الليبي فحسب .

: اعلنت منظمة جيش الانقاذ الوطني الليبي انضمامها الكامل الى الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا .

(انظر ايضا : كينيا ١٧ ، ٢٢/٩)

المكسيك :

١٠ : صدق مجلس النواب المكسيكي باغلبية ٢٦٣ صوتا ضد ٨٥ على انتخاب كارلوس مرشح الحزب الثوري التأسيسي الحاكم رئيسا للجمهورية خلفا للرئيس ميجهيل ديلا مدريد وذلك برغم اعتراض احزاب المعارضة وعدد اعضائها ١٥٠ نائبا .

المملكة العربية السعودية :

٥ : اكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ان قبول ايران تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وجهود السكرتير العام للأمم المتحدة في هذا الشأن علاوة على وقف اطلاق النار بين البلدين تمثل خطوات هامة للوصول الى سلام شامل وعادل بين الطرفين .

المملكة المتحدة :

١٢ : قررت الحكومة البريطانية طرد السفير الكوبي في لندن اوسكار فيرنانديزميل والسكرتير الثالث في السفارة الكوبية مدينا بيريز بعد اتهام الاخير باطلاق الرصاص على مجموعة من الاشخاص وسط لندن .

٢٢ : اعلنت حكومة بريطانيا طرد ثلاثة دبلوماسيين من السفارة التشيكية لدى بريطانيا لاتهامهم بالتورط في النشاطات تتنافى مع وضعهم الدبلوماسي وردت تشيكوسلوفاكيا بطرد ملحقين عسكريين بريطانيين .

موزمبيق :

١٣ : اتفق بيتر بوتا رئيس جنوب افريقيا وجواكيم شيسانو رئيس موزمبيق على اعادة العمل بمعاهدة عدم الاعتداء الموقعة بين بلديهما عام ١٩٨٤ .

النرويج :

٢٩ : قررت لجنة جائزة نوبل للسلام منح الجائزة لعام ١٩٨٨ لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المنتشرة في مناطق الصراعات في العالم كله .

هاييتي :

١٨ : أطاح انقلاب عسكري بالحاكم العسكري لهاييتي الجنرال هنري نامفي وقاد الانقلاب الجنرال بروسبر إفريل قائد الحرس الجمهوري الذي اعلن تنصيب نفسه رئيسا جديدا للبلاد .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٢ : أستؤنف شحن المعدات العسكرية وقطع الغيار الامريكية لمصر التي توقفت في شهر يونيو ١٩٨٨ وذلك بموجب برنامج المساعدات العسكرية .

٩ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قانون يفرض عقوبات اقتصادية على العراق بدعوى استخدامه اسلحة كيماوية ضد الاكراد العراقيين .

١٤ : اتهمت الخارجية الامريكية ليبيا بانشاء مصنع لانتاج الاسلحة الكيميائية وغازات قاتلة للاعصاب وغاز الخردل السام .

: وافق الرئيس ريجان على دفع المبالغ المستحقة على الولايات المتحدة لمنظمة الامم المتحدة التي كانت قد توقفت عن سدادها للمطالبة باجراء اصلاحات تنظيمية وسياسية في المنظمة .

٢٠ : اكدت الخارجية الامريكية انه يتعين على اى تسوية في الشرق الأوسط الاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين ، كما ان لهم الحق في المشاركة الفعلية في مفاوضات السلام .

٢٤ : في ختام محادثات وزيري خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في واشنطن اوضح الجانبان انه تم تحقيق تقدم في بعض المجالات واهمها حقوق الانسان بينما استمرت الخلافات حول قضايا اخرى من بينها المشكلات الاقليمية ولم تحقق المحادثات حول الحد من التسلح سوى نتائج ضئيلة .

٢٦ : اجتمع الرئيس الامريكي ريجان بدعوة منه بكل من وزيري خارجية مصر واسرائيل لبحث عملية السلام في الشرق الاوسط واكد اعترافه بالحقوق السياسية للفلسطينيين .

: القى الرئيس ريجان خطاب الوداع امام الجمعية العامة للأمم المتحدة اكد فيه ضرورة التوصل الى حل سلمي في الشرق الأوسط ودعا الى تعاون العراق وايران لتطبيق القرار رقم ٥٩٨ .

اليابان :

١٣ : قررت اليابان رفع العقوبات التي فرضتها على كوريا الشمالية في مطلع العام بعد اتهامها بالتورط في حادث تفجير واسقاط طائرة تابعة لكوريا الجنوبية .

٢٢ : عهدت حكومة اليابان الى الأمير اكهيتو ولى العهد (٥٤ عاما) بالمهام الرسمية للامبراطور هيروهيتو الذي تدهورت صحته .

٢٨ : كشف محافظ البنك المركزي الياباني عن خطة بلاده لتخفيف اعباء ديون العالم الثالث (خطة ميازاوا) وتقوم على اعادة جدولة جزء من هذه الديون ويتم تحويل الجزء الآخر الى سندات على ان تقيم الدول المدينة حسابا احتياطيا يديره صندوق النقد الدولي .

يوجوسلافيا :

٣ : اعترف مجلس الرئاسة الحاكم بيوجوسلافيا بان الموقف السياسي يتدهور بشكل يومي بسبب الاضطرابات العراقية .

١٣ : وافقت الحكومة اليوجوسلافية على استناد مؤتمر القمة التاسع لدول حركة عدم الانحياز على ارض يوغوسلافيا في العام القادم .

اكتـــوبر ١٩٨٨

الاتحاد السوفيتي :

١ : وافق مجلس السوفييت الاعلى بالاجماع على انتخاب ميخائيل جورباتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعي رئيسا للاتحاد السوفيتي خلفا لأندريه جروميكو ـ وتعهد جورباتشوف فور انتخابه باتخاذ خطوات حاسمة وجادة في سبيل تنفيذ اصلاحاته .

٣ : في اطار حركة التغييرات التي يشهدها الاتحاد السوفيتي عين الكسندر فلاسوف وزير الداخلية رئيسا لوزراء جمهورية روسيا وتولى فيتالي فوروتنكوف رئيس وزراء الجمهورية رئاسة الجمهورية .

٥ : اعترف فاديم مدفيديف الفيلسوف الجديد للحزب الشيوعي السوفيتي بالدور الذي لا بديل له للسوق في الاقتصاد وبضرورة ايجاد اشكال جديدة للملكية في مجال الزراعة والصناعة .

٧ : ذكرت لجنة الهجرة الدولية في جنيف أن شهر سبتمبر الماضي شهد اكبر عدد من

المهاجرين اليهود السوفييت من الاتحاد السوفييتى الى الغرب فى شهر واحد خلال السنوات الماضية (بلغ عدد المهاجرين ٢٢٩٥ مهاجراً ذهب منهم ١٠٨ فقط الى اسرائيل).

١١ : ذكرت مجلة « العصر الحديث » السوفيتية أن عدد المهاجرين السوفييت من الاتحاد السوفييتى قد ارتفع فى العام الماضى إلى ما يقرب من ٤٠ الف مواطن وهو ما يمثل خمس مرات مثيله فى عام ١٩٨٦ .

١٣ : طالب فلاديمير بولياكوف مدير ادارة شئون الشرق الأوسط بالخارجية السوفيتية الفلسطينيين بالتحلى بالواقعية وقال ان الاتحاد السوفيتى يعتقد أن الوقت قد حان لكى تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل .

: وافق مجلس الوزراء السوفيتى على أن توزع الصحف والمجلات الغربية فى الاتحاد السوفيتى لأول مرة منذ أوائل العشرينات .

١٩ : اكد الاتحاد السوفيتى مجدداً أنه لن يستأنف علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل إلا بعد انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

٢١ : أنتخب العالم السوفيتى أندريه سخاروف لعضوية مجلس رئـاسة الاكـاديمية السوفيتية للعلوم .

٢٥ : أعلن جورباتشوف ان المانيا الشرقية ستبقى على الخريطة .

٢٨ : قرر الاتحاد السوفيتى السماح للشركات الأجنبية بتملك أكثر من ٥٠ ٪ من المشروعات الاقتصادية المشتركة فيه .

إسرائيل :

١١ : أعرب مجلس الأمن الدولى عن قلقه تجاه الممارسات القمعية الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة .

١٤ : أعلن شيمون بيريز زعيم حزب العمل الاسرائيلى أن حزبه لا يريد أن تضيف إسرائيل الى سكانها ١,٥ مليون فلسطينى هم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وان هدف حزبه أن تظل اسرائيل دولة ذات أغلبية يهودية وألا تدخل المزيد من الحروب .

١٦ : أعلن بيريز أنه سيكون على استعداد للتخلى عن قطاع غزة المحتل مقابل تحقيق السلام إذا فاز حزب العمل الذى يتزعمه فى الانتخابات العامة .

١٨ ايدت المحكمة العليا فى إسرائيل قرار لجنة الانتخابات الاسرائيلية بمنع حركة (كاخ) العنصرية المتطرفة التى يتزعمها الحاخام مئيركاهانا من خوض الانتخابات العامة .

١٩ : ذكر راديو اسرائيل ان زعماء المانيا الشرقية لم يستجيبوا للضغوط للحصول على تعويضات مقابل ممتلكات اليهود التى دمرت فى الحرب العالمية الثانية

٢٠ : وصل الى إسرائيل سبعة من ممثلى الشركات الصينية تلبية لدعوة من عدد من الشركات الصناعية والاسرائيلية فى أول سابقة من نوعها بين البلدين .

٢٤ : كشفت طبيبة نمساوية عن استخدام إسرائيل طلقات زجاجية وقنابل الغاز المحرمة دولياً ضد الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة .

٢٦ : وقعت الولايات المتحدة واسرائيل عدة عقود لتنفيذ سلسلة من المشاريع العسكرية فى اسرائيل .

افغانستان :

١٣ : تعهد الاتحاد السوفيتى بدفع ٦٠٠ مليون دولار من بين حوالى ٨٠٠ مليون دولار تعهدت بها عدة دول لاعادة تعمير افغانستان واعادة اللاجئين إليها .

٢٧ : أعلن نجيب الله رئيس أفغانستان عن ترحيبه بوساطة مصر من أجل التوسط بين الأفغان .

٣٠ : دعا الرئيس الافغانى نجيب الله الثوار الأفغان للمشاركة فى الحكم كما دعا إلى عقد مؤتمر دولى لمناقشة مستقبل البلاد واقامة نظام محايد فى أفغانستان .

اوروجواى :

٢٩ : دعت مجموعة دول الثمانية فى أمريكا اللاتينية إلى بدء عهد جديد من الحوار مع الدول الصناعية الغنية لايجاد حل لمشاكل الديون والتخلف والمخدرات وهى القضايا الأساسية التى تعانى منها دول أمريكا اللاتينية .

ايران :

١٢ : اتفقت إيران والكويت على رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بينهما الى مستوى السفراء .

١٣ : اتفقت إيران والبحرين من حيث المبدأ على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسى بينهما .

١٧ : أعلنت إيران موافقتها على اقتراح الامم المتحدة بشأن تطهير ممر شط العرب الذى يشكل الحدود الجنوبية لكل من إيران والعراق بشرط إقرار العراق لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التى تنص على اقتسام شط العرب بين البلدين .

ايطاليا :

١٢ : وافق البرلمان الايطالى على اقتراح الحكومة بإلغاء معظم الاقتراعات السرية داخل البرلمان وذلك لتفادى الأزمات الوزارية فى ايطاليا .

باكستان :

٢ : اصدرت المحكمة العليا الباكستانية حكماً بإلغاء قرار الرئيس الراحل ضياء الحق الخاص بمنع دخول المرشحين الانتخابات العامة القادمة على أساس حزبى واجراءها على أساس فردى .

٦ : أصدرت المحكمة العليا فى باكستان حكماً بعدم دستورية القرار الذى اتخذه الرئيس السابق ضياء الحق بحل البرلمان .

٧ : شكل أنصار الرئيس الباكستانى الراحل ضياء الحق تحالفاً سياسياً جديداً لمنافسة بنازير بوتو زعيمة حزب الشعب الباكستانى المعارض فى الانتخابات البرلمانية المقررة .

٨ : أعلن محمد خان جونيجو رئيس وزراء باكستان السابق تشكيل ائتلاف جديد من ثلاثة احزاب أطلق عليه اسم تحالف شعب باكستان وذلك لدخول الانتخابات العامة

١٢ : قررت الحكومة الباكستانية اغلاق حدودها المشتركة مع الهند لمنع تدفق مزيد من المهـاجرين الهنـود الى ولاية السنـد الباكستانية .

البحرين :

٨ : وقعت البحرين وقطر اتفاقا من أجل تسوية نزاعهما على جزيرة « فشت الديبل » الواقعة فى منتصف المسافة بينهما .

١٣ : وافقت دولة البحرين على الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة فى الأول من يوليو ١٩٨٦ .

: اتفقت البحرين وإيران على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسى بينهما .

تركيا :

١٩ : كشفت صحيفة « حريات » التركية عن مؤامرة كبرى دبرها النظام الايرانى لقلب نظام الحكم فى تركيا والقيام بعمليات إرهابية بها .

تشيكوسلوفاكيا :

١٠ : قدم رئيس وزراء تشيكوسلوفـاكيـا لوبومير شتروجال استقالة حكومته بعد ١٨ عاماً فى السلطة ، وأوصى ميلوش باكيش سكرتير عام الحزب بقبول الاستقالة وذلك فى اطار حملة تغيير القيادات التى ارتبط اسمها « بربيع براج »

١١ : عينت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى لاديلاف أواميك رئيسا للحكومة خلفا للوبومير شتروجال ، وتعيين خمسة أعضاء جدد فى المكتب السياسى ليصبح عدد الأعضاء ١٨ عضواً .

الجزائر :

٥ : اندلعت أضطرابات عنيفة فى الجزائر احتجاجا على تجميد الأجور ورفع الدعم عن السلع فى نطاق خطة التقشف .

٦ : أعلن فرض الأحكام العرفية فى الجزائر العاصمة .

١٠ : تعهد الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد بإجراء اصلاحات سياسية واسعة النطاق وتغييرات فى الأسس الدستورية للدولة وأكد تمسكه ببرنامج التقشف .

١١ : قرر الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد انهاء حالة الطوارىء والغاء الأحكام العرفية .

١٢ : أعلن الرئيس الشاذلى بن جديد عن برنامج لاصلاح النظام السياسى واجراء تعديلات دستورية من خلال استفتاءين .

١٨ : أصدر الرئيس بن جديد مرسوماً جمهورياً أعلن فيه استعداده للتخلى عن بعض صلاحياته لرئيس الحكومة الذى سيصبح مسئولا أمام الجمعية الوطنية (البرلمان) وليس أمام الحزب السياسى الحاكم كما هو الوضع حالياً .

٢٥ : رفض الرئيس الجزائرى بن جديد اقامة نظام بعدد الأحزاب .

٣٠ : اقال الرئيس بن جديد السيد محمد شريف مساعدية الرجل الثانى فى حزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم .

جمهورية مصر العربية .

٨ : ٩ : ١٠ ـ الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ، جمهورية السودان الديمقراطية الشعبية ، وتم الاتفاق على اجتماع لجنة الاخاء المصرى السودانى بالقاهرة آخر نوفمبر ١٩٨٨ .

١٢ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وجرت بينه وبين الرئيس رحسنى مبارك محادثات

حول القضية الفلسطينية والقضية العربية بشكل عام .

: اختيرت مصر رئيسا لأول اتحاد أفريقى للطرق .

١٥ : فاز الأديب المصرى نجيب محفوظ بجائزة نوبل العالمية للآداب لعام ١٩٨٨ .

١٦ : أكد الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن قرار التقسيم الخاص بفلسطين والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ يعطى الشرعية الدولية والقانونية لقيام الدولة الفلسطينية .

١٧ : ١٩ : عقدت بالقاهرة اجتماعات اللجنة العليا المصرية اليمنية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين .

٢١ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك

٢٥ : جرت محادثات فى مدينة الاسماعيلية بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران حول مختلف قضايا الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية .

: أعلن المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع أن مصر تتعاون فى التصنيع الحربى مع كل من بريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية .

٢٦ : أعلن فوز جميع قوائم مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى لانتخابات المجالس الشعبية المحلية على مستوى الجمهورية بإستثناء ثلاثة اقسام بمحافظة القاهرة .

٢٩ : طالبت مصر الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى بإستئناف نشاطها وجهودها بالنسبة لقضية الشرق الأوسط للتوصل لحل لهذه القضية .

٣٠ : أعلن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن مصر ليس لديها ما يمنع من تحسين علاقاتها مع ليبيا .

٣١ : أعلن المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة وزير الدفاع أن فرص التعاون العسكرى بين مصر والمغرب كثيرة وتزداد مستقبلا .

: أفرجت وزارة الدفاع عن وثائق حرب ١٩٥٦ فيما يتعلق بالعدوان الثلاثى الذى أشتركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر .

جنوب أفريقيا :

٢٨ : أحال بيتر بوتا رئيس جنوب أفريقيا الى مجلس مستشارى لرئيس مشروع قانون ينص على اجراءات قمعية ضد المواطنين الأفارقة الذين يعيشون فى المناطق المخصصة للبيض .

السودان :

٧ : أعلن الدكتور حسين ابو صالح وزير خارجية السودان أن ميثاق الوفاق الوطنى السودانى أقر ضرورة قيام علاقات طيبة وخاصة مع مصر والسعودية وليبيا .

١٤ : أتفق السودان وتشاد على تطوير علاقات حسن الجوار وتأمين الحدود المشتركة للبلدين ومنع التدخلات الأجنبية أو التدخل فى الشئون الداخلية للغير ووقف الحملات الاعلامية المعادية .

١٥ : كشفت صحيفة الاضواء السودانية عن إبرام اتفاق بين إسرائيل ومتمردى جنوب السودان يتضمن تزويدهم بخبراء عسكريين .

١٦ : تقرر تأجيل الحوار الوحدوى بين السودان وليبيا الى أجل غير مسمى .

٢٢ : أكد وزير الدولة السودانى للشئون الخارجية أن العلاقات المصرية السودانية تجاوزت مرحلة العمل السياسى ودخلت الان مرحلة تنفيذ ميثاق الاخاء بعد قيام اللجنة الوزارية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين .

٢٥ : أعلن نائب رئيس الاركان السودانى أن القوات السودانية تفرض فى الوقت الراهن سيطرتها التامة على المدن الرئيسية بالاقليم الجنوبى وانها تشن هجمات واسعة النطاق على مختلف الجهات التى يتمركز فيها المتمردون .

شيلى :

٦ : أعلن عن هزيمة الجنرال اوجستو بينوشيه فى الاستفتاء الذى اجرى حول بقائه فى السلطة لثمانى سنوات جديدة .

: قدمت حكومة بينوشيه التى شكلها عام ١٩٧٣ استقالتها .

٧ : أعترف الجنرال بينوشيه بهزيمته فى الاستفتاء إلا انه اكد رفضه لمطالب المعارضة بالتنحى عن السلطة فى الحال وقال انه سيكمل فترة رياسته الحالية التى تنتهى فى مارس ١٩٩٠ .

١٢ : أعلن الجنرال فرناندو ماتيه قائد القوات الجوية فى شيلى وأحد أعضاء المجلس العسكرى الحاكم انشقاقه على الرئيس بينوشيه وحث الجيش على عدم التدخل فى السياسة .

الصين :

٧ : ذكر المسئولون فى مرصد هاجفورز بالسويد أن الصين نفذت تفجيرا نوويا هو الأول من نوعه خلال العام الحالى والثانى منذ ١٩٨٤ .

١٢ : ذكرت صحيفة الشعب الصينية أن ٢٥٣٤٩ شخصا قد فصلوا من عضوية الحزب الشيوعى الصينى وأن ٨ آلاف منهم طردوا بسبب جرائم أقتصادية .

١٣ : أعلن الزعيم الصينى دنج شياوبنج انه سيعقد لقاء قمة مع الزعيم السوفيتى جورباتشوف فى النصف الأول من العام القادم لوضع حد للحرب الباردة التى أستمرت ٣٠ عاما بين البلدين .

العراق :

٣ : أعلنت وكالة الأنباء العراقية عن انتاج صواريخ عراقية جديدة جو- جو اطلق عليها أسم « أبابيل » كما أنتج صواريخ أرض - أرض بأسم « سجيل »

٤ : رفض طارق عزيز وزير خارجية العراق مواصلة المفاوضات المباشرة مع نظيره الايرانى على أكبر ولايتى فى نيويورك وعاد الى بلاده بعد جلسة محادثات واحدة .

: أعلن العراق انه انتج طائرة موجهة بدون طيار صناعة عراقية كاملة .

١٨ : أعلن العراق رفضه لقبول إيران خطة السكرتير العام للامم المتحدة لتحقيق السلام فى الخليج وتطهير شط العرب شريطة إقرار العراق لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

٢٢ : صدق مجلس قيادة الثورة العراقى على تشكيل لجنة عراقية مصرية دائمة للتعاون الثنائى .

٢٣ : عقدت فى بغداد قمة ثلاثية ضمت الرئيسين صدام حسين وحسنى مبارك والزعيم الفلسطينى ياسر عرفات .

سلطنة عمان :

٢٩ : زار حيدر ابو بكر العطاس رئيس اليمن الديمقراطى مسقط فى أول زيارة رسمية يقوم بها الى سلطنة عمان بدعوة من السلطان قابوس تتويجا للعلاقات المتنامية بين البلدين .

٦ : دعت سلطنة عمان الدول المتقدمة ، والاقطار الصناعية لتتحمل مسئوليتها الكبرى ، لتلعب دورها كاملا من اجل التخلص من النفايات الضارة التى تقوم بانتاجها ، داخل حدودها وعدم تصدير تلك النفايات الى الدول النامية . وقد اكد السيد شبيب بن تيمور آل سعيد وزير البيئة وموارد المياه العمانى فى كلمة سلطنة عمان فى احتفالات الاتحاد الدولى لصون الطبيعة بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على تأسيسه - على اهتمام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ودعمه الشخصى لكافة الجهود الموجهة لصون الطبيعة .

فرنسا :

٩ : زار باريس ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتى فى أول زيارة يقوم بها وزير خارجية سوفيتى لفرنسا منذ عام ١٩٨٠ فى محاولة لاحياء الحوار الفرنسى السوفيتى .

الفلبين :

١١ : تم التوصل الى اتفاق مبدئى بين الفلبين والولايات المتحدة حول القواعد العسكرية الامريكية الست فى البلاد وينص على أن تقدم الولايات المتحدة ٥٠٠ مليون دولار الى الفلبين كتعويضات مقابل استخدام القوات الامريكية للقواعد الاستراتيجية فى البلاد حتى عام ١٩٩١ .

فلسطين :

٨ : دخلت الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة شهرها الحادى عشر .

: أعلن عبد الله حورانى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن قيادة المنظمة أقرت وثيقة اعلان قيام الدولة الفلسطينية .

٢٧ : أتهم ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سوريا بإثارة وافتعال المعارك حول المخيمات الفلسطينية فى الجنوب اللبنانى لتمهد للهجمات الاسرائيلية ضد الاهداف الفلسطينية .

لبنان :

٤ : استسلم ٣٥٠٠ مقاتل تابعين للرئيس اللبنانى السابق امين الجميل الى ميليشيات القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع .

١٨ : فشل مجلس النواب اللبنانى فى انتخاب رئيس جديد له بسبب عدم اكتمال النصاب

القانونى لغياب الأعضاء المسيحيين المعارضين لسوريا ، وأصدر الحاضرون بيان أكدوا فيه استمرار حسين الحسينى رئيس المجلس الذى انتهت مدة رياسته فى رياسة المجلس مع أعضاء هيئة المكتب .

٢٢ : غادر لبنان الى أوروبا الرئيس السابق أمين الجميل وأسرته .

٢٦ : شنت الطائرات الاسرائيلية سلسلة من الغارات العنيفة ضد المواقع والمخيمات الفلسطينية فى لبنان .

ليبيا :

٣ : أذيع فى طرابلس ونجامينا أن ليبيا وتشاد سيفتتحان سفارتيهما فى عاصمتى البلدين قبل يوم ٢٠ أكتوبر الحالى وعبر البلدان عن ارادتهما الأكيدة فى احترام وقف اطلاق النار .

٢٢ : زار ليبيا وفد يضم عدة وزراء من الحكومة السودانية .

: أعلن العقيد الليبى معمر القذافى اعترافه بالحكومة العسكرية المؤقتة فى لبنان برئاسة العماد ميشيل عون .

٢٣ : استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وزائير .

٢٦ : طالبت ليبيا ايطاليا بدفع تعويضات عما أصابها من أضرار إبان الاحتلال الايطالى لها ونفى ٥٠٠٠ ليبى الى ايطاليا عما أصاب الأراضى الليبية من دمار فى الحرب العالمية الثانية .

٢٨ : صدر بيان صحفى فى ختام اجتماعات لجنة العمل الوحدوى بين السودان وليبيا أعلن توصل اللجنة الى وضع صيغة عملية للوحدة سيتم تقديمها للقيادة فى البلدين تمهيدا لعرضها على الأط والمؤسسات الشعبية والدستورية .

المملكة العربية السعودية :

٥ : ذكرت الصحف السعودية أن الخسائر المالية التى تكبدتها السعودية بسبب التزامها بمقررات (الأوبك) بلغت ١٠٩ مليار دولار بعد خفض الانتاج السعودى من عشرة ملايين الى ٤,٣ مليون برميل يوميا .

: انضمت المملكة العربية السعودية الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

١٢ : قرر مؤتمر وزراء اعلام الدول الاسلامية اعتماد برنامج اعلامى اسلامى لدعم الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى العربية المحتلة ، كما أكدا على دعم الأقليات الاسلامية فى العالم والتضامن الشعب الأفغانى .

٢٠ : أصدر الملك فهد عاهل السعودية اوامره بأن تكف وسائل الاعلام السعودية عن التعرض لايران .

المملكة المتحدة :

٧ : وافقت ٦٥ دولة عضو فى مؤتمر دفن النفايات الذى نظمته منظمة الملاحة الدولية التابعة للأمم المتحدة فى لندن على خفض كمية المواد الكيماوية التى يتم التخلص منها فى البحر حتى علم ١٩٩١ وأن يتم بحث حظر التخلص من هذه المواد فى البحر بصورة شاملة فى غضون ٣ سنوات أخرى .

: قررت الحكومة البريطانية خفض الأسهم الكويتية فى شركات بريتش بتروليم البريطانية من ٢١,٦ ٪ الى ٩,٩ ٪

١٧ : ذكر التقرير السنوى للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية لعام ١٩٨٨ أن فرنسا وبريطانيا احرزتا تقدما كبيرا فى برامجهما للتحديث العسكرى وأن التفوق فى الأسلحة التقليدية لا يزال فى صالح حلف وارسو بشكل كبير وأن الصين مازالت مستمرة فى اعادة تنظيم جيشها .

المملكة المغربية :

٢٨ : كلفت اللجنة المغاربية العليا لجنة على مستوى وزارى لاعداد وثيقة الوحدة المغربية لرفعها الى القمة المغربية لاقرارها .

٢٩ : أعلنت دول المغرب العربى الخمس اتفاقها على العمل معا لاقامة المغرب الموحد من خلال التنسيق المشترك بين سياستها الخارجية والاقتصادية والمالية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : أكد جان بييرشيفنجان وزير الدفاع الفرنسى أثناء زيارته لواشنطن أنه لا أساس للاتهامات الموجهة الى العراق بإستخدام أسلحة كيماوية ضد الأكراد .

: أكد جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى أن واشنطن وطهران تجريان اتصالات غير مباشرة عن طريق طرف ثالث .

٦ : قررت الحكومة الأمريكية منح الحصانة الدبلوماسية لأعضاء بعثة مكتب المشتريات العسكرية والاسرائيلى فى واشنطن .

١٤ : أعلن ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكى أنه لا يمكن تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية كما لا يمكن انكار أن الفلسطينيين يرون فى المنظمة التعبير عن الهوية الفلسطينية .

٣٠ : أعرب جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى عن قلق الولايات المتحدة ازاء امتلاك دول العالم الثالث للأسلحة المتطورة والصواريخ وخاصة الأسلحة الكيماوية والصواريخ طويلة المدى فى الوقت الذى تتفاوض فيه القوى العظمى للحد من سباق التسلح .

يوجوسلافيا :

٨ : قدمت حكومة جمهورية الجبل الأسود استقالتها الى برلمان الجمهورية وأعلنت حالة الطوارىء بعد اشتباكات دامية بين البوليس والمتظاهرين حول مبنى البرلمان .

١٧ : اعترف الزعيم اليوغسلافى شتيب سوفار بسوء الأوضاع فى البلاد نتيجة لحالة من الفوضى الاقتصادية وتصاعد التوترات بين القوميات المختلفة ، وطالب بتوسيع الملكية الخاصة وزيادة الاستثمارات الأجنبية واغلاق المشروعات الخاسرة وتطبيق قواعد السوق الحرة لانقاذ يوجوسلافيا من أزمتها الاقتصادية .

١٩ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى اليوجوسلافى على اقالة ثلث اعضائها ممن أمضوا أكثر من ٢٠ سنة فى عضوية اللجنة بالاضافة الى من وجهت إليهم أتهامات .

٢٠ : تم عزل قيادات الصرب ـ أكبر الجمهوريات اليوجوسلافية الست واستقال عضو خامس بالمكتب السياسى .

٢٤ : تعهد الزعماء اليوجوسلاف فى خطة عمل جديدة بتدعيم القوة الفيدرالية وخلق وحدة داخل الحزب وتحقيق الانضباط الاجتماعى

٢٩ : وجهت يوجوسلافيا أقوى تحذير لموسكو بسبب عجز الميزان التجارى مع الكتلة الشرقية .

نوفمبـــــر ١٩٨٨

الاتحاد السوفيتى :

٤ : قرر الاتحاد السوفيتى وقف عمليات سحب قواته من افغانستان بصفة مؤقتة فى الوقت الحالى بسبب تدهور الموقف العسكرى لحكومة نجيب الله الشيوعية فى كابول .

٧ : وافق الاتحاد السوفيتى على افتتاح مركز ثقافى يهودى فى موسكو .

٩ : اعلن المتحدث باسم الخارجية السوفيتية ارتياح موسكو ازاء تصويت الامريكيين لصالح بوش ولصالح توسيع العلاقات السوفيتية الأمريكية .

١٦ : قرر برلمان جمهورية استونيا السوفيتية بالاجماع « اعلان السيادة » يقضى باستقلال الجمهورية عن الاتحاد السوفيتى فى كافة المجالات ماعدا الدفاع والسياسة الخارجية وتعديل دستور الجمهورية بحيث يصبح من حقها رفض الخضوع للقانون السوفيتى ودعا البرلمان مجلس السوفيت الاعلى الى توقيع معاهدة اتحادية لتنظيم العلاقات بين السلطة المركزية فى الكرملين والجمهوريات السوفيتية

١٧ : اعلنت رئاسة مجلس السوفيت الاعلى ان

قرار برلمان جمهورية استونيا باعلان سيادة الجمهورية على اراضيها غير دستورى .

٨١ : أعلن الاتحاد السوفيتى اعترافه باعلان قيام الدولة الفلسطينية انطلاقا من مبدأ حرية الاختيار

٢٦ : اتفق الزعيم السوفيتى جورباتشوف الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران على ضرورة ان يتم استخدام الفضاء للاغراض السلمية

٢٩ : أدان الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف عمليات القمع والاستحواذ على السلطة فى عهد الزعماء السوفيت السابقين وطالب البرلمان السوفيتى بتأييد الاصلاحات السياسية التى اقترحها مؤكدا انه سيكون من حق مجلس السوفيت الأعلى « البرلمان » الاعتراض على قراراته بموجب الاصلاحات واقترح تشكيل لجنة لتقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الجمهوريات .

(انظر ايضا : دولة قطر ١١/٥)

اسرائيل :

١ : فازت كتلة ليكود بـ ٤٠ مقعدا فى انتخابات الكنيست الاسرائيلى مقابل ٣٩ مقعدا لحزب العمل وفازت الأحزاب اليمينية المتحالفة مع الليكود بسبعة مقاعد وفازت الأحزاب الدينية بـ ١٨ مقعدا وفازت الأحزاب اليسارية المتحالفة مع حزب العمل بسبعة مقاعد . اما الاحزاب المؤيدة العرب فقد فازت بستة مقاعد (الحزب الشيوعى الاسرائيلى ٥ مقاعد والقائمة التقدمية للسلام مقعدان والحزب الديمقراطى العربى مقعد واحد)

٣ : تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار باغلبية ١٣٠ صوتا ومعارضة الولايات المتحدة واسرائيل يدين سياسة اسرائيل فى انتهاك حقوق الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة .

٤ : ادانت الجمعية العامة للأمم المتحدة باغلبية ١٣٠ صوتا ضد دولتين فقط هما الولايات المتحدة واسرائيل ـ سياسة القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى وانتهاك حقوق الانسان فى الأراضى العربية المحتلة وكلفت مجلس الأمن بدراسة الموقف واكدت عدم شرعية ممارسات اسرائيل لتغيير الوضع القانونى للأراضى المحتلة بما فيها القدس .

١٦ : كشفت مجلة « جينز ديفنس ويكلى » البريطانية المتخصصة فى الشئون العسكرية ان اسرائيل أجرت ثانى تجربة سرية على صاروخ أرض ـ ارض متوسط المدى من طراز « اريحا » القادر على حمل رؤوس نووية .

١٨ : كشف مكتب الاحصاء المركزى الاسرائيلى عن ان معدل تزايد السكان العرب قد بلغ ضعف معدل تزايد السكان اليهود فى اسرائيل خلال عام ١٩٨٧ وقد بلغ العدد الاجمالى لسكان اسرائيل مع نهاية ١٩٨٧ ٤ ملايين و٤٦٤ الف شخص من بينهم ٨٢ ٪ من اليهود و ٤ ٪ من المسلمين و ٢,٣ ٪ من المسيحيين و ١,٧ ٪ من الدروز .

١٩ : وجهت دول السوق الأوروبية الاثنتا عشرة ادانة قوية للممارسات القمعية الاسرائيلية ـ ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وأكدت حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم فوق ارضهم .

٢٦ : اشار السكرتير العام للأمم المتحدة فى تقرير للجمعية العامة الى انتهاكات اسرائيلية واسعة النطاق فى الضفة الغربية وغزة .

٣٠ : أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ان اسرائيل تصعد اعمالها القمعية العنيفة ضد الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

: رفضت اللجنة المركزية لحزب العمل الاسرائيلى مشاركة كتلة الليكود مرة اخرى فى تشكيل حكومة ائتلافية جديدة خلال السنوات الأربع القادمة .

افغانستان :

١٨ : طلب عبد الغفار لاكانوال نائب وزير الخارجية الأفغانى وكمال الدين السكرتير الثالث فى البعثة الأفغانية بالأمم المتحدة طلبا اللجوء السياسى للولايات المتحدة .

(انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى : ١١/٤ وباكستان ١١/٢٧)

المانيا الغربية :

١١ : استقال فيليب يينجى رئيس البوندستاج الألمانى (البرلمان) بعد تفجر زوبعة سياسية اثر خطاب له امتدح فيه النظام النازى وزعيمه ادولف هتلر الذى وصفه بانه منحة الهية وزعيم لايتاح لشعب الا كل الف عام .

انجولا :

١٩ : أعلنت انجولا وكوبا موافقتهما على التسوية السلمية التى تم التوصل اليها فى جنيف بينهما وبين كوبا وجنوب افريقيا (التى تربط تحقيق استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من الأراضى الانجولية .

ايران :

٣ : طالب تقرير للأمم المتحدة عرض على الجمعية العامة المجتمع الدولى بالتنبه الى عمليات اعدام جماعية للمعارضين والمعتقلين السياسيين فى ايران وقعت قبل وبعد قبولها لوقف القتال فى حرب الخليج . واكد التقرير ان السلطات الايرانية اعدمت ١١٠٠ سجين خلال الفترة من يوليو الى سبتمبر ١٩٨٨ رفضت ايران اقتراحا عراقيا بتبادل الأسرى فورا .

١٠ : أعلنت ايران وبريطانيا اتفاقهما على استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما فى اقرب وقت ممكن على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

١٩ : اعلن هاشمى رافسانجانى رئيس البرلمان الايرانى انه من غير المحتمل ان تستانف الحرب ضد العراق لابد ان يكون الايرانيون دائما على استعداد .

٢٠ : اعلنت ايران استعدادها لاجراء محادثات مباشرة مع السعودية لانهاء الخلاف القائم بين البلدين

٢٤ : بدأت ايران والعراق تبادل ١٥٦٩ اسيرا من أسرى الحرب المرضى والمصابين تحت اشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر

٢٥ : اكدت ايران استمرار تأهب قواتها تحسبا لتجدد الحرب مع العراق .

٢٧ : اوقفت ايران تبادل الأسرى مع العراق .

٢٨ : ذكرت انباء صحفية ان حسين موسوى رئيس وزراء ايران اجبر على الاستقالة وحددت اقامته فى منزله .

٢٩ : أعلنت منظمة مجاهدى خلق الايرانية المعارضة لنظام اية الله الخمينى ان السلطات الايرانية اعدمت مايزيد على خمسة الاف سجين سياسى من معارضى النظام خلال الأشهر الأربعة الماضية .

باكستان :

١٧ : حقق حزب الشعب الباكستانى المعارض بزعامة بنازير بوتو نصرا كبيرا فى الانتخابات البرلمانية (٤٥ ٪ من مقاعد البرلمان مقابل ٢٥ ٪ للتحالف الاسلامى الديمقراطى)

٢٠ : حصل حزب الشعب المعارض بزعامة بنازير بوتو وحلفائه على ٤٢ ٪ من مقاعد المجالس المحلية .

٢٧ : جرت اول مفاوضات مباشرة بين وفد سوفيتى ووفد من المجاهدين الأفغان فى اسلام اباد لبحث امكانية الافراج عن الاسرى السوفيت المحتجزين لدى المجاهدين ومستقبل العلاقات بين البلدين .

٣٠ : تخلى نواز شريف زعيم التحالف الاسلامى الديمقراطى عن محاولاته لتشكيل حكومة جديدة تاركا المجال للسيدة بنازير بوتو رئيسة حزب الشعب المعارض .

البرتغال :

٢١ : حذر جون جالفن القائد الأعلى لقوات حلف الأطلنطى دول الحلف من أن الاصلاحات السوفيتية تحمل خطرا على الغرب ومن أن يقع الغرب فريسة لمهارات الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف فى التأثير والاقناع .

بلجيكا :

٢١ : رحبت دول المجموعة الأوروبية بقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى وقبول قرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ كأساس لعقد المؤتمر الدولى فى الشرق الأوسط ولم يتضمن بيان المجموعة اى اعتراف بالدولة الفلسطينية .

٢٥ : اكد تقرير رسمى لحلف الأطلنطى تفوق حلف وارسو على حلف الأطلنطى فى مجال الاسلحة التقليدية .

تشاد :

٢٩ : أعلنت تشاد ان قواتها اسقطت طائرة تابعة للقوات الجوية الليبية وأسرت اثنين من الطيارين الليبيين .

تونس :

٧ : وقع زعماء الأحزاب السياسية التونسية الشرعية الستة وممثل عن حركة الاتجاه الاسلامى المحظورة وثيقة وطنية تنص على ادخال نظام التعدد الحزبى

٢٦ : وافقت الحكومة التونسية على قيام حزب جديد هو حزب الاتحاد الديمقراطى

الوحدوى ليصل بذلك عدد الأحزاب المعارضة المسموح لها بممارسة العمل السياسى الى ٧ أحزاب .

الجزائر :

٣ : وافق ٩٢,٢٧ ٪ من الناخبين الجزائريين على البرنامج الاصلاحى السياسى والدستورى الذى عرضه الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد

٥ : أصدر الرئيس الجزائرى بن جديد قرارا بتكليف قصدى مرباح وزير الصحة بتشكيل الحكومة الجديدة

١٥ : تم وضع حجر الأساس لمبنى أول سفارة للدولة الفلسطينية فى احدى ضواحى العاصمة الجزائرية

١٨ : اعلن السيد عبد الحميد المهرى مسئول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الجزائرية ان الاتصالات الجزائرية المصرية مستمرة وان هناك اتفاقا على اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين

٢٤ : استانفقت مصر والجزائر العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما .

٢٨ : قرر حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى ترشيح الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد لرئاسة الجمهورية لفترة ثالثة فى انتخابات الرئاسة التى تجرى فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٨

٢٩ : اكدت جبهة التحرير الوطنى الجزائرية فى بيان سياسى ضرورة تعدد الاراء داخلها والسماح للمستقلين بالترشيح فى الانتخابات امام مرشحى الحزب فى اطار عدة اصلاحات سياسية وافقت عليها الجبهة .

جمهورية مصر العربية :

١ : زار القاهرة فرانك كارلوتشى وزير الدفاع الأمريكى واعلن ان بلاده تمضى فى برنامج ملموس بالنسبة لمساعداتها العسكرية لمصر .تم توقيع بروتوكول الاتفاق الخاص بالتصنيع المشترك للدبابة (ام - ١) بين مصر والولايات المتحدة

٤ : وافق وزراء الصناعة العرب على اعادة عضوية مصر فى المنظمة العربية للتنمية الصناعية

١٥ : أعلنت مصر تأييدها لاعلان الدولة الفلسطينية التى تهدف الى تحقيق السلام والى عقد المؤتمر الدولى على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ وضمان حقوق الشعب الفلسطينى .

١٥ : ١٧ : عقدت بالقاهرة اعمال ندوة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، حركة عدم الانحياز ، وأكد البيان الختامى للندوة التزام البلدان الافريقية والأحزاب السياسية بمبادىء عدم الانحياز التى أثبتت صلاحيتها على مدى ٢٧ عاما باعتبارها قوة ديناميكية فى السياسة الدولية ودعا الى نظام اقتصادى دولى جديد ومؤتمر دولى لبحث ازمة الديون . وحضر الندوة الرئيس عبده ضيوف رئيس السنغال .

٢٠ : اكدت مصر رسميا اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة طبقا للنقاط الواردة فى البيان السياسى الصادر عن اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر وتعتبر مصر هذا الاعتراف ساريا اعتبارا من يوم ١٥ نوفمبر وعبرت عن أملها فى ان تؤدى هذه الخطوة الى خدمة قضية السلام والاستقرار فى المنطقة .

٢١ : ٢٢ زار مصر السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

٢٣ : تسلم الرئيس مبارك اوراق اعتماد تسعة سفراء جدد فى القاهرة لكل من : رواندا وبنما وكولومبيا وايطاليا والاردن وزيمبابوى وتونس والصومال وكوريا الديمقراطية

٢٤ : تم توقيع بروتوكول للتعاون المشترك بين الحزبين الوطنى الديمقراطى المصرى والأمة السودانى

٢٦ : طلبت مصر رسميا من جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى ان تجرى الحكومة الامريكية اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى وان كان ذلك بواسطة احد المسئولين الأمريكيين .

٢٧ : ألغى الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وكذلك وزراء خارجية جميع الدول العربية سفرهم الى نيويورك لحضور مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية الفلسطينية

: انتخب المؤتمر السابع لمنظمة التضامن الأفروآسيوى الدكتور مراد غالب وزير خارجية مصر الاسبق رئيسا للمنظمة .

٢٨ : قام الرئيس العراقى صدام حسين بزيارة مفاجئة للقاهرة اجرى خلالها محادثات مع الرئيس حسنى مبارك حول مختلف القضايا العربية

٢٩ : تم فى مقر القوات متعددة الجنسية بروما توقيع اتفاق بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية بحضور ممثل عن الحكومة الأمريكية بشأن تنفيذ حكم محكمة التحكيم حول طابا يؤكد التزام الطرفين بتنفيذ الحكم باسرع مايمكن وبنية حسنة وانسحاب الطرفين الى خلف الحدود الدولية .

٣٠ : زار القاهرة الملك حسين عاهل الأردن .

(انظر ايضا : الجزائر ١١/٢٤ وسوريا ١١/٢٤

جنوب افريقيا :

٢٢ : وافقت حكومة جنوب افريقيا على خطة التسوية فى الجنوب الأفريقى والقاضية باستقلال اقليم ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انجولا .

(انظر ايضا : انجولا : ١١/١٩ وسويسرا ١١/١٥)

السودان :

١ : رفض المكتب السياسى للحزب الاتحادى الديمقراطى فى السودان مشروع الوحدة الليبى السودانى .

١٦ : اعلنت وكالة الأنباء السودانية انه قد تم التوصل الى اتفاق شامل بين وفد الحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى بقيادة محمد عثمان الميرغنى وحركة تحرير السودان فى الجنوب بقيادة جون قرنق يهدف لتحقيق السلام فى السودان وتم التوقيع عليه فى أديس أبابا وكانت اهم بنود الاتفاق تنص على ضرورة انعقاد المؤتمر القومى الدستورى فى ٣١ ديسمبر القادم وتشكيل لجنة تحضيرية للتمهيد له ، وتجميد مواد قوانين سبتمبر ١٩٨٣ (قوانين الشريعة الاسلامية) الى حين انعقاد المؤتمر الدستورى ، والغاء الاتفاقية العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاخرى ، ورفع حالة الطوارىء ووقف اطلاق النار .

١٨ : أكدت مصادر مطلقة موثوق بها أن مصر لعبت دورا مهما فى المساعى الرامية لحل مشكلة الجنوب السودانى

٢٠ : رفضت الجبهة الاسلامية السودانية اتفاق السلام بالجنوب الذى وقعه زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى مع جون جارانج

٢٢ : وقعت اشتباكات بين أفراد الجماعات الاسلامية وبعض مواطنى جنوب الخرطوم احتجاجا على اتفاق السلام .

٢٤ : اصدرت قيادة جبهة المتمردين فى جنوب السودان أوامرها الى كافة فصائلها بالاستمرار فى القتال حتى يتم الاعلان عن وقف اطلاق النار من جانب كل من الجبهة والحكومة .

سوريا :

١٦ : اعلنت سوريا رسميا تاييدها ومساندتها لاعلان قيام الدولة الفلسطينية .

٢٤ : اشار مسئول سورى بموقف مصر المساند للقضايا العربية وخاصة اعترافها بقيام دولة فلسطين وتأكيدها على التزامها باتفاقية الدفاع العربى المشترك .

سويسرا :

١٥ : وافقت كوبا وانجولا وجنوب أفريقيا فى اجتماعهم فى جنيف على اتفاق للتسوية الشاملة للجنوب الافريقى والذى يقضى بانسحاب القوات الكوبية من انجولا واستقلال اقليم ناميبيا

١٦ : وافق العراق وايران على تبادل أسرى الحرب الجرحى والمرضى المحتجزين لديهما خلال اجتماعات لهما فى جنيف .

الصين :

٢٠ : اعلنت الصين رسميا اعترافها بالدولة الفلسطينية .

٢٨ : وقعت فى بكين معاهدة بين الصين وجمهورية منغوليا حول الحدود المشتركة بينهما (٤٦٥٥ كيلو مترا) بهدف ارساء السلام على الحدود بينهما .

(انظر ايضا السعودية ١١/١٢)

العراق :

٨ : وافق العراق على اقتراح ايرانى بتبادل الأسرى والجرحى فورا .

١٧ : طرد العراق دبلوماسيا امريكيا لاتصاله بالاكراد فى شمال البلاد .

١٨ : طالب الرئيس العراقى صدام حسين باجلاء القوات السورية من لبنان .

: طرد العراق ثلاثة دبلوماسيين بريطانيين من بغداد .

١٩ : وقعت كل من الحكومة التشادية والجبهة الوطنية المعارضة لها فى بغداد اتفاق مصالحة بينهما بوساطة عراقية .

سلطنة عمان

١٠ : أكد عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني ان علاقات السلطنة مع كل من العراق الشقيق وايران هي علاقات اخوة وجوار تحكمها الجغرافيا والتاريخ والسيادة الوطنية والعقيدة الاسلامية والمصالح المشتركة . وقال : ان اتصالات حكومة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مع ايران لم تنقطع في الماضي وانها كانت ولاتزال مستمرة . واشار الى ان هاجس مابعد الحرب العراقية ـ الإيرانية هو شغلنا الشاغل وذلك لنفرش أرضية نستطيع ان نبني عليها حوارا عقلانيا متكافئا بين الدولتين الجارتين المسلمتين . واكد في هذا الصدد : كان هذا الهاجس هو الذي يخيم على تفكير حكومة السلطنة . وقال ان وقف اطلاق النار ليس هو الهاجس الاساسي ولكن الهاجس الاساسي هو احلال السلام الذي سيتحقق بالجهد والصبر .

١١ : أختتم الملك حسين زيارة لسلطنة عمان استغرقت يومين واجرى خلالها مباحثات مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

١٦ : اعلنت سلطنة عمان ترحيبها الكامل بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة واعربت عن املها في ان تكون هذه الخطوة مدعاة لفهم اكبر من قبل المجتمع الدولي .

١٨ : دعا السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان المجتمع الدولي وكل القوى العالمية لتقديم المزيد من المساندة والدعم للجهود الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط وبالمستوى الذي يمهد الطريق لتحرك جاد يعمل على التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة تضع حدا للمعاناة القاسية التي يـرزح تحتها الشعب الفلسطيني .

١٠ : أعلن عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني ان العالم كله سعد بوقف اطلاق النار بين العراق وايران ، لكونهما جارتين مسلمتين ولكونهما في منطقة يوجد بها اكبر احتياطي نفطي في العالم ، مؤكدا ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت اسعد دول العالم ، بوقف اطلاق النار حيث كانت دول المجلس تحس بلهيب الحرب وتسمع دويها وتعاني من استمرارها ، وتشعر أن فيه ازهاقا لدماء مسلمة وشقيقة تفضل ان تتجه الى الاعمار والبناء . وأعرب معاليه عن امله في ان تنتصر معركة السلام في المستقبل القريب .

١٥ : اكد سعيد بن احمد الشنفري وزير النفط العماني ان العديد من المشاكل السياسية والعراقيل التي كانت تهدد دائما اتفاقات الاوبيك قد اختفت ، وان ذلك اصبح يمثل أحد العوامل الهامة لعودة الاستقرار والحفاظ على حجم الانتاج المحدد للوصول الى سعر ١٨ دولارا للبرميل كما كان مقررا

فرنسا

٢٢ : صرح الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بانه يعترف بحق الشعب الفلسطيني في ان يعيش على ارض خاصة به تكون دولة مستقلة .

٢٢ : صرح الرئيس فرانسوا ميتران بان فرنسا ستقوم بالغاء ثلث مديونية دول العالم الثالث الاكثر فقرا ايا كان موقف بقية الدول الصناعية الكبرى .

فلسطين :

١١ : عزلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عن العالم الخارجي كما شنت حملة اعتقالات شملت عدة مئات من الفلسطينيين .

١٢ : عقدت بالجزائر الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني .

١٥ : اعلن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات قيام الدولة الفلسطينية فوق ارض فلسطين وعاصمتها القدس . كما اصدر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية بالجزائر العاصمة قراره بالاجماع باعلان قيام الدولة الفلسطينية بحكومة مؤقتة ارتكازا على الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني وانطلاقا من الشرعية الدولية متمثلة في قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين . كما اعلن المجلس الوطني الفلسطيني انه يقبل قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ كقاعدة اساسية للتحرك نحو السلام وانعقاد المؤتمر الدولي .

دولة قطر :

٥ : قررت دولة قطر والاتحاد السوفيتي تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما .

كندا :

٢٢ : فاز حزب المحافظين الكندي بزعامة بريان ملروني رئيس الوزراء باغلبية (١٦٩ مقعدا من مقاعد البرلمان ٢٩٢ مقعدا) وجاء حزب الاحرار المعارض في المركز الثاني بحصوله على ٨٢ مقعدا وحزب الديمقراطيين الجدد (٤٤ مقعدا) .

لاوس :

٢٣ : اكد سريان سريتيران وزير خارجية لاوس ان فيتنام سحبت قواتها من لاوس في اعقاب تحسن العلاقات بين فيتنام والصين وتايلاند .

لبنان :

٢ : قامت القوات الاسرائيلية بضم المنطقة المحازية لبلدة مرج عشرون الواقعة داخل منطقة الحزام الامني واغلبها اراضي اسرائيلية .

٥ : تجددت حملة الانفجارات ضد القوات السورية في لبنان .

٧ : جرت محاولة فاشلة قامت بها جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية لاغتيال انطوان لحد قائد جيش لبنان الجنوبي الموالي لاسرائيل .

٩ : اصدر عادل عسيران وزير الدفاع اللبناني في حكومة سليم الحص المدنية قرارا بعزل ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية المنافسة من منصب قائد الجيش اللبناني .

جزر المالديف :

٣ : جرت محاولة فاشلة للاطاحة بنظام الرئيس مأمون عبدالقيوم قام بها مجموعة من المرتزقة السنهاليين القادمين من سيريلانكا .

الهند :

٢٠ : دعا بيان مشترك حول زيارة الزعيم السوفيتي جورباتشوف للهند الى ازالة الاسلحة وخاصة النووية كهدف اساسي لجميع دول العالم وطالب جميع الدول بعدم اقامة قواعد أو منشات عسكرية خارج حدودها كما دعا الى عقد مؤتمر موسع لتشكيل حكومة ائتلافية في افغانستان .

٣٠ : اعتقلت سلطات الامن الهندية الملحق العسكري الباكستاني بتهمة التجسس .

الولايات المتحدة الامريكية :

٩ : اعلن فوز المرشح الجمهوري جورج بوش برئاسة الولايات المتحدة الامريكية ليصبح الرئيس الحادي والاربعين (٥٤٪ بوش ٤٦٪ لمنافسه دوكاكيس) كما فاز ممثلو الحزب الديمقراطي بالاغلبية في مقاعد مجلس الشيوخ والنواب .

١٣ : صرح احد مساعدي الرئيس الامريكي المنتخب جورج بوش بان بوش يرى ان التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل هو مفتاح السلام في الشرق الاوسط وانه ـ بوش ـ يرفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية .

١٦ : أعلن المتحدث باسم الرئيس الامريكي ريجان ان قرارات الدورة الاخيرة للمجلس الفلسطيني تتضمن عناصر ايجابية ابرزها قبول قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ باعتبار ان ذلك يساهم في وضع الاساس للتسوية السلمية الشاملة في الشرق الاوسط .

: اعلنت الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة لاتوافق على اعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة لان ذلك يعد تقريرا لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب واحد في الوقت الذي ترى فيه الولايات المتحدة ان مستقبل هذه الاراضي ينبغي ان يتقرر من خلال المفاوضات .

٢٦ : قررت الولايات المتحدة منع ياسر عرفات دخول الاراضي الامريكية لالقاء خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة وذلك اثر اقتناع الحكومة الامريكية بان عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية شاركت في اعمال ارهابية ضد الامريكيين وضد آخرين .

٣٠ : وافقت اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع قرار تقدمت به المجموعة العربية يطالب الولايات المتحدة بالعدول عن قرارها برفض منح الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات تأشيرة دخول الى نيويورك وايدت ١٢١ دولة القرار بينما عارضته الولايات المتحدة واسرائيل وامتنعت بريطانيا فقط عن التصويت .

يوجوسلافيا :

٢٦ : وافق البرلمان الفيدرالي اليوجوسلافي على تعديلات في الدستور تفتح الباب امام الاستثمار الاجنبي وسوف يسمح للمواطنين بامتلاك الاسهم كما سيسمح للاجانب بانشاء شركات استثمارية مشتركة مع شركات القطاع العام او القطاع الخاص .

وثائق السيادة المصرية على طابا

● المجموعة الأولى : بداية القضية :
- معاهدة السلام بين مصر واسرائيل
- شهادة الفريق كمال حسن علي واللواء بحري محسن حمدي عن بدء النزاع (أمام هيئة التحكيم)
- مشارطة تحكيم (١١ سبتمبر ١٩٨٦)

● المجموعة الثانية : الأصول التاريخية :
- تقرير اللورد كرومر عن أزمة طابا - ١٩٠٦
- التقرير الشامل للكابتن أوين عن عملية رسم خط الحدود - ١٩٠٦ -
- اتفاقية الحدود - اول اكتوبر ١٩٠٦

● المجموعة الثالثة : الحقوق المصرية :
حول قدسية الحدود المصرية :
- مذكرة من لويد المندوب السامي البريطاني الى وزير الخارجية المصرية عبدالخالق ثروت (١٩٢٦)
- خطاب موجه من الخارجية المصرية الى المستر سمارت (السفارة البريطانية) برفض تعديل طفيف في الحدود عند رفح (ابريل ١٩٤٧)
حول الوجود المصري في طابا :
- تقريران للمخابرات المصرية - اغسطس ١٩١٤
- تقريران لمصلحة الحدود - ١٩٣١ - ١٩٣٣
- شهادة عن موقع العمود ٩١ (رحلة مس بلاودن في سيناء ١٩٤٠)

● المجموعة الرابعة : الادعاءات الاسرائيلية :
- كتاب الاحصاء السنوي لمصر عن عام ١٩٠٩
- مقتطفات من كتاب نعوم شقير (تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها)
- كتيب عن فلسطين وشرق الأردن (١٩٤٢) نقلا عن ادارة مخابرات البحرية (البريطانية)
- من محضر اجتماع لوزارة المستعمرات (٣٠ اكتوبر ١٩٤٥)
- من تقرير للمخابرات السودانية (١٩١٣)

● وثيقة الحكم (٢٩ سبتمبر ١٩٨٨)

تقديم

لأول وهلة تبدو الصعوبة بالغة لمحاولة انتقاء مجموعة من الوثائق لتشكل ملفا مقنعا لقضية طابا يعود اليه قارىء « السياسة الدولية » كلما عن له البحث في جانب من جوانب هذه القضية .

وتعدد مصادر الصعوبة ..

فهناك أولا مهمة « الانتقاء » من هذا الكم الهائل من اوراق القضية التي تناثرت في اوراق عمل داخلية وتجمعت في مذكرات مطولة من الجانبين وتكاكأت في ملاحق وثائقية لتلك المذكرات فاقت في مجموعها عن الألفي صفحة .

وهناك ثانيا مهمة « التمييز » بين عشرات الأقوال التي جاءت على شكل مرافعات شفوية وشهادات شهود فيما جرى في دار حكومة جنيف خلال شهري مارس وإبريل ١٩٨٨ ، على جولتين والتي فاقت مجموعها عن المائة ساعة .

وهناك ثالثا مهمة التصنيف بين الحقائق المادية بكل ابعادها ، التاريخ والجغرافيا والمساحة ، وبين المبادىء القانونية التي احتلت مساحة غير يسيرة من المذكرات والمرافعات .

وكان مطلوبا لتجاوز هذه الصعوبات وضع معايير دقيقة للانتقاء تتسم بقدر من منطقية التتابع وتبدأ منذ أن تفجرت القضية وتنتهي بصدور الحكم .

وبعد تقليب الاوراق بكل مجموعاتها ، من الوثائق الى ابحاث لجان العمل الداخلية للجانب المصري الى المذكرات الست المتبادلة بين الجانبين ، ثلاثة لكل جانب ، وبعد تمحيص محاضر المرافعات الشفوية استقر رأينا على تقسيم الملف الى خمس مجموعات .

المجموعة الأولى وتتناول ظروف (نشوء القضية) بدءا من الاختلاف حول مكان العمود ٩١ داخل اللجنة العسكرية المشتركة ، المصرية الاسرائيلية ، التي اوكل اليها اعادة بناء اعمدة خط حدود مصر الدولي بمقتضى معاهدة السلام الموقعة في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ووصولا الى عقد مشارطة التحكيم في سبتمبر ١٩٨٦ .

المجموعة الثانية تتعرض (للاصول التاريخية) للقضية من خلال انتقاءات محددة ومحدودة لمجموعة من وثائق ١٩٠٦ لما كان لهذه الوثائق من اهمية بالغة في سير القضية .

وكنا في حيرة بعد ذلك لدى اختيارنا لمجموعتين تحدد احداهما خلاصة الوثائق المصرية وتوضح الأخرى وجهة النظر الاسرائيلية .. وكان مصدر الحيرة التسمية التي يمكن ان تطلق على كل مجموعة .

وقد جاء حكم هيئة التحكيم الصادر في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٨٨ ليبدد هذه الحيرة فإن تبنى هذا الحكم لما قدمه المصريون من اسانيد ورفضه لما أتى به الاسرائيليون من أفكار قد سوغ لنا أن نعنون المجموعة الأولى « بالحقوق المصرية » وان ننعت المجموعة الثانية « الادعاءات الاسرائيلية » ، وهي تسميات يدعمنا فيها حكم المحكمة .

وتضمنت المجموعة الأخيرة نص حكم هيئة التحكيم الصادر يوم الخميس ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ ليطوى بهذا الحكم ملف أول قضية تحكيم على الارض تدخلها مصر ، كما أنها في ذات الوقت أول قضية من نوعها تخوضها اسرائيل .

ولعل هذه القضية غير المسبوقة بكل ما صاحبها من أداء متميز وما انتهت اليه من اقرار مبدأ ضرب القوة بالقانون في علاقات اتسمت على وجه العموم بالاحتكام للقوة بامتداد العقود الاربعة الماضية .. لعل كل ذلك ما دفع احد رجال القانون الدولي المرموقين الى توصيفها بأنها « قضية القرن »

د . يونان لبيب رزق

المجموعة الأولى
بداية القضية

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل .
إقتناعا منهما بالضرورة الماسة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ .
إذ تؤكدان من جديد إلتزامهما « بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب دافيد » المؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ .
وإذ يلاحظان ان الاطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون اساسا للسلام ، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب بل ايضا بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على إستعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس .
ورغبة منهما في انهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن .
وإقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي الاسرائيلي بكافة نواحيه .
وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على اساس مبادىء إطار السلام المشار إليها انفا وإسترشادا بها .
وإذ ترغبان أيضا في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لمبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم .
قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الاطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل :

(المادة الأولى)

١ ـ تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ، ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .
٢ ـ تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بالمعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .
٣ ـ عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول ، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) .

(المادة الثانية)

ان الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل ، هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضوح قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما بإحترام سلامة أراضي الطرف الاخر بما في ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوي .

(المادة الثالثة)

١ ـ يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم ، وبصفة خاصة .
(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الاخر وسلامة اراضيه وإستقلاله السياسي .
(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الاخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الامنة والمعترف بها .
(ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد بإستخدام القوة أو إستخدامها أحدهما ضد الاخر على نحو مباشر أو غير مباشر ، ويحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .
٢ ـ يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية وأفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الاخر ، كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الاخر في أي مكان . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة .
٣ ـ يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع ، كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الاخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية ، ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الاحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

(المادة الرابعة)

١ ـ بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والاسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبون من الأمم المتحدة ، وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول ، وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان .
٢ ـ يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على الا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد ، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الايجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .
٣ ـ تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول .
٤ ـ يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها بإتفاق الطرفين .

(المادة الخامسة)

١ ـ تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لاحكام إتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول . كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشئون المتعلقة بإستخدام القناة .
٢ ـ يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي . كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

(المادة السادسة)

١ لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أى نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٢ ـ يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية إلتزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو إمتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣ ـ كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكى تنطبق فى علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التى يكونان من أطرافها بما فى ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤ ـ يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى إلتزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ ـ مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين إلتزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من إلتزاماتهما الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة .

(المادة السابعة)

١ ـ تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .

٢ ـ إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم .

(المادة الثامنة)

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .

(المادة التاسعة)

١ ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .

٢ ـ تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ .

٣ ـ تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزء منها .

٤ ـ يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

حررت فى واشنطن دى . سى . فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م ، ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٩٩ هـ . من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والانجليزية ، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفى حالة الخلاف فى التفسير فيكون النص الانجليزى هو الذى يعتد به .

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية مصر العربية	اسرائيل
(توقيع) محمد انور السادات	(توقيع) مناحم بيجين

شهد التوقيع
جيمى كارتر
رئيس الولايات المتحدة الامريكية

من شهادة الفريق كمال حسن على عن بدء النزاع

اجابة على سؤال عن صلته بالقضية ..

ـ ... فى مايو ١٩٨١ عينت وزيرا لخارجية مصر ، وبعد شهور قليلة عينت رئيسا للجانب المصرى فى اللجنة العليا المشتركة بين مصر واسرائيل لتنفيذ المعاهدة والاتفاق على مسائل التطبيع .

ـ بهذه الصفة الأخيرة زرت طابا بعد أن أخفق الفريق الفنى فى التوصل الى اتفاق مما دفع المستر شارون (وزير الدفاع الاسرائيلى) الى أن يطلب اجتماعا على مستوى أعلى .

ـ التقينا أنا والمستر شارون فى مطار لارسينات Larsinat فى مارس ١٩٨٢ . وجرت هناك مباحثات بين الفريق الفنى وبدا لى انها مجرد اضاعة وقت ، من ثم فقد طلبت من المستر شارون ان نقوم بجولة على طول الخط بدءا من رفح فى الشمال على البحر المتوسط الى العمود ٩١ . وقمنا بهذا العمل ولكن عندما بلغنا النقطة ٩١ لاحظت ميلا فى الخط الى واسط وادى طابا . وذهبنا بواسطة هليكوبتر الى هناك وأشار لى الى مكان صخرى منبسط وقال هذه نقطة طابا والحدود هنا . فقلت له أنه ليست هناك علامة من أى نوع تنبىء بوجود عمود هنا . فالعمود يقع على مكان مرتفع وهو ليس هنا . وهذا المكان هو نقطة لمركز بوليس . ومركز البوليس يقع فى العادة على نقطة وراء الحدود من حيث يرسل الدوريات الى الخط . ومن ثم فليس هذا هو العمود على الاطلاق .

ـ كنت قد حصلت من قبل على تقارير من الادميرال حمدى ضابط الاتصال المصرى ان العمود ٩١ كان يقع هناك على المرتفعات وانه قد تم ازاحته خلال عمل اللجنة الفنية . وقد دعانى ذلك الى التصميم للذهاب بالهليكوبتر الى مكان العمود ٩١ . وهناك وجدت ما قاله الادميرال حمدى تماما . فقد رأيت ان العمود والشكل المخروطى الذى كان مثبتا عليه وقد أزيلا مؤخرا . عندئذ ابلغت اصدقاءنا الاسرائيليين ، خاصة الجنرال زيون الذى كان حاضرا بانى فزع حقيقة لأننا كنا ننفذ المعاهدة بشكل أمين للغاية منذ بدأت عملية التنفيذ .

قدمت هذه الشهادة امام هيئة التحكيم فى جنيف فى الجلسة الصباحية يوم الخميس ١٧ مارس ١٩٨٨ .

من شهادة اللواء بحرى محسن حمدى عن بدء النزاع

اجابة على سؤال عن صلته بالقضية :

ـ منذ البدايات الأولى وأنا متصل بها بصفتى رئيسا للوفد المصرى فى اللجنة العسكرية المشتركة ثم فيما بعد رئيسا لهيئة الاتصال المصرية حتى شهر يوليو ١٩٨٤ .

ـ قمت بزيارة طابا خلال هذه الفترة مرات استطيع ان أعددها بثلاث . المرة الأولى ذهبت الى طابا يوم ١٤ يناير ١٩٨٢ وكانت المرة الثانية يوم ٨ مارس بصحبة فخامته (يقصد الفريق كمال حسن على) والمرة الثالثة فى اغسطس ١٩٨٣ . وقد زرت مناطق أخرى من الحدود مرات عديدة للاشراف على عمل المساحين الفنيين .

ـ .. لقد اتفق الجانبان العاملان فى اللجنة الفنية على مواقع أعمدة الحدود حتى وصلوا الى العمود رقم ٩٠ . وعند هذا العمود بدأوا فى الاتجاه جنوبيا للوصول الى العمود ٩١ . ولكن عند هذا العمود اشار الاسرائيليون الى اتجاه اندهش منه الفريق المصرى فقد كانت الخرائط والوثائق ونصوص الاتفاقات التى كان يعمل عليها هذا الفريق لا تقول بهذا الرأى .

وقد أخذ الاسرائيليون الفريق المصرى الى أسفل حيث الوادى وقالوا ان العمود هنا وسوف نريه لكم . ذهبوا بعد ذلك الى بقايا بناء بجوار اشجار الدوم وقالوا هنا مكان العمود رقم ٩١ . ولم يقبل الفريق المصرى هذا الكلام وصمم اعضاؤه على الذهاب الى المكان المرتفع حيث سلسلة التلال التى تطل على البئر وكانوا يعلمون ان مكان العمود هناك .

ـ صعد اثنان أو ثلاثة من كل جانب الى أعلى . ووجد الاعضاء الذين صعدوا من الفريق المصرى بقايا القاعدة الحجرية للعمود وان لم يجدوا القضيب الحديدى المثبت بها وأروها للاسرائيليين الذى أخذتهم المفاجاة . وفى خلال نصف ساعة قضوها فى المكان أخذ أحد

الضباط المصريين فى البحث عن القضيب . وهبط على منحدر ثم ما لبث أن صعد بعد قليل ومعه العمود مكتوب عليه رقم ٩١ وذهبوا للبحث عن قادة المجموعتين الذين عادوا الى الموقع وعندما رأى قائد المجموعة الاسرائيلى العمود أخذته المفاجأة .

– فى يوم ١٤ يناير ١٩٨٣ ذهبت للقاء الجنرال دوف زيون وقمنا بجولة فى المنطقة ثم ذهبنا الى ايلات . وبدأنا النقاش الذى استمر حتى وقت متأخر من الليل عندئذ اقترح الجنرال زيون عقد اجتماع على مستوى رؤساء اللجنة المشتركة ، أى أنا وهو فقط ، وقال لى ان هذه مشكلة صغيرة وعلينا حلها واننا قد نجحنا فى حل مشاكل عديدة واجهتنا فى عملنا من قبل . واستطرد ان هذه مشكلة بسيطة وان هؤلاء المساحين يستطيعون حلها . ثم سألنى : ماذا تقترح واجبت بأنه ليس لدى اى اقتراح وأنك استمعت الى رأيى كما استمعت الى الفنيين من جانبنا واننا مصممون على موقفنا لأنه لا يمكن ان يكون العمود عند شجر الدوم .. وكما تذكر فاننا عندما ذهبنا الى شجر الدوم لم يكن هناك ما يشير لوجود أية علامة . فلا عمود ولا أحجار ولا علم ولا أى شيء يماثل هذه الأعمدة الحجرية التى وجدناها بطول الخط . عندئذ نقوم باقتراح برسم خط فى وسط الخطين المقترحين على ان يكون الفندق على الجانب الاسرائيلى من الخط . ودون أى تردد رفضت الاقتراح وانفض الإجتماع وعاد كل منا الى مقر عمله .

(١) قدمت هذه الشهادة أمام هيئة التحكيم فى جنيف فى الجلسة الصباحية يوم الخميس ١٧ مارس ١٩٨٨

مشارطة تحكيم

موقعه فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦

مصر وإسرائيل :

– إذ تؤكدان من جديد تمسكهما بأحكام معاهدة السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، واحترامهما لقدسية الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وعدم المساس بها .

– وإذ تعترفان بأن نزاعا قد نشأ ، كما هو محدد فى المادة الثانية من هذه المشارطة ، حول مواقع أربع عشرة علامة من علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو منصوص عليه وفقا للملحق ، والذى يود الطرفان حله بصورة كاملة ونهائية .

– وإذ تذكران بالتزامهما النابع من ميثاق الأمم المتحدة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

– وإذ تعتبران أن إعداد وتطبيق هذا الاتفاق جزء من عملية تعزيز العلاقات السلمية والحسنة بينهما .

– وإذ تؤكدان نيتهما بتنفيذ التزاماتهما بحسن نية ، بما فى ذلك التزاماتهما النابعة من هذه المشارطة .

– وإذ تذكران بالتزامهما بتسوية المنازعات وفقا للمادة السابعة من معاهدة السلام .

– وإذ تؤكدان التزامهما بأحكام اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ المعقود بينهما

– وقد عزمتا على إنشاء محكمة تحكيم .

– اتفقتا على احالة النزاع الى التحكيم الملزم ، وفقا للاجراءات التالية : –

مادة ١

١ – تتشكل محكمة التحكيم (يطلق عليها فيما بعد « المحكمة ») من الأعضاء الآتيين : حامد سلطان ، معين من حكومة مصر ، روث لابيدوث ، معينة من حكومة اسرائيل ، ... ، ... ، ... ، الذى سيكون رئيسا للمحكمة .

٢ – يظل تشكيل المحكمة بعد إنشائها دون تغيير حتى صدور الحكم . ومع ذلك وفى حالة ما إذا كان أو أصبح عضو معين من حكومة لأى سبب غير قادر على أداء مهامه ، تعين هذه الحكومة بديلا خلال ٢١ يوما من نشأة هذه الحالة . ويتشاور الرئيس مع الأطراف عند اعتقاده بنشوء مثل هذه الحالة . ويحق لكل طرف اعلام الطرف الاخر مقدما بالشخص الذى سوف يعينه اذا ما طرأت مثل هذه الحالة . واذا كان رئيس المحكمة أو عضو محايد فيها أو أصبح لأى سبب غير قادر على أداء مهامه ، يجتمع الطرفان خلال سبعة أيام ويحاولان الاتفاق على بديل خلال ٢١ يوما .

٣ – تستأنف الاجراءات ، عند احلال بديل بعد بدئها ، من المرحلة التى بلغتها وقت شغور المكان . ويجوز للعضو الجديد ، مع ذلك طلب اعادة الاجراءات الشفوية والزيارات من البداية .

مادة ٢

يطلب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، وفقا لمعاهدة السلام ، اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، والملحق .

مادة ٣

١ – يحق لكل طرف أن يقدم للمحكمة أية أدلة يعتبرها ذات ، صلة بالسؤال .

٢ – يجوز لأى طرف أن يدعو الطرف الآخر ، باخطار مكتوب من خلال المحل ، ليجعل فى متناوله وثيقة معينة أو دليلا آخر ذا صلة بالسؤال ويكون أو يمكن أن يكون فى حوزة أو تحت سيطرة هذا الطرف الأخر .

٣ – يجوز للمحكمة أن تدعو أيا من الأطراف فى أى وقت أثناء إجراءات التحكيم لتزويدها بوثائق اضافية أو أدلة أخرى ذات صلة بالسؤال خلال فترة زمنية تحددها المحكمة . هذه الوثائق والأدلة الأخرى يجب أن يزود بها الطرف الاخر ايضا .

٤ – يجوز للمحكمة طلب ان يقوم طرف من غير أطراف هذه المشارطة بتزويدها بوثائق أو أدلة أخرى ذات صلة بالسؤال . هذه الوثائق والأدلة الأخرى يجب إحالتها الى كلا الطرفين فى وقت متزامن .

٥ – تراجع المحكمة كافة الوثائق والأدلة الأخرى المقدمة اليها .

مادة ٤

١ – يلزم حضور جميع أعضاء المحكمة لاصدار الحكم . كما يلزم حضور جميع الأعضاء كافة الاجراءات والمداولات والقرارات بخلاف الحكم . إلا أنه يجوز للرئيس أن يقرر أن غياب عضو واحد عن اى إجراء أو مداولة أو قرار بخلاف الحكم مبرر لسبب معقول .

٢ – تتخذ القرارات بما فى ذلك الحكم عند غياب الاجماع بأغلبية أصوات الأعضاء .

مادة ٥

١ – يكون مقر المحكمة فى جنيف بسويسرا .

٢ – يعين رئيس المحكمة ، بموافقة الأطراف ، مسجلا يكون مقره فى مقر المحكمة . ويحاول الرئيس والأطراف التوصل إلى إتفاق على تعيين المسجل خلال ٢١ يوما من دخول هذه المشارطة حيز النفاذ . ويكون المسجل حلقة الاتصال المنتظمة من والى المحكمة . ويتولى الرئيس هذه المهمة حتى يتم تعيين المسجل . ولن تعطل الاجراءات المنصوص عليها فى هذه المشارطة نتيجة عدم قدرة الأطراف على الاتفاق على تعيين مسجل .

مادة ٦

١ – يتحمل الطرفان مكافآت أعضاء المحكمة بالتساوى .

٢ – يتحمل كل طرف النفقات الخاصة باعداد وعرض قضيته .

٤ – يتفق الأطراف ، بالتشاور مع الرئيس ، على مبلغ مكافآت الأعضاء .

٥ ـ يحتفظ المسجل بالتشاور مع الرئيس ، ببيان عن كافة النفقات العامة ، ويقدم الحساب النهائى للأطراف .
٦ ـ يجوز للمحكمة عند الضرورة ، وبالتشاور مع الأطراف ، تعيين هيئة عاملين والحصول على الخدمات والأجهزة . إذا لزم ذلك .

مادة ٧

١ ـ يعين كل طرف وكيله لأغراض التحكيم خلال ٢١ يوما من دخول هذه المشارطة حيز النفاذ .
٢ ـ يجوز لكل طرف أن يعين نائبا أو توابا لوكيله . ويجوز أن يعاون الوكيل مستشارون وهيئة عاملين إذا رأى الوكيل ذلك ضروريا .
٣ ـ يخطر كل طرف الطرف الاخر والمحكمة بأسماء وعناوين وكيله ونائبه أو نوابه .

مادة ٨

١ ـ تطبق المحكمة أحكام هذه المشارطة .
٢ ـ تجتمع المحكمة خلال ٣٠ يوما من دخول هذه المشارطة حيز النفاذ .
٣ ـ تشتمل الاجراءات على المذكرات المكتوبة ، والمرافعات الشفوية والزيارات للمواقع التى تعتبرها المحكمة وثيقة الصلة ، وذلك وفقا للجدول الزمنى التالى : ـ
(أ) تتضمن المذكرات المكتوبة الوثائق الأتية : ـ
١) مذكرة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ الجلسة الأولى للمحكمة .

٢) ومذكرة مضادة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ تبادل المذكرات .
٣) وردا على المذكرة المضادة ، إذا ما قام طرف ، بعد اعلام الطرف الاخر ، بابلاغ المسجل خلال ١٤ يوما من تاريخ تبادل المذكرات المضادة بنيته فى إيداع رد على المذكرة المضادة . وفى حالة قيام طرف بمثل هذا الابلاغ ، يحق للطرف الاخر أيضا تقديم رد على المذكرة المضادة . وتقدم الردود على المذكرات المضادة للمحكمة خلال ٤٥ يوما من تاريخ الابلاغ .

تودع المذكرات المكتوبة لدى المسجل فى وقت متزامن ، ثم تحال بواسطته الى كل طرف فى وقت متزامن . إلا أنه على الرغم من ذلك ، يجوز لطرف أن يودع مذكرته المكتوبة فى نهاية الفترة الزمنية المحددة ، حتى ولو لم يقم الطرف الاخر بالايداع .

يجوز للمحكمة ، إذا رأت فى ذلك ضرورة ، أو بناء على طلب أحد الأطراف ، وبعد سماع وجهة نظرهم ، أن تقرر ، ولسبب معقول . مد الفترات الزمنية المحددة لتقديم المذكرات المكتوبة . ويجوز باتفاق الأطراف تبادل المذكرات المكتوبة قبل إنتهاء الفترة الزمنية المنصوص عليها فى الفقرة ٣ من هذه المادة .

يوقع الوكيل النسخة الأصلية لكل مذكرة ، ويرفق بهذه النسخة صورة من المذكرة مصدق عليها بواسطة الوكيل ، و٣٠ صورة إضافية لارسالها بواسطة الوكيل الى الطرف الاخر . كما يرفق بها أيضا صور مصدق عليها من الوكيل لارسالها بواسطته الى كل عضو من أعضاء المحكمة . ويلحق بالمذكرة المكتوبة ، قدر الامكان ، أية وثائق وخرائط يرد ذكرها أو يشار اليها فيها . ويحدد المسجل أية صورة اضافية حالة طلبها .

لايجوز تقديم وثائق اضافية أو مستندات بعد إنتهاء مرحلة المذكرات المكتوبة ، إلا بتصريح من المحكمة . وتمنح المحكمة الطرف الاخر مجالا للرد حالة التصريح بتقديم وثيقة اضافية أو مستندة .

يحفظ المسجل كل ما يتم تقديمه له فى ملفات . ويتيح المسجل هذه الملفات لدراستها من جانب اى طرف عند الطلب ، ويعلم الطرف الاخر بمثل هذه الطلبات .

(ب) تجرى المرافعات الشفوية والزيارات طبقا لنظام وعلى نحو ما تقرره المحكمة وتسعى المحكمة لانهاء زياراتها والمرافعات الشفوية خلال ٦٠ يوما من الانتهاء من تقديم المذكرات المكتوبة .

تجرى المرافعات الشفوية والمداولات فى مقر المحكمة أو فى مكان يجوز للمحكمة أن تقرره بموافقة الطرفين . ويكون كل طرف ممثلا أثناء المرافعات الشفوية بواسطة وكيله و ـ أو نوابه ومستشاريه على ما نحو ما قد يعينه هذا الطرف .

اذا قدم طرف شهادة خطية للمحكمة لتأييد دعواه ، يمنح الطرف الأخر ، بناء على طلب ، الفرصة لاستجواب الشاهد . ويسمح لكل طرف بتقديم شهود واستجواب شهود الطرف الآخر أثناء المرافعات الشفوية .

يسهل كل طرف زيارات المحكمة . ويحق لوكيل كل طرف وأفراد آخرون على نحو ما يقرره الوكيل ، ومصاحبة المحكمة أثناء زياراتها . ويمنح كل طرف أعضاء المحكمة المزايا والحصانات المطبقة وفقا للقانون الدولى العرفى . ويصاحب المحكمة خبراء وفنيون أو عاملون آخرون ، اذا رأت فى ذلك ضرورة .

(جـ) اذا قررت المحكمة أن طرفا قد فشل دون سبب معقول فى المثول أو عرض قضيته فى الوقت المحدد أثناء أية مرحلة من الاجراءات يجوز لها أن تقرر كيفية الاستمرار فى عملية التحكيم واصدار حكمها فى الموضوع .

(د) يعلن الحكم والمذكرات المكتوبة وقت صدور الحكم ، إلا اذا اتفق الأطراف على خلاف ذلك . ويحتفظ المسجل بتسجيل للمرافعات الشفوية ، ويتاح للأطراف فى أقرب وقت ممكن . وتعلن هذه التسجيلات باتفاق الطرفين وقت صدور الحكم .

٤ ـ تقرر المحكمة ، فى اطار هذه الأحكام ، اذا كانت هناك ضرورة ، وكان ذلك مناسبا ، وبعد التشاور مع الأطراف ، أية اجراءات اضافية ضرورية ، أخذا فى الاعتبار الممارسة الدولية .

٥ ـ يجوز للمحكمة تعيين خبراء . وتستمع المحكمة وتأخذ آراء الأطراف فى اعتبارها قبل أى تعيين .

مادة ٩

١ ـ تنظر غرفة ثلاثية من أعضاء المحكمة فى احتمالات لتسوية للنزاع . والأعضاء الثلاثة هم المحكمان الوطنيان وأحد المحكمين المحايدين يختاره رئيس المحكمة فى وقت ماقبل تقديم الاقتراحات .
٢ ـ تنظر هذه الغرفة نظرة متعمقة فى الاقتراحات التي يقدمها أى عضو من أعضائها بتوصية مقترحة بشأن تسوية للنزاع ، بعد تقديم المذكرات المضادة . وتقدم الاقتراحات المؤسسة على المذكرات والمذكرات المضادة ووثائق أخرى ذات الصلة الى الغرفة بدءا من الشهر السابق مباشرة للمذكرات المضادة و وتنظر الغرفة بعد ذلك فى هذه الاقتراحات وفى المذكرات المضادة ، خلال الفترة التالية لتقديم المذكرات المضادة وحتى الانتهاء من المذكرات المكتوبة . وتبلغ أية توصية مقترحة بشأن تسوية النزاع ، تنال موافقة أعضاء الغرفة الثلاثة ، كتوصية للأطراف خلال فترة لا تتعدى الانتهاء من تبادل المذكرات المكتوبة . ويحتفظ الأطراف بالتقرير فى سرية تامة .
٣ ـ تنتهى عملية التحكيم حالة قيام الأطراف سويا باعلام المحكمة كتابة بانهما قد قررا قبول توصية الغرفة وايقاف عملية التحكيم . وفى غير هذه الأحوال تستمر عملية التحكيم وفقا لهذه المشارطة .
٤ ـ لن تؤخر الاجراءات المترتبة على الفقرات السابقة على الاطلاق عملية التحكيم أو تؤثر على حكم المحكمة ، وتظل فى سرية تامة . لايأخذ أعضاء المحكمة الآخرون علما بأى موقف أو اقتراح أو توصية ، بخلاف مايمثل جزءا لعرض أحد الأطراف فى الموضوع ، أو يؤخذ فى الحسبان بأى حال بواسطة أى من أعضاء المحكمة عند توصلهم الى قرار التحكيم .

مادة ١٠

تكون المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية ، وقرارات المحكمة ، وكافة الاجراءات الأخرى باللغة الانجليزية .

مادة ١١

١ ـ وفقا لأحكام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ :

(أ) توافق مصر واسرائيل على دعوة القوة متعددة الجنسيات للدخول الى طابا وحفظ الأمن هناك من خلال اقامة نقطة مراقبة في موضع طوبوغرافي مناسب تحت علم القوة متعددة الجنسيات مع المحافظة على القواعد المقررة للقوة متعددة الجنسيات تمت مناقشة وسائل تنفيذ هذه الفقرة والاتفاق عليها بين مصر واسرائيل من خلال جهاز الاتصال قبل توقيع المشارطة . لايدخل تفسير وتطبيق هذه الفقرة ضمن اختصاص المحكمة .

(ب) لن تؤثر اية ترتيبات مؤقتة و/ أو نشاطات خلال الفترة المؤقتة بأى حال في حقوق اى طرف أو تعتبر مؤثرة في موقف اى طرف أو تمس النتيجة النهائية للتحكيم بأى حال .

(جـ) تنتهى أحكام الفترة المؤقتة عند التنفيذ الكامل لحكم التحكيم .

٢ ـ لن يكون للمحكمة اختصاص اتخاذ اجراءات مؤقتة خاصة بمنطقة طابا .

مادة ١٢

١ ـ تسعى المحكمة لاصدار حكمها خلال تسعين يوما من انتهاء المرافعات الشفوية والزيارات يتضمن الحكم الأسباب التى أستند اليها .

٢ ـ يعتبر الحكم قد صدر عندما يتم في جلسة علنية بحضور وكلاء الأطراف أو عند افتراض حضورهم .

٣ ـ يسلم رئيس المحكمة فورا نسختين اصليتين من الحكم ، موقعتين من كل أعضاء المحكمة الى كل من الوكلاء . يتضمن الحكم سبب عدم توقيع اى من الاعضاء عليه .

٤ ـ تقرر المحكمة الطريقة الملائمة لاصدار حكمها وتنفيذه .

٥ ـ لأى عضو في المحكمة أن يقدم رأيا منفردا أو مخالفا ويعتبر الرأى المنفرد أو المخالف جزءا من الحكم .

٦ ـ تضمن المحكمة حكمها ، بناء على طلب مشترك من الأطراف نص اى اتفاق بين الطرفين له صلة بالموضوع .

مادة ١٣

١ ـ يحال اى نزاع بين الأطراف حول تفسير أو تنفيذ الحكم الى المحكمة لتوضيحه اذا طلب ذلك أى من الطرفين خلال ٣٠ يوما من صدور الحكم . يتفق الأطراف ، خلال ٢١ يوما من صدور الحكم ، على تاريخ الانتهاء من تنفيذه .

٢ ـ تسعى المحكمة الى تقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوما من تاريخ الطلب ، وتصبح هذه التوضيحات جزءا من الحكم . ولا تعتبر اجراء مؤقتا وفقا لأحكان المادة ١١ فقرة ٢ من هذه المشارطة .

مادة ١٤

١ ـ تتفق مصر واسرائيل على قبول حكم المحكمة بوصفه نهائيا وملزما لهما .

٢ ـ يتعهد الطرفان بتنفيذ الحكم بأسرع مايمكن وبحسن نية وفقا لمعاهدة السلام .

مادة ١٥

تدخل هذه المشارطة حيز النفاذ عند تبادل وثائق التصديق .

عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة دولة اسرائيل شهد عليها

ملحق

١ ـ نشأ نزاع حول مواضع علامات الحدود التالية في الحدود الدولية المعترف بها بين مصر واقليم فلسطين تحت الانتداب : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ .

يتفق الأطراف أن علامتى الحدود ٢٦ و٨٤ تقعان على الخطوط المستقيمة بين علامات الحدود ٢٥ ، ٢٧ ، و٨٣ و٨٥ على التوالى ، وان قرار المحكمة بالنسبة لمواضع العلامتين ٢٧ و٨٥ سوف يحدد مواضع علامتى الحدود ٢٦ و٨٤ على التوالى . يتفق الأطراف على انه اذا اقرت المحكمة الموضع المصرى لعلامة الحدود ٢٧ ، فسوف يقبلون الموضع المصرى لعلامة الحدود ٢٦ المسجل في المرفق (أ) .

واذا اقرت المحكمة الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٢٧ فسوف يقبلون الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٢٦ المسجل في المرفق (أ) . يتفق الطرفان على أنه اذا اقرت المحكمة الموضع المصرى لعلامة الحدود ٨٥ ، فسوف يقبلون الموضع المصرى لعلامة الحدود ٨٤ ، المسجل في المرفق (أ) ، واذا اقرت المحكمة الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٨٥ ، فسوف يقبلون الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٨٤ ، المسجل في المرفق (أ) . وطبقا لذلك لن تبحث المحكمة موضعى علامتى الحدود ٢٦ ، ٨٤ .

٢ ـ حدد كل طرف على الأرض موقفه بالنسبة لموقع كل علامة حدود مذكورة اعلاه . حددت اسرائيل موضعين متبادلين عند الصخرة الجرانيتية وبئر طابا لعلامة الحدود الأخيرة ٩١ الموجودة عند نقطة رأس طابا على الساحل الغربى لخليج العقبة ، بينما قد حددت مصر موضع العلامة عند النقطة التى توجد بها بقايا علامة الحدود .

٣ ـ تم تسجيل مواقع العلامات التى حددتها الأطراف على الأرض المرفق (أ)

٤ ـ ملحق بالمرفق (ب) الخريطة المشار اليها في المادة ٢ من اتفاقية السلام التى تنص على :

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن الحدود مصونة لاتمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة اراضى الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوى . يتضمن المرفق خريطة بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠ تسمح بتحديد مواضع الأربع عشرة علامة حدود المتنازع عليها التى تقدم بها الأطراف وتعتبر ملحقا بالمرفق أ .

يطلب من المحكمة الرجوع الى اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل الموقعة في ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ .

٥ ـ ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علامة حدود بخلاف تلك المواضع المقدمة من مصر أو اسرائيل والتى تم تسجيلها في المرفق أ . كذلك ليس من سلطة المحكمة ان تنظر في مواضع علامات حدود اخرى غير تلك المذكورة في فقرة ١ .

المجموعة الثانية
الأصول التاريخية

تقرير اللورد كرومر عن « أزمة طابة ١٩٠٦ » مؤرخ في ٢١ مايو ١٩٠٦

من ايرل كرومر الى سير ادوارد جراى ـ (وصلت في ٢٩ مايو) القاهرة في ٢١ مايو عام ١٩٠٦ (مستخرج)

لتفهم المشكلة المعقدة الخاصة بحدود شبه جزيرة سيناء والتى نشبت مؤخرا ، فمن الضرورى القاء بعض الضوء على حق مصر في ادارتها ، وذلك من متابعة التاريخ السابق لها .

فمما لاشك فيه أن مصر تملكت تلك الأراضى من عدة قرون وقد وصف أحد مشاهير الجغرافيين والمؤرخين العرب (وهو المليك أبو

الفدا) الذى كتب فيما بين عامى ١٢٧٤ و ١٣٣٢ يصف الحدود الشرقية لمصر .

« ان مصر محددة من الشرق من نقطة تبدأ عند بحر القلزم (البحر الأحمر) فى مواجهة أسوان الى عيذاب قصير قلزم (السويس الحالية) الى صحراء متاهة الاسرائيليين ، ثم تتجه الى البحر المتوسط عند رفح العريش » .

وتعتمد ملكية مصر لتلك الأجزاء فى العصر الحديث على الفرمانات التى صدرت عام ١٨٤١ لمحمد على والتى ثبتت محمد على وخلفاءه فى الباشوية . وكانت هناك خريطة من نسختين توضح حدود تلك الأراضى وذلك منذ تفس العام (١٨٤١) . وقد احتفظ الباب العالى باحدى هاتين الخريطتين وأعطيت الثانية لمحمد على . وفى أغلب الظن أن تلك الأخيرة قد فقدت فى حريق أتى على أغلب ما فى المحفوظات المصرية . أما الخريطة التركية فكثيرا مايشار اليها فى مراسلات الباب العالى ، ولكن على حد علمى لم يرها أحد على الاطلاق ، وفى الغالب أن وجودها نفسه أمر مشكوك فيه . وتعتمد ادعاءات الحكومة التركية على أنه بناء على تلك الخريطة فان الحدود الشرقية « لولاية مصر المحروسة » تمتد من العريش الى السويس . وبالاضافة الى الأراضى المحددة فى هذه الخريطة ، والتى ضمنتها الدول ، منح لمحمد على حق ادارة شبه جزيرة سيناء ومراكز العقبة وضبا (وهى غير طابا) والمويلح والوجه فى الحجاز على الشاطىء الشرقى من خليج العقبة . وبالنظر الى ذلك فيمكن ملاحظة ان مصر قد أدارت سيناء منذ القدم ، وفوق ذلك فهناك مراكز الحجاز التى امتلكها محمد على فى مقابل انقاذه شبه الجزيرة للسلطان وذلك بقضائه على الثورة الوهابية التى اشعلها سعود ، وقد تمكن ابراهيم باشا ابن محمد على من اتمام هذه المهمة فى عام ١٨١٨ .

وقد استمر خلفاء محمد على يديرون تلك الأراضى دون مشكلة حتى تولية الخديوى الحالى ، والأدلة واضحة تماما على ذلك من المحفوظات المصرية .

غير أنه عند وفاة توفيق باشا وتولية ابنه عباس حلمى باشا (الخديوى الحالى) أصدر السلطان فرمانا جديدا للتولية . وقد لوحظ أن نص هذا الفرمان يختلف نوعا عن الفرمانات السابقة . وكان الهدف الواضح من هذا الاختلاف ، حرمان مصر من ادارة شبة جزيرة سيناء .

وبعد صعوبات كبيرة ومراسلات ، ابرق الصدر الأعظم آنذاك جواد باشا للخديوى فى ٨ ابريل عام ١٨٩٢ يبلغه باستئناف ممارسة السلطان لملكية النقاط الموجود بها حاميات مصرية فى الحجاز على الساحل الشرقى لخليج العقبة ، مثل الوجه والمويلح وضبا (ليست طابا) ، وقد انتهت هذه البرقية بالعبارة الاتية (أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهى باقية على حالتها وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية بالكيفية التى كانت مدارة بها فى عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا »

والمراكز المشار اليها فى الحجاز والتى استعادتها تركيا لم تكن ذات اهمية تذكر بالنسبة لمصر ، وفيما عدا ذلك فقد اعتبرت البرقية مرضية ، ومن ثم فقد قرئت من فرمان التولية واعتبرت قسما مكملا له .

وحتى يمكن تجنب أى سوء فهم لمعنى البرقية فقد وجهت مذكرة فى ١٣ ابريل عام ١٨٩٢ الى تيجران باشا ناظر الخارجية المصرى آنئذ ، أبلغه فيها أن على فخامته أن يعلم أنه لايمكن حدوث أى تغيير فى العلاقات بين مصر والباب العالى دون موافقة حكومة جلالتها . وقد أضفت : « أن تلغراف الصدر الأعظم الذى تكرمتم بإبلاغه الى يعد جليا أن شبه جزيرة سيناء أى الأراضى المحددة شرقا بخط متجه الى الجنوب الشرقى من نقطة قرب شرق العريش الى رأس خليج العقبة تستمر تحت ادارة مصر وتكون قلعة العقبة الواقعة شرق الخط المذكور جزءا من ولاية الحجاز » .

وقد نشرت تلك المذكرة التى وافق عليها اللورد سولسبرى ، ومعها رسالة أخرى خاصة بفرمان التولية ، ونسخة من برقية الصدر الأعظم . وقد أرسلتها جميعا بصورة رسمية الى السفير البريطانى فى استنبول . وهذه النقطة هامة لأن ماتمسكت به حكومة جلالته بأن تخول حق الاعتراض على أى تغيير للموقف القائم كان له مايبرره .

وقد وجهت نسخا من فرمان التولية والبرقية الملحقة الى سائر الدول ، كما أحيط ممثلا كل من فرنسا وروسيا فى القاهرة علما بتلك المراسلات بصورة رسمية .

ومما ذكرت يتضح أن الحد الجنوبى من الحدود الشرقية للاراضى التى تديرها مصر فى سيناء هو العقبة ، فما عدا القلعة التى عليها . كما اعترف دائما برفح التى تقع شرق العريش بمسافة قصيرة كحد شمالى .

ويوجد عند رفح شجرة ، وعلى كل جانب من جانبى تلك الشجرة يوجد عمود من الرخام كعلامة مميزة للحدود التركية المصرية .

وتعطى الفقرة التى اقتطفها فيما يلى من تقريرى السنوى عن عام ١٩٠٥ (مصر رقم ـ ١ ـ ١٩٠٦ ص ١٥) فكرة عن حالة شبه جزيرة سيناء قرب نهاية العام الماضى ، وعن الأسباب التى دعت الى القيام ببعض الاصلاحات الضرورية فيها : ـ

« كان بدو شبه الجزيرة فى حالة من الاضطراب اوائل عام ١٩٠٥ ، فقد قاموا بغارات عدة ـ واغتيل شقيقان بوحشية خلال شهر مايو ـ وقد نتجت هذه الحالة من الخروج على القانون عن التأخر فى تسوية الأمور بين القبائل والأفراد . وكان قائد المنطقة مخولا باصدار الأحكام والنظر فى الأمور القائمة غير أنه يبدو أنه كان عاجزا عن تنفيذ قراراته .

وفى ظل هذه الظروف تقرر ارسال المستر جننجز براملى ، الذى يجيد التحدث بالعربية باللهجة البدوية ، كما أنه ملم تماما بعادات البدو لتسوية النزاعات القائمة ، ووضع تقرير عام عن شبه الجزيرة . وقد تمكن المستر براملى خلال فترة قصيرة للغاية من التقصى وتسوية مابين ثلاثين وأربعين قضية ..

وقد تم الان تعيين المستر براملى قائدا ومفتشا مع الاشراف الكامل على شئون شبه الجزيرة . واعتمد مبلغ ٥٠٠٠ (خمسة الاف) جنيه فى تقديرات العام الحالى لتنفيذ عدد من الاصلاحات بها . وسوف يتم تشكيل قوة من الهجانة الجيدة التسليح ، وبناء استراحة فى نخل ، كما سينفق بعض المال على شراء الاشجار وبعض معدات الزراعة ، وبناء السواقى ، وتحسين امدادات المياه بالطور ، وبناء سد صغير عند خور العريش حيث يزيد الأمل بامكانية زراعة منطقة واسعة من الأراضى . وسوف يبنى جامع وثكنات ومركز للشرطة عند نخل . وهناك مايبعث على الأمل بأنه بعد القيام بتلك الأعمال سوف يحدث تحسن ملموس فى أوضاع شبه جزيرة سيناء .

ومن المستحيل أن توحى كافة الاجراءات الادارية التى اتخذت فى سيناء فى تلك الفترة بأن الحكومة المصرية أو مستشاريها البريطانيين لديهم النية على اتخاذ سيناء كقاعدة للتدخل فى الحجاز فى المستقبل خاصة فى امور خط حديد الحجاز الذى وصل اخيرا الى معان الواقعة على بعد ١٠٠ كيلو متر من العقبة . وقد نشرت بعض الصحف الداعية الى الجامعة الاسلامية التى تصدر فى القاهرة مؤخرا اشاعة قوية مؤداها ان الحكومة المصرية تنوى بناء عدد من التحصينات بأهداف عدوانية .

ويبدو ان ذلك التقرير العارى من الصحة قد لقى صدا كبيرا فى استنبول . وكان من المستحيل ان يسود مثل هذا الاعتقاد ان لم تكن الارض قد مهدت من قبل بعناية ، فيما حدث بالفعل . وهناك من الأسباب مايدعو الى الاعتقاد انه قد تم خلال صيف وخريف العام الماضى ارسال عدد من التقارير من القاهرة الى استنبول جاء فيها ان حكومة جلالته تمد ثوار اليمن بالسلاح والذخيرة والأغذية . كما انها تعاون الفارين من صفوف الجيش التركى .

ولست فى حاجة الى القول بانه لاالحكومة البريطانية ولا الحكومة

المصرية ، قد سمحت بمنح أية معونة للثوار الذين يحاربون الحكم التركى فى اليمن . ومع ذلك لقيت تلك التقارير تصديقا بالرغم من تناقضها .

أما فيما يخص منح المعونة للفارين فالحقيقة ان هناك اعدادا كبيرة من الترك الجائعين قد احتفظ بهم لدى وصولهم للمراكز البريطانية قرب عدن . وقد يكون بعضهم من الهاربين . ولكن يبدو أن أغلبهم من الأسرى الذين قبضت عليهم القبائل المتمردة والذين انتقلوا من أسر قبيلة الى أخرى حتى وصلوا الى الخطوط البريطانية .

ولم يكن من الممكن تركهم يموتون جوعا ، كما أنه كان من المستحيل ابقاؤهم فى عدن ، ومن ثم فقد غادروها بحرا الى اى مكان يرغبون فى الذهاب اليه . وبعد متاعب جسمية وشكاوى نتجت عن مرور هؤلاء المتشردين والهاربين عبر قناة السويس ، وبناء على نصيحة دار المعتمد البريطانى فى القاهرة ، قررت سلطان عدن تسليمهم الى أقرب ميناء تركى على البحر الاحمر . وفى تلك الاثناء تقدم الباب العالى باحتجاجات شديدة على الحكومة المصرية بسبب وجود اعداد من الاتراك الهاربين فى مصر وطالب بتسليمهم . وردا على ذلك طلبت الحكومة المصرية تحديد وسائل التعرف على هؤلاء الهاربين ، غير انه لم يصلها أى رد . ويتضح مما ذكرت ان السلطات المصرية تصرفت فى هذا الشأن على الدوام بالشكل الصائب والمستقيم تماما .

وقد ذكرت من قبل انه قد ظهر قرب نهاية العام الماضى مقال او مقالان فى الصحف الداعية الى الجامعة الاسلامية تذكر أن الحكومة المصرية تنوى اتباع سياسة تغلغلية فى سيناء ، وان الثكنات وغيرها من الأعمال يتم بناؤها على قدم وساق .

وتسلمت بعد ذلك بفترة قصيرة مايفيد أن حاكم سوريا التركى قد كتب الى استنبول بأنه قد تحقق بأن الحكومة المصرية قد قررت اقامة ثكنات بين نقطة تقع على الحدود قرب العقبة وبين القسيمة ، وان القوات البريطانية تشترك فى عملية البناء تلك .

وازدادت أكثر واكثر شكوك السلطان عن أعمال ونيات الحكومة المصرية فى شبه جزيرة سيناء . ويمكن أن اقرر كحقيقة واقعة ان الانجليزى الوحيد الذى كان موجودا حينئذ فى شبه جزيرة سيناء هو المستر براملى ، الذى كان قد عين قبل ذلك بفترة قصيرة مفتشا مدنيا للمنطقة ، ولم يكن هناك جندى نظامى واحد بريطانيا كان او مصريا شرق السويس .

وفى ١٣ يناير عام ١٩٠٦ أبلغنى سير نيكولاس أو كونر السفير البريطانى فى استنبول ، بأنه قد تسلم رسالة من السلطان تتضمن ان تقريرا قد وصل من القائد التركى فى العقبة ، بأن السلطات العسكرية المصرية تنوى بناء مركز حراسة على الطريق بين العقبة وغزة ، وفى أماكن أخرى داخل الاراضى التركية . وان جلالته قد طلب منه حث الحكومة المصرية على سحب القوة التى اقتحمت الأراضى التركية ، والتى يقودها ضابط بريطانى . وتجنبا للاملال فقد كررت ماذكرته من أن كل القوة الموجودة فى شبه جيزرة سيناء تتكون من المستر براملى وعدد قليل من رجال الشرطة .

بدأت فى نفس الوقت ترد التقارير عن بدء انتهاك تركى للمنطقة ، وقد صدرت التعليمات للمستر براملى بالتقدم للمنطقة المجاورة للعقبة ، والاتصال بالقائد التركى ، والتحقق من أسباب كل تلك الشكوك التى بدت .

وفى ١٥ يناير أبرقت للسير نيكولاس مشيرا الى امكان حدوث مثل هذه الاصطدامات طالما ظلت الحدود غير معينة بالضبط ، وابلغته ان الخديوى قد أبرق للسلطان طالبا منه تعيين لجنة مشتركة لتحديد الحدود .

ولكن قوبلت رغبة الخديوى تلك باعتراض شديد .

وبالنظر لعدم موافقة الحكومة التركية رؤى انه من الضرورى ارسال قوة مصرية (تتكون من ٥٠ رجلا يقودها ضابط مصرى) لمقابلة المستر براملى على الحدود قرب العقبة ، ولاحتلال طابا ، وهى نقطة تقع على بعد حوالى خمسة اميال من قلعة العقبة بحرا وثمانية اميال بطريق البر .

وأرسل مزيد من التعليمات للمستر براملى لاحتلال نقب العقبة والقطار التى تتحكم فى الجبل الذى يمر من خلاله الطريق من الساحل الى شبه جزيرة سيناء .

وقد تقدمت هذه القوة المصرية الصغيرة . والتى ظلت حتى وقت قريب القوة العسكرية الوحيدة فى شبه جزيرة سيناء ، الى طابا فى سفينة خفر السواحل المصرية « نور البحر » . ذلك أن المواصلات عبر الصحراء وسلاسل جبال سيناء غاية فى الصعوبة . ويستغرق ارسال خطاب من السويس الى العقبة عن طريق الهجانة أربعة أيام . وقبل ان تصل تلك التعليمات للمستر براملى كانت قد وصلته عدة تحذيرات من القائد التركى الذى كان موجودا فى مكان يدعى أم الرشراش ، مما دعاه الى العودة الى مركزه فى نخل ليرسل التقرير اللازم . ولكن بمجرد وصول التعليمات اليه تقدم فورا الى طابا بأسرع ماتستطيع الجمال ان تحمله ، ولكن عند وصوله وجد القبطان « نور البحر » الانجليزى ، والقائد المصرى الذى يقود القوة التى ارسلت الى طابا على ظهر السفينة ، واقفين فى العراء مع قائد القوة التركية التى احتلت المركز والذى ذكر ان لديه اوامر بمنع أية قوة من النزول الى المنطقة ولو استدعى الأمر استخدام القوة . ولما كانت التعليمات التى لدى المصريين تحذرهم من الاصطدام الا فى حالة اطلاق النيران عليهم ، كما أنهم فى نفس الوقت لم يملكوا القوة الكافية للنزول الى البر ، على ذلك فقد انسحبوا الى جزيرة فرعون ، وهى جزيرة صغيرة تلاصق الساحل الغربى للخليج ، وتقع على بعد بضعة أميال جنوب طابا وبقيت هناك منذ ذلك الوقت قوة مصرية تتكون من ٢٥ رجلا فى حالة استعداد .

وفى ٢٠ يناير اضطررت لترك القاهرة الى بورسودان لافتتاح سكة حديد النيل ـ البحر الأحمر . وقد تركت المستر فندلى نائبا عنى فى الوكالة حتى عودتى فى بداية فبراير .

وفى تلك الاثناء ارسل الصدر الأعظم للخديوى ثلاث برقيات شديدة اللهجة ، وقد ارسلت لدار المعتمد البريطانى فى ٢٥ يناير .

طالب الصدر الأعظم فى البرقية الأولى بأن تمتنع مصر عن بناء المراكز وتبلغ بعدم النية على ارسال مندوب تركى لتعيين الحدود .

أما البرقية الثانية فقد ادعت ان الاراضى التركية لا تشمل العقبة فحسب ، بل تشمل المناطق المجاورة بما فيها طابا ، وانها ليست ضمن الأراضى « الممنوحة لمصر » . وشكا الصدر الأعظم من ان قاربا مصريا مسلحا (نور البحر) قد ارسل الى طابا وعليه جنود . وختم برقيته بالقول بأنه لما كانت مصر نفسها قسما من تركيا فليست هناك حاجة لتعيين الحدود بين الأراضى المصرية والتركية ، وانه اذا ما اصرت مصر على الاستمرار فى انزال الرجال وبناء المراكز « فإن هذا الخروج عن الطاعة سوف يستدعى اتخاذ اشد الاجراءات لوقفه » .

وطالبت البرقية الثالثة الخديوى ببساطة بسحب « نور البحر » والقوة المصرية من جزيرة فرعون والتوقف عن بناء المراكز والا « سوف تنشب ازمة » .

وقد اشار فندلى عند ارسال تلك البرقية اليكم الى ان التلميح الى « الأراضى الممنوحة لمصر » (بمعنى الأراضى التى اسندت ادارتها لمحمد على وراثيا بمقتضى فرمانات ١٨٤١ بضمانة الدول ولكنها لا تضم شبه جزيرة سيناء) يتضمن النية من جانب تركيا بتجاهل برقية الصدر الأعظم جواد باشا فى ٨ أبريل عام ١٨٩٢ ، والتى كانت قسما مكملا لفرمان التولية للخديوى الحالى ، والتى وافقت على أن تمنح لمصر ادارة سيناء الى الخط الممتد من رفح الى العقبة ، كما اوضحت فى خطابى لتيجران باشا فى ١٣ أبريل عام ١٨٩٢ .

وقد اقترح المستر فندلى ارسال التعليمات للسفير البريطانى فى استنبول للاحتجاج على :

١ ـ رفض السلطان الموافقة على لجنة مشتركة للحدود .
٢ ـ رغبة جلالة الامبراطور فى تجاهل برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ التى لم يأت فيها اى ذكر لما حول العقبة .
٣ ـ تهديدات الصدر الأعظم باستخدام القوة ضد المراكز المصرية التى اعتقد انها موجودة فى الأراضى التركية .

كما اقترح المستر فندلى ابلاغ السلطان ان مصر ترغب فى ادارة اراضيها التى منحت ادارتها للخديوى عام ١٨٩٢ فى سلام . وانه اذا ما هددت المراكز المصرية فإن الحكومة المصرية سوف تضطر الى طلب معونة الحكومة البريطانية ، التى تم التوصل الى تسوية عام ١٨٩٢ بوجودها .

وأرسلت التعليمات للمستر براملى والضابط المصرى الذى يقود القوة المصرية الموجودة فى فرعون بالاستمرار فى تجنب اثارة العداوات الى اقصى حد ممكن . وأصبح واضحا انه لم يعد بالامكان حل المسألة محليا . كما تم ابلاغهم ايضا ان المفاوضات تتقدم بين القاهرة ولندن واستنبول بهدف الوصول الى حل مناسب .

وفى ذلك الأثناء تمت اتصالات غير مجدية بين السفير البريطانى فى استنبول والباب العالى والقصر ، وكانت الملاحظة الغالبة على الأجابات التركية على شكاوى السير نيكولاس أوكونر أن السلطان عازف عن رسم الحدود ، وان الوقت غير مناسب لتعيينها . وان السلطات العسكرية التركية الموجودة فى المنطقة محل النزاع ليست محل لوم ، وانه سيتم الحفاظ على الوضع القائم (على ضوء الحقيقة بأن تركيا قد انتهكته) ، واخيرا بأن ترتيبا قد تم بين القواد الأتراك والمصريين اعاد الأخيرون بمقتضاه احتلال المراكز التى طالبوا بها (وهو التقرير الذى ثبت انه عار من الصحة) .

وقرب نهاية يناير كان هناك مزيد من المراسلات الودية احيانا والعدائية احيانا اخرى ، متواصلة بين المستر براملى وسعد بك رفعت (قائد القوة المصرية فى جزيرة فرعون) من ناحية ، وبين رشدى باشا قائد العقبة التركى من ناحية اخرى . وفى ٢٩ يناير اتخذت لهجة الأخير نغمة مختلفة حين طلب من سعد بك رفعت الجلاء عن جزيرة فرعون .

وفى تلك الأثناء وصل مزيد من الامدادات العسكرية التركية الى العقبة ، واحتل رشدى باشا نقب العقبة والقطار ، وهما مركزان يتحكمان فى الطريق بين السلاسل الساحلية وداخل شبه الجزيرة . وفى مواجهة طلبات الجلاء عن فرعون اضطر المستر براملى الى استدعاء « نور البحر » لتمنع اى هجوم محتمل على القوة المصرية . وتأخرت انباء تلك الأعمال العدائية عن الوصول الى القاهرة لبعض الوقت ، ولكن بمجرد ان تسلمت تقريرا عنها من المستر براملى ابرقت على الفور بمحتواه الى وزارة الخارجية والى السير نيكولاس اوكنر .

وقد احتججتم فى مذكرة مؤرخة فى ١٣ فبراير . ومقدمة الى السفير التركى فى لندن ، على تلك الأعمال العدائية ، واشرتم الى ضرورة انسحاب القوات التركية من طابا لاقرار تسوية سلمية لمسألة الحدود .

وقدم سير نيكولاس اوكونر احتجاجات مشابهة الى الصدر الأعظم ووزير الخارجية التركية فى استنبول . ولكن بالرغم من التأكيدات غير الرسمية التى اعطيت للأخير بأن الحكومة المصرية ليست لديها اية نية للتدخل فى بناء فرع من سكة حديد الحجاز الى العقبة ، لم يمكن الحصول على نتيجة مرضية . وفى مواجهة متطلبات رشدى باشا المتعددة بالجلاء عن جزيرة فرعون وتحميله للمستر براملى وسعد بك للمسئولية المترتبة على عدم تنفيذ مطالبه ، اصبح من الضرورى حماية هذا المركز المصرى . وعلى ذلك فقد خولتمونى فى ١٤ فبراير بأن اطلب من الكابتن فيبس هورنبى ، قائد السفينة الملكية ديانا (التى كانت راسية على اهبة الاستعداد فى السويس) بالتقدم الى فرعون وارسال تقرير عن الموقف .

وفى نفس اليوم وجهتم مذكرة اخرى للسفير التركى فى لندن تبلغونه ان السفينة البريطانية ديانا قد تقدمت الى فرعون بهدف منع اى اعمال عدوانية تركية على الأراضى المصرية .

وفى نفس الوقت انعقد فى استنبول مجلس عسكرى لبحث مسألة الحدود التركية ـ المصرية . وكان هناك ما يدعو للأمل انه سيتم التوصل الى قرار مرض ولكن تبدد هذا الأمل ، فقد رأى الباب العالى ان الأراضى موضع النزاع ليست ضمن الأراضى الممنوحة لمصر بمقتضى الفرمانات . واعتذر عن طرح مسألة الحدود .

وكان واضحا ان شيئا ما قد حدث اثر على اتجاه السلطان الذى كان وديا قبل وقت قصير . ويبدو ان جلالته قد تلقى تقريرا من مختار باشا بأن « طابا احد ملحقات العقبة » . وبدا ان السلطان تحت تأثير فهم بأن الترتيبات التى اعتمدت عليها برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ محددة بتفاهم سابق بين مختار باشا وبينى ، تسير بمقتضاه الحدود الادارية بين تركيا ومصر فى خط مستقيم من العريش (على البحر المتوسط) الى رأس محمد ، وهى احدى قمم البحر الأحمر على مسافة قصيرة من مدخل خليج العقبة .

وقد كان هناك اقتراح بهذا المعنى سبق برقية الصدر الأعظم فى ٨ أبريل ١٨٩٢ . ففى البرقية المؤرخة فى ١٧ فبراير عام ١٨٩٢ تبنيت مثل هذا الاتجاه بقوة .. ولكن حتى هذا الغته كلمات برقية الصدر الأعظم فى ٨ أبريل ١٨٩٢ والتى جاء فيها انه « فيما يتعلق بشبه جزيرة طور سيناء يبقى الوضع الراهن على ما هو عليه » .

وفى ١٤ فبراير ابلغتم السفير التركى عن ارسال السفينة البريطانية ديانا الى جزيرة فرعون . وفى ١٨ فبراير تسلم سير نيكولاس اوكونر خطابا وديا من السلطان جاء فيه : « انه بالرغم من ان قائد العقبة العسكرى ومختار باشا قد ابلغاه ان طابا والأماكن الأخرى موضع النزاع (نقب العقبة والقطار) تقع فى ارض تركية فإنه لازال ممكنا انهما على خطأ ، وانه سوف يوفد مبعوثين لتلك المنطقة لبحث الأمر . وانه اذا ما قررت تلك اللجنة الموفدة ان طابا والمراكز الأخرى التى احتلها رشدى باشا اخيرا فى ارض تابعة للادارة المصرية فسوف يتم سحب القوات التركية .

وأجاب السير نيكولاس اوكونر على ذلك فى خطاب لوزير الخارجية بأنه اذا ما تم سحب القوات التركية من الأراضى المتنازع عليها ، وانه اذا ما مثلت الحكومة المصرية فى اللجنة المشار اليها . فإنه سوف يوصى بألا تعيد القوات المصرية احتلال تلك المراكز الى ان تأتى نتيجة التقصى . وقد اشار سير نيكولاس اوكونر الى ان مثل هذا العرض دليل على الصداقة من جانب الحكومة البريطانية .

ومن المشكوك فيه ان وزير الخارجية قد تقدم باقتراح اللجنة المشتركة الى السلطان الذى اقترح بعد فترة قصيرة ارسال مختار باشا الى العقبة لفحص الموضوع . وقد اعترضنا انا والسير نيكولاس اوكونر على هذا الاقتراح لأننا نعلم ان مختار باشا هو المسئول عن الادعاءات الزائفة للحكومة التركية ومن ثم فقد اعتبر غير موضوعى ، وعندما طالب السير اوكونر بعرض هذه الاعتراضات على السلطان ارسل جلالته وزير الخارجية ليقول انه لايشكك فيما تقرر من ترتيبات فى ٨ أبريل ١٨٩٢ . وانه طالما ان سير نيكولاس اوكونر قد اعترض على تعيين مختار باشا فإنه سوف يرسل اثنين من الضباط كلجنة مشتركة .

وعاد السير نيكولاس اوكونر يضغط لاجبار القوات التركية على الانسحاب بينما كان وزير الخارجية التركية من جانب آخر يضغط لسحب ديانا . وفى تلك الأثناء وصلنى تقرير من الكابتن فيبس هورنبى أنه عند وصول ديانا الى العقبة استعد رشدى باشا لمقاومة ارسائها ، وارسل قوات (من ثلاثة الاف الى اربعة آلاف) الى مواقع القتال . ومن ثم اتصل الكابتن هورنبى برشدى باشا واستطاع بعد فترة قصيرة ايجاد علاقات ودية معه . وهو مقتنع بأنه ليس فى نية رشدى باشا الدفاع عن المكان الى ما لا نهاية اذا ما هوجم . ولاشك ان رأى الكابتن هورنبى هذا صحيح تماما . فليست هذه

هى المرة الاولى التى يحدث فيها ذلك ، فمن قبل حدث هذا عندما وصلت نور البحر الى طابا . وعندما زارت السفينة البريطانية منيرفا رفح حين بدت القوات التركية ايضا على استعداد للمقاومة . وانى انتهز هذه الفرصة لتسجيل شدة تقديرى للبراعة التى ابداها الكابتن هورنبى فى علاقاته مع السلطات التركية فى العقبة ولما حصلت عليه من عون كبير م تقاريره الواضحة والشاملة وقد بقيت ديانا لمدة طويلة زادت عن الشهور الثلاثة تراقب الموقف واعتقد اعتقادا جازما بأنها قد ادت خدمة هامة فى منع الاتراك من زيادة انتهاكاتهم ، وبالتالى جعل التوصل الى تسوية ودية اكثر صعوبة .

وتركزت بعد ذلك كل الآمال فى تسوية سريعة فى اللجنة المشتركة .

وقد خرج المبعوثان التركيان من محطة القاهرة راسا الى منزل مختار باشا ، وبقيا فيه اسبوعا دون اتصال سواء بالحكومة المصرية او بالوكالة البريطانية .

وترك المبعوثان القاهرة اخيرا فى ملابس بسيطة مستقلين قطارا يقلع فى وقت مبكر ، قاصدين بيروت وقيل انهما ذاهبان الى العقبة .

ومن الصعب التخمين بالسبب الحقيقى الذى دعا الى ذلك السلوك الغريب من جانب المبعوثين التركيين . واستطيع الظن انهما خلال زيارتهما لمختار باشا قد تم وضع خطة جديدة غادر المبعوثان القاهرة بناء عليها .

وخلال وجود المبعوثين التركيين فى القاهرة كان الخديوى غائبا فى رحلة فى الصحراء ، وعند عودته اكد لى بانه لم تصله اية رسالة منهما .

وفى منتصف مارس كتب لى المستر براملى تقريرا بأن شيخين بدويين يدعيان مسمح الكبيش وسليمان الخليفى ، والتى عاشت قبائلهما منذ مدة طويلة تحت الادارة المصرية ، كما كانا يتلقيان معونة سنوية من الحكومة المصرية ، قد تلقيا الرشاوى من رشدى باشا مما دعاهما الى الانتقال للأراضى التركية وهما فى حد ذاتهما ليسا خسارة تذكر ، ولكنى اشير للأمر لأن عملهما هذا قد يستغله الاتراك اثناء بحث مسألة التخوم القبلية .

وقد ظلت تحذيراتكم للسفير التركى بأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تسمح بالاستمرار فى تجاهلها كما ظلت احتجاجات السيرنيكولاس أوكونر فى استنبول دون نتيجة ملموسة . وإستمرت الاجابات التى ترد يغلب عليها طابع التملص والتسويف . فقد تم الاعتراف ببرقية ٨ إبريل ١٨٩٢ ولكن « طابا تابعة للعقبة » ، والنخيل الموجود فى طابا (ست أو سبع نخلات ميتة) « يملكها أهالى العقبة » .. الخ ...

وفى تلك الأثناء كانت تصل السلطان القصص عن تعديات القوات التى يقودها بريطانيون على الأراضى التركية .. والتى لا أساس لها سوى رحلة قام بها بعض القسس الفرنسيين الذين زاروا سيناء .

ولا أعرف مصدر هذه القصص ولكنى أعتقد أن هدفها الابقاء على الشكوك القائمة فى ذهن السلطان . وفى نفس الوقت ضاعفت الصحف المؤيدة للجامعة الاسلامية جهودها لاثارة نعرة التعصب الدينى والعداء للانجليز بين المصريين ، وأصبح واضحا أنه بات من الضرورى بالنظر إلى عدم إمكانية حل مسألة الحدود دون إجراءات عنيفة زيادة الحامية البريطانية فى القاهرة ، وأرسلت إليكم برقية بهذا المعنى .

ودخلت المفاوضات بعد ذلك مرحلة جديدة . ففى ٥ إبريل تشرفت بالكتابة إليكم بأن مختار باشا قد ابلغ الخديو أن تقرير المبعوثين التركيين قد وصل إليه ومعه تعليمات لبحث ما فيه مع سموه .

وقد أجاب الخديو على ذلك ، مستجيبا لنصيحتى فى هذا الشأن ، أنه بالرغم من عدم إعترافه بمركز مختار باشا كمندوب سام لتركيا فى مصر فهو مع ذلك مستعد لبحث الأمر معه ، على أن تتم اللقاءات الخاصة بها بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية .

وبعد مزيد من الاحتجاجات فى استنبول أبرق الصدر الأعظم للخديوى رسميا يبلغه أن التعليمات قد صدرت لمختار باشا للتباحث مع الخديوى فى شأن مسألة الحدود . وقد تناولت برقية الصدر الأعظم النقاط موضع الخلاف بصورة غامضة وغير مرضية ، وبدا محتملا أن الأتراك بعيدون عن الانسحاب بل أنهم فى طريقهم لزيادة إدعاءاتهم . وكان هذا ما توقعناه ، أنا والسيرنيكولاس أوكونر منذ زيارة المبعوثين التركيين إلى القاهرة فى شهر مارس .

وارغب أن أشير هنا فى بعض كلمات إلى المركز الشاذ الذى شغله مختار باشا فى القاهرة لما يقرب من عشرين عاما .

فكما تعلمون عينت الحكومتان البريطانية والتركية عام ١٨٨٦ مبعوثين لبحث الأمور المتعلقة بالموقف القائم فى مصر . وكان هذان المبعوثان هما الغازى مختار باشا والسير هنرى درمند وولف ، وقد نتج عن المفاوضات بينهما تلك المعاهدة التى سميت « بمعاهد وولف » ، والتى وقعها السلطان ولكنه عاد ورفض التصديق عليها .

وقد افترضت الحكومة البريطانية عند ذلك أن مهمة مختار باشا قد انتهت برفض السلطان التصديق على المعاهدة التى عين فخامته خصيصا للتفاوض من أجلها .

ومنذ ذلك الوقت وأنا أعتبر الخديو الممثل الشرعى الوحيد للسلطان فى القاهرة ، ولم أعترف إطلاقا بإدعاءات مختار باشا فى هذا الصدد ، وان كنت فى نفس الوقت فى علاقتى معه أعامله بالاحترام الواجب لجنرال تركى .

وفى ١١ إبريل تشرفت بإبلاغكم بالمقابلة التى تمت بين الخديوى ومختار باشا ، وبحضور الناظرين المصريين ، والتى كشف خلالها مختار باشا عن أوراقه .

وقد اعترف مختار باشا بأن مسألة الحدود يجب أن تسوى على أساس برقية الصدر الأعظم فى ٨ ابريل ١٨٩٢ ولكنه فسر هذه البرقية على الأسس الاتية :

١ ـ ان شبه جزيرة سيناء تتكون فقط من الأراضى الواقعة جنوب الخط المستقيم بين العقبة والسويس . وبما أن طابا تقع جنوب هذا الخط فهو يعترف بها كنقطة واقعة فى شبه الجزيرة ومن ثم فادارتها من حق مصر .

٢ ـ ان الحدود المصرية الواقعة شمال هذه الأراضى تتبع الخط بين رفح والسويس ، أما الأراضى التى يحدها من الشمال الغربى الخط بين رفح والسويس ، وجنوبا الخط من السويس إلى العقبة ، وشرقا الخط من العقبة إلى رفح فهى أرض تركية .

وقد أوضح مختار باشا ان السلطان يعلق أهمية كبرى لخط الحدود المقترح ، بالنظر إلى نية جلالته على مد خط حديدى إلى العقبة ، ومنه خطوط فرعية إلى السويس وبورسعيد .

كما ذكر مختار باشا أنه بالرغم من أن ذلك هو رأى الباب العالى ، فهو يستطيع التقدم بحل وسط على أساس أن يمتد خط الحدود من رفح إلى رأس محمد ، وبذلك يكون كل الساحل الغربى لخليج العقبة واقعا ضمن الأراضى التركية .

وعندما كتبت لكم عن الادعاءات التى تقدم بها مختار باشا كما سبق ذكرها ، أشرت إلى أن الأمر قد تحول من مسألة نزاع محلى محدود على بعض المناطق المحدودة المجاورة للعقبة ، مثل طابا وغيرها إلى محاولة لتوسيع الحدود التركية ومد الخطوط الحديدية ذات الطبيعة الاستراتيجية إلى السويس على شاطىء القناة . كما أنه من ناحية أخرى فإن خط حدود رأس محمد ـ رفح (الذى يقترحه مختار باشا كإتفاق) سوف يجعل الأتراك قريبين للغاية من نخل مما يجعلهم محدقين بمصر . وبما أن رأس محمد تقع على البحر الأحمر خارج المجرى الضيق لمدخل خليج العقبة ، فإن ذلك الخليج سوف يصبح من الناحية العملية « بحرا مغلقا » فى أيدى الأتراك ، ومركز تهديد لطريق التجارة إلى الشرق .

وأستطيع القول أن المسألة آنئذ لم تعد ذات طابع محلى . وانه كان من المهم للغاية للبريطانيين والمصريين والمصالح الأوربية عامة منع تركيا من تنفيذ برنامجها التى أعلنته ، والذى كان سيشكل

تهديدا خطيرا ، ليس فقط على حريات مصر وصلاحيات الخديوى ، وإنما على حرية المرور فى قناة السويس .

وقد أرسلت إليكم حينئذ راجيا الموافقة على نص البرقية التى اقترحت على الخديوى ارسالها إلى الصدر الاعظم ، وقد وافقتم على خطورة الموقف ووافق سموه على ارسال برقية تضمنت الاتى :

بعد أن ذكر الادعاءات التى تقدم بها مختار باشا ، والمذكورة عاليه ، اشار سموه إلى برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ والتى تكون قسما من الفرمانات التى تنظم العلاقة بين مصر والامبراطورية العثمانية ، والتى تم ابلاغها للدول الكبرى المعنية ، وعلى ذلك فإنه ليس فى مقدور سموه الموافقة على أى تغيير فى تلك الفرمانات . وفوق ذلك فإنه لاشك فى أن الأراضى الواقعة غرب الخط الذى يبدأ من خليج العقبة إلى رفح إدارتها مصر دائما ، ليس فقط على عهد سموه بل على العهود السابقة أيضا .

وقد نبه سموه الصدر الأعظم للحقيقة ، وهى أن الحكومة البريطانية لم تفهم بأى شكل برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ بالطريقة التى يفسرها بها مختار باشا ، مما كان واضحا تماما فى الرسالة التى بعث بها ممثل جلالته فى القاهرة (أى أنا) إلى تيجران باشا فى ١٣ ابريل ، والتى نشرت فى الجريدة الرسمية ، والتى عينت الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء بخط يمتد بإتجاه جنوبى شرقى من نقطة تبعد مسافة قصيرة عن شرق العريش إلى رأس خليج العقبة .

وقد اقترح سموه بأن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى اتفاق مقبول هو اتخاذ برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ على النحو الذى شرحته فى رسالتى لتيجران باشا فى ١٣ ابريل ١٨٩٢ كأساس للمفاوضة . وإذا ما كانت هناك بعض البقاع المعينة مشكوك فى وضعها فيمكن أن يقوم المهندسون المختصون بمسح خط الحدود بين رفح والعقبة ، وبدلا من أن ينتهى هذا الخط عند قلعة العقبة يمكن أن يسير إلى نقطة على ساحل الخليج تبعد مالا يقل عن ثلاثة أميال إلى غرب القلعة .

وبينما لم تستبعد فكرة قبول اقتراحات بتعديلات طفيفة على خط العقبة ـ رفح توافق الطرفين حذر سموه الصدر الأعظم من أنه بعيد عن الاحتمال تماما قبول اقتراحات مختار باشا .

وفى الختام أشار الخديو بأنه لما كانت طابا بذلك ضمن اراضى الادارة المصرية فإنه ينبغى انسحاب القوات التركية . وقد تعهد سموه ، بالنيابة عن الحكومة المصرية ، بأنه إذا تم ذلك فلن تقوم اى أعمال فى طابا على أى مستوى حتى يتم تعيين الحدود بصورة نهائية .

وخلال الأيام العشرة التالية لم يحدث شيء يستحق التسجيل ولكن فى ٢٢ ابريل وجه الصدر الأعظم برقية إلى الخديوى ردا على برقيته التى أوجزتها فيما قبل . وقد ذكر الصدر الأعظم أن الأرض المذكورة فى الفرمان الامبراطورى لا تحوى شبه جزيرة سيناء أو خليج العقبة ، وان برقية ٨ ابريل التى تعتبر ملحقا لفرمان التولية مع غيرها من الوثائق المشار إليها ، تشير فقط إلى القسم الغربى من شبه جزيرة سيناء . وأضاف فخامته انه لا يمكن الاعتراف بأى تفسير خارجى لهذه البرقية ، وان الحكومة الامبراطورية فقط هى المخولة بهذا التفسير . وانه قد تمت إقامة متصرفية العقبة ومركزها العقبة . وان على الخديوى أن يتخذ الخطوات اللازمة لانهاء هذه المسألة ، وعدم السماح بأى تدخل خارجى من أى نوع .

ولم يرسل ردا على هذه البرقية .

وفى ٢٥ ابريل طلب مختار باشا مقابلة الخديوى الذى التقى به بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية .

ولم يقدم مختار باشا أية مقترحات جديدة وانما سعى إلى افهام الخديوى أن المسألة لن تطرح بعد ذلك على بساط البحث ، وانه يجب اطاعة أوامر الحكومة العثمانية .

جاء فى نفس اليوم تقرير من رفح ، وهى النقطة التى تبدأ منها حدود مصر الشرقية ، بأن القوات التركية قد احتلتها وازاحت عمودين من الرخام ظلا لسنوات طويلة يميزان الحدود المصرية ـ التركية . كما جاءت التقارير بأن السلطات التركية قد استولت بإسم السلطان ، على مساحات من الأراضى التى يزرعها البدو فى الجانب المصرى من علامة الحدود . وبعد الحصول على موافقتكم ، وموافقة قيادة البحر المتوسط طلبت من الكابتن ويموث قائد السفينة « منيرفا » التقدم إلى رفح على أن يكون معه موظف مصرى ويكتب تقريرا بالموقف . وقام الكابتن ويموث والموظف المصرى بالمهمة الموكولة إليهما بمهارة كبيرة . فعندما رسا الكابتن ويموث تقدمت قوة من الجنود الاتراك من الساحل على الجانب المصرى من الحدود بتشكيل الانقضاض وأبلغ قائدها صراحة أن لديه تعليمات بإطلاق النار إذا تم انزال أى قوات من الطراد . ورفض الاعتراف بالكابتن ويموث بأية صورة رسمية واعتبره مجرد زائر .

وجاءت التقارير من الكابتن ويموث تؤكد الأخبار الأولى عن احتلال الأتراك لرفح . كما يبدو أنهم خلعوا ١١ عمودا من أعمدة التلغراف المصرية على الجانب الغربى ، أو المصرى ، من رفح ، ووضعوا محلها ١١ من أعمدة التلغراف التركية . وقد ذكر الضابط التركى فى حديث له أن القوات التركية تصل إلى خمسة آلاف رجل وألف حصان بين غزة والعريش ، وفى الغالب فإن هذه المبالغة مقصودة .

وجاءت التقارير أيضا بأن الحامية التركية فى العقبة قد وصلتها امدادات كبيرة من المدافع والرجال . وان قائد القوة يتحدث بصراحة عن نيته فى التقدم نحو نخل .

وكما ذكرت من قبل فإن الصراع حول الحدود قد وصل إلى مرحلة حادة وذلك منذ أن غادر الضابطان التركيان المبعوثان من استنبول فى اللجنة المشتركة .. غادرا القاهرة دون أى اتصال بالحكومة المصرية أو الحكومة البريطانية . وبالنظر لما بدأ من نيات الحكومة التركية العدوانية وتحريض الصحافة الاسلامية لمشاعر جماهير المسلمين المصريين أصبح من المرغوب فيه تقوية الحامية البريطانية فى مصر ، وذلك ليتمكن جيش الاحتلال من اخماد أى اضطرابات يمكن أن تنشأ . وقد تقرر ارسال فيلقين من المشاة وقوة من الفرسان وبطارية مدفعية متحركة ، كما تقرر أن تتبع المجموعات الثلاث من حملة البنادق الموجودين فى كريت قيادة فيالقهم فى القاهرة . وبدأت تلك التعزيزات تصل فى بداية مايو ، وكان لهذا الوصول أثر مهدىء على الرأى العام .

وأعود الآن الى سير المفاوضات مع تركيا ، فقد أصبح واضحا أنه لن يمكن الوصول الى اتفاق مرض بالوسائل الدبلوماسية العادية . وبعد بحث الموضوع من كافة جوانبه قررت الحكومة البريطانية اتخاذ اجراء حاسم .

على ذلك فقد أصدرتم تعليماتكم للسير نيكولاس أوكونر ليقدم مذكرة رسمية الى الباب العالى توضح مطالب الحكومة البريطانية ، وبأنه اذا لم تنفذ هذه المطالب فى غضون عشرة أيام فسوف يترتب على ذلك نتائج وخيمة .

وبناء على تلك التعليمات قدم السير نيكولاس اوكونر الباب العالى فى ٣ مايو مذكرة هذا نصها

* * *

فى نفس الوقت اخذت التقارير ترد الى القاهرة بتجمع القوات التركية بالقرب من غزة ومن العقبة . ولكن طبيعة الصحراء شرق قناة السويس تجعل من الصعب التقدم الى قناة السويس بقوة كبيرة ان لم يجمع معها عدد كبير من الجمال وغيرها من وسائل النقل ، ولا يمكن أن تتم مثل هذه الترتيبات بسرعة دون أن تكون موضع ملاحظة . ومن هنا فان هجوما تركيا كبيرا على مصر أمر لا يحسب حسابه . ويبدو أنه من الممكن ـ وان كان من غير المحتمل ـ أن تحدث غارة على القناة او نخل ـ نقطة ذات موقع استراتيجى على خطى التقدم الرئيسيين ـ على أمل أن يؤدى ظهور قوة تركية على القناة الى ثورة دينية فى مصر يمكن أن تعوق بشدة أى عمليات دفاعية

لجيش الاحتلال . ولكن مثل هذه المحاولة ستكون يائسة تماما لأن مصير القوة المغيرة سيكون الابادة الكاملة ، ومع ذلك فقد كان الاحتياط ضد أى مخاطر واجبا وقد تعهد الأسطول بالدفاع عن القناة ضد إى هجوم محتمل إذا ما استدعى الأمر . وذلك حتى يتفرغ الجيش لمهامه . كما أن الاتصالات تمت مع القوى الصديقة بهدف تجنب أى تأخير فى تنفيذ معاهدة قناة السويس فى حالة أى هجوم عليها ، ومن ثم فقد أرسلت حملة قوية من الفرقاطات وقوارب الطوربيد الى المياه المصرية يقودها الرير ادميرال سير هدورث لامبتون ، كما اتخذت الترتيبات لمنع احتمال الاستيلاء على نخل بعمل مفاجىء . ووضعت قوة كبيرة فى حالة الاستعداد للارسال الى مصر فى أى لحظة فى حالة الضرورة .

ولى أن الاحظ هنا أن بريطانيا قد احترمت معاهدة قناة السويس تماما ، وانها لا يمكن أن تفكر فى أى عمل الا فى حالة حدوث هجوم مفاجىء فعلى على القناة ، وبناء على طلب من الحكومة المصرية بالمعونة فى الدفاع عن القناة وعن حيادها ، وهو الأمر المسئولة عنه مصر .

ولا أريد أن اتطرق الى تفصيلات عمليات الاسطول بقيادة اللورد تشارلز برزفورد الذى وضع على أهبة الاستعداد فى فاليروم . ويكفى القول أن الخطط كانت موضوعة ، وفى حالة عدم استجابة الباب العالى للمطالب البريطانية ، بالضغط على الحكومة العثمانية بالشكل الذى يمكن أن يأتى بالأثر المطلوب .

وفى خلال الأسبوع الثانى من مايو قدمت الحكومة التركية عدة اقتراحات للسير نيكولاس أوكونر ولكن اعترض عليها جميعا ورأى أنها غير مرضية .

وقد بذلت تركيا مجهودا أخيرا للتملص من الاعتراف بحق الحكومة البريطانية فى التدخل فى مسألة بينها وبين الخديوى وفشلت هذه المحاولة أيضا .

وفى ١٣ مايو قدم السفير التركى فى لندن مذكرة لفخامتكم كانت قد ارسلت من قبل للسير نيكولاس أوكونر واعتبرت غير مرضية . وقد انتهزتم الفرصة للضغط على فخامته وابلاغه أنه من الضرورى جدا أن يرسل الباب العالى مذكرة رسمية للسفير البريطانى يقبل فيها أن تكون الحدود الشرقية لمصر بامتداد الخط الذى يربط بين رفح ورأس خليج العقبة . وأضفتم الى ذلك أنه من الضرورى تقديم هذه المذكرة قبل صباح اليوم التالى (١٤ مايو) .

كما اشرتم أيضا الى أمثلة عدة لمحاولات من الجانب التركى لتجاهل حق الحكومة البريطانية للتدخل فى هذه المسألة . وأشرتم فى هذا الصدد الى رفض القائد التركى الموجود فى رفح التخاطب رسميا مع قائد السفينة البريطانية « منيرفا » . ورد بتقديم طلب لاعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة التركية على مصر . وقد ذكرتم أن حكومة جلالته لم تنف أبدا اعترافها بهذه السيادة ، ولكن اذا وجد أن هذه السيادة تتعارض مع حق الحكومة البريطانية فى التدخل فى شئون مصر ، ومع الاحتلال البريطانى ، فان مركز بريطانيا فى تلك البلاد تسنده بكل قوة امبراطوريتها . وفى الختام فقد أكدتم لفخامته بأن الحكومة البريطانية لا تنوى جعل سيادة السلطان على مصر تتعارض مع وضع بريطانيا فى البلاد ، وان هذا الأمر متروك لجلالته فحسب .

وعندما وصلت الباب العالى هذه المراسلة ومضمون المحادثة التى دارت ، وضعت أمام السلطان فرأى جلالته توجيه مذكرة على الفور الى السير نيكولاس أوكونر بقبول كافة طلبات الحكومة البريطانية .

وصدرت تلك المذكرة على شكل « ارادة امبراطورية » اعتبرتموها مرضية ، ومن ثم فقد وجه السير نيكولاس أوكونر على الفور مذكرة للباب العالى يبلغه بقبول تلك الارادة . ولى الشرف هنا أن أضمن هذا الموجز نصين لهاتين الرسالتين الهامتين والتى انتهت بهما المفاوضات المطلوبة بشأن الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء نهاية سعيدة

التقرير الشامل للكابتن اوين عن عملية رسم خط الحدود ١٩٠٦

التقرير مؤرخ فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦

أتشرف بان ارسل بالتقرير التالى عن أعمال لجنة حدود سيناء .

اللجنة التى تشكلت بمقتضى مرسوم صادر من الخديو ، ولها كافة الصلاحيات ، تكونت على النحو الآتى :

اللواء ابراهيم فتحى باشا :

الأميرالاى روجر كرمايكل روبرت اوين بك (مدير قسم المخابرات)
نعوم بك شقير (مترجم)
قائمقام براكنردج بك (مسئول طبى)
مستر ويد (مساح)
مستر كيلنج (مساح)
رقيب شرف س . ايفانز (كاتب ودقاق على الآلة الكاتبة)
يوسف افندى سميح (مترجم الى التركية)

اللجنة التركية

الاميرالاى احمد مظفر بك
البكباشى محمد فهمى بك
صاغقول اغاسى اسعد بك (سكرتير)

خط الرحلة

تركت اللجنة القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٠٦ ، ووصل أعضاء البعثة الى العقبة فى ٢٦ مايو حيث وجدوا اللجنة التركية التى كانت قد سبقتهم اليها بأيام .

وبقينا فى العقبة فترة كافية لمسح موقع العقبة والمنطقة المحيطة به ، جنوبا حتى وادى طويبة ، وشمالا حتى بيرسعيد Saidوجبل Sueiga .

وخلال فترة بقائنا فى العقبة تباحثنا مع اللجنة التركية فى مسألة الحدود بدرجة من الاستفاضة . وبدأنا فى ٤ يونيه فى مسيرتنا على طول خط مستقيم تقريبا من أم الرشراش الى رفح مستكشفين ومسجلين ملاحظات على المنطقة المحيطة بعمق عشرة أميال حيث عبرنا خلال مشش الكنيتلاMashash Al -Kantilla وMa yein و Ain Kadeis والقصيمة وعين القديراتGedeirarوالعوجة .

وعبرنا العجرةAjera ، وهى منطقة تلال رملية وصلنا بعدها الى رفح فى ٢٨ يونية ١٩٠٦ .

وبعد مفاوضات طويلة ومرهقة لم تتم تسوية مسألة الحدود الا بالتوقيع على الاتفاق والخرائط الخاصة بها وتبادلها فى الساعة الثامنة من مساء يوم أول أكتوبر عام ١٩٠٦ .

وقد بدأنا رحلة العودة الى طابا يوم ٦ أكتوبر لبناء أعمدة التلغراف بطول خط الحدود فى نقاط متبادلة الرؤية حيث سوف تقام اعمدة حجرية فيما بعد .

وقد وصلنا طابا يوم ١٧ اكتوبر اخترقت بعدها سيناء من خلال نخل والسويس وعدت هنا يوم ٢٤ الجارى بعد غياب خمسة شهور .

اتفاق

توجد رفق هذا صورة من الاتفاقية والخريطة الموقعتين والمتبادلتين فى رفح فى أول اكتوبر ١٩٠٦ .

وقد ارسلت الاتفاقية الأصلية والخريطة الى الوكالة البريطانية من رفح يوم ٥ أكتوبر ١٩٠٦ .

تطور اعمال اللجنة

سبق وان ارسلت لكم من خلال مكتب المخابرات تقارير مفصلة عن تطور اعمال ومباحثات اللجنة المشتركة ، والهدف من هذا التقرير تقديم ملخص للتقارير المشار اليها جنبا الى جنب مع قائمة

باسماء الهيئة التى عاونتنى والتى ارغب ان تكون تحت ناظركم ، كذا بعض الملاحظات والاقتراحات بشأن مستقبل ادارة شبه الجزيرة .

اقترح اولا المبعوثون الاتراك ، وبناء على تعليمات محددة من استنبول ، خطا للحدود يضمن لهم كل منطقة نقب العقبة وامتداداتها غربا حتى اسفل وادى طابا وشمالا حتى المفرق وذلك بهدف ضمان مركز حربى قوى فى العقبة .

ومن المفرق اقترحوا خطا يتبع الطريق بين غزة والقسيمة ويدخل الاخيرة فى الجانب التركى وينحرف من هناك غربا حتى مجدبا Magdabba على الحد الشرقى لوادى العريش غرب خط ام الرشراش رفح بمسافة اربعين كيلو مترا ثم ينحنى بعد ذلك فى خط شرق شمال شرق باتجاه رفح .

وكانت الاسباب التى قدموها ليكون الخط على النحو المذكور هى :

١ ـ لما كانت كل من العقبة وغزة تركيتين فيتحتم ان يكون الخط الواصل بينهما تركيا .

٢ ـ كان طريق العقبة ـ غزة يستخدم دائما من قبل الحجاج والجنود الاتراك .

٣ ـ من وجهة نظر عسكرية ينبغى ان تبقى العقبة وموقعها آمنه ولديها المساحة الكافية لاقامة قلعة لها .

٤ ـ بشأن نقب العقبة فقد ادعوا انها داخلة فى نطاقهم لأنها تحمل اسم العقبة وبالتالى فهى جزء من موقع العقبة التى سلمت جميعها لتركيا بمقتضى فرمان عام ١٨٩٢ .

وكانت أهم النقاط واصعبها التى واجهت المباحثات فى بداية هى تقرير « نقطة تقع على بعد ثلاثة اميال على الاقل غرب العقبة » والتى سوف يبدأ منها الخط شبه المستقيم للحدود .

وقد ادعى المبعوثون الاتراك ادعاءات مختلفة وهى ان حد الثلاثة اميال سوف يبدأ على بعد ثلاثة اميال غرب (موقع) العقبة .

ثانيها ، واذا لم يعن الموقع فالخط يمتد مستقيما من غرب قلعة العقبة الى أقرب نقطة على الساحل القابل وليس متتبعا لتعرجات ساحل البحر ثالثها او ان يبدأ من طابا .

رابعها او عند النقطة التى يلتقى فيها وادى المصرى بالخليج .

من جانبنا فقد تمسكنا باصرار بام الرشراش والتى تقع على بعد ٣ ٣/٤ اميال غرب قلعة العقبة لمسح الخط الساحلى بطوله ، وبعد مباحثات طويلة اعتقدنا ان اللجنة التركية قد وافقت على هذه النقطة .

غير انه اصبنا بالاحباط بعد فترة قصيرة عندما وجدنا المبعوثين الاتراك سحبوا موافقتهم على ان تكون ام الرشراش نقطة البدء فى خط الحدود من الخليج مما اضطرنى الى ارسال برقية الى اللورد كرومر اطالبه فيه بتسوية هذه النقطة بشكل واضح مع السلطات التركية فى استنبول وارسلت التعليمات الى اللجنة التركية بهذا المعنى .

• فقد وافق الصدر الاعظم بشكل صريح على طلباتنا ولكن المبعوثين الاتراك لم يعلنوا الموافقة الا بعد الوصول الى رفح فى ٢٨ يونية ببعض الوقت .

وكنا على استعداد للتسليم باسم مصر بكل نقب العقبة بدءا من نقطة على الخليج يلتقى فيها البحر برأس طابة ثم يسير الخط بطول قمة التلال شمال وادى طابة الى نقطة مبينة على الخريطة وتعرف الآن باسم جبل فورت ومن ثم باتجاه مستقيم جنوب شرق المفرق الى ثميلة الردادى ومنها الى رأس الردادى .

وبينما كنا فى العقبة الح المبعوثون الاتراك على تسوية هذا القسم من الحدود ما هو مبين عاليه مع التعديلات ـ بضم جبل فتحى والمفرق ـ وذلك قبل التقدم شمالا . ولم يكن بامكاننا قبول ذلك ، ان تقديم امتياز على هذا القدر من الاهمية يستوجب الحصول على تنازل هام من جانبهم .

وقد تساءلوا عن طبيعة هذا التنازل .

وكان طلبنا بوادى العجفى el - ogfi ووادى القراق el - jerafi ولمسافة عشرة كيلو مترات شرق مشاش الكونتيلا el - kontilla وعين قديس Kadeis والقسيمة .

ولم يوافقوا على ذلك ولكنهم قالوا انه اذا ما سويت مسألة الحدود على نحو يضمن الوضع العسكرى للعقبة فانهم لن يثيروا اى صعوبات بعد ذلك وسوف يتساهلون معنا بطول الخط الممتد شمالا .

ولم يكن هذا القول يمثل اى ضمان مما نتج عنه ان تركنا بحث الموضوع لحين قيام اللجنة المشتركة بفحص كل المنطقة التى سيمتد بعدها الخط شبه المستقيم حتى رفح .

ولم نتمكن من التوصل الى اتفاق على خط الحدود الا بعد ثلاثة شهور من الوصول الى رفح . وقد اثار المبعوثون الاتراك صعوبات كبيرة ، وبالرغم مما ذكروه لنا فى العقبة من ان لديهم الصلاحيات الكاملة للاتفاق فقد اعترفوا فيما بعد بانه ليس لديهم اى صلاحيات وانهم يعملون وفق الاوامر المباشرة التى تصلهم من استنبول .

وبمجرد استكمال الخرائط من قبل المستر كيلنج والمستر ويد (مما استغرق عشرة ايام بعد وصولنا الى رفح) بدأنا فى بحث خط الحدود .

وقد اصدرت التعليمات للمساحين بان يرسموا على الخريطة خطا مستقيما من ام الرشراش الى رفح . وكان هدفنا ان نجعل هذا الخط قريبا على قدر الامكان لما تقرر فى التعبير « بخط شبه مستقيم » .

وفى مباحثاتنا الاولى فى رفح طلب المبعوثون الاتراك ان نقدم اقتراحاتنا حول خط الحدود . واقترحنا الخط الآلى الذى سيادعوه الخط (ا)

(١) نقطة على البحر على امتداد خط ام الرشراش ـ رفح . وخطوط مستقيمة تربط النقاط الآتية :

(٢) اعمدة فى رفح على الخط

(٣) نقطة على كثبان الرمال التى تقع على بعد ٢٠ درجة شرقا الى الجنوب من رفح على الخط .

(٤) نقطة على كثبان الرمال التى تقع على بعد ٢٠ درجة شرقا الى الجنوب من EL - Ajera على الخط .

(٥) نقطة عند خشم القرن Garn (أ ـ ١٢)

(٦) نقطة عند جبل ام مواويط (أ ـ ١١)

(٧) نقطة عند راس العين (أ ١٠ مرة أجرى)

(٨) نقطة أ ٩ عند جبل المغراه

(٩) نقطة أ ٨ عند جبل سماوى

(١٠) نقطة عند Mashah - el æ Baggar مقابل أ ٧ .

(١١) نقطة عند راس الجرادى el - Jeradi أ ٦

(١٢) نقطة عند جبل ام قف أ ـ ٥

(١٣) ثم يتبع الخط بعد ذلك القمم غرب نقب الحمره EL - Homra , ziraiya الى شرق قمتى التل (جبل ام حصيرة) شمال ـ شمال ـ غرب ابو علايق Abo - Alalik

(١٤) نقطة أ ٣ عند راس الردادى .

(١٥) ومن ثم الى نقطة على خليج العقبة شرق ام الرشراش .

اما الخط الذى اقترحه المبعوثون الاتراك فقد ذكرته عاليه .

وقد ادعوا انهم بالخط الذى اقترحوه انهم تنازلوا عن رقعة كبيرة من الأراضى الواقعة بين وادى العريش وجبل المغراه وهى تضم مثلث الـ Terabin وهى منطقة كانت حتى غرب جبل المغراه تحت سلطة قائمقامية بير سبع كما ادعوا .

وبعد مباحثات طويلة قال المبعوثون الاتراك انهم لن يقدموا اى تنازلات اخرى وانهم متمسكون بقوة بخطهم .

وحتى يمكن التعرف على ما اذا كانوا راغبين فى الوصول الى صيغة توفيقية فقد تقدمت بمقترحات جديدة فى ١٩ يلية .

ومن قبيل جس النبض تقدمت ببعض التعديلات على خطنا الأصلى وكانت كالآتى :

(١) الخط (ب) ـ خطنا الاصلى مع تقديم تنازل عن كل نقب العقبة من رأس طابة وبطول قمم طابة الى قلعة الجبل الى نقطة شرق جبل فتحى الى تل شرق ثمليه الردادى .

(٢) الخط (ج) خطنا الاصلى مع تقديم تنازل عن عين قديس وعين جديرات واتبعت الاقتراح الأول باقتراح ثان لتأكيده فقد كنت اعلم ان المبعوثين الاتراك لن يقبلوا عين قديس وعين جديرات اذا ما حصلوا بدلا منهما على نقب العقبة . ولكنى تقدمت بالاقتراحين للتأكيد على الاهمية الكبيرة لما قدمناه فى نقب العقبة (والتى كنا على استعداد فى اى وقت للتنازل عنها اذا كان هذا التنازل هو الذى سيؤدى الى الاتفاق)

ولقد ناورت بهذه الوسائل للكشف عما فى ايديهم ولكن المبعوثين الاتراك لم يتقدموا خطوة نحو الصيغة التوفيقية ولم يتنازلوا الا بتحريك خطهم كيلو متر واحد فى اتجاه القسيمة واذا لم يقبل ذلك فهم متمسكون بخطهم المقترح .

وبدأ عمليا ان استمرار البحث معهم بلا جدوى وبالرغم من العديد من المحاولات الفاشلة التى اجريناها لحثهم على تغيير موقفهم فقد تمسكوا به حتى وصلتهم تعليمات جديدة بعد نشر الارادة السلطانية فى ١٢ سبتمبر .

وقد ابلغت الوكالة البريطانية عن صعوبة الوصول الى اتفاقية مرضية مع المبعوثين الاتراك وقد كتبت فى رسالتى التى بعثت بها للمستر فندلى فى ٢ اغسطس ان اى اراض غرب الخط المستقيم الممتد من رفح الى العقبة يدعى الاتراك بانها كانت تحت ادارتهم

لا يمكن اعتبارها ارض تركية .

وقد جادلت بان خط الحدود قبل فرمان الوجه كان خطا مستقيما يمتد من رفح الى نقطة على البحر تقع جنوب شرق الوجه . وقد استمر بعد فرمان ١٨٩٢ خطا مستقيما ولكن يمتد من رفح الى العقبة هذه المرة وانه لم تكن ثمة اراض غربى هذا الخط تديرها تركيا او تجمع منها الضرائب وذلك حتى تكوين قائمقامية بير سبع عام ١٨٩٩ .

وانه بعد تاسيس هذه القائمقامية قام الاتراك بضم الاراضى التى يريدونها وتسجيلها كاراض تركية دون علم قومندان سيناء او الحكومة المصرية . مع العلم ان كل الاراضى الواقعة غرب الخط المذكور هى من الاراضى المصرية . وقد سلمت بان كل تلك الانتهاكات تدريجيا وبشكل ثابت على طول خط الحدود . شانها فى ذلك شأن ما حدث مؤخرا فى كل من رفح وطابة . وقد طلبت من المستر فندلى من برقيتى المؤرخة فى ١٥ اغسطس بان يشير سفيرنا فى استنبول الى ان ما نطالب به قائم على ما جاء فى خطاب اللورد كرومر فى ابريل ١٨٩٢ واعربت عن أملى بالتحقق وادراك ان هذه الانتهاكات التى جرت غرب خط رفح ـ العقبة بعد تأسيس قائمقامية بير سبع كما اشرت آنفا هى التى ادت فى النهاية الى ادعاءات الحكومة التركية على رفح وطابة .

وجرت مفاوضات بين القاهرة واستنبول ولندن انتهت باصدار الارادة السلطانية فى ١٢ سبتمبر عام ١٩٠٦ .

وفى ١٣ سبتمبر عاد المبعوثون الاتراك الى مخيمنا وابلغونا انهم على استعداد لبحث مسألة الحدود والتوصل الى حل وسط .

ولم يخبرونا عن موضوع الارادة الجديدة التى علمنا فيما بعد انهم قد وصلتهم برقية بفحواها .

وقد حاولوا حثنا على التنازل عن كل نقب العقبة بما فيها المفرق وجبل فتحى وثمليه الردادى وايضا عين قديس والجديرات كذا بئر معايين ومنطقة كبيرة من الـ العجيرة . كما الحوا بقوة للحصول على حق استخدام طريق الغزة ـ القسيمة ـ العقبة لتحركات قواتهم .

وقد ادركنا من اتجاهات المبعوثين انهم قد تلقوا اخبارا جديدة من استنبول لم نكن قد عرفنا بها بعد .

لهذا السبب ، كذا لما كنا نعلمه ان السفير البريطانى فى استنبول يجرى مفاوضات فى الموضوع فقد رفضنا ان نتعهد بأى شىء وابلغنا المبعوثين الاتراك ان الأمر قد خرج الآن من بين ايدينا وانه سوف نحيل اقتراحاتهم الى حكومتنا .

وقد وصلنا فى مساء نفس اليوم برقية من المستر فندلى متضمنة برقية من السير اوكونر التى تتضمن التفاصيل عن الارادة السلطانية الجديدة التى صدرت فى ١٢ سبتمبر .

وكان لنا فى اليوم التالى محادثة طويلة مع المبعوثين الاتراك وابلغناهم بالاخبار التى وصلتنا عن الارادة الجديدة وسألناهم لماذا لم يبلغونا بها فى اليوم السابق وانهم بسلوكهم هذا لم يتصرفوا بصراحة واستقامة معنا .

وفى خلال هذا اليوم والايام التالية جرت محادثات واجهتها صعوبة كبيرة فى التوصل لاتفاق مرض . وكانت نقاط الخلاف الاساسية هى :

(١) هذا الجانب من الارادة الذى اشار الى الوضع العسكرى للعقبة . وقد طالب المبعوثون الاتراك بكل النقب بما فيها جبل فتحى والمفرق و ثملية الردادى .

(٢) استخدام طريق غزة ـ القسيمة ـ العقبة لمرور القوات متعللين فى ذلك الطلب بعمق وثقل طريق الغزة ـ عرابة ـ العقبة ، وانهم قد اعتادوا استخدام الطريق الأول فى الصيف والثانى الذى يمر بوادى العرابة فى الشتاء .

واعتقادا منا بانه سيكون من الصعب منع استخدام طريق الغزة ـ القسيمة ـ العقبة بشكل مفاجىء فقد حاولنا ان نرتب استخدام القوات العسكرية لهذا الطريق من خلال مجموعات محدودة وان تكون كل مجموعة تحت قيادة احد الضباط وان يكون استخدام هذا الطريق محدودا بفترة زمنية يتمكنون خلالها من تطوير طريقهم وتوفير موارد المياه به شرق الخط (ورأينا ان فترة تتراوح بين ستة شهور وعام كافية) .

وكنا مستعدين ان نعطيهم نقب العقبة من نقطة على الخليج عند رأس طابة متتبعة الحواف الشمالية لوادى طابة الى قلعة الجبل من خلال نقطة شرق جبل فتحى الى التل الواقع شرق ثملية الردادى ، وان تترك جبل فتحى والمفرق وثمليه (حيث تتوفر المياه) على جانبنا . اما بقية الخط فيبقى طبقا لاقتراحنا الأول .

وانتهت مفاوضاتنا الى تحديد الخط طبقا لهذا المطلب الاخير من جانبنا ولكن فى مقابل ترك جبل فتحى وثملية الردادى طالب المبعوثون الاتراك ببئر ماء عند الفرع الشمالى واقصى شرق آبار وادى الماين . ويمتلك هذه الآثار العزازمة الاتراك وقد اردت تجنبهم حيث انهم قبيلة متعبة وعلى علاقات سيئة مع عرب سيناء .

وقد رأينا ان الاتراك سوف يدعون وهم محقوق بملكية جبل فتحى وثملية الردادى باعتبارها نقطا ضرورية لموقع العقبة الاستراتيجى . فالاول يتحكم فى الجانب الخاص بالقسم الاعلى من النقب وجبل رشدى Rachdi الذى يعول الاتراك عليه اهمية كبرى كما انها تطل على جانب من وادى طابة .

أما الموقع الثانى تملية الردادى فهو يقدم موردا جيدا للمياه ، وهو المورد الوحيد فى المنطقة الواقعة بين طابه وشاش الكونتيلا .

ومن ثم كان ضروريا لنا الحفاظ على هذين المكانين مثلهما مثل المفرق ومن خلال الخط الذى تم الاتفاق عليه احتفظنا بهذين الموقعين كذا الموقع الاستراتيجى الحاكم لكل مخارج نقب العقبة . وتركنا للاتراك موقعا استراتيجيا لازما للدفاع عن العقبة . وتم بذلك ارضاء الطرفين .

وفيما يتصل بتحرك القوات على البر فبعد ساعات من المناقشات الساخنة تمكنا من تسوية مسألة عبور الحدود للقوات التركية المسلحة او الشرطة .

وقد طالب الاتراك انه حتى فى حالة عدم استخدام قواتهم المسلحة للمرور عبر طريق غزة ـ القسيمة ـ العقبة فطبقا للارادة السلطانية ينبغى السماح للجنود ورجال الشرطة الاتراك بعبور خط

الحدود لاستخدام آبار المياه الواقعة غرب الخط .
وكان رأينا الذى حاجينا فيه بقوه انه اذا سمح لرجالهم المسلحين بعبور الحدود كلما شاءوا او كلما اعتقدوا بضرورة ذلك فان هذا يعنى فى الحقيقة بعدم وجود الحدود وانه يتوجب سقوط المفاوضات كلها .
وقد تصادف ان كنا قبل ذلك بايام قليلة قد تسلمنا رسالة من ناظر نخل يشكو فيها من هجوم رجال الجندرمة الاتراك على اثنين من رجال الهجانة المصريين فى القسيمة . وقد عرضنا هذه الحادثة كمثال للاحتكاكات التى يمكن ان تحدث نتيجة لعبور الرجال المسلحين لخط الحدود .

وقد نجحنا بسبب ذلك فى حمل المبعوثين الاتراك على الموافقة على ماتضمنته المادة السابعة التى اقرت بعدم السماح بمرور الجنود أو رجال الجندرمة غرب خط الحدود .
ومن خبرتى بالحدود والعرب الذين يقطنون المنطقة فانا مقتنع بأنه سوف يعبر فى المستقبل أعداد قليلة من الجنود ورجال الجندرمة الحدود ولكن بدون سلاح .
وهناك شعور قوى معاد بين العرب تجاه الاتراك سواء من الجنود أو رجال الجندرمة .
وفى الساعة الثامنة من مساء يوم أول أكتوبر ١٩٠٦ تم فى رفح توقيع الاتفاق بعد خمسة شهور من المفاوضات الطويلة والصعبة وتبادل نسخ من هذا الاتفاق مرفقا به الخرائط اللازمة .
وقد كتب نص الاتفاقية بالتركية ولم يكن المبعوثون الاتراك ليقبلوا استخدام أى لغة أخرى وقد تعللوا فى هذا بأن التركية لغة رسمية فى كل من تركيا ومصر .
وجرت محاولة لدفعهم للموافقة على كتابة النص بالفرنسية وهى لغة يتداولها الطرفان ويفهمانها غير أنهم لم يوافقوا .
طلبنا منهم أن يلحق بالنص ترجمة دقيقة بالعربية والانجليزية وقد وافقوا فى البداية على هذا الطلب غير انهم بعد ذلك قالوا أنه لن تكون ثمة فائدة أن يأخذوا معهم نسخا من الترجمة حيث أنهم غير رسمية ولن يعترفوا بها كما لن تعترف بها سلطات استنبول .
غير انهم وافقوا على أن يوقع على النسخة العربية سكرتير اللجنة الصاغ اسعد بك ومترجمنا التركى يوسف أفندى سامح .

رسم التخوم واقامة علامات الحدود :

بالاشارة الى المادة الثالثة من الاتفاق تقرر إقامة أعمدة تلغرافية بحضور المبعوثين عند نقاط على طول خط الحدود مرئية من الجانبين وتم ارسال كل من المستر ويد Wade من ادارة المساحة وضباط ادارة الأشغال اليوزباشى إسماعيل أفندى المفتى للمعاونة فى وضع التخوم وإقامة الأعمدة التلغرافية .
وكان الأول قد قام بالاشتراك مع المستر Keeling بمسح خط . p 43 يمتد من العقبة الى رفح وأعدوا خرائطه . وقد اصطحبنا اليوزباشى اسماعيل افندى المفتى ليعاون فى اقامة الأعمدة التلغرافية وليرى الموقع المحدد لكل عمود والذى سوف يتحول فيما بعد الى عمود من البناء فى نفس مكان العمود التلغرافى .
وقد اصطحب ضابط تركى من بيرسبع ، ممثلا للجانب التركى ، جماعة تعيين التخوم من رفح الى العقبة ، وسوف يكون برفقة اليوزباشى اسماعيل افندى المفتى خلال اقامته للأعمدة المبنية .
وأوصى بكل قوة أن يبدأ بناء هذه الأعمدة فى أقرب وقت ممكن بعد سقوط الأمطار التى يبدأ موسمها بعد شهر من الآن .
ولا توجد الآن أى مياه بين طابة ومابين وهى مسافة تبلغ سبعين ميلا . ومن ثم فمن المستحيل البدء فى بناء الأعمدة فى الوقت الحالى .
وقد ارسلت خطابا إلى ادارة الأشغال للامداد بالخيام مواد البناء وغيرها من الأشياء المطلوبة .

علامات الحدود :

بدأنا بإقامة الأعمدة التلغرافية فى رفح وضواحيها فى ٥ أكتوبر .
وغادرنا رفح متجهين الى طابة يوم ٦ أكتوبر التى وصلناها يوم الأربعاء ١٧ أكتوبر .
وتم غرس ٩٠ عمودا فى مواقع ترى من الجانبين على طول خط الحدود من البحر المتوسط عند رفح الى العقبة عند وادى طابا على مسافات تتراوح بين نصف كيلو متر وثلاثة كيلو مترات .
العمود (١) : أقيم على تل يتكون من بعض الخرائب على البحر المتوسط على بعد ميلين غرب شمال غرب أعمدة رفح .
العمودان ٢ ، ٣ : على الكثبان الرملية بين رفح والبحر المتوسط .
العمود ٤ : عند عمودى رفح
العمودان ٥ ، ٦ : على تلال رفح بين عمودى رفح Karw Musleh
العمود ٧ : شرق Karm Musleh .
الأعمدة من ٨ الى ٢١ : فى الـ العجرة بين Karm Musleh ووادى الـ Abiad .
الأعمدة من ٢٢ الى ٢٧ : **على الخط المستقيم بين الطرف الجنوبى لوادى ال Abaid الى أ (١١) .**
العمود رقم ٢٨ : عند نقطة أ (١١) عند جبل حواويط .
الأعمدة من ٢٩ الى ٤٠ : **على الخط المستقيم** من أ (١١) الى أ (١٠) مرة أخرى أو مكرر د أ ط
العمود (٤١) : عند نقطة أ (١٠) مكرر .
الأعمدة من ٤٢ الى ٤٥ : **على خط مستقيم** بين أ (١٠) مكرر وأ (٩) مكرر
العمود ٤٦ : نقطة أ (٩) مكرر د أ ط .
العمودان ٤٧ ، ٤٨ : **على خط مستقيم من** أ (٩) مكرر الى أ (٨)
العمود ٤٩ : عند نقطة أ (٩)
العمود ٥٠ : على جبل مدسوس Madsus.
العمود ٥١ : على تل شمال بئر مغارة (Ma Yein)
العمود ٥٢ : حوالى كيلو مترين جنوب Ma Yein .
العمود ٥٣ : عند نقطة أ (٨)
الأعمدة من ٥٤ الى ٦١ : **على خط مستقيم بين** أ (٨) ، أ (٧)
العمود رقم ٦٢ : عند **نقطة** أ (٧) شمال Thamilet Sueilma .
الأعمدة من رقم ٦٣ الى ٧٧ : **على خط مستقيم** بين أ (٧) و أ (٥)
العمود ٧٨ : عند أ (٥) . تل أم قف .
العمود رقم ٧٩ : عند أ (٥) تل أم قف
العمود رقم (٨٠) : عند أ (٤) جبل El — Armi غرب بير سعيد
العمود رقم (٨١) : على جبل El Howva .
العمود رقم ٨٢ : عند أ (٣) . رأس الردادى
العمود رقم (٨٣) : تل شرق ثملية الردادى .
العمود رقم ٨٣ مكرر : بين ثملية ـ نقطة تقاطع على بعد ثمانمائة ياردة من المفرق .
العمود ٨٤ : نقطة تقاطع .
العمود ٨٥ : قاعدة جبل فتحى باشا .
العمود ٨٦ : قلعة الجبل :
الأعمدة رقم ٨٧ ، ٨٨ : تلال طابا .
العمود رقم ٨٩ : رأس طابا عند خليج العقبة .
وكان للاتراك موقعهم عند النقطة التى تربط بين درب الحجار وطريق رفح وآخر عند القسيمة وثالث عند المفرق . وكانت كل هذه الطرق غرب الخط المتفق عليه .
وتم سحب الموقعين الأولين فور إقامته الأعمدة . أما بالنسبة لنقطة المفرق فقد رفض القائد التركى للموقع الانسحاب بالرغم من الأوامر التى صدرت اليه من المبعوثين وعلق انسحابه بوصول الأوامر اليه من رشدى باشا قائد العقبة شخصيا والذى يقع تحت إمرته .

وكانت امتعتنا وخيامنا فى طريقها الى طابا عندما حدث ذلك ، وقد أمرت بعودتها الى المفرق وأبلغت المبعوثين الأتراك بأننا لن نتحرك من هذا الموقع أو نستمر فى تحديد التخوم حتى طابا قبل انسحاب المركز التركى بشكل نهائى .

وفى الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم وصل الأمر من رشدى باشا الى الضابط قائد الموقع بالانسحاب فورا . وتم تنفيذ الأمر مباشرة وطويت الخيام وهدم منزل حجرى صغير كان الأتراك قد بنوه فى الموقع ولم يعد هناك أى أثر للاحتلال التركى للمنطقة . واستمررنا فى بناء الأعمدة مع صباح ١٧ أكتوبر ووضعنا العمود الأخير قبل غروب شمس نفس اليوم عند رأس طابا .

وفى طابا وجدنا « نور البحر » الذى كان قد أرسل لنقل اعضاء اللجنة الى السويس . وقد استقلها فتحى باشا والمستر ويد بعد أن تركوا العقبة صباح ١٨ أكتوبر . بينما غادرت أنا ونعوم بك شقير المفرق فى نفس اليوم عن طريق البر عبر نخل الى السويس من القاهرة التى وصلناها مساء ٢٤ أكتوبر ١٩٠٦ وتغيبنا بذلك لمدة خمسة شهور اذ كنا قد غادرنا القاهرة فى ٢٤ مايو .

وصف خط الحدود ومبررات اختيار :

طريق نقب العقبة تم شقه فى ممر عبر جبال شامخة وشديدة الانحدار من المفرق الى أم الرشراش . وبناء على حفائر عربية لازالت موجودة على بعض احجار الممر فإن الذى قام ببناء هذا الطريق حكام مصريون خاصة خلال عهد كل من قنصوه الغورى ومحمد قلاوون .

ويتحكم فى مخرج الممر كل من جبل فتحى وهضبة المفرق وفى تقديرى أنه طالما احتفظنا بهذين جنبا الى جنب مع ثملية الردادى (مصدر المياه قرب المفرق) مع ضمان (كل وادى طابا) فلن تكون هناك فائدة تذكر فى احتفاظ مصر بالنقب . بل أنه من وجهة نظر عسكرية قد يكون من الأفضل عدم القيام بذلك .

وهناك نقط أخرى تقع الى الشمال أكثر كنت أعلم أن الأتراك سوف يدعونها لأنفسهم ، وهى ضرورية لمصر مثل مشاش الكونتيلا Mashash — el — Kontilla ، مايين Ma Yein و مادى Lussau ووادى الجايفى Jaifi وعين قادس Kadeis والقسيمة وعين الجديرات .

ويسير خط الحدود من المفرق فى اتجاه شمالى شرقى حتى يلتقى مع خط أم الرشراش ـ رفح الى الشرق من ثملية الردادى الى رأس الردادى على القمة الشرقية لجبل Howva الى أم جوف . وهذا الخط هو حافة الهضبة وتنحدر الأراضى الواقعة شرقه الى وادى العرابة . وهو خط طبيعى وقوى من الناحية الاستراتيجية ويتحكم فى مخارج الوديان التى تؤدى الى العرابة .

والأراضى الواقع غرب هذا الخط عبارة عن هضبة كبيرة ومنبسطة يتخللها بعض التلال الكبيرة وتنحدر بالتدريج شمالا تجاه البحر المتوسط وغربا الى قناة السويس . وعموما تعرف تلك الهضبة باسم هضبة التيه .

وتقدم مشاش الكونتيلا موقعا قويا وقريبا على وادى الجرانى Jerafi ، وبالبحث عن مصادر مياه التى كانت جافة خلال فترة عبورنا فأنا مقتنع أنه بالامكان الحصول عليها بتعميق الآبار . ويوجد فى الوقت الحالى عدد من الآبار الضحلة فى الوادى ولا يزيد عمق الواحد عن المتر . ويسيطر عمليا على عديد من الطرق القادمة من وادى عرابة . ومن خلال هذه الطرق طالما تعرض عرب الهضبة للغزوات من السيدين Saidin ومعازة وغيرها من القبائل العربية على الجانب التركى .

واذا ما توفر الماء بتعميق الآبار ففى اعتقادى أنه يمكن السيطرة على هذا المركز بقدر من القوة وذلك لوضع حد لتلك الغزوات . وأرى أنه يلزم وضع عشرين على الأقل من عرب الهجانة فى ذلك المركز .

ويوجد طريق جيد منه الى نخل وهى نقطة تسعى وأية قوة معادية الى السيطرة عليها اذا ما تقدمت الى سيناء من وادى العرابة .

وكان المبعوثون الأتراك تواقين الى ضمها الى جانبهم من الحدود .

وأحث بالحاح على اجراء الاختبارات فى الشتاء على تعميق الآبار ولضمان أمن العرب وقطعانهم على الجانب المصرى فمن الضرورى جدا اقامة مركز على الجانب المصرى .

والنقطة الثانية ذات الأهمية على الحدود هى Ma Yein بسبب موارد مياهها التى لا تنقطع . ويوجد بها حاليا ثمانية آبار تقع فى وادى أو حوض قطره ميلين يحيط به من الشمال والشرق جبل المجرة Megrah ومن الغرب جبل عريف النجا Oreif- el- Naga

وكانت أسبابنا للرغبة فى ضم ذلك القسم أنه بإستثناء أحد الابار الواقعة على الفرع الشمالى لوادى مايين Mayein فإن بقيتها تملكها قبائل Bereikat Teaha التى تتجه أراضيها نحو هضبة سيناء ، كذا لكونها مصدرا وفيرا للمياه .

وكان الهدف ضمان إمداد المياه قرب أو على خط أم الرشراش ـ رفح ذلك أنه فى الصحراء التى يمتد فيها هذا الخط فمن أعظم جوانب الأهمية وجود مصادر إمداد بالمياه .

وبناء على المادة الأخيرة التى جاءت فى الارادة السلطانية بشأن وضع العقبة العسكرى طالب المبعوثون الاتراك بجبل فتحى وثملية الردادى بإعتبارها نقاط استراتيجية لوضع العقبة العسكرى وقد طالبا بالبئر الذى يقع فى أقصى الشرق وعلى الفرع الشمالى من وادى مايين Mayein مقابل هذين الموقعين وهى أماكن اعلم أن من حقهم أن يدعوها لهم وهى ذات أهمية أستراتيجية بالغة لنا .

وكان هناك سبب اضافى لاعطائهم هذا البئر وهى أنه يمتلكها العزازمة وهى قبائل تقع على الجانب التركى . وكانت منذ قرون مصدرا لازعاج قبائل سيناء . كما أنى رغبت ، طالما كان ذلك فى الامكان تجنب إدخال هذا القسم من العزازمة ضمن الحدود المصرية .

والنقطة التالية ذات الأهمية هى عين قادس والتى يخرج منها نبع من الماء يسير لنحو نصف ميل من جانب الجبل فى مجرى مائى ضيق لا يلبث أن ينتهى فى الرمال .

ويمر خط الحدود على مسافة معقولة شرقا لضمان سلامة هذا المصدر المائى تماما .

أما الواديان الكبيران لوسان ، الجيفى الواقعين بين مايين وعين قادس واللذين دخلا ضمن الحدود المصرية فمصدر أهميتهما ما يحويان من أراض خصيبة يمكن أن تكون صالحة للزراعة .

أنتقلنا بعد ذلك إلى القسيمة وعين جديرات . وكانت الأولى ضمن من املاك مصر ولم يتدخل الاتراك فى شئونها أبدا حتى يوم ٦ يونية من ذلك العام عندما أحتلتها قوة صغيرة تتكون من شاويش وخمسة من رجال الجندرمة .

وكانت قد وصلتنى معلومات أنه قد صدرت تعليمات لحاكم القدس فى العام الماضى لبناء ثكنات فيها . ولهذا السبب بالاضافة إلى أسباب أخرى كوفرة المياه بها وموقعها الاستراتيجى وسهولة زراعتها .. لكل هذه الأسباب فقد صممت منذ البداية على أن تبقى مصرية .

ونفس الأسباب تنطبق على عين الجديرات التى تملك بالاضافة إلى كل امتيازات القسيمة أفضل نبع للمياه فى كل الهضبة .

وهذا النبع الذى يقع على بعد خمسة أو ستة كيلو مترات أعلى الوادى يخرج من الصخور بكمية مياه كبيرة عبر قناة ضيقة ووادى منحدر لمسافة نحو ميل (مثل نبع عين قادس) حتى تبتلعه الرمال .

وإن بناء خزان صغير على مسافة قصيرة من نقطة اختفاء المياه سوف يحيل القسم الأعلى من وادى الجديرات ولمسافة ثلاثة ارباع الميل الى بحيرة كبيرة أو خزان .

ويقع تحتها بضعة آلاف من الأفدنة أو سهل خصيبة يمكن بدون صعوبة ريه بهذا المصدر المائى .

. وليس من شك أن هذا الماء الذى يختفى فى الأرض يظهر مرة ثانية عند القسيمة حيث يظهر لمسافة قصيرة تبلغ نحو نصف الميل ثم يختفى مرة ثانية ليظهر عند Mueipeh

ومن هنا يمكن تقدير اهمية أن يكون داخل مصر نبع عين الجديرات الذى يعتبر بلا شك مصدراً لمياه القسيمة والمويلح . والذى يمكن الاستفادة بمياهه .

وقد اثبتنا بصورة قاطعة للمبعوثين الاتراك ومن أدلة محلية أن القسيمة كانت دائما ملكا للسجيرات Segeirat وهى أحد بطون قبيلة Teaha من قبائل سيناء . ولم أكن اشك أبداً أن اى دليل وثائقى قال الاتراك أنهم سيقدمونه لتوضيح حقوقهم على القسيمة إنما هى أدلة زائفة ومصنوعة للمناسبة .

وقد صمم فهمى بك أصغر أعضاء الجانب التركى ، والذى كان دائما مصدرا للمعارضة خلال المفاوضات ، على أن تركيا كانت تجمع الضرائب من عرب القسيمة خلال الثلاثين عاما الاخيرة . وكان من السهل اثبات زيف هذا الادعاء وأنه بدون أساس .

P.46 بالاضافة الى هذا الادعاء فقد صمم على أن السلطان كان قد أصدر فى العام السابق ارادة أمر بها ببناء ثكنات هناك ولهذا السبب فهى تركية .

وشمالا من القسيمة يمر الخط فى وادى الصابحة ووادى سرام Sram تاركا شرقية كل من Biriuوالعوجة وكانتا دائما تركيتين تمتلكهما قبائل العزازمة ويمر عبر منطقة الرمال المتموجة فى El-Ajera حتى تصل الى أعمدة رفح ثم منها فوق منطقة كثبان الرمال العارية والعالية حتى البحر المتوسط .

ومن الصعوبات التى واجهناها فى هذا القسم من خط الحدود الممتد من القسيمة شمالا الادعاءات التركية على مثلث Terabin والذى يمتد بعيداً حتى جبل المجهرة الغارة Moghara فى طريق طويل غرب وادى العريش .

وتعود بعض أدعاءات الاتراك على تلك الأراضى بسبب أخطاء سابقة من حكام العريش الذين سمحوا بانتهاكات مستمرة ولأعوام عديدة من جانب قائمقاميتى غزة وبير سبع .

وبالنسبة لهذا القسم من الحدود تمسكت بأن الخط الوحيد الذى تعترف به مصر وبريطانيا وطبقا للوضع القائم عام ١٨٩٢ هو خط مستقيم من أعمدة رفح الى قلعة العقبة . ولكن استمر المبعوثون الاتراك يدعون طوال المفاوضات أن الـ Status Quo يعنى الحالة القائمة ويتضمن كل الأراضى وسكانها التى يديرها الأتراك الان ويجمعون منها الضرائب والتى تمت من خلال انتهاكاتهم منذ انشاء قائمقامية بير سبع عام ١٨٩٩ .

ورفضت بحث هذا الادعاء وتمسكنا بتفسير Status Quo كما تم شرحه أولا بخط مستقيم من رفح الى العقبة .

وكان خط الحدود الذى تم الاتفاق عليه اخيرا يسير على العموم مع خط المياه وهو فى رأيى أمر عظيم بالنسبة لمصر جغرافيا وسياسيا واستراتيجيا . كما أنه ممتاز من وجهة النظر الادارية .

وهو يضمن لمصر حدود شرقية دائمة وجيدة التحديد ثم أنه من الناحية العملية يؤمنها من أية هجمة من الشرق بسبب امتداد الصحراء القاحلة والمناطق الوعرة بين هذا الخط وبين قناة السويس مما يجعل أية هجمة ناناجمة من الشرق مستحيلة من الناحية العملية .

إتفاقية الحدود
أول أكتوبر ١٩٠٦

هذه هى الاتفاقية التى وقع عليها وتبودلت فى رفاح ١٣ شعبان المعظم سنة ١٣٢٤ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٠٦ بين مندوبى الدولة العلية ومندوبى الخديوية الجليلة المصرية بشأن تعيين خط فاصل أدارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا بما أنه قد عهد الى كل من الأميرالاى أركان حرب أحمد مظفر بك والبكباشى أركان حرب محمد فهمى بك بصفتهما مندوبى الدولة العلية والى كل من أمير اللواء ابراهيم فتحى باشا والأميرالاى روجر كرميكل روبرت أوين بك بصفتهما مندوبى الخديوية الجليلة المصرية بتعيين خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتى ـ المادة الاولى ـ يبدأ الخط الفاصل الادارى كما هو معين بالخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابة الكائنة على الساحل الغربى بخليج العقبة ويمتد إلى قمة جبل فورت مارا على رؤوس جبال طابة الشرقية المطلة على وادى طابة ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الاتية ـ من جبل فورت الى نقطة لا تتجاوز مائتى متر الى الشرق من قمة جبل فتحى باشا ومنها الى النقطة الحادثة من تلاقى امتداد هذا الخط بالعامود المقام من نقطة على مائتى متر من قمة جبل فتحى باشا على الخط الذى يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق (المفرق هو ملتقى طريق غزة الى العقبة بطريق نخل الى العقبة) ومن نقطة التلاقى المذكورة الى التيلة التى الى الشرق من مكان ماء يعرف بثميلة الردادى والمطلة على تلك الثميلة (بحيث تبقى الثميلة غربى الخط) ومن هناك الى قمة رأس الردادى المدلول عليها بالخريطة المذكورة أعلاه بـ A.S ومن هناك الى رأس جبل الصفرة المدلول عليه بـ A.4 ومن هناك الى القمة الشرقية لجبل ام قف المدلول عليها بـ A.S ومن هناك الى نقطة مدلول عليها بـ A.7الى الشمال من ثميلة سويلمة ومنها الى نقطة مدلول عليها A.8 الى عرب الشمال الغربى من جبل سماوى ومن هناك الى قمة التلة التى الى غرب الشمال العربى من بئر المغارة (وهو بئر فى الفرع الشمالى من وادى مايين بحيث يكون البئر شرقى الخط الفاصل) ومن هناك الى A.9 ومنها الى A.9 bisغربى جبل المقراه ومن هناك الى رأس العين المدلول عليها بـ A.10 bis ومن هناك الى نقطة على جبل ام حواويط مدلول عليها بـ A.11 ومن هناك الى منتصف المسافة بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة ثلاثمائة وتسعون متراً الى الجنوب الغربى من بئر رفاح والمدلول عليه بـ A.13 ومن هناك الى نقطة على التلال الرملية فى اتجاه مائتان وثمانين درجة (٢٨٠) من الشمال المغناطيسى (أعنى ثمانين الى الغرب) وعلى مسافة أربعمائة وعشرين متراً فى خط مستقيم من العامودين المذكورين ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما بأتجاه ثلثمائة وأربعة وثلاثين درجة (٣٣٤) من الشمال المغناطيسى (أعنى ستة وعشرون الى الغرب) الى شاطىء البحر الابيض المتوسط مارا بتلة خرائب على ساحل البحر .

المادة الثانية ـ قد دل على الخط الفاصل المذكور بالمادة الأولى بخط أسود منقطع فى نسختى الخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية والتى يوقع عليهما الفريقان ويتبادلاها بنفس الوقت الذى يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلاها .

المادة الثالثة ـ تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التى على ساحل البحر الابيض المتوسط الى النقطة التى على ساحل

خليج العقبة بحيث أن كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذى يليه وذلك بحضور مندوبى الفريقين .

المادة الرابعة ـ يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذا كل من الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية .

المادة الخامسة ـ اذا اقتضى فى المستقبل تجديد هذه الأعمدة أو الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق مواقع العمد التى تزاد على الخط المدلول عليه فى الخريطة .

المادة السادسة ـ جميع القبائل القاطنة فى كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أى أن القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن الى العربان والعشائر وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الاهالى والجندرمه ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل .

المادة السابعة ـ لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجندرمة بالمرور الى غربى الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة ـ تبقى أهالى وعربان الجهتين على ما كانت عليه قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والأراضى كما هو متعارف بينهم .

ترجمة طبق الأصل المحرر باللسان التركى	كاتب تركى نظارة الحربية
قول اغاسى اركان حرب اسعد	يوسف سامح
مندوبون من قبل الخديوية الجليلة المصرية	المندوبون من قبل الدولة العلية
ميرلوا ابراهيم فتحى	ميرالاى اركان حرب مظفر
ميرالاى اوين	بكباشى اركان حرب فهمى

المجموعة الثالثة
الحقوق المصرية

حول قدسية الحدود المصرية

١ ـ مذكرة من لويد المندوب السامى البريطانى الى وزير الخارجية المصرية عبدالخالق ثروت (١٩٢٦)

F . O . 141 / 664 / 8002

لويد الى عبدالخالق ثروت ٢٥ يونيه ١٩٢٦

اتشرف بابلاغ فخامتكم انه بناء على التعليمات التى وصلتنى من وزير الخارجية فان الحدود بين مصر وفلسطين التى تعينت عام ١٩٠٦ لن تتأثر بأى شكل بعملية رسم الحدود لأراضى الانتداب فى فلسطين[1] .

(١) جاء هذا الخطاب ردا على خطاب من زيور (رئيس الوزراء) الى اللورد لويد ليلقى موافقة مصر على الأوضاع الجديدة فى العراق وفلسطين (الانتداب البريطانى) بعدم المساس بحدود مصر المرسومة عام ١٩٠٦

٢ ـ خطاب موجه من الخارجية المصرية الى المستر سمارت (السفارة البريطانية) برفض تعديل طفيف فى الحدود عند رفح

مشروع

عزيزى مستر سمارت

اتشرف بأن أنهى لسعادتكم ان وزارة الدفاع الوطنى احالت الى وزارة الخارجية كتابكم رقم ١٠/٥/٤٧ المؤرخ ١٩٤٧/٣/١٤ الذى وجهتموه اليها .

ويتبين من هذا الكتاب ان محافظ سينا قد اخطر ضابط القوات البريطانية المرابطة بناحية رفح بأن وزارة الدفاع الوطنى رغبة منها فى احكام الرقابة على الحدود قد اعتزمت اقامة سور على الحدود الشرقية المصرية وسيترتب على بناء هذا السور اختراق معسكر الجيش البريطانى برفح .. ثم اشرتم سعادتكم فى الكتاب المذكور الى ان هناك اتفاقا ضمنيا اقتضته الدواعى العملية والادارية من شأنه افتراض ان الحدود المصرية واقعة على طول التخطيط القبلى والغربى لذلك المعسكر وان جناب القائد العام لقوات الشرق الاوسط لا يمكنه ان يوافق على ان يخترق السور المقترح بناؤه ذلك المعسكر ولو أنه من جانب آخر لا يرى مانعا من اقامة ذلك السور بجانب التخطيط القبلى والغربى للمعسكر .

وردا على ذلك الكتاب لا يسعنى الا أن اذكر لسعادتكم أنه لا يوجد اى اتفاق من هذا القبيل بشأن الحدود المصرية التى تعتبر ثابتة غير قابلة للتعديل والتى لا يجوز أن تتأثر بوجود معسكر فى منطقة ما .

كما اود أن أبين لسعادتكم ان السور الذى تقيمه وزارة الدفاع الوطنى لاحكام المراقبة لا يتبع خط الحدود المصرية اذ قد روعى فى تخطيطه ان يكون بالوضع المناسب لاحكام المراقبة . وهناك شقة من الارض المصرية واقعة بينه وبين خط الحدود الحقيقى تختلف اتساعا بحسب طبيعة الأرض .

ومن جانب آخر اود أن أبلغ سعادتكم وجهة نظر السلطات المصرية فى شأن هذا المعسكر الداخل جزء منه فى الأراضى المصرية وهى تتلخص فى طلبها قيام السلطات البريطانية فى اقرب وقت ممكن باخلاء الاراضى المصرية من هذا الجزء من المعسكر القائم علينا وذلك لكى يتمكن الرجال المختصون من ادارة الاشغال العسكرية المصرية بجهة الحدود من اقامة السور المزمع بناؤه ، والذين نبه عليهم بالكف مؤقتا عن اعمال البناء حتى يتم الاخلاء المطلوب .

وانى انتهز هذه الفرصة لكى أعرب لسعادتكم عن اخلص تمنياتى .

وكيل الخارجية
طه السيد نصر

٣ ابريل ١٩٤٧

حول الوجود المصرى فى طابا

٣ ـ ٤ تقريران للمخابرات المصرية ـ اغسطس ١٩١٤

ادارة المخابرات ـ وزارة الحربية :

من بارلو الى القائم باعمال حاكم سيناء ١٠ اغسطس ١٩١٤

يبدو كل شىء هادئا الآن على طريق العقبة ، وقد أصبح لدينا الآن مركزان فى راس النقب وطابا وسوف نتعرف مبكرا على أى شىء غير طبيعى يمكن ان يجرى فى هذه المنطقة . ومن الصعب الآن الحصول على أخبار موثوق منها من معان ، فمع ان عملاءنا يقولون انهم موجودون هناك غير ان ذلك مشكوك فيه واعتقد ان افضل طريقة للحصول على معلومات هو العقبة حيث يتداول السكان فيها كل الانباء .

من بارلو (نخل) الى مراسل (القاهرة) ٤ اغسطس ١٩١٤
ليس هناك ما يشير إلى اى نشاط غير عادى على الحدود اتوقع ان يصل عيسى افندى الى العريش اليوم قادما من يافا حيث من المنتظر ان يحمل معه اخبارا هامة .
وسوف يتم تنبيه المراكز الجديدة فى راس النقب وطابا لتبلغ باى شىء غير عادى يجرى على طريق العقبة .
هذا واطلب الموافقة بوضع عشرة اضافيين من رجال البوليس كذا اعتماد مالى تحت تصرفى للحصول على المعلومات فى حالة الضرورة .

---

٥ ـ ٦ تقريران لمصلحة الحدود ١٩٣١ ـ ١٩٣٣

من التقرير السنوى لادارة أقسام الحدود المصرية ١٩٣١ ـ ١٩٣٢
(٢) محافظة سينا :
عملت اصلاحات مهمة للطريق بين الشط والقدس . وبالنسبة للزيادة العظيمة فى عدد السياح الذين يمرون على هذا الطريق يجب اجراء تصليحات كبيرة به كل سنة . وفى الجزء الواقع بين القسيمة والحدود عدلت بعض المنحنيات وجعلت مستقيمة ثم أعيد تمهيد هذا الطريق وأزيلت الرمال التى إنهالت على النقب بجهة « متلا » . ومهد الطريق بين الشط وبين المرة بأكمله . وقد كانت نتيجة هذه الاصلاحات أن أصبح فى سيناء طريق صحراوى من الدرجة الأولى صالح لتسيير السيارات بسرعة ٦٠ كيلو مترا فى الساعة بين الشط وصدر الحيطان وبين الحسنة والحدود . ومع الأهمية الكبيرة التى لهذا الطريق الذى هو حلقة أتصال بين الطرق العالمية فإن الحالة المالية لم تسمح لتصليح الجزء الواقع بين صدر الحيطان والحسنة وطوله نحو ٨٠ كيلو مترا ومازال هذا الجزء فى حالة سيئة .
وقد أنشىء طريق إلى طابا على شاطىء البحر وبذا أصبحت هذه النقطة على أتصال بطرق سيناء العامة . ومما يذكر بالشكر لفرق العمال التابعة لسلاح الهجانة الذى يشرف عليه حضرة صاحب العزة الأميرالاى هاتون بك أنها قامت بانشاء طريق صالح للمرور من الطور الى الشرم والنبك .
أما فى الطرق الأخرى بالمحافظة فلم تعمل سوى اصلاحات بسيطة . ونظرا لعدم وجود مبالغ كافية أستدعى الأمر العدول عن عمل أى اصلاح فى الطريق بين الشط والدير والطور . ومن المستحيل أن يقام باصلاح كل طرق هذه المحافظة بالمبلغ القليل الذى يمنح لهذا الغرض . وبما أن طريق الدير لا يطرقه سوى السياح وليس له أهمية كبيرة من الوجهة المصلحية أضف إلى ذلك أنه يخترق صحراء ذات تربة حجرية رملية قلما يوجد بها المواد اللازمة للتصليح فقد أصبح ذلك الطريق فى حالة ...]

من التقرير السنوى لمصلحة أقسام الحدود ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣
(٢) محافظة سينا :
لم تخصص لهذه المحافظة أية مبالغ لمبان جديدة هذا العام . ولكن باتباع الطرق الاقتصادية أمكن بناء مصنع للحدادين وآخر للنجارين ومخزن لأدوات البنائين . وكل هذه اقيمت فى فناء واحد خلف الجراج وهكذا أمكن أن تجمع مصانع المحافظة فى بقعة واحدة (الأمر الذى يدفع) الى حسن سير العمل وتأديته على الوجه الأكمل .
ولقد أصبحت مصانع المحافظة الآن على أتم استعداد ، ويمكنها بعد الحصول على المخرطة الجديدة القيام بجميع الاصلاحات اللازمة للسيارات والماكينات بل وصنع بعض قطع غيار صغيرة وفى مصنع الحدادين أمكن عمل كوز وركب عليه منفاخ صنع محليا وقد كان هذا الكوز وافيا بالغرض المطلوب .
وقد رممت وأصلحت مبانى أستراحة الحسنة ونقطة بوليس العريش ونقطة رفح . أما فى طابا فقد تم اصلاح بناء قديم وأعد للاستعمال كحجرة أستراحة للموظفين الذين يقومون لتلك الجهة .

قوة بوليس فلسطين
التقرير السنوى عن عام ١٩٣٣
منطقة بير سبع
أستمرت خلال العام عملية مد هيمنة البوليس الى وادى عرابه وبإمتداد حدود سيناء .
وقد تم فى ٢٣ فبراير نقل المركز الذى كان موجودا فى عين غوريان الى أم الرشراش[٢] على خليج العقبة وهو موقع مناسب لأهداف الأمن العام ويوفر امكانيات جيدة لرجال المركز .

ـ شهادة عن موقع العمود ٩١

رحلة مس بلاودن فى سيناء
J . M . C . Plowden , Cuse In Sinai , 1940

طابا موقع لا يتسم بالجاذبية ، واكثر معالمها لفتا للاهتمام مجموعة من نخيل الدوم الطويل ، وكانت اول ما رأيناه من هذا النوع من النخيل . وجذوع هذه الأشجار مقسمة الى حد يبدو الأمر معه وكأنها اشجار غابة .. وقد ابلغت بان هناك استراحة حكومية صغيرة فى طابا ولكن يبدو اننا كنا فى موقع لا نستطيع مشاهدتها منه .
ومنذ ربع قرن كانت طابا مسرحا لما اسمى « بحادثة طابا » عندما عبرت القوات التركية الحدود المصرية واقامت معسكرا هناك . وقد تمت تسوية الخلاف وقامت لجنة من الضباط الاتراك والبريطانيين بتعيين خط الحدود بين الاراضى المصرية والتركية . وكان الخط الذى تم رسمه يترك طابا داخل سيناء ويمتد فى شبه استقامة الى رفح على البحر المتوسط ، وهو لا زال حتى اليوم خط الحدود بين مصر وفلسطين .
وبعد مغادرة طابا بوقت قصير درنا حول قاعدة تل عال على قمته عمود يعين الحدود .

---

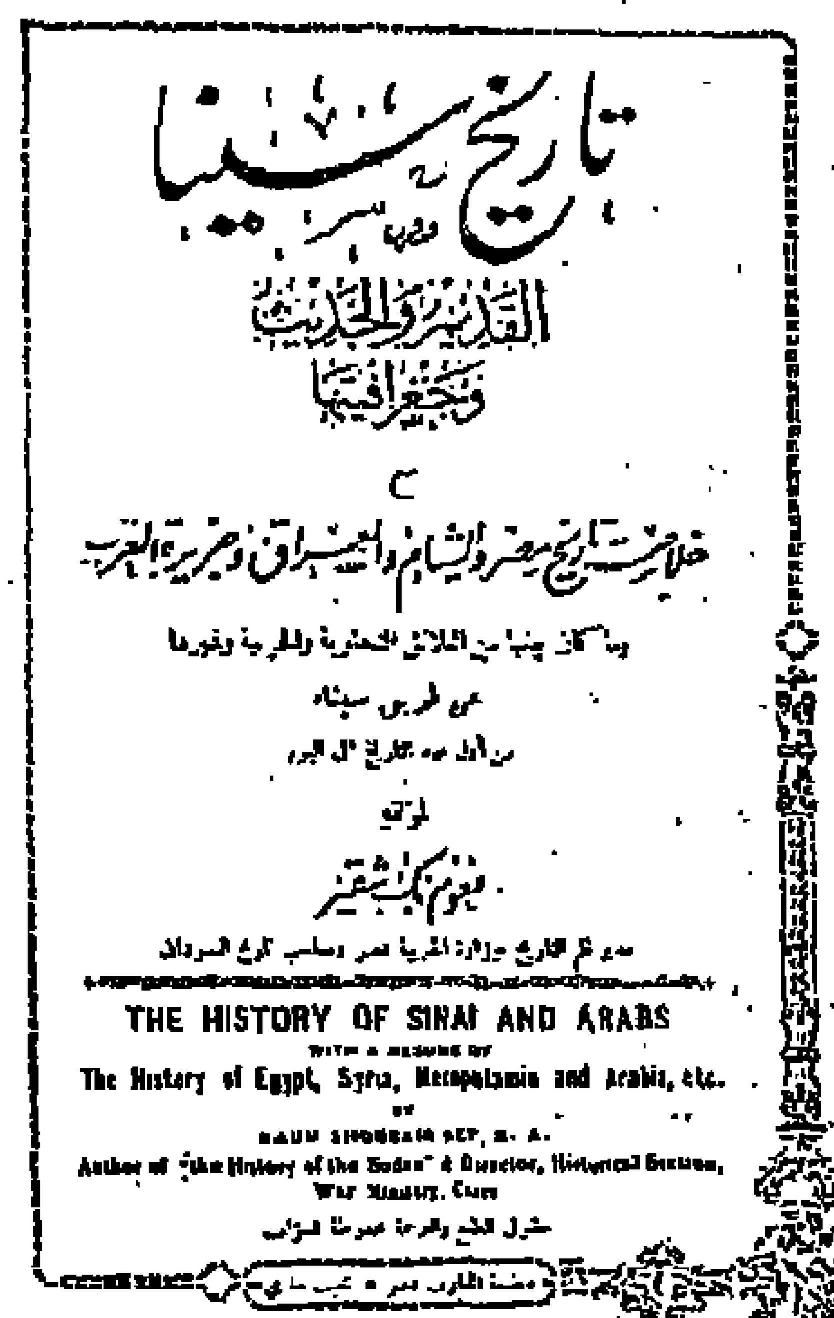
(٢) كانت أم الرشراش فى كل التقارير أخر مراكز حدود فلسطين فى عهد الانتداب ولم تذكر طابة فى أى مناسبة كمكان لوجود رجال الحدود الفلسطينيين .

المجموعة الرابعة
الادعاءات الاسرائيلية

وزارة المالية ـ ادارة الاحصاء
كتاب الاحصاء السنوى لمصر عن عام ١٩٠٩
الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٠٩

حدود مصر
شمالا : ساحل البحر المتوسط الواقع على خط عرض ٣٠ ـ ٣١° شمالا تقريبا .
وتعتبر فنارة رأس البرلس الواقعة على خط عرض ٥٥ً ٣٥ً ٣١ ـ شرقا اقصى نقطة من دلتا النيل الى الشمال .
ويمتد خط الساحل شرقا حتى رفح قرب العريش الواقعة على خط عرض ٤٩ً ١٧/ ٣١/ شمالا وخط طول ٢٠ً ١٤/ ٣٤° شرقا (اعمدة رخامية) على حدود سوريا وغربا حتى خليج السلوم .
غربا : تتبع الحدود خطا غير محدد يجرى شمالا وجنوبا خلال الصحراء الليبية ويضم فى داخله واحة سيوة .
شرقا : تم وضع خط الحدود عام ١٩٠٧ ويمتد من رفح قرب العريش الى رأس خليج العقبة عند طابا (خط عرض ١٢ً ٢٩/ ٢٩° شمالا وخط طول ٥ً ٥٥/ ٣٤° شرقا ، صخرة جرانيتية على الساحل) ومن ثم يتجه جنوبا الى البحر الأحمر حتى خط عرض ٢٢°شرقا ، صخرة جرانيتية على الساحل) ومن ثم يتجه جنوبا الى البحر الأحمر حتى خط عرض ٢٢°شمالا الذى يشكل حدود السودان الشمالية .
جنوبا : تتاخم البلاد حدود السودان الشمالية .

ـ مقتطفات من كتاب نعوم شقير : تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها .



—٦٢—

{ ووادي طابا } وهو ينشأ من جبل طرف الركن وتقب العقبة ويصب في الخليج قرب مصب طوية على ثمانية أميال من قلعة العقبة برًّا وستة أميال بحراً وهو الوادي الذي وقع الخلاف عليه سنة ١٩٠٦ م بين الدولة العلية والحكومة المصرية فبقي في حد مصر وجُعل مبدأ الحد الفاصل أكمة صغيرة في جنبه الأيسر عند مصبه بالخليج سميت «رأس طابا» . وعند مصب هذا الوادي بئران بئر حفرها

— ٦١٢ —

مندوبي الدولة العلية ومندوبي الخديوية الجليلة المصرية بشأن تعيين «خط فاصل اداري» بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس ، وبين شبه جزيرة طور سيناء

«بما انهُ قد عُهد الى كل من الامير لاي أركان حرب احمد مظفر بك والبكباشي أركان حرب محمد فهمي بك بصفتهما مندوبي الدولة العلية والى كلّ من امير اللواء ابراهيم فتحي باشا والاميرالاي روجر كرميكل رويرت اوين بك بصفتهما مندوبي الخديوية الجليلة المصرية بتعيين خط فاصل اداريّ بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء — قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتي :—

(المادة الأولى) يبدأ الخط الفاصل الاداري كما هو مبين بالخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابا الكائنة على الساحل الغربي لخليج العقبة ويمتدّ الى قمة جبل فورت مارًّا على رؤوس جبال طابا الشرقية المطلة على وادي طابا . ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية :—

من جبل فورت الى نقطة لا تتجوز مائتي متر الى الشرق من قمة جبل فتحي باشا ومنها الى النقطة الحادثة من تلاقي امتداد هذا الخط بالعمود القائم من نقطة على مائتي متر من قمة جبل فتحي باشا على الخط الذي يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق (المفرق هو ملتقى طريق غزة الى العقبة بطريق نخل الى العقبة) . ومن نقطة التلاقي المذكورة الى التلة التي الى الشرق من مكان ما يعرف بثميلة الردادي والمطلة على تلك الثميلة (بحيث تبقى الثميلة غربي الخط) . ومن هنالك الى قمة رأس الردادي المدلول عليها بالخريطة المذكورة أعلاه ب ٣ A . ومن هنالك الى رأس جبل الصفرا المدلول عليه ب ٤ A . ومن هنالك الى القمة الشرقية لجبل أم قفث المدلول عليها ب ٥ A . ومن هنالك الى نقطة مدلول عليها ب ٧ A الى الشمال من ثميلة سويلمة . ومنها الى نقطة مدلول عليها ب A 8 الى غرب الشمال الغربي من جبل سماوي . ومن هنالك الى قمة التلة التي الى غرب الشمال الغربي من بئر المغارة (وهو بئر في الفرع الشمالي من وادي مايين بحيث يكون البئر شرقي الخط الفاصل).

- ٦١٣ -

ومن هناك الى 9 A . ومنها الى 9 bis A غربي جبل المراقة. ومن هناك الى رأس العين المدلول عليه ب 10 bis A . ومن هناك الى نقطة على جبل أم حواويط المدلول عليها ب 11 A . ومن هناك الى منتصف المسافة بين عمودين قائمين تحت شجرة على مسافة (٣٩٠) ثلاثماية وتسعين متراً الى الجنوب الغربي من بئر رفح والمدلول عليه ب 13 A . ومن هناك الى نقطة على التلال الرملية في اتجاه (٢٨٠°) مايتين وثمانين درجة من الشمال المغناطيسي (أعني ٨٠° الى الغرب) وعلى مسافة أربعماية وعشرين متراً في خط مستقيم من العمودين المذكورين . ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيماً باتجاه (٣٣٤°) ثلثماية وأربع وثلاثين درجة من الشمال المغناطيسي (أعني ٢٦° الى الغرب) الى شاطئ البحر الأبيض المتوسط ماراً بتلة خرائب على ساحل البحر

(المادة الثانية) قد دُلّ على الخط الفاصل المذكور بالمادة الأولى بخط أسود متقطع في نسختي الخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية والتي يوقع عليها الفريقان ويتبادلانها بنفس الوقت الذي يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلانها .

(المادة الثالثة) تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التي على ساحل البحر الأبيض المتوسط الى النقطة التي على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عمود منها يمكن رؤيته من العمود الذي يليه وذلك بحضور مندوبي الفريقين

(المادة الرابعة) يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية .

(المادة الخامسة) اذا اقتضى في المستقبل تجديد هذه الأعمدة أو الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوباً لهذه الغاية وتطبق مواقع العمد التي تزاد على الخط المدلول عليه في الخريطة .

(المادة السادسة) جميع القبائل القاطنة في كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتها أي ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن الى العربان والعشائر . وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالي والجندرمة ينتفعون من المياه التي بقيت غربي الخط الفاصل

- ٦١٤ -

{أعمدة الحدود} وبعد توقيع الاتفاق أصبح من الضروري أن يعود أعضاء اللجنتين على طول الحد لتخطيطه عملاً بالمادة الثالثة فقرّ رأي اللجنتين أن تقام عمد على طول الخط وتُثبّت في الأرض بفلنكات من حديد كعمد التلغراف . وبعد ذلك تُبنى في مكان هذه العمد عمد ثابتة بالحجر والسمنت بحضور مندوبي الفريقين . وعليه قد أحضروا من مصر بطريق القنطرة عمداً وفلنكات من حديد و...

الفريقان على طول الخط ونصبوا العُمد بحيث كان كل عمود يُرى من مكان العمود الذي يليه كنص المادة المذكورة . فكان جملة ما نصبوه ٩١ عموداً وقد نصبوا أول عمود في مينا رفح على تل الخرائب الآتي ذكرهُ بعد ظهر الخميس في ٤ اوكتوبر وآخر عمود على رأس طابا الاربعاء في ١٧ منهُ عند غروب الشمس

وفي اليوم التالي عاد اللواء فتحي باشا وبعض ملحقات اللجنة المصرية بطريق

وفي ٣٠ من الشهر المذكور حضر مظفر باشا وفهمي بك مندوبا لجنة الحدود التركية ومعهما اليوزباشي غالب افندي ليرافقوا مندوبي لجنة الحدود المصرية لبناء العمد فنظر الجميع في شكل العمد الثابتة التي يجب اقامتها فاتفقوا بعد جدال طويل على ان يكون شكلها هرماً مقطوعاً تكون قاعدتهُ متر مربع وارتفاعهُ عن سطح

- ٦١٦ -

الارض من مترين الى مترين ونصف متر وسطح واسع ٣٠ × ٣٠ س وان تنزع الفلنكة الحديدية وعرق الخشب فيستغنى عن العرق وتغرز الفلنكة في رأس العمود

وبعد الاتفاق على شكل العمد عاد باركر بك الى محل وشرع اسماعيل افندي ورجاله في بناء العمد يصحبهم المندوبون الأتراك الثلاثة على طول الخط حتى أتوا الى آخرها . وقد اعترضهم في الطريق صعوبتان : الماء والحجارة في الصحارى المرملة . أما الماء فانهم بعد خروجهم من طابا أتوا به من بئر ملحان وبئر غضيان في وادي العربة حتى وصلوا آبار مايين فوجدوها جافة فاستقوا من بئر المغارة . وأتوا بالحجارة الى صحراء الماشة من جبل أم قف قرب جبال الصفرا . والى صحراء الفجرة من خرائب العوجة وجبل خشم القرن وخربة الرُّحيل وشاطئ البحر

وكان أول عمود بنوه على رأس طابا السبت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ أعطوه نمرة ٩١ وآخر عمود على تل الخرائب في مينا رفح في ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ أعطوه نمرة ١ . وهذه السرعة التي أتمّ فيها اسماعيل افندي ورجالهُ بناء العمد على طول الخط دلّت على نشاط عظيم وأوجبت لهم كل مدح وثناء

وقد بلغت أجور الجمال التي كانت تنقل المياه ومهمات البناء لهذه العمد مليم جنيه ٧١٧ وكان جملة ما أنفقتهُ مصر على تحديد التخوم نحو عشرين ألف جنيه أو اكثر

وبعد ان تم بناء العمد شرعت حكومة سيناء في اقامة نقط البوليس على الحدود فجعلت نقطاً في بئر الثمد . ومشاش الكنتلا . والقصيمة . ورفح . ومدّت اليها الأسلاك التليفونية وما زالت مثابرة على الاصلاح على ما بيّنا في باب الجغرافية حتى قامت الحرب الاوربية الكبرى في اوغسطوس سنة ١٩١٤ وزج الاتحاديون الدولة في هذه الحرب في جانب المانيا وجرّدوا حملة على مصر قصد فتحها فرأت السلطة العسكرية في مصر اخلاء سيناء لتجعل الصحراء بينها وبين الجيش المهاجم فسحبت عساكرها من نقط الحدود ثم أخلت العريش في ٢٤ اوكتوبر ونخل في ٣٠ اوكتوبر سنة ١٩١٤ فدخل الأتراك سيناء واحتلوا بلاد العريش والتيه . وأما بلاد الطور فما زالت بيد مصر ولها حامية في محجر الطور . وسيجيء تفصيل ذلك في الفصل التالي وهو الخاتمة

نقلا عن : ادارة مخابرات البحرية (البريطانية)
كتيب عن : فلسطين وشرق الأردن ديسمبر ١٩٤٣

عن حدود المنطقة (ص ١)
ويمتد خط حدود فلسطين من العقبة على طول الخليج الى بير طابا ثم باتجاه شمالى غربى الى البحر المتوسط إلى الشمال الغربى من رفح مباشرة (خط عرض ١٩/ ٣١° شمالا وخط طول ١٣/ ٣٤° شرقا .)

عن العقبة (ص ٥٢٢)
تعتبر العقبة من وجهة نظر بحرية اهم نقطة فى شرق الأردن بسبب موقعها الاستراتيجى قرب حدود سيناء ـ فلسطين ـ فلسطين ، فلسطين شرق الأردن ، شرق الأردن ـ العربية السعودية . وتجرى حدود سيناء ـ فلسطين باتجاه شمالى غربى من بير طابا على بعد ثمانية اميال جنوب غرب العقبة حول ساحل الخليج . وتجرى حدود فلسطين ـ شرق الأردن ....

من محضر اجتماع لوزارة المستعمرات
فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٥

الحدود إلى جوار العقبة
تتبع الحدود المصرية ـ الفلسطينية الحدود القديمة بين مصر والامبراطورية العثمانية . وهى تبدأ على خليج العقبة عند بير طابة وتسير باتجاه شمالى غربى الى البحر المتوسط .
وعلى قدر ما نعلم فإن الحكومة المصرية راضية تماما عن الحدود الحالية ولم يثر حولها اى تساؤل .

ابريل ١٩١٣ : من تقرير للمخابرات السودانية

شبه جزيرة سيناء
جاءت التقارير بزيادة المراكز التركية فى كل من رفح وخان يونس وام عميد وان الباشا قد وصل الى العقبة ومعه مدفعان . ويقال انه قد تم نصب المدفعين فى طابا وجبل بيريو .
وتقول تقارير غير موثوق بها بأن حشد القوات المصرية على طول الحدود هو الذى تسبب فى هذه الخطوة التركية .

وثيقة الحكم (٢٩ سبتمبر ١٩٨٨)

مقدمة رئيس المحكمة :

تنص معاهدة السلام التى ابرمت بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل فى ٢١ مارس سنة ١٩٧٩ على ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل « هى الحدود الدولية المتعارف عليها بين مصر وارض فلسطين التى كانت تحت الانتداب سابقا » وقد توصلت اللجنة المشتركة التى تم تشكيلها الى اتفاق حول مواقع الجانب الاعظم من المائة علامة التى ترسم الحدود . وفيما يتعلق بالعلامات مثار الخلاف فقد اتفق الجانبان فى الخامس والعشرين من شهر ابريل سنة ١٩٨٢ على طرح القضايا الفنية المتبقية فيما يتعلق بالحدود الدولية الى اجراء متفق عليه والذى من شانه ان يحقق حلا نهائيا وكاملا بما يتفق .. مع معاهدة السلام .. ولم تسفر المفاوضات بين الطرفين عن نتيجة . وفى الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٦ اتفق الطرفان على احالة خلافاتهما فيما يتعلق بموقع اربع عشرة علامة من علامات الحدود الى التحكيم .
وتطبيقا لأحكام تسوية التحكيم فإن الأطراف تبادلت المذكرات والمذكرات المضادة وردود الادعاء بناء على طلب مشترك للجانبين وسبق جلسات الاستماع تفقد عدد من المواقع المتنازع عليها وتم سماع الادعاء والحجج شفهيا فى جلستين خاصتين .
وتشيد المحكمة بالطرفين لروح التعاون والمودة التى سادت خلال الاجراءات بصفة عامة التى وفرت بذلك لجلسات الاستماع معلومات بناءة .
وفى الوقت الذى كانت تمارس فيه المحكمة انشطتها خلال المرحلة المكتبية باعداد الوثائق وجمعها تم تشكيل غرفة مشاورات لاستكشاف امكانات تسوية النزاع وفى اول شهر مارس سنة ١٩٨٨ ابلغ رئيس الغرفة رئيس المحكمة وممثلى الأطراف ان الغرفة تعتذر عن عدم تمكنها طرح اية توصيات على الطرفين من اجل تسوية النزاع على الرغم من الجهود التى بذلتها الغرفة من اجل التوصل الى اقتراح معقول يلقى قبولا لدى الجانبين .
وتشير المحكمة الى ان الحدود الدولية بين مصر واسرائيل كان قد تم تحديدها اصلا بمقتضى اتفاق اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين السلطنة التركية والخديوية المصرية وتعيين الحدود بمقتضى هذه الاتفاقية ولم يطرأ اى تغيير على خط الحدود سواء حين اصبحت مصر مستقلة او عندما اصبحت فلسطين ابان فترة عصبة الأمم ارضا تحت الانتداب وخاضعة للادارة البريطانية كما لم تحدث اية تغييرات اثناء فترة الانتداب او بعدها .

المسجل يقرأ ملخص الحيثيات
بين المسائل الأولية بحثت المحكمة صيغة الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب السابق والتى وجدت اصلا فى اتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨ ثم تكررت مرة اخرى مع ادخال تعديلات طفيفة عليها فى معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ وتسوية عام ١٩٨٦ وتؤكد اسرائيل ان كلا من بريطانيا العظمى باعتبارها سلطة الانتداب ومصر فى عام ١٩٢٦ قد اعترفت صراحة بالخط المحدد فى عام ١٩٠٦ باعتباره الحد الذى يفصل بين مصر وفلسطين . والعودة الى اتفاقية عام ١٩٠٦ رأت اسرائيل ان المحكمة تشير الى الخط المحدد فى اتفاقية سنة ١٩٠٦ وليس الى علامات الحدود التى انشئت فيما بعد .

والمحكمة لا توافق على هذا الرأى لأنه اولا وقبل كل شىء فإن التعبيرين اللذين تحددا فى عام ١٩٠٦ وتحددا باتفاقية سنة ١٩٠٦ واستخدما فى الاعلانين المصرى والبريطانى فى عام ١٩٢٦ ليس لهما معنى فنى خاص بمعنى انهما يشيران فقط الى وصف رسم خط الحدود فى الاتفاق مع استبعاد رسم الحدود المنصوص عليه صراحة فى اتفاق سنة ١٩٠٦ ولا يمكن ان يكون معنى اعلانى بريطانيا العظمى ومصر سنة ١٩٠٦ ان تعيين الحدود كما حدث عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ يمكن اغفاله وهذا امر يبدو بعيد الاحتمال نظرا لأن كلا من بريطانيا العظمى ومصر على السواء كانتا على علم بالحدود المرسومة فكل من مصر وبريطانيا العظمى قامتا باجراء عمليات ورسم خرائط للمنطقة ومن بينها خرائط تشير الى موقع علامات الحدود وذلك قبل واثناء فترة الانتداب البريطانى على فلسطين ولم تشكك اى من الدولتين على الاطلاق فى الخط المرسوم المحدد وكذلك فإنه يستعصى على الفهم لماذا تشير معاهدة السلام والتسوية الى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب السابق اذا كان يمكن الاشارة فحسب وبصورة مباشرة الى اتفاقية سنة ١٩٠٦ .

ولذلك فإن المحكمة تحدد مواقع العلامات الأربع عشرة للحدود استنادا للحدود القائمة بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب وذلك وفقا لما تم تعيينه والتأكد منه وفهمه بصورة عامة خلال فترة الانتداب ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ - ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ وهى الفترة التى يشار اليها بالفترة الحرجة .

ومع ذلك فإنه فيما يتعلق بالشكوك بشأن مواقع وجود علامات الحدود خلال فترة الانتداب او بشأن تاكيد ما توصلت اليه المحكمة فقد بحثت المحكمة ايضا بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ باعتبارها مجرد مؤشر من بين عدة مؤشرات اخرى للوضع الذى كان قائما على الأرض خلال الفترة الحرجة . وبنفس الطريقة تدرس المحكمة اى تطور له صلة بالحدود المرسومة والمحددة قبل الفترة الحرجة كما ان الأحداث التالية للفترة الحرجة يمكن من حيث المبدأ ايضا ان تكون لها صلة ليس بمعنى تغيير الوضع بل الى الحد الذى قد تكشف به او توضح الموقف كما كان قائما خلال هذه الفترة الحرجة .

ويقضى ملحق التسوية بأن هيئة التحكيم ليست مخولة بتحديد أى موضع لأية علامة حدود بخلاف هذا الموضع او ذلك الذى تطلب مصر او اسرائيل تحديده والمسجل فى الملحق الاضافة « أ » .

ب : موضع العلامات الأربع عشرة بحثت هيئة التحكيم مواضع العلامات الأربع عشرة المتنازع عليها فى ثلاث مجموعات هى العلامات التسع الواقعة فى اقصى الشمال والعلامات الأربع الواقعة فى منطقة رأس النقب والعلامة ٩١ الواقعة فى طابا .

١ - العلامات التسع الواقعة فى اقصى الشمال

تشير هيئة التحكيم الى ان ايا من الطرفين لم يول اهتماما كبيرا سواء فى المرافعات الخطية او الشفهية بعلامات الحدود الواقعة فى اقصى الشمال . وهذا امر مفهوم على ضوء حقيقة ان المسافات بين مواضع العلامات المتنازع عليها تعد ضئيلة للغاية ففى اربع حالات كانت المسافة بين مواضع العلامات المتنازع عليها تقل عن ستة امتار كما تراوحت هذه المسافات فى اربع حالات اخرى ما بين ٣٤ و ٦٥ مترا وفى حالة واحدة بلغت هذه المسافة ١٤٥ مترا .

وعلاوة على ذلك فإن هذه العلامات التسع تقع فى منطقة صحراوية غير مأهولة بالسكان حيث لا توجد مصالح جوهرية للأطراف المعنية فضلا عن انه لم يتوافر سوى دليل ضئيل لمساعدة الطرفين او هيئة التحكيم على تحديد مواقع هذه العلامات .

أما الدلائل التى قدمها الطرفان فيما يتعلق ببقايا العلامات الأصلية للحدود او غير ذلك من انواع العلامات والمؤشرات المرتكزة على الخرائط وبنود اتفاقية عام ١٩٠٦ وتقارير اوين وواد بشأن رسم الحدود وتعيينها والرؤية البينية التبادلية للعلامات الحدودية على الطبيعة والمعلومات ، فإن كل ذلك لم يؤد الى اية نتائج قاطعة .

وحينما لم يقدم اى طرف اى دليل آخر ملائم بشأن موضع علامة حدودية فإن هيئة التحكيم قد استعاضت عن ذلك بدراسة ما اذا كانت المواضع المتنازع عليها تقع على أو بقرب خط مستقيم يمتد بين العلامات المتاخمة ومن ثم فإن الهيئة كانت تبنى حكمها على هذا الأساس وقد بدا هذا المعيار مشروعا فى حالات قابلت اللجنة المشتركة فى عام ١٩٠٦ عندما اعتزمت مد خط مستقيم عبر عددا من علامات الحدود وعلى ضوء الحقيقة المتمثلة فى ان ذلك كان هدف الأطراف المعنية باتفاقية ١٩٠٦ حيث كان يجب ان تمتد الحدود بصورة مستقيمة على وجه التقريب من رفح وحتى نقطة تقع على خليج العقبة .

وبعد دراسة كافة الأدلة فإن هيئة التحكيم حكمت فى خمس حالات لصالح المواضع التى قدمتها مصر وفى اربع حالات لصالح المواضع التى قدمتها اسرائيل .

العلامات الحدودية ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨

فيما يتعلق بالعلامات الأربع المتتالية فى منطقة رأس النقب فقد لاحظت هيئة التحكيم ان العلامات القديمة تقع فى المواضع المصرية المحددة للعلامات ٨٥ و٨٦ و ٨٧ وانه لم تكن هناك من قبل اية علامة تقع عند موضع العلامة ٨٨ . وقد اصرت اسرائيل على ان المواضع الأصلية للعلامات القائمة غير معروفة على وجه قاطع وان اماكنها لا تتفق واتفاقية سنة ١٩٠٦ وبناء على الأدلة المقدمة فقد استخلصت المحكمة ان علامات الحدود كانت فى موقعها الراهن على الأقل منذ ١٩١٥ وخلال فترة الانتداب البريطانى بأكملها .

وتؤكد اسرائيل ان ثلاثة مواقع ورد ذكرها فى اتفاق سنة ١٩٠٦ وهى جبل فورت وجبل فتحى باشا ووادى طابا قد حددت بطريقة خاطئة على الأرض من جانب الأشخاص الذين وضعوا العلامات . وبالنسبة لجبل فورت وجبل فتحى باشا فإن ثلاث خرائط وضعت فى الفترة من سنة ١٩٠٦ الى ١٩١١ تشير الى ان هذه المعالم الجغرافية تتجه غرب خط الحدود الموضح على كافة الخرائط علاوة على ان اسرائيل تجادل بأن وادى طابا يمتد وراء الشعب الشمالية وحتى منتصف احد الروافد واذا اعتبرت المزاعم الاسرائيلية ازاء هذه المعالم الجغرافية والتفسيرات المتعلقة ببنود اتفاق سنة ١٩٠٦ صحيحة فإن هذه العلامات الثلاث القائمة حاليا لن تكون مطابقة للاتفاق .

وترى المحكمة ان الخرائط القليلة التى تستند اسرائيل اليها ، اذا أخذت وحدها لن توفر دليلا كافيا ضد صحة وضع علامات الحدود القائمة وغالبية الخرائط المتعلقة بالموضوع التى قدمت للمحكمة والتى تتضمن خرائط الفترة ما بين عامى ١٩٠٦ و١٩٠٧ تشير الى ان اسماء جبل فورت وجبل فتحى باشا ، تأتى بعد المعالم التى يمكن ان يتم من خلالها العثور على العلامات حاليا . علاوة على ان كافة الخرائط التى تم رسمها بعد اتفاق سنة ١٩٠٦ بما فيها تلك التى تستند اليها اسرائيل توضح خط الحدود بنفس الاتجاه والشكل مثل الخط الذى تشكله العلامات القائمة حاليا .

كما ان المحكمة ترى انه ليس هناك اى تعارض بين تحديد مصر لموقع جبل فورت والبند الأول من اتفاق سنة ١٩٠٦ والبند الأول لا يتطلب ضرورة ان يكون جبل فورت على الحافة الشرقية لوادى طابا أو فى نقطة ليست بعيدة عنها وفيما يتعلق بتسمية الرافد الاوسط وادى طابا فان المحكمة لا يمكنها العثور على اى دليل على انه كان يسمى وادى طابا على الاطلاق .

ولذلك فان المحكمة انتهت الى ان مواقع علامات الحدود القائمة ارقام ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ لا تتناقض مع اتفاق سنة ١٩٠٦ .

وفيما يتعلق بالوضع القانونى فى حالة وجود تناقضات بين مواقع العلامات القائمة واتفاق سنة ١٩٠٦ الامر الذى لا وجود له فى هذه الحالة فان المحكمة قد لاحظت ان عملية وضع العلامات قد تمت على مرحلتين . الاولى : عند تحويل اعمدة البرق المؤقتة خلال سنة ١٩٠٦ والثانية : عند استبدالها باعمدة مستديمة فى الفترة من ٣١

ديسمبر سنة ١٩٠٦ الى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ . وقد تم تنفيذ العمليتين مشاركة بين مصر وتركيا ولم يزعم اى طرف منهما على الاطلاق ان اتفاق ١٩٠٦ لم ينفذ على الوجه الصحيح

وترى المحكمة انه اذا تم رسم علامات الحدود بصورة مشتركة من جانب الاطراف المعنية فان عملية رسم الحدود تعتبر ترجمة صحيحة لاتفاق الحدود حتى اذا كانت قد طرأت انحرافات او اذا كانت هناك بعض اوجه التضارب والاختلاف مع الخرائط . ومن ثم فقد انتهت المحكمة الى ان خط الحدود المرسومة سوف تكون له الحجية على الاتفاق فى حالة وجود تعارض . ولهذه الاسباب فان المحكمة قد حكمت لصالح مصر بشأن مواقع علامات الحدود ارقام ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ .

اما فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٨٨ التى اقيمت جديدا فان الادلة التى قدمتها الأطراف للمحكمة لم تكن حاسمة ولذلك فان المحكمة قد استندت فى قرارها الى معيار الخط المستقيم حيث تبين لها ان التحديد الذى قدمته مصر اقرب إلى هذا الخط المستقيم بين علامتى الحدود المتجاورتين من اسرائيل .

علامة الحدود رقم ٩١

لاحظت المحكمة ان ملحق التسوية يتضمن فقرة تتناول علامة الحدود رقم ٩١ بصورة محددة

بالنسبة لعلامة الحدود الاخيرة رقم ٩١ التى تقع فى منطقة رأس طابا على الشاطىء الغربى من خليج العقبة فان اسرائيل اشارت الى موقعين تبادليين احدهما يقع على هضبة جرانيتية والاخر يقع عند بئر طابا فى حين حددت مصر موقعها عند النقطة التى اصرت على انه يوجد بها بقايا علامة الحدود ولاحظت المحكمة ايضا ان مواقف الأطراف فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٩١ قد تأثرت بشدة خلال المرافعات الشفهية والتحريرية بما يسمى صور باركر التى قدمتها مصر مع المذكرة التفسيرية وهذه الصور تبين وجود علامة للحدود فى موقع عند منحدر صخرى قبالة شاطىء طابا لا يمت بصلة للمواقع الثلاثة التى قدمها الطرفان لعلامة الحدود رقم ٩١ . وقد اختفت هذه العلامة اثر قيام اسرائيل بازالة جزء من المنحدرات التى اقيمت عليها عندما شقت طريقا جديدا على طول الساحل عام ١٩٧٠ تقريبا .

وقد عكفت هيئة التحكيم اولا على بحث المكانين التبادليين اللذين حددتهما اسرائيل للعلامة ٩١ . وكان احدهما يقع فى اسفل الحد الغربى للنتوء الجرانيتى بينما كان الاخر يقع فى بير طابا فى قاع الوادى . وقد رأت هيئة التحكيم ان الحجة الاقوى لاسرائيل تقوم على الرؤية التبادلية على الطبيعة حيث كانت المواضع التى حددتها يمكن مشاهدتها بالرؤية البينية من خلال العلامة السابقة عليها وعلى العلامة ٩٠ المتفق عليها بينما لا ينطبق ذلك على المكان الذى حددته مصر . وقد ذهبت اسرائيل فى دعواها الى ان الرؤية التبادلية بين علامات الحدود هى امر ملزم حيث ان اتفاقية عام ١٩٠٦ تقضى بان تقام العلامات الحدودية على اساس نقاط تتيح فيما بينها الرؤية التبادلية على الطبيعة . وترى هيئة التحكيم ان هذه الحجة تفقد اعتبارها اذا ما ظهر ان العلامة رقم ٩١ على الرغم من نقص الرؤية التبادلية ـ كانت علامة قائمة ـ بشكل منتظم على الحدود الدولية بين مصر واراضى فلسطين التى كانت تقع قبل ذلك تحت الانتداب . قررت الهيئة فى حكمها ان العلامة ٩١ كانت موجودة بصورة منتظمة .

وقد نظرت هيئة التحكيم فى جميع الحجج الاخرى التى قدمت لصالح الموضعين الاسرائيليين البديلين . وهى حجج قامت على الخرائط ووصف الحدود فى الكتاب السنوى الاحصائى لمصر فى عام ١٩٠٩ وصورة فوتوغرافية يرجع تاريخها الى عام ١٩٣٦ وهى خاصة بما يدعى بانها مجموعة من احجار الحدود بالاضافة الى الادعاءات الخاصة بالوجود التركى فى وادى طابا فى الاعوام التى تلت عام ١٩٠٦ غير ان هيئة التحكيم قد رأت ان جميع هذه الادلة غير قاطعة .

كما نظرت هيئة التحكيم فى الحجج التى احيلت اليها وتدفع ضد المواضع الاسرائيلية . وبداية فانه اذا كانت علامة باركر هى فى الحقيقة العلامة الاولى او الاخيرة على خط الحدود وفقا لما اعترف به خلال هذه الفترة الحاسمة فان ذلك لا ينطبق على كلا الموضعين اللذين حددتهما اسرائيل للعلامة ٩١ وثانيا فانه ليس هناك دليل يظهر ان اعمدة التلغراف او علامات الحدود كانت موجودة فى اى وقت من الاوقات فى اى من الموضعين . وعلاوة على ذلك فان الخطوط التى تصل المواضع الاسرائيلية بعلامة الحدود السابقة رقم ٩٠ لا تتجه لتمتد على قمة التل الشرقى المطل على وادى طابا كما تنص اتفاقية ١٩٠٦ .

اما اداء مصر الخاص بالعلامة رقم ٩١ فكان وثيق الصلة بالمسألة الخاصة بعلامة باركر ويظهر الدليل الذى قدم لهيئة التحكيم ان علامة باركر لابد من انها كانت موجودة خلال معظم فترة ما بين عامى ١٩٠٦ و ١٩٦٧ بما فى ذلك ايضا فترة الانتداب . وفيما يختص بالعلامة ٩١ فان الدليل الاول على وجودها يظهر فى خريطة بريطانية عام ١٩١٥ حيث تبين علامة حدودية على ارتفاع ٢٩٨ قدما (٩١ مترا) وهو ما يتطابق مع العلامة ٩١ كما انه ثبت بالصور والخرائط والمعلومات وعمليات مسح الاراضى انه كانت هناك علامة حدودية فى الموضع الخاص بالعلامة ٩١ وذلك طوال الفترة الحاسمة وبعد ذلك حتى عام ١٩٦٧ على الاقل

كما نظرت هيئة التحكيم فى الحجج القائلة بان هذه العلامات قد وضعت بصورة خاطئة وبناء على ذلك لا يمكن ان تعتبر جزءا من خط الحدود .

وفيما يتعلق بالحجة القائلة ان باركر لم يكن يحق له المشاركة فى عمل اللجنة المشتركة فانه لم يتم تقديم اى دليل يتعلق بهذه النقطة . وقد اقامت هيئة التحكيم قرارها على الحقيقة الخاصة بان باركر قد شارك فى عملية رسم الحدود باعتباره ممثلا لمصر ولم ينازعه احد حينئذ فى هذه المهمة فى هذا الوقت او فى اى وقت لاحق ولذا استقرت هيئة التحكيم على انه لا يوجد اساس للدفاع الذى قدمته اسرائيل . وبالنسبة لموقع علامة باركر فقد توصلت هيئة التحكيم الى انه لا يوجد دليل فى اى من الوثائق المحالة اليها على ان الهيكل الاول للعلامة قد وضع فى موضع يختلف عن ذلك الذى وضع عنده عمود التلغراف قبل شهرين ونصف شهر وانتهت الى انه حتى فى حالة ما اذا كان باركر غير مخول بذلك وحتى اذا لم تكن علامة باركر قد وضعت فى نفس الموضع كما يفترض ذلك على اساس موقع عمود التلغراف وهو افتراض لا يوجد له دليل يؤيده ، فان اطراف اتفاقية سنة ١٩٠٦ قد وافقوا ، بصورة عملية على الحدود كما عينتها هياكل العلامات الحجرية فى عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ وعلى موضع علامة باركر باعتبارها العلامة الاخيرة على خط الحدود فى هذا الوقت .

اما حجة اسرائيل التى تشير الى ان العلامة رقم ٩١ لم تكن مقامة فى عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ وانها ليست الا كتلة حجرية وضعت فى وقت لاحق فى هذا المكان وتم تحديدها على نحو خاطىء على الخريطة البريطانية لعام ١٩١٥ على انها علامة للحدود ، فان المحكمة لم تقرر فى مسالة صحة هذه الحجة الاسرائيلية من عدمها وقد استندت فى قرارها الى الحقائق التى لا يتطرق اليها الشك . واشارت الى انه لم يكن هناك خلاف على الاقل على انه منذ عام ١٩١٧ وخلال الفترة الحرجة حتى فترة ما بعد سنة ١٩٦٧ كانت هناك علامة للحدود فى موضع علامة الحدود رقم ٩١ التى تم اعتبارها خلال هذه الفترة برمتها كعلامة حدود . وترى المحكمة انه حيث ان الدول المعنية حددت علامة على انها علامة للحدود على مدى اكثر من خمسين عاما وتصرفت بناء على هذا الأساس فليس هناك مجال الان امام احد الطرفين او اى طرف ثالث للاعتراض على هذا

الافتراض الذى تم الالتزام به لفترة طويلة على زعم انه خطأ .
والحقيقة الخاصة بان علامة الحدود ٩١ لم تتميز بالرؤية التبادلية مع العلامة ٩٠ المتفق عليها بالرغم من بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ لم تؤثر على قرار المحكمة . وعلى الرغم من ان الاتفاقية لم تنص على اية استثناءات للرؤية التبادلية على الواقع فان المحكمة تعتبر ان هذا المبدأ قد لا يكون متماشيا مع وضع العلامات على طول قمة التل الشرقى المطل على وادى طابا .
وايضا سرعة عمليات القائمين بالمسح الأرضى فى اخر يوم عمل لهم قد يفسر هذا الاستثناء . ومع ذلك فان موقع علامات باركر وموقع علامة الحدود رقم ٩١ كان معترفا بها ومقبولة من بعض الدول المعنية كجزء مكون لخط الحدود خلال الفترة الحرجة على الرغم من عدم توافر الرؤية التبادلية .
ثم بحثت المحكمة فى النهاية ما اثير من انه اذا ما كانت علامة الحدود التى تضمنتها صور باركر قائمة خلال فترة الانتداب فان النقطة ٩١ لم تكن هى علامة الحدود الاخيرة خلال الفترة الحرجة كما انها لم تكن قائمة فى نقطة راس طابا على الشاطىء الغربى من خليج العقبة ، وتجادل اسرائيل بانه اذا لم تكن دعوى اسرائيل الخاصة بنقطة الحدود رقم ٩١ مقبولة فان المحكمة عندئذ ونتيجة لوجود علامة الحدود فى صور باركر لا يمكن ان تصدر حكما لصالح مصر ايضا لان النقطة ٩١ لم تكن هى اخر علامات الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب وترى اسرائيل ان هذا الموقف غير مقبول وليس له اية علاقة بعدم وجود قانون قابل للتطبيق ومن الواضح ان عبارات الملح التالية فى نقطة راس طابا على الشاطىء الغربى من خليج العقبة . قد اخذت من المادة ١ من اتفاقية ١٩٠٦ . ومن الواضح انهم اشاروا فى عام ١٩٠٦ الى علامة باركر وليس الى علامة الحدود ٩١ وينبغى مع ذلك ان ناخذ فى الاعتبار ان الفقرة الثانية من الملحق الخاص بمشارطة التحكيم تقول ان كل طرف قد اوضح موقفه على الطبيعة فيما يتعلق بموقع كل علامة من علامات الحدود المذكورة سلفا وان العلامة ٩١ كانت العلامة النهائية او الاخيرة فى سلسلة العلامات الاربع عشرة المذكورة فى الفقرة الاولى ولا يمكن ان تكون فى الوقت نفسه العلامة قبل الاخيرة الواردة فى سياق مشارطة التحكيم ومن الواضح ان الاشارة على الطبيعة فى عام ١٩٨٦ قد لا تكون مفهومة بالنسبة لعلامة باركر خاصة اذا سلمنا بان موقعها اختفى فى عام ١٩٧٠ .
ان موضع العلامة ٩١ كان اخر مواقع علامات الحدود على طول الخط الذى تدعيه مصر والذى كان يمكن ان يظهر على الطبيعة فى عام ١٩٨٦ وقد كان تصوير هذه العلامة على انها العلامة النهائية فى ذلك الوقت امرا لا يحيد عن الصواب .
وفيما يتعلق بكلمات فى موقع راس طابا على الشاطىء الغربى من خليج العقبة فان السؤال الحاسم هو هل كان من المفهوم فى سنة ١٩٨٦ ان هذه الكلمات تنطبق على العلامة ٩١ ؟ وبعد دراسة هذه المسالة توصلت المحكمة الى ان هذا الوصف يمكن ان ينطبق على العلامة ٩١ وان ادعاء اسرائيل بان ذلك غير جائز وغير مقبول هو ادعاء مرفوض وانه ليس هناك ما يحول دون مطالبة مصر بتبعية موقع العلامة ٩١ لها .
وبناء على هذه الاعتبارات فان المحكمة ترى ان موقع علامة الحدود رقم ٩١ هو نفس الموقع الذى قدمته مصر وان المحكمة لا تملك سلطة تحديد الخط الذى يفصل بين العلامة ٩١ وشاطىء خليج العقبة وما بعده .

تنفيذ الحكم

فيما يتعلق بتنفيذ الحكم فان المحكمة تشير الى ان المادة الرابعة عشرة من مشارطة التحكيم تنص على الاتى :

١ - ان مصر واسرائيل متفقتان على قبول حكم المحكمة كحكم نهائى وملزم .
٢ - يتعهد الطرفان بتنفيذ هذا الحكم وفقا لمعاهدة السلام فى اسرع وقت ممكن عملا بمبدأ حسن النية .
والمحكمة ترى طبقا لوجهات النظر التى ابداها الطرفان ان جهاز الاتصال المنصوص عليه فى الملحق رقم واحد من معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية واسرائيل سوف يتولى تنفيذ هذا الحكم وان علامة الحدود رقم ٩٠ المتفق عليها يمكن ان تكون بمثابة نموذج لنوع واسلوب اقامة علامات الحدود

الحكم كما نطقه القاضى

ولهذه الاسباب وبعد المداولات فان المحكمة
١ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٧ تقع فى الموقع الذى عينته مصر وعلى النحو الوارد فى الملحق « ١ » بمشارطة التحكيم الموقعة فى الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٨٦ .
٢ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٤ تقع فى الموقع الذى عينته اسرائيل على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٣ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٥ تقع فى الموقع الذى حددته اسرائيل على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٤ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٧ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٥ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٢٧ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٦ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٤٦ تقع فى الموقع الذى عينته اسرائيل على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٧ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥١ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٨ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥٢ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٩ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥٦ تقع فى الموقع الذى حددته اسرائيل على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحيم .
١٠ - تقرر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٥ تقع فى الموقع الذى عينته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
١١ - تقرر باغلبية اربعة أصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٦ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
١٢ - تقرر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٧ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
١٣ - تقرر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٨ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
١٤ - تقرر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٩١ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
١٥ - تقرر بالاجماع ان تنفيذ هذا الحكم سيعهد به الى جهاز اتصال حددته المادة السابعة من الملحق الاول لمعاهدة السلام بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل .

(عن مجلة المصور : ٧ اكتوبر ١٩٨٨)

الكشاف التحليلي لمجلة السياسة الدولية ١٩٨٨

٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٠٠ ، ١١٠١
محمد على المداح :
ـ الأبعاد الأمنية والسياسية لانتخابات الرياسة اللبنانية ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٩٢ ـ ٧٩٩
ـ إنتفاضة الأرض المحتلة والمجتمع فى إسرائيل ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٩٥ ـ ٤٩٨
ـ السياسة الخارجية لليونان تجاه حلف الاطلنطى إبان فترة الحكم العسكرى ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤ (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩ ، ٢٩٨
محمد فوزى سعيد
ـ المواجهة العربية الاسرائيلية مستقبل وقضايا الردع التقليدى ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٨٥ ـ ٥٩٢ .
محمد قدرى حسن
ـ رئيس الجمهورية فى النظام السياسى المصرى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٣ ـ ١٩٨

محمود الدعوش
ـ التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٨٥ (عرض كتاب) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٥ ، ١٢٤٦
محمود طـه شيحة
ـ المقاومة فى قطاع غزة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ (عرض كتاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣٤ ، ٩٣٥
مصر
ـ الاقتصاد المصرى والرؤية الإمريكية (نزيرة الأفندى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ـ ١١٨ ـ ١١٨٧
ـ آفاق العمل السياسى المصرى فى المرحلة المقبلة (ندوة) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٩ ـ ١٨١ التنشئة السياسية للطفل فى مصر والكويت تحليل مضمون المقررات الدراسية (كمال المنوفى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٨ ـ ٦٥
ـ رئيس الجمهورية فى النظام السياسى المصرى (محمد قدرى حسن) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٣ ـ ١٩٨
ـ الصداقة المصرية السوفيتية (بطرس بطرس غالى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ٩٧٢ ـ ٩٧٥
ـ منجزات الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٧ (بطرس بطرس غالى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٤ ـ ١٩ .
ـ نحن والاتحاد السوفيتى (عادل حسين) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٣٤ ـ ١١٤١
مصطفى كامل السيد :
ـ قراءة فى الخطاب السياسى السوفيتى ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٦٩ ـ ١٠٨٢

معز سعد دريد :
ـ مؤتمر الذكرى الخامسة والعشرين لقيام منظمة الوحدة الافريقية بالقاهرة يناير ١٩٨٨ ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٠٠ ـ ٦٠٣
المغرب :
انظر المملكة المغربية
المغرب العربى :
ـ المغرب العربى الكبير وآليات الوحدة والتجربة (عزالدين شكرى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٠ ـ ٨٠٨
مقالات دوريات عرض ونقد :
ـ الانتفاضة الفلسطينية وانعكاساتها على الرأى العام الغربى (عرض سوسن حسين) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٣١ ـ ٦٤٤
ـ الانسحاب السوفيتى من أفغانستان دوافع وإحتمالات المستقبلية (عرض سوسن حسين) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٤١ ـ ٩٥١
ـ البريسترويكا وإنعكاساتها على أوروبا (عرض سوسن حسين) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٩٥٢ ـ ١٢٦٤
ـ دبلوماسية الصراع العراقى الايرانى (عرض سوسن حسين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠٦ ـ ٣١٥
المملكة الأردنية الهاشمية :
ـ الضفة الغربية بين الأردن والمنظمة واسرائيل (احمد كمال أبوبكر) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٦٧ ـ ١١٧٣
المملكة العربية السعودية :
ـ صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الاسرائيلى للسعودية (خالد زكريا السرجانى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٣ ـ ٨١٧
المملكة المغربية :
ـ وماذا بعد تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية (احمد كمال ابوبكر) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٩ ـ ٨١٢
منصور خالد :
ـ الأزمة السياسية فى السودان وطريق المستقبل ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٤٦ ـ ١١٥٨
ـ العوامل الخارجية فى الصراع السودانى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٠١ ـ ١١٠
منظمة الأوبك :
انظر : بترول
منظمة الوحدة الافريقية :

انظر : افريقيا
منظمة اليونسكو :
ـ الصراع على اليونسكو ومكانة القضية العربية (برهان غليون) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٣٠ ـ ٥٣٥
ـ العرب وأزمة اليونسكو (حسن نافعة) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٦٦ ـ ٦٧٩
مؤتمرات وندوات :
ـ آفاق العمل السياسى المصرى فى المرحلة المقبلة ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٩ ـ ١٨١ .
ـ التعاون الاقليمى بين الاستشاريين الأفريقيين (احمد طه محمد) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩١٥ ـ ٩٢٠
ـ اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب (ابراهيم بدوى الشيخ) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٩٣ ، ٥٩٤
ـ قمة عمان وبناء الوفاق القومى (حسن ابوطالب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٠ ـ ١٩٢
ـ قمة موسكو : الهدف والمغزى (أمانى محمود فهمى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٢ ـ ١٢١٥ .
ـ قمة واشنطن والعلاقات الأمريكية السوفيتية (ملف السياسة الدولية) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٩٠ ـ ٤٨٢
ـ المؤتمر الدولى الثالث للدراسات الآسيوية عن القارة الاسيوية والتعاون الدولى . إيطاليا ابريل ١٩٨٨ ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٣ .
ـ مؤتمر الذكرى الخامسة والعشرين لقيام منظمة الوحدة الخامسة والعشرين لقيام منظمة الوحدة الأفريقية . القاهرة يناير ١٩٨٨ (معز سعد دريد) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٠٠ ـ ٦٠٣
ـ مؤتمر النظام السياسى فى مصر الاستمرار والتغير . القاهرة

. ٣٣٢
- وجهة نظر حزب الأمة ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥١ ، ١٥٢ .
وحيد عبد المجيد :
- إنتفاضة الضفة والقطاع وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٤٤ - ٣٥٩ .
وطن عربي :
انظر
عالم عربي
الولايات المتحدة الأمريكية :
- الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الامريكية في الشرق الأوسط (راجيه ابراهيم صدقي ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٨٤ - ٤٩٤ .
- قمة واشنطن والعلاقات الامريكية السوفيتية (ملف مجلة السياسة الدولية) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٢٩٠ - ٢٨٢ .
- الموقف الأمريكي من قانون البحار لانعكاساته على المصالح العربية (عبد المنعم سعيد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠ - ٣٦ .
وليد خدوري :
- منظمة الأوبك والتطورات المستجدة على الساحة البترولية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٨٣ - ١٨٩ .
وليد محمود عبد الناصر :
- اضواء على دور آية الله طلقاني في الثورة الايرانية ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥١٣ - ٥٢٤ .
وليم سليم قلادة :
- الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (عرض كتاب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦١٢ - ٦١٨ .
اليابان :
- انجازات اليابان وتحدياتها (انيس نعمة الله) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٤٠ - ٢٤٥
يحيى الشيمي :
- الاسلحة النووية اشكالها وآثارها ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٠٤ - ٩٠٧ .
- مباحثات جنيف للحد من الأسلحة الاستراتيجية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٧٢ - ٢٧٧ .
- معاهدة الصواريخ المتوسطة المدى في ضوء القانون الدولي ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤١١ - ٤١٦
اليمن :
انظر
الجمهورية العربية اليمنية
يوسف ابوسمرة :
- الاحتلال الاسرائيلي والصحة النفسية في الضفة والقطاع ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٩٩ - ٥٠٦
يوسف محمد عبيدان :
- توجهات السياسة الخارجية في دولة قطر ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٣٦ - ٥٤٢ .
اليونسكو :
انظر
منظمة اليونسكو

اتفاقيات ومعاهدات :

- وقعت حكومة الأردن وسوريا على اتفاقية للاستغلال الامثل لمياه نهر اليرموك تقوم بمقتضاها الحكومة الاردنية بناء سد وخزان[1] جز مياهها

١٩٨٧/٩/٣
- تم التوصل لاتفاق بين المقاتلين الفلسطينيين وحركة امل الشيعية لوقف حرب المخيمات .
١٩٨٧/٩/١٢
- توقيع اتفاقية برنامج مشترك لخفض مخاطر الحرب النووية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي التي قد تنفجر بطريق الخطأ .
١٩٨٧/٩/١٥
آ توقيع اول اتفاقية في التاريخ لحماية طبقة الأوزون في الغلاف الجوي للكرة الارضية
١٩٨٧/٩/١٧
- وافقت مجموعة الدول النامية على فرض عقوبات جديدة ضد ، حكومة جنوب افريقيا
١٩٨٧/١٠/٣
- توصلت امريكا وكندا لاتفاق تجاري يقضي على الغاء كل الحواجز الجمركية بين البلدين .
١٩٨٧/١٠/٤
- توقيع اتفاق بين مصر والولايات المتحدة الامريكية لاعادة جدولة الديون
١٩٨٧/١٠/١٥
- اتفق مؤتمر قمة الكومنولث باستثناء بريطانيا على اقرار برنامج عمل لتصعيد العقوبات ضد جنوب افريقيا كما قرر تقديم مساندة اقتصادية لدول المواجهة الافريقية
١٩٨٧/١٠/١٧
- اتفاق وزراء دفاع اتحاد دول اوربا الغربية على تدعيم بين القوات البحرية في الخليج العربي
١٩٨٧/١٠/١٩
- معاهدة ازالة الصواريخ متوسطة المدى بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي
١٩٨٧/١٢/٨
- اتفاق بين اسبانيا وامريكا بشأن تخفيض الوجود العسكري الامريكي باسبانيا
١٩٨٨/١/١٥
- توقيع اتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتي يقضي بفترة سماح لتسوية الديون العسكرية على مصر لمدة ست سنوات
١٩٨٨/٢/٢٢
- اتفاقية بين تايلاند ولاوس لوقف اطلاق النار
١٩٨٨/٢/٢٤
- اندرياس باباندريو وتورجوت اوزال يوقعان اعلان مشتركا لانهاء النزاع بين بلديهما
١٩٨٨/٣/٤
- وقع جورباتشوف اثناء زيارته ليوجوسلافيا على وثيقة تؤكد ان لكل دولة شيوعية الحق في انتهاج اسلوبها الخاص
١٩٨٨/٣/١٩
- توقيع مذكرة تفاهم تحدد المبادىء التي تنظم التعاون بين مصر والولايات المتحدة الامريكية
١٩٨٨/٣/٢٢
- وقعت افغانستان وباكستان على اتفاقيتين اولاهما : عدم تدخل أي من البلدين في الشئون الداخلية للدولة الاخرى
وثانيهما : عودة ٥ ملايين مواطن افغاني من باكستان وايران الى ديارهم

١٩٨٨/٤/١٤

ـ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اتفاقا يقضي بأن تضمن البلدان اتفاق السلام فى افغانستان
١٩٨٨/٤/١٤

ـ تم التوقيع فى جنيف على اتفاق انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان
١٩٨٨/٤/١٤

ـ توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجى فى مجالات الامن والاقتصاديين كل من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية
١٩٨٨/٤/٢١

ـ قررت المملكة العربية السعودية الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية
١٩٨٨/٤/٢٦

ـ توقيع اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر وحزب الثورة الحاكم فى تانزانيا
١٩٨٨/٥/٦

ـ قررت المغرب والجزائر اعادة فتح الحدود المشتركة بينهما والغاء تأشيرة الدخول لمواطنى الدولتين
١٩٨٨/٥/٢١

ـ وافق مجلس الشيوخ الامريكى على معاهدة خفض الصواريخ النووية متوسطة المدى التى وقعها الرئيس رونالد ريجان والزعيم السوفيتى جورباتشوف
١٩٨٨/٥/٢٨

ـ التوقيع على اتفاقيتين جديدتين لجدولة الديون مع السويد وهيئة تنمية الصادرات الكندية ومصر
١٩٨٨/٧/٢

ـ توقيع بروتوكول التعاون الفنى العسكرى بين مصر والسودان
١٩٨٨/٧/٣

ـ اتفاق الصومال واثيوبيا على تبادل الاسرى طبقا لاتفاقية السلام بينهما فى ١٩٨٨/٣/١
١٩٨٨/٧/٣

ـ توقيع اتفاق التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والتكنولوجى وتشجيع الاستثمارات بين مصر ودولة الامارات العربية المتحدة
١٩٨٨/٧/١٩

ـ وقعت ليبيا والجزائر اتفاقية يقضى بفتح الحدود بينهما وانتقال مواطنى البلدين دون تأشيرة دخول
١٩٨٨/٧/٢١

ـ وقع ممثلو انجولا وكوبا وجنوب افريقيا معاهدة لانهاء القتال رسميا فى جنوب انجولا وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة لمراقبة وقف اطلاق النار
١٩٨٨/٧/٢٢

ـ توقيع بروتوكول الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى
١٩٨٨/٧/٢٦

إعداد : عثمان الجوهرى
إشراف : أبو السعود إبراهيم

Egypt and African countries.

The study deals with these four points according to the important role assumed by education in the conception of the foreign policy both in industrialized as well as in developing countries.

Since education is one of the tools that create a foreign policy, states have been depending upon it in their external relations to the extent that some writers have put international cultural relations on the same level of importance as commercial ones, and have presented the international scene as a world market for exchanging cultural « goods » and dealing with a strong competition aiming at winning such a market (P.34).

- Trade in a Changing International Climate: Ahmed el-Sayed el-Naggar

This study deals with the new changes and developments faced actually by trade on the world level. It has three parts : dealing with the developments that have occurred in world trade, mainly during the period 1980-1987 and concerning some of its aspects during the period 1973-1987. 2) the conflicts that dominate the world market in the 1980's their motivations and their effects . 3) the decisions adopted by international trade organizations in 1987 and their impact on the international trade environment. (P.50)

□ THE FILE

□ REGIONAL SETTLEMENTS IN A NEW INTERNATIONAL ENVIRONMENT:

What motivates a regional settlement ? What are the logic and mechanisms that lead negotiations to a positive settlement ? To what extent a stability may emerge from such settlements?

This file tries to answer to these questions. The first paper is a comparative study extended to ten cases, with the aim of defining the nature of the movement that leads to regional settlements. Then come detailed exposés analyzing eight cases of regional conflicts. Some of these cases are strongly related to the diplomacy of de´tente such as Afghanistan, Southern Africa, Kampuchea, Central America, while other are more related to the role assumed by the United Nations and other regional organizations (Irak-Iran war, African Horn, the Western Sahara, Chad). A special study deals with the Arab-Israeli Conflict.

COMPARATIVE ANALYSIS OF REGIONAL SETTLEMENTS EXPERIMENTS : Dr. Mohamed el-Sayed Sa'id

- Afghanistan (Hassan Abu Taleb)
- Southern Africa : (Khaled el-Sirgani)
- Kampuchea : (Amani Fahmy)
- Central America : (Emad Gad)
- Iran-Irak War : (Hala Mustafa)
- African Horn : (Saad Kamel)
- The Western Sahara : (Magdi Ali Ebeid
-Chad-Libya : (Khaled El Awamla)
- Study on the Arab-Israeli Conflict : (Dr. Ahmed Youssef Ahmad

(P.P.68-149).

□ REPORTS:

- The Palestinian State & Experiments of Governements in Exile : Ahmed Youssef el-Kara'i (P. 151)
- The PNC & the Palestinian State's Legitimacy : Ayman S. Abdel Wahab (P.159)
- American Elections and the Middle Eastern Conflict : Emad Gad (P.165)
- Parliamentary Elections in Israel : Alaa Salem (P.170)
-The Gulf Security:its Regional Dimensions : Walid M. Abdel Nasser (P.177)
- Dimensions of Political & Economic Change in Algeria : Dr. Thana. F. Abdallah (P.186)
INDUGU From Functional Cooperation to Political Coordination : Joseph Ramez (P. 194)
- Africa : A Place for dumping Industrial Waste? : Khaled Zaghloul (P.198)
- The african Fund for Strengthening African Challenge : Ambassador Ahmed Taha Mohamed (P.206)



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA Al DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram) (First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany
- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram UN
Annual Subscriptions:
Egypt : 5 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 $
Other Countries (by Air Mail) : 35 $

Contents

This study is an attempt to outline American neo-conservative thought and its conception of the foreign policy of the USA. The impact and influence of this powerful group are great in the political orientation of this country. One has to recall the determinant role played by the neo-conservatives in Jimmy Carter's fall as well as in the elaboration of most of the foreign policy adopted by President Reagan. First, the researcher deals with the conservative trend of thought in the USA and with the various conservative groups, stressing their points of agreement and of disagreement, concerning mainly the Arab-Israeli Conflict. The conclusion is a projection in the near future of the neo-conservatives . (P.22)

Four main points are dealt with in this study : 1) language as a tool for education and cultural competition between states 2) international interest in student exchanges 3) the role assumed by international organizations in student exchanges 4) student exchanges between

AL-SIASSA AL-DAWLYA



مطابع الاهرام التجارية القاهرة ـ مصر